



(الجزء السادس)

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته
ومفحننا اتباع طريقته
آمين

(وهي المسمى الجزء الثالث من الفتاوى البرازية) وهي المسمى بالجامع الوحي للشيخ
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردري الحنفي المتوفى
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب
المختلفة وروح ما ساعده الدليل وذكر الائمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي
عشرة وثمانمائة قيل لابي السعود المقتي لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤلف فيها كتابا
قال أنا أستعني من صاحب البراز بجمع وجود كتابه لانه مجموع عشرة شريفة جامعة للهمم كما
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣١٠
هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الكفالة خمسة
فصول الأول في المقدمة
وفيها حكمه والفاظه

والكفالة هي في اللغة الضم
وذلك قد يكون في المطالبة
لا في أصل الدين كما في الوكيل
مع الموكل الدين للوكل
والمطالبة للوكيل كذلك
أصل الدين في ذمة الأصل
والمطالبة على الكفيل
والثاني أن يكون ضمانا
أصل الدين فيكون ضم
ذمته إلى ذمة الأصل في
أصل الدين والاستيفاء من
واحد كالغاصب مع الغاصب
وبكل فائس والاحكام
شاهد لهما لكن المختار
أنهم الضم في المطالبة لا في
أصل الدين ثم هي تصح في
الاعيان المضمونة بالنفس
عندنا قياسا على كفالة
المال اذا حبس المكفول به
حبس الكفيل وطول به
وهذا اذا كان محبوسا عند
غير هذا الحاكم أما اذا كان
عنده يخرج من الحبس
ويسلم اليه ثم يعيده في حبسه
فان كفل بنفس محبوس أو
غائب صح فان كان المكفول
به غائبا في بلد آخر وعلم
به الحاكم أو برهن عليه
أجلها القاضي قدر الزهbab
والجنية فان جاء والا حبسه
وان كان المكفول به غائبا
لا يعلم مكانه ولا يوقف على

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الجنائيات • وفيه سبعة عشر بابا

الباب الأول في تعريف الجنائية وأنواعها وأحكامها

وهي في الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو نفس لكن (١) في عرف الفقهاء يراد بطلاق اسم الجنائية الفعل في النفس والاطراف كذا في التبيين • والأول يسمى قتلا وهو فعل من العبادات ولله الحياة والثاني يسمى قطعاً وجرحاً كذا في العناية • الجنائية على نوعين أحدهما واجب القصاص وهو العمد والآخر لا يوجب القصاص وهو على نوعين أحدهما في النفس والآخر في ما دون النفس كذا في فتاوى قاضيتان • القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب (٢) والمراد به أنواع القتل بغير حق مما يتعلق به الاحكام أما العمد فتمد ضرره بسلح أو ما يجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كتحداث الخشب والحجر وليطة القصب والنار كذا في الكافي • وموجب ذلك المأثم والقود إلا أن يعقوا الاولياء أو يصالحوا ولا كفارة فيه عندنا كذا في الهداية • ومن حكمه حرمان المراث ووجوب المال به عند التراضي أو عند تعذرا يوجب القصاص للشبهة كذا في شرح المبسوط • وشبه العمد أن يتمد الضرب بسلح سلاح ولا ما جرى مجرى السلاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا ضربه

(١) قوله لكن في عرف الفقهاء الخ أي في هذا الكتاب والافتيات الخ لم تتعلق بنفس الاذى ولا طرفه مع اطلاق الفقهاء عليها الجنائية كما في الشريعة الالية اه معصمه

(٢) قوله والمراد به الخ أي فلا يراد على الحصر القتل المأذون فيه شرعا كقصاص ورجم وصلب وقتل حربي اه معصمه

أثره يجعل كاللوت ولا يجسسه * وبطلت بموت الكفيل لاجتات المكفول له * كفل بنفس ثم أقر الطالب أنه لاحق له قبل المكفول به له أن يأخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ * ولو قال الطالب لاحق لي قبل المكفول به لامن جهته ولا من جهة غيره (٣) لا بوكالة ولا بوصاية ولا بولاية يرى من

الكفالة * كفل بنفس عبد ومات العبدان كان المكفول به المالك على العبد يرى فان رقبته العبد لا يبرأ وضمن قيمته * وعن محمد رحمه الله تعالى ادعى عليه غصب عبد فقال أنا ضامن العبد الذي يدعيه فعليه ضمانه حتى يأتي بالعبد ويبرهن أنه له فان لم يأت به فاستحقه بيئته ضمن قيمته * ادعى عليه غصب عبد وموته عنده فقال خله فانا ضامن قيمته يؤاخذ به في الحال ولا يحتاج إلى الإثبات بالبينة

نوع في ألقاضه

كفل بنفسه ثم سلمه إليه وقال دعه فانا على كفالي أو مثل كفالي أو أنا كفيل أو زعم أو ضمنت أو كفلت أو على أو لى أو بذر فم فلازرا كله كفالة وقبول كردم اختلاف فيه ومشايخ خوارزم على أنه لا يكون كفالة * الذهب الذي لك على فلان أنا أدفعه أو أسلمه اليك أو أفضمه على لا يكون كفالة ما لم يقل لفظا يدل على الزوم كضمنت أو كفلت وهذا إذا ذكره منجزا أما إذا قال معلقا فلان قال أن لم يؤده فلان فانا أدفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم أن المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة فان قوله أنا أبيع لا يلزم له شيء

ولو علق وقال دخلت الدار فانا أبيع يلزم الحج وذ كرمس الاسلام جواب مال تور من أو جواب كرم أو حجه اتردى ايدي من لا يكون كفالة أبيع ترابر فلان است من جواب كرم فهو كفالة الحكم العرف وقيل لا ولو قال أبيع ترابر فلان است من بهم لا يكون كفالة * من وعد غيره بقضاء دينه بان قال بهم لا يجب شيء * ولو قال أنا ضامن لغرفة فلان أو ضامن لاناؤديك عليه أو على منزله لا يكون كفالة ولو قال

بمجر عظيم أو خشية عظيمة فهو عمد وشبه العمد أن يعمد ضربه بما لا يقتل به غالبا والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * وموجبه على القولين الاثم والكفارة وكفارة تحريم رقبته مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ودية مغلفة على العاقلة كذا في الكافي * وهذا التغلظ انما يظهر في أسنان الابل اذا وجبت الدية منها لامن شيء آخر ومن موجب شبه العمد أيضا حرمان الميراث كذا في شرح المبسوط * وليس فيما دون النفس شبه العمد قال القدوري في كتابه ما جعل شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس كذا في المحيط * والخطأ على نوعين خطأ في القصد وهو أن يرى شخصا يقتنه صيدا فاذا هو أدى أو يظنه حرا فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو أن يرى غرضا فيصيب آدميا كذا في الهداية * وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة وتحريم الميراث وسواء قتل مسلما أو ذميا في وجوب الدية والكفارة ولا يماثم فيه في الوجهين سواء كان خطأ في القصد أو خطأ في الفعل هكذا في الجوهرة النيرة * في المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا تعدت شيئا من انسان فأصبت شيئا آخر منه سوى ما تعدته فهو عمد محض وان أصبت غيره يعني غير ذلك الانسان فهو خطأ قال هشام تفسير هذا رجل تعمد أن يضرب يدرجل فأخطأ وأصاب عتق ذلك الرجل فأبان رأسه وقتله فهو عمد وفيه القود ولو أراد يده هذا الرجل فأصاب عتق غيره فهو خطأ كذا في النخبة * في البقال اذا قصد رأسه بالعصا فأصاب عينه فعليه الارش في ماله لانه تعمد ضربه ولو كان له أن يقطع كف رجل في قصاص له قبله فاراد أن يضرب كفه بالسيف فأصاب اليد من المنكب فأبنتها فضعفانه في ماله لانه عمد محض ولا قصاص فيه لانه كان له أن يقطع كفه * ولورى قلنسة على رأس رجل فأصاب الرجل فهذا خطأ قال هشام قتل رجل رمى انسانا بسهم فأخطأ فأصاب السهم حائطاً ثم عاد السهم فأصاب ذلك الانسان وقتله قال هذا خطأ * ولوروى ثوبان ضرب برأس رجل شجبه موضع فوه عمدا ولو مات من ذلك صار خطأ ذكره في العيون كذا في المحيط * وأما ما جرى مجرى الخطأ فهو مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فليس هذا بعمد ولا خطأ كذا في الكافي * وكمن سقط من سطح على انسان فقتله أو سقط من يده لبننة أو خشبة وأصابت انسانا وقتلته أو كان على دابة فوطئت دابته انسانا هكذا في المحيط * وحكمه حكم الخطأ من سقوط القصاص ووجوب الدية والكفارة وحرمان الميراث كذا في الجوهرة النيرة * وأما القتل بسبب قتل جفر البر و وضع الحجر في غير ملكه كذا في الكافي * ولو وطئت دابته انسانا فقتلته وهو سائقها أو قاتلها فهو قتل بسبب كذا في المضمرات * وموجبه اذا تلف به آدمي الدية على العاقلة ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الميراث عندنا كذا في الكافي والله أعلم

الباب الثاني فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل

يقتل الحر بالحر كذا في الكنز * ويقتل الذكر بالأنثى والآنثى بالذكر كذا في الخلاصة * ويقتل الحر بالعبد والعبد بالعبد كذا في المحيط في الفضل الثامن * ويقتل الكافر بالمسلم كذا في فتاوى قاضيان * ويقتل المسلم بالذمي ويقتل الذمي بالذمي كذا في الكافي * والذمي اذا قتل ذميا ثم أسلم القاتل فانه يقتل به بلا خلاف كذا في المحيط * ولا يقتل المسلم والذمي بغيري دخل دارا بأمان كذا في التبيين * ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية كذا في المحيط * مسلم قتل مرتدا أو مرتدة لا قصاص عليه وكذا المسلم اذا قتل مسلما لو هما داخلان دار الحرب بأمان لا يجب القصاص عندنا ولو قتل المسلم أسيرا مسلما في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه عليه الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيان * ويقتل الكبير بالصغير والصحيح بالأعمى وبالزمن كذا في الكافي * رجل قتل آخر وهو في النزاع قتل وان كان يعلم أنه لا يعيش كذا في الخلاصة * ولا قصاص فيما بين الصبيان وعمد

ولو علق وقال دخلت الدار فانا أبيع يلزم الحج وذ كرمس الاسلام جواب مال تور من أو جواب كرم أو حجه اتردى ايدي من لا يكون كفالة أبيع ترابر فلان است من جواب كرم فهو كفالة الحكم العرف وقيل لا ولو قال أبيع ترابر فلان است من بهم لا يكون كفالة * من وعد غيره بقضاء دينه بان قال بهم لا يجب شيء * ولو قال أنا ضامن لغرفة فلان أو ضامن لاناؤديك عليه أو على منزله لا يكون كفالة ولو قال

أناضامن لمعرفته أو على تعريفه اختلعه واوذكر القاضي اشناي فلان برمنست قال أبو جعفر رحمه الله تعالى كفيلا بالنفس وقال الفقيه لا والأول أقرب إلى العرف ولو (٤) قال فلان اشناست أو اشناي منست يكون كماله بالنفس وقيل ان قال اشناي فلان

الصبى وخطوه سواء عندنا حتى تجب الدية في الحالبين فيكون ذلك في ماله في فصل العمد ولا كفارة عليه في الخطا عندنا ولا يحرم عن الميراث عندنا والجواب في المعتوه والمجنون اذا قتل في حال جنونه نظير الجواب في الصبي هكذا في المحيط * ويقتل الصحيح وسليم الاطراف بالبرص ونقص الاطراف صورة أو بمعنى كالاشل ونحوه والعاقل المجنون ولا يقتل المجنون بالعقل كذا في فتاوى قاضيخان * القاضي اذا قضى بالقصاص على القاتل فقبل أن يدفع إلى ولي القاتل لا قصاص عليه استحسننا وتجب عليه الدية كذا في الخلاصة * ولو جن القاتل بعد ما قضى بالقصاص ودفع إلى الولي يقتل كذا في فتاوى قاضيخان * في العمون واذا قتل الرجل وله ولي فلما قضى القاضي بالقصاص قال القاتل لي حجة ثم جن القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في القصاص يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية كذا في التتارخانية * وفي الفتاوى الصغرى من يجب ويقتل اذا قتل انسانا في حالة الافاقية يقتل كالصحيح فان جن بعد ذلك ان كان الجنون مطبقا سقط القصاص وان كان غير مطبق لا كذا في الخلاصة * وفي المنتقى رجل قتل رجلا ثم عته وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه فاني استحسن أن لا أقتله وأجعل الدية في ماله كذا في المحيط * ومن وجب عليه القصاص اذا مات سقط القصاص كذا في الهداية * ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالجدّة وان علّت من قبل الآباء أو الامهات كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يقتل الرجل بانه بالجدّة من قبل الرجال والنساء وان علّ في هذا بمنزلة الاب وكذا والدة الجدّة من قبل الاب والام قربت أو بعدت كذا في الكافي * ثم على الآباء والاجداد الدية بقتل الابن عمدا في أموالهم في ثلاث سنين وان كان الولد قتل ولده خطأ فالدية على عاقلته وعليه الكفارة في الخطا ولا كفارة عليه في العمد عندنا وان كان الولد مملوكا لانسان فقتله أو به عمدا فلا قصاص عليه مملوكا هكذا في شرح المبسوط * ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد ولده وان سفل بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضيخان * أخوان لآب وأم قتل أحدهما أباهما عمدا والآخر أمهما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث سنين اذا لم يكن للقتولين وارث سواهما كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يقتل الرجل بعمده ولا مدبره ولا مكاتبه ولا بعبده ولا كذا لا يقتل بعبده ملك بعضه كذا في الهداية * ويقتل العبد بولاه كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قتل عبدا لوقف لا يجب القصاص كذا في الخلاصة * ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالأب والاجنبي والعامد والعاظم والصغير والكبير كذا في التتارخانية ناقلا عن التهذيب * وكلاجنبي اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولد منها كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اشترك الرجلان في قتل رجل أحدهما بعصا والاخر بحد فلهما قصاص على واحد منهما ويجب المال عليهما نصفان ثم كل واحد منهما فمما لم يرمه من نصف الدية يجعل كالمفردة فنصف الدية على صاحب الحد في ماله ونصفها على صاحب العصا على عاقلته كذا في شرح المبسوط * القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التأييد اذا قتل عمدا كذا في الهداية * ولا يستوفى القصاص الا بالسيف ونحوه كذا في الكافي * حتى ان من حرق رجلا بالنار (١) أو غرقه بالماء نضرب علاوته بالسيف وكذلك اذا قطع طرف انسان ومات تحزرقبته بالسيف ولا يقطع طرفه وكذلك ان شجّه هاشمة ومات تقطع علاوته بالسيف هكذا في محيط السرخسي * ومن شج نفسه وشجّه رجلا وعقره أسد ونهشته حية ومات من ذلك كله فعلى الاجنبي ثلث الدية كذا في الكافي * ولو قتل واحد جماعة فضرأولياء المقتولين قتل بجماعتهم ولا شيء لهم غير (١) قوله أو غرقه بالماء على قوله ما أو ما عند الامام فلا قصاص في التغريق كما في معتبراته المذهب ويأتي قريبا أيضا فليصر المراد من عبارته هذه اه معصمه

برمن است كفيلا بالنفس لوجود كلمة الايجاب وقوله اشناست لا لعدم كلمة الايجاب على نفسه وعامة المشايخ قالوا لو قال فلان اشناست أو اشناي فلان برمن يكون كفيلا بالفارسية للعرف فيها بالعبودية * سئل ابن الامام محمد بن الحسن عن الجوزجاني انه اذا قال أناضامن لمعرفه فلان فقال على قول الامام وأبيك لا يكون كفيلا وعلى قول الثاني كفيلا للعرف لكن المشهور عن الثاني أنه لا يكون كفيلا به يبقى في العربي * وقد ذكرنا كفل بنفسه إلى شهر ثم دفع إليه قبل شهر برئ وان أبي المكحول له أن يقبل لم يذكر السرخسي وفي شرح الشافعي يجب تسليمه بعد الشهر كما لو باع ثمن مؤجل * كفل ثلاثة أيام لا يبرأ بمضيه والثلاثة لتأخير المطالبة قال أبو جعفر رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو الليث الفتوى على أنه لا يصير كفيلا وفي الواقعات الفتوى على أنه يصير كفيلا * كفل إلى شهر طال به بعد شهر وسيطل ما قاله البعض انه كفيلا في الحال مؤجلا إلى شهر دل عليه ما ذكره عصام أنه قال مات طالق إلى شهر يقع بعد الاجل الآن ينوى الوقوع في الحال دل أنه لا يصير كفيلا في الحال وبه يبقى بخلاف قوله أمر امرأتى يدها إلى شهر حيث يصير الامم يدها من الحال إلى شهر لان الطلاق لا يحتمل التأني والامر بجنته وكذلك الكفالة يحتمل التأني ولا يعني بقولنا انه كفيلا بعد

ذلك

شهر حيث يصير

الامر يدها من الحال إلى شهر لان الطلاق لا يحتمل التأني والامر بجنته وكذلك الكفالة يحتمل التأني ولا يعني بقولنا انه كفيلا بعد

الشهر رأته ليس بكفيل للحال الا يرى أن الكفيل لوسم الحال يجب على الطالب القبول ولولم يصبر كفيلا الا بعد الشهر لما أجبر في الحال لكن ذكر الشهر تأجيل للكفيل حتى لا يطالب للحال ويطلب بعد الاجل لكن اذا عمل الكفيل يرجع (٥) عليه بدو مؤجل واذا عمل بجبر الطالب على القبول وقال

في الاصل الكفيل بالمؤجل اذا عمل لا يرجع قبل الحول وعن الثاني رحمه الله تعالى انه كفيل للحال الى تمام المدة فاذا مضت لا يبقى كفيلا وهو الاشبه بعرفنا الا اذا نفق اذا مضت المدة يخرج منه الحاكم عن الكفالة احترازا عن خلاف جواب الكتاب الا اذا وجدت قرية أنه أراد جواب الكتاب * وعن الثاني رحمه الله تعالى كفلا الى عشرة فهو عليه ابد حتى يبرئه وقال محمد رحمه الله تعالى كفلا بنفسه الى شهر على أنه برى اذا مضى شهر فهو لم يضمن شيئا * وفي السير كفلا الى شهر لا يبرأ بمضيته بالتسليم فاذا قال على أي برى من الكفالة بعد فكما قال ومثله في المنتقى قال بذرفتم فلان را كه فردا بنو تسليم كنم فكفالة مطلقة وذكر الزمان للتسليم لالتأقبت الكفالة بخلاف قوله كفلت غدا * وفي شرح الخليل كفلت شهرا يطالب به من حين الكفالة الى شهر ويسقط بعده فان قال الى شهر يطالب به بعد شهر قال الحلواني هذا على خلاف ما ظنه العوام أنه اذا قال من فلان را بذرفتم از تو يك سال انه يطالبه في السنة لا بعدها

ذلك وان حضروا احد منهم قتل له وسقط حق الباقي كذا في الهداية * واذا قتل جماعة واحدا عمدات قتل الجماعة بالواحد كذا في الكافي * من ضرب رجلا بجر فقتله فان اصابه بالحديد قتل به وان اصابه بالعود فعليه الدية قال رضي الله تعالى عنه هذا اذا اصابه بحد الحديد وان اصابه بظهر الحديد دفع عنه ما يجب وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه أنه يجب اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا الضرب بضخات الميزان كذا في الهداية * ومن جرح رجلا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص كذا في الكافي * ولو ضرب رجلا بابر ومائشبهها عمد اغتال لا قود فيه وهو الصحيح وفي المسئلة ونحوها القود وقيل ان غرز بالابرة في المقتل قتل والا فلا كذا في خزائن المفتين * ولو عضه حتى مات ذكر في الاجناس كل آلة تتعلق بهم الذكاة في البهائم تتعلق بهم القصاص في الآدمي ومالا فلا يغني لا يجب بالعض ولو ضرب بالسوط والى في الضربات حتى مات لا يجب القصاص كذا في الخلاصة * العصا الصغيرة اذا والى به في الضربات حتى مات لا يلزمه القصاص عندنا كذا في شرح المبسوط * ومن ضرب رجلا مائة سوط فبرأ من تسعين ومات من عشرة فعليه دية واحدة وليس عليه بضرب التسعين شيئا وظاهر الجواب في كل جراحة اندملت ولم يبق لها أثر لا شيء فيها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أوجب حكومة العدل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه أوجب قيمة أجرة الطبيب وعن الادوية قالوا هذا محمول على ما اذا برأ من تسعين ولم يبق له أثر أصلا فان بقي له أثر ينبغي أن يجب عليه حكومة العدل للاسواط ودية للقتل وان ضرب رجلا مائة سوط وجرحه وبرأ منها وبقى له أثر يجب حكومة العدل لبقاء الاثر كذا في الكافي * ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خنقا قام معروفا خنقا غير واحد فيقتل سياسة كذا في فتاوى قاضيان * فان تاب من ذلك ان تاب قبل أن يقع في يدي الامام تقبل توبته وان تاب بعد ما وقع في يدي الامام لا تقبل توبته وهو نظير الساحر اذا تاب ذكر شيخ الاسلام في شرح زيادات الاصل أن من غرق انسانا بالماء ان كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالبا وترجي منه النجاة بالسباحة في الغالب فبات من ذلك فهو خطأ العمدة عندهم جميعا وما اذا كان الماء عظيما ان كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسباحة بأن كان غير مشدود ولا منقسل وهو يحسن السباحة فبات يكون خطأ العمد ايضا وان كان بحيث لا تمكنه النجاة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو خطأ العمد ولا قصاص وعلى قوله ما هو عمد محض ويجب القصاص كذا في المحيط * ولو أخذ رجل رجلا فقهطه ثم أقامه في البحر فربس في الماء ومات ثم طغما ميتا لا يقتل به وعليه الدية مغاظة وكذا لو غطه في البحر أو في الفرات فلم يزل يفعل به كذلك حتى مات ولو أن رجلا طرح رجلا من سفينة في البحر أو في دجلة وهو لا يحسن السباحة فربس لا يقتل به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الدية وان ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فان أباح حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس عليه قصاص ولا دية وكذا جسد السباحة فأخذ في سبع ساعة طرح في البحر ليتخلص فلم يزل يسبح حتى فتر وغرق ومات فلا قود ولا دية ولو أنه حين طرح في الماء ولا يدري مات أو خرج ولم يزل لا شيء عليه حتى يعلم أنه قدم مات ولو أنه ارتدس مرتين أو ثلاثا وانغمس وبه حياة ولم يدر ما حاله ولم يقدر عليه لم يكن على الذي صنع شيء كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا أحمى تنورا قال في فيها انسانا أو ألقاه في نار لا يستطيع الخروج منها فأحرقته النار يجب القصاص وموضوع المسئلة يشير الى أن الاجاء يكفي وان لم تكن فيه نار قال الباقي في فتاواه وهو الصحيح كذا في المحيط * لو ألقاه في النار ثم أخرج وبه رمق فكش أيا ما ولم يزل صاحب فراش حتى مات قتل وان كان يحيى هو يذهب ثم مات لم يقتل كذا في فتاوى قاضيان * ولو قط رجلا ثم أغلى له ماء في قدر فخنقه حتى اذا صار كأنه نار ألقاه في الماء فسلح ساعة ألقاه فبات قتل به وان كان الماء ايا يغلي غلبا ناشيدا فإلقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنفط جسده أي

وليس كذلك بل الامر بالعكس الآن يزيد في الكفالة هر كاه كه خواهي بتوارمش فيطالبه في السنة وبعدها ولو قال هر چه كام خواهي اس باتو سباردش لا يطالبه في السنة ويطالبه بعدها ولو قال هر كاه كه خواهي اس از تو سباردش له المطالبة في السنة قال الحلواني لو قال

تن فلا يدر فتم تادهم روز يصير كفة بلا بعد العشرة فإذا لم يسلم حتى مضت العشرة يرفع الكفيل الامر الى الحاكم ليخرجه عن الكفالة ولو قال يدر فتم من فلا رادهم روز (٦) يصير كفيلا في الحال وبعد المدة لا يتيق كفيلا وذ كر القاضى أنا كفيل من اليوم الى عشرة أيام

فكفيل في الحال وعصيه لا يتيق كفيلا عنده لانه وقتها وهي تقبل التأقيت ولو قال أنا كفيل الى عشرة فاذا مضت فأنارى عنها قال الفضلى لا يطالب في العشرة ولا بعدها

فروع اخرى

اذا كان المكفول له غائباً فهي باطلة خلافاً للثاني وأجمعوا أنه لو أخبر عن الكفالة حال غيبته يجوز ولو كان المكفول عنه غائباً فكفل وأجاز الطالب وهو حاضر جاز وإن قبل عن الغائب في المجلس قابل بوقف وإن لم يقبل عنه قابل بطل عندهما وفي بعض الكتب ان الفتوى فيه على قول الثاني ولو قال الطالب أخبرني عن الكفالة حال غيبته المكفول له جاز وقال الكفيل كان انشاء فالقول للطالب فان قبل أو خاطب الفضولى عن الطالب بان قال تضمن لفلان أو ضمن لفلان فقال فعلت توقف على اجازة الغائب وللكفيل الخروج عنها قبل اجازة الغائب والفضولى لو فسخ الموقوف لا يصح وإذا طلب المدبون حال غيبته الطالب عن أنسبان فكفل متى بما على من الدين افلان فقال فعلت فان كان المدبون محصياً لا يصح وان كان غير محصياً قال ذلك لو ادعى محصياً استحسن

صار به نقطة أو نضجه الى اقل به والا فلا وان هو أخر من القدر في هذه الوجوه وقد انسلخ ومات من ساعته أو من يومه أو مكن أياً ما مضى يخاف عليه من ذلك قتل به وإن قاتل حتى يجي ويذهب ثم مات من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ألقى رجلاً في ماء بارد في يوم الشتاء فكر وبيس ساعة ألقاه فعليه الدية وكذلك لو جرده فجعله في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو قطعه وجعله في الثلج كذا في الظهيرية * ولو أن رجلاً قطر رجلاً أو صبياً ثم وضعه في الشمس فلم يتخلص حتى مات من حر الشمس فعليه الدية كذا في خزنة المفتين * وإذا ألقاه من سطح أو جبل أو ألقاه في بئر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا خطأ الحمد وأما على قولهما ان كان موضعاً ترجى منه النجاة غالباً فهو خطأ الحمد وان كان لا ترجى منه النجاة فهو عمد محض يجب القصاص به عندهما كذا في المحيط * وإذا سقى رجلاً سمات من ذلك فان أوجره إيجاراً على كرهه أو ناوله ثم أكرهه على شربه حتى شرب أو ناوله من غير أكره عليه فان أوجره أو ناوله وأكرهه على شربه فإقصاص عليه وعلى عاقلة الدية وإذا ناوله فشرب من غير أن أكرهه عليه لم يكن عليه قصاص ولا دية سواء علم الشارب بكونه سمياً أو لم يعلم هكذا في النخبة * ويرث منه وكذا لو قال لا تترك هذا الطعام فإنه طيب فأكله فاذا هو مسوم فمات لم يضمن كذا في الخلاصة * ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقيده وحسبه في بيت حتى مات جوعاً فقال محمد رحمه الله تعالى أو جمعه عقوبة والدية على عاقلة والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لاشئ عليه وإن دفنه في قبر حيا فمات يقتل به وهذا قول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على أن الدية على عاقلة كذا في الظهيرية * رجل أدخل نائماً أو صبياً أو مغمى عليه في بيته فسقط عليه البيت ضمن في الصبي والمغمى عليه دون النائم كذا في الخلاصة * وفي جنايات المفتي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قطر رجلاً فطرحه قدام سبع فقتله السبع لم يكن على الذي فعل ذلك قود ولا دية ولكنه يزرر ويضرب ويحبس حتى يتوب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وأما أنا فأرى أن يحبس أباد حتى يموت كذا في المحيط في الفصل الثالث عشر * ولو أن رجلاً أدخل رجلاً في بيت وأدخل معه سبعاً وأغلق عليهم الباب فأخذ الزجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شئ عليه وكذا لو نهشته حية أو لبعته عقرب لم يكن فيه شئ أدخل الحية والعقرب معه أو كانت في البيت ولو فعل ذلك بصبي فعليه الدية كذا في خزنة المفتين * إذا شق رجل بطن رجل وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف فاقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتص ان كان عمداً وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ في الجانب الآخر ثلث الدية هذا اذا كان مملع يش بعد شق البطن يوماً أو بعض يوم فان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يتيق ولا يتيق معه الاضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتص في العمد ونجيب الدية في الخطا والذي ضرب العمد لا يعزر وكذا لو شق رجل جراحة مخنثة لا يتوهم العيش معها وجرح آخر جراحة أخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحة المخنثة هذا اذا كانت الجراحة حادة على التعاقب فان كانتا معاً فكلاهما قاتلان وكذلك لو جرح رجل عشر جراحات وألآخر جرحه جراحة واحدة فكلاهما قاتلان كذا في الخلاصة * وفي المنتقى اذا قطع عنق الرجل وبقي شئ قليل من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل فلا قود عليه لان هذا ميت فلو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة وورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه كذا في النخبة * في المنتقى بشرى الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قطع يدر رجل عمداً ان المقطوعة يده قتل ابن القاطع عمداً فان المقطوعة يده من القطع ففعل القاطع القصاص لولى المقطوعة يده وذ كر هذه المسئلة في موضع آخر من المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى وذ كر فيها القياس والاستحسن فقال القياس أن على القاطع القصاص وفي الاستحسن ان قصاص

حالي غيبة الطالب وان لا يجنى الخلف فيه ثم هذا يصح من المريض وان لم يسلم الدين والدائن وبالإمانات لا يصح * أقر الصبي وتجيب بعد بطلان الكفالة حال صحته أو الممنى عليه بعد فاقته أنه كفل حال انحصاره لا يصح وان ادعى الطالب أنها كانت بعد البلوغ لا يقبل الا بالينة

ومع ذلك لو أدام الكفيل لئس له أن يسترده ما لم يرده المكفول عنه إلى الدائن وأن تصرف فيه الكفيل ورجح أن كان أعطاه على وجه الرسالة لا يطيب الرجوع للكفيل نقداً كان أو عرضاً وإن أدام على وجه القضاء إن كان من النقود يطيب وإن كان من العروض عندهما لا يطيب واختلفت الروايات عنه في رواية يتصدق بالرجوع وفي أخرى يرده إلى المكفول عنه ويطالب المكفول عنه بالخلاف لأن لو لم يكن حجباً بحسبه ولو وهب رب الدين الدين لأحدهما فهذا وأدام المال سواء وكذا الوثاق الطالب فورثه أحدهما * أبرأ الأصل برئ الكفيل لآعكسه * آخر عن الأصل فهو تأخير عن الكفيل لآعكسه * وإن أبرأ الأصل ورد الأبراء صحيح رده في حق

﴿الباب الثالث فيمن يستوفي القضاء﴾

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى فيدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الذرية وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لأحد منهم أن يوكل باستيفاء القصاص كذا في فتاوى قاضيان * والقصاص يستحقه المقتول ثم خلفه وارثه كذا في الهداية * وإذا قتل الرجل عبدا وله ولي واحد فله أن يقتله قصاصا قضى القاضي به أو لم يقتض به يقتله بالسيف ويحز رقبتيه وإذا أراد أن يقتله بغير السيف منع عن ذلك ولو فعل ذلك بعزرا لأنه لا ضمان عليه ويصير مستوفيا حقه بأي طريق قتله كذا في المحيط * إذا قتل ولي المعتوه فلا يبيح أن يقتل وله أن يصلح وليس له أن يعينو وكذلك أن قطع يد المعتوه عبدا أو الوصي بمنزلة الأب في جميع ذلك لأنه لا يقتل ويندرج تحت هذا الإطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف والصبي بمنزلة المعتوه في هذا والقاضي بمنزلة الأب في الصحيح كذا في الهداية * وأجمعوا على أن القصاص

بموت المكفول عنه ويحبس ان لم يظهر عزمه * والكفالة الى الحصاد جائز وتناول أول الحصاد ولو الى أن يعطى النماء أو تهب الريح لا ممان ولم يترك شيئا فكفل بالدين كفيل لا تصح عنده خلافا لهما * كل ما أمكن تحصيله من الكفيل صحته الكفالة به ولا الا انصحته بالقرن

لألمسح * استأجروا به إلى بغداد وخياط الخياط فكمثل معمولته وخياطته لا ولو بالخياطة أو المجولة صحت وبالعهد باطلة وبالإخلاص
أيضا عنده وقال أصبح بالإخلاص * (٨) قال لمن بالأزم غريمه خله فأنا أوفيكه إذا بدالك لم يكن كفيلا بالنفس * ولو قال خل على أن

أوفيكه في القياس كذلك وفي الاستحسان كفيلا بالنفس وعن محمد قال للطالب ضمنت لك ما على فلان أن أقبضه متى وأدفعه إليك ليس بكفالة ومعناه أن يتقاضاه ويدفعه إليه إذا قبضه منه على هذا معاني كلام الناس وعنه أيضا غصب ألفا فقتله المالك فقال رجل لا تقاله فأناضا من أن أخذها منه وأدفعها إليك لزمه وإن كان الغاصب استهلكه وصار دينه فالضمان باطل كان على ضمان التقاضي * وإن كفل عن رجل ما لا يغير أمره فبلغه الخبر فأجاز ثم أتى لا يرجع لأنه لم يتقدمو جافلا ينقلب * كفل بنفسه على أن المكفول عنه إذا غاب فالمالك عليه فغاب المكفول عنه ثم رجع وسلمه إلى الدائن لا يبرأ لأن المالك يحمل المشروط لزمه فلا يبرأ إلا بالأداء أو الإبراء وكذا إذا قال الكفيل إذا غاب عنك ولم أوفك فأنا ضامن المال الذي عليه أما إذا قال ان غاب فلم أوفك به فأناضا من بعل عليه فإن هذا على أن يوافيه بعد الغيبة * وعن محمد إذا قال إن لم يدفعك مسدودك مالك أولم يقضه فهو على ثم إن الطالب تقاضى المطالب فقال المدينون لا أدفعه أولا فاضيه وجب على الكفيل الساعة وعنه أيضا أن يعطى المدينون دينك فأناضا من أنما يتحقق الشرط إذا تقاضاه ولم يعطه وكذا إذا مات المطالب بلا أداء * الاجتماع وفي الفتاوى إن تقاضيت ولم يعطك فأناضا من فأت قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان * ولو بعد التقاضي قال أنا أعطيتك فان أعطاه بكائه

إذا كان كله للصغير ليس للأخ الكبير ولاية الاستيفاء كذا في المحيط * وإذا كان القصاص بين صغير وكبير فالكبير استيفاءه عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال ليس له ذلك إلا أن يكون الشريك بالله فيستوفيه وعلى هذا الخلاف إذا كان شريك الكبير معتموها أو مجنونها وهو أخ له وكذلك للسلطان استيفاءه مع الكبير عندهم خلا فإلهما ولو كان الكل صفارا قيل الاستيفاء إلى السلطان وقيل ينظر إلى بلوغهم أو بلوغ أحدهم كذا في محيط السرخسي * ومن قتل ولأولى له للسلطان أن يستوفي القصاص وكذا القاضي كذا في الاختيار شرح المختار * وإذا قتل العبد عمدا فإله القصاص لسيدته والمدير والمديرة وأم الولد وولدها بمنزلة العبد كذا في محيط السرخسي * رجل له عبدان قتل أحدهما الآخر عمدا فإله المولى أن يستوفي القصاص من القاتل كذا في المحيط * في المبسوط عديم مشترك بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير استيفاء القصاص قبل أن يدرك الصغير بالإجماع كذا في العيني شرح الهداية * ولو كان العبد بين رجلين أو ثلاثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا يفردها أحدهم وإن عفا أحدهم ينقلب حق الباقي مالا إلى القيمة كما ينقلب في الحر إلى الدية كذا في فتاوى قاضيخان * ومن قطع يد عبد فاعتقه مولا مقات عنه فإن كان لأورث له غير المولى فإله المولى أن يقتل قاتله وإن كان للعبد ورثة غير المولى فلا قصاص على القاتل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجه الله تعالى كذا في الكافي * في نوادر هشام عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل قتل رجلا فجاء رجل وادعى أنه عبده وأقام البينة فشهدوا أنه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم فإن كان له وارث قضيت لأورثه بالقصاص في العبد وبالدية في الخطأ وإن لم يكن له وارث فلم يولد قيمته في الخطأ والعبد كذا في المحيط في آخر الفصل الثامن * إذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث إلا المولى وترك وفاء فله القصاص عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى ولترك وفاء له وارث غير المولى فلا قصاص وإن اجتمعوا مع المولى ولم يترك وفاء له ورثة أحرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعا كذا في الهداية * ومعنى البعض إذا قتل عاجزا ذكر في المنتقى أنه لا يجب القصاص كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قتل المكاتب عبده فلا قود فيه ولو قتل عبد المكاتب فلا قصاص فيه وكذلك إذا قتل ابنه عمدا وكذلك العبد المأذون إذا قتل عمدا وعليه دين فلا قصاص وإن اجتمع المولى والغرماء معا كذا في محيط السرخسي * وإذا قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الرهن والمرتهن كذا في الهداية * وإن اجتمعا كان استيفاء القصاص إلى الرهن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قتل عبد الإجارة يجب القصاص للوثر كذا في الجوهرة النيرة * العبد المبيع إذا قتل قبل القبض عمدا بخير المشتري بين المضى والرد وإذا اختار المضى فله أن يقتل ولكن لا يكون له الاستيفاء إلا بعد نقد الثمن للبائع كذا في المحيط في الفصل الثامن * وإن نقض قبل البائع هذا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله تعالى هو كذلك أن أجاز البيع وإن فسخ فلا قصاص للبائع وجبت له القيمة وعند محمد رجه الله تعالى يجب القيمة في الوجهين كذا في التبيين * ولو قتل المبيع في يد المشتري والخيار له فالقصاص له قبض البائع الثمن أو لم يقبض ولو كان الخيار للبائع اتبع القاتل فيقتله وإن شاء ضمن المشتري قيمته كذا في محيط السرخسي * وبعد التضمن لا قصاص للمشتري كذا في فتاوى قاضيخان * والعبد الممهور في بد الزوج والمخالع عليه في يد المرأة والمصالح عليه قبض القبض إذا قتل فهو بمنزلة المبيع إذا قتل قبل القبض إن رضى المستحق بالبائع القاتل فقد تنهى ملكه وتم يجب القصاص له وإن طالب بالقيمة فالمالك قد انقضى فيجب القصاص للآخر كذا في الظهيرية * العبد المغصوب إذا قتل في يد الغاصب عمدا فإن شاء المالك يقتل من القاتل وإن شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم يرجع الغاصب على القاتل بما ضمن وليس للغاصب أن يقتله والموصى برقبته لرجل ويجزئ منه لئلا آخر إذا قتل عمدا فلا قصاص فيه إلا أن يجتمعوا ويكون المستوفي عند

أيضا أن يعطى المدينون دينك فأناضا من أنما يتحقق الشرط إذا تقاضاه ولم يعطه وكذا إذا مات المطالب بلا أداء * الاجتماع وفي الفتاوى إن تقاضيت ولم يعطك فأناضا من فأت قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان * ولو بعد التقاضي قال أنا أعطيتك فان أعطاه بكائه

أو ذهب به إلى السوق أو منزله وأعطاه جازفان طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل * عبداً أذن مديون طال به غريمه بكفيل خوفاً من أن يعتقه مولاه فقال رجل إن أعتقه مولاه فأنا ضامن جازت الكفالة * دفع إلى محجور عشرة (٩) لينفقها على نفسه فقال إنسان

كفلت بهذه العشرة لا يصح لأنه ضمن ماله ليس بمضمون فان ضمن قبل الدفع بان قال ادفع العشرة إليه على أني ضامن لك بهذه العشرة يجوز فطريقه أنه أن يجعل الضامن مستقرضاً من الدافع ويجعل الصبي نائباً عنه في القبض وكذا الصبي المحجور إذا باع شيئاً فكفل رجل بالدارك للشترى أن كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وأن قبل قبضه يجوز * عبد محجور اشترى متاعاً وضمن رجل الثمن للبائع لا يلزم الكفيل الثمن ولو ضمن المتاع بعينه كان ضامناً * والكفالة للصبي التاجر صحيحة لأنه تبرع عليه والصبي العاقل غير التاجر فيه روايتان * وكفالة العبد وأم الولد والممدبر بحال أو نفس بدون إذن المولى لا يجوز في حق المولى وفي حق نفسه صحيحة يؤاخذ به بعد العتق وإن باذن المولى ولا دين عليه صحت برضاه ويساع في دين الكفالة وإن كان عليه دين مستغرق لم يصح في حق الغرماء وإن أذن المولى فإذا أدى ديونهم أجيز به الزوال المانع * وإن كفل العبد باذن المولى بنفس رجل ثم أعتقه مولاه لم يضمن شيئاً وإن بحال ضمن المولى الأقل من قيمته ومن الدين والطالب أن شاء اتبع

الاجتماع صاحب الرقبة وإن لم يرض صاحب الخدمة بالقصاص فإنه يجب القيمة على القاتل ويشتري بها عبد آخر ويكون حاله مثل حال الأول كذا في المحيط في الفصل الثامن * ولو أوصى بعبد له إنسان فقتل عبد أقبل أن يقبل الموصي له الوصية وقدمات الموصي وترك وارثاً ولا يدري أن العبد قتل بعد موت الموصي أو قبله لا يكون لأحدهما استيفاء القصاص وإن اتفق أن الموصي مات أولاً ثم قتل العبد لا يكون لأحدهما استيفاء القصاص ثم ينظر بعد ذلك إن قبل الموصي له الوصية كان له على القاتل قيمة العبد المقتول وإن رد الوصية كانت قيمة العبد لورثة الموصي كذا في فتاوى قاضيتان * ولو قتل رجلان رجلاً فعفا الولي عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر وكذا لو قتل رجل رجلين فعفا أحد الولي المقتولين فالولي الآخر أن يقتله كذا في فتاوى قاضيتان * والله أعلم

باب الرابع في القصاص فيمادون النفس

ويعتبر في ماديون النفس المساواة في البدل فلا تقطع اليمنى اليسرى ولا اليسرى اليمنى ولا الصحيحة بالسوء ولا يدا المرأة بيد الرجل ولا يدا الرجل بيد المرأة ولا تقطع يدا الحر بيد العبد ولا يدا العبد بيد العبد فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة هكذا في فتاوى قاضيتان * ويجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر يعني الذي وكذا بين المراتين الحرتين والمسلمة والكأبية وكذا بين الكأبيتين كذا في الجوهرة النيرة * ولا قصاص في شيء من الشعور كذا في الذخيرة * ولا قصاص في جلد الرأس أو البدن إذا قطع منها شيء وكذا في لحم الخدين والظهر والبطن إذا قطع منها شيء * وكذا في الذن كذا في المحيط * ولا قصاص للطامة ولا للكمة أو الوجأة والدقة كذا في الجوهرة النيرة * ولا قصاص في العظم إلا في السن كذا في الكافي * كل قطع من مفصل ففيه القصاص في ذلك الموضع فأما كل قطع لا يكون من مفصل بل يكون بكسر العظم فإنه لا يجب القصاص عندنا كذا في المبسوط * ومن ضرب عين رجل فذهب ضوءها وهي باقية فعليه القصاص بأن تحمي له امرأة ثم تقرب منها ويربط على عينه الأخرى وعلى وجهه قطن رطب وتقابل عينه بالمرأة فيذهب ضوءها هكذا في الكافي * وتكلموا في معرفة ذهاب البصر قال محمد بن مقاتل الرازي يقابل عينه بالشمس مقنونة فان دمعت علم أن الضوء باق وإن لم تدمع علم أن الضوء قد ذهب وذكر الطحاوي أنه يلقي بين يديه حية فان رهب من الحية علم أنه لم يذهب وقال محمد بن جهم الله تعالى ينظر إلى البصر أهمل البصر وإن لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانسكار والقول قول الجاني مع عينه على البتات كذا في الظهيرية * ذكر الكرخي أنه لا قصاص إذا قورت أو انحسفت كذا في المحيط * وإن ضرب عين إنسان عمداً فيضت بحيث لا يصبر بها لا يجب القصاص عند عامة العلماء وفي كل موضع يجب القصاص لافرق بين ما حصل الضرب بالسلاح أو بشيء آخر غير السلاح كالأصبع ونحوها كذا في الظهيرية * قال أبو حنيفة ومحمد بن جهم الله تعالى لا قصاص في قلع الحدقة فإن قلع حدقة إنسان فقال المقلوع حدقته أنا أرضى بأن يخسف عين هذا ولا يقطع حدقته أخذ دون حتى ذكر في المنتقى قال محمد بن جهم الله تعالى ليس له ذلك كذا في المحيط * رجل أذهب العين اليمنى من رجل ويسرى الجاني ذاهبة وعينه صحيحة يقتص له من عينه اليمنى وترك أعمى كذا في الظهيرية * عن الحسن إذا فقأ عين رجل وكانت عينه حوله الآن ذلك لا يضر بصره ولا ينقص منه شيئاً فها أنسان عمداً يقتص منه وإن كان الحول شديداً يضر بصره فندقت كان فيها حكومة عدل ولو كانت عين القاصي شديداً الحول يضر بصره ففقا عينه ليس بها حول كان الجاني عليه بالخيار أن شاء اقتص ورضى بالنقصان وإن شاء ضمن نصف الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيتان * إذا كانت العين اليمنى بيضاء فذهب العين اليمنى من رجل آخر فالملقو أميناه بالخيار

(٢ - فتاوى سادس) المولى وإن شاء اتبع العبد وإذا أدى أحدهما رجع على الأصل إن الكفالة بأمرة * كفل عن إنسان بحال عليه إلى سنة يجب على التكفيل مؤجلاً وإن كان على الأصل جالاً ولومات الكفيل يؤخذ من تركته حالاً ولا يرجع وورثة الكفيل

على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته * وعن الثاني فيمن قال أنا كفلت به على أنه متى طولت به أو كلما طولت به فلي أجل شهر صحت فإذا طالب به فلأجل شهر من وقت (١٠) المطالبة الأولى فإذا تم الشهر من المطالبة الأولى لم يلزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل

فإذا دفعه إليه أن قال عند الدفع برئت اليك منه فهو برى فيما يستقبل وإن دفعه إليه ولم يبرأ منه فله أن يطالبه ثانية إذا كانت بكلمة كلما لأن كلمة كلما تقتضي تكرار المطالبة فيقتضي تكرار الموافاة كلما يتكرر الطلب في الدفع إليه يبرأ عن موافاة منته بالمطالبة السابقة لأن موافاة تلتزم بالمطالبة اللاحقة وانما يبرأ عن ذلك بالإبراء الصريح فإذا برئ إليه حين الدفع فقد وجد صريح الإبراء فإذا لم يصحح الإبراء وطالبه ثانية فله أجل شهر عند كل مطالبة لم يتصل به دفع لكن الاعتبار هو الطلب الأول بعد الدفع هو طالب بالطلب الأول وإن قال كفلت بـ كذا على فلان حالاً على النكمتي طالبته فلي أجل شهر فهذا جائز ومتى طالبه به فله أجل شهر فإذا مضى فله أن يأخذه منه متى شاء بالطلب الأول فلا يكون له أجل شهر آخر وإن كفله حالاً ولم يقبل متى طالبته فله أجل شهر ثم لقي الطالب المطلوب وقال متى طالبته فله أجل شهر فهذا كلام باطل وله المطالبة متى شاء * وعن الامام رحمه الله تعالى قال كفلت به اليوم على أنى يرى ما مضى اليوم

أن شاء أخذ عينه الناقصة إذا كان يستطاع فيه القصاص بان يده مرشياً قليلاً وإن شاء أخذ عينه عينه وإن كانت شحمة بيضاء لا يصرشياً أصلاً لا قصاص فيها فإن لم يختشياً حتى فقار رجل عين الفاقى فقد بطل حق الأول في عينه فإن اختار المفقوءة عينه الأول الدية ثم فقاراً جنبى عين الفاقى إن صح اختياره ينتقل حقه من العين إلى الدية ولا يبطل حقه بغوات العين وإن لم يصح اختياره بطل حقه وصحة اختياره مبنية على تحجير الجاني أياه أما إذا اختار بنفسه لا يصح الاختيار وفي كل موضع لا يصح الاختيار له أن يرجع إلى القصاص إذا كان في خزنة المفتين * في نوادر هشام عن محمد بن جهم الله تعالى إذا كانت عينه اليمنى بيضاء وجنى على إنسان في عينه اليمنى فذهبت عينه ثم ذهب البياض عن عين الجاني وكان للجنى عليه أن يقتص من عين الجاني كذا في المحيط * ضرب عين رجل فابتضت من ضربه ثم ذهب البياض وأبصر لاشئ على الضارب لكن هذا إذا عاد البصر كما كان أما إذا عاد دون الأول ففيه حكومة عدل كذا في خزنة المفتين * إذا جنى على عين فيها بياض يصبرها وعين الجاني أيضاً فيها بياض يصبرها لا قصاص بينهما كذا في المحيط * وإن ضرب العين ضربة فابتضت بعض الناظر أو أصابها قرح أو ریح (١) سبل أو شئ مما يوجب بالعين نقص من ذلك لم يكن فيه قصاص إنما تجب فيه حكومة عدل كذا في خزنة المفتين * في الهارونى عن محمد بن جهم الله تعالى في امرأته خرج رأس ولدها ولم يخرج منه شئ غير أن رأس فخار رجل فقار عينه جعلت عليه الدية ولا أجعل عليه القصاص ما لم يخرج مع الرأس نصفه أو أكثره كذا في المحيط * فقار عين صبى حين ولد أو بعد أيام فقال لم يصبرها أو قال لا أعلم أن يصبرها أم لا فالقول له وعليه أرش حكومة عدل فيما شأنه وإن كان يعلم أنه يصبرها بان شهد شاهدان بسلامتها أن كان خطأ ففيه نصف الدية وإن كان عمداً ففيه القصاص كذا في الظهيرية * ولا يقتص من العين اليمنى باليسرى ولا من اليسرى باليمنى وإن كانت عين المقتص منها أكبر من عين الجاني أو أصغر فهو سواء ويقتص له كذا في المحيط * وإذا قطع الأذن كلها عمداً ففيه القصاص وإن قطع بعضها ففيه القصاص إذا كان يستطاع ويعرف هذا اللفظ الكرخى وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول للأذن مفصل فإذا قطع منها شيئاً وعلم أن القطع من المفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفصل إلى أهل البصر فإن قالوا للأذن مفصل وقد حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل فإن قالوا لا مفصل لها يقطع من أذن القاطع قدر ما قطع كذا في الظهيرية * وفي الأجناس إذا كانت أذن القاطع صغيرة الحلقة والأذن المقطوعة كبيرة الحلقة كان المقطوعة أذنه بالخيار إن شاء ضمن نصف الدية وإن شاء قطعهما على صغرهما وكذلك لو كانت خرقاً مشقوقة فإن كانت الناقصة هي التي قطعت كان له حكومة عدل كذا في الذخيرة * وإن جذب أذنه وانزع منها شحمة لا قصاص فيه وعليه الأرض في ماله كذا في محيط السرخسى * إذا قطع كل المارن عمداً يجب القصاص وإذا قطع بعضه لا يجب وإذا قطع بعض قصبه الأنف لا يجب القصاص بالاتفاق لأنه عظم كذا في الذخيرة * وقيل في أرنبة الأنف حكومة عدل وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين * إذا كان أنف القاطع أصغر كان المقطوع أنفه بالخيار إن شاء قطع أنفه وإن شاء أخذ أرشه كذا في المحيط * إذا كان قاطع الأنف أخس من لا يجب الدية أو أخرج الأنف أو كان أنفه نقصان من شئ أصابه خير المقطوع أنفه بين قطع أنف القاطع وبين أن يضمه دية أنفه كذا في الظهيرية * الأنف إذا قطع من أصله شئ فلا قصاص فيه لأنه عظم ليس بمفصل وإذا قطع أنف الصبي من أصل العظم ففيه القصاص سواء كان يجدر له أم لا وفي الخطا الدية ومراهم هذا المارن وهو مالان منه كما تقدم في البالغ وهذا لأن

(١) قوله سبل في القاموس السبل محركة عشو أو العين اه بحرأوى

أو قال على أنى وافيته عند الحاكم فأنابى منته قضى أو وافى عند الحاكم برئ * وكلاه ليشتري له عظم عبداً بالثمن ولم يدفع إليه شيئاً فاشتراه ثم قال رجل للبائع ضمانت لك عن المشتري إلا أنى لك عليه فإذا دفعها الموكل إلى المشتري فأنا منه برى فقال الضمان جائز والبراءة باطلة لأنه لا عمل من البائع والموكل في هذه الألف وكذا عيسى أنه يبرأ لكن اختلاف الجواب لاختلاف

الموضوع فانه ذكر وكان المزل كل رجل للشدة ترى عليه ألف غيره هذا فاختلف الجواب ولهذا لا يرى أن من قال ضمنت لك غن فلان ألفا فإذا قدم فلان فأنابرى عنده ان كان فلان غريمه بالف يجوز شرط السبوة وان كان فلان (١١) أجنبي ليس بينه وبين الطالب

والمطلوب تعلق في هذا

الألف نصح الكفالة ويطل

شرط البراءة فذكر مسئلة

تعلق السبوة في المنتقى

بجملته قال لغريمه إذا جاء

غدا فأنابرى من هذا

المالك لا يبرأ وان كان أصل

المال عليه من كفالة سراء

وكذا إذا قال ان قدم فلان

فأنابرى منها وقال أيضا

إذا شرط الكفالة على هذا

فهو جائز وان قال بعدد

وجوب الكفالة هذا لا يجوز

لانه براءة الى أجل وفيه

كفل عمال على أنه متى سلم

اليه نفس المطلوب فهو

بري ممن كفالة المال فهو

جائز فإذا سلم نفس المطلوب

الى الطالب بري فان استوفى

الطلب من المطلوب قبل

تسليم النفس اليه ثم سلم اليه

نفس المطلوب رجع عما أدى

أقرب الكفالة بالنفس أو ثبتت

بالينة عند الحاكم قال

انصاف لا يحبس فيه ما أول

مرة وفي ظاهر الرواية كذلك

في الاقرار أما في البينة

يحبس ولو أول مرة غاب

المكفول ان علم مكانه أو له

خرجة معه فدة في كل حين

الى مكانه أمهل الحاكم

الكفيل الى أن يذهب ويأتي

به ان أراد الكفيل الذهاب

اليه وان أتى حبسه حتى

يجي به وان لم يعلم مكانه

واتفقا عليه لا يحبس

وجعل ذلك كونه وفي الخزانة يجبره الحاكم على تسليم المكفول به الى الطالب أو يعطى الكفيل أمالا يجبره على إعطاء الكفيل فان قال

لا علم لي بمكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقطت المطالبة ولا يحبس حتى يظهر عجزه ولا يحلفه طلب من غيره قرضاً فلم يقرضه فقال

عظم أنف الصغير وان كان كالغضروف ولكن لا عبرة بذلك كما في سائر عظامه كذا في خزانة المفتين * ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا قطع شدة رجل السفلى أو العليا ان كان يستطيع أن يقتص منه فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وإذا قطع كل الشفة يجب القصاص وان قطع بعضها لا يجب كذا في المحيط * ولا قصاص في قطع اللسان عمداً سواء قطع البعض أو الكل وهو المختار للفتوى كذا في خزانة المفتين والظهيرية * وفي السن القصاص وان كان سن من يقتص منه أكبر من سن الآخر ولا قصاص في عظم الأني السن كذا في الهداية * ولا قصاص في السن الزائدة وانما تجب حكومة عدل كذا في الجوهرية النيرة * والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكسر والمكسور صغيراً أو كبيراً بل على قدر ما كسر من السن ان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً فكذلك كذا في الوجيز للكردري * ولا تؤخذ البني باليسري ولا اليسري بالمجني وتؤخذ النية بالنية والنيابة بالناب والضرس بالضرس ولا يؤخذ الأعلى بالأسفل ولا الأسفل بالأعلى كذا في الجوهرية النيرة * ان كسر نصف سنه أو ثلثها أو ربعها كسراً مستويًا يستطيع في مثلها القصاص اقتصر ببرد وان كان كسر مثلها ليس بمستوي بحيث لا يستطيع أن يقتص منه فعليه أرش كذا في الظهيرية * وان قلع لا يقطع منه لكن يؤخذ بالبرد منه الى أن ينثني الى اللحم ويسقط ماسواً كذا في الفتاوى الصغرى * ولو كسر بعضها فاسودت الباقية أو اجترت أو اخضرت أو دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص وتجب الدية كذا في الخلاصة * فان قال المجني عليه أنا أستوفي القصاص من المكسور وأترك ماسود لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وفي المنتقى إذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظرها حولاً فإذا أتم الحول ولم يتغير فعله القصاص ويبرد بالبرد ويطالب لذلك طبيب عالم ويقال له قل لنا كذا ذهب منها فان ذهب النصف يبرد من سن الفاعل النصف كذا في المحيط * وإذا كسر من رجل بهضها وسقط ما بقي لا قصاص في المشهور وكذا في خزانة المفتين * رجلان قاما في الملعب ليكرز كل واحد منهما صاحبه كما هو العادة فوضأ أحدهما الآخر فكسر سنه فعلى الضارب القصاص والمسئلة صارت واقعة الفتوى فاتفقت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد منهما صاحبه (١) (دهده) فوضأ أحدهما صاحبه وكسر سنه لاشئ عليه وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية * إذا قلع الرجل ثنية رجل عمداً فاقص له من ثنية القالع ثم ثبت ثنية المقتص منه لم يكن للقتص له أن يقاع تلك الثنية التي نبتت ثانياً كذا في المحيط * ولو نزع سن رجل فانتزع المنزوعة سنه من النازع قصاصاً ثم ثبت سن الأول كان على النازع الثاني أرش سن النازع الأول خمسة مائة ولو ثبت سنه معوجة كان فيها حكومة العدل ولو ثبت نصف السن كان عليه نصف أرشها كذا في فتاوى قاضيان * وان ضرب من رجل فسقطت ينتظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولاً الا في رواية الجرد الصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر كذا في الظهيرية * وإذا نزع سن صبي (٢) يستأنى هكذا في السراجية * وينبغي له أن يأخذ له من الجاني ضمينا فان نبتت مكانها كما كانت لاشئ عليه ولو لم تنبت سن الصبي حتى مات قبل تمام الحول لاشئ على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل كذا في الظهيرية * وإذا ضرب سن انسان وتحرك بسبب ضربه ذكر في الاصل أنه ينتظرها حولاً سواء كان المجني عليه بالغاً أو صبيماً اذا وجب الاستيناء حولاً فان لم تسقط فلا شئ على الضارب وان سقطت السن في السنة من تلك الضربة فان كان عمداً

(١) أعطى أعطى

(٢) قوله يستأنى أي ينتظر حولاً بدليل ما قبله وما بعده كما لا يخفى اهـ معصية

رجل أقرضه فأناضا من فاقرضه في الحال من غير أن يقبل ضمانه صريحا يصح ويكفي هذا القدر * الكفالة بيد الكتاب ولا مال للولي على الكاتب سوى بدلها لا تصح لان (١٢) المولى لا يستوجب على عبده ديناً ولا بصفة لا يمكن إيجاب مثله على الكفيل لانه اذا عجز

بسقط عنه بدل الكتابة ولو كان للكاتب مال على رجل فأمره فضمنه لمولاه من مكاتبه أو دين سوى ذلك جاز لان أصل ذلك المال واجب للكاتب على الكفيل وهذا أمر منه أن يدفع ما عليه لمولاه ولو للمولى دين على ابنه أو عبده فكفل رجل لم يعجز لان من دخل في كتابته فهو مكاتب مولاه * وبدل السعاية كبدل الكتابة لا تجوز الكفالة عنده خلافاً لغيره بخلاف ما اذا أعتق عبده على مال فكفل به رجل حيث يصح * ادعى رجل قبل صبي وكفل به رجل بغير إذن وليه جازت ويؤاخذ به الكفيل لان تسليم النفس للجواب لازم على الصبي حتى يحضران ما دونوا ويحضر وليه ان لم يكن ما دونوا فالتمز الكفيل ما هو لازم عليه وهو ما تجرى فيه النيابة فان طلب الكفيل أن يحضر معه للصبي ليس له الى خصمه لم يؤخذ الصبي به وان كان للصبي طلب ذلك لان قوله لا يلزم عليه شيئاً الا أن يكون تاجراً ما دوناً فحينئذ يكون قوله لازماً فيؤمر بالحضور معه لانه أدخله في هذه العهدة فيؤمر بالحضور معه ليس له الى خصمه وكذلك ان لم يكن تاجراً وادعى عليه رجل ما لا يطلب أو يوم من رجل أن يضمنه فضمنه جاز ويؤاخذ به الكفيل والكفيل يأخذ الغلام به لان الاب لا ولاية على ولده فيما يتقنه وهذا مما يتقنه فله أن يأخذ الاب حتى يحضره ويدهه اليه ويخلصه من ذلك لان أمر الاب لما جاز عليه صار مطلوباً وكل حق كان لابن

يجب القصاص وان كان خطأ تجب الدية هكذا في المحيط * واذا أجله القاضي في التحرك ثم جاء المضرور قبل تمام السنة وقد سقطت فقال انما سقطت من الضربة وقال الضارب انما ضربك آخر فالقول للمضرور وان جاء بعد الحول فالقول للضارب هكذا في الظهيرية * روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا نزح الرجل من رجل فبنت نصفها فعليه نصف أرشها ولا قصاص في ذلك وان ثبتت يمينه تامة ثم نزعها اخرجنا نظيرهم سنة فان ثبتت والاقتص منه ولا شيء على الاول وان ثبتت صغيرة فعليه حكومة عدل كذا في المحيط * اذا نزح سن رجل وسن الجاني سوداء أو صفراء أو جراء أو خضراء خيرا المجنى عليه ان شاء نزعها بقصاصها وان شاء ضمنه أرش سنه خمسمائة وان كان العيب في سن المجنى عليه ففيه حكومة عدل كذا في الظهيرية * وان لم يختر المجنى عليه شيئاً حتى سقطت السن السوداء ونبتت مكانها أخرى صحبة فقد بطل حق المجنى عليه كذا في الذخيرة * ولو قلع رجل ثنية رجل وثنية القالع مقطوعة فبنت ثنيته بعد القلع فلا قصاص فيه وللقاوعة ثنيته أرشها كذا في المحيط * ولو عض يدر رجل فانزع صاحب اليد يده وقلع سن العاض لاضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى من أراد قلع سنك فلما في موضع لا يغشاك الناس فلك قتله ومن أراد أن يبرد سنك بالمبرد ظلماً فلا تقتله وان كان لا يغشاك الناس كذا في الظهيرية * ومن قطع يده غيره من المفصل عمداً قطعت يده ولو كانت أكبر من يده القطارع وهذا اذا كان بعد البر ولا قصاص قبل البر كذا في الجوهرية النسبة * وكذا في الاصابع القصاص اذا قطعت من مفصلها ولا قصاص فيما اذا كان القطع لامن المفاصل كذا في خزنة المفتين * وفي الرجل في العمد القصاص اذا قطع من مفصل القدم أو من مفصل الورك بخلاف ما اذا قطع من غير مفصل وكذلك الحكم في أصابع الرجل ان قطعت من المفصل عمداً يجب القصاص وان قطعت من غير المفصل لا يجب كذا في المحيط * ولا تقطع اليد بالرجل ولا اصبع من يد باصبع من رجل ولا تقطع يدان بيد واحدة عندنا كذا في المبسوط * لا تقطع السبابة اليمنى الا بالسبابة اليمنى ولا السبابة اليسرى الا باليسرى وكذلك لا يقطع الا بهام بالسبابة ولا السبابة بالوسطى والحاصل أنه لا يؤخذ شيء من الاعضاء الا بعثله من القاطع كذا في الذخيرة * ولا تقطع اليد الصحيحة بالمقصصة الاصابع هكذا في محيط السرخسي * اذا قطع الزجل يدر رجل وفيها ظفر مسود أو جرح فان كان فيه ظفر مسود فانه يجب القصاص وان لم يكن في يد القاطع ظفر مسود فان كان يده جراحة لا توجب نقصان دية يده بأن كان نقصاناً لا يوهن في البطش فانه لا يمنع وجوب القصاص ويجعل وجود هذا العيب وعدمه بمنزلة وان كان نقصاناً يوهن في البطش حتى يجب بقطعه حكومة عدل لان نصف الدية كان بمنزلة اليد الشلاء كذا في المحيط * ومن قطع اصبعاً ثنية وفي يده مثلاً فلا قصاص عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الجوهرية النيرة * ولو قطع الكف وفيه اصبع زائدة توهن الكف فلا قصاص فيه وان كانت لا توهن الكف يجب القصاص كذا في محيط السرخسي * ولو قطع رجل يدر رجل من نصف الساعد أو رجله من نصف الساق عمداً لم يكن عليه في ذلك قصاص كذا في المبسوط * اذا كانت يد المقتوع صحبة ويد القاطع شلاء أو ناقصة الاصابع فالمقتوع يده بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء أخذ الارض كاملاً كذا في الكافي * وكان الصدرا الشهم يدره ان الائمة انما ثبتت الخيار لقطع يده في هذه الصورة اذا كانت الشلاء مما ينتفع به مع ذلك وأما اذا كانت غير منتفع بها فهي ليست بمحل للقصاص فلا يخير المجنى عليه حينئذ بل له يد صحبة كالمولى لم يكن للقاطع تلك اليد أصلاً ولا يفتى كذا في المحيط * ولو ذهبت المعيبة قبل اختيار المجنى عليه أو قطعت ظلماً بطل حق المجنى عليه عندنا بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قوداً وسرقه فانه يجب عليه أرض اليد المقطوعة كذا

رجل أن يضمنه فضمنه جاز ويؤاخذ به الكفيل والكفيل يأخذ الغلام به لان الاب لا ولاية على ولده فيما يتقنه وهذا مما يتقنه فله أن يأخذ الاب حتى يحضره ويدهه اليه ويخلصه من ذلك لان أمر الاب لما جاز عليه صار مطلوباً وكل حق كان لابن

مطلوبه يهرع الاب بادائه من مال الولد كما لو ثبت عليه دين بالينة والوصى في هذا كالأب والمعتوه كالصبي * لرجل على آخر ألقب وبها كفيل
بالامر فصالح الكفيل الطالب على مائة على ابراهيم الاصيل جاز ثم يرجع الكفيل على (١٣) المكفول عنه بمائة لان رجوع

الكفيل باعتبار شرب الملك
له وذلك بالمؤدى لا بالذى أبرأ
وأسقط عنه وان صالحه
على أن ابراهيم الكفيل خاصة
بمائة من الباقي يرجع الكفيل
على الاصيل بمائة ورجوع
الطالب على الاصيل
بتسعة مائة ولو صالح الكفيل
على مائة على أن وهب الكفيل
تسعة مائة يرجع الكفيل على
المطوب بالالف كله ولو
صالح الطالب الكفيل على
عشرة دنائير أو بأعه بعشرة
دنائير وكذا كل ما صالحه
عليه من مكمل أو موزون
بعينه أو حيوان أو عرض
أو متاع يرجع بكل الف
على الاصيل * ولو كان كفيل
آخر وكل منهما من غير
صاحب فصالح أحدهما
أن يرجع على صاحبه
بنصف ما صالح لان هذا
الصالح أو البيع بمنزلة الاداء
في حق الرجوع على الاصيل
فكذا في حق الرجوع على
الكفيل معه * وفي فتاوى
عطية بن حزمة كفيل بالمال
لا بد من قبول صاحب الحق
أو قبول أحد عنه كان
صاحب الدين حاضرا أو
غائبا وعند الثاني لا يشترط
القبول * كفيل بمال ورضى
به الطالب فلو قبل بلزمت
المال فهو خطأ لان الرضا
يكون بالقلب والحاجة هنا
الى القبول باللسان فلا بد

في الكافي * هذا اذا كانت ناقصة وقت القطع أما اذا انتقصت بعد القطع فهذا على وجهين ان كان
النقصان حاصل لا قبل أحد بأن سقط اصبع من أصابعه بأفة سماوية فالجواب فيه كالجواب فيما لو كانت
ناقصة وقت القطع وان كانت بقول أحد بأن قطع اصبع من أصابعه ظلما أو قطع القاطع اصبع من أصابعه
أو قضى بها حقا أو اجبا عليه فالجواب فيه كالجواب فيما لو فانت بأفة سماوية هكذا ذكر شيخ الاسلام
المعروف بخواهر زاده وقد ذكر شيخ الاسلام أحمد الطواويسي رحمه الله تعالى في شرحه أنهم اذا قطعت
بقصاص فله الخيار وان قطعت ظلما أو بأفة سماوية فلا خيار وأشار الى الفرق فقال ما قطع قصاصا فهو
محسوب عليه فكأنه منه فاني وجب الخيار ولا كذلك ما ذهب بأفة سماوية كذا في الظهيرية * واذا قطع
يد رجل عمد حتى وجب القصاص فقطعت يد القاطع بكافة أو ظلم بغير حق يبطل القصاص ولا ينتقل الى
الارض ولو قطعت يد القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقة كان على من علمه القصاص الارض لصاحب
القصاص الأول كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قطع عين رجل ولا بين للقاطع حق المقطوع يده في الارض
في ماله كذا في خزائن المفتين * اذا قطع له اصبعين وليس للقاطع الا اصبع واحدة فانه يقطعها وبأخذ ارض
الآخرى كذا في الجوهرة النيرة * قطع يد رجل من المفصل فاقتص منه وبرأ ثم قطع أحد ماذراع صاحبه لم
يقتص منه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الاقطعين والاشيلين لاقصاص وهو قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى في رواية الحسن عنه كذا في محيط السرخسي * واذا قطع الرجل اصبع رجل من المفصل من يمينه ثم
قطع يميني آخر أو بدأ باليسد ثم قطع الاصبع ثم حضر جميعا فانه يقطع اصبعه أولا باصبع الآخر ثم يخير
صاحب اليد فان شاء قطع ما بقي وان شاء أخذ يده وان جاء صاحب اليد أو لا قطعت له اليد ثم اذا حضر
الاخر قضى له بالارض كذا في المبسوط * ولو قطع رجل اصبع رجل من المفصل الاعلى ثم قطع اصبع
آخر من المفصل الاوسط ثم قطع اصبع آخر من المفصل الاسفل وذلك كله في اصبع واحدة فان كان الكل
حضر وأوطلبوا من القاضي حقهم فان القاضي يقطع المفصل الاعلى لصاحب الاعلى ولا يقطع لصاحب
الاوسط والاسفل وان كان حق صاحب الاوسط والاسفل ثابتا في الاعلى ثم خیر صاحب المفصل الاوسط
فان شاء قطع من القاطع مفصله الاوسط ولا شيء له من دية الاصبع وان شاء لم يقطع وضمنه ثلثي دية الاصبع
فاذا قطع يخير صاحب المفصل الاسفل فان شاء قطع ولا شيء له من دية الاصبع وان لم يقطع أخذ دية اصبعه
بكل الهام من ماله وان حضر أحدهم وغاب الآخر ان كان الحاضر صاحب المفصل الاعلى يقطع له فان
قطع المفصل الاعلى له ثم حضر الآخر ان كان حاضر صاحب المفصل الاسفل يقطع له لكل واحد منهما شيئا
هكذا في المحيط * ولو حضر صاحب الاصبع أولا وظاهر حقه ولم يحضر صاحب المفصلين ولا صاحب المفصل
عند القاضي قضى للثالث بكل الاصبع ثم ان حضر صاحب المفصل والمفصلين قضى لهما بالارض كذا في
شرح الزيارات للعناني * لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يده آخر من المرفق ثم اجتمعا فان الكف
يقطع لصاحب الكف ثم يخير صاحب المرفق فان شاء قطع ما بقي لحقه وان شاء أخذ الارض كذا في شرح
المبسوط * واذا كان أحدهما حاضرا والاخر غائبا فانه يبدأ بحق الحاضر أيهما كان كذا في المحيط * لو
قطع اصبع يد رجل ثم قطع المقطوعة اصبعه يد القاطع من المفصل خيرا فان شاء قطع يده ناقصة وان شاء أخذ
الارض ويبطل حق صاحب الاصبع كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل
قطع يد رجل عمدا ويدا القاطع محجمة فقطع المقطوعة يده اصبعان أصابع القاطع ثم قطع طامع اليد
رجل محجمة فالمقطوعة يده آخر بالخيار ان شاء قطع ما بقي من يد القاطع مع المقطوعة يده الأول وان شاء
أخذ دية يده فان قطع المقطوعة يده آخر اصبعان أصابع القاطع أيضا فقد بطل خياره ويقطع ما بقي
من يد القاطع له وللاول واذا قطع يد القاطع لها يضمن القاطع المقطوعة يده أولا ونصف أرش يدهم وجلا في

من أن يقول قبلت أو اخذت أو ما يجري مجراه * وفي الزاد لا تصح كفالة المكاتب كالأصغر تبرعه وكذا كفالة المريض تصح من الثالث اذا
ادعى على عبد قبل ولية فكفيل به مولا مازوكذا كفالة المولى عن عبد بمال جاز وان أدى المولى عن عبده لم يرجع قبل العتق وبعنه

* كفل المولى عن عبده يدين ثم أبرأ صاحب الدين المولى لم يبرأ العبد لان المولى كفيل بخلاف الهبة للكفيل لان الهبة تملك ولا يمكن نكحته
الا بالتحويل الى ذمة الكفيل فلهذا (١٤) سقط عن الاصيل فأما البراء فاسقاط محض واسقاط المظالم بدون أصل الدين صحيح * كفل

سنتين ثلثاها في السنة الاولى وثلثها في السنة الثانية ويضمن للمقطوعة يده آخر ثلاثة أعان دية يده
مؤجلا على الوجه الذي قلنا كذا في المحيط * واذا قطع يدرجل ويده صحيحة وقطع المقطوعة يده اصبعان
أصابع القاطع ثم قطع القاطع يدرجل آخره قطع المقطوعة يده الثاني اصبعان أصابع القاطع ثم ان القاطع
قطع يدرجل ثالث فقطع المقطوع الثالث اصبعان أصابع الناطع ثم اجتمعوا عند القاضي فلا خيار لواحد
منهم في أخذ الدية ويقطع مابقي من يده لهم ويكون عليه للمقطوع الاول ثلاثة أخماس دية يده وثلث خمسها
وللثاني نصف دية يده وثلث ربعها وللثالث أربعة أسباع دية يده كذا في محيط السرخسي * ولو قطع رجل
يدرجل اليمنى واليسرى من آخر قطعت يدها بهما وكذلك ان قطعهما من واحد ولو قطع رجل عن رجلين
قطعت عينه بهما وغرم دية يده واحد بينهما عندنا واه قطعهما معا وعلى التعاقب * ولو عفا أحدهما عند
قبل القصاص اقتصر منه الباقي ولا شيء للعاني ولو حضر أحدهما دون صاحبه لم ينظر الغائب ويقتصر
لهذا الحاضر ثم اذا قدم الغائب كان له أخذ الدية وان اجتمع عاقضي الهما بالقصاص والدية وأخذ الدية ثم
عفا أحدهما عن القصاص جاز عقوه ولم يكن للآخر أن يستوفي القصاص وانما له نصف الدية فأما اذا لم
يستوفيا الدية حتى عفا أحدهما بعد قضاء القاضى فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى
للاخر أن يستوفي القصاص وهو القياس وعند محمد رجعه الله تعالى ليس للاخر أن يستوفي القصاص
استحسانا ولو لم يكونا أخذ المال وأخذ به كفيلا ثم عفا أحدهما فالمسألة على الخلاف أيضا ولو كانا أخذنا
بالمال رهنا كان هذا بمنزلة قبض المال ثم ان عفا أحدهما بعد ذلك لم يكن للاخر أن يستوفي القصاص وهذا
استحسان كذا في شرح المبسوط * رجل قطع يدرجل عمدا وقطع من رجل آخر تلك اليد ايضا عمدا فقطع
أحدهما يد القاطع من المرفق فانه يسل إحدى اليدين من القاطع الاول ويجب على القاطع الاول دية يدين
المقطوع يدهما نصفان ثم المقطوعة يده من المرفق وهو القاطع الاول بالخيار ان شاء قطع الذراع من الذي
قطع يده من المرفق وان شاء ضمنه دية يده وحكومة عدل في الذراع ويكون له ذلك في سنتين ثلثاها في السنة
الاولى وثلثها في السنة الثانية الا أن يزيد ذلك على ثلثي الدية فينبذ تحت الزيادة في السنة الثالثة كذا في
المحيط * اذا قطع المفصل الاعلى من اصبع رجل عمدا فبرأ ولم يقتصر حتى قطع مفصلا آخر من تلك الاصبع
يقطع له المفصل الاعلى دون الاسفل وعليه أرض الاسفل وكذلك لو برأ الثاني ثم قطع المفصل الثالث ولو لم
يكن بين القطعين برء وجب عليه القصاص في كل الاصبع بقطعهما من أصلها مرة واحدة كذا في محيط
السرخسي * واذا قطع المفصل الاعلى وبرأ ثم مات بسبب آخر وله ابن مقطوع المفصل الاعلى من ذلك
الاصبع ثم جاء القاطع وقطع الابن مفصلا الثاني يجب على القاطع القصاص في المفصل الاعلى لمورثه والارث
للوarith في مفصلا الثاني كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو قطع المفصل الاعلى وبرأ واقتصر من القاطع ثم
عاد وقطع المفصل الثاني وبرأ يجب القصاص ولو قطع من اصبع رجل نصف مفصل وكسر كسر او برأ ثم قطع
مابقي من المفصل وبرأ لا قصاص عليه في شيء من ذلك ولو لم يتخلل بينهما برء يجب القصاص في المفصل كذا
في المحيط * ولو قطع أصابع رجل عمدا ثم قطع كفهم من المفصل قبل البرء تقطع يد القاطع دون أصابعه كذا في
محيط السرخسي * وان يتخلل بينهما برء يجب القصاص في الاصابع وحكومة عدل في الكف كذا في المحيط *
لو قطع من رجل المفصل الاعلى من اصبعه فقبل البرء عاد وقطع نصف المفصل الثاني لا يجب القصاص ولو
تخلل البرء يجب القصاص في الاعلى والارث في الباقي كذا في شرح الزيادات للعتابي * عن أبي حنيفة رجعه
الله تعالى فيمن ضرب اصبع رجل عمدا فسهقه الكف ان كان القطع من المفصل والسقوط من المفصل اقتصر
منه وان كان أحدهما لامن المفصل لا يقتصر منه قال أبو يوسف رجعه الله تعالى انما أنظر الى السقوط لا الى
أصل الجراحة فان كان السقوط من المفصل يقتصر منه والا فلا وقال أبو حنيفة فترجمه الله تعالى لا قصاص

بنفس عبده وضمن ما ذاب
عليه وغاب العبد وهو تاجر
فان المولى يؤخذ بكفالة
نفسه فاذا حضر وخصوص
وقضى عليه بجال يؤخذ به
المولى أيضا * صادر الى
رجلا وطلب منه مالا وضمن
رجل ذلك وبذل الخط
ثم قال الضامن ليس على
شيء لانه ليس للمولى عليه
شيء قال شمس الاسلام
والقاضي يملك المطالبة لان
المطالبة الحسية كالمطالبة
الشريعة وقد مر * الكفالة
بالامر في حكم القرض
والاقرض اذا قال اخبرني
عني كذا فلان أما اذا قال
اخبرني الالف الذي فلان
على لا يرجع لانه يحتمل أن
يكون بالتبرع وبغيره فلا
يرجع بالشك بخلاف قوله
عني لانه لفظ يدل على
الضمان * وفي المحيط أمر
رجلا أن يكفل عنه فلان
فكفل لا يرجع بما أدى
على الأمر * أقوى العالان
أن قوله أنا في عهدة مالك على
فلان كفالة وأقوى الجارية
في قوله أنا في عهدة مالك
على فلان قال لا يكون
كفالة لانه قد يراجه أن
يأخذ من المدون ويعطيه
دينه وفي الفصول عن
الديناري عهدة من مال
برمن لا يكون كفالة لانه
لا يدل على شيء معلوم ولا على

الكفالة الذهب الذي لا على فلان اذن قبول كن لا يكون كفالة وقد ذكرناه من الزبكي ده دينار من بابست
فقال رجل لصاحب المال من ضمان كردم و بذرتم كه باغو و يرافروشم و اين مال بتودهم أو قال ضمنت أن أخذ المال من تركته

وأوفيك لا تصح الكفالة وإن ضمن على أن يبيع مال نفسه ويوفيه هذا المقدار يصح ويجبر على البيع وقضاء المقدار * كفل على أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر صح بخلاف البيع لأن مبناها على التوسيع * وكل رجل رجلان يأخذ (١٥) عن فلان كفلاً بنفسه فأخذ فلان

كفل الوكيل يأخذه دون الموكل لأنه أضاف العقد إلى نفسه بقوله كفل لي والتزم الكفيل بتسليم نفس المطلوب إليه وإن كفل به للموكل أخذه الموكل لا الوكيل لأنه جعله رسولا والكفيل التزم التسليم إلى الموكل فإن دفعه في الوجهين إلى الموكل برئ والكفالة بمحضرة الطالب جائزة وإن كان المطلوب غائباً ويجوز الإقرار بها بغيبة الطالب وقدم * كفل بمحضرة الطالب والمطلوب بغير أمره ثم رضى الطالب بقل قبول الطالب يرجع أن أذى وإن قبل الطالب الكفالة أولاً ثم رضى بها الطالب لا يرجع لأن تمامها بقبول الطالب ووقت قبوله كان الأمر موجوداً فيرجع وفي الثانية لم يكن موجوداً فلا يتغير عن غير الموجبة للرجوع إلى الموجبة * كفل بنفس رجل لرجلين فسلمه إلى أحدهما برئ من كفالته ولا تلزم على حقه لأنه التزم التسليم إليهما وكل منهما ليس بنائب عن الآخر

الثنائي في العلقه

قال للمودع أن أنف المودع وديعتك وأنكر فأناضامن أو أن قتلت أو قتل ابنك خطأ فأناضامن أو أن غضب مالك فلان أو

واحد من هؤلاء القوم فأناضامن صح بخلاف قوله إن غضب مالك إنسان حدث لا ينضم وذكر القاضي بايغ فلان على أن ما أصابك من خسران فعلي أو قال لرجل إن هلك عينك هذا فأناضامن لم تصح وعن ركن الإسلام كرن فلان حاضر غيبي أو أكرم كرن جواب ابن مال

في ذلك وبه يفتى كذا في الظهيرية * ولو قطع أصبع رجل عدا فسلت الكف فلا قصاص في الأصبع وفي اليد في قول أصحابنا رحمه الله تعالى وكذلك لو قطع مفصلاً من أصبع رجل فسلت الكف ففيما شل من ذلك دية ولا قصاص في قولهم جميعاً كذا في الذخيرة * وإن قطع أصبعاً فسلت يمينها أخرى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص في شيء من ذلك وعليه دية الأصبعين وقال لا يقتص من الأولى وفي الثانية أرشها كذا في الظهيرية * في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن من قطع أصبع إنسان فسقط أصبع أخرى بجنبه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب القصاص في شيء من ذلك ولا يمكن بجنب دية الأصبعين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجب القصاص في الأصبع الأولى واليد في الأصبع الثانية وعن محمد رحمه الله تعالى يجب القصاص في الأصبعين كذا في الذخيرة * إذا قطع الرجل أصبع إنسان عمداً فانسحل السكين إلى أصبع أخرى يجب القصاص في الأصبع الأولى واليد في الأصبع الثانية بلا خلاف كذا في المحيط * وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى إذا قطع مفصلاً من السبابة فسقط الوسطى من الضربة قطعت الوسطى والمفصل من السبابة ولو شل ما بقي من السبابة وسقط الوسطى فاني قطع الوسطى ولا أقتص من السبابة كذا في الذخيرة * لو أن رجلاً قطع يدرجاً فاقترس له فمات المقطوع الأول قتل المقطوع الثاني به وهو القاطع الأول قصاصاً ولو مات المقص وهو المقطوع قصاصاً من القطع فديته على عاقلة المقص له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا شيء عليه كذا في التبيين * من قطع يده فقتله أخذهم ما سواه كأنه عديم أو خطأين أو مختلفين تخال برء ولا إلا في خطأين لم يتخلل برء فوجب دية واحدة كذا في الكافي * وإن كان قطع يده عمداً ثم قتله عمداً قبل أن تبرأ يده فإن شاء الإمام قال أقطعه ثم اقتلوه وإن شاء قال اقتلوه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقتل ولا يقطع كذا في الهداية * وإن جنى جنائنين على شخص واحد فإن اتحد أحسباً بأن كانا عمداً أو خطأ ومات اعتبرتا واحدة وإن تخلل البرء واختلفاً بأن كان أحدهما عمداً والآخر خطأ والجاني واحد أو اثنين فلكل واحد حكم نفسه كذا في خزائن المفتين * ولو قطع أصبعه أو يده ثم قطع الآخر ما بقي من البدن كان القصاص على الثاني في النفس دون الأول ويقطع أصبع الأول أو يده كذا في محيط السرخسي * ولم يوجد في الكتب الظاهرة أنه هل يجب في قطع الاثنين القصاص حالة العمد كذا في الظهيرية * وإذا قطع الحشفة كلها عدا ففسد القصاص وإن قطع بعضها فلا قصاص كذا في المحيط * ولو قطع بعض الذكراً فلا قصاص ولو قطع كل الذكراً كذا في الأصل أنه لا قصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن فيه القصاص كذا في الظهيرية * والصحيح ظاهر الرواية كذا في المضمرات * قال في الأصل إذا قطع ذكر مولى ودان كان قد بدا صلاحه بأن قد تحرك فعليه القصاص إذا قطعه من الحشفة وفي الخطأ الدية كلاً وأراد بالتحرك التحرك للبول كذا في المحيط * وإن لم يتحرك فعليه حكومة العدل كافي آلة الحصى والعنين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشامي رحمه الله * والله أعلم

الباب الخامس في الشهادة في القتل والإقرار به وتصديق القاتل المدعى ولي الجناية أو تكذيبه

إن شهد عليه رجلان بالعمد حبس حتى يسئل عنهما فإن شهدا عليه رجل واحد عدل حبسه أيضاً أياماً فإن جاء بشاهد آخر أو اختلف سبيله العمد في ذلك والخطأ وشبه العمد سواء كذا في شرح المبسوط * رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وأدعى أن له بنتاً حاضرة في المصر وطلب أخذ الكفيل من المدعى عليه ليعيم البيئة فإن القاضي يأمره بإعطاء الكفيل إلى ثلاثة أيام ولو قال المدعى شهدي غيب وطلب أخذ الكفيل إلى أن يأتي بالشهود فإن القاضي لا يجيبه في أخذ الكفيل فإن ادعى العمد وأراد أخذ الكفيل لا يجيبه القاضي

برمن لا يكون كفالة ولو قال ان تقاضيت فلانا فلم يعطك فأناضامن بحالك عليه فمات المطلوب قبل ان يتقاضاه بطل الضمان هـ رجه تراب
فلان بشككده فهو على قال شمس (١٦) الاسلام لا تصح الكفالة وقال القاضى تصح ان قال لك على * قال الطالب ان عجز غريمك عن

لا قبل اقامة البينة ولا بعدها الا ان المدعى قبل اقامة البينة يلازمه وبعد اقامة البينة يحبس القاضى زجرا
ثم اذا عدلت الشهود وشهدوا بقتل يوجب القصاص يقضى القاضى بالقصاص بطلب المدعى كذا فى فتاوى
قاضيخان * ومن قتل وله ابنان حاضر وغائب فأقام الحاضر البينة على القتل قبلت البينة ولم يقتل ولكن
يجبس القاتل فاذا قدم الاخ الغائب كفأ أن يعيد البينة عند أى حنيفة رجه الله تعالى وقال لا يعيدون كان
القتل خطأ وكان دين لا يه ما على الآخر لم يعد بالاجماع وأجمعوا على أن القاتل يحبس وأجمعوا على أنه
لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب وكذلك عيدين رجلين قتل عمداً وأحد هما غائب فهو على هذا كذا
فى الكافى * اذا حضرت او رثة جميعا فدعوادم أيهم على رجلين أحدهما غائب والاخر حاضر وأقاموا
البينة عليهم ما جيعا بالقتل عمداً تقبل البينة على الحاضر ويقضى عليه بالقصاص ويقتل قبل مجئ الغائب
ولا تقبل البينة على الغائب فاذا حضر وأنكر القتل يحتاج الورثة الى اعادة البينة على الغائب كذا فى
الذخيرة * واذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلاً بالسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه
القصاص ولا ينبغي للقاضى أن يسأل الشهود مات من ذلك أم لا فى العمد ولا فى الخطا ولكنهم ان شهدوا
أنه مات من ذلك لم يطل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولا واذا شهدا أنه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزل على
ذلك فهذا عمد الا أن القاضى ان سألهم ما تمع ذلك فهو وأثق وكذلك ان شهدا أنه طعنه برمح أو رمه بسهم
أو نسا به فهذا كله عمد كذا فى شرح المبسوط * وان قالوا قتله بالسيف خطأ تقبل شهادتهم ما يقضى بالدية
على العاقلة وان قالوا لا ندري قتله عمداً أو خطأ فانه تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية فى مال القاتل وهذا
الذى ذكرنا أن الشهادة مقبولة جوار الاستحسان كذا فى المحيط * واذا شهد شاهد على رجل بالقتل خطأ
وشهد الآخر على اقرار القاتل بذلك فهذا باطل وكذلك لو شهدا على القتل واختلعا فى الوقت أو المكان فان
الشهادة لا تقبل كذا فى المبسوط * وذكر الشيخ الامام الاجل خواهر زاده فى شرح ديات الاصل أنهم اذا
اختلفا فى المكان والمكانان متقاربان كبيت صغير فشهد أحدهما أنه رآه قتله فى هذا الجانب وشهد الآخر
أنه قتله فى الجانب الآخر فانه تقبل الشهادة استحساناً كذا فى المحيط * وان اختلفا فى موضع الجراحة من
يدنه فالشهادة باطلة هكذا فى المبسوط * وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف والآخر شهد أنه قتله بالبحر حتى
اختلفت الالة لا تقبل هذه الشهادة وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف وشهد الآخر أنه قتله بالسكين
أو شهد أحدهما أنه قتله بالبحر وشهد الآخر بالعصا لا تقبل ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله عمداً بالسيف
وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله عمداً بالسكين وقال المدعى أقر بما قال الا أنه ما قتله الا طعنا بالرمح جازت الشهادة
واقص من القاتل ذكر ابن سماعه فى نوادره عن محمد رجه الله تعالى وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف
أو بالعصا وشهد الآخر أنه قتله ولا أدري بماذا قتله لا تقبل هذه الشهادة واذا شهدا أنه قتله وقالوا لا ندري بماذا
قتله فالقياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفى الاستحسان تقبل ويقضى بالدية فى ماله ولا يقضى بالقصاص
هكذا فى المحيط * ولو شهدا على رجلين أنهم قتل رجلاً أحدهما بالسيف والآخر بعصا ولا يدريان أيهما
صاحب العصا لم تجز شهادتهما وكذلك لو شهدا على رجل واحد بقطع اصبع وعلى آخر بقطع أخرى من
تلك اليد ولا يميزان قاطع هذه الاصبع من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا بالخطا كذا فى المبسوط * واذا
شهد شاهدان أنه قطع يده عمداً من المفصل وشهد شاهد أنه قطع رجله من المفصل ثم شهدوا جميعاً أنه
لم يزل صاحب فراش حتى مات والولى يدعى ذلك كله عمداً فاقضى على القاتل بنصف الدية فى ماله
وكذلك لو شهدا على الرجل شاهدان فلم يركبا ولو زكى أحدهما شهادته اليد وأحد شهادته الرجل لم يؤخذ
القاتل بشئ وان زكوا جميعاً قضيت عليه بالقصاص فان طلب الولي أن يقتص من اليد والرجل
لم يكن له ذلك كذا فى الحاوى * ولو شهد شاهدان عليه أنه قطع يده من المفصل عمداً ثم قتله عمداً كان لوارثه

الاداء فهو على العجز بالحبس
اذا حبس الغريم ولم يؤد
تحقق شرط الكفالة * كفل
عنه بمال على أن يكفل
عنه فلان بكبذامن المال
ولم يكفل فلان فالكفالة
لازمة * كفل بنفسه على أنه
ان لم يوافق به يوم كذا فعليه
المال فتواري الطالب فى
ذلك اليوم ولم يجده الكفيل
يرفع الامر الى الحاكم
لتنصب وكذا يسلم اليه
وكذا لو اشتترى على أنه
بالخيار ثلاثة أيام فتواري
البائع فى الثلاث ينصب
وكذا لا يؤديه اليه كذا عن
الامام الثانى رجه الله تعالى
وانه حسن * قال ما أقرب
فلان فعلى فأت الكفيل
ثم أقر أن له عليه كذا يؤخذ
من تركته وكذا ضمان
الدرك * ضمان الخنايات
على قول عامسة المشايخ
لا يصح وقد ذكرنا أن فخر
الاسلام وجاعة قالوا يصح
وجعلوا المطالبة المحسنة
كالمطالبة الشرعية وضمان
الخراج يصح اجاعا * له على
آخر مال فكفل به رجل
على أنه ان لم يوافق به عبداً
فعليه ذلك صححت الكفالتان
استحساناً فان لم يوافق به
حتى لزم المال لا يبرأ من
الكفالة بالنفس وكذا لو
قال فعلى مالك عليه ولم
يسم كم هو فاذا كفل
بنفسه على أنه ان لم يوافق به عبداً فعليه ألف ولم يقل الا ألف الذى عليه غضى الغد ولم يوافق وفلان يقول لاشئ
على والطالب يدعى ألفاً والكفيل يشكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف عند الامام خلا فالحمد * ولو كفل بنفسه رجل على أنه

أن
على والطالب يدعى ألفاً والكفيل يشكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف عند الامام خلا فالحمد * ولو كفل بنفسه رجل على أنه

ان لم يوافق به غدا المالك الذي للطالب على فلان رجل اخر على الكفيل وهو كذا جاز عند الامامين * وهنا ثلاث مسائل ان يكون الطالب والمطوب واحدا في الكفالتين وانه جائز استخسانا وان يكون الطالب مختلفا قتل (١٧) الكفالة بالمال كان المطوب واحدا

أو اثنين وأن يكون الطالب واحدا والمطوب اثنين وهو المختلف * كفل به الى غدا على أنه ان لم يوافق به في المسجد فعليه المال بشرط الكفيل على الطالب على أنه ان لم يحضر لقبضه منه فهو بريء من الكفالة فقال كل واحد بعد الغد وافيت أنا لانت لم يصدق كل واحد منهما فان برهن المطوب على الموافقة بريء من الكفالتين وفما اذا علق المال لعدم الموافقة لا يصدق الكفيل على الموافقة الاباحية وبيانه ما ذكرنا في نظم الفقه قال الكفيل دفعته اليك في اليوم المشروط وأنه كسر الطالب فالامر على ما كان في الابتداء ولا عين على واحد منهما لان كل واحد منهما كان يدعي الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا عين على المدعي عندنا * قال بانيه فبايعت به من شيء فعلي صحيح فان قال الطالب والمطوب بايعنا على كذا ولزم على كذا لا يلتفت الي انكار الكفيل ويؤاخذ به بلائنة فان نهى الكفيل بعد الكفالة عن المبايعه ورجع عن الضمان صح نفيه ولا يجب عليه ضمان ما لزم بالمبايعه بعده فان أنكر الكفيل

أن يقتص من يده ثم يقتله فان قال له القاضي اقبله ولا تقتص من يده فذلك حسن أيضا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يأمره بقتله ولا يجعل له القصاص في يده ولو كان احدي الجنايتين خطأ والاخرى عمدا أخذ منهما فان كانت الاولى خطأ فانه يجب دية السيد على عاقلة ويقتل قصاصا وان كانت الثانية خطأ فعليه القصاص في اليد والدية على عاقلة في النفس كذا في شرح المبسوط * ولو شهد ا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله حيا فللعاقلة أن يضمنوا الولي أو الشهود ثم يرجعون على الولي وان كان عمدا فقتل به ثم جاء حيا فخير الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجعون على الولي كافي الخطأ كذا في الكافي * ولو كانت الشهادة في الخطأ وفي العمد على اقرار القاتل ثم جاء حيا فلا ضمان على الشهود وانما الضمان على الولي في الفصلين جميعا وكذلك لو شهد ا على شاهد شاهدين على قتل الخطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة (١) وباقي المسئلة بمجالها الا ضمان على الفروع ولكن يرتد الولي الدية على العاقلة ولو جاء الشاهدان الاصلان وأنكرا الاشهاد لم يصح انكارهما في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا ضمان على الاصلين أيضا وان قال الاصول قد أشهدناهما بما بطل ونحن نعلم بومئذ أنا كاذبون قال لم يضمننا شيئا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى العاقلة بالخيار ان شاءوا ضمنوا الاصول وان شاءوا ضمنوا الولي فان ضمنوا الاصلين رجعا على الولي وان ضمنوا الولي لم يرجع كذا في المحيطه رجل ادعى على رجل أنه شيع وليه موصية ومات من ذلك فشهد شاهدان بالموصية والبره تقبل شهادتهما ويقضى بالقصاص في الموصية وكذلك اذا شهد أحدهما بالسرية والاخر بالبره تقبل على الشبهة لاتفاق الكل عليها حتى لو ادعى المدعي البره بطلت الشهادة التي شهدت بالسرية كذا في شرح الزيارات للعتابي * ولو كانت الشبهة شيئا دون الموصية لا تجعلها العاقلة الا باتصال السرية بها فمخو السمعاق وما أشبهه فادعى الولي أنه مات منها ولي الدية على العاقلة وجاء بشاهدين شهد أحدهما كما ادعى المدعي وشهد الآخر أنه برأ من ذلك قبلت الشهادة على الشبهة وقضى بارشها في مال الجاني وكذلك لو كان الميت عبدا لرجل فادعى مولاه أن الشاح شيعه موصية وعمدا ومات منها وأن له عليه القود وجاء بشاهدين فشهد أحدهما كما ادعاه المدعي وشهد الآخر أنه برأ منها فالقاضي يقضى بارش الشبهة في مال الجاني كذا في المحيطه * ولو قتل وترك ابنين وأقام أحدهما بينة على رجل أنه قتل أباه عمدا وأقام الآخر بينة عليه وعلى آخر أنهم ما قتلوا أباه عمدا فلا قصاص ولا دية نصف الدية على الذي أقام عليه البينة كذا في خزائن المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات في رجل مات وترك ابنين فأقام أحدا الابن بينة أن هذا الرجل قتل أباه عمدا وأقام الابن الاخر بينة على رجل أنه قتل أباه خطأ فلا قصاص على واحد منهما ولمدعى العمد نصف الدية في مال من أقام عليه البينة في ثلاث سنين ولمدعى الخطأ على عاقلة من أقام عليه البينة نصف الدية في ثلاث سنين كذا في المحيطه * رجل مات وترك ابنين وموصى له فادعى أحد الابنين أن فلانا قتل أباه عمدا وأقام البينة عليه وادعى الآخر أن فلانا بعينه أو رجلا آخر قتل أباه خطأ وأقام البينة عليه فالموصى له ان صدق مدعى الخطأ يقضى للمدعى الخطأ والموصى له بثلاث الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين ويقضى للمدعى العمد بثلاث الدية في مال القاتل الذي يدعى عليه العمد في ثلاث سنين وان صدق الموصى له مدعى العمد فليدعى الخطأ ثلث الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وثلث النصف للموصى له وثلثا النصف للمدعى العمد في مال القاتل وان كذب الموصى له لا شيء له وكذلك اذا صدقهما وان قال لا أدري قتل عمدا أو خطأ لا يبطل حقه حتى لو صدق أحدهما بعينه

(١) قوله وباقي المسئلة بمجالها أي ان المشهود بقتله جامعيا اه بحر اوى

(٣ - فتاوى سادس) والكفول عنه المبايعه فبرهن على أحدهما بالمبايعه والتسليم لزمهما * كفل عنه بالف على أن يعطيه من ودعيته التي عنده جاز اذا أمره بذلك وليس له أن يستردا الوديعه منه فان هلك الوديعه بري والقول فيه للكفيل فان خصها

المودع أو غيره والتفاهير الكفيل * ضمن أفعالي أن يؤذيهم من ثمن الدار هذه فلم يبعها الا ضمان على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار * كفل
بمال على ان جعل له الطالب جعلا (١٨) ان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل أى الجعل باطل والكفالة جائزة لان الكفيل

مقرض في حق المطلوب
فاذا شرط الجعل مع ضمان
المثل فيه شرط الزيادة على
ما أقرضه وأنه ربا وإن
شرط فيها بطلت الكفالة
وكان ينبغي أن نصح
الكفالة لعدم بطلانها
بالشرط ألا يرى أن الكفالة
إلى هبوب الريح تصح
ويطيل الشرط قلنا إنما
لأنه لانه علقها بشرط
للكفيل فيه منفعة لانه
مما يتوقع بالجعل فلا بد
من مراعاة الشرط لثبوت
الكفالة ولم يثبت الشرط
لما لم يستحق الجعل فلا
تثبت الكفالة وكان
بطلانها من هذا الوجه
لأن حيث أنه شرط فاسد
بخلاف الهبوب لانه شرط
لا يتفصح به الكفيل وإذا
خالف عن النفع لم يجب
مراعاته كالشرط في البيع
مالا يتفصح به أحدهما وإذا
لم يثبت كانت الكفالة
مفسدة * ان لم يوافق به متى
دعاه فعليه ما عليه من المال
فدعاه فدفعه اليه برئ قال
السرخسي رحمه الله تعالى
متى دفعه اليه فكأنه سلمه
اليه في مجلسه الذي دعاه
به وقال بكر رحمه الله تعالى
متى دعاه اشتغل بمأه
أسباب تسليمه اليه حتى
نقله * ان لم يوافق به دعاه فعليه
ما عليه فثبت المكفول

يقضى له كما ذكرنا ولو كان مكان الموصى له ابن ثالث فالجواب ما ذكرنا في الوجه كلها إلا في وجه واحد وهو أن
الابن الثالث اذا صدق مدعى العمد يقضى له ما ينال الدية وفي الموصى له كان يقضى له ما ينصف الدية ثم
في كل موضع قضى لاحدهما على العاقلة وللاخر في مال القاتل لو بوى مال أحدهما وخرج مال الآخر
ليس لصاحبه الذي بوى حقه أن يشارك صاحبه فيما خرج له كذا في شرح الزوائد للعنابي ومن قتل وله
ابن أو أقاله لا كبير بينة على الأصغر أنه قتل الاب وأقام الأصغر بينة على الاجنبي أنه قتل قضي للأب على
الأصغر بنصف الدية وللأصغر على الاجنبي بنصف الدية وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
يقضى بينة الأب على الأصغر بالدية ان كان خطأ وبالقصاص ان كان عمدا ولو أقال كل على أخيه قضى
لكل واحد منهما على صاحبه بنصف الدية وارثه لهما في المسئلتين كذا في الكافي * ولو كان البنون
ثلاثة فأقام عبد الله بينة على زيد أنه قتل الاب وأقام زيد بينة على عمرو أنه قتل وأقام عمرو بينة على عبد
الله أنه قتل فهذه ثلث بينات على الاتفاق ولا يجب القصاص على واحد منهم بالاتفاق ثم على قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بثلث الدية في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان
كان خطأ ويكون الميراث بينهم أثلاثا وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد
منهم على صاحبه بنصف الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا عندهما أيضا ولو أقال عبد الله البينة على زيد
وعمر وأقام قتل أباهم عمدا أو خطأ أو أقالهم عمدا أو خطأ ماتت
البينة عندهما وبقيت الورثة بينهم أثلاثا وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لعبد الله
على زيد وعمرو بنصف الدية في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ ويقضى لزيد وعمرو على
عبد الله بنصف الدية ان كان عمدا في مال عبد الله وان كان خطأ فعلى عاقلة والميراث يكون بنصفه لعبد الله
ونصفه لزيد وعمرو ولو أقال عمرو على زيد البينة أنه قتل أباهم وأقام زيد البينة على عمرو أنه قتل أباهم ولم يقيم
واحد منهما البينة على عبد الله فانه يقال لعبد الله ما تقول في هذا فبعد هذا المسئلة على ثلاثة أوجه اما ان
ادعى عبد الله القتل على أحدهما بعينه أو لم يدع على واحد منهما بأن قال لم يقتل واحدا منهما أو ادعى عليهما
بان قال هما قتلاه فان ادعى القتل على أحدهما بعينه وهو عمرو فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
يقضى على عمرو بثلاثة أرباع الدية ويكون ذلك بين زيد وبين عبد الله نصفين ان كان القتل عمدا في مال
عمرو وان كان خطأ فعلى عاقلة وعمرو ويقضى لعمرو على زيد ربع الدية ويكون ذلك في مال زيد ان كان عمدا
وان كان خطأ فعلى عاقلة وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ثم ماوجب لزيد يضم الى ماوجب
لعبد الله فيقسم بينهم وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيقضى لعبد الله على عمرو وبالقيود
ان كان عمدا ويقضى بالدية على عاقلة وعمرو وان كان خطأ ويكون ذلك بين زيد وعمرو نصفين ويكون الميراث
بينهما نصفين أيضا وان لم يدع عبد الله القتل على واحد منهما بأن قال لم يقتل واحدا منهما في قياس قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لزيد على عمرو وربع الدية ولعمرو على زيد ربع الدية ان كان عمدا في ماله وان
كان خطأ فعلى عاقلة وما ولاشئ لعبد الله من الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله
الله تعالى لا يقضى ههنا بشئ إلا بالدية ولا بالقصاص وكان الميراث أثلاثا وان ادعى القتل عليهما بأن قال
أنتما قتلتما فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى لعبد الله بشئ من الدية ويقضى لكل واحد
منهما على صاحبه ربع الدية وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو وأما على قول أبي يوسف ومحمد
رحمه الله تعالى فقد تهازت بينة كل واحد منهما على صاحبه ولا بينة لعبد الله على ما يدعى فلا يقضى بشئ
من الدية والميراث يكون بينهم أثلاثا كذا في المحيط * ولو ترك ابن أو أخا أو ادعى كل على صاحبه لغت بينة الأخ
وقضى عليه ولو ترك ابنين وأقام كل واحد على صاحبه وصدق الأخ أحدهما لم يثبت اليه كذا في الكافي *

فان
عنه لزمه المال بمضى القند وان مات الكفيل قبل الاجل ان سلمه ورثته قبل الاجل او المكفول سلم نفسه
من جهة الكفيل قبل مضى الاجل برئ وقال الفقيه انما يصح تسليمه عن الكفيل اذا كانت الكفالة بأمر المكفول له والا فلا * كفل

بنفسه على أنه متى طال به سلمه اله فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطلوب فطال به بالتسليم ويجزى لا يلزم المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم يتحقق العجز الموجب للزوم المال فلا يجب (الثالث في التسليم) (١٩) سلمه الى الطالب برئ قبل

الطالب أولاً كمن وضع الدين بين يديه برأ قبل أولاً * شرط الموافقة في المسجد فوافاه في السوق أو في مجلس الحكم فدفعه في السوق برئ قال السرخسي كان هذا في ذلك الزمان أما في زماننا لو شرط المجلس وسلم في السوق لا يبرأ لغلبة الفساد اذ لا يعان على الاحضار الى باب الحاكم * وفي التجزئ بشرط تسليمه في مجلس الحكم ان سلمه في المصر في مكان يقدر على المحاكمة برئ وان في بركة لا * وان شرط أن يسلمه في مصر فسلمه في مصر آخر برئ عنده وعند محمد رحمه الله تعالى لا * ولو سلمه في السواد أو في موضع لا قاضي ثمة لا يبرأ في قولهم * شرط تسليمه عند الأمير فسلمه عند القاضي أو عزل ذلك الأمير فسلمه عند أمير مقام مكانه جاز ولو سلمه اليه رسول التكفيل أو وكيله أو الكفيل نفسه عن كفاية المطلوب جاز * أخذ القاضي من المدعي عليه كفيلاً بنفسه بأمر المدعي أولاً بأمره والتكفيل اذا سلمه الى القاضي برئ كذا الى رسول القاضي وان سلمه الى المدعي لا يبرأ وهذا اذا بئض الكفاية الى المدعي فان أضافه اليه بيان قال اكفل للمدعي فالحجوب على العكس

فان أقام الاخ البيضة على الابن انهما قتلاه بعد أن أقام كل واحد من الابن البيضة على صاحبه أنه هو القاتل فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيضة بينه والاخ ويكون الميراث له ويقتل الابن ان كان القتل عمدا وان كان خطأ فعلى عاقلتهما الدية ولم يذكروا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وينبغي أن عنده لا تقبل شهادة الاخ ويكون الميراث بين الابن ويجب لكل واحد منهما على صاحبه نصف الدية وان ترك ثلاث بنين فأقام اثنتان منهم البيضة على الثالث أنه قتل أباهم وأقام الثالث بيضة بذلك على الاجنبي فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بيضة الابنين أولى ويقضى بالقصاص على الثالث للاخوين ان كان عمدا وبالدية على عاقلتهما ان كان خطأ ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين الابنين المدعين نصين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يترجح بيضة الابنين على بيضة الثالث ويقضى للابنين على الثالث بشئ الدية ان كان عمدا وفي ماله وان كان خطأ فعلى عاقلتهما ويقضى للثالث على الاجنبي بثلاث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا واذا قتل الرجل وترك ثلاث بنين فأقام الاكبر بيضة على الاوسط أنه قتل الاب وأقام الاوسط على الاصغر بيضة أنه قتل الاب وأقام الاصغر بيضة على الاجنبي بذلك في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على الذي أقام عليه البيضة بثلاث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى للاكبر على الاوسط بنصف الدية وللأوسط على الاصغر بنصف الدية ولا يقضى للاصغر على الاجنبي بشئ والميراث بين الاكبر والاوسط نصفان ولأشئ الاصغر كذا في المحيط * واذا أقر الرجلان كل واحد منهما أنه قتل فلانا وقال الولي قتلناه جميعا فله أن يقتلهم وان شهدوا على رجل أنه قتلهم وشهد الاخرون على الاخر بقتله وقال الولي قتلناه جميعا بطل ذلك كله كذا في الهداية * وفي نوادر بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا آخر أنا قتلت وليك عمدا فصدقه وقتله ثم جاء آخر وقال أنا قتلت عمدا فله أن يقتله أيضا ولو أن الاول حين ما قال قال له أنت قتلت عمدا وصدقه وقتله ثم جاء آخر وقال بل أنا قتلت وحدي وصدقه الولي فعليه دية الذي قتله وله على الاخر الدية كذا في المحيط * واذا أقر الرجل أنه قتل خطأ وأدعى عليه العمد فله الدية في ماله استحسننا كذا في المبسوط * ولو أقر القاتل بالعمد وأدعى ولي القاتل الخطأ لأشئ لورثته المقتول كذا في فتاوى قاضيهان * فلو صدق الولي بعد ذلك القاتل وقال انك قتلت عمدا فله الدية على القاتل كذا في المحيط * رجل ادعى على رجلين أنهم قتلوا وليه عمدا بجديدة فأقر أحدهما بقتله وحده عمدا وشهد شاهدان على الاخر أنه قتل عمدا وحده لا تقبل الشهادة وله أن يقتل المقر وان كان القتل خطأ فعلى المنتر نصف الدية ولأشئ على المشهود عليه كذا في شرح الزيادات للعتابي * لو أقر أحد المدعي عليهم أنه قتل وحده عمدا وأتكرالا آخر القتل ولا يشبه للمدعي كان للمدعي أن يقتل المقر كذا في المحيط * لو ادعى على رجلين عمدا فأقر أحدهما بالخطأ والاخر بالدية عليه فلهما كذا في خزنة المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل ادعى على رجلين أنهم قتلوا وليه عمدا بجديدة وله عليهم القصاص فقال أحدهما صدقت وقال الاخر ضربه أنا خطأ بالعصا فانه يقضى لولي القاتل عليه ما بالدية في ماله ما في ثلاث سنين وهذا الذي ذكره هنا استحسننا واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فأقر بالعمد لا يقضى بشئ واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فأقر بالخطأ كما ادعى تجب الدية ولو ادعى الخطأ عليهم ما في هذه الصورة فأقر أحدهما بالعمد والاخر بالخطأ فالحجوب فيه والجواب فيما اذا أقر بالخطأ اسواء كذا في المحيط * ولو ادعى العمدة عليهم فقال أحدهما قتلناه عمدا وحده لا آخر القتل أصلا يقتل المقر ولو كان المدعي يدعي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شئ كذا في شرح الزيادات للعتابي * لو قال رجل أنا قتلت وفلان وليك عمدا وقال فلان قتلناه خطأ وقال الولي للمقر بالعمد قتلته وحده عمدا فان للولي أن يقتل المقر عمدا وان ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة

(نوع آخر) ضمن نفس رجل وجلس في السجن فسلم لا يبرأ ولو ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو أطلق ثم حبس ثانيا فدفعه اليه فيه ان الحبس الثاني من أمور التجارة وشحها صمح الدفع وان في أمور السلطان وشحها لا * حبس الطالب والمطلوب ثم طالب التكفيل به

فدفعه وهو في حبيسه قال محمد بن روى لو قال المطلوب دفعت اليك نفسي عن كفاله فلان وهو في حبيسه جاز وروى وقد ذكرنا أن المطلوب اذا كان في سجن القاضي الذي ترافعا اليه (٢٠) في طلب الكفيل يخرج له الحد كما ويسلم اليه ثم يعيده فيه * الكفاله بالنفس يورث بان مات

المكفول له وان سلم المكفول عنه نفسه ولم يقل عن كفاله فلان لا يبرأ الكفيل * وعن محمد بن جرحه الله تعالى حبس المكفول بالنفس بدين عليه ثم ان الطالب خاصم الكفيل في طلبه فأخرج به القاضي لأجله من الحبس فقال الكفيل دفعته اليك لكفالتى ورسول القاضي معه وهو يمتنع عنه برول القاضي لا يبرأ * ولو قال قدام الحاكم وهو يتخاصمه دفعته اليك يبرأ ولو كان المطلوب محبوبا عند غير القاضي الذي يتخاصم عنده يجبر الكفيل على تحليصه واحضاره * ضمن عن رجل مالا أو نفسه أو أراد المطلوب الخروج الى تجارة ومنعه الكفيل ان كان ضمانه الى أجل فلا سيل له عليه وان لا الى أجل له أن يأخذه حتى يخلصه بأداء المال أو بالبراءة ولو نفقست تسليم النفس وفي الدين المؤجل اذا قرب المأول وأراد المديون المسافرة لا يجب اعطاء الكفيل وفي الصغرى ليس له مطالبة الكفيل ولم يقبده بالمؤجل * وقال الثاني لو قيل له طلب الكفيل قياسا على نفقة شهر لا يبعد وفي المتن قال رب الدين مدبوني يريد السفر له

باب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه

للاب أن يصلح فيما دون النفس واختلقت الروايات في الصلح عن النفس كذا في فتاوى قاضيان * واذا اصطلم القاتل وأولياء القتيل على مال سقط القصاص وجب المال قليلا كان أو كثيرا وان لم يذكروا حالا ولا مؤجلا فهو خال كذا في الهداية * ولو كان القتل خطا فقال صاحبتك على ألف دينار أو على عشرة آلاف درهم ولم يسم لذلك أجلا فان كان ذلك قبل قضاء القاضي وقبل تراضيهما على نوع من أنواع الدية فانه يكون مؤجلا كذا في الظهيرية * وان كان القاتل حرا وعبد أو أمرا حرا ومولى العبد رجلا بان يصلح عن دمه ما على ألف ففعل فالألف على الحرة وعلى المولى نصفان كذا في الهداية * ثم الصلح في فصل الخطان كان بعد القضاء بنوع من أنواع الدية أو بعد تراضيهما على ذلك فان وقع على النوع الذي وقع القضاء به أو وقع التراضى عليه وكان الصلح على أكثر من الدية لا يجوز وان وقع على أقل مما وقع به القضاء فانه يجوز نسبيته كان أو يدا يدا وان اصطلم على خلاف جنس المقضى به وقد صالحه على أكثر مما قضى به فانه يجوز الا أنه اذا كان المقضى به دراهم وقد اصطلم على دنانير أكثر منه انما يجوز اذا كان يدا يدا وان كان المصالح عليه فرسا أو حمارا أو عبدا ان كان دينافانه لا يجوز وان كان عينا يجوز وان لم يقبض في المجلس وان كان صالحه على أقل من المقضى به فان كان المقضى به أحد هادنانير أو لا خرد درهم فانه لا يجوز نسبيته ويجوز يدا يدا وان كان المقضى به دراهم والمصالح عليه عرضا من العروض ان كان نسبيته لا يجوز وان كان بعينه يجوز سواء قبض في المجلس أو لم يقبض هذا الذي ذكرنا اذا اصطلم بعد القضاء والرضا فاما اذا اصطلم قبل القضاء والرضا ان اصطلم على مال فرض في الدية ان كان المصالح عليه أكثر من الدية فانه لا يجوز وان كان يدا يدا وان وقع الصلح على أقل من عشرة آلاف درهم أو على أقل من ألف دينار أو على أقل من مائة من الابل فانه يجوز نسبيته كان أو يدا يدا وان وقع الصلح على جنس آخر لم يفرض في الدية فان كان نسبيته لا يجوز وان كان عينا جاز كذا في المحيط * رجل قتل محمدا وله وليان فصالح أحدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين ألفا جاز الصلح في نصيبه بمخمس وعشرين ولدا * ثم نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة رجعه الله تعالى أن الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما نصف الدية خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى كذا في الظهيرية * ومن عفا من ورثة المقتول عن القصاص رجلا أو امرأة أو أمة

التكفيل وان الدين مؤجلا وفي الظهيرية قالت زوجي يريد أن يغيب نكحها نفقة كفيلا لا يجيبه الحاكم الى ذلك لانهم لا يجب بعد واستحسن الإمام الثاني أخذ الكفيل رقة الواعية التتوي ويجعل كانه كفل بمآذبا له عليه وفي المحيط

لأثني بقول الامام الثاني في سائر الدون بأخذ الكفيل كان حسنا رفقا بالناس * كفل بنفسه على أنه لم يوف به فعليه ما عليه فطال به وهو في السواد يزنمه الكفالة بالمال ولا مهلة ممتدة لاحضار وفي العتاني مات المكفول به (٢١) فسلمه الكفيل الى الوصي صح ولوا الى

كل الورثة صح ولوا الى بعض الورثة برئ عن حصته ولو كفل بنفسه للوصي فسلمه الى الورثة أو الغريم لم يبرأ * قضى عليه بالكفالة بنكوله طالب الاصيل ان أقر بالامر أو برهن عليه والا لا **الرابع في صلح الكفيل** * كفل بألف فصالح الكفيل الطالب على نفسه صح وبرئ الاصيل والكفيل عن النصف * كفيل النفس صالح مع الطالب عن كفالته على مال لم يصح لانه معاوضة مال بالمس عيال ولا في معنى المال فتبطل ولم يبرأ ولو آذاه يرجع فيه فان ابرأ من الكفالة على كذابه الكفيل أن يرجع عليه بمقتضاه وكذا الوصالح المستتر مع الشفيع على مال يسقط الشفعة ولا يجب المال وفي الكفالة لا يبرأ ولا يجب المال أيضا وكذا الزوج لو صالح معها على مال في خيار البويع والعاقبة * ولو كفيل بالمال فأذاه على أن يبرئه من كفالته النفس أو قضى بعضه على أن يبرئه عنها جاز * له على آخر ألف وبها كفل عنه فصالح الكفيل والطالب على مائة على ان برئ الاصيل من الالف والكفالة بأمره رجح الكفيل بالمائة لا بالالف ولو صالح على مائة على ان

أوجب ذمة أو من سواه من النساء أو كان المقتول امرأة فعفا وزجها عن القاتل فلا سبيل الى القصاص كذا في السراج الوهاج * ان صالح أحد الشركا من نصيبه على عوض أو عفا سقط حق الباقي عن القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية ولا يجب للعافي شيء من المال واذا كان القصاص بين رجلين فعفا أحدهما فلا تخريف الدية في مال القاتل في ثلاث سنين كذا في الكافي * ولو عفا أحد الولدين وعلم الآخر أن القاتل جرم عليه فقتل فعليه القصاص وله نصف الدية في مال القاتل وان لم يعلم بالخبرة فعليه الدية في ماله علم بالعفو ولم يعلم كذا في محيط السرخسي * رجل قتل رجلين ووليهما واحد فعفا الولي عن القصاص في أحدهما ليس له أن يقتله بالآخر كذا في الجوهر النيرة * اثنان عفا الولي عن أحدهما بقتل الآخر كذا في محيط السرخسي * اذا قتل الرجل الواحد رجلين لكل واحد منهما مولى فعفا مولى أحدهما بقتل المقتولين عن القاتل فالولي الآخر أن يقتله كذا في السراج الوهاج * لو عفا الولي قبل موت المجر وح جاز استحسانا ويقتل قياسا ولو قطع الولي يد القاتل ثم عفا عنه ضمن دية يده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في محيط السرخسي * رجل قتل عمدا وقضى لوليه بالقصاص على القاتل فأمر الولي رجله بقتله ثم ان رجلا طلب من الولي أن يعفو عن القاتل فعفا عنه فقتله المأمور وهو لا يعلم بالعفو قال عليه الدية ويرجع بذلك على الآخر كذا في الظهيرية * لو عفا الولي أو الوصي عن دم الصغير لم يجز كذا في محيط السرخسي * رجل قتل عمدا فأقام أخو المقتول بينة أنه وارثه لا وارث له غيره وأقام القاتل بينة أن له ابنا فان القاضي لا يقضي بينة الاخ ويتأني في ذلك وان أقام القاتل بينة أن له ابنا ورثته قد صالحه على الدية وقبضها منه أو أقام بينة أن الابن قد عفا عنه قبلت بينة القاتل فان جاء الابن بعد ذلك وأنكر العفو والصالح كلف القاتل أن يعيد البينة على الابن ولا يقضي على الابن بالبينة التي أقامها القاتل على الاخ ولو كان للمقتول اخوان وأقام القاتل البينة على أحدهما أن الاخ الغائب صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك فان حضر الغائب وأنكر الصالح لا يكلف القاتل بأقامة البينة واذا لم يكلف القاتل إعادة البينة هنا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب كذا في فتاوى قاضيان * واذا كان للدم ولبان أحدهما غائب فادعى القاتل أن الغائب عفا عنه وأقام البينة على ذلك فأنى قبله وأجيز العفو عن الغائب واذا قضى بالعفو ثم حضر الغائب لم يعد البينة عليه واذا ادعى عفو الغائب ولم تكن له بينة فأراد أن يستحلف الحاضر فانه يؤخر حتى يقدم الغائب فيحلف فاذا قدم حلف اقتصر منه كذا في المبسوط * ولو قال القاتل لي بينة حاضرة في المصر على عفو الغائب فانه يؤجل ثلاثة أيام ولا يستوفى منه القصاص للحاضر هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر ان شيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن القاضي في دعوى العفو يؤجله بقدر ما يرى قال وما ذكر في الكتاب أن القاضي يؤجله ثلاثة أيام ليس بتقدير لازم فان قال بعد ثلاثة أيام شهودى غيب أو قال من الابتداء شهودى غيب فالقياس أن يستوفى منه القصاص ولا يؤخره وفي الاستحسان لا يستوفى منه القصاص الا أن يقع في علم القاضي أنه لو كانت له بينة لأقامها كذا في المحيط * اثنان شهدا أحدهما على صاحبه أنه عفا فهو على خمسة أوجه اما ان صدقه صاحبه والقاتل جميعا أو كذبا أو كذبه صاحبه وصدقه القاتل أو على عكسه أو سكا جميعا فالعفو واقع في الفصول كلها وأما الدية فان تصادقوا فلا شاهد نصف الدية وان كذبا فلا شيء للشاهد ويجب للساكت نصف الدية وان كذبه صاحبه وصدقه القاتل ضمن دية بينهما كذا في محيط السرخسي * وان كذب القاتل الشاهد في شهادته وصدقه المشهود عليه في شهادته فالعفو واقع وهل يجب على القاتل شيء من الدية القياس أن لا يجب وفي الاستحسان يجب للشاهد نصف الدية في ماله وبه أخذ علمنا الثلاثة وان اصدق القاتل والمشهود عليه الشاهد في شهادته ولا كذبا بل سكا الجواب فيه كالجواب فيما لو كذب الشاهد كذا في المحيط * ولو شهد كل واحد

بجب الكفيل الباقي رجح بالالف وقدم * الطالب اذا أبرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل والبايع لو أبرأ الوكيل عن الثمن يرجع الوكيل الى الموكل لان إبراء الوكيل لا يكون اسقاطا وهذا لا يرد وتبرأ الوكيل الكفيل اسقاطا وله الورثة لا يرتد بارذ * كفل بجيدا وأدى مكسرة

وتجوزهم أرجع على الاصيل بمثل ما أدنى وليس كلاما موبداً الدين **الخامس في تكفيل الحاكم** المدعى أخذ وكيله لاضامنا بما ذاب عليه وكفلا بنفسه من المدعى عليه (٢٢) جازوا يأخذ الحاكم من المدعى عليه كفيلا ثقة اذا طلبه المدعى وقال لي بينة حاضرة والتقدير

بثلاثة أيام لانهم كانوا يجلسون للحكم في كل ثلاثة ولوقال شهودي غيب أو أقام واحدا وقال والا خر غائب لا تكفل * ولو امتنع المدعى عليه من اعطاء الكفيل يأمر الحاكم الطالب باللائمة ولا يجبس وان كان المدعى عليه مسافرا وعرف ذلك منه لا يأخذ منه كفيلا وأجمله الى آخر المجلس فان برهن في المجلس والاخلى سبيله * ولو قال أنا أخرج غدا أو الى ثلاثة أيام يكفله الى وقت الخروج وان أنكر الطالب خروجه نظر الى زيه أو بيعت من يتقالي رزقائه فان قالوا أعبد للخروج معني بكفله الى وقت الخروج وفي موضع يأخذ الكفيل الى الغد وفي بعض الروايات الى آخر المجلس وفي بعضها الى ثلاثة أيام فان لم يجلس القاضي في كل خمسة عشر يوما الامرة يأخذ الكفيل الى ذلك الوقت ويأخذ كفيلا ثقة اذا دار أو حاقوت ملكه وفي دعوى المنقول يأخذ بذلك المدعى أيضا كفيلا ولا حاجة الى أخذ الكفيل لاجل العقار وان قال في المنقول لا أعطي كفيلا ولكن أوكل وكيسلا جائز القضاء عليه لا يطالب بالكفيل بل يؤخذ من الوكيل الكفيل * ولو فعل ذلك في الدين لا بد من أن يلخذ من الموكل أيضا كفيلا وليس له الامتناع من اعطاء الكفيل في مهر

الدين بخلاف ما لو كان المدعى غائبا **نوع منه** برهن الكفيل أن الالف الذي كفل به من ثمن خسر لا يقبل لانه ليس بخصم مهر

ولو أراد أن يجلفه ليس له ذلك لأنه لم يصح الدعوى ولو صدق بضمح وقيل لأن التناقض لا يمنع صحة دعوى الاقرار ألا يرى أنه لو كفل بالالف وأقر أن فلان عليه ألفا وأنكر المكفول عنه يجب المال على الكفيل ولو أدى الكفيل المال (٢٣) فأراد أن يرجع عليه بحكم الامر

فقال المطلوب المال من عن

خرو برهن لا يقبل * شهدا

على رجل أنه كفل بنفس رجل

يعرفه بوجهه ان جاء به لكن

لا تعرفه باسمه يجوز كما قال

عند القاضي كفلت لرجل

أعرفه بوجهه لان الجهالة في

الاقرار لا تمنع صحته ويقال له

أي رجل أتيت به وقلت انه

هذا وحلفت عليه برئت من

الكفالة وفي الصغرى يجبر

المدعى عليه على إعطاء الكفيل

بمجرد الدعوى سواء كان

المدعى عليه معروفاً ولا في

ظاهر الرواية وعن محمد

رحمه الله تعالى أنه اذا كان

معروفاً لا يطلب بالكفيل

وهذا اذا كان المدعى عليه في

المصر فان كان غريباً

لا يأخذ منه كفيل ولا يجوز

أن يكون الوكيل والكفيل

واحداً وان أعطاه كفيلاً

بنفسه وامتنع من الوكيل

لا يجبر ولا يأمره بالامانة

وان أعطاه وكيلاً بالخصومة

وامتنع من إعطاء الكفيل

أجبر على الكفيل وان أعطاه

وكيلاً بالخصومة وكفيلاً

بنفس الوكيل قبل ذلك منه

في سائر الحقوق ولا يقبل في

الدين فان أعطاه وكيلاً وكفيلاً

بنفس الوكيل وكفيلاً بالمال

المدعى به لا يقبل ذلك منه

الا أن يرضى المدعى وان كان

الدعوى في عين ياخذ منه

كفيلاً بالعين المدعى به أو

ضعه على يد عدل * رجلان في سفينة ومعهم ممتاع

أنصافاً قال محمد رحمه الله تعالى هذا فأسدو ضمن للمالك المتاع نصف قيمة متاعه * قضى دين غيره بغير أمره جاز فلو أن بعض بوجه من الوجوه يعود

مهر مثلها وعلى عاقلته ادية الزوج وعندهما تصح التمسكة وتصير ادية الزوج مهرها وان تزوجها على القطع وما يحدث منه أو على الجناية شرطاً أن برأ من ذلك صار أرش يده مهرها أو بسقط ذلك عن عاقلتها وان مات من ذلك فان ادية تصير مهرها وتسقط عن العاقلة ثم ينظر الى مهر مثلها والى ادية فان كان مهر مثلها مثل ادية لاشك أن الكل يسلم لها سواء تزوجها بعد القطع حال ما يجي ويذهب أو بعد ما صار صاحب فراش وان كان مهر مثلها أقل من ادية ان تزوجها في حال ما يجي ويذهب فالكل يسلم لها وان حصل متبرعاً بالزيادة على مهر مثلها وان تزوجها في حال ما صار صاحب فراش فانه ينظر ان كانت الزيادة من مهر مثلها الى تمام ادية تخرج من ثلث مال الزوج فانه تبرأ العاقلة عن ذلك وتعتبر الزيادة على مهر مثلها وصية للعاقلة وان كانت لا تخرج الزيادة على مهر مثلها الى تمام ادية من ثلث ماله فبقدر ما يخرج من الثلث يسقط عن العاقلة وبغير ذلك وصية لهم ويردون الباقي الى ورثة الزوج هذا اذا لم يطلق الزوج قبل موته حتى مات فاذا طلقة قبل موته قبل الدخول بها سلم لها من ذلك خمسة آلاف ان كان خمسة آلاف مهر مثلها ويسقط عن العاقلة وان كان مهر مثلها أقل من خمسة آلاف ان كانت الزيادة على مهر مثلها الى تمام خمسة آلاف تخرج من ثلث ماله فكذلك يسقط عن العاقلة خمسة آلاف وان كان لا تخرج فبقدر ما يخرج من الثلث ومقدار مهر مثلها يسقط عن العاقلة ويردون الباقي الى ورثة الزوج كذا في المحيط * رجل شجر رجلاً موصيتم ثم عفا المشجوع عن إحدى الموصيتين وما يحدث منها ثم مات منها ما قال ان كان ذلك باقرار من الشايع فعليه ادية في ماله ولا يجوز العفو لانه وصية للقاتل واذا كان ذلك بينة فهو وصية للعاقلة فيجوز ويرفع عنهم نصف ادية ان كان يخرج ذلك من الثلث وان كانت الشجعتان عدا او المسئلة بحالها فلا شيء على الخاني لان العفو عن أحدهما عفو عنهما كذا في الظهيرية * رجل شجر رجلاً موصية عدا فاعفاه عنها وما يحدث منها ثم شجعه أخرى عدا فلم يعف عنها فاعلى الخاني ادية كاملة في ثلاث سنين اذا مات منها جميعاً ولا قصاص عليه فيها ولم يجز له العفو كذا في المحيط * رجل شجر رجلاً موصية عدا وصالحه المشجوع من الموصية وما يحدث منها على مال مسمى وقبضه ثم شجعه رجل آخر موصية عدا ومات من الموصيتين فعلى الآخر القصاص ولا شيء على الأول وكذلك لو كان الصلح مع الأول بعد ما شجعه الآخر كذا في خزائن المفتين * رجل شجر رجلاً موصية عدا وصالحه منها وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقبضها ثم شجعه آخر خطأ ومات منها ما فعلى الثاني خمسة آلاف درهم على عاقلته ويرجع الأول في مال المقتول بخمسة آلاف درهم كذا في المحيط * والله أعلم

الباب السابع في اعتبار حالة القتل

من رمى مسلماً فارتد للمرى اليه ثم وقع السهم فأتى على الرأى ادية لورثة المرتد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء على الرأى كذا في الكافي * ولورى اليه وهو مرتد فأسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعاً وكذا اذا رمى حربياً ثم أسلم كذا في الهداية * وان رمى عبداً فاعةقه مولا ثم أصابه السهم فأتى على الرأى قيمته للمولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * اذا قضى القاضي برجم رجل فرماه ثم رجع أحد الشهود وحالة الرأى قبل الاصابة ثم وقع عليه الحجر فلا شيء على الرأى كذا في التبيين * واذا رمى المجوسى صيداً ثم أسلم ثم وقع الرمية بالصيد لم يؤكل وان رماه وهو مسلم ثم تجسس والعياذ بالله أكمل كذا في الهداية * ولورى المحرم صيداً ثم حل فاصابه السهم فعليه الجزاء وان رمى حلال صيداً ثم أحرم فلا شيء عليه كذا في الكافي * والله أعلم

الباب الثامن في الديات

ضعه على يد عدل * رجلان في سفينة ومعهم ممتاع نقلت السفينة فقال أحدهما لصاحبه ألن متاعك على أن يكون متاعى بيني وبينك أنصافاً قال محمد رحمه الله تعالى هذا فأسدو ضمن للمالك المتاع نصف قيمة متاعه * قضى دين غيره بغير أمره جاز فلو أن بعض بوجه من الوجوه يعود

الى ملك قاضي الدين لانه متطوع ولوقضى بامر يعود الى ملك من عليه الدين وعليه للقاضي مثلها * تبرع بقضاء المهر ثم خرج من أن يكون مهر اعدا الى ملك المتبرع وكذا (٢٤) المتبرع بالثمن اذا فسخ البيع * كتاب الحوالة * يعتمد قبول المحتال والمحتال عليه ولا تصح

في غيبة المحتال كالكفالة
الآن يقبل رجل له الحوالة
ولا يشترط حضرة المحتال
عليه لصحته حتى لو اُحال
على غائب قبل بعد ما علم
صحته ولا حضرة المحيل
أيضا حتى لو قبل لصاحب
الدين لا على فلان ألف
فاحتسب بها على ورضي
الطالب بذلك وأجاز صحته
فليس له أن يرجع بعد ذلك
ولو قيل للدين عليك ألف
لفلان فأجل بها على فقال
المسدون أحلت ثم بلغ
الطالب فأجاز لا يجوز عند
الامام ومحمد رحمه الله
تعالى وانما نقل وقال الثاني
نقل الدين وقال محمد نقل
المطالبة وعمره فيما اذا أبرأ
المحتال المحيل من الدين
لا يصح عند الثاني لا يقال
الدين وصح عند محمد لا يقال
المطالبة * يصح ابراء المحتال
والمحتال عليه من الدين وقد
أحاله بدنه مقبدا فله محيل
أن يرجع على المحتال عليه
ولو وهبه من المحتال عليه
لا يرجع المحيل على المحتال عليه
والهبة كالاستيفاء والوراثة
من المحتال كالهبة * وفي
التجريد اذا أدى المحتال عليه الى
المحتال أو وهبه أو تصدق به
عليه أو مات المحتال وورثه
المحتال عليه يرجع المحتال
عليه في كله على المحيل
ولو أبرأ المحتال المحتال عليه
برئ ولا يرجع على المحيل
ولو تعدد الدين عن الدراهم أو باعهها عرضا يرجع على المحيل * وكل دين جازت الكفالة به جازت الحوالة
قال المحتال قبضت مالي لأنك أحلتني يدين لي عليك وقال كنت وكيل في القبض فالقول للمحيل * ولو قال المحتال عليه أدبت دينك

الدية المال الذي هو بدل النفس والارث اسم للواجب بالجناية على مادي النفس كذا في الكافي * ثم الدية
تجب في قتل الخطا وما جرى مجراه وفي شبه العمد وفي القتل بسبب وفي قتل الصبي والمجنون وهذه الديات
كلها على العاقلة الا في قتل الاباء بنه عمدا فانها في ماله في ثلاث سنين ولا تجب على العاقلة كذا في الجوهرة
النيرة * وكل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل أرض وجب بالصلح فهو في مال القاتل
غير أن الأول في ثلاث سنين والثاني يجب حالا كذا في الهداية * وكل دية وجبت بنفس القتل يقضى من
ثلاثة أشياء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الابل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوي *
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من الابل مائة ومن العين ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف وللقاتل الخيار
بؤدى أي نوع شاء كذا في محيط السرخسي * وقالوا من البقرة مائتا بقرة ومن الغنم ألف شاة ومن الحبل
مائتا حلة كل حلة ثوبان كذا في الهداية * ثم لا تجب الابل كلها من سن واحد بل من أسنان مختلفة
ففي الخطا المحض تجب المائتا أحماسا عشرون ابنة مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون ابنة لبون
وعشرون حقة وعشرون جذعة وفي شبه العمد تجب المائتا أرباعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه
الله تعالى خمس وعشرون ابنة مخاض وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون حقة وخمس
وعشرون جذعة كذا في المحيط * ودية المسلم والذمي والمستأمن سواء كذا في الكافي * ودية المرأة
في نفسها وما دونها نصف دية الرجل وان كانت جناية ليس لها الرض مقدروا الواجب فيها حكومة عدل
اختلف المشايخ فيه قيل يستوى الرجل والمرأة فيه وقيل بنصف كذا في محيط السرخسي * ان كان
القتل خطأ فان كان الشريك الكبير أبا كان له أن يستوفي جميع الدية حصصه نفسه بحكم الملك وحصصه
الصغير بحكم الولاية وان كان الشريك الكبير أخا أو عمًا لم يكن وصيما للصغير يستوفي حصصه نفسه
ولا يستوفي حصص الصغير كذا في المحيط * اذا حلق شعر رأس انسان ولم يثبت تجب فيه الدية كاملة الرجل
والمرأة والصغير والكبير فيه سواء الا أنه لا يحاطب بالدية حال الحلق بل يؤجل سنة فان أحل سنة ومات
المجنى عليه في السنة والشعر لم يثبت لاشي على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى تجب حكومة عدل كذا في الذخيرة * وفي الحالجين اذا حلقهما على وجهه أفسد المنبت
أو تنف فافسد المنبت تجب فيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية كذا في المبسوط * وفي ثنتين من
الاهل نصف الدية وفي أحدهما ربع الدية وفي كلها الدية الكاملة كذا في المحيط * واذا حلق لحية
رجل ولم يثبت مكانها أخرى ففيها كمال الدية كذا في الذخيرة * ويستوى العمد والخطا في حلق شعر
الرأس واللحية كذا في الكافي * واذا حلق نصف اللحية والرأس قال بعض أصحابنا يجب نصف الدية وقال
بعضهم يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي * ولو سطق نصف اللحية يجب نصف الدية اذا علم أنه نصف
وان لم يعلم أن الفات كهم تجب حكومة العدل وفي فتاوى الفضلي اذا تنف بعض لحية رجل تقسم
الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب على الجاني بحسب ذلك كذا في الخلاصة * وتكاملوا في لحية
الكومج والاصح في ذلك ما فصله أبو جعفر الهندي وان رحمه الله تعالى ان كان النابت على ذنقه شعرات
معدودة فليس في حلق ذلك شيء وان كان أكثر من ذلك وكان على الذنق والخذ جميعا ولكنه غير متصل ففيه
حكومة عدل وان كان متصلا ففيه كمال الدية فان ثبت حتى استوى كما كان لا يجب فيه شيء ولكنه
يؤدب على ذلك كذا في المبسوط * واذا نبت مكانه أبيض لم يذكروا في ظاهر الرواية وقد ذكر في غير رواية
الاصول وقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان حرا فلا شيء عليه وان كان عبدا فخكومة عدل
وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيهما حكومة عدل كذا في المحيط * والفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى كان يفتي بقولهما كذا في الخلاصة * روى شمس الأئمة الحلواني عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله

تعالى
* وقال المحتال قبضت مالي لأنك أحلتني يدين لي عليك وقال كنت وكيل في القبض فالقول للمحيل * ولو قال المحتال عليه أدبت دينك

فلى الرجوع وقال المحمّل أدبت ديناً عليك فالقول للمحتال عليه ولو كان للمحمّل على المحتال عليه دين فأحال ولم يقبضه بدينه فالدين على المحتال عليه على حاله وله أن يطالبه بالدين والمحتال أيضاً يطالبه بالحالة وأن يقبضها بالدين (٢٥) الذي عليه ليس له أن يطالبه به ثم

صححة الحوالة تعقد بقبول المحتال عليه حتى لو جاء رجل إلى رجل وقال أحالي فلان عليك بكذا وصدقته المحتال عليه وقبله صححت الحوالة وإن كان المحمّل غائباً وعلى العكس بأن كان خط رجل بالمال عنده رجل فأعطاه الرجل وأحاله على صاحب الخط والمحتال عليه غائب لا تصح الحوالة برب الدين أحال رجلاً على رجل وليس للمحتال على المحمّل دين فيه ذمه وكالة لا حوالة المحتال إذا أخذ الخط من المحتال عليه بعدم قبيل الحوالة ثم قيل للمحتال أنه مقلد فقال له المحمّل أبعث إلى الخط الذي أخذته من المحتال عليه وأترك الحوالة فبعث بالخط ولم يقل بلسانه شيئاً لنفسه الحوالة ولم يقل أبعث الخط ولكن أخذ منه المال بالتعجب وأدّى المحتال باختياره يرجع المحمّل بماله على المحتال عليه وعبارة التجريد لأدّى المحمّل جاز ولا يكون متبرعاً وإن لم يقبل يجبر أو دعه عنده القائم أحال به على غيره مقبضة بها فقال المودع ضاعت الوديعة بطلت الحوالة ولو كانت مقبضة بالغصب لا يبطل لوجود الخلف باع عبداً وأحال غريمه على المشتري بالثمن ثم استحق

تعالى في هذه المسئلة تقدير حكومة العدل في الحر أن يقوم أيضاً للبيعة لو كان عبداً أو أسوداً للبيعة فيلزمه نقصان الذي بينهما كذا في المحيط * وإن حلق لحيته أنسان فنبت بعضها دون البعض ففيها حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيان * وفي أجناس الناطقي إذا قطع صغيراً امرأته أو امرأه غيره ينبغي أن لا يجب شيء في الحال وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قطع قرون امرأة أو حلق شعر رأس جارية وذلك ينقصها قال لا شيء عليه إلا أنه يؤدّب كذا في الظهيرية * وإذا جبر رجلاً حتى سقطت اللحية تجب دية كاملة لأجل اللحية كذا في المحيط * ولو حلق الشارب فلم ينبت تجب حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيان * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * وفي جنابات الحسن وإذا حلق اللحية مع الشارب لا يدخل ضمان الشارب في ضمان اللحية كذا في المحيط * وذكر في الهاروني لو حلق رأس رجل فقال كان أصلع فلم ينبت عليه من الدية بقدر ما زعم الخالق أنه كان في رأسه من الشعر وكذا اللحية لو حلقها وقال كان كوهماً لم يكن في عارضه شعر وكذلك في الحاجبين والاشفاق كان القول قوله مع يمينه الآن يقيم الجني عليه البينة أنه كان صحيحاً كذا في محيط السرخسي * وفي الأذنين الشخصيتين في الخطأ الدية كلاً وفي أحدهما نصف الدية وإذا بست الأذن وانخسفت ففيها حكومة عدل كذا في المحيط * وإذا ضرب أذن أنسان حتى ذهب سمعه تجب الدية وطريق معرفة ذهاب سمعه أن يطلب غزالة فينادي فإن أجاب علم أن سمعه لم يذهب كذا في الظهيرية * وفي العينين إذا فقتا خطأ كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية وكذلك إذا لم تفقا ولكنهما انخسفتا أو ذهب بصرهما وهما قائمتان يجب كمال الدية فيهما ونصف الدية في أحدهما كذا في الذخيرة * وفي عين الأعور نصف الدية كذا في الظهيرية * ولو قطع الجفون بأهدابها ففيه دية واحدة كذا في الهداية * وفي قطع الجفون التي لا شعور عليها حكومة عدل وإن كان الجاني على الأهداب واحد أو على الجفون واحد كان على الذي جنى على الأهداب تمام الدية وعلى الذي جنى على الجفون حكومة عدل كذا في المحيط * وفي قطع الأنف دية النفس وكذا إذا قطع المارن وهو مال من الأنف وإن قطع نصف قصبة الأنف لا قصاص فيه وفيه دية النفس كذا في فتاوى قاضيان * وفي المنتقى إذا جنى عليه فصار لا يتنفس من أنفه ولكن يتنفس من فيه فعليه حكومة عدل كذا في الذخيرة * وفي شرح الطحاوي إذا قطع المارن ثم الأنف فإن كان قبل البرء تجب دية واحدة وإن كان بعد البرء تجب الدية في المارن وحكومة عدل في الباقي كذا في المحيط * وفي الأصل إذا كسر أنف أنسان ففيه حكومة عدل كذا في الذخيرة * ضرب أنف رجل فلم يجد شمر راحة طيبة ولا راحة كريهة ففيه حكومة عدل كذا ذكر في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى * وذكر في جنابات أبي سليمان إذا أقر الضارب بذهاب الشم ففيه الدية وهو كالسمع هكذا ذكر القسودري وبه بقي ثم طريق معرفة ذهاب الشم أن يختبر بالرائحة الكريهة كذا في الظهيرية * وفي الشفتين كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية العليا والسفلى في ذلك سواء كذا في المحيط * وفي أذن الصغير أنفة دية كاملة كذا في السراج الوهاج * ويجب في كل سن نصف عشر الدية ويستوى في ذلك الأسباب والضواحيك والنواحيك والطواحيك هكذا في المسوط * وليس في نفس الآدمي شيء من الأعضاء إذا أدرسه على دية النفس إلا الاسنان كذا في خزنة المفتين * حتى لو كانت ثمانية وعشرين فعليه أربعة عشر ألفاً وإن كانت ثلاثين فخمسة عشر ألفاً كذا في الظهيرية * وإن كانت اثنتين وثلاثين يجب ستة عشر ألف درهم وذلك لدية وثلاثة أجناس دية يؤدى ذلك في ثلاث سنين في السنة الأولى ستة آلاف درهم وستة وستين وثلاثين وفي السنة الثامنة ستة آلاف درهم وثلثمائة وثلاثة وثلاثين وفي الثالثة ثلاثة آلاف درهم كذا ذكر على هذا التفسير في المنتقى كذا في المحيط * ومن قلع سن رجل فنبت مكانها أخرى سقط الأرض

(٤ - فتاوى سادس) العبد وأظهر حراً وقد رفع الأمر إلى الحاكم فانه يبطل الحوالة أما إذا رد عليه بقضاء أو غير قضاء لا يبطل وكذا إذا هلك المبيع في يد البائع قبل التسليم إلى المشتري * وفي المنتقى قال لا أثر لحلى على فلان وسكت ثم قال لم أقبل الحوالة

جائزته له على رجل ألف فأحاله بها ثم ان المحتال عليه أحوال الطالب بها على الذي عليه المال يرى وان نوى المال على الذي عليه الاصل لم يعد المال اليه وان مات المحتال (٢٦) عليه بالتركة ولكن كان له كفيلا بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل عنه رجع على الاصيل *

هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه الارش مثلا كذا في الجوهر النيرة * وان تبنت الاخرى سودا بقي الارش على حاله كذا في المحيط * ولو قلع سن غيره فرتها صاحبها مكانها ونبت عليها اللحم (١) فعلى القالع كمال الارش كذا في الكافي * لو ضرب سن انسان فحمره فاجل فان اخضر أو اجرت بدية السن خمسمائة وان اصفر اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب عليه شيء وان اسودت بدية السن اذا فانت منفعة المضغ وان لم تفت الا أنه من الاسنان التي ترى حتى فات جاله فكذلك فان لم يكن واحدا منها ففيه روايةان والصحيح أنه لا يجب شيء كذا في فتاوى قاضيان * فان قال الضارب انما اسودت من ضربته حدثت فيها بعد ضربتي وكذبه المضروب قال قول قول المضروب مع عينه الآن يقيم الضارب البينة على ما ادعى كذا في المبسوط * وفي سن المملوك اذا صفر تجب حكومة العدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه في الاصفر ان تجب حكومة العدل حرا كان أو مملوكا واذا ضرب سن رجل فاسودت السن بضره ثم جاء آخر ونزعها فعلى الاول تمام ارشها وعلى الثاني حكومة عدل كذا في المحيط * وفي اللسان الدية وكذا في قطع بعض اللسان اذا نزع الكلام الدية ولو قدر على التكلم ببعض الحروف قيل يقيم على عدد الحروف وقيل على عدد حروف تتعلق باللسان وقيل ان قدر على أداء أكثر الحروف تجب فيه حكومة عدل وان تجز عن أداء الاكثر تجب كل الدية كذا في الكافي * قالوا والاول أصح كذا في المحيط * والصحيح هو الاول كذا في محيط السرخسي * واذا ادعى المخني عليه ذهاب الكلام يستغفل عنه حتى يسبح كلامه أو لا يسبح وفي لسان الاخرس حكومة عدل كذا في المحيط * ولو قطع لسان صبي ان استعمل تجب حكومة العدل وان تكلم ففيه الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * وفي اللعين كمال الدية وفي أحدهما نصفها كذا في المحيط * وفي اليدين اذا قطعنا خطأ كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية ولا يفضل اليمين على الشمال وان كان اليمين أكثر بطشامن الشمال كذا في الذخيرة * والاصل في الاطراف أنه اذا قوت جنس المنفعة على الكمال أو أزال الجمل المقصودا في الادعى على الكمال يجب كل الدية كذا في الهداية * وفي يدا الخنثى ما في يدا المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصف ما في يدا الرجل ونصف ما في يدا المرأة كذا في السراج الوهاج * وفي كل اصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وفي كل اصبع فيها ثلاث مفصلات ففي أحدها ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلات ففي أحدهما نصف دية الاصبع كذا في الهداية * وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل كذا في الجوهر النيرة * وفي اليد السلام حكومة عدل كذا في المحيط * واذا قطع الكف مع بعض الاصابع أو مع كل الاصابع أجمعوا على أنه لو قطعه والاصابع كلها قائمة في الكف أن الكف يجعل تابعاً للاصابع حتى يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء وأجمعوا على أنه لو كان في الكف ثلاث أصابع أنه يجب ارش الاصابع ثلاثة آلاف درهم أو ثلثمائة دينار ولا يجب في الكف شيء وأما اذا كان على الكف اصبعان أو اصبع واحد أو مفصل واحد من اصبع فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل الكف تسهما والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * واذا ضرب رجل على يدر رجل فشلت اليد فعليه الدية كاملة كذا في خزنة المفتين * وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فشل ما بقي من الاصبع أو اليد كلها الا فاصص عليه في شيء من ذلك وينبغي أن تجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي حكومة عدل وفي الساعد اذا كسر حكومة عدل وكذا في الزنادا كسر حكومة عدل كذا في الذخيرة *

(١) قوله فعلى القالع كمال الارش لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة والجمال لا شيء عليه كما لو تبنت كذا في الدر المختار اه مع صححه بجرأوى

المحتال أخذ الكفيل من المحتال عليه بالمال ثم مات المحتال عليه مفلسا لا يعود الدين الى ذمة المحيل سواء كفل بأمره أو بغير أمره والكفالة حالة أو مؤجلة أو كفل حالاً ثم أجله المكفول له * وان لم يكن به كفل تبرع رجل ورهن له رهنا ثم مات المحتال عليه مفلسا عاد الدين الى ذمة المحيل * ولو كان مسلطاً على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات المحتال عليه مفلسا بطالت الحوالة والثمن لصاحب الرهن * قال الطالب مات المحتال عليه بالتركة وقال المحيل مات عن تركة فالقول لا طالب مع حلقه * مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كسيرة فالمحتال مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتال بالحوالة وكذا لو قيد بدينه الذي على المحتال عليه لومات قبل الاستيناء يتساوى المحتال مع سائر الغرماء * المدينون أحال به طالبه على مدينه أن يؤديه من دينه الذي عليه فلم يؤد المحتال عليه حتى مرض المحيل فأداه في مرضه ومات المحيل عن ديون ولا مال له سواء سلم المدفوع للمحتال ولا حق للغرماء في ذلك وهو غيرم المحتال عليه لا غيرم المحيل والمحتال عليه باءا

وفي الدين غريم من غرماء المحيل ومما يستوفى الذي في ذمته بدينه فلا يختص به بل يشاركه فيه الغرماء وسلم له حصته * أحوال البائع غريمه على المشتري وقبل سقط حق الجبس وأخذ المشتري المبيع قبل نقد المال الى البائع والمحتال بخلاف ما اذا أحوال المشتري البائع على غريمه

حيث لم يتمكن المشتري من قبض المبيع قبل أخذ البائع الثمن من المحتال عليه وفي التجريد جعل القول بالفرق قول محمد رحمه الله تعالى وعند الثاني يملك القبض في الوجهين وسقط حق الحبس فيهما * أدى المال في الحوالة الفاسدة (٢٧) فهو بالخيار ان شاء رجع على القابض وهو المحتال وان

شاه رجع على المحيل وعلى هذا اذا باع الا بجر المستأجر وأحال بالثمن على المستأجر ثم استحق المستأجر من يد المشتري ان شاه رجع بالثمن على المؤجر وان شاه رجع على المستأجر القابض وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق * ومن صور فساد الحوالة ما اذا شرط في الحوالة ان يعطى المال المحتال به المحتال عليه للمحتال من ثمن دار المحيل لانه لا يقدر على الوفاء بالثمن بخلاف ما اذا التزم المحتال عليه الاعطاء من ثمن دار نفسه حيث نصح لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل * قال المحيل مات المحتال عليه بعد ادائه الدين اليك وقال المحتال بل قبله وتوى حق في الرجوع فاقول للمحتال له سكه بالاصل * عن الثاني باع عبدا بألف وقبل القابض أحال البائع غريمه على المشتري ثم مات المبيع في يد البائع أو فسخ بغير بيعكم أو بلاحكم بطلت الحوالة قال أبو الفضل هذا على خلاف الزيادات وان انفسخ بعد القبض

وفي اليد اذا قطعت من نصف الساعدية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف الى الساعد وان كان الى المرفق كان في الذراع بعددية اليد وحكومة عدل اكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل قطع في رجلين فقطع أحدهما إبهام القاطع وقطع أجنبي آخر الاصابع البواقى ثمن ان المقطوعة يده الذي لم يقطع أصلا قطع الكف ولا اصبع فيها ثم اجتمعوا عند القاضي جميعا فالقاضي يقضى على القاطع اليدين بدية يد واحدة وذلك خمسة آلاف درهم بين صاحبي القصاص أخسا وبغرم الاجنبي لقاطع اليدين أربعة آلاف درهم وان اجتمع المقطوعة أيديهم ما على قطع الكف ثم أخذ بية اليد قسمت بينهم ما أخسا ثلاثة أخسا الذي لم يقطع الإبهام وخسا الذي قطع الإبهام وان بدأ الاجنبي فقطع اصبعين من أصابع القاطع ثم قطع أحد صاحبي القصاص بعد ذلك اصبعين من أصابع قاطع اليدين ثم عاد الاجنبي فقطع اصبعين من أصابع القاطع ثم ان الذي لم يقطع شيئا من أصابع القاطع قطع الكف وعليه الاصبعان فان القاضي يقضى على القاطع بدية يد واحدة وبها الذي قطع الكف وثلاثة أرباعها الذي قطع الاصبع فان اجتمع صاحب القصاص على قطع الكف مع الاصبعين فالدية المأخوذة تقسم بينهم ما أخسا ثلاثة أخسا القاطع الاصبع وللاخر خمسة أخسا كذا في المحيط * وفي الاثنية حكومة عدل والظفر اذا نبت كما كان لشيء فيه كافي غيره وان لم ينبت ففيه حكومة عدل وان نبت على عيب فحكومة دون الاول كذا في خزانة المفتين * وفي الرجلين كمال الدية في الخطا وفي احدهما نصف الدية كذا في المحيط * وفي يد الصغير ورجله حكومة اذ لم يش ولم يقعد ولم يجر كهما اما اذا كان يجر كهما ففيه مادية كاملة كذا في السراج الوهاج * وفي قطع الرجل العربا حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيان * واذا قطع الرجل خطأ من نصف الساق تجب الدية لاجل القدم وحكومة العدل فيملاوراه القدم كذا في الذخيرة * وان كسر فخذه ورأت واستقامت فلا شيء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حكومة عدل وذكر أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحج قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من كسر عظاما من انسان يدا أو رجلا أو غير ذلك وبرأ وعاد كهيئته فليس فيه عقل فان كان نقص (١) أو عظم ففيه من عقله بحسب ما نقص عظم كذا في المحيط * وفي الضلع حكومة عدل وفي الترقوة حكومة كذا في الذخيرة * وفي ثدي الرجل حكومة وفي حلميه حكومة دون الاولى كذا في الظهيرية * وفي احدى ثديي الرجل نصف ذلك كذا في المحيط * وفي ثديي المرأة الدية وكذا في حلمي ثدييها وحدهما وفي احدهما نصف الدية ولم يوجد في الكتب الظاهرة وجوب القصاص في ثديي المرأة اذا قطعتا عدا او الصغيرة والكبيرة في ذلك سواء كذا في الظهيرية * وفي ثديي الخنثى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما في ثديي المرأة وعندهما نصف ما في ثديي الرجل ونصف ما في ثديي المرأة كذا في السراج الوهاج * وان ضرب على الظهر رفات منفعة الجماع أو صار أحد بجنب دية النفس كذا في فتاوى قاضيان * وزالما يجذب ولم يمنعه عن الجماع فان بقي الجراحة أثر ففيه حكومة عدل كذا في المحيط * وان لم يكن فيه أثر الضرب فلا شيء وقالوا أجره الطيب كذا في خزانة المفتين * وصدر المرأة اذا كسر وانقطع الماء ففيه الدية كذا في الذخيرة * وفي الذكركمال الدية وفي ذكر الخصى حكومة عدل عندنا سواء كان يتحرك ولا يتحرك وبقدرا لخصي على الجماع أولا يقدر وهو الحاكم في ذكر العنين وأما ذكر الشيخ الكبير ان كان لا يقدر على الوطء فالجواب فيه كالجواب في ذكر الخصى وذكر العنين كذا في الذخيرة * واذا قطع الحشفة يجب كمال الدية فان جاء وقطع ما بقي من الذكر فان كان قبل تخطل البرء

(١) قوله أو عظم بالعين المهملة ثم الناء المنثثة أي ان يجبر على غير استواء كفي القاموس اهـ بجزاوى

بحكم باقرار البائع بالعيب لا تبطل الحوالة * وان بلاحكم ولو بغير اقرار البائع لا تبطل * أحال غريمه بكل حقه على رجل ثم على آخر بكل حقه وقبل صم الثاني وبرئ الأول * وعن الثاني المشتري أعطى بالثمن كقبلا فاحال الكفيل البائع على رجل فأراد البائع أخذ الثمن من المشتري

لا من المحتمل عليه ليس له ذلك لان الحوالة كالشيء الذي اشتراه من الكفيل ولم يقبضه فلنفس له أن يأخذ الذي عليه الاصيل بالمال ما لم يتغير المبيع ودام على حاله * وعنه أحوال (٢٨) المشتري بالثمن على انسان فتبرع أجنبي بقضاء الثمن عن المشتري لم يرجع المحتمل عليه على المشتري

وان تبرع عن المحتمل عليه يرجع وان لم يبين فالقول للتبرع وان مبتا أو غائباً فعن المحتمل عليه ما لم يعلم خلافه باقرار الدافع * وزعم المديون أنه كان أحوال الدائن على فلان وقبله وأنكره الطالب سال الحاكم عن المديون البينة على الحوالة ان أحضرها والمحال عليه حاضر قبلت وبرئ المديون وان غائباً قبلت في حقه التوقيت الى حضور المحتمل عليه فان قدم وأقر بما قال المديون برئ والا أمر بإعادة البينة وان الشهود ماؤا أو غابوا وحلف المحتمل عليه وان لم يكن للمديون بينة وطلب حلف الطالب بالله ما الحال على فلان بالمال جلفه فان نكل برئ المطلوب * أحوال على رجل فغاب المحتمل عليه فزعم المحتمل أن المحتمل عليه مجرد الحوالة وحلف وبرهن على ذلك لا يقبل ولا يصح دعواه لان المشهود عليه غائب * غاب المحيل وزعم المحتمل عليه أن مال المحتمل على المحيل كان عن خير لا يصح دعواه وان برهن على ذلك كافي الكفالة * ولو دفع المال المحتمل عليه الى المحتمل وأراد الرجوع الى المحيل فقال المحيل المال المحال به كان من ثمن خير

تجب دية واحدة ويجعل كأنه قطع الذكرو مرة واحدة وان تحلل بين جارية يجب كمال الدية في الحشفة وحكومة العدل في الباقي كذا في الظهيرية * وفي الانثيين كمال الدية كذا في المحيط * واذا قطع الذكرو والانثيين من الرجل الصحيح خطأ ان بدأ بقطع الذكرو فففيه ديتان ولو بدأ بالانثيين ثم بالذكرو ففي الانثيين الدية كاملة وفي الذكرو حكومة عدل وان قطعها من جانب الفخذ معاق عليه ديتان كذا في الذخيرة * ولو قطع احدى انثيه فانقطع ماؤه ففيه الدية ولا يعلم ذلك الا ان يقر الخاني به كذا في خزنة المفتين * وفي الانثيين اذا قطعها خطأ كمال الدية وفي احدى اهما نصف الدية كذا في المحيط * ولو طعن برمح أو غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام بحوفه ولا يستمسك الطعام ففيه الدية كذا في الخلاصة * ولو طعن برمح أو غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام بحوفه فعليه دية كاملة * وكذلك لو ضره فسلس بوله ولا يستمسك البول ففيه الدية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قطع فرج امرأة وصار بحال لا يستمسك البول ففيه الدية كذا في الخلاصة * واذا قطع فرج امرأة وصار بحال لا يستطيع وقاعها ففيه الدية كذا في خزنة المفتين * واذا ضربت امرأة فصارت مستحاضة ينتظر حولا فان برئت والاي قضى بالدية وفي مسئلة سلس البول يجب أن ينتظر حولا أيضا بخلاف مسئلة الطعن في البطن كذا في المحيط في المنفقات * وان أفضى امرأة فلا تستمسك البول ففيها الدية وان كانت تستمسك فهي جاثمة يجب فيها ثلث الدية كذا في فتاوى قاضيخان * رجل جامع صغيرة لا يجامع مثلها فماتت ان كانت أجنبية تجب الدية على العاقلة وان كانت منكوحته فالدية على العاقلة والمهر على الزوج كذا في الخلاصة * عن ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل جامع امرأة ومثلها يجامع فماتت من ذلك فلا شيء عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا جامع امرأة فذهبت منها عين أو أفضاها أو ماتت فهو ضامن قال محمد رحمه الله تعالى يضمن في هذا كله الا الافضاء والقتل من الجماع قال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفيما حكامه هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال أيضا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * عن الفقيه أبي نصر الدبوسي اذا دفع أجنبية فسقطت وذهبت عذرتها فعلى الدافع مهر مثلها والتعزير وعن أبي حفص ان عليه الصداق في ماله كذا في الظهيرية * ولو دفع امرأته ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلقها فعليه نصف المهر ولو دفع امرأة الغير وذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها وجب لها مهران كذا في المحيط *

(١) قوله ولم يذكرها محمد الخ وكذا لم يذكر الحارصة لانها لا يتي لها أثر في الغالب وما لا أثر لها الاحكام لها فكان عليهم أن لا يذكروها لکنهم تأسوا بما في غالب الكتب اهـ بجوراي

لا يسمع وان برهن. ويقال للمحيل أنه الى المحتمل عليه ثم خاصم المحتمل فان برهن على المحتمل أن ذلك كان عن خير قبل ثم المحتمل عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل والمحال * الدائن احتمال على رجل بلا أمر المديون على أن يكون المديون

بريا يجوز وكذا الاحتمال على رجل على أن المحتمل بالخيار فهو جاز وكذا أن أحاله على أنه متى شامرجع على المحيل جاز ويرجع على أيهما شاء * احتال بالاجتهاد على نفسه بان قال احتلت ما يذوب لك على فلان لا تصح الحوالة مع (٢٩) جهالة المال ولا تصح حوالة أيضا

بهذا اللفظ فان كانت الحوالة مطلقة والمحيل على المحتال عليه دين أو عين في يده كان للمحيل أن يأخذه منه والحوالة متى حصلت منهم ثبت الاجل في حق المحتال عليه كافي الكفالة * ولو كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض أو غصب فأحاله به على رجل الى سنة فهو جاز وان مات المحتال عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى المحيل حالا فارق محمد بن الحوالة والكفالة فان التكفيل اذا كفـل بدين وأحال الطالب الدين ولم يصف الاجل الى التكفيل صار الاجل مشروطا للاصـبـل حتى لو مات التكفيل كان الدين على الاصـبـل مؤجلا وفي الحوالة متى أضاف الاجل الى الدين ولم يصف الى المحتال عليه لا يصير الاجل مشروطا في حق الاصيل حتى لو مات المحتال عليه مفلسا يعود الدين الى الاصيل حالا وفي الظهيرة احتال على أن يؤديه من ديار المحيل وقد كان امره بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة كافي الرهن * انما أعدنا المسئلة لانه توفيق بين الروايات

وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط * وفي الموضحة القصاص ان كان عمدا كذا في التبيين * وما فوقهما من الشجاج لا قصاص فيه بالاجماع وان كان عمدا كالهاشمة والمنقلة كذا في الجوهر النيرة * وفي كل ما ذكر من الشجاج أنه لا يجب القصاص فكهما عمدا وحكم الخطا سواء فيجب فيها اذا كانت عمدا ما يجب فيها اذا كانت خطأ كذا في المحيط * وفي الموضحة ان كانت خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فهما جائعتان ففيهما ثلثا الدية كذا في الهداية * وفي هذا كله اذا برأ ولم يبق لها أثر لا يجب شيء الا عند محمد رحمه الله تعالى فانه قال يجب مقدارا ما تنفق الى أن يبرأ هكذا ذكر شيخ الاسلام كذا في الذخيرة * شجر رجلا منقلة فبرأت وبقى شيء من أثرها بعد البرء وان قل فعليه أرض المنقلة لان الأرض اذا وجب لا يسقط الا اذا زال وجوبه من كل وجه هكذا في المحيط * وبه يفتي كذا في الظهيرية * وفيما قبل الموضحة الشجاج الست اذا كانت خطأ حكومة العدل هكذا في المحيط * واختلفا في تفسير حكومة العدل فقال الطحاوي السبيل في ذلك أن يتوهم لو كان عملا كبدون هذا الاثر ويقوم مع هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين القيمتين فان كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وان كان بقدر ربع العشر يجب ربع عشر الدية وعليه الفتوى كذا في الكافي * ولا تكون الامة الا في الرأس أو في الوجه في الموضع الذي تخلص منه الى الدماغ كذا في المحيط * رجل طعن رجلا في أنه نفخ من الاخرى قال محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل وان طعن في فيه نفخ من دماغه حتى نفذت من الفم الى الدماغ قال محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل ومن الدماغ اذا نفذت الى الفرق ففيه ثلث الدية ولورجى الزج أو السهم في عينه وأنفذها في فقهه ففي عينه نصف الدية وفي الباقي حكومة عدل وان أصاب الدماغ ونفذت فعليه في العين نصف الدية ومنه الى أن تصل الدماغ حكومة عدل وفي الدماغ حتى نفذت الى الفرق ثلث الدية كذا في محيط السرخسي * والجراحات التي في غير الرأس والوجه ففيها حكومة اذا أوضحت العظم أو كسرت اذابقي لها أثر وان لم يبق الجراحة أثر فعند أي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا شيء عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه قيمة ما تنفق عليه الى أن يبرأ كذا في محيط السرخسي * والجائفة ما يصل الى الجوف من البطن أو الظهر أو الصدر أو ما يتوصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه الشراب كان مفطرا فذلك كالجائفة وما فوق ذلك فليس بجائفة ولا يكون في اليدين والرجلين والفخذ والقدم والرأس جائفة وان كانت الجراحة بين الاثنين والذي كرحق تصل الى الجوف فهي جائفة كذا في السراج الوهاج * وقصاص الشجة يستوفى على مساحة الشجة في طولها وعرضها فاذا كانت في مقدم الرأس أو في مؤخره أو وسطه أو جنبه فعلى مثل ذلك في الشاج في ذلك الموضع بالرأس ولو شجبه موضحة فاخذت ما بين قرني المشجوج وهي لا تأخذ ما بين قرني الشاج خيرا المشجوج ان شاء اقتص و بدأ من أي جانب شاء حتى يبلغ مقسدا طول الاولى الى حيث يبلغ ثم يكف وان شاء أخذ الارش وان كانت أخذت ما بين قرني الشاج أيضا يفضل فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص ما بين قرني الشاج ولا يزيد وان كانت في طول رأس المشجوج وهي تأخذ من جهة الشاج الى فقهه فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص الى مثل موضعهما من رأسه ولا يزيد عليه وان كانت من جهة المشجوج الى فقهه ولم يبلغ من الشاج الا الى نصف ذلك فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص مقدار شجته الى حيث يبلغ ويبدأ من أي الجانبين كذا في الذخيرة والمحيط * شجبه عشرين موضحة ان لم يتخلل البرء فحب دية كاملة في ثلاث سنين وان يتخلل البرء يجب كمال الدية في سنة واحدة كذا في الكافي في باب المتفرقات * ومن شجر رجلا موضحة فذهب عقله أو شعر جميع رأسه فلم ينبت دخل أرض الموضحة في الدية ولم يدخل أرض الموضحة في غير هذين وان تناثر بعض الشعر أو شيء يسير منه فعليه أرض الموضحة ودخل فيه الشعر وهذا اذا لم ينبت شعر رأسه

المختلفة * كفـل عن رجل بالآف عليه بأمره فأحال الطالب غرماله به عليه على أن يؤديه من الكفالة جاز ولا سبيل للمحتال على التكفيل لانه لم يضمن والمحيل والمحتال يلزمان النقص وبالنقص يرى المحتال عليه * عليه مال وبه كفيل فأحال التكفيل

الطالب بالمال على رجل وقبل المحتال عليه بزي الاصيل والكفيل الا أن يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فيئخذ لا يبرأ الاصيل
 * كلب الصلح * فنه سبعة (٣٠) فصول الأول في المقدمة وهو على ثلاثة أضرب عن اقرار وانكار وسكوت والكل جائز
 عندنا ولا خلاف أن

أما إذا ثبت ورجع كما كان فلا يلزمه شيء هكذا في الجوهرة النيرة * ولو شجر رجلا في حاجه موضحة خطأ
 وسقط فلم يثبت كان عليه نصف الدية ودخل ارش الموضحة في ذلك كذا في السراج الوهاج * وإن ذهب
 سمعه أو بصره أو كلامه فعليه أرض الموضحة مع الدية قالوا هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشجة تدخل في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر كذا في
 الهداية * ومن شجر رجلا موضحة عمدا فذهب عيناه فلا قصاص في شيء منه عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وتجب الدية فيهما وقال في الموضحة القصاص والدية في البصر وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله
 تعالى أنه يجب القصاص في الموضحة والعينين كذا في السكافي * رجل أصلع ذهب شعره من كبر فشجه
 موضحة انسان متعمدا قال محمد رحمه الله تعالى لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاح رضيت أن
 يقتص مني ليس له ذلك وإن كان الشاح أيضا أصلع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي * وفي
 واقعات الناطي موضحة الاصلع أنقص من موضحة غيره فكان الارش أنقص أيضا وفي الهاشمية
 يستويان وفي المنتقى شجر رجلا أصلع موضحة خطأ فعليه للشجة أرض دون الموضحة في ماله وان شجه
 هاشمية ففيها أرض دون ارش الهاشمية على عاقلة كذا في المحيط * والله أعلم

باب التاسع في الامر بالجناية ومسائل الصبيان وما يناسبها

رجل أمر غيره بأن يقتله فقتله بسيف فلا قصاص فيه ولا تلزمه الدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أمره أن يقطع يده أو يفتق عينيه ففعل فلا ضمان
 في الوجهين كذا في الظهيرية * في المنتقى رجل قال لغيره اقطع يدي على أن تعطيني هذا الثوب أو هذه الدراهم
 ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم كذا في المحيط * ولو قال بعث دمي منك بنفس فقتله يجب
 القصاص كذا في الظهيرية * رجل قال لا أخراقتل ابني أو اقطع يدي وهو صغير يجب عليه القصاص
 وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أستحسن في ذلك وأغرمة الدية ولو قال اقتل عبد يدي أو اقطع يده
 ففعل فلا شيء عليه من الضمان كذا في الواقعات الحسامية * ولو قال اقتل أخي فقتله والا حر وارثه قال أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى أستحسن أن أخذ الدية من القاتل ولو أمره أن يشجه فشجه فلا شيء عليه فان مات
 كان عليه الدية كذا في الظهيرية * لو قال لرجل اقتل أبي فقتله فعلى القاتل الدية لانه ولو قال اقطع يد
 أبي فقطعه فعليه القصاص كذا في الواقعات الحسامية * رجل قال لعبد الغير اقتل نفسك فقتل نفسه فعليه
 قيمته كذا في الظهيرية * في المنتقى رجل قال لا تخرجني على فرماه بجرحه جرحا يعاش من مثله ويسمى
 جانيا ولا يسمى قاتلا ثم مات من ذلك فلا شيء على الجاني وان جرحه جرحا لا يعاش من مثله فهذا قاتل ولا
 يسمى جانيا فعليه الدية ولو قال اجن على فقتله بالسيف لم أقصص منه وجعلت عليه الدية في ماله كذا في
 المحيط * ولو أمر سبي صبي باقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا ترجع عاقلة الصبي على
 عاقلة الامر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان المأمور عبد ايرجع مولى العبد بما دفع على الامر كذا في
 شرح الزيادات للعسائي * رجل أمر صبي باقتل رجلا فقتله كانت الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلة
 على عاقلة الامر كذا في خزنة المفتين * وان كان المأمور عبدا محجورا صغيرا أو كبيرا يجبر مولا بين الدفع
 والقدام أو أيا ما اختار رجوع بالاقول على الامر في ماله كذا في شرح الزيادات للعسائي * ولو أمر بالغ بالغا
 بذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء على الامر كذا في فتاوى قاضيخان * رجل أمر صبي باقتل دابة
 انسان أو يخرق ثوبه أو يأكل طعامه ففعل فضمنه على الصبي في ماله ويرجع بذلك على الامر ولو أمر
 الصبي بالغ بذلك ففعل لم يضمن الصبي كذا في محيط السرخسي * ولو أن عبدا أدوننا أمر صبي باقتل

صلح الفضولي جائز بان
 يقول الفضولي أقر المذمى
 عليه بسر عندي بأنك
 على حق في دعواك فصالحني
 على كذا وضمنه صح
 وطريق الضمان أن يقول
 الفضولي صالح من دعواك
 على كذا على أني ضامن أو
 على مالي أو صالحني من
 دعواك على فلان على كذا
 وأضاف العقد الى نفسه أو
 ماله صح وطول الفضولي
 بالبدل ثم يرجع على المصالح
 عليه ان كان الصلح بامره
 والامر بالصلح وانخلع امر
 بالضمان لعدم توقف صحتهما
 على الامر فصرف الامر
 الى اثبات حق الرجوع
 بخلاف الامر بقضاء الدين
 ونحوه على ما عرفت في
 الجامع * ثم الصلح ان كان من
 دعوى في محدود على أحد
 النقيدين واليكيلي أو الوزني
 كالير والحديد لا يشترط
 قبض بدل الصلح في المجلس
 ثم المكيل والموزون اذا كانا
 معينين أو غائبين في ملك
 المصالح أى المذمى عليه جاز
 ويتعلق العقد بالسبي وان
 مشارين ولم يسم قدرهما
 جاز ويتعلق بالمشار اليه
 فان موصوف في النعمة يشترط
 بيان القسدر والوصف
 لا الاجل فلو بين الاجل
 وزم ثم ما وقع عليه الصلح
 يكون عوضا فما صلح بمناصل بدلا
 ولو كان البدل دراهم يحتاج الى بيان القدر لا الصفة ويقع على نقد
 البدل الدراهم والذات عند الاطلاق وان اختلفت النقود فعلى الغلب وان استوت لا يصح بلا بيان ويجوز الصلح عليهما أى على النقيدين

وب
 يكون عوضا فما صلح بمناصل بدلا ولو كان البدل دراهم يحتاج الى بيان القدر لا الصفة ويقع على نقد
 البدل الدراهم والذات عند الاطلاق وان اختلفت النقود فعلى الغلب وان استوت لا يصح بلا بيان ويجوز الصلح عليهما أى على النقيدين

حالة وموجلة كالسبع والنقدان لمعينة لا يحتاج إلى ذكر القدر والصفة لتعلق العقد بالعين قال السرخسي رحمه الله تعالى إن وقع على دين وكفل فحكمه حكم الثمن وعلى عين فحكمه حكم المبيع وعلى منفعة فحكمه كالاجارة وكل (٣١) منفعة تستحق بالاجارة تستحق به

والا فلا فلو صالح على سكنى دار مائة سنة صح وإن أبدا أو حتى يموت لا يكفي الاجارة وإن في دار فصالح على بيت منها أو من غيرهما صح وقد مر في الدعوى وإن الدعوى في دين فصالحه على بعضه جاز ولم يكن له طلب الباقي بالحجة * في بدور ثمار وأحدهم حاضر ادعى رجل حقه ففصله الحاضر جاز وهو متبرع لا يرجع به على الغائب لجواز صلح الفضولي وإن صالح على أن يكون حقه له لا للورثة الأخرى قام مقام المدعي على حجة المدعى فان برهن المدعى أخذه خاصة وإن لم يكن له بينة رجع بحصة سائر الورثة على المدعى كالأشترى عبدا من رجل هو غصب في يد آخر أن ثبت ذلك بالبينة على الغاصب سلم له وإن عجز يرجع على البائع بالثمن

والثاني في الدين *

ادعى ألف درهم فصالحه على عشرة دنانير إلى شهر لم يجز * ادعى ألف درهم سود حالة فصالحه منكرا على ألف جيات إلى سنة أو ألفا جيات إلى سنة فصالحه منكرا على ألف سود حالة لم يجز لانه يعاوضه الجوده بالأجل وأنه حرام * ادعى ألف درهم إلى أجل فصالحه

نوب انسان أو أرسل صبيافي حاجته فغضب الصبي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الا حرم ولوا حرمه يقتل رجل ففعل لا يضمن الا حرم كذا في فتاوى فاضلهم * عندما ذون صغير أو كبير أمر عبدا محجورا أو مأذونا صغيرا أو كبيرا يقتل رجل فقتله وخير المولى بين الدفع والفداء رجوع بالاقول في رقبته الا حرم كذا في المحيط * وإن كان الا حرم عبدا محجورا أو مأذونا كذا في دفع القاتل الدفع أو الفداء لا يرجع على مولى الا حرم في الحال ولكن يؤخذ به بعد العتق ولو كان الا حرم صغيرا ههنا لا يؤخذ به بعد العتق أيضا وإن كان المأمور حرا صغيرا والا حرم عبدا محجورا تجب الدية على عاقلة الصبي ولا يرجعون على مولى العبد لافي الحال ولا بعد العتق كذا في شرح الزيارات للعتابي * مكانب صغير أو كبير أمر عبدا محجورا أو مأذونا صغيرا أو كبيرا يقتل رجل وقتل ودفعه مولا أو فداءه يرجع على المكاتب بقيمة العبد لأن تكون قيمة العبد أكثر من عشرة آلاف درهم فينذر رجوع بعشرة آلاف درهم الا عتق * فان عجز المكاتب كان لمولى القاتل أن يتبع مولى المكاتب ويطالبه ببيعه وإن عتق بعد ما عجز أو قبل العجز فان شاء مولى العبد المدفوع اتبع المعتق بالاقول من قيمة عبده ومن قيمة المعتق وإن شاء اتبع المعتق بجميع ذلك كذا في المحيط * وإن كان الا حرم مكانب صغيرا أو كبيرا أو المأمور صبي حرجب الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلة على المكاتب بالاقول من قيمته ومن الدية لأن هذا حكم جناية المكاتب كذا في شرح الزيارات للعتابي * فان عجز المكاتب ورد في الرق فان كان عجز قبل أن يقضي القاضي بقيمة للعاقلة بطل حق العاقلة عن المكاتب وإن كان عجز بعد ما قضى القاضي عليه بقيمة للعاقلة قبل الاداء فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطل حقهم عنه في الحال وتأخر إلى ما بعد العتق وعلى قولهما لا يبطل ويؤخذ به في الحال كذا في المحيط * وإن عجز بعد القضاء وأدى شيئا من ذلك فأتى يسلم لعاقلة القاتل ومالم يؤت بطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يبطل لكن يباع بما بقي من دينهم (١) الآن يفديهم المولى كذا في شرح الزيارات للعتابي * فان أعتقه المولى بعد الجور وبعد ما قضى القاضي عليه بقيمة فعاقلة القاتل بالخيار أن شاءوا ضمنوا المولى قيمته لا غير ويرجعون الباقي على المعتق وإن شاءوا ضمنوا العبد وما ذكرنا لهم أن يضمنوا المولى أو العبد قولهما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فليس لهم تضمين المولى اذ ليس لهم تضمين العبد للعالم فالقوله ما أعتق عبدا مديونا فلهذا لا يضمن ولو لم يجز ولكنه أدى فعتق وكان قبل قضاء القاضي عليه بقيمة أو بعد القضاء فالعاقلة يرجعون عليه بقيمة حالة الا أنهم يرجعون بحسب أدائهم وهم يؤدون في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدية ويرجعون في السنة الاولى ثلث القيمة وفي السنة الثانية ثلث آخر وفي السنة الثالثة ثلث آخر كذا في المحيط * وإن كان الا حرم والمأمور مكانبين يجب الضمان على القاتل ولا يرجع على الا حرم كذا في شرح الزيارات للعتابي * رجل أمر آخر أن يضرب عبده سوطا فضر به سوطا وشجبه موضحة أو قطع يده فمات من ذلك فقد بطل نصف الجناية في النفس ويلزم الجاني النصف كذا في مختصر الجامع الكبير * رجل له عبدا مر رجلا أن يضرب به سوطا فضر به سوطين وضربه المولى سوطا ثم ضربه أجنبي سوطا آخر ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة المأمور أرش السوط الثاني مضروبا سوطا وسدس قيمته مضروبا بأربعة أسواط وعلى عاقلة الأجنبي أرش السوط الرابع مضروبا بثلاثة أسواط وثلث قيمته مضروبا بأربعة أسواط ويصل ما سوى ذلك فان كان المأمور ضربه ثلاثة أسواط والمسئلة بها فهو كذلك الآن على عاقلة المأمور أرش السوط الثالث أيضا وعلى الأجنبي أرش السوط الخامس مضروبا بأربعة أسواط

(١) قوله الآن يفديهم أي يعطيهم الفداء والضمير للعاقلة ولو قال الآن يفديه أي العبد لكان أظهر

اه معجمه

على ألف جيات حالة جاز لانه برأ من المدعي عليه كالأدعي ألفا جيات حالة فصالحه على ألف سود أو أقل حال أو مؤجل جاز ويكون برأ من المدعي * باع عبدا بألف سود فصالحه على ألف ومائة بنهر حة لم يجز وكذا إذا صالحه على كيلي أو زني موصوف لانه بيع لانه قبول بالدين

وبسع ما ليس عنده لا يجوز ان تقدم في المجلس وان ذكر شرائط السلم لان رأس المال دين * له على آخر ألف غله فصالحه على نصفها جايذا
نقدتها اليه لا يجوز وفي قول الثاني (٣٢) رحمه الله تعالى الأول يجوز وان تقر فاقبل قبضه فله خمسمائة * فلو صالح عن ألف على مائة

وثلث قيمته مضر وبأخسة أسواط كذا في محيط السرخسي * عبد بن رجلين آخر أحدهما صاحبه أن
يضر به سوطا فضر به سوطا ثم ضر به سوطين ثم أعتقه الضارب ثم ضر به سوطا آخر فبات من ذلك كله
فعلى الضارب نصف أرض السوط الثاني مضر وبأسوطا في ماله وعليه أيضا ان كان موسر الشريك نصف قيمته
مضر وبأسوطين وعليه أرض السوط الثالث مضر وبأسوطين ونصف قيمته مضر وبأثلاثة أسواط في ماله
ومع ذلك كله يستوفي منه المعتقد نصف القيمة التي أحال الشريك وما بقي لورثة العبد فان لم يكن له وارث لم
يرث المعتقد من ذلك وورثه أقرب الناس اليه من عصبة المعتقد وان كان المعتقد معسرا فعلى الضارب نصف
أرض السوط الثاني مضر وبأسوطا في ماله وعلى عاقلة أرض السوط الثالث مضر وبأسوطين ونصف قيمته
مضر وبأثلاثة أسواط يأخذ المولى الذي لم يعتق من ذلك نصف قيمته مضر وبأسوطين وما بقي فنصفه للمولى
الذي لم يعتق ونصفه لعصبة المعتقد كذا في مختصر الجامع * عبد بن رجلين قال أحدهما صاحبه اضر به
سوطا فان ردت فهو حر فضر به ثلاثة أسواط فبات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرض السوط الثاني
مضر وبأسوطا في ماله وعلى المعتقد ان كان موسر الشريك نصف قيمته مضر وبأسوطين وعلى الضارب أرض
السوط الثالث مضر وبأسوطين ونصف قيمته مضر وبأثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلة فيستوفيها
أولياء العبد ويأخذ المعتقد من ذلك ما غرم ويكون الباقي لورثة العبد وان لم يكن له ورثة فللعاقلة
وان كان المعتقد معسرا فلا ضمان عليه وعلى الضارب الضمان كما وصفنا كذا في محيط السرخسي * الا
أرض السوط الثالث كذا في مختصر الجامع الكبير * ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فيأخذ
الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضر وبأسوطين فان بقي شيء فلورثة العبد كذا في محيط السرخسي * وان
لم يكن له وارث فنصفه للمولى المعتقد ونصفه لأقرب الناس الى الضارب من العصبة وهذا قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى كذا في مختصر الجامع الكبير * ولو كانت المسئلة بمجالها ثم ضر به الا ثم سوطا ثم ضر به
الا جنبي سوطا فبات من ذلك كله فعلى المأمور نصف أرض السوط الثاني مضر وبأسوطا في ماله للشريك
وعلى عاقلة المأمور ان كان المعتقد موسرا أرض السوط الثالث مضر وبأسوطين وسدس قيمته مضر وبأخسة
أسواط وعلى الآخر أرض السوط الرابع مضر وبأثلاثة أسواط وثلث قيمته مضر وبأخسة أسواط في ماله
وعلى عاقلة الاجنبي أرض السوط الخامس مضر وبأربعة أسواط وثلث قيمته مضر وبأخسة أسواط
ويكون ما أخذ من عاقلة الاجنبي ومن الآخر ومن المأمور للعبد ويأخذ المأمور من الآخر نصف قيمة العبد
مضر وبأسوطين ويرجع الآخر بذلك في مال العبد وما بقي من ماله فللعصبة المولى الا حرمان لم يكن للعبد
عصبة كذا في محيط السرخسي * وان كان الآخر معسرا فعلى المأمور نصف أرض السوط الثاني في ماله
وأرض السوط الثالث وسدس قيمته مضر وبأخسة أسواط نصف ذلك عليه ونصفه على عاقلة وعلى الآخر
ما قد وصفنا اذا كان موسرا الا أن ذلك على عاقلة وعلى الاجنبي ما قد وصفنا ويأخذ المأمور من ذلك نصف
قيمة العبد مضر وبأسوطين وما بقي فهو ميراث لعصبة المولين كذا في مختصر الجامع الكبير * في العيون اذا
قال رجلين اضر باملكي هذا مائة سوط فليس لاحدهما أن يضرب المائة كلها وان ضر به أحدهما
تسعة وتسعين وضر به الآخر سوطا واحدا ففي القياس يضمن ضارب الاكثرو في الاستحسان لا يضمن كذا
في التتارخانية * رجل أعطى صبياسلا حالي مسكة فعطب الصبي بذلك تجب دية الصبي على عاقلة المعطى
ولو لم يقل له أمسك في المختار أنه يضمن أيضا ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره لا يضمن
الدافع بالا جاع كذا في الخلاصة * ولم يرد بقوله عطب الصبي أن الصبي قتل نفسه فان هناك لاضمان
على المعطى انما أراد به أنه سقط من يده على بعض بدنه وعطب به كذا في التتارخانية * رجل قال لصبي
محبورا صه هذه الشجرة وانفض لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الآخر دية الصبي

على ان يسبع به نو بالا يصح
لانه صدقة في صدقة * له على
آخر ألف فصالحه على عبد
عين جاز فالخامس أن الصلح
على أجود أنقص قدرا من
حقه لا يجوز وان على المثل
أم أقل قدرا او جودة جاز * له
على آخر ألف فدفع المديون
اليه نصف ما من جهة الصلح
باقظ الصلح ثم أراد الاسترداد
له ذلك وان كان أعطاه قرضا
لا عك الاسترداد * وعن
الثاني ادعى عليه ألفا
فأنكر فصالحه على مائة أو
ادعى المديون القضا فأنكر
الطالب فصالحه على مائة
جاز وبرئ عن الباقي سواء
قال أرى أنك عن الباقي
أولا لكن لا يبرأ فيما بينه
وبين الله تعالى ان كان كذبا *
له عليه ألف معلومة الوزن
فأداه ألفا مجهولة الوزن
لا يصح ولو على وجه الصلح
يجوز ويحمل على أنه أقل *
قضى دينه ذراهم فقال الدائن
انه زبوني فقال أنفقها فان
لم ترجع فرتها الى فأخذها
على هذا الوجه ولم يبق له
الرجوع خلاف ما اذا اشترى
جارية فوجد عيبا فقال
البائع اعرضها على البيع
فان اتفق البيع والاردها
على فلم يتفق البيع لا عك
الرد بعد الغرض لان
العرض دليل الرضا * وفي
البيوع اقتضى من رجل

ألفا وأنفقها ثم ردت عليه بالرافة وهو لا يعلم له أن يردّها وان علم أنه يردّها لم يردّها عليه لاشي * له عندهما وقال الثاني وكذا
يردّها * اشترى منه بذراهم بخارية أو استقرض منه ذراهم بخارية ولقيه في بلد آخر ولا يقدر على البعاري أحل مدها به ويستوفيه

منه بكفيل * عليه دين فأعطاء في الطريق في وقت غلبة اللصوص ان استولى اللصوص له الامتناع عن القبض لانه كالتاوى * باع ابره بسمو سله ثم جاء المشتري زاعما نقصانه ان كان مما يدخل بين الوزين أو يكون بسبب الهواويل الطالب وان (٣٣) أكثر ان سبق من المشتري اقرار

بقبض حقه لا يملك الدعوى والامتنع من الثمن فسد النقصان أو رجع ان قبل نقد الثمن أو بعده

نوع في المشترك

له عليه ألفا إلى سنة فصاحه على أن يعطى بها كفلا أو يؤخره إلى سنة أخرى يجوز وكذا لو كان به كفيل فأعطاء كفلا آخر وأبرأ الكفيل الاول وأخره سنة يجوز ولو صاحمه على أن يجعل له نصف المال على أن يؤخر عنه ما بقي إلى سنة أخرى وقبل حله استحق لم يرجع عليه حتى يحل الاجل وكذا لو وجد زوفا أو ستوقه * وان صاحمه على عبد فوجده عينا فترده ان عاد اليه بالفسخ يعود الاجل وان عاد بالاقالة فالمال حال وكذا لو كان بالمال كفيل أو رهن في يد المهرن فالرهن والكفيل على حاله ولو جعل دينه حال فهو حال وليس يصلح لان الاجل حتى المطاوب وقد أبطله وكذا لو قال أبطلت الاجل أو تركته أو جعلته حالا أو ما لو قال برئت من الاجل بالضم لم يطل فلو قال أبرأتك أو برئت من الاجل بالفتح بطل الاجل * ولو قال لا حاجة لي في الاجل لا يطل * ادعى عليه ألفا فأنكر ثم صاحمه على أن باعها

وكذا لو أمره بمحمل شيء أو كسر حطب ولو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقض الثمار ولم يقل لي ففعل الصبي ذلك وعطب المشايخ والصحيح أنه يضمن سواء قال انقض لي الثمر أو قال انقض ولم يقل لي كذا في فتاوى قاضيان * وفي الجامع الصغير قال لعبد الغير ارتقى هذه الشجرة وانقض الثمر لكاه أنت ففعل وسقط فأتى بضمن ولو قال حتى آكله والمستلة بها لما ضمن كذا في المحيط * ولو أمر عبد الغير بكسر الحطب أو بعمل آخر ضمن ما ولد منه كذا في الخلاصة * رجل حل صبي على دابة وقال له امسكها لي ولم يكن له منه سبيل فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حله دية سواء كان الصبي ممن يركب مثله أو لا يركب وان سير الصبي الدابة فوطأ انسانا فقتله والصبي مستمسك عليه فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حله عليها وان كان الصبي ممن لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فقدم القتل هدر وان سقط عن الدابة والدابة تسير فمات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حله على كل حال سواء سقط بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي مستمسك على الدابة أو لا يستمسك كذا في فتاوى قاضيان * واذا حل الرجل مع الصبي على الدابة ومثله لا يضرب ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انسانا فقتله فالدية على عاقلة الرجل خاصة وعليه الكفارة ولو كان الصبي يضرب الدابة ويسير عليها فالدية على عاقلة صاحبها جميعا ويرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل كذا في المبسوط للسرخسي * ولو أن عبدا حل صبي حرا على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى بها أو يفدى وان كان العبد مع الصبي على الدابة فسار عليها فوطئت الدابة انسانا ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها كذا في فتاوى قاضيان * واذا حل الحر الكبير العبد لصغير على الدابة ومثله يضرب ما يستمسك عليها ثم أمره أن يسير عليها فوطأ انسانا فقتل في عنق العبد يدفعه به مولاه أو يفديه ويرجع مولاه بالاقل من قيمته ومن الارش على الغاصب ولو حله عليها وهو لا يضرب الدابة ولا يستمسك عليها فسارت الدابة فوطئت انسانا فدمه هدر وان كانت واقفة حيث أوقفها لم يصربا حتى لو ضربت رجلا يدها أو رجلا يدها أو كدمته لاشئ على الصبي فيه والضمان على الذي أوقفها على عاقلة الا أن يكون أوقفها في ملكه فحينئذ لا ضمان عليه كذا في شرح المبسوط * رجل رأى صبي على جائط أو شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوقك الصبي ومات لا يضمن الرجل القاتل ولو قال له تقع فوقك الصبي ومات يضمن القاتل دية كذا في فتاوى قاضيان * صبي في يديه غنم فغذبه انسان من يده والاب مستمسك حتى مات فدية الصبي على الجاذب ويرث منه الاب ولو جذبا حتى مات فالدية عليهما ولا يرث الاب كذا في الوقعات الحسامية * صبي مات في الماء أو سقط من السطح فمات فان كان ممن يحفظ نفسه لاشئ على الابوين وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعليه الكفارة فان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة هكذا عن نصير وعن أبي القاسم في الوالدين اذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من سطح ومات أو احترق بالنار لاشئ عليهم الا التوبة والاستغفار واختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى على أنه لا كفارة عليهم ولا على أحدهما الا أن يسقط من يده والفتوى على ما اختاره أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * الام اذا تركت الصبي عند الاب وذبحت والصبي يقبل ثدي غيرها فلم يأخذ الاب للصبي ظمرا حتى مات جوعا فالاب آثم وعلمه الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل ثدي غيرها وهي تعلم بذلك فالآثم عليها فهي التي ضيعته وعليه الكفارة حكاية عن نصير وينبغي أن تكون المستلة مختلفة كالمسئلة الاولى كذا في المحيط * بنت ست سنين حجت وكانت جالسة الى جنب النار فخرحت الام بعد خروج الاب الى بعض الجيران فاحترقت الصبية فماتت لاديه على الام لكن اذا كان لها مال يجزئني أن تعتق رقبة مؤمنة والاصامت شهرين متتابعين وتكون على تأسف وندامة واستغفار لعل الله

(٥ - فتاوى سادس) عبدا فهو اقرار بالمال بخلاف ما اذا صاحمه على هذا العبد فانه لا يكون اقرارا بالمال * وكله بشرا جارية له على أن الامر بالخيار فاشترى كذلك ثم قال الامر للوكيل رد الجارية لا حاجة لي فيها لا يكون فسخا لانه امر بالنقض فلا يكون نقضا وقوله

لا حاجة في استغناء منه فلا يكون نقضا * باع من رجل عبد الهما بالف فأقر أحدهما أنه كان للشترى عليه خمسمائة قبل البيع برى المشتري من حصته المقر ولا شيء عليه لشريكه (٣٤) بخلاف ما لو قبض منه شيئا فإنه يشاركه فيه ولو أبرأه من نصيبه أو وهبه أو جنى عليه جناية

يعفو عنها وهذا استعجاب والكلام في وجوب الكفارة ما مر كذا في الظهيرية * وفي الأصل إذا غصب الزجل صبيحرا وذهب به فمات فهذا على وجهين أما أن مات بأمر لا يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بان أصابته حتى وفي هذا الوجه لا ضمان على الغاصب بالإجماع وأما أن مات بأمر يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بان قتل أو أصابه حجر أو سقط عليه حائط أو نزلت صاعقة من السماء فإصابته وقتلته أو نهشته حية أو أكله سبع أو تردى من حائط أو جبل فإن الغاصب يضمن في قول علمائنا الثلاثة وأجمعوا على أنه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفي العبد يضمن مات بأمر يمكن التحرر عنه أو بأمر لا يمكن التحرر عنه كذا في المحيط * ولو غصب صبيحرا وقر به إلى المهالك فهلك كان عليه دية إن كان حرا كذا في فتاوى قاضيتان * وإذا قتل الصبي الغصب رجلا لم يكن على الذي اغتصبه من ذلك شيء كذا في المحيط * وإذا أودع صبي عبدا فقتله فعلى عاقلة القيمة وإن أودع طعاما فأكله لم يضمن وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين وعلى هذا إذا أودع العبد المحجور مالا فاستهلكه لا يؤاخذ بالضمان في المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويؤاخذ به بعد العتق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الأقراض والإعارة والبيع والتسليم في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح حتى يضمن غير العاقل بالإجماع وإن استهلك مالا من غير إيداع يضمن كذا في الكافي * الأب إذا ضرب الابن في أدب أو الوصي ضرب اليتيم فمات يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن ضربه المعلم أن كان بغير إذنهما فلا ضمان على أحد زوج ضرب زوجته في أدب فمات يضمن وعلى الأب الكفارة والدية وعلى المؤتب الكفارة دون الدية وعلى الزوج الكفارة والدية جميعا كذا في الواقعة الحسامية * والوالدة إذا ضربت ولدها الصغير للتأديب فلا شيء إن مات يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اختلف فيه المشايخ على قولهما بعضهم قالوا لا يضمن وبعضهم قالوا هي ضامنة كذا في المحيط * رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوالد دية ولا يرثه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرث الوالد ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيتان * الجاهل أو الفصاذ أو البزاع أو الختان إذا حجم أو فصد أو برغ أو خنن باذن صاحبه فسرى إلى النفس ومات لم يضمن كذا في السراجية * البزاع أو الفصاذ أو الجاهل إذا برغ أو فصد أو حجم وكان باذن المولى في العبد أو باذن المولى في الصبي وسرى إلى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان في هذا فهو لاء لا يضمنون السراية بخلاف كذا في المحيط * ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو أن ختنا خنن صبيها بالصبر والدم فماتت الحديدة فقطعت الحشفة فمات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف الدية وإن عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كمال الدية كذا في محيط السرخسي * وهذا الذي ذكرنا فيما إذا قطعت الحشفة ومات أنه يجب نصف الدية رواه محمد رحمه الله تعالى ذكره هذه الرواية في مجموع التوازل وذكر في الأصل أنه لا يجب شيء إن مات وهكذا ذكر في جنابات العتاق كذا في الذخيرة * والله أعلم

باب العاشر في الجنين

إذا ضرب بطن امرأة حامل مسلمة أو كافرة ألقى جنينا ميتا حرا كرا كان أو أنثى فعلى عاقلة الغرة وهي عبدا أو أمة أو فرس قيمته خمسمائة درهم ويكون موروثا عن الولد ولو كان الضارب وارثا لم يرث ولا كفارة فيه كذا في السراجية * وإن ألقى ميتين فغرتان كذا في خزائن المفتين * والجنين الذي قد استبان بعض خلقه كالظفر والشعر بمنزلة الجنين التام في جميع الأحكام كذا في الكافي * وإن خرج الجنين ميتا الضريبة حيا ثم مات ففيه الدية كاملة والكفارة كذا في المبسوط * إن ألقى ميتا ثم ماتت الأم فعليه دية

موجبة للأرض حتى سقط الدين لم يكن لشريكه الرجوع وكذا الوصل له عن العمد الموجب للقصاص على مال ولو أفسده متاعا حتى صار مستوفيا في رواية أبي سليمان لا يشاركه بسلامة خلاف وفي رواية أبي حفص يشاركه عند محمد رحمه الله تعالى كولو غصب منه شيئا يساوي حصته * ولو كان له ما على امرأتين فترجها أحدهما على حصته لا يشاركه الآخر ولو استقرض أحدهما أو اشتري بعد ثبوت الدين له ما يشاركه الآخر وإن أراد أحدهما أن يستوفي حصته على وجه لا يكون للشريك الآخر المشاركة معه يبيع الدائن من المدينون كذا من زبيب بمقدار ما يخصه من الدين ثم يرثه عن نصف الدين القبيح ويأخذ منه ثمن الزبيب فلا يشاركه فيه لعدم الشركة فيه

نوع فيما يشترط قبضه في المجلس

صالح من دعوى الدين على دراهم واقترا قبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان عن اقرارا فارتاق عن عين يدين بزعمهما وان عن انكار في زعم المدعى عليه بدل المال

لا سقط الدين وقبض البدل في معاوضة يتعقد لا سقط لا يشترط كافي الخلع والعتق على مال * وإن وقع من دراهم في الذمة على دنانير أو عكسه يشترط قبض البدل في المجلس لانه صرنا مال فان وقع من دنانير في الذمة على دنانير أقل لا يشترط قبضه فيه بقتل

لانه اسقاط بعض الحق وأخذ الباقي وان وقع عن دراهم في الزمة على عشرة دراهم الى شهر جاز لانه حط البعض واخر الباقي * ولو عليه مائة درهم فصالحه على خمسين فضة تقدأبرا ان التبر مثل ما عليه في الجودة أو دونه جاز وان أجود (٣٥) مما عليه لا لانه اعتياض عن

الجودة لان الحط لاجلها والاعتياض باطل * عليه دراهم لا يعرفان وزنها فصالحه على ثوب أو بر جاز وان على دراهم لا يجوز قياسا كافي البيع ويجوز استحسانا لجوازه فيما اذا كان المصالح عنه أكثر أو مشله وفساده فيما اذا كان أقل فصح من وجهين وفسد من وجه فبرج الجواز في البيع الجواز في وجهه والفساد فيه ما فبرج المقسد وان وقع من دراهم في الزمة على كبر معين ونقرا قبل قبض الكبر جاز لانه اشترى بالدراهم التي على المطلوب كرامعينا ونقرا قبل قبضه وان وقع عن كبر في الزمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة جاز وان تقرا قبل قبض العشرة بطل لان من عليه صار مشتريا الكبر الذي عليه بالعشرة * له عليه ألف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح للجهاة المخطوط لانه على تقدير الاعطاء تسمة وعلى تقدير عدمه ثمانية ومن له الجهاد حط الجودة عن عليه أو أبرأه عنها جاز فاذا صالح عن جياذ على نهر جة يجوز ويجعل حط نصفه الجودة لا مصارفة ولا صلحا لعدم جوازه * وعن محمد رحمه الله

بقتل الام وغرة بالقائها وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين وان ماتت ثم ألفت ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين كذا في الهداية * واذا خرج رأس الولد وصاح بجاء رجل وذبحه فعليه الغرة لانه جنين كذا في خزائن المفتين * رجل ضرب بطن امرأه فالت جنينين أحدهما ميت والاخر حي فمات الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب على الضارب في الميت منهما الغرة وفي الحي الدية كاملة كذا في الظهيرية * في المتقي رجل ضرب بطن امرأته فالت جنينا حيا ثم مات ثم ألفت جنينا ميتا ثم ماتت الام بعد ذلك والرجل الضارب يتون من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه المرأة غير هذا الذي ولدت عند الضربة ولها اخوة من أبيها أو أمها على عاقلة الاب دية الولد الذي وقع حيا ثم مات ثرت من ذلك أمه السدس وما بق فلاخوة هذا الولد من أبيه وعلى الاب كفارتان كفارة في الولد الواقع حيا وكفارة في أمه وأما الولد الذي سقط ميتا فان فيه غرة على عاقلة الاب خمسمائة ويكون للام من ذلك السدس وما بق فهو لولده الذي وقع حيا لان الغرة انما وجبت بالضربة وهو حي حينئذ وثرث الام من ذلك السدس أيضا ويصير ما ورثته الام من جميع ذلك لاختوتها كذا في المحيط * وان كان في بطنها جنينان فخرج أحدهما قبل موتها وخرج الآخر بعد موتها وهما ميتان في الذي خرج قبل موتها خمسمائة وليس في الذي خرج بعد موتها شيء ثم الذي خرج قبل موتها ميتا لا يرث من دية أمه ولها ميراثها منه وان كان الذي خرج بعد موتها خرج حيا ثم مات ففيه الدية وله ميراثه من دية أمه ومما ورثت أمه من أخيه وان لم يكن لأخيه أب حتى قتل ميراثه من أخيه أيضا كذا في المسوط * واذا ضرب بطن أمة وألفت جنينا ميتا والام حية ينظر ان كان هذا الحمل خرابا كان الحمل من المولى تجب الغرة ذكرا كان أو أنثى وان كان الجنين رقيقا ذكر في ظاهر رواية أصحابنا رحمه الله تعالى أنه يقرم على الهيئة واللون التي انفصل لو كان حيا ثم اذا ظهر قيمته ينظر ان كان ذكرا يجب عليه نصف عشر قيمته وان كان أنثى يجب عليه عشر قيمتها ولو ضاع الجنين ولم يمكن تقويمه باعتبار لونه وهيئته على تقدير أنه حي ووقع الساذع في قيمته بين الضارب ومولى الامة المضروبة كان القول قول الضارب كذا في المحيط * وما وجب في جنين الامة فهو في مال الضارب يؤخذ منه حالا في ساعته ورواه الحسن رحمه الله تعالى وما وجب في جنين الحر فهو على عاقلة الضارب الى سنة كذا في شرح الطحاوي * وفي المتقي رجل ضرب بطن أمة وألفت جنينا ميتا وماتت الام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى على الضارب قيمة الام في ثلاث سنين كذا في الذخيرة * وان ضرب بطن أمة فاعتق المولى ما في بطنها ثم ألفت جنينا حيا ثم مات ففيه قيمته حيا ولا تجب الدية وان مات بعد العتق كذا في الكافي * واذا باع الامة بعد الضرب ثم ألقته فالغرة للبايع واذا كان الاب عبدا وقت الضرب ثم عتق ثم خرج الجنين فلا شيء للاب اذا معتبر حال الجنين وقت الضرب هكذا في خزائن المفتين * وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أعتق ماني بطن أمته ثم ضرب بطنها فالت جنينا ميتا وله أب حرق على الضارب ما في جنين الحر وذلك الغرة وهي للاب دون المولى كذا في المحيط * واذا عتق أبوالجنين أو أمته قبل الضرب فهو أحق من المولى كذا في خزائن المفتين * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامته الحبل أحد الولدين اللذين في بطنك حر ثم مات فضررت انسان بطنها فالت جنينين ميتين غلام وجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى على الخاني في الغلام نصف غرة وذلك نصف خمسمائة وعليه أيضا في الغلام ربع عشر قيمته لو كان حيا وعليه في الجارية نصف خمسمائة ونصف عشر قيمتها كذا في المحيط * والمرأة اذا ضربت بطن نفسها أو شربت دواء لتطرح الولد متعده أو عالجت فرجها حتى سقط الولد ضمن عاقلتها الغرة ان فعلت بغير إذن الزوج وان فعلت بانه لا يجب شيء كذا في الكافي * امرأته شربت دواء ولم تعمل به اسقاط الولد فلا شيء عليها كذا في الظهيرية * وفي فتاوى النسفي سئل عن محتلمة وهي حامل احتلت

تعالى له عليه ألف فقال الدائن ان دفعت نصفها فالنصف الباقي مؤخر عنك سنة والا فالف عليك حالة جاز قال أبو الفضل هذا على خلاف جواب الاصول * وعن الثاني رحمه الله تعالى عليه ألف حالة قال عمل لي مائة منها وان تبرى من الباقي ان أعطاه قبل التفرق فهو

برىء والابطال الصلح وعن الامام له على آخر ألف صلحه على اسمائه على أن يعطيه اياه قبل الليل فلم يعطه حتى ذهب الليل فالصلح تام وليس عليه الاتسمائة وعنه انه اذا لم يعطه (٣٦) في هذا الوقت فالمال عليه على حاله ويكون على ما شرطه ويجوز الاعتياض عن الاجل بين

المكاتب والمولى حتى لو قال لمولاه زدنى في الاجل حتى أزيدك في البذل أو قال احطط عني من بدل الكتابة كذا حتى أترك حقى في الاجل وأجعل لك البذل صم ولا يجوز الاعتياض عن الاجل بين الطرفين ولا يجوز بيع الدرهم بالدرهمين بن المولى والمكاتب الصلح عن الشفعة باطل وتبطل الشفعة وفي الكفالة بالنفس روايتان في بطلان الكفالة في رواية أبي حفص يبطل وبه يفتى وقدم المبرور منه صلح السارق على أن يعطيه مائة درهم على أن يقر بالسرقة ان كان المسروق قائما يصح والافلا وعن الثاني برهن الطالب أنه صلحه من الذي عليه على مائة وثوب وبرهن المطلوب على أنه أبرأه من الدين أقضى ببرهان الطالب لانه يقبل في حق الثوب فيقبل في حق المائة أيضا ولو برهن على الصلح على مائة وبرهن المطلوب على الابراء فبرهان المطلوب أولى لاثباته الابراء قال أبو الفضل في المسئلة الاولى ينسب الطالب تقبل في حق الثبوت وينسب المطلوب في حق البراءة فيحكم بالثوب لا بالمائة والمدون بالالف برهن على أن الطالب

باب الحادى عشر في جناية الحائط والجناح والكنيف وغيرها

ما يحدثه الانسان في الطريق وما يناسب ذلك

يجب أن يعلم بان الحائط المائل ان بناء صاحبه مائل في الابتداء ثم سقط على انسان فانه يضمن سواء تقدم اليه بالنقض أو لم يتقدم وان كان بناء غير مائل ثم مال بمرور الزمان ثم سقط على انسان أو سقط على مال فالتلف هل يضمن صاحب الحائط ان سقط قبل التقدم اليه بالنقض فانه لا ضمان على صاحب الحائط في قول علماء الثلاثة رحمهم الله تعالى وأما اذا سقط بعد ما تقدم اليه بالنقض وتمكن من النقص بعد ذلك ولم ينقض فالتلف على من لا يضمن وفي الاستحسان يضمن هكذا في الذخيرة ثم ما تلف به من النقوس تصمله العاقلة وما تلف به من الاموال فضمنه عليه كذا في التبيين * والتقدم الى صاحب الحائط في الحائط تقدم في نقضه حتى لو سقط الحائط بعد التقدم وعثر بنقضه فبات قد بته على صاحب الحائط وهو قول محمد رحمه الله تعالى وروى أصحاب الامالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على صاحب الحائط والعصم قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو سقط الحائط على رجل وقتله أو عثر رجل بنقض الحائط ومات ثم عثر رجل بالقتيل فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائط ولو كان مكان الحائط جناح أخرجه الى الطريق فوقع على الطريق فعثر انسان بنقضه ومات وعثر رجل بالقتيل ومات أيضا فدية القتيلىن جميعا على صاحب الجناح كذا في المحيط * والتقدم اليه جميع عند السلطان وعند غير السلطان كذا في الكافي * وتفسير التقدم أن يقول صاحب الحق لصاحب الحائط ان حائطك مخوف أو يقول مائل فانه نقضه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئا كذا في المحيط * ولو قيل له ان حائطك مائل ينبغي لك أن تهلمه كان ذلك مشورة ولا يكون طلبا كذا في فتاوى قاضيان * والشرط الطلب والشهادة ليس بشرط حتى لو طلب بالتفريغ من غير ا شاهد ولم يفرغ مع التمكن حتى سقط وتلف بشئ وهو شر بالطلب ضمن وفائدة الاشهاد مكان اثبات الطلب عند الجور كذا في الكافي * وان شهد بالطلب رجلان أو رجل

واحد

ضالحى على اربعة مائة على أن أؤديه اليه وأبرأني من الباقي وقال الطالب أبرأتك عن جسمائة وصالح

على جسمائة وبرهنا وقتا واحدا أو وقتين أو لم وقتا فالينسب المطلوب في جميع ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى قال لغرمه حططت عنك

خمسائة من الالف التي عليك علي أن تعطيني الخمسائة الباقية أول الشهر وقال المدينون حطمت بغير شيء فاقول المطلوب لا قرار الطالب بالخط * وعن الثاني ادعى دارافي يد رجل فصلحه على مال وسلم البذل ثم برهن المدعى عليه (٣٧) أن الدار له لا يقبل وان برهن

على أنه كان اشتراها من المدعى قبل الصلح بطل الصلح ورد بده اذ كل صلح وقع بعد الشراء لا يصح وان كان شراء بعد شراء فالشأن أحق وان برهن المدعى عليه بعد الصلح على أنه كان صلحه قبل ذلك يصح الأول ويطل الثاني وكل صلح بعد صلح فالأول صحيح لا الثاني * ادعى دينا أو عيناً على آخر وصالحاً على بدل وكتباً وثيقة الصلح وذكر فيها صالحاً عن هذا الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة من الوحوه ثم جاء المدعى بتدعي عليه بعد الصلح دعوى آخر بان كانت المدعية مثلاً امرأه ادعت داراً وجرى الحال كما ذكرنا ثم جاءت تطلب من المدعى عليه دين المهر لا يسمع لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقاً ولا مانع من أن يدعى واحد أو يصلح عنه وعن جميع الدعاوى واختار شمس الاسلام أن الصلح بعد الانكار عن دعوى فاسد لا يصح لان المدعى في زعمه يأخذ بيد لاعاء دعواه فلا بد من صحة الدعوى ليثبت في حقه والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارزم أن الصلح عن دعوى فاسد لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي يمكن

وامرأتان ثبتت المطالبة وثبت أيضاً بكتاب القاضي إلى القاضي وإذا أشهد على الحائط المائل عبدان أو كافران أو صبيان ثم أعق العقيدان أو أسلم الكافران أو بلغ الصبيان ثم سقط الحائط المائل فأصاب انساناً فقتله يضمن صاحب الحائط وكذلك سقط الحائط المائل قبل عتق العبدين واسلام الكافرين وبلغ الصبيان ثم شهدا جازت شهدا لانهما من أهل الاداء كذا في فتاوى قاضيان * ولا يصح الاشهاد قبل أن يهي لانعدام التمدى كذا في خزنة المفتين * ويشترط الصحة التقدم والطلب أن يكون التقدم إلى من له ولاية التفريغ حتى لو تقدم إلى من سكن الدار باجارة أو أعاره فلم ينقض الحائط حتى سقط على انسان لا ضمان على أحد كذا في الذخيرة * ويشترط دوام تلك الولاية إلى وقت السقوط حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد برئ عن الضمان كذا في التبيين * ولا ضمان على المشتري فان أشهد على المشتري بعد شرائه فهو ضمن كذا في الكافي * ولو جرح جنوناً لم يطبق بعد الاشهاد وأرتدوا ليعاذ بالله ولحق بدار الحرب وقضى بلحاقه فأفاق الجنون أو عاد المرء مسلماً فرددت عليه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك فأتلف شيئاً كان هدرًا وكذلك لو باع الدار بعد ما أشهد عليه ثم ردت عليه بعيب بقضاء أو غيره بخيار رؤية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائط وأتلف شيئاً لا يجب الضمان الا بشأه مسموعة قبل بعد الرد ولو كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائط وأتلف شيئاً كان ضامناً كذا في الظهيرية * وإذا تقدم إلى المشتري الدار في حائط منها مائل وهو في الخيار في الشراء ثلاثة أيام ثم رد الدار بالخيار بطل الاشهاد ولو استوجب البيع لم يطل الاشهاد ولو كان أشهد على البائع في تلك الحالة لم يضمن ولو كان الخيار للبائع فتقدم إليه فيه فان نقض البيع فلا إشهاد صحيح وان أوجب بطل الاشهاد ولو تقدم إلى المشتري في تلك الحالة لم يصح التقدم كذا في المبسوط * ويشترط للضمان أن تمضي مدة يتمكن فيها من النقض بعد الاشهاد حتى إذا أشهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من نقضه لا يضمن ما أتلف به كذا في التبيين * ويشترط أن يكون التقدم والطلب من صاحب الحق والحق في طريق العامة للعامة فيكتفي بطلب واحد من العامة كذا في الذخيرة * ويستوى أن يطالبه بنقصه مسلم أو ذمي وفي شرح الطحاوي لو كان مائلاً إلى الطريق العام فان الخصومة فيه إلى كل واحد من الناس مسلماً كان أو ذمياً بعد أن كان حراً بالغاً قلاً أو كان صغيراً أذن له وليه بالخصومة فيه أو كان عبداً أذن له مولاه بالخصومة فيه كذا في الكفاية * وفي السكة الخاصة للحق لأصحاب السكة فيكتفي بطلب واحد منهم وفي الدار يشترط طلب المالك أو الساكن كذا في الذخيرة * وفي الجامع رجل أشهد عليه في حائط مائل إلى دار رجل فنسأل صاحب الحائط من القاضي أن يؤجله يومين أو ثلاثة أو ما أشبه ذلك ففعل القاضي ذلك ثم سقط الحائط وأتلف شيئاً كان الضمان واجباً على صاحب الحائط كذا في المحيط * ولو أجلسه الدار أو أبرأه من المطالبة أو فعل ذلك سكانها صح ولا ضمان عليه فيما أتلف بالحوادث كذا في الكافي * ولو سقط الحائط بعد مضي مدة الاجل كان ضامناً كذا في المحيط * ولو أشهد عليه في الطريق ثم استهل من القاضي فأجله فهو باطل كذا في خزنة المفتين * وكذلك لو لم يؤخره القاضي ولكن أخره الذي أشهد عليه لا يصح لافي حق غيره ولا في حق نفسه كذا في المحيط * ولو كان الحائط رهناً فتقدم إلى المرتهن فيه لم يضمن المرتهن ولا الراهن وان تقدم فيه إلى الراهن كان ضامناً كذا في شرح المبسوط * قال في المنتقى رجل ادعى دارافي يد رجل وفيها حائط مائل يخاف سقوطه من الذي يتقدم إليه فيه ويشهد عليه به حتى يعتدل بينة المدعى قال يؤخذ الذي بيديه الدار بنقصه ويشهد عليه به وهي بمنزلة دار لم تدع مالم تر البينة فان نقضه الذي في يديه ثم زكيت البينة ضمنه الذي نقضه له قيمة الحائط كذا في المحيط * ولو كانت الدار لصغيراً فشهد على الأب أو الوصي صح الاشهاد فان سقط الحائط وأتلف شيئاً كان الضمان على الصغير كذا في فتاوى قاضيان * ويصح على أمة أيضاً كذا في الكافي * وان لم

تصححه كما إذا ترك الحد أو غلط في أحد الحدود يصح * وفي نظم الفقه أخذ سارقاً في دار غيره فأراد دفعه إلى صاحب المال فدفعه السارق مالا على أن يكف عنه يطل ويرد البذل إلى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ المال وحده

السرقه لا يثبت من غير خصومة فصيح الصلح * له عطاء في الدوان مات عن ابنين فاصطلم على أن يكتب في الدوان اسم أحدهما وأخذ العطاء هو الآخر لا شيء له من العطاء (٣٨) ويذله من كان له العطاء عمالاً مع الوفا الصلح باطل ويرتد بدل الصلح * والعطاء للذي

يسقط الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط وقتل انسانا كان دمه هدرًا وكذلك لو مات الاب أو الوصي والغلام صغير ثم وقع الحائط على انسان وقتله كان دمه هدرًا وان تقدم الى الصبي بعد البلوغ تقدم ما مستقبلا ثم سقط الحائط على انسان فديته على عاقلة الصبي كذا في المحيط * مسجد مال حائطه فالاشهاد على الذي بناه كذا في خزنة المفتين * وفي المنتقى اذا وقف دار على المساكين فاخرجها من يده ودفعها الى رجل فجعل غلته في المساكين فأشهد على الوكيل في الحائط المائل منها فسقط على انسان فالدية على عاقلة الواقف وان أشهد على الذي له الوقف يعني المساكين فلا ضمان كذا في المحيط * عبيد تاجر له حائط مائل فاشهد عليه فسد الحائط وأتلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبيدين أم لم يكن وان أتلف الحائط مالا فضمن المال يكون في عرق العبيد يباع فيه وان أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا تقدم في الحائط الى بعض الورثة فالقياس أن لا ضمان على أحد منهم ولكن استحسن فضمن هذا الذي أشهد عليه بحصة نصيبه مما أصابه من الحائط كذا في المبسوط * حائط مائل بين خمسة نفر أشهد على أحدهم فسقط على انسان وقتله ضمن الذي أشهد عليه خمس الدية ويكون على عاقلة له وكذلك دار بين ثلاثة نفر حفر أحدهم فيها بئرا أو بنى حائطًا بغير إذن صاحبه فعطب به انسان فعليه ثلثا الدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليه نصف الدية في المستلئين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * وان كان الحفر والبناء باذن الباقيين لا يكون جناية كذا في السراج الوهاج * في المنتقى رجل مات وترك ابنا واراو عليه من الدين ما يستغرق قيمته وفيها حائط مائل الى الطريق ولا وارث لميت غير هذا الابن فالتقدم في الحائط اليه وان كان لا يملكها وان وقع الحائط بعد التقدم اليه كانت الدية على عاقلة الاب دون عاقلة الابن كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى مكانب أشهد عليه في حائط له مائل فان سقط قبل تمكنه من الهدم لا يضمن وان سقط بعد تمكنه من الهدم يضمن وهذا استحسن ويظهر لولي القتل الاقل من قيمته ومن الدية وان سقط الحائط بعد عتقه فالدية على عاقلة فان عجز وردت في الرق ثم سقط الحائط لا ضمان عليه ولا ضمان على المولى وكذلك اذا باع الحائط ثم سقط لا ضمان على أحد ولو لم يبعه حتى سقط الحائط فعثر انسان بقضه وتلف ضمن وان عجز وردت في الرق يخير المولى بين الدفع والغداء ولو عثر انسان بالقتيل فهلك فلا ضمان على صاحب الحائط كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو أشرع كنيفا ونحوه فباعه أو عتق فسقط ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان عجز وردت في الرق يخير المولى بين الدفع والغداء ولو عثر انسان بنقض الكنيف يضمن المخرج وكذا لو عثر انسان بهذا القتل فالضمان على المخرج كذا في السكافي * لو أن رجلا أمه مولاة عتاقه لرجل وأبوه عبد أشهد عليه في حائط مائل فلم يتقضه حتى عتق الاب ثم سقط الحائط وقتل انسانا فديته على عاقلة الاب ولو سقط قبل عتق الاب فالدية على عاقلة الام ومثله لو أشرع كنيفا ثم عتق أبوه ثم وقع الكنيف على انسان وقتله فالدية على عاقلة الام لان اشترع الكنيف نفسه جناية وعند ذلك عاقلة مولى الام كذا في المحيط * اذا كان الرجل على حائط له مائل أو غير مائل فسقط به الحائط فأصاب من غير عمله انسانا فقتله فهو ضامن في الحائط المائل اذا كان قد تقدم اليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه ولو كان هو سقط من الحائط من غير أن يسقط الحائط فقتل انسانا كان هو ضامنا ولو مات الساقط نظرت في الاسفل فان كان يمشي في الطريق فلا ضمان عليه وان كان واقفا في الطريق قائما أو قاعدا أو نائما فهو ضامن لدية الساقط عليه وان كان الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات وكذلك ان تغفل فسقط أو نام فتقلب فسقط فهو ضامن لما أصاب الاسفل وعليه الكفارة في ذلك وكذلك لو ردى من جبل على رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء وكذلك لو سقط في بئر احتفرها في ملكه وفيها انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا لدية

جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل فيه لرضا الغير وجعله غير أن السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية بجرمان المستحق وإثبات غير المستحق في مقامه * اشترى نصف عبد مشتركا فطلب الشريك شفعة من المشتري وظن المشتري أن الشفعة بالخلط ثابتة فيه أيضا وصالح على أن يعطيه نصف مشتركة نصف الفين وتراضيا على ذلك جاز وصار بيعا بالمرأضة * اتهم بسرقة حبس فصالح ثم زعم أن الصلح كان خوفا على نفسه إن في حبس الوالي يصح الدعوى لان الغالب أنه حبس ظلما وإن في حبس القاضي لا يصح ويصح الصلح لان الغالب أنه يجلس بحق * الصلح الفاسد كالبيع الفاسد يتمكن كل منهما من الفسخ * ادعى عليه ألفا فانكروا عطاء نصفها ولم يقل شيئا ثم أراد المتدعي استرداده ذلك وان كان مكان النقد عرض لا يملك الاسترداد فالخااصل أن كل ما ادعى حق الاخذ يتمكن من استرداد المدعي ما لم يذكر لفظ الصلح أو يدل عليه القرينة لأن في زعم المتدعي أنه أخذ حقه فكيف يكون صلحا وما لا يتمكن المتدعي من أخذه كالعرض يكون صلحا بالاعتاطي * ادعى عليه ألفا فانكروا فصول على

وأن ثم يبرهن المتدعي عليه على الايضا أو الابرأ لا يقبل وان ادعى عليه ألفا فانكروا القضاء أو الابرأ وصول ثم يبرهن على أجدهما يقبل

وربما بدل الصلح لان الصلح فداء العيّن والعيّن في الاولى كانت على المدعى عليه فقداه بالمال وفي الثانية على المدعى فلا يتصور ان يكون للقدام عنهما فاذا برهن على القضاء والبراءة تبدله * بينهما أخذوا وعطاء وتبرع وقرض (٣٩) وشركة تصادف على ذلك ولم يعرفا

المقدار فالحال على مائة الى
أجل جاز لان لفظ الصلح
دليل على أن الحق أكثر
وقد تبرع بالتأجيل فيما بقي
أيضا كن له على آخر درهم
لا يعرفان مقدار صالح على
مائة وقد ذكرناه بوجهه
القياس والاستحسان *
ادعى أجرة في يد رجل
فصالحه على ما فهمان
السمكان كانت محظورة
يمكن أخذها بلا حيلة
يجوز والا * ادعى دارا
فصالحا على أن يسكن المدعى
عليه في مسكنة ثم يدفعها الى
المدعى جاز ويجعل في زعم
المدعى كأنه أعارها منه سنة
ثم أخذ وكذلك لو تصالحا على
أن يسكنها المدعى سنة ثم يردها
الى المدعى عليه جاز ويجعل
على ان المدعى أبطل ملكه
عن رقبته وبقى ملكه في قدر
ما شرط لنفسه من الانتفاع
كن باع دارا أجرة والمشتري
يعلم بالاجارة فانه ملك رقبته
منه وبقى المنافع على حق
البائع حتى يملك المستأجر
منه الانتفاع وكان الاجر
للرباع
الثالث في الجائر
والفاسد
صالح عن دعواه حقاني داره
على عبد عني الى أجل أو
موصوف في الذمة لم يجز ثم
ان صالحه من حقه فقد
أقر بالحق له والقول في بيان

وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على رب البئر فيمأصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في المبسوط *
وضع جرة على حائط فستقطت على رجل فأنقته لم يضمن لانه قد انقطع أثر فعله بوضعه على الحائط وهو في
هذا الوضع غير متعد فلا يضاف اليه التلف كذا في الفصول العبادية * اذا وضع الرجل على حائط شيئا فوق
ذلك الشيء فاصاب انسانا فلا ضمان عليه اذا وضعه طولا وأما اذا وضعه عرضا حتى خرج طرف منه الى
الطريق ان سقط فاصاب الطرف الخارج منه شيئا فانه يضمن وان أصاب الطرف الآخر لا يضمن وكذلك
لو كان الحائط مائلا وكان وضع الجذع عليه طولا حتى لم يخرج شيء منه الى الطريق ثم سقط ذلك الجذع
على انسان ومات فانه لا يضمن هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب إطلاقا من مشايخنا من قال هذا اذا
كان الحائط مال الى الطريق ميلا يسير غير فاحش فاما اذا مال ميلا فاحشا فانه يضمن وان لم يتقدم اليه
بالرفع ومنهم من قال الجواب كما أطلقه محمد رحمه الله تعالى لا يضمن في الحالين ولو كان الوضع بعد ما تقدم
اليه في الحائط ثم سقط الجذع وأصاب انسانا يقول بأنه يضمن كذا في الذخيرة * حائط مائل أشهد عليه
فوضع صاحب الحائط أو غيره عليه جرة فسقط الحائط ورمى بالجرة على انسان فقتله فالضمان على صاحب
الحائط ولو عثر بالجرة أو بنبقة ضما حدان كانت الجرة لغير صاحب الحائط فلا يضمن أحد ولو كانت الجرة
لرب الحائط يضمن هكذا في الكافي * وفي المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى حائط مائل تقدم الى صاحبه فلم
يهدمه حتى ألقته الزحج فهو ضامن كذا في المحيط * واذا أشهد على الرجل في حائط من دار في يده فلم يهدمه
حتى سقط على رجل فقتله فأنكرت العاقلة أن تكون الدار له أو قالوا لا ندري أن الدار له أو لغيره فلا شيء عليهم
حتى تقوم البينة على أن الدار له فان أقر ذوا اليد أن الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا
وفي الاستحسان عليه دية القتل ان أقر بالشهادته عليه كذا في فتاوى فاضليان * رجل تقدم اليه في حائط
مائلا فلم ينقضه حتى وقع على حائط لجاره وهدمه فهو ضامن لحائط الجار ويكون للجار الخيار ان شاء ضمنه
قيمة حائطه والنقض للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان ولو أراد أن يجبره على البناء كما كان
ليس له ذلك ولو جاء انسان وعثر بنقض الحائط الاول فالضمان على عاقلة المتقدم عليه وهذا قول محمد رحمه
الله تعالى وان عثر بنقض الحائط الثاني قبل تضمين صاحب الحائط الاول وبعده فلا ضمان على أحد
كذا في المحيط * ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الاول أيضا يضمن صاحب الحائط من عثر
بالثاني كذا في فتاوى فاضليان * حائطان مائلان أشهد عليهما فسقط أحدهما على الآخر فهدمه فالتلف
لوقوع الاول والثاني أو بنقض الاول فعلى مالك الاول وماتلف بنقض الثاني فهو هدر كذا في الكافي *
ولو كان مكان الحائط الاول جناح أخرجه رجل الى الطريق ووقع على حائط مائل لرجل تقدم اليه ووقع
الحائط على رجل فقتله أو عثر رجل بنقض الحائط بعد ما وقع على الارض فذلك كله على صاحب الجناح
كذا في المحيط * واذا مال حائط لرجل بعضه على الطريق وبعضه على دار قوم فتقدم اليد الى الدار فيه
فسقط ما في الطريق منه فهو ضامن له وكذلك لو تقدم أهل الطريق اليه فسقط المسائل الى الدار على
أهل الدار فهو ضامن كذا في المبسوط * حائط طويل وهي بعضه وله الباقي فسقط الواهي وغير الواهي
وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط ما أصابه الواهي منه ولا يضمن ما أصابه غير الواهي وان كان قصيرا كان
ضامنا للكل كذا في الظهيرية * حائط مائل لرجل أخذ القاضي صاحبه بالهدم فضمن رجل أن يهدمه
بأمره فهو جائز وللضمين أن يهدم بغير إذنه ذكره في المنتقى كذا في المحيط * واذا شهد على رجل في حائط
مائلا شاهدان فاصاب الحائط أحد الشاهدين أو أباه أو عبده أو مكابا ولا شاهد على رب الحائط غيرهما
لم تجز شهادته الذي يجز الى نفسه أو الى أحد من لا يجوز شهادته له نعم كذا في المبسوط * رجل تقدم
اليه في حائط مائل له لا يخاف أن يقع على الطريق لكن يخاف أن يقع على حائط له آخر صحيح لا يخاف

الحق له لانه المحمل وان صالح من دعوى الحق لم يكن اقرارا * صالح من دعوى عيده على خدمته شهر واجاز على غلته شهر لم يجز وكذا في الدار
والخل على غلة الدار وثمرة الخل لا يجوز * ادعى عبدا فصالحه على ذراهم أو دنائير حالة أو مؤجلا جاز كان العبد قائما أو هالكا وعلى طعام

ان مقبوضا قبل التفريق جازعنا أو ديننا وان مؤجلا ان العبد قائم يجوز عسا كان أو ديننا غايته أنه عين بدين وان هالكالا لانه دين بدين وفي الثياب المؤجلة ان قائم يجوز (٤٠) وان هالكالا * وان كان المدعي به كيليا أو وزيافا لصالحا على دراهم أو دنانير وقر قامن غير قبض

ان كان ادعى برامعنا وقال غصبني هذه الخفطة بعينها صح لان ادعى ديننا له على آخر ألف فقال له أبرأتك عن نصفها أو حطمت عندك نصفها على أن تعطيني الباقي ولم يوثق له فأعطاه الباقي اليوم أو لا يرى عن النصف وجعل المسئلة في الجامع الصغير على ثلاثة أنواع * إذا تلى خمسة غدا على أنك يرى من الباقي على أنك إن لم تعطني خمسة غدا فالألف عليك على حاله فالامر كما قال أو قال أد إلى خمسة غدا على أنك يرى من الفضل فان أعطاه برئ مطلقا وان لم يعطه برئ عند الثاني رجه الله خيلا فاهما ولو قال أبرأتك عن النصف على أن تعطيني النصف غدا حصل الابرأ مطلقا أداء النصف غدا أم لا * ولو قال ان أدبت إلى النصف فأنت برئ من الباقي فهذا باطل لبطلان تعليق الابرأ بالشرط

الرابع في الصلح عن النكاح والوديعة والعارية

صلح المودع مع المودع لا يخلو من وجوه الأول أن تكون الوديعة قائمة بعينها وهي مثلا مائة درهم فصالحه على مائة ان كان المودع منكرا لها يجوز قضاء الوديعة لوجود

وقوعه فيقع الصحيح في طريق المسلمين ولم يقع المائل ولكن وقع الصحيح بنفسه فانك انسانا أو غير بنقضه رجل كان هدرا كذا في المحيط * لقيط له حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال وكذا الكافر اذا أسلم ولم يوال أحد فهو كاللقيط كذا في فتاوى قاضيان * حائط أعلاه لرجل وأسفله لا تحرفا فتقدم إلى أحدهما ضمن المتقدم إليه نصف الدية اذا سقط كله وان سقط أعلاه وقد تقدم إليه ضمن صاحب العاودون صاحب السفل كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر الرجل قوما يهدمون له حائطاً فقتل الهدم من فعلهم رجلا منهم أو من غيرهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار كذا في المبسوط * حائط رجل فسقط قبل الشهادته ثم أشهد على صاحبه في رفع النقض عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمي أو دابة فعطب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * قال في المشتق رجل أخرج من حائط (١) أفريرا كان كبيراً ضمن ما أصاب ذلك وان كان صغيراً يسيراً لم يضمن كذا في المحيط * ولو تقدم إلى رجل في حائط مائل له عليه جناح شارع قد أشعره الذي باع الدار فسقط الحائط والجناح فان كان الحائط هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحائط ضامناً لما أصاب ذلك ولو كان الجناح هو الساقط وحده كان الضمان على البائع الذي أشعره كذا في المبسوط * رجل له سفلى ولا تخرعوا وهو مخوفان تقدم إلى صاحبهما فلم يهدمهما حتى سقط السفلى فمرى بالعاود على انسان فقتله فدية المقتول على عاقلة صاحب السفلى وضمان من عثر بنقض السفلى عليه أيضاً ومن عثر بنقض العاود فلا ضمان فيه على أحد كذا في المحيط * سفلى لرجل وعلو لا تخرجه الكلى فاشهد عليهم ما ثم سقط العاود وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العاود كذا في فتاوى قاضيان * وفي الجامع الصغير رجل أخرج إلى الطريق كنيفاً أو ميزاباً أو بنى دكاناً أو حرمنا فلكل واحد من عرض الناس أن يقطع ذلك ويهدمه اذا فعل ذلك بغير إذن الامام أضر ذلك بالمسلمين أو لم يضر ويستوى في هذا الحق المسلم والكافر والمرأة ما ليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق هكذا في الخلاصة * فان كانت هذه الاشياء قديمة لا يكون لاحد حق الرفع وان كان لا يدرى حالها فانهم يجعل حديثه حتى كان للامام حق الرفع كذا في المحيط * هذا اذا بنى على طريق العامة بناء لنفسه وان بنى شيئا للعامة كالسجود وغيره ولا يضر لا ينقض كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية * وان أخرج في الطريق الخاص في سكة غير نافذة فلكل واحد من أهل السكة اذا كان له المرو تحت هذه الاشياء حق النزاع ومن ليس له حق المرو تحت هذه الاشياء من أهل السكة فليس له حق النزاع وان كانت هذه الاشياء قديمة فليس لاحد حق النزاع وان كان لا يدرى حال هذه الاشياء تجعل قديمة كذا في المحيط * اذا أراد رجل احداث ظلة في طريق العامة وذلك لا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل واحد من أحد المسلمين حق المنع وحق الطرح وان أراد احداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدمه عندنا بل يعتبر فيه الاذن من أهل السكة وهل يباح احداث الظلة على طريق العامة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه يباح ولا يثم قبل أن يخصمه أحد وبعد المخاصمة لا يباح الاحداث والانتفاع ويأثم بترك الظلة كذا في الفصول العبادية * وليس لأحد من أهل الدرب الذي هو غير نافذة أن يشرع كنيفاً ولا ميزاباً الا باذن جميع أهل الدرب أضر ذلك بهم أو لم يضره كذا في الخلاصة * قال في الاصل اذا وضع الرجل في الطريق حجراً أو بنى فيه أو أخرج من حائطه جذعاً أو شجرة شاخصة في الطريق أو أشرع كنيفاً أو جناحاً أو ميزاباً أو ظلة أو وضع في الطريق جذعاً أو وضام اذا أصاب شيئاً أو تلفه الا أن المتلف اذا كان آدمياً فانه

(١) قوله أفريرا في القاموس أفريرا الحائط بالكسر كنهه معرب اه وقوله بالكسر رأى كسر الهمزة وقوله كنهه بضم الكاف جمع كنيف تأمل اه

الفضل في الواقع * وان كان مقرراً أو منكراً أو برهن المودع على ذلك لم يجز * وان لم يبرهن على الوديعة جازلانه قطع خصومة * وان على عرض يجوز مطلقا * وان صالح عن مائتي درهم وديعة على عشرة دنانير ان على انكاره صالح الصلح اذا تفرق بعد قبض يجب

الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في المجلس أو غائبة * وان على اقرارها ان الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جازا اذا جدد المودع قبضا وقبض المالك الدنانير * وان لم يجد قبضا فالصلح باطل * وان الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل * الثانية

ان يقول المودع هلك أو رددتها إليك وأنكرها وصالح بعد ذلك فهذا على وجوه * الاول ادعى الوديعة وأنكر المودع ثم صالح على مال جاز اجماعا * الثاني المالك ادعى الايداع والاتلاف والمودع أقر بها ولم يدع الرد والهلاك فصالح جاز بلا خلاف * الثالث ادعى الايداع والاتلاف وادعى المودع الرد والهلاك وصالح لا يصح عند الامام والثاني لان البراءة حصلت بقوله والصلح كما ثبت بخبره لا يطل بدعوى المالك الاتلاف ولهذا لم يصح الصلح قبل الدعوى فكذا بعده وعند محمد والثاني ثانيا يجوز * وأجمعوا أن المودع لو حلف على مدعاه لا يصح الصلح بعده * وقال الامام السعدي رحمه الله تعالى اذا قال المالك ألتفتها ثم ادعى المودع الرد والهلاك يجوز الصلح اجماعا * والخلاف فيما اذا بدعوى المودع الرد والهلاك ثم ادعى المالك الاتلاف * وعامة المشايخ لم يفرقوا بين المستلتم وجعلوا كلاهما على الخلاف * والرابع اذا قال المودع رددت أو هلكت ولم يقل المالك شيئا وسكت ذكر الكرى أنه لا يصح الصلح عند الثاني خلافا لمحمد رحمه الله

يجب الضمان على عاقلة وان جرح آدميا ولم يتلفه ان بلغ رأسه أو ريش الموضحة فانه يجب على العاقلة وان كان دون ذلك فانه يجب في ماله ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث اذا كان المقتول مورثه وان أصاب مالا وأتلفه فانه يجب في ماله ذكر المسئلة في الاصل مطلقة وأنها على التفصيل ان فعل ذلك بغير اذن الامام يضمن وان فعل باذن الامام لا يضمن قال مشايخنا وانما يجوز للامام أن يأذن بذلك اذا كان لا يضر بالعامه بأن كان في الطريق سعة فاما اذا كان يضر بالعامه بأن كان في الطريق ضيق لا يساح له ذلك ثم ما ذكر من الجواب في الكتاب اذا فعل شيئا من ذلك في الطريق الاعظم أو في الطريق في سكة نافذة فاما اذا فعل شيئا من ذلك في الطريق في سكة غير نافذة فعطبت به انسان ينظر ان فعل ما ليس من جملة السكنى لا يضمن حصه نفسه ويضمن حصه شركائه وان فعل شيئا هو من جملة السكنى فالتقياس كذلك ايضا وفي الاستحسان لا يضمن شيئا كذا في الذخيرة * وفي المتن عبد تاجر عليه دين أولادين عليه أشرع كنيه فامن داره فعطبت به انسان فهو في رقة العبد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان فعل ذلك باذن المولى فالضمان على عاقلة المولى وان فعل ذلك بغير اذنه فالضمان في رقة العبد وان حفر العبد فيها بئرا أو بنى فيها بناء باذن المولى أو بغير اذن المولى فعطبت به انسان فلا شيء عليه وان فعل المولى ذلك بغير اذن العبد فلا ضمان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو ضامن في القياس لكنني أدع القياس ولا ضمنه وكذلك الراهن اذا بنى في دار الرهن أو جفرف فيها بئرا أو ربط فيها دابة بغير اذن المرتهن لم يضمن شيئا كذا في المحيط * واذا استأجر جرب الدار العمله لاخراج الجناح أو الظلة فوقع فقتل انسانا قبل أن يفرغوا من العمل فالضمان عليهم دون رب الدار فيلزمهم الدية والكفارة وحرمان الارث وان سقط ذلك بعد فراغهم من العمل فالضمان على رب الدار استحسانا وفي القياس هذا كالأول كذا في الكافي والمبسوط * وهكذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة * ولو سقط من أيديهم أجر أو جارة أو خشب فاصاب انسانا فقتله فانه يجب الدية على عاقلة من سقط ذلك من يده وعليه الكفارة كذا في السراج الوهاج * ومن أشرع ميزا في الطريق وسقط فاصاب انسانا فان علم أنه أصابه الطرف الداخل الذي يلي الحائط فلا ضمان عليه وان أصابه الطرف الخارج ضمن وان أصابه الطرفان جميعا وقد علم ذلك وجب نصف الضمان وهدر النصف وان لم يعلم أي الطرفين أصابه ضمن النصف وهدر النصف استحسانا هكذا في المحيط * وان أشرع جناحا في الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله أو وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وبرى منها وتر كها المشتري حتى عطبت به انسان فالضمان على البائع ولا شيء على المشتري كذا في الكافي * ولو وضع خشبة على الطريق فتعقل بها رجل فهو ضامن له فان وطئ المار على الخشبة ووقع فمات كان ضامنا له بعد ان لا يتعمد الرقة قال وهذا اذا كانت الخشبة كبيرة بوطأ على مثلها فان كانت صغيرة ولا توطأ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعها كذا في المبسوط * ولأن رجلا كدس طريقا لم يكن عليه في ذلك ضمان لو عطبت به انسان الا أن يكون جمع الكفاة في موضع في الطريق فتعقل بها انسان فلو كان كذلك كان الذي كدس ضامنا كذا في الذخيرة * ولورش الماشي الطريق أو توضع فيه ضمن ولم يفصل قالوا انما يضمن الراش اذا مر المار على موضع الرش ولم يعلم به بان كان ليل أو أعمى فعر به ومات وأما اذا علم المار بالرش والصب فلا يضمن وكذلك لو تعمدا المرور على الحجر والخشب فعر به لا يضمن الواضع وقال بعض مشايخنا هذا اذا رش بعض الطريق أو وضع الحجر والخشب في بعضه فاما اذا رش كل الطريق أو أحدث الخشب في كله فعر عليه وعثر به ضمن الراش والواضع كذا في محيط السرخسي * وان مررت دابة فعطبت بضمن على كل حال كذا في فتاوى قاضيخان * واذا رش فناماوت باذن صاحب الحماوت فعر انسان فالقياس أن يكون الضمان على الراش وفي الاستحسان

(٦ - فتاوى سادس) تعالى * ولو أنكر المالك أن يكون المودع قال هذه المقالة قبل الصلح وصح الصلح وقال المودع فليتها ولم يصح الصلح عند الامام والثاني فالقول للمالك وان برهن على مقاله يقبل ويطل الصلح * ألتف بآسان وصالحه على

أكثر من قيمته لا يجوز عندهما كالمصالح بعد القضاء بالقيمة على أكثر منها أو صالح على أكثر من الدين من أحدهما قدرها كاللابل والدرهم
والدنانير أو صالح الشفيع مع (٤٢) المشتري على أكثر من الثمن أو صالح الساكت مع المعتق على أكثر من نصف قيمة

يجب الضمان على الآخر صاحب الخافوت كذا في المحيط * لو رش الماء في الطريق وجاء رجل بخمارين
أحدهما بيده وتبعه الآخر فزلق التابيع فانكسرت رجله ان كان صاحب الخمار ساكناً لهما الاضمان على
أحدهما ان كان غير ساكن ضمن الراش كذا في محيط السرخسي * سئل محمد رحمه الله تعالى عن رجل
صب ماء في الطريق فاستنقع الماء فجدف زلق انسان بذلك الجمد قال الذي صب الماء ضامن له وكذلك لو ذاب
الجمد بعد ذلك فزلق به انسان أو القاه في الطريق وهو جدد ذاب وزلق به انسان كذا في المحيط * قال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق غير نافذ لكل واحد من أصحاب الطريق أن يضع فيه الخشب
ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان لا يضمن وان بنى فيه بناء أو حف فيه بئر أو عطب به
انسان كان ضامناً لكل من صاحب الدار الانتفاع بقنائه من القاء الطين والحطب وربط الدابة وبناء
الدكان والتنوير بشرط السلامة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان الهلاك بالثلج المرمي بان زلق به انسان
أو دابة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى كافي آخر جنائيات العيون ان كانت السكة غير نافذة فلا ضمان على
الرامي وان كانت نافذة يضمن الذي رمى بالثلج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا جواب القياس
ونحن نستحسن ونقول لا يجب الضمان عليهم سواء كانت السكة نافذة أو غير نافذة وفي العيون أنه يكون
مقيدا بشرط السلامة وبعض مشايخ زماننا قالوا ان فعلوا ذلك باذن الامام أو كانت السكة بحال يتحقق
خرج عظيم بنقل الثلج حتى عرف الاذن بالقاء الثلج وزك دلالته فالجواب فيه كما قاله الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى والا فالجواب كما ذكر محمد رحمه الله تعالى ويؤيد هذا ما حكى عن الفقيه أبي القاسم أنه سئل عن بلدة
ذات ثلج يرمي بها كثير الطين في الطريق فالتى كل واحد بقنائه داره أو قرب داره جرحا فاعتقل به انسان قال أحب
الى أن يكون باذن الامام وان فعل ذلك بغير اذن الامام فالقياس أن يجب الضمان كذا في الذخيرة * وان
تعقل بمجر وقوعه على حجر آخر ومات فالضمان على واضع الحجر الاول وان لم يكن له واضع فعلى واضع الحجر
الآخر كذا في المبسوط * وان عثر بما أحدثه في الطريق رجل فوقع على آخر فمات كان الضمان على الذي
أحدثه في الطريق ولا يضمن الذي عثر به ولو فشى رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعطب بذلك رجل كان
الضمان على الذي شجاء ويخرج الاول من الضمان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وضع انسان سيفاً
في الطريق وعثر به رجل ومات وانكسر السيف ضمن صاحب السيف دينه ويضمن العاثر قيمة سيفه ولو
أنه عثر ثم وقع على السيف فانكسر ومات الرجل ضمن صاحب السيف دينه ولم يضمن بالكلية شيئاً كذا
في خزائن المفتين * ومن أوقف سبعا في الطريق ضمن ما تلف اذا كان مربوطاً فاصاب قبل حل الرباط
واذا اصاب بعد ما انحل الرباط وزال عن مكانه لم يضمن وكذلك لو طرح بعض الهوام على رجل فقهره يضمن
وكذا لو أشلى كلباً عقوراً على رجل كذا في محيط السرخسي * لو وضع في الطريق جراً فاحترق به شيء كان
ضامناً وان حركته الريح فذهب به الى موضع آخر ثم احترق به شيء لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان *
من أصحبا بنان قال: اذا حركت عينها عن موضعها فاما اذا ذهبت بشرها فأحرقت شيئاً فان الضمان
يجب عليه في ذلك أيضاً وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول اذا كان اليوم يوم
ريح فيه وضامن وان ذهبت الريح بعينها وكان الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني لا يقول بالضمان من غير
تخصيل كذا في الذخيرة * الحداد اذا أخرج الحديد من الكبر وذلك في حافونه فوضعه على القلاب وضررها
بمطرقة فخرج شررها الى طريق العامة فأحرق رجلاً أو فقات عينه فدينه على عاقلته ولو أحرقت ثوب
انسان فقيمته في ماله ولو لم يضره بالمطرقة ولكن الريح أخرجت شررها فاصاب ما أصاب فهو هدر كذا
في الخلاصة * ولو كان الحداد أو قد النار على طرف حافونه الى جانب طريق على ما يحيط به العلم بان تلك
النار تشتعل الى جانبها في الطريق حتى أحرقت كان ضامناً كذا في الذخيرة * ولو أن رجلاً مر في ملكه

العبد المعتق من التقدين
لا يجوز الاقصد وما يتعان
الناس فيه * ولو صالح في
مسئلة النوب على عرض
قيمته أكثر من قيمة
المتلف جاز * كالمصالح
على خلاف مقادير الدية
وعنده يجوز لانه بدل المتلف
لا بدل قيمة الثوب فلم يحقق
الربا * امرأة أودعت
متاعاً غيرها كان عندها ثم
أخذته منه ثم أودعته عند
آخر ثم قبضتها منه ثم قالت
ضامناً منها كذا وكذا
ولا أدري عنده من ضاعت
وقال اردنا متاعك ولم
نتفحص ولم ندر ما في وعاءك
فصالحهم ما من ذلك على مال
معلوم فالمرأة ضمن لصاحب
المتاع قيمة المتاع لتقصيرها
في التسليم والصلح فيما
بينهما جاز * ثم صلحها بعد
ما ضمنت للمالك قيمة المتاع
جائز على أي بدل كان وان
قبل ضمانه ان على مثل
قيمة المتلف أو غبن قليل
يتعان فيها الناس يجوز
وبرئنا عن ضمان المتاع
حتى لو برهن المالك بعنده
على المودعين لاسيما له
عليهما * ولو صالحتهما
على أقل مما يتعان فيه
الناس لا يجوز الصلح والمالك
بالخير ان شاء ضمن المرأة أو
المودعين ان قامت له بينة
على المتاع فان ضمنهما

رجعاً على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة نفذا الصلح عليهما والعارية كالوديعة وكل مال
أصله أمانة كالضاربة ومثله صلح العامل * القصار نخوق الثوب من دفعه فصالحه رب الثوب على دراهم على أن يكون الثوب للقصار
او

أو على أن يكون لرب الثوب والدرهم حالة أو مؤجلة جاز وكذا الوصلحة على دنائره * ولو هلك الثوب عند القصار فصلحه على دراهم لا يجوز عنده * وكذا في كل موضع كان أمانة وعندهما جاز وعرف أن قول الآمام كقول (٤٣) الثاني في الوديعة * ولو زعم القصار

دفع الثوب وطلب الآخر وكذبه به فيه فصلح الممنوع الجاز على نصفه جاز * وكذا إذا زعم به قبض الثوب وإبقاء الآخر وأنه كره الأجبر فصلح الجاز والصباغ والنساج كذلك * زعم الأجبر للمستترك هلاك الغنم أو سرقها أو صولح على شيء لا يجوز عنده لأن المشترك ههنا بمنزلة المودع إذا ادعى التلف لا يصنع وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز خاصة أو عاما كالمودع وعند الثاني رحمه الله تعالى إن مشتركا يجوز وإن خلاصا لا يصح الصلح

الخامس في العيوب * اشتري عبدا وتقباضته أطلع المشتري على عيب فأنكر البائع كونه عنده أو كان حدث عند المشتري عيب آخر ومات أو أعتقه المشتري فصلحه على دراهم حالة أو مؤجلة جاز لا يشترط القبض في المجلس ولو على دنائره يشترط قبضه في المجلس * وكذا الوصلحة على كيلي أو وزني بعينه صح وإن بغيره لا وإن طعن بعيب قبل قبض البائع الثمن فخط عنه بعض الثمن أو زاده فيها أو باجازه المشتري إذا طعن بعيب في عين الدابة فصلحه على أن يحط

أو غير ملكه وهو يحمل نارا فوقع شرارة منها على ثوب إنسان فأحترق كرفي التواد أنه يكون ضامنا ولو طارت الرمح بشر زناره وألقته على ثوب إنسان لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * قال بعض العلماء إن مربي الناري في موضع له حق المرور فوقع شرارة في ملك إنسان أو ألقته الرمح لا يضمن وإن لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع أن وقعت منه شرارة يضمن وإن هبت به الرمح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين * ولو أن رجلا قعد على الطريق للبيع فمحموه فقتل به إنسان فإن كان قد وده باذن السلطان لا يضمن والأفهو ضامن كذا في السراج الوهاج * رجل مر على نائم فغثر عليه برجله فدفق ساقه ثم سقط عليه فأعورت عينه ثم مات الواقعة فعلى الواقعة أرض رجل النائم لأنه تلقى بصنعه وعلى النائم دية الواقعة ولو مات جميعا فعلى النائم دية الواقعة وعلى الواقعة نصف دية النائم كذا في خزائن المفتين * وفي البقال إذا عثر ماش بناثم في الطريق فأنكسر أصبعه وأصبع النائم فأنكسر أصبعه فاعقله كل واحد منهما مائة مائة أصابع الأخرى وانكسر أصبعه فاعقله السالم دية وانكسر فوقع على وجهه فاصاب رأسه رأس النائم فأنكسر وانكسر أصبعه فاعقله النائم أصبعه فوقع وشجته والواقع أصبع النائم دون شجته وإن ماتا جميعا فعلى عاقلة النائم دية الواقعة وعلى عاقلة الواقعة نصف دية النائم كذا في الظهيرية * ولو أن رجلا مر في الطريق فسقط ميتا من غير جنازة أحد فغضب به إنسان لم يضمن لا الميت ولا عاقلة كذا في الذخيرة * رجل عشي في الطريق فادركه مرض فوقع مغنى عليه أو أدركه ضعف فلم يقدر معه على المشي فوقع على إنسان فقتله أو وقع على الأرض حيا ثم مات فغثر به إنسان فالضمان واجب على عاقلة إن كان وقع على إنسان فقتله فعليه الكفارة ولا ميراث له منه وإن كان وقع على الأرض فغثر به عاثر فلا كفارة فيه ولا يحرم الميراث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * عبد نام أو قعد في طريق ودام عليه حتى عتق فغثر به أحد ومات فالدية على عاقلة العبد وعاقلة عاقلة المولى وإن أنكسرت رجلاه فغثر به فإليه ثم أعتقه سيده ثم غثر به أحد فغثر على سيده فغثر به كذا في المحيط * ولو قتل رجل عبدا لرجل ورماه في الطريق ثم أعتقه مولا ثم غثر به إنسان فدية العاثر على من قتل ورماه في الطريق ولو كان العبد مع القمط بقدر على الذهاب ثم أعتقه مولا فلم يذهب حتى غثر به إنسان كان أرض الجناية على مولا ولو كان أجلس العبد في الطريق من غير رباط ولا قاط ثم أعتقه مولا فلم يبرح عن مكان حتى غثر به إنسان وجب أرض الجناية على مولا كذا في المحيط * رجل مر في الطريق وهو يحمل جلا فوقع الحمل على إنسان فأتلفه كان ضامنا ولو عثر إنسان بالحمل الواقعة في الطريق ضمن أيضا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل عشي في الطريق وعليه شيء هو لا يلبسه مما يلبسه الناس فغضب به إنسان أو وقع على إنسان أو وقع في الطريق فغثر به إنسان فلا ضمان عليه في شيء من ذلك وإن كان ليس مما لا يلبسه الناس فهو بمنزلة الحمل له ويضمن ما غطى به وكذلك الرجل يسوق الدابة أو يقودها أو هو راكب عليها فسقط عنها بعض أدواتها من سرج أو لحام أو ما أشبه ذلك على إنسان وقتله أو سقطت الدابة على الطريق أو سقط بعض أدواتها على الطريق وعثر به إنسان ومات فالسائق والقائد والراكب ضامنون لذلك كذا في المحيط * رجل وضع جرة في الطريق ورجل آخر وضع جرة في ذلك الطريق أيضا فتدحرجت أحدهما على الأخرى فأنكسرت الأخرى لا يضمن صاحب الجرة التي تدحرجت وإن أنكسرت التي تدحرجت يضمن صاحب الأخرى وكذلك رجل أوقف دابته في الطريق وآخر كذلك فنفرت أحدهما وأصاب الأخرى لا يضمن صاحب التي نفرت ولو غطيت التي نفرت بالأخرى يضمن صاحب الواقعة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل وضع جرة في الطريق وفيها زيت أو ليس فيها شيء ورجل آخر وضع جرة أخرى في الطريق أيضا فتدحرجت أحدهما فغضب الأخرى

عنه ثم ذهب السائق بعد ذلك رد البديل وبطل الصلح وكذا الصلح في دعوى جمل المسبح إذا بان بعد الصلح عدم الجمل رد البديل وكذا إذا ادعى على إنسان مالا أو صلحه على مال ثم بان الحق على إنسان آخر رد البديل وكذا إذا اشترى أمة ثم بان أنها منكوسة فأنكسرت الإنسان وصالح على مال ثم

طلقةا زوجها بائنا عليه رد الدراهم وكذا اذا ادعى عيبا وصالحه على مال ثبأن عدم العيب برد المأخوذ. ولو كان المشتري باعده وانقضى
 واطلع على عيب وصالح مع البائع لم (٤٤) يجوز لانه لاحق للمشتري على البائع لافي الرد ولا في الرجوع فكان صلحا باطلا. ولو قتل المشتري

فانكسرتا قال ضمن صاحب الجرة القائمة التي لم تندرج قيمة الجرة الاخرى ومثل الزيت الذي فيها وأما
 صاحب الجرة التي تدرجت فلا يضمن شيئا ولو تدرجتا لضمن على واحد منهما ولو مات احدهما
 فضمنت على الاخرى من غير أن تزول عن موضعهما الذي وضعها فيه فانكسرتا وانكسرت المائنة أو
 القائمة فعلى كل واحد منهما ضمان ما انكسر بهجته كذا في المحيط * ولو أن رجلا اغترف من الحوض
 الكبير بجرعة ووضعها على الشط ثم جاء آخر وفعّل مثل ذلك فتدرجت الاخيرة وصدمت الاولى فانكسرتا
 يضمن صاحب الجرة الاخيرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها وقيل يضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه كذا
 في خزائن المفتين * وقال بعضهم الضمان على صاحب الجرة القائمة على كل حال كذا في النخبة * وضع
 شيئا على الطريق فنقرت عنه دابة فتقتل رجلا فلا ضمان على الواضع ان لم يصبها ذلك الشيء وكذا الحائط
 المائل اذا تقدم الى صاحبه فسقط على الارض فنقرت عنه دابة وقتلت انسانا فلا ضمان عليه انما يضمن
 صاحب الحائط والواضع في الطريق اذا أصاب الحائط شيئا فأتلفه أو أصاب الموضوع شيئا فأتلفه كذا
 في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا احتقر أهل المسجد في مسجدهم بئر الماء المطر وعلقوا
 فيه قناديل أو وضعوا فيه جيا يصيب فيه الماء أو طرحو فيه حصيرا أو ركبوا فيه بابا أو طرحو فيه بوارى أو
 ظلموه فلا ضمان عليهم فيمن عطب بذلك أما اذا أحدث هذه الاشياء غير أهل المحلة فعطب به انسان فان فعلوا
 ذلك بأنفسهم لم يكن عليهم في ذلك ضمان أما اذا فعلوا ذلك بغير أهل المحلة ان أحد ثوباء أو حفر أو بئر
 فعطب فيها انسان فانهم يصنعون بالاجماع فاما اذا وضعوا جبالا بشرى أو مائة أو بسطوا حصيرا أو بوارى
 أو علقوا قناديل بغير أهل المحلة فتعطل انسان بالحصير أو عطب أو وقع القنديل واحترق ثوب انسان
 أو أفسد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنهم يضمنون وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمنون
 قال الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أكثر مشايخنا أخذوا بقوله ما في هذه المسئلة وعليه الفتوى
 كذا في النخبة * وان جلس في المسجد رجل منهم فعطب به رجل ان كان في غير الصلاة ضمن وان كان
 في الصلاة لا يضمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن بكل حال كذا في الكافي * وذكر
 صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله كذا في التبيين * واذا قعد له بادة بأن كان ينتظر الصلاة أو قعد للتدريس
 أو لتعليم الفقه أو للاعتكاف أو قعد لذكر الله تعالى أو لتسبيحه أو لقراءة القرآن فعطبه انسان فأتلف
 يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا رواية له في الكتاب والمشايع المتأخرون في ذلك يختلفون
 منهم من يقول يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واليه ذهب أبو بكر الرازي وقال بعضهم لا يضمن واليه
 ذهب أبو عبد الله الجرجاني كذا في المحيط * وذكر شمس الأئمة أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى ان الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة
 القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كشف الغوامض سمعت أبا بكر
 يقول ان جلس لقراءة القرآن أو معتكفا لا يضمن بالاجماع وذكر نضر الاسلام والصدور الشهيد أنه ان
 جلس للحديث يضمن بالاجماع كذا في التبيين * لا خلاف في أنه اذا مشى في المسجد فاطأ انسانا أو نام
 فيه وانقلب على انسان فهو ضامن كذا في شرح المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في
 رجل يجعل قطرة على نهر بغير إذن الامام فمر عليها رجل متممدا فيقع فيه عطب فلا ضمان عليه هكذا ذكر
 المسئلة ههنا (واعلم) أن هذه المسئلة على وجهين ان كان النهر مملو كاله فلا ضمان وان لم يكن مملو كاله فان
 كان نهر خاصا لا قوام مخصوصين فلا ضمان عليه ان كان نهر الممر وعليه وان لم يتعمد الممر وعليه فهو
 ضامن وعلى قياس مسئلة الرش ينبغي أنه اذا لم يجد طريقا آخر لمر فيه أو موضعا بغير النهر يضمن وان تعمد
 المشى عليه وان كان نهر اعاما لمجاعة المسلمين وقد فعل ذلك بغير إذن الامام فالجواب فيه كالجواب فيما لو نصب

أو اعتقه وهو يعلم بعيبه أو عرضه على البيع وهو لم يعلم به ثم اطلع على عيب وصالحه لم يجوز لان بعد هذه الامور لا دعوى له على البائع فكانت الدعوى باطلا والصالح كذلك اشترى أمه بخصمين وتقباضا ثم اطلع على عيب وتصلحا على أن يرد البائع أربعين دينارا من الثمن وقبلها ان أقر البائع بكون العيب في يده رد الباقي من الثمن أيضا الى المشتري وكذا ان كان عيبا لا يحدث مثله في يد المشتري وان أنكر البائع أو سكت ويحدث مثله في يد المشتري جاز للبائع ما نقص من الثمن عندهما وقال الثاني رحمه الله تعالى يسلم للبائع في الوجهين بناء على أن الاقالة يسع جديد عنده وهذا كالاقالة اصلحا على أن يحيط عن المشتري بعض الثمن ويلزم المعب المشتري جاز وقال في التعبير الصلح والحط انما يضح اذا كان المشتري يقدر على رد المبيع وأنخذ النقصان وان لم يقدر فالصلح والحط باطل وقد ذكرنا نظائره اصطلاحا على أن يحيط البائع عشرة والمشتري عشرة ويأخذ المبيع المعب أجنبي لزم حط المشتري وجاز البيع ولا يلزم حط البائع والمشتري

بالتحيز ان شاء أخذ وان شئت ترك * اشترى عبدا ثم صالحه من كل عيب جاز وجد العيب أولا وهو يرى من كل عيب ولو يرى من صنف عيب له أن يخاصم في غير ذلك الصنف لافيه * أمره بشراء جارية واطلع الاخر فيها على عيب

وصالح مع البائع القياس أن لا يجوز لانه لا معاملة بين البائع والآخر وفي الاستحسان يجوز لانه عاكس اسقاطه بلا بدل فالبدل أولى * اشترى دابة وباع نصفها ثم طعن بعيب فصالحه البائع على أن قبل النصف بثلاث الثمن جاز لبطلان (٤٥) حق المشتري في المصومة ببيع النصف وكان هذا الصلح كبيع مبتدئ

في السادس في صلح الاب والوصى ومساكن التركة والتخارج

* ادعى رجل دار الصغير وصالح أبوه على مال نفسه جاز قليلا كان أو كثيرا وعلى مال الصغير اذا كانت شئة المدعى عادلة لانه بما يتمكن من الاخذ فيكون الصلح كالشرع وان كانت البينة مستورة فيل بجوز الصلح وخاصة على أصل المذهب المنقول عن الامام وقيل لا يجوز الصلح وان لم يكن للمدعى بينة أو كانت غير عادلة لا يجوز وان كانت يجوز على قيمة المدعى أو أزيد بما يتغابن الناس فيه * وان بحق لصغير على رجل ان كان منكرا ولم يكن له بينة يجوز وان الخصم مقرا وله بينة لم يجز الاعلى قدر ما يتغابن فيه الناس ان كان واجبا بغير عقد الوصى وان بعده على قوله ما يجوز الصلح مطلقا وبضمن الوصى ذلك للصغير وعند الثاني جوازه على التفصيل السابق والاب والجد في الفصول كالوصى * مات عن ابن وامرأة وأموال فصالح الزوج على دراهم جاز حاله أو مؤجلة * وان كان في التركة دين وعين

جسر أو قنطرة على غير خاص لا قوام مخصوصين هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط * رجل حفر بئر في الطريق فجاءه انسان وألقى فيها نفسه مشتمدا لا يضمن الحافر كذا في فتاوى قاضيهان * اذا حفر الرجل بئر في طريق المسلمين في غير فناءه فوقع فيها انسان ومات من الوقوع اجعوا على أنه تجب الدية على عاقلته ولا تجب عليه الكفارة ولا يحرم عن الميراث عندنا وان حفر في فناء داران كان الفناء لغيره يكون ضامنا وان كان الفناء مملوكا أو كان له حق الحفر القديم لا يضمن وان لم يكن ملكا له لكن كان لجماعة المسلمين أو مشتركا بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمن هكذا في المحيط * حفر بئر في الطريق فجاءه انسان وتردى فيها ومات جوعا أو عطشا أو غملا لا ضمان على الحافر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * رجل حفر بئر في المقبرة في موضع ليس بعمر ولا طريق لا انسان بغير إذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك لو قعد انسان في المقبرة أو نصب خيمة فعثر به رجل لا يضمن القاعد والناسب ولو كان ذلك في الطريق ضمن كذا في فتاوى قاضيهان * ولو حفر رجل بئر في طريق ثم رجل آخر في أسفلها فوقع فيها رجل ضمن الحافر الاول قال محمد رحمه الله تعالى وهذا قياسا وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي * ولو جاء آخر وسع رأسها فوقع فيها انسان فمات كان الضمان عليهم مانصفين هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب اطلاقا * وقد حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه كان يفصل الجواب في ذلك تفصيلا فيقول ان وسع الثاني توسيعا بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لا في الحفرين جميعا فالضمان عليهم مانصفان فأما اذا وسع الثاني شيئا يسيرا بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لا يلاقي موضع حفر الثاني وانما يلاقي حفر الاول فالضمان على الاول دون الثاني وان وسع الثاني توسيعا بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لا يلاقي الاول وانما يلاقي حفر الثاني فالضمان على الثاني وان كان التوسيع بحيث يجوز أن يكون وضع القدم ملاقيا للآخرين ويجوز أن لا يكون فالضمان عليهم انصفان وحكى عن الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسي أنه كان يقول ان وسعها بحيث لا يسع في موضع توسيعه القدم فجاء رجل ووضع قدمه في وسط البئر وسقط فان الضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان عليهم مانصفان وان وسعه بقدر ما يسع فيه القدم فان وضع هذا الرجل قدمه في وسط البئر فالضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان على الثاني خاصة وان كان لا يدري فالضمان عليهم مانصفان كذا في المحيط * وان حفر بئر في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب أو بالحص أو بما هو من أجزاء الارض ثم جاء آخر ووقع فيها انسان ومات ضمن الثاني ولو كان الاول كبس البئر بالطعام أو بما ليس من أجزاء الارض يضمن الاول وكذا لو حفر بئر في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها الانسان ضمن الاول كذا في فتاوى قاضيهان * ولو تعقل رجل يحجر فوقع في البئر ضمن واضع الحجر دون الحافر فان كان لم يضعه أحد ضمن الحافر كذا في محيط السرخسي * ولو وضع رجل في البئر حجرا أو جديدا فوقع فيها انسان فقتله الحجر أو الحديد كان الضمان على الحافر كذا في المبسوط * رجل حفر بئر على قارة الطريق فجاءه انسان وزلق بماء صبه رجل آخر على الطريق فوقع في البئر فمات فالضمان على الذي صب الماء وان كان الماء ماء السماء ضمن صاحب البئر كذا في الذخيرة * واذا دفع رجل رجل في بئر في ملكه أو في الطريق فالضمان على الدافع كذا في المبسوط * واذا سقط الرجل في بئر في الطريق فمات فقال الحافر ان الواقع ألقى نفسه فيها عمد فلا ضمان على وقال الله تعالى يقول ان القول قول ورثة الواقع ويكون الحافر ضامنا وهو القياس ثم رجع وقال القول قول الحافر ولا ضمان عليه وهو الاستحسان كذا في المحيط * واذا حفر بئر في قارة الطريق فوقع فيها انسان وسلم من الوقعة وطلب الخروج منها فعلق حتى اذا كان في وسطها سقط وعطب فلا ضمان ولو

فصالح من الكل ما خلا الدين على الناس جاز * ولو كتب اني بعت حصتها من الدين التي على الناس بلا شرط على الابن جاز وبرئ الغرماء من حصتها وان جعل ذلك شرط في الصلح بطل في قدر الدين فيبطل في الكل عند الامام رحمه الله تعالى لما علم أن العقد متى فسد بفضه فسد

كله * ودرتس الاسلام الخارج لايصح اذا كان على الميت دين وقوله باطل أي يطله رب الدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة في الموضع الذي صح (٤٦) الخارج * لو اراد الورثة أن يدعوا شيا من التركة على رجل يقولون كان حصتنا كذا فبعد

الخارج صار الكل لنا * ولو ظهر في التركة عين بعدد الخارج لارواية في أنه هل يدخل تحت الصلح أم لا ولقائل أن يقول لا وان أحب الورثة جواز الصلح في مسئلة الدين فالجمله استثناء الدين أو يتبرع انسان بقضاء الدين ويكون منطوقا ويسقط الدين عن الغريم بقدره ثم تصالحوا عما بقي من التركة والاوجه أن يقرضوا المصالح بقدر الدين ثم يحيلهم بذلك على الغرماء فيحل حتى يكون لهم ولاية أخذ نصيبه من الغرماء ولو شرطوا في الخارج أن لو تعرض السلطان وطمع شيا من التركة ليس عليه شئ من ذلك لايصح وقيل يصح وبعد صحة الخارج يقسم الباقي بينهم على سهامهم التي قبل الخارج * أقر الوصي أن التركة ألف درهم وللميت اثنان فصالح مع أحدهما على أربمئة ان مستهلكة يصح الصلح والا فلا وقول القدوري ان كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك الخ محمول الى اشتراط الزائد على نصيبه من النقدين ليكون النقد بالتقد والزائد على النقد في مقابلة خلاف النقدين على ماذا علم أما اذا لم يعلم ان الحصة أقل من البدل قيل يفسد

مشى في أسفلها فاعطب بصخرة فيها فان كانت الصخرة في موضعها من الارض فلا ضمان وان كان صاحب البئر أقلها من موضعها ووضعها في ناحية البئر فعلى صاحب البئر الضمان هكذا ذكر في المنتقى كذا في النخبة * ولو وقع انسان في بئر في الطريق فاقتز رجل أنه هو الذي حفر البئر كان مصدقا على نفسه دون عواقله وتكون الدية في ماله في ثلاث سنين كذا في المبسوط * رجل حفر بئرا في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال صاحب الارض أنا امرته بذلك وأنكر أولياء الواقع فالقياس أن لا يصدق صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق كذا في الظهيرية * ومن حفر أو وقف أو بنى في الطريق أو في سوق العامة باذن السلطان لم يضمن كذا في محيط السرخسي * رجل احتفر بئرا في ملكه ثم سقط فيها وفيها انسان أو دابة فقتل الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان الساقط ضامنا دية من كان فيها وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رحمه الله تعالى لو حفر حفرة للغلة في دار انسان بغير اذنه فوقع فيها جرافات فالضمان على الحافر كذا في محيط السرخسي * وإذا حفر بئرا في الطريق فوقع فيها رجل فقطعت يده ثم خرج منها فشبجه رجلا ن ففرض من ذلك ثم مات الدية عليهم أثلاثا كذا في المبسوط * ولو وقع ثلاثة في بئر وتعلق كل واحد بما خر فان ماتوا من وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض فدية الأول على الحافر ودية الثاني على الثاني والثاني وان ماتوا من وقوعهم ووقع بعضهم على بعض وقد علم ذلك بأن أخرجوا أحياء وأخبروا عن حالهم ثم ماتوا فقتل الأول لا يتجاوز سبعة أوجه ان مات من وقوعه لا غير فديته على الحافر وان مات بوقوع الثاني عليه فدمه هدر وان مات من وقوع الثالث عليه فديته على الثاني وان مات من وقوع الثاني والثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني والنصف على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني والثالث عليه فالثالث والنصف على الحافر والنصف على الثاني وان مات الثاني فعلى ثلاثة أوجه ان مات بوقوعه فديته على الأول وان مات من وقوع الثالث عليه فدمه هدر وان مات بوقوعه ووقع الثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الأول وأما اذا لم يعرف حال موتهم فالقياس أن دية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول والثالث على الثاني على عواقلهم وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان ثلث دية الأول هدر والثالث على الحافر والثالث على الثاني ودية الثاني نصفها هدر ونصفها على الأول ودية الثالث على الثاني ولم يبين محمد رحمه الله تعالى أن الاستحسان قول من وقال مشايخنا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط السرخسي * اذا استأجر الرجل أجيرا ليحفر له بئرا حفره الاجبر ووقع فيها انسان ومات فان حفر في طريق معروف لعامة المسلمين يعرفه كل واحد فيجب الضمان على الاجبر أعلم المستأجر بذلك أو لم يعلم وكذلك اذا حفر في طريق غير مشهور وأعلم المستأجر الاجبر بأن هذا الطريق لعامة المسلمين فأما اذا لم يعلم بذلك فالضمان على الآخر وهذا بخلاف ما لو استأجر أجيرا ليذبح شاة فذبحها ثم علم أن الشاة لغيره الا حرم فان الضمان على الاجبر أعلم المستأجر أن الشاة لغيره أو لم يعلمه ثم يرجع اذا لم يعلم بفساد الامر وان حفر في الفناء فان كان الفناء لغير المستأجر وقد علم الاجبر بذلك أو أعلم المستأجر بذلك فالضمان على الاجبر وان لم يعلم الاجبر أن الفناء لغير المستأجر ولم يعلمه المستأجر بذلك فالضمان على المستأجر وان كان الفناء للمستأجر ان قال للاجبر في حق الحفر في القديم فالضمان على المستأجر وان قال ليس في حق الحفر في القديم وانما هاهنا داري في الاستحسان الضمان على المستأجر هكذا في المحيط * اذا استأجر الرجل أربعة رهط يحفرون له بئرا ووقع عليهم من حفرهم فقتلت واحدا

على كل حال علم أن في التركة نقدا من جنس بدل الصلح أو لانه مشكوك في جوازه فلا يجوز بالشك كافي الربوي المجهول المساواة والصحيح ما قاله أبو جعفر رحمه الله تعالى ان الشك لو في وجود النقدين يجوز لان الثانية فيه أحط من شبهة الشبهة منهم

وشبهة النسبة في البيع فازل عنها في شبهة البيع وهو الصلح فيجتمل أن يكون النقص موجودا وعلى تقدير وجوده يحتمل أن لا يتساوى وهذه شبهة الشبهة في البيع فينحط عن الثانية إلى المرتبة الثالثة * صالحت من غيرها وليس في التركة دين (٤٧) وهي دراهم وعروض لابد أن يكون

ما أخذت من الدراهم أكثر من نصيبها من الدراهم حتى يكون المثل بالمثل والباقي بالعروض كما قلنا لكن ما يخص الدراهم يلزم قبض البدلين في المجلس لكونه صرافا إذا كانت الورثة مقرين غير مانعين حصتها أما إذا كانوا جاحدين أو مقرين مانعين لا يشترط القبض في المجلس لأنهم إذا جحدوا ومنعوا فقد صاروا غاصبين وقبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وان مقرين غير مانعين لا بد من تحديد القميص لأن حصتها أمانة في أيديهم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان وان أخذت مثل حصتها أو أقل لا يجوز لأن تعميجه اما بطريق المعاوضة وانه لا يجوز لما مر أو بطريق الإبراء والبراء عن الاعيان باطل لما مر واعيا يطل هذا الصلح حال التصديق اما حال التكاذب فيجوز لانه قطع المنازعة وفداء العين فلا بد * وان صولت على دراهم ودنانير يجوز على كل حال لانه صرف فيصرف الجنس الى خلافه الجواز لأن ما يخص العروض لا يشترط قبضه وما يخص التقدين يشترط قبض بدليه فيه * ثم في كل موضع جاز صلحا

منهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقي ربع دية وسقط الربع وكذلك لو كانوا أعوانا له وان كان الذي يحفر واحدا فانهم ارت عليه من حفرة قدمه هدر كذا في المبسوط * ولو أمر عبده أن يحفر بئر في الطريق فان كان في فئائه فالضمان على عاقلة المولى وان كان في غير فئائه فالضمان في رقة العبد علم العبد بذلك أم لا كذا في التتارخانية ناقلا عن التجريد * لو احفر الرجل بئر في ملكه فغضب به انسان أو دابة لم يضمن وان حفرت بئر في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * اذا حفرت الرجل بئر في غير ملكه فانشق من ذلك النهر ماء فغرت أرض أو قرية كان ضامنا ولو كان في ملكه فلا ضمان كذا في المحيط * ولو سقى أرضه فخرج الماء منها الى غير ما أو فسد متاعا أو زرعاً أو كرماً لا يكون ضامنا وكذلك لو أحرق حشيشة في أرضه أو حصائده أو أجهته فخرجت النار الى أرض غيره وأحرقت شيئا لا يكون ضامنا قيل هذا اذا كانت الرية ساكنة حين أوقد النار فاما اذا كان اليوم ريحا يعلم ان الريح تذهب بالنار الى أرض جاره كان ضامنا استحسانا لكن صب الماء في ميزاب وتحت الميزاب متاع لانسان ففسده كان ضامنا ولو أوقد النار في داره وتورده لا يضمن ما احترق به وكذا لو حفرت بئر أو بئر في داره فترت من ذلك أرض جاره لا يضمن ولا يؤمر في الحكم أن يحول ذلك عن موضعه وفيما بينه وبين الله تعالى عليه أن يكف عن ذلك اذا كان يتضرر به غيره كذا في فتاوى قاضيان * قالوا هذا اذا انشق من الماء بحيث يمتلئه ملكه في العرف والعادة فاما اذا كان بحيث لا يمتلئه ملكه فانه يضمن كذا في المحيط * وان صب الماء في ملكه وخرج من صبه ذلك الى ملك غيره فأفسد شيئا في القياس لا يكون ضامنا ومن المشايخ من قال اذا صب الماء في ملكه وهو يعلم انه يتعدى الى غيره يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * رجل سقى أرض نفسه فتعدى الى أرض جاره ان أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وان استقر في أرضه ثم تعدى الى أرض جاره ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا وان لم يتقدم اليه حتى تعدى لم يضمن وان كانت أرضه صعدوا وارض جاره هيوطا يعلم انه اذا سقى أرضه يتعدى الى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة كذا في خزائن المفتين * وان كان في أرضه ثقب أو بئر فارتد علم بذلك ولم يسده حتى فسدت أرض جاره كان ضامنا وان لا يعلم لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * رجل سقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغار مفتوحة فوهاها فدخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك أرض قوم يكون ضامنا كذا في خزائن المفتين * عموك حفرت بئر في الطريق فأت فيها انسان فقدها المولى بالدية ثم وقع فيها آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع كل المملوك أو بقديه كذا في التمهيدية * واذا حفرت العبد بئر في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فقال المولى أنا كنت أمرته بذلك لم تضمن عاقلته ولم يصدق على ذلك الابينة فتكون الدية في ماله كذا في المبسوط * وفي المتن عبد حفرت بئر على قارة الطريق فجاء انسان ووقع فيها فعاغنه المولى ثم وقع فيها آخر فعلى المولى أن يدفعه كله أو بقديه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع اليه نصفه كائنا ما وقع ما فعاغنه ولي أحد الواقعين كذا في المحيط * واذا حفرت العبد بئر في الطريق بغير إذن مولاه ثم اعتقه مولاه ثم علم بالحفر ثم وقع فيها رجل فأت بها المولى فأتها العبد لولي الجناية فان وقع فيها آخر اشترى كافى تلك القيمة فان وقع فيها العبد فأتها فوارثه مشركهم في تلك القيمة أيضا وروى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أن دمه هدر وأصل هذه المسئلة فيما اذا حفرت العبد بئر في الطريق ثم اعتقه المولى ثم وقع العبد فيها مات قدمه هدر في قول محمد رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية على المولى قيمته لو رثته كذا في المبسوط * ولو أعتقه المولى أو لا ثم حفرت العبد البئر ووقع فيها فلا شيء على المولى بخلاف كذا في المحيط * ولو كان أعتقه المولى بعد ما وقع فيها رجل فان كان المولى لا يعلم بوقع الرجل فيها فعليه قيمة العبد وان كان

لا يحتاج الى معرفة مقدار حصتها وان كان بعلان الحاجة الى التسليم لا يقع وفي منتهى الحاجة الى معرفته يمكن إقراره غصب من فلان شأ أو ادع عنده شيئا ثم اشترى من المقر له جاز وان كان لا يعلم قدره * وان التركة مجهولة لا يدري ذكرنا أنه لا يجوز الصلح على المكيل والموزون

لاحتمال الربا والجواب عنه ما ظهر بعد التخرج على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح لا خفاء ومن قال يدخل تحته فكذلك ان كان
عينا لا يوجب فسادا وان دينان (٤٨) مخرجا من الصلح لا يفسد ولا يفسد وان شرطوا في الصلح انه ان ظهر دين فلا حصصه لها فسد

الصلح وقدمه هشام سألت
الثاني رحمه الله تعالى عن
امرأة ادعت ميراثها على
ورثته فصالحوها جا حدين
زوجيتها على أقل من حصتها
ومهرها جاز ولا يطيب
للورثة ان علموا وان برهنت
بعده على زوجية له بطل
الصلح فان صالحها الابن على
دراهم ودينارين ولا وارث
غيرهما وفيها فضة وذهب في
يد الابن لا يجوز الصلح الآن
يكون الذهب والفضة
المتروكة حاضرة عند الصلح
أو غصبها في ضمان الابن
قال قلت لثاني رحمه الله
تعالى ما قولك فمن مات عن
ابنين ودين له وعليه
وأرضين صالح أحدهما
الاخر على مبلغ معلوم على
ان الدراهم التي كانت لا بينهم
بينهما على حاله والذي على
أيهم هو له ضامن وهو كذا
درهما قال الصلح جائز وان
لم يسم ما عليه من الدين
فالصلح باطل وعن الثاني
مات عن ابنين فزعم رجل
أنه على المبت مائة فقال
أحدهما خذ حصتي مني
خسيتين ومن أختي خمسيتين
حصته ورضي الغريم به
وأخذت خمسيتين على أن
يصالحه عليه ولا يأخذ بقبية
الدين منه قال الإمام رحمه
الله تعالى بطل الصلح وعن
الثاني رحمه الله تعالى عليه

علم بموت الرجل فيها فعليه الدية فان وقع آخر فيها مات فانه يقاسم صاحب الدية فيضرب الاخر بقيمة
العبد والاول بالدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على المولى
نصف قيمة أخرى لولي القتل الاخر ولا يشترك الاقول في الدية كذا في المبسوط * ولو حفر العبد بئر في
طريق بغير إذن المولى ثم قتل قتيلًا خطأ فدفعه مولا له ولي القتل ثم وقع في البئر انسان فمات فان ولي
القتل بالخيار ان شاء دفع نصفه وان شاء فداءه بالدية كذا في الحاوي * ولو عفا ولي الساقط في البئر لم يرجع
الى المولى بشئ من العبد ولا خصوصه في هذه المسألة بين ولي الساقط وبين مولى الاول وانما يخصم الذي في
يديه العبد كذا في المحيط * ولو وقع في البئر أو الانسان فمات فدفعه مولا له ثم قتل قتيلًا خطأ فدفعه المدفوع
اليه بذلك ثم وقع في البئر آخر فان ولي القتل يدفع ثلثه الى الواقع في البئر آخر أو يفديه بالدية كذا في
المبسوط * واذا حفر العبد بئر في المولى فان كان في ديانته فالضمان على عاقلة المولى وان كان في غير ديانته
فالضمان في رقبة العبد علم بذلك أم لا كذا في الحاوي * ولو وقع في البئر رجل فمات ثم وقع فيها آخر فذهبت
عينه والعبد قائم فدفعه المولى اليهما فيكون بينهما أثلاثا على مقداره حقهما وان اختارا القداء فداء
بخمسة عشر ألفا عشرة آلاف لصاحب النفس وخمسة آلاف لصاحب العين وان أعتقه قبل أن يعلم
بهما فعليه قيمته بينهما أثلاثا وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعين فعليه عشرة آلاف لولي القتل وعليه
ثلث القيمة لصاحب العين ولو باع العبد قبل أن يقع فيها أحد ثم وقع فيها انسان فمات فعلى البائع قيمته
وكذلك لو وقع فيها العبد نفسه في ظاهر الرواية على البائع قيمته للمشتري وفي رواية بمحمد رحمه الله تعالى
دمه مدبر كما بينا في العتق كذا في المبسوط * ولو أن مدبرًا حفر بئرًا في الطريق ثم أعتقه المولى أو مات
المولى حتى عتق المدبر بموته ثم أوقع المدبر نفسه في تلك البئر ثم مات فلو رثته قيمته في تركة المولى كذا في
المحيط * مدبر حفر بئرًا فوقع فيها مولا له أو من يرثه مولا له مدرمه ولو وقع فيها مولا له أو من يرثه
قيمته ويؤخذ بالقل من قيمة المدبر يوم حفر ومن قيمة المكاتب يوم سقط كذا في محيط السرخسي * واذا
حفر المدبر أو أم الولد بئرًا في الطريق وقيمتها ألف درهم فوقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته فان وقع
فيها واحد بعد واحد فماتوا وقد تغيرت قيمته فمابين ذلك الى زيادة أو نقصان لم يكن على المولى الا قيمته ألف
درهم يوم حفر يقسم بينهم جميعا بالسوية وكذلك لو مات المدبر قبل أن يقع فيها انسان أو أعتقه أو كاتبه
أو فعل شيئا من ذلك بعد ما وقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته كذا في المبسوط * وفي نوادر ابن سماعة
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب حفر بئرًا في الطريق ثم قتل انسانا فقتل عليه بغيره ثم وقع في البئر
انسان ومات قال يشترك ولي الساقط في البئر الذي أخذ القيمة فيها قال وكذلك المدبر قال واذا جاء ولي
الساقط في البئر فأخذ الذي أخذ قيمته المدبر من مولا له لم يكن بينه وبين الذي أخذ القيمة خصومة ولا أقبل
بنيته عليه وانما أقبل بينته على مولى المدبر فاذا زكيت البيعة على المولى يرجع على الذي أخذ القيمة بنصفها
كذا في المحيط * مدبر حفر بئرًا فمات فيها رجل فدفع المولى قيمته وهي ألف بقضاء ثم مات ولي الجنابة وترك
ألفا وعليه ألفان دين لرجلين لكل واحد ألف فوقع في البئر آخر فمات فمات ولي الجنابة الاولى
يقسم بين الغرماء وبين ولي الجنابة الثانية على خمسة أسهم للغرماء أربعة وله سهم فان اقتسموا ذلك بقضاء
ثم وقع في البئر آخر فان وليه يأخذ نصف ما أخذ ولي الجنابة الثانية ويقبض الغرماء فيأخذون تمام ربع
الالف منهم وان لم يلق ولي الجنابة الاخرية صاحبه ولى أحد الغريمين أخذ منه ربع ما أخذ من مال الميت
فان لقي هذا الغريم صاحبه جع ما في أيديهما فاقسما سهم نصيبين فان التقى صاحب الجنابة اقسما ما في أيديهما
نصفين فان التقوا جميعا به ذلك قسم ما في أيديهم على ثمانية أسهم لصاحب الجنابة الربع وللغريمين ثلاثة
أرباعه كذا في محيط السرخسي * ولو دفع المولى خمس مائة الى الاول بلا قضاء ثم وهب الولي للولي ما قبض

ألف وبها كغيبيل صلح رب المال الذي له عليه الف على أن أعطاه نصفها على أن يأخذ بالنصف الباقي وانما يأخذها وما
الكفيل من غير أن يرى الاصيل فهو كذلك وليس له أن يأخذ الاصيل الا أن ينوي حقه على الكفيل وعن الثاني رحمه الله تعالى له عليه

وان الصلح على ألف درهم
أو أقل تفرقا قبل قبضه
بطل الصلح كله في حصّة
الدراهم وحصّة الدنانير أما
في حصّة الدراهم ليجز الصلح
ابتداء الممكان الربا وأما
في الدنانير فلا لافسة اذ قبل
قبضه وان قبض صح في
حق الدنانير * والوصي
في الصلح كالأب لوالورثة
صغارا وقعت الدعوى عليهم
أولهم وان الورثة كبارا
حضورا فالصلح باطل وقعت
الدعوى عليهم أم أولهم في
المنقول والعقار لعدم
الولاية وان عيناان الدعوى
عليهم لا يملك مطلقا لانه
لا يلي الشراء لهم والصلح
شراء ما وقع الدعوى لهم
وان وقع الدعوى لهم ان في
العقار لا يجوز صلحه لانه
بائع لهم عقارهم ولا يملكه
وان في المنقول ان لم يكن لهم
بينة عادلة جاز على كل حال
وان كانت جاز بمثل القيمة
وعيايتاين لانه يملك بيع
منقولهم كذلك وابن صغارا
وكبارا ان الدعوى عليهم
والنكاح حضور لا يجوز في
حصّة النكاح عندهم لانه لا يلي
ما هو كالشراء لهم وجاز في
الصغار ان لم يكن فيه ضرر
لهم وان الدعوى لهم يجوز
صلحه عليهم وان النكاح
حضورا عنده لان الوصي
اذا ملك بسم بعض التركة

الباب الثاني عشر في جنابة اليهائم والجنابة عليها

(٧ - فتاویٰ سادس) عنده للصغير ملك على الكبير أيضا وعندهما يجوز على الصغار لا الكبار وان الكبار غيب لا يجوز صلحهم ان الدعوى عليهم في حصه الكبار بكل حال ويجوز في الصغار اذ لم يكن لهم فيه ضرر وان الدعوى لهم ان في المنقول جاز عليهم اذ لم يكن فيه ضرر

وان الدعوى في العتق جاز صلحه عنده عليه ما اذا لم يكن فيه ضرر وعندهما لا يجوز صلحه على الكفار أصلاً ويجوز على الصغار اذا لم يكن فيه ضرر * وصلح وصى الام والاخ والم (٥٠) كصلح وصى الميت في تركه الام والم ان الدعوى للصغير خلا العتق لان وصى هو لا يملك بيع

ما هو مورد الصغر من هؤلاء
 لا ما كان مورد ما من غيرهم
 فكذا الصلح عن محمد رحمه
 الله تعالى ادعى عليه دارا
 فانكر فأعطاه اياه أو صلحه
 ثم رهن أن المدعى قال قبل
 القضاء أو الصلح ليس لي قبل
 فلان شيء فالحكم والصلح
 ماض وان برهن على اقراره
 بذلك بعد الصلح والقضاء
 بطل الحكم والصلح وان
 حكم له ببرهان المدعى
 عليه ان المدعى أقصر
 قبل القضاء انه ليس له على
 المدعى عليه شيء بطل المال
 عليه وعن الثاني رحمه الله
 تعالى أو وصى لا تحريم بعد
 أو دار وتزاد ابناء وتوا صلح
 الابن والبنات مع الموصى له
 بالعبد على مائة وان المائة
 من ماله ما غلب الميراث
 فالعبد بينهما انصافاً وان
 المائة من الميراث فالعبد
 بينهما ثلاثاً اذ عباداً أو
 عقاراً من رجل بالارث من
 قريبهما فانكر الرجل ثم
 صلحه أحدهما على مائة
 لم يكن لشريكه أن يشاركه
 في هذه المائة العبد التاجر
 أو المكاتب له ما دين على
 انسان فصالح على بعضه
 وحط بعضه ان كان للعبد
 بيعة لا يجوز الصلح ولا يجوز
 * ولو ادعى على العبد التاجر
 ديناً فصالحه العبد عن
 انكاره أو اقراره على أداء ثلث
 وحط ثلث وتأخير ثلث جاز * وصلح الصبي التاجر جائز فيما يجوز صلح البالغ الا لخط بغير عيب * وفي
 النظم جرح على عهده فجار رجل وأدعى عليه وفي يده مال من تجارته فصد له العبد على شيء مما في يده جاز عنده خلاهما بناء على جواز

في
 في

اقرار بعد الجرح بشئ مما في يده عنده خلافا لهما واذا كان في يد المحجور بشئ من العروض فأنلفه انسان فصالح العبد من ذلك ان يحتل القيمة جازلانه الخصم فيه لكونه في يده كلودع وان بأقل لا يجوز لأن الخط تبرع وهو ليس (٥١) من اهله * والعبد الذي قال له

المولى ان أدبت الى ألفا فأنت حر كالعبد التاجر فيما ذكرنا لانه صار مأذونا به * ادعى محجور على عبد تاجر وصالحه على بعضه ان له بينة لم يجز والاجاز كفى التاجر ولو ادعى التاجر على المحجور فصالحه على خط بعض لم يجز كانت له بينة أم لانه اذا كانت له بينة فهو قادر على أخذ حقه والخط منه تبرع وان لم يكن بينة لم يجز خطه أيضا لان المدعى عليه محجور وصلى المحجور لا يجوز لانه ممنوع عن المداينة * ادعى عبد ادعى في يد رجل وأنكره فصول على أن يعطى المدعى لادعى عليه مائة وبأخذ العبد صم ذلك ويكون دفع المستدعي الدراهم تخلصا لنفسه عن مؤنة اقامة البينة والخصومة كما جاز في جانب المستدعي عليه قال تاج الاسلام ويخط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ ابراه عامام ظهر في التركة كشيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى ولقائل أن ية - ول يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا وفي المحيط لأبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة

في التبيين * ولكن اذا ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة ضمن كذا في المحيط السرخسي * ولو أوقف دابة في سوق الدواب فرمحت فلا ضمان على صاحبها وعلى هذا السفينة المربوطة في الشط كذا في المحيط * ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى أوقف دابة على باب سلطان وقد وقف الدواب بابه قال يضمن ما أصابت كذا في الحاوي * وان أوقف الدابة في الفلاة لا يضمن الا اذا أوقفها في المحجة كذا في فتاوى قاضيان * واذا أوقف الرجل دابة في أرض أو دار مشتركة بينه وبين غيره ثم أصابت شيئا بيدها أو رجلها فالقياس أن يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئا بعض مشايخنا قالوا هذا اذا أوقف الدابة في موضع توقف فيه الدواب وما اذا أوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمة ما هلك بفعل الدواب قياسا واستحسانا كذا في النخبة * رجل أوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان وأتلفت شيئا لا يضمن الرجل كذا في فتاوى قاضيان * ولو أوقفها في الطريق مر بوطه فالت في رباطها فأصابت شيئا أن أصابت بعدما انحل الرباط زال عن مكانه لا ضمان على صاحبها وان أصابت والرباط على حاله ضمن ما جئت وان زال الشغل عن مكان الايقاف كذا في المحيط * واذا جعت الدابة فضر بها أو كجها بالجام فضر بربطها أو بذنبها لم يكن عليه شيء وكذا لو سقط منها فذهبت على وجهها فقتلت انسانا لم يكن عليه شيء كذا في الحاوي * لو أكرى جارا دابة في الطريق على أهل مجلس فسلم عليهم فقتله صاحبه أو ضربه أو ساقه فقتل ضمن وهو كالأمر بالسوق كذا في خزنة المفتين * ان كانت الدابة تسير وعليها رجل فقتلها رجل فالتت الراكب ان كان النخس باذنه لا يجب على النخس شيء وان كان بغير اذنه فعليه كمال الدية وان ضربت النخس فالتت قدمه هدر وان أصابت رجلا آخر بالذنب أو بالرجل أو كيف ما أصابت ان كان بغير اذن الراكب فالضمان على النخس وان كان باذنه فالضمان عليهم الا في النخبة بالرجل والذنب فانها جبار كذا في الخلاصة * وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيان * الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فقتلها فقتل رجلا فالضمان عليهما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على النخس ولا كفارة عليه كذا في الخلاصة * هذا اذا كانت النخبة في فور النخس فاما اذا انقطع فور فلا ضمان عليه كذا في المحيط * ومن قاد دابة فقتلها رجل فالتت من يد القائد فأصابت في فورها فهو على النخس وكذا اذا كان لها سائق فقتلها غيره كذا في الهداية * دابة لها سائق وقاد فقتلها رجل بغير اذن أحدهما فقتل انسانا كان ضمان النخس على النخس خاصة وان كان النخس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد كذا في فتاوى قاضيان * واذا كان النخس عبدا فجناية الدابة في رقبة العبد وان كان صبيها فهو كالرجل كذا في الحاوي * وان كان يسير على دابته فامر عبدا حتى فقتلها فقتل فلا ضمان على واحد منهما وان وطئت انسانا في فور النخسة وقتلته فالضمان عليه مائة فان النصف على عاقله الراكب والنصف في عنق العبد يدفعه مولاه أو يفديه ثم يرجع مولى العبد على الأمر بقيمة العبد اذا كانت قيمة العبد أقل من نصف الدية وكان العبد المأمور بالنخس محجورا عليه وان كان العبد المأمور مأذونا له فمولى العبد المأمور لا يرجع على الأمر بحاققه من الضمان والجواب في الأمر بسوق الدابة وقودها تطير الجواب في الأمر بنخسها وان كان الراكب عبدا فامر عبدا آخر بان يسوق الدابة فوطئت انسانا فان كانا مأذونين في التجارة فالضمان عليهما في عنقهما نصفان يدفعان بذلك أو يفديهما مولاها ولا يرجع مولى العبد المأمور على العبد الآخر بشئ وان كان المأمور محجورا والا فامر مأذونا فالضمان عليهما أيضا في عنقهما واذا دفع مولى المأمور عبدا ففداه بنصف الدية رجوع بقيمة عبده على الأمر وان كانا محجورين فالضمان عليهما في رقبتهم أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور عبدا ففداه بنصف الدية لا يرجع على العبد الآخر في الحال بشئ واذا عتق رجوع عليه بقيمة

وأنكر لا يسمع دعواه وان أقر وباتركه أمر وبالرد عليه وفي الخزانة ان الخارج باطل اذا كان في التركة قد ذكرنا معناه ودليله ولولم يذكر في صك الخارج ان في التركة ذينا ولا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن سأل عن صحة التنازع يبقى بالعدة ويجعل على

وجود شرائطها كإحدى القوى ورجل باع ماله يفتى بالصحّة وإن احتمل أنه غير عاقل والاصل فيه ما ذكر الاستاذ أن المطلق محمول على الكمال
انتهى عن العوارض المانعة من الخواص (٥٢) فالصحّة بالخلو عن الدين هو الاصل فلا يثبت بلا تعرض على وجود العارض، وصالح

وان كان الامر بحجور عليه والمأمور مأذونا فالضمان عليه ما في عنقه مما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور نصف عبده أو فده لا يرجع على العبد الا امره لا في الحال ولا بعد العتق كذا في المحيط * واذا امرت الدابة بشئ قد نصب في الطريق ففحصها ذلك الشئ فنفتحت انسانا فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشئ كذا في الحاوي * وفي المتن رجل واقف على دابته في الطريق فأمر رجلا أن ينحس دابته ففحصها فقتل رجلا وطرحه الا امره فدية الرجل الاجنبي على الناحس والراكب جبهه او دم الا امره بالنحس هدر ولو سارت عن موضعه هائم نفعت من فور النخسة فالضمان على الناحس دون الراكب وان لم تسر فنفتحت الناحس ورجلا آخر وقتلته ما فدية الاجنبي على الناحس والراكب ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقفها الراكب على الطريق ولكن حوت ووقفت ففحصها هو أو غيره لتسير فنفتحت انسانا فلا شيء عليهما رجل ركب دابة رجل قد أوقفها ربهما في الطريق فنفتحت انسانا فقتلته فالضمان على ربهما وعلى الراكب نصفين واذا أوقف الرجل دابة رجل في الطريق وربطها وغاب فأمر رب الدابة رجلا حتى ينحسها فنفتحت رجلا ونفتحت الامر فديته على الناحس وان كان الامر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلا حتى ينحسها فقتل رجلا فدية على الامر والناحس نصفان كذا في المحيط * ولو نقرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع بمنزلة الناحس كذا في محيط السرخسي * رجل أرسل جماره فدخل زرع انسان وأفسده ان أرسله وساقه الى الزرع بان كان خلفه كان ضامنا وان لم يكن خلفه الا ان الجمار ذهب في فوره ولم يعطف عينا وشمالا وذهب الى الوجه الذي أرسله فاصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب يمينًا وشمالًا أصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدًا الا يكون ضامنا وان كان الطريق واحدًا كان ضامنا وان أرسله فوقف ساعة ثم ذهب الى الزرع وأفسد لا يضمن المرسل كذا في فتاوى قاضيخان * وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى فيمن أرسل بقمر من القرية الى أرضه فدخل في زرع غيره فأكل ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن وان لم يكن له طريق غير ذلك يضمن فأما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان أو زرع كها في المرحى فأفسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السناني والكلاب اذا أفسدت شيئا من أموال الناس فلا ضمان على صاحبها كذا في المحيط * ومن أرسل بهيمة وكان لها سائقا فأصاب في فوره انسانا أو شيئا ضمنه وان أرسل طيرا وساقه فأصاب في فوره لم يضمن كذا في السراج الوهاج * رجل أرسل كلبا الى شاة وان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب في فوره لا رسال وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير أنه لا يضمن اذا لم يكن سائقا يعني اذا لم يكن خلفه وهو كذا ذكر القدوري وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكون ضامنا للمسايخ أخذوا بقوله وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا فأصاب في فوره انسانا فقتله أو مرق ثيابه ضمن المرسل وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل أغرى كلبه على رجل فعضه أو مرق ثيابه لا يكون ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والخيار للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان رجل كلب عقور يؤذي من مر به فلا هل البلد أن يقتلوه وان أئلف يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه كالماتط المائل كذا في التبيين * ولو أرسل كلبه الى صيد ولم يكن سائقا فأصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل أدخل بعيرا (١) مغتلبا في دار رجل وفي الدار بعير

عن الثمن ثم ظهر دين أو
عين لم يكن معلوما للورثة
قبل لا يكون داخل في
الصالح ويقسم بين الورثة
لأنهم إذا لم يعلموا كان
صلحهم عن المعلوم الظاهر
عندهم لأن الجهول فيكون
كالمتبني من الصالح فلا
يطلب الصالح وقيل يكون
داخل في الصالح لأنه وقع
عن التركة والتركة اسم
الكل فإذا ظهر دين فسد
الصالح ويجعل كأنه ظاهر
عند الصالح وفي الذخيرة وقع
الدعوى فيما يعين فقال
المدعي عليه للمدعي صالح
معي عن هذا المدعي على
عشرة أدفعها اليك فقال
المدعي فقلت لا يتم الصالح
مالم يقل المدعي عليه قبلت
لأنه طلب البيع ولا يتم
البيع بيعت مالم يقل
الطالب قبلت وكذا لو وقع
الدعوى فيما لا يتعين
كالدرهم فطلب الصالح على
جنس آخر فأما إذا وقع في
التقديرات وطلب الصالح على
ذلك الجنس يتم الصالح بقول
المدعي فقلت لأنه إسقاط
بعض الحق فيتم بالمسقط *
وفي المبسوط بعد تمام الصالح
بالتراضي بينهما لا يملك واحد
منهما أن يرجع وفي النظم
وبعد المشتري بالبيع عينا
فنفق من الثمن البائع شيئا

[illegible]

سنة فصول في قبضه وشرطه أن يكون مقسوما (٥٤) فلم يصح رهن المشاع فيما يحتل القسمة أو لامن شريكه أو من أجنبي طارئاً ومقارناً في القبض شرط جوازه وقال بكر الزوم والاول أصح ويكتفي بالتخليف في ظاهر الرواية

ما أخرجهافه وضامن وبه كان يفتي الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والقاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يقول ان ساقها بعد ما أخرجهافه الى موضع يأمن على زرعه منها فلا ضمان وان كان أكثر من ذلك فهو وضامن والفتوى على ما اختاره الفضلي كذا في المحيط * وان ساقها بالبردها على صاحبها فعطبت في الطريق أو انكسرت رجلاها كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * الراعي اذا وجد في سرحه بقرة أجنبية فطردها قدر ما تخرج من سرحه فلا ضمان عليه كذا في المحيط * زارع سأل الغنم من الراعي الخاص أو المشترك لبيته في ضيعته كما هو العادة ففعل وبيتها فيها ونام ونفست الغنم في زرع جاره لا ضمان على أحد كذا في القنية * اذا وجد في كرمه أو زرعه دابة رجل وقد أفسدت شيئا فحسبها صاحب الكرم أو الزرع فهلكت ضمن صاحب الدار فهلكت لا يضمن ولو وضع كذا في المحيط * اذا أدخل دابته في دار رجل بغير إذنه فاخرجهافه صاحب الدار فهلكت لا يضمن ولو وضع ثوبه في بيت رجل بغير إذنه فمضى به صاحب البيت وكان ذلك حال غيبة المالك ضمن قيمة الثوب كذا في الذخيرة * رجل يسوق حملا للحطب في الطريق وقال (كوست كوست) وقدمه رجل لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه فتفرق ضمن السائق وكذا لو سمع صوته الا أنه لم يتهأله التحي لصيق المنة ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان أمكنه التحي فلم يمتنع بعدم مسمع لا يضمن السائق كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى الفضلي اذا قطع الرجل يد دابة انسان أو رجلاها ان كانت لا يؤكل لحمها ففعل الجاني قيمته وليس للمالك أن يسلك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكولة اللحم كالشاة والبعير والبقرة فكذلك في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة * ومن فتح باب فقص فطارا لطيرا أو باب اصطبل فخرجت الدابة وضلت لا يضمن الفاتح وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في الكافي * وفي المنتقى ان ما يحمل على ظهره ففي عينه ربع قيمته كذا في الذخيرة * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عين البرذون والابل والحمار والبغل ربع القيمة وكذا في عين بقرة الخنزير وجزر والخيار وكذا في عين الفصيل والجنش وفي احدى عيني الشاة والجل والطير والكلب والسنور ما انتقص من قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه النقصان في جميع البهائم كذا في فتاوى قاضيان * والله أعلم

الباب الثالث عشر في جناية المماليك

وفيه ثلاثة فصول
الفصل الاول في جناية الرقيق وما يصير به المولى مختارا للفداء قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا جنى العبد على آدمي جناية موجبة للمال فان مولا به مختارا ان شاء دفعه بها وان شاء فداءه بالارش هذا مذنبنا الا ان الموجب الاصل الدفع وله التخليص عن ذلك بالقصد بالارش وأي ذلك اختار فانه يكون حالا ولا يكون مؤجلا ولا يقضى بشئ حتى يبرأ المجني عليه وخطأ العبد وعمده فيما دون النفس على السواء يوجب المال في الحالين كذا في المحيط * وان لم يختتر شيئا حتى مات العبد بطل حق المجني عليه كذا في الكافي * وان لم يمت ولكن مولا قتل فانه يصير مختارا للارش فان لم يقتله مولا ولكن قتلته أجنبي ان كان عدا بطلت الجناية وللمولى أن يقتص وان كان خطأ يأخذ القيمة ثم يدفع تلك القيمة الى أولياء الجناية ولا يخير المالك حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا للارش كذا في شرح الطحاوي * وان مات بعد ما اختار للمولى الفداء لم يبرأ عت العبد كذا في الكافي * واذا جنى العبد جناية خطأ واختار للمولى الفداء وليس عنده ما يؤدى به الفداء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اختار الفداء ماض على حاله ولا يكون لا وليا للجناية أن يتقصوا الاختيار ويعيدوا حقهم في رقبة العبد وانما لهم المطالبة بدينهم حتى يبيع المولى العبد ويقضى الدية

الصحيح وذكر الصدر أن فيه روايتين بخلاف ما اذ رهن اثنان من واحد أو بعكسه حيث يجوز ما لم ينص على الابعاض بان يقول رهن من هذا النصف ومن هذا النصف لصد على الابعاض * العدل اذا سلب على بيع الرهن كيف شاء فباع نصفه بطل الرهن في النصف الباقي للشروع وذكر القاضي استحق بعض الرهن إذا شاعيطل وان مفر زايقي الرهن في الباقي صحها ويكون محبوسا بكل الدين * وقرض المشاع جائز بان أعطاه ألفا وقال انه فيها مضاربة عندك بالنصف ونصفها قرض والقرض وان كان تبرعا والهبة لو وردت على المشاع بطل لكن القرض ليس بتبرع من كل وجه فانه تملك من وجهه لكن بعض لا يجابه المثل في الذمة والمضاربة مع الشروع جائزة واختلفوا أن رهن المشاع هل يوجب سقوط الدين عندهلاكه قال الكرخي رحمه الله تعالى لا يسقط * وفي الجامع رهن أم ولد أو مالا يجوز بيعه له ان يسترد قبل قضاء الدين لبطلان الرهن لانه عقد ابقاء وفيه معنى البيع وكان محله ما قبل البيع

يخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع وكان الرهن منقذاه بصفة الفساد فيلحق بالجائز وهذا على خلاف ما قاله الكرخي رحمه الله تعالى وقال في شرح الطحاوي كل ما هو محل للرهن الصحيح اذا رهنه فاسد او هلك بطلت باقل من من

قيمته وثبت الدين والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به ضمان فالباطل منه لا ينعقد أصلاً والفاسد ما ينعقد بصفة الفساد وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مالا لأنه اختل شرط انعقد بصفة الفساد وفي كل موضع (٥٥)

من غنمه ويكون الباقي ديناً عليه فإن لم يبيع العبد بنفسه لا يبيع القاضى عليه بل يحبس حتى يبيع بنفسه أو يبيع غيره بأمره وعلى قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى أن أدى الفداء كان الاختيار ماضياً على حاله فإن عجز عن الفداء كان لأولياء الجنابة الخيار أن شاؤوا نقضوا الاختيار حتى يعود حقهم في العبد وإن شاؤوا لم ينقضوا الاختيار وطلبوا من القاضى أن يبيع العبد عليه بغير رضاه وبغضى حقهم في الدين من غنمه ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المحيط في الفصل العاشر * القن إذا جنى بعد الفداء بخير المولى بين الدفع والفداء كالجناية الأولى وكذا كل جاني بعد الفداء يؤمر بالدفع أو الفداء ولو جنى قبل أن يختار في الأولى شيئاً أو جنى جنايتين دفعة واحدة أو جنايات قبل أو لا ما أم أن تدفعه بالكل أو تدفعه بأرض كل واحد من الجنابات ثم إذا دفعه اليهم اقسموه على قدر حقوقهم وحق كل منهم أرض جنايته هكذا في التبيين * فإذا قتل واحداً وفاق عين آخر فانهما يقسمان له أثلاثاً كذا في السراج الوهاج * وكذلك إذا شج ثلاثة شجاجة مختلفة دفع اليهم وقسم بينهم بقدر جناياتهم كذا في محيط السرخسى * إذا جنى حناية وخير المولى بين الدفع والفداء فاختار دفع نصف العبد واختار الفداء في نصف العبد فلهذا المسئلة على وجوه أحدها أن يكون ولي الجنابة واحداً بان قتل العبد رجلاً خطأ وله ابن واحد أقطع العبد يد حراً خطأ وفي هذا الوجه إذا اختار المولى الفداء في نصف العبد يصير مختاراً للفداء في الكل وكذلك إذا اختار دفع نصف العبد يصير مختاراً للدفع الكل وهذا الثاني أن يكون المقتول اثنين بأن قتل العبد رجلين خطأ لكل واحد منهما ابن فاختار المولى الفداء في أحدهما أو الدفع فانه يبقى على خياره في حق الآخر وهذا باتفاق الروايات أيضاً الوجه الثالث إذا كان المقتول واحداً وله وليان واختار المولى الفداء في حق أحدهما هل يصير مختاراً للفداء في عامة الروايات يصير مختاراً للفداء وفي إحدى روايتي كتاب الدور لا يصير مختاراً للفداء كذا في الذخيرة * ولو جنى العبد جنايات فغصبه انسان أو جنى في يد الغاصب جنايات فلت في يده فالقيمة بين أصحاب الجنابات تقسم كما تقسم الرقبة ولأخيار المولى فيه كذا في محيط السرخسى * ولو جنت الأمة جناية خطأ ثم ولدت وإذا قطع الوليدها فالمولى بالخيار أن شاء دفع الأم ونصف قيمتها إلى أهل الجنابة وإن شاء دفعها وولدها وإن شاء أمسكهما وأعطى الأرض سواء كان أرض الجنابة أقل من نصف قيمتها أو مثل نصف قيمتها كذا في المبسوط * أمة قطعت يد رجل ثم ولدت فقتلها الولد خير المولى فإن شاء دفع الولد وإن شاء فداءه بالأقل من دية البدن من قيمة الأم كذا في محيط السرخسى * ولو أن عبداً قتل رجلاً خطأ ثم قتلت جارية للمولى ذلك العبد خطأ قبل للمولى أدفعها أو فدها بقيمة العبد وإذا قتل العبد رجلاً خطأ وقتلت الأمة رجلاً وهما رجل واحد ثم أن العبد قتل الأمة خطأ فالمولى مخير بين الدفع والفداء فإن اختار الدفع ضرب فيه أولياء الحريدية الحرة وأولياء جناية الأمة بقيمتها فيقسم العبد بينهما على ذلك وإن اختار الفداء فدية الحرة بقيمة الأمة وأولياء جناية الأمة وإذا قتل الأمة قتيلاً خطأ ثم ولدت بنتاً ثم قتل رجل خطأ ثم أن البنت قتل الأمة فاختار المولى دفعها ضرب أولياء قتل الأمة فيها بقيمة الأم وأولياء قتل البنت بالدية وإن اختار المولى فداء البنت دفع دية قتلها إلى أولياء وقيمة الأم إلى ولي قتل الأم كذا في المبسوط * ولو أن البنت فقتلت عين الأم ولم تقتلها فهنا على أربعة أوجه ما أن يختار دفعهما أو فدها أو فداء الأم ودفع البنت أو فداء البنت ودفع الأم فإن اختار دفعهما دفع الأم إلى أولياء قتل الأم ودفع البنت إلى أولياء قتل الأم وإلى أولياء قتل البنت فيضرب فيها أولياء قتل البنت بالدية وأولياء قتل الأم بنصف الأم وإن اختار فدها فانه يفدى لكل فريق دية ودية وسطى جناية البنت على الأم وإن اختار دفع الأم وفداء البنت دفع الأم إلى أولياء قتل الأم ويفدى لأولياء قتل البنت بالدية ولأولياء قتل الأم بنصف قيمة الأم ولو اختار دفع البنت وفداء الأم دفع البنت إلى أولياء قتل

من غنمه ويكون الباقي ديناً عليه فإن لم يبيع العبد بنفسه لا يبيع القاضى عليه بل يحبس حتى يبيع بنفسه أو يبيع غيره بأمره وعلى قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى أن أدى الفداء كان الاختيار ماضياً على حاله فإن عجز عن الفداء كان لأولياء الجنابة الخيار أن شاؤوا نقضوا الاختيار حتى يعود حقهم في العبد وإن شاؤوا لم ينقضوا الاختيار وطلبوا من القاضى أن يبيع العبد عليه بغير رضاه وبغضى حقهم في الدين من غنمه ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المحيط في الفصل العاشر * القن إذا جنى بعد الفداء بخير المولى بين الدفع والفداء كالجناية الأولى وكذا كل جاني بعد الفداء يؤمر بالدفع أو الفداء ولو جنى قبل أن يختار في الأولى شيئاً أو جنى جنايتين دفعة واحدة أو جنايات قبل أو لا ما أم أن تدفعه بالكل أو تدفعه بأرض كل واحد من الجنابات ثم إذا دفعه اليهم اقسموه على قدر حقوقهم وحق كل منهم أرض جنايته هكذا في التبيين * فإذا قتل واحداً وفاق عين آخر فانهما يقسمان له أثلاثاً كذا في السراج الوهاج * وكذلك إذا شج ثلاثة شجاجة مختلفة دفع اليهم وقسم بينهم بقدر جناياتهم كذا في محيط السرخسى * إذا جنى حناية وخير المولى بين الدفع والفداء فاختار دفع نصف العبد واختار الفداء في نصف العبد فلهذا المسئلة على وجوه أحدها أن يكون ولي الجنابة واحداً بان قتل العبد رجلاً خطأ وله ابن واحد أقطع العبد يد حراً خطأ وفي هذا الوجه إذا اختار المولى الفداء في نصف العبد يصير مختاراً للفداء في الكل وكذلك إذا اختار دفع نصف العبد يصير مختاراً للدفع الكل وهذا الثاني أن يكون المقتول اثنين بأن قتل العبد رجلين خطأ لكل واحد منهما ابن فاختار المولى الفداء في أحدهما أو الدفع فانه يبقى على خياره في حق الآخر وهذا باتفاق الروايات أيضاً الوجه الثالث إذا كان المقتول واحداً وله وليان واختار المولى الفداء في حق أحدهما هل يصير مختاراً للفداء في عامة الروايات يصير مختاراً للفداء وفي إحدى روايتي كتاب الدور لا يصير مختاراً للفداء كذا في الذخيرة * ولو جنى العبد جنايات فغصبه انسان أو جنى في يد الغاصب جنايات فلت في يده فالقيمة بين أصحاب الجنابات تقسم كما تقسم الرقبة ولأخيار المولى فيه كذا في محيط السرخسى * ولو جنت الأمة جناية خطأ ثم ولدت وإذا قطع الوليدها فالمولى بالخيار أن شاء دفع الأم ونصف قيمتها إلى أهل الجنابة وإن شاء دفعها وولدها وإن شاء أمسكهما وأعطى الأرض سواء كان أرض الجنابة أقل من نصف قيمتها أو مثل نصف قيمتها كذا في المبسوط * أمة قطعت يد رجل ثم ولدت فقتلها الولد خير المولى فإن شاء دفع الولد وإن شاء فداءه بالأقل من دية البدن من قيمة الأم كذا في محيط السرخسى * ولو أن عبداً قتل رجلاً خطأ ثم قتلت جارية للمولى ذلك العبد خطأ قبل للمولى أدفعها أو فدها بقيمة العبد وإذا قتل العبد رجلاً خطأ وقتلت الأمة رجلاً وهما رجل واحد ثم أن العبد قتل الأمة خطأ فالمولى مخير بين الدفع والفداء فإن اختار الدفع ضرب فيه أولياء الحريدية الحرة وأولياء جناية الأمة بقيمتها فيقسم العبد بينهما على ذلك وإن اختار الفداء فدية الحرة بقيمة الأمة وأولياء جناية الأمة وإذا قتل الأمة قتيلاً خطأ ثم ولدت بنتاً ثم قتل رجل خطأ ثم أن البنت قتل الأمة فاختار المولى دفعها ضرب أولياء قتل الأمة فيها بقيمة الأم وأولياء قتل البنت بالدية وإن اختار المولى فداء البنت دفع دية قتلها إلى أولياء وقيمة الأم إلى ولي قتل الأم كذا في المبسوط * ولو أن البنت فقتلت عين الأم ولم تقتلها فهنا على أربعة أوجه ما أن يختار دفعهما أو فدها أو فداء الأم ودفع البنت أو فداء البنت ودفع الأم فإن اختار دفعهما دفع الأم إلى أولياء قتل الأم ودفع البنت إلى أولياء قتل الأم وإلى أولياء قتل البنت فيضرب فيها أولياء قتل البنت بالدية وأولياء قتل الأم بنصف الأم وإن اختار فدها فانه يفدى لكل فريق دية ودية وسطى جناية البنت على الأم وإن اختار دفع الأم وفداء البنت دفع الأم إلى أولياء قتل الأم ويفدى لأولياء قتل البنت بالدية ولأولياء قتل الأم بنصف قيمة الأم ولو اختار دفع البنت وفداء الأم دفع البنت إلى أولياء قتل

ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم صار رهناً وبطل الشرط وهلاك الدين * قال للماتع أمسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فهو عندنا رهن ولو قال أمسكك بما لك حتى أعطيك كان رهناً بخلاف لأن الامسك بالمال تفسير الرهن * ولا يبطل الرهن بموت الراهن أو بموتهما ويبنى

رهنًا عند الورثة والرهن بأي دين كان جائز
 البستان وتلقيح نخله وجزا زغمه (٥٦) والقيام بعصا له وأجر الرعي على الراهن في الرهن فصل أم لا وما كان من حفظ الرهن وأورده
 أجر ظر وولد الرهن وسقي

الى المرتين كأجر الحافظ
 والمنزل الذي يحفظ فيه على
 المرتين وجعل الأبق عليه
 ان قيمة الرهن والدين على
 السواء وإن أكثر فعلى
 المرتين بقدر المضمون
 وبقدر الأمانة على الراهن *
 أبق الرهن سقط الدين
 كهلاكه فان عاد عا د الرهن
 وسقط من الدين بحسب
 ما نقص لان الأبق عيب
 حدث فيه وهذا اذا كان
 أول ابق كما يشعر به الدليل
 فان كان أبق قبل ذلك
 لا يسقط شيء * ومداواة
 الجسروح والأمراض
 والقسروح ينقسم على
 المضمون والأمانة والعشر
 والخراج على الراهن فلو
 أخذه السلطان من الغلة
 من المرتين لم يسقط شيء
 من الدين وكان محسوباً على
 الراهن وإن أبق الراهن
 انقلبه على الرهن
 بأمر الحاكم المرتين بأن
 يتقعه ثم يرجع على الراهن
 كان المرهون قائماً وأولاً
 يكون رهنًا بالنفقة حتى
 لا يجبر به بذلك وهو قول
 الإمام الثاني رحمه الله تعالى *
 صاحب الدين ظفر غير
 نجس حقه من مال مدونه
 لا يجبره رهنًا إلا برضا مدونه *
 امتنع الراهن عن قضاء
 الدين حتى يحضر رهنه
 ان كان لا يلحق المرتين وموت

البنث ويقدى لأولياء قتيل الأم كذا في الحاوى * ولو فوات الأم عين البنث بعد ما فقات البنث عنها فاختر
 المولى دفعهما فانه يدفع البنث فيضرب فيها أولياء قتيلها بالدية وولى قتيل الأم بنصف قيمة الأم يكون ذلك
 المقدار من البنث مع الأم ويدفع الأم وأصاها بأرض عينها من البنث فيكون ما دفع بهما من البنث لولى
 قتيل الأم خاصة ثم يضرب لولى قتيل الأم في الأم بما بقى من الدية ويضرب فيها لولى جناية البنث بنصف قيمة
 البنث فتكون القسمة بينهما على ذلك وان اختار المولى القداء فلهما بدتين وأمسكهما جميعاً كذا
 في المبسوط * ولو قتل العبد الجاني عبداً لرجل آخر فان مولى العبد الثاني يخير بين الدفع والقداء فان فداء
 بقيمة المقتول قسمت القيمة بين أولياء الجناية الأولى بقدر حقوقهم ولا يتخير المولى وان اختار مولى الثاني
 دفعه الى مولى العبد المقتول كان مولى المقتول في العبد الذي أخذه مخيراً ان شاء دفعه وان شاء فداء كذا
 في الحاوى * ولو قتل العبد القاتل عبداً ودفع به فأعتقه المولى أو باعه كان مختار الدية الحر كذا في المحيط *
 واذا جنى على الأمة الجناية فأخذ المولى لذلك أرشاً فانه يدفع الارش معها وان كان جنى عليها قبل جنائيتها
 لم يدفع المولى ذلك الارش معها وان كان وجب الارش بعد جنائيتها فأمسكها المولى وفداً هافله أن يستعين
 بذلك الارش في القداء وان لم يختار القداء حتى استهلك الارش أو وهبه للجاني عليها لم يكن مختاراً وله أن
 يدفعها ثم عليه أن يغرم مثل ما استهلك فدفعه معها وان كان الجاني عليها عبداً فدفعه المولى كان عليه أن
 يدفعهما جميعاً أو يقديهما بالدية فان أعتق العبد المدفوع اليه فهذا اختيار منسه للأمة وعليه الدية
 وكذلك ان أعتق الأمة فان أعتق العبد وهو لا يعلم بالجناية ثم اختار دفع الأمة دفعه معها قيمة العبد ولو
 كان هذا العبد فقراً عين الأمة فدفع بها أو أخذت الجارية فان العبد يصير مكانها يدفعه المولى أو يقديه
 بالدية كذا في المبسوط * واذا جنى عليها أحد ولا يعلم أن الجناية عليها قبل جنائيتها أو بعد جنائيتها فان
 تصادقا أن الجناية عليها كانت قبل جنائيتها كان الحكم بما تصادقا عليه وان تصادقا عليه وقالوا لا نعلم
 أن الجناية عليها كانت قبل جنائيتها أو بعد جنائيتها كيف يصنع بالارش اذا اختار الدفع قالوا ذكر في
 بعض نسخ الوكالة وقال يكون الارش بين المولى والجنى عليه نصفين واذا اختلفا فقال الجنى عليه ان الارش
 وجب بعد الجناية وأنه متى اخترت الدفع وقال المولى لابل وجب الارش قبل جنائيتها وأنه متى اخترت
 الدفع ذكر أن القول قول المولى مع عينه ويكون الارش له لأن يقيم الجنى عليه بدنة أنه وجب الارش بعد
 الجناية هكذا في المحيط * واذا قتل العبد قتيلاً خطأ ثم قتل رجل عينه ثم قتل آخر خطأ ثم اختار المولى
 دفعه فانه يدفع أرش العين الى الأول ثم يكون العبد بينهما يضرب فيه الأول بالدية الاما أخذ من أرش
 العين ويضرب فيه الآخر بالدية حتى اذا كانت قيمته ألف درهم وكان أرش العين خمسمائة فان العبد
 يقسم بينهما على تسعة وثلاثين سهماً وكذلك لو كان الذي فقاً العين عبداً فدفع به كان لولى الأول أحق به
 ثم يضرب مع الآخر بالدية الا قيمة العبد الذي أخذه كذا في المبسوط * ولولا كتب العبد الجاني أو ولدت
 الجانية ولداً فاختر المولى الدفع لم يدفع الكسب والولد كذا في الحاوى * قال واذا جنى العبد جناية ثم
 أصابه عيب سماوى فان المولى يخاطب بدفعه أو الفداء ولا شيء عليه بسبب ذلك العيب وكذلك لو بعته
 المولى في حاجة فعطب فيها أو استخدمه فلا ضمان عليه فيما لحقه بذلك ولو أذن له في التجارة بعد جانيته
 فاستغرق رقبته دين فهو ضمان لاهل الجناية ولا يضمن الارش كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله
 تعالى في الجامع الصغير عبيد أذن له في التجارة فلحقه دين ألف درهم ثم انه جنى جناية خطأ ثم أعتقه مولاه
 فان علم فعليه الارش لاصحاب الجناية وعليه قيمة العبد للغرماء وان كان لا يعلم بالدين والجناية جميعاً كان
 عليه قيمتان قيمة لاصحاب الجناية وقيمة للغرماء ثم انما يضمن قيمة العبد لاصحاب الجناية اذا كانت القيمة أقل
 من الارش فأما اذا كان الارش أقل من القيمة فانه يتخلص عنه بدفع الارش بخلاف ما اذا لم يعتقه المولى

في الاحضار يؤمر باحضاره أولاً كي لا يؤدى الى استيفاء الدين مرتين وان كان مما يلحقه مؤنة بان كان في
 موضع آخر لا يؤمر باحضاره بخلاف ما اذا امتنع المشتري عن تسليم الثمن حتى يحضر البائع المبيع ثم في مسئلة الرهن يؤمر الراهن بتسليم

الدين ان اقر بقيام الدين وان ادعى هلا كه يحلف المرتهن على قيامه فاذا حلف امر بأداء الدين زيادته نوعان ما لا يدخل فيه ويكون للمالك كالكسب والهبة والصدقة وانما لا يسرى اليه لانه بدل العين لاجز العين ولا بدل الجزء وما (٥٧) يولد من الاصل كالولاد وكان بدل

جزء من أجزائه يسرى اليه حكمه وما هو بدل المنفعة لا يسرى اليه حكمه

نوع في وضعه عند عدل

اتفاقا على وضعه عند عدل

وقبضه ثم فاذا هلك عند

عدله سقط الدين لانه

كل مرتهن في حق هذا الحكم

ونائب عن الرهن في حق

الضمان حتى لو استحق من

يد عدل وضمن العدل

يرجع العدل على الرهن

لا على المرتهن لنيابته عنه

فالمعدل لا يدفعه الى الرهن

والمرتهن قبل قضاء الدين

مال يؤذن له فان دفع فله

الاسترداد وان هلك قبل

الاعادة ضمنه العدل

ولا يملك العدل البيع

الا بالتسليم المشروط في

عقد الرهن أو بعد تمام

الرهن وعلى أي حال كان

اذا باع فالرهن فيه

فلو هلك في يد عدل سقط

الدين كما اذا هلك عند

المرتهن وكذا اذا هلك

التمن فالتمن على المرتهن

ويسقط الدين ولا يعتبر فيه

قيمة الرهن وانما يعتبر

التمن وانما جعل التم

على المرتهن لقيام التم

مقام العين والرهن اذا

تم فالتمن بعده في أي

يد كان يكون على المرتهن

وان أي العدل البيع ان

البيع مشروط في عقده

حيث يدفع الى أولياء الجناية ثم يخبرون بين تسليم العبد وبين قضاء الدين هكذا في المحيط * ولو قتل أجنبي هذا العبد خطأ لم يغرم الا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها للمولى الى الغرماء كذا في الكافي * العبد المأذون اذا جنى بخير المولى بين الدفع والفداء فان دفعه بالجناية بيع لاجل الغرماء فان فضل شيء كان لاصحاب الجناية كذا في الظهيرية * ولو نقص عنه عن دينه لم يكن للغرماء على المولى ولا على أحد شيء حتى يمتق العبد فيتبعه بمباقي من دينهم وقد قالوا بأن المولى لو دفعه الى أولياء الجناية بغير قضاء ضمن القيمة في القياس لاصحاب الدين وفي الاستحسان لا يضمن شيئا ولو دفع المولى العبد الى أولياء الدين بدنيهم ان كان عالما كان مختارا للجناية ولزمه الارش والقيمة ان لم يكن عالما ولو باعه القاضى في الدين بينة قامت عنده ولا يعلم بالجناية ثم حضر صاحب الجناية ولا فضل في الثمن على الدين فقد سقط حق ولي الجناية هكذا في الحاوى * قتل العبد الموهون رجلا خطأ وقيمه مثل الدين فللمرتهن أن يفدى وليس له أن يدفع فان قال لأفدى كان للرهن أن يدفع بالجناية فان اعتقه صار مختارا للفداء كذا في المحيط * لو باع المولى العبد الجاني أو اعتقه أو دبره أو كاتبه وهو يعلم بالجناية فهو مختار وان لم يعلم بالجناية لم يكن مختارا وضمن الأقل من قيمته ومن الارش كذا في محيط السرخسي * وعلى هذين الوجهين الهبة والاستيلاء في الامه هكذا في الهداية * ولو جنت أمة جناية فقال المولى كنت أعتقتها قبل الجناية أو دبرتها أو كانت أم ولدى فانه لا يصدق على أهل الجناية وهو مختار للفداء ان قال هذا بعد العلم بالجناية وان قاله قبل العلم بالجناية فعليه القيمة كذا في المبسوط * ولو عرضه على البيع أو أجزأه أو رهنه لم يكن اختيارا للفداء ولو باعه بيعا فاسدا لم يصير مختارا حتى يسلمه ولو كاتبه كتابة فاسدة فهو مختار بنفس العقد كذا في الكافي * ولو باعه بعد علمه بالجناية بيعا بائنا ثم رد عليه بعيب بقضاء فهو مختار للدية ولو باعه واخيارا لشرى فكذلك أيضا وأما اذا كان الخيار للبائع فنقص البيع وهو يعلم ولا يعلم لم يكن مختارا ويقال له ادفعه أو افده وأما اذا باعه بيعا بائنا وهو لا يعلم بالجناية فلم يخصه في الجناية حتى رد عليه بعيب بقضاء أو بخيار رؤية أو بشرط فانه يقال له ادفعه أو افده ولا يلزمه الارش كذا في السراج الوهاج * وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى أن اجازة بيع العبد بعد جنيته في يده ليست باختيار للفداء في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويقال للشرى ادفعه أو افده كذا في المحيط * ولو جنى جنائين فعلم بأحدهما دون الاخرى فاعتقه أو باعه ونحوه يكون مختارا للفداء فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصته من قيمة العبد لانه صار مستهلكا لحقه كذا في محيط السرخسي * ولو كان الجاني جارية فوطئها لا يصير مختارا للفداء الا اذا أحبلها أو كانت بكرًا كذا في خزائن المفتين * ذكر في الاصل أن التزويج لا يكون اختيارا كذا في الحاوى * وفي المتن لو وهب العبد الجاني مع العلم بالجناية أو من غير العلم من الجنى عليه فلا شيء على المولى ولو باعه منه فعليه الدية ان باعه مع العلم وعليه القيمة ان باعه من غير العلم كذا في المحيط * ولو كاتبه وهو يعلم ثم عجز فان كان خوصم في الجناية قبل العجز وقضى القاضي بالدية ثم عجز لم يرتفع القضاء وان عجز قبل الخصومة كان له أن يفدى أو يدفع كذا في الظهيرية * ولو قتل عبدان رجلا فأعتق المولى أحدهما لم يصير مختارا للدية كلها بل نصفها كذا في محيط السرخسي * عبد قتل رجلا خطأ فباعه المولى وهو لا يعلم بالجناية ثم اشتراه ثم باعه وهو يعلم بالجناية فعليه القيمة بالبيع الاول وليس عليه شيء في البيع الثاني ولو كان رد عليه بعيب بقضاء ثم باعه وهو يعلم فقد اختاره وعليه الدية وكذلك ان كاتبه وهو لا يعلم ثم عجز فباعه وهو يعلم فعليه الدية وكذلك لو وهب وهو لا يعلم فقبضه الموهوب له ثم رجع في هبته ثم باعه وهو يعلم كذا في المحيط * ولو أن عبدا في يدي رجل جنى فقال ولي الجناية هو عبدك فقال الرجل هو وديعة عندى فلا أن أو عارية أو اجارة أو رهن فان أقام على ذلك بينة أخر الامر فيه حتى يقدم القائب فان لم يقدم بينة خوطب بالدفع أو

(٨ - فتاوى سادس) أجبر وان بعد تمام الرهن فغن الثاني وبه أخذ بعض المشايخ بخبر وقيل لا يجبر وبه أخذ شيخ الاسلام

وتنفسير الخبر أن يحبس العدل أيا ما فان ألح بحجر الرهن على البيع فان امتنع باع الحاكم نفسه قبل هذا على قوله ما يباع على بيع الحاكم

مال المدينون اذا امتنع وقيل هذا قول الكل لتقدم الرضا منه على البيع وهو الصحيح * ويملك العدل البيع بالنقد والتسبئة فانها بعد ذلك
عن البيع نسبئة لا يعمل به دينه فقال المرتضى لا أريد
البيع بل أريد حتى له ذلك * قال المرتضى ان لم أعطك
دينك الى كذا فهو بيع
بمالك على لا يجوز ذكرك
طريقه الخلاف * قال ان
أوفيتك مالا الى كذا
والا فالرهن لك بطل الشرط
وصح الرهن وقال الشافعي
رحمه الله تعالى يبطل الرهن
أيضا

الفداء فان فداءه ثم قدم الغائب أخذ عبده بغير شيء وان كان دفعه فالغائب بالخيار ان شاء أمضى ذلك وان
شاء أخذ العبد ودفع الارش فان أمضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار الدفع منه ابتداء وان اختار الارش فله
أن يأخذ عبده وان أنكر الغائب أن يكون العبد له فما صنع الأول فيه من شيء فهو جائز كذا في المبسوط *
ولو أقر به لغيره فهو على قسمين اما ان أقر بالجناية أو لا ثم بالمالك أو على عكسه وكل قسم لا يخلو اما ان كان
المالك في العبد مكره والمقر أو كان مجبه ولا فلو أقر بالجناية ثم بالمالك لغيره والمالك في العبد مكره والمقر له فان
صدقه المقر له في المالك والجناية جميعا فيقال للمقر له ادفع العبد أو افده وان كان كذبه فيه ما لا يكون المقر مختارا
للفداء وان صدقه في المالك وكذبه في الجناية كان المقر مختارا للفداء ولو أقر بالمالك أو لا ثم بالجناية فان
صدقه فيه ما فالخصم هو المقر له وان كذبه فيه ما فالخصم هو المقر وان صدقه في المالك وكذبه في الجناية
هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد محجوها لا يدري أنه للمقر أم لغيره فأقر بالجناية أو لا ثم بالمالك أو أقر
بالمالك أو لا ثم بالجناية كذا في محيط السرخسي * رجل في يديه عبد لا يدري أنه له أو لغيره ولم يدع صاحب
اليد أنه له ولم يسمع من العبد اقرارا أنه عبد لصاحب اليد الا أنه يقر بأنه عبد فخفي هذا العبد جناية وثبت ذلك
بالبينه أو باقرار صاحب اليد ثم ان صاحب اليد أقر أنه رجل فصدقه المقر له بذلك وكذبه في الجناية فان
كانت الجناية ثبتت بالبينة قيل للمقر له ادفعه أو افده وان كان ثبوت الجناية باقرار الذي كان العبد في يده
أخذ المقر له العبد وبطلت الجناية ولم يكن على المقر من الجناية شيء كذا في المحيط * ولو جنى العبد جناية
فقال المولى كنت بعته من فلان قبل الجناية وصدقه فلان قبل فلان ادفعه أو افده وان كذبه فلان قيل
للمولى ادفع أنت أو افده كذا في المبسوط * ولو أمر المولى المجنى عليه بأن يعتقه فأعتقه صار المولى مختارا
ان كان عالما بالجناية كذا في الكافي * وفي نوادر ابن سماعة اذا أعتقه المولى باذن ولي الجناية فهو اختيار
للعبد وعليه الدية كذا في المحيط * ولو قتل المولى عبده الجاني عمدا أو خطأ وهو لا يعلم بالجناية فعليه قيمته
حالة في ماله كذا في الحاوي * ولو ضربه ضربة بأثر فيه ونقصه وهو يعلم بالجناية فهو مختار ولو لم يعلم
فعليه الأقل من قيمته ومن أُرْس الجناية الا أن يرضى ولي الجناية أن يأخذه فاقصا ولا نسيان على المولى ولو
ضرب المولى عينه فأيضت وهو عالم به ثم ذهب البياض قبل أن ينخاض فانه يدفع أو يفدى ولو خوصم اليه
في حالة البياض فضمنه القاضي الدية ثم زال البياض فالقضاء لا يرد كذا في الظهيرية * ولو قتل أمة رجلا
عمداه وليان فصالح المولى أحدهما على ولدها صار مختارا للفداء لا تخريفه بصدفه نصف الدية وذكرك في
كتاب الدور لا يصير مختارا للفداء ولو صالح أحدهما على ثلث الامه كان في الباقي له خيار أن يدفعه
أو يفديه وفي الجامع والدور لا يكون له خيار كذا في محيط السرخسي * وفي الاملاء عبيدين رجلين جنى
جناية فشهد أحدهما المولى على صاحبه أنه أعتقه لم تجز شهادته عليه وهو مانع حين شهادته فانه نصف
الدية وعلى الآخر نصف القيمة وفيه رجل ورث عبدا واشترافه جناية وزعم المولى بعد جنيته أن
الذي باعها ياه كان أعتقه قبل البيع أو أن أياه كان أعتقه فانه مانع مختارا للفداء بهذا القول كذا في
المحيط * واذا جنى العبد جناية ولم تبلغ النفس فأعتقه المولى وهو يعلم بها قبل البرء ثم انتقضت الجراحة
فقات فهو مختار وعليه الدية واذا جرح العبد رجلا فخصم فيه المولى فاختار العبد وأعطى الارش ثم
انتقضت الجراحة فقات الجرح في الاستحسان يخبر المولى خيارا مستقبلا وهو قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ورجع أبو يوسف رحمه الله تعالى من الاستحسان الى القياس
وأخذ محمد رحمه الله تعالى بالاستحسان الا أنه روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه فرق بينهما اذا أعطى
الارش بغير قضاء وبينما اذا أعطاه بقضاء القاضي قال اذا أعطاه بقضاء القاضي ثم مات الجرحي بخيارا
مستقبلا بخلاف ما اذا أعطاه بغير قضاء القاضي فان ذلك اختيار منه الدية طوعا كذا في المبسوط * ولو قال

عن البيع نسبئة لا يعمل به دينه فقال المرتضى لا أريد
البيع بل أريد حتى له ذلك * قال المرتضى ان لم أعطك
دينك الى كذا فهو بيع
بمالك على لا يجوز ذكرك
طريقه الخلاف * قال ان
أوفيتك مالا الى كذا
والا فالرهن لك بطل الشرط
وصح الرهن وقال الشافعي
رحمه الله تعالى يبطل الرهن
أيضا

فان وقع في نفقة الرهن
أنفق المرتضى على الرهن
بأن الحالك ملك حبسه
لاستيفاء النفقة وان هلك
الرهن بعد لاشي له على
الراهن عندهما وزفر
رحمهم الله تعالى وقال
النسائي رحمه الله تعالى
لا يملك الحبس بالنفقة فاذا
هلك عند المرتضى فالنفقة
دين على حالها * وعن
الدواء وأجرة طبيب على
المرتضى وذكر القدوري
ان كل ما كان من خصصة
الامانة فعلى الراهن * من
المشايع من قال عن
الدواء على المرتضى انما
يلزم أن لو حدث الجراحة
في يده فلو عنده الراهن
فعليه وقال بعضهم على
المرتضى بكل حال واطلاق
محمد رحمه الله تعالى يدل
عليه وقال الفقيه الحادث
عند المرتضى عليه ثمن

دوائه وأجرة طبيبه وما كان عند الراهن ان لم يزد عند المرتضى حتى احتاج الى زيادة المداواة او اعادة
المرتضى لكن لا يجبر لان الراهن لا يجبر على المداواة وان أجبر على النفقة فالمرتضى أولى ولكن يقال له هذا قد حدث عندك فان كنت تريد

اصلاح مالت فداؤه * وما أنفق المرتهن على الرهن حال غيبته الزاهن متطوع وان بأمر الحاكم ولا يصير ديناً عليه ما لم يجعله ديناً عليه كذا قاله محمد رحمه الله تعالى وهذا الكلام إشارة إلى أنه بمجرد أمر الحاكم (٥٩)

عليه كما صرح به وأكثر المشايخ على هذا لأن هذا الأمر ليس للزمام حتماً بل للنظر وهو مسترددين الأمرين بين الأمر حسبة وبين الأمر ليكون ديناً والادنى أولى بالمصلحة على الأعلى وعن الإمام أنه إذا أنفق عليه حال غيبته الزاهن بأمر الحاكم يرجع وان بمحضرة بالأمر لا يرجع وعن الإمام الثاني أنه يرجع فيهما وذكر الناطقي وما يجب على الزاهن إذا فعله المرتهن أو ما على المرتهن إذا فعله الزاهن فهو متطوع * أخذ السلطان الخراج أو العشر من المرتهن لا يرجع على الزاهن لأنه ان تطوع فهو متبرع وان مكرهه فقد ظلمه السلطان والمظالم لا يرجع الأعلى الظالم

الثالث في الضمان

أبرأ الزاهن المرتهن أو وهبه منه وهلك الرهن في يد المرتهن قبل منعه لا يضمن عندنا وبعد إيفاء الدين إذا هلك بضمن حتى يرد الزاهن مستوفاه إلى المرتهن * ولو تبرع انسان بقضاء الدين ثم هلك عند المرتهن رد الدين على المتبرع * ولو تصادق على أن لا دين يبقى مضمونا *

لعبدته ان قتلت فلاناً أو رميته أو شججته فانت حر ففعل شيئاً من ذلك فهو مختار للفداء فان كانت جنابة العبد مما يتعلق به القصاص بأن قال ان ضربه بالسيف فانت حر فلا شيء على المولى لا القيمة ولا الدية كذا في الكافي * عبد جنى فزعم ابن السيد أنه حر فانت السيد فورثه هذا الابن فهو حر وعلى الابن الدية كذا في خزائن المقتنين * جارية جنت وهي حامل فاعتق المولى ما في بطنها وهو يعلم بالجنابة صار مختاراً للفداء وان جاء الطالب قبل ما نضع أو بعد ما وضعت ولو لم يكن عالماً بالجنابة فحضر الطالب قبل الوضع خيران شاء ضمن المولى قيمته حاملاً وان شاء أخذ حاملاً بجنابته ما كانت له والولد حر فان حضر بعد ما ولدت خبر المولى ان شاء دفع وان شاء فدى ولا سبيل له على الولد كذا في الظهيرية * وفي نوادر ابن أبي سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أعتق الرجل ما في بطن جاريته ثم جنت جنابة فدفعها بالجنابة جاز كذا في المحيط * باع جارية فولدت عند المشتري لأقل من ستة أشهر فخفي الولد بجنابة ثم أعتاه البائع وهو يعلم بالجنابة فعليه الدية لأصحاب الجنابة وعليه الفتوى كذا في خزائن المقتنين * جارية بين رجلين ولدت فخفي ولدها فأعتاه أحدهما وهو عالم بالجنابة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه الدية وان لم يعلم فعليه القيمة كذا في الظهيرية * ولو قال المولى أحدكم أكره قتل أحدكم أكره جلا خطاً ثم عين الجاني للعقوبة اختار الفداء ولو عين غيره يخير في دفع الجاني أو الفداء كذا في الكافي * ولو جنى كل واحد منهما بعد الإيجاب ثم بين العتق في أحدهما لزمه الأقل من قيمته ومن الدية في الثاني ملكاً له فيقال له ادفعه أو افد به بالدية ولا يصير ههنا بالبيان مختاراً للفداء وكذلك لو كانت جنابة أحدهما قطع يد وجنابة الآخر قتل نفس لا يختلف الجواب كذا في خزائن المقتنين * ولو قال في صحته لعبد من له قيمة كل واحد منهما ألفاً أو ألفاً ثم قتل أحدهما رجلاً خطاً ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعي كل واحد منهما ما في نصف قيمته وللعبي عليه في مال المولى قيمة الجاني اذا كانت قيمته أقل من الارش ويعتبر من جميع ماله ولا يصير المولى مختاراً للفداء ولو كان كل واحد من العبدين قتل رجلاً خطاً والمسئلة بحالها سعي كل واحد من العبدين في نصف قيمته ولكل واحد من المجنى عليه في مال المولى قيمة العبد الذي جنى عليه ولم يصير المولى مختاراً للفداء وإذا قتل أحدهما قتيلاً خطاً ثم قال المولى في صحته أحدكم أكره وهو عالم بالجنابة ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعي كل واحد منهما ما في نصف قيمته ويصير المولى مختاراً للفداء في الجاني ثم اذا صار مختاراً للفداء ففقدار القيمة يعتبر من جميع المال وأما الفضل على ذلك إلى كمال الدية فيعتبر من الثلث وان جنى كل واحد من العبدين جنابة وباقي المسئلة بحالها سعي على الوجه الذي وصفنا وصار مختاراً للفداء في الجنابيتين ولكن تجب دية واحدة في مال المولى وقيمة أحد العبدين ويكون ذلك من جميع المال وما زاد على القيمة إلى تمام الدية يعتبر من ثلث المال ثم ما وجب من جميع المال وما وجب من ثلث المال يكون بين ولي الجنابة نصفين اذ ليس أحدهما أولى من الآخر كذا في المحيط * رجل له عبدان سالم وزين فقتل سالم رجلاً خطاً في صحته المولى فقال أحدكم أكره ثم قتل زين رجلاً آخر في صحته المولى قبل البيان ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعي كل واحد منهما ما في نصف قيمته ولزم المولى الفداء في قتل سالم لأن قدر قيمة سالم من الدية يعتبر من جميع المال وما زاد على ذلك إلى تمام الدية يعتبر من الثلث ولم يلزمه الفداء في قتل زين فوجب قيمة زين ويعتبر من جميع المال ولأن المولى لم يمت ولكن المولى أوقع العتق على سالم صار مختاراً للفداء في قتل سالم وان أوقع المولى العتق على زين فعليه قيمة زين كذا في المحيط في الفصل العاشر * عبد جنى جنابة فأوصى المولى بعقبة في مرضه وهو يعلم بالجنابة فأعتقه الوصي أو الوارث بعد موته فعليه الدية مقدار قيمته من جميع المال والزيادة من الثلث وان كان لم يعلم بالجنابة فالقيمة من مال الميت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول زفر رحمه الله تعالى

ولو أحوال المرتهن على انسان بالدين ثم تلف الرهن عند المرتهن قبل أن يرد فهو بمافيته وبطل الحوالة * ولو أقر عبد الرهن ذهب نصف الدين عند الامام * دخل خائف قال الجاني لأدعك تنزل حتى تعطيني شيئاً فندفع وهلك عنده ان رهنه لاجر البيت فهو بمافيته

وان لا جمل أنه سارق يضمن قال الفقيه لا يضمن في الوجهين لأنه غير مكره في الدفع وعن محمد كل شيء يضمن بالغصب على الرهن يذهب بحسابه من الدين وما لا يضمن (٦٠) بالغصب لا يسقط به من الدين فلو غصب غلاما شابا فصار شيخا يضمن في الغصب

هكذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في العيون هكذا في محيط السرخسي * وإذا أوصى بالعق قبل الجنابة ثم جنى بعد موت الموصي فأعتقه الوصي وهو يعلم بالجنابة فهو ضامن للجنابة وإن لم يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع على الورثة كذا في المحيط * أوصى يعتق عبدا له فجنى العبد جنابة ارشادهم وقالت الورثة بعد موت الموصي لا نفديه فلهن ذلك وإذا تزكوا الفداء يدفع بالجنابة وتبطل الوصية الآن يؤدى العبد من غير ما اكتسبه بأن يقول لانسأ أن أدعى درهمه ففعل صح وصار ذلك الدرهم ديناً على العبد يطالب به إذا عتق كذا في خزائن المفتين * إذا وكل رجل رجلاً أن يعتق عبده ثم إن العبد جنى جنابة ثم أعتقه الوكيل وهو يعلم بالجنابة فالمولى ضامن للقيمة العبد وإن لم يكن عالماً بالجنابة كذا في المحيط * وكله بالكتابة ثم قتل العبد رجلاً خطأ ثم كاتب الوكيل وهو يعلم أو لا فعلى المولى القيمة دون الدية كذا في محيط السرخسي * وإذا جنى العبد جنابة فاجبر على الجنابة بمولى العبد فأعتقه فقال لم أصدق فيه فيما أخبرني به فهو مختار للفداء وكذلك إن أخبره به رسول ولّى الجنابة فاسقاً كان أو عدلاً فأما إن أخبره بذلك فضولى فإن صدقه فيما أخبره به ثم أعتق العبد فهو مختار للفداء أيضاً وإن كذبه في ذلك أو لم يصدق ولم يكذبه حتى عتق العبد فإن كان المخبر عدلاً فكذلك الجواب وإن كان المخبر فاسقاً فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون مختاراً للفداء ولكن عليه قيمته لاستهلا كهياه وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو مختار للفداء وإذا أخبره به فاسقان ففي إحدى الروايتين كذلك وفي الرواية الأخرى يكون مختاراً للفداء كذا في شرح المبسوط * ولو أخبره عبده بالجنابة فأعتقه المولى وقال لم أصدق فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما لم يخبره رجل حر عدل وعندهما يضمن الدية وإن كان المخبر فاسقاً أو عبداً أو كافراً كذا في محيط السرخسي * ذكر ابن سماع في الرقيات أنه كتب إلى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في عبد قتل رجلاً وللقول وليان أحدهما غائب فخاصم الحاضر منهما كيف ينبغي للحاكم أن يخبر مولى العبد فكتب محمدان أي الورثة حضر فهو خصم وأيهما اختار وجب عليه ذلك في جميعه كذا في المحيط * وإذا قتل العبد قتيلاً خطأ وللقول وليان فدفعه المولى إلى أحدهما بقضاء فاض ثم قتل عنده آخر ثم جاء مولى الآخر والشريك في الجنابة الأولى فإنه يقال للدفع إليه الأول ادفع نصفك إلى الآخر وأدفع نصف الدية فإن دفعه يرى من نصف الدية ويرد النصف الثاني على المولى ثم يقال للمولى ادفعه أو أوفده بعشرة آلاف خمسة آلاف للآخر وخمسة آلاف للمولى الذي لم يأخذ شيئاً فإن دفعه ضرب كل واحد منهما في هذا النصف بخمسة آلاف فيكون بينهما نصفان فحصل ثلاثة أرباع العبد لمولى الجنابة الأخيرة وربعه للذي لم يكن قبض من ولّى الجنابة الأولى ثم يضمن الولي الذي كانت الجنابة الثانية في يده ربع قيمته للمولى في دفعه المولى إلى الأوسط ولا يكون المولى ضامناً له شيئاً لم يستوف ربع القيمة من الأول ولو كان دفعه إليه بغير قضاء القاضي كان للأوسط الخيار إن شاء ضمن المولى هذا الربع باعتبار دفعه إلى صاحبه بغير قضاء القاضي وإن شاء ضمن صاحبه فإن ضمن المولى رجوع به المولى على المدفع إليه الأول فإذا قتل العبد قتيلاً خطأ فدفعه المولى إلى أحدهما بغير قضاء القاضي فقتل عنده قتيلاً خطأ ثم اجتمعوا واختاروا المدفع فإن المدفع إليه الأول يقال له ادفع نصف العبد إلى الآخر ويرد النصف الباقي على المولى ثم يدفع المولى إلى الأوسط والآخر يضرب فيه الآخر بخمسة آلاف وبضرب فيه الأوسط بعشرة آلاف فيكون هذا النصف بينهما أثلاثاً ثلثاه للأوسط وثلثه للآخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للأوسط وهو ما سلم من هذا النصف لمولى الجنابة الأخيرة ويرجع به الأول الذي كان في يده وإن شاء الأوسط ضمن هذا السدس الذي كان في يده هكذا يقول العراقيون من مشايحننا والصحيح عندى أنه ليس له ذلك ههنا ولا في الفصل الأول ولو كان المدفع بقضاء فاض كان مثل هذا أيضاً لأن المولى لا يضمن شيئاً للأوسط ولكنه

فكذلك في الرهن ولو أمرد فالتى لا يضمن لأنه أكمل بخلاف ما لو غصب جارية ناهدة فأنكسر ثديها حيث يضمن لأنه نقصان * والرهن بالدين الموعود مقبوض على سوم الراهن مضمون بالمسعود بأن وعده أن يقرضه ألفاً فأعطاه رهناً وهلك قبل الاقراض يعطيه الألف الموعود جبراً فإن هلك هذا في يد المرتهن أو العبد ينظر إلى قيمته يوم القبض والدين * وعن الثاني رحمه الله تعالى أقرضني وخذ هذا رهناً ولم يسم القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه حتى ضاع تلزم قيمة الرهن * قال لا آخر أقرضني فقال لا أقرضك إلا برهن فرفهن به فضاع قبل الاقراض ولم يكن سمي القرض يعطيه ما شاء قال محمد رحمه الله تعالى لا يصدق في أقل من درهم هذا حكم الهلاك وأما حكم النقصان إن من حيث العين يسقط الدين بقدره بلا خلاف وإن من حيث السغر لا يسقط شيء عندنا * رهن عبداً يساوى ألفاً

بألف ثم تصدق فاعلى أن لا دين إن التصديق بعد هلاك الرهن على المرتهن رد الألف لأن حال الهلاك كان مضيقاً بألف ظاهر الفصل الاستيفاء مسكاً وبعد الاستيفاء الحقيقي لو وجد التصديق هذا كان على المستوفى رد المستوفى - يرجع

كذا هنا وان التصديق قبل الهلاك قال شيخ الاسلام اختلف المشايخ فيه وقال الحارثي نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يهلك أمانة وكذا اذا رهن عبدا بغير حنطة ومات العبد ثم تصادق ان الكرم يكن فعلى المرتن (٦١) قيمة الصكر لما ذكر أنه صار

مستوفيا وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه لا شيء على المرتن لان التصديق حجة في حقهما وقد تصادقا عند الهلاك أن الدين لم يكن واستيفاء الدين ولادين لا يتصور * وعن محمد رجل له على رجل مال فقضاه بعضه ثم دفع اليه عبدا وقال هذا رهن بالباقي من دينك أو قال ان كان بقي لك على شيء من الدين فهو رهن به ان كان بقي عليه شيء من الدين فهو رهن به والا لا له لم يأخذه على شيء مسمى * قضى دينه وبعضه زبوف وستوفى رهن شيئا يستوفى والزبوف وقال خذه وهنا بما فيه من زبوف وستوفى صح في حق المستوفى لانه ليس من جنس الدراهم ولا يصح في الزبوف لانه من جنس الدين وقد تجوز به بخار ولم يجوز الرهن به لعدم الدين * عليه ألف غلة فقال للدائن أمسك هذا الالف الوضع حتى أوفيك حقه وأشهر لي بالقبض فهو رهن والحاصل في الرهن بالدين الموعود أن المستقرض اذا سمي شيئا ورهن به وهلك الرهن قبل الاقراض ضمن الاقل من القيمة ومن السمي فان لم يكن سمي شيئا اختلف فيه الامام الثاني

يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول واذا قبض ذلك منه دفعه الى الاوسط وعلى ما يقوله العراقيون الاوسط هو الذي يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول واذا قتل العبد قتيلا خطأ وفقأ عين آخر فدفعه المولى الى المقومة عينه فقتل عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا فاختاروا رفعه فان صاحب العين يدفع ثلثه الى الآخر ويرد الثلثين على المولى فيدفعه المولى الى ولي القتيلين يضرب فيه الاول بعشرة آلاف والاخر بثلاثي الدية فيكون هذا مقسوما بينهما ما أخسا ثلاثة أخسا له الاول وخسا له الآخر ثم يضمن المولى للاول ستة أجزاء وثلاثي جزء من ستة عشر جزءا وثلاثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك في الحاصل خسا لثلاثي قيمته بدل ما سلم للآخر من هذين الثلثين ثم يرجع به المولى على صاحب العين كذا في شرح المبسوط * ولو قامت بينة على العبد بقتل خطأ وأقر المولى عليه بقتل آخر دفعه المولى اليه مانصفين ثم يضمن نصف قيمته للاول ولو أقر بقتل ثالث دفعه أثلاثا وضمن ثلثي قيمته للاول وسدس قيمته لثلاثي كذا في خزائن المفتين * اذا كان العبد لرجل زعم رجل أن مولاه أعتقه فقتل العبد وليا لذلك الرجل خطأ فلا شيء له كذا في الهداية * واذا جنى العبد جناية وأقر ولي الجناية أن العبد حرجل المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن أقر ولي الجناية أن العبد حرجل الاصل أو أقر أنه حر أو أقر أنه مولاه أعتقه فان أقر أنه حر الاصل فلا ضمان لولي الجناية لا على العبد ولا على المولى وكذلك الجواب اذا أقر أنه حر فاما اذا أقر أنه أعتقه المولى ان أقر أنه أعتقه قبل الجناية فالجواب فيه كالجواب فيما اذا أقر أنه حر الاصل وان أقر أنه أعتقه به الجناية فقد أقر ببراءة العبد وادعى على المولى الفداء ان ادعى أنه أعتقه وهو عالم بالجناية وان ادعى انه لم يكن عالما ادعى على المولى ضمان القيمة وانكر المولى ما ادعى عليه من ضمان الفداء والقيمة فيكون القول قول المولى مع عيینه وعلى ولي الجناية اقامة البينة هذا اذا كان الاقرار من ولي الجناية قبل الدفع فاما اذا كان الاقرار من ولي الجناية بعد الدفع اليه ان أقر أنه حر الاصل أو أقر أنه حر لم يكن له على المولى سبيل ولا على العبد لأن العبد يعتق ولا يكون لاحد على العبد ولا وان أقر أنه أعتقه قبل الجناية فانه يحكم بحريته ويكون ولاؤه موقوفا كذا في المحيط * ولا يجوز اقرار العبد بالجناية ما دون ما يحجور عليه ولا يتبع بذلك بعد العتق كذا في الحاوي * واذا أعتق العبد ثم أقر أنه كان جنى في حال رقه جناية عدا أو خطأ لم يلزمه شيء الا القود في النفس كذا في المبسوط * عبد قطع يد رجل خطأ أبرأت فدفعه مولاه بالجناية ثم انتقض الجرح فمات منه والعبد قائم فهو لورثة الجنى عليه ولو كان المولى فداء بجمعة آلاف تمام دية اليد ثم أعتق العبد ثم انتقض الجرح فمات منه قال يدفع قيمة عبده وان كانت مائة وبأخذ خمسة آلاف الفداء كذا في المحيط * عبدا أعتق فقال لرجل قتل أخاك خطأ وأنا عبد فقال ذلك الرجل قتله وأنت حر فاقول للعبد بالاجماع وكذا لو قال لسيده بعد عتقه أخذت مالك أو قطعت يدي وأنا عبدك وقال السيد لا بل فعلت بعد العتق فاقول للعبد بالاجماع كذا في الكافي * من أعتق جارية ثم قال لها قطعت يدي وأنت أمي وقالت قطعتم وأنا حرة فاقول قولها وكذلك كل ما أخذتم من الاجماع والغله استخسانا وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن الأشياء بعينه يؤمر بردها عليها كذا في الهداية * ولو اشترى عبدا وقبضه فقال رجل قطعت يده قبل شرائك وقال المشتري قطعت بعد شرائي فاقول للمشتري كذا في الكافي * واذا قطع العبد يد رجل عدا فدفع اليه بقضاء أو بغير قضاء فاعتقه ثم مات من اليد فالعبد صلح بالجناية وان لم يعتقه رده على المولى وقيل للاولياء اقتلوه واعفوا عنه كذا في خزائن المفتين * واذا قتل العبد قتيلا وله وليان فعن أحدهما أنه يقال للمولى اما أن تدفع نصف العبد الى الساكت أو تصديه بنصف الدية ولا شيء للعاني كذا في المحيط * عبد قتل رجلا من عدا ولكل واحد منهما وليان فعفا أحدهما كل واحد منهما فالمولى يدفع نصفه الى الآخرين أو يقديه بعشرة آلاف درهم فان قتل أحدهما عدا

ومحمد رحمهما الله تعالى فالرهن ثوبا وقال أخذت منك شيئا وضاع قبل الاقراض يعطيه ماشاء رهن شجرة فصاد يساوي مع الورق عشرين فذهب وقت الاوراق وانقص ثمنه قال الامام الاسكاف رحمه الله تعالى يدفع من الدين قيمة النقصان الا أن يكون النقصان في نفس

الفرصاد لتناثر الأوراق وقال الفقيه لا يسقط شيء لأنه كتر ارجاع السعر وقول الاسكاف هو الصواب لانه بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أصلاً
فصار كالهبالة * رهن عبد بن بالف (٦٢) فاستحق أحدهما أو بان حراً أو قال الراهن للرهن اخبثت الى أحدهما فرتة الى فرتة

والآخر خطأ فعفاً أحد وليي العمد فان فداء المولى فداء بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف لولى الخطأ وخمسة آلاف لاحد وليي العمد الذي لم يعرف وان دفعه اليهم دفعه أثلاثاً لثلاث لولى الخطأ وثلاثة لولى الذي لم يعرف من وليي العمد عند أبي حنيفة رجه الله تعالى بطريق العول فيضرب هذان بالكل وذابا نصف وعندهما يدفعه أرباعاً بطريق المنازعة ثلاثة أرباعاً لولى الخطأ وربعه لاحد وليي العمد كذا في الكافي * ولو قتل العبد رجلين خطأ فعفاً لولى أحدهما دفع نصفه الى الآخر أو يفديه بالدية ولو قطع أحدهما يديه وقيمتها ألف ثم دفعه المولى اليهما ضرب القاطع فيه بتسعة آلاف وخمسمائة لانه يقطع السيد استوفى خمسمائة وضرب الآخر بشرة آلاف كذا في خزائن المتن * ولو قتل قتيلاً وفقاً عين آخر فاما أن يكون ذلك عمداً أو خطأ فان كان عمداً قيل للولى ان شئت ادفعه الى المفقوة عنه وان شئت فافده فاذا اختار الفداء فدى للمفقوة عنه بخمسة آلاف درهم وطهر العبد عن الجنابة فيقتل العبد لولى القتييل وان اختار الدفع جاء أولياء القتييل وقتلوا العبد ثم المفقوة عنه لا يرجع على المولى بشيء وان كان القتل خطأ فان المولى يخبر بين الدفع والفداء لهما فان اختار الفداء فدى العبد بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف لولى القتييل وخمسة آلاف للمفقوة عنه وان اختار الدفع كان العبد بينهما أثلاثاً لثلاث لولى القتييل ولثلاثة للمفقوة عنه كذا في المحيط * مملوك قتل مملوكاً خطأ ثم قتل أخاه خطأ ولا وارث له غير مولاه يدفع نصف القاتل الى مولى المملوك المقتول أو يفديه ونصفه الآخر للولى فان كان قتل أخاه مولاه أو لا يدفع كله الى مولى المملوك المقتول أو يفديه فان قتل أخاه مولاه أو لا بنت يدفع ثلاثة أرباع العبد لولى المملوك المقتول وربعه للبنت وان كان قتلها ماعولاً بنت فهو بينهما نصفان كذا في خزائن المقيت * عبد بن رجلين قتل قريي لهما عمداً فعفاً أحدهما عنه بطل الدم كله عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال يدفع العاقب نصف نصيبه الى الآخر أو يفديه بربع الدية وذكر في بعض النسخ قول محمد رجه الله تعالى مع أبي حنيفة رجه الله تعالى والأشهر أنه مع أبي يوسف رجه الله تعالى ولو قتل عبيداً مولاهما بغير عفاً أحدهما بطل الدم كله عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وقول أبي يوسف رجه الله تعالى ههنا كقوله ثمة كذا في الكافي * وفي المتن عبد قتل رجلاً عداً ثم اعتقه مولاه ثم عفاً أحد وليي الدم فان العبد يسعى في نصف قيمته الذي لم يعرف ولا شيء على المولى كذا في المحيط * من قطع يده يديه ثم غصبه رجل ومات في يده من القطع فعليه قيمته أقطع وان كان المولى قطع يده يده الغاصب فبات من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه كذا في الهداية * قال في الجامع الكبير رجل شج عبيداً له موصحة ثم رهنه من رجل بألف درهم وقيمة العبد مشجوجاً ألف درهم فبات في يد المرتهن من الجنابة يموت بما فيه من الدين واذا وجدت الجنابة من المولى بعد الرهن يصير مستراً للرهون حتى لو هلك في يد المرتهن لا يسقط شيء من دينه وكذلك اذا وجدت الجنابة من الاجنبي يقترب الحال بين ما اذا وجدت الجنابة قبل الرهن وبين ما اذا وجدت بعد الرهن في حق ابطال الرهن وعدم ابطاله وقال فيه أيضاً رجل شج عبد رجل موصحة ففرض العبد فغصبه رجل فبات في يد الغاصب من تلك الجنابة كان لولى العبد الخيار ان شاء ضمن عاقلة الجناني قيمة العبد صحياً في ثلاث سنين ثم يرجع العاقلة على الغاصب بقيمة العبد يوم غصبه وان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه حالة في ماله وضمن الجناني أرض الموصحة وما حدث منها من النقصان الى أن غصبه الغاصب ويكون ذلك في مال الجناني فان أراد الغاصب بعد ما أدى الضمان الى المولى أن يضمن الجناني أو عاقلة الجناني لم يكن له ذلك ولو لم يغصب هذا العبد ولكن المولى باعه من رجل بعد الجنابة على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فبات في يد المشتري فهذا كما وصفنا من أمر الغاصب ولو كان المولى باع هذا العبد من رجل يعا فاسد فبات في يد المشتري من تلك الجنابة فان المولى يضمن الجناني أرض الموصحة وما نقصته الجراحة الى أن قبضه المشتري

عشرين منها فلم يأخذ حتى ضاع الكل لا يسقط شيء من الدين * وفي المبسوط رهن خاتم فضة قيمته درهم ويكون
بنصف درهم فلو ساعا فاعطاه تسعين فلما سقطت وصارت ثلاثين درهماً ثم هلك الخاتم فهو بما فيه لان هذا تغير السعر وهو غير معتبر في حكم

الرهن وعند التلف يكون مستوفيا بقيمة الرهن يوم القبض وفي قيمته يوم القبض وفيما بالدين فكان مهلا كهم مستوفيا كل الدين وكذا اذا كسدت اورخصت حتى صارت تسعين بدانق لم يكن عليه الاستعوان فليسا به اشترى خلا بدرهم (٦٣) أو شاة على أنهم امدت بوجه بدرهم ورهن به

شيأ ثم هلك الرهن فظهر أن الخل خسر والشاة قيمته بهلك مضمونا لانه رهن بدين ظاهر بخلاف ما اذا اشترى خرا أو خنزيرا أو مينة أو حرا ورهن بالثمن شيأ وهلك عند المرتهن لا يضمن لانه رهن باطل لا فاسد كما مر * واذا تقابضا الرهن ثم تناقضا بالتراضي وهلك الرهن عند المرتهن بهلك مضمونا والرهن باق ساقى القبض وان هلك بعد الابراء عن الدين أو هبته قبل فسخ الرهن بهلك امانة استحسننا وقدمر وان انتقص الزهن عند المرتهن قدرا أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلورهن فروا قيمته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الراهن بدرهمين ونصف وتسقط ثلاثة أرباع الدين لان كل ربع من القسرو مرهون بربع الدين وقد بقى من القسور ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه * عليه مائة فقال المديون خذ هذا الثوب رهنا يعض دينك فهلك عند المرتهن قال الثاني بهلك بما شاء المرتهن ان شاء بقيمة الرهن أو يعض الدين لانه رهن

و يكون ما وجب على الجاني في ماله حالا وعلى المشتري قيمة العبد يوم قبض في ماله حالا ولولم يبعه المولى ولكن رهنه المولى بدين عليه مثل قيمة العبد فبات في يد المرتهن من تلك الجناية فانه يموت بالدين ولا سبيل للمرتهن على الجاني ويرجع الراهن على الجاني بارش الجناية وما نقصته الجناية الى يوم الرهن ويبتل عن الجاني ضمان القيمة ولو كان قيمة العبد أكثر من الدين بأن كانت قيمة العبد مثلا ألفي درهم فرهنه بدين ألف درهم فبات في يد المرتهن فالامر كما وصفنا فيما اذا كانت قيمة العبد مثل الدين أنه لا ضمان للمرتهن على الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني بنصف ارش الموصحة ونصف ما نقصته جناية الى أن رهنه ويكون في ملك الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني أيضا بنصف قيمة العبد يوم مات العبد ونصف ارش الموصحة ونصف ما نقصته الجناية ويكون كل ذلك على العاقلة وقال في الجامع الصغير رجل أقر أنه قطع يد عبد رجل خطأ وكذبه عاقلة في ذلك ثم غصبه رجل من مولاته فبات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين ويرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد أقطع في ماله حالا وان شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع في ماله حالا وضمن الجاني أرش يده وهو نصف قيمته في ماله ولا يضمن الجاني نصف العبد وينبغي أن يضمن الجاني النقصان الى وقت الغصب أيضا وان لم يذكره في الكتاب أو حلت المسئلة على أن الغصب كان على فور القطع وان كان القطع عمدا وباقي المسئلة بمحالفات يقول المولى بالخيار ان شاء قتل القاتل ولا سبيل للمولى على الغاصب ولا لورثة الجاني وان شاء المولى ضمن الغاصب من الابداء قيمته أقطع ولا قصاص للمولى على القاطع ولكن يجب على الجاني أرش اليد في ماله هكذا في المحيط * ومن غصب عبد فخفي في يده ثم رده فخفي جناية أخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجنايتين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة فيدفعه الى الاول ويرجع به على الغاصب وهذا عند أي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وقال محمد رجع الله تعالى ويرجع بنصف القيمة فيسلم له وان جنى عند المولى جناية ثم غصبه فخفي في يده دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف قيمته فيدفعه الى الاول ولا يرجع به كذا في الهداية * واذا غصب عبدا فقتل عنده قتلا ثم مات العبد فعلى الغاصب قيمته ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي الجناية ثم يرجع المولى بقيمة أخرى على الغاصب ولولم يمت العبد ولكن ذهب عينه فدفعه الى المولى أعور فقتل عنده قتلا آخر ثم اجتمعوا فدفعه المولى بالجنايتين فانه يأخذ نصف قيمته من الغاصب باعتبار عينه التي فانت عنده فيدفعها الى الاول فاذا سلم نصف القيمة للاول ضرب هو في العبد المدفوع بالدية الا ما أخذ لان القدر المأخوذ سالم له فلا يضرب به وانما يضرب بما بقى من حقه ويضرب الا آخر بالدية ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة التي أخذت منه ويرجع عليه أيضا بما أصاب الاول من قيمة العبد أعور ولا يرجع عليه بقيمة ما أصاب الثاني ثم يرجع أولياء الاول فيما أخذ المولى من ذلك تمام قيمة العبد الى ما في يده وهذا ينبغي أن يكون على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى خاصة ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ما أخذه كذا في المبسوط * واذا اغتصب الرجل عبدا من رجل فقتل العبد عنده قتلا خطأ ثم اجتمع المولى وأولياء القتل فان العبد يرده على مولاة ثم يقال له اما أن تدفع العبد أو تفدى فان دفع أو فدى رجع على الغاصب بالاقل من قيمة العبد ومن الارش وان كان زاد عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع فانه يدفع العبد مع الزيادة سواء حدثت الزيادة قبل الجناية أو بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة وان استحققت الزيادة بسبب أحدته العبد عند الغاصب وان أعور العبد في يد الغاصب وقد جنى عنده جناية فان أعور بعد الجناية واختار المولى الدفع فانه يدفعه أعور الى ولي الجناية ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة صحيحا فان أخذ قيمته صحيحا من الغاصب يأخذ ولي الجناية من المولى نصف قيمته ثم يرجع المولى على الغاصب ثانيا بنصف قيمة العبد حتى يكل له قيمة العبد وان أعور قبل الجناية واختار المولى الدفع فانه يدفع العبد أعور ثم يرجع

موقوف فصار كالأخذ الرهن على أنه بالخيار ثلاثة أيام فهلك خبر المرتهن بين أن يجعله من الدين أو من القيمة وقال زفر رحمه الله تعالى بهلك بالقيمة كالمراء الفاسد * رهن منه عبدا وهلك في يد المرتهن ثم استحققه رجل بالبيئة فالبيئة المستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن فان ضمنه لا يرجع

على المرتين وضار المرتين مستوفيا دينه بالهلاك لانه ملكه باء الضمان سابقا على عقد الرهن وان ضمن المرتين رجوع عاضن على الرهن لانه صار مغرورا من جهته (٦٤) وهو في القبض عامل له أيضا ورجع دينه على الرهن أيضا لان الرهن انما ملكه في الفصل الاول

بقية العبد صحح على الغاصب فاذا اخذ ذلك سلم له ولم يكن لولي الجناية أن يأخذ منه شيئا هكذا في المحيط *
 واذا اغتصب الرجل عبد افقتل مولاه خطأ أو عبد المولاه خطأ أو قيمته أكثر من قيمة القاتل أو استهلك مالا لمولاه يضمن الغاصب قيمة العبد المغصوب لمولاه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما جناية العبد المغصوب على الغاصب وعلى ماله فهدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي معتبرة عندهما ويقال للغصوب بمنه ادفعه الى الغاصب اذا كان حيا أو الى ورثته أو افده بالدية ان كان الغاصب هو المقتول أو بقيمة المال ان كان المال هو المتلف هكذا في الحاوي * ولو غصب عبد أو جارية فقتل كل واحد منهما عنده قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده الغاصب الى المولى فاختر ادفعه فانه يضرب فيه أو يساق قتيلا بالدية أو يساق قتيلا بقيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد بقيمة الجارية فاذا استوفى قيمتهما دفع من قيمة الجارية الى أولياء قتيلاهما تمام قيمتهما فيكون لهم أن يأخذوا ما بقي من حقوقهم من قيمتهما ثم يرجع المولى على الغاصب ويأخذ أولياء قتيلا العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد فيستوفون ما بقي لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على الغاصب ولو اختار المولى الفداء أدى قتيلا العبد وأدى قيمة الجارية الى ولي قتيلا الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة العبد والجارية وتاويل ما ذكر في هذه المسئلة فيما اذا كان الغاصب معسرا أو كان غنيا فما اذا كان حاضرا أو تمكن المولى من أخذ قيمتهما فخير بين المسئلة على وجه آخر كما ذكره بعد هذا وهذه المسئلة انما ذكرها في نسخة أبي حفص رحمه الله تعالى وأما في نسخة أبي سليمان اعلم كالمسئلة الطويلة وبين التقسيم في الجواب فقال اذا اغتصب عبد أو جارية وقيمة كل واحد منهما ألف فقتل كل واحد منهما عنده قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده على المولى فانه يرد معه قيمة الجارية ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي قتيلا الجارية ثم يرجع بها المولى على الغاصب مرة أخرى ثم يخير المولى في العبدتين الدفع والفساء فان اختار الفداء فداءه بالدية ويرجع بقيمته على الغاصب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قولهما ان اختار الفداء فداءه بالدية لولي قتيلا الغلام ولا يرجع بقيمته على الغاصب وان اختار الدفع دفعه الى ولي قتيلا الغلام والى الغاصب على أحد عشر سهما عشر تولي قتيلا الغلام وجزء للغاصب ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة الغلام فيدفع منها جزأ من أحد عشر جزأ الى ولي قتيلا الغلام فاذا دفع ذلك اليه يرجع به على الغاصب أيضا فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه ليؤخذ منه قيمة الجارية واختار المولى الدفع فان قال ولي قتيلا الجارية لا أضرب بقيمة الجارية في الغلام ولكني أنظر فان خربت قيمة الجارية أخذتها كان له ذلك ثم في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدفع الغلام كله الى ولي قتيلا الغلام فاذا دفعه الى ولي قتيلا رجع على الغاصب بقيمته وقيمة الجارية فيدفع قيمة الجارية الى ولي قتيلاها ثم يرجع به عليه فيصير في يده قيمتان فأما في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع من العبد عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ الى ولي قتيلا الغلام وترك الجزء في يده حتى اذا خربت قيمة الجارية أخذها المولى ويدفعها الى ولي قتيلاها ثم يرجع بها على الغاصب ثم يقال للولي ادفع هذا الجزء الى الغاصب أو افده بقيمة الجارية فان دفعه رجع عليه بقيمة الغلام فيدفع منها الى ولي قتيلا الغلام جزأ من أحد عشر جزأ بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وان فداءه فائما يديه بقيمة الجارية ولكنه يرجع بقيمة الغلام على الغاصب والقيمتان سواء فتكون احدهما قصاصا بالآخرى ويدفع مكان ذلك الجزء الى ولي قتيلا الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته ثم يرجع بقيمته على الغاصب وان قال ولي قتيلا الجارية أنا أضرب في الغلام بقيمتها دفع اليها فيضرب فيه ولي قتيلا الجارية بقيمتها وولي قتيلا الغلام بالدية فيكون بينهما على أحد عشر كايينا فان قدر على الغاصب أو أسر أدى الى المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية فيدفع من قيمة الغلام الى ولي قتيلا الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمة بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب

من المستحق وهنا ملكه المرتين من المستحق ثم الرهن يملكه من المرتين فلم يكن ملكا للرهن سابقا على الرهن بل حادثا فلم يكن ملكا للرهن وقت الهلاك فلا يقع الاستيفاء لكونه ملكا المرتين بالضمان المستند الى قبضه * الاب والوصى يملكان رهن متاع الصغير دينه المستحسنا وقال الثاني لا يملكانه وعلى الخلاف اذا باع مال الصغير من دائنهما فالاي قبض المقتضا دينه ما ويضمنان للصغير وفي الرهن اذا هلك ضمانا للصغير قدر الدين لا الزائد لانه أمانة له أن الايفاء الحقيقي لا يدخل تحت ولا يتبهما فلا يدخل الايفاء الحكمي أيضا لهما أنهما يملكان الايداع بلا ضمان فيالضمان أولى * رهن الوصي خادم الصغير من نفسه بدين له على الصغير أو رهن عبدا له من الصغير بدين عليه لا يجوز بخلاف الاب لماعلم في كتاب البيوع واذا كان على الميت دين وله وصى ففرن بعض مال الميت من بعض غرمائه لا يجوز وبعض الغرماء الباقي نفسه لانه ايفاء حكمي ولا يؤثر النقص بالايفاء الحقيقي فكذلك بالايفاء الحكمي فان قضى دينهم قبل أن يردوه

جاز * استعار من آخر وبالرهن دينه جاز وله أن يرهنه بما شاء للحصول الاجازة مطلقا ولا عار بالمطلقة ولو سمي شيئا فان كانت قيمة الثوب بمثل الدين المسمى أو أكثر فرهنه أو أقل ضمن قيمة الثوب بأكثر من المسمى وليس

أو أقل ضمن قيمة الثوب أقل من الدين فإن زاد على المسمى ضمن قيمة الثوب وإن نقص فإن النقصان إلى تمام قيمة الثوب لا يضمن وإن النقصان أقل من ذلك ضمن قيمة الثوب وإن جنساً أو رجلاً آخر ضمن * وكل ما أفاد به مقدمه (٦٥) يعتبر * وإن قال إنه يجوز أن

فرهنه بمكان آخر ضمن وإن هلك الرهن في موضع الوفاق ضمن المستعير للمعير قدر ما قضى به دينه لأن الرجوع يحكم أنه قضى دينه بمال المعير فيقتيد بذلك القدر وإن أصابه عيب رهن من الدين بقدره ورجع به المعير على المستعير لأنه قضى دينه به * ولو أفسد الرهن ولم يقدر على فككه ففككه المعير يرجع على الرهن وإن هلك قبل الزهن لا يضمن ولو أخلفا فالقول للرهن أنه هلك قبل الرهن * رهن عيباً قيمته ألف بألف وقبضه المرتهن ثم أعاده من الراهن ثم أعاده إلى المرتهن وقيمتها نصفها فهلك قبل الألف بخلاف الغصب إذا تكرر بعد الرد حيث يعتبر الثاني لأنه الموجب للأول لا لتساخه * أتلّف المرهون مال إنسان والمتلف يستغرق قيمته فإن ظهر المرتهن العبد فالزهن والدين بحاله فإن أبي قيل للراهن أفده فإن فداء بطل الدين والرهن لأنه استحق بأمر عند المرتهن فكان عليه وإن لم يفده الراهن أيضاً يباع فياً أخذ دائر العبد دينه وبطل مقداره من دين المرتهن إن دينه أقل وما بقي من دين العبد للراهن وإن كان دين المرتهن أكثر من دين

وليس لولي قتل الجارية إلا ما أصابه من الغلام ولا يعطى من قيمة الجارية شيئاً وقد ذكر قبل هذا في المسئلة القصيرة أنه يعطى من قيمة الجارية إلى أولياء قتلها تمام قيمتها في هذا الجواب روايتان وإن اختار المولى الفداء فداء بعشرة آلاف وبقية الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام وبقية الجارية قيمة مكان القيمة التي أذاها إلى أولياء جنائبتهم أو قيمة أخرى بالغصب فيسلم له مكان الجارية وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما على قياس قولهما إذا أدى الغاصب قيمة الغلام وقيمتين في الجارية صار كأن الجارية كانت له لتقرر ضمانهم عليه فيقال للمولى ادفع جزأ من أحد عشر جزأ من العبد إليه أو أفده بقيمة الجارية وأي ذلك فعلى لم يرجع على الغاصب بشئ لما بينا من حكم المقاصة فيميرجع كل واحد منهم ما على صاحبه كذا في المبسوط * ولو غصب عبداً ثم أمره أن يقتل رجلاً فقتله ثم رده إلى مولاه فقتل عنده آخر خطأ ثم عفا ولي الدم عن الدم كان على المولى أن يدفع نصف العبد إلى ولي قتل الآخر أو يفديه بالدية ولا يرجع على الغاصب بشئ * ولو دفعه إليه ما قبل العفو ثم عفا الأول عفاً بقي له يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة وإذا أخذ نصف القيمة لم يكن لولي القتل الأول على ذلك النصف من القيمة سبيل لأنه قد عفا فيسلم له ولا يرجع على الغاصب مرة أخرى كذا في الحاوي * وإذا اغتصب الرجل عبداً واستودع مولى العبد الغاصب أمة فقتل العبد قتيلاً عند الغاصب ثم قتله الأمة فإنه يكون على الغاصب قيمة العبد بهلاكه عنده فإذا أخذها المولى دفعها إلى أولياء القتل ثم يدفع الغاصب قيمة أخرى إلى المولى لتسلم له مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع أمثك الوديعة إلى الغاصب أو أفدها بقيمة العبد ولو كان العبد هو الذي قتل الأمة مع قتله الحر فاختار المولى الدفع قسم العبد على دية القتل وقيمة الأمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فياً أخذ أولياء القتل من ذلك ما أصاب الدية وبأخذ المولى ما أصاب قيمة الأمة ويضمن له الغاصب تمام قيمة الأمة ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد بمثل ما أخذ أولياء القتل فأما على قول أبي يوسف ومحمد درجهما الله لا يضرب المولى بشئ من قيمة أمة في العبد وإنما يدفع المولى العبد كله إلى أولياء الحر ويرجع بقيته على الغاصب * ولو غصب أمة فقتلت عنده فقتل خطأ ثم ولدت ولداً فقتلها ولدها فعلى الغاصب أن يردها ولو دية الأمة على المولى ثم يقال للمولى ادفع هذه القيمة إلى أولياء القتل ثم يرجع به على الغاصب فيكون لك ثم يقال له ادفع الولد إلى الغاصب أو أفده بقيمة الأمة كذا في المبسوط * العبد المرهون إذا جنى على الراهن أو على رقيقه أو على ماله هل تعتبر جنايته قالوا لا كرهه المسئلة في كتاب الرهن وقال ثم درجنايته ولم يذكر فيه خلافاً إلا أن المشايخ قالوا ما ذكر في كتاب الرهن أنه تهدر قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر جنايته على الراهن بقدر الدين فإنه مضمون عليه بقدر الدين وإذا جنى جنايته على المرتهن أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر الجناية بقدر الدين وقال أبو يوسف ومحمد درجهما الله تعالى بأنه تعتبر هكذا في المحيط *

والفصل الثاني في جناية المديروأم الولد وإذا جنى المدير وأم الولد جناية ضمن المولى الأقل من قيمتها ومن أُرْس جنايتهما وذلك في أم الولد ثلث قيمتها وفي المدير الثلثان كذا في السراج الوهاج * مديري اثنين جنى كانت قيمته على المولين على قدر ملكهما فيه وإن دبر أحدهما وجنى فعليه ما قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عيال المدير نصيب شريكه بالضمان كذا في المحيط السرخسي * وجناية المدير تكون على سيده في ماله دون عاقلته حاله وكذا أم الولد كذا في السراج الوهاج * وعند كثرة قيمة المدير لا يجب على المولى أكثر من عشرة آلاف الأعمش وتستوى جنايته على النفس وما دونها كذا في المبسوط * وإن اختلف ولي الجناية مع المولى في قيمته بعد زمان وقال ولي الجناية كانت قيمته يوم جنى ألقي درهم وقال المولى كانت خمسمائة فالقول قول المولى مع ميمنه ورجع إليه أبو يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة *

(٩ - فتاوى سادس) العبد استوفى المرتهن الباقي إن حل دينه والا كان رهناً عنده إلى أن يحل فياً أخذه قصاصاً
جناية الرهن بعضهم على بعض أربعة أوجه جناية الفارغ على مثله وجناية المشغول على الفارغ وهما هدران وجناية الفارغ

على المشغول يتحول اليه من المشغول بمصته من الدين والمشغول على المشغول يسقط الدين ويانه رهن عند رجل أمين بألف وقيمة كل ألف فقتلت احدهما الاخرى (٦٦) فالقاتله بسبعمائة وخمسين لانها كانت بخمس مائة والفارغ منها كذلك والمشغول من المقتولة

والفارغة كذلك فلهما من الدين مائتان وخمسون وبطل مائتان وخمسون وهو حصة المقتولة فبالضم صار المجموع مائة كرنا ويصح رهن المريض ويثبت أحكام الرهن ولا يكون هذا تبرعاً بما زاد على الدين لانه جعل المال في يد الامين ولكن لا يظهر صحة هذا الرهن في حق الغراء لانه ايثار بالايقاض الحسكى كما ذكرناه * الاب رهن متاع الصغير وأردك الابن ومات الاب ليس للابن أخذه قبل قضاء الدين لان تصرف الاب لازم كتصرف الابن نفسه ويرجع الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه لانه مضطر كعبر الرهن * رهن الوصى مال اليتيم والورثة كبار لا يجوز اذا كان الدين على الورثة الكبار لتصرفه فيما هو ممنوع من التصرف ولو الدين على الميت جاز وقيل لا يجوز ولو على الميت أيضاً لان فيه اختلاف التركة وانه غير جائز * ولورهن مال اليتيم وفي الورثة صغار وكبار فالكبار لوحظ ولا يجوز فان كان الدين حدث على الورثة لا يجوز انشاؤه لان يفسد نصيب الكبار يفسد كله لكونه مشاعاً وان الدين على الميت جاز رهن الوصى وقال لا يجوز بناء على اختلافهم في بيع مال الميت وفي الورثة صغار وكبار ان الكبار غيب جاز

ولو مات المدبر بعد جنائبه بلا فصل لم يطل عن المولى القيمة وكذا لو عصى فعليه قيمته تامة كذا في الحاوى * وان اختلفوا في مقدار قيمته بعدموته فالقول قول المولى وعلى ولي الجنابة اثبات ما يدعيه بالبينه كذا في المبسوط * ويضمن قيمة أم الولد مرة واحدة فان جنت ثم جنت شارك الثاني الاول وجدت قبل قضاء الاول أو بعده هكذا في محيط السرخسي * وان كثرت الجنابة من المدبر فالقيمة مشتركة بين أولياء الجنابات سواء قربت المدة فيما بينها أو بعدت فان قتل المدبر رجلاً خطأ وفقاً عين آخر فعلى مولاه قيمته لأصحاب الجنابتين أو ثلاثاً فان اكتسب كسباً أو وهب له هبة لم يكن لأهل الجنابة من ذلك شيء كذا في المبسوط * اذا قتل المدبر رجلاً من أحدهما عمداً ولا آخر خطأ فعلى المولى قيمة لأصحاب الخطأ فان عفا عنه أحد وليي المدبر فالقيمة بينهم أربعاً في قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى فهي بينهم ثلاثاً كذا في الحاوى * وتعتبر قيمة المدبر لكل واحد من المجنى عليهم يوم جنى عليه ولا يعتبر بالقيمة يوم التدبير فاذا قتل قتيلاً خطأ وقيمه يوم قتله ألف ثم زادت قيمته فصارت ألفاً وخمسمائة ثم قتل قتيلاً آخر فان ولي الجنابة الثانية ياخذ من المولى خمسمائة فضل ما بين القيمتين ثم يقسم الباقي وهو ألف على تسعة وثلاثين جزءاً فعلى كل خمسمائة سهم فيكون للأول عشرون سهماً وللثاني تسعة عشر سهماً يقتسمون الألف على ذلك كذا في السراج الوهاج * واذا قتل المدبر رجلاً وقيمه ألف درهم ثم قتل رجلين المدبر فغرم خمسمائة درهم ثم قتل المدبر رجلاً آخر فان أرش العين للمولى لاحق لأولياء الجنابة فيه وعلى المولى ألف درهم قيمته يوم جنى على الاول خمسمائة منها الاول خاصة والخمسمائة الباقية يضرب فيها الثاني بالدية الا خمسمائة ولو كان الفاقى عبداً فدفع به كان للمولى أيضاً كذا في المبسوط * اذا قتل المدبر قتيلاً خطأ وقيمه ألف درهم ثم ازدادت قيمته فصار يساوى ألفي درهم فقتل آخر خطأ ثم اتقصت قيمته فصار يساوى خمسمائة فقتل قتيلاً آخر فانه يقضى على المولى بالثاني درهم فولى الجنابة الثانية ياخذ من ذلك ألفاً فيبقى ألف درهم فخمسمائة منها المجتمع فيها حق الاول وحق الثاني وحق الاول عشرة آلاف وحق الثاني تسعة آلاف فتقسم الخمسمائة بينهم على تسعة عشر سهماً تسعة أسهم للثاني وعشرة للأول بقيت خمسمائة أخرى اجتمع فيها حق الكل فتقسم بينهم على قدر حقه فيضرب الثالث فيها بعشرة آلاف والثاني بعشرة آلاف الا ما أخذ من الاثنين والاول بعشرة آلاف الا ما أخذ مرة كذا في المحيط * واذا دفع المولى قيمته الى ولي الجنابة ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلاً آخر خطأ فان كان دفع الى الاول بقضاء قاض فلا سبيل للثاني على المولى ولكنه يتبع الاول فيأخذ منه نصف القيمة وان كان قد دفعها بغير قضاء قاض على قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى الجواب كذلك وعند أبي حنيفة رجهما الله تعالى للثاني الخيار ان شاء اتبع الاول بنصف القيمة وان شاء اتبع المولى بذلك فاذا أخذ منه رجع المولى به على الاول كذا في المبسوط * وعلى هذا الخلاف اذا حفر المدبر بئر في الطريق العامة للمسلمين بغير إذن مولاه فوقع فيه انسان فادفع المولى قيمة المدبر الى ولي الجنابة بغير قضاء ثم وقع آخر هل لولى الجنابة الثانية اتباع المولى بنصف القيمة فالمسئلة على هذا الخلاف وأجمعوا أن حافر البئر اذا كان عبداً فادفع المولى العبد الى ولي القتيل ثم وقع فيها آخر ومات فان الثاني لا يتبع المولى بشئ سواء دفع المولى الى الاول بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض وأجمعوا أن المولى اذا لم يدفع القيمة الى ولي القتيل الاول حتى وقع آخر أو قتل آخر ثم دفع القيمة الى الاول بغير قضاء قاض أن لولى القتيل الثاني أن يتبع المولى فيما أخذ منه نصف قيمة المدبر ثم يرجع المولى بذلك على ولي القتيل الاول كذا في المحيط * ووضع الحجر في الطريق أو سوقه الدابة أو صب الماء بمنزلة الحفر كذا في محيط السرخسي * مدبر جنى جنابة خطأ ودفعت قيمته بلا قضاء فكاتب جنى وقضى بالقيمة ولم تدفع جنى أخرى ثم مات المكاتب عن مائة فالثاني لولى الثانية وخمير الثالث بان يشارك الاول أو يتبع المولى كذا في الكافي * ولو قتل المدبر رجلاً خطأ وقيمه ألف درهم

فدفعها
انفاها * رهن الوصى متاع اليتيم عند ابنه الصغير لا يجوز اجماعاً وان ابنه كبير لم يجز عنده كولو كيل بالبيع * باع من ابنه الكبير وان

من مكاتبه أو عبده المأذون لاتفاقا * ولورهن الاب مال ابنه الكثير في دينه لم يحز له دم ولا يثبه عليه * رهن عبد اثم بجاه مجارية وقال
خذها رهنا مكان الاول وردته جاز لان الرهن يقبل النقص والثاني يقبل الرهن ولا يسقط (٦٧) ضمان الاول بل رد الى الراهن

لتعلق الضمان بالقبض
فبقى ما بقى القبض والثاني
أمانة حتى رد الاول لان
الراهن لم يرض بجهلها
رهنا فاذا لم يخرج الاول
لا يدخل الثاني فان هلكا
عند المهرن سقط الدين
بالعبء وهلكت أمانة
بغير شيء

الرابع في اعارته

رهن مصحفا وأمر بقراءته
منه ان هلك حال قراءته
لا يسقط الدين لان حكم
الرهن الحبس فاذا استعمل
بأذنه بغير حكمه بطل الرهن
وان هلك بعد الفراغ من
القراءة هلك بالدين وكذا
لورهن خاتما وأذن له بالتختم
أو فوبا وأذن في لبسه أو
داية وأذن في ركوبها وكذا
المودع أو الخفاف الذي
أخذ الخلف ليعمل أو
القصار ليس ثم نزع وهلك
لا يضمن بالعود الى الوفاق
ولو أذن الغاصب بالاتفاق
فهلك حال العمل أو بعد
الفراغ هلك على المالك
* رهن سيوفا فتقلد ثلاثة
لا يضمن لانه من الحفظ
لامن الاستعمال وان
سيفين يضمن لان
الشجعان يتقلدون اثنين
فكان استعمالا كرهنة
الخواتم في أي اصبع من
أصابعها ولورجلان تختم

فدفعها بقضاء قاض ثم رجعت قيمته الى خمسمائة ثم قتل آخر فان خمسمائة مما أخذ الاول للاول خاصة
والخمسمائة الباقية بينهما يضرب فيها الاول بعشرة آلاف الاخسمائة والاخر بعشرة آلاف فتكون
تلك مقسومة بينهما على تسعة وثلاثين سهما لانه يجعل كل خمسمائة منهما سهما كذا في المبسوط * قال في
الاصل اذا قتل المدبر مولا خطاه درت جنايته وعليه أن يسعي في قيمته رد الوصية واذا قتل المدبر مولا
عمدا فعليه السعاية في قيمته وعليه القصاص واذا وجبت السعاية والقصاص جميعا كانت الورثة بالخيار ان
شاؤا استسهلوه في قيمته أو لا ثم قتلوه وان شاؤا قتلوه للحال وأطالوا حقهم في السعاية فان كان له ابنان لا وارث
له غيرهما فعفا أحدهما عن المدبر فعلى المدبر أن يسعي في قيمة ونصف يسعي في قيمته رد الوصية فتكون
بينهما ويسعي في نصف قيمته الذي لم يعف خاصة كذا في المحيط * مدبر تاجر عليه دين قتل مولا خطاه عليه أن
يسعي في قيمة رقبته اغرمائه وما بقى من الدين عليه على حاله وكذلك لو كان عبدا مآذونا عليه دين جرح مولا
ثم أعتقه المولى وهو صاحب فراش ثم مات من جراحته ولا مال له غيره وان أعتقه وهو يبيعي ويذهب فان كان
ترك مالا فغرماء العبد بالخيار ان شاؤا أخذوا قيمة العبد من تركته ويتبعون العبد بقيمة دينهم وان شاؤا
اتبعوا العبد بجميع دينهم ولا سعاية على العبد لورثته المولى كذا في المبسوط * ولو أعتقه المولى في مرضه
ولا مال له سواء ثم قتل مولا خطاه يسعي في قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يسعي في قيمته
والدية على عاقلة مولا وكذلك لو كان له مال والعبد يخرج من الثلث كذا في محيط السرخسي * ولو قتل
المدبر مولا عمدا وله وليان أحدهما ابن المدبر فعلى المدبر أن يسعي في قيمتين قيمة رد الوصية وقيمة الجناية
كذا في المبسوط * مدبرة حبل قتلت مولا خطاه فولدت بعد موته لم يسع ولدها في شيء فان جرح مولاها
ثم ولدت ثم مات المولى من الجرح نسى المدبرة في قيمتها ويعتق الولد من الثلث كذا في محيط السرخسي *
اذا كان المدبر بين رجلين فقتل أحدهما وليه ورجلا خطاه بدي بالرجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف
قيمتها وفي مال المقتول نصف قيمته ثم يكون لولي المقتول ربع قيمته وللاخر ثلاثة أرباعها لان المولى القاتل
لاحق له فيما ضمن فان جناية المدبر على مولا خطاه رد ذلك النصف من القيمة بسلام لولي الاخرى وبصاحبه
في النصف الاخر فيضرب هوفيه بخمسة آلاف والاخر بخمسة آلاف فكان ذلك النصف بينهما
نصفان وعلى المدبر أن يسعي في قيمته نصفها الورثة المقتول ونصفها للمولى الحى ولو كان قتل المولى عمدا
والمستله بجهاله فعلى المولى الباقي وفي مال المقتول قيمته تامة لولي الخطأ ويسعى المدبر في قيمته بين المولين
ويقتل بالعمد فان عفا أحد وليي المدبر فعلى المدبر أن يسعي في نصف قيمته واذا قتل المدبر رجلا عمدا وله
وليان فعفا أحدهما ثم قتل أحدهما وليه خطاه فعلى المولى الباقي نصف قيمته فيكون نصف ذلك النصف لولي
المولى القاتل والنصف الباقي من ذلك النصف بينهما وبين الذي لم يعف من أصحاب العمد نصفين وفي مال
القاتل ربع قيمة المدبر الذي لم يعف ويسعى المدبر في قيمته تامة للحي ولورثة الميت واذا قتل المدبر وليه
معا خطاه يسعي في قيمته لورثته مال رد الوصية ولا شيء لواحد منهما على صاحبه رجل مات وترك مدبرا له مال له
غيره فبني المدبر جناية فعليه أن يسعي في الاقل من قيمته ومن الجناية ويسعى المدبر في ثلثي قيمته في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * وعندهما هو حر مسدود فيكون على عاقلة وان خرج عن
الثلث كانت على العاقلة اتفاقا وكذلك لو أعتق في مرضه عبدا فهدا والمدبر في هذا سواء الا أنهم ما يفتقران
في حق الجناية على مولا فالمدبر لا يسعي في الجناية خطاه على مولا وهذا ما كتب عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى جنى على مولا والمكاتب يسعي في جنايته خطاه على مولا فان مات قبل أن يسعي وترك مالا ولم يخرج
من الثلث قضى في ماله الاقل من قيمته ومن أُرش الجناية ولو ترك ولدا يسعي ولده في ذلك كله الدين والجناية
وحق الورثة ولو سعى في حصة الورثة لم يسع في حصة الجناية حتى مات وترك ولدا لم يكن على ولده شيء ولو

في البصر لا يضمن وان في الخنصر لوفي اليمنى يضمن لافي اليسرى وفي الصغرى لوفي الخنصر يضمن اليمنى واليسرى فيه سواء واختاره
السرخسي رحمه الله تعالى وما سوى الخنصر من الاصابع كالخنصر ولوي يمينتين والمختم رجل ان كان من يخنم بهما كالاشراف والاعنياء

يضمن والا لانه حفظ لاستعمال ولو أمره أن يقتل في خنصره ويجعل النص من جانب الكف فهذا وما لم يأمره أن يجعل النص من جانب الكف على السواء قاله شيخ (٦٨) الاسلام (نوع آخر) أعاره شيأله جل وموته ليرهنه فرهنه فردته على المعير لا على

أوصى بعقوبته ومات ثم جنى العبد فالورثة بالخيار أن شاءوا دفعوه بالجناية وبطل العتق وإن شاءوا فسدوه
مطووعين ثم يعتقونه يخرج من الثالث أو لا ويسعى في ثلثي قيمته إن لم يخرج في حصة الورثة وإن أعتقوه عن
الميت قبل الدفع أو الفداء لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو جعفر إن علموا بالجناية فقد اختاروا
الفداء وإن لم يعلموا ضمنوا الأقل من قيمته ومن الجناية كذا في محيط السرخسي * مدبرة ولدت ولد أوقية
كل ثلثمائة فحنت جناية تستغرقها ومات سيدها ولم يدع ما لا غيرهما سعيًا بقدر قيمته مال الرب الجناية وللورثة
في ما تبين وسلم الهما مائة كذا في الكافي * وإذا قتل المدبر قتلًا خطأ واستهلك المولى قيمته لا وليا
القتيل وعلى المدبر أن يسعي فيما يستهلك من المال ولا يشارك أحد القرينين إلا خرفيًا يأخذ فإن مات
المولى قبل أن يقضى بشئ من ذلك ولا مال للمولى غيره فإن المدبر يسعي في قيمته فيكون أصحاب دينه أحق بها
من أصحاب جنايته فإن كان دينه أكثر من قيمته فعليه السعاية في الفضل أيضًا وإن كان الدين عليه أقل من
قيمه فالفضل من القيمة على مقداره دينه يكون لأصحاب الجناية ولا شيء لهم عليه أكثر من ذلك وكذلك
لو كان القاضي قضى على المولى بالقيمة لا وليا الجناية وعلى المدبر بالسعاية بالدين قبل موت المولى وأما
الولد فلا تسعي لأصحاب الجناية في شئ كذا في المبسوط * ولو استهلك رجل من مال لا يقتضي لأحدهما شركه
الاخر فيه ولو مات قبل السعاية بطل ذلك ولو وهب له مال كان غرماءه أحق به من المولى كذا في محيط
السرخسي * ولو استهلك المدبر لرجل ألف درهم فأعتقه مولاه لم يضمن لصاحب الدين شيئاً ولو لم يعتقه ولكن
رجلاً قتل الله برغم قيمته وقد جنى المدبر ثم مات المولى ولا مال له غير ذلك فصاحب الدين أحق بالقيمة من
صاحب الجناية كذا في شرح المبسوط * ولو غصب مدبر الخفي في يده غرم المولى الأقل من القيمة ومن الأرض
ويرجع على الغاصب به هكذا في محيط السرخسي * وإذا غصب مدبراً فاقترعه عند بقتل رجل عمدًا وزعم
أن ذلك كان عند المولى أو عند الغاصب فهو سواء وإذا قتل بذلك بعد الرتبة فعل الغاصب قيمته ولو عفا أحد
الولين فلا شيء للآخر ولو كان أقر عند الغاصب بسرقة أو ارتد عن الاسلام ثم انه رده فقتل في الرتبة فعل
الغاصب قيمته أو قطع في السرقة فعل الغاصب نصف قيمته كذا في المبسوط * رجل غصب مدبراً خفي عنده
جناية ثم رده على المولى ثم غصبه ثانياً جنى عنده جناية أخرى فعل المولى قيمته بينهما نصفان ثم يرجع بقيمته
على الغاصب فيدفع نصفها إلى الأول ويرجع على الغاصب ثانياً فيسلم كذا في شرح الجامع الصغير للصدر
الشهيد حسام الدين * ومن غصب مدبراً خفي عنده جناية ثم رده على المولى جنى عنده جناية أخرى فعل
المولى قيمته بين وليي الجنايتين نصفين ويرجع المولى بعد ما أتى قيمة العبد إليهما بنصف قيمته على الغاصب
ويدفع إلى ولي الجناية الأولى ثم يرجع بذلك على الغاصب مرة أخرى وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف قيمته فيسلم له وإن كان جنى عند المولى أولاً ثم جنى
عند الغاصب غرم المولى قيمته بين وليي الجنايتين نصفين ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب فيدفع إلى ولي
الجناية الأولى ولا يرجع به على الغاصب في قولهم كذا في الكافي * وإذا قتل المدبر رجلاً خطأ ثم غصبه
رجل فقتل عنده رجلاً عمدًا ثم رده على المولى فإنه يقتل قصاصاً وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالجناية
التي كانت منه عند المولى ويرجع على الغاصب بقيمته فإن عفا أحد وليي العمد كانت القيمة بينهما أو باعاً
في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يرجع على
الغاصب بما أخذه صاحب العمد منه ثم يدفع ذلك إلى صاحب الخطأ ولو قتل عند الغاصب أولاً رجلاً عمدًا
ثم رده إلى المولى فقتل عنده رجلاً خطأ بعد ما عفا أحد وليي الدم فعل المولى قيمته بينهما كما بينا ثم
يرجع على الغاصب بما أخذه الذي لم يعف من وليي العمد فيدفعه إلى صاحب العمد الذي لم يعف إلى تمام
نصف القيمة ثم يرجع بمثله على الغاصب كذا في المبسوط * إن قتل عند الغاصب رجلاً وغرم المولى

المستعير لأنه يضمنه عند
الهلاك فكان فيه منفعة
المعير ولو أن رجلاً رهن
شياً ثم أجرة من الرهن
فالأجرة باطلة والرهن
يسترد كالإعارة والإيداع
من الرهن ولو أمره
الرهن أن يودعه أنساناً
أو يعيره أو يؤجره ففعل
في الإيداع الرهن على حاله
فإن هلك في يد المودع بطل
الدين وإن أعاره منه خرج
عن ضمان المرتهن ولو
للرهن أن يعيده ولو
أجره فالأجرة للرهن
وليس للرهن أن يعيده في
الرهن الأبرهن جديد
* وللرهن أن يبيع ما يخاف
عليه الفساد ويكون ثمنه
رهنه عند ملك لا يبيعه إلا
بإذن الحاكم وفي كل موضع
يجاز البيع من الرهن أو
المرتهن يكون الثمن رهنه
عند المرتهن مكان الأصل
* الرهن أمانة عند المرتهن
كالوديعة فكل فعل يفرم
المودع بغرم المرتهن لكن
بالهلاك لا يفرم المودع
ويسقط الدين في الزهن
وفي كل موضع لا يفرم
المودع كذلك المرتهن
والوديعة لا يودع ولا يعار
ولا يؤجر فكذا الرهن
لا يرهن ولا يؤجر ولا يعار
وليس له أن يودع من ليس
في عياله

الخامس في الشهادة فيه عليه أنف رهنه ما لا فقال الرهن بنصفه وقال قيمته
المرتهن بكل ألف قاله قول الرهن لانكاره تعلق الرهن زيادة الدين ولو أن الرهن يدعى بألف والمرتهن بنصفها والرهن قائم بساوى ألفا

تخالفوا وتراذوا فان هلك الرهن قبل التحالف فالقول للرهن لانكاره زيادة سقوط الدين * برهن الراهن على المرتهن أنه رهنه شمساً وقبضه ولم يعرفه الشهود يدور المرتهن ببيانه والقول له في ذلك ولو أقر أنه ارتهن منه رهنه ثام (٦٩) جاء بشوب وقال هذا ذلك فالقول

له مع عينه ان لم يصدق
الراهن فيه قال بعض
المشايخ مسألة البينة مؤولة
بأن يشهد على اقرار المرتهن
به وقيل الامام السرخسي
المسألة بلا تأويل *
برهن الراهن أنه رهن منه
هذا الشيء وبرهن المرتهن
انه رهن منه غيره والدين
والعين واحد فبينة المرتهن
أولى * رجلان برهنوا على عين
في يد رجل انه ارتهن منه
رهنًا بدينه الذي عليه
وقبضه لا تقبل بينة واحد
منهما اذا كان الراهن حيا
أما اذا كان الراهن ميتا
فيقبل برهنهما ما يكون
رهنًا عند كل منهما
كرجلين برهنوا على نكاح
امرأة بعد موتها يقضى لكل
منهما بنصف الميراث

وان برهنوا فالراهن لاثباته الضمان * أذن للمرتهن في الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بعد ترك الانتفاع وعود الرهن وقال
المرتهن هلك حال الانتفاع فالقول للمرتهن لانفاقهما على زوال الرهن فلا يصدق الراهن في العود الا بحجة * رهن عبدًا بساوي بألف فوكل

قيمته ورجع بها على الغاصب ثم غصبه آخر فقتل عنده رجلا آخر اشترى كافي تلك القيمة ويرجع المولى
بنصف القيمة على الغاصب الثاني فيدفعها الى الاول كذا في محيط السرخسي * ولو قتل المدبر عند
الغاصب رجلا خطأ أو أفسد متاعا ثم قتل رجلا خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين وعلى المولى
قيمته لو قتل القاتل بسبب جنائيه فيرجع بذلك كله على الغاصب ولو غصب عبداً أو مدبراً فاستهلك عنده
مالاً ثم رده على المولى فأتى عنده فلا شيء لأصحاب الدين لقوات محل حقهم وذلك الكسب أو مالبة الرقبة
ولا للمولى على الغاصب ولومات عند الغاصب قبل أن يردّه فعلى الغاصب قيمته فاذا أخذها المولى دفعها الى
الغرماء ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ذلك ولو كان قتل عند المولى خطأ فقيمة لأصحاب الدين على عاقلة
القاتل يقبضها المولى ويدفعها اليهم ثم يرجع بها على الغاصب ولو استهلك المدبر مالا عند المولى ثم غصبه
رجل ففقر عنده بطريق الطريق ثم رده الى المولى فقتله رجلا خطأ فغرم قيمته للمولى وأخذها أصحاب الدين ثم
وقع في البئر دابة فغطيت شاركة صاحبها أصحاب الدين الذين أخذوا القيمة في تلك القيمة بالحصة ثم يرجع
المولى بذلك على الغاصب في دفعه الى صاحب الدين الاول فان وقع في البئر انسان آخر فأتى فعلى المولى
قيمة المدبر ثم يرجع بها على الغاصب كذا في المبسوط * ولو قتل المدبر الغاصب أو مملوكه أو من يردّه
الغاصب فهو هدر كذا في محيط السرخسي * ولو غصب المدبر أحداً مولى به فقتل عنده قتيلاً خطأ ثم رده
فقتل رجلاً عمداً له وليان فعفاً أحدهما فعليه ما قيمة تامة لأصاحب الخطأ ثلاثة أرباعها والذي لم يعرف من
ولى الدم برهنها ثم يرجع المولى الذي لم يغصب على الغاصب بثلاثة أرباع نصف قيمة المدبر وهو مقدار ما غرم
هو لولى الخطأ ثم يرجع على صاحب الخطأ من ذلك ثمن قيمة العبد ثم يرجع هو بذلك على الغاصب كذا في شرح
المبسوط * مدبر الذمي في ذلك كله كمدبر المسلم وجنانيته تكون على مولاه الا أنه قضى عليه بالسعاية
لاسلامه حتى كان حكمه حكم المكاتب وكذلك مدبر الحربي المستأمن الا أنه اذا بره في دار الاسلام ثم
رجع في دار الحرب فبني عتق المدبر وهو في المسلمين ولا يغرم ما جنى بعد ما سبي كذا في محيط السرخسي *
واذا قتلت أم الولد مولاهما عداً فان لم يكن لها منه ولد فعليه القصاص ولا سعاية عليها لاجل العتق وان كان
لها ولد منه فلا قصاص عليها ثم تسعى في جميع قيمتها كذا في المحيط * واذا قتلت أم الولد مولاهما عداً وهي
حبيلى منه ولا ولدها فلا قصاص عليها فان ولده حيا وجبت القيمة عليها لجميع الورثة وان ولده ميتا كان
عليها القصاص فان ضرب انسان بطنها أو أقتله ميتاً فبها غرة ولها ميراثها من تلك الغرة وتقتل هي بالمولى ثم
نصيبها من الغرة ميراث لبيى مولاه ولا يحرمون الميراث لانهم قتلوها بحق كذا في المبسوط * واذا قتلت
أم الولد مولاهما رجلاً عداً ولا ولدها من مولاهما فعفاً أحد وليي المولى وأحد وليي الاجنبي معاً فعلى أم
الولد نصف قيمتها الوليين الباقيين ويجب في ماله ادون المولى وان غنما متعاقبا سعت في ثلاثة أرباع قيمتها
اتفاقاً ثم هذه الثلاثة الأرباع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقسم على سبيل العول والمضاربة وعندهما
على سبيل المنازعة وتخريج هذه المسألة على سبيل المنازعة أن ربع القيمة من النصف الواجب لأحد وليي
المولى فارغ عن حق أحد وليي الاجنبي فيسلم له بلا منازعة وربع القيمة وهو الزائد على النصف الواجب
فارغ عن حق أحد وليي المولى فيسلم لأحد وليي الاجنبي وربع القيمة استوت منازعتهم فيه فكان بينهما
نصفان فيصيب كل واحد منهما ثلثا ثمان القيمة وتخريج على العول والمضاربة هو أن في نصف القيمة
الواجبة للأول اجتمع فيه حقان حق المولى في جميعه وحق الآخر في نصفه فيضرب كل واحد بمقدار حقه
فيصير بينهما ثلاثاً ثمانية لأحد وليي المولى وثلاثة لأحد وليي الآخر وقد استحق هو مرة الربع وهو سدس
ونصف سدس فاذا ضم هذا الى ذلك فصار له ثلثا القيمة ونصف سدس واذا قتلت أم الولد مولاهما ولها منه ولد
فقتلت أجنبياً أيضاً وله وليان فعفاً أحدهما تسعى في قيمته ثلثا ثمانية للورثة المولى وثلثا للآخر عند أبي حنيفة

المرتحن بالبيع فقال المرتحن بعته بنصفها وقال الراهن لابل مات عندك يحلف الراهن بالله ما به لم أنه باعه ولا يحلف بالله ما مات عنده فاذا حلف يسقط الدين الآن يبرهن (٧٠) على البيع * اذن الراهن المرتحن في ايس ثوب مرهون يوما فخاء به المرتحن متخرفا وقال

رحمه الله تعالى وعندهما ثلاثة ارباعها الورثة المولى ولو أخذ ورثة المولى بقضاء قبل عقولا آخر الورثة الاجنبي أن يشاركوه ولا يتبعوه ولا يتبعونها لانهم أدت جميع ما علموا وكذلك بغير قضاء عنه دهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار وان أخذوا بعد عقولا آخر فالصحيح أنه يتخير أخذ بقضاء أو بغير قضاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهما فرقا بين الدفع بقضاء وبغير قضاء كذا في محيط السرخسي * واذا اجتمع مدبر وأم الولد وعبد ومكاتب فقتلوا رجلا فكل واحد منهم أنف ربع النفس فيقال لمولى العبد ادفعه أو افده بربع الدية ويسعى المكاتب في الأقل من قيمته ومن ربع الدية وعلى مولى المدبر وأم الولد الأقل من قيمته ومن ربع الدية كذا في المبسوط *

الفصل الثالث في جنابة المكاتب والاقرار بها

لمكاتب اذا جنى جنابة موجبة للام للسل فوجها عليه دون سيده بخلاف بين علمائنا كذا في الذخيرة * اذا جنى المكاتب جنابة خطأ فعليه أن يسعي في الأقل من أرشها ومن قيمته يوم جنى كذا في شرح المبسوط * ولو قتل مكاتب قيمته عشرة آلاف أو أكثر جلايسعي في عشرة آلاف الا عشرة كذا في محيط السرخسي * واذا اختلف المكاتب ومولى الجنابة في قيمته وقت الجنابة فالقول قول المكاتب هكذا في الحاوي * وكذلك لو فقت عين المكاتب فقال المكاتب جندت بعد ما فقت عيني فالقول قوله كذا في شرح المبسوط * الواجب بنفس جنابة المكاتب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا آخر هو الدفع وانما يتحول الواجب الى المال باحدمه ان ثلاثة اما قضاء القاضي بالمال واما الاصطلاح على المال واما وقوع اليأس عن الدفع بالعتق أو بالموت عن وفاء فاذا جنى وعجز ورث الرق فان كان قبل قضاء القاضي بالمال وقبل اصطلاحهما على المال فانه يحاطب المولى بالدفع أو بالنداء وان كان بعد قضاء القاضي أو بعد الاصطلاح على المال يباع فيه ولا يدفع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا آخر هكذا في المحيط * واذا حكم الحاكم بالمال صار ديناً عليه وسقط من رقبته وقبل الحكم هو في رقبته كذا في الحاوي * واذا جنى المكاتب جنابات ثم أعقبه سيده فعلى المكاتب الأقل من قيمته ومن أرش الجنابة ديناً في ذمته فان قضى عليه بذلك ففضى بعضهم جاز ما فعل ولم يشركه الاخرون في ذلك ولو لم يقض عليه بالجنابة حتى عجز فاعتقه المولى وهو يعلم بها كان مختاراً وان لم يكن عالماً فقد صار مستمراً كاللرقبة فعليه قيمته كذا في المبسوط * ولو قتل رجلاً فلم يقض عليه حتى عجز وعليه دين دفع بالجنابة ويبيعه في الدين فيساق فيه وان فداه باعه في الدين كذا في محيط السرخسي وان جنى المكاتب جنابة أخرى خطأ فان كان القاضي قضى عليه بالأقل من قيمته ومن الارش للاول قبل الجنابة على الثاني فان عليه للثاني مثل ما للاول كذا في الذخيرة * وكذلك في كل جنابة يجنبها بعد القضاء بما قبلها كذا في المبسوط * وان كان القاضي لم يقض عليه للاول حتى جنى جنابة أخرى فان عليه أن يسعي لهما بالأقل من قيمته ومن أرش الجنابتين وتكون تلك القيمة بينهما وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا آخر كذا في الذخيرة * وينظر في كل جنابة الى قيمة المكاتب يوم جنى ولا تعتبر زيادة القيمة بعد الجنابة ولو قتل المكاتب رجلاً خطأ وحفر بئراً في الطريق وأحدث في الطريق شيئاً فوقع في البئر انسان فقات فضى عليه القاضي بالقيمة للذي وقع في البئر ولولى القتل وسعي بينهما ثم عطب بما أحدث في الطريق انسان فاته يشاركهم في تلك القيمة وكذلك لو وقع في البئر انسان آخر فقات ولو حفر بئراً أخرى في الطريق بعد ما قضى عليه بالقيمة ووقع فيها انسان فقات فضى عليه القاضي بقيمة أخرى ولو وقع في البئر الاول فرس فعطب كان عليه قيمته ديناً يسعي فيه بالغاما بلغ ولا يشاركه كذا في المبسوط *

تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان أفر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل اللبس أو بعده فالقول للمرتحن أنه أصابه في اللبس لانفاقهما على خروجهم من الضمان وكان القول للمرتحن في قدر ما عادم الضمان اليه بخلاف أول المسئلة لعدم الاتفاق على الخروج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالخروج * الراهن لو عبدا برهن الراهن على ابيه بعهده عند المرتحن و برهن المرتحن على أنه رده الى الراهن وأبى عنده ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى قال أخذ يبرهان المرتحن لانه قد أبى عنده فبأخذنه فبرده * وقع الاختلاف بين الراهن والمرتحن في ولد المراهنة فقال المرتحن ولدت عندي فالقول للمرتحن لانه في يده ولم يقر بأخذنه من غيره ولو قال المرتحن اترهنت الام والولد جميعا وقال الراهن بل الام وحدها فالقول للراهن لانه منكر وان ادعى المرتحن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه ما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان سجد المرتحن الرهن لا يسمع بينه الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتحن وسواء شهد الشهود على معانة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام واذا اخراوه قولهما * برهن أنه رهن منه عبدا يساوي ألفين بالف وأتكر المرتحن ولا يعلم حال العبد يسقط الدين ويرد الباقي من القيمة الى

اذا

الراهن لانه صار غاصبا لا انكار ولو أقر بالرهن والموت المرتبه من لا يضمن الزيادة لانه أمين فيها * ويدخل البناء والشجر في رهن الأرض والدار وان لم يذكر كافى البيع ويدخل الزرع في رهن الأرض والتمر في رهن (٧١) الشجر بلا ذكر بخصلاف البيع لتوقف صحة الرهن على دخولهما

السادس في قبضه

والرهن لومثل الجارية لا يملك المرتهن المطالبة بالدين مالم يحضرها فاذا حضر لا يدفع الى الراهن بل اقضى الدين وان قال الراهن في بيتي في هذا المصرف اعطى الدين وذهب معي وخذ الرهن لا يؤمر الراهن بدفع الدين بل الحكم ما ذكرنا وان اقبه في بلد آخر يؤمر بدار الدين لان مؤنة الرد على الراهن فاذا زعم الراهن هلاكه يحلف المرتهن ماوى الرهن ويؤمر بالاداء * رهن عبيدين بألف وقضى النصف ليس له قبض أحدهما أما اذا قال رهنك هذين كل واحد بخمسمائة قال في الزيادات له ذلك وفي كتاب الرهن لاحق يؤدى الكل وكذا لو كان الدينان من جنس وقيل ما ذكر في كتاب الرهن قوله ما وفي الزيادات قول محمد وقيل في المسئلة روايتان وهو الاصح ولو رهن كل عبد على حدة له ان يأخذ أحدهما اذا قضى دينه

نوع في حق المرتهن فيه

مات الراهن عن ديون فالمرتحن أحق به كافي حال الحياة والرهن الفاسد كالعصم حال الحياة والمات حتى اذا تقاضا وتافضا الفاسد فالمرتحن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدى اليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتهن بالرهون الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا اذا لحق الدين الرهن الفاسد أما اذا سبق الدين ثم رهن فاسدا بدين ثم تقاضا بعد

واذا قتل المكاتب قتيلا خطأ وقيمه ألف درهم فلم يقض شيء حتى قتل قتيلا آخر خطأ وقيمه يومئذ ألفان ثم رفع الى القاضي فانه يقضى على المكاتب أن يسعي في ألتي درهم الالف الزائد من الالفين لولى القتل الثاني والالف الموجود وقت الجناية الاولى يكون بين ولي القتل الاول والثاني على قدر حقهما وحق ولي القتل الثاني في تسعة آلاف لانه وصل اليه الالف وحق الاول في عشرة آلاف فيقسم الالف القائم بينهما على تسعة عشر سهما عشرة أسهم للاول وتسعة أسهم للثاني فاخرج من السحابة يكون نصفه للثاني خاصة والنصف الاخر بين الاول والثاني على قدر حقهما على تسعة عشر سهما كذا في المحيط * قتل المكاتب وقيمه ألفان رجلا خطأ فاعور ثم قتل آخر خطأ وقيمه ألف يقضى عليه بالدين ألف للاول بقي الالف القائم فيكون بينهما على قدر حقهما وحق الاول في تسعة آلاف وحق الثاني في عشرة آلاف فكان الالف القائم مقسوما بينهما على تسعة عشر سهما تسعة للاول وعشرة للثاني كذا في محيط السرخسي * مكاتب قتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا آخر خطأ فقضى عليه باحدى الجنايتين ثم قتل آخر خطأ فانه يكون للقضى له نصف القيمة التي قضى له بها ثم يقضى للثالث بنصف قيمة العبد خاصة ويقضى أيضا بنصف القيمة للذي لم يقض له بشيء بينه وبين الثالث أثلاثا لثلاثة للاوسط وثلاثة للثالث كذا في المبسوط * واذا قتل المكاتب قسطين خطأ فقضى عليه بنصف القيمة لأحدهما والاخر غائب ثم قتل آخر ثم عجز وردى الرق فانه يحضر المولى بين الدفع والقضاء فان اختار الدفع ذكر أنه يدفع النصف الى ولي القتل الثالث ثم يباع هذا النصف بنصف القيمة التي قضى لولى القتل الاول والنصف الاخر يقسم بين ولي القتل الثالث والاوسط على قدر حقهما وحق الثاني في عشرة آلاف وحق الثالث في خمسة آلاف فيكون النصف المشغول بينهما ما أثلاثا لثلاثة للنصف الثاني وثلاثة الاخر لثالث وان اختار القضاء فدى للثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن حق الثاني والثالث وبقي للاول نصف قيمة العبد ديناً على العبد فيقال للمولى اما أن تقضى دينه أو يباع العبد عليك فاذا لم يقض المولى دين العبد حتى وجب البيع قالوا يباع جميع العبد بدينه لا النصف بخلاف ما لو قضى للثاني بنصف القيمة وفدى للآخرين فانه اذا لم يقض دين العبد حتى وجب بيعه بالدين فانه يباع نصف العبد ولا يباع الكل كذا في المحيط * واذا قتل المكاتب رجلا خطأ وله وارثان فقضى عليه القاضي لأحدهما بنصف القيمة ولم يقض للآخر شيء ثم قتل آخر فجاء الاخر فخاصم الى القاضي وهو مكاتب بعد فانه يقضى له بثلاثة أرباع القيمة فان عجز المصنف انتاب وجاه الاوسط فانه يدفع اليه ربع العبد أو يفديه مولا بنصف الدية كذا في المبسوط * ولو جنى المكاتب ثم مات ولم يدع شيئا هدرت قضى عليه أو لم يقض كذا في محيط السرخسي * واذا جنى المكاتب جناية ثم مات فان مات عاجز قبل القضاء عليه بالجناية وترك مائة درهم وكانت به أكثر من ذلك فان الجناية تسط وتكون المائة التي تركها للمولى وان مات بعد ما قضى عليه بالجناية فترك تقضى من ذلك الجناية وان مات عن وفاء قبل قضاء القاضي عليه بالجناية أو بعده فانه لا تسط الجناية فتقضى منه الجناية أو لا ثم الكتابة ثم ان فضل شيء يكون لورثة المكاتب هذا اذا لم يكن على المكاتب دين سوى الجناية فاما اذا كان على المكاتب دين سوى الجناية وقد ترك ما يفي بالديون والجناية وبطلت الكتابة فان مات بعد قضاء القاضي عليه بالجناية فان ولي الجناية يكون أسوة لسائر الغرماء ولا يقدم الديون على الجناية فيبدأ بالديون ثم بالكتابة ثم ان فضل شيء يكون لو ارث المكاتب وان لم يكن قضى القاضي عليه بالجناية حتى مات فانه يقدم الديون على الجناية وهذا الذي ذكرنا كله اذا كان مات ترك المكاتب فيه وفاء بالديون والجناية والكتابة جميعا فاما اذا كان لا يفي بالكتابة وانما يفي بالديون والجناية لا غير هل تبطل الجناية اذا كان القاضي قضى بمقبول موته فالجناية لا تبطل ويقضى من كسبه الديون والجناية جميعا وان لم يكن قضى

فقبضه ليس للرهن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من سائر الغرماء بفقد موت الرهن لعدم المقابلة حكم الفساد سبب بخلاف الرهن السابق والدين (٧٢) الا لاحق لان الرهن قبضه بمقابلة الرهن وهنا القبض سابق فيثبت المقابلة الحقيقية ثمه وبخلاف

الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر لصحة السبب وبه المقابلة الحكمية المرتهن اذا رد الرهن كان مساويا لسائر الغرماء

نوع في تصرفها فيه
أعتق الرهن المعسر الرهن فالمرتهن يستسعى العبد فينظر الى قيمته يوم العتق أو الرهن فيسعى في الاقل من هؤلاء ثم يرجع العبد به على الرهن اذا أيسر ويرجع المرتهن بما بقي من دينه على الرهن ان فضل والتدبير كالعتق الا أنه يسعى في كل الدين لانه على ملك المولى لم يخرج بالتدبير عن ملكه ولا يرجع على مولاه بما سعى بخلاف المعتق * أجر المرتهن الرهن من أجنبي بلا اجازة الرهن فالغلة للمرتهن ويتصدق بها عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى كالفاسب يتصدق بالغلة أو يردّها على المالك وان أجزأه الرهن بطل الرهن والاجر للرهن وقد مر وكذا لو رهن من غيره باذن الرهن بطل الرهن الاول ولا يعود الابره من جديد وان أتلف المرتهن الغلة في هذه الصورة ضمنها ولا يضمن ان هلك لانه وكيل المالك وان استعمل الرهن بلا اذن الرهن وهلك حال الاستعمال ضمن كل قيمته

القاضي بالجناية فان الجناية تبطل ويقضى الدين من كسبه هكذا في المحيط * ولو مات المكاتب وترك ولدا قد ولد في مكاتبته من أمته وعليه دين وجناية فـ قد قضي بها أو لم يقض بها سعى المولى في الدين والجناية والمكاتبه ثم لا يجبر على أن يبدأ بذلك من شيء فان عجز المولى رد في الرق بعدما قضي عليه بالجناية يسع وكان ثمنه بين الغرماء وأصحاب الجناية بالحصص وان عجز قبل القضاء بالجناية بطلت الجناية ثم يساع في الدين فان كانت أم الولد حية حين مات المكاتب ولادين على المكاتب وقد قضي عليه بالجناية أو لم يقض فان على الام والمولى السعاية في الاقل من قيمة المكاتب ومن أُرش الجناية مع بدل الكتابة فان قضي عليه ما بها أو لم يقض حتى قتل أحدهم اقتبلا خطأ قضي عليه بقيمة لولي القتل سوى ما عليه المولى جناية المكاتب فان عجزا بعد ذلك يسع كل واحد منهم ما في جنايته خاصة فان فضل من ثمنه شيء فالفضل لولي جناية المكاتب كذا في المبسوط * مكاتبه جنت ثم ولدت فمجزت ولم يقض دفعها وحدها ولو قضي عليها ثم ولدت بيعت فان وفي ثمنها بالجناية والا يسع ولدها كذا في محيط السرخسي * ولو ماتت المكاتبه وتركته مائة درهم وبنات ولده في مكاتبته أو عليها دين وقد قتل خطأ فمقتضى بها أو لم يقض فانه يقضى على الابن أن يسعى في المكاتبه والجناية ثم تلك المائة بين أهل الجناية والدين بالحصص وان استدان الابن ديناً وجنى جناية فمقتضى عليه بذلك مع ما قضي عليه من دين أمه وجنايتها فعليه أن يسعى في ذلك كله فان عجز يسع في دينه وجنايته خاصة فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايتها بالحصص وان كان عجز قبل أن يقضى عليه بجنايته دفعه مولاهم بأوفدها واذا دفعه تبعه دينه خاصة فيباع فيه دون دين أمه وجنايتها فان فضل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الام وجنايتها عليه سبيل ولو فداها المولى فقد طهر بالقضاء من الجناية فيباع في دينه فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايتها كذا في المبسوط * مكاتب قتل ثلاثة خطأ فذهب أحدهم حصته ثم عجز سلم ثلث العبد للمولى ويدفع الثلثين أو بقدر كذا في محيط السرخسي * واذا قتل المكاتب رجلاً فداها له ولبن فعن أحدهما سعى للآخر في نصف القيمة كذا في المبسوط * عبدين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بغير اذن شريكه ثم جنى بسعى في نصفه وغرم الشريك الاقل من نصفه ونصف الارش ان لم يؤد الكتابة كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبدان اثنين فكاتب أحدهما نصيبه بغير أمر صاحبه ثم جنى جناية ثم أدى فعتق فانه يقضى على المكاتب بالاقل من نصف قيمته ونصف أرش الجناية وياخذ الذي لم يكاتب من شريكه نصف ما أخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى العبد وان شاء ضمن شريكه فأى هذه الخصال فعل وقبض فهو ضامن لاقل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف أرش الجناية وكذلك لو كاتبه باذن شريكه الا أنه لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو خوص المكاتب في الجناية قبل أن يعتق فمقتضى عليه بنصف أرشها ثم عجز عن الكتابة فانه يساع نصفه فيما قضي به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويقال لا يخرج دفع نصيبك بنصف الجناية أو أوفده بنصف أرشها كذا في الحاوي * واذا كاتب أحدهما نصيبه ثم اشتري المكاتب عبداً جنى جناية ثم أدى الكتابة فعتق فانه يخير المكاتب والذي لم يكاتب فان شاء أدفعه وان شاء فداها بالدية فان كان هذا العبد الجاني ابن المكاتب ولده عنده من أمته كان على الجاني أن يسعى في الاقل من نصف قيمته ومن نصف أرش الجناية وليس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق أو يستسعى ثم يضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف أرش الجناية ولو كان هذا الابن جنى على أبيه ثم أدى الاب عتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسعى فيها الذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب في ذلك بخلاف الام فالمكاتب ضامن لنصف قيمته الذي لم يكاتب كذا في المبسوط * ولو كاتب أمه مشتركة بغير اذن شريكه فولدت فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الام وأمه عليه لازم كل واحد منهما ثلاثة أرباع قيمة المقتول عند أبي

وصار رهنه مكانه كما اذا أتلفه أجنبي وضمن القيمة ولا يسقط شيء من الدين ولو تلف بعد الاستعمال يسقط حصة الدين لما مر بخلاف التلف حال الاستعمال باذن الرهن لما مر وكذلك لو أعاره الرهن أو المرتهن من أجنبي باذن الرهن ولا يبرأ من ذلك

الاجنبى لا يسقط شيء من الدين والمرتهن اعادته لم امران بالاغارة ينعدم ضمان الرهن ولا يرتفع عقد الرهن وبدا الاجارة والرهن
يظل عقد الرهن لا يبدأ الوديعة ولو ولدت المرهونة في يد المستعير رهنها كان أو مرتهن أو (٧٣) أجنبيا فالولد رهن * رهن

نوبيا سوى عشرين بعشرة
وأذن للمرتهن في لبسه فلبس
ونقص ستة دراهم من لبس
المرتهن بالأذن ثم لبسه ثانيا
بلاذن فنقص أربعة
ثم ضاع الثوب وقيمة عشرة
يرجع المرتهن على الراهن
يدرههم لأنه رهن بعشرة
وقيمة عشرون صاد كل
دراهم من رهنه بدرهم فبذهب
الستة وجب له على الراهن
ثلاثة لأنه ذهب باستعمال
الراهن حكما لأنه استعمله حكما
بأمر المرتهن بالاستعمال فإذا
ذهب أربعة بعده باستعمال
المرتهن بلاذنه وجب
ضمانه على المرتهن قلنا
هالك وقيمه عشرة صار
مستوفيا خمسة بالهلاك
وجوب الراهن على المرتهن
أربعة والمرتهن على الراهن
ثلاثة فصارت الثلاثة
بالثلاثة بقي على المرتهن
دراهم أحسب بحقه وبقي له
الى تمام حقه دراهم لحصول
التسعة خمسة بالهلاك
وثلاثة بالمقاصة ودراهم
بالاحتساب فأخذ دراهم
لا غير * ألقى الخاتم المرهون
المرتهن في كيسه الممزق
وضاع بالسقوط يضمن كل
الفاضل من الدين أيضا *
قال المرتهن أعطه للدلال
لبيع وخذ حقه فدفعه الى
الدلال وهلك في يده لا يضمن

حينئذ رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى * وإذا كانت أمة بين رجلين كاتب أحدهما حصته منها ثم
ولدت ولدا ثم ازدادت خيرا أو نقصت بغير ثم ازدادت فعتقت فاختار الشريك تضمين المكاتب ضمنه نصف
قيمتها ومعتقت والذي لم يكاتب أن يستسعى إلا في نصف قيمته ولو كاتب أحدهما نصيبه منها ثم ولدت ولدا
فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على أمه أو جنت عليه جناية لا تبلغ النفس ثم أديا فعتقا والموليان
موسران فللذي كاتب الولد أن يضمن الذي كاتب الأم نصف قيمتها وإن شاء استسعاها وإن شاء أعتقها
ولا ضمان للذي كاتب الأم على شريكه في الولد كذا في المبسوط * عبيدين رجلين فقأ العبد عين أحدهما ثم
كاتب المفقومة عينه نصيبه منه ثم جرحه جرحا آخر فمات منه ما سعى المكاتب في الأقل من نصف القيمة ورابع
الدية وعلى المولى الذي لم يكاتب نصف قيمة العبد لورثة العبد قول الأمان العبدان كان قد أدى وعق لم يجب
على الساكت نصف القيمة ما لم يصل اليه نصيبه بضمن أو سعاية كذا في محيط السرخسى * وإذا كان العبد
بين رجلين فجنى عليه أحدهما فقأ عينه أو قطع يده ثم أن الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجناية
ثم جنى عليه العبد جناية ثم أن الذي باع ربعه اشترى ذلك الربع ثم كاتبه المجنى عليه على نصيبه منه ثم جنى
عليه جناية أخرى ثم أدى فعتق ثم مات المولى من الجنايات فعلى المكاتب الأقل من نصف قيمته ومن ربع
الدية وعلى الذي لم يكاتب سدس وربع سدس دية صاحبه والأقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع
سدس الدية كذا في المبسوط * عبدان يدوزر جنى على ذر فكاتبه ذر عالما بالجناية فجنى عليه أخرى ثم
كاتبه زيد فجنى عليه جناية أخرى فمات من ذلك كله فنقول العبد نصفان وكل نصف أثلث نصف النفس
بثلاث جنايات حقيقة وجنايتين حكما أما نصيب المجنى عليه فقد أثلث نصف النفس بجناية قبل كتابة
وهي هدر وجنايتين بعدهما وموجبهما واحد وهو الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية على المكاتب
وأما نصيب غير المجنى عليه فقد أثلث نصف النفس أيضا بجنايتين قبل الكتابة وحكهما الوجوب على المولى
فلزمه الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وبجناية بعد الكتابة وهو مثل في رتبة المكاتب وأن جنى على
أجنبى فكاتبه أحدهما وهو يعلم بالجناية ثم جنى عليه فكاتبه الثاني وهو يعلم ثم جنى عليه فمات فنصف
الأول أثلث نفسه بثلاث جنايات ولها حكم جنايتين فصارت مختارا في الأولى ربع الدية وموجب البقية
على المكاتب وهو الأقل من ربع الدية ونصف قيمته والنصف الآخر جنى جنايتين قبل الكتابة وحكهما
واحد وهو الوجوب على المولى فلزمه الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثلاثة الأقل من
نصف قيمته ومن ربع الدية وإن لم يعلم بضمان الأقل من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب أيضا الأقل من
قيمتهم ومن نصف الدية كذا في الكافي * رجل كاتب نصف أمته ثم ولدت ولدا فجنى الولد جناية فانه يسمى في
نصف جنايته ويكون نصفه على المولى لأن الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف قيمته فإن
أعتق السيد الأم بعد ما جنى الولد عتق نصف الولد وسعى في نصف قيمته للمولى ونصف الجناية على الولد
وكذلك حكم الجناية إذا أعتق المولى الولد إلا أن ههنا لاسعاية على الولد ولولم يعتق واحد منهما ولم يجنبيا
على الاجنبى ولكن جنى أحدهما على الآخر لم كل واحد منهما من جنايته الأقل من قيمته ومن نصف
الجناية باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف ذلك على المولى باعتبار أن النصف مملوك له وهو مستمك لذلك
بالكتابة السابقة ونصفه على الجاني للمولى باعتبار أن المجنى عليه نصفه مملوك للمولى غير مكاتب فيصير بعضه
بالبعض قصاصا ولو جنت الأم ثم ماتت قبل أن يقضى عليها ولم تدع شيئا فولدها بمنزلها يسعى في نصف
الجناية والمكاتب وعلى السيد نصف الجناية ويستوى إن كان قضى عليها بالجناية أو لم يقض فان جنى
الولد بعد ذلك جناية ثم عجز وقد كان قضى عليه بجناية أمه فإن الذي قضى به عليه من جناية أمه دين في
نصفه غير أن المولى أن يدفعه بجنايته فيكون للمولى أن يدفعه بجنايته وإن شاء فداءه فإن فداءه يسع نصفه في

(١٠ - فتاوى سادس) المرتهن ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الفساد من المتول من الرهن كاللبن والثروة وكذا نفس الرهن
إذا كان مما يخاف عليه الفساد باذن القاضي ويكون غنمه رهننا وإن باعه بلاذن القاضي ضمن وليس للعالم كبيع الرهن إذا كان

الراهن مفلسا عند الامام لانه لا يرى الحجر على الخزانة المدون وفي المنية للرتن يسع الرهن باجازه الحاكم واخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته وفي (٧٤) العتاي استاجر المرتن الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة وان استأجره فاسد او وصل اليها

الدين الذي على أمه وان دفعه لم يبعه في هذا الدين كذا في شرح المبسوط * واذا أقر المكاتب بجناية عمدا أو خطأ الرهن ولو قضى عليه بجناية خطأ ثم عجز هدر دمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن المكاتب لو أقر بجناية موجبة للمال لا يؤاخذ به ابعد المجز عنه صارت ديناً عليه أولاً وعندهما يؤاخذ بها ويبيع فيها اذا صارت ديناً عليه بالقضاء ولو أعتق ضمن قضى بها أولاً كذا في محيط السرخسي * ولو لم يعجز ولم يكنه أدى فعتق صار ديناً عليه كذا في الحاوي * لو قتل المكاتب رجلاً عمداً ثم صالح عن نفسه على مال فهو جائز ويلزمه المال ما لم يعجز فان عجز قبل أداء المال بطل عنه المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزم بيعه فيه كذا في المبسوط * ولو أقرت مكاتبته على ولدها لم يلزمه ما عتق أو عجز فان مات وترك وفاء قضى في ماله بالاقبل ولو أقر الولد على أمه بجناية لم يثبت فان ماتت الأم لزمه الاقل من الدين والنكابة فان عجز بعد ذلك لم يلزمه وان كان قد أدى ثم عجز لا يستر من المقر له ولو أقرت الأم على ابنتها بجناية ثم قتل الابن خطأ وأخذت قيمته قضى بما أقرت في القيمة وكذلك لو أقرت على ابنتها بدين وفي يده مال ولادين عليه جازا قرارها بالدين في كسبه كذا في محيط السرخسي * واذا قتل ابن المكاتب رجلاً خطأ ثم ان المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فعليه القيمة بضرب فيما أولياء القتل الا آخر بالدية وأولياء قتل الابن بقيمة الابن كذا في المبسوط * جناية المكاتب على المولى وجناية المولى عليه خطأ بمنزلة جناية الاجنبي فأما القتل العمد فلا قصاص على المولى اذا قتله وتلزمه القيمة وان قتل المكاتب مولاه عمداً اقتصر منه وجناية المولى على رقيق المكاتب أو ماله وجناية المكاتب على رقيق المولى أو ماله يلزم كل واحد منهم ما يلزم الاجنبي كذا في الحاوي * وكل من يشكك على المكاتب فهو في حكم الجناية بمنزلة المكاتب فيما يلزمه من السعاية وكذلك أم ولده التي ولدت منه كذا في المبسوط * وجناية عبد المكاتب مثل جناية عبد الحر الا أنه اذا أدى والفداء ازيد من قيمته فاحشاً أو دفع وقيمة العبد أكثر من الارض فاحشاً صح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصح كذا في محيط السرخسي * وان مات المكاتب وعليه دين وترك عبدان جازا عليه دين آخر يسع العبد في دينه خاصة فان بقي من نفسه شيء كان في دين المكاتب وان لم يكن على العبد دين ولكنه كان جني جناية وليس للمكاتب مال غيره يخير المولى فان شاء دفعه فهو وجب الغرماء بالجناية واللاحق للقرماء فيه فاذا دفع الى ولي الجناية برضاهم لم يبق لهم عليه سبيل وان شاء فادوه بالدية ثم يبيع في دين الغرماء فان كان عليه دين أيضاً فانه يخير مولاه فان شاء دفعه وأتبعه دينه فيبيع فيه ولا شيء لغرماء المكاتب وان شاء فاداه ثم يبيع في دينه خاصة فان فضل شيء كان لغرماء المكاتب كذا في المبسوط * عبد شح حرام وضحة ثم دبره مولاه فشجبه العبد وضحة أخرى ثم كاتبه مولاه ثم شجبه أخرى ثم أدى فعتق ثم شجبه أخرى وشجبه اجنبي ومات المولى عالم بالجنايات فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية والنصف الاخر أثلغه العبد باربع جنائيات أحكامها مختلفة والمعتبر أحكام الجنائيات فحكم الاول الدفع أو الفداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا النصف أربعة أسهم فصار الكل ثمانية أسهم أربعة أثلغها الاجنبي وأربعة أثلغها العبد والسهم الاول صار للمولى مختاراً له بالتدبير وهو عالم بها فيلزمه ثمن الدية والسهم الثاني واحد والدفع ممنع بقول سابق على الجناية فلم يثبت به الاختيار فوجب ثمن القيمة على المولى الا أن يكون ثمن الدية أقل منه والثالثة حصلت من المكاتب فوجب الاقل من ثمن الدية والقيمة على المكاتب والرابعة جناية الحر فوجب الدية على عاقلة وان لم يدبر والمسئلة بها على عاقلة الاجنبي نصف الدية وأما النصف الاخر فقد تلف بثلاث جنائيات فصار هذا النصف ثلاثة أسهم فصار الكل ستة تلف ثلاثة بجناية الاجنبي وتلف ثلاثة بجناية العبد فيلزم على المولى سدس الدية بالاولى وعلى المكاتب الاقل من سدس قيمته ومن سدس

ومضى زمان مقدار ما يجب شيء من الاجر بطل وان لم يصل حتى فسخ الاجارة بقي الرهن وان أخذ المرتن الارض من اربعة بطل الرهن ان البذر من المرتن وان من الراهن لا يسطل وكذا من أجر دار من غيره ثم رهنها منه صح الرهن وبطلت الاجارة واذا باعسه باذن المرتن صح ويكون الثمن رهناً مكانه قبض الثمن المشتري وألا لقيامه مقام العين والثمن وان كان ديناً لا يصح رهنه ابتداء لكنه يصح رهنه بقاء كالعبد المرهون اذا قتل يكون قيمته رهناً بقاء حتى لو تلف الثمن على المشتري يكون من المرتن ويسقط دينه كما لو كان في يده ولو جاز المرتن الغنم أو قطع الثمر غير اذن الحاكم لا يضمن بخلاف البيع لان القطع لحفظ المالك في العين والبيع لحفظ المالك وهذا اذا جازا معتاداً ولم يحدث نقصاناً فان أحدث نقصاناً ضمن ويسقط كل الدين ولو شاة أو بقرة يخاف عليها الهلاك فذبحها المرتن يضمن قياساً واستحساناً فالخامس ان كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع لا يملك المرتن ولو فعله ضمن وان فيه حفظ المال عن

الفساد الا اذا كان بأمر الحاكم وكل تصرف لا يزيل العين للمرتن ان يفعل وان بغير أمر القاضي اذا كان فيه حفظ وتحصين الدية (كتاب المضاربة) فيه ثلاثة فصول (الاول في المقدمة) المضارب شريك رب المال ورأس ماله الضرب في الارض والتصرف

لا يطل بالنمرط الفاسدة ولو شرط من الربح عشرة دراهم فسدت لانه شرط بل لقطع الشركة ولا يجبر المضارب على العمل ولا رب المال على التسليم * شرط أن يتجرى في الكوفة فخرج الى البصرة ضمن بالشراء * معه ألفان قال لربه دفعت (٧٥) ألفا وربحت الفاقول رب المال

كلاهما رأس المال فالقول

قول المضارب ولو قال دفعت

ألفا للمضاربة وربحت ألفا

فقال رب المال لا بل بضاعة

فأقول رب المال وفي

المضاربة الفاسدة إذا عمل

وربح فالربح لرب المال

وعليه وضعته وللعامل أجر

مثل عمله ربح أو لا لكن

أجر المثل بالغالب عند محمد

وعند الثاني لا يجاوز به

المسمى * ولونلف المال

في يده له أجر مثل عمله ولا

ضمن عليه وعند محمد

رحمه الله تعالى يضمن قيل

المذكور في الكتاب قول

الامام رحمه الله تعالى بناء

على مسئلة أجبر المشتري

وفي الشافي قال لا يضمن

والمضاربة الصحيحة

والفاسدة سواء ولم يذكر

الخلافا وبه يقتضى دفع اليه

ألفا وقال خذ مضاربة

بثلث أو النصف جاز

وما شرط فهو للمضارب

والباقي لرب المال

والثاني فيمالة المضارب

وما لا يملك *

مضارب مع ألف

اشتري بها ثيابا فقصرها

وجعلها بمائة من عند

نفسه وكان قال له

رب المال اعمل برأيك

أولم يقل فهو منقطع

لانه لو جاز على رب المال

صار رب المال مستدينا

الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي والله أعلم

الباب الرابع عشر في الجناية على المالك

وإذا قتل رجل عبدًا خطأ فعليه قيمته فان كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر قضى عليه عشرة آلاف الا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلاث سنين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الامه اذا زادت قيمته على الدية خمسة آلاف درهم الا خمسة دراهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم الا عشرة دراهم وخوطاها الرواية هكذا في السراج الوهاج * ولو غضب عبدًا قيمته عشرة آلاف فله في يده تجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع كذا في الهداية * ولو قتل العبد المأذون خطأ لم يغرم الا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي * وفي نوادر ابن سماعة رجل حل على عبد رجل محتوم ما ورجل آخر حل عليه محتومين وكل ذلك كان بغير اذن المولى فمات من ذلك كله فعلى صاحب المحتوم ثلث قيمته وعلى صاحب المحتومين ثلثا قيمته وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولا تعقل العاقلة فيما جنى على المالك خطأ فمادون النفس وان كان الجاني حرا فإذا بلغ النفس عقلته العاقلة في ثلاث سنين كذا في المحيط * وأما الجناية على أطراف العبد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل شيء من الحرفية الدية تجب في العبد القيمة وكل شيء من الحرفية نصف الدية ففيه من العبد نصف القيمة الا اذا كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر نقص عشرة أو خمسة وعندهما يقوم صحيحا ويقيم منقوصا بالجناية فيجب فضل ما بين القيمتين وهو رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * هذا اذا فاتت بفواته منقصة مقدودة وذلك كالعنق واليد فأما ما يقصد به الزينة نحو الاذن والماجدين وما أشبه ذلك فكذلك الجواب في قوله الاول وفي قوله الآخر لا يقتدر ذلك ويلزمه نقصان كذا في المحيط * وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة كذا في الهداية * وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب كذا في الكفاية * وهكذا في النهاية والكافي * وكل جناية ليس لها أثر في حق الحرفية العبد نقصان القيمة كذا في السراجية * قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن أشفار عيني المملوك اذا شقها انسان فاخبرني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في أشفار عيني المملوك في حاجيه وفي أذنيه ما نقصه وهو قولى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ولا أحفظ في اللحية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن أحفظ عنه في شعر الرأس أن مولاه ان شاء دفعه وأخذ قيمته وان شاء لم يدفعه وأخذ من الجاني ما نقصه وفي الاصل أن في شعر العبد ولحيته حكومة عدل وكأنه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر كذا في القدرى وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أذن العبد وأنفه ولحيته اذا لم تنبت نقصان القيمة كما قال محمد رحمه الله تعالى على ما ذكره القدرى وفي المختلفات عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في هذه الصورة نقصان القيمة وهكذا ذكر قول محمد مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجرح ودفعه القدرى كذا في الذخيرة * ولو حلق جعد عبد انسان ونبت مكانه أبيض يلزمه نقصان وليس طريق معرفة نقصان في هذه الصورة أن ينظر الى قيمة العبد وبه جعدوا الى قيمته ولا جعد به وانما طريقه أن ينظر الى قيمته وأصول شعره نابتة سوداوى الى قيمته وأصول شعره نابتة بيض كذا في الظهيرية * ومن فقأ عيني عبد فان شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته وان شاء أمسكه ولا شيء له من نقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان شاء أمسك العبد وأخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته كذا في الهداية * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقأ عيني عبد فمات العبد من غير الفقه فلا شيء على الفاقى وان لم يمت ولكنه قتل انسانا لم يفتق الفاقى نقصان وقال محمد رحمه الله تعالى ضمن نقصان في الوجهين كذا في محيط السرخسي * اذا فقأ رجل عيني عبد ثم قطع آخر يده فعلى الفاقى ما نقصه وعلى

عليه ولم يأمربالمال بذلك وقوله اعمل برأيك لا أثر له في الاستدانة لانه ليس من أعمال المضاربة وجعلته ثلاثة أقسام قسم من المضاربة وتوابعها وهو علق بطلاق المضاربة قال له اعمل برأيك أولا كالايداع والاعارة والاستجأروالاجارة والارهن وقسم ملحق بالمضاربة

وان لم يكن منها فاعلمك اذا قيل له اعمل برأيتك كلافه ضاربة وانما لظن بئس له أو بعل غيره والثالث ما ليس به نهوا ولا ملحقا بها ولا يملكه وان قيل له اعمل برأيتك كاستدانة (٧٦) على المضاربة والاقرض والعقود والكتابة والتدبير والهبة وأجر التساج والجماعة من عنده

أو قصرها ولا يصير في المال لان القصاره ليست بعين مال قائم وفي المضاربة المطلقة له شراء السفن وفي المقيدة لا ويملك الاستئجار * أمره بالبيع من فلان فباع من غيره ضمن بخلاف ما لو وكله بالشراء من فلان فاشترى من غيره لا يضمن ذكره في الوكالة وفي رواية المضاربة يضمن في الوجهين * دفع الى رجل ألفا بالنصف ثم دفع اليه ألفا آخر بالثلث ولم يقبل فيها اعمل برأيتك وخطبهما لا يضمن وان ربح فيهما اقسما نصف الربح انصافا ونصفه اثلاثا والمضارب لا يملك أن يضارب اذا لم يقل له اعمل برأيتك ولا يضمن بنفس الدفع الى الثاني فان عمل بعبا أو شر اصرار مخالفا ورب المال بالخيار في تضمين الاول أو الثاني فان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني * أمره بأن يضارب بما عليه بالنصف فاشترى فاشترى للدين والدين على حاله بناء على عدم صحة التوكيل بالشراء بما عليه عند الامام بلا تغيين البائع أو المشتري ولو كان الدين على ثالث فقال اقض مالي على فلان واعمل به مضاربة وكذا لو دفعه عرضا وقال اعمل بتمه بعد مضاربة جاز * ولو قال للغاصب أو المستودع أو المستبضع اعمل بما في يدك من المال مضاربة جاز * وكذلك وقال زفر لا يجوز في الغصب قلنا كون المال مضمونا عليه لا يمنع صحة الامتنان فاذا امتثل انتفى الضمان ولا يصح مع بقاء يد الدافع عاقدان

القاطع نصف قيمته مفقود العينين وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى أن هذا استحسان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أهل سمرقند رجلان قطع ما يدي عبدهما أحدهما البني والآخر اليسرى فاعلى كل واحد منهما نصف قيمة العبد وهو على شرف القطع وهذه المسئلة تحجة في مسئلة أخرى أن من ربح الى عبده ما فاقه آخر قبل أن يبيعه الدائم فعلى القاتل قيمة العبد من ماله توقع به الرمية كذا في المحيط * عبده مقطوع اليد قطع انسان رجله من هذا الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المقطوع يده وان قطع من الجانب الآخر يضمن نصف قيمة العبد المقطوع يده وعلى هذا البائع لو قطع يد العبد يسقط نصف الثمن وان كان العبد مقطوع اليد فقطع الثانية يعتبر النقصان ويسقط من المشتري بقدر النقصان من الثمن حتى لو انتقص ثلث القيمة يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع في العين كذا في القمراشي * ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع اليد كذا في الظهيرية * وفي المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قطع اليد اليمنى من عبده رجل وقطع رجل آخر اليسرى منه ومات منها فعلى القاطع الاول نصف القيمة وعلى الثاني ما نقصه وما بقي فهو عليهما وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * لو قطع رجل يد عبده قيمة ألف ثم بعد القطع لم يبرأ حتى صارت قيمته ألفا كما كانت قبل القطع ثم قطع رجل آخر رجله من خلاف ثم مات منها ضمن الاول ستمائة وخمسة وعشرين والاخر سبعمائة وخمسين ولو صار يساوي ألفين وهو أقطع فعلى قاطع الرجل ألف وخمسمائة وعلى قاطع السيد ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي * في نوادر ابن رشيد عتق رجل يده ثم مكث سنة ثم اختلف القاطع والمولى في قيمته يوم القطع فقال القاطع كانت قيمته يوم القطع ألفا وعلى ستمائة وقال المولى العبد كانت قيمته ألفي درهم وقيمة العبد يوم اختم صمما ألف درهم ولو كان صحيح اليد كانت قيمته ألفي درهم فالقول قول القاطع فان غرم ذلك أو لم يغرّم حتى انتقصت اليد ومات فعلى عاقله قاطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال القاطع وعاقلته وأما النفس فانه لا يصدق واحد منهما عليها فيغرم القاتل قيمة النفس يوم تلفت ويكون على العاقله ألف وخمسمائة وخمسة مائة منها أرض اليد كذا في المحيط * وفي موضحة العبد نصف عشر قيمته الا أن يزيد على أرض موضحة الحرف فانه لا يراد عليه وينقص منه نصف درهم كذا في المضمرات * وفي نوادر ابن سماعية عن محمد رحمه الله تعالى رجل قطع يد عبده رجل أو شبع عبده رجل ثم ان المولى باعه ثم رد عليه بعيب يقضاه القاتل أو وهبه المولى من انسان ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد من الجناية فان مولى العبد يرجع على الجاني بجميع قيمته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أمة قطعت يدها خطأ وباعها المولى من انسان على أنه بالخيار أو على أن المشتري بالخيار ثم انتقص الباع بالخيار وردت على المولى فانت من عنده من القطع فعلى القاطع قيمتها تامة وان كان القطع عمدا رأت القصاص استحسانا كذا في المحيط * اذا قال لعبده أحد كما حرمت شيئا فبين العتق في أحدهما بعد الشيع فأرشم المولى وبقيا مملوكين في حق الشبهة ولو قتلهما رجل واحد في وقت واحد معاتب دية حرة وقيمة عبد فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة وان اختلفت قيمتهما يجب عليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حرة فيقسم مثل الاول واذا قتلها على التعاقب يجب عليه القيمة الاول للمولاه والدية للثاني لورثته واذا قتل كل واحد منهما رجل معاتب قيمة المملوكين فتكون نصفين بين المولى والورثة فمأخذ هون نصف قيمة كل واحد منهما ودية حرة لورثته وان قتلها على التعاقب فعلى القاتل الاول قيمة المولى وعلى القاتل الثاني دية لورثته وان كان لا يدري أيهما قتل أو لا فعلى كل واحد منهما قيمته وللمولى من كل واحد منهما نصف القيمة هكذا في التبيين * رجل فتنعيني عبدا وقطع الاخر رجلاه أو يده فبرأ أو كانت الجناية منهما معاقبها فمأخذها اثلاثا أو يأخذان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك

اعمل بتمه بعد مضاربة جاز * ولو قال للغاصب أو المستودع أو المستبضع اعمل بما في يدك من المال مضاربة جاز * وكذلك وقال زفر لا يجوز في الغصب قلنا كون المال مضمونا عليه لا يمنع صحة الامتنان فاذا امتثل انتفى الضمان ولا يصح مع بقاء يد الدافع عاقدان

الدافع أولا كالأب والوصي اذا دفع الى غيرهما مضاربة وشرطاً معه أن يعمل الصغير فيه أيضاً ولو شرط عمل نفسه ما صح لانهم ما يملكان أن يأخذ مال الصغير مضاربة لانفسهم ما يملكان المشاركة مع غيرهما (نوع فيما يجوز أن (٧٧) يشترط من الربح وما لا يجوز في كل شرط أو يجب جهالة

الربح أفسدها لان الربح معقود عليه وجهالة المعقود عليه في العقد نفسه وان لم يجب جهالته صحت وبطل الشرط لان الشرط الفاسد لا يؤثر في فسادها كالموشرط الوضعية على المضارب لانه لا يؤثر في انقطاع الشركة في الخارج * قال محمد رحمه الله تعالى شرط للمضارب ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر ما عمل جازت وبطل الشرط وقال في المزارعة لو شرط ثلث الخارج وعشرة في كل شهر للمزارع تبطل المزارعة قبل الرواية في المزارعة رواية في المضاربة فيكون في المستلزم روايتان وجه الفساد قطع الشركة في الخارج وجه الجواز انه انعقد على ربح معلوم فصع ثم عطف عليه شرطاً ثانياً ففسد الشرط كسائر الشروط الفاسدة والصحيح الفرق بين المزارعة والمضاربة لان معنى الاجارة في المزارعة أظهر لانهم لا تصح بلا بيان مدة وفي المضاربة لا يشترط بيانها فلما رجحت معنى الاجارة فالاجارة مما سئل بالشرط الفاسد وفي المشتق كل شرط فيها ليس من نفسها لا يفسدها ولو فيها يفسدها بانه دفع اليه أفعالي

وكذلك كل جراحة كانت من اثنين معا جراحة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو آخر يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدفعه اليهما او يغرمان قيمته على قدر أرش جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وان مات منهما والجراحة خطأ فعلى كل واحد منهما أرش جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقي من النفس عليهما نصفان وان علم أن احدي الجراحتين قبل الاخرى وقدمات منهما فعلى الجراح الاول أرش جراحته من قيمته صحيحا وعلى الجراح الثاني أرش جراحته من قيمته مجروراً بالجراحة الاولى وما بقي من قيمته فعليهما نصفان وان برأ منهما والجراحة الاخيرة تستغرق القيمة والاولى لا تستغرقها فعلى الاول أرش جراحته وعلى الثاني قيمته مجروراً بالجراح الاول ويدفعه اليه يعني العبد ولو كانت الجراحة الاولى هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني أرش جراحته وعلى الاول أرش جراحته لانه لا يدفع اليه كذا في المحيط * جنابة الحر على المدبر كالجناية على القن حتى لو قتلته حرفاً على عاقلة قيمته ولو قطع يده غرم نصف قيمته الا أنها يفترقان في خصلة وهي أن الحر اذا قطع يدي مدبر أو رجله أو فمها غرم ما نقصه وفي القن يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي * واذا قطع رجل المدبر وقيمة ألف درهم فبرأ وزاد حتى صارت قيمته ألفين ثم فقأ عينه آخر ثم اتقص البرم فمات منها والمدبر بين اثنين فعلاً أحدهما عن اليد وما حدث منها وعفا الا آخر عن العين وما حدث منها فللذي عفا عن العين على صاحب العين سبعة وخمسون درهماً على عاقلة ان كان خطأ وفي ماله ان كان عمداً وللذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلثمائة واثنا عشر ونصف في ماله ان كان عمداً وعلى عاقلة ان كان خطأ كذا في المسوط * رجل شج عبد غيره موشحة فدمره سيده ثم شجبه الشاح موشحة أخرى ثم كاسه فشجبه أخرى ثم أذى المكاتب فقتل فشجبه أخرى فمات بالكل ضمن نصف عشر قيمته صحيحاً بالشجبة الاولى ويغرم نقصانها أيضاً الى أن جنى النسيبة ويغرم بالشجبة الثانية نصف عشر قيمته مدبراً مشجوجاً ونقصانها الى أن كوتب ويغرم بالثالثة نصف عشر قيمته مدبراً مكاتباً مشجوجاً بشجبتين ونقصانها الى أن عتق وثلث قيمته مذمات وبالرابعة ثلث الدية ولا يغرم بالشجبة التي بعد العتق أو رشاً ولا نقصاناً كذا في السكافي * وأصله أن التدبير بعد الجنابة لا يبرأ السراية وتكون السراية مضمونة على الجاني والعتق والكتابة بعد الجنابة تهرأ السراية حتى لا يجب على الجاني ضمان السراية كذا في محيط السرخسي * والله أعلم

الباب الخامس عشر في القسامة

هي الايمان تقسم على أهل المحلة الذين وجد القليل فيهم كذا في السكافي * وسببها وجود القليل في المحلة أو ما في معناها من الدار أو الموضع الذي يقرب من المصر بحيث يسمع الصوت منه كذا في النهاية إذا وجد قتل في محلة قوم وأدعى على القتل على جميع أهل المحلة أنهم قتلوا وليه عمداً أو خطأ وأنكر أهل المحلة فانه يحلف بخسونة رجل منهم كل رجل بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلاً ولا يحلف بالله ما قتلنا ولا خيار في التعيين الى ولي القتل ان كانوا أكثر من خمسين رجلاً وان كانوا أقل من خمسين فانه يكرر اليمين على بعضهم حتى يتم خمسين عينا فان حلفوا غرموا الدية وان تكلموا فانهم يحسبون حتى يحلفوا ولا يحلف المدعى أن أهل المحلة قتلوا وليه سواء كان الظاهر شاهداً للذي بان كان بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة أو لم يكن شاهداً للذي بان لم يكن بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة ثم تجب الدية على عاقلة أهل المحلة في ثلاث سنين وان ادعى القتل على بعض أهل المحلة لا باعيا منهم فكذلك الجواب تجب القسامة والدية على أهل المحلة وكذا الجواب اذا ادعى على بعض أهل المحلة ناعماً منهم استحساناً وان ادعى القتل على واحد من غير أهل المحلة لم يكن على أهل المحلة قسامة ولا دية فيقال للذي ألت بينة على ما ادعيت فان قال نعم أقامها

النصف وعلى أن يدفع رب المال الى المضارب أرضاً للزراعة سنة أو داراً للسكنى سنة بطل الشرط وجزأت المضاربة ولو شرط المضارب لرب المال أن يدفع له أرضاً أو داراً سنة ففسدت لانه جعل نصف الربح عوضاً من عمله وأجرة داره * دفع اليه ألفاً وقال ان اشترى به برافله النصف

وان دفعنا فله الربع وان اشترى شعبة فله الثلث وما اشترى اسحق المشروط وان اشترى بالايام بعده ثم اشترى اخر لوقوع الشركة والعقد عليه ولو شرط على أن يكون النفقة (٧٨) على المضارب اذا خرج الى السفر بطال الشرط وجازت وعن الثاني دفع اليه على أن يبيع في

دار رب المال أو دار المضارب جز ولو على أن يسكن رب المال داره أو المضارب داره لم يجز وقوله لم يجز يحتمل الشرط ويحتمل المضاربة * خذ على أن لك نصف الربح أو ثلثه جاز وله المشروط والباقى لرب المال لانه تمام له والمضارب يستحق بالشرط ولو قال على أن لى نصفه صح استحقاقا لاستدعائها الشركة في بيان حصص أحدهما تبين حصص الآخر ضرورة وجه القياس انه لا حاجة الى البيان في جانبه فصار كأنه سكت * ولو قال لى نصفه ولك ثلثه جازت وللمضارب الثلث * قال ما رزق الله شئنا صحت لانه للمساواة قال الله تعالى أن الماء قسمة بينهم

نوع في الالفاظ ما يكون شرطاً مستدعياً على أن يعمل بخوارزم أو يعمل بها بخوارزم أو يعمل بها مجزوماً أو مرفوعاً أو فاعلاً في خوارزم أو قال دفعت مضاربة فاعمل بخوارزم أو اعمل فيها مشورة لا تقييد والحاصل أنه (٣) اذا ذكر عقيب لفظ المضاربة ما لواء اعتباراً لا يصح بان كان لا يستقيم الابتداء به ومتى تعلق بالتقديم يصح ويعتبره ليقا ولو ذكر ما يستقيم الابتداء به لا يصير

وثبت ما اتعاه بينة وان لم يكن له بينة يحلف المدعى عليه عينا واحدة ولا يحلف خسين عينا ولا ولياء القاتل أن يختاروا صالحى أهل المحلة وأهل البلدة والعشيرة الذين وجد القاتل بين أظهرهم وتعين صالحى العشيرة استحقاقاً فان لم يوجد في المحلة من الصالحين خسون رجل فلا فارق لولى القاتل أد بكثر التامين على الصالحين حتى يتم خسون عينة هل لذلك أم يضم اليهم من فاسق العشيرة ما يكمل به خسون رجل لا لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وروى عنه في غير رواية الاصول أنه ليس لولى القاتل ذلك ولكنه يختار بمن يقى في المحلة حتى يكمل خسون رجل لا كذا في المحيط * وله أن يختار الشبان والفسقة وله أن يختار المشايخ والصالحين منهم كذا في الكافي * واذا وجد لولى القاتل دون الامام كذا في فتاوى قاضيان * ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا يدخل في القسامة الاسمى والمحدود في القذف والكافر كذا في السراج الوهاج * ولا يدخل في القسامة النساء والمال بك من المكاتبين وغيرهم ومعتق البعض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالمكاتب كذا في المبسوط * والقاتل من به أثر القتل والميت من لا يكون به أثر القتل كذا في الذخيرة * وان وجد ميت لأثر به فلا قسامة ولا دية والأثر بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق أو خروج الدم من عينه أو أذنه كذا في خزائن المفتين * وان خرج الدم من الفم ان علام من الجوف كان قتيلاً وان نزل من الرأس فلا كذا في المحيط * وان خرج من دبره أو ذكره فليس بقتيل كذا في الاختيار شرح المختار * واذا وجد بدن القاتل أو أكثر من نصف البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقاً بالطول أو وجد أقل من النصف ومعه الرأس أو وجد رأسه فلا شئ عليهم فيه كذا في المبسوط * ولو وجد فيهم جنين أو سقط ليس به أثر لضرب فلا شئ على أهل المحلة وان كان به أثر لضرب وهو تام الخلقة وجبت القسامة والدية عليهم وان كان ناقص الخلقة فلا شئ عليهم كذا في الكافي * واذا وجد العبد أو المكاتب أو المذبر أو أم الولد أو الذي يسمى في بعض قيمة قتيلاً في محلة فعليه القسامة وتجب القيمة على عواقل المحلة في ثلاث سنين كذا في المحيط * وان وجدت الهمزة والداية مقبولة فلا شئ فيها كذا في فتاوى قاضيان * ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وهى على أهل الخطة دون المشترين ولو بقي منهم واحد هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم فهو على المشترين والملاك دون السكان عندهما هكذا في السراج الوهاج * واذا وجد قاتل في محلة خربة ليس فيها أحد وبقر بها محلة عامرة فيها أناس كثير تجب القسامة والدية على أهل المحلة العامرة كذا في محيط السرخسي * واذا التقى قوم بالسيوف فاجلوا عن قتل فهو على أهل المحلة إلا أن يدعى أو يلبأهم على أولئك أو على رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة ولا على أولئك شئ حتى يقيموا البيعة كذا في الكافي * وان وجد القاتل في دار انسان فالدية على عاقلته والقسامة عليه وعلى قومه ان كانوا حاضرين وان كانوا غيباً فالقسامة على رب الدار يكره عليه الايمان هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الهداية * واذا وجد في دار أحد من المشترين فعليه القسامة والدية على عاقلته كالوكان في المحلة أهل خطه وقد وجد قاتل في دار أحد منهم كانت القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته وسائر أهل الخطه براء من ذلك كذا في المحيط * وان ادعى لولى القاتل على واحد من أهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهل المحلة عليه لم تقبل شهادتهم ما بالاجماع كذا في السراج الوهاج * واذا وجد الرجل قتيلاً في محلة وادعى لولى القاتل على واحد من غير أهل المحلة أنه قتله وشهد بذلك شاهدان من غير أهل تلك المحلة فإنه تقبل شهادتهما ويبرأ أهل المحلة من القسامة والدية ان شهد بذلك شاهدان من أهل المحلة التي وجد فيها القاتل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما

تعلقا بل ابتداء * وما ينقد مضاربة باللفظها خذوا عمل بها على أن لك ثلث الربح وأخذوا بتبع بها امتاعاً فافضل فذلك الا كذا صح لانه أتى بعينها * خذ هذه الالف واشترها ثوباً بغيرها بالانصف ولم يزد له الشراء وليس له البيع لانه ذكر الشراء ولم يذكر البيع فكان

وكافة خالصته وله أجر مثله لأنه أوفى منافعه ولو باعه بلا إذن المالك ان لم ينظر بالمشتري ضمنه لأنه متعدد وان أجاز المالك البيع والمال قائم جاز كافي الفضولي وان لم يعلم بقاء المال وهلاكه يجوز أيضاً لان الأصل في كل (٧٩) ثابت ودوامه حتى يعلم خلافه

فكان بشرط الاجازة

وهو بقاء محل البيع

ظاهر الوجود جاز ولو قال

خذه بالنصف جاز استحساناً

لان الاخذ لا يستحق

لاجله العوض فكان

العوض للعمل المذكور

بقرنته وهو لا يحصل الا

بالبيع والشراء فاندفع

ابن حروبا بالنصف لجواز

الاجارة عليه * دفع ألفا

مضاربة على أن يكون كل

الربح له قبضاً وعلى أن

يكون كله للعامل اقراض

نوع فبما أنه أن يعمل

دفع اليه ألفاً مضاربة

بالنصف ولم يزد فهذه مضاربة

مطلقة يشتري ما يملكه ويعمل

عمل التجار ويباع بالنقد

والنسيئة وبسائر البيت

للحفظ والسفينة والادابة

للحمل وله أن يترك كل ما

يملك أن يعمل لعدم حصول

المقصود بسدونه ولا يملك

الاستدانة وان رهن من

متاع المضاربة بما استدان

ضمن لاقتصار الدين لزوماً

عليه فاذا رهن من متاع

المضاربة فقد أوفى دينه

الخاص من مال رب المال

وان اذن له رب المال في

الاستدانة فالدين عليهما

أنصافاً وان باع شيئاً وخر

التمن جاز لان الوكيل يملكه

فكذلك المضارب غير أن

الوكيل اذا اخرج بضئاً والمضارب لا لأنه يملك اقالة العقد ثم البيع نسيئة لا الوكيل ولو احتال على موثراً ومعتبر جاز لأنه من عادة التجار ولا يقرض ولا يأخذ الشفعة الا اذا نص على ذلك وله المسافرة في الادانها المالك عن الخروج عن البلدة اشترى أولاً والحاصل أن المالك

الا أنه يبرأ أهل المحلة عن القسامة والدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تقبل شهادتهم في حق القضاء بالقتل على المدعي عليه كذا في الذخيرة * ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان اختار الولي الشاهدين من جملته من يستخلفهم يحلفهم ما بالله ما قتلناه فقط وقال محمد رحمه الله تعالى يحلفان بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً سوى فلان كذا في الكافي * ذكر في النوادر اذا وجد قتل في محلة وزعم أهل المحلة أن رجلاً منهم قتله ولم يدع الولي على واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على أهل المحلة ثم كيف يحلفون عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يحلفون بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلاً غير فلان وهو الاحوط وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القتل في محلة وادعى أهل المحلة أن فلاناً قتلهم وعليه الفتوى كذا في الكافي * وفي نوادر هشام قال سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول اذا وجد قتل في محلة وادعى أولياءه عليهم وأقام أهل المحلة بينة أنه قتله فلان لرجل من غير محلتهم أو جاء جريحاً حتى سقط في محلتهم ومات قال يبرؤون من الدية وان ادعى أولياء الدم القتل على رجل بعينه وأقاموا البينة على ذلك فأقام المدعي عليه البينة أن فلاناً قتله لرجل آخر قال لأقبل هذه البينة كذا في المحيط * واذا جرح الرجل في قبيلة فنقل إلى أهله فمات من تلك الجراحة فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان فيه ولا قسامة في الوجهين وعلى هذا التخيير اذا وجد على ظهر انسان يحمله إلى بيته فمات بعد يوم أو يومين فان كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان يحمله كالومات على ظهره وان كان يجبي ويذهب فلا شيء على من حمله وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو جرح في محلة أو قبيلة فعمل مجروحاً ومات في محلة أخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها كذا في محيط السرخسي * قال في الجامع محلة أو مسجداً اختطها ثلاث قبائل احدها بكر بن وائل وهم عشرون رجلاً والاخرى بنو قيس وهم ثلاثون رجلاً والاخرى بنو عقيم وهم خمسون رجلاً فوجد في هذه المحلة قتيل أو في هذا المسجد فالدية تجب على القبائل أثلاثاً على كل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من إحدى القبائل رجلاً واحداً لا غير فعلى عاقلته ثلث الدية وعلى القبيلتين الباقيتين ثلثا الدية وان كان الرجل من غير القبيلتين الا أنه حليف لاحدى القبيلتين كانت الدية على القبيلتين نصفين ولا شيء على قبيلة الحليف وقال في الجامع أيضاً محلة اختطها ثلاث قبائل وبنواقيم مسجداً فاشترى رجل من غير القبائل الثلاث دوراً إحدى القبائل حتى لم يبق من أهل القبيلة الباقية أحد ثم وجد قتيل في المحلة أو في المسجد كانت الدية أثلاثاً ثلثها على عاقلته المشتري وثلثها على القبيلتين الباقيتين فان كان المشتري لثلاث القبائل رجلاً واحداً من إحدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية نصفين على القبيلتين الباقيتين وان اشترى رجل من غير تلك القبائل دوراً قبيلتين وباقي المسئلة بحالها فالدية نصفان نصفها على عاقلته المشتري ونصفها على عاقلته القبيلة الباقية وان اشترى رجل من غير هذه القبائل دوراً القبائل كلها ثم باع دوراً إحدى القبائل من قوم شتى فالدية على عاقلته المشتري الأول مادام له من تلك الدور شئ ولو كان المشتري للدور كلها باع دوراً إحدى القبائل من الذين كانت لهم أو قالها معهم أو رد عليهم يعيب بغير قضاء ثم وجد في المحلة أو في المسجد قتيل فالدية على عاقلته المشتري وان كان الرد عليهم باليعيب بقضاء فاض فعلى عاقلته المشتري نصف الدية وعلى عاقلته الذين ردت عليهم النصف كذا في المحيط * واذا وجد في سوق أو مسجد جماعة كانت في بيت المال اذا كان السوق العامة أو للسلطان وان كان مملوكاً فقوم فالقسامة والدية عليهم وأراد بالمسجد المسجد الجامع أو مسجد جماعة يكون في السوق لعامة المسلمين وان كان في مسجد محلة فعلى أهل المحلة كذا في محيط

لو خص بعد العقدان كان لم يشتر أو تصرف فيه والمال عين صح تصرفه كالأبداء لأنه يملك العزل فكذا انتهى عن بعض مقتضى العقد
فأما بعد الشراء فلا يصح النهي (٨٠) عن كل ما استفاد به باطلا لا المضاربة ولا يملك نهيه لأن حق التصرف لم يظهر الربح ثابت

السرخسي * وإن وجد قتل في الشارع الأعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي * ولو
وجد القتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس في المسجد أو بعرفة أو غيرها فالدية على بيت المال من
غير قسامة كذا في المحيط * ولو وجد قتل في أرض أو دار موقوفة على أرباب معاوين فالقسامة والدية على
أربابها وإن كانت موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد في المسجد فيجب على أهل المحلة القسامة والدية كذا في
محيط السرخسي * ولو وجد القتل في قرية أو لمها القوم شتى فهم المسلم والكافر فالقسامة على أهل القرية
المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية فأصاب المسلمين من ذلك فعلى عواقلهم وما أصاب أهل
الذمة فإن كانت لهم عواقل فعليه والافقي أموالهم كذا في المبسوط * ولو وجد قتل في محلة المسلمين
وفيها دمي تازل عليهم لم يستعمل الذي كذا في محيط السرخسي * وإن وجد قتل بين قريتين أو بسكتين
كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين إلى القتل هذا إذا كان صوت القريتين يبلغ إلى
الموضع الذي وجد فيه القتل وإن لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضيخان * وفي
المنتقى إذا وجد قتل بين قريتين أرضهما وطرقهما مملوكة لقوم يبيعون أرضهما وطرقهما فهو على الرأس
قال وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وفيه إذا وجد قتل في أرض قرية وهو إلى سوت قرية أخرى أقرب فإن
كانت الأرض التي وجد فيها القتل مملوكة فهو على صاحب الملك وإن لم تكن مملوكة فهو على أقرب
القريتين وفيه أيضا سئل محمد رحمه الله تعالى عن قتل بين قريتين أو على أقربهما إلى الحيطان والأرضين
قال إن كانت الأرضون ليست بملك لهما إنما تنسب إلى القرية كما تنسب الصحارى فهو على أقربهما بيوتا
كذا في الذخيرة * وإذا وجد قتل بين قريتين هو في القرب إليهما على السواء وفي إحدى القريتين ألف
رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في
قتل وجد بين ثلاث دور دار تسمى وداران لهما دين وهن جميعا في القرب على السواء فالدية نصفان
فاعتبر القليلة دون القرب كذا في المحيط * ومن اشترى دارا فم يبيعها حتى وجد قتل وليس في الشراء خيار
فالدية على عاقله البائع وإن كان في البيع خيار أحدهما فهو على عاقله ذى اليد وهذا عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وقالان لم يكن في الشراء خيار فالدية على عاقله المشتري وإن كان فيه خيار فالدية على عاقله
الذي تصير الدار إليه كذا في الكافي * ومن كان في يده دار فوجد فيها قتل لم تقعه العاقلة حتى يشهد الشهود
أنه الذي في يديه كذا في خزائن المفتين * وإذا وجد في دار إنسان قتل وفيها خادمة وعلمانه وأحرار ثمان
القسامة والدية على رب الدار ومنهم كذا في التتارخانية ناقل عن الأسديجاني * وإن وجد في ملك مشترك
قتل فالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عواقلهم بعدد الرؤس من الملاك لا بعدد الانصباء حتى لو كان
لأحد الشرركين ثلث الدار ولا آخر ثلثها فالدية على عواقلهم نصفان وكذا لو وجد في نهر مشترك
بين أقوام كذا في الذخيرة * قال في الجامع دار مملوكة لأحد عشر رجلا عشرة منهم من بكرين واثني واحد
منهم من بنى قيس فوجد في هذه الدار قتل فدينته على أحد عشر جزأ عشرة أجزاء من أعلى عاقله بنى بكرين
واثنان وجزء واحد على عاقله قيس وكذا دار بين بكرين وبنين قيسين أثلاثا فوجد فيها قتل فالدية على
عواقلهم أثلاثا وهذا الذي ذكر قول محمد رحمه الله تعالى رواء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى بخلاف هذا فإنه قال في دار بين عمي وحمداني وجد فيها قتل فعلى التميمي نصف
الدية وعلى الحمداني نصف الدية قال وأما هذا على عدد القبائل بمنزلة قتل بوجدين قريتين هو منهما
سواء في القرب فعلى أهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر إلى عدد أهل القريتين وكذلك قال أبو يوسف رحمه
الله تعالى في دار بين عمي وبنين أربعة من همدان وجد فيها قتل فالدية بينهم مائة نصفان وعند محمد رحمه الله
تعالى تجب الدية أخصا كذا في المحيط * وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

قال نهى يطل حقه فيسه
الأذا نص على أن لا تبع
بالنسبة ولأنه إذا لم يملك عزله
لا يملك تخصيصه لأنه عزل
من وجهه وقبل النقد لا يملك
العزل فلا يملك التخصيص
أيضا فإذا انهاء عن المسافرة
بعدها لم يصح نهيه في
المشهور لأنه ملك السفر
باطلاق العقد وعلى الرواية
التي لا يملك السفر لا يتعمم
التفويض يصح وأما إذا
نمى عن الشركة وخط
المال جاز لأنه بمنزلة النهي
قبل الشراء * وجوب رب
المال بعزل علم أو لا فلا
يملك الشراء المبني على ذلك
بيع المشتري ليقصد المال
ولا يملك المسافرة لانتهاء
العقد بخلاف النهي عنهما
بقاء العقد ولو أخرجه إلى
مصر رب المال لا يضمن لأنه
يجب عليه تسليمه فيه * ويملك
كل ما هو أمر عام معروف
بين الناس ولا يملك ما لا يعمل
به التجار ولا ما هو ضرر لرب
المال ولا إلى أجل لا يبيع
به التجار ولا إلى السفر الذي
يتخامه التجار خوفا * ولو قال
له اعمل برأيك ثم نهاء وقال
لا تعمل برأيك قبل العمل صح
* ولو قال لا تبع من فلان
ولا تشتريه صح ولو قبل العمل
دفع اليها فليس لأحدهما
التصرف بل أن لا آخر
لأنه يرضى برأيها وإن كان

قال أعلام الربا يكره لأن الشريك الآخر أنه لم يحصل الأذن والمضارب يملك الشراء الفاسد والمشتري
على ملكه بالتبعض لحصول الزبح ولا يملك شراء الدم والميتة والخمر والخنزير وأم الولد والمذنب يعلم أو لا لعدم حصول الربح لعدم إمكان بيعه

والأذن ولو عاماً تناول ما يحصل به الربح * ولو اشترى بما لا يتغابن الناس فيه لا يلزم المالك وإن قال أعمل برأيتك لأنه تبرع ولو باع بما لا يتغابن جاز عنده خلافهما إذا قيل له أعمل برأيتك قال أبو الحسن يملك كما خلا الأقرض والاستدانة (٨١) والسفاح والشرايم لا يتغابن

* مات المضارب والمال عروض

فولاية البيع لوصي المضارب

بخلاف العدل في الرهن

وقيل للوصي ولرب المال

مع الالتمال مشترك بينهما

وان مات رب المال والمال

تقديطت المضاربة في حق

التصرف وان عرضاً في حق

المسافرة تبطل لافي حق

التصرف في ملك بيعه بالعرض

والنقد * ولو أتى مصر

واشترى شيئاً فمات رب المال

وهو لا يعلم فأق بالمشاع

مصر آخر فنفقة المضارب

في مال نفسه وهو ضمان

لما هلك في الطريق فان سلم

المتاع جاز بيعه لبقائه في

حق البيع ولو خرج من

ذلك المصّر قبل موت رب

المال ثم مات لم يضمن ونفقته

في سفره * أطلق المضاربة ثم

قال لا تعمل بها الا في الخنطة

فان كان رأس المال قائماً

في يده صح نمسه لانه يملك

الفسخ في كل التصرفات

فكذافي بعضه وان اشترى لم

يصح لانه لا يملك الفسخ فكذا

التمى واذا باع العرض وصار

نفس المالك التصرف الا في

الخنطة فان اشترى ببعضه

دون بعض لم يمكن له أن

يشترى بمافي غير الخنطة

* نوع في الاختلاف

مقتضى المضاربة العموم

فالقول لمن يدعيها والتخصيص

عارض لا يثبت الا بالينة

في رجلين في بيت ليس معهما ما أحد فوجد أحدهما متولاً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أضمنه الدية وقال محمد رحمه الله تعالى لا أضمنه لعله قتل نفسه كذا في الخلاصة * واذا وجد القاتل في دار بين ثلاثة نفر فالقسامة على عاقلهم جميعاً ثلاثاً وتعمد الحسين في الكسر على أي العواقل شاء ولي القاتل وليس له أن يختار جميع الحسين على عاقله أحدهم كذا في المحيط * ولو وجد الرجل قتيلاً في دار نفسه فعلى عاقلته دية لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء عليهم واختلاف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلته على قوله واختار شمس الأئمة السرخسي أن لا تجب القسامة ههنا كذا في الكافي * واب وجد المالك قتيلاً في داره فهو هدر بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو وجد المالك قتيلاً في دار مولاه كانت قيمته على المولى مؤجلة في ثلاث سنين يقضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثاً عنه لورثته كذا في فتاوى قاضيان * ولو وجد قاتل في دار مكاتب فعليه أن يسعي في الاقل من قيمته ومن دية القاتل في ثلاث سنين ولا تنضم لها العاقلة كذا في الظهيرية * وهل تجب على المكاتب القسامة لم يذكروا في الكتاب ولا شك على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنه ما تجب وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فاختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا تجب على قوله الآخر ومنهم من قال تجب عليه القسامة كذا في المحيط * واذا وجد المولى قتيلاً في دار مكاتبه فعليه أن يسعي في الاقل من قيمته ومن دية المولى كذا في السراج الوهاج * واذا وجد العبد قتيلاً في دار مولاه فلا شيء فيه فالوفاة اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين فانه يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المحيط * وكذلك لو جنى العبد جنابة ثم وجد قتيلاً في دار مولاه كذا في الظهيرية * وان وجد قاتل في دار العبد المأذون في التجارة ذكراً شيخ الاسلام في شرحه ان لم يكن عليه دين فالقسامة على مولاه والدية على عاقلته فيما سوا استحساناً فان كان عليه دين فكذلك الجواب عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحساناً كذا في الذخيرة * ولو وجد الرجل قتيلاً في دار عبده المأذون كانت القسامة والدية على عاقله المولى كان العبد مدبونا ولم يكن كذا في فتاوى قاضيان * العبد المهرهون اذا وجد قتيلاً في دار الراعي أو المرتزق فالقيمة على رب الدار دون العاقلة كذا في خزائن المشتين * ولو وجد قاتل في دار من لا تقبل شهادته له أو امرأته في دار زوجها ففيه قسامة ودية ولا يحرم الارث كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القاتل في دار امرأته في مصر ليس فيه من عشيرتها أحد فان الايمان تكرر على المرأة حتى تحلف خسين عينا ثم تفرض الدية على أقرب القبائل منها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول كذا في شرح المبسوط * وأما اذا كانت عشيرتها حاضرة تدخل معها في القسامة كذا في الكفاية * ولو وجد قاتل في قرية لا امرأة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى عليها القسامة وتكرر الايمان عليها وعلى عاقلتها الدية وعاقلتها أقرب القبائل اليها في النسب قال المتأخرون من أصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة كذا في الكافي * وأجمعوا أن القاتل اذا وجد في دار صبي فانه لا يكون على الصبي قسامة وانما تجب الدية والقسامة على عاقلته وأجمعوا أنه اذا وجد في دار مجنون أنه لا قسامة على المجنون وانما القسامة والدية على عاقلته كذا في الذخيرة * ولو وجد قاتل في قرية أو دار لا يتام فان كان فيهم كبير فالقسامة عليه والدية على عاقلته وان لم يكن فيهم كبير فالقسامة والدية على عاقلته كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القاتل في دار ذي القسامة عليه يكره عليه جوعه وميناً فاذا حلف ان كان له عاقلة وكانوا يتعاقلون فيما بينهم فعلى العاقلة الدية والالتجيب الدية في ماله كذا في الذخيرة * ولو وجد قاتل في دار ابنه هو بنته وهي بينهما نصفان فأدعى كل واحد القتل على صاحبه فلا بد من ثلث الدية على عاقلته وعاقلتها عاقلته ولها السادسة على عاقلة أخيها ولو ادعى الابن القتل على زوج أخته فلا شيء له كذا

(١١ - فتاوى سادس) واذا اتفق أن العقد وقع خاصاً واختلفاً فمأخض العقد فيه فالقول لرب المال لا تفاهقهما على العدول عن الظاهر والأذن يستفاد من قبله فيعتبر قوله * أمرتك بالتجارة في البر وأدعى الاطلاق فالقول للمضارب لا دعائه العموم وعن الحسن عن

الامام أنه لم يرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهره والعامل أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم يصح على هذا (٨٢) الحرف فرب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر لاقتضاء المضاربة لاطرافها على الروايات

المشهوره قال المضارب هو في الطعام ورب المال قال في الكرباس فالقول له وان برهنا فلم يضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب محتاج الى اثباته لدفع الضمان عن نفسه وان وقتا فالوقت الاخير أولى قال رأس المال ألفان وشرطت الثلث وقال المضارب ألف وشرطت النصف فالقول لرب المال في الربح والمضارب في رأس المال وقال زفر رجه الله تعالى لرب المال فيهما لا تنكراه الاستحقاق وقتنا اختلفا في قدر المقبوض الا يرى أنه لو انكر القبض القول له أما الربح يستفاد بالشرط وهو يتكره في الزيادة ولو كان في يد المضارب قدر ما ذكر أنه قبض من رأس المال أو أقل فالقول له عندهم * جاء بثلاثة آلاف وقال ألف مضاربة وألف بضاعة أو ودعية أو دين وألف ربح فالقول في البضاعة والودعية والدين للمضارب في الاقويل كلها لان من يدهم شي فالقول له الآن يقر لغيره وعليه المين ومن أقام على ما ادعى من فضل قبل برهانه فالمالك يدعى فضلا في رأس المال والعامل في الربح * قال رب المال المشروط لك الثلث مع عشرة وقال المضارب لأبى الثلث فقط فالقول للمضارب لأنه لا نفع له الا فساد العقد فوافقهما على العقد يحمل على الصحة وان برهنا فينبغي رب المال أولى لاثباته زيادة شرط * ولو قال رب المال ثلث الربح والدار

في خزانه المقتنين * وفي مجموع التوازل لو وجد الرجل قتيلا في دارا به وقد كان قال قبل موته وهو محجور قتلى فلان فقد أبرأ عاقلة ابنه من الدية لأنه لا يبطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من أهل العطاء خمسة دراهم أو أقل من ذلك وفيه أيضا اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله تعالى ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطاً فله الدية والقسامة كذا في المحيط * ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم تعقل عاقلة له كذا في خزانه المقتنين * واذا وجد الرجل قتيلا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيما كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب قدمه هدر سواء كان يجري في وسطه أو في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام تعجب الدية في بيت المال وان كان محتسبا على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على أقرب القرى وهذا اذا كان أقرب القرى الى هذا الشط بحيث يسمع أهلها الصوت منه فاما اذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا يجب عليهم شي وانما يجب في بيت المال وان كان النهر صغيرا لاقوام معروفين تعجب القسامة على أصحاب النهر والدية على عواقلهم هكذا في النخيرة * والفرق في النهر الصغير والكبير ما عرف بالشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات والجحون فهو عظيم كذا في فتاوى قاضيخان * وان وجد القتيل في السفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين واللفظ يشمل أربابهم احتجيج على الارباب الذين فيها وعلى السكان وعلى من عتدها والمالك في ذلك وغير المالك سواء وكذلك العجلة كذا في الهداية * قتل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقلة سدوت أهل المحلة وان اجتمع فيها السائق والقائد والراكب كانت الدية عليهم جميعا ولا يشترط أن يكونوا مالكيين للداة بخلاف الدار وان لم يكن مع الدابة أحد فالدية والقسامة على أهل المحلة الذين وجد فيهم القتيل على الدابة كذا في التبيين * وان هربت دابة بين قريتين عليها قتيل فعلى أقربهما القسامة والدية قيل هذا محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ أهلها الصوت أما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي * واذا وجد القتيل في فلاة في أرض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم تكن ملكا لا حد فان كان يسمع فيها الصوت من مصر من المصارف عليهم القسامة وان كان لا يسمع فيها الصوت فان كان للمسلمين فيها منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلا فالدية في بيت المال وان انقطعت عنهم منفعة المسلمين قدمه هدر وكذلك اذا وجد في المفازة وليس يقر بها عمران كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى اذا وجد قتيلا على الجسر أو على القنطرة فذلك على بيت المال وفيه أيضا اذا وجد القتيل في مثل خندق في مدينة أبي جعفر فهو بمنزلة الطريق الاعظم على أقرب المجال كذا في المحيط * ولو وجد في معسكر نزلوا في فلاة مباحة ليست بملاوكة لا حد فان وجد في خيمة أو فسطاط فالقسامة والدية على من يسكنها وان كان خارجا منها ونزلوا قبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القتيل ولو وجد بين القبيلتين فعلى أقربهما وان استويا فعلى ما هكذا في التبيين * وان نزلوا مختلطين جله في مكان واحد ان وجد القتيل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وان وجد خارج الخيام فعلى أهل المعسكر كلهم كذا في المحيط * وان كان المعسكر في أرض رجل فالقسامة والدية عليه كذا في محيط السرخسي * وان كان أهل المعسكر قد لقوا أعدوهم من الكفرة فأجلاوا عن قتل مسلم فلا قسامة في القتل ولا دية وان كان لا يدري من قتله وكذلك ان كانت الطائفتان مسلمتين لكن إحدى الطائفتين باغية والاخرى عادلة وأجلاوا عن قتل من أهل العدل فلا دية في القتل ولا قسامة كذا في المحيط * ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول أبي يوسف رجه الله تعالى الدية والقسامة على أهل السجن كذا في الهداية * واذا كانت

العقد فوافقهما على العقد يحمل على الصحة وان برهنا فينبغي رب المال أولى لاثباته زيادة شرط * ولو قال رب المال ثلث الربح والدار العشرة وقال المضارب الثلث لا غير فالقول لرب المال لا تنكاه زيادة يعيها لا يقال اتفقا على العقد اتفاقا على الصحة لان اتفاقا وقع

الاختلاف في قدر المشروط فإذا أنكر الزيادة يعتبر انكاره وان تعلق به الفساد لان الانكار مقيد في الجملة * برهن رب المال على شرطه ان نصف المضارب على أنه لم يشترط شيئاً فرب المال أولى لان برهان المضارب على النقي فالمنتبث أولى (٨٣) نوع في هلاك مالها * تلف قبل

التصرف يظلم الفوات المحل والقول فيه للمضارب لانه أمين كالمودع * ولو تلفها المضارب أو تلفها أو أعطاه

رجلاً أو تلفها ذلك الرجل لم يسبق المضارب لانه صار مضموناً عليه والضمان مع المضاربة لا يجتمعان وعن الامام رضي الله عنه أنه ان أخذها من الذي تلفها له أن يشتري به على المضاربة لانه أخذ العوض فصار بمنزلة الثمن وعن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا أقرضه ثم رد المستقرض عليه عين الدراهم فالمضاربة على حالها لزوال التعدي وان مثلها لا لان التعدي استقرض بالضمن وحكم المضاربة لا يجتمع مع الضمان * وان اشترى بجالها وهلك قبل نقد هار جرح على رب المال ثانياً وانما يختلف الوكيل بالشراء فانه يرجع بالثمن مرة والمجوع رأس المال ولو تصرف حتى صار الاقف ألفين واشترى به وهلك المال قبل نفقه ضمن المضارب الربع ورب المال ثلاثة ارباع وصار رأس المال ألفين وخمسمائة كل ما ضمنه رب المال وخرج قدر خمسمائة عن المضاربة لقلتان المضارب ضمنه والضمان لا يجامع المضاربة ولان حق المضارب يظهر في الرجح والرجح يتحقق بعد القسمة

الدائر فرغة وهي مقفلة فوجد فيها قتل فالحق سامة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والله أعلم

الباب السادس عشر في المعاقلة

المعاقلة جمع معقلة وهي الدية كذا في الهداية * العاقلة الذين يعزلون العقل أي يؤثرون الدية وتسمى الدية عقلاً ومعقلاً لانها تهل الدما من أن تسفك أي تسك كذا في الكافي * عاقلة الرجل أهل دونه عندنا كذا في المحيط * وأهل الديوان أهل الرابات وهم الجيوش الذين كتبت أسماهم في الديوان كذا في الهداية * اذا كان القاتل من أهل الديوان فان كان عازباً وله ديوان يرتزق منه للقتال فعاقلته من كان في ديوانه من الغزاة وان كان كاتباً وله ديوان يرتزق منه فعاقلته من كان يرتزق من ديوان الكتابان كانوا يتناصرون بها وان لم يكن له ديوان فعاقلته أنصاره فان كانت نصرته بالرجال والدروب يحمل عليهم وان كان من أهل القرية ونصرته بأهل القرية يحمل عليهم كذا في المحيط * والحاصل أن العبرة في هذا للتناصر وقيام البعض بأمر البعض فان كان أهل المحلة أو أهل السوق أو أهل القرية أو العشيرة بمحال اذا وقع لواحد منهم أمر قاموا معه في كفايته فهم المعاقلة والا فان كان له متناصرون من أهل الديوان ومن العشيرة والمحلة والسوق فأهل الديوان أولى فان لم يكن له متناصرون من أهل الديوان فالمتناصرون من أهل العشيرة ثم بعد ذلك المتناصرون من أهل المحلة والسوق كذا في الذخيرة * وان كانوا لا يتناصرون بعضهم ببعض فعاقلته عشيرته من قبل أبيه كذا في المحيط * ويقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم او درهم وثلاث دراهم ولا يزداد على كل واحد من كل سنة الا درهم او درهمين في كل سنة أو أربعة فان لم تنسحب القبيلة لذلك ضمن اليهم أقرب القبائل نسباً ويضم الاقرب فالأقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم وأما الاباء والابناء فقد قيل يدخلون وقيل لا يدخلون كذا في الكافي * والزواج لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لا تكون عاقلة الزوج والابن لا يكون عاقلة الأم الا أن يكون الزوج من قبل أبيها كذا في المحيط * ثم القاتل أحد العواقل يلزمه من الدية مثل ما يلزم أحد العواقل عندنا كذا في المبسوط * وليس على النساء والذرية عن كان له عطاء في الديوان عقل وعلى هذا لو كان القاتل صبياً أو امرأة لاشق عليه من الدية كذا في الكافي * ولا يؤخذ من العبيد والاماء والجنان كذا في المحيط * وان قلت العاقلة حتى يصير نصيب كل واحد أكثر من أربعة دراهم يضم اليهم أقرب ديوان آخر وكان أقرب الدواوين في هذا المصراية أولى من الابعد كذا في محيط السرخسي * وأقرب الدواوين الى ديوان القاتل من يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم لضم اليه أقرب الدواوين من هذا المصرو لم يكف يضم اليه أبعد الدواوين من دواوين هذا المصرو وهو الديوان الذي ليس قائدهم يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائدهم يد الوالي ثم اذا ضم اليه أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه عشيرته من قبل أبيه وان كان في هذا المصرد ديوان هو أقرب الى ديوان القاتل الا أنهم أجانب من القاتل وديوان هو أبعد من ديوان القاتل الا أنهم عشيرة القاتل من جانب الاب فانه يضم أقرب الدواوين الى ديوانه وان كانوا أجانب كذا في المحيط * ومضى استوى ديوانان في القرب أحدهما من عشيرة القاتل من الاب والا سخر من جانب الأم فانه يضم اليه ديوان العشيرة ويعتبر النسب ترجيحاً والترجيح يعتبر أولاً بالقرب في الديوان فاذا استوى في القرب يعتبر بالترجيح بالنسب كذا في محيط السرخسي * حكى عن أبي جعفر أن الجاني اذا كان ديوانياً ولاقر بانه ديوانياً أيضاً فعاقله على أقرب بانه في ديوانه فان لم يتسع فعلى الكل يعني على جميع الاقرب بامم ديوانه ومن ديوانه غيره فان لم يكن الجاني ديوانياً ولكن

واذا قسم لا يجوز أن يكون للمضارب رأس المال في المضاربة لما قلنا ان المضارب ضمنه والضمان لا يجامع المضاربة فاندفع ضمان رب المال لان كون رأس المال لا ينافيها واذا بيع المشتري هذا بأربعة آلاف وأخذ رب المال ألفين وخمسمائة رأس ماله والمضارب خمسمائة مع ما يخصه

من الربح يبقى الربح المشترك خمسة مائة يتم على الشرع * وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى جارية بالفين تساوى ألفاً ألف ربح وضاع قبل
التقد للاتباع على المضارب الربح (٨٤) وعلى رب المال ألف وخمسة مائة ولو كانت تساوى ألفين والشرع بألف وهي للمضاربة فضاءت غرم

لا قربائه ودواوين فقهه على أقرب أقربائه اليه من أهل الديوان فان لم يتسع فهو عليهم وان لم يكن هودياناً
ولكن لبعض أقاربه ديوان في مصر ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرستاق فانه ينظر ان كان القتال
يسكن الرستاق فهو على أقاربه الذين يسكنون في الرستاق فان لم يتسع فهو على جميع أقاربه الذين يسكنون
في الرستاق والذين يسكنون في مصر من أهل الديوان وما فضل فهو في ماله وان كان القتال يسكن في مصر
فعله على أقربائه الساكنين في مصر من أهل الديوان فان لم يتسع فهو في ماله ولا يجب على عاقلته من
أهل الرستاق الذين لا ديوان لهم وان لم يكن له ديوان ولا قربائه ينظر ان كان يتناصر بأهل الحرف ففعله
عليهم والفضل في ماله وان كان يتناصر بأهل المحلة ففعله على أهل المحلة والفضل عليه وان كان يتناصر
بالمصر فهو على أهل المصر كذا في المحيط * ومن لا ديوان له من أهل البادية ونحوهم تعاقبوا على الانساب وان
تباعدت منازلهم واختلف الباديان كذا في المبسوط * ولو كان البدوي تازلاً في المصر وليس له مسكن في
المصر لا يعقل عنه أهل العطاء كما أن أهل البادية لا يعقل عن أهل المصر النازل فيهم كذا في الكافي * ومن
ليس له عشيرة ولا ديوان فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية
على بيت المال وعليه الفتوى قاله حسان الدين كذا في السراجية * وذكر في كتاب الولاء أن بيت المال
لا يعقل من له عشيرة أو وارث سواء كان مستحقاً للبراث بان كان حراماً أو لم يكن بأن كان كافراً أو عبداً
حتى قال لو أن جريماً ساءلنا ما اشترى عبداً مسلماً فاعقبه ثم عاد المستأمن الى دار الحرب فأسروا وأخرجوا الى
دار الاسلام ثم مات المعقوب فميراثه لبيت المال لان معتقه رقيق ولو جنى هذا المعتق ففعله عليه ولا يكون في
بيت المال كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في النهاية * ذكر شمس الامنة الخواص في اختلاف المتأخرين قال
بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه أبي بكر البجلي وأبي جعفر الهندواني لان العجم لم يحفظوا أنسابهم
ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير يعرف بخلاف القياس في حق العرب
فانهم لم يضيعوا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر
والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة والصغارين يعمرو ودروب الخشابين وكلاهما لا يجزأ فاذ
قتل واحد خطأ وو جبت الدية فأهل محله القتال ورستاقه عاقلته وكذلك طلبه العلم وهو اختيار شمس
الائمة الخواص وكثير من المشايخ قال رضي الله عنه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين يأخذ
بقول الفقيه أبي جعفر لان العبرة بالتناصر واجتماع الاساكفة وطلبه العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا
يلزمهم العمل عن غيرهم كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يعقل أهل مصر عن أهل مصر آخر اذا كان لاهل كل
مصر ديوان على حدة ولو كان تناصرهم باعتبار القرب في السكنى فاهل مصر أقرب اليه من أهل مصر آخر
كذا في الهداية * ولو أن أخوين لآب وأم ديوان أحدهما بالكوفة وديوان الآخر بالبصرة لم يعقل
أحدهما عن صاحبه وانما يعقل عن كل واحد منهما أهل ديوانه كذا في المبسوط * ويعقل أهل كل مصر
عن أهل سوادهم وقراهم ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة يعقل عنه أهل الكوفة كذا في الكافي *
واذا قتل الزوج خطأ فلم يرفع الى القاضي حتى مضت سنون ثم رفع اليه فانه يقضى بالدية على عاقلته في ثلاث
سنين من يوم يقضى فان كانوا أهل ديوانه قضى بذلك في عطياتهم ويجعل الثلث في أول عطاء يخرج لهم بعد
قضائه وان لم يكن بين القتل وقضائه وبين خروج عطياتهم الا شهراً أو أقل من ذلك والثلث الثاني في العطاء
الاخر اذا خرج ان أبطأ بعد الحول أو جعل قبل السنة وكذلك الثلث الثالث كذا في المبسوط * فان جعل
لهم عطية ثلاث سنين بمرة واحدة مما وجب بعد القضاء بالدية فالدية كلها في ذلك مجعلة ولو خرج له عطاء
وجب قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شيء واستعقلت الدية في الاعطية المستقبلة بعد القضاء وان خرج
لكل ستة أشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل أربعة أشهر تسع الدية كذا في محيط السرخسي * وان كان

رب المال كاهل الان الشراء
وقع بمأه ورأس المال والربح
انما يظهر في الثاني فيكون
الضمان على رب المال * تقايض
المضارب جارية تساوى ألفين
بأمة تعدل ألفاً وقبض المشتراة
قبل تسليم المبيعة وماتت
غرم الربح المضارب وثلاثة
الارباع رب المال لانهم لما
ماتوا قبل التسليم انفسخ
البيع ووجب الرق وقد عجز
فيغرم قيمتها وهي ألفان
والحكم في المشتراة بالفين
ما ذكرنا ولو كانت قيمة المشتراة
ألفاً وجارية المضارب ألفين
لم يرجع على رب المال بشيء
لان المضمون هنا لا يرجع على
رأس المال وانما عاك المضارب
ذلك اذا كان قال له رب
المال اشتري بالقليل والكثير
والافشراؤه على هذا الوجه
لا يصح * اشترى المضارب عبداً
بألف ونقد المال فقال رب
المال اشتره على المضاربة ثم
ضاع وقال المضارب اشتره
بعد ما ضاع وكنت أرى ان
المال عندى فالقول للمضارب
لان الاصل الشراء لنفسه
حتى يدل الدليل على خلافه
* ولو قال رب المال ضاع قبل
الشراء وقال المضارب لآب
بعده فالقول لآب لان
يدعى على رب المال الرجوع
بالبئن وهو ينكر وان
برهنه للمضارب لانه يثبت
الرجوع * نهى عن الخروج عن

بالمضارب هو فيه ليس له أن يخرج عنه الا الى البلد الذي فيه رب المال استحساناً حال حياة رب المال أو مماته * وأخذ من رجل ألفاً عاقلة
ومن رجل آخر ألفين مضاربة ينفق اذا سافر منهم ما على قدر ماله ما أعاد ألفاً مضاربة وآخر ألفاً بضاعة فالتفقه اذا سافر على مال المضاربة

الاذا اخلص عمله في البضاعة فنسحق من مال نفسه * صار لهاديو نافتها رب المال عن التقاضي خوفا للاتلاف ان غير ربح فالتقاضى على المضارب والا يقال له وكل رب المال في التقاضي * وعن الثاني رحمه الله تعالى دفع الفاضاربة (٨٥) فاشتري جارية تساوي ألفين ثم

نها رب المال عن البيع
نسبة فقال المضارب أبيع
حصتي بالنسبة ليس له ذلك
لان الربح لم يظهر قبل
البيع فلا يملك التصرف في
حصته * اذا صار مال المضاربة
مستاعا ليس لرب المال أن ينهيه
عن البيع نسبة ولا عن
الخروج عن البلدة ولا يصح
فسخ رب المال المضاربة
وبعد ما مضى صح الكل
* اخرج به - هذا الاتفاق
خوارزمي فارجحت في الذهاب
أنصافا ومارجحت في العود
أثلاثا أو قال مارجحت في
هذا الشهر أنصافا وفي الشهر
التالي الربح أثلاثا صح
والربح على الشرط وبه
ناخذ * لم يقل له رب المال
اعمل برأيك لكن العادة أن
المضارب في تلك البلدة
يخالف رب المال لأبأس
بالمخالفة ان شاء الله
تعالى لكن لا يدفع الى آخر
مضاربة ولو دفع لا يضمن
قبل العمل * وعن الامام أنه
لا يضمن بالعمل قبل الربح * اذا
أراد أن يضمن المضارب
المال يقرضه رب المال منه
ثم يأخذ منه مضاربة ثم
يسلمه الى المستقرض
مضاربة ويستعين به
في العمل فاذا هلك فالقرض
عليه واذا ربح فالربح على
ما شرط * وأخرى أن يقرضه

عاقلة الرجل أصحاب رزق قضى عليهم بالدية في أرزاقهم فان خرجت لهم أرزاق أشهر مضت قبل القضاء بالدية لا يؤخذ من ذلك شيء وان خرجت لهم أرزاق أشهر مضت بعد القضاء يؤخذ منها بالدية بالحصصة فينظر ان كانت أرزاقهم تخرج في كل شهر يؤخذ من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا في المحيط * فان خرج الرزق بعد قضاء القاضي يوم أو أكثر أخذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر وان كان لهم أرزاق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرضت عليهم الدية في عطياتهم دون أرزاقهم كذا في الكافي * الفرق بين الرزق والعطاء هو أن الرزق ما يفرض للناس في مال بيت المال بمقدار الحاجة والكفاية يفرض له ما يكفيه في كل شهر وكل يوم والعطاء ما يفرض في كل سنة ويقدر بحجده وعنايته في باب الدين لا بالحاجة والكفاية كذا في محيط السرخسي * ولو كان القاتل من أهل الكوفة وله بها عطاء فلم يقض بالدية على عاقلة حتى حول ديوانه الى البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلة من أهل البصرة كذا في المبسوط * ولو قضى بالدية على عاقلة بالكوفة في ثلاث سنين فأخذ منه ثلث الدية أو لم يؤخذ ثم حول اسمهم ففعل في ديوان أهل البصرة كان العقل على ديوان أهل الكوفة ولا يحول الى ديوان أهل البصرة الا أنه يؤخذ من عطائه بالبصرة حصته كذا في المحيط * وان كان مسكنه بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلا خطأ فلم يقض عليه حتى يحول من الكوفة واستوطن البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلة بالبصرة ولو قضى بها على عاقلة بالكوفة لم ينقل عنهم وكذلك البدوي اذا لحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء يقضى بالدية على أهل الديوان وان كان ذلك بعد القضاء على عاقلة بالبادية لم يعزل عنهم كذا في الكافي * اذا قتل البدوي رجلا من أهل الحضر خطأ فعليه مائة من الابل في البادية في عشرته وقومه يجمع ذلك عرفاؤه ويؤمر ولي الدم بالخروج اليهم حتى يستوفى ذلك منهم في بلادهم كذا في المحيط * ولو ان رجلا من أهل البادية جنى جناية فلم يقض بها حتى نقله الامام وقومه فجعلهم أهل عطاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رفع الى القاضي قضى عليهم بالدنانير دون الابل كذا في الظهيرية * ولو كان قضى عليهم بمائة من الابل ثم نقله الامام وقومه الى العطاء وجعل عطاءهم الدنانير أخذوا بالابل أو بغيرها او اذا لم يكن لهم مال غير العطاء أخذت قيمة الابل من عطياتهم قلت القيمة أو كثرت كذا في شرح المبسوط * ولو ان أهل عطاء الكوفة جنى رجلا منهم جناية وقضى بها على عاقلة ثم ألحق قوم بقرومه من أهل البادية أو من أهل المصر لم يكن لهم ديوان عقلاو معهم ودخلوا فيما قضى وفيما لم يقض ولم يدخلوا فيما أتوا قبل ذلك كذا في الظهيرية * ومن أقر بالقتل خطأ ولم يرفعوا الى القاضي الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى ولو تصادق القاتل وولي الجناية على أن قاضى بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالكوفة بالينة وكذبتهما العاقلة فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليه في ماله شيء الا أن يكون له عطاء معهم فحينئذ يلزمه بقدر حصته كذا في الكافي * وذكري المعاقلة أن المينة على القتل الذي يوجب الدية على العاقلة لا تقبل عند غيبة العاقلة كذا في الظهيرية * رجل أقر المينة على القتل فلا نأخطأ فقام ولي القتل بينة أن المدعى عليه قتله تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية على العاقلة واقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة لان البينة تثبت ما ليس بنات باقرار المدعى عليه ونظائر هذا كثيرة كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال الولي بعد اقراره لأعلم ببينة فاقض لى بها عليه في ماله فقضى القاضي بها في مال المقر ثم وجد ولي الجناية بينة فاراد أن يحول ذلك الى العاقلة لم يكن له ذلك ولو قال الولي لا تهمل بالقضاء في ماله لعل أجد بينة فأخبره القاضي ثم وجد بينة قضى له على العاقلة كذا في المبسوط * وعاقلة المعتق قبيلة مولا ومولى المولا لا يعقل عنه مولا ومولاه كذا في الكافي * واذا كانت المرأة حرة مولا تلبني تميم تحت عبد رجل من همدان فولدت له غلاما فعاقلة الابن عاقلة أمه فان جنى جناية فلم يقض بها القاضي على عاقلة الأم حتى عتق الاب فان القاضي يحول ولاه الى مولى أبيه ثم يقضى

من المضارب الادرهما ثم يشتري كان غنا على أن يكون من رب المال الدرهم والباقي من المستقرض والربح على ما شرط ويحمل المستقرض خاصة فاذا هلك فالقرض عليه والربح على المشروط * نزل خانو معه ثلاثة خرج اثنان وبقي الثالث فخرج الثالث أيضا وترك الباب مفتوحا وضاع ان كان يعتد على الحفظ لانهم على المضارب وانما الضمان عليه وان كان لا يعتمد ضمن المضارب كالجو قام أهل السوق واحدا بعد

واحد لولا ثلث شي فالضمان على الاخير اعطاه الله وقال اعمل برأيك ثم اشترى المضارب مع شريكه عصبير على الشراكة فالتخذ المضارب من دقيق المضاربة والعصير المشترك فلاتج (٨٦) باذن الشريك فالقلا تخرج على المضاربة وضمن المضارب لشريكه قيمة العصبير ما يخصه وان لم يقل له

رب المال اعمل برأيك ولم ياذن له الشريك أيضا فالقلا تخرج له وضمن مثل الدقيق لرب المال ومثل ما يخص شريكه من العصبير لعدم اذنها وان باذن رب المال لا الشريك فالقلا تخرج على المضاربة وضمن حصة العصبير لشريكه وان باذن الشريك لا لرب المال فالقلا تخرج بينهما وبين شريكه وضمن مثل الدقيق للمضاربة * ادعى الوضعة ورب المال الرجح فصول على رأس المال لا يصح * اعطاء دنانير للمضاربة في وقت القسمة له استفاء الدنانير وله أخذ قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع له * وان شريك العنان دفع البسار ولو اعطاه من مال نفسه له الرجوع للاذن دلالة وكذا الحكم في سائر النوائب * اشترى المضارب متاعا فقال له رب المال بعه وأباه المضارب وأراد ما سأكه حتى يظهر ربح كثير ليس له ذلك الا اذا أعطى رب المال ماله ان لم يكن فيه ربح فثبتت ملك المضارب ما سأكه ثم ان كان في المال ربح يجبر المضارب على السبع لانه أجبر الا اذا أعطى رب المال حقه حينئذ لا يجبر المضارب وان لم يكن فيه ربح لا يجبر على بيعه أيضا وقال لرب المال امان تأخذ برأس مالك أو تبعه لتصل الى مالك * أخذ ماله من منزل المضارب مالك المال بلاذن المضارب وتصرف به وبيع فيه فكله فصل لرب المال لا يفسخ المضاربة لانه لو كان من الاجنبى اكان غاصبا فينالك يجعل فسخا * اشترى المضارب بماله الجارية فأخذ هارب المال

بالجناية التي قد جنداه على عاقلة امه ولا يجوز لها عنهم وكذلك لو حفر بئر اقبل عتق أبيه ثم سقط فيه انسان بعد عتق أبيه فالتزم به في ذلك حين يقضى بالدية عاقلة الام ان كان الجاني بالغوان كان صغيرا فاوله كذا في المبسوط * ولو والى رجلا ثم قتل رجلا خطأ ثم تحول عنه قبل أن يعقل عنه كانت الدية على الثاني كذا في محيط السرخسي * حربي أسلم والى مسلم في دار الاسلام ثم جنى جناية عتقت عنه عاقلة الذي والاه ثم لا يكون له أن يتحول بولائه بعد الجناية فان عقلا وعنه أو لم يقض به باحتى أسير أو به من دار الحرب فاشترى رجل وأعتقه جرولا بعت ثم لا يرجع عاقلة الذي كان والاه على عاقلة مولى الاب بشي * وكذلك لو حفر بئر قبل أن يؤسر أبوه ثم وقع فيه انسان بعد عتق الاب فان ذلك على عاقلة الذي والاه دون عاقلة أبيه كذا في المبسوط * ذمي أسلم ولم يوال أحد حتى قتل قتيلا خطأ فلم يقض به حتى والى رجلا من بني تميم ثم جنى جناية أخرى فانه يقضى بالجنايتين على بيت المال وبطل مولاته كذا في الظهيرية * ولو حفر بئر ثم والى رجلا ثم وقع في البئر رجل كانت ديبته في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف ما لو رمى بسهم أو جرح خطأ فقبل الاصابة عاقده ثم وقعت الرمية فقتل رجلا وجب العقل في بيت المال كذا في محيط السرخسي * ولو أن امرأة مسامة مولاة لبني تميم جنت جناية أو حفرت بئرا فلم يقض بالجناية حتى ارتدت وطلقت بدار الحرب ثم سببت فاعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضى بثلاث الجناية على بني تميم كذا في المبسوط * ولو أن رجلا من أهل البادية حفر بئرا في الطريق ثم ان الامام نقل أهل البادية الى الامصار فتفرقوا فيها فاصاروا أصحاب عطيات ثم تردى في تلك البئر انسان كانت الدية على عاقلة يوم تردى كذا في الظهيرية * ولو حفر وهو من أهل العطاء ثم أبطل الامام عطاءه ورده الى أنسابهم فتعاقوا عليه ازمنا طويلا ثم مات انسان في البئر كانت الدية على عاقلة في اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوط * وابن الملا عتق يعقل عنه عاقلة أمه فان عقلا وعنه ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الام بمأذنت على عاقلة الاب في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب وكذا ان مات المكاتب عن وفاءه وله حر فلم يؤد كتابته حتى جنى ابنه وابنه من امرأة حرة مولاة لبني تميم والمكاتب رجل من همدان فعقل عنه قوم أمه ثم أدبت الكتابة فان عاقلة الام يرجعون على عاقلة الاب وكذلك رجل أمر صبيًا بقتل رجلا فافتقه فضمنت عاقلة الصبي الدية رجعت به على عاقلة الآمران كان الامر ثبت بالبينه وان ثبت الامر باقراره فانهم يرجعون عليه في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي به على الآمر أو على عاقلة كذا في الكافي * وان كانوا اجمعوا في أول الامر قضى القاضي به لولي الجناية على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الآمر فكما أخذوا ولي الجناية من عاقلة الصبي شيئا أخذت عاقلة الصبي من عاقلة الآمر مثل ذلك ولو أن ابن الملا عتق يعقل عنه عاقلة الام رجلا خطأ فقتل رجلا فمات عاقلة الام فادعاه الاب فحضروا جميعا فانه يقضى لعاقلة الام بالثلث الذي ادعاه على عاقلة الاب ويبدأ بهم في سنة مستقبلة قبل أهل الجناية ويبتل الفضل عن عاقلة الام ويقضى بالثلث الباقيين على عاقلة الاب في السنتين بعد السنة الاولى ولا يسترد من ولي الجناية ما أخذ من عاقلة الام ثم في السنة الاولى بعد القضاء ليس لولي الجناية أن يستوفي منهم شيئا وعلى هذا ابن المكاتب كذا في المبسوط * ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار يتعاقلون فيما بينهم اذا ادانوا التعاقل وان اختلفت مللهم كذا في المحيط * قالوا هـ اذا لم تكن المعادة فيهم ظاهرة أما اذا كانت ظاهرة كالهدود والنصارى فيقتضي أن لا يعقل بعضهم عن بعض وهم كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * وان كانوا لا يدينون التعاقل فيما بينهم فانه يجب الدية في مال الجاني وان ادانوا التعاقل الا أنه لا عاقلة للجاني تجب الدية في مال الجاني ولا تجب في مال بيت المال كذا في المحيط *

برأس مالك أو تبعه لتصل الى مالك * أخذ ماله من منزل المضارب مالك المال بلاذن المضارب وتصرف به وبيع فيه فكله فصل لرب المال لا يفسخ المضاربة لانه لو كان من الاجنبى اكان غاصبا فينالك يجعل فسخا * اشترى المضارب بماله الجارية فأخذ هارب المال

بلاذنه وباعها بالربح فالربح على الشرط ولا يكون بهما نقض المضاربة فان اعما واشترى بها جارية أخرى وباع الثانية بمضاربة ربح للمضارب بما يخصه من الربح من الأولى لامن الثانية لأنه لا يملك الشراء على المضاربة فكان (٨٧) مشترى بنفسه فيكون له الربح

الثالث في نفقته وموته

فإذا لم يعمل في المصرفة نفقته من مال نفسه وان المصرب كبر أو هو أقام في ناحية منه يعمل للمضاربة وان خرج من العمران مع مال المضاربة كان مدة سفره أو لا كسوته وطعامه ودهنه وما يغسل به ثيابه ومرضه وعلف المركب وعلف دواب الجمل والكلاب ونفقة غلمانه الذين يعملون معه في المال وأجرة من يخدمه في السفر من الخبز والطبخ وغسل الثياب والخضاب وكل الفاكهة كعادة التجار في مالها على قياس قول الامام والثاني رحمه الله تعالى وعن الثاني في اللحم معتاده والنفقة تتعسب من الربح فان لم تفقن رأس المال وان سافر ولم يتفق له شراء المتاع فالنفقة في مال المضاربة وان أخرج المضارب مع نفسه مع ألف المضاربة عشرة آلاف أخرى وسافر نفقته على قدر المالين من المالكين ولا نفقة في المضاربة الفاسدة وكل من عين المضارب على العمل ويخدمه أو دوابه فنفقته في مالها لا عبد رب المال فان نفقتهم في مال رب المال والمستحق نفقة المثل فان أزيد منه فضمانه على المضارب في ماله وان فضل من النفقة شيء

حين عاد إلى المصرفة في مالها فأما الدوام والكيل وأجرة العجالة فعلى المضارب وعن الامام أنه في مال المضاربة يشاء ولو مر على العاشر وأخذ العشر بإجباره لا يضمن وان أعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذا اذا صانعه بشيء من المال لأنه أعطى باختياره الى من لاحق له فيه فيضمنه

فصل اذا لم تكن لقائل الخطا عاقلة تجب الدية في أنه وكذا العبد المحض اذا أوجب الدية يجب في ماله في النفس وفيما دون النفس والخطا فيهما على العاقلة وشبه العبد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة كذا في الخلاصة * ولا تعقل العاقلة أقل من نصف عشر الدية وتضمن نصف العشر فصاعدا كذا في الكافي * وما وجب بالعبد الذي يمكن فيه شبهة أو بالصليم من الجنابة على مال أو بالقرار على نفسه بالقتل خطأ أو مادون أرض الموصحة أو ما يجب بجنابة العبد لا يكون على العاقلة بل يجب في مال الجاني وفي العبد على المولى كذا في محيط السرخسي * ولا تعقل عاقلة المولى شيئا من جنابة العبد والمدير وأم الولد كذا في المبسوط * ولا تعقل العاقلة مال الزم باعتراف الجاني الا أن يصدقوا كذا في الهداية * وأما حكمة العدل ان كانت دون أرض الموصحة أو مثل أرض الموصحة لا تحملها العاقلة وان كانت أكثر من ذلك يبين فلا رواية فيه عن أصحابنا وقد اختلف المتأخرون فيه قال شيخ الاسلام الصحيح أن لا تحملها العاقلة وأما المفضل فلا تحملها العاقلة بخلاف كذا في المحيط * وكل دية وجبت بنفس القتل في الخطا أو شبهة أو عمد دخله شبهة فهو في ثلاث سنين على من وجب عليه في كل سنة الثلث وكذلك من أقر بقتل خطأ كانت الدية في ماله في ثلاث سنين ولو صوغ من الجنابة على مال فهو في مال الجاني حالا الآن يشترط الاجل قال القدوري وكل جز من الدية وجب على العاقلة أو في مال الجاني فذلك الجز في ثلاث سنين في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتل أو رجلًا خطأ فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين وكذلك لو تعمدوا ولكن أحدهم أو المقتول في مال كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين كذا في الذخيرة * واذا كان الواجب بالنعل ثلث دية النفس أو أقل كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة كذا في الهداية * والله أعلم

الباب السابع عشر في المتفرقات

في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قتل جفارا رجل وادعى أنه عبده وأقام البينة فشهد الشهود أنه كان عبدا فاعتقه وهو حر اليوم فان كان له وارث قضى لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في الخطا فان لم يكن له وارث فلولاه قيمته في العمد والخطا كذا في المحيط * اذا جرح الرجل عدة ثم شهد الجرح على نفسه أن فلانا لم يجرحه ثم مات المجروح من ذلك هل يصح هذا الشهاد قالوا هذا على وجهين اما أن تكون جراحة فلان معلومة عند الناس والقاضي أو لم تكن معلومة فان كانت معلومة فهذا الاشهاد منه لا يصح فأما اذا لم تكن جراحة فلان معلومة معروفة عند القاضي والناس كان الاشهاد صحيحا فان أقامت الورثة بعد ذلك بينة على أن فلانا جرحه لم تقبل هذه البينة كذا في الذخيرة * رجل جرح فقال قتلى فلان ثم مات فأقامت ورثته البينة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بينته رجل جرح فقال فلان جرحني ثم مات فأقام ابنه البينة على ابن له آخر أنه جرحه خطأ تقبل بينته كذا في الظهيرية * واذا اصطدم الفارسان وقتل كل واحد منهما صاحبه فان كان خطأ فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وهذا استحسان وان كانا عبيدين فلا شيء لاحد الموليين على صاحبه وان كان أحدهما حرا والاخر عبدا فانه يجب على عاقلة المقتول الحر قيمة العبد فإخذها ورثة المقتول الحر ويطل حق الحر المقتول عما زاد على القيمة من الدية وان كان عبدا فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه وان كانا عبيدين هدرت الجنابة وان كان أحدهما حرا والاخر عبدا فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى العبد نصف دية الحر في رقبته فاذا مات فقد هلك وأخاف بدلا عن نصفه وهو نصف قيمته على عاقلة الحر

كأول تألفه أو أعطى الأجنبي قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة إلى سلطان طمع في أخذه غصبا وكذا الوصي لأنهم ما قصدوا (٨٨) الإصلاح إذ إعطاء البعض لتخليص الكل جائز أصله قلع الخضر عليه السلام لوح سفينة البقيع

فيستوفى ولى الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قدر نصف القيمة ويبتل حقه في الزيادة وكذلك إذا كانا مشايخين فاصطدما كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر * ولو جارا كب خلف سائر فصدمه فعطب الجاني لا ضمان على السائر ولو عطب السائر فضمنه على من جاء خلفه وكذلك في السفينتين كذا في فتاوى قاضيان * فارسان اصطدما أحدهما يسير والآخر واقف وكذلك الماشي والواقف اصطدما فعلى السائر والماشى الكفارة ولا كفارة على الواقف ويرث كذا في محيط السرخسى * ولو اصطدمت السفينتان ان كان بهن الركب والملاح ضمن ولا ضمان في الانفس وفي المال يضمن الملاح كذا في خزنة المفتين * ولو أن رجلين متذابلا فاقطع الحبل فسقطا وما تآقا ان سقط كل واحد منهما على القفا هدر دم كل واحد منهما وان سقطا على الوجه وما تآجب على عاقلة كل واحد منهما مادى صاحبه وان سقط أحدهما على القفا والاخر على الوجه فانه يهدر دم الذى سقط على القفا ويوجب على عاقلة دم الذى سقط على الوجه وان جاء أجنبي وقطع الحبل حتى سقطا وما تآجب على عاقلة الأجنبي دية كل واحد منهما كذا في الذخيرة * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حرمه سيف وعبد معه عصا فالتقيا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فأتوا لا يدري أيهما بدأ بالضرب فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شي * وان كان السيف بيد العبد والعصا بيد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان بيد كل واحد منهما عصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشبهه موشحة ثم أتوا لا يدري من الذى بدأ بالضرب فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحيح المولود ثم يقال مولاه ادفع من ذلك قيمة الشجة أتى ولى الحر وهذا تخسان كذا في المحيط * أخذ بيد رجل فغذب الرجل يده فانفلت يده ان كان أخذه للصاحفة فلا أرض عليه من اليد وان كان غمزها فتأذى فغذبه فاصابه ذلك ضمن أرض اليد كذا في الظهيرية * ولو أن رجلا أخذ بيد رجل فغذب الآخر يده فسقط الجاذب فمات نظرت ان كان أخذه بالصاحفة فلا شيء عليه وان أخذه لبعصرها فاداه فغذبه ضمن الممسك لهاديته وان انكسرت يده الممسك لم يضمن الجاذب كذا في السراج الوهاج * ولو أن رجلا أمسك رجلا حتى قتله رجل قتل الذى ولى القتل وجلس الممسك في السجين وعوقب كذا في الظهيرية * ومن أمسك رجلا حتى جاء آخر وأخذ ذراعه فضمن الدراهم على الاخذ عندنا لاعلى الممسك كذا في المحيط * رجل جلس على ثوب انسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق ثوبه من جلوسه فانه يضمن نصف الثوب كذا في خزنة المفتين * رجل دخل على رجل فأذن له في الجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا بجنيها فآرورة وفيها دهن لا يعلم فأنذرت وذهب الدهن ضمن الجلوس الدهن وما تحرق من الوسادة وفسد ولو كانت القارورة تحت ملاءة قد غطاها فاذا ن بالجلوس عليه فإلا ضمان على الجلوس وان أذن له بالجلوس على سطح فانحسف به فوقع على مملوك الاذن ضمن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قال بعض مشايخنا لا ضمان على الجلوس في الوسادة كما في الملاءة قال هو أقرب الى القياس وبه نأخذ كذا في الذخيرة * وفي اجارات القدرى اذا دعا الرجل قوما الى منزله فمشوا على بساطه أو جلسوا على وسادته ففترق لم يضمنوا ولو وطؤا آنية وثوب بالابسط مثله ضمنوا ولو قلوبوا بالأيديهم فأنكسروا لم يضمنوا ولو كان متقلدا سبقا فخرق السيف الوسادة لم يضمن كذا في المحيط * وفي متفرقات الفقه أبي جعفر فممن حضره ضيف فأمر الضيف أن يجلس على وسادة فجلس فاذا تحت الوسادة صبي صغير لصاحب الدار فمات بقاءه عوده فان الضيف يضمن دية ولو كان تحت الوسادة مملوك صغير لصاحب الدار لا يضمن وكذلك اذا كان تحت الوسادة اناء من زجاج لغيره فالجواب فيه كالجواب في الصبي كذا في الذخيرة * فصدغ غيره وهو قائم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص كذا في القنية * في المتقى رجل قال قتل فلانا ولم يسم عدوا ولا خطأ قال استحسن أن أجعل دية في ماله كذا في الذخيرة * في الفتاوى عن خلف قال سألت أسد بن عمرو عن ضرب

مخافة ظالم ياخذ كل سفينة صالحة غصبا فأنشبه ما لو وقع في بئس حريق فتناول الوديعة الى أجنبي لا يضمن * صار مال المضاربة ديناً ورب المال في بلد آخر فانفق في سفره وتقاضيه ما لا بد له منه يحتمسب من المضاربة لان سعيه لاجل ماله اوبى يعلم أنه اذا أنفق في سفره من ماله يرجع في ماله الا انه قد لا يجذب بئامنه بان لا يصل يده الى مال المضاربة عند حاجته الى النفقة الآن يزيد نفقته على الدين فلا يرجع بالزيادة لان نفقته في مال المضاربة لاف ذمة رب المال ولهذا اذا سافر بماله اوقف من مال نفسه في طعامه وكسوته وغيره ليرجع على ماله اتم تلف المال قبل الرجوع لا يرجع على رب المال بخلاف ما اذا استأجر دابة ليحمل متاع المضاربة أو واشترى طعاما لها فاضاع المال قبل أن ينقصه يرجع على رب المال والله أعلم

كتاب المزارعة

وفيه ستة فصول

الاول في صحتها وشرائطها هي والمساواة فاسدتان عنده خلافا لهما والخارج اصحاب البذر فان من رب الارض فليس له أجر مثل عمل العامل وكما يجب أجر

مثل الارض في الفاسدة يجب أجر مثل البقر والمراد من لزوم أجر مثل الارض والبقر ان يجب أجر مثل الارض مكروية أما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد المزارعة وأجر المثل بالغاما بالغ وقال الثاني رحمه الله تعالى لا يزاد على المشرط والامام رحمه الله تعالى

فزع مسائلها على قول المجيز لعله بان الناس لا يأخذون فيه بعدة ١٤ لهذا قالوا الفتوى فيه على قولهما وركنها الايجاب والقبول وشراؤها
منها كونها صالحة للزراعة وكون رب الارض والعامل من وقت العقد الى اخره وبيان المدة في (٨٩) المزارعة شرط والمعاملة يجوز بلا

بيان المدة في الاستحسان
ويقع على أول مرة يخرج
في تلك السنة وعن محمد
جوازها ببيان المدة ويقع
على أول زرع يخرج زرعاً
واحداً وبه أخذ الفقيه
وعليه الفتوى وانما شرط
محمد ببيان المدة في الكوفة
ونحوها لان وقتها متفاوت
عندهم وابتدأوا وانتهوا
بجهد ولغرضهم وقت
المساقاة معلوم وفي بلادنا
وقت الزراعة معلوم ولو دفع
أرضه للزراعة الى خمسة
سنة متلافه في فاسدة ومن
شراؤها التخلية حتى لو شرط
عمل رب الارض بنفسه
ومنها بيان ما يزرع حتى لو لم
يبين ذلك بنفسه ومنها بيان
من عليه البذر وعن أئمة بلخ
انه ان كان عرف ظاهر في
تلك النواحي أن البذر على
من يكون لا يشترط البيان
ومنها بيان الحصص على وجه
لا يقطع الشركة فان ذكرا
حصص أحدهما ان حصص
مسن لا يذره لغيره قياساً
واستحساناً وان حصص من
البذر منه جاز استحساناً وقد
مر من شرائط المعاملة
ان يقع المعاملة على ما هو
في حد التوبة بحيث يربى
نفسه بعمل العامل فلو تاهى
عظمه لا يصح وحكمها
نبوت الملك في منفعة الارض
وان كان البذر من جهة

اخر يده أو رجله ومات منه قال هذا شبه العمد وقال الحسن كذلك اذا ألغى في الضرب حتى مات فأما لو ضرب به
براحه لا يخاف عن مثله الموت ومع هذا مات فهو خطأ قال أبو الليث الكبير قول أسد أحب الى كذا في
الحيط * في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى قال في رجل قصداً بضرب آخر بالسيف فأخذ المضروب
السيف بيده فذب صاحب السيف السيف عن يده فقطع السيف أصابع الرجل قال ان كان من غير
المفاصل فعلى الجاذب الدية وان كان من المفاصل فعليه القصاص كذا في الذخيرة * رجل قتل عبد رجل
عمد فقال السيد أبرأئك عن عبدى لا يكون ميراثه عن قيمته وعليه القيمة كذا في المحيط * لو أمر جلابنزع
سنة لوجع أصابعه وعين السن والمأمور نزع سن آخر ثم اختلغ فيه فالقول للادى * فاذا حلف فالدية في ماله
لانه عماد وسقط القصاص للشبهة كذا في القنية * جناية الانسان على مكاتب نفسه تجب في مال الجاني
ولا تجب على عاقلة صارت نفساً واقتصر على مادون النفس والجناية على مكاتب الغير متى صارت
نفساً تجب على عاقلة الجاني وان اقتصر على مادون النفس تجب في مال الجاني كما في القن كذا في المحيط
* كسر رجلان سن رجل خطأ فالدية في ماله لان ما يجب على كل واحد منهما مادون رأس الموضحة كذا في
القنية * وانما جنى على مكاتب انسان ثم أدى المكاتب فعتق لاي مدر السرية وكان على الجاني قيمة المكاتب
للا دية وان مات حراً كذا في المحيط * رجل أوقد ناراً في بيته فاحترقت دار جاره لا يضمن ان أوقد ناراً لو قد
مثلهما هكذا ذكر شيخ الاسلام وذكر شمس الأئمة السرخسي انه لا يضمن مطلقاً كذا في الفصول العمانية *
وفي فتاوى أهل مصر قند اذا ألقى في التنور من الحطب ما لا يحتمل التنور فأحرق بيته وتهدى الى بيوت غيره
فأحرقها ضمن هكذا في المحيط * أمر ابنه ليو قده ناراً في أرضه ففعل وتعدت الى أرض جاره فأتلفت شيئاً
يضمن الاب لان الامر قد صح فانتقل فعل الابن اليه كما لو باشره الاب كذا في القنية * قال في المنتقى رجل شهد
له رجلان على رجل أنه قتل ابن هذا فلا ناوشهد آخر ان لهذا الرجل على هذا الرجل أيضاً أنه قتل ابن هذا
فلانا سمينا ابنا آخر له غير الذي سميا الاول فزكى الفريق الاول ولم يركب الفريق الثاني فدفع عليه الى
المشهد ودفع عليه الى المشهد فقتله فقال المشهود له أنا قتل بابي الذي لم يركب المشهود على قتله ولا أقول
بابي الذي زكى المشهود على قتله ثم قتله فلا شيء عليه ولو قال ما قتل ابني الذي زكى المشهود على قتله وانما
قتلت ابنا آخرى وقتله كان عليه الدية استحساناً كذا في المحيط * وفي كثر الرؤس اذا انظر في باب دار انسان
فقفاً عينه صاحب الدار لا يضمن ان لم يكن تحميته من غير قرق العين وان أمكنه يضمنه ولو أدخل رأسه
فرماه صاحب الدار فقتل عينه لا يضمن بالاجماع كذا في القنية * في المنتقى رواية الحسن بن أبي مالا عن
أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أخوين اب أدعى أحدهما على رجل أنه قتل أباه يوم النحر
بمكة من سنة كذا وأدعى الآخر عليه أنه قتل أباه ذلك اليوم بكوفة وأقاما البينة أو ادعى على رجل آخر
وأقاما البينة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف الدية كذا في المحيط * ولو وكز أربعة رجال فسقط بضربهم
سن المضروب وانكسر سن اخر منه فلو عرف آخزهم صر بانجب عليه الدية والا فلا شيء عليهم كذا في القنية
* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في جارية قتلت ابن رجل عمداً فدفعها المولى الى أبي المقتول
فوطئها أو المقتول فولدت فقال مولى الجارية دفعتم اليك لتقتلها وقال أبو المقتول لابل صالحى عليها
من الدم فانه يرتد ها وعقرها والولد عبد ولا سنبل لابي المقتول على الجارية كذا في المحيط * اذ لوى ثوباً
فضرب على رأس رجل فأوضحه وجب القصاص ولو مات من ذلك لم يجب القصاص هذا ما يجب القصاص
في سببه دون مسببه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في سببه أن يشبهه بالحسد لا يجب القصاص
ولو مات من ذلك وجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومسببه أن يشبهه بموعدة بمحذرة يجب فيها
القصاص وان مات من ذلك فكذلك يجب القصاص وعلى عكسه ما لا يجب القصاص في سببه

(١٢ - فتاوى سادس) المزارع والشركة في الخارج والمعاملة لازمة من الجانبين فلو أراد أحدهما السفر لا يقسم
الابذر والمزارعة لازمة من قبل من لا يذره فلا يقسم ولا عذر وغير لازمة ممن عليه البذر قبل القاط البذر في الارض قلنا القسمة بلا عذر

خذنا عن اتلاف بذره فاندفع المعاملة له - لم لزوم الاتلاف فيه بخلاف حال العذر كرض العامل أو كونه سارقا يخاف على الحاصل منه أو يلحق صاحب الشجرين فأدح (٩٠) اضطر الى أدائه من غنمه وترك السفر ليس بضرر ظاهر وبالقضاء البذر لم يزرعت المزارعة من الجانبين * والمزارعة على سبعة أوجه الأول أن يكون الارض من أحدهما والباقي من الآخر أو يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر أو الارض والبذر من أحدهما والبقر والمسل مع آلات من آخر والكل جائز لأنه ما استجار الارض أو استجار العامل ليعمل بالآلات صاحب الارض أو استجار العامل ليعمل بالآلات نفسه والرابع أن يكون البذر من العامل والبقر لصاحب الارض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز والقوى على ظاهر الرواية لعدم التجانس بين نفع البقر والارض فلا يكون تعاقد كالأول كانت البقر من أحدهما فقط واستجار البقر على بعض الخارج فاسد الخامس البقر من واحد والباقي من آخر وانه فاسد كونه السادس البذر والبقر من واحد والباقي من آخر فاسد وعلى هذا لو أخذ جلال أرض رجل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر لا يصح فلا ذهب الزرع لا يضمن صاحب البقر البذر فكل ما لا يجوز

ولا شبهه أن يجزعه بحشب عظيم قيموت لا يجب القصاص كذا في خزنة المقتنين * صبي عاقل أشلى كلبا على غنم آخر فنقرت وذهبت ولا يدري أين ذهبت لم يضمن كذا في القنية * رجلان متداشجرة فوقعت عليهما فافتا فاعلى ناقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولومات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في فتاوى قاضخان * دخلت دابته زرع غيره فلو دخل ليخرجهما يفسده أيضا لكن أقل من الدابة يجب عليه إخراجها ويضمن ما ألتف ولو كانت دابة غيره لا يجب عليه ولو أخرجهما فهلك لا يضمن رأى جاره يأكل حنطة غيره فلم يذمه حتى أكلها فضمنه اختلاف المشايخ والصحيح أنه يضمن كذا في القنية * رجل بعث غلاما للانسان في حاجة له فغير اذن سيده ثم ان الغلام رأى صبيانا يلعبون فأنهى اليهم وأرتقي فويذب فوقع منه فالضمان على المرسل لانه باستعمال العبد صار غاصبا كذا في خزنة المقتنين * ولو ضرب أني رجل فانتفعت احدهما أو كلاهما ففيه حكومة عدل كذا في القنية * وفي الجامع الاصغر غضب مربيطا وشذفيه دوابه فأخرجها مالك المربط صار ضامنا وفي العيون قال أبو حنيفة فزرجه الله تعالى اذا استملك رجل جارا غيره أو بغله بقطع يده أو بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كذا في الفصول العمومية * والله سبحانه أعلم

كتاب الوصايا وفيه عشرة أبواب

الباب الأول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن تجوز له

الوصية ومن لا تجوز وما يكون رجوعا عنها

الابصار في الشرع عليك مضاف الى ما بعد الموت يعني بطريق التبرع سواء كان عينا أو منفعة كذا في التبيين * أماركهم فقول له أو وصيت بكذا الفلان أو وصيت الى فلان كذا في محيط السرخسي * والوصية مستحبة هذا اذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة أو الصيام أو الحج أو الصلاة التي فرط فيها فهي واجبة كذا في التبيين * ويشترط في الوصية القبول صريحا أو ذلة وذلك بأن يموت الموصي له قبل الرد والقبول فيكون موقفا لا فترتها ورثته كذا في الوجهين لا كدرى * قبول الوصية انما يكون بعد الموت فان قبلها في حال حياة الموصي أو ردّها فذلك باطل وله القبول بعد الموت كذا في السراجية * القبول بالفعل كتفويض وصية أو شراء شيء لورثته أو قضاء دين كقبوله بالقول كذا في محيط السرخسي * وشرطها كون الموصي أهلا للتملك والموصي له أهلا للتملك والموصي به بعد الموصي مالا قابلا للتملك وحكمها أن يملكه الموصي له ملكا جديدا كملكك بالهبة كذا في الكفاية * ويستحب أن يوصي الانسان بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء كذا في الهداية * والافضل لمن له مال قليل أن لا يوصي اذا كانت له ورثة والافضل لمن له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث في الموصية فيه كذا في خزنة المقتنين * والموصي به يملك بالقبول فان قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي ثبت الملك له في الموصي به قبضه أو لم يقبضه وان رد الموصي له الوصية بطلت برده عندنا كذا في الكافي * ثم تصح الوصية لاجنبي من غير اجازة الورثة كذا في التبيين * ولا تجوز بما زاد على الثلث الا أن يجيزه الورثة بعد موته وهم كبار ولا معتبر باجازتهم في حال حياته كذا في الهداية * ولو أوصى بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج الى اجازة بيت المال كذا في خزنة المقتنين * ولا تجوز الوصية للوارث عندنا الا أن يجيزها الورثة ولو أوصى لوارثه ولا جنبي صح في حصه الاجنبي ويتوقف في حصه الوارث على اجازة الورثة ان أجازوا اجازوا ولم يجزوا بطل ولا تعتبر اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضخان * ويعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو أوصى لاختيه وهو وارث ثم ولد اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين * رجل قال لعامل اعمل في ارضي بئذرى نفسك وعبيدك واجرائك فما

خرج فكلها لي جاز فيجعل العامل معين الرب الارض ولو على أن الكل لك جاز ويجعل معيرا للارض مقرضه البذر * يدفع بذرا الى صاحب

الارض على أن يزرع فيها والخارج بينهم ما نصفان لا يصح لمسلم والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الارض وعمله أخر بحث الارض
أم لا فان قال فيه على أن الخارج لصاحب البذر جازو يكون معيار الارضه ولو على أن الخارج (٩١) لربها جازو والبذر قرض عليه *

قال لا يخرج زرع في
أرضك على أن الخارج لك
لا يصح والخارج لمن له البذر
وعليه أجر مثل الارض
والعامس لانه قال ازرع
لي بقي البذر على ملكك ولو
قال ازرعه في أرضك
لنفسك على أن الخارج لي
لم يصح والخارج لصاحب
الارض وعليه مثل البذر
لصاحبه لانه لما قال له
ازرع لنفسك صاروا بها
البذر منه * دفع اليه أرضا
ليزرعها يزرع ويقره ويعمل
معه هذا الاجنبى على أن
الخارج بينهم أن لا يميز
بينهما وبين الاجنبى ويجوز
بينهم ما وثلث الخارج لرب
الارض والثلثان للعامس
وعلى العامل أجر مثل عمل
الاجنبى ولو كان البذر من
قبل رب الارض جازين
الكل ولو قال ازرع أرضي
يذكر على أن الخارج كله
لث فلهذا الشرط جائز
ويكون صاحب الارض
معيار الارضه ولو قال ازرع
في أرضي كرامن طعامك على
أن الخارج لي لم يجز والخارج
لصاحب البذر وعليه أجر
مثل الارض طعن عيسى
رحمه الله تعالى وقال ينبغي
أن يكون صاحب الارض
ويجعل العامل مقرضه
معينا بنفسه والجواب أن
الانسان يعمل لنفسه ولا يقع

له ابن صحب الوصية للاخ ولو أوصى لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية للاخ كذا في
التبيين * وكل ما جاز باجارة الوارث فإنه يملكه المجاز له من قبل الموصى عندنا حتى يتم بغير قبض ولا يمنع
الشيوع صحة الاجارة وليس للوارث أن يرجع فيه كذا في الكافي * ولو كان المجز مريضاً وهو بالغ ان برأ
من ذلك المرض صحب اجازته وان مات في ذلك المرض فان اجازته بمنزلة ابتداء الوصية حتى ان الموصى له
لو كان وارثاً لا يجوز لأن مجيزه ورثة المريض ولو كان أجنبياً يجوز ويعتبر ذلك من الثلث كذا في المحيط * ولو
أجاز البعض ورد البعض يجوز على المجيز بقدر حصته وبطل في حق غيره كذا في الكافي * وفي كل موضع
يحتاج الى الاجارة لا يجوز اذا كان المجز من أهل الاجارة فهو ما اذا أجازه وهو بالغ عاقل صحيح كذا في خزائن
المفتين * واذا أوصى لمكاتب وارثه أو لمكاتب عبده فهو باطل كذا في المبسوط * ولا تجوز للقاتل
عامداً كان أو خاطئاً بعد أن كان مباشراً كذا في الهداية * سواء أوصى له قبل الجراحة أو بعدها فان
أجازت الورثة الوصية للقاتل جازت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المبسوط * ولو كان
القاتل صبياً أو مجنوناً جازت له الوصية وان لم تجز الورثة ولو أوصى لقاتله وليس له وارث سوى القاتل جازت
الوصية في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أوصى لمكاتب قاتله أو لغيره قاتله أو لأم ولد قاتله
لا تجوز الا باجارة الورثة كذا في فتاوى قاضيان * اذا ضربت المرأة الرجل بمحديدة أو بغير محديدة
فأوصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وانما الهام مقدار صدق مثلها من المسمى وما زاد على ذلك فهو
في معنى الوصية فيسقط بالقتل ولو اشترى عشرة في قتل رجل أحدهم عبده وأوصى لبعضهم بعد الخيانة
وأعتق عبده فالوصية باطله الا أن العتق بعد ما نفذ لا يمكن رفعه فيكون الرد يجب السعاية عليه في قيمته
والعفو عن القاتل في دم العمد جائز ولو كان خطأ تعفا عنه كان هذا منه وصية لعاقلة فيجوز من الثلث واذا
أوصى لبعده بثلاث ماله صحب الوصية فان قتله العبد فوصيته باطله غير أنه يعتق ويسعى في قيمته وعلى هذا
المذبر اذا قتل مولا عبداً أو خطأ فعليه أن يسعى في قيمته لرد الوصية وعليه في العمد القصاص ولو أوصى
لرجل بوصية فقامت البينة عليه أنه قاتل وصدقه بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصة
الذين كذبوا من الدية ويجوز وصيته في حصتهم من الثلث ويلزمه حصة الذين صدقوا من الدية ويسقط
وصيته من الدية في حصتهم من الثلث واذا أوصى الرجل لرجلين بوصية وأقام كل واحد من ورثته البينة
على أحد الموصى لهما أنه قتل صاحبها خطأ كان على كل واحد منهما حصة آلاف للذي أقام عليه البينة
ولا وصية له في حصة الذي أقام عليه البينة بالقتل وتجوز له الوصية في حصة الآخر بالحساب واذا أوصى
الرجل لرجلين لكل واحد منهما ما بالثلث وأوصى لآخر بعبد فشهد الموصى لهما بالثلث على الموصى
له بالبعد أنه قاتل فشهدا ما باطله وكذلك لو شهدا على وارث أو على أجنبى أنه قتل خطأ واذا أعتق الرجل
في مرضه صبياً صغيراً لاهل له غيره ثم قتل الصبي مولا عبداً فعليه أن يسعى في قيمتين يرفع له من ذلك الثلث
وصيته ويسعى فيما بقي ولو كان كبيراً فقتل مولا خطأ سعى في قيمتين للورثة ولا وصية له وهذا كله قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فأما عندهما عليه السعاية في قيمته لرد الوصية والدية على العاقلة كذا في المبسوط *
ولو أوصى لابن وارثه جازو كذا لو أوصى لمكاتب نفسه أو لمذبر نفسه جاز الكل استحساناً وتجوز الوصية لو ولد
قاتله وان علوا وكذلك لو ولد قاتله وان سفل ولمكاتب هو لا موعبيدهم ومذبرهم كذا في فتاوى قاضيان *
واذا أوصى لمولاه رجل أن ينفق عليه كل شهر عشرة قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى تكون
الوصية للعبد ويدور معه حيثما دار يسع أو عتق وان صالح مولا عن ذلك وأجاز العمد جاز وان عتق العبد
ثم أجاز فاجازته باطله ولو أوصى لفرس فلا ينفق عليه كل شهر عشرة فالوصية لصاحب الفرس فلا نفق
أو بانه بطلت الوصية كذا في الظهيرية * ويجوز أن يوصى للمسلم للذمي وبالعكس كذا في الكافي * ولا تصح

لغيره الا بجهله ولم يوجد ولو قال ازرع لي في أرضي كرامن طعامك على أن الخارج يمتنان نصفين جاز على ما قال والبذر قرض على صاحب
الارض أخر بحث الارض شيئاً أم لا ولو شرط دفع صاحب البذر بذرهما كان صاحب البذر ولو شرط أن يدفع صاحب
البذر عشر الخارج والباقي أنصافاً جاز وكذا لو شرط اعشر الخارج للعامل والباقي انصافاً ولو شرط دفع خارج الوظيفة لم يجز وان شرط

دفع الفسرة أو غيرها من المقامعة والباقي أنصافاً جاز
 المزارعة فسدت وما يثبت وما ينبت (٩٢) الخارج أو يزيد في جودة الخارج فهو من عمل المزارعة وما لا ينبت ولا يبنى ولا يزيد في الخارج

فليس من أعمالها فإذا شرط
 على المزارع أو ربها الحصاد
 أو الدنا من فسدت من أيهما
 كل البذر في ظاهر الرواية
 وفي التنازل جاز على قول
 الامام الثاني رحمه الله تعالى
 * وعنه إذا شرط على المزارع
 أن يحصده ويجعله جاز ولو
 على ربها الإجماع وابن سلمه
 ونصير أجازاها وعلى المزارع
 ولا أعرف أحداً من أئمة
 زماننا مخالفهما فيه قال
 الفقيه وبه تأخذ وعلى قول
 الثاني استقر الفتوى بين
 أئمة خوارزم وفي المعاملة
 يفسد هذا الشرط ونص
 في قواعد ابن رستم رحمه الله
 تعالى أن المأخوذ قول الامام
 الثاني لا قول غيره في هذه
 * والشفقة والجل إلى بيت
 رب الأرض كشرط الحصاد
 ويجوز مع ما يخلو ولو شرط
 كرى الأنهار أو إصلاح المسنة
 على ربها جاز من أيهما كان
 البذر وإن على المزارع
 فسدت من أيهما كان البذر
 والخارج كله للمزارع البذر
 منه وإن شرط كرها على
 المزارع جاز من أيهما كان
 البذر وإن على ربها البذر
 من المزارع لا لشرط بعض
 العمل على ربها وأنه يمنع
 التخليص وهي شرط صحة
 التسليم والتسليم شرط صحة
 المزارعة فصار كشرط الحصاد
 على رب الأرض وإن البذر
 من ربها لم يثبت لكربا وقت فسدت لجهالة وقتها لأن التسليم بعده يقع وإن بين وقتها جاز لأن المزارع يقبلها
 وقطعه
 مكروه بقول المزارعة تقع من ذلك الوقت المعلوم وعمل رب الأرض من قبله فلم يكن شرط عمله في المزارعة فاندفع مالو البذر من المزارع الجبر
 إلى التسليم من وقت العقد فيعبر شرط عمله بعده في حال الشركة فلا يجوز وفي الجملة الصغير بشرط التنمية والكربى على المستأجر مفسد

شرطاً في المزارعة على المزارع أو رب الأرض ما ليس من أعمال
 المزارعة فسدت وما يثبت وما ينبت (٩٢) الخارج أو يزيد في جودة الخارج فهو من عمل المزارعة وما لا ينبت ولا يبنى ولا يزيد في الخارج

قيل شرط التثنية انما يفسدان كان الزرع يخرج منها بالكراب مرة أو لم يخرج الا بمرتين فلا ولو شرط كرى الجدول اختل فوافيه وان شرط
 القاء السرقيين على المزارع فسدت من أيهما كان البذر والخارج كله للزارع ان البذر منه وعليه (٩٣) أجزمتل الارض ولا يفرم ربهاناً
 للزارع من قيمة السرقيين المطروحة فيها وان البذر من ربهاناً فالخارج له وعليه أجزمتل عمل العامل وقيمة السرقيين وان شرط السرقيين
 على رب الارض ان البذر من المزارع فسدت والخارج للزارع وعليه أجزمتل الارض وقيمة السرقيين وان من ربهاناً البذر جازت وان شرط
 القاء السرقيين فيها لم يذكسر وقال عبد الواحد ان على المزارع جازت من أيهما كان البذر وان على ربهان البذر من العامل لا كشرط
 الحصاد على ربهان الكراب على ربهان البذر من المزارع وان البذر من رب الارض يجوز وان شرط ان يسرقها
 أحدهما جازت على أيهما شرط والبذر من أيهما كان وفي فتاوى السنن شرط القاء السرقيين في المزارعة والمعاملة
 مفسد وبلا شرط لا يلزم العامل * والحيلة أن يستأجره على اصلاح
 المسنة وحفر الانهار والقاء السرقيين بأجرة يسيرة غير مشروطة بالعقد فان قلت كيف تصح هذه
 الاجارة وقد وقعت على العين وهو القاء السرقيين والمكان المنقول عنه غير معلوم قلت
 المعقود عليه نقل السرقيين وانه عمل لآعين والمكان المنقول عنه البلدة فواحياً
 وانه مكان واحد حتى صح الاستئجار على التسليم في البلد كاذ كرى البيت أن المصراع تباين أطرافه مكان واحد وشرط الدواب والدالة على
 المزارع جازت كشرط البقر عليه مطلقاً وعلى ربهان البذر منه جاز أيضاً وان من المزارع لا وان شرط الدابة مع العلف جازان على المزارع

قطعه وخاطه أو بطن فغزله أو بغزل فنسجه أو بمجدد فالتخذه ناه فهو رجوع ولو أوصى بسويق فلتنه بسمن
 أو بدافني فيها أو بطن فخشابه أو بيطانة فبطن بها قباء أو بظاهرة فظهر بها ثوباً بطلت الوصية كذا في
 الكافي * والوصية على أربعة أوجه في وجه يحتمل الفسخ من جهة القول والفعل جميعاً وفي وجه يحتمل
 الفسخ من جهة القول دون الفعل وفي وجه يحتمل من جهة الفعل دون القول وفي وجه لا يحتمل بهما
 جميعاً أما الأول فهو الوصية بالعين لرجل فسختها من جهة القول أن يقول فسخت الوصية أو رجعت
 ومن جهة الفعل أن يبيعه أو يعتقه أو يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه والذي لا يمكن الفسخ بهما هو
 التدبير المطلق والذي يجوز بالقول دون الفعل الوصية بثلاث ماله أو برهه لو رجع عنه يجوز ولو أخرجه عن
 ملكه لا سطل الوصية وتقدم ثلاث الباقي والذي يجوز من جهة الفعل دون القول هو التدبير المقيد
 لو رجع بالفعل يصح بأن يبيعه ولا يصح بالقول كذا في خزائن المفتين * وإذا أوصى بتبرضة ثم صاغ
 منه قلباً وخاتماً أو ما أشبه ذلك كان رجوعاً وهذا الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ظاهر
 فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا يكون رجوعاً وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو باع
 العين الموصى بها ثم اشتراها أو وهبها ثم رجع فيها بطلت الوصية وذبح الشاة الموصى بها رجوع وغسل
 الثوب الموصى به لا يكون رجوعاً ومن يجد الوصية لم يكن بخوده رجوعاً كذا ذكر في الجامع الكبير وذكر
 في المبسوط أنه رجوع قيل ما ذكر في الجامع محمول على أن الخلود كان عند غيبة الموصى له وهذا لا يكون
 رجوعاً على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على أن الخلود كان عند حضرة الموصى له وعند
 حضرة يكون رجوعاً وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر
 في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الاصح ولو قال كل وصية أو وصيت به الفلان فهي حرام
 أو بالمكن رجوعاً بخلاف ما لو قال فهي باطلة كذا في الكافي * ولو أوصى لرجل بشئ فقبل له انك تبرا فأنكر
 الوصية فقال آخرتها لا يكون رجوعاً ولو قبل له اتركها فقال تركتها كان رجوعاً كذا في خزائن المفتين *
 ولو قال العبد الذي أوصيت به الفلان فهو لفلان فهو رجوع وكذا لو قال فهو لفلان وارث فهو رجوع
 عن الوصية الاولى وتكون وصية للوارث ثم الورثة بالخيار ان شاءوا أجازوا وان شاءوا ردوا ولو كان فلان
 الاخر ميتاً حين أوصى فالوصية الاولى على حالها ولو كان فلان حين قال ذلك حياً ثم مات قبل موت
 الموصى فهو لورثة الموصى لبطلان الوصيتين كذا في الكافي * ولو أوصى بعبد ثم رهنه يكون رجوعاً ولو
 أجره أو كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعاً ولو كان أوصى بمجديدة ثم اتخذها سيقاً أو درعاً كان رجوعاً
 ولو أوصى بعبد لفلان ثم كاتبه أو دبره أو أخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعاً حتى لو عاد له ملكه
 لا يكون وصية كذا في خزائن المفتين * ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت به لفلان آخر
 يكون بينهما نصفين وكذا لو قال وقد أوصيت بنصفه لفلان كان العبد بينهما ولو أوصى بثلاثة لثلاث ثم قال
 الثلث الذي أوصيت به لفلان قد أوصيت بنصفه لفلان آخر أو قال فقد أوصيت بنصفه لفلان لا يكون
 رجوعاً بنصفه عن الأول ويكون الثلث بينهما نصفين ولو قال الثلث الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت
 بنصفه لفلان آخر كان للآخر الثلث الثالث ولو أوصى بشئ لرجل ثم قال ما أوصيت به لفلان فقد أوصيت
 بنصفه لفلان آخر يصير بينهما فيكون رجوعاً عن نصفه ولو أوصى للانسان بجارية ثم استولدها يكون
 رجوعاً وكذا لو أوصى بقطعة فطعنها أو أوصى بدقيق فخبزه يكون رجوعاً ولو قيل لرجل أوصيت بعبدك
 فلان لفلان فقال لا بل أوصيت له بأمتي فلا ينعى يكون رجوعاً عن الوصية بالعبد ولو أوصى بدار فقصها أو
 هدمها لا يكون رجوعاً وان طينها يكون رجوعاً اذا كان كثيراً ولو أوصى بأرض ثم زرع فيها رطبة لا يكون
 رجوعاً وان غرس الكرم أو الشجرة كان رجوعاً كذا في فتاوى قاضيخان * وان أوصى بما في خياله من

لا يتقلب جائزنا وان لم يكن
في المصلح بان كان الفساد
بكمهم جهالة يعود جائزنا
وان شرط بعض العمل على
المزارع أو على نفسه ان البذر
من ربهما فعلى ثلاثة أوجه
اما ان شرط بعض أعمال
المزارعة على المزارع وسكت
عن ذكر الباقي أو على رب
الارض وسكت عن الباقي
أو البعض على المزارع
وبعض على ربهما ان شرط
البعض على المزارع وسكت
عن الباقي بان شرط عليه
أن يكبرهما أو يزعهما وسكت
عن ذكر السقي فهذا على
وجهه بان كان لا يخرج بلا سقي
أو يخرج شيئا لا يرغب فيه
فالزراعة فاسدة فهذه من
الوجهين وكذا لو كان يخرج
لكنه ليس بدون السقي
وان كان بحيث يخرج شيئا
مرغوبا ولا ليس بان كان
بلدا كثيرا اطراف المزارعة
جائزة وكذا اذا كان السقي
بمحال يزيد الجودة أو بمحال
لا يدري أن السقي هل يؤثر
في جودة الخارج وان شرط
رب الارض بعض العمل على
نفسه كالسقي مثلا وترك
ذكر الباقي فعلى ما ذكرنا
من الوجوه ان علم يقينان
السقي لا يؤثر في الخارج
فالزراعة جائزة ولا فاسدة
ولو شرط بعض العمل على
ربهما والبعض على العامل

﴿الباب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون وصية
والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز﴾

وجوه بان كان لا يخرج بلاسقى
أو يخرج شيئا لا يرغب فيه
فالزراعة فاسدة فهذه
الوجهين وكذا لو كان يخرج
لكنه ليس بدون السقى
وان كان بحيث يخرج شيئا
مرغوبا ولا ليس بان كان
بلدا كثيرا فالزراعة
جائزة وكذا اذا كان السقى
بمحال يزيد الجودة أو بمحال
لا يدري أن السقى هل يؤثر
فى جودة الخارج وان شرط
رب الارض بعض العمل على
نفسه كالسقى مثلا وترك
ذكر الباقي فعلى ما ذكرنا
من الوجوه ان علم يقينان
السقى لا يؤثر فى الخارج
فالزراعة جائزة ولا فاسدة
ولو شرط بعض العمل على
رهبها والبعض على العامل

والبذر من المزارع فهذا واملو كان من رب الارض سواء (نوع آخر) شرط الشركة في الحب والتبن جاز وان التبن لاحدهما الثلث والحب لا تخلو وكذا ان شرط الحب لاحدهما بعينه والتبن لا تخلفان شرط الحب بينهما والتبن لا تخلفان لرب الارض جاز وان لا تخلفان

وعن الثاني أنه لا يجوز في الوجهين وإن شرط الحب بينهما وسكان الذين جاز في ظاهر الرواية والتين لصاحب البذر وعن الثاني واليه يرجع محمد أن المزارعة لا تجوز وعن مشايخنا أن التين بينهما وإن شرط أن التين بينهما وسكان الحب (٩٥) لا يجوز دفع أرضه على أن يغرس

فيها ويكون الأرض والغرس بينهما لا يصح والغرس لرب الأرض وعليه قيمة الغرس وأجر مثل عمله وفي الأصل دفع أرضه مزارعة على أن يغرسها ويغرس فيها والغرس بينهما نصفان جاز ولو شرط أن الثمر بينهما نصفان جاز والثمر على الشرط والغرس للغرس ولو شرط أن يكون الاغراس لربها والثمر بينهما لا يصح لقطع الشركة لجواز أن لا يخرج الاغراس دفع أرضا وتخلل زرعها ويقوم على الخيل في هذه مزارعة فيها معاملة أن البذر من المزارع فسدت المزارعة لأنه صفة في صفة وان من دبرها جاز لأنه اجارة وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بان يقول أدفع اليك هذه الأرض مزارعة تزرعها يذكرك وأدفع اليك ما فيها من الاشجار معاملة جازتا مطلقا * له أرض أراد أن يأخذ من آخر بذرا ليزرعها أنصافا فالحيطة أن يشتري نصف البذر ويهب له البايع عنه ثم يقول ازرعها علي أن الخارج بينهما أنصافا ومن أراد الشركة في المال يدفع اليه معاملة بالنصف أراد أن يشاركه مع من له قوة حتى يسوق الماء الى مكان بعيد عن القرية يدفع اليه معاملة

الثالث كذا في الظهيرية * ولو أن مريضا قال أخرجوا ألفا من مالي أو أخرجوا ألف درهم لم يزد على هذا ومات قال الفقيه أبو بكران قال ذلك في الوصية جازو بصرف الى الفقراء ولو قيل لمريض أو وصي بشي قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الفقيه أبو بكران كان هذا على أثر السؤال بصرف ثلث ماله الى الفقراء وعن محمد بن سلمة أنه أطلق الجواب وقال بصرف ماله الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا وعن محمد بن مقاتل رجل أوصى بأن يعطى للناس ألف درهم قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا بألف درهم فهو جائز وبصرف الى الفقراء مريض قال بالفارسية (١) (صد درهم ازمين بخش كنيد) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هي باطلة لأن هذا يكون للأغنياء والفقراء جميعا ولو قال (صد درهم ازمين روان كنيد) قال كانت الوصية جائزة لأن هذا اللفظ يراد به القرية وقال القاضي الامام أبو الحسن علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى قوله (روان كنيد) ليس من لساننا فلا عرف هذا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال ان مت في سفري هذا فلان على ألف درهم دين فانها وصية من ثلثة كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بأن يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك ويبنى هناك رباطا من ثلث ماله فمات ولم يحمل الى ذلك الموضع قال أبو القاسم وصيته بالرباط جائزة ووصيته بالحمل باطلة ولو جله الوصى ضمن ما انفق في الحمل اذا جله الوصى بغير اذن الورثة وان جله باذن الورثة لا يضمن وما يلقى في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر لا بأس به وهو كالزيادة في الكفن وبعضهم أنكروا ذلك ولو أوصى بعمارة قبره للترين فهي باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للمأتم بعد وفاته وبطعم للذين يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحمل للذين يطول مقامهم عنده والذي يجبي ممن مكان بعيد يستوى فيه الأغنياء والفقراء ولا يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصى وان كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الامام أبي بكر البخاري رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام قالوا الوصية باطلة وعن أبي القاسم في حل الطعام الى أهل المصيبة والا كل عندهم قال حل الطعام في الابتداء غير مكر ولا شغل أهل المصيبة يتجهز بالميت ونحوه فأما حل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لأن في اليوم الثالث يجتمع النائح فاطعامه في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية كذا في فتاوى قاضيخان * في واقعات الناطق اذا أوصى بأن يكفن بألف دينار أو بعشرة آلاف درهم فانه يكفن بكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقير ولا تضيق وقال في موضع آخر يكفن بكفن المثل وكفن المثل أن ينظر الى ثيابه حال حياته ثم يخرج الجمعة والعبيدين أو الولية كذا في التتارخانية * امرأة أوصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي عليه قال أمرها ونهيه في باب الكفن باطل كذا في محيط السرخسي * أوصى بأن يدفن في داره فوصيته باطلة إلا أن يوصى أن يجعل داره مقبرة للمسلمين وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بأن يصلى عليه فلان فقد ذكر في العيون أن الوصية باطلة وفي الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بثلاث ماله في كفان موتى المسلمين أو في حفرة مقابر المسلمين أو في سقاية المسلمين قال هذا باطل ولو أوصى بثلاثة في كفان فقراء المسلمين أو حفرة مقابرهم فهذا جائز ولو أوصى بأن يتخذ داره مقبرة فمات وارثه يجوز دفنه فيها وفي فتاوى الفضلي لو أوصى الرجل بأن يجعل داره خانة ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد بخلاف ما اذا أوصى بأن يتخذ سقاية ليس للوارث أن يشرب منها كذا في التتارخانية * اذا أوصى أن يدفن في مسج كان اشتراؤه ويغل ويقدر جله فهذه وصية بمال ليس

(١) أعطوا عني مائة درهم

بالنصف على أن يسوق الماء اليه * التقاط السنبل بالثلث وغيره من كوفتن نصف التين في معنى فقير الطمان لا يجوز وجوز مشايخنا وهو المأخوذ قال الامام السرخسي انه في معنى فقير الطمان فلا يجوز لكونه منصوفا عليه وان وجد العرف كما في الانبياء الستة اذا عارف

الناس على خلاف النص السكيل والوزن لا يعتبر العرف وقال الفقيه عبد الرحمن الحالك يجوز وانه ليس في معناه لانه غير منصوص عليه
بجواز فقير الطعان وعلى هذا (٩٦) حصاد الزرع بالنصف وكذا اذا استاجر حمارا يحمل عليه فقير ابصاع منه فالاجارة فاسدة ولا يجوز

بالاجراء وفي الحسنة
لا يجب أجر المثل ولا شيء في
قفز الطعان ذكره شمس
الائمة

نوع آخر

تناهى الزرع فدفن معه
الارض من اربعة بالنصف
ليحفظ لا يجوز وفي الاشجار
اذا دفن فيها معاملة في هذه
الحالة ان كانت الثمرة بحال
لولا تحفظ نصيب الى وقت
الادراك يجوز وان كان لا يحتاج
فيه الى عمل سوى الحفظ
والحفظ زيادة في الثمار
وان بحال لولا تحفظ لا يذهب
الثمرة الى وقت الادراك لا يجوز
* ويجوز دفع شجرة الجوز
معاملة لا يحتاجه الى
السقي والحفظ حتى لو لم يحتاج
لا يجوز طلب رب الارض
من العامل ان يزرعها
مكروبة والبذر من العامل
او من رب الارض والعامل
يقول ازرعها بلا كراب
ان الكراب مشروط في
صلب العقد يجبر العامل
والان الارض تخرج بلا
كراب لكن بالكراب اجود
لا يجبر وان لا يخرج الا
بالكراب يجبر عليه وكذا لو
أبى المزارع السقي والزرع
ينبت بالمطر لا يجبر ولا يجبر
* ولو قال ان بكراب فائلا
وبدونه ارباعا وان بالثنية
فانصافا او قال ان حنطة
فائلا وان سمسمافا رباعا

بشروع فبطلت ويكف كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس واذا أوصى بأن يطين قبره أو يوضع على
قبره قبة فالوصية باطلة الا أن يكون في موضع يحتاج الى التطين لخوف سبع أو فحوه سئل أبو القاسم
عن دفع الى ابنته خسين درهمين مرضه وقال ان مت أنا فاعمرى قبري وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي
حنطة وتصدق بها قال الحنطة لها لا تجوز وينظر الى القبر الذي أمر بعمارة فان كان يحتاج الى العمارة
للتحصين لا الزينة عرفت بقدر ذلك والباقي تصدق به على الفقراء وان كان أمر بعمارة فضلت على الحاجة
التي لا بد منها فوصيته باطلة واذا أوصى أن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرا القرآن على قبره فهذه الوصية
باطلة وقيل اذا كان القارئ معينا ينبغي أن تجوز الوصية له على وجه الصلة دون الاجر وقيل لا تجوز وان
كان القارئ معينا وهكذا قال أبو نصر وسئل أبو القاسم عن أوصى أن يحفر عشرة قبور قال ان عين مقبرة
ليدفن فيها الموتى فالوصية جائزة وان كانت الوصية بالحفر لدفن أبناء السبيل والفقراء من غير أن يبين
موضعا فالوصية باطلة وفي الواقعات عن محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى بأن يحفر مائة قبر استحسن ذلك في
محلته ويكون على الكبير والصغير وبعض مشايخنا الخنار والافتوى أنه اذا لم يعين المقبرة لا يجوز واذا
أوصى أن يدفن كتبه لم يجوز أن تدفن الا أن يكون فيها شيء لا يفهمه أحد أو يكون فيها فساد فنبغي أن يدفن
كذا في المحيط ولو أوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحو
ذلك قالوا وهذا دليل على أنه يجوز أن ينفق من وقف المسجد على قتاديله وسراجيه وأن يشتري الزيت
والنفط للقتاديل في رمضان ولو أوصى بعبادة يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الموصى ولو
أوصى بأن يغزى عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو رجلا نفقة لها على نفسه في ذهابه ورجوعه وحال
مقامه في الغزو ولا ينفق منه شئ على أهله فان فضل شئ رذ ذلك على الورثة وينبغي أن يغزى عنه من منزل
الموصى وهي كالوصية بالحلج فان كان الذي يغزو وعنه غنيا جاز ويجوز للموصى أن يغزو عنه وكذا لابن
الموصى ويجوز للسلم أن يوصى لفقراء النصارى لان الوصية لفقراءهم ليست بمعصية بخلاف بناء البيعة فان
ذلك معصية ومن أمان على بناءه يكون انما ولو أوصى بأن ينفق ثلثه على المسجد جاز ويصرف على
عمارة وسراجيه ولو أوصى بسراج المسجد لا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى يقول يسرح فيه
ولو أوصى بأن يساع عبده ولم يسلم المشتري لا يجوز الا أن يقول وتصدقوا بثلثه أو يقول ببعوه نسمة ويحط الى
الثلث عن المشتري وكذا لو قال ببيع عا جاري يمين يتخذها أم ولد أو يذرها رجل قال عند موته لقوم كانوا
عنده انظروا كل ما يجوز لي أن أوصى به فأعطوا الفقراء قال محمد رحمه الله تعالى يجوز هذه الوصية وهو
على الثلث ولو قال ما يجوز لي أن أوصى به جاز وهو الى الورثة أي شئ أعطوه جاز قليلا كان أو كثيرا بخلاف
قوله كل ما يجوز لي فان ذلك يكون على الثلث ولو أوصى بعبدة رجل وعلى العبدتين فبات الموصى فقال
غريم العبد لا جيز الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد رجل أوصى بأرض فيه مازرع بدون
الزرع جاز ويترك الزرع فيها بأجر مثلها حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رحمه الله
تعالى اذا قال أوصيت بفرس يغزى به عنى في سبيل الله صحت الوصية ويغزى عنه يستوى فيه الغنى والفقير
فأذا رجع الغازي ردا لفرس على الورثة فيدفعونه أبا يغزى عنه كذا في المحيط * ولو قال فرسي وسلاحى
في سبيل الله تعالى فهذا على التملك يملك رجلا واحدا فقيرا وكذلك لو قال ثلث مالى في غزو أو قال
في سبيل الله تعالى أو قال في السبيل فهذا على تملك الفقراء وأحب الى أن يعطوا من يغزو رجلا جعل
فرسه في الغزو وقال يعطى فقيرا في سبيل الله تعالى فاذا ملكه صنع به ما شاء فان قال جعلته حرسا في سبيل
الله تعالى قال يحبس في الرباط يغزو عليه فان استغنى عنه يؤجره الامام بقدر علفه وان لم يستغنى عنه يؤجره أحد
بأمر الامام ووقف ثمنه حتى اذا احتاج الى ظهره اشترى بثمنه فرسا يغزى عليه كذا في محيط السرخسى *

جاز كافي الخياطة الرومية والفارسية * ولو قال حنطة أنصافا وان شعيرافا خارج العامل جاز لانه ردد بين المزارعة والاعارة واذا
وان قال في هذه المسئلة وما زرع من شعير فهو لى صم في الحنطة لافى الشعير ولشرط فيها على أن الخارج من هذه الناحية له ومن ذا الشر يك

لا يصح كالأشراط لأحدهما فافترنا مسماة من الخارج **نوع آخر** دفع أرضه لها هذا العام فزرعها في عام آخر بلا إذن منها
ان عادة تلك الناحية أنهم يزرعون بالعقد على عامين أو يزيد فالخارج على الشرط الأول (٩٧) والألف صاحب البذر * وفي النسق

زرع أرض غيره بلا أمره
ان العرف ثمة المناصفة
فعليها اذا كانت الارض
معددة للزراعة بان كان
المالك لا يزرع بنفسه
ويدفعها مزارعة وان لم تكن
معددة وزرع بلا إذن
المالك قال نصير يضمن
النقصان وقال ابن سلة
ان المالك لا يزرع بنفسه
ويدفعها مزارعة ينظر بكم
تستأجر قبل الزرع وبكم
تستأجر بعده فيضمن
ما بينهما وقيل ينظر بكم
تشتري بعده وبكم تشتري
قبله يضمن نقصان ما بينهما
* زرع بلا إذن فأدرك ثم
رضى المالك طاب ولو قال
لأرضي ثم رضى طاب أيضا

* زرع أرض غيره وانتهى
ثم زال النقصان قيل ان
زال قبل الرد بري وان بعده
لا قال الفقهاء وقيل يبرأ
فيهما كالألف وجد المبيع معيبا
وزال قبل القبض أو بعده
يبرأ البائع * وكذا المصالح
المشتري عن بياض العين
على بدل ثم زال البياض
يرد البديل الى البائع * دفع
الغاصب مزارعة سنة على
أن البذر من المزارع فزرع
وأجاز هارب الارض قبل نبات
الزرع جازت والخارج بين
العامل ورب الارض على
الشرط لكن الغاصب
العاقبة يتولى قبض حصه

واذا أوصى بمصاحف توقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة وقال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى الوصية باطلة كذا في المحيط * وإذا أوصى أن يجعل أرضه هذه مقبرة للمساكين أو أوصى
أن يجعل خانة للزراعة فهي باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أوصى أن يجعل أرضه مسجدا يجوز بلا
خلاف وإذا أوصى بثلاث ماله لله تعالى فالوصية باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه
الله تعالى الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر ويقول محمد رحمه الله تعالى يفتى ويصرف الى الفقراء ولو
أوصى بثلاث ماله في سبيل الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سبيل الله تعالى الغزو وقيل له والحج
قال سبيل الله الغزو وقال محمد رحمه الله تعالى لو أعطى حاجمة طعاجا وأحب الى أن يجعله في الغزو
والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أوصى بثلاث ماله لأعمال البر ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه
الله تعالى أن كل ما ليس فيه تعليق فهو من أعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة المسجد وسراجه دون
تزيينه ولا يجوز الصرف الى بناء السجون ولم يفصل بين سجن القاضي وسجن السلطان كذا في المحيط *
وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى بالثلث في وجوه الخير يصر في القنطرة أو ببناء المسجد أو طلبه العلم
كذا في التتارخية * ولو أوصى بثلاث ماله للرباط وفيه مقيمون ان كان هنالك دالة يعرف بها أنه أراد بهذه
الوصية المقيمين صرف اليهم ولا يصر في العمارة وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا أوصى بثلاث
ماله لمصالح القرية فهو باطل وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال أوصيت بمائة درهم لمسجد كذا
أو قنطرة كذا نص محمد رحمه الله تعالى أنه جائز وهو لم يمتها واصلها هو به أخذ ابن مقاتل وقال الحسن بن
زياد ان لم يسم مرتة ولا اصلا حافا الوصية باطلة وقد روي ذلك عن غيره واحد من أصحابنا وعليه الفتوى وفي
العيون عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال ثلث مالي للكعبة جاز يعطى مساكين مكة ولو قال انعموا فلان
فالتقياس أن يطل وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط * والله أعلم

الباب الثالث في الوصية بثلاث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابنه أو ابنته أو عمارا أو نقص فيخير الورثة أو لا يجيزونه أو يجيزون بعضهم

ولو أوصى لرجل بربع ماله ولا آخر بنصف ماله ان أجازت الورثة فنصف المال لا يذى أوصى له بالنصف والرابع
للموصى له بالربع والباقي للورثة على فرائض الله تعالى ولو لم يجز الورثة تصح من الثلث فيكون بينهم مائة على
سبعة أسهم أربعة للموصى له بالنصف وثلاثة للموصى له بالربع كذا في خزنة المفتين * هذا عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهم مائة على ثلاثة أسهم مائة للموصى له
بالنصف وسهم للموصى له بالربع وانما يقسم على سبعة أسهم عنده لان من مذهبه أن الموصى له بالنصف
لا يضرب الا بالثلث والموصى له بالربع يضرب بالربع فاحتجنا الى حساب له ثلث وربع وذلك من اثني عشر
الثلث من ذلك أربعة والرابع من ذلك ثلاثة فنجعل وصيته مائة على سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال أربعة
عشر وجميع المال أحد وعشرون فنجعل المال كله أحد وعشرين سبعة من ذلك للموصى له مائة أربعة من
ذلك للموصى له بالنصف وثلاثة من ذلك للموصى له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة أسهم مائة لان
الموصى له بالنصف يضرب بجمع وصيته عندهما والموصى له بالربع يضرب بالربع والرابع نصف النصف
فيجعل كل ربع سهم ما فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلاثة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة
أسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الموصى
له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث الا في ثلاث وصايا في الوصية بالعتق وفي الحبابة وفي الدراهم
المرسلة وتفسير الوصية بالعتق هو أنه اذا أوصى بعتق هذين العبدتين وفيه أحدهما ألف وفيه الآخر

(١٣ - فتاوى سادس) المالك وما نقصت الارض بالزراعة يضمن الغاصب النقصان الكائن قبل الاجازة لا بعدها عند الامام
رحمه الله تعالى وان ثبت الزرع وصار له قيمة ثم أجاز هارب الارض جازت والخارج كله بين الغاصب والامل على ما شرطوا لشيء لربهم ان

الخارج وليس له تقضها بعد الاجازة فدفعها الغاضب من اربعة بالنصف على أن البذر من الدافع قبذرها ولا أوبذر وخرج الزرع وصار بينهما أنصافاً ثم أجاز مالك الزراعة فالاجازة (٩٨) باطله والأرض بمنزلة العارية في بدل الغاصب والمزارع ولرب الأرض أن يرجع فيما أجاز

من ذلك ما لم يكن بذراً للزرع الذي نبت بعد اجازته أو نبت الذي بعد اجازته أو زرع الذي لم يبذر بعد اجازته فان كان شيء من ذلك لم يكن له بعد ذلك أن ينقض اجازته استسهلنا وان كان أجازته بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة وسئل ولم يحصل له بلل الرجوع لكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل أرضه فيما بقي حتى يحصد الزرع والخارج بين الغاصب والمزارع على الشرط * زرعه الغاصب حنطة ثم اختصها قبل نباته لصاحب الأرض أن يصير ثم بصره بقلع الزرع وان شاء أعطاه ما زاد الزرع فيه ونفسه عن محمد رحمه الله تعالى أنه يقوم الأرض بلا بذور ويقوم به بذر مستحق القلع في أرض الغير والمختار أن يضمن قيمة بذره مبذور في أرض الغير * زرع في أرضه شعير لاجاء آخر وبذر عليه حنطة بغير أمره فنبتا فالكل لصاحب الحنطة وعليه لصاحب الشعير ما زاد الشعير يقوم الأرض من روعة ونعيم من روعة وعن محمد زرع في أرضه برأول نبت فزرع آخر عليه شعير أو سقاها رب الأرض فعلى الذي بذر الشعير قيمة برأول مبذور في الأرض ثم على رب الأرض

ألفان وليس له مال غير هذين العبدین فان أجازت الورثة فانهم ما يعتقان معاوان لم يجزوا فانهم ما يعتقان من الثلث وثالث ماله ألف فالألف بينهم ما على قدر وصيتهم ما ثلثا الألف للذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي والثلث للذي قيمته ألف ويسعى في الباقي وكذلك المحاباة اذا كان له عبدان قيمة أحدهما ألف ومائة وقيمة الآخر ستمائة فأوصى بأن يباع أحدهما من فلان بمائة درهم والآخر من فلان بثمانية ههنا قد حصلت المحاباة لأحدهما بالالف وللآخر بثمانية فذلك كله وصية لانه في حالة المرض فان خرج ذلك من الثلث جاز وان لم يخرج من الثلث ولا أجازت الورثة جازت محاباتهم بقدر الثلث وذلك الثلث بينهم ما على قدر وصيتهم ما يضرب أحدهما فيه بألف درهم والآخر بثمانية وكذا في الدراهم المرسله كما اذا أوصى له بألف درهم وللآخر بالقرين وثالث ماله ألف درهم فان الثلث يكون بينهم ما ثلثا كل واحد منهم ما يضرب بمجموع نصيبه وانما يضرب الموصى له في جميع هذه المواضع الثلاثة بمجموع وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة لجواز أن يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث (١) ولا كذلك فيما اذا أوصى له بنصف ماله ولا آخر بثلث ماله أو بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي * وان أوصى لأحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثالث بينهم ما ثلثا كذا في الهداية * ولو قال ثلث مالي لفلان وثلث مائة وثلث مائة وخمسون وثلث ثلثه فلكل واحد مائة والباقي بينهم مائة فان كان في محيط السرخسي * ولو أن رجلاً أوصى بجميع ماله لرجل ولرجل آخر بثلث ماله ان لم يكن له ورثة أو كانت له ورثة وأجاز واثان المال يقسم بينهم ما على طريق المنازعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيا زاد على الثلث فذلك كله يعطى للأوصى له بجميع المال من غير منازعة واستوت منازعتهم ما في الثلث فيقسم بينهم ما نصفين وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقسم بينهم ما على طريق العول يضرب كل واحد منهم ما بجميع وصيته فالوصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والموصى له بجميع المال يضرب بالمجموع وهو ثلاثة أسهم فجعل المال بينهم ما على أربعة أسهم هذا اذا أجازت الورثة ولولم تجز الورثة جازت الوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهم ما نصفين وانما يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بينهم ما نصفين لان الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب إلا بالثلث وعندهما يضرب كل واحد بجميع وصيته فيقسم أرباعاً كذا في شرح الطحاوي * ومن أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثالث بينهم ما كذا في الكافي * ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان وخمسون وثلث مائة وثلث مائة (٢) فالثالث بين الذين سمي لهم ما قدرنا ثلثا ما ولا شيء للآخر كذا في محيط السرخسي * وأجمعوا على أن الوصايا اذا كانت لازيد كل واحدة منها على الثلث بأن يوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بربع ماله ولم تجز الورثة فذلك كله أن كل واحد منهم يضرب في الثلث بجميع وصيته بالغاما بالغ ولا يقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحيط * ومن أوصى لا يخرج من ماله أو بشيء من ماله أو نصيب من ماله أو بعض من ماله فالبيان الى الموصى مادام حيا واذا مات فالبيان الى الورثة كذا في شرح الطحاوي * ولو أوصى بسهم من ماله أو بجزء من ماله قبل للورثة أعطوه ما شئتم وهذا الذي ذكرنا اختيارا للمشايخ رحمه الله تعالى بناء على ما عرفنا أن السهم كالجزء وأما أصل الرواية فبخلافه فذكر في المبسوط اذا أوصى بسهم لرجل من ماله فله أخس مثل سهام الورثة الا أن يكون أقل من

(١) قوله ولا كذلك الخ لان اللفظ في مخرجيه لم يصح لان ماله لو كثر وأخرج له مال آخر تدخل فيه تلك الوصية ولا يخرج من الثلث كذا تمام عبارة شرح الطحاوي اهـ معجمه
(٢) قوله فالثالث بين الذين سمي لهم ما قدرنا ثلثا ما ولا شيء للآخر في هذه العبارة نظرا لانه لم يذ كر لفظ فلان أو لا الامرتين ولعل فيها سقطا فليراجع أصلها فانها لم تظهر لي وجهها والله أعلم اهـ معجمه

قيمة البر والشعير محلول ما بذور الاله ألتفه ما بالسقي وفي الفضل زرع أرض نفسه قبذرا آخر فيها وسقي الأرض أو التي السدس بذروها وقاب الأرض قبل أن يغيب بذرها صاحب الأرض ونبت البذران جميعا ثابت يكون للآخر عند الامام رحمه الله تعالى وعليه الاول

قيمة بذره ولوان صاحب الارض التي فيها نالته بذره وقلب الارض قبل أن ينبت البذران أو لم يقلب ولكن سقى فالتاب من البذور كما هاله وعليه للغاصب مثل بذره مبدور في أرض غيره هذا إذا لم يكن الزرع نباتاً أما إذا زرع المالك (٩٩) ونبت ثم جاء آخر وزرعان لم يقلب

ونبت فالجواب ما ذكرنا وإن قلب ان كان الزرع اذا قلبت نبت مرة أخرى فكذلك الجواب وإن كان لا ينبت فالزرع للثاني وعلى الثاني قيمة زرعنا بما وذكره الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى بذره في أرضه وسقاه آخر حتى أدرك فالزرع في القياس للساقى وعليه قيمة الحب مبدور في الأرض بشرط القرار ان سقاها قبل فساد البذر في الأرض وان بعد الفساد قبل النبات ونبت بسقيه ففي القياس عليه نقصان الأرض يقوم مبدوراً وقد فسد خبها ويقوم غير مبدور فيغرم النقصان والزرع للساقى وان سقاها بعد نبتانه وقد صار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساقى وان سقاها بعدما استغنى الزرع عن السقى لكنه أجوده بالزرع لصاحب الأرض والاجنبى الساقى متطوع لأشئ له * أرض بينهما غاب أحدهما فلا شيء أن يزرع نصقه لكن يزرع في العام الثاني ذلك النصف لا النصف الآخر وعن الإمام أنه ليس له أن يزرع ولو حاضر ينزعه أحدهما بلا إذن الآخر وسقاها قال في التنازل ان كان لم يدرك لشريكه المقاسمة فوقع في

السدس حينئذ يعطى له السدس فعلى رواية الأصل جوازاً بوجيفة رحمه الله تعالى النقصان عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية الجامع الصغير جوازاً لزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عن السدس وقال يعطى للموصى له أخس سهام الورثة لأن يزيد على الثلث فينشد له الثلث كذا في الكافي * ولو أوصى لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا وارث له فله النصف لأن بيت المال بمنزلة الابن فصار كأن له ابنين فيكون بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى له بالثلث الأبشئ أو الأقليل أو الأيسر (١) أو بزهاء ألف أو بعامة هذه الألف أو بجبل هذه الألف أو بمعظم هذه الألف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو إلى الورثة يعطون له منه ما شاؤا لأنه ليس فيه أكثر من أن المسئلة في مجهول وان جهالته توجب جهالة المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة كذا في المبسوط * وأراد بهذا التحخير في حق المقدار يعطونه ما أرادوا من الزيادة على النصف لا التحخير بين الاعطاء وعلمه كذا في محيط السرخسي * ومن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا لا يخلو ما أن يوصى بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابنته كان له ابن أو لم يكن أو أوصى له بنصيب ابن لو كان أو بمثل نصيب بنت لو كانت فان أوصى له بنصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت فانه لا تصح الوصية ولو أوصى بنصيب ابنه أو ابنته وليس له ابن أو بنت فانه تجوز الوصية ولو أوصى بمثل نصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت تجوز لأن مثل الشيء غيره لا عينه فيقتصر نصيب ابن ثم يزداد عليه منه فله يعطى الموصى له وان كان أكثر من الثلث يحتاج إلى إجازة الورثة فان كان ثلثاً أو أقل منه فانه يجوز من غير إجازة فلو ما إذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصى له نصف المال ان أجاز الابن وان لم يجز الابن فللموصى له الثلث وان كان له ابنان فانه يكون المال بينهم أثلاثاً ولا يحتاج إلى الإجازة ولو أوصى بمثل نصيب ابنته وله ابنة واحدة يكون للموصى له نصف المال ان أجازت الابنة وان لم تجز فله الثلث ولو كانت له ابنتان والمسئلة يحالها فله الموصى له ثلث المال ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أوصى له بمثل نصيب ابنه يعطى نصف المال ان أجازت الورثة ولو أوصى له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى له ثلث المال كذا في شرح الطحاوى * وقال محمد رحمه الله تعالى رجل هلك وترك أمًا وابناً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصية من سبعة عشر سهماً للموصى له خمسة أسهم وللأم سهمان وللابن عشرة أسهم والوجه في ذلك أن تصح القرية أو لألوا الوصية فتقول لولا الوصية لكانت القرية من ستة للام السدس سهم والباقي للابن خمسة فإذا أوصى بنصيب بنت لو كانت يزداد على القرية نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزداد على أصل القرية سهمان ونصف فصار ثمانية ونصف فوقع الكسر فوجب التضعيف فصار سبعة عشر وصار الكل ضعف ذلك يعطى للموصى له أو لأل خمسة لأن وصيته حصلت بأقل من الثلث فتكون مقدمة على الميراث بقي ثمانية عشر تعطى للام السدس وذلك سهمان يبقى ثمانية عشر فظهر أن أعطينا الموصى له بنصيب بنت لو كانت نصف ما أعطينا الابن فاستقام التخرج (قال) ولو ترك امرأً وابناً وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان وأجازت الورثة الوصية فالقرية من خمسة عشر للموصى له سبعة أسهم وللأم أربعة أسهم وللابن سبعة والوجه ما ذكرنا من أن تصح القرية أو لأل الوصية فتقول لولا الوصية لكانت القرية من ثمانية للام ثلث سهم وللابن سبعة أسهم فإذا أوصى بنصيب ابن آخر لو كان يزداد على القرية نصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وشرط إجازة الورثة الوصية ههنا لأن الوصية جعلت بأكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج إلى إجازة الورثة وكذلك إذا أوصى بمثل نصيب ابنه كان الجواب كما قلنا لأن مثل الشيء غيره فهذا هو الموصى بنصيب ابن لو كان سواء

(١) قوله أو بزهاء ألف بضم الزاي والمد أى قدر ألف اه معصمه

حصته له أن يأمره بالقلع ويضعه النقصان وان أدرك أو قرب من الإدراك غرم نقصان نصف الأرض وان لم يقاسمه وزا فسيان أن يعطيه نصف البذر والزرع بينهما ان بعد النبات يجوز وان قبل النبات لا يجوز وفيما إذا كان أحدهما غائباً ان الزرع ينفع الأرض أو لا يضره

ولا يتقصّر له أن يزرع الكل فان حضر الغائب له أن ينتفع مثل تلك المدة رضا الغائب به دلالة وان الزرع ينقص أو ترك الزرع ينفع ليس له أن يزرع أصلا زرع أرض غيره (١٠٠) بغير إذنه ثم قال رب الأرض ادفع الى بذرى فأكون كالكال ان البذر صار مستملا كافي الأرض

واذا هلك الرجل وترك بنتا وأخا أو وصى لرجل بنصيب ابن لو كان فاجازا وصيته فللموصى له ثلثا المال والثلث بين الاخ والبن بنت نصفان هذا اذا أجازا وان لم يجز فللموصى له ثلث المال والثلثان بين الاخ والبن بنت نصفان ولو وصى بمثل نصيب ابن لو كان والمسئلة بحالها فللموصى له خسا المال ان أجازا (قال) اذا هلك رجل وترك أخا وأختا أو وصى لرجل بنصيب ابن لو كان وأجازا فللموصى له جميع المال ولا شيء للاخ والاخ والاخ ولو وصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصى له نصف المال ان أجازا والنصف الآخر يقسم بين الاخ والاخث أثلاثا وان لم يجز فللموصى له ثلث المال ويقسم الثلثان بين الاخ والاخث أثلاثا ولو ترك بنتا وأختا أو وصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فللموصى له ثلث المال أجازا أو لم يجز ولو وصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصى لربع المال أجازا أو لم يجز (قال) وان هلك الرجل وترك ابنا أو ابلا أو وصى لرجل بمثل نصيب ابنه أو بمثل نصيب ابن لو كان وأجازا فللموصى له خمسة من أحد عشر وللأب سهم وللأبن خمسة وان لم يجز فللموصى له الثلث والباقي بين الأب والأبن أسداسا فيحتاج الى حساب له ثلث وثلثيه سدس وأقل ذلك تسعة للموصى له ثلاثة وهي ثلث والباقي وذلك ستة بين الأب والأبن أسداسا وان أجاز أحد هما دون الآخر كرفي الكتاب أنه ينظر الى حال الاجازة وحال عدم الاجازة فالقرية عند الاجازة من أحد عشر للموصى له خمسة وعند عدم الاجازة القرية من تسعة للموصى له ثلاثة فنضرب إحدى القرية بضمتين في الاخرى فيمضرب تسعة وتسعين فعند عدم الاجازة للموصى له الثلث ثلاثة وثلاثون وللأب سدس مائتي أحد عشر وللأبن خمسة أسداس مائتي خمسة وخمسون وعندا الاجازة للموصى له خمسة من أحد عشر مضروبا في تسعة فيكون خمسة وأربعين وللأب سهم مضروبا في تسعة فيكون تسعة وللأبن أيضا خمسة مضروبا في تسعة فيكون خمسة وأربعين فصارت مائتين والخالتين في حق الموصى له اثنا عشر سهما من ذلك من نصيب الأب وذلك من تسعة الى أحد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة وأربعين الى خمسة وخمسين فان أجازا أحدهما عمل اجازته في حقه لا في حق صاحبه فان كان المجيز هو الأب حوّل من نصيبه سهما الى الموصى له فيصير للموصى له خمسة وثلاثون وان كان المجيز هو الابن حوّل من نصيب الابن عشرة الى نصيب الموصى له فيصير للموصى له ثلاثة وأربعين (قال) واذا هلك الرجل وترك ابنين أو وصى لرجل بثلث ماله أو وصى لآخر بمثل نصيب أحدهما أو نصيب ابن ثالث لو كان فاجازا للموصيتين فلصاحب الثلث ثلث المال والباقي بين الابنين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثا والحساب من تسعة فللموصى له بالثلث ثلاثة ويبقى ستة بين الابنين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثا للكل ابن سهمان وللوصى له أيضا سهمان مثل نصيب أحدهما وان لم يجز يقسم الثلث بين الموصى له ما نصفا ولو أجازا لابن الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث لصاحب الثلث نصف الثلث وهو السدس كالمولم توجد الاجازة للموصى له بالنصيب ثلث مائتي خمسة الاجازة في حقه واحتجنا الى حساب اذا رفعنا السدس ينقسم الباقي منه أثلاثا وأقل ذلك ثمانية عشر يعطى للموصى له بالثلث السدس ثلاثة ويبقى خمسة عشر تقسم بين الابنين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثا للكل واحد خمسة وان أجازا أحد الابنين الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث ولم يجز الابن الاخر الوصيتين أصلا فنقول لم يجز كان لصاحب المثل ثلاثة من ثمانية عشر ولو أجازا كان لصاحب المثل خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهما من نصيب كل واحد من الابنين سهم فاذ أجاز أحد هما صححت الاجازة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب المثل أربعة أسهم ولصاحب الثلث ثلاثة وللغير خمسة وللذي لم يجز ستة كذا في المحيط * واذا كان للرجل خمسة بنين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وثلث مائتي من الثلث لآخر فالقرية من أحد وخمسين سهما لصاحب النصيب ثمانية أسهم ولصاحب الثلث مائتي ثلاثة ولكل ابن ثمانية فتنخرج المسئلة على طريق الكتاب أن تأخذ من عدد البنين خمسة فتزيد

لا يجوز ان قائما يجوز معناه أن الخطة المبذورة قائمة في الأرض ويصير المزارع مملكا الخطة المزروعة بثلاثها وذا جائز ويصير المزارع أكارا له وهذه المزارعة فاسدة على ما ذكرنا عن الأصل لعدم ذكر الشرائط وقد مر * وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه في الزراعة في أرضه فزرع ثمان ربهما أراد اخراج المزارعة لا يجوز لان تقرير المسلم حرام فان قال له ربهما اخذ بذرك ونفقك ويكون الزرع لي ورضي به المزارع ان قبل النبات لا يجوز لان بيع الزرع قبل النبات لا يجوز ولم يفصل بينهما ما اذا كان هذا القول حال قيام البذر أو بعد استملاكه فاما ان يجعل على الاستملاك حتى يوافق المسئلة الاولى أو يجعل على الرويتين * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا شرط أن يكون نصف البذر من قبل رب الأرض ونصفه من قبل العامل لم يجز وكذا في المتقن عن الثاني أنه يجوز قال الحاكم هذا القول على خلاف قوله في الأصل * وعنه استأجر أرضا ودفعها الى صاحبها مزارعة فان البذر من قبل ربهما لم يجز فهذه مناقضة وان من قبل المستأجر جاز ذكر

هنا مسئلة تحالف وهي استأجر أرضا ودفعها الى ربهما مزارعة والبذر من قبل المستأجر والمزارع قال محمد يجوز ثم يرجع على وقال لا وهو المأخوذ لانه أجبر بنصف ما يخرج أرضه الا أن يكون استأجر الرجل بدراهم * استأجره سنة للزراعة فخصه الزرع قبل تمام العام

انتقضت الزراعة اذا كان بقية المدة لا يكفي لزراعة أخرى لا يفسخ المزارعة الا بعدد ولا بد لصحة الفسخ من القضاء أو الرضا على رواية
الزيادات وعلى رواية لا يشترط شيء منه فان طلب من الحاكم فسحها لا يفسخ ولكن يبيع رب (١٠١) الأرض أرضه ثم يبرهن على الدين
عند الحاكم يقضى الحاكم

البيع ويتقضى المزارعة
حكما قال في كتاب المزارعة
اذ الحق ربه ادين فان المزارع
لم يزرعها يأخذها منه ربه
ويبيعها بدينه على تلك
الرواية وان كان زرع ونبت
ليس له ذلك وان كان زرع
ولم ينبت اخلفوا فيه
فان كان المزارع كرها
وأصل مسناتها لا يرجع على
ربه بما أنفق دل هذا أن
مدة الزراعة اذا انقضت
واختار رب الأرض الاخراج
من يد المزارع لاعتكاف
أن يرجع الى ربه بما أنفق
في الكراب واصلاح المسناة
في الحكم وفي الديانة يرضيه
بأجر المثل * قال ربه المزارع
ازرع لي في أرضي كترامن
طعامك على أن الخارج
لي يجوز ويكون البذر قرضا
على ربه وكل الخارج لرب
الأرض والمزارع معين في
العمل وان قال في هذا الوجه
على أن الخارج لك فهذا
فاسد والخارج كامل ربه
وللمزارع على ربه أجر مثل
عمله ومثل بذره وان قال
للعامل ازرع في أرضي
بذرك على أن الخارج بيننا
نصفان فالزراعة جائزة
والخارج على ما شرطنا
والبذر قرضا للمزارع على رب
الأرض * دفع بذرا إلى آخر
وقال ازرعها في أرضك على

على ذلك سهمها لانه أوصى بمثل نصيب أحدهم ومثل الشيء غيره ثم تضرب ذلك في ثلاثة لاجل وصيته بنثلث
ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم تطرح السهم الذي زدت به سبعة عشر فهو الثلث والثلثان ضعف
ذلك فيكون جميع المال أحد عشر وخمسين وانما طرحناه هذا السهم الزائد ليتبين مقدار الثلث والثلثين
ولا وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه وبهذا طرحناه فاذا عرفت أن ثلث المال سبعة عشر
فوجه معرفة النصيب من ذلك أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة
ثم تطرح من ذلك سهمها كما طرحنا في الابداء يبقى ثمانية فهو النصيب فاذا عرفت ذلك من سبعة عشر يبقى
تسعة فله وصى له بنثلث ما بقي ثلث ذلك ثلاثة تبقى ستة تضيفها الى ثلثي المال وذلك أربعة وثلاثون فيكون
أربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية مثل النصيب فاستقام ولو كان أوصى بمثل نصيب أحدهم ورب ربع
ما بقي من الثلث لا يخرج فالقريضة من تسعة وستين لصاحب النصيب أحد عشر ولصاحب ربع ما بقي
ثلاثة ولكل ابن أحد عشر ويانه على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتزيد عليه سهمها
بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في أربعة لكان الوصية ربع ما بقي فيصير أربعة وعشرين ثم تطرح منه
سهمها تبقى ثلاثة وعشرون فهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فتكون الجاه تسعة وستين وهو المال والثلث
ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في أربعة ثم في ثلاثة فيصير اثني
عشر ثم تطرح منه واحد يبقى أحد عشر فهو النصيب فاذا عرفت من ثلاثة وعشرين من أحد عشر يبقى اثنا
عشر للوصى له ربع ما بقي ثلاثة يبقى تسعة يضم ذلك الى ثلثي المال ستة وأربعين فيكون خمسة وخمسين
بين خمسة بنين لكل ابن أحد عشر مثل النصيب ولو كان أوصى له بمثل نصيب أحدهم ولا يخرج بخمس ما بقي
من الثلث فالقريضة من سبعة وعشرين لصاحب النصيب أربعة عشر وللآخر ثلاثة ولكل ابن أربعة
عشر فأما تخريجه على طريق الكتاب أن تزيد على عدد البنين واحد الوصية بالنصيب فيكون ستة ثم
تضرب ذلك في خمسة لوصيته بخمس ما بقي فيكون ثلاثين ثم تطرح ما زدت وهو واحد تبقى تسعة وعشرون
والثلثان ثمانية وخمسون فتكون جاه المال سبعة وعشرين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وذلك
واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة فيكون خمسة عشر تطرح منها واحد يبقى أربعة عشر فهو النصيب
فاذا عرفت ذلك من الثلث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للوصى له بخمس ما بقي خمس ذلك ثلاثة يبقى
اثنا عشر تضمة الى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل ابن أربعة عشر مثل النصيب
ولو أوصى بمثل نصيب أحدهم الا ثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب فالقريضة من سبعة وخمسين النصيب
عشرة والاستثناء ثلاثة ولكل ابن عشرة وتخريجه على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد
عليها سهمها بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليها سهمها مثل ما زدت أولا
فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال والثلثان ثمانية وثلاثون فالجاه سبعة وخمسون ومعرفة النصيب أن
تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تزيد عليها سهمها كما فعلته في أصل
المال فيكون عشرة وهو النصيب الكامل اذا عرفت من تسعة عشر يبقى تسعة فاسترجع بالاستثناء من
النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وضم ذلك الى تسعة فيكون اثني عشر ثم تضم ذلك الى ثلثي المال ثمانية
وثلاثين فيكون خمسين بين خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل واذا مات الرجل وترك ابنتين وأما
وأمر أدع حصة أو وصى بمثل نصيب أحدهما بقيته وثلث ما بقي من الثلث فالقريضة من ستة وستين
والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي اثنان والسبيل في تخريج المسئلة أن تصحح القريضة الاولى بدون الوصية
فتقول أصل القريضة من ستة للاثنتين الثلثان أربعة وللأم السدس سهم وللأختين ثلاثة أربع سهم
والباقي للعصبة فتكون القسمة من أربعة وعشرين لمكان الكسرة باعتبار نصيب المرأة الا أن في معرفة

ان الخارج بيننا أنصافا فالزراعة فاسدة والخارج لصاحب البذر ذكره في المزارعة وفي كتاب المأذون أن الزرع للزارع وهو صاحب الأرض
قال شيخ الاسلام تأويل ما ذكر في المأذون أن صاحب البذر قال لصاحبها ازرعها لنفسك على أن الخارج بيننا نصفان وفيه يصير ربه ما شرطنا

البذر وإذا فسدت بقي الزرع لصاحب الأرض وتأويل المذكور في المزارعة أن صاحب البذر لم يقل لصاحبها أزرعها لنفسك حتى لو قال له ذلك على أن الخارج بيننا كان الزرع لصاحب (١٠٢) الأرض وهو الزارع كما ذكرنا في المأذون يدفع بذره إلى رجل وقال أزرع أرضك ببذري

على أن يكون الخارج كله
لأفسدت والخارج كله
لصاحب البذر أزرع ببذرك
على أن الخارج كله في ذكر
في المزارعة أنه استقرض
البذر وذو كرشع الاسلام
أنه مزارعة فاسدة في تأمل
عند الفتوى

نوع في زرع أرض

الغير بغراذن

اختبار الفقيه فيه أن الزرع
للزارع وعليه نقصان الأرض
والعامة على أن الأرض
إن معدة للزراعة ومالكها
لا يزرع بنفسه فالزرع
على المزارعة المعتادة إلا إذا
نص الزارع على الغصب
والزراعة لنفسه وإن كان
لا يدفع إلى غيره أو يدفع
وذرعه بلاذن وعقد
فالخارج للزارع وعليه
ضمان نقصان الأرض
والخيار أنهما وإن معدة للزراعة
فهي زراعة فاسدة كما هو
بحواب الأصل والخارج
للزارع وعليه أجر مثل
الأرض لأن غاية ما في الباب
أن يجعل الأعداد كالعقد
لكن هذا عقد لم يذكر فيه
شروط المزارعة فتكون
فاسدة قال القاضي وعندى
أنها إن معدة لها وحصة
العامل معلومة عند أهل
تلك الناحية جاز استحسانا
وان فقد أحدهما لا يجوز
وينظر إلى العادة إذا لم يقر أنه

(١) نصيب حكم المرأة لأحاجة في ذلك فتجعل أصل الفريضة من ستة تزيد عليهم أمثل نصيب إحدى البناتين
وذلك سهمان لو صيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة يكون أربعة وعشرين ثم تطرح
ما زدت وذلك سهمان بقي اثنين وعشرون فهو الثلث والثلاثان أربعة وأربعون والمال ستة وستون
ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب سهمين تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية
عشر ثم تطرح منه سهمين بقي خمسة عشر وهو النصيب إذا رفعت ذلك من الثلث اثنين وعشرين تبقى
سبعة للموصى له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك اثنان بقي أربعة تضمها إلى ثلثي المال أربعة وأربعين فيكون ثمانية
وأربعين للابنتين الثلثان اثنان وثلاثون لكل واحدة منهم مائة وعشرون مثل النصيب وللأم السدس ثمانية
وللرأة الثمن ستة والباقي وهو سهمان للعصبة ولو أوصى بمثل نصيب إحدى البناتين الا ثلث ما يبقى من
الثلث من النصيب فالفريضة من ستمائة وأربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر
فقد طول محمد رحمه الله تعالى الحساب في هذه المسئلة للخروج ميراث المرأة مستقيما ولا حاجة لنا إلى ذلك
في معرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الأصل الذي ذكرنا أن الفريضة من ستة ثم تزيد للموصى له
بالنصيب مثل نصيب إحدى البناتين سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين
ثم تزيد عليه سهمين كما هو في الأصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين فهو ثلث المال والثلثان
ضعف ذلك اثنين وخمسين فيكون جملة المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب سهمين
وتضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون عشرين فهو
النصيب الكامل وإذا رفعت من الثلث يبقى ستة تسترجع بالاستثناء مثل ثلث ما يبقى وذلك سهمان
فيصير معك من الثلث ثمانية تضمها إلى ثلث المال اثنين وخمسين فيكون ذلك اثنين بين الورثة للابنتين
الثلثان أربعون لكل واحدة منهما عشرون مثل النصيب الكامل وللأم السدس عشرة وللرأة الثمن الأربعة
ليس للبنتين عن صحيح فلهذا ضرب محمد رحمه الله تعالى أصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون
ستمائة وأربعة وعشرين وخارج المسئلة من ذلك ولو كان أوصى بمثل نصيب المرأة وبثلث ما بقي من
الثلث فالفريضة من مائتين وأربعة وثلاثين والنصيب أربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر
والخروج على طريق الكتاب أن تصح الفريضة ههنا من أربعة وعشرين لانه أوصى بمثل نصيب المرأة
فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيما فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين للابنتين الثلثان ستة عشر
وللام السدس أربعة وللرأة الثمن وهو ثلاثة والباقي وهو سهم للعصبة ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة
ثلاثة لو صيته بمثل نصيبها فتكون سبعة وعشرين تضرب ذلك في ثلاثة لو صيته بثلاث ما يبقى فيكون أحدا
وثمانين ثم تطرح ما زدت وهو ثلاثة بقي ثمانية وسبعون فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة
وخمسون فتكون جملة المال مائتين وأربعة وثلاثين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو ثلاثة
وتضربها في ثلاثة فيكون تسعة ثم في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم تطرح ثلاثة بقي أربعة وعشرون
فهو النصيب إذا رفعت ذلك من الثلث ثمانية وسبعين تبقى أربعة وخمسون للموصى له بثلاث ما يبقى ثلث
ذلك ثمانية عشر يبقى ستة وثلاثون تضمها إلى ثلثي المال مائة وستة وخمسون فتكون جملة مائة واثنين
وقسمين للرأة ثمن ذلك وذلك أربعة وعشرون مثل ما أعطينا الموصى له بنصيبها وقسمة الباقي بين الورثة
معالم كما بينا ولو كان لرجل خمسة بنين فأوصى لأحدهم بكل الربع بنصيبه وبثلث ما بقي من الثلث
لاخر فأجازوا الفريضة من اثني عشر النصيب اثنان وتكمله الربع واحد وثلث ما بقي من الثلث واحد

١ (قوله نصيب حكم المرأة الخ) في هذا التعبير نظر اه

زرعها لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان ممن لا يأخذها مزارعة وبأنس من ذلك فحتمه يكون غصبا والخارج له وعليه ونخرج
نقصان الأرض وكذا لو زرعها وتأويل بأن استأجر أرضا لغيره لا أجر بلاذن ربها ولم يجزها ربها أزرعها المستأجر لا يكون مزارعة وإن معدة

لأنه زرعها تأويل الاجارة * وسئل الامام صاحب الحاصل عن اكار طلب الارض بالربع فقال ربه الا بالثلث فزرعها فعلى الاكار
الثلث وان لم ينص على القبول لان الزراعة بناء عليه ويكتفى بهذا القدر في العادة وان (١٠٣) لم يذكر المدة وما يزرع فيها فان

المشايع استحسنوا ثبوتها
بمادونه حتى اذا قال لغيره
اعمل في أرضي على كذا
أو اعمل في أرضك على
الزراعة كفاه للتعريف
أكار غرس أشجار في أرض
الدهقان ومضت مدة
المعاملة ان غرسه الدهقان
فهو متبرع وان أمره
الدهقان بشراؤها وغرسها
فهو للدهقان وعلى
الدهقان المال الذي اشترى
به الأشجار وان غرسها لنفسه
بأذن الدهقان فهي لاكار
ويطالب به الدهقان بالقلم
ونسوية الارض * اجتمع
أهل قرية وجاء كل بشي
من البذور وبذروا للمعلم
فأخرج لارباب البذر لانهم
لم يسلموا البذر الى المعلم * دفع
بذرا الى رجل ليزرع في
أرضه نصف الخارج
فالزراعة فاسدة في ظاهر
الرواية وعن الثاني رحمه الله
تعالى أنه يجوز قال شيخ
الاسلام انما يجوز على قوله
اذا كان العامل في الارض
غير رب الارض أما اذا كان
العامل رب الارض لا يجوز
وعن الثاني ان رب الارض
اذا كان العامل يبذر آخر
وبقره يجوز ثم رجع وقال
لا يجوز ان يأخذ رب الارض
البذر مزادة ليعمله * والحيلة
في أن يأخذ البذر ويجوز
الزراعة بينهما ان يشترى

وتخرج المسئلة على طريق الكسب أن تقول ان المال له الوصية بين البنين الخمسة على خمسة لكل
واحد منهم سهم فاذا أوصى لاحدهم بكال الربع بنصيبه فهذه وصية منه للوارث ولا تصح الاجارة
لورثة فاذا أجازوا فالسبيل أن تطرح نصيب الابن الموصى له وهو سهم ثم تبقى أربعة ثم تضرب ذلك في ثلاثة
لوصيته بثلاث ما يبقى من الثلث فيكون اثني عشر فهو المال الثلث من ذلك أربعة والربع ثلاثة ومعرفة
النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه واحدا يبقى اثنين فهو
النصيب فاذا رفعت الى الابن الموصى له كمال الربع وهو ثلاثة واسترجعت منه مقدار النصيب وذلك اثنان
بقي واحد فرفعتا أن وصيته بتكامل الربع واحد فاذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال أربعة بقي ثلاثة
للموصى له بثلاث ما بقي ثلث ذلك وهو سهمين يبقى سهمان تضهما الى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بين خمسة
بنين لكل ابن سهم ما مثل النصيب فاذا ضم لابن الموصى له هذين السهمين الى السهم الذي أخذه بالوصية
حصل له ثلاثة وذلك كمال ربع المال بنصيبه كذا في المبسوط * ولو أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الانصيب
ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر أو الانصيب ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر لو كان وترك ابنا
فالموصى له ثلث المال وللابن الثلثان لانك تجعل المال سهمان لابن واحد وتزيد عليه سهمالاجل
الوصية فصار سهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن آخر واذا صار نصيبه
سهمين صار نصيب الموصى له سهمين ضرورة أنه مثله فبان أن نصيب ابن آخر سهم لو كان قطرح هذا السهم
الذي جعل نصيب ابن آخر ففي المال ثلاثة أسهم للموصى له سهمان وللابن سهم ثم تسترجع بالاستثناء من
نصيب الموصى له نصيب ابن آخر وذلك سهم فبقي للموصى له سهم من ثلاثة أسهم وللابن سهمان ولو أوصى
بمثل نصيبه الانصيب ابن ثالث لو كان والمسئلة بحالها فالوصى له خسا المال ان أجازت الورثة الاقله الثلث
وبأنه أنك تجعل المال سهمان لابن واحد وتزيد عليه لاجل الوصية سهمان ثم تجعل نصيب الابن ثلاثة
لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن ثالث وصار نصيب الموصى له ثلاثة أنصبا لانه مثله ثم تطرح من نصيب الابن
سهم ما بقي المال خمسة ثم تسترجع من نصيب الموصى له ثلاثة أسهم وتضمه الى ما بقي لابن فبقي في يده سهمان
وهو خسا المال وللابن ثلاثة أسهم ولو ترك ثلاثة بنين وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الانصيب أحدهم
أو الامثل نصيب أحدهم فقام الموصى له خسان وللبنين ثلاثة أسهم لان البنين ثلاثة وتزيد عليها ثلاثة لانه
أوصى بثلث نصيبهم فصار المال ستة لكل ابن سهم وللوصى له ثلاثة أسهم ثم اطرح نصيب أحدهم وهو سهم
فصار المال خمسة أسهم للموصى له ثلاثة وللورثة سهمان ثم استثن من نصيب الموصى له سهمافصار للورثة
ثلاثة أسهم وللوصى له خسان وان ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما الانصيب ابن ثالث
أو الامثل نصيب ابن ثالث فقام الموصى له سهم من سبعة ولكل ابن ثلاثة لانك تأخذ نصيب الابنين سهمين
وتزيد عليه سهم الوصية فصار المال ثلاثة أسهم للموصى له وسهمان للابنين ثم اقسم نصيب الابنين
ثلاثة لتبين نصيب الابن الثالث وقسمة الاثنين على ثلاثة لا تستقيم فاضرب اثنين في ثلاثة فصار ستة
واضرب نصيب الموصى له وهو واحد يضافي ثلاثة فصار الكل تسعة ثم اطرح نصيب الثالث وهو سهمان
من ستة فبقي المال سبعة للموصى له ثلاثة ولورثة أربعة ثم استرجع من الموصى له سهمين نصيب ابن ثالث
فصار لابنين ستة وللوصى له سهم ولو ترك ابنا وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الامثل نصيب ابنه صححت
الوصية وبطل الاستثناء واذا صححت الوصية فقام الموصى له نصف المال وهو مثل نصيب الابن ان أجاز الوارث
وان لم يجز فله الثلث وان ترك ابنا واحدا وأوصى لرجل بنصف ماله الامثل نصيب ابنه بطلت الوصية وصح
الاستثناء وارأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الانصاف ماله وترك ابنا واحدا صححت الوصية للموصى له ربع المال
لان المال سهم اذا لابن واحد فزيد عليه سهمالاجل الوصية بالمثل واجعل كل سهم سهمين لحاجتنا الى

نصف البذر منه ويبرئه البائع عن الثمن ثم يقول ازرعها بالبذر كله على ان الخارج نصفه فان كان الخارج يبيع البذر والبذر مشترك فكذا
الخارج ان خلا عن الشرط فكيف بالشرط * وسئل بحكم الأئمة رحمه الله تعالى لو كان من جانب رب الارض البذر والثور من الآخر العمل

والثور رايجوز قال نعم لانه لو شرط كل الثورين على أى واحد كان كان جائزا فكذا اذا شرط أحدهما * زرع أرض غيره فلما قصد قال كنت أحببى فزرعتهما بالاجر (١٠٤) يبذرى وقال الزارع كنت أكارا فزرعت ببذرى فالقول للزارع لاتفاقهما على أن البذرى في يده فالقول لذى البذر

المزارعة نوعان

الأرض لأحدهما أولهما فان لأحدهما فهي على وجهين البذر لأحدهما أو بغيره فان البذر لأحدهما والأرض لآخره في ستة أوجه وقد ذكرنا الوجه على قولهما وان كان البذر من أحدهما والباقي من الآخر فسدت وعلى هذا لو اشترك ثلاثة أو أربعة من البعض البقرة وحدها والبذر وحده كان فاسدا وإذا كان البذر والبقرة من واحد والأرض والعمل من آخر فسدت وكذا لو اشترك ثلاثة أو أربعة والثور من أحدهم فقط أو البقر هذا إذا كان الأرض لأحدهما والبذر من آخر فان كانت الأرض من أحدهما والبذر من غير ان شرط العمل على غير صاحب الأرض وانما خرج بينهما أنصافا فسدت المزارعة وكذا إذا شرط الخارج أن لا يملكه للعامل ونشأ عنها أو على العكس فسدت لان فيه إغارة الأرض والخارج بينهما على قدر البذر ويسلم لصاحب الأرض ما أخذ من الخارج وله على الآخر نصف اجر الأرض وما أخذ من الخارج طاب له قدر بذره ويدفع من الباقي أجر

معرفة نصف المال فصار كل المال أربعة فأعطى للموصى له ثلاثة لانه لما استثنى من النصيب نصف المال كان النصيب أكثر من نصف المال واسترجع منه نصف المال وهو اثنان فيصير في يدي الابن ثلاثة ويبقى له سهم وهو ربع المال وان ترك أربعة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله لا نصيب أحد البنين للموصى له ثلث المال وهو سهمان من ستة أسهم وان ترك ابنين وأوصى لرجل يمثل نصيب أحدهما لا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر ثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الاولى فلا ذل سهمان من خمسة عشر وللثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من البنين ستة لانك تأخذ مخرج الوصية الاولى سهمين لابنين ثم تزيد عليه سهمًا للموصى له فصار ثلاثة ثم تضرب نصيب الابنين في ثلاثة فالحاجتنا الى معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الموصى له ثلاثة فتطرح من نصيب الابنين سهمين وهو نصيب ابن ثالث فصار معنا أربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لكل ابن ثلاثة فصار المال سبعة ثم تضعف الفريضة الاولى وهو سبعة فيكون أربعة عشر وتزيد عليه واحد الوصية الثانية فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلاثة فصار ستة وان قال لا نصيب ابن رابع والمسئلة بحالها فلا ذل أربعة من أحد وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن ثمانية لانك تأخذ ما أخذ الوصية الاولى وذلك سهمان لابنين ثم تزيد واحد الوصية ثم تضرب نصيب الابنين في أربعة فالحاجتنا الى معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصى له أربعة فطرحنا من نصيب الابنين نصيب ابن رابع وذلك اثنان ليكننا استرجاعه من النصيب فعاد المال الى عشرة والنصيب أربعة والمسترجع سهمان فإذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الاولى فصار ثمانية وعشرين ثم زد واحد فصار واحد وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وان قال لا نصيب ابن خامس والمسئلة بحالها فلا ذل ستة من سبعة وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن عشرة لانك تضرب نصيب الابنين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصى له خمسة وتطرح من نصيب الابنين نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يمكن الاسترجاع من النصيب فعاد المال الى ثلاثة عشر والنصيب خمسة والمسترجع سهمان فإذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الاولى فصار ستة وعشرين ثم زد واحد فصار سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التضعيف عشرة والوصية ستة ويخرج على هذا النصيب ابن سادس أو سابع أو ثامن أو تاسع أو عاشر وان ترك ابنا أو وصى لرجل يمثل نصيب ابنه لا نصيب ابن آخر والثلث ما يبق من الثلث أو ربع ما يبق من الثلث فلا استثناء الثاني باطل لان بعد الوصية الاولى لا يبق من الثلث شيء فكيف يصح الاستثناء بثلث ما يبق وكذا لو كان الاستثناء الثاني وصية بثلث ما يبق من الثلث أو ربع ما يبق من الثلث فالوصية الثانية باطلة لما ذكرنا وان ترك ابنين وأوصى لرجل يمثل نصيب أحدهما لا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر ثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الاولى أو الثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الحاصلة صحا وكذا لو قال بعد النصيب أو استثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المتفرقات * ومن قال سدس مالى لثلاثين ثم قال في ذلك المجلس أو في مجلس آخر له ثلث مالى وأجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل السدس فيه كذا في الهداية * ومن أوصى بثلث دراهمه أو بثلث غنمه فله ثلث ذلك وبقى ثلثه وهو يخرج من ثلث ما يبق من ماله فله كل ما يبق ولو أوصى بثلث ثلاثة من رقيقه فله اثنان ليكن له الابل الباقي عند أى حبيبه رحمه الله تعالى وعند ماله كل هذا العبد ولو أوصى بثلث ثيابه وهلك ثلثها وبقى ثلثها وهو يخرج من ثلث ما يبق من ماله لم يستحق الابل ما يبق من الثياب قالوا هذا اذا كانت الثياب من أجناس مختلفة فان كانت الثياب من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذا المكمل والموزون بمنزلة الدور المختلفة كالثياب المختلفة عند أى حبيبه رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عبر ودين فان خرجت الالف من ثلث العين دفع الى

نصف الأرض وما أنفق أيضا يتصدق بالزائد ولو كان البذر بينهما والأرض من أحدهما وشرط العمل عليهما على ان الخارج الموصى أنصافا جاز ولو كانت الأرض بينهما والبذر والعمل على أحدهما والخارج أنصافا لم يجز لان صاحب البذر شرط لصاحبه هبة تصف البذر

لا يجوز أيضا

طالقاء السرقين على رجا

ولو شرط بعد انقضاء البذر بفساد المزارعة
 الربيع عذر وحقوق الدين برها (١٠٦) بعد النبات مانع من فسخها ان البذر من المزارع ومتى علم الحاكم بخرج ربه من الحبس الى أن
 مرض العامل وسفره وكونه سار فاحتجاف على

اكتسبه بعد الوصية أو قبله بعد أن لم يكن الموصي به عينا أو نوعا معينا وأما إذا أوصى بعين أو بنوع من
 ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب غنما أخرى أو عينا أخرى بعد ذلك لا يتعلق
 حق الموصي له به ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستفادها ثم مات فالصحيح أن الوصية أصح ولو قال له شاة من
 مالي وليس له غنم يعطى قيمة الشاة ولو أوصى بشاة ولم يصفها الى مالي ولا غنم له قيل لا يصح وقيل يصح ولو
 قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال كالبقرة والبعير وضوهما
 كذا في التبيين * ومن أوصى اليه بأن يتصدق بثلاث ماله فغصب رجل المال من الوصي فاستلمه وأراد
 الوصي أن يجعل ذلك عليه صدقة والغاصب مقرب به أجرته كذا في محيط السرخسي * ولو قال اوصيت لك
 بشاة من مالي فإنه لا يتعلق الوصية بالشاة التي تكون له يوم الوصية وانما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون في
 يوم الموت ثم اذا صححت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية الى شاة تكون في ماله يوم الموت اذا مات
 الموصي بعد ذلك وترك ما لا ان كان في ماله شاة فالورثة بالخيار ان شاؤا دفعوا الشاة اليه وان شاؤا دفعوا قيمة
 الشاة ثم لم يذكر في الكتاب أن الوارث يعطيه الشاة الاخرى أو الوسط أو الاعلى أو قيمة أى شاة يؤدى روى
 الحسن بن زياد عن أصحابنا رجهم الله تعالى أن الورثة بالخيار ان شاؤا أعطوا شاة وسطا وان شاؤا أعطوا
 قيمة شاة وسط كذا في المحيط * رجل قال برزوني الا شروصية لفلان فهذا على ما علك لا على ما يستفيد وكذا
 في قوله عبدى الاعمى أو السندى أو الحبشى لفلان ولو قال عبيدى لفلان أو برادى لفلان ولم يصف الى
 شىء ولم يسمهم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت رجل قال هذه البقرة لفلان قال أبو نصر
 رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يعطوه قيمتها ولو قال هي للساكنين جاز لهم أن يتصدقوا بقيمتها وبه أخذ الفقيه
 أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * ومن أوصى بثلاث ماله لأمهات أو أولاده وهن ثلاث
 وللفقراء والمساكين فلهن ثلاث من خمسة أسهم وسهم للفقراء وسهم للمساكين وهذا عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو أوصى بثلاثة لفلان وللمساكين ففصقه لفلان ونصفه
 للمساكين عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو أوصى بثلاثة للمساكين له صرفه
 الى مسكين واحد عندهما وعنده لا يصرف الا الى مسكينين * ومن أوصى بثلاث ماله لرجل فقال لا خير
 أشركك وأدخلتك معه فالثالث لهما وان أوصى بعشرة لرجل ولا خير بعشرة ثم قال لا خير أشركك معهما
 فله ثلث كل مائة ولو أوصى لرجل باربعين ولا خير باربعين ثم قال لا خير أشركك معهما له نصف ما لكل
 ومن حضره الموت فقال لورثته لفلان على دين فصدقه فيما قال ثم مات فإنه يتصدق الى الثلث أى اذا دعى
 الدين أكثر من الثلث وكذا ثمة الورثة وهذا استحسان فان أوصى بوصايا مع ذلك عزل الثلث لأصحاب الوصايا
 والثلثان للورثة كذا في الكافي * واذا عزل بقال لأصحاب الوصايا صدقه فيما شئتم ويقال للورثة صدقه فيما
 شئتم فاذا أقر كل فريق بشىء ظهر أن في التركة ديناً شائعا في النصيبين فيؤخذ أصحاب الثلث بثلاث ما أقروا
 والورثة بثلاثي ما أقروا وينفذ اقرار كل فريق في قدر حقه وعلى كل فريق منهما الممين على العلم ان ادعى المقر له
 زيادة على ذلك كذا في الهداية * اذا أوصى لاجنبي ووارثه كان للاجنبي نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث
 وعلى هذا اذا أوصى للقاتل وللاجنبي وهذا بخلاف ما اذا أقر بعين أو دين لوارثه وللاجنبي حيث لا يصح
 للاجنبي أيضا كذا في التبيين * قال الامام الترمذى رحمه الله تعالى هذا ما ذكره حكمه البطلان في الاقرار
 فيما اذا صادقا فاما اذا أنكر الاجنبي شركة الوارث أو الوارث أنكر شركة الاجنبي فلا اقرار باطل أيضا
 وقال محمد رحمه الله تعالى يصح في حصص الاجنبي كذا في النهاية * ولو أوصى له بدابة أو شوب فان للورثة
 أن يعطوه أى دابة وأى شوب شاؤا كذا في المحيط * من كان له ثلاثة أبواب جيد ووسط ودرى فأوصى بكل
 واحد لرجل فضع ثوب ولا يدرى أيها هو الورثة يحجبون ذلك فالوصية باطلة ومعنى يحجبونهم أن يقول

يحصد الزرع وقبل البذر
 يفسخ ويبعد البذر قبل
 النبات اختلف في جواز
 الفسخ وبعد الفسخ ان كان
 المزارع كرب وأصلح المسألة
 لا يرجع على ربه أبشئ
 * بآثارها بعد عقدها
 وزرعها بلارضا المزارع
 فللعامل في المزارعة والمعاملة
 ابطال البيع وان برضاه ففي
 المعاملة ان لم يخرج شاة فلا
 شىء للعامل واذا كان أخرج
 وأجاز جاز وقسطه بحاله
 وفي الزرع ان برضاه ولم يثبت
 والبذر من ربه لا شىء له
 لعدم حقه قبل النبات وان
 من العامل فان أجاز جاز
 وقسطه بحاله * مات ربه بعد
 نباته قبل حصاده والبذر
 من المزارع يبقى العقد الى
 الحصاد بلا أجر استحسننا
 اذا قال المزارع لا أقطع
 وان أراد القلع فلورثته ربه
 المرافقة فيه والمقاوع بينهم
 ولهم الاتفاق على الزرع
 بأمر الحاكم الى الادراك
 ويرجعوا بحصصهم على المزارع
 ولهم أن يعطوا المزارع
 حصته والزرع لهم فان مات
 بعد العمل قبل الزراعة
 بطلت ولا شىء للعامل وان
 مات بعد الزراعة قبل
 النبات اختلفوا فيه ولم
 يمتلكن المزارع أخرها في
 ابتدائها حتى انقضت المدة
 المشرطة والزرع لم يدرك

وطالب ربه القلع وأما المزارع لا يملك القلع وينه قد ينه ما جارة الى أن يدرك الزرع والعمل عليهما انصافا الى الادراك فان
 أراد (١) المزارع القلع وأباه المزارع لا يملك القلع وينه قد ينه ما جارة الى أن يدرك الزرع والعمل عليهما انصافا الى الادراك فان أراد المزارع

القلع فلهي الخيارات الثلاثة المذكورة وإذا أنفق بعد انتهاء المدة باذن الحاكم رجع نصفها على المزارع ولمضت مدة المعاملة والثمرة لم يدرك يبقى العقد الى الادراك في يد العامل بلا أجره وان هرب المزارع في وسط السنة رجع (١٠٧) رهماً أنفق على المزارع حتى يدرك

بالغاما بلغ والقول للمزارع في قدر النفقة على عمله وان مات المزارع والزرع بقل فقالت الورثة نحن نعمل الى أن يدرك لهم ذلك وان أرادوا القلع لا يجبرون على العمل

نوع آخر

بقست من المبطحة بقية فانتهمها الناس ان تركه ليأخذ الخلق لأبأس به كالتقاط السنابل بعد الرفع والحصاد * نبت من بقية الثوم المقلوع المشترك فهو على الشرط في الشركة الاولى وكذا اذا تنازروا وقت القلع ونبت من المنائر فهو على الشرط في الشركة وان نبت بسقي رب الارض فله وضمن نصف قيمة الحب للمزارع ان له قيمة والا لا وان كان نبت بسقي الاجنبي فهو متطوع والزرع بينهما أي بين رب الارض والمزارع على الشركة وذكر الامام الطواويسي أن الزرع النبات من المنائر للساق وان اجنبيا لان السقي استهلاك فان كان نبت ببناء المطر أو بلا سقي أحده على الشركة السابقة وان نبت من عروق شجرة رجل في أرض آخر شجرة أخرى ان بسقي رب الارض فهي له وان بلا سقي فلصاحب الشجرة أن صدقه أنه من عروق

الوارث لكل واحد بعينه الثوب الذي هو حقه (١) قد هلك فكان المستحق مجهولاً وجهالة تمتنع صحة القضاء وتبطل المقصود فبطل الآن يسلم الورثة الثوبين الباقيين فان سلما زال المانع وهو الخوف فيكون لصاحب الجيد ثلثا الثوب الاجود وله صاحب الوسط ثلث الجيد وثلث الادون ولصاحب الردي ثلثا الثوب الادون كذا في خزنة المفتين * اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فأوصى أحدهما ببيت بعينه لرجل فان الدار تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما لله تعالى وعند محمد رجه الله تعالى نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الآخر فلا وصى له مثل ذرع البيت وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما لله تعالى وقال محمد رجه الله تعالى مثل ذرع نصف البيت واذا أوصى رجل لرجل بالفرس درهم بعينه من مال غيره فأجاز صاحب المال بعدموت الموصى ودفعه اليه جاز له الامتناع عن التسليم بعد الاجازة بخلاف ما اذا أوصى بالزيادة على الثلث أو للقاتل أو للوارث فأجازته الورثة حيث لا يكون لهم أن يمتنعوا كذا في التبيين * اذا أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان وشهدت الشهود أن أباه أوصى بالثلث لا آخر فانه يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء للذي أقره الوارث قال ولو أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان ثم نال بعد ذلك بل أوصى به لفلان أو قال أوصى به لفلان لابل لفلان فهو الاول في الوجهين جميعاً ولا شيء للآخر قال ولو أقر اقراراً متصلاً فقال أوصى بالثلث لفلان وأوصى به لفلان جعلت الثلث بينهما نصفين قال واذا أقر أنه أوصى به لفلان ودفعه اليه ثم قال لابل لفلان فهو ضمن له حتى يدفع مثله الى الثاني ولا يصدق على الاول ولو كان دفعه الى الاول بقضاء قاض لم يضمن للثاني ولو أقر لرجل بوصية أوف بعينها وهو الثلث ثم أقر لا آخر بعد ذلك بالثلث ثم رفع الى القاضي فانه يفسد الاول ولا يكون للثاني على الوارث شيء قال واذا شهد وارثان أن الميت أوصى لفلان بالثلث فدفعه ذلك اليه ثم شهدا أنه انما كان أوصى به لا آخر وقالوا خطأ فانه لا يصح أن على الاول وهما ضامنان للثلث يدفعانه الى الآخر ولو لم يكونا دفعا شياً أجزت شهادتهما للآخر وأبطلت وصية الاول قال واذا كانت الورثة ثلاثة والمال ثلاثة آلاف فأخذ كل انسان ألفاً ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثلث الى فلان وبجهد الآخر ان ذلك فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسننا وكذلك لو كانا اثنين والمال ألفان والمسئلة بجها فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسننا ولو كان المال ألفاً عينا أو ألفاً ديناً على أحدهما فأقر الذي ليس عليه دين أن أباهما أوصى لهذا بالثلث أخذ من هذه الالف ثلثها وكان للآخر ثلثاها قال ولورثه اثنين وعشرين درهماً فاقسمها نصفين ثم غاب أحدهما فأقام رجل البيعة على الحاضر بوصية بالثلث أخذ منه نصف ما في يده لانه أنبت بالبيعة أن حقه من التركة على السواء فأخذ بالقياس ههنا بخلاف مسئلة الاقرار لان ههنا وصية المشهود له ثبتت في حق الحاضر والغائب حتى اذا رجع الغائب كان له ما أن يرجع عليه بما أخذه زيادة على حقه فلا يجعل هو مع ما في يده كالمعدم بخلاف مسئلة الاقرار كذا في المبسوط * الزيادة الحادثة من الموصى به كالولد والغلة والكسب والارث بعدموت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية تصير موصى بها حتى تعتبر من الثلث أما اذا حدثت الزيادة بعد قبول الموصى له قبل القسمة هل تصير موصى بها لم يذكره محمد رجه الله تعالى وذكر القدوري أنه لا تصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع المال كالمحدث بعد القسمة وقال مشايخنا تصير موصى بها حتى يعتبر خروجها من الثلث كذا في محيط السرخسي * ومن أوصى

(١) قوله قد هلك أي يحتمل أن الهالك هو حقه في التعبير مسامحة ولا فهاك حتى كل انما يتصور فيما لو ضاعت الثلاثة والاف فهو كذب والاولى في التعبير ما في شروح الجامع الصغير من أن المراد بجود الوارث أن يقول حق واحد منكم بطل ولا أدري من بطل حقه ومن بني فلان لم يكتم شيئاً اه نقله مصححه

شجرته وان كذب فيه فالقول له * فوات رجل ألقته الرمح في أرض انسان ونبت فهي لصاحب الارض لعدم القيمة للتواؤم كذا اذا وقعت الخوخة لان لها يفسد وتثبت من النواة

في الرابع في المزارعة يدفعها الى آخر

البذر اذا كان من المزارع يدفعها الى

آخر مزارعة وان لم ياذن له رب الارض فيه ولو اعارها المزارع للزراعة فزرعها المستعير سلم الخارج له ويغرم المزارع الاقل لربها اجر مثل
الارض ولو البذر من ربه ليس (١٠٨) له دفعها مزارعة الى غيره وله ان يستأجر الاجراء بماله فلا يدفع هذا مزارعة به الى غيره بلا اذن

رب الارض جاز والخارج
بين المزارع الاول والثاني
على شرطهما ولا شيء لرب
الارض ولرب الارض ان
يضمن أيهما شاء فان ضمن
الاول لا يرجع على الثاني
وان الثاني رجع على
الاول فان انتقص الارض
ضمن الثاني النقصان
بالاجماع ويضمن الاول عند
الامام والثاني ثانيا وان اذن
له ربه ان يسه نصا او دلالة بان
قال له اعمل برأيك له ان
يدفع الى الآخر مزارعة
دفع الاشجار معاملة على
ان يقوم عليها ويشد منها
الححتاج الى الشد فآخر الشد
حتى اصابها السرد والعادة
ان الاشجار ان لم تشد
بضر بها البرد يضمن العامل
قيمة ما اصابه البرد * وعن
الثاني رحمه الله تعالى زرع
بينهما آخر احد هما السقي
يجبر عليه فان فسد الزرع
قبل رفع الامر الى الحاكم
بذلك فامتنع عنه فعليه
الضمان * الا كان كان يستعمل
بقصر صاحب الارض فلما
فرغ من العمل ذهب باللات
الى منزله وترك البشير يري
جفاء سارق وسرقه مع بقر
القرية فاقبضه الاكارو لم يقدر
على التخلص اجاب شيخ
الاسلام بانه يضمن الاكار
وغيره اجاب بانه لا يضمن وعليه
القنوى وقال الامام النسفي

الباب الرابع في اجازة الولد من وصية ابيه في مرض موته
واقراءه بالدين على نفسه او على ابيه وما يبدأ به

واذا مات عن ثلاثة آلاف وابن ووصى بالدين من الرجل فاجازها الابن في مرضه ثم مات ولا مال له غيره
فلموصى له ألف بلا اجازة وثلاث الافين ايضا وذلك ثلث مال الابن ولو اوصى الابن مع الاجازة لوصية
ابيه ثلث ماله لا آخر فثلث الاثنين بين الموصى له الآخر والموصى له الاول نصفان في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعندهما أخا سائلا ثلاثة أخا ساء للموصى له الاول وخسا له الآخر فان كان وصية الابن عتقاني
المرض فهو أولى من اجازة وصية ابيه وكذلك لو أقر بدين على نفسه أو على ابيه كان الدين أولى لان الاجازة
من الوارث بمنزلة الوصية والاعتقاني مرضه وصية والوصيتان متى اجتمعتا واحداهما عتق فاعتق أولى
والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الاجازة من الوارث في صحة الوارث كانت
أولى من العتق والاقراء بالدين والوصية وكذلك لو أجاز وصية ابيه في صحته ثم أقر على ابيه بدين بدئ
بالاجازة فان بقي شيء كان لأصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئا للقر له بالدين ان كان مابق بعد الاجازة في
يديه وان كان لا يفي بالدين ضمن لصاحب الدين مثل ما أجاز ولو ادعى رجل على ابيه ديننا وادعى الموصى
له من جهة الملت أنه أجاز وصية ابيه فصددت فلهما جميعا معا كان الدين أولى ولم يضمن لصاحب الاجازة شيئا
سواء صدقتهما في حالة المرض أو في حالة الصحة قال ولو أن الوارث أجاز وصية ابيه ثم أقر بدين على نفسه
كان الدين أولى وبعدهذا يتطران فضل شيء من الدين يصرف ثلثه الى الاجازة اذا لم تجز ورثة الملت الثاني
ذلك كذا في المحيط * ولو أجاز في المرض ثم أقر على ابيه بدين وعلى نفسه بدين الاب ثم يدينه ثم بالاجازة
كذا في محيط السرخسي * رجل له عبد لامل له غيره أعتقه في مرض موته وترك وارثا واحدا وله هذا
الوارث عبد قيمته مثل قيمة عبد موره لامل له غير ذلك فأجاز الوارث وصية ابيه وأعتق عبده في مرض موته
فثلث العبد الاول يعتق من غير رعاية بلا اجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الاول وثلث جميع
العبد الثاني بين العبدين على خمسة أسهم ثلاثة أسهم للعبد الاول وسهمان للعبد الثاني مريض له ألفا

لوسم المزارع البقر الى الراعي فهلك لاضمان عليه ولا على الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والصحيح درهم
ما اجاب به الامام النسفي صاحب النظم * دفع أرضا وتاله ليعرسمها معاملة فادرك الكرم فقال سرقت تلك التالة وغرسها من تالة الى وأراد
قلعها وكتبه رب الارض فالقول للعامل في قوله سرقت لانه أمين ولا يصدق في قوله غرست من عندي وكان ينبغي ان يصدق في قوله غرست

من عندي لأن رب الأرض صدقة الغارس هو والغرس في يده لكن دل على صحة ما في الفتاوى ما ذكرنا أن المزارع إذا زرع فلما حصل الزرع قال رب الأرض كنت أجري وزرعت بيدى وقال المزارع كنت أكرأ وزرعت (١٠٩) بيدى فالقول للمزارع لأن رب

الأرض صدقة أنه المزارع

وان الزرع في يده ترك السقي

عمدا حتى فسد الزرع

يضمن وقت مات ترك السقي

قيمته ثابتا في الأرض

وان لم يكن للزرع قيمة

وقت الترك فومت مزرعة

وغير مزرعة فيضمن

فضل ما بينهما بخلاف

ما اذا منع الماء من زرع

رجل حتى تلف زرع حيث

لا يضمن لأنه مستحق عليه

* المزارع اذا زرع خلاف

ما أمر به يصير مخالفاً أضرب

أو لا بخلاف الاجارة فانه

ان أضرب مخالف ذكره

في شرح الطحاوى وذكر

القاضي الأرض ان كانت

لا تخرج الا بالسقي يجب السقي

على المزارع وان كانت تخرج

لا يجب * مزارع سنة أكل

زرعه الجراد بقي مدة أراد

أن يزرع زرعاً آخر فنعسه

رهبان المزارعة على نوع

سمياه ليس له أن يزرع آخر

وان مطلقاً وما شأله ذلك

ما بقي الوقت وقال مولانا

ان في نوعه أن يزرع مثل

الاول أو دونه في الضرر

كافي اجارة الدابة للعمل وفي

الحيط في العمالة اذا لم يعمل

في الصكرم لا يستحق من

الخارج شيئاً وكذا اذا عمل

لكنه لم يحفظ الاشجار

والثمار حتى ضاعت الثمر

لا يستحق فاما المزارع اذا

لم يعمل نحو الشد والتشذيب حتى انتقص الزرع ان كان البسوم من المزارع يستحق وان من رب الأرض لا وعلى العامل الحفظ ولا يعمل له

أن يكسر شياً من الاغصان والقضبان والدعام والعريش لطبخ القند ولا يأخذ من الاغصان المشدبة المقطوعة الا باذن المالك لانه من

درهم لا مال له غير ذلك حضره الموت وأوصى لرجل بالف درهم منهم ما أوصى لرجل آخر بالالف الاخرى ثم مات فأجاز ابنه الوصيتين احدهما قبل الاخرى في مرضه ولا مال له غير ما ورث فنلت الاقنين بين الموصي لهما نص ثمان بوصية الميت الاول رجل له ألف درهم أوصى به لرجل فالت فورثه رجل ولهذا الوارث ألف درهم أيضاً فأوصى الوارث به ما ورثه من الاول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثاً فأجاز وصية أبيه بوصية جده جميعاً في مرض موته ثم مات ولا مال له غير ما ورث فلم يوص له الاول ثلث الف الاولى بلا اجارة ثم يضم ثلثا الف الاولى الى الف الثانية فيجعل ثلث ذلك للموصي له الثاني بلا اجارة ثم ينظر الى ثلث ما بقي من مال الميت الثالث فيقسم بين الموصي له الاول وبين الموصي له الثاني على قدر ما بقي من حصته ما بلا اجارة كذا في المحيط *

فصل في اعتبار حالة الوصية * اذا أقر مريض لا مراً بدين أو أوصى له بوصية أو وهب له هبة ثم تزوجها ثم مات جازاً لا قراراً عندنا وبطلت الوصية والهبة واذا أوصى المريض لابنه الكافر أو الرقيق أو وهب له وسلمه أو أقر له بدين فأسلم الابن أو أعتق قبل موته بطل ذلك كله وكذلك لو كان الابن مكاتباً كذا في الكافي * مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فاشار برأسه ويعلم منه أنه يعقل ان فهمت منه الاشارة جازوا الا فلا وهذا اذا مات قبل أن يقدر على النطق لان عند ذلك يظهر أنه وقع اليأس من كلامه فصار كالآخرس كذا في خزنة المفتين * والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا تناول ذلك فصار بحال لا يخاف منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال فلو صار صاحب فراش بعده صار بمنزلة حدوث المرض وأما في أول ما أصابه اذا مات من ذلك في تلك الايام وقد صار صاحب فراش فهو مريض يخاف به الهلاك ولهذا يتدأوى فكان مرض الموت فتعتبر هبته من الثلث كذا في الكافي * أوصى بوصية ثم جن ان أطبق عليه الجنون فهو مفقوض الى رأى القاضي ان أجاز جازت والابطلت وان مست الحاجة الى التوقيت فالفتوى على أن الجنون للمطبق في حق التصرفات بقدر بسنة كذا في خزنة المفتين * ومن كان محبوساً في السجن ليقفل قصاصاً أو رجلاً لا يكون حكمه حكم المريض واذا أخرج ليقفل فحكمه في تلك الحال حكم المريض ولو كان في صف القتال فحكمه حكم الصحيح واذا بارز فحكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو أعيد الى السجن ولم يقتل أو رجع بعد المبارزة الى الصف أو سكن الموج صار حكمه حكم المريض الذي برأ من مرضه ينفذ جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح الطحاوى * والمجنون ومصاب حصى الربع وحصى الغب اذا صاروا أصحاب فراش يكونون في حكم المريض مرض الموت كذا في العيني شرح الهداية * أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام ثم أشار بشئ أو كتب بشئ وقد تقدم وطال اراد به سنة سنة فهو بمنزلة الآخرس كذا في خزنة المفتين * والمرأة اذا أخذها الطلق فما فعلته في تلك الحالة يعتبر من ثلث ماله وان سلت من ذلك جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في شرح الطحاوى * والله أعلم

باب الخامس في العتق والهباء والهبة في مرض الموت

واذا أوصى بعتق عبده لم يعتق الا أن يعتقه الورثة وله الرجوع قولاً وفعللاً كسائر الوصايا لان ذلك أمر بالاعتاق فلا يقع بدون الاعتاق كذا في محيط السرخسي * ومن أعتق في مرضه أو باع وجابى أو وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع أصحاب الوصايا وكذلك ما ابتداء المريض ايجابه على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية فان جابى ثم أعتق وضاق الثلث عن ما فالحبابة أولى عند أبي حنيفة

اشجار المال ولا يطعم الضيف من الثمار الا بانه مشترك * أدركت الغلة فجاء رجل الى المزارع فقال اشترت الارض من فلان غير الدافع وكانت الارض ملكه واخذ نصف (١١٠) الغلة ثم جاء الدافع ان صدق المدعى ولم يخاصم المزارع لاشي له وان كذبه وخاصم ان المدعى

رجه الله تعالى وان أعتق ثم جاني فلهما سواء وقال العتق أولى في المسئلتين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا جاني ثم أعتق ثم جاني قسم الثلث بين الحبايتين نصفين لتساويهما ثم ما أصاب الحباية الاخيرة قسم بينهما وبين العتق ولو أعتق ثم جاني ثم أعتق قسم الثلث بين العتق الاول والحباية وما أصاب العتق قسم ينسبه وبين العتق الثاني وعندهما العتق أولى بكل حال كذا في الهداية * صورة الحباية أن يبيع المريض ما يساوي مائة بخمسين أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالرائد على قيمة المثل في الشراء والناقص في البيع محباية كذا في الاختيار شرح الخنار * واذا أوصى بعتق عبده بعد موته أو قال أعتقه أو قال هو حر بعد موته يوم أو وصى لانسان بألف درهم تحاصفا في الثلث وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وإنما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موته فيهما أو أعتقه في مرضه الميتة أو قال ان حدث بي حدث من مرضي هذا فهو حر فهذا يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل عتق يقع بعد الموت بغير وقت يبدأ به قبل الوصية كذا في المبسوط * ولو قال هو حر بعد موته يوم أو بشهر رفضت المدة فعلى رواية ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتق الا بعتاق الورثة أو الوصي كذا في محيط السرخسي * ولو أعتق أمة في مرضه فولدت بعد العتق قبل أن يموت الرجل أو بعد ما مات لم يدخل ولدها في الوصية ولو بر عبد الله وقال لا تخزن حدث بي حدث من مرضي هذا فأنت حر ثم مات من مرضه تحاصفا في الثلث لانهم استوفوا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى أن كل واحد منهما في مرض موته فيتحاصفان في الثلث ولو أوصى لعبده بدراهم مسماة أو بشي من ماله مسمى لم يجز قال ولو أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار وسي في الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عزلة ما لو وهب له بعض رقبته في حياته ولو أوصى له برقبته كلها عتق من الثلث وكذلك لو وهب له رقبته أو تصدق به عليه في مرضه عتق من الثلث كذا في المبسوط * ولو أوصى لعبده بثلاث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته ثم ينظر ان كان ماله دراهم أو ذنانير ينظر الى ثلثي العبد فان كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر أمواله صار قصاصا وان كان في المال زيادة يدفع اليه الزيادة فان كان في ثلثي قيمة العبد زيادة يدفع الى الورثة وان كانت التركة عروضا لا يصير قصاصا الا بالتراضي لاختلاف الجنس وعليه أن يبعي في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر أمواله والورثة أن يبيعوا الثلث من سائر أمواله حتى يصل اليهم السبعية وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهم اقصاؤه مدبرا فاذا مات عتق كله ويكون العتق مقدما على سائر الوصايا فان زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة أن يدفعوا اليه وان كانت قيمته أكثر فعليه أن يسمي في القفل كذا في البدائع * ولو أوصى لعبده رجل ثم أوصى بذلك العبد أن يعتق أو يدبر فلهذا رجوع كذا في المبسوط * ولو قال في مرضه لعبده ولدي بركة قيمته حاسوا أحدكم حر ثم مات قبل البيان كان الثلث بينهما على ثلاثة أسهم للبدبر سهمان وللعبد سهم ولو أوصى بأن يؤخذ من عبده كذا درهم ثم يعتق كان له ما حط عنه من الثلث فان كان المخطوط يخرج من ثلث ماله لا نجيب السبعية وان كان أكثر يحط عنه قدر الثلث ويسمي فيما زاد عليه كذا في محيط السرخسي * اذا قال أعتقوا كل قديم العبيدة لي يعتق كل من كانت حصته حولا وهو المختار كذا في خزائن المفتين * رجل أوصى أن يشتري عبدا بنيه فيعتق عنه ثم مات قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوصية هيصة فيشتري ببقية ما كان الوارث باعه من أجنبي بعد موت الموصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يشتري ببقية ما اشتروا عبدا فلان فأعتقه أو بى مولاه أن يبيعه حبس ثمنه حتى يموت العبد أو يعتق كذا في محيط السرخسي *

أخذ نصفها بالتغلب شارك الدافع المزارع لانه صار مستهلكا من المال المشترك وان دفع اختيارا أخذ حقه كاملا من المزارع لانه ضيق حقه وان قال المدعى للمزارع بعد أخذ نصف الغلة خذ مني هذه الارض من اربعة فأخذها ان البذر من المزارع فالقياس أن ينفسخ الاولى لانه يملك الفسخ لكنه لا ينفسخ لانه لو انفسخ لا ينفسخ ضرورة الاقدام على الثاني وليس له ولاية الاقدام مع بقاء الاول بخلاف الفسخ ابتداء لان له ذلك وان البذر من رب الارض لا ينفسخ أصلا لانه لا يملك الفسخ * مات عن صغار وكبار وامرأة والكبار منها أومن امرأة أخرى فزرع الكبار في أرض مشتركة أو في أرض الغير يحكم كدوري والكبار في عيال المرأة يجمعون الغلات ويأكلون جملة انزروا من بذر مشترك باذن الحاكم وهم كبار أو باذن وصيهم وهم صغار فالغلة مشتركة وان من بذرا أنفسهم فالغلة لهم خاصة وكذا اذا زرعوا من بذر مشترك بغير اذنهم أو من بذر غيرهم بلا اذن صاحب البذر لانه غاصب مالك للبذر فصار كما به بذر بذر نفسه * غرس أشجارا على طرف حوض للقرية ثم قطعها بعد ذلك ونبت من عروقها فالناتبات لأفارس لانه فرع ملكه * الخامس في المعاملة ذكر فيها مدة قال يقطع بان الخلل لا يخرج فيها لا يصح وانما قبل الخروج وعدمه جازم وقولان أخرجت صح والافلا وهذا اذا خرج شيئا في المدة المضروبة

مما يرغب فيه فان كان مما لا يرغب منه في المعاملة لا يجوز وان لم يخرج شيئا في تلك المدقات أخرجه بعد تلك المدقة في السنة فسدت وان لم يخرج في تلك العام وبعده حدثت بها جازت المعاملة * دفع بخلافه طلع بالنصف معاملة جاز (١١١) وان لم يسما وقتا ومضى عقدت على ما هو من التوصلت

وان تناهى ولا يزيد في نفسه
لا يصح وانما يعرف
خروج الأشجار عن حد
الزيادة اذا أثمرت وبلغت
وعلى هذا اذا زرع في أرضه
ونبت الا انه لم يتناه فدفق الى
غيره من ارضه حتى يريه
العامل ويسبقه جاز
وان تناهى فدفق ليحفظه
ويحصد لا يجوز * قام العامل
على الكرم اياما ثم ترك فلما
أدرك الثمر جاز يطلب الحصة
ان ترك في وقت صار للثمر
قيمة له الطلب وان قبل
أن يكون له قيمة ثم ترك
فليس له الطلب * ذكر
القاضي دفع اليه أرضا
لغيره فيها على أن ما يحصل
من الغرس والثمرة بينهما جاز
* دفع اليه معاملة ولم يقل
له اعمل برأيك فدفق الى آخر
فاخرج لملك الخصيل
والعامل أجر المثل على
العامل الاول ولو هلك
الثمر في يد العامل الثاني بلا
عمله وهو على رؤس الخصيل
لا يضمن وان من عمل
الاخبر في أمر خالف فيه
أمر الاول يضمن لصاحب
الخصيل العامل الثاني
لا الاول * أصل القضيبي
ومصل الشجر على الدافع
وضرب آلة الشق لينشق
الشجر على العامل وكذا
في التمر يش القضيبي على

قال ولو أوصى بعبد له رجل ثم أوصى أن يباع من آخر يثنى مسمى حط عنه الثلث ولا مال له غيره فلموصى له
بالبيع أن يشتري خمسة أسداس العبد بثلثي قيمته ان شاء أو يدع لان الوصية بالمحاباة بمنزلة سائر الوصايا وقد
استوت الوصيتان من استغراق كل واحدة منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصفه
وهو السدس ولا تخريف الثلث وهو سدس الرقبة فانما يباع خمسة أسداس العبد من الموصى له بالبيع
بثلثي قيمته ويسلم للموصى له بالرقبة سدس الرقبة وان أبي الموصى له بالبيع أن يشتريها كان للموصى له بالعين
ثلث الرقبة كذا في المبسوط * واذا ترك عبد الا غيره وقيمه ألف وقد أوصى أن يباع من فلان بألف ثم أوصى
به فهي على ثلاثة أوجه اما أن يوصى بالعين أو بالمال أو بالثلث فان أوصى به بعينه بعد ذلك أو قبله لا خرف
تجزؤ الورثة أو أجازت ولم يجز صاحب البيع فلموصى له بالرقبة سدس العبد ويبيع ما بقي من الآخر بخمسة
أسداس الا ان يكون للورثة قيل هذا قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصف سدس العبد
للموصى له بالرقبة ويبيع خمسة أسداسه ونصف سدسه من الآخر بقيته فيكون للورثة وان أجاز واوصى
بذلك صاحب البيع يضرب كل واحد بكل واحد فيقسم نصفان نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من
الآخر فيكون ثلثه بين الورثة الوجه الثاني أوصى أن يباع العبد من رجل بألف وأوصى بجميع ماله لآخر
فهذه المسئلة كالأولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن صاحب الجميع يأخذ سدس الا ان من
الورثة من جعله الثلث وفي المسئلة الأولى ليس له من الثلث شيء لانه أوصى له بالمال هنا والثلث مال كالرقبة
فيجوز تنفيذ وصيته في الثلث وهناك أوصى له بالعين وهي الرقبة والثلث غير العين فلا يمكن تكميل وصيته من
الثلث الوجه الثالث أوصى أن يباع من فلان بألف وأوصى بثلث ماله لآخر فقول محمد رحمه الله تعالى
كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا أن يأخذ صاحب الثلث جزءا من اثني عشر جزءا من الرقبة ويبيع
الباقى من الموصى له بالبيع بأحد عشر جزءا من الا ان صاحب الثلث يأخذ من الثلث ثلثه تمام الثلث لانه
موصى له بثلث ماله والثلث ماله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع الكل من الموصى له بالبيع ويعطى من
الثلث الثلث الى صاحبه كذا في محيط السرخسي * وان أوصى بأن يعتق عنه بهذه الا ان عبد وهلك منها
درهم لم يعتق عنه بما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يعتق عنه بما بقي ولو أوصى بأن يشتري بكل
ماله عبدا يعتق عنه ولم يجز الورثة بطلت عنده أيضا وقال يشتري بالثلث ولو أوصى بأن يشتري له عبد
بألف درهم وزاد الا ان على الثلث بطلت عنده وقال يشتري بالثلث عبدا يعتق وان أوصى بأن يبيع عنه
بهذه المائة فهلك منها درهم يبيع عنه بما بقي من حيث يبلغ وان لم يملك شيء يبيع بها فان بقي شيء منها رد على
الورثة ولو أوصى بأن يبيع عنه من ثلثه فقبل له ان ثلث ماله لا يكفي به فقال أعينوا به في الحج يعان به في الحج
على المقترع ومن أوصى بعبد فمات الموصى في العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية وان فداء
الورثة كان القدام من مالههم وأمضوا الوصية ومن أوصى بثلث ماله لزيد ثم مات وترك عبدا مالا ووارثا فقال
الموصى له أعتقه في صحته وقال الوارث أعتقه في مرضه فالقول للوارث ولا شيء للموصى له الا أن يفضل من
الثلث شيء أو تقوم له بينة أن العتق في الصحة ومن مات وترك ابنا عبدا فقال رجل لي على أهلك ألف درهم
دين وقال العبد أعتقني أبوك في صحته فقال الابن صدقة تسمى العبد في قيمته ويدفع القيمة الى الغريم هذا
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يعتق ولا يسمى في شيء وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل وترك ابنا
وألف درهم فقال رجل لي على الميت ألف درهم دين وقال رجل هذا الا ان الذي تركه أبوك كان وديعة لي
عند أبوك وقال الابن صدقة افقده الالف بينهم ما نصفان وقال الوديعه أحق كذا في الكافي * ومن ترك
ابنين ومائة درهم وعبد اقيمة مائة وقد كان أعتقه في مرضه فاجاز الوارثان ذلك لم يسمع في شيء كذا في
الهداية * واذا اشترى الرجل ابنة في مرضه بألف درهم وذلك قيمته وله ألف درهم سوى ذلك فان ابنة يعتق

صاحب الكرم والعمل على العامل * السادس في الضمان * أخر الاكارا البسقي ان تاخير امرئ ان يدفعه الناس لا يضمن ولا يضمن * حصد
الزروع وجهه بلا شرط عليه وبلا إذن الدافع ضمن حصه الدافع ان تلف ولو شرط ذلك عليه فتعاقل حتى تلف ضمن للالك حصته * ترك الاكار

اخراج الجوز والحنطة الزبدة الى الصغراء وكان شرط عليه ذلك في العقد ضمن ترك حفظ الزرع حتى اكمله الدواب ضمن وان لم يترك الجراد حتى اكمل كله ان امكن طرده (١١٢) ضمن والا لا * ائتمركم والدافع وأهله يدخلون وبأكلون ويحمون والعامل لا يدخل الا قليلا

ولا سعاية عليه ويرثه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد درجتهما الله تعالى يسعي في جميع قيمته ويقاص به اميرائه ولو اشترى ابنه بألف درهم وقيمته خمسمائة وأعتق عبده آخر يساوي خمسمائة ولا مال له غيرهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الحياطة تقدم لانه بدأ بها وقد استغرقت الثلث فيجب على كل واحد من العبدین السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئا مما عليه من السعاية وعندهما العتق مقدم الا أن الابن وارث فلا وصية له ولكن يعتق العبد الا يخرجنا لو يسعي الابن في قيمته ويطالب البائع بالرفع فيزيد على قيمته من الثمن فيكون ذلك ميراثا بينهم على فرائض الله تعالى ولو كان قيمة الابن ألفا واشترى بألف وأعتق عبدا آخر يساوي ألفا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتحصان الثلث ويسعي الابن فيما زاد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد درجتهما الله تعالى الابن وارث ولا وصية له فعليه أن يسعي في جميع قيمته ويقاص به من ميراثه (قال) وإذا أعتق الرجل أمته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها ألف درهم ومهر مثلها مائة فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرجان من الثلث جعلت لها الميراث والمهر وأجزت النكاح وان كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرجان من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد درجتهما الله تعالى النكاح جائز على كل حال لان المستسعاة عندهما حرة وعليها دين فيكون لها مهر مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها ولو أعتق أمته وقيمتها ألف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك ألفين سوى ذلك عندهما هذا الاول سواء والنكاح جائز ورث ولها مهرها لانها النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منها الكون سببهما عينا وعليها السعاية في قيمتها لانه لا وصية لها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى النكاح باطل لانها تستوفي دينها من المال ثم لها ثلث ما بقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو أعتقها وليس له مال غير هاتم تزوجها فاستدان منها مائتي درهم فانفقها على نفسه وذلك في مرضه ثم مات فالنكاح باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث لها ولا مهر اذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين ولو أعتقها في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غير هاتم اكسب ما لا يخرج هي ومهرها من ثلثها فان النكاح جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية لها كذا في المبسوط * ولو أوصى بعقوبة يعطى لها من ثلث ماله كذا فان كانت أمة معينة جاز لها العتق والوصية بالمال وان لم تكن معينة جازت الوصية بالعتق لا بالمال الا أن يقول جعلت ذلك مفوضا الى الوصي ان أحب أعطاها فيجوز كقوله ضع مالي حيث أحببت ولو أوصى بان يشتري بكذا حنطة وبكذا درهم عبدا ويعتق وله عبد لا يجوز أن يعتق من العبد الذي عنده بخلاف ما لو أوصى بان يشتري بكذا كذا حنطة ويفرق على المساكين وعنده حنطة يجوز أن يفرق تلك الحنطة التي عنده على المساكين ولو قال أعتقوا عني عبدا قيل للوصي أن يعتق العبد الذي كان لليت وقت الموت ولو باع هذا العبد ثم اشتراه وأعتقه جاز وقيل لا يجوز أن يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق بين قوله أعتقوا عني عبدا وبين قوله اشتروا لي عبدا إذا عتقه كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بان يعتق عبده وأبى العبد أن يقبل ذلك فانه يعتق من الثلث كذا في المبسوط * واذا مات عن ابن وثلاثة أعبده قيمتهم سواء فادعى أحدهم أنه أعتقه في مرضه فاستخلف الابن فنسك قضي بعقوبة بالسعاية فان ادعى الثاني مثل ذلك فنسك له عتق ويسعي في قيمته وكذلك الثالث وان كان الاول ادعى عند حكم حكاه والمسئلة بحالها عتق الثاني كله بالسعاية وكذلك الثالث اذا ادعى عند حكم حكاه أيضا ولو ادعى الاول عند حكم حكاه قضي عليه بعقوبة بالنسكول ثم رفع الثاني الوارث الى القاضي فنسك عنده عتق الثاني بالسعاية فان رفعه الثالث قاضي أو الى حكم رضى به فنسك له أيضا عتق بالسعاية وقيل ان كان عتق الثاني عند

ان لا باذن الدافع لا يضمن والضمن على الاكل والحامل وان باذنه ونفقته عليه ضمن نصيب العامل وان مما لا يجب النفقة عليهم لا يضمن وان كانوا قضاوا لا باذنه وهم ممن عليه نفقتهم لا يضمن أيضا * دفعهما معاملة ولم يخرج الاستجار شيئا فباع صاحبها أشجاره نفقة البيع وفسدت المساقاة لانها استجار ببعض الخارج فاذا يخرج شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع بخلاف الاجارة لتعلق حق المستاجر بعين الكرم فان كان سقي الأشجار وحفظها لاشئ له لانه عمل لنفسه وحقه في الخارج ولم يوجد * سفر العامل عذرو في بعض المواضع ليجعله عذرا فالصحيح أن يوفق بين الروايتين ويحصل على اختلاف الموضوع فجعله عذرا فيما اذا شرط عليه عمل نفسه وعدم جعله عذرا فيما اذا أطلق العمل ولم يشترط عليه العمل بنفسه وكذا الجواب في مرض العامل على التفصيل * دفع اليه أصول رطبة تباسته ولم يذكر المدة فسدت بخلاف الزرع لوقوع العقد على الزرع حره وله نهاية معلومة بخلاف الرطبة لانه لا نهاية لها حتى اذا كان لحصاد

الرطبة أيضا غاية معلومة في ديارهم يصح ويقع على أول درجة تدرك ويجوز إضافة المزارعة والمعاملة الى وقت المستقبل * دفع أرضه مزارعة الى عبد مجهول وهلك العبد من العمل ان البذر من العبد لا ضمان على رب الارض وان من د بها قاض

يكون مستاجر اله فيكون عمله لرب الارض وان من العبد يكون مستاجر الارض ويكون العبد عامه لان نفسه فلا يضمن اذا هلك * غرس نالة على نهر قرية فغاضت والغارس في عيال رجل يخدمه فقال الخدم الغراس لي لانك خادمي فان (١١٣) النالة للغارس فله وان الرجل

والغارس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب النالة وان لم يكن ممن يعمل له ولم يفرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة النالة لصاحبها لانه يملك بالقيمة * قلع نالة انسان وغرسها ورباه افعهى للغارس بالقيمة * ثم رينهما ادعيا أشجاره النابتة في ضفته ان علم الغارس فهي له والا لاني في موضع خاص لاحدهما فالمالك وان في مشترك فبينهما * له شجرة على ضفة نهر عام ثبت من عروقها أشجار في الجانب الآخر ولا شجرة في الجانب الآخر وبين كرمه والنهر طريق عام زعم ذو الكرم كون الاشجار له وزعم ذو الشجرة كونها له من عروقها فهي لصاحب الشجرة وان لم يعرف ذلك وعرف لها غارس فهي له وان لم يعرف ذلك ولا من ثبت بسقيه فلا ملك لاحد فيها * ضيعة متلاصقة على نهر عام وعلى أشجار عظام لا يعرف غارسها أراد صاحب الضيعة قلعها فان كانت شجرة تثبت بلا نبات وأرباب النهر قوم لا يحصون فهي لمن قلعها ولا يبيعها صاحب الضيعة قبل القلع لانها مباحة وان كانت لا تثبت بلا نبات فكل القطة * أكار غرس في أرض الدافع

قاضي سمي الثالث في رقبته في كل قيمته وتأويل ما ذكره أن الثالث رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بعقده وأوصى أن يباع عبداً خر من فلان بكذا وخط من قيمته مقدار الثلث فالثالث بينهما نصفان كذا في المبسوط * اذا ترك عبدين يخرجان من الثلث ووارثين فأوصى باحدهما لرجل أجبر على أن يجتمعاً على واحد فان أعتق الموصي له العبدين ثم عين الوارثان واحداً عتق أيمهما عتقوا وان أعتق واحد ابينه ثم عيناه لم يعتق ولو كان الميت أوصى بعقدهما فاختار كل وارث واحداً معاً أو متعاقبا يجبران على الاجتماع على واحد ولو أعتق أحدهما أحد العبدين عن الميت ثم الآخر فالآخر عن الميت والاول عن الوارث وبضمن نصيب شريكه ان كان موسراً ولو قال كل واحد عتقت هذا عن الميت معاً أجبر على أن يجتمعاً على أحدهما فاذا اجتمعاً عتق عن الميت والآخر عن أعتقه وبضمن نصيب شريكه ان كان موسراً ولو لم يعتقوا لكنهما عتقا أحدهما ليعتق عن الميت ثم رجعوا عتقنا الآخر لم يكن لهما ذلك والاول هو الذي يعتق عن الميت فان أعتق أحدهما الاول الذي عيناه صح عتقه عن الميت وكذلك لو أعتقه وصى الميت بعد ما عيناه واذا أوصى بعقده وهو يخرج من الثلث لم يعتق لقزائمه من الوارث ولا من الوصي وأيمهما أعتقه جاز عتقه عن الميت ولا يعتق بتعلق الوصي عتقه بشرط أو اضافة أو الى وقت مستقبل ولا يعتق بمثل ذلك من الوارث اذا جاء الشرط ويكون عتقا عن الميت كذا في محيط السرخسي * واذا أوصى بعبده أن يباع ولم يزد على ذلك أو أوصى بأن يباع بقيمة فهو باطل لانه ليس في هذه الوصية معنى القرينة ليجب تنفيذها لحق الموصي كذا في المبسوط * ولو زوج ابنته من عبده برضاها أو وصى بالعبد لرجل وهو يخرج من الثلث ثم مات لم يفسد النكاح ولم يعتق على الموصي له ان كان قريبه حتى يقبل الوصية أو يموت قبل ردها وان كان قريب العصبه عتق عليهم اذا ردوا الموصي له الوصية لانه دخل في ملكهم وان كان لا يخرج من الثلث ففسد النكاح لانهم املكوا شيئا من رقبته ولو أوصى بعقده ولا مال له غيره لم يفسد النكاح وسعى الورثة في حصصهم اذا أعتقوه ولومات العبد قبل الاعناق بطلت الوصية بشوات محل العتق ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها فلها أن تبطل الوصية ويباع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولو لم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد أو أكثر يباع فيه ولا يفسد النكاح فان رده المشتري بعيب بقضاء عاذا لا امر الى ما كان وان رده بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح وهذا البيع جديده قد حدث في حق الثالث وكذلك لو لم يكن على الميت دين وجب العبد جناية قد فعوه أو فدوه لم يفسد النكاح كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى أن يباع نسمة صححت الوصية ثم تباع كالأوصى ويحيط من ثمنه مقدار الثلث ان لم يجد من يزدهم على ذلك ولو أوصى أن يباع من رجل ولم يسم ثمنه فانه يباع منه بجمته لا ينقص منه شيء فان شاء أخذ وان شاء ترك كذا في المبسوط * واذا مات عن ثلاثة أعتق قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لاحدهم لم يعتقك الميت ثم قال بل أعتقتك ثم قال للثاني والثالث مثله عتقوا بلا سعاية وكذلك لو بدأ بالعتق ثم بالانكار لان الاقرار لا يبطل بالانكار بعده ولو قال لهم جميعاً لم يعتقكم ثم قال بل أعتقتكم جميعاً ساعوا في ثلثي قيمتهم استحسنوا وكذلك لو قال أعتقتكم الميت ثم قال لم يعتق أحد منكم ولو قال أعتقتكم ثم قال لم يعتق هذا سعى في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته وان قال لا آخر بعده لم يعتقك عتق الثالث بلا سعاية وسعاية الاول والثاني بجأها ولو قال أعتقتكم ثم قال لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو قال يا هذا لم يعتقك الميت وسكت ثم قال لا آخرين كذا ثم قال أعتقتكم عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو أنكر عتقي واحد بعد واحد ثم قال لاحدهم أعتقتك وسكت ثم قال للثاني والثالث كذلك عتق كل الاول ونصف الثاني وثلث الثالث كذا في محيط السرخسي * واذا أوصى أن يعتق عنه نسمة

(١٥ - فتاوى سادس) بأمره فان النالة للدافع فالأشجار له وان للعامل وقال لا لا كار غرسها الى فكذلك ولاد كار قيمة النالة ولو قال اغرسها ولم يقل لي فغرس بغراس من عنده فالغرس للغارس ويكلفه المالك قلعها ولو قال اغرسها على أن الغراس أنصافاً جاز وهو

كما قال * معاملة القضية لاجل السعة والطب جاز كعامة أشجار الخلاف لقوائم الخلاف والله أعلم ﴿ كتاب الشرب ﴾ أربعة
فصول في الأول في المياه ﴿ في قوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث والمراد بأباحة الماء الذي لم يحرز فلكل

وأوصى لا خير بالثلث فثلث ماله يقسم على الثلث وعلى أدنى ما يكون من قيمة النسمة كذا في المبسوط * ولو
أوصى بأن يعتق عنه نسمة بمائة وثلاثة أقل من مائة لم يعتق عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
يعتق عنه بالثلث. وكذا في الجامع الصغير ولو أوصى يعتق عنه نسمة بثلث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوعب
الثلثين فاعتق عن الموصى وكذلك لو كان وصيا نصبه القاضي وبمثله لو كان القاضي فعل ذلك أو أمينه ثم
ظهر الدين بطل العتق ولا يكون القاضي أو أمينه مشترين بالنسبة كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى
بأن يشتري عبد فلان فيعتق عنه فإنه يشتري من ثلثه وإن امتنع صاحبه من البيع بالثلث أو وقف الثلث
حتى يبيعه صاحبه فإن مات العبد فقد انقطع رجاء تنفيذ هذه الوصية لقوات محلها ف يرجع إلى الوارث ذلك
إن كان سمي ما يشتري به من الثلث ولو أوصى إلى رجل أن يشتري له نسمة بهذه المائة بعينها فيعتقها من
الثلث عنه فاشترى بها نسمة فاعتقها عنه ثم استحق رجل ثلث المائة أو بعضها أو لحقه دين تكون المائة
أكثر من ثلثه فالوصي ضامن لثلث المائة فإن خرج للميت مال لم يعلم به من دين أو عين يكون عن النسمة
الثلث من ذلك برئ الوصي من الضمان كذا في المبسوط * ولو أوصى بأن يباع عبده فيشتري بثمنه عبدا يعتق
عنه فباعه الوصي واشترى بثمنه عبدا فاعتقه ثم وجده بالآقل عيبا فرت على الوصي ضمن الثمن فإذا باعه ثانيا
من آخر فإن باع بالثمن الأول جاز العتق عن الميت وإن باع بأكثر أو أقل كان العتق عن الوصي ويعتق عن
الميت عتقا آخر بثمنه وهذا إذا رد العبد بالقضاء لأنه فسخ في حق الكل فعاد العبد إلى قديم ملك الميت لأن
الرد بالتراضي شراء جديدي في حق غير المتعاقدين فصارت كأنه اشترى هذا العبد لنفسه شراء جديدا كذا
في محيط السرخسي * ولو لم ير رد العبد بالعيب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالثمن ولا يرجع
على الورثة في نصيبهم بشئ ولو أوصى بأن يشتري من ثلث ماله نسمة فتعتق عنه وماله ثلثمائة فاشترى الوصي
بمائة نسمة فاعتقها وأعطى الورثة مائتين فاستحققت النسمة وردت في الرق وقبض الوصي المائة ليشتري
بها نسمة أخرى فتلف منه المائة فإنه يرجع على الورثة بثلث ما أخذوا وليشتري بها النسمة في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وما تقدم من المقاسمة باطل ما لم يحصل مقصود الموصي وفي قولهما مقاسمة الوصي الورثة
جائزة ولا يرجع فيما أصاب الورثة بشئ وقد بطلت الوصية ولو أوصى أن يشتري له نسمة بعينها فتعتق عنه
فاشترى الوصي ثم ماتت فقد بطلت الوصية وكذلك لو حنت جناية قبل أن تعتق فدفعت بها بطلت الوصية
ولو فداها الورثة كانوا مطوعين في العداء ويعتق عن الميت ولو أوصى يعتق أمة له تخرج من ثلثه كان
حاليها كذلك فإن ولدت النسمة أو الأمه قبل أن تعتق فالولد رقيق للورثة وإن كانت النسمة أو الأمه ذات
رحم محرم من الورثة لم تعتق بذلك حتى تعتق عن الميت ولو أعتقها بعض الورثة عن نفسه كان العتق عن
الميت وكذلك لو قال أنت حر فإن دخلت الدار وقال بعد موتي لم تكن مسدرة ولكنهم اعتقوا عن الميت إن
دخلت الدار ومات القاتل ولو قال لها الوارث أنت حر على ألف درهم إن قبلت فقبلت فهي حرة بغير شئ
ولو أوصى أن يعتق نسمة عن شئ واجب عليه من ظهار أو غيره فأنه اعتق من ثلثه كالتطوعات وكذلك
إن كاه وجبة الاسلام ولو أوصى يعتق نسمة فاشترى له أو يعتق أمة له تخرج من الثلث ففيه عليه جناية
فالارث للورثة ولو زوجهما لم يجز ولو أوصى إلى رجل يبيع عبده هذا ويتصدق بثمنه على المساكين
فباعه الوصي وقبض الثمن فهلك عنده ثم استحق العبد قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى مرة يقول يضمن
الوصي ولا يرجع على أحد بشئ ثم يرجع وقال يرجع الوصي بما يضمن من الثمن من مال الميت وهو قولهم
كذا في المبسوط *

﴿ فصل ﴾ الوصايا إذا اجتمعت فالثلث لا يخلو ما أن يسع كل الوصايا أو لا يسع الكل فإن كان يسع الكل
تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت الوصايا لله تعالى بأن كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحج

أن يشرب ويسقي وإن فيه
انقطاع الماء ولا يسقي بها
أرضه وزرعها والمياه ثلاثة
في غاية العموم كالأنهار
العظام مثل دجلة وجيحون
وسيجون ليست بمملوكة
لاحد فملك كل أحد سقي
دوايه وأرضه ونصب
الطاحونة والدالية والسانية
وليتخذ المشرعة والنهر إلى
أرضه بشرط أن لا يضر
بالعامة فإن أضر منعه فإن
فعل فلكل أحد من أهل
الدار منعه المسلم والذي
والمكاتب فيه سواء * الثاني
في نهاية الخصوص كما الحب
والكوز لا ينتفع به إلا بآذن
صاحبه ونوصب ما يحب
إنسان يؤمر بأن يعلأ ثانيا
وإن أضر طر إليه انتفع بلاذن
* الثالث المتوسط كما الحياض
والأنهار المملوكة فلكل
أحد أن ينتفع به إلا إذا
كان بحال يخاف صاحب
البتر فسادها أو كسر ضرتها
فله منعه وإن كان الحوض
في دار إنسان أو بستانه
فاستحق رجل منه ليس
للمالك الدار استرداد الماء
ولكن له أن يمنع الداخلين
من الدخول في ملكه إذا
كان يجود الماء في مكان آخر
فإن لم يجود فله أن يدخله بلا
إذن ولحق الماء أن يقول
لصاحب الأرض لا حق في
أرضك فاما أن توصلي إليه

أو تمنكني من الدخول * نهر أقوم ورجل أرض يجنبه ليس له فيه شرب له أن يشرب ويتوضأ ويسقي دابته منه ما لم يكسر الفرض
صفته وليس له سقي أرضه وشجره وزرعه ونصب دالية وطاحونة عليه وإن رفع الماء بالقرب لسقي زراع أو شجر اختلفوا فيه والاصح أنه ليس

له ذلك ولاهل النهر المنع وليس لاحد من الشراكا في النهر المشترك أن ينصب على النهر طاحونة أو دالية بغير إذن بقيمة الشراكا وان اذن له السلطان لا يعتبر اذنه لعدم ولايته فيه * نهر بين قوم لهم عليه أرضون اختلعة وفي الشرب ولا يعرف (١١٥) الكيفية في الزمان المتقدم

يقسم على قدر أراضهم
لانه هو الظاهر وان كان
الاسفل لا يشرب حتى يسكر
أهل الاعلى لم يكن له ذلك
الأرض الاخرين والختار
أنه اذا لم يمكنه الشرب الا
(١) بالسقي رفع الامر الى
الحاكم وبأمرهم بالمياه فان
اصطلموا على أن يسكر كل
شارب يومه جاز وليس
لاحدا أن يسكر منه نهرا
الأرض الاخرين ولا نصب
الرحى الا أن يكون موضع
الرحى في أرضه ولا يضر
بالنهر ولا بالماء ومن كان له
شرب في أرضه في أسفل
النهر فليس له أن يفتح في
أعلاه ومن جعل يابه في
أعلى حائط له ذلك نص عليه
عصام وذكر بكر أنه لو جعل
شربه أعلى أو أسفل له ذلك
ولو أراد أن يسوق شربه
الى أرض أخرى لم يكن لها
فيه شرب ليس له ذلك
كطريق بين قوم أراد
أحدهم أن يفتح طريقا
لمردار أخرى لا يكون له
ذلك ولو كان له طريق الى
داره ففي الطريق اليها ثم
منها الى دار أخرى جاز * غصب
شرب رجل فأقطعها رجلا
لم يجز * نهر مشترك اذفوا
رجلا بالسقي منه الرجلان
ليس له سقي أرضه الا باذن
الكل * سرق ماء وساقه الى
أرضه وسقاه أو زمره بطيب

الفرص والزكاة والصوم والصلاة والكفارة والذور وصدقة الفطر والاضحية ووج التطوع وصوم التطوع
وبناء المساجد واعتاق النسيئة وذبح البدنة ونحو ذلك أو كانت للعباد كالوصية لن يدوبكر وخالد وكذلك لو
كان الثلث لا يسع الكل لكن الورثة أجازت فأما اذا كان الثلث لا يسع ولم تجز الورثة فالوصايا لا يجزوا ما ان
كانت كلها لله تعالى وهي الوصية بالقرب أو كان بعضهم الله تعالى والبعض للعباد أو كان الكل للعباد فان
كان الكل لله تعالى فلا يجزوا ما ان يكون الكل فرائض أو واجبات أو نوافل أو اجمع في الوصايا من كل
جنس من الفرائض والواجبات والتطوعات فان كان الكل فرائض متساوية يبدأ بمقدمه الموصى كذا
في البدائع * واذا وصى بالحلج مع الزكاة يبدأ بحجة الاسلام وان أخر الحلج في الوصية لفظا وفي كفارة
القتل مع كفارة اليمين يبدأ بمبدأ الميت به وفي عتق كفارة الفطر وكفارة قتل الخطأ يبدأ بكفارة القتل
كذا في خزنة المفتين * وقالوا في الحلج والزكاة انهما يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة
الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وان كانت الاضحية أيضا واجبة عندنا لكن صدقة الفطر متفق
على وجوبها والاضحية وجوبها محل الاجتهاد فالمتفق على الوجوب أقوى فكانت البدائع هم الأولى وكذا
صدقة الفطر مقدمة على كفارة النطر في رمضان وقالوا ان صدقة الفطر تقدم على المنذور به والمنذور به
مقدم على الاضحية والاضحية مقدمة على النوافل هذا الذي ذكرنا اذا لم يكن في الوصايا اعتناق منجز
أو اعتناق في مرض الموت أو اعتناق معاق بالموت وهو التدبير فان كان يقدم ذلك لان الاعتناق المنجز والمعلق
بالموت لا يجزى لا يفسخ فكان أقوى فيقدم أو وصى بحجة ووجوه القرب ومصالح مسجده بعينه وأوصى
بوصايا أخر لا توام بأعيانهم وضاق الثلث عن ذلك فانه يقسم الثلث على الوصايا كلها فاصاب الأعيان أخذ
كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما أصاب القرب وليس فيها واجب غير الحلج بدأ بالحلج فان استغرق الحلج
جميع ذلك بطل ما سواه وان بقي من الحلج شيء بدأ بالميت الاقل فالأول وان لم يكن الميت بدأ
بشيء ممن اوزع عليهم بالخصص كذا في خزنة المفتين * وأما الوصية بالاعتناق فان كان اعتناقا واجبا في
كفارة فحكمه حكم الكفارات وقد ذكرنا ذلك وان لم يكن واجبا فحكمه حكم الوصايا المتفضل بها من
الصدقة على الفقراء وبناء المسجود ووج التطوع ونحو ذلك وان كانت الوصايا بعضها لله تعالى وبعضها
للعباد فان كان أوصى بقوم بأعيانهم يتضاربون بوصاياهم في الثلث ثم أصاب العباد فهو لهم لا يتقدم
بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك فيبدأ منها بالفرائض ثم بالواجبات ثم بالنوافل وان كان مع
الوصايا لله تعالى وصية لواحد معين من العباد فانه يضرب بما أوصى له به مع الوصايا القرب ويجعل كل جهة
من جهات القرب منفردة بالضرب فان قال ثلث مالي في الحلج والزكاة والكفارات ولزيت فان الثلث يقسم
على أربعة أسهم سهم للموصى له وسهم للحلج وسهم للزكاة وسهم للكفارات كذا في البدائع * ولو أوصى بان
يخرج عنه من ثلث ماله سنة بمائة أجزوا في سنة واحدة وكذلك عتق النسيئة والصدقة على المساكين كذا
في محيط السرخسي * فأما اذا كانت الوصايا كلها للعباد فانه يقدم الاقوى فالأقوى ولا يبدأ بمبدأ به
الميت حتى قبل لو كان من الوصايا عتق منفذ كان مقدما على غيره من الوصايا فأما اذا استوت في القوة فانهم
يتخاصون ومعناه أن يضرب كل واحد بحقه في الثلث ولا يبدأ بمبدأ الميت وان كانت كلها نوافل وليس
شيء منها عينا بان أوصى أن يخرج عنه تطوعا أو أوصى بان يعتق عنه نسيئة ولم يعينها تطوعا أو أوصى بان
يتصدق عنه على الفقراء لا بأعيانهم فانه يبدأ بمبدأ الميت نص محمد رحمه الله تعالى على هذا في ظاهر
الرواية وكذلك الوصية بعتق النسيئة لا يعينها صحت لله تعالى لا للعبد كذا في المحيط * رجل أوصى بأن يعطى
مائة درهم للفقراء ومائة للاقرباء وأن يطعم النقر اعلم انك من الصلاة فبات وعليه صلاة شهر وثلاث ماله
لا يبلغ جميع وصيته قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقسم الثلث على مائة للفقراء ومائة

له الخارج كن غصب شعيرا أو علفا فاعلفه دابة حتى سمن به ضمن قيمة العلف وطاب له ما زاد في الدابة وكذا لو سرق ورق الفرس وأطعمه

القبيل وضمن قيمة الاوراق طاب له الا برسم * قال الالهام رحمه الله تعالى بالقسمة ينقطع حق الشرب لاحق الشفء وانما ينقطع حق الشفء بالاحراز في الاواني والحساب فان (١١٦) الانسان يحتاج الى السفر لا مردى وذا يواى ولا يمكنه حل الماء قدر ما يكفيه ودايته فاولم يبق

حق الشفء من كل ما يرد عليه لضاف الامر على الناس بخلاف المحرز فان قلت البئر والحوض ملكة خاصة فملك المنع كالسكلا النابت في أرضه المملوكة له المنع عن الدخول في أرضه لاخذ الكلا وان الكلا على الشركة قلت الطحاوى يقول

باب السادس في الوصية للاقارب وأهل البيت والحيوان ولبنى فلان واليتامى والموالى والشيعة وأهل العلم والحديث وغيرهم

ان كان المحتاج يجد ماء غيره بالقرب يؤمر بان يذهب اليه ويتنعم من الدخول في ملك الغير دل أن المنع جائز فأما اذا لم يجد يكلف المالك بان يعطيه الماء أو يمكنه من الدخول بشرط أن لا يكسر ضفة الحوض فعلى هذا قول محمد رحمه الله تعالى ليس له المنع من الدخول نحو قول اذا لم يجد أو لم يعطه المالك الماء وقال بعض المشايخ محمول على ما اذا حفر بئرا في موات أو حوضا لانا الموات كان مشتركا قبله فالخفر انما أحياها لتحصيل ما هو مشترك لا لتحصيل ما يختص به فلم يقطع الشركة في حق الدخول للشفء ويجوز أن يكون الرقبة لانسان ولا تخرفها حق وهذا المعنى لا يتأتى فيما اذا حفر في ملكه وان كان يتكسر المسناة أو الضفة بورد الدواب يقال له اسبق بالقرب لان له حق الدخول

اعتبر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في استحقاق هذه الوصية أربع شرائط أحدها أن يكون المستحق منقضا فاعدا والثاني أنه يعتبر الأقرب فالأقرب ويكون الأبعد محجوبا بالأقرب والثالث أن يكون ذارحم محرم من الموصى حتى ان ابن الم لا يستحق هذه الوصية والرابع أن لا يكون من يرث من الموصى ويستوى فيه الرجال والنساء هكذا في محيط السرخسى * ويستوى فيه الكافر والمسلم والذكر والأنثى والحر والعبد والصغير والكبير وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب أو من قبل الام الى أقصى أب له في الاسلام ويستوى فيه الأقرب والأبعد والواحد والجماعة والكافر والمسلم وكل يشترط اسلام الاب الاقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط ادراكه الاسلام ويكون معروفا بعد الاسلام حتى ان علوي الوأوصى لذوي قرابته من شرط الاسلام بصرف الوصية الى أولاد على رضى الله عنه لا الى أولاد أبي طالب ومن لم يشترط بصرفها الى أولاد أبي طالب يدخل فيها أولاد عقيل وجعفر ولا يدخل أولاد عبد المطلب بالاجماع لانه لم يدرك الاسلام ولا يدخل الوارث بالاجماع كذا في الزادات العتباتي * وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان القريب واحدا يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسى * واذا لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيها الجد وولد الجد ذكر في الزادات أنهم ما يدخلان ولم يذكروا فيه خلافا وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم ما لا يدخلان وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح فان ترك عيين وخالين وهم ليسوا بورثته بأن مات وترك ابنا وعيين وخالين فالوصية للمعين لا للخالين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تكون الوصية بين العيين والخالين أرباعا ولو كان له عم واحد وخالان فالعم نصف الثلث والخالين النصف الآخر وعندهما يقسم الثلث بينهما أثلاثا وان كان له عم واحد ولم يكن له غيره من ذى الرحم المحرم فنصف الثلث لعمه والنصف يرد على ورثة الموصى عنده وعندهما ينصرف النصف الاخر الى ذى الرحم الذى ليس بمحرم كذا في البدائع * ترك عماء وعمالة فالوصية لعم والعمه بينهما بالسوية لاسواء قرابتهما كذا في الهداية * اذا أوصى لذى قرابته أو لذى رحمه يستحق الواحد الكل حتى لو ترك عماء وخالا فالثلث كله لعم عنده كذا في محيط السرخسى * والوصية للقرابة اذا كانوا لا يحصون اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في جوازها قال بعضهم انما باطلة وقال محمد بن سلمة انها جائزة وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * ولو أوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمه واياهم أقصى أب في الاسلام حتى ان الموصى لو كان علويا يدخل في هذه الوصية كل من ينسب الى على رضى الله عنه من قبل الاب وان كان عباسيا يدخل فيها كل من ينسب الى عباس رضى الله عنه من قبل الاب سواء كان بنفسه ذكرا أو أنثى بعد أن كانت نسبته اليه من قبل الاباء ولا يدخل من كانت نسبته اليه من قبل الام وكذلك لو أوصى لنسبه أو حسبه

لاغروذ كرمه در الاسلام مردى حق آب مردى را بعلت خود برد لا ضمان عليه لان له حق اتلاف بعضه بواسطة الشفء فهو ولاه لا يصير مملوكا قبل الاحراز بالاواني فان تلف غير المملوك الثاني في مسيل الماء ومسائل السطح له داران مسيل أحدهما على

على سطح الارض فباع التي عليه المسيل بكل حق له فيها ثم باع الاخرى من آخر فأراد المشتري الاول أن يمنع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطحه ليس له ذلك الا أن يكون اشترط عليه وقت البيع ان لم يبع منك مسيل الماء في (١١٧) التي بعت وفي النوازل له داران

متلاصقتان احدهما عامرة

فباع الخراب فكان مصب

الدار العامرة ومطرح ثلجه

الدار الخربة فأراد المشتري

المنع قال الفقيه أبو بكر

رحمه الله تعالى ان استثنى

البائع لنفسه مسيل الماء

في الخراب جاز وإن طرح

الثلج لعدم العرف وقال

الفقيه أبو الليث ان كان له

ميزاب ومسيل سطوحه الى

هذا الجانب وعرف قدمه

فمسيله على حاله وان لم

يشترط وكذلك كان مسيل

سطوحه الى دار رجل وله

فيها ميزاب قديم فليس

لصاحب الدار منعه في

الاستحسان وبه نأخذ وأما

أصحابنا فأخذوا بالقياس

وقالوا ليس له ذلك الآن

يبرهن ان له حق المسيل *

ولو شهدوا أنهم رأوه يسيل

الماء فليس هذه بشهادة ولو

شهدوا أنه يسيل ماء المطر

فهو ماء المطر ولو شهدوا أنه

يسيل ماء دائم للوضوء

والغسل والمطر جاز

وان لم يبينوا فاقول رب

الدار وان لم يكن له بيعة

يستخلف صاحب الدار

ويحكم له بالنكول *

مجرى ماء على سطح دار

غرب السطح فاصلاحه

على رب السطح كالسفل مع

الماء ولا يجبر على العمارة

ويقال للذي له حق الاجراء

فهو على قرابته الذين ينسبون الى أقصى أب له في الاسلام حتى لو كان أباًؤه على غير دينه دخلا في الوصية لان النسب عبارة عن ينسب الى الاب دون الام وكذلك الحسب فان الهاشمي اذا تزوج أمة فولدت منه ينسب الولد اليه لا الى أمه وحسبه أهل بيت أبيه دون أمه فثبت أن الحسب والنسب يختصان بالاب دون الام وكذلك اذا أوصى بنفسه فلا ينسب الى الاب وكذلك اللعنة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لا لفلان هي بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان ولا يدخل أحد من قرابة الام في هذه الوصية كذا في البدائع * ولو أوصت المرأة لنفسها ولاه اهل بيتها لا يدخل ولدها لان ولدها ينسب الى أبيه لا الى أمه الا اذا كان زوجها من عشيرتها كذا في الزيارات شرح العتابي * واذا أوصى بثلاث ماله لاهل فلان فالوصية للزوج ووجهة خاصة دون من سواه قياساً الا أننا استحسننا وجعلنا الوصية لكل من يكون في عياله ونفقة ويضمه بيته ولا يدخل تحت الوصية بماله كذا ولو كان أهله ببلدين أو في بيتين دخلا تحت الوصية لعدم اللفظ كذا في التارخانية * ولو أوصى لاختوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية أثلاثاً لانهم لا يرثون مع الابن فان كانت له بنت جازت الوصية للاخ ولاخ لام وتبطل الوصية للاخ ولاخ لام لانه يرث مع البنت ولو لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ لا لانه لا يرثه وتبطل الوصية للاخ ولاخ لام لانهم جاز ثلثه واذا ماتت المرأة فتركت زوجها وأوصت بنصف ماله الاجنبي كان للاجنبي نصف ماله والزوجة ثلث المال والسدس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ ثلث المال أو لابلانمازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ الاجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو أوصت لقاتلها بنصف المال ثم ماتت وتركت زوجها يأخذ الزوج نصف ماله لان الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل نصف المال ولا شيء لبيت المال ولو أوصت المرأة بنصف ماله الزوجها ولم توضح وصية أخرى كان جميع ماله الزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية واذا ماتت الرجل وترك امرأته وليس له وارث غيرها وأوصى لاجنبي بجميع ماله ولا امرأته بجميع ماله يأخذ الاجنبي ثلث المال بلا منازعة وللزوجة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث ويبقى نصف المال يكون بينها وبين الاجنبي نصفين ولو أن امرأته ماتت وأوصت بجميع ماله الزوجها وليس له وارث سواه وأوصت بجميع ماله لاجنبي أو أوصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الاجنبي أو لاثالث المال بلا منازعة يبقى ثلثا المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر الثلث للاجنبي بقية ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والاجنبي أثلاثاً نأخذ ذلك يكون للاجنبي وثلثا للزوج كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أوصيت بثلاث مالى لقرابتي ولغيرهم (قال) هو كله للقرابة ولا يرث منه الى الورثة شيء كانه قال لقرابتي ولبنى آدم قال محمد رحمه الله تعالى ولو أوصى لاختوانه بثلاث ماله فهم الذين كانوا يعرفون بأخائه وينسبون اليه ولو أوصى بثلاث ماله لخشمة فخشمة كل من كان بعوله وتجري عليه نفقته فلا يدخل في ذلك ولده ووالده ولا زوجته ولا امهات اولاده ومديره ورقيقه ويدخل فيه سائر قرابته كذا في خزائن المفتين * ولو أوصى لثومته ولعترته لم يجز الا أن يقول لفقراهم ولا يدخل موالهم ولو أوصى لقدمائه فهو من يعصبه من ثلاثين سنة كذا في محيط السرخسي * قال واذا أوصى بثلاث ماله لبنى فلان فهذا على وجهين اما ان كان فلان أباً قبيلة يعني أباجاعة كثيرة كتيم لبنى تيم وأسد لبنى أسد أو كان فلان أباً خاصا ليس بأبى جاعة كثيرة واعلم بأن أول الاسامي في هذا الباب الشعب بفتح الشين ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة فخصر لقریش شعب وكثانة قبيلة وقریش عمارة وقصى بطن وهاشم أبوجند النبي صلى الله عليه وسلم فخذ والعباس فصيلة هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى بيان هذه الجمل فبما اذا أوصى لبنى كانه وهو أبو قبيلة لا تدخل تحت الوصية اولاد مضر ويدخل اولاد كثانة الى الفصيلة واولاد اذا كانوا يحصون واذا

ضع ناو وفاق مقام الجري على سطح الحار لينفذ الماء الى مصبه **الثالث في الضمان** أراد سقي أرضه أو زرع من مجرى مائه فغرس الرجل الماء حتى ضاع الزرع لا يضمن المانع كالممنوع الراعي حتى هلك المواشي له نوبة في يوم معين جاء آخر وسقى في نوبته قال البرزدي

يضمن وفي الاصل انه لا يضمن * سقى أرضه فتعدي الى اخر ان أجرى الماء جارية لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاريه يضمن وان كان يستقر في أرضه ثم تعدي الى جاريه (١١٨) ان تقدم عليه جاريه بالسد فليس يضمن استحسانا ولا الا فان أرضه في صعدة وأرض جاريه في

هبطة ويعلم انه لو سقى بتعدي يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى يحول بينهم وبين التعدي وينع من السقي حتى يرفع المسناة وان لم يكن أرض جاريه في هبطة لا يمنع والمذكور في عامة الكتب انه ان سقى غير معتاد يضمن والا وان سقى في أرضه ثقب حجر فان علم بالعمد يضمن حتى أفسد أرض جاريه يضمن والا * ثم جرى في أرض قوم فانبثق وخرّب بعض الاراضي لمسالك الاراضي مطالبه أرباب النهز باصلاح نهزهم دون عمارة الاراضي * ألقى شاة ميتة في نهر الطاحونة فخرّب الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج وعلم ان الخراب من ذلك ضمن * سقى أرضه وأرسل الماء الى النهر حتى جاوز أرضه وكان رجل طرّح في أساة له ترابا فامتلا النهر وغرق أرض رجل وزرع فالضمان على ملق التراب لاعلى مرسل الماء ان كان له حق الشرب في ذلك النهر فلع شجرته على ضفة نهر فوقع ترابه في النهر وسده فاستاجر ملاك النهر رجلا ليرسل الماء في النهر حتى يبتل ذلك التراب ويسهل كربه فقام الاجير حتى امتلا النهر وغرق كدس رجل لاضمان على الاجير وأما

أوصى لبني قريش وقريش عمارة فانه لا يدخل تحت الوصية أو لا دمر وكانه ويدخل أولاد قريش وقصى وأولاد قصي وهاشم وأولاده والعباس وأولاده وإذا أوصى لبني قصي وعوط بن القبيصة فانه لا يدخل تحت الوصية أو لا دمر وكانه ويدخل من دونهم * وإذا أوصى لبني هاشم الذي هو قسده فانه لا يدخل تحت الوصية من فوقهم ويدخل من دونهم من أولاد القبيصة وإذا أوصى لبني قصي فانه يدخل تحت الوصية أو لا دمر العباس وأولاد أبي طالب وأولاد علي ولا يدخل من فوقهم وإذا عرفت انه هذه الجملة تجتنب الى المسئلة التي مر ذكرها وهو ما إذا أوصى بثلاث ماله لبني فلان وفلان أو القبيصة وله أولاد ذكور وبنات فان ثلث ماله يكون بين الذكور والبنات من أولاد بالسوية اذا كانوا يحصون بالاجماع وان كن انا ما كلهن لم يذ كره في الكتاب قالوا ينبغي أن يكون الثلث لهن وان كانوا ذكورا كلهم يستحقون وأما اذا كان فلان أباً خاصاً وله أولاد وأولاد ذكور كلهم فان ثلث ماله لهم وان كان أولاده انا ما كلهن لا شيء لهن وأما اذا كان أولاد فلان ذكوراً وانما اختلفوا فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى الوصية للذكور منهم دون الاناث فان لم يكن لفلان أولاد لصلبه وكان له أولاد وأولاد دخل يدخلون تحت الوصية ان كان له أولاد بنات فانهم لا يدخلون تحت الوصية هذا اذا أوصى لبني فلان فأما اذا أوصى لولد فلان وفلان بنات لا غير دخلن تحت الوصية وان كان لفلان بنون وبنات فالثلث بينهم عندهم جميعاً ويكون ثلث ماله بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الاناث (قال) فان كانت له امرأة حامل دخل ما في بطنها في الوصية أيضاً ولا يدخل أولاد الا ولا تحت هذه الوصية وهذا اذا كان أباً خاصاً فأما اذا كان هو أبو خذ فأولاد الا ولا يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد الصلب وان لم يكن له ولد الا ولد واحد كان الثلث كله له بخلاف ما لو أوصى لأولاد فلان وله ولد واحد فانه يستحق النصف وإذا أوصى لأولاد فلان وليس لفلان أولاد الصلب يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل فيه أولاد البنات ففيه روايتان كذا في المحيط * ومن أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكور من كل خط الاثنين كذا في الهداية * ولو أوصى لورثة فلان يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل أولاد البنات ففيه روايتان بعض مشايخنا قالوا الروايتان في دخول بنات البنات أم بنات البنات فلا يدخلن تحت الوصية رواية واحدة كذا في الذخيرة * وإذا أوصى لبنات فلان وله بنون وبنات فالوصية للبنات خاصة وان كان له بنون وبنات بنين فالوصية لبنات بنيه ولو لم يكن له البنات بنات لا يدخلن في الوصية وهذا على احدى الروايتين عند عامة المشايخ رحمه الله تعالى وعند بعض المشايخ على رواية واحدة فان سمي شيئاً يعرف به أنه أراد به بنات البنات بأن قال ان لفلان بنات وقد ماتت أمهاتهن فأوصيت ببناتهن دخلن تحت الوصية بنات البنات باتفاق الروايات بخلاف بين المشايخ اذا أوصى لأب أو فلان وفلان ولهم أب أو أمهات دخلوا في الوصية ولو لم يكن لهم أب أو أمهات وانما لهم اجداد وبنات فانهم لا يدخلون في الوصية وإذا أوصى لأب أو فلان وفلان ابنان أحدهما بن عشرين سنين والاخر ابن اثنتي عشرة سنة فهذا جله الاكابر وإذا أوصى الرجل لبني فلان وفلان خذ أو بطن أو قبيلة فهذا على وجهين اما أن يكون بنو فلان يحصون أو لا يحصون فان كانوا يحصون بحت الوصية سواء كانوا أغنياء أم فقراء وان كانوا لا يحصون فان كانوا فقراء اجازت الوصية وان كانوا أغنياء وفقراء وأغنياء وهم لا يعرفون ولا يحصون قال أصحابنا رحمه الله تعالى الوصية باطله كذا في المحيط * ولو قال أوصيت بثلاث مالى لبني فلان وهم خمسة فاذا هم ثلاثة أو اثنان فالثلث لهم ولو قال لبني فلان فاذا له ابن واحد كان له نصف الثلث ولو قال لبني فلان زيد وعمر وفاذا له ابن واحد فله ثلث الكل ولو قال أوصيت لبني فلان وهم ثلاثة بثلث مالى فاذا هم خمسة فالوصية لثلاثة منهم والخيار الى ورثته فان أوصى معهم لا تخرفه الرابع ولو قال أوصيت بثلاث مالى لبني فلان وهم خمسة ولفلان بثلث مالى فاذا لاول بنون ثلاثة كان

قال الشجرة ان كانت الشجرة بلغت النهر حتى صارت جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانب النهر فقلع فانهم النهر ضمن * سكر الاخير المشترك فانبثق الماء وخرّب قصر رجل يضمن قيل هذا اذا كان السكر بالتراب ولو بالخشب والقصب والخشيش له ذلك باذن الشرع أو بلا

اذنهم فتح المأمور تركه فازداد الماء وفتح المأمور ليس فيه ماء ثم جاء الماء لم يضمن وعليه الاعتماد وانما يضمن ان لو ارسل الماء على وجه لا يحمته
النهر ونفسير الضمان ان يقوم الارض من روعة وغير من روعة فيضمن الفضل ولو سدا أنهار (١١٩) الشراك حتى انشئوا مثلاً وأغرق

شأ. وأرسل الماء في النهر

أنهار صغار مقطوعة

القوة فدخل الماء في

القنوات وأفسد الزرع

بضمن في الوجهين سقى أرضه

بشرب غير يضمن قاله

اليزوي ونفسره أن يقوم

بكم تشترى ان كان يبعه

جائزاً قال بكر رحمه الله

تعالى لا يضمن وعليه الفتوى

* أهل أعلى النهر أرادوا

أن يحبسوا الماء عن أهل

الاسفل فان كان الماء كثيراً

بحيث لو لم يسكروا كل

أهله الى حقته في الشرب

ليس لأهل الأعلى ولاية

الحبس وان قليلاً لا يصل

الى حقته الا بالسكر فعلى

وجهين ان يحال لو ارسل

لا ينتفع به أهل الاسفل

بان سكان النهر ينتفعه

كان لأهل الأعلى الحبس

وان يحال لو ارسل الى أهل

الاسفل يمكنهم الانتفاع

لا يكون لأهل الأعلى السكر

بل يمد أهل الاسفل حتى

يروا ثم لأهل الأعلى

ان يسكروا حتى يرتفع الماء

الى أراضهم واستحسن

المشايخ في هذا الوجه

أن يقسم الحياكم بالايام اذا

أبى أهل الاسفل السكر ثم

يصنع أهل الأعلى في نوبتهم

ما أحبوا فبقيا للضرر ثم اذا

جازا السكر يسكروا باللوح

وما أشبهه لا التراب والماء

الذي يتخذ عن الجبل في

الاخير شرى كالأربع كذا في محيط السرخسى * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بثلث
ماله لرجل مسمى وأخبر الموصى أن ثلث ماله ألف أو قال هو هذا فاذا ثلث ماله أكثر من ألف فان أبا
حنيفة رحمه الله تعالى قال له الثلث من جميع ماله والتسمية التي سميت باطله لا ينقص الوصية خطؤه في ماله
انما غلط في الخطاب ولا يكون رجوعاً في الوصية وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال) ولو قال أوصيت
بغني كذا وهي مائة شاة فاذا هي أكثر وهي تخرج من الثلث فالوصية جائزة في جميعها ولو قال أوصيت
له بغني وهي هذه وله غنم غيرها تخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك وأكفى أدع القياس في هذا
وأجعل له الغنم التي سمي من الثلث ولو قال قد أوصيت لفلان برفيقي وهو ثلاثة فاذا هم خمسة جعلت
الخمس كله في الثلث كذا في البدائع * رجل أوصى بثلث ماله للشيعة ولجى آل محمد صلى الله عليه
وسلم المقيمين ببلدة كذا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون وفي
الاستحسان يجوزون يكون للفقراء منهم قياساً على الميتاى قال والشيعة هم الذين يعرفون بالليل اليهم وجعلوا
موسومين بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصى رجل أوصى بثلث ماله لخيراته قال بعضهم
ان كانوا يحصون يقسم على أغنيائهم وفقرائهم وكذا لو قال لأهل مسجد كذا ولو أوصى بأن يخرج من
ثلث ماله لجأوري مكة قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى الوصية جائزة فان كانوا لا يحصون
يصرف الى أهل الحاجة وان كانوا يحصون قسمت على رؤسهم وحداً الاحصاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
ان كانوا لا يحصون الأتكا وب حساب فهم لا يحصون وقال بشر ليس لهذا وقت وقيل اذا كانوا لا يحصون
المحصى حتى يولد فيهم مولود أو يموت فيهم أحد فانهم لا يحصون وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كانوا أكثر من
مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم هو مقوض الى رأى القاضى وعليه الفتوى والايسر ما قال محمد رحمه
الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رحمه الله تعالى واذا أوصى لبيتاى بنى فلان وبيتاى بنى فلان
من يحصون فانه نصح الوصية وبصرف الى كاهم كالأوصى لبيتاى هذه السكة أو لبيتاى هذه الدار ويستوى
فيه الغنى والفقر وان كان لا يحصى يتاماهم فالوصية جائزة تصرف الوصية الى الفقراء منهم ولو أوصى
بثلث ماله لأهل بنى فلان وهن يحصون أو لا يحصون فالوصية جائزة واذا جازت الوصية هذا على كل حال
فان كن يحصون يصرف اليهن وان كن لا يحصون تصرف الى من قدر عليهم منهم وأدنى ذلك الواحدة
عندها وعند محمد رحمه الله تعالى ثلثان اذا أوصى لخيراته أو لخيران فلان وخبيراته لا يحصون فالوصية باطلة
وكذلك اذا أوصى لأهل مسجد كذا ولأهل مسجد كذا كذا في التارخانية * ولو أوصى لزوج ببناته تناول
الزوجة عند الموت وكذا المعتدة (١) عن طلاق أم الباقى فلا والايام على الغنى والفقير ان كانوا يحصون
والافضل الفقراء وكذا العيمان والزمنى والغارمون وأبناء السبيل وأهل السجون والغزاة والارامل ان كانوا
يحصون فعلى الغنى والفقير وان لم يحصوا فعلى الفقراء وكذا العيمان والارملة هي التي بلغت وجومت
ولازوج لها والشاب والفتى من خمسة عشر الى ثلاثين أو أربعين الآن يغلب عليه الشيب قبل ذلك
والكهل من ثلاثين أو أربعين الى ستين الآن يغلب عليه الشيب قبله والشيخ من خمسين والغلاد مادون
خمس عشر الى أن يحتلم والعقب من يعقب أباه بعد موته وكذا الورثة كذا في خزائن المفتين * ومن أوصى
لخيراته فهم الملائمة ولداره عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وهذا قياس وفي الاستحسان وهو
قولهما الوصية لكل من يسكن محله الموصى ويجمعهم مسجد المحلة ويستوى فيه الساكن والمالك
والذكر والانثى والمسلم والذمي والصغير والكبير ولا يدخل فيه العبيد والامام والمذنبون وأمهات الاولاد

(١) قوله عن طلاق أى رجبى بدليل ما بعده اه

الوادى اختلقتوا فيه قيل لأهل الأعلى السكر والمنع عن أهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار بأهل الاسفل فمنع المأموراء الحاجة
واختاره السرخسى وقيل انه لما دخل الوادى صار كلاماً في النهر المشترك فالحجاب فيه كالحجاب عنه الآن يكون السيل الجرزوات تشتر على وجه

الأرض فيكون لمن سبقت يده إليه * نهر بين قوم لكل منهم على رأس آذنه كوة وأراد أحدهم أن يكرى الأذنف ويسفل الكوة عن موضعها ليأخذ الماء أكثره ذلك قال شمس (١٢٠) الأئمة هذا إذا علم أن الكوة كانت مستفلة ثم ارتفعت فأراد أعضائها إلى الحالة الأولى

فأما لو كانت كذلك فأراد
أن يسفل ليس لذلك وقال
السرخسي رحمه الله تعالى
المسئلة على اطلاقها وله
ذلك على كل حال لان قسمة
الماء باعتبار سرعة الكوة
لا باعتبار التسفل هو العادة
وان لم يعلم حال الكوة في
الاصل قال شيخ الاسلام
يسفل قدر ما يكرى ذلك
النهر عرفا وعادة وان أراد
رفع الكوة المتسفل ليسفل
دخول الماء في أرضه سوّغه
شمس الأئمة بلا فصل وقال
بكسر ان أعادها الى الحالة
الاولى له ذلك ولو في الاصل
كذلك ليس له الرفع * سقى
معنادا وتعدي الى جاره
لا يضمن لانه ضمان بسبب
وانه لا يضمن فيه بلا تعدد
والمعتاد لا يكون تعديا فصار
كإيقاده في أرضه وتعديه الى
جاره يضمن لو زاد على المعتاد
قال شيخ الاسلام في الإيقاد
لا يضمن بلا فصل وكذا اذا
نزلت أرض جاره قال الامام
اسماعيل الزاهد في السقي
المعتاد اذا كان محققا بان
يسقى في نوبته قدر حقه فان
في غيره نوبته أو في نوبته
زيادة على حقه يضمن وفي
البقال وقيل اذا تعدى
المعتاد وهو يدري ولم يخبر
جاره يضمن * فتح فسأل من
التهم الى جاره ان فتح مثله
معنادا لا يضمن ولا يضمن *

ضمنه المجرى وان جرى بلا اجراء أحد ضمنه الساكر * القيت مئة في نهر الطاحونة ان استقرت وقت الافاء ثم ذهبت لا يضمن الثالث وان ذهبت ساعة الافاء على فور فالضمان على الملقى لان الذهاب في الاول غير مضاف الى الملقى (١٢١) بل الى الماوفي الثاني اضيف الى

الملقى كالمو أرسل الدابة ان على فور الارسل فالضمان عليه وان خالفت عينة ويسرة ثم أفسدت لاضمان وكذا اذا قط رجلان والقاء في البهران غرق في الحال ضمن وان سب ساعة ثم غرق لا يضمن لاضافة الغرق الى سبجه بانقطاع فوره بعمله * قسموا الشرب حال غيبة أحدهم ثم حضر الغائب ان كانوا أو فوه قسطه ليس له نقضه وان لم يوفوه قسطه له النقض بخلاف ما اذا اقتصموا الاعيان حال غيبة أحدهم ثم حضره النقض على كل حال لان النقض في الاعيان يفيد لانه ربما يقع أجود من الاولى في قسطه وهنالا لانه يقع مثل الاولى فلا فائدة فيه * باع شرب يوم أو أقل أو أكثر لا يجوز لعدم الملك قبيل الاراز أو للجهالة وبعض المشايخ جوزه وقال القياس ترك بالتعامل قال الفقيه التعامل لا يثبت بأهل بلدة واحدة ولهذا لم يفت بجواز بدل الاجارة لانحصار تعامل ما وراء النهر كبحار او سمرقند عليه حتى لم يفت علماء خوارزم بجواز بدل الاجارة ولهذا لم يصح له اجارة الشرب أيضا لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجر أو باع

والخليف من والى قوما ويقول لهم أنا أسلم ويحلف على ذلك ويحلفون له على الموالاة والعديد من يصير منهم بغير حلف وان أعطى الكل واحدا منهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعطيه اثنين فصاعدا وان كان فلان أبنا خاصا وليس بابي قبيلة ولا نخذ فالثالث لبنيه اصلبه ولم يدخل المولى والخليف في الوصية كذا في محيط السرخسى * سئل الفقيه أبو جعفر عن رجل أوصى لاولاد رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر أن نصيرين يحيى كان يقول الوصية لاولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما ولا يكون لغيرهما وأما العمرة فهل يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب الى الحسن والحسين رضي الله عنهما ويتصل بهم ما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب اليهما ولا يتصل بهما لا يدخل في هذه الوصية واذا أوصى للعلوية فقد حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه لا يجوز لانهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما ينبي عن الفقر والحاجة ولو أوصى لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا يجوز ولو أوصى لفقراءهم تجوز وكذا لو أوصى لطلبة العلم لا يجوز ولو أوصى لفقراءهم تجوز قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى كان القاضي الامام يقول على هذا القياس اذا أوصى لطلبة علم كورة كذا لطلبة علم كذا تجوز ولو أعطى الوصى واحدا من فقراء طلبة العلم أو من فقراء العلوية جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا اذا صرف الى اثنين منهم فصاعدا واذا أوصى لفقراء الفقهاء حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال الفقيه عندنا من بلغ في الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه بفقيه وليس له من الوصية نصيب واذا أوصى لاهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيه اهل الفقه وأهل الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لاذ كل هذه المسئلة نصافي الكتب وعن أبي القاسم أن كتب الكلام ليست كتب العلم يعني في العرف ولا يسبق الى الفهم فلا يدخل تحت مطلق الكتب وعلى قياس هذا المسئلة لا يدخل في هذه الوصية المتكلمون واذا أوصى بثلاث ماله لفقراء طلبة العلم من أصحاب الحديث الذين يختلفون الى مدرسة منسوبة اليهم في كورة كذا التعلم الفقه فهذه الوصية لا تفيد شيئا لأصحاب الشافعي رحمه الله تعالى الذين يختلفون الى مدرسة منسوبة اليهم لتعلم الفقه اذا لم يكونوا من جله أصحاب الحديث واسم أصحاب الحديث لا يتناول شفعوى المذهب ولا حنفي المذهب وأما تناول من يقرأ الاحاديث ويسمعهما ويكون في طلب ذلك سواء كان شفعوى المذهب أو حنفي المذهب أو غير ذلك ومن كان شفعوى المذهب الا أنه لا يقرأ الاحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناوله اسم أصحاب الحديث كذا في المحيط * عن محمد رحمه الله تعالى رجل أوصى لفلان ولبنى تيم قال كل الثالث يكون لفلان ولاشئ لبني تيم لانه صار كأنه قال لفلان وللوالى اذا كانوا ليحصون والوصية لهم باطلة ولو قال ثلث مالى لفلان ولرجل من المسلمين فنصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال ثلث مالى لفلان ولعشرة من المسلمين فجزء من أحد عشر جزءا يكون لفلان ولاشئ للمسلمين كذا في فتاوى قاضيان * والله أعلم

الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والثره وغلة العبيد

وغلة البستان وغلة الارض وظهر الدابة وغيرها

يجب أن يعلم بأن الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدور وبغلة الرقيق والدور والارضين والبساتين جائزة في قول علماء تارجمهم الله تعالى واذا جازت الوصية بالخدمة فنقول اذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة ولا مال له غيره فهذا على وجهين اما ان تكون السنة بعينها بان قال أوصيت بخدمة هذا العبد ثلاث سنة سبعين وأربع مائة أو كانت بغير عينها بان لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك على وجهين اما ان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله فان أوصى له بخدمة عبده في سنة بعينها ان مضت تلك السنة بعينها

(١٦ - فتاوى سادس)

مع الارض فحينئذ يجوز تبعها ولو باع أرضا مع شرب أرض أخرى عن ابن سلام انه يجوز ولو أجز أرضا مع شرب أرض أخرى لا يجوز لان الشرب في البيع تبع من وجه أصل من وجهه من حيث انه يقوم بنفسه ويتبع من حيث انه لا يقصد

لعينه فمن حيث انه تبع لا يباع من غير أرض ومن حيث انه أصل يجوز مع أى أرض كان والشرب في الاجارة تسع من كل وجهه لان الانتفاع بالأرض لا يمتد أبداً (١٢٢) فلم تجز اجارة الشرب مع أرض أخرى كالم يجز بيع اطراف العبد تبع الرقبة أخرى * قال بعضك

هذه الأرض بألف وبعثك شربها فيسبل لا يجوز بيع الشرب لانه صار مقصودا بالبيع وقيل يجوز لانه لما لم يذكر ثمن لم يخرج من التبعية حتى لو ذكر له ثمن أيضاً لا يجوز وقاله صار أصلاً من كل وجه وعلى هذا اذا قال بعثك هذا العبد بألف وبعثك اطرافه أو بعثك اطرافه بمائة وبعثك العبد بألف * ولا يدخل الشرب والمسيل بسلاذ كروكذا اذا ذكر المسيل لا الشرب أو الشرب لا المسيل لا يدخل ما لم يذكر ويدخل ما ذكر ولو زاد بكل حق له فيه دخلا

نوع في كرى النهر

النهر الاعظم كرىه من بيت المال واصلاح مسنانه أيضاً لانه العامة ومالههم مال بيت المال وان لم يكن في بيت المال مال واحتاج المسنة والنهر الى العمارة يجبر العامة لانهم لو تركوا ما جتمعوا على اصلاحهم باختيارهم قال عمر رضي الله عنه لو تركتم بيعتم أولادكم ويخرج المظن ويؤخذ مؤنتهم من الغنم الذين لا يطبقون الحفر والذي دخل تحت القسمة الآن الشركة عامة فعلى أهله لايت

قبل موت الموصى بطلت الوصية وان مات الموصى بعد ماضى من السنة التي عينها بعضها بأن مضت من ذلك سنة أشهر قبل موته وبقيت ستة أشهر أو مات الموصى قبل دخول تلك السنة التي عينها ثم دخلت تلك السنة ينظر الى العبدان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله ولكن أجازت الورثة الوصية فانه يسلم المبدأ الموصى له حتى يستوفى وصيته ثم ان بقي نصف السنة يستخدمه نصف السنة وان مات قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وان كان لا يخرج العبد من ثلث ماله ولم تجز الورثة الوصية فان العبد يخدم الموصى له يوماً والورثة يومين حتى تمضي السنة عينها فاذا مضت تلك السنة التي عينها يسلم العبد لورثة هذا اذا كانت بعين ما وان كانت السنة بغير عينه ان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله أو يشترط الجزاء باسم العبد الى الموصى له يستخدمه سنة كاملة ثم يرد على الورثة وان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة فانه يخدم الموصى له يوماً والورثة يومين الى ثلاث سنين فاذا مضى ثلاث سنين تمت وصية الموصى له بالخدمة وكان يجب أن يتعين السنة التي وجد فيها الموت وكل جواب عرفته فيما اذا أوصى له بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما اذا أوصى بغله عبده سنة أو بسكنى داره سنة ما ان عين السنة أو لم يتعين السنة الى آخر ما ذكرنا في الخدمة كذا في المحيط * ولو أوصى لرجل بخدمة عبده ولا آخر رفته وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة والخدمة لصاحب الخدمة كذا في الهداية * وان كانت الوصية مطلقة ثبت الى وقت موت الموصى له المنفعة ثم ينتقل الى الموصى له بالرقبة ان كان هناك الموصى له بالرقبة وان لم يكن ينتقل الى ورثة الموصى ولو أوصى بغله الدار أو العبد فأراد أن يسكن نفسه أو يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذكر في الاصل واختلاف المشايخ فيه قال أبو بكر الاعمش ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في البدائع * ولو أوصى له بسكنى داره سنة ولا مال له غيرها فانه يسكن ثلثها منها وتسكن الورثة الثلثين وليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من ثلث الدار وليس للموصى له بسكنى الدار وخدمة العبد أن يوافقا ما عندهما وليس له أن يخرج العبد من الكوفة الا أن يكون الموصى له وأهله في غير الكوفة فيخرجهم الى أهله للخدمة هناك اذا كان يخرج من الثلث كذا في المبسوط * ولو اقسما الدار مهاباة من حيث الزمان يجوز أيضاً لان الحق لهم الا أن الأول أولى لانه أعجل كذا في الكافي * رجل أوصى بأن يعار يتيه من فلان كان باطلا وكذا لو أوصى بأن يسقى عنه الماء شهر في الموسم أو في سبيل الله كان باطلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال أوصيت بهذا الثوب لفلان كان باطلا ولو قال يعاقبه دواب فلان كان جائزاً كذا في فتاوى قاضيان * في المتن رواية المولى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى لرجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك ماعاش وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى بغله عبده هذا القلان ولم يسم وقتاً وهو يخرج من ثلث ماله فله غلته حال حياته وان كانت الغلة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بغله بستانه أو بسكنى داره أو بخدمة عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بخدمة عبده أو بسكنى داره للعبد رجل جازو يستخدم الموصى له العبد ولا يستخدم مولاه ويسكن العبد الدار ولا يسكنها مولاها فان مات العبد الموصى له بطلت الوصية وان بيع أو أعتق تتبعه الوصية وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى أن يستخدم عبده فلان حتى استغنى فان كان فلان صغيراً خدمه حتى يدر له وان كان كبيراً فقيراً خدمه حتى يصيب عن خادم يخدمه وان كان كبيراً غنياً فالوصية باطله كذا في المحيط * وليس للموصى له بالسكنى والخدمة أن يوافقا الدار والعبد كذا في محيط السرخسي * وان أوصى له بغله بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل كذا في الكافي * وان أوصى لرجل بثمره بستانه فهو على وجهين اما ان قال أبدأ أو لم يقل فان لم يقل فهو على وجهين أيضاً فان كان في بستانه ثمار قائمة يوم الموت كانت له تلك الثمار من ثلث ماله

المال ويجبر الممتنع والذي دخل تحت القسمة والشركة خاصة فكريه على أهله وهل يجبر الاخر قبل وقبل واختار الفقيه عدم الجبر ورفع الامر الى الامام حتى يجبر السابقين على الكرى وطريق الجبر أن يأمر بالحفر غير الممتنع ليرجع على الممتنع ولم

في قسطه وأخذ ما أنفق من نصيبه قدر ما أنفق وإن أنفقوا على ترك الكرى لا يجبرهم الامام لان الحق لهم وقال بعض المتأخرين يجبرون
الحق الشفه الذي هو للعامة واختار القاضى ان بعض الشركاء اذا امتنع وأنفق شخصه (١٢٣) البقية بلا امر الحاكم لهم ان يعنوا

الممنوع عن استيفاء حصته
في الشرب حتى يؤدى
ما أنفق لأجله وأباه
النسقي وجعله متبرعا به
أخذ بعض المشايخ وقال
الحلواني متبرع وفي
العيون عند الامام والثاني
انه المنع حتى يؤدى ما أنفق
ممناع عند الفتوى وإذا
خيف انفجار النهر الخاص
واراد أن يخصصه فأبى
البعض ان في ترك التصيين
ضرر عام بان خيف غرق
طريق المسلمين يجبر الا بى
وان فيه ضرر خاص لا عام
لا يجبر الا بى قال الامام
رحمه الله تعالى ليس على
أهل الشفه مؤنة الكرى
لان المؤنة تلحق المالك
لامن له الحق بطريق
الاباحة مع وجود المسالك
ولان حق العام لا يوجب
نفذا لتصرف فكذا
لا يوجب المؤنة والصحيح أن
مؤنة الكرى لا ترفع عنه
وان جاوزوه جسدوله
ما لم يتجاوز أرضه عند
الامام كذا كرى المنظومة
وكذا الخلاف في اصلاح
حافى النهر وأما الطريق
الخاص في سكة غير نافذة
اذا احتج الى اصلاحه
فاصلاح أوله عليهم اجماعا
فان بلغوا دار رجل قيل انه
على الخلاف في النهر وقيل
يرفع اجماعا لان صاحب

ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك الى أن يموت اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا اذا كان في
البستان ثمار قائمة يوم الموت فأما اذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت فالقياس أن تبطل الوصية
ولا تنصرف الوصية الى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصي
له ما يحدث من الثمار بعد الموت الى أن يموت الموصى له اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي
ذكرنا كله اذا لم ينص على الابد فأما اذا قال أوصيت لك بثمار بستانى أبدا كان له الثمرة القائمة بعد الموت
في البستان وما يحدث بعد ذلك وفي المتن في اذا أوصى بغلة بستانه أبدا حدث في البستان شجر من أصول
التخيل وأتم دخلت غلة ذلك في الوصية ومن أوصى بثلاث غلات بستانه أبدا ولا مال له غيره جازت وان قاسم
الموصى له بثلاث غلات البستان مع الورثة فأغل الذي للموصى له بالغلة ولم يغل الذي للورثة أو أغل الذي
لهم ولم يغل الذي له فانه يشاركهم ويشاركونه في الغلة (قال) وللورثة أن يبيعوا ثلثي البستان فيكسبوا
المشتري شريث الموصى له بالغلة بخلاف ما لو باعوا الكل فانه لا يجوز البيع بحصة الثلث وقال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى لو كانت الوصية بغلة الدار كان للموصى له ثلث الغلة ولم يكن لهم أن يقاسموا الدار فاني
أخاف اذا قسمت أن لا يغل فليس له شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لهم أن يقاسموا فيعزل له الثلث
فاذا أغل فهو ماله وان لم يغل فليس له شيء وللورثة أن يبيعوا ثلثهم قبل القسمة وبعدها واذا أوصى
الرجل لرجل بغلة أرضه وليس فيه تخيل ولا شجر وليس له مال غيرها فانه يوافق فيعطى صاحب الغلة ثلث
الاجر وان كان فيها تخيل وشجر أعطى ثلث ما يخرج من التخيل والشجر ولا يدفع من اربعة بالنصف
أو الثلث وان كانت المزارعة اجرة الارض اذا كان البذر من قبل العامل فاذا أوصى أن يوافق أرضه منذ
سنتين مسماة كل سنة بكذا وهي جميع ماله فانه ينظر الى أجزائها فان كان ماسمي مثل أجزائها وجب تنفيذ
هذه الوصية وان كان المسمى أقل من أجزائها كانت الحجابة بحيث يخرج من ثلث مال الميت فانه تنفذ
هذه الوصية وان كانت الحجابة بحيث لا يخرج من ثلث مال الميت يقال للموصى له بالاجارة ان أردت أن
توافقك هذه الارض فبلغ الاجر الى تمام الثلثين فان بلغ ثواب الاجر الارض منه وان لم يبلغ لا توافقك الارض
منه كذا في المحيط * ومن أوصى لرجل بصوف غنمه أبدا وأولادها أو بلبنتها مات فله ما في بطونها من الولد
وما في ضرعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصى سواء قال أبدا ولم يقل كذا في
الهداية * واذا أوصى رجل لرجل بغلة بستانه ثمن ان الموصى له بالغلة اشترى البستان من ورثة الميت فذلك
جائز وتبطل الوصية وكذلك لو لم يبعه الورثة ولكنهم تراضوا على شيء دفعوه اليه على أن يسلم الغلة له ويبرئهم
منها فان ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وان كان يبيع هذه الحقوق لا يجوز
واذا أوصى بغلة داره أو بغلة عبده في المساكين جاز ذلك من ثلث ماله واذا أوصى بسكنى داره أو بخدمة
عبده أو بظهور دابته للمساكين فانه لا تجوز الوصية الا أن يكون الموصى له معلوما كذا في المحيط * رجل
أوصى أن يترك كرمه ثلاث سنين للمساكين فمات ولم يحمل كرمه ثلاث سنين بشي قيل بطلت الوصية
وقيل بوقف ذلك الكرم ان خرج من الثلث ماله يصدق بغلته ثلاث سنين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى هذا موافق لقول أصحابنا رحمه الله تعالى ولو أوصى بغلة كرمه لانتان فانه يدخل فيه القوائم
والاوراق والحطب والتمر كذا في محيط السرخسي * رجل أوصى بثلث ماله لرجل جازو يكون للموصى
له من الجباب والقمص والاردية والسراريات والاكسية دون القلائس والخفاف والحوارب لان ذلك
ليس من الثياب كذا في فتاوى قاضيان * أوصى فقال تصدقوا بهذا الثوب ان شاءوا باعوه وأعطوه ثمنه
وان شاءوا أعطوه قيمته وأمسكوا الثوب أوصى الى رجل فقال له بالفراسية (١) (ده يتيم راجله كن)

(١) اكس عشرة أتيام

الدار لا حاجة له الى ما وراء داره بوجه ماله لا يستعملها بخلاف النهر فانه يحتاج الى تسهيل الماء اذ لولا لغرق أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز
الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول له ذلك لزال مؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر اعظيما عليه قري

يشير بكون منه فبلغوا بالكري فهو من قرية قال في النوادر رفع عنهم مؤنة الكري اجساغا وعلى قياس النهر الخاص ينسب أن لا يرفع حتى يجاوز اراضي قريتهم الكري (١٢٤) (الرابع في الموات) كل أرض لا يملكها أحد وانقطع عنها الماء وارتفاق أهل

فأعطى الوصى كل بيت من الكرياس مقدارا ما يتخذ منه ثوبان دفع اليه الكرياس وأجرة الحياط يجوز كذا في خزنة المفتين وفي العيون إذا أوصى لرجل أن يزرع في كل سنة عشرة أجرة من أرضه فالبذر والخراج والسقي على الموصى له فان أوصى له أن يزرع له في كل سنة عشرة أجرة فالبذر والسقي والخراج من مال الميت ولو أوصى لرجل بثمر نخلة بلغت أوزرع استحصه ولم يحصد فالخراج على الموصى له وتفسير ذلك لو أوصى بثمر نخلة أوزرع قد أدرك فالخراج على الموصى له ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم أوصى به لرجل فالخراج على الموصى كذا في التتارخانية * ولو أوصى بهذا الجراب الهروي فلا الجراب بما فيه وكذلك القوصرة من القر ولو أوصى بالحنطة في الجوالق لا يكون له الجوالق ولو أوصى له بسلة زعفران يدخل الزعفران دون السلة وفي العسل والسمن والزيت يدخل هودون الزق كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى له بالسيف فله السيف بحفظه وحائله ولو أوصى له بسرج فله السرج ووثابه من اللبذ والرافدة والثفر والركبان واللب في ظاهرها رواية ولو أوصى له بمحفف وله غلاف فله المحفف دون الغلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا ذكره القدوري * ولو أوصى له بقبة فله عيدان القبة ولو أوصى بقبة تركية وهي ما يقال لها بالجمجمة (خر كاه) فله القبة مع الكسوة وهي اللبود ولو أوصى له بمججلة فله الكسوة دون العيدان كذا في البدائع * ولو أوصى بدخل فالدن والخل جميعا ولو قال بدار الدواب فالدار وصية دون الدواب وكذا لو قال بسفينة الطعام فالطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسي * لو أوصى لا يخرج ميزان فهو على العود والكفتين والخيوط ولا يدخل فيه السججات والعلاق هذا إذا كان بغير عينه فأما إذا كان بعينه دخل فيه وذكره إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات فأعقق عبده وقال كسوته له قال له خفه وقلنسوته وقيصه وازارته وسراويله ولا يدخل فيه سيفه ومنطقته وإن قال متاعه يدخل فيه سيفه ومنطقته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أوصى لرجل بشاة من غنمه ولم يقل غنمي هذه فأعطى الورثة الموصى له شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولدا قال لا تتبعها ولدها ولو قال أوصيت لفلان بشاة من غنمي هذه فأعطوه شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولدا قال لا تتبعها ولدها ولو استهلك الوارث الولد قبل تعيين الشاة لأضمان عليه وكذلك لو أوصى له بنخلة بأصلها ولم يقل من نخيل هذه فهو مثل الشاة التي أوصى بها ويعطونه أي نخلة له شاة وادون ثمرة التي أغرت بعد وفاته وإن كانوا استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم إذا أوصى أن تعتق جاريته هذه بعد موته ومات فقيل أن تعتق ولدت ولدا وهي مع ولدها يخرجان من الثلث تعتقت الجارية ولم تعتق الولد وكذلك لو أوصى أن تكتاب هذه الجارية بعد موته أو أوصى أن تباع هي من نفسها أو تعتق على مال فولدت ولدا بعد موت الموصى لا تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى أن يتصدق بجاريته هذه على المساكين أو على فلان أو يوهب من فلان فولدت ولدا بعد موته تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو أوصى بأن تباع جاريته من فلان بألف درهم فولدت ولدا بعد موت الموصى بيعت هي ولا يباع ولدها ولو أوصى بأن تباع جاريته هي ويتصدق بمنها على المساكين أو على فلان فولدت الجارية بعد موته ولدا فانه تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم فخا عبدا وقتلها فدفن بها أو قطع يدها فدفن يدها أو وطئها أو طئ بشبهة حتى غرم العقر فانه لا يباع العبد المدفوع ولا الارش ولا العقر فبعد ذلك ينظران كانت قد قتلت بطلت الوصية لفقدان محلها وإن كانت قد قطعت يدها بيعت من الموصى له بنصف الثمن إن شاء ولو وطئت وهي بكر حط قدر البكارة أيضا ولو وطئت وهي ثيب لم ينقصها الوطء لا يحط شيء من الثمن وكذلك إذا ذهبت عينها أو يدها بأففة سماوية بيعت بجميع الثمن إن شاء المشتري ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم ويتصدق بمنها على المساكين أو على فلان الشراء بطلت الوصيتان جميعا وكذلك لو قتلت الجارية بعد موت الموصى وغرم القاتل

المصر والقصرية كان مواتا قريبا من العام أم لا والثاني شرط بعده عان القرية والفاصل وصول صوت جهوري الصوت اليه من أقصى العمران وعن الثاني انه قد رغلوة وجعل ما حصرته القرات مواتا وهو في العمران والاراضي المملوكة اذا انقطع أهلها كالقطعة وقيل الموات كل أرض من اراضي السواد والجلال لا يبلغها ماء الانهار وليس لاحد فيها ملك وأراضي ما وراء النهر وخوارزم للنس عوات لدخولهما في القسم فيصرف الى أقصى مالك أو بائع في الاسلام أو ورثته وإن لم يعلم فحينئذ التصرف الى الحاكم والاحياء أن يكرها أو يسقيا وأجدهم ليس بالحياء وكذا إذا حفر سقي الاراضي ولم يسق والحفر بمنزلة الكراب فان سقاها مع الحفر فأحياء وعن الثاني رحمه الله تعالى الاحياء البناء أو الفرس أو الكراب أو السقي وعن محمد رحمه الله تعالى الكراب احياء وعن ثمن الأئمة الاحياء أن يجعلها صالحة للزراعة بأن تروى أو ضرب عليها المسناة أو حفر بها نهرا ومن حجر أرضا فهو أحق بها إلى ثلاث سنين فإذا أحيها انسان قبل

ثلاث سنين لا يملكها وله أن يزعها منه وبعده يملكها أو ليس له النزاع كذا قال عمر رضي الله عنه وبه أخذ بعض مشايخنا فتمت وصورته أن يقصد احياء موات وليس معها لأن الاحياء فيضع حول الموضع الاجبار أو يحصد ما فيها من الشوك أو يحرقه أو ينقي حشيشه

او يفرس حوالها وكل هذا تحب لاجلها ومن حجر على أرض شبه المنارة فهو احباء ذكره في المتن * احبنا رضوا حاط بجوانبها الاربع
الاحياء بعده فطريقه من الرابع للتحول الى الثاني ثم الثالث ثم تعين الرابع * احبنا ولم يرها (١٢٥) صالحة للزراعة فتركها فزرعها آخر

فن قال بالاحياء تلك منفعتها
لاعينها ليس له ذلك وعامة
العلاء على أنه بالاحياء تلك
رقبتها فبذلك نزعها منه

كتاب الاشربة

الاعيان التي تخدمها
الاشربة العنب رطب
ويابس وهو الزبيب والتمر
والجبوب والخنطة والشعير
والدخن والفواكه نحو
الاجاص والقرصا والنانيد
والشهد والالبان ونحو
ذلك ولا يحمل شرب الخمر
الاعس ضرورة العطش
قدر ما يدفع عطشه وفي
الفتاوى المضطر لشرب
قدر ما يرويه فسكر لاحد
عليه لان السكر عباح ولو
قدر ما يرويه وزيادة ولم
يسكر ينبغي أن يلزمه الحد
كالمشرب هذا القدر حال
الاختيار ولم يسكر * شرب
دردى الخمر لا يحد * طرح
فيها لماء أو خلا حتى صار
خلا يحمل في ظاهر الرواية *
شرب من الخمر قدر ما يصل
الى جوفه يحد ثمانين لورا
وأربعين لوعيدا * خلط الخمر
بالماء ان قليلا أو مساويا
يحد اذا وصل الى جوفه
وان غلب الماء لا الا أن يسكر
* الخمر لا يصير خلا عند الامام
رحمه الله تعالى حتى يذهب
المرارة كلها وعندهما بتقليل
المخوضه يحل لان قسلا
التغير لا يصير خرا فكذا

قيمتها بطلت الوصيتان وكذلك اذا أوصى أن تكتب جاريته هذه وتصدق بيدك الكتابة أو تباع نفسها
وتصدق بثمنها فارتدت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصيتان ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه نسمة
وتصدق بثمنها على المساكين فولدت بعد موته ولدا سعت هي وحدها نسمة ولم يبع معها ولدها كذا
في المحيط * وان أوصى لرجل بخدمة عبده سنة ولا آخر بخدمته سنتين ولم تجز الورثة خدوم الورثة سنة
أيام والموصى لهما ثلاثة أيام يوم صاحب السنة ويومين لصاحب السنتين حتى يصي تسع سنين ولو عين
فقال لفلان هذه السنة ولفلان هذه سنة أخرى يخدم في السنة الأولى الورثة أربعة أيام ويخدمهما يومين
وفي الثانية الورثة يومين والموصى له يوما وان قال أوصيت بهذه الامه لفلان ويحملها لا آخر أو بهذه الدار
لفلان ويبنائها لا آخر أو بهذا الخاتم لفلان وبفصله لا آخر أو بهذه القوصة لفلان وبالثمرة التي فيها لا آخر
فان وصل فلكل واحد ما أوصى وان فصل فكذلك عند أي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله
تعالى ينفر دصاحب الاصل بالاصل ويشتركان في التبعية كذا في الكافي * ولو أوصى بهذا العبد لفلان
ويخدمته لفلان آخر أو أوصى بهذه الدار لفلان وسكها لفلان آخر أو هذه الشجرة لفلان وغيرتها لا آخر
أو بهذه الشاة لفلان وبصوفها لا آخر فلكل واحد منهما ما مسمى له به بخلاف سواء كان موصولا أو مفصولا
ولو ابتدأ بالتبعية في هذه المسائل ثم بالاصل بان أوصى بخدمة العبد لانسان ثم بالعبد لا آخر أو أوصى بسكنى
هذه الدار لانسان ثم بالدار لا آخر أو بالثمرة لانسان ثم بالشجرة لا آخر فان ذكر موصولا فلكل واحد منهما
ما مسمى له به وان ذكر مفصولا فالاصل للموصى له بالاصل والتبعية بينهما نصفان ولو أوصى بعبده لانسان ثم
أوصى بخدمته لا آخر ثم أوصى له بالعبد بعد ما أوصى له بالخدمة أو أوصى بخدمة لانسان ثم أوصى بخدمته
لا آخر ثم أوصى له بالخدمة بعد ما أوصى له بالفصل أو أوصى بجاريته لانسان ثم أوصى بولدها لا آخر ثم أوصى له
بالجارية بعد ما أوصى له بولدها فالاصل والتبعية بينهما نصفان نصف العبد لهذا ونصفه لا آخر ولهذا نصف
خدمته وللا آخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والخاتم مع النص وان كان أوصى للثاني بنصف
العبد يقسم العبد بينهما ثلثا وان كان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن جماعة أن أبا يوسف رحمه الله تعالى رجع
عن هذا وقال اذا أوصى بالعبد لرجل وأوصى بخدمته لا آخر ثم أوصى بربة العبد ايضا لصاحب الخدمة فان
العبد بينهما والخدمة كلها للموصى له بالخدمة وقالوا لو أوصى لرجل بأمة فتخرج من الثلث وأوصى لا آخر بما
في بطنها وأوصى بها ايضا للذي أوصى له بما في البطن فالامه بينهما نصفان والولد كله للذي أوصى به
لا يشتركه فيه صاحبه ولو أوصى بالدار لرجل وأوصى ببيت فيها بعبه لا آخر كان البيت بينهما بالحصص
وكذا لو أوصى بالف درهم بعينها لرجل وأوصى بمائة منها لا آخر كان تسع مائة لصاحب الالف والمائة بينهما
نصفان وهذا لا خلاف فيه وانما الخلاف في كيفية القسمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على
طريق المنازعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على طريق المضاربة ولو أوصى ببيت بعينه لرجل وبينائه
لا آخر كان البناء بينهما بالحصص كذا في البدائع * اذا جنى العبد الموصى بخدمته ورقبته جناية فالغداء
على صاحب الخدمة فاذا فاداه خدمه على حاله لانه طهره عن الجناية وان مات صاحب الخدمة انتقضت
الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة أذلى ورثة الموصى له بالخدمة ذلك الغداء فان أبي أن يرده الغداء على ورثته
يسع فيه العبد وكان بمنزلة الدين في عنقه وان أبي صاحب الخدمة في أول الامر أن يفسدى لم يجبر على ذلك
ويقال لصاحب الرقبة ادفعه أو افده فأي ما صنع بطلت وصية صاحب الخدمة ولو قتل رجل العبد خطأ ولم
يجن العبد فلي عاقلة القاتل قيمته يشترى بها عبد يخدم صاحب الخدمة وان كان القتل عمدا فلا قصاص
فيه الا أن يجتمع على ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فان اختلفا فيه تعذر استيفاء القصاص فوجب
قيمته في مال القاتل يشترى بها عبد فيخدمه مكانه ولو فقار رجل عينه أو قطع يديه دفع العبد وأخذت

خلا هذا اذا تغير بنفسه ولو بعلاج يحل عندنا * وفي شرح الشافعي صب الخمر في الخمر والعلبة للخمر أو الخمر بعد ما صار حاملا لا يحل وعلى
قول الثاني رحمه الله تعالى ان الخمر غالب فكذلك وان الخمر غالب في مجموع النوازل لا يحل من ساعته ما لم يمض زمان علم أنه صار خلا * بل الخنطة

بالخمر يغسلها فإذا جفت وطعنت ان لم يجد فيها طعمها ورائحتها كل والا لا تملأ له خل صب فيها خمر اقداسا لانه جل الخمر ولا يفسد الخل لو غالب
لتخله من ساعته * سقى شاة خمر ثم ذبحها (١٣٦) من ساعته يحل بلا كراهة وبعد ساعة الى يوم يحل مع الكراهة ولا يسقيه للدواب ولا يليل

قيمتها صححها ويشتري بها عبد امكانه ولو قطعت يده أو فقت عينه أو شج موضع فاذى القاطع أرش ذلك
فان كانت الجناية تنقص الخدمة اشترى بالارش عبدا آخر لخدم صاحب الخدمة مع الاول أو يباع العبد
فيضم غنمه الى ذلك الارش ويشتري بها عبد اليكون قائما مقام الاول ولكن هذا اذا اتفق عليه فان
اختلفا في ذلك لم يبيع العبد ولا يمكن يشتري بالارش عبد الخدمه معه فان لم يوجد بالارش عبد وقف
الارش حتى يصطلحا عليه فان اصطالحا على أن يقسماه نصفين أجزت ذلك بينهما فان كانت الجناية لا تنقص
الخدمة فالارش لصاحب الرقبة وكل مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو كتسبه فهو لصاحب الرقبة
ولو كان مكان العبد أمة كان ما ولدته من ولد فهو لصاحب الرقبة ونفقة العبد وكسوته على صاحب
الخدمة فان كان أوصى بخدمة عبد صغير لرجل ورقيقته لا تخر وهو يخرج من الثلث فنفقته على صاحب
الرقبة حتى يدرك الخدمة فإذا خدم صارت نفقته على صاحب الخدمة ولو أوصى بدابة لرجل وبظهورها
ومنفعتها لا تخر كان مثل العبد سواء لاستوائهما في المعنى كذا في المبسوط * ولو كان له ثلاثة أعبد فأوصى
برقبة أحدهم لرجل وقيمتها ثلث ثمة وبخدمة الثاني لا تخر وقيمتها خمسة ثمة وقيمة الثالث أضعافا لكل
واحد ثلاثة أرباع وصيته يعطى لصاحب الرقبة ثلاثة أرباعها ويخدم صاحب الخدمة ثلاثة أيام والورثة
يومين لان الوصايا جاوزت الثلث لان ثلث المال ستامة والوصايا كانت ثمانية وكان ثلث المال ثلاثة
أرباع الوصايا كذا في محيط السرخسي * واذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبده كله
وكذلك ان مات العبد الذي كان يخدم ولو كانت قيمة العبد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد
ولصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر ولو أوصى بالعبد كله لصاحب الرقبة وبخدمة أحداهم لصاحب
الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب بالقيمة واحد منهم ويضرب الآخر بقيمة الآخر فيكون هذا كالإب
الذي قبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الحاجة
من الورثة تبطل شر باو استحقاقا ولو كانوا يخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما أوصى له به من
الرقاب ولصاحب الخدمة ما أوصى له به لا تساع محل الوصية ويجمع في العبد الواحد الوصية برقيقته
وبخدمته فإذا مات صاحب الخدمة رجع ذلك الى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم فأوصى بثلث كل
عبد منهم لفلان وأوصى بخدمة أحداهم بعينه لفلان فإنه يقسم الثلث بينهم ما على خمسة أسهم لصاحب
الخدمة ثلاثة أخماس الثلث في خدمة ذلك العبد يخدمه ثلاثة أيام ويخدم الورثة يومين فيكون للآخر
خمس الثلث في العبد من الباقي في كل واحد منهم ما خمس رقبة ولو كان أوصى بثلث ماله لصاحب الرقاب
وبخدمة أحداهم بعينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهم نصفين ولو أوصى بخدمة عبده
لرجل وبغلاته لا تخر ويخرج من الثلث فإنه يخدم صاحب الخدمة شهرا وعليه طعامه ولصاحب الغلة شهرا
وعليه طعامه وكسوته عليهم ما نصن فان جنى هذا العبد جناية قيل لها ما فدياه فان فدياه كانا على
حاله ما وان أساء القداء فقداه الورثة بطلت وصيتهما كذا في المبسوط * ولو أوصى لرجل من غلة عبده كل
شهريدرهم ولا تخر ثلث ماله ولا مال له غير العبد فان ثلث العبد بينهم انصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وجبت غلته وينفق عليه كل شهريدرهم لانه هكذا أوصى وأربعة أسهم من الرقبة للورثة فان
مات الموصى له بالغلة وقدم بقى من الغلة شيء ردت ذلك الى صاحب الرقبة وكذلك ما حبس له من الرقبة يرد على
صاحب الرقبة وعلى قوله ما يقسم الثلث على أربعة صاحب الغلة يضرب بالجميع ثلث وصاحب الثلث
يضرب بالثلث سهم ولو أوصى لرجل بغلة داره ولا تخر عبده ولا تخر ثوب فهذه المسئلة على وجهين اما أن
تخرج هذه الاشياء كلها من الثلث أو لا تخرج من الثلث فان كانت تخرج من الثلث أخذ كل واحد
ما أوصى له به وان كانت لا تخرج من الثلث اسكن الورثة أجازوا كذلك وان لم تجز الورثة ضرب كل

بها الطين ولا يحل النظر
اليها على وجه التلهي * بئ
الخرقه ثم وقع في الخل يطهر
كخرقة وقعت فيها ثم فيه
بخلاف ما اذا عجن بالخر
وخبر فانه نجس لان الخمر
لا يزول بالخبر * وشرب الخمر
للتدوى لا بأس به وان زال
به عقله لا يحد خلا فالحد
رحمه الله تعالى * زنى في رمضان
وادعى شبهة تسقط الحد
عزروا حبس ولو أنظر فيه
وادعى شبهة عزروا ولا يحبس
* المسلم الذي يبيعه أو
يا كل الرايع عزروا والخنث
والناتحة والغنية يعزرون
ويحبسون حتى يتوبوا * باع
عصرا ممن يتخذ خرا عبده
لا يكره قال في العمون اذا
باعه من مجوسى * شق
المسلم زق خمر مثله لا يضمن
الزق أيضا وقال محمد رحمه
الله تعالى لا يضمن وان لكافر
ضمنهما * شرب الاثربة على
خسة أوجه حلالا باجاءا
وهو كل شراب لم يعض عليه
ثلاثة أيام وهو حلو وحرام
ابجاءا الخمر لعينها والسكر
من كل شراب وحرام عندنا
العنب اذا طبخ الى النصف
وقد اشتد ليجوز عند عامة
فقهاء الامصار الا عند
المصري فانه يجوز شربه
دون السكر والرابع العصير
الذي جعل في الشمس حتى
ذهب ثلثاه ولم يطبخ ولكن

عوج بالخردل ويجوز شربه عند علماءنا خلافا لبعض الناس والخامس نبيذ الزبيب أو التمرطبخ أدنى طبخة ثم اشتد ويجوز شربه واحد
دون السكر على قول الامام والثاني رحمه الله لا سقراء الطعام دون الله وقال محمد رحمه الله تعالى قبله وكثيره حرام قالوا بقول محمد رحمه

الله تعالى نأخذ مذهب محمد أنه حرام فحس كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد وداود وإذا كان شره لله وفعله وكثيره حرام اتفاقا كما هو المعتاد في الزمان بين الأنام يحققون على هذه المسكرات كاجتماعهم على الخمر وهذا في المطبوخ (١٢٧) ولو غير مطبوخ أو عصير العنب

قبل أن يطبخ إلى الثلثين
يختلف أصحابنا رحمهم الله
تعالى في حرمة * والاشربة
من الشعير والذرة والتفاح
والعسل إذا اشتد وهو
مطبوخ أو لا يجوز شره
مادون السكر عند الامام
وقال محمد رحمه الله تعالى
يحرم قليله وكثيره قالوا وبه
نأخذ وفي الجامع الصغير
المطبوخ أدنى طبخة مادون
الثلثين غلا وقد ف بالزبد
لا يحل شره بالاجاع الاعتد
المريسي رحمه الله تعالى ولا
حد فيه بلاسكر ولا يكفر
مستحله والمصاب منه لو
زائد على الدرهم منع وقيل
لا ويجوز بيعه ويكره
وعندهما لا يجوز ولين
المالك حلال وكذلك
الرمال عندهما وعنده
يكره شرهها وشمس الأئمة
قال انه مباح وعامة العلماء
أنه يحرم لكن لو زال عقله
منه لا يحسد كما في المنجولو
ارتفع إلى رأسه حتى زال
عقله يحرم ولا يحد وأكفر
العلماء على تنزيه

كتاب الاكراه

أكره على فعل لا يحل بوعيد
التلف أو ذهاب عضو من
أعضائه أو بوعيد ضرب
يخاف على نفسه لا يضرب
سوط أو سوطين لا يخشى
منه التلف إن أكثر أربه
إيقاع ما بوعيد فأكراه وكذا

واحد منهم بقدر حقه لأن يكون وصية أحدهم تزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وإذا مات صاحب الغلة بطأت وصيته وقسم الثلث بين ما بق منهم ولو أوصى بغلة داره لرجل
وبسكاها لا تخر ويرقبها لا تخر وهي الثلث فهذه ما رجل بعد موت الموصي غرم قيمة ما هدمه من بنائها ثم يبنى
مساكن كما كانت فتؤجر فيأخذ غلتها صاحب الغلة ويسكنها الآخر وكذلك البستان إذا أوصى بغلته
لرجل ويرقبته لا تخر فقطع رجل نخلة أو شجرة فيغرم قيمتها ويشترى بها أشجارا مثلها فتغرس وإذا أوصى
لرجل بثلث ماله ولا تخر بغلته داره وقيمة الدار ألف درهم وله ألف درهم سوى ذلك فلا صاحب الغلة نصف غلة
الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار وأربعة أخماسه في المال
وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب الجميع يضرب
بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فلا صاحب الثلث ثلث الدار والمال وان
استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة وأخذ صاحب الثلث ثلث المال ولو لم تستحق ولكنها انهدمت
قيل لصاحب الغلة ابن نصيبك فيها وبين لصاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وأيهم أي أن يبنى لم يجبر على
ذلك ولم يمنع الآخر أن يبنى نصيبه في ذلك ويؤجره ويسكنه كذا في البدائع * وإذا أوصى لرجل بغلة بستانه
ولا تخر رقبته وهو ثلث ماله فالرقبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقي والسقي والخراج وما يصلحه
وعلاج ما يصلحه على صاحب الغلة ولو أوصى له بصوف غنمه أو بألبانها أو بسمنها أو بولادها أبدل بمجرالا
ما على ظهورها من الصوف وفي ضرعها من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي
في البطن يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فيه ولو أوصى بغلة نخلة أبدال رجل ولا تخر رقبته ولم
تدرك ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة فإذا أثمرت فالنفقة على صاحب الغلة
فان جلت عاماتم أثمرت فلم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة وهو نظير نفقة الموصي بمخدمته فإنه على
الموصي له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هو ينام بالليل ولا يخدم فان لم يفعل أي لم يتفق صاحب
الغلة وأتفق صاحب الرقبة عليها حتى تحمل فإنه يستوفى نفقته من ذلك كذا في المبسوط * ولو أوصى بقطنه
لرجل ويجبه لا تخر أو أوصى بالخدم شاة معينة لرجل ويجلدها لا تخر أو أوصى بمخنة في سنبله لرجل وبالتين
لا تخر جازت الوصية لهما وعلى الموصي لهما أن يدوسا وأن يسلبا الشاة ولو أوصى بقطن في الوسادة لرجل
ولا تخر الوسادة كان الخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو أوصى بدهن هذا السمس
لأحدهما أو بكشمه لا تخر كان التخليص على صاحب الدهن كذا في فتاوى قاضيخان * رجل أوصى لرجل بشاة
ولا تخر برجلها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرجت من الثلث فهي لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب
الرجل وان أوصى مع ذلك بيدها لا تخر وبالأهاب لا تخر قال تذييع الشاة ويعطى لصاحب اليد اليد ولا تخر
الرجل ولا تخر الأهاب والباقي لصاحب الشاة كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بزبد هذه الرية لانسان
ويخاضها لا تخر كان الخراج الزبد على صاحب الزبد ولو أوصى بمخلة الخاتم لرجل وببصه لا تخر جازت
الوصية لهما فان كان في نزع ضرر ينظر ان كانت المخلة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب المخلة ضمن
قيمة الفص له ولو يكون الفص للأنوان كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص ضمن قيمة المخلة له وهي
كالذاجة إذا ابتلعت لؤلؤة انسان كان الجواب على هذا الوجه ولو كان له أرض فيها كرم وأشجار فأوصى
بارض الكرم لرجل وبالزرايين والأغراس والأشجار لا تخر فقطعت الأشجار وخربت الأرض وطاب منه
صاحب الأرض تسوية الأرض كما كانت كان عليه تسوية الأرض كما كانت ولو أوصى به بدهن لرجل
ومخدمته لا تخر فنفقة العبد على صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا وعجز العبد عن الخدمة لمانة
وغيرها كانت النفقة على صاحب الرقبة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أوصى بغلته بستانه التي فيه

الوعد بالحس الدائم أو القيد ولو قال لخصي بك لم يسعه حتى يجي من الخنوع ما يخاف منه التلف ولو أكره على شرب الخمر عاذ كرنا بحل شره
بالتنص ولو امتنع بآثم إذا علم انكشف الحرمة عند الاكراه فان لم يعلم لم يؤخذ به * أمره بقتل رجل ولم يقل ان لم تقتله لاقتلك ولكن لم

انه ان لم يقتله يوقع ما يمد به كان مكرها * أكره على الاسلام فأسلم صح ولوارتد يحبس ولا يقتل استخسانا * أكره على ألف فاقرب بجمه سمائة
بطل الاقرار ولوعلى ألف فاقرب بالفين (١٢٨) جاز ولوعلى الدراهم فاقرب بالدنانير وعلى جنس آخر صح اقراره ولواقرب للمكره والغائب

لرجل وأوصى بخلته أبا له أياض مات الموصى ولأمال له غيره وفي البستان غلة تساوى مائة والبستان
يساوى ثلثمائة فلموصى له ثلث الغلة التي فيه وثلث ما يخرج من الغلة فيما يستقبل أبدا ولوأوصى
بعشرين درهما من غلته كل سنة لرجل فأغل سنة قليلا وسنة كثيرا فله ثلث الغلة كل سنة يحبس وينفق
عليه كل سنة من ذلك عشرون درهما معايش هكذا أوجب الموصى وربعا لا تحصل الغلة في بعض
السنين فلهذا يحبس ثلث الغلة على حقه وكذلك لو أوصى بأن ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله
فانه يحبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما أوجب الموصى ويستوى ان أمر بأن ينفق
عليه في كل شهر منه درهما أو عشرة دراهم كذا في المسوط * هشام سألت محمدا رحمه الله تعالى عن
رجل أوصى لرجلين ينفق على كل واحد منهما على كل شهر كذا وكذا فوقف الثلث لهما ثم ان الورثة صالحوا
أحد الموصى لهما على شيء أعطوه اياه فيبرأ من وصيته قال يوقف الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه
الذي صالحه الى الورثة كذا في المحيط * ولوأوصى بأن تباع داره من رجل بألف وأن يقرض رجل ألف
درهم سنة واستهلك الورثة العين سوى الدار فبيعت بألف وهي تساويها فهي لصاحب القرض سنة ثم للورثة
كذا في محيط السرخسي * قال محمدا رحمه الله تعالى في الجامع رجل أوصى بأن ينفق على فلان معايش من
ماله كل شهر خمسة دراهم وأوصى لآخر ثلث ماله وأجازت الورثة فان المال يقسم على ستة أسهم للموصى له
بالثلث سهم يدفع اليه والباقي وهو خمسة أسهم يوقف فينفق منه على الموصى له بالنفقة كل شهر خمسة دراهم
وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال يقسم بينهم أربعة
ثم قال في الكتاب ما أصاب صاحب النفقة لا يدفع اليه ولم يفصل في الكتاب بين القليل والكثير وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أن هذا في القليل أما إذا كثرا المال فانه لا يوقف له مدة دار ما يعلم أنه لا يعيش أكثر منه
في الغالب ولكن ما ذكر في الكتاب أصح فان مات الموصى له بالنفقة قبل أن ينفق عليه جميع ما وقف
له فانه بكل وصية صاحب الثلث ويعتبر الثلث يوم مات الموصى لا يوم مات الموصى له بالنفقة لان حقه
كان في ثلث جميع المال الا ان يكون قد ذهب أكثر من ثلث المال حينئذ يدفع اليه النفقة ولا يكل له الثلث
لانه لم يبق من المال ما يكل به الثلث ثم اذا كل حق صاحب الثلث فافضل يصرف الى ورثة الموصى لا الى
ورثة الموصى له بالنفقة هذا اذا أجازت الورثة الوصية فأما اذا لم تجز فالثلث يتقسم بينهم نصفين عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أربعة أعاد دفع نصف الثلث للموصى له بالثلث والنصف الآخر يوقف
لينفق على الآخر فان مات صاحب النفقة قبل استكمال نصف الثلث صرف ما بقي الى الموصى له بالثلث
ولو كان أوصى لآخرين بأن ينفق عليهم ما معايش كل شهر عشرة دراهم وأوصى لرجل آخر ثلث ماله فعند
اجازة الورثة يقسم المال على ستة أسهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الاجازة يقسم المال
نصفين عند ورثته وأربعة أعاد دفع نصف الثلث للموصى له بالثلث والنصف الآخر يوقف
لهم يوقف كذلك كله وينفق على الباقي منهما فان قال في آخر وصيته ينفق على كل واحد منهما خمسة
كان ذلك بيان لما أوجبه اطلاق ايجابه فلا يختلف به الحكم ولو أن الميت قال أوصيت افسد لثلث مالي
وأوصيت لفلان بأن ينفق عليه كل شهر خمسة دراهم معايش وأوصيت بأن ينفق على فلان آخر كل شهر
خسة دراهم معايش فان أجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على تسعة أسهم للموصى
له بالثلث سهم ويوقف على كل واحد من الآخرين أربعة أسهم وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
المال على سبعة أسهم سبع للموصى له بدفع الثلث اليه ويوقف على كل واحد من الموصى لهم بالنفقة
ثلاثة أسباع هذا اذا أجازت الورثة فان لم تجز قسم الثلث أسباعا عندهما أيضا وعند أبي حنيفة رحمه الله

فالأقرب راركاه باطل عند
الامام والثاني صدقة
الغائب في الشركة أم كذبه
وقال محمدان صدقه الغائب
في الشركة فكذلك
وان كذبه فالأقرار جائز في
حق الغائب وان هتده
بضرب سوط فاقرب فهذا
ليس باكره أكره على الهبة
قوه وسلم طاعة لا يكون
ملكاً للوهاب له والاكره
على الهبة اكره على التسليم
بغلاف البيع فان الاكره
على البيع لا يكون اكرها
على التسليم * أكره على الهبة
من زيد فوهب لزيد وعمر
جائز في حصة عمر ولا زيد *
أكره على البيع بألف فباعه
بأقل لا يجوز في الاستحسان
أكره على البيع ولم يسم
المشتري فباعه من انسان
لا يجوز * طالبوه بعمل باطل
وأكره على أدائه فباع
جاريته بلا اكره على البيع
جاز البيع لانه غير متعين
لأدائه وهذا عادة الظلمة اذا
صادر وارجلان يتحكما
بالمال ولا يدكروا بيع شيء
من ماله * والحيلة له فيه
أن يقول من أين أعطى
ولأمال لي فاذا قال الظالم
بيع جاريته فقد صار مكرها
على بيع الجارية فلا ينقد
بيعها * أكره على بيعه بألف
دراهم فباع بدنانير عدل
ألف درهم لا يجوز في
الاستحسان والقياس أن

يجوز بيعه أكره على الأبراء عن الحقوق أو الكفالة بالنفس أو تسليم الشفعة أو ترك طلبها كان باطلا * ضربها حتى أقربت باستيفاء تعالى
مهرها جاز عنده لان الاكره لا يتحقق الا من السلطان * وفي الفتاوى الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكره ولم يذكر الخلاف * وسوق

اللفظ يدل على أنه على الوفاق وعند الثاني رحمه الله تعالى ان هدها بما يحصل منه القتل فاكره كالسيف ونحوه وان بغيرة فاقرارها جائز وعند محمد رحمه الله تعالى اذا خلاها في موضع لا يقدر أن تمتنع منه فبئزلة السلطان أما اذا هدها (١٢٩) بوعيد فاقرارها باطل والفتوى

في تحقق الأكرام من غير السلطان على قولهما الزوج أكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المهر ولو أكرهت على أن قبلت من الزوج تطليقة بالف فالطلاق واقع ولا شيء عليها والطلاق رجعي والمشتري مكرها في يد المشتري يهلك أمانه ولا يضمن ان من غير تعدد الضرر اذا كان على جناح منه التلف على النفس أو العضو فاكره ولم يقدر محمد رحمه الله تعالى فيه بشيء بل فوضه الى رأى المكروه وقدره بعض علماءنا في الحد أربعين فان أكره على تناول المشتري أربعين فاكره وباقل تلا والصحيح ما قاله محمد رحمه الله تعالى لا اختلاف الناس فيه وبسوط أو سوطين لا الآن يكون على المذاكير والعين ويحكي عن جلال مصر أنه يقتل الانسان بضربة بسوطه الذي علق عليه الكعب * الاكرام بالحس المؤبد والقييد المؤبد لا واجب الاكرام اذا لم يمنع الطعام والشراب لعدم الاضمار الى تلف نفس أو مال وانما يوجبان غما والتناول للحرم لازالة الغم لا يحصل ومن المشايخ من قال لوذا تسم يقع في قلبه غم بالحبس المذكور أو بالحبس في بيت

تعالى يطل ضربا واستحقا فافكا منهم جميعا أصحاب الثلث فيقسم الثلث بينهم أثلاثا عند الموصي لهما بالنفقة في هذا الوجه قبل أن يستكمل وصيتهما ردا الباقي على الموصي له بالثلث وان مات أحدهما وقديني عما وقف عليهم ما شئ فنصف ما بقي لصاحب الثلث ونصفه يوقف على الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ربع ذلك لصاحب الثلث وثلاثة أرباعه لصاحب النفقة ولو أوصى بأن ينفق على فلان خمسة كل شهر معاش وأن ينفق على فلان وفلان عشرة كل شهر معاشا لكل واحد منهما خمسة أو لم يقل ذلك وأجازت الورثة يقسم المال بين الموصي له بخمسة وبين الموصي لهما بعشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة والنصف على صاحبي العشرة لان الموصي له بالخمسة موصى له بجميع المال وصية واحدة والموصي لهما بالعشرة موصى لهما بجميع المال وصية واحدة فكأنه أوصى لهذا بجميع المال ولهما بجميع المال فيقسم المال بينهما نصفين عند الكل فان مات المفرد بالوصية وقف ما بقي على صاحبي العشرة وينفق عليهما كل شهر عشرة وان مات أحدا للذين جعها الميت في الوصية ولم يمت صاحب الخمسة وقف ما بقي من نصيبه على شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وإن لم تجز الورثة يقسم الثلث نصفين نصف الثلث للموصي له المفرد ونصفه للذين جعها في الوصية عند الكل لان صاحب الخمسة موصى له بجميع المال وصاحبي العشرة موصى لهما بجميع المال فعند عدم الاجازة يضرب هذا في الثلث بالثلث وهما في الثلث بالثلث أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضرب هذا في الثلث بالجميع وهما يضربان في الثلث أيضا بالجميع فيقسم نصفين عند الكل ولو أوصى أن ينفق على فلان كل شهر خمسة معاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم معاش فان أجازت الورثة يقسم المال أثلاثا عند الكل على اختلاف التخرجين وإن لم تجز الورثة وقف الثلث عليهم أثلاثا أيضا على اختلاف التخرجين فان مات أحدهم وقف ما بقي على صاحبيه ولو أوصى بأن ينفق على فلان كل شهر أربعة دراهم من ثلث ماله معاش وأوصى بأن ينفق على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله معاشا فان أجازت الورثة وقف ثلث المال على صاحب الأربعة وثلث آخر على صاحبي العشرة فان مات صاحب الأربعة قبل استكمال وصيته ردت ما بقي على ورثة الموصي وان مات أحد الآخرين وقف ما بقي من نصيبه على شريكه فان مات الآخر بعد ذلك ردت ما بقي على الورثة فان لم تجز الورثة قسم الثلث نصفين نصف الثلث يوقف على صاحب الأربعة ونصفه على صاحبي العشرة عندهم على اختلاف التخرجين قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضا رجل قال أوصيت بثلاثي لفلان ووقف وينفق عليه في كل شهر أربعة دراهم معاش وقد أوصيت بثلاثي لفلان وفلان ينفق عليهما كل شهر معاشا عشرة دراهم فان أجازت الورثة دفع الى صاحب الأربعة ثلث كامل يصنع به ما شاء ودفع الى صاحبي العشرة ثلث آخر كامل وكان بينهما ولا يوقف قليل ولا كثير ومن مات منهم فنصيبه لورثته وان لم تجز الورثة فلصاحب الأربعة نصف الثلث ولصاحبي العشرة نصف الثلث بينهما وكذلك لو قال أوصيت بثلاثي لفلان ينفق عليه منه أربعة دراهم كل شهر وأوصيت لفلان وفلان ينفق على فلان كل شهر منه خمسة دراهم وعلى فلان ثلاثة في كل شهر فان أجازت الورثة أخذ صاحب الأربعة ثلث جميع المال وأخذ الآخر ثلثا آخر ويكون ذلك بينهما نصفين يعملون منه ما بداهم وان لم تجز الورثة فلصاحب الأربعة نصف الثلث وللآخرين نصف الثلث بينهما ومن مات فنصيبه ميراث لورثته كذا في المحيط * ولو أوصى أن ينفق عليه كل شهر أربعة من ماله وعلى آخر كل شهر خمسة من غله البستان ولا مال له غير البستان فثلث البستان بينهما نصفين ثم يباع سدس غله البستان لكل واحد منهما فيوقف ثمنه على يد الموصي أو على يد ثقة ان لم يكن له وصى وينفق على كل واحد منهما من نصيبه ما سمي له في كل شهر فان ماتا جميعا وقديني من ذلك شيء ردت على ورثة الموصي لبطلان وصيتهما بالموت وكذلك لو قال ينفق على فلان أربعة وفلان خمسة حبس السدس

(١٧ - فتاوى سادس) مظلم يخاف عليه التف غما أو على عضو من أعضائه أو عينه بظلمة المكان يحل ومحمد رحمه الله تعالى لم يجعل الحبس الذي كان في زمانه وهو الملك المجردا كراهها أما الحبس الذي أحدثوه اليوم فهو أكره لانه تعذيب لا حبس مجرد * والاكرام على

الهيئة اكرام على التسليم اذا كان المكروه وقت التسليم حاضرا فاذا لم يكن حاضرا فلا كراهة على الهيئة لا يكون اكرام على التسليم قياسا واستحسانا واذا قبضه الموهوب (١٣٠) له ملكها لانه فاسد والفساد عند اتصال القبض يوجب الملك ثم تنصرفه ان احتمل النقص

على المنفرد والسدس الاخر على المجموعين في النقطة ولواوصى بغلة بستانه لرجل وب نصف غلته لاخر وهو جميع ماله قسم ثلث الغلة بينهم ما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة فان كان البستان يخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلاثة ارباع غلته كل سنة وللاخر ربعها والقسمة على طريق المنازعة كما هو مذهبه وعندهم القسمة على طريق العول فان لم يكن له مال سواه فثلثه بينهم ما ثلثا وان كان يخرج من ثلثه فالكل بينهم ما ثلثا على أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والاخر بالنصف ولواوصى لرجل بغلة بستانه وقيته ألف ولاخر بغلة عبد وقيته خمسمائة وله سوى ذلك ثلثا فالثلث بينهم ما على أحد عشر سهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولواوصى لرجل بغلة أرضه ولاخر برقبته ما وهى تخرج من الثلث فباعها صاحب الرقبة وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت الوصية ولاحق له في الثمن ولواوصى له بغلة بستانه فاعل البستان سنين قبل موت الواوصى ثم مات الواوصى لم يكن له من تلك الغلة شيء الا ما يكون في البستان حين يموت أو ما يحدث بعد ذلك كذا في المبسوط * ولو قال أوصيت بهذه الاف افلان وقد أوصيت افلان منهم بمائة فليس هذا رجوعا والمائة بينهم ما نصفان وتسعمائة للاول ولوقال قد أوصيت لفلان المائة (١) لاحدهما فالمائة له والباقي التسعمائة للاول منهم ما ولو اوصى لرجل بثلث ماله ثم قال قد أوصيت لفلان وفلان بمائة أحب له بمائة أحب في ثلثه فان أحب كله كان الثلث بينهم ما نصفان وان أحب كله الا درهم ما ضربت له بالثلث الا درهم ما ولو قال قد أوصيت لفلان وفلان بالف يعطى منهم افلان مائة وفلان مائتين فافى أعطيهما ما سمى لهما وأرد الباقي على الورثة واذا سمى لاحدهما جعلت الباقي للاخر فاذا قلت ثلث مالى لفلان وفلان لفلان من ذلك مائة وثلث ماله سبعون درهما فالثلث كله للمائتين ولوقال أوصيت بثلث مالى لفلان وفلان لفلان خمسون ولفلان مائة ماله ثلثا فالثلث بين الذين سمى لهما قدرا أثلاثا (١) ولا شيء للاخر فان كان الثلث ثلثا فلا تخر المائة والخمسون الباقية للذي لم يسم له قدر ولوقال ثلث افلان وفلان لفلان مائة ولفلان خمسون والثلث ثلثا فالثلث فكل واحد ما سمى والباقي بينهم ما نصفان ولوقال ثلث مالى لعبد الله ولزيد وعمرو لعرومته مائة والثلث كله مائة فهى لعرومته فان كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو مائة وما بقى بين زيد وعبد الله نصفان اوصى بهذه الاف لفلان وفلان لفلان منها مائة فهو كما قال لفلان مائة ولا تخر تسعمائة فان هلك بعضها قال باقى على عشرة ولواوصى لثالث بالف أخرى وثلث ماله ألف كان نصف الاف للثالث ونصفها للاولين على عشرة ولوقال هذه الاف لفلان وفلان منها مائة لفلان وفلان ما بقى كان للاول مائة فان هلك الاف المائة فهو للاول وايس للثاني الا ما بقى بعد المائة ولواوصى مع ذلك لرجل بالف وثلثه ألف فليس للاوسط شيء والالف بين الاخرين على أحد عشر سهما عشرة لصاحب الالف وسهم لصاحب المائة ولوقال أوصيت بثلث مالى لفلان وفلان لفلان منه مائة وثلث ماله ألف ويوم القسمة خمسمائة كان للموصى له بالمائة المائة كاملة وللاخر ما بقى ولواوصى مع ذلك لآخر بثلث ماله والثلث ألف ولم ينقص فنصف الثلث للاخر ونصفه للاولين على عشرة واحد لصاحب المائة وتسعة للاخر ولوقال أوصيت لفلان بمائة من ثلث مالى ولفلان بمائتين وأوصيت لفلان بالف والمسئلة بجماله فليس لصاحب ما بقى شيء والثلث بين الاول والثالث على أحد عشر واذا كان لرجل ثلاثة آلاف كل ألف في كيس بعينه فقال لرجل أوصيت لك بمائتين من هذه فلان لاف كلها وهى وصية مؤخره عن سائر الوصايا حتى لو اوصى بالف أخرى لا تخر لم يكن للاول شيء ولوقال أوصيت بهذه الاف لفلان وفلان لفلان سبعمائة ولفلان تسعمائة (١) قوله ولا شيء للاخر فيما لم يذكروا الا اثنين فلتخر بالعبارة رجعة أصلها وهذه العبارة قد تقدمت بعينها منقولة عن محيط السرخسي فى أوائل الباب الثالث فى الوصية بثلث المال فهى مكررة ٨١

يقض وبأخذ المكروه بخلاف سائر البعاعات والهبات الفاسدة وان لا يحتمل النقص ضمن المكروه قيمته يوم التسليم الى المشتري وان شاء ضمن المشتري والموهوب له ان شاء ضمنه يوم قبضه أو يوم أحدث فيه قصر فالايحتمل النقص لانه ألف به حق الاسترداد بخلاف المشتري شراء فاسدا حيث لا يضمنه يوم الاحداث بل يوم قبضه * اكره على نكاحها بازدي من مهر المثل بطلت الزيادة وجاز النكاح وأوجب الطحاوى الزيادة وقال يرجع به على المكروه * اكره على أكل طعام نفسه أن جائعا لا يرجع على المكروه وان شبعان يرجع على المكروه فان قلت يشكل بما اذا أكل طعام غيره مكرها جائعا حيث يضمن وان حصل النفع للمكروه قلت المكروه هنا أكل طعام المكروه لا طعام الغير لان الاكرام على الاكل اكرام على القبض لعدم اكرام الاكل بلا قبض وكما قبض المكروه صار قبضه منقولا الى المكروه فصار كانه قبضه وقال له كل لا يضمن ولو غصبه وقال له كل لا يضمن كذا هنا وفى طعام نفسه لا يمكن جعل المكروه غاصبا قبل الأكل لان ضمان الغصب يجب بازالة اليد ولا يتصور الازالة مادام في يده أو وقع فتعذر ايجاب ضمان الغصب قبل

الاكل ليصير الطعام ملكا له قبل اكله واذا لم يوجد سبب الضمان قبل الاكل في طعام المكروه صار كالا طعام نفسه لا طعام المكروه قسمت الا انه اذا كان شبعان لم يحصل له منفعة فقدا كرهه على اتلاف ماله ومن أكرهه على اتلاف ماله وأتلفه ضمن المكروه كرهه على الكفر ثم قالت

(١) قوله لفلان الابعائة لاحدهما الخ لا يحنى ركاه هذا التركيب ولعل فيه سقطا

زوجته المسلمة كفرت وحرمت وقال كان قلبي مطمئنا باليمان ولم تجرئى فالقول له لا تكاره سبب الفرقة اذ انكلم بلا اعتقاد كقوله حكاية قول النصارى المسيح كذا لا يكون كفرا * والا كراه يطل الاقارير لانها خبر والخبر يحتمل الصدق (١٣١) والكذب والا كراه يبرج الكذب فاذا اقر يعق عبده مكرها

لا يعق * فان قلت فهل جعل
انشاء مجازا لئلا يلغو كما
جعل الامام رحمه الله تعالى
قوله لعده وهو كبر سنا
منه هذا وبني انشاء للحرمة
مجازا مع ان العتق فيما مضى
سبب لثبوته في الحال قلت
الكرخي رحمه الله تعالى
قال في مسئلة الاقرار قريبا
على مسئلة النسب وقال
يعتق في الحال والمشاخ
رحمهم الله تعالى فرقوا بينهم
وقالوا في مسئلة الاقرار لا يعتق
أصلا وهو الاصح * أكره
على ترك كبل انسان بطلاق
امره أنه أوجه جعل أمرها
بيدها أو بيد رجل ففعل
مكرها وطلقة المفوض
اليه يقع * أكره على أن يكتب
على قرطاس امره طلاق
أو أمرها بيدها لم يصح الا
اذا نوى * أكره عتاق أو نذر
أو حداث أو قطع أو نسب فأقر
لا يلزمه شيء * وفي المحيط من
المشاخ من قال بصحة اقراره
بالسرقة مكرها وعن حسن
ابن زياد رحمه الله تعالى أنه
يجوز ضرب السارق حتى
يقر وقال ما لم يقطع اللحم
لم ينظر العظم * أكره على
الرجعة صح النكاح وكذا
الاكره على النذر والعين
صح ولا رجوع فيها وكذا
الابلا والظهار * أكره بيع
تلف على أن يأخذ مال فلان
ويُدفعه اليه يبرج أن يكون
في سعة لان مال الغير يباح
عند الخصة وانما علقه بالرجاء لم يردم قيام العذر بالقطع فان المكره على اخذ مال الغير لو صبر حتى قتل فهو مأجور لان الظلم لا يباح وأخذ مال
الغير ظلم هذا اذا كان المكره حاضرا فان غاب وقت الاخذ كان معه رسوله ويخاف المكره من الرسول مثل ما يخاف من مرسله أن يأخذ

قسمت الالف بينهم على ثلاثة عشر وان قال أوصيت بهذه الالف لفلان وفلان لفلان منها ألف كانت
كلها لهذا الاخير ولو قال لفلان منها ألف ولفلان ألف كانت بينهما كذا في محيط السرخسي * ولو قال
أوصيت لفلان وفلان بهذه الالف لفلان منها ألف ولفلان آخر من الالف التي أوصيت بها لفلان ألف
أو قال أوصيت بثلاث مالى لفلان ولفلان لفلان من ذلك ألف ولفلان من تلك الالف ألف وكان الثلث ألفا
كانت الالف كلها للثاني في الفصلين رجل أوصى لقوم بوصايا فحضر بعضهم وأقام البيعة وأراد أن يعطى
حصته قال أدفع اليه وأمسك حصته من بقي فان سلبت فذلك وان ضاعت شاركوا الذي أخذ فيها أخذ
ولا يكون في دفعه اليه قسمة على من بقي منهم كذا في المحيط * أوصى بأن يدفع الى فلان ألف درهم يشتري بها
الاسارى فان مات فلان قبله رفع الى الحاكم ليولى الامر الى أحد من الناس حتى يفعل ذلك كذا في خزنة
المفتين * مريض قال أخرجوا من مالى عشرين ألفا أعطوا فلانا كذا وفلانا كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر
ألفا ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله تسعة آلاف قال الفقه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى تنفذ
وصية كل واحد منهم على تسعة أجزاء من عشرين جزأ ويظل من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزأ وقوله
وما بقي للفقراء كأنه سمى لهم تسعة آلاف لانه ذكر في الابتداء جعله المالك فصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال
أعطوا من ثلث مالى لفلان كذا الى أن قال والباقي للفقراء والمسئلة بجعلها فان هنا لا شيء للفقراء ويعطى
لأصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزأ من وصيته ويظل شهما رجل أوصى بأن
تباع داره ويشتري بثمنها عشرة أوقار حنطة والى من خبز وقدا أوصى بوصية أخرى فبعت داره ولم يبلغ ثمنها
ما يشتري به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مال سوى ذلك قال أبو القاسم ان انسح ثلث ماله لذلك ولغيره
من الوصايا بكل من ثلثه وصار كانه أوصى بعشرة أوقار حنطة وألف من خبز وقال أوجه ما نحن ذلك من مالى
كذا فجعلوا من غيرهم الا أن يكون في ذلك المسألة دليل بان يكون سائر أمواله خبيثة ويعرف طائفة
من ماله بالطيب فيختص ذلك المال بوصايه رجل أوصى بوصايا فبلغ ورثته أن أباهم أوصى بوصايا ولا يعلمون
ما أوصى به فقلوا قد أجزأنا ما أوصى به ذكر في المنتقى أنه لا تصح اجازتهم وانما تصح اجازتهم اذا أجازوا بعد
العلم رجل أوصى لرجل بمال وللفقراء بمال والموصى له محتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختلاف فيه
قال محمد بن مقاتل وخلف وشاد رحمه الله تعالى يعطى وقال ابراهيم النخعي والحسن بن مطيع رحمهما
الله تعالى لا يعطى والاول أصح كذا في فتاوى قاضيان * وفي التوازل اذا أوصى بوصايا وأوصى للفقراء
وأوصى لمعتق بمانته فمات معتقه بعد موته ان كان بين لكل وصية شيئا مقدرا وجعل الباقي للفقراء فماتت
المعتق تصرف الى الفقراء فأما اذا بين لكل وصية شيئا مقدرا وبين للفقراء شيئا مقدرا فماتت المعتق تصرف
الى ورثة الموصى وعلى هذا اذا أوصى بوصايا ثم قال والباقي تصدق به على الفقراء ثم رجع عن بعض الوصايا
أومات بعض الموصى لهم قبل الموصى فالباقي على الفقراء ان لم يرجع عنه كذا في المحيط * والله أعلم

باب الثامن في وصية الذمي والحربي

وصية الذمي ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي
أربعة أنواع أحدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم معينين أو غير
معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تليكم منهم
فلا يشترط فيه جهة القربة الى الله تعالى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث ما هو قربة عندنا
معصية عندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تليكم منهم فلا يشترط فيه القربة من
الموصى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا قربة عندهم وانما صحيحة عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين وعندهما باطلة الا اذا كانت لقوم معينين
قال ولو أن ذميا أوصى بأن يشتري بثلث ماله رقبا وتعتق عنه بعيانهم أو بغير أعيانهم أو أوصى بأن تصدق

عند الخصة وانما علقه بالرجاء لم يردم قيام العذر بالقطع فان المكره على اخذ مال الغير لو صبر حتى قتل فهو مأجور لان الظلم لا يباح وأخذ مال
الغير ظلم هذا اذا كان المكره حاضرا فان غاب وقت الاخذ كان معه رسوله ويخاف المكره من الرسول مثل ما يخاف من مرسله أن يأخذ

وان لم يكن عنده رسول أو كان لكن لا يخاف منه ليس له الاخذ اذا الكره زائل حقيقة لكنه يخاف عوده وبه لا يتحقق الاكراه * كره بالحبس على ابداع ماله عنده هذا الرجل (١٣٢) وأكره المودع أيضا على قبوله فضاع على المكره والقابض لانه ما قبضه لنفسه كالموهب الرجح

وألفت في حجره فاحذره ليرده
فضاع في يده لا يضمن * أكره
على احراق ثوبه بوعيد تلف
أو طرحه في الماء فالضمان
على المكره لان المكره يصلح
آلة الصبي ومختلط العقل
يجوز اكراهه كالباغ العاقل *
نفس الامر من السلطان
ملاهم ليدركاه وقال ان كان
الأمور يعلم أنه لو لم يفعل به
ما قاله السلطان كان أمره
بالفعل له اكرها * قال
لأقتلنك أولا قطعن يدها
الرجل وقال الرجل أذنت لك
في القطع فاقطعه وهو غير
مكره لا يسمع للمكره أن يقطع
لان هذا ظلم وليس للقصور
بالفعل أن يذل فيه شرعا
لانه بذل طرفه لدفع الهلاك
عن نفسه وذا لا يجوز كما
لورأى مضطرا فأراد أن
يقطع يده وبعبطيه لتساوله
لا يحصل له ذلك ومع ذلك لو
قطعه في المسئلة الأولى
لا شيء عليه ولا على المكره
لان القاطع لو لم يكن مكرها
وقال لانساق قطع فقطع
لا شيء عليه فالمكره أولى
لان البذل عامل في اسقاط
الضمان وان كان صاحب
اليده مكرها أيضا منه أو من
غيره على الإذن في القطع
فالقصاص على المكره لان
سبب الجلباء يلفسوا بذنه
وتفعل القطع منسوب الى
المكره لانه يصلح آلة له
وذ كرا القاضى اقطع يدها

ثلث ماله على الفقراء والمساكين أو أن يسرح به في بيت المقدس أو يبنى فيه أو يغزى به التركة أو الديلم
والموصى من النصارى فالوصية صحيحة ولو أوصى بثلاث ماله للناجحات أو للغنيات فان كانت لقوم معينين
كانت صحيحة ويعتبر ذلك تملكيا لهم وان كانت لقوم غير معينين كانت باطلة ولو أوصى بثلاث ماله بان يحج
عنه قوم من المسلمين أو يبنى به مسجد للمسلمين ان كان ذلك لقوم باعيانهم صحت الوصية وتعتبر تملكيا لهم وكانوا
بالخيار ان شاؤوا حجوا به وبنيوا المسجد وان شاؤوا لا وان كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو
أوصى بثلاث ماله يبنى به بيعة أو كنيسة أو أوصى بان يجعل داره بيعة أو كنيسة فعلى قوله ما الوصية باطلة الا
اذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك تملكيا منهم وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصية صحيحة
على كل حال وفي مثل هذا الجواب على الاختلاف وقال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا الجواب على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى به في القرى أما اذا أوصى به في الامصار فلا تنفذ وصيته كذا في المحيط *
الحرى المستأمن اذا أوصى للمسلم والذي يصح في الجاهلية غير أنه ان كان دخل وارثه معه في دار الاسلام فإوصى
بأكثر من الثلث وقف ما زاد على الثلث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث أصلا تصح من جميع المال كافي
المسلم والذي وكذلك اذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذ كرى في الاصل ولو أوصى الحرى في دار الحرب
بوصية ثم أسلم أهل الدار وأوصاروا ذمة ثم اختصما الى القاضى في تلك الوصية فان كانت قائمة بعينها أجزتها
وان كانت قد استمكت قبل الاسلام أبطلتها كذا في البدائع * الحرى المستأمن لو أوصى من معصوم
ببعض ماله يدفع الباقي الى ورثته من أهل الحرب كذا في محيط السرخسى * ولو اعتق الحرى المستأمن
عنده عند الموت أو دبر عبده في دار الاسلام صح منه من غير اعتبار الثلث ولو أوصى ذمى بأكثر من الثلث
أو ببعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو أوصى بخلاف ملته صح كالارث ولو أوصى لحرى غير مستأمن لا يصح
كذا في الكافي * ولو أوصى ذمى لحرى مستأمن أجاز كذا في محيط السرخسى * ولو ارثه مسلم الى
اليهودية أو النصرانية أو المجوسية ثم أوصى ببعض هذه الوصايا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف
ما يصح من المسلم من وصاياه ويطل ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرتد نافذة للعمال فيصح منه
ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم حتى لو أوصى بما هو قربة عندهم معصية عندنا وكان ذلك لقوم غير
معينين لا يصح عندهما وأما المرتد فانه يصح من وصاياه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم قال في
الكتاب الا في خصله وهي ما اذا أوصت بما هو قربة عندهم معصية عندنا بأن أوصت ببناء البيعة أو
الكنيسة أو ما أشبه ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين فإلى لأحفظ فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
شيئا وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم يصح وقال بعضهم لا يصح كذا في المحيط *
وصاحب الهوى ان كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعى الاسلام ظاهرا واذا كان يكفر
فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى في تصرفاته كذا
في الكافي * اذا صنع يهودى أو نصرانى بيعة أو كنيسة في صحته ثم مات فهو ميراث كذا في الهداية *

مسائل شتى

رجل حلف أن لا يوصى وصية فهو هب في مرضه الذي مات فيه أو اشتري ابنه في هذه الحالة حتى عتق
عليه لا يكون حائبا ولو وهب شيئا لورثته في مرضه وأوصى له بشئ وأمر بتفديده قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كلاهما باطلان فان أجاز ببقية الورثة ما فعل وقالوا أجزنا ما أمر به الميت
تنصرف الاجازة الى الوصية لانها مأمورة لا الى الهبة ولو قالت الورثة أجزنا ما فعله الميت صحت الاجازة في
الهبة والوصية جميعا مريض أوصى بوصايا ثم برأ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم

والاقتلنك له قطعه والقصاص على المكره عندهما ولا رواية عن الثاني رحمه الله * أكره على قتل مورثه ففعل لا يحرم وله
أن يقتل المكره قصاصا عندهما * أكره على شراء ذارجه أو من حلف بعتقه وقيمه ألف على أن يشتري بعشرة آلاف فاشتري عتق ولزمه

الالف لاعشرة آلاف لان الواجب فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع بشئ على المكروه لانه دخل في ملكه بدل ما خرج عنه كما لو قال ان تزوجت امرأه فتزوج مكرها لا يرجع على المكروه بنصف الصداق وتناولوا كرهه على ان يقول كل مملوك (١٣٣) أملاكه فكذا فلك عبد عتق ولا يرجع على المكروه بقيمة من عتق وان ورث عبد في هذه الصورة يرجع بقيمة في الاستحسان * أكره على التعليق أو أكره على أن يقول لعبد ان شئت فأنت حر فقال لم يوجد الشرط أو شاء العبد عتقه وعتق يرجع على المكروه بقيمة العبد * أكره على أن يعلق عتق عبده بفعل نفسه وهو فعل لا بد له منه كالصلاة أو الطلاق رجوع على المكروه اذا حصل العتق بقيمة العبد

كتاب المأذون

يجوز أن يأذن لعبد أو أخته بالعين أو بالعين اذا عقل البيع والشراء والتجارة ولو أذن أن يعمل في الخياطة أو يسقي الماء على الحمار فأذن والأذن في الاجارة اذن في التجارة وهذا اذا أذن له في الاجارة المكروه بأن قال آجر نفسك من الحمالين أو البقالين أما اذا قال آجر من فلان لا يكون اذا وكذا في الشراء ان قال اشتر من فلان ثوبا بالبدسه أو اشتر ثوبا بالبدسه أو قال اشتر طعاما بالبدسه أو اشتر لحما بدرهم أو ثوبا بالبدس فهذا استخدام لا اذن ولو قال اشتر ثوبا بالبدسه فهو اذن وان رآه يشتري ويبيع فسكت فإذا الآن ينهه ولكنه فيما باع من مال مولاه لا يجوز حتى يأذنه بالنطق وان أذنه يوما أو شهرا أو سنة فهو اذن

(١) ان أتاني موت من هذا المرض (٢) ان مت من هذا المرض

يقول ان مت من مرضي هذا أو قال ان لم أبرأ من مرضي فقد أوصيت بكذا أو قال بالفارسية (١) اكرهوا ازين بيماري مرگ آید أو قال (٢) اكرهوا ازين بيماري بيمر حينئذ اذ ابرأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاضخان * رجل أوصى وقال ان مت من مرضي هذا فغلامي أحرارو يعطي فلان من مالي كذا وكذا ويخرج عني ثم أبرأ من مرضه ثم مرض ثانيا وقال للشهود الذين أشهدتهم على الوصية الاولى أو لغيرهم اشهدوا أني على الوصية الاولى قال محمد رحمه الله تعالى أما في القياس هذا باطل لانه قد بطلت وصيته الاولى حين صح من مرضه ذلك ولكن استحسن فخير ذلك منه ويتعاضدون في الثلث وهذا القياس والاستحسان اذا قال أوصيت لعبد الله بمائة درهم وللساكنين بمائة ثم قال ان مت من مرضي هذا فغلامي أحرار ثم أبرأ من مرضي ثانيا كذا في المحيط * أوصى بوصايا وكتب بها صكها ثم مرض بعد ذلك فأوصى بوصايا أيضا وكتب صكها لم يذكري في الصك الثاني أنه يرجع عن الوصية الاولى يعمل بها جميعا كذا في خزنة المفتين * رجل أوصى بوصية ثم أخذها الوسواس فصار معتوها فسكت كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وصيته باطلة مريض لا يقدر على الكلام لضعفه إلا أنه عاقل فأشار برأسه بوصية قال محمد بن مقاتل جازت وصيته بإشارته وأصحها لم يجوزوا وقال الناطقي رحمه الله تعالى ذكر في الكيسانيات رجل أصابه فالج فذهب لسانه وعجز عن الكلام لمريض فأشار أو كتب فطال ذلك وتقدم العهد فان حكمه يكون حكم الآخر وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى رجل دفع الى آخر ألفا وقال هذا الف لفلان فاذا مت أنا فادفعه اليه فأتى فلان بالأمور الى فلان كما أمره ولو لم يقل هو لفلان ولكن قال ادفعه اليه فأتى فلان بالأمور لا بدفعه الى فلان وعن أبي نصر الديلمي رحمه الله تعالى مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخي أو قال الى ابني ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قال ادفعها الى أخي أو قال الى ابني ولم يزد على هذا فان الأمور يدفع الف الى غرما لميت وعن نصير رحمه الله تعالى رجل قال ادفعوا هذه الدراهم أو هذه الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية رجل أوصى بوصايا وأنفذها بوصاياها بالدراهم الزبوف والريثة اختاف المشايخ رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت الوصية لقوم بأعيانهم ففرضوا بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء بغير أعيانهم جاز ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى بوصايا والنقود مختلفة فانه ينفذ بوصاياها بما هو الغالب في البياعات مريض أوصى بالف مكسرة ودراهم صحاح فانه يشتري بدراهمه الصحاح شئ ثم يبيع ذلك الشئ بالدراهم المكسرة وتنفذ وصيته مريض قالوا له لا توصي فقال أوصيت بأن يخرج من ثلث مالي فيصدق بأف على المساكين ولم يزد حتى مات فاذا ثلث ماله ألفان قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يتصدق إلا بالالف ولو قال المريض أوصيت بأن يخرج من ثلث مالي ولم يزد قال يتصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى مريض قال أوصيت لفلان بثلث مالي وهو ألف درهم فاذا الثلث أكره قال الحسن رحمه الله تعالى له الثلث بالغاما بلغ وكذا لو قال أوصيت بنصبي من هذه الدراهم هو الثلث فاذا نصيبه النصف قال هو له ان كان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال أوصيت بألف درهم وهو عشر مالي لم يكن له إلا ألف درهم كان الف العشر وأقل أو أكثر ولو قال أوصيت بجميع ما في هذا الكيس لفلان وهو ألف درهم فاذا فيه ألف درهم كان له ما في الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد في الكيس دينار أو غيرها من الجواهر وغير ذلك ولو قال أوصيت لفلان بألف درهم وهو جميع ما في هذا الكيس لم يكن له إلا ألف

لا يكون مأذونا فلاذن الخاص أن يقول أذنت لك ولا يشهر والعام أن يذن له بن أهل السوق وأكثرهم والجار العام يعمل فيه ما والخاص يعمل في الخاص (١٣٤) لا غير وإنما يصح الجواز إذا علم ذلك العبد ولو لم يعلم فلا يؤاخره عدل وصدقه حجر وان لم يصدقه

فكذلك وقال الامام الثاني رحمه الله لاذن ولا جبر بل اعلم * قال بابوعابد بن قاضي أذنت له والعبد لا يعلم بذلك قبل فيه روايتان * لزوم على المأذون دين وطلب غرامه البع للقاضي يبيعهم وان له في يده كسب يبيع كسبه فان فضل عن الثمن فلامولى وان فضل الدين لا يطلب به المولى ولكن يبيع العبدان الدين حالا وان به ضمه مؤجلا يعطى الطل ويملك المؤجل هذا اذا باعه القاضى فان باعه المولى بلاذن الغرماء فلهم الفسخ الا اذا وصل الثمن وبه وفاء بالدين أو قضى المولى دينه أو أبرأ العبد من الدين بطل حق الفسخ وان كان الدين مؤجلا ليس لهم حق الفسخ وهذا اذا كان العبد قائما فان هالكا بطل حق الفسخ ولهم الخيار ان شاؤوا ضمنوا المولى فيجوز العقد حتى ولو كان للمشتري ان يرذ بالعيب على المولى والولى يرجع على الغرماء وان شاؤوا ضمنوا المشتري القيمة فاذا ضمنوه بنفسه العقد ويسترد الثمن ولو اعتق عبده الذى عليه الدين كان اغرمائه ان يضمنوه الاقل من قيمته ومن الدين والعق جاز بمخلاف الجاني اذا اعتقه مولا ويعلم بالجناية حيث يصير مختارا لاقدما والارتمه القيمة لا غير

درهم ولو قال أوصيت افلان مما في هذا الكيس بالف درهم وهو نصف ما في هذا الكيس فاذا في الكيس ثلاثة آلاف درهم كان له الالف وان كان في الكيس ألف درهم كان له وان لم يكن في الكيس الا خمسة مائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس دينار أو جواهر لا شيء له قال الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يعطى للموصى له مقداراً من درهم من ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أوصيت بجميع ما في هذا البيت وهو كزطعام فوجد فيه أكراراً أو وجد حنطة وشعير فالكل له ان خرج من الثلث كذا في خزائنه المقتنين * لو قال أوصيت له بألف درهم من هذا الكيس وأوصيت له بألف درهم من هذا الكيس يعنى كيساً آخر فهو عليهم جميعاً كذا في المحيط * رجل أوصى بان يتصدق عنه بألف درهم فتصدقوا عنه بالحنطة أو على العكس قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى معناه أنه أوصى بان يتصدق عنه بألف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال فقل له فان كانت الحنطة موزونة فاعطى قيمة الحنطة دراهم قال أرجو أن يجوز ذلك وان أوصى بالدرهم فاعطى حنطة لم يجز وقال الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى وقد قيل بأنه يجوز به تأخذ ولو أوصى بان يبيع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين جاز لهم أن يتصدقوا بنفس العبد ولو قال اشتر عشرة أثواب وتصدق بها فاشترى الوصى عشرة أثواب له أن يبيعها أو يتصدق بثمنها وعن محمد رحمه الله تعالى لو أوصى بصدقة ألف درهم بعينها فتصدق الوصى مكانها من مال الميث جاز وان هلكت الاولى قبل أن يتصدق الوصى يضمن للورثة مثلها وعنه أيضاً لو أوصى بألف درهم بعينه يتصدق عنه فهاك الالف بطلت الوصية رجل أوصى بان يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج هل يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى يجوز ذلك كما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء رجل أوصى بان يتصدق بثلاث ماله فغصب رجل المال من الوصى واستهلكه فأراد الوصى أن يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم يجوز ذلك رجل أصاب متاعاً من ماله أو وصى بان يتصدق به عن صاحب المتاع قال ان عرف صاحب المتاع برذ عليه وان لم يعرف يتصدق به فان كذبت الورثة مورثهم في هذا الاقرار يتصدق من ذلك بمقدار الثلث امرأه قالت في وصيتها (١) (خو يشان مرأيا دكار هست از مال من) قال تصرف الوصية الى قريب لها لا يرث عنها والتقدير في ذلك لمن خاطبته بالكلام يعطى من ماله ما قدر ما يشاء أنفى ما ينطق عليه اسم التذكرة كذا في فتاوى قاضيان * واذا أوصى بأفضل عبده للمساكين أو بخير عبده وأن يباع ويجعل ثمنه في المساكين ينظر الى أفضلهم وخيرهم قيمة ولو قال أوصيت لخير عبيدى أو لأفضل عبيدى بثلاث مالى فثلث ماله لأفضلهم في الدين كذا في المحيط * رجل أوصى بثلاث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقرائه هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقرائه ووطنه ولو أوصى بان يتصدق بثلاث ماله على فقرائه بلخ فالأفضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وعليه الفتوى وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وفي النوازل لو أوصى بان يتصدق في عشرة أيام فتصدق في يوم جاز وفيه أينما لو أوصى بأن يعطى كل فقير درهم فاعطى الوصى فقيراً نصف درهم ثم أعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقير النصف الاول أرجو أن لا يضمن كذا في الخلاصة * أوصى بأن يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة تغذى الوصى عشرة فشاؤوا يغذى ويهشى غيرهم ولا ضمان عليه ولو قال أطعموا عنى عشرة مساكين غداء وعشاء ولم يسم كفارة

(١) لا قارى تذكرة من مالى

وفي مسئلة الدين ان اختاروا اتباع المولى لا يكون ابراء العبد ولو اتبعوا العبد لا يكون ابراء للمولى نوع آخر فقدى ليس للمأذون والمكتاتب اقراض وليس للمأذون الكفالة بالنفس والمال بلاذن المولى وبأذن المولى لا يجوز الا أن لا يكون عليه دين والمكتاتب

لا يجوز كفالته وان أذن له مولاه فان كفل لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد العتق ان كان بالغا وقت الكفالة ولا أذن أن يعطى ويتصدق بالدرهم وفي شرح الجامع قال لا رواية في الصدقة قيل لا يملك وقيل يملك من فلس الى دنانير (١٣٥) وقال الفقيه يملك بحجة أو بدين أو نحو

ذلك فلا بأس باجابة دعوة المعبود التاجر واعارة ثوبه ودايته ويكره كسوته الثوب وهديته الدراهم والدنانير ولو باع عبدا ثم عطف من ثمنه ان الحظ لعب جازان مثل ما يحط التجار وان اكثر ان فاحشاف على الخلاف كالبيع بثمن قليل من الوكيل وان حط بغير عيب فلا كالا براه اجاعا وفي الاصل وجب للعبد المأذون على آخر ألف من ثمن يبيع وأخره عاملا جاز واقراه بالدين والغصب واتلاف الودائع والعواري والخصامات في الاموال جائزة والمجوز يؤخذ بما فاعاله لا بأقواله الا فيما يرجع الى نفسه كالتقصا والحدود وحضرة المولى لا يشترط فان لم يقر لكن أقيمت عليه البينة حضرة المولى شرط الاعتماد امام الثاني رحمه الله ولو تألف مالا يؤخذ به في الحال أما الاقرار بجناية فوجب الديه والقداء لا يصح محجورا أو مأذونا واقراه بالمجوز بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي المأذون يصح ويؤخذ به في الحال ولو أقر المأذون بمهر امرأة وصدقته لا يصح في حق المولى ولا يؤخذ الا بعد الحرية وله ان يرهن ويرهن واقراه ان في مرض موته جاز ودين العصة والثابت

فغدى عشرة فاقوا عشى عشرة سواهم وقيل في الفصل ١١ غير ان الوصى لا يضمن استحسانا ويغدى عشرة سواهم ويعشهم وبه يغنى كذا في خزائن المفتين * رجل أوصى بأن يتصدق بثلاثمائة قفيز خنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق مائتي قفيز خنطة في حياة الموصى قال أبو نصر رحمه الله تعالى بغير الوصى ما فرق في حياة الموصى قال ويفرقها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان وان فرق بعده فانه بغير أمر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بأمر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز أن يرهم وان لم يكن جازا يرهم واذا فرق يخرج عن الضمان قال رضى الله عنه ويصح أمر الكافر في حصتهم ولا يصح في حصص الصغار كذا في فتاوى قاضيهان * أوصى في مرضه وقال اني كنت جامعة أهلي في شهر رمضان فاسألوا الفقه ماذا يجب على في الحكم فافعلوا ان كانت قيمة الرقبة يخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه أعنت عنه رقبة وأطعم عنه أيضا نصف صاع من خنطة وان كانت قيمة الرقبة لا يخرج من ثلث ماله وأبي الورثة الاجازة أطعم عنه ستمين مسكينا لكل واحد مدان من خنطة ومدان مسكين ان خرج ذلك من ثلث ماله كذا في خزائن المفتين * اذا أوصى بأن يشتري خنطة وخبر او يتصدق على المسكين فعلى من يجب أجرة الخالين الذين يحملون الخنطة والخبر قالوا اذا لم يكن الميت أوصى بحمل ذلك الى موضع ينبغي للوصى أن يستعين بمن يحمل بغير أجر ثم يدفع اليهم من ذلك على وجه الصدقة وان كان الميت أوصى أن يحمل ذلك الى المساجد فالجزة في مال الميت أوصى الى رجل فأمره أن يتصدق بثلث ماله فلو وضع في نفسه لم يجوز ولو دفع الى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لم يجوز عامل السلطان اذا أوصى بأن يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا علم أنه من مال غيره لا يحمل أخذه وان علم أنه مختلط بماله جاز أخذه وان لم يعلم جاز أيضا حتى يبين أنه مال غيره وقال الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى ان كان مختلط لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لانه على مالك صاحبه فلا وجه الا لدفعه على صاحبه وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكه بالخلط فيجوز أخذه اذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما يرضى خصماؤه وفي الجامع اذا أوصى بثلث ماله للمسكين يتصدق منه كل سنة بمائة دراهم أو قال أوصيت بأن يتصدق من ثلثي كل سنة بمائة درهم فالوصى يتصدق بجميع الثلث في السنة الاولى ولا يوزع على السنة أوصى عند موته أن يعنى عن قاتله والقتل عدا كان باطلا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان * ومن أوصى بسدس ماله ثم سدد ماله في ذلك المجلس أو في مجلس آخر فاشهد على واحد شاهدين أو لم يشهد فليس للوصى ان السدس السدس بالاجماع الا اذا (١) كانت الوصية أكثر أو احدى الوصيتين أكثر من الاخرى فيمنع من دخول الاقل في الاكثر فيعطى الاكثر وسقط حكم الباقي كذا في شرح الطحاوى * سئل عن رجل أوصى بثلث ماله للفقراء فاعطى الوصى الاغنياء وهو لا يعلم قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز له والوصى ضامن للفقراء في قولهم جميعا كذا في التارخاتية * واذا كان رجل أوصى بثلث ماله الدين لرجل ولا آخر بثلث ماله الدين والدين مائة اقتسما ثلث ماله العين نصفين فالخرج من الدين خسون ضم الى العين وكان ثلث جميع ذلك بينهم على خمسة أسهم ولو أوصى بثلث العين لرجل وثلث العين والدين لا آخر ولم يخرج من الدين شيء اقتسما ثلث العين نصفين فان عين من الدين خسون درهما ضم ذلك الى العين فكان اصحاب الوصية ثلث ذلك خسون درهما بينهم ثلاثا في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الثلث اصحاب الوصية في العين والثلثان (١) قوله الا اذا كانت الوصية أكثر يتأمل في هذا الاستثناء وكان الظاهر حذفه والاقصا على ما بعده كما يستفاد من عبارة المحيط البرهاني اهـ صححه

بالبرهان مقدم وله أن يأذن وليس له الكتابة ولا يزوج عبده انفاقا وكذا أمته عندهما خلافا للثاني وتوكيله بالخصومة له وعليه جاز وتوكيله عن الغير بالبيع والشراء جاز مثل الحر * اذن الحاكم للصبي وله أب وجدا جازا وامان لم يكن جارا على الصغير ولا للاب أن يجبر

عليه لان ذلك حكم من الحاكم فلا يسل بموته ولا يتقضه أحد وان كان الاب أو الوصي اذنه يسل بموته وما ولو رأى الحاكم الصغير يبيع فسكت لا يكون اذا جره وهو لا يعلم بالجبر أيضا

(١٣٦)

صح الجبر فلو علم باذن سابق على الجبر وتصرف لا يصح لعمدة الجبر هذا اذا كان الاذن مقصودا فان ثبت ضمنيا بان كان قال بايعوا عبدي ثبت باع المولى عبده بالعلم * باع المولى عبده المأذون ان لم يكن عليه دين صار مجبوراً على أهل السوق بالبيع أم لا لعمدة البيع وان عليه دين لا مال لم يقبضه المشتري لفساد البيع * أرسل اليه مولا أو كتب باذن قبله صار مأذوناً كيفما كان ولو أخبره فضولي ان عدلين أو غير عدلين أو عدل واحد صار مأذوناً صدق الخبر أم لا اذا ظهر صدق الخبر وان أخبروا ان واحد غير عدل ان صدق الخبر صار مأذوناً وان كذبه لا وان بان صدق الخبر وعندهما يصير اذا بان صدق الخبر ولا فرق بين الجبر والاذن في أنه انما يصير مأذوناً اذا ترجع الصدق في خبره عند العبد أو صدق ذكره الفقيه أبو بكر البلخي وعليه الفتوى والاعتماد خلافا لمن يفرق بينهما عنده المأذون ينجز بالاباق لا بالغصب * اذن لا يبق لا يصح وان علم ولو اذن له في التجارة مع من في يده جاز واذنه للغصب انما يصح اذا كان الغاصب مقرراً انه أو كان له على ذلك سنة كبعضه من غيره أو من الغاصب وان جاهدوا لانه لا يصح كالبيع * المأذون في كل قضاء الدين أو اقتضائه ثم جبر عليه فقضى الوكيل أو اقتضى وهو لا يعلم بالجبر أو يعلم جاز * المأذون اشترى جارية من المولى ولادين

الباب التاسع في الوصي وما عليه

لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصية لانها أمر على خطر لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال الدخول (١) قوله قال البقال الى قوله كذا في المحيط العبارة هكذا في جميع نسخ الهندية والذي رأيته في نسخة من المحيط مانصه قال البقال ويدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير ولا يدخل التبراه بالحرف وهي عبارة صحيحة ظاهرة بخلاف ما في نسخ الهندية كالا يمتحن على المتأمل اه معصحه

أو كان له على ذلك سنة كبعضه من غيره أو من الغاصب وان جاهدوا لانه لا يصح كالبيع * المأذون في كل قضاء الدين أو اقتضائه ثم جبر عليه فقضى الوكيل أو اقتضى وهو لا يعلم بالجبر أو يعلم جاز * المأذون اشترى جارية من المولى ولادين

عليه ونزوحها المولى أيام جازو خرجت من التجارة وليس له بيعها ولا يبيع للفرما فيما يلحقه من الدين بعده فان اشتراها وعليه دين وزوجها المولى منه لم يجز للدين وله بيعها ويبيع ولد هامة ولوقضى دينه بعد التزويج فهو عزلة (١٣٧) تزويجها ولادين عليه * الأب والمولى

قال له لا تبع بغير فاحش
فباع بغير فاحش صح لانه
لا يملك التخصيص * ويملك أن
يؤاجر نفسه ويستأجر الاجراء
أو يؤاجر الارض ويستأجرها
ويأخذ الارض من اربعة
ويدهم مطلقا كان البذر
منه أولا ولا يتصدق بأزيد
من الدرهم ولا به بل بما دونه
ويملك الهدايا كماله وان
زاد على درهمها لا يعتد
سرفا ويتخذ الضيافة
اليسيرة لا لكثرة وذا بقدر
المال حتى لو كان في يده
عشرة آلاف درهم فبعشرة
يسيرة ولو عشرة دراهم في يده
فبدينان كثيرة ولو رهن
نفسه أو باع لا يصح
* والمكانب عليك أن يؤاجر
نفسه * دفع القاء وكل بشراء
جارية ثم تجره مولا بطلت
الوكالة عليه * أولا وان
أعتقه وله عتد ان أذن له
في التجارة وكان وكل رجلا
بشراء عبده أو يبيع جارية
بألف فان العبد الاول لادين
عليه فالعبد الثاني على اذنه
وبطلت وكالته يبيع الجارية
لان ما في يده صار مولا
والوكالة بالشراء باقية ولو
كان على العبد الاول دين
فالعتق بحرق حتى الثاني
لان الفرما أحق بالمال من
المولى ومن العبد الاول لا يرى
أن الاول بعد عتقه لا علك
أن يأخذ العبد الثاني بمال

في الوصية أول مرة غلط والثانية خيانة (١) والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الوصى عمر بن الخطاب
لا يجوز عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية إلا أحق أولص كذا في فتاوى قاضيخان * الاوصياء
ثلاثة أمين قادر على القيام بما أوصى اليه فانه يقرر وليس للقاضي عزله وأمين عاجز فالقاضي يضم اليه
من يعينه وفاسق أو كافر أو عبد فيجب عزله وقامة غيره مقامه كذا في خزنة المفتين * رجل أوصى الى
رجل في وجهه فقال الموصي اليه لا أقبل صح رده ولا يكون وصيا فان قال الموصي للموصي اليه ما كان ظني
بك أن لا تقبل وصيتي فقال الموصي اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا ولو سكنت في حياة الموصي فانت الموصي
كان له الخيار ان شاء قبل وان شامرد كذا في فتاوى قاضيخان * وان أوصى اليه وهو غائب فبلغ ذلك الوصى
بعد الموت فقال لا أقبل ثم قال بعد ذلك قبلت فهو جائز ما لم يخرج به السلطان من الوصية قبل ان يقول قبلت
كذا في السراج الوهاج * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل بوصى الى رجل فقبله في حياة
الموصي فالوصاية لازمة حتى لو أراد ان يخرج من بعد موت الموصي ليس له ذلك وان رده في حياته ان رده
في وجهه صح الرد وان رده في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى قوله في غير وجهه
بغير علمه كذا في المحيط * أوصى الى رجل وجعله متى شاء أن يخرج منها فهو جائز وله أن يخرج منها متى
شاء وفي أي وقت شاء كذا في خزنة المفتين * ولو أوصى الى رجل فقال لا أقبل فسكت الموصي ومات
فقال الموصي اليه قبلت لا يصح قبوله ولو ان الموصي اليه سكت ولم يقبل في وجهه لا أقبل ثم قال في غيبته
في حياة الموصي أو بعد موته بمحضرة الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزا ويكون وصيا سواء كان ذلك بمحضرة
القاضي أو بغير حضرته ولو ان القاضي حين قال لا أقبل أخرجه ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة
الموصي لا أقبل وصيته وبعث بذلك رسولا أو كتابا الى الموصي فبلغ الموصي ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قبل
الوصية في وجه الموصي فلما غاب الوصى قال الموصي اشهدوا أفى أخرجه عن الوصية ذكر الحسن عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصح اخراجه ولو ان الوصى رده الوصية حال غيبة الموصي فرده باطل عندنا
ولو ان رجلا أوصى الى رجل ولم يعلم الوصى بذلك فباع الوصى شيئا بعد موت الموصي من تركه الموصي جاز
بيعه ويلزمه الوصية كذا في فتاوى قاضيخان * أوصى الى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر فقال
القبيل للسناكت بعد موت الموصي اشتريت كفتنا فاشترناه أو قال نعم فهو قبول الوصية وكذا لو كان
السناكت خادما لا شتر غير أنه حر يعمل عنده فأمره بشراء الكفن لبيت فاشترناه أو قال نعم فهو قبول الوصية
كذا في خزنة المفتين * قال الكرخي اذا قبل الوصى أو تصرف بعد الموت وأراد أن يخرج نفسه من
الوصية لم يجز ذلك الا عند الحاكم وقد قالوا ان الوصى اذا التزم ثم حضر عند الحاكم فخرج نفسه نظر
الحاكم في حاله فان كان أمونا قادرا على التصرف لم يخرج به وان عرف عجزه وكثرة اشتغاله يخرج به كذا
في السراج الوهاج * قال اذا أوصى الرجل الى عبده أو الى عبد غيره فهو على ثلاثة أوجه اما أن تكون
الورثة كبارا كلهم أو كانوا صغارا أو كانوا صغارا كلهم فان كانوا كبارا كلهم أو كانوا صغارا أو كبارا
فالوصية باطلة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير وفي الاصل وأراد بقوله انما باطلة تستبطل
حتى لو تصرف قبل الابطال في التركة يباع أو ما أشبهه يتصرفه وتكون العهدة على الورثة وان كانت
الورثة صغارا كلهم فان أوصى الى عبد غيره فالوصية باطلة وان أوصى الى عبد نفسه فالوصية جائزة في قول

(١) قوله والثالثة سرقة صريحه أن ذلك مروى عن أبي يوسف والذي رأيته في نسخ الخاتبة التي بيدي بعد
قوله والثانية خيانة وعن غيره والثالثة سرقة اه فهو صريح في أن الثالثة مروية عن غير أبي يوسف والله
أعلم اه معصمه

(١٨ - فتاوى سادس) يده من التجارة وكذا مولا والوكيل بالبيع على وكالته لان العبد المعتق أن يبيع ما في يده لقضاء دينه * يباع
المولى من ماله وصح وله الحبس للثمن فان سلم قبل الاستيفاء بطل دينه لان المولى لا يستوجب على عبده دينه * أقر المولى على عبده دين وليس

على العبد دين يصح وان كذب العبد حتى كان للقر له الاستيفاء من العبد فان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين اقراره بعد الحجر لا يجوز في يده مال الا اولا ثم رجع الامام (١٣٨) رحمه الله وقال يجوز الافشاء اخذه المولى منه واقراره باستهلاك المال جائز وبالحنائيات لا يجوز

واقراره بنصب وموته عنده ليس بشي لا يجوز باع عبدا من تجارته ثم حجر عليه ووجد المشتري به عبدا فالخصم هو المحجور وان أقر العبد بالعبث لم يلزمه وان نكل فقتضى عليه بالرد جازي اذن المأذون لعبده ثم نهى المولى العبد الاسفل عن بيع شيء من تجارة العبد الا على أومن تجارة نفسه ولادين على واحد منهم ما فهمه ليس بشي وكذا ان حجر عليه في سوقه اعتق المأذون وهو عالم بالدين يضمن الاقل من قيمة العبد ومن الدين كالم يعلم ولو اعتق الخاني يضمن كل الارش والفرق ان الاعتاق التزام الموجب ولو التزم الدين نصا لا يلزمه ازيد من قيمة العبد ولو التزم موجب الجنابة يلزمه جميع الارش * اذن لعبده الخاني ولحقه ديون لا يصبر مختارا للفداء وكذا اذا رهنته أو أجره اذا بيع المأذون أو حجر رجل عليه ديونه المؤجلة ولو اعتقه لا يحل * أقرض عبده المأذون ألفا وعليه دين فالمولى أحق بالفقه وكذا الواو دعه عنده ألفا فاشتري المأذون متاعا فالمولى أحق بالمتاع * أقرض المأذون رجلا ثم حجره المولى أو نهى الغرما أن يقبضوه من دينه شيئا فاعطاه الغرما برؤا * عبد محجور أتى ديننا ونهى المولى الذي عليه الدين ان يعطى العبد فدفع اليه ان دفع اليه عين تلك الدراهم برئ وان غير هالميرأ وقال غيره الامام رحمه الله يبرأ فبها * اشترى المحجور عبدا بالف وقيمه ألف وقبض العبد ثم باعه واشترى بالثمن شيئا آخر أو باعه ثم حضر خصمه الذي باع العبد منه وأراد أن يأخذ مما في يده من عبده ان علم أن ما في يده المحجور عن عبده أخذه مما في يده استقساما وان علم أنه ليس في يده من

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه باطله على التفسير الذي قلنا وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وذكر في بعض الروايات أنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي بعضهم مع أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو أوصى الى مكانه جازوا كانت الورثة صغارا أو كبارا فان أذى وعق مضي الامر وان عجز صار حكمه حكم العبد ولو أوصى الى المستسعى جاز عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أيضا كذا في السراج الوهاج * ولو أوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرج القاضى من الوصية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه تعالى اذا أوصى الى فاسق ينبغي للقاضى أن يخرج عنه عن الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي أن يكون وصيا ولو أن القاضى أنفذ الوصية فقتضى هذا الوصى دين المستوباع كما يبيع الاوصيا قبل أن يخرج عنه القاضى كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرج عنه حتى تاب وأصلح تركه القاضى وصيا على حاله كذا في فتاوى قاضيان * ولو لم يعلم القاضى أن له وصيا فنصب وصيا آخر بمحض الوصى فأراد الدخول في الوصية له ذلك وليس هذا الفعل اخراجه من الوصية كذا في الخلاصة * ولو لم يعلم القاضى بان لبيت وصيا والوصى غائب فأوصى الى رجل فالوصى هو وصى الميت دون وصى القاضى كذا في محيط السرخسى * واذا أوصى مسلم الى حربى مستأمن أو غير مستأمن فهي باطلة له معناه ستبطل لانه لو أوصى المسلم الى الذمى فان للقاضى أن يطلها ويخرج عنه من الوصاية والذمى اذا أوصى الى الحربى فانه لا يجوز لان الذمى من الحربى بمنزلة المسلم من الذمى والمسلم لو أوصى الى ذمى كانت الوصية باطلة واذا كان الحربى ممن يخاف منه على المال فان القاضى يخرج عنه من الوصاية وينصب مكانه عدلا كالفيا واذا أوصى الذمى الى الذمى كان جائزا ولا يخرج عنه القاضى من الوصاية فان دخل الحربى دار الاسلام بأمان فأوصى الى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحيط * ولو أوصى مسلم الى حربى ثم أسلم الحربى كان وصيا على حاله وكذا لو أوصى الى مرتد أسلم ولو أوصى الى عاقل فغن الموصى السهم جنونا مطبقا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي للقاضى أن يجعل مكانه وصيا للبيت فان لم يفعل القاضى حتى أفاق الوصى كان وصيا على حاله ولو أوصى الى صبي أو معتوه أو مجنون جنونا مطبقا لم يخرج أفاق بعد ذلك ولم يفتق ولو باع المرتد مال ابنه لغير المسلم ثم أسلم المرتد روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيان * واذا أوصى الرجل الى المرأة أو الى الاعمى فهو جائز وكذا اذا أوصى الى محدود وقذف فاذا أوصى الى صبي فالقاضى يخرج عنه الوصاية ويجعل مكانه وصيا آخر هكذا ذكر الخصاص وهل ينقذ تصرفه قبل أن يخرج عنه القاضى من الوصاية كما ينقذ تصرف الذمى وتصرف العبد فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال ينقذ ومنهم من قال لا ينقذ وهو الصحيح قال ولو لم يخرج العبد والصبي والذمى القاضى من الوصية حتى عتق العبد وبلغ الصبي وأسلم الذمى فالعبد والذمى بقيا وصيين ولا يخرجهم القاضى عن الوصاية فأما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون وصيا وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى يكون وصيا وقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي نوادر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى الى رجل فقال ان مت أنت فالوصى بعدك فلان فغن الأول جنونا مطبقا فالقاضى يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذى جن فيكون الذى سماه الموصى وصيا وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره فغن أوصى الى ابن صغيره قال يجعل القاضى له وصيا ويجوز أمره فاذا بلغ ابنه جعل وصيا وأخرج الأول ان شاء ولا يكون خارجا الا باخراج القاضى كذا في المحيط * ومن أوصى الى من يجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضى غيره ولو شكى اليه الوصى ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فان ظهر عند القاضى عجزه أصلا استبدل به

وفى المولى الذي عليه الدين ان يعطى العبد فدفع اليه ان دفع اليه عين تلك الدراهم برئ وان غير هالميرأ وقال غيره الامام رحمه الله يبرأ فبها * اشترى المحجور عبدا بالف وقيمه ألف وقبض العبد ثم باعه واشترى بالثمن شيئا آخر أو باعه ثم حضر خصمه الذي باع العبد منه وأراد أن يأخذ مما في يده من عبده ان علم أن ما في يده المحجور عن عبده أخذه مما في يده استقساما وان علم أنه ليس في يده من

العبد ليس له أن يأخذ شيئا مما في يده لأنه لم ينظر ببذل ماله ويتأخر حقه في الثمن إلى عتقه وكل ما في يده لمولاه وان اختلفا فقال بائع العبد
ثمنه في يده المحجور وقال المولى ليس ذلك عن عبدك وانما وهب له أو تصدق بالقول لمولاه لأن يد (١٣٩) المحجور يده حكما ولو كان في

يده حقيقة كان القول للمولى وعلى البائع البينة كذا هنا وان برهننا للبائع ولو استقرض المحجور مالا من رجل فاشتري به وباعه ورغى طالبه المستقرض بالمال فعلى هذه الوجوه ان علم أنه بدل القرض بأخذه بقدر دينه وان علم أن ما في يده ليس بدله فالحكم للمولى ويتأخر حقه إلى بعد العتق وان اختلفا فالقول للمولى وعلى المقرض البينة وكذا لو أودعه ثيابا أو متاعا فباعه واشتري بثمنه ورغى ثم حضر المودع ان علم أنه بدل الوديعة أخذه بقدرها وان علم أنه ليس في يده لا يأخذ من العبد قيمة متاعه حتى يعتق عندهما خلافا للثاني وان كان في يده من بدل الوديعة أقل من قيمة العبد أخذ به ولا يتبعه بما بقي من قيمة الوديعة حتى يعتق عندهما خلافا للثاني رحمه الله وفي المبسوط ليس لمولى العبد عند غيبته تقاضى دينه عليه دين أم لا وان اقتضى هو أو وكيله ان لم يكن عليه دين جازوالا وفي المحيط اكتسب في بيت المولى شيئا أو دعه عند آخر وهل في يد المودع للمولى أن يضمن المودع لانه ماله أودعه عنده بلا إقنه فكان كودع الغاصب وفي الحسنة ادعى على مودع

غيره ولو كان قادرا على التصرف أمينا فليس للقاضي أن يخرج حقه وكذا اذا شكك الوارثة أو بعضهم الوصى إلى القاضي فإنه لا ينبغي له أن يعزله حتى يدوله منه خيانة فان علم منه خيانة عزله كذا في الكافي * القاضي اذا اتهم الوصى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج حقه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يخرج حقه وهو الظاهر وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى الفضلى وصى على وقف أو في تركه ميت عجز عن القيام بأمر الميت أو الوقف فأقام الحاكم فيما آخر ثم قال الوصى بعد أيام صرت قادرا على القيام بما فوض إلى هل يعيده الحاكم إلى ما كان (قال) هو وصى على حاله لا يحتاج إلى إعادة الحاكم كذا في المحيط * رجل أوصى إلى رجلين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ينقرد أحد الوصيين بالتصرف ولا ينقذ تصرف أحدهما إلا بإذن صاحبه إلا في أشياء فان أحدهما ينقرد بها (منها) تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق النسيئة ورد الودائع والغصب ولا ينقرد أحدهما بقبض وديعة الميت ولا بقبض الدين لأن ذلك من باب الأمانة وينقرد أحد الوصيين بالتصوصة في حقوق الميت على الناس وعندهم ينقرد بقبول الهبة للصغير ويقسمه ما يكال أو يوزن وبأجرة اليتيم يعمل يتعلم وينقرد أيضا ببيع ما يخشى عليه التوى والتلف ولا يدخر كالفواكه ونحوها ولو أوصى الميت بأن يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينقرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينقرد وان عين الفقير ينقرد بذلك أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا أوصى بشئ للمساكين ولم يعين المساكين عندهما لا ينقرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينقرد وان عين المسكين ينقرد عند الكل هذا اذا أوصى إليهم ما جله في كلام فان أوصى إلى أحدهما أو لآخر ثم أوصى إلى الآخر قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ههنا ينقرد كل واحد منهما بالتصرف وقال بعضهم لا ينقرد أحد الوصيين بالتصرف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو أوصى إلى رجلين وقال كل واحد منهما وصى تام فلكل واحد منهما أن يتصرف وحده كذا في خزائن المفتين * رجل جعل رجلا وصيا في شيء بعينه ففوض التصرف في الدين وجعل آخر وصيا في نوع آخر بأن قال جعلتك وصيا في قضاء ما على من الدين وقال لا آخر جعلتك وصيا في القيام بأمر مالي أو قال أوصيت إلى فلان بتقاضي ديني ولم أوص إليه في غير ذلك وأوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في الأنواع كلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كانه أوصى إليهما وعند محمد رحمه الله تعالى كل واحد منهما يكون وصيا فيما أوصى إليه كذا في فتاوى قاضيان * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنه الآخر أو جعل أحدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل الآخر وصيا في ماله الغائب فان كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى إلى الآخر يكون الأمر على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك فينبذ تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو أن رجلا أوصى إلى رجلين فأتى أحد الوصيين على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتصرف الحى في ماله فيرفع الأمر إلى القاضي ان رأى القاضي أن يجعله وصيا وحده وبطلق له التصرف فعل وان رأى أن يضم إليه رجلا آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسفرد الحى منهما بالتصرف كافي حالة الحياة (وهنا ثلاث مسائل) احدها هذه الثانية اذا أوصى إلى رجلين فأتى الرجل فقبل أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر أو مات أحدهما قبل موت الموصى وقبل الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ينقرد

العبد وديعة العبد لا يصح مع أن مال العبد لمولاه لكن لموصلة الوديعة إليه من العبد لا يسمع دعوى مولاه * استقرض العبد المحجور مالا وأتلفه يؤاخذ به بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلا لان العبد من أهل الالتزام لانه لم ينظر لحق المولى فيؤاخذ به بعد العتق لا في

الحال والصبي ليس من أهل الالتزام والبالغ المحجور كالصبي والمجنون * اشترى من ماذونه شيئاً ثم وجده عيباً ان نقضه الثمن لا يرده على عبده ولا بائعه على البائع لتخلل (١٤٠) شراء العبد ولا على العبد لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وان كان الثمن عرضاً يرد

القابل بالتصرف وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينقردوا بالثالثة اذا وصى الى رجلين ففسق أحدهما كان القاضي بالخيار ان شاء أطلق التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصياً آخر واستبدل الفاسق ثم العدل لا يتصرف وحده بنفسه أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يتصرف كذا في فتاوى قاضيان * مات رجل في سفر مع قوم قال أستحسن أن يبيعوا متاعه وشيابه ولا يبيعون رقيقه ولا ينفقون على الرقيق من مال الميت لكن ان كان معهم طعام لمولاه أو كان يأخذ دراهمه كان هو الذي يأكل منه من غير أن يدفعه اليه وكذلك الدراهم يأخذها هو فينفقها على نفسه كذا في محيط السرخسي * رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالاً ورثة فأقام رجل شاهدين أن الميت أوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضي يقبل بينة هذا الرجل لانه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فينتصب خصماً عن الغائب نصاراً وصيين ولا يكون هذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما لم يحضر الغائب الا في الاشياء التي ينقرد بها أحد الوصيين فان حضر الغائب بعد ذلك ان صدق الحاضر وأدعى أنه أوصى اليهما لا يكلف إعادة البينة وكانا وصيين جميعاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون الغائب الذي حضر وصياً ما لم يعد البينة وان حضر الغائب وبجده أن يكون وصياً كان القاضي بالخيار ان شاء جعل الاول وصياً وحده وان شاء ضم الى الاول رجلاً آخر رجل أوصى الى رجلين ليس لاحدهما أن يشتري من صاحبه شيئاً من مال اليتيم وكذا لو كانا وصيين ليتيمين لا يشتري أحدهما من صاحبه شيئاً من مال اليتيم الآخر رجل مات وأوصى الى رجلين فأمر رجل وأدعى ديناً على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهد له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما وبضمنان ما دفع الى المتدعي اغرماء الميت ولو شهد الله الأول ثم أمرهما القاضي بقضاء الدين فقضى دينه لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهد الوارثان على الميت دين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع وصى الميت اذا قضى دين الميت بشيء هو دجاء ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضماناً اغرماء الميت وان قضى بامر القاضي دين البعض لا يضمن والغريم الآخر يشارك الاول فيما قبض رجل أوصى الى رجلين فمات أحد الوصيين وأوصى الى صاحبه جازو يكون لصاحبه أن يتصرف لان أحدهما لو تصرف باذن صاحبه في حياته ما حاز فكذلك بعد الموت وروى أنه لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيان * الوصي اذا حضره الموت فله أن يوصي الى غيره مع أن الموصى لم يفوض اليه الا بصاً نصاً كذا في الذخيرة * رجل أوصى فمات وفي يده ودائع للناس فقبض أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه أو قبض بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو يدون أمر بقية الورثة فهل المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركه الميت فضاغت في يده لا يضمن شيئاً ولو قبض أحد الورثة يضمن حصته أصحابه من الميراث الا أن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحسننا ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان ودعة فدفع المستودع الودعة الى وارث الميت فضاغت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هذا كاختذ المال من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان الوصيين لا يملكان الاخذ من المودع والغاصب الا أن في الغصب ان كان في الورثة ما مؤمن ثقة فالقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة وفي الودعة يترك الودعة عند المودع وصيان استأجر أحدهما جالين لجل الخنازة الى المقبرة والآخر حاضر ساكتاً واستأجر بعض الورثة بمحضرة الوصيين وهما ساكنان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو غنزة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الخنازة فقبض ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للآخر

لان العبد لو غصب من مولاه وهو قائم عنده يملك الرد لان فيه براعة من الثمن وهذا به صدق قبض المبيع فان لم يقبضه المولى يملك الرد بالعيب في جميع الوجوه لانه ينقرد المولى به ولا يطلب الثالثة أمان في كل موضع يحتاج الى القضاء فالقاضي لا يقضى بما لا يفيد ولهذا الورث المولى عليه بخيار رؤية أو شرط صح * اشترى من ماذونه بمثل قيمته يجوز لعدم التهمة كالمريض يبيع عبده بمثل قيمته وعليه دين العمة فان قلت لم لانجعله كبيع المريض من وارثه بمثل قيمته فان المولى يخلفه في كسبه خلافة الورثة قلت حق الوارث متعلق بالعين حتى لم يملك الوارث الاستخلاص وحق الغريم في المالية لا في العين * أقر العبد التاجر بزوجه حرة أو أمسة وقد اقتضاها قال لا يلزمه شيء وقال الثاني كذلك في الحرة وفي الامانة ان لم يقضها لشيء عليه حتى يعتق ولم يجب المهر وان اقتضاها فلها مهر المثل * حج على العبد فاقراد بانه كان غصب من هذا في حال اذن كذا فأنقله أو أقر أنه كان لهذا عنده ودعة فأنقله وكتبه مولاه فيه وليس في يد العبد مال لا يراخذهما أكثر به في الحال وقد ذكرنا قبل هذا أن اقرار العبد بعد الحجر اذا لم يكن في يده شيء من كسبه لا يصح الامتناع في حق المولى بلا خلاف لا يراخذه العبد في الحال * للذنون اعارة دوابه وايداعها وتقليها أو يأخذ ويدفع مضاربة ويشارك مع غيره وعناها لمفاوضة لعدم ملكه ككفالة ففاوضته ينقلب عناناً وفي المبسوط لا بأس بان يغير المال وكذا العبد الذي يؤدي الغلة وفي القياس

الامتناع لا يصح لا يصح كسبه لا يصح الامتناع في حق المولى بلا خلاف لا يراخذه العبد في الحال * للذنون اعارة دوابه وايداعها وتقليها أو يأخذ ويدفع مضاربة ويشارك مع غيره وعناها لمفاوضة لعدم ملكه ككفالة ففاوضته ينقلب عناناً وفي المبسوط لا بأس بان يغير المال وكذا العبد الذي يؤدي الغلة وفي القياس

ليس له ذلك والغنى يؤدي الغلة مأدون في التجارة قال أصحابنا من لا يصح تبرعه لا يصح كفالة فعلى هذا لا يصح كفالة العبي والمجور كما لا يصح قرضه وكفالة العبد المجور عليه لا يطالب بمكافأته في الحال ويطلب به بعد العتق (١٤١) فان أذن له مولاه صحت كفالة

و يعت رقبته في الدين * باع
التجور شيئا من كسبه ثم
أذن له المولى في التجارة
فأجاز ذلك البيع لا يصح لانه
باع مال المولى وأما أدون
لا يملك بيع ماله ألا يرى أنه
لو باع بعد الأذن لا يصح
* أعتق عبده المدين يضمن
قيمه الغرماء موسرا كان أو
معسرا * باع المأذون المدينون
بغير إذن الغرماء فأرادوا
نقض البيع ليس لهم ذلك
الا بضره أو البائع والمشتري
* باع المولى بطلب بعض
الغرماء فليقتض الغرماء طلب
النقض اذا لم يصل اليهم
الثلث فان وصل اليهم الثلث
ولا محاباة في البيع يصح ولا
يلى النقص وان بعضهم
غيبا فرفع الامر الى الحاكم
البعض وباعه بأمر الحاكم
ليس للبقية طلب النقص
* التركة ولو مستغرقة بالدين
وفيهما عيب ودأب الوارث
العبد في التجارة لا يصح
لعدم الملك ولو استقرض
الابن الوارث مالا وقضى
دين أبيه ثم أذن لعبده
لا يصح لأن دين الابن على
علي أبيه يمنع ملك الابن الا
اذا أرى الغريم المبت أو
قضى الابن دينه من مال
نفسه وقال أقضى تبرعا ولم
يقبل تبرعا يصير ديناً على الاب
كألو كفن الميت من مال
نفسه يرجع في التركة * عبد

الامتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة فاشترى أحد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة عن
المعطى قال الفقيه أبو بكر أخذ في هذا بقول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر الناطقي اذا كان
في التركة كسوة وطعام فدفعت ذلك أحد الوصيين الى التيمم جازوان لم يكن ذلك في التركة فاشترى أحد
الوصيين والاخر حاضر لا يشتري أحدهما الا بالآخر ولو أن ميتا أوصى الى رجلين وقد كان باع عبدا
فوجد المشتري بالعبد عيبا فرتده على الوصيين كان لأحدهما أن يردهما لأن ليس لأحدهما قبض المبيع من
المشتري ولا أحد الوصيين ان يودع ما صار في يده من تركة الميت ولو أن الميت أوصى بشراء عبدا بالاعتاق
فأحد الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعد ما اشتريا كان لأحدهما أن يعتق رجل أوصى الى رجلين فقال لهما
ضعت لث مالي حيث شئتما أولي شئتما ثم مات أحد الوصيين قال ابن مقارن بطلت الوصية ويعود الثلث
الى وريثة الميت ولو قال جعلت ثلث مالي للساكنين وقال لهما ما ذلك ثم مات أحد الوصيين قال يجعل القاضي
وصيا آخر وان شاء قال الباقي منهما قسم أنت وحدك وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر الباقي
منهما أن يتصدق وحده جسد اربين داري الصغيرين لهما عليه جولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير
وصى فطلب أحد الوصيين حرمة الجسد وأبى الاخر قال الشيخ الامام أبو بكر يعث القاضي أمينا حتى
ينظر فيه ان علم أن في تركه ضررا عليهم أجبر الا بئى مع صاحبه رجل أوصى الى رجلين أن يشتريا
له من ثلث ماله عبدا بكذا درهم واحد الوصيين عبد قيمته أكثر مما سمي الميت الموصى فأراد الوصى الاخر
أن يشتري هذا العبد بعسمى الموصى قال أبو القاسم ان كان الموصى قوض الامر الى كل واحد منهما جاز
شراء هذا الوصى من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد عبده من أجنبي وسله اليه ثم يشتريان
جميعا للميت فهذا أصوب كذا في فتاوى قاضيان * أوصى الى رجل أن يضع ثلث ماله حيث أحب
أن يجعله جاز أن يجعل في نفسه وكذلك لو نص على الوضع عند نفسه صح ولو قال أعط من شئت لا يعطى
نفسه لان الاعطاء لا يتحقق الا باخذ أحد وهذا لا يتحقق من الواحد كذا في محيط السرخسي * ولو أن رجلا
أوصى الى رجل فقال له اعمل فلان كان له أن يعمل بغير علم فلان ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له
أن يعمل بغير علم فلان والفتوى على هذا ولو أوصى الى رجل وقال له اعمل برأى فلان أو قال لا تعمل الا برأى
فلان ففي الأول الوصى هو المخاطب وفي الثاني هما وصيان على المختار كذا في خزائن المفتين * قال أبو نصر
ان قال اعمل فيه بأمر فلان فهو الوصى خاصة وان قال لا تعمل الا بأمر فلان فهما وصيان وهو أشبه بقول
أصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط * رجل أوصى الى واريته جاز فان مات الوصى بعد موت مورثه
وأوصى الى رجل آخر ان قال هذا الوارث الذي أوصى اليه جعلت وصيا في مالي وفي مال الميت الاول
الذي أنا وصيه فان الوصى الثاني يكون وصيا في الترتين جميعا ولو أن هذا الوارث الذي هو وصى قال
لثاني أوصيت ليك ولم يزد على هذا كان الثاني وصيا في الترتين عندنا ولو قال هذا الوارث الثاني أوصيت
ليك في الترتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه وصى في الترتين جميعا وقال صاحباه هو وصى في تركة
الميت الثاني خاصة كذا في فتاوى قاضيان * الرجل اذا أوصى الى رجل ثم ان رجلا آخر أوصى الى
الموصى ثم مات الموصى الثاني صار الموصى الاول وصيا ثم اذا مات الموصى الاول ولم يوص بالوصية الثانية
فوصيه يكون وصيا لهما جميعا كذا في شرح الطحاوى * خاطب جماعة فقال لهم أفعلوا كذا بعد موتى ان
قبلوا يصير كلهم أوصياء وان سكتوا حتى مات الموصى ثم قبل بعضهم فان كان القابل اثنين أو أكثر صاروا
وصيين أو أوصياء ويجوز له ما لو لم تنفذ الوصية وان كان واحدا صار وصيا أيضا غير أنه لا يجوز له تنفيذ
الوصية ما لم يرجع أمره الى الحاكم فيقيم معه آخر ويطلق له التصرف بنفسه رجل أوصى الى رجل
وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصى أولى بأمسالة المال ولا يكون المشرف وصيا أو أثر كونه مشرفا أنه

محبور أني حيا فقال اجمعني لخمته ومات منها يضمن لعدم صحة أمر العبد به او كذا اثنان والفصد * قال لعبده بيع فوبى هذا للربح والنماء
فهو اذن في التجارة ولو قال بيع فوبى ولم يقل للربح لا يكون اذنا * قال أذني في كل شهر عشر دراهم أو قال ان أذيت الى ألفا فأت حصرار

ما دونها آذن لصدها كسب ما لا يأخذ المولى ثم لحقه دين وقد آتاه المولى أو لا فان كان على العبد دين فالمولى يؤخذ بذلك المال حتى يرده
لأنه غاصب وان لم يكن ثم لحقه

نصفها ثم لحقه دين آخر
فالمولى يغرم الألف كلها
ويكون الغرماء وبيع
العبد أيضا ولو لم يخلق دين
آخر يغرم نصفها فقط وإذا
طلق المأذون دين يأتي على
رقبته وما في يده فأخذ المولى
منه الغلة كل شهر حتى صار
مالا وفرا يسلم كله للمولى
استحسانا إذا كان
ما يأخذ كل شهر أزيد من
غلة مثله فانه يرتال زيادة
والفصل بين ما يصير به
ما دون ولا يصير إذا آذنه بعقد
مكرر يعلم أنه قصد به الرجوع
يكون ما دوننا وان آذنه
بعقد واحد فلم أنقصه
ليس الرجوع لا يصير ما دوننا
ويكون استخفا ما فاقوله
اشترى بالكسوة أو بغير ثوب
هذا لا يصير ما دوننا ولو قال
بع ثوبي واشترى كذا أو قال
اشترى ثوبا ببيع يصير ما دوننا

كتاب القسمة

أربعة فصول
(الأول فيما يقسم وما لا يقسم)
لا يقسم جام وحائط وبيت
ود كان صغيرا لأنه لو قسم
لا يبق لكل فائدة وانتفاع
فيما يخصه وان بقي فائدة
يقسم بينهم ما دار لاحدهما
قابل وللاخر كثير لا ينتفع
صاحب القليل بمظلة
بعد ما يقسم بطلب صاحب
الكثير اجماعا وبطلب

لا يجوز تصرف الوصي إلا بعلمه كذا في خزنة المفتين * وإذا اختلف الوصيان في المال عند من يكون
فان كان المال قابلا للقسمة فانما يقسمانه ويكون عند كل واحد منهما نصفه وان لم يكن المال قابلا
للقسمة تنهاية وان أحبا استودع أحدهما وان أحبا أن يكون المال كله عند أحدهما جاز وان كانا وصيين
للتيامى فقاوم أحدهما لم يجز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين أو كان
أحدهما غائبا بالأن الحاضر قاسم بأذنه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز لأن في القسمة معنى البيع ولو
باع أحد الوصيين شيئا من مال الصغير لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين
أو كان أحدهما غائبا وفعل الحاضر بأذن الغائب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كيفما كان
فكذلك القسمة وإذا أوصت المرأة لغير زوجها بوصايا من عتق وصله وغير ذلك وتركت ضيعة وشيا
وحملا وخلقت بنتين رضي عن فقال الزوج أنا أنفذ وصيتهما من خالص مالي ولا أبيع الثياب والحملي أن أنفذ
الزوج هذه الوصايا بأذن الوصي الآخر وهو الأب فقاما كان من صلوات وصايا يحتاج فيها إلى شراشيء وقد
فعله على أن يرجع به في التركة كان ذلك ديناً في التركة وان فعل ذلك على أن لا يرجع لم يجز عن الوصية وما
احتج اليه من الصدقة من غير شرا فلا تجزى فيه الوصية بوجه من الوجوه فان أحب الزوج أن يبقى هذه
الاعيان لأولاده ونفذ الوصية من مال نفسه يهب من الصغار ما لا يبيع الوصيان مقدار الوصية من رجل
ويشترى الأب للصغار ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك الثمن أو أكثر ثمينة ذلك المال إلى البائع ويقبضه
الوصيان من ثمن الضيعة فينفذان به الوصية كذا في المحيط * وصى باع عقار اليقضى بتمنه دين الميت وفي
يده من المال ما يفي لقضاء الدين جاز هذا البيع كذا في خزنة المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى وصى الأب
بقاسم مال الصغير أي شيء كان منقولاً أو عقاراً بغير يسير ولا يملكه بغير فاحش والاصل في جنس هذه
المسائل أن من ملك بيع شيء ملك قسمته كذا في المحيط * ويجوز للوصي أن يقاسم الموصي له فيما سوى
العقار ويسلك للصغار وان كان بعض الورثة كبيراً غائباً ولو قاسم الوصي للورثة وفي التركة وصية لانسان
والموصي له غائب لا تجوز قسمة الوصية على الموصي له الغائب ويكون للموصي له أن يشترك الورثة ولو كانت
الورثة كلهم صغاراً فقاوم الوصي الموصي له فأعطاه الثلث وأمسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك ما في يد
الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الموصي له بشيء كذا في فتاوى قاضيان * وإذا نصب القاضي وصياً
للتيتم في كل شيء فقاوم عليه في العقار والعروض جاز هذا إذا جعله القاضي وصياً في كل شيء فأما إذا جعله
وصياً في النفقة أو في حفظ شيء بعينه لم تجز قسمته وإذا قاسم الوصي الموصي له بالثلث على الورثة وهم صغار
فدفع الثلث اليه وأخذ الثلثين للورثة صح حتى لو هلك نصيب الورثة في يد الوصي لم يكن على الوصي الضمان
ولو كانت الورثة كلهم كباراً أو كان بعضهم كباراً وهم حضور فقسمة الوصي مع الموصي له على الوارث الكبير
باطلة في العقار وفي المنقول جميعاً فان ذلك نصيب الوارث الكبير في يد الوصي فلا ضمان على الوصي ولكن
يرجعون على الوصي له فيأخذون منه ثلثي ما أخذوا كان ما أخذ ما أخذ فأمّا في يده وان هلك ما أخذ الوصي
له يجب أن يكون الوارث الكبير بالخيار ان شاء ضمن الوصي حصته وان شاء ضمن الموصي له وان كانت
الورثة كباراً وهم غيب فقاوم الوصي مع الموصي له على الورثة وأخذ نصيب الورثة فقسمة في العقار باطلة
وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه الصورة خلافاً فقال على قول أبي حنيفة وزفر
رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز. وأما في المنقول فتجوز قسمته
مع الموصي له على الورثة فأما قسمة الوصي مع الورثة على الموصي له بالورثة كبار حضور والموصي له غائب
فانها باطلة والعقار والمنقول في ذلك على السواء وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه
المسألة اختلافاً فقال على قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف

صاحب القليل لأد كذا السرخصى والفقهاء جعل هذا قول أصحابنا رحمهم الله وقال بكر رحمه الله يقسم قال الصدر وعليه رحمه
الفتوى ولا يقسم الطريق لوفيه ضرر ولا يقسم والحوض لا يقسم عشرين أو ثلثاً أو عشرة أو ثلثاً بين ما يقسم والحشب والباب

والرحى والدابة لا الأبارضا وكذا كل ما يحتاج الى كسره وشقه كالفصل وفيه ضرر وكذا الخشب الواحدة لوفى قطعه ضرر ولا يقسم بئر ونهر وقناة الا اذا كانت مع أرض فيقسم ويترك البئر والقناة على الشركة ولو كانت (١٤٣) أنهار الارض متفرقة أو عيونها

أو آبارا قسمت العيون والأبار وما لا يجري فيه القسمة لا يجبر واحدهما على بيعه نصيبه * علوبلا سفلى أو على القلب بحسب في القسمة ذراع سفلى بذراعى علوى وفى التجريد العلوي دون السفلى يقسم * زرع بين ورثة في أرض غيرهم أرادوا قسمته ان مدر كالا يجوز قسمته وان تراضيا ولو بقلا جازا اذا تراضيا عليه بشرط ان يجز كل قسطه وان لا يشترط لم يجز كالبيع بشرط التركة * الغنم والبقر والابل والثياب الهروية والمروية والسكيلي والوزني يقسم فان كان المال من أجناس مختلفة بعضها غنم وبعضها بقر وبعضها ابل لم يقسم بينهم والريق عبيد الامام لا يقسم الا بالتراضى وقالوا يقسم بطلب أحدهما كافي البقر والغنم ولو كان في الميراث رقيق وغنم وثياب فأخذ كل نوعا بالتراضى جاز وفى الجامع الصغير يقسم كل شيء بين رجلين من صنف واحد اذا طلب أحدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والدور المختلفة عند الامم رحمه الله وأجمع أصحابنا أن التركة اذا كانت جنسا واحدا يقسم بطلب أحدهما ولا يلتفت الى إياه الا آخر وان كان مع الرقيق شيء آخر

رحمه الله تعالى تجوز فان هلك حصص الموصى له في يد الموصى وبقي نصيب الورثة كان للموصى له أن يأخذ ثلث ما بقي في يد الورثة وان هلك حصص الورثة في يدهم وهلك حصص الموصى له في يد الموصى أيضا فان هلك في يد الموصى من حصص الموصى له فالوصى لا يضمن ذلك وما هلك في يد الورثة من حصص الموصى له فهو بالخيار ان شاء ضمن الموصى ذلك وان شاء ضمن الوارث كذا في المحيط * ومن أوصى بثلث ألف درهم فدفعه الورثة الى القاضي فقسم والموصى له غائب صحت قسمته حتى لو هلك المقبوض ثم حضر الغائب لم يكن على الورثة سبيل كذا في الكافي * وصى عنده ألفان لثنتين فادفع الى أحدهما ألفا وصاحب الآخر حاضر وبجده القابض القبض منه يفرغ الوصى خسمائة بينهما ولو كان غائبا تجوز قسمته عليه فلا يضمن بدفع نصيب أحدهما اليه ولو كان القابض مقر له كان لا تخران بأخذ منه خسمائة وان شاء ضمن الوصى ورجع بها الوصى وصى لثنتين قال لهما بعد ما كبرا قد دفعت اليكما ألفا فصدقه أحدهما وكذبه الآخر جع المشرك على أخيه بما تين وخسين درهما وان أنكر الم يكن لهما على الوصى شيء ولو قال الوصى دفعته الى كل واحد منكما خسمائة على حدة وصدقه أحدهما وكذبه الآخر جع المكذب على الوصى بما تين وخسين درهما ولو كان غائبا تين جازت القسمة عليهما بجل مات وترك ابنين صغيرين فلما أدركا طلبا ميراثهما فقال الوصى جميع تركته أياكما ألف وقد أنفقت على كل واحد منكما خسمائة فصدقه أحدهما وكذبه الآخر جع المكذب على المصدق بما تين وخسين ولا يرجع على الوصى في ذلك عند زفر رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية ابن مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع كذا في محيط السرخسي * وصى الاتم يقاسم ولدها الصغير منقولاته التي ورثها من الام اذ لم يكن للصغير اب ولا وصى الاب اما اذا كان له أحدهما لا يقاسم هو ولا يملك قسمة عقاراته على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام العقار والمنقول في ذلك على السواء وما عرفت من الجواب في وصى الام فهو الجواب في وصى الاخ والعم ولو كان الوصى قسم بين الورثة وعزل نصيب كل انسان فهنا على خمسة أوجه (الاول) أن تكون الورثة صغارا كلهم ليس فيهم كبير وفي هذا الوجه لا تجوز قسمته أصلا وهذا بخلاف الاب اذا قسم مال أولاده الصغار وليس فيهم كبار فانه يجوز قالوا والحيلة للوصى في ذلك اذا كان الصغير اثنين أن يبيع الوصى حصصا أحد الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصصا الصغير الذي لم يبع نصيبه ثم يشتري حصصا الصغير الذي باع نصيبه حتى يتأخر حق أحدهما عن الآخر وحيلة أخرى أن يبيع نصيبه ما من رجل ثم يشتري من المشتري حصصا كل واحد منهما مقررا (الثاني) أن تكون الورثة كبارا كلهم بعضهم حضور وبعضهم غيب فقام الحضور وأقر نصيبهم فان القسمة جائزة ومراعاة ان كانت التركة عروضا وأما في العقار فليس يجوز قسمته عليهم (الثالث) أن تكون الورثة صغارا وكبارا والكبار غيب فانه لا تجوز قسمته (الرابع) اذا كانوا صغارا وكبارا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه اليهم وعزل نصيب الصغار جله ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار جاز (الخامس) اذا عزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فان القسمة في الكل فاسدة فاما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وأمسك حصصا الصغار جله ثم قسم حصصا الصغار فيما بينهم فان القسمة بين الكبار والصغار صحيحة واذا كان بعض الورثة صغارا والبعض كبارا وأحد الكبار وصى الصغار وأراد وامن القسمة حكى عن الشيخ الامام الزاهد أنى حفص الكبير ان الوصى يقسم بين الكبار ويعزل نصيب الصغار ويجعل نصيبه مع نصيب الصغار ثم يبيع نصيبه من الاجنبى ثم يقسم بين الاجنبى المشتري وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبى المشتري فتتحقق القسمة بين الكل من هذا الوجه كذا في المحيط * وصى الاب اذا باع شيئا من تركته الاب فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون على الميت دين ولا أوصى بوصية والثاني أن يكون على الميت دين

كالغنم يجعل الرقيق تعاويذ يقسم وعندهما الحاکم بالخيار ان شاء قسم الكل قسمة واحدة فدفعت عبدا الى هذا وعبدا الى هذا وان شاء قسم كل عبد على حدة وفى الأصل اذا كانت الدور بين قوم أراد أحدهم أن يجمع نصيبه من دار واحدة وأبى البعض قسم كل دار على

سنة ولم يضم بعض الانصبا الى البعض الا ان يصطلحوا على ذلك وهنالك مسائل الدار والبيتان والمنزلان الدوانة كراقول الامام رحمه الله والبيتان فكذلك (١٤٤) والمنزلان ان تلازما فكذلك والبيتان وان تباينا فكذلك الدارين الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراضي

أو أوصى بوصية في الوجه الأول قال في الكتاب للوصي أن يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار إذا كانت الورثة صغارا أما يبيع ماسوى العقار فلا ماسوى العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن أسير ويباع العقار أيضا في جواب الكتاب قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب قول السلف كذا في فتاوى قاضيخان * وجواب المتأخرين أنه انما يجوز بيع عقار الصغير إذا كان على الميت دين لا وفاء له الا من ثمن العقار أو يكون للصغير حاجة الى ثمن العقار أو يرغب للمستري في شرائه بضعف القيمة وعليه الفتوى كذا في الكافي * أو يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار أو يكون يبيع العقار خيرا لليتيم بأن كان خراجها ومؤتمرا يوعلى غلاتها أو كان العقار حائوتا ودارا يريد أن ينقص ويتداوى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الى أداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عروض يبيع ماسوى العقار فان كانت الحاجة لا تندفع بماسوى العقار حينئذ يبيع العقار بمثل القيمة أو بغبن يسير ولا يجوز بيع الوصي بغبن فاحش لا يتعاب الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئا لليتيم لا يجوز شراؤه بغبن فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا وان كان الكل كبارا وهم حضرة لا يجوز بيع الوصي شيئا من التركة الا بأمرهم فان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصي العقار ويجوز بيع ماسوى العقار ويجوز إيجارة الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب ويباع العروض يكون من الحفظ أما العقار فحفظ بنفسه الا أن يكون العقار يملك لولم يبيع فيمنه نصيب العقار بمنزلة العروض وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب والباقى حضرة فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب بماسوى العقار لاجل الحفظ عند الكل فاذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان على الميت دين ان كان محبطا بالتركة يبيع كل التركة بالاجماع وان لم يكن محبطا يبيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين يبيع عندهم خلافا لهما كذا في الكافي * ولو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية عند الكل واذا ملك يبيع البعض يملك يبيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغيرا واحدا والباقي كبارا وليس هناك دين ولا وصية والتركة عروض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك يبيع الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولا يبيع الكل ووصى الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصى الجد يكون بمنزلة وصى الاب ووصى وصى الجد بمنزلة وصى الجد ووصى ابنا صغيرا أو وصى الى رجل أو مات الرجل وترك أخا صغيرا أو وصى الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركته هذا الميت ولا يملك يبيع العقار ولا يجوز لهذا الوصي أن يشتري شيئا للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من جملة حفظ الصغير كذا في فتاوى قاضيخان * وصى الام لا يملك على الصغير بيع ما ورثه الصغير من الاب العقار والمنقول المشغول بالدين والخالي عن الدين على السواء وما كان موروثا للصغير من جهة الام ان كان خاليا عن الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وان كانت التركة مشغولة بالدين أو بالوصية ان كان الدين مستغرا فله أن يبيع الكل ودخل يبيع العقار تحت ولايته وان لم يكن الدين مستغرا فيبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي مر قبل هذا وكل جواب عرثته في وصى الام فهو الجواب في وصى الاخ والعم وان كانت الورثة كبارا كلهم فان كانوا حضرة او كانت التركة خالية عن الدين فوصى الام لا يبيع شيئا من تركتها وان كانت التركة مشغولة بالدين

ويقسم طولاً وعرضاً ولو بالرضا ثياب بين قوم اذا قسموها لا يصيب كلاً منهم ثوب تام لا يقسم الا بالرضا ونوع في نقض القسمة والخيار فيها
بينهم ما أرض طلب أحدهما القسمة وأبأها الآخر وقال قد بعثت نصيبى وبرهن على البيع لا يقبل البينة لدفع القسمة لأنه يريد ابطال حق القسمة باثبات ففعل نفسه وهو البيع فلا يقدر عليه بخلاف ما لو برهنت على وكيل زوجها بمثلها أن زوجها المولى طلقها بحيث لا يقبل في حق اثبات الطلاق ويقبل في حق منع الحمل بيت بينهما طلب أحدهما القسمة وأبأها الآخر فان كثيرا ينفع كل بحصته قسم والا الاصل أن الجبر عليها انما يجزى فيما يحتمل القسمة وهى مشاع لا يتبدل المنفعة التى كانت قبل القسمة وان تبدلت بها ان طلبها فى الوجه الثانى فشيخ الاسلام يقسم لرضاها بالضرر وغيره قال تركهما فان شاء اقتسمها باقتسامهما أو تركه كذا ذلك وعن الامام أنه كان لا يراها على من يضيع حقه وابن أبي ليلى قال يقوم الذراع من الارض دراهاً والبناء دراهاً والجسندوع يقوم دراهاً وكذا الارض والشجر يقسمهما ويعطى كل انسان ما أصابه فان كان في يده فضل أخذ وان نقص رده حتى يوفيه فالجواب

فيهم ما طعام قال أحدهما صاحبه أقسمه ودفع اليه جوالقا وقال اجعل حصتي فيه أو قال أعزني جوالقك هذا واجعل حصتي فيه قسم

وفعل ما قال جازت ويكون قابضا ولو قال أعزى جوا القبان عندك ولم يقل جوا القك هذا ففعل لا يكون قابضا بحصته وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى برا وقال أعزى جوا القك هذا وكاه فيه صار قابضا وان لم يقل هذا لا يصير قابضا (١٤٥) كما مر وعن محمد أيضا أنه ان قال

جوا القك هذا لا يكون قابضا أيضا وفي القدوري ان الجواق لومعنا صار قابضا وان غير معين لا الا اذا كان المشتري حاضرا وقت العمل فيه * قسموا الاراضى واخذوا حصصهم ثم تراضوا على أن يكون الاراضى مشتركة بينهم كما كانت عادت الشركة لان قسمة الاراضى مبادلة ويصح فسحها واقتلتها بالتراضى * الشجرة في نصب أحدهما والاغصان متذلية في حصة الآخر ولهم كرى القسمة ذكر في نوادر ابن رستم أنه له الجبر على القطع والازالة عن ملكه وابن سماعه أنه ليس لذلك وعليه الفتوى * القسمة ثلاثة قسمة لا يجبر المتنع عليها كالاجناس المختلفة وقسمة يجبر الا في غير المكيلات والمسوزونات كالثياب والاغنام من نوع واحد ففي الاجناس المختلفة يثبت خيار الشرط والرؤية والعيب وفي ذوات الامثال يثبت خيار العيب لا غير وفي قسمة غير المكيلات والمسوزونات يثبت خيار العيب والرؤية والشرط على رواية أبي سليمان وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حفص يثبتان وما ذكر في الجامع الصغير أنه لا خيار في القسمة لا يصح ان أراد الاول وان أراد

فالجواب في وصى الام نظير الجواب في وصى الاب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وان كانت الورثة صغارا وكبارا والبكار غيب فان كانت التركة خالية عن الدين فوصى الام يبيع المنقول من تركه الام حصة الصغار والبكار جميعا ولا يبيع العقار من تركه حصة البكار والصغار في ذلك على السواء فان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصى الام نظير الجواب في وصى الاب وان كان البكار حاضرا والترك خالية عن الدين فانه يبيع حصة الصغار من المنقول من تركه وهل يبيع حصة البكار من المنقول فالمسئلة على الخلاف فلا يبيع العقار أصلا وان كانت التركة مشغولة بالوصية أو بالدين ان كانت مستغرقة فانه يبيع العقار والمنقول جميعا وان كانت غير مستغرقة يبيع المنقول جميعا ويبيع العقار بقدر الدين اجماعا وفيما زاد على قدر الدين اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط * الاصل أن ولاية الوصى تقتدر بقدر ولاية الموصى وأن ولاية الحفظ تسع ولاية التصرف أمة بين رجلين ولدت ولدا فأذنيه معا وبنت نسبه منهما فعتقت الامة وماتت وترك مالا وأوصت الى رجل قال ولاية على ولدها وماله لا يورثه دون وصيه لان وصى الام كالام وليس لها ولاية التصرف فكذلك ليس لوصيها وليس له ولاية الحفظ أيضا لانها تسع ولاية التصرف حتى لو غاب الوالدان يظهر ولاية الحفظ لوصى الام فيلزم بيع العروض لانه من الحفظ كذا في الكافي * ولكن انما يثبت له الولاية فيما ورثه الصغير من الام وفيما كان للصغير قبل موت الام لا فيما يحدث للصغير بعد ذلك وكما ثبت له ولاية الحفظ يثبت له ولاية كل تصرف هو من باب الحفظ نحو بيع المنقول وبيع ما يتسارع اليه الفساد وان غاب أحد الوالدان والاخر حاضر فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو مات أحد الوالدان بعد موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير وأوصى الى رجل والوالد الآخر حاضر فالمراث كله للصغير وولاية التصرف في التركة بين الاب والثاني لا لوصى الوالد الميت ولا لوصى الام قال ولا يضم القاضي الى الوالد الباقي وصيا بالتصرف معه وان كان الوالد الباقي غائبا كان لوصى الام حفظ ما تركه الام وكل ما كان من باب الحفظ لان وصى الام قائم مقام الام وقد كان للام حفظ مال الصغير حال غيبة الوالد فكذلك المن قام مقامها وكان لوصى الوالد الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وكل ما كان من باب الحفظ وان مات الوالد الباقي بعد ذلك وأوصى الى رجل فوصيه يكون أولى من وصى الاب الذي مات أولا ومن وصى الام فان كان للاب الذي مات أولا أب هو جد هذا الغلام وباقي المسئلة يجالها فوصى الاب الذي مات آخرأولى بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذي مات آخرأب هو جد هذا الغلام كان وصيه أولى من أبه وان مات وصى الاب الذي مات آخرأوصى الى غيره وباقي المسئلة يجالها فوصيه أولى من جميعه وان مات وصى الاب الذي مات آخرأوصى الى أحد أو كان الاب الذي مات آخرالم يوص الى أحد وقد ترك الاب الذي مات أولا أباجد هذا الغلام ووصيا فان أب الذي مات أولا أولى من وصيه فان كان مات الوالدان أحدهما قبل الآخر ولكل واحد منهما أب وأوصى كل واحد منهما الى رجل ان لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأولى بالتصرف في المال للوصيين بجهة لانه لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأولى بالتصرف في المال لولا ان كان ولاية التصرف في المال للوصيين وان عرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأولى بالتصرف في المال لوصى الذي مات آخرأوصى الى أحد ومات الاب الذي عرف موته آخرأوصى الى أحد وباقي المسئلة يجالها فولاية التصرف في المال للجدين لا بقدر أحدهما كذا في المحيط * واذا مات الرجل وترك أولادا صغارا وأبوا لم يوص الى أحد كان الاب بمنزلة الوصى في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا أذن لابنه الصغير المراهق الذي يعقل البيع والشراء فتصرف الابن تصرفا ورثته

(١٩ - فتاوى سادس) الثاني صح لکن قرن به الشفعة فدل أنه ان أراد الثالث فيصح على رواية أبي حفص أماعلى المختار لا يثبت وعن الثاني أرض ميراث بين قوم في بعضها زرع قسم الأرض بينهم من غير زرع من غير أن يقوم الزرع فمن أصابه الموضع الذي فيه

الزرع آخذناه بقيمة ولو قال لأرضي بغرم القيمة ولا حاجة لي في هذه القسمة أجبره إلحاقكم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار إذا قسم إلحاقكم على الذراع ولم يقوم البناء فنفع (١٤٦) البناء في حصته آخذناه بقيمة سمي القيمة أو لم يسمها * مسند بين أرضين أحدهما أرفع

وعليها أشجار لا يعلم غارسها أن كان يستقر الماء في الأرض السفلى بدون المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الأرض العليم بعينه والأشجار له ما لم يعم الآخرة اليقينة وإن كان الأرض السفلى تحتاج في أمسك الماء إلى المسناة فالمسناة وما عليها من الأشجار بينهما * غرس في سكة غير نافذة فأراد واحد من الشركاء قلعه أو لم يتعرض لغيرها من الأشجار التي فيها ليس له ذلك لأنه تمتعت وكذلك في نقض الجناح على الجادة * غرس بجيب دار جاره تباعد عن حائط الجار قدر ما لا يضركه ولم يقدره بمقدار معين * وضع جذوعه على حائط جاره بأذنه أو حفر سردابا في داره بأذنه جاره ثم باع الجدار داره وطلب المشتري رفع الجذوع وسردابه له ذلك إذا كان شرط وقت البيع بقاء الجذوع والوارث فيه كالمشتري لكن للوارث أن يأمر برفع الجذوع والسرداب بكل حال * ولو في التركة مكبل أو موزون فلا أحد الورثة أن يرفع حصته وبأكل بلا قضاء ورضا بخلاف غير المكبل والموزون وفي الورثة صغار وكبار يسع للكبار الأكل وفي التركة دين والتركة فني الدين للوارث

الدون ثم مات هذا الابن وتركه أباً فإن الأب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين وصى الميت إذا باع التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عند صاحبيه وإن لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغار فباع القاضي كل التركة نفذ بيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الوصي وأبي الميت فقال لو وصى الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأما أبو الميت وهو جد أو ولد الصغار فله أن يبيع التركة على الأولاد الصغار لولده وليس له أن يبيع التركة على الأولاد الصغار لولده لقضاء الدين على الميت قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما محمد رحمه الله تعالى فأقام الجدة مقام الأب قال في الكتاب إذا مات الرجل وترك وصيا وأباً كان الوصي أولى من الأب فإن لم يكن له وصي فالأب أولى ثم وثم إلى أن قال فوصى الجد ثم وصى القاضي قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يقول الخصاص يفتي صغیر ورث ما لوله أب مسرف مبذر مستحق للعجز فعلى قول من يجوز الحجر لا تثبت الولاية في المال للأب ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح أدب القاضي إذا نصب القاضي وصيا لليتيم الذي لأب له كان وصي القاضي غزلة وصى الأب إذا جعله القاضي وصيا عما في الأنواع كلها فإن جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصى الأب فإنه لا يقبل التخصيص إذا وصى إلى رجل في نوع كان وصيا في الأنواع كلها كذا في فتاوى قاضيان * وإذا باع الوصي شيئا من تركته الميت بالنسيئة فإن كان ذلك ضررا على اليتيم بأن يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول أجل لا يجوز وإن لم يكن ضررا على اليتيم بأن كان لا يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول أجل لا يجوز وعلى هذا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى إذا استباع رجل شيئا من مال اليتيم بألف والآخر بالف ومائة والأول أملي ينبغي للوصي أن يبيعه من الأول الذي لا يخشى عليه الجحود والمنع عند الطلب وكذلك إذا كان لليتيم دار أراد رجل أن يستأجرها كل شهر بشماسة والآخر بعشرة والذي يستأجرها بشماسة أملي ينبغي أن يؤجر منه وعلى هذا استولى الأوقاف وجميع أمناء الأوقاف كذا في الذخيرة * وصى باع صبعة لليتيم من مفلس يعلم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال أبو القاسم إن كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة أيام فإن أوفى الثمن والابتضاء البيع قال رضي الله عنه وينبغي أن لا يجوز بيع الوصي إذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر على أداء الثمن لأن بيع الوصي من هذا حاله يكون استهلاكا لأنه أن أدى الثمن قبل أن يقضى ييطان البيع الآن يصح هذا البيع لأن القاضي نصب ناظرا خصوصا للصغار وعام النظر فيما قلنا وصى باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه ما أكثر مما باع فإن القاضي يرجع إلى أهل البصر والأمانة إن أخره ثمان من أهل البصر والأمانة أنه باع بقيمة وأن قيمته ذلك فإن القاضي لا يلتفت إلى من يزيد وإن كان في المزايدة يشتري بأكثر وفي السوق بأقل لا ينقض بيع الوصي لأجل تلك الزيادة بل يرجع إلى أهل البصر والأمانة فإن اجتمع رجال منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قولهما فقول الواحد يكفي في التركة ونحوها وعلى هذا قيم الوقف إذا أجزم مستغل الوقف ثم جاء آخر ويريد في الجرح كذا في فتاوى قاضيان * وصى باع تركته الميت لأنه إذا نفذ الوصية فجعل المشتري البيع فرفعه إلى القاضي وحلفه خلف والوصي يعلم أنه كاذب فإن القاضي يقول للوصي إن كنت صادقا فقد فسخت البيع بينكما فيجوز مثل هذا الفسخ وإن كان بالخاطرة وإنما يحتاج إلى فسخ إلحاقكم لأن الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعد ما جحد المشتري البيع صار ذلك منهما غزلة لاقالة فيلزم المبيع الوصي كالتوقيل لا حقيقة وإذا فسخ القاضي بيعه ما لا يلزم بل يرجع ذلك إلى ملك الميت كذا في الفتاوى الكبرى * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل مات وقد كان أوصى بثلاث ماله وخلف صنوفان من العقارات والوصي يبيع صنفا للوصية فالوارث أن لا يرضى إلا أن يبيع

أن يأكل ويظا الجارية إذا كان غيره يفي بالدين * الثاني في دعوى الغلط فيها * ادعى أحدهم الغلط في الاتعاد من القسمة بمجرّد الدعوى وكذا الذرع والمساحة والكيل والوزن لا يعاد: جرد الدعوى بلا حجة لأن الظاهر المعادلة ولو ادعى الغلط في القيمة

من

بان ادعى غنيا بيسير بحيث يدخل تحت تقويمه ولم لا يسمع وان فاحشا ان قسم بالقضاء لا بالارصا يسمع اتفاقا قال في الشافعي لا يسمع قال
الثلجي لو فعل لا يسمع له وجه وان قيل يسمع فله وجه أيضا وهو الصحيح وذكر بكر الوجهين (١٤٧) ولم يرجع ولو قال حصتي النصف

وما أصابني الا الثلث والباقي

في يدك وانكر الآخر

تحالفوا ورا إذا كالبيع وان

ادعى أنه أخذ من حصته

شيء بعد القسمة يبرهن عليه

والأحد الآخر عليه

وهذا اذا لم يقر بالاستيفاء

وان أقر وبرهن على ذلك

لا يصح الدعوى الاعلى

الرواية التي اختارها

المأخرون أن دعوى الهزل

في الاقرار يصح ويحلف

المقر له على أنه ما كان كائنا

في اقراره * ادعى أحدهما

القسمة والاخر ينكر أو

يقول أصابني ستون ذراعا

هذا وأصابك أربعون هذا

وقال الاخر نصبي ذلك

أو اتفاقا أنه أصاب كل واحد

خسين لكن ادعى أحدهما

أنك قبضت ستين وأنا

أربعين وقال الاخر قبض

كل منا خسين تحالفاني

الكل وفتحت * اقتسما

بينهما دارا وأعطى أحدهما

أكثر من حقه غلطوا بنى

أحدهما في حصته يستقبلها

فن وقع بناؤه في قسم غيره

رفع نقصه ولا يرجعون

بقية البناء لكن يرجعون

بالاجر الذي أخذ منهم

الثالث في الاستحقاق

والقسمة وفيها دين وقسمة

الصبرة بلا حضرة الدهقان

أخذ أحد الشريكين الثلث

من المقدم وقيمتها شمانية

من كل شيء الثلث مما يمكن بيع الثلث منه وسئل أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى عن امرأة أوصت أن
يباع ضباؤها وبصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم انها ماتت وخلفت ورثة كبارا فأراد الوصي بيع جميع
الضيعة وأبى الورثة الا مقدار الوصية قال ان كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثة وعلى أهل
الوصية الضرر فلا وصى أن يبيع الكل والا فلا يبيع الا بقدر الوصية وكان أبو نصر الدبوسي رحمه الله
تعالى يفتي بهذا وكأنه كان (١) يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم
الضرر بقوله كما في الذخيرة * قال وللوصي أن يتجر بمال اليتيم كذا في المبسوط ولا يجوز للوصي
أن يتجر لنفسه بمال اليتيم أو الميت فان فعل ورثه يضمن رأس المال ويصدق بالبيع في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * للوصي أن يدفع مال الصغير مضاربة وأن يشاركه به
غيره وأن يرضعه كذا في المحيط * وصى آجر بعض التركة آجارة طويلة ليقضي به دين الميت لا يجوز
مديون مات وأوصى فغاب الوصي فبعد بعض الورثة وباع تركته وقضى دينه وأنفذ وصاياه فالبيع فاسد
الآن يكون باهر القاضى هـ اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فان لم تكن مستغرقة نفذ تصرف
الوارث في حصته الآن يكون المبيع يتامعينا من الدار وارث كبير باع شيئا من تركته الميت أو من عقاره
وقد بقي عليه دين ووصاياه فأراد الوصي أن يرد بيعه ان كان في يد الوصي شيء غير ذلك يستطيع أن يبيعه
ويقتضيه الوصاياه بقضى الدين لا يرد المبيع ماتت عن زوج وبنت وأخ فأوصت الى الاخ فقبل وصيتها
ثم قبل أن ينفذ وصيتها أو يقضى دينها اشتري نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع مقدار نصيبه
والمشتري عرف ذلك أن أنفذ الوصاياه قبل أن يختصموا آجرا للبيع وان لم ينفذ حتى اختصموا الى القاضى
أبطل بيعه وبدأ بدين الميت ووصاياه ثم الميراث كذا في خزائن المفتين * مديون أوصى بوصاياه يخرج من ثلثه
بعد قضاء دينه وخلف دارا ولا يقدر الوصي على أنفذ وصاياه وقضا دينه التي عليه الا من عن الدار والوارث
لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان الدين يأتى على جميع الدار أو على عامتها بحيث لا يبقى منها الا شيء يسير فله
أن يبيعها لايسته له الا ذلك ان علم أن الدين يبقى على الميت طويلا ان لم يبيع وأهل الوصاياه ثم كذا الوارث
الوصي اذا أراد أن يقرض مال اليتيم من غيره فليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في المحيط * فان أقرض
كان ضامنا والقاضى يملك الاقراض واختلف المشايخ زعمهم الله تعالى في الاب لا خلاف الروايات عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضى ولورهن الوصي أو الاب مال
اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز
ولو فعل الاب ذلك جاز وصى احتال بمال اليتيم ان كان الثاني أملي من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز كذا
في فتاوى قاضيان * الوصي اذا باع مال اليتيم بدين نفسه من رب الدين بمنزل ما عليه من الدين فعلى قول
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز ويصير الثمن قصاصا بدينه ويصير هو ضامنا للصغير كذا في المحيط *
واذا رهن مال اليتيم بدين استدانه عليه وقبضه المرتهن ثم ان الوصي استعاره من المرتهن بحاجة اليتيم فضاع
في يد الوصي هلك من مال اليتيم ودين المرتهن على اليتيم بحاله يطالب به الوصي وان كان الوصي قد غصب
الرهن من المرتهن واستعمله في حاجة نفسه ضمن لحقه ما حقه ان في الفصل الاول اذا أدى دين المرتهن بما ضمن
استعمل بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن لحقه ما حقه ان في الفصل الاول اذا أدى دين المرتهن بما ضمن
رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وان غصب الوصي عبدا لرجل
(١) قوله يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة لم يتقدم التصريح بقول أبي حنيفة ولا بقوله ما حقه
نصح الحوالة وقد راجعتهما في المحيط فوجدتهما هكذا اهـ صحيحه

واخذ الاخر ضلعها من المؤخر بستمائة درهم ثم استحق النصف من المقدم في وجه تبطل القسمة وهو ما لو استحق نصفها شاة ولا يبطل
في وجهه ويخير المستحق عليه وهو أن يستحق نصف ما في يد أحدهما مقسوما فيغير وله أن يطل القسمة ان شاة وان شاة ربع ما في يده

ووجه مختلف وهو أن يستحق نصف نصيبه شأنه عند التسلط ويخبر كل ثاني وعند الثاني تسقط القسمة مريض له بنون وبنات قال اقسماوا تركي بينكم بالسوية (١٤٨) ومات فقسّم كذلك وأخذ كل حصته لا يملك أحدهم النقص لان هذا وصية لبناته ببعض

ماله وقسمة البنين اجازة منهم فنفذت

﴿نوع في الدين﴾

قال في الاصل الارض والقرية بين ورثة وفي التركة دين والدائن غائب برهن الورثة على الارث وسألوا القسمة ان الدين مستغرقا

لا يقسم لمنع المستغرق جريان الارث وان غير مستغرق فالقياس المنع لانه مامن

جزء الا وهو مشغول بالدين وفي الاستحسان يعزل

قدر الدين ويقسم الباقي لان تركة ما لا تخلو عن دين

ما يعزل قدر الدين للابن

نقص القسمة فيها ولو كانت التركة جارية وفيها دين قليل

غير مستغرق يحل له وطؤها واذا ارادوا قسمة التركة

سألهم هل فيه دين ان قالوا لا قسم فان ظهر بعدهم دين

نقضها الآن يقضوا الدين من أموالهم وان أقر به أحد

منهم وانكر البقية وليس للغير بينة بقسم لان اقرار المقر لم يصح في حق الميت

وسائر الورثة فلم يعتبر وجوده الآن المقر له يأخذ منه من

دينه الذي أقر به من حصته * ارادوا قسمة التركة وفيها

دين فالخيلة فيها أن يضمن أجني باذن الغير بشرط

برائة الميت وان لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا ينقذ

القسمة لانه اذا كان بشرط براءة الميت يكون حواله فينتقل الدين عليه ويحول التركة عن الدين فينفذ القسمة فاندفع ما اذا لم يكن بشرط براءة الميت وكذا اذا

واستعمله في حاجة الصغير وضمن قيمته للغصب منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن أصحابنا رحمه الله تعالى قال مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يرجع واذا أجاز الوصي الصبي في عمل من أعمال البر فهو جائز وكذا اذا أجاز عبد الصغير أو مالا آخر للصغير فهو جائز فان بلغ فله أن يفسخ الاجارة التي عقدها عليه وليس له أن يفسخ الاجارة التي عقدها على ماله الوصي اذا استأجر اليتيم أجيرا بأكثر من أجر مثل عمله بحيث لا يتغابن الناس فيه ذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السغدري رحمه الله تعالى في شرح السير أن الوصي يصير مستأجر لنفسه ويجب جميع الاجر في ماله وذو كرشخ الاسلام في شرحه أن الاجارة تقع للصغير ولكن الاجر أجر مثل عمله اذ لا عمل والفضل برّد على الصغير الوصي اذا أجر منزلا للصغير بدون أجر المثل أيا لمزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصبا للسكنى فلا يلزمه الاجر بالسكنى قال الفضلي رحمه الله تعالى في فتاواه على أصول أصحابنا رحمه الله تعالى يجب أن يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتابه أن المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه أجر المثل قيل له أنت في عماد كراخيص قال نعم ورأيت في نسخ آخر يجب أجر المثل بأكمله ولو كان سمي فيه الاجر وجب المسمى ولا يزداد عليه ومن مشايخنا رحمه الله تعالى من يفتي بوجوب أجر المثل الا اذا كان النقصان خيرا لليتيم فينتدب النقصان كذا في الذخيرة * وليس للوصي أن يوافق نفسه من اليتيم بخلاف الاب فانه لو أجاز نفسه من الصبي أو استأجر الصبي لنفسه يجوز كذا ذكر القدوري وكذا أجاب الفضلي رحمه الله تعالى أن الوصي اذا أجاز نفسه أو أجاز شيئا من متاعه في عمل من أعمال اليتيم لم يجوز وقال الامام على السغدري رحمه الله تعالى لو أجاز الوصي أو الاب لنفسه من اليتيم جاز بالاتفاق والقوى على ما ذكره القدوري كذا في الكبرى * ولو استأجر الوصي الصغير نفسه ينبغي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية * وليس للوصي أن يهب مال اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذلك الاب ولو هب انسان للصغير فعوض الاب من مال الصغير لا يجوز ويقبى للواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادره شام عن محمد رحمه الله تعالى في وصي يبيع غلاما لليتيم بالف درهم وقيمه ألف درهم على أن الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت ألفي درهم ليس للوصي أن يتخذ البيع قال هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أيضا وصي باع عبد الصغير على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ الغلام في الثلاث ثم تمت الثلاث جاز البيع وان أجاز الوصي البيع في الثلاث أو مات لم يجوز حتى يجزه الغلام ولو أن وصي يبيع باع عبد اليتيم واشترط الخيار ثلاثة أشهر مات اليتيم في وقت الخيار جاز البيع وكذلك الوالد وعلى فقال لان العقد انما وقع للصغير ولو باع الوصي عبد اليتيم بشرط الخيار للوصي فادرك اليتيم في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو اشترى الوصي جارية للصغير ثم بلغ الصبي فاطلع الوصي على عيب ورضى به قبل أن ينهاء اليتيم عن الوصاية أو بعد مناهة فهو كالميت في جميع ذلك وان اشترى الوصي عبد اليتيم بالف درهم على أن الوصي بالخيار ثلاثة أيام فكبر اليتيم في الثلاث ثم أجاز الوصي البيع فاليتيم بالخيار ان شاء رضى به وان شاء ألزمه الوصي فان لم يجز شيئا حتى مات الوصي بعد ما رضى بالعيب أو قبل ذلك فاليتيم على خياره وان لم يمت الوصي ومات العبد في يد الوصي في وقت الخيار أو بعد مناهة أو مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري أو بعده فالشراء لازم لليتيم كذا في المحيط * وصي باع شيئا من مال اليتيم فادرك فابرا المشتري عن الثمن قال بعضهم اذا كان مصلحا غير مفسد وقال أنت بري مما أبرأك وصي من مالى جاز ويرى المشتري وان قال أنت بري مما عليك لا يبرأ قال الفقيه رحمه الله تعالى هذا خلاف قول أصحابنا رحمه الله تعالى ولا تأخذه بل يبرأ المشتري ببراءة الصبي بعد ما بلغ كذا في الفتاوى الكبرى * واذا باع الوصي مال اليتيم من نفسه أو باع مال نفسه من اليتيم فعلى

برائة الميت يكون حواله فينتقل الدين عليه ويحول التركة عن الدين فينفذ القسمة فاندفع ما اذا لم يكن بشرط براءة الميت وكذا اذا قول ضمن بعض الورثة بشرط براءة الميت واقتسموا اجاز * واذا ارادوا أن يصالح المرأة عن غمها وفيها دين فالخيلة اخراج الدين عن الصلح فيبقى على

حصصهم وبصالح عن الباقي وقد مر في الصلح * الغريم الذي له على الميت دين أجاز قسمة الورثة قبل قضاء الدين ثم أراد قبضها له ذلك وكذا إذا ضمن بعض الورثة دين الميت ورضي الغريم له النقض إلا أن يكون الضمان بشرط براءة الميت (١٤٩) لأن المانع وهو الدين القائم بعد

الاجازة * ظهر دين أو وصية بالثلث أو بألف مرسلة أو وارت آخر بعد القسمة تردوان قالت الورثة يؤدي الدين أو الوصية أو وصية الوارث من مالنا ولا ينقض القسمة قطعا إذا ظهر غريم أو موصى له بألف مرسلة لهم ذلك لأن حقهما في المالة لا في العين وفيما إذا ظهر وارث أو موصى له بالثلث ليس لهم ذلك بل ينقض القسمة لأن حقهما متعلق بعين التركة الا إذا رضى وارث والموصى له بذلك فان قضى واحدا من الورثة حق الغريم ينظر ان أدى ليرجع في التركة ردت القسمة الا ان يقضوا حق القاضى من مالهم لقيامه مقام العين وان عصى أن لا يرجع في التركة مضت القسمة * ادعى بعض الورثة بعد الاقسام ديناً على الميت وبرهن يقبل ولا يكون الاقسام ابراه عن الدين لان حقه غير متعلق بالعين فلم يكن الرضا بالقسمة اقراراً بعدم التعلق بخلاف ما إذا ادعى بعد القسمة عينا من أعيان التركة حيث لا يسمع لان حقه متعلق بعين التركة صورة ومعنى فانتظمت القسمة انقطاع حقه عن التركة صورة ومعنى لان القسمة تستدعي علم

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان فيه منفعة ظاهرة لليتيم يجوز وان لم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم لا يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وأظهر الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز على كل حال وتكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في تفسير المنفعة الظاهرة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بهضهم قال أن يبيع من الصبي من مال نفسه ما يساوى ألف درهم بثلاثمائة ويبيع مال الصبي من نفسه ما يساوى عثمائة بالف درهم وبعضهم قال أن يبيع من مال نفسه ما يساوى ألفاً وخمسمائة ويبيع من مال الصبي من نفسه ما يساوى خمسمائة بالف ثم إذا جازع الوصى من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يكتبى بقوله بعت أو اشتريت كافي الاب أو يحتاج الى الشطرين لم يذكر هذا الفصل ههنا وذكر الناطقي في واقعاته أنه يحتاج فيه الى الشطرين بخلاف الاب وصى اليتيم اذا باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز وكذا الوارث الوصى لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في الذخيرة * وكذا اذا أذن لعبد ليتيم بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في المحيط * الاب أو الوصى اذا أذن للصغير أو لعبد في التجارة صح الاذن وسكوتهم ما عند البيع والشراء يكون اذا كان مات الاب أو الوصى قبل بلوغ الصغير بطل الاذن وان بلغ الصغير والاب أو الوصى حتى لا يطل الاذن ولو وكل الاب أو الوصى يبيع مال الصغير أو بالشراء للصغير فاب أو بلغ الصغير ينزل الوكيل القاضى اذا أذن للصغير أو للمعتوه أو لعبدهما في التجارة صح وكذا لو جرح على عبد للمعتوه ولو رأى القاضى عبدا للمعتوه يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك اذا نأمنه القاضى اذا رأى أن يأذن للصغير أو لعبد في التجارة فأبى الاب أو الوصى فاباؤهما يكون باطلا فان جرح الاب أو الوصى بعد اذن القاضى لم يصح جرحهما وكذا لو مات هذا القاضى لا ينجح الا أن يرفع الامر الى قاض آخر حتى يحجر عليه فينجح لان ولاية هذا القاضى مثل ولاية الاول كذا في فتاوى قاضيان * ولو أن هذا الصبي باع من الوصى شيئا أو اشترى منه شيئا فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلا كالأب أو الوصى بنفسه من نفسه أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى رواية الجامع ورواية الزيادات وفي بعض رواية المأذون ان كان فيه نفع ظاهر للصغير صح وان لم يكن فيه نفع ظاهر للصغير لا يصح كذا في الذخيرة * ألوصى اذا أخذ أرض اليتيم من أربعة فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال يجوز مطلقا كما لو دفعها الى آخر ومنهم من قال اذا كان البذر من اليتيم لا يجوز وان كان من الوصى جاز وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه لو كان أجر المثل أو ضمان نقصان خير لليتيم مما يصيبه من الخارج لم يجز وان كان ما يصيبه من الخارج خيرا له جازت المزاغة كذا في المحيط * وللوصى أن يؤدي صدقة فطر اليتيم على اليتيم وأن يضي عنه اذا كان اليتيم موسرا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى والوصى لا يملك ابراهيم الميت ولا أن يحيط عنه شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح الحط والتأجيل والابراهم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويكون ضامنا ولو صالح الوصى واحدا عن دين الميت ان كان للميت ينة على ذلك أو كان الخصم مقربا بالدين أو كان القاضى علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصى وان لم يكن على الحق ينة جاز صلح الوصى وان كان الصلح عن دين على الميت أو على اليتيم فان كان للدي ينة على حقه أو كان القاضى قضى له بحقه جاز صلح الوصى وان لم يكن للدي ينة على حقه ولا قضى القاضى بذلك لا يجوز صلح الوصى لانه اتلاف لماله وهو نظير مالوط مع السلطان الجائر والمتغلب في مال اليتيم فاخذ الوصى وهدده ليأخذ بعض مال اليتيم قال نصير رحمه الله تعالى لا ينبغي للوصى أن يعطى فان كان أعطى كان ضامنا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان خاف الوصى القتل على نفسه أو اتلاف عضوم من أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم فدفع اليه شيئا من مال اليتيم لا يضمن وان

اختصاصه به * وفي فتاوى القاضى ظهر بعد القسمة وارث آخر وكانت بالتراضي بطلت عزلوا حقه أم لا وإن ظهر موصى له بالثلث فان ماله اضي فكذلك الجواب أى له نقضها وان يقضا ثم حضر موصى له بالثلث ففيه اختلاف قيل له النقض وان كانت بقضها ظهر وارث آخر

ينفذ على الغائب القضاء باوقيل الموصى له عاك التفض بكل حال * فسمه الورثة الدين على وجهين الدين على الميت أولا فانه واقسموا الدين والعين ان شرطوا أن يكون الدين (١٥٠) لاحدهم فسدت وان اقسموه الدين بعد قسمة الاعيان غير مشروط فسمته في قسمة الاعيان جازت

قسمة العين لا الدين لوجهين أحدهما أنه معدوم حقيقة وانما أعطى له حكم الوجود في الشراء به للعاجلة اذ كل احد لا يجسد نقدا ليستري قسمة الحاجة الى جعله مالا ولا ضرورة في القسمة وكان معدوما لا يقبل القسمة والثاني أن القسمة شرعت لا كمال المنفعة ولا وجود لذلك في الدين وان على الميت فاقسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو أحدهم ان الضمان مشروطا فمفسدت والآفة ضمن ضامن على أن لا يرجع في التركة صحت القسمة ان أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكت ولم يقل على أن لا يرجع فسدت الا أن يقضوا دينه * صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع قال الدهقان اقسماها واقرضحتي قسم المزارع في غيبة الدهقان وحمل حصته اليه فلما رجع الى حصته المزارع تلف فالهلاك عليهما وان ترك حصته الدهقان مفرزا وحمل حصته الى منزله فلما رجع الى حصته الدهقان قد تلف فالهلاك على الدهقان وفي واقعات مهر قنائه اذا تلف حصته الدهقان قبل قبضه يتقضا ويرجع على الاكابر بتلف المقبوض وان تلف حصته

خاف على نفسه القيد والجس أو علم أنه يأخذ بعض مال الوصى ويبقى من المال ما يكفيه لا يدفعه أن يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصى هو الذي يدفع المال اليه فلو أن السلطان أو المتغلب بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصى والفتوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وصى امر بمال اليتيم على جائر وهو يخاف أنه لو لم يبره يزع المال من يده فببره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مر بمال المضاربة قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى وانما هذا قول محمد بن سلمة وهو واستحسن وعن الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان يجيز للاوصياء المصانعة في أموال اليتامى واختار أبي سلمة موافق لقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه يفتي وصي أنفق على باب القاضي في الخصومات مال اليتيم فأعطى على وجه الآجارة لا يضمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدار نجر المثل والعين اليسير وما أعطى على وجه الرشوة كان ضامنا قالوا بئذ المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة رجل مات وأوصى الى امرأته وترك ورثة صغارا فنزل سلطان جائر داره فقيل لها ان لم تعطه شيئا استولى على الدار والعقار فأعطت شيئا من العقار قالوا تجوز مصانعتها كذا في فتاوى قاضخان * وفي فتاوى النسفي في مسائل الميراث الوصى اذا طول بجمالية دار اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازدادت المونة قد دفع من التركة جباية داره فلا ضمان عليه وكان كالمصانعة وسئل الفقيه أبو جعفر عن مات وخلف ابنتين وعصبة فطالب السلطان التركة فغرم الوصى للسلطان دراهم حتى ترك السلطان التعرض كان ما أعطى من نصيب العصبة خاصة أو من جميع الميراث قال ان لم يقدر الوصى على تخصيص التركة لا يباع غرم فذلك محسوب من جميع المال كذا في المحيط * وصي أنفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جازو يكون الوصى ما جاورا وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصي أن يتكافأ مقدارا ما يقرر في صلاته وبنفي للوصي أن يوسع على الصبي في النفقة لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضيق وذلك متفاوت بقلة مال الصغير وكثرته واختلاف حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصي يخرج في عمل اليتيم استأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد له استحسننا وعن نصير رحمه الله تعالى للوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان الوصى محتاجا وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دابته وهو القياس وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما يسعي في ماله وصي اشترى لنفسه شيئا من تركة الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز كذا في فتاوى قاضخان * وفي واقعات الناطقي قال لو أخذ الوصى مال اليتيم وأنفق في حاجة نفسه ثم وضع مثل ما أنفق له لا يبرأ عن الضمان الا أن يبلغ اليتيم في دفعه اليه أو يشتري لليتيم شيئا ثم يقول للشهود كان لليتيم على كذا وكذا وأنا اشتري هذا له فيصير قضا صوابا من الضمان كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى بان يباع عبده ويتصدق بثمنه على المساكين فباع العبد وقبض الثمن وهلك الثمن في يده ثم استحق العبد في يد المشتري ضمن الوصى الثمن للمشتري ثم يرجع الوصى في جميع تركة الميت هكذا ذكر المسئلة في الجامع الصغير وهو جواب ظاهر الرواية وان هلك التركة لا يرجع على أحد لا على الورثة ولا على المساكين ان كان قد تصدق على المساكين ولو قسم الوصى التركة ثم أصاب صغيرا من الورثة عبقا فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصى ويرجع الوصى به في مال الصغير لانه باعه ويرجع الصغير بحصته على الورثة لاطلاق القسمة كذا في المحيط * اذا هلك الرجل وفي يده ودائع لقوم شئ وترك أموالا عليه دين يحيط بماله وقبض الوصى الودائع من منزل الميت ليردها على

قسمة العين لا الدين لوجهين أحدهما أنه معدوم حقيقة وانما أعطى له حكم الوجود في الشراء به للعاجلة اذ كل احد لا يجسد نقدا ليستري قسمة الحاجة الى جعله مالا ولا ضرورة في القسمة وكان معدوما لا يقبل القسمة والثاني أن القسمة شرعت لا كمال المنفعة ولا وجود لذلك في الدين وان على الميت فاقسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو أحدهم ان الضمان مشروطا فمفسدت والآفة ضمن ضامن على أن لا يرجع في التركة صحت القسمة ان أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكت ولم يقل على أن لا يرجع فسدت الا أن يقضوا دينه * صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع قال الدهقان اقسماها واقرضحتي قسم المزارع في غيبة الدهقان وحمل حصته اليه فلما رجع الى حصته المزارع تلف فالهلاك عليهما وان ترك حصته الدهقان مفرزا وحمل حصته الى منزله فلما رجع الى حصته الدهقان قد تلف فالهلاك على الدهقان وفي واقعات مهر قنائه اذا تلف حصته الدهقان قبل قبضه يتقضا ويرجع على الاكابر بتلف المقبوض وان تلف حصته

الاكابر لا ينقض لان تلفه بعد قبضه والغلة كلها في يده والاصل أن هلاك حصته من المكمل في يده قبل قبض الآخر نصيبه لا يوجب أصحابها اقتراض القسمة وهلاك حصته من لم يكن المكمل في يده قبل قبض حصته يوجب اسقاطها وذ كشيخ الاسلام رحمه الله أن المكمل والموزون

لويين اثنين فاقسموا قبض أحدهما حصته الاخرى حتى يملك نصيب الاخر ينقض القسمة ويكون التالف والباقي على الشركة وتاويله اذا لم يكن المقسوم في يد أحدهما والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت المالك فيه في الرابع في قسمة (١٥١) التركة وفيها غائب أو صغير

جاءة جاؤا الى الحاكم وقالوا مات أبونا عن هذا فاقسمه بيننا فان لم يذكروا الارث بأن قالوا هذا ملكنا ولا غائب فيهم بقسم بينهم ويد كفي كتاب القسمة أنه قسمها بينهم باقرارهم ولا يطالبهم ببرهان على أصل الملك في المنقول وغيره وان غابا بالاقسم واحدا كان الغائب أو أكثر وان بالارث وقالوا لا غائب فينا قسم المنقول لا غير المنقول عند الامام رحمه الله حتى يبرهنوا على الميراث وعندهما المنقول وغير المنقول بقسم بالقول وان فيهم غائب وحضر واحدا لا يقسم وان زادوا حاضر على الواحد منهم بكراً أو بعضهم صغار نصب عن الصغير وصبا وقسم لان أحد الورثة خصم عن الباقي وترك حصه الغائب عند عدل فان حضر الغائب وأقر بما قالوا تم الامر وان أنكر في المنقول وغيره ترد القسمة عندهما وعنده لا ترد في غير المنقول لانها كانت بالبينه فلا تنفذ الى انكار الغائب فاندفع المنقول ولو ادعى بعض الورثة أو المرأة بعد القسمة ديناً ومهر أو غير ادعى ديناً وبرهن يقبل ولا تجعل القسمة ابطلا لادين لما امر وان ادعى بعضهم

أصحابهم أو قبض مال الميت ليقضى به دين الميت فهل انقضت في يده فلا ضمان عليه وكذلك ان لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من ماله وهلاك في يده لا ضمان عليه كذا في الذخيرة * واذا أمر الوصي مودع الميت بأن يهب الوديعة أو يقرض أو يتصدق بها ففعل ضمن المودع ولو أمره بالدفع الى فلان ففعل لم يضمن وكذا لو أمره أن يدفع مضاربة الى فلان أو أن يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التنازحية * اذا أنفق الوصي التركة على الصغار حتى قُتبت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل وادعى على الميت ديناً أو أثبتته بالبينه عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا الغريم أن يضمن الوصي لاذكر لهذه المسئلة في الكتاب وينبغي أن تكون على التفصيل ان أنفق عليهم بأمر القاضي فلا ضمان عليه وان أنفق بغير أمر القاضي فعليه الضمان واذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضي وقضى الوصي ذلك ثم لحق الميت بعد ذلك دين آخر بان كان حفر بئر في حال حياته ثم وقعت فيها سارية حتى صارت ديناً على الميت أو كان باع الميت سلعة في حال حياته فوجد المشتري بها عيباً بعد وفاة الميت فتردها على الوصي صار عنه ديناً على الميت هل يضمن الوصي للثاني شيئاً فهو ذاعلى وجهين اما ان دفع الوصي الى الاول ما دفع بأمر القاضي أو دفع بغير أمره فان كان دفع بأمر القاضي فلا ضمان عليه ولا على الثاني ولكن الثاني يتبع الاول فيشاركه فيما قبض بقدر دينه ان كان قائماً وان كان هالكا في يده يضمن القابض حصته من المقبوض ولا يضمن الوصي للثاني وان ظهر أنه صار دافعاً بعض حقه الى الاول بغير أمره لانه كان مكرهاً على الدفع الى الاول من جهة القاضي هذا اذا دفع الوصي الى الاول دينه بأمر القاضي أما اذا دفعه بغير أمره القاضي كان للثاني أن يضمن الوصي حصته من المقبوض ان شاء وان شاء ضمن القاضي فاذا ضمن الوصي للثاني حصته عمداً دفع الى الاول هل يرجع الوصي بمأخذه على الاول فان كان في زعم الوصي أن الثاني مبطل في الدعوى وفيما أقام من البينة لم يرجع على الاول وان زعم أنه محق يرجع بذلك على الاول هذا الذي ذكرنا اذا ثبت الدين عند القاضي بالبينه ولو لم يثبت دين عند القاضي بالبينه ولكن أقر الميت بين يدي الوصي أن لفلان عليه كذا درهماً أو ثبت الدين بما يشبه الوصي بان عاين أن الميت حال حياته استهلك مال انسان أو استخرج منه مالا هل يسع الوصي أن يقضى ذلك الدين اذا أنكرت الورثة لاروايه لهذا واختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى قال بعضهم له أن يقضى ذلك الدين وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي للوصي أن لا يقضى كذا في المحيطه رجل أو دعى رجلاً مالا وقال ان مات فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون هذا وصياً وان قال ادفعه الى فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه مريض اجتمع عنده قرابته باً كاون من ماله قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى ان أكلوا من المريض فن كان منهم وارثاً ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال الفقيه أبو الميت رحمه الله تعالى ان احتاج الى ثعاهدهم في مرضه فأكلوا معه ومع عياله بغير اسراف لا ضمان عليهم استحسننا رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغرماء وقبض الثمن فضاغ عنده أو مات بعض الرقيق في يد الوصي قبل أن يسلم الى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي ويرجع به الوصي على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي بالثمن على الغرماء الا أن يكون الغرماء أمرهم ببيعه وكذلك لو قال الغرماء له بقر رقيق فلان الميت واقض ديننا لم يرجع بالثمن عليهم ولو كانوا قالوا ببيع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لانهم غزوه الا أن يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع عليهم بأكثر من دينهم ولو قال له ببع هذا العبد فانه لفلان وقال الوصي لا أبيع ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن يرجع به الوصي على الغريم ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة الكبار فم في جميع هذه الوجوه بمنزلة الغرماء وان كانوا صغاراً لم يرجع عليهم في الاستحسان ولو باع القاضي رقيق الميت للغرماء فضاغ الثمن عنده ثم استحق الرقيق يرجع

وصية بالثلث لانه الصغير يقبل لكن ليس له الدعوى لانه وان لاغيره ومناقض لاقراء الاول بانه لاحق لاحد فنه * اقسام أولاد الميت ثم ادعى أحدهما ان ائحاله لم يورث وارث معهم ثم مات وله ميراثه من هذا وبرهن لم يقبل ولم ينقض القسمة وكذا لو ادعى الشراء والهبة من

مورثه حال حياته بعد القسمة ودعوى العين تبين دعوى الدين الحاضر وان حضر الوارث ومعه صغير نصب وصيا وقسم بينهما كما امر فان كان الصغير غائبا وطلب من الحاكم نصب (١٥٢) الوصى لا ينصب اذا كانت التركة كلها في يد الحاضر ولو بعضها في يد الغائب أو يد مودعه

أويد أم الصغير والصغير غائب لا يقسم وان الحاضر اثنين والفرق بين الصغير الغائب والحاضر ان الدعوى لا يصح الاعلى خصم حاضر وجعل الغير خصما عن الغائب خلاف الحقيقة فلا بصار اليه الا عند العجز والصغير عاجز عن الجواب لاعن الحضور فلا يجعل عنه غيره خصما في حق الحضور وجعل خصما في الجواب فاذا كان الصبي حاضرا وجد الدعوى على حاضر فينصب وصيا عنه في الجواب واذا كان غائبا لم يوجد الدعوى على حاضر فلا ينصب وصيا عنه في الجواب لعدم صحة الدعوى وهذا المعنى يدل على أن من ادعى على صغير محضرة وصيه عند غيبة الصغير انه لا يصح وقد مر خلافه في الدعوى * اقسام الورثة لا بأمر الحاكم وفيهم صغيرا وغائبا لا تصح الا باجازه الغائب أو ولي الصغير أو يجيز الصغير بعد البلوغ أو باجازه الحاكم قبل البلوغ فلو مات الصغير والغائب فاجازته ورثته جازت الا عند محمد رحمه الله وفي أدب القاضي اذا كان في الورثة صغيرا وغائبا ولم يكن في يد أم الصغير والغائب شيء بل الكل عند الحضار الكفار لا يقسم ما يجعل عن الصغير وصيا وعن الغائب وكلا يقوم بأمرهم ويقبض حصصهم وان كان في يد الغائب شيء لم يقسم حتى يحضر الغائب بالدين

او يبرهن على أن ذلك ميراث بينهم وعلى عدد الورثة فاذا برهن قسم وفي الجامع انه لا يقسم وان برهن ما لم يحضر الغائب فصا فيه روايتان

المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضي رجل أوصى بعقوبته ثم جنى العبد جناية بعد موت الموصى فأعتقه الوصى وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للعداء وان لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو أن عبد الايتام جنى جناية كان لوصيه أن يختار لهم امساك العبد ويدفع أورش الجناية من مالهم الا أن يكون بين أورش الجناية وبين قيمة العبد شيء متفاوت فان قال الوصى عند القاضي قد اخترت امساك العبد أو أشهد على نفسه بذلك ثم وداه فليس له أن يرجع الى أن يدفع العبد فان لم يكن لهم مال غير العبد فعليه أن يبيع العبد ويؤدى أورش الجناية من ثمنه فان مات العبد قبل أن يبيعه بعد ما اختاره فالجناية دين على الايتام حتى يؤدوها كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل اشترى عبدا بألف درهم وقبض العبد ولم يتقد الثمن حتى مات وأوصى الدر جل وعلى الميت سوى الثمن ألف درهم آخر دين ولا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصى بالعبد عيبا فرتبه بالعيب بغير قضاء فهو جائز وليس للغريم نقضه ويرجع الوصى على البائع فيأخذ منه نصف الثمن ويعطيه الى الغريم الآخر وان بوى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصى للغريم لان هذا الرذلا اعتبر بيعا جديدا في حق الغريم صار كأن الوصى باعه من رجل وبوى الثمن عليه وهناك لا يضمن فكنا ههنا فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصى هذا العبد من رجل آخر بألف درهم وقبض الثمن ودفع الى البائع حيث يضمن للغريم الآخر والفرق أنه لما باعه من غيره وقبض ثمنه وتعلق كل واحد من الغريمين به فهو بالدفع الى أحدهما يصير متلفا على الآخر حقه أما ههنا فالوصى لم يقبض شيئا انما باشر الرقب بالعيب وانه يبيع جديدا في حق الغريم وله ولاية البيع فلم يوجد سبب الضمان فلا يضمن قال مشايخنا رحمهم الله تعالى فهذا هو الحيلة للوصى اذا أراد أن يقضى دين غريم الميت وخاف ظهور دين آخر على الميت أن يبيع شيئا من مال الميت من غريمه بما للغريم على الميت من المال فلا يضمن اذا ظهر دين آخر على الميت فلان الوصى حين أراد الرقب بالعيب لم يقبله البائع حتى خاصمه الوصى الى القاضي فان كان القاضي يعلم بدين الغريم الآخر لا يرذله العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي بدين غريم آخر رتبه على البائع وسقطا لثمن عن البائع فان أقام الغريم الآخر بعد ذلك بينة على دينه خيرا للقاضي بين أن يعضى الرذلا ويضمن للغريم الآخر نصف الثمن وبين أن ينقض الرذلا العبد حتى يباع في دينهما كذا في المحيط * قوم ادعوا على الميت دينوا ولا بينة لهم الا أن الوصى يعلم بالدين قال نصر رحمه الله تعالى يبيع الوصى التركة من الغريم ثم يجعد الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصا وان كانت التركة صامتا ودع المال عند الغريم ثم يجعد الغريم الوديعة فيصير قصاصا كذا في فتاوى قاضيان * واذا شهد شاهد عدول بين يدي الوصى أن لفسان على الميت كذا كذا دينا ولم يشهدوا به عند القاضي هل يسمع الوصى قضاء هذا الدين اذا أنكرت الورثة لا رواية لهذا واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى أيضا في هذا الفصل فقال بعضهم له ذلك ومنهم من قال لا يسمعه القضاء كذا في المحيط * واذا أقر الميت بالدين بين يدي الوصى وأراد الوصى أن يقضى الدين ولا يلحقه الغرم فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على خمسة أقوال منهم من قال ينبغى له أن يجيى الى القاضي ويقول له اقسم أنت الميراث بين الورثة حتى اذا ظهر دين آخر بالينة لا يكون للغريم الثاني أن يخافه حتى ولا يرجع بالضمان على ومنهم من قال يدفع الى المقر له قدر الدين سرا حتى لا تعرف الورثة فيضفونه ومنهم من قال ينبغى أن يجعل من التركة مقدارا للدين في صرة فيضع بين يديه ويبعث الى الغريم فيجيى فيأخذ سر أوجهه راو الوصى يتغافل فان علم الورثة يقول للورثة خاصموا أنفسكم أو اقيموا غيري لكي يخافهم ومنهم من قال ينبغى أن يجعل مقدارا للدين من جنس الدين في صرة فيودع الغريم فذهب الغريم بالوديعة قصاصا بالدين ثم ان الوصى لا يضمن لان له أن يودع ومنهم من قال ينبغى للوصى أن يقول للميت حين أقر

ولو كان في يد أم الصغير شيء من حصص الصغير فالجواب كذلك وإذا كان المكيل أو الموزون بين حاضر وغائب وبالغ وصغير فخذ البالغ أو الحاضر حصته تنفذ حصته من غير خصم بشرط سلامة حصص الغائب والصغير حتى (١٥٣) لو هلك ما بقي قبل أن يصل إلى الغائب

فالهلاك عليهما وقد ذكرناه بتامه في مسألة الدهقان بأراض بين ثلاثة لأحدهم عشرة أسهم وللثاني خمسة أسهم والثالث سهم أرادوا قسمتها وأراد صاحب العشرة وقسوع سهامه متصلة في موضع ولم يرض بذلك ذو السهم الواحد قسمت الأرض بينهم متصلة كانت أو متفرقة على قدر سهامهم عشرة لواحد وخمسة لواحد ويجعل الأرض على عدد سهامهم بعد أن عزلت وسويت ثم يجعل تناق على عدد سهامهم ويقرع بينهم فأول بندقة يخرج توضع على طرف من أطراف السهام وهو أول السهام ثم ينظر إلى البندقة من هي * قسمة الأب على الصبي والمعتق جاز في كل شيء إذا لم يكن فيها غيب فاحش ووصى الأب في ذلك قائم مقام الأب بعد موته وكذا أبو الأب عند عدم وصي الأب وقسمة وصي الأم إذا لم يكن هنالك أحد من هؤلاء فمساوي العساق فيما تركت جاز لقيامه بمقام الأم ونصيرها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح في البيع فمساوي العساق فكذا القسمة ولا يجوز قسمة الأم والأخ والألم والزوج على امرأته والصغير والكبير

بالدين بين يديه أحضر شاهدين أو شهدهما على قولك أو شهد شاهد أو أحدا سوى حتى لو جاء الغريم بعد الشاهدان له يشهدان بذلك أو يشهد الوصي مع الشاهد الآخر ثم يقضى الوصي دينه فلا يضمن وإن ادعى الورثة ضمانا على الوصي وقالوا إنك قضيت ديننا من التركة لم يكن واجبا على الميت فصرت ضامنا وذكر الوصي الضمان وأرادت الورثة استخلاف الوصي فالقاضي لا يستخلف الوصي بالله ما قضيت نظر الوصي وإنما يخلف بالله ما لم يقبل ما يدعون من الضمان عليك كذا في الذخيرة رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في حصته الألف الذي كان لي عليه وغرما الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات فيه ولنا حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا إن كان الألف المقبوض فأعني شاركوه فيه لأن الأخذ حدث في حال إلى أقرب الأوقات وهو حالة المرض وإن كان المقبوض هالك لا شيء للغرما الميت قبله لأنه إنما يصرف إلى أقرب الأوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لإيجاب الضمان قال قيام الألف هو يدعي نفسه سلامة المقبوض والغرماء ينكر ذلك وقد أجعوا على أن المقبوض كان ملكا للميت فلا يصلح الظاهر شاهد له وبعدها المقبوض حاجة الغرماء إلى إيجاب الضمان ولا يصلح الظاهر شاهد لهم وصي عليه الميت دين والميت أو وصي بوصايفيريد الوصي أن يخرج عن عهده ما عليه قالوا لا ينفذ وصايا الميت أو يقضي دين الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصا عليه لكن ينبغي أن ينوي القصاص حين يقضي فيقول أقضى من مال الميت حتى يصير قصاصا كذا في فتاوى قاضيخان الوصي بعد ما خرج من الوصاية إذا قبض دينًا لليتيم بقران كان موروثا للصغير أو وجب بعقد الوصي عقد الرجوع الحقوقي فيه إلى العاقد لا يصح ولا يبرأ المديون وإن وجب بعقد الوصي عقد الرجوع فيه حقوق العقد إلى العاقد يصح قبضه ويرأ المديون كذا في المحيط * وصي ادعى على الميت دينًا اختلقوا في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج إلا أن يدعي عنه أنه لا يفيضه القاضي من يده وقال بعضهم إذا لم يكن له دين على الدين فإن القاضي يخرج عنه عن الوصاية وقال الفقيه أبو النيث رحمه الله تعالى يقول له القاضي أمان تبرئه عن الذي تدعي أو تقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والأخر جئت عن الوصاية فإن لم يبق أخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أن الوصي إذا ادعى دينًا على الميت وليس له بينة فإن القاضي يعزله عن الوصاية وإن كان له بينة فإن القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعي البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك إن شاء ترك الثاني وصيا وصار الأول خارجا عن الوصاية وإن شاء أعاد الأول إلى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكرنا خصايف رحمه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين الذي يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فأدرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ نهي عن القبض لا يصح قبضه رجل مات وعليه ألف درهم لرجل وللميت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت دين الميت ذكر في الأصل أنه يبرأ عما عليه وإن قضى بغير أمر الوصي وأمر الوارث وإذا أراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى يقول عند القاضي هذا الألف الذي لفلان الميت على من الألف الذي لك على الميت فيجوز ذلك ولولم يقل ذلك ولكن قضى الألف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو أن مستودعا قضى دين صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار إن شاء أجاز قضاءه وإن شاء ضمن المستودع وبسلم المقبوض إلى القابض ميت أو وصي إلى امرأته وترك مالا للزوجة عليه مهرها إن ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها أن تأخذ مهرها من الصامت لأنها ظفرت بجنس حقه بها وإن لم يترك الميت صامتا كان لها أن تبسح ما كان أصله للبيع وتستوفي صداقها من الثمن مديون مات ورب الدين وارثه أو وصيه كان له أن يرفع مقدار حقه من غير علم الورثة رجل مات عن أولاد صغير ولم يوص إلى

(٢٠ - فتاوى سادس) الغائب وإن لم يكن لأحدهم أب أو وصي أب ليس الوصي الأم القسمة على الصغير في غير ما تركت الأم ويجوز قسمة وصي الأب على الابن الكبير الغائب فيما سوى العقار لقيامه بمقام الأب في باب الحفظ وبيع غير العقار بعد من الحفظ ولا يجوز قسمة الملتقط ولا المعاول على ولده الحر والمعتق بمنزلة الصغير والمنعم عليه والذي يجزى وبقي لا يجوز قسمة أحد عليه الإرضاء أو بوكالته

عنه في حال فاقته والذي جعله الحالك موصيا كوصي الاب اذا جعله وصيا في كل شيء وان جعله وصيا في شيء خاص كالخلف والانتقال لا يجوز قسمته لان نصب

(١٥٤)

وصي في جميع الاشياء لقيامه مقام الاب والاصل أن كل من ملك بيع شيء ملك قسمته لان القسمة من باب البيع فيملكها من يملك البيع

كتاب الشفعة

ثلاثة فصول

الاول في الحيل
الحيلة بعد ثبوتها يكره بالاتفاق نحو أن يقول المشتري للشفيع اشتري مني وان قبل الثبوت لا بأس به عدلا كان أو فاسقا في المختار لانه ليس بابطال وعلى هذا حيلة الزكاة دفع الربا والحيلة على وجوه ما أن يهب بيتا من دار من رجل ثم يبيع بقيتها من أو يكون داران متلازمان تصدق صاحب احدهما بالدارين بالحائط الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم باعه منه ما بقي من دار أو يشتري عشرة بنين كثيرا وسهما من مائة سهم والباقي بنين قليل فلا شفيع الشفعة بالاول لا في الباقي ولو خاف البائع أن يفسخ المشتري البيع يبيع الباقي على خيار ثلاثة أيام ولو خاف المشتري انه ان اشتري القليل بالثمن الكثير لا يبيع منه الباقي بالثمن الباقي يشتري السهم الواحد على خيار

أحد فنصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت ديناً أو ودعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والودعة فلا يقضى الا بعد ثبوتها بالبينة أو ما المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة الى مهر من لها يدفع ذلك اليها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عن مقدار ما جرت العادة بتعجيله قبل تسليم النفس لان الظاهر أن التسليم نفسها الا بعد استيفاء المهر قال رضي الله عنه وفيه نوعان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لا بطل ما كان ثابتا كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل هلك وترك مالا ووارثا واحدا فقام رجل بالبينة ان له على الميت ألف درهم دين ففرض القاضي له على الوارث ودفع اليه ألفا وغاب الوارث فحضره غريم آخر فان الغريم الاول ليس بخصم له ولو كان الغريم الاول هو الغائب فأحضر الثاني واثبت الميت كان خصم له فإذا قضى القاضي على الوارث وقضى ما أخذ الوارث رجوع الغريم الثاني على الغريم الاول وأخذ منه بعض ما قبض ثم تبعه ان الوارث عاين لهما ولو لم يكن الاول غريبا وكان موصيا له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فقام رجل بالبينة أن له على الميت ديناً فالموصى له ليس بخصم له وكذلك لو كان الاول غريبا والثاني موصيا له بالثلث لم يكن الغريم خصم له ذكر في النوازل رجل مات وعليه دين يأتي على جميع تركته فأحضر مع نفسه وارث الميت فنقد الوارث لا يكون خصم للغريم وقيل يكون خصما ويقوم مقام الميت في حق الخصومة وبه أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى تركته مستغرقة كلها بالدين أو أكثرها ادعى مدع آخر على الميت ديناً وعجز عن إقامة البينة وأراد تخليف الورثة وأصحاب الدون ليعين على الغرماء أصلا وكذا ليعين على الورثة ان كان كل التركة مستغرقة بالدين وان كان له بينة فالوصى هو الخصم وان لم يكن له وصى ولا وارث جعل القاضي له وصيا وان كان في المال فضل عن الدين يخلف الوارث وقد ذكرنا في كتاب أدب القاضي أن الوارث اذا لم يصل اليه شيء من التركة تسمع عليه بينة المدعي لكن لا يستخلف قبل أن يظهر للميت مال على ما اختاره الفقهاء أبو جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى ادعى على الميت ديناً ووصيه غائب غيبة منقطعة فالقاضي ينصب خصما عن الميت لخصم المدعي وكذلك لو كان الوصي حاضرا وأقر للمدعي بالدين فالقاضي ينصب خصما عن الميت (١) هكذا ذكر القاضي في فتاواه وفي اقرار الواعقات اذا أقر وصي الميت أن قبضت كل دين لفلان الميت على الناس فغريم لفلان الميت وقال الوصي دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا علمت أنه كان لفلان عليك شيء فالقول قول الوصي مع عبثه ولو قامت البينة على أصل الدين لم يلزم الوصي منه شيء وكذا لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة أو أضاف الى مصر أو سواد وكذا الوكيل بقض الدين والودعة والمضاربة في جميع ذلك سواء كذا في المحيط * وصي أنفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارثا يرجع في تركته الميت والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد وكان قضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى

(١) قوله هكذا ذكر القاضي في فتاواه كرت عليه في المحيط بقوله لان اقرار الوصي على الميت لا يجوز ولا يمكن المدعي أن يخاصم الوصي فيما أقر به فالقاضي ينصب القاضي وصيا للمدعي لا يصلح المدعي الى حقه ثم قال صاحب المحيط وفيه نوعان نظر فقد ذكرنا لخصم ان أحد الورثة اذا أقر بالدين فقام المدعي البينة على هذا الابن المقر ثبت الدين في جميع التركة تسمع بينته وكذا لو أقر جميع الورثة بالدين فقام البينة عليهم ثبت الدين في حق غيرهم تقبل بينته فكذا ههنا يجب أن تسمع البينة على الوصي بعد ما أقر بدعوى المدعي بالاولى اه نقله صحيحه الجراوى

ثلاثة أيام فلو أراد الشفيع أن يحلفه بالله ما أدبت ابطال الشفعة لم يكن له ذلك لأنه لو أقر به لا يلزمه شيء ولو حلفه ان البيع لا يرجع الاول لم يكن تجبته ذلك لأنه ادعى معنى لو أقر به يلزمه فيكون خصما ولو كان البيعان صفقة واحدة ففقه روايتان أو يشتري منه بعشرين ألفا ثم يقصد أن يأمثلا وهو غن الدار ولا الحيلة الا عشرة وأعطى باقي الثمن كله العشرين ألفا وبأدنى ما يساوى في الواقع ان أخذته

الشفيع يأخذه بعشرين ألفا لانه اشتراها بمائة وان استخفت الدراير جع بما أدى اليه من الدراهم والدينار والشوب فقط لانه لا يورث بالاشفاق
بطل الصرف لظهور ان الثمن لم يكن عليه فصار كمن اشترى دينارا بعشرة (١٥٠) دراهم عليه ثم ظهر أنه لم يكن عليه

دين بطل الصرف ويرد
الدينار أو يهب البائع الدار
من المشتري ويهب المشتري
الدراهم من المائع أعني قدر
الثمن وفي الكروم والاشجار
أراد الحيلة باع الاشجار أو
وهبها بأصلها ثم يشتري
الارض لانه صار شرى بكا قبل
الشراء فيقدم على الجار
أو يقول المشتري أنا أبيعها
منك بالمأخوذة ولا فائدة لك
في طلبها وإذا قال الشفيع
نعم وأشترى بطلت وأنه
مكروه اجاعا قاله
بكر رحمه الله وقال شمس
الأئمة رحمه الله تعالى لا يكره
لانه لم يقصد به الاضرار
بالشفيع وقيل ان كان الجار
فاسقا يتأذى فلا يكره والا
يكره وقيل يكره في الاحوال
كلها أو يبيع البناء بثمن قليل
ولا شفعة فيه ثم يبيع الساحة
بثمن كثير فلا يرغب في الساحة
لكثرة ثمنه أو يستاجر صاحب
الدار من المستاجر ثوبا للباس
يجزه من مائة جزء من الدار
فيعرضه اليوم أو يشتريه
التجمل ليل ذلك الجز في
الحال ثم يبيع الباقي فلا يملك
طلبها في الجزء الأول والثاني
لان الأول اجارة وتحقق
الشركة في الباقي أو يبيعها
بشرط ان يضمن الشفيع
الدرك أو بشرط الخيل
للشفيع ثلاثة أيام فلا
شفعة قبل اسقاطه وبعد

لا يرجع وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغار
أو يشتري ما ينطق عليهم من مل نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصي دين الميت من مل نفسه بغير أمر
الوارث وأشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك اذا اشترى الوارث الكبير طعما أو كسوة للصغير من مل
نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة وكذا الوصي اذا أدى خراج اليتيم أو عشرة
من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك كذا في فتاوى
فاضيخان * أحسد الورثة اذا قضى دين الميت من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركة قبل
أن يرجع فيها ثم ورثوا عن ميت آخر لا يكون لاسدي قضى دين الميت أن يرجع في تركة الميت الثاني كذا
في الذخيرة * وللوارث ان يقضى دين الميت وأن يكفنه بغير أمر الورثة وكان له أن يرجع في مال الميت
الوصي اذا اشترى كفن الميت أو اشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعد ما دفن الميت كان للوارث والوصي
أن يرجع ما ينقصان العيب ولو أن أجنبيا اشترى لميت كفن فاعلم بالعيب بعد ما دفن فيه ذكر التاطفي أن
الأجنبي لا يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الأجنبي أيضا والصحيح أن الأجنبي لا يرجع
غريب نزل في بيت رجل فلم يوص الى أحد وترك دراهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يرفع الامر الى
الحاكم فيمكفنه بأمر الحاكم كفننا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفننا وسطا ولو كان على الميت دين لا يبيع
هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا لو ترك جارية لا يبيعها كذا في فتاوى فاضيخان * اذا تصرف واحد
من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء ولا وصى لميت وهو يعلم أن الامر لورثه الى القاضي حتى
ينصب وصيا وانه يأخذ المال ويفسده أفتى القاضي الديوبسي بان تصرفه جائز للضرورة قال فاضيخان
وهذا استحسان وبه يفتي كذا في الفتاوى الكبرى * بشر بن الوليد عن رجل مات في بعض الاطراف ففأ
وارثه فقال مات أبي وعليه دين وترك صنوف أموال ولم يوص الى أحد وهو لا يقدر على إقامة البينة
لان الشهود كانوا من أهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي أن يقول له ان كنت
صادقا فابع المال حتى تقضى الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن أبي نصر رحمه الله تعالى
رجل مات فزعم غرماءه وورثته أن فلانا مات ولم يوص الى أحد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم الحاكم
ان كنتم صادقين فديعلت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت أن يكون في سعة ويصير الرجل وصيا كافوا
صادقين امرأته أو وصت بثلاث ماله أو وصت الى رجل فانفذ الوصي بعض وصيتها وبقي البعض في يد الورثة
هل يكون للوصي أن يترك في يد الورثة قالوا ان علم الوصي من ديانة الورثة أنهم يخرجون الثلث جاز له أن
يترك في أيديهم وان علم خلاف ذلك لا يسهه أن يترك في أيديهم ان كان يقدر على استخراج المال منهم
رجل اشترى لولده الصغير شيئا أو أدى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر أنه ان لم يشهد عند أداء
الثمن أنه انما أدى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق بين الوالد والوصي أن الوصي اذا أدى الثمن من مال
نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب من حال الوالد انهم يقصدون الصلة والبر فيحتاج الى الاشهاد
وكذا الاب اذا قضى مهورا أمه ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فهو بمنزلة
الاب ان لم تشهد عنه سداده الثمن لا ترجع كذا في فتاوى فاضيخان * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال
الوصي لليتيم أنفق مالا عليك كذا أو كذا سنة فانه يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفضل
على نفقة مثله ثم نفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير كذا في المحيط * واذا اختلفا في المدة فقال
الوصي مات أبوك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات أبي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن
واختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال شمس الأئمة الحارثي رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قول
محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي كذا في فتاوى فاضيخان * ولو

اسقاطه بطلت الشفعة أو بشرط ان يضمن الشفيع الثمن لبايع فاذا ضمنه بطلت ولا حيلة لاسقاط اسقاط الحيلة وطلبناها كثيرا فلم نجدها
وتقديم الحيلة على المقدمة لاشعار ان جوازها مشروط بتقديمها على الثبوت لاسرار أن

والثاني في المقدمة

الحيلة لا بطلانها حرام لا منع ثبوتها * ما لا يجوز بيعه من الاوقاف لا شفعة في شئ منه عنده من يرى جواز بيع الوقف والمسلم والذي
والمكاتب والمأذون ومعتق البعض (١٥٦) سواء فيها وكذا اثبت الشفعة بجوارد الوقف ولا شفعة في المنقولات واذا ملك العقار بلا

قال الوصي ترك أولي رقيقا فانفقت عليهم من مال كذا وكذا درهم ما أتوا به من مال أو بقوا وتلك النفقة
نفقة المثل والصغير يكذبه ويقول ان أبي مات ترك رقيقا فالقول قول الوصي وفي الخاتمة قال محمد والحسن
ابن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي وأجمعوا
على أن العبد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي كذا في التتارخانية * اذا ادعى الوصي أن غلاما لليتيم
أبى فجاءه رجل فأنطت له جعة له أربعين درهما ما لا ينكر الا باق كان القول قول الوصي في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد والحسن بن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن الا أن يأتي
الوصي بينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك لو قال الوصي لم يترك أولي رقيقا لكن أنا
اشتريت له رقيقا من مالك وأدت منهم من مالك وأنفقت عليهم من مالك أيضا فهو مصدق في ذلك كله
ومعتق جعنا القول قوله فيما ذكرنا يخالف هذا جواب الكتاب الا أن مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا
يقولون لا يستحسن أن يخلف الوصي اذا لم يظهر منه خيانة وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا
ادعى ان والد الصغير ترك كذا وكذا من الغلمان فانفق عليهم كذا وكذا ثم ما أتوا فان كان مثل ذلك الميت
يكون له مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون مثله مثل ذلك الغلمان
لم صدقه وان ادعى الوصي أنه أعطى اليتيم في شهر مائة درهم وأنهم أقرضوه وأنه ضيعها فأعطاه مائة أخرى
في ذلك الشهر قال صدقه ما لم يجرى من ذلك بشئ فاحش يعني يقول أعطيته مرارا كثيرة فضيعها عبادي
يدرجل يدعيه أنه قال الوصي لليتيم اني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بألف درهم من مالك
وقبضته ودفعت الثمن اليه وأنفقت عليه من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال ان هذا الرجل غلب علي
فأخذ مني وكذبه اليتيم والذي في يديه العبد قانه يصدق الوصي في حق براءته عن الضمان ولا يصدق في حق
صاحب اليد من غير بينة حتى لا يؤخذ العبد منه لانه في حق ذي البدن ما تبيع أو شاهد والحكم لا يقطع
بالدعوى ولا بشهادة الفرد ما في حق نفسه منكر للضمان فيقبل قوله في ذلك مع عينه كذا في المحيط * وان
قال الوصي فرض القاضي لا خحك الزمن هذا نفقة في مال كل شهر كذا فأدبت اليه لكل شهر منذ عشر
سنين فكذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان
الوصي قال له أولي مات وترك هذه الارض للث وهي أرض خراج فأدبت خراجها الى السلطان منذ عشر
سنين في كل سنة كذا وقال الوارث لم يمت أبي الا منذ سنتين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وكذلك اذا
اتفقا أن أباه مات منذ عشر سنين واختلفا في أرض فيها ماء لا ينسقط طاع معه الزراعة فقال الوارث لم يزل
كذلك ولم يجب خراجها وقال الوصي انما غلب عليها الماء للجعل وقد أدبت خراجها عشر سنين فهو على
الاختلاف الذي في الجعل وأجمعوا على أن الارض لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة لا ماء فيها وباقي
المسئلة بمجالها أن القول قول الوصي مع عينه وفي النوازل لو قال الوصي اليتيم انك استسلمت علي هذا
الرجل في صغرك كذا وكذا فقبضته عنك فكذبه اليتيم في ذلك كله فالقول قول اليتيم والوصي ضامن عند
الكل ولو قال الوصي لليتيم ان عبدك هذا قد أبى الى الشام فاستأجرت رجلا فجاءه من الشام بمائة درهم
وأعطيت الأجر وأنا نكر اليتيم ذلك فالقول قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في هذا كله انما
أدبت ذلك من مالي لا رجوع به عليك وكذبه اليتيم فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا بينة كذا في
المحيط * ولو حضر الوصي رجلا الى القاضي فقال ان هذا ردي عبد الصغير من الاباق فوجب له الجعل وفي
يدي مال هذا الصغير فأعطيته هل يصدق القاضي قبل هذا على الخلاف أيضا وقيل لا يصدق بالاتفاق
كذا في محيط السرخسي * في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان لميت على رجل مال
فأقر وصيه أن الميت قد قبضه لم يكن الوصي خصما في قبضه بعد ذلك لكن القاضي يجعل وكبلا في قبضه

عوض كالهبة والصدقة
والوصية والميراث أو بعوض
ليس بحال كالميراث وبذل الخلع
والصلح عن دم عدا وجعلها
أجرة فلا شفعة فيها وهم
ثلاثة الشريك في المبيع
وهو الذي لم يقاسم وخليط
وهو المقاسم الذي بقى له
خططة في الطريق أو الشرب
والجار الملازق * دار فيها
منازل وبابها سكة
غير نافذة وأبواب المنازل
الى هذه الدار كل منزل منها
لرجل الامنزل منها فانه
لرجلين وللنزل المشترك
هذا جار ملازق على ظهره
فباع أحد الشرى بكن قبضه
من المنزل فالشفعة للشرى
الذي يقاسم فاذا سلم أول
يطلبها كما سمع فلا رباب
المنازل لانهم خطاط في الطريق
فان سلموا أول يطالبوا عند
سماع البيع أو سلم الكل
الا واحد منهم فهو أولى
من أهل المحلة يستوى
فيه الملازق وغير الملازق
وان سلم هو أيضا فالجار
الملازق ثم هي على عدد
رؤسهم لأنصائبهم وان
حضر واحد منهم فأنبتها
يقضى له بكلها فان حضر
آخر وأثبتها أيضا انما طله
فيها أخذ نصفها وان أول
من الأول أخذ الثاني وان
دونه لا يحكم له بها ولا تورث

قال
فاذا بيعت وطلبها وأثبتها ومات قبل الأخذ بالقضاء أو تسلم المشتري بطلت وليس
لوارث أخذها وان قضى له بها أو سلمها المشتري ثم مات أخذها الوارثة واشترى مالك حتى يأخذها الشفيع فان بالبيع الاول انفسخ

الثاني وان بالتالي تم البهتان والشفيع أف يتنعم من الاخذهم او ان يخذهاهم فبقى واستغنى وتنفص عليه البناء يرجع الشفيع على الذي نقدا الثمن اليه بالثمن لا غير لا بقيمة البناء (١٥٧) نوع ما ثبت فيه او ما لا ثبت ومن يكون خصما ومن لا يكون واختلف

الشفيع والمشتري
سكة أو درب غير نافذة
أقصاه مسجد وظهره أو طرف
منه الى الطريق الاعظم
وباب المسجد في الدرب أو
السكة فهو درب نافذ حكما
لان المسجد ليس عملا ولا احد
فلو بيع دار فيه لاشفعة الالجار
لان المسجد لما كان غير مملوك
كان بمنزلة القضاء هذا اذا
كان المسجد خبطة فان محذوما
أحدته الدرب أو المحلتي
والشفعة تبطل فان كان ظهر
المسجد وجوابه الى دور
الناس لا يريد المسجد الذي هو
خطة فلاهل الدرب الشفعة
لانه يكون بمنزلة القضاء قال
عصام فعلى هذا حكم
السكك التي أقصاها الوادي
بخارا اذا بيع دار فيها
لاشفعة الالجار الملازق
لانها نافذة والشركة عامة
لانهم يخرجون الى الوادي
وذ كرشمس الأئمة دارفي
أقصى الدرب والمحلة
وهذه الدار نافذة الى طريق
العامة فان كان الطريق
للعامة وليس لاهل الدرب
المنع فلاشفعة لهم وان
الطريق لصاحب الدار أو
أهل الدرب وأحدثوه ولهم
المنع للعتة فلهم الشفعة
قال الصدر رحمه الله تعالى
فعلى هذا سلكا وسائر
السكك ان الخطة نافذة
فلاشفعة لهم وان أحدثوا

قال محمد رحمه الله تعالى في اقرار الاصل اذا أقروصى الميت أنه قد استوفى جميع ما للميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضتها فهذا على وجهين اما ان كان هذا ديناً واجباً بادانة الوصي أو بادانة الميت ففي كل واحد من الوجهين لا يخلو ما أن يكون اقرار بالدين بعد اقرار الوصي باستيفاء جميع ما عليه أو قبل اقرار الوصي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يخلو اما ان وصل قوله فهي مائة باقراره أنه استوفى الجميع أو قبل وقد بدأ محمد رحمه الله تعالى بما اذا كان الدين واجبا بادانة الميت وأقر الوصي أو لا باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال وهي مائة مفصولة عن اقراره ثم أقرا الغريم به بذلك أن الدين كان عليه ألف درهم وقد استوفى الوصي منه ألف درهم وذ كرأن الغريم برأ عن الالف حتى لم يكن للوصي أن يتبعه بشئ فالقول قول الوصي مع يمينه أنه قبض مائة درهم ولا يصح دفع الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسمية الورثة بسبب الجحد فان قامت لبيت بينة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بأن أقام البيينة أو غريم لبيت البيينة كان الغريم برياً عن الالف حتى لم يكن للوصي أن يتبع الغريم بتسميته و يضمن الوصي تسمية الورثة فاذا أقر الغريم أو لا أن الدين ألف درهم ثم أقرا الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولة عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ثبت الالف بالبيينة يكون الغريم برياً عن جميع الالف باقرار الوصي بالاستيفاء و يضمن الوصي تسمية الورثة هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولة عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وجب الدين بادانة الميت يكون الغريم لابل كان ألف درهم ذ كرأن الوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي أن يتبع الغريم بتسميته هذا اذا أقر الوصي أو لا بالاستيفاء وان أقر الغريم أو لا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولة عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وجب الدين بادانة الميت يكون الغريم برياً عن جميع ما عليه لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسمية هذا الذي ذكرنا كاه اذا قال الوصي وهي مائة مفصولة عن اقراره اما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون برياً عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي أن يتبعه بشئ ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما أقر الوصي أو لا بالاستيفاء فاما اذا أقر الغريم أو لا بالدين درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فان الغريم يكون برياً عن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسمية منها قال ولو أن وصيا باع خادما للورثة وأشهد أنه قد استوفى جميع عنه وهو مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فهذا على وجهين اما ان قال الوصي وهو مائة موصولا باقراره أو قال مفصولا فان قال موصولا باقراره فانه لا يصح هذا البيان حتى يبرأ الغريم عن مائة وخمسين باقرار الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما قبض والجواب فيما اذا كان مالكا وأقر باستيفاء جميع ما على المشتري ثم قال وهو مائة موصولا أو مفصولا كالجواب في مسألة الوصي ولو أقر أنه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جنيح الثمن فقال المشتري لابل الثمن مائة وخمسون فأراد الوصي أن يتبعه بخمسين درهمافله ذلك واذا أقر الوصي أنه استوفى جميع ما لفلان على فلان وهو مائة درهم وأقام الورثة البيينة أو غريم الميت أنه كان له عليه ما تادروهم حتى قبلت هذه البيينة فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يضمن الوصي الا المائة التي أخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصي مفصولا وهو مائة ثم قامت البيينة أن الدين على الغريم ما ثمان فان الوصي يكون ضامنا لما ثمان قال واذا أقر الوصي أنه استوفى ما لفلان الميت عند فلان من ودية أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وأقر المطلوب أنه كان لبيت عنده ألف درهم فهذا على وجهين اما ان أقر الوصي بالاستيفاء أو لا ثم أقر المطلوب أنه كان ألفا

النفاذ فلهم الشفعة * سكة غير نافذة وفيها سكة أخرى فباع في السكة السفلى واحدمتهم دارا فالشفعة السفلى ولو بيعت في العلانية لكل وكذا من رخص انتزع منه ثم رخص فباع أرض على المنتزع فالشفعة لاهل المنتزع كقذف انتزع من نهره وعن محمد رحمه الله تعالى أرض

بين أهل قرية اقسموها أو أقرز كل منهم قسطه ورفعوا طريقتا بينهم وجعلوه نافذا ثم نواذروا على حافى السكة وجعلوا أبوابها اليها فباع بعضهم داره بخاء جاره الذى هو لزيه (١٥٨) وبعض له الدار فى الناحية الأخرى الى هذه المحلة يتبعان جميعا الشفعة فيتم ما لان هذه وان

أو أقر المظلوب أنه كل الميت عند ما ف درهم ثم أقر الوصى باستيفاء ما عنده ونول الوصى وهو مائة اما أن يكون موصولا باقراره أو مفذولا فان أقر الوصى بالاستيفاء أولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المظلوب كان ألف درهم وقد قبضت فان الوصى لا يضمن أكثر من ألف قبضه وبكون المظلوب بريأ عن الجميع كما فى الدين فان قامت البيعة أنه كان عند المظلوب ألف درهم فدل الوصى صاير لذلك كله هذا اذا قاله مفذولا فأما اذا قاله موصولا ثم أقر المظلوب أن ما عنده كان ألف درهم فان القول قول الوصى أنه قبض منه مائة ولا يتبع المظلوب بشئ بخلاف ما لو كان هذا فى الدين فانه يتبع الغريم بالباقي هذا اذا أقر الوصى أولا باستيفاء الدين فأما اذا أقر المظلوب أولا أن الامانة عنده ألف درهم لميت ثم أقر الوصى أنه استوفى جميع ما عليه عنده وهو مائة موصولا أو مفذولا فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قامت البيعة أن المال عند المظلوب كان ألف درهم إلا أنه لا يتبع المظلوب بشئ قال واذا أقر وصى الميت أنه قبض كل دين لفلان الميت على الناس بخاء غريم فلان الميت فقال الوصى قد دفعت الميك كذا وكذا أو قال الوصى ما قبضت منك شيئا ولا علمت أنه كان لفلان عليك شئ فالقول قول الوصى ولا تثبت البراءة للغريم بهذا الاقرار الذى وجده من الوصى وكذلك الجواب فى الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة واذا أقر الوصى أنه استوفى ما على فلان من دين الميت فقال الغريم كان له على ألف درهم وقال الوصى قد كان له عليك ألف درهم لكنك أعطيت الميت خمسمائة فى حياته ودفعت الخمسة الباقية الى بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك فالجواب فيه كالجواب فى المسئلة الاولى بضم الوصى ألف درهم ولكن يستخلف الورثة على دعواه ولو أقر الوصى أنه قد استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان فقامت البيعة أن الميت على رجل ألف درهم فقال الوصى ليست هذه فيما قبضت فانما انتم الوصى ويرأ جميع غرما للميت بهذا الاقرار بخلاف ما لو أقر استوفيت جميع ما للميت من الدين على الناس ولم يقل من هذا الرجل حيث لا تقع البراءة للغريم بهذا الاقرار ولو أن وصيا أقر أنه قبض جميع ما فى منزل فلان من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك وهو مائة وخمسة أبواب وادعى الوارث أنه كان أكثر من ذلك وأقاموا البيعة أنه كان فى ميراث الميت يوم مات فى هذا البيت ألف درهم ومائة ثوب فانه لا يلزم الوصى الا قدر ما أقر بقبضه وان قال وهو مائة موصولا عن اقراره كذا فى المحيط * اذا أقر على الميت بالدين لا يصح اقراره كذا فى الذخيرة * والله أعلم

باب العاشر فى الشهادة على الوصية

ولو شهد الوصيان أنه أوصى الى فلان معهما وادعى فلان جازت استحسانا لاقياسا كذا فى محيط السرخسى * واذا كان لا يدعى فان شهادتهما لا تقبل قياسا واستحسانا ان كانت الورثة يدعون ذلك والمشهد له يجهد وان كانت الورثة لا يدعون كون الثالث وصيا معهما لا تقبل شهادة الوصيين قياسا واستحسانا قال فى الاصل واذا كذبهما المشهد وعده أدخلت معهما رجلا آخر سوى المشهد وعده من مشايخنا من قال ما ذكر أنه يدخل معهما ثالثا قول أبى حنيفة ومحمد رجما الله تعالى ومنهم من يقول لا بل المذكور فى الكتاب قول الكل وهو الظاهر فانه لم يحك فيه خلافا واذا شهدا بثان أن أباهما أوصى الى فلان وفلان يدعى فالقياس أن لا تقبل شهادتهما وفى الاستحسان تقبل وأما اذا كان فلان يجهد ذلك وباقي الورثة لا يدعون فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وان كانت بقية الورثة يدعون وهو يجهد لا تقبل قياسا واستحسانا واذا شهد رجلا من الميت دين أن الميت أوصى الى فلان وقبل ذلك وفلان يدعى القياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفى الاستحسان تقبل هذا اذا كان الوصى يدعى ذلك وان كان لا يدعى ان كان ورثة الميت وغير

نافذة فكأنها غير نافذة لانهم ان شاؤوا سادوها ولا شفعة فى الكردار رأى البناء ويسمى بخوارزم حتى القرار لانه نقل ذلك كالأرضى التى على نهر والمالى والأرضى التى حازها السلطان لميت المال ويدفعها من ارضه الى الناس بالنصف فصار لهم فيها كردار كالبناء والاشجار والكس اذا كبسها التراب حتى صار لهم كردار * ويبيع هذه الاراضى باطل وان بيع الكردار كان معلوما يجوز لكن لا شفعة فيه وكذا الاراضى الميان دهبه اذا كانت الاكزة يزعمونها فيبيعها لا يجوز ويبيع كردارها يجوز ولا شفعة فيها * الشريك أحق بهام من الجار اذا لم يكن شريكا فى الحائط وماتحت الحائط الذى بينهما أما اذا كان كذلك فهو شريك لا جاره فقط والشركة فيما تحت الحائط مؤثرا لا الشركة فى الحائط لانه نقل لماهر أن البناء من المنقولات لكن الشركة فيما تحت الحائط انما يحصل اذا كان أرض الحائط بينهما على الشركة فبنيها حائط فى تلك الارض المشتركة ثم اقسما الباقي أما اذا اقسما الارض وخطا فى وسطها ثم أعطى كل منهما شيئا حتى بني حائطان

فكل منهما جاره لصاحبه فى الارض والشركة بينهما فى البناء وانما لا توجب الشفعة لماهر * وصاحب السفلى أحق بالشاهدين بشفعة العلوى من الجار الملاز له اذا لم يكن منهم شركة فى الطريق وان كانت ثلاثة أيات بعضهم فوق بعض وباب كل بيت منها الى السكة

صاحبها فالشفعة في البيت الذي يليه لاني الآخر وعن الثاني أرضون بين قوم شرهم من نهر خاص فبعت منها أقرحة بمجموعة أو متفرقة ولربجل متلازقة بعض هذه (١٦٠) الاراضى او هذه الاقرحة فلهذا الجار المتلازق الشفعة في جميعها وان لم تكن متلازقة لانها

كتاب المحاضر والسجلات

الاصل في المحاضر والسجلات أن يبالغ في الذكرو البيان بالتصريح ولا يكتفى بالاجمال كذا في الخلاصة * ذكر الشيخ الامام الزاهد الحاج فجم الدين شمس الاسلام والمسلمين عمر النسفي رحمه الله تعالى أن الاشارة في الدعاوى والمحاضر ولفظ الشهادة بما يحتاج اليها وكذا في السجلات لابد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم وأحضر فلان مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتى بصحة المحضر وينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في أثناء المحضر لابد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصحة بدونه وكذلك قالوا في السجلات اذا كتب وقضيت لمجده هذا على أحد هذا لابد وأن يكتب وقضيت لمجده هذا المدعى على أحد هذا المدعى عليه كذا في المحيط * وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وأشاروا الى المتداعين لا يفتى بالصحة وقالوا ايضا اذا كتب في صك الاجارة جرفلان بن فلان أرضه بعدما جرت المبيعة الصحيحة بينهم في الاشجار والزراجين التي في هذه الارض لا يفتى بصحة الصك بعدما جرت المبيعة صحيحة بين المتعاقدين هذين في الاشجار والزراجين التي في هذه الارض وينبغي أن يكتب أجر الارض من المستأجر هذا بعدما باع هذا الأجر الاشجار والزراجين من المستأجر هذا وقالوا ايضا اذا كتب في المحضر أحضر المدعى شهوده وسألني الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتى بصحة المحضر وينبغي أن يذكر ألفاظ الشهادة لان القاضي عسى يظن أن بين الدعوى والشهادة موافقة ولا يكون بينهم موافقة في الحقيقة وكذلك قالوا ايضا اذا كتب في السجل وشهد الشهود على موافقة الدعوى لا يفتى بصحة السجل وكذلك قالوا في كتاب القاضي الى القاضي لو كتب قد شهدوا على موافقة الدعوى لا يفتى بصحة الكتاب ومن المشايخ من فسر بين كتاب القاضي والسجل وبين محضر الدعوى فافتى بصحة الكتاب والسجل وبفساد محضر الدعوى وكذلك قالوا في السجل اذا كتب على وجهه الايجاز ثبت عندى من الوجه الذي ثبت به الحوادث الحكيمة والنوازل الشرعية لا يفتى بصحة السجل ما لم يبين الامر على وجهه كذا في الذخيرة * قالوا ويكتب في محضر الدعوى شهد الشهود بكذا عقب دعوى المدعى هذا وكذا يكتب عقب الجواب بالانكار من المدعى عليه كذا لظن ظان أنهم شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا على الخصم المقر ان الشهادة على الخصم المقر لا تسمع الا في مواضع معدودة قال في الذخيرة وعندى أن كل ذلك ليس بشرط وكذا في الشروط ولا بد أن يذكر وشهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار وبعد الاستشهاد من المدعى كي يخرج عن حد الخلاف لان عند الطحاوي اذا شهدوا بعد الدعوى والانكار بدون طلب المدعى الشهادة لا تسمع قال في الذخيرة وعندى كل ذلك ليس بشرط كذا في الفصول العبادية * وكان الشيخ الامام الزاهد بن عمر النسفي يقول يقول ينبغي للمدعى أن يقول في دعواه (١) (ابن مسدعي بحق من است) ولا يكتفى بقوله (ابن من است وحق من) حتى لا يمكن أن يلحق به (وحق من في) وكذلك في جواب المدعى عليه لا يكتفى بقوله (ابن مسدعي ملك من است وحق من) وينبغي أن يقول (ملك من است وحق من است) حتى لا يلحق بآخره كلمة النفي

(١) قوله (ابن مدعي حق من است) معناه هذا المدعي حقي ومثله معنى العبارات الآتية والتفاوت الذي فيها انما هو بسبب كراهة الربط وحذفها المعبر عنها بكلمة (است) وهي غير موجودة في العربية فلا يظهر هذا الفرق الا في العبارات الفارسية

أرض واحدة وكذا دار بين قوم ورتوها عن أبيهم فاقسموها بينهم وأخذ كل قطعة معاومة لكن الطريق واحد ولربجل دار متلازقة بعض هذه القطع باع واحد منهم حصته وسلم الباقيون فلهذا الجار الشفعة وان لم يكن لزيقه به داران وأرض في قرية باع السكك بجملة وله جار يلي أحد الدارين فلهذا أن يأخذ السكك وان كان لا يملك الاخذ ولو باع الدارين منفردا الا التي تليه وجعل بيع الدارين والأرض بمنزلة بيع القرية * باع بشرط الخيار للمشتري وجبت لانها تعلق بسد زوال ملك البائع لا بثبوت ملك المشتري حتى اذا أقر بالبيع وأنكر المشتري وجبت الدار لو يدا البيع بشرط لصحة الحكم بها حضرة المشتري لان الملك له والاخذ والطلب من البائع وان صح لكن لابد من حضور المشتري * قال طلبت كما علمت وقال المشتري لا بل أخرت الطلب فالقول قول الشفع * قال الشفع علمت يوم كذا أو زمان كذا وطلبت وقال المشتري لم تطلب فالقول للمشتري * قال المشتري اشتريت الارض والبائع ذهب الى البناء وقال الشفع اشتريتها فالقول للمشتري

دار بين ثلاثة اشترى من أحدهم حصته وسلم الشريكان فلجار الشفعة في البيت الاول لاني البتين الآخرين وكذلك لان المشتري صاوير يكافيا زمان ثم اشترى الثاني والثالث فقدم على الجار * اشترى دار الشفعة ثلاثة قال له أحدهم صايرتك على أن يكون

بيت الادار مسالمك وبقاها بيني واصحابي على السواء جازو قسم الادار على غايمة عشر البيت بين المشتري والشفعاء غير المصالح لئلا يتركة جفته في البيت والبيتان بين الكل لبقا حق المصالح في البيتين لا غير * الشريك في النهر الصغير اولى من (١٦١) الجار الملازق لانه خليط وان النهر

كبر فالجار الملازق كافي
الحلة النافذة والفصل
بين النهر الصغير والكبير
ما يجري فيه السفن وقيل
اذا كافوا أكثر من مائة
فكبير وقيل موكل الى
رأى الجاركم وذو الجنبوي
في تربتها اولها الشريك في
البيت ثم في الدار ثم الشريك
في الاساس ثم الشريك في
الشرب ثم في الطريق ثم
الجار الملازق وهو الذي
لكل منهم ما حاط على حدة
وليس بين حائطين يمر لصيق
المكان ولا تصال الحائطين
حتى لو كان بينهما طريق
نافذ فلا شفعة للجار ولا
شفعة للجار المقابل اذا كانت
الحلة نافذة ويجب الشفعة
اذا كانت غير نافذة والشفيع
في الطريق احق من الجار
قال مشايخنا رحمه الله
يرده طريقا عاملا لانه غير
مملوك لاحد وانما اراد به
ما يكون في سكة غير نافذة
وان لم يكن نافذة حتى
كان الطريق مشتركين
أهلها فان كان في أسفل
السكة ما يتعلق به حق العامة
كالسجود ونحوه فليس لاحد
من أهل السكة شفعة
بالشركة في الطريق وان
كان المسجد في وسط السكة
فمن بيته في وسطها او مدخلها
فليس له الشفعة وان بيعت
دار في الاسفل فلشركاء
الاسفل في الطريق حق

وكذلك في قول الشاهد لا يكتفى بقوله (اين مدعي اوست وحقوى) وبعض مشايخنا كنفوا بقول
المدعي (ملك من است وحق من) ويقول المدعي عليه (ملك من است وحق من) ويقول الشاهد (ملك
اين مدعيست وحقوى) ولو قال المدعي (ملك وحق من است) فذلك يكتفى بالاتفاق وكذا في أمثاله كذا
في المحيط * ولو قال الشاهد ان هذه العين له أو قال بالفارسية (١) (اين ان مدعي راست) لا يكتفى بذلك مالم
يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان بجهة الملك ينسب اليه بجهة الاعارة فلا بد من التصريح
بالمالك لقطع الاحتمان وذكري في الباب الخامس من فتاوى رشيد الدين قالوا اننا شهد (٢) (كما بن غلام ان
فلان است) فهذا بمنزلة مالوقالوا (٣) (ملك فلان است) وللقاضي ان يقضي بالملك لان هذا فارسية قوله هذا
له وان له للملك وان استفسر القاضي ذلك منهم فله ذلك ولو قالوا في شهادتهم (٤) (اين مدعي ملك اين مدعيست)
ولم يقولوا (٥) (در دست اين مدعي عليه بناحق است) اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ان طلب المدعي من
القاضي القضاء بالملك فانه تقبل هذه البينة فان طلب التسليم لا يقضي به مالم يقولوا (در دست اين مدعي
عليه بناحق است) وهل يشترط أن يقول الشاهد (٦) (واجب است برين مدعي عليه كه دست كونه
كند) اختلف المشايخ فيه أيضا والصحيح انه لا يشترط والا حوط أن يذكّر الشاهد ذلك كذا في الفصول
العادية *

محض في اثبات الدين المطلق * يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضي
فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولى لعمل القضاء والاحكام بخارى نافذ القضاء والامضاء بين أهلها من
قبل فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا فبعد ذلك ان كان المدعي والمدعي عليه معروفين باسمهما
ونسبهما يكتب اسمهما ونسبهما فيكتب حضر فلان بن فلان وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وان لم يكونا
معروفين باسمهما ونسبهما يكتب حضر فلان بن فلان وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وأحضر مع نفسه جلاوذ كر
انه يسمى فلان بن فلان فأدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان له هذا الذي حضر على هذا
الذي أحضره معه كذا كذا دينار انيسا بورية جراح جسد مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة دينارا لازما
وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره طاعة وراغبا بجميع هذه
الدينار المذكورة الموصوفة في هذا المحضر على نفسه لهذا الذي حضره دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح
اقرار صدقه هذا الذي حضره خطا بافوا واجب على هذا الذي أحضره معه أداء هذا المال المذكور فيه الى
هذا الذي حضره وطالبه بالجواب وسأل مسأله فبعد ذلك ينظر ان كان أقر المدعي عليه بما ادعاه المدعي فقد
تم الامر ولا حاجة للمدعي الى اقامة البينة وان أنكر ما ادعاه المدعي يحتاج المدعي الى اقامة البينة ثم يكتب
فاحضر المدعي هذا انفراد كراهم شهوده وسأل الى الاستماع اليهم فاجبت اليه وهم فلان وفلان وفلان
يكتب أسماء الشهود وأسماءهم وحلهم ومسكنهم ومصلاتهم وينبغي للقاضي أن يأمر بكتابة لفظة
الشهادة بالفارسية على قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس القضاء على الشهود ذلك بين يدي القاضي
ولفظة الشهادة في هذه الصورة ٧ (كواهي ميدهم كما بن مدعي عليه) ويشير اليه (٨) (بحال روائي
اقرار خویش بهم وجوه مقرر مدبطوع و رغبت و چنین گشت كه بر منست اين مدعي را) ويشير اليه
(يست دينار زر سرخ بخارى سره) مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة (٩) (چنانكه اندر بن محضر یاد کرده)

(١) هذا المدعي (٢) أن هذا الغلام لفلان (٣) ملك فلان (٤) هذا المدعي ملك هذا المدعي
(٥) في يده هذا المدعي عليه بغير حق (٦) واجب على هذا المدعي عليه ان يقصر يده عنه (٧) أشهد أن هذا
المدعي عليه في حال جواز اقراره بكل الوجوه أقر بالطوع والرغبة وقال على لهذا المدعي عشرون دينارا ذهبيا
أجر بخارية نافذة (٨) كاهومذ (٩) كورفي هذا المحضر بسبب صحيح واقرار صحيح وهذا المدعي صدقه

(٢١ - فتاوى سادس) الشفعة والجار مع الشريك شفعة حتى اذا سلم الشريك يأخذها الجار في ظاهر الرواية وعن الثاني أنه لا يأخذ
والجار اذا سلم مع الشريك صح حتى اذا سلمها الشريك لا يأخذها الجار وبعد تسليم الشريك انما يأخذها الجار اذا كان أوجد الطلين بأن يقول

اني قد طلبت ان لم ياخذها الشريك اخذها ولم يذ كرفي الكتب ان من لا يرى الشفعة بالجوار اذا جاء الى حا كم برام وطلبها قيل لا يقضى لانه
يرغم بطلان دعواه وقبل يقضى (١٦٢) لان الحا كم يرى وجوبها وقيل يقال هل تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا لا يصح

شد) ويشير الى المحضر فامر لازم وحق واجب ١ (بسيبى درست واقراى درست واين مدعى) ويشير
اليه (راست كوى داشت ويراد دين اقرار وباروى) ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود وذلك بين يدي
القاضى ثم القاضى يقول للشهود ودو هل سمعتم انظرة هذه الشهادة التى قرئت عليكم وهل تشهدون كذلك
من اولها الى آخرها فان قالوا سمعنا ونشهد كذلك يقول القاضى لكل واحد منهما ٢ (يكوى كه همجنين
كواهى میدههم كه خواجه امام صاحب برخواند از اول تا آخر مراين مدعى را برين مدعى عليه) وأشار
القاضى بامر كل واحد منهم حتى يأتى بلفظة الشهادة من اولها الى آخرها كما قرئت عليهم فاذا أتوا بذلك
يكتب فى المحضر بعد كتابة أسامى الشهود وأنسابهم ومسكنهم ومصلاتهم فشهد هؤلاء الشهود بعد
ما استشهدوا عقب دعوى المدعى والجواب بالانكار من المدعى عليه شهادة مستقيمة متفقة الالفاظ
والمعاني من نسخة قرئت عليهم جميعا وأشار كل واحد منهم الى موضع الاشارات *
ويجعل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول القاضى فلان يذ كر لقبه واسمه ونسبه المتولى لعل
القضاء والاحكام بخارى ونواحيها نافذة للقضاء بين أهلها أدام الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان الامدل
العالم فلان ثبت الله تعالى ملكه وأعز نصره حضر فى مجلس قضائى فى كورة بخارى يوم كذا من شهر كذا
من سنة كذا راجل ذ كر أنه يسمى فلانا وأحضر معه راجلا ذ كر أنه يسمى فلانا وان كان القاضى يعرف
المدعى والمدعى عليه يكتب حضر فلان وأحضر معه فلانا فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره
معه أن لهذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه عشرين دينارا نيسابورية جراحيد مدة مناصفة بوزن
مناقل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحىج وهكذا أقر هذا الذى أحضره معه فى حال جواز اقراره طائعا
بجميع هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وعنده فى محضر الدعوى دينارا لازما لهذا المدعى الذى حضر
عليه وحقا واجبا بسبب صحىج اقرارا صحىجا ومصدق هذا الذى حضر بهذا الاقرار وطالبه باءا بجميع ذلك
اليه وسال مسئلة عن ذلك فسل فأجاب وقال بالفارسية ٣ (مرا باين مدعى هيچ چيز ادا دنى نيست)
أحضر هذا المدعى نفرا ذ كر أنهم شهدوه وسأل الاستماع اليهم فأجبت اليه واستشهدوا له هو ودهم فلان بن
فلان حليته كذا ومسلكنه كذا ومصلاه مسجد هذه السكة وفلان بن فلان حليته كذا ومسلكنه كذا ومصلاه
مسجد كذا وفلان بن فلان حليته كذا ومسلكنه كذا ومصلاه مسجد كذا فشهد هؤلاء الشهود وعنده بعد
ما استشهدوا عقب دعوى المدعى هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا شهادة مستقيمة متفقة
الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم بالفارسية وهذا مضمون تلك النسخة التى قرئت عليهم ٤ (كواهى
میدههم) يكتب لفظ الشهادة بالفارسية على نحو ما ذ كرنا فى المحضر فاذا فرغ من كتابة لفظ الشهادة يكتب
قالوا بهذه الشهادة على وجهها واساقوها على سننها وأشار كل واحد منهم الى موضع الاشارة فسمعت شهادتهم
هذه وأنتها فى المحضر المجلد فى خريطة الحكم فبعد ذلك ان كان الشهود عدولا معروفين بالعدالة عنده
يكتب وقبلت شهادتهم لكونهم معروفين عندى بالعدالة وجواز الشهادة وان لم يكونوا معروفين عنده
بالعدالة وعدلوا بتركية المعدلين يكتب ويرجع فى التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التعديل
والتزكية بالناحية فبعد ذلك يتطران عدلوا جميعا يكتب فنبهوا جميعا الى العدالة وجواز الشهادة فقبلت
شهادتهم لايجاب العلم قبولها وان عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنان منهم الى العدالة وهم الاول
والثانى وعلى هذا القياس فافهم فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها وهذا اذا طعن المشهود عليه فى
(١) فى اقراره مواجهة (٢) قل أنهم كذا كما قرأ الشيخ من أوله الى آخره لهذا المدعى على هذا المدعى عليه
(٣) ليس على شئ لهذا المدعى (٤) أشهد

الى كلامه قال الخواصى وهذا
أحسن الاقوال ويختلف
فى دعوى الشفعة على من
يراهب بالله مال هذا قبلت
شفعة على هذه الدار على
قول من يراها بالجوار ولا
يخاف بالله مال هذا قبلت
شفعة فى هذه الدار لانه لو
حلف على هذا الوجه يخلف
بناء على مذهبه فتوى حقه
وسئل شيخ الاسلام عطاء بن
حزرة رحمه الله شفعى صار
خفيا ثم أراد العود الى
مذهبه الاول فقال الثبات
على مذهب الامام رحمه
الله خير وأولى وهذه الكلمة
أقرب الى الالفه مما قاله
البعض من انه يعز راشدة
التعزير لا تنقله الى المذهب
الادون ولو قضى حنفى
لشفعى بالجوار هل يحمل باطنا
فيه وجهان ذ كرهما فى الوسيط
(الثالث فى الطلب)
طلبها على فور السماع عند
الغائبة والكبرى قيد
بجلس العلم وهو رواية عن
محمد رحمه الله أخبرنا ببيع
عبد أوصى ولم يطلب بطل
عنده وعنده مالا * ظن
أن المشتري فلان فسلمها ثم
علم أنه غيره له الشفعة كبكر
استؤمرت ولم يسم الزوج
ثم علمت بالزوج لها الرذ
سلامه على مشتريها لا يسطلها
لانه عليه الصلاة والسلام
قال السلام قبل الكلام
وروى أيضا انه عليه الصلاة

والسلام قال من كلم قبل السلام فلا تحبوه ولو صلى بعد الظهر ركعتيه أو بعد الجمعة أربعاً لم يطل فلوزاد على ركعتيه الشهود
أو أربعاً بطلت لانه تطوع وكان معرضاً ولو فى التطوع جعلها أربعاً أو ثلثاً بطلت بخلاف الاربع قبل الظهر وقد علم فى المطولات

دليله * سمع السبع فقال الحمد لله قد طلبت شهادتها أو قال سبحان الله أو الله أكبر أو عطس حمد الله قبل أن يدعيها لاسطل في المختار وكذلك قال من اشتراها بكم اشتراها ثم طلبها * ولو طلب من المشتري الشفيع فقال المشتري دفعته اليك (١٦٣) ان علم الشفيع بالنسبة صار له وان

لم يعلم لا وهو على شفيعته ولم يصح التملك قال انما شفيعها اخذها منك ثم اطلبها بطلت لاشتغالها بالعتق فصار كأنه قال كيف أنت أو كيف أصبحت اذا قال من شفيعت خواجهم بطل * واختلفوا في لفظ الطلب فقيل يقول طلبتها أو اطلبها أو اطلبها وقيل يقول اطلبها واخذها وقيل طلبتها واخذها وقيل باى لفظ الطلب ماضيا أو مستقبلا يصح وهو اختيار الفقيه أبي جعفر والفضل * علم بالليل ولم يقدر على الخروج فخرج وأشهد صبا طاص * ونجب بعقد البيع حتى بطل الطلب قبضه ولو سلمه بعد البيع وهو لا يعلم البيع صح التسليم وبطلت ويستحق بالطلب وهو نوعان موانبة وقد ذكر واشهاد وهو أن يشهد قائلا طلبها أو عبارة يفهم منها طلب الدار أو يدرك الحدود وقول سلمها إلى وأشهد على البائع لو المبيع في يده وان سلم إلى المشتري فأشهد على البائع لا يصح وان طلب من المشتري يصح وان كان الدار في يد البائع وفي رواية ان طلبها من البائع صح استفسانا * ولو وكل المشتري بطلبها لا يصح ولو يوكل عن الغير بشرا دار وهو شفيع ثبت له

الشهود فان كان الشهود عليه لم يطعن في الشهود يكتب عقب قوله فسمعت شهادتهم وأثبتني في المحضر الجلسد في خريطة الحكم قبل ولم يطعن المدعى عليه هذا في هؤلاء الشهود ولم يلق من الاعتراف عن أحوالهم من المزين بالناحية فلم أشغل بالتعرف عن حالهم من المزين بالناحية واكتفيت بظاهر عدالتهم عدالة الاسلام عملا بقول من يجوز الحكم بظاهر العدل من أئمة الدين وعلماء المسلمين رحمهم الله تعالى فقبلت شهادتهم قبول منها لايجاب الشرع قبولها من الوجه الذي بين فيه وثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود وما شهدوا به على ما شهدوا به فأعلنت المشهود عليه هذا وأخبرته بثبوت ذلك عندى ومكنته من ايراد دفع ليو رد دفعها هذه الدعوى ان كان له دفع فز بات بالدفع ولا يأتى بالخاص وظهر عندى بجزءه عن ذلك ثم سألتى هذا المدعى المشهود له الحكم له على هذا المشهود عليه بما ثبت عندى له في ذلك في وجه خصمه هذا المشهود عليه وكتابة سجل له فيه والشهادة عليه ليكون حجة في ذلك فأجبتة الى ذلك واستخرت الله تعالى في ذلك واستعصمته عن الزيف والزلل والوقوع في الخطا والخلل واستوثقته لاصابة الحق وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بثبوت اقراره عند المدعى عليه بالمال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينالا زما عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المدعى وتصدق هذا المدعى عليه اياه هذا الاقرار خطا باعلى الوجه الممين في هذا السجل فبعد ذلك ان كان الشهود معروفين بالعدالة يكتب عقب قوله على الوجه الممين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة وان ظهرت عدالتهم بتركية الشهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وان ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين المعدلين من هذه الشهود المسمين فيه بمحضر من المدعى والمدعى عليه هذين في وجههما مشيرا الى كل واحد منهما في مجلس قضائي بكونه بخاري بين الناس على سبيل التشهير والاعلان حكما برمته وقضاء نفذته مستحجعا شرائط الصحة والنفاذ وألزمته المحكوم عليه اياه هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا المحكوم له وتركت المحكوم عليه هذا وكل ذي حق وحجة ودفع على حجة ودفعه وحقه متى أتى به يوم من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذلك وأشهدت عليه حضور مجلسي من أهل العلم والعدالة والامانة والصيانة والكل في يوم كذا من سنة كذا فهذه الصورة التي كتبناها في هذا السجل أصل في جميع السجلات لا يتغير شيء مما فيه الا الدعوى فان الدعوى كثيرة لا يشبه بعضها بعضا وليس كتابة السجل الا إعادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها وإعادة لفظة لشهادة عقبا ثم بعد الفراغ من كتابة لفظة الشهادة فجميع الشرائط في سائر السجلات على نحو ما بينا في هذا السجل والله تعالى أعلم ثم ينبغي لتقاضى أن يوقع على صدر السجل بتوقيعه المعروف ويكتب في آخر السجل عقب التاريخ من جانب يسار السجل بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل عني بأمرى وجرى الحكم على ما بين فيه عندى ومضى والحكم المذكور وفيه حكمى وقضائي نفذته بحجة لاحت عندى وكتبت التوقيع على الصدر وهذه الاسطر الاربعة أو الخمسة على حسب ما يتفق من الخط خط يدي وقد يكتب هذا السجل على سبيل المغاية هذا ما شهد عليه المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا بجملة أنه محضر مجلس القضاء بكونه كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ متول على القضاء والحكام بهذه الكور فمن قبل فلان رجل ذكر أنه يسمى فلانا أو حضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا ويذكر الدعوى على حسب ما ذكرنا في النسخة الاولى ويذكر انظمة الشهادة أيضا على ما ذكرنا في النسخة الاولى فاذا فرغ من ذلك يكتب فسمع القاضي شهادتهم وأثبتني في المحضر المحلد في خريطة الحكم ورجع في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناحية الى آخر ما ذكرنا على التفصيل الذي ذكرنا ثم يكتب وثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض الدعوى وانظمة الشهادة على الأئمة الذين عليهم المصدرا في الفتوى

الشفعة * علم بالشراعى طريق مكة وطلب المواثيق وعجز عن طلب الشهادتي وكل آخر حتى يطلب ولو لم يفعل ومضى بطلت * أثبت شفيعته بطلبين وأبي المشتري التسليم فان ترك المرافعة الى الحاكم بعد مرض أو حبس ولم يكن له التوكيل لا تبطل وان بلاءه ذكر قال في الكتاب هو

على شفاعته وان طال الزمان فيه - بل هو قوله وعن محمد رحمه الله وهو رواية عن الثاني انه مقتدر بشهر وعليه الفتوى * اشترى بئمن مؤجل أخذ بمحال أو انتظر (١٦٤) الاجل ولا يملك الاخذ بئمن مؤجل فان اختار الاخذ بئمن حال كان الثمن البائع الى

بالناحية وأفتوا بصحتها وجواز القضاة بها وأعلم المشهود عليه بنجوت ما شهدوا به على ما شهدوا به لغيره ردفعاً ان كان له فلم يأت بالدفع ولا أتى بالخلص وظهر عنده مجزؤه عن ذلك فالتمس المشهود له الحكم من القاضي له بما ثبت له عنده من ذلك وكذا يذكره في ذلك والاشهاد عليه ليكون حجة له فاستخار القاضي هذا الله تعالى وسأله العصمة عن الزبغ والزلل والوقوع في الخطا والخلل وحكم القاضي هذا المشهود له هذا بعد المسئلة على المشهود عليه هذا بثبوت اقراره هذا بالمال المذكور فيه مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل ديناً لازماً عليه وحققوا اجاباً بسبب صحيح لهذا المشهود له وتصديق المشهود له اياه في هذا الاقرار خطاباً على الوجه المبين له في هذا السجل بشهادة هؤلاء المشهود به بحضور من هذين المختارين في وجههما في مجلس قضائه بين الناس في كورة كذا حكماً برمه وقضاء نفذوا أمر المحكوم عليه هذا بتسليم هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل الى هذا المحكوم له وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وجهته متى أتى به يوم ما من الدهر وأمر بكتابة هذا السجل والاشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل أصل أيضاً لأن المستعمل فيما بين الناس الاول وقد يكتب هذا السجل بطريق الايجاز فيكتب يقول القاضي فلان بن فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل الحكيمة بعد دعوى صحيحة من خصم حاضر على خصم حاضر وأوجب الحكم الاصغاء الى ذلك بينة عادلة قامت عندي أو بشهادة فلان وفلان وقد ثبت عندي عند التهم وجواز شهادتهم ان فلاناً قرأ فلان عليه كذا كذا ديناً لازماً وحققوا اجاباً بسبب صحيح ثبوتاً واجب الحكم به في كذا بمسئلة المشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما أقر به المشهود عليه هذا المشهود له هذا بحضور من هذين المختارين في وجههما حكماً برمه وقضاء نفذته بعد اجتماع شرائط صحة الحكم وجواز ذلك عندي في مجلس قضائي بين الناس بكورة بخاري وكلفت هذا المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور فيه وتركته وكل ذي حق وجهته ودفع على حقه وجهته ودفعه متى أتى به يوم ما من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك بمسئلة هذا المحكوم له وأشهدت عليه حضور مجلسي وذلك في يوم كذا

بمحضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بخاري أدام الله تعالى توفيقه أو يكتب حضر مجلس قضائي في كورة بخاري يوم كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى فلاناً فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله فان هذا الذي أحضره معه كان ادعى على هذا الذي حضر أولاً أن له على هذا الذي حضره عشرين ديناراً واذكر نوعها وصفتها وعددها وهكذا أقره هذا الذي حضر في حال جواز اقراره بهذه الدنانير المذكورة فيه ديناً على نفسه لهذا الذي أحضره معه لازماً وحققوا اجاباً بسبب صحيح اقرار اصحها صدقه هذا الذي أحضره معه في ذلك خطاباً وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام البينة بذلك بعد انكاره دعواه هذه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا الذي ذكره على هذا الذي حضره أن يبطل في هذه الدعوى لان هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضر هذه الدنانير المذكورة فيه قبضاً صحيحاً بايقاع هذا الذي حضر ذلك كله وهكذا أقره هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره طاعة اقرار اصحها صدقه هذا الذي حضر فيه خطاباً فوجب على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وطالبه بالجابوب وسأل مسئلته هذا اذا كان القاضي لم يقض للذي أحضره معه في الدعوى الاولى وان كان قد قضى له بذلك يكتب بعد قوله وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذه وجرى الحكم متى لهذا الذي أحضره

أجله وان اختار الاجل بطلت عنده حلول الاجل وعند علمه بالبيع وعن الثاني رحمه الله روايتان في رواية عند العلم ان سكت الى الاجل بطلت وفي رواية عند الاجل وهذا اذا طلب الموائمة عند علمه بالبيع وان لم يطلب لاشفعة له * الشفيع طلب طالبين ثم طلب من الحاكم الحكم بالتسليم وقال تحكم لي بالشفعة ولا أقبض حتى أسلم المال لا يحكم حتى يحضر المال لانه عليك بعوض فالم يسلم العوض لا يحكم بالعوض ولو حكم لا ينفذ وفي شرح الطحاوي قال المشتري للشفيع هات الثمن وخذ الشفعة ان أمكنه احضار الثمن ولم يحضر الى ثلاثة أيام عن محمد رحمه الله أنه تبطل شفيعته وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله قال الصدر والاصح انه لا تبطل لوجود الطالبين ما لم يسلم بلسانه كانه أخذت بذهب الامام وهو ظاهر المذهب اذا اختصما الى القاضي يؤجل الشفيع قدر ما يرى لاحضاره فان أحضر فيمضى بهالة والا تبطل شفيعته وفي الايضاح ضرب القاضي رجلان لم تأتني بالثمن الى وقت كذا

فلاشفعة لك فلم يأت بطلت لانه اسقاط بخاري التعليق * ولو قال ان لم أعطك الثمن الى كذا فابارى منها صم وبطلت ان لم يفعل وكذا اذا فعله الحاكم * لها حق خيار البلوغ والشفعة فقال طلبتها واخترت نفسها يبطل المؤخر ويثبت المتقدم

لانه يمكنه ان يقول طلبت ما أو اخترت ما جعنا نفسي والشفعة قال القاضي ابو جعفر يقدم خيار البلوغ لان في خيار الشفعة ضرب سعة لما
مر انه لو قال من اشترى وبكم لا تبطل وقيل يقول طلبت الحقين اللذين ثبتا في الشفعة وردت (١٦٥) السكاح * أمهل المشتري الشفع

بعد الطلين شهر ان رجوع
صح رجوعه ترك الاقرب
وطلبها عن الاعدان الاقرب
في المصر والابعد خارجة
نخرج الى الاعدان بطلت وان
كان في المصر لا لانه يمكن
واحد الا اذا اختار على
الابعد وترك الاقرب بعد
ذهابه الى الاقرب فثبت
تبطل * تعلّق ابطلها بالشرط
جائز حتى لو قال سلمت ان
كنت اشتريت لاجل نفسك
فان كان اشتراؤه لا تبطل
لانه اسقاط والاسقاط يحل
التعلّق * قال الشفع للبائع
أو المشتري وهو وكيل الغير
سلمت لا يبعك وأشراء فهو
تسليمهم ولو قال للمشتري
وهو مأمور سلمت لك خاصة
لا الا مرفعه وتسليمه لا امر
ولو قال للمشتري ان كنت
اشتريتها لنفسك أو للبائع
ان كنت بعتها من فلان
لنفسك فقد سلمتها لك
لا يكون تسليمها الا اذا كان
اشترائه لنفسه أو البائع باع
لنفسه * اشترى لغيره أو لنفسه
فخضر الشفع وطلبها ثم
قال للمشتري سلمت لك شفعتا
أو سلمت شفعتا أو لم يقل للمشتري
أو للاجنبي صح التسليم
وان كان المشتري قبضها من
البائع لا يصح قياسا ويصح
استحسانا هذا اذا سلم
الشفعة للبائع * ولو طلبها من
البائع ان كان في يده لداره

معه على هذا الذي حضر ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب
عقيب قوله وطالبه بالجواب وسأل مسئلة فساله القاضي عن ذلك فقال بالفارسية (من مبطل نيم اندرين
دعوى) أحضر مدعى الدفع نفرا ذكر أنهم شهوده وسأل معنى الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليه وهم فلان
وفلان يذكرا أسماء الشهود وأنسابهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم فشهد هؤلاء الشهود عندى بعد دعوى
مدعى الدفع هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه الدفع هذا عقيب الاستدعاء الواحد منهم بعد الاخر
شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليه ومضون تلك النسخة (٣) كواهي مدهم كه
مقرآدين فلان) وأشار الى المدعى عليه الدفع هذا (٤) (بجال روائى اقرار خو يش بطوع ورغبت وجنين
كفت كه قبض كرده أم از ين فلان) وأشار الى مدعى الدفع هذا (٥) (اين بيست دينار زر كه مذ كور شده
است در ين محضر) وأشار الى المحضر هذا (٦) (قبض درست برسانيدن اين فلان) وأشار الى مدعى الدفع هذا
(٧) (اين زرها را اقرارى درست و اين مدعى دفع) وأشار اليه (٨) (راست كوى داشت مر اين مدعى عليه را)
وأشار اليه (٩) (اندر ين اقرار كه آورده روبرو) وان شهدوا على معانة القبض يكتب مكان الاقرب بالقبض
معانة القبض على فحو ما بينا في الاقرار ويكتب قبض المدعى عليه هذا هذه الدنانير الموصوفة من مدعى
الدفع هذا قبضا صحيحا بان انه ذلك كله اليه وان كان مدعى الدفع ادعى الدفع بطريق الابرأ عن جميع
الدعاوى والخصومات يكتب ادعى مدعى الدفع هذه الدعوى أن هذا الذى أحضره معه قبل دعواه هذه أبرأ
هذا الذى حضر عن جميع دعاويه وخصوماته قبله من دعوى المال وغيره ابراء صحيحا وأقرأه لا دعوى له
ولا خصومة له قبله لاف قليل المال ولا في كثيره بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وأنه قبل منه هذا
البراء وصدقه في هذا الاقرار خطابا وان هذا الذى أحضره معه في دعواه قبله بعد ما كان أقربا لابرأ عن
جميع الدعاوى مبطل غير محقق فوجب عليه الكف عن ذلك وترك التعرض له وطالبه بذلك وسأل مسئلة
فاجاب (١٠) (من مبطل نه ام در ين دعوى جويش) فاحضر المدعى نفرا ذكر أنهم شهوده الى آخر ما ذكرنا
في دفع الدعوى بطريق القبض غير أن في كل موضع ذكر القبض يذكرا لابرأ هنا
سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول القاضي فلان حضر وأحضر وبعد الدعوى المكتوبة
في المحضر من أولها الى آخرها فاذا فرغ من كتابة شهادة شهود مدعى الدفع يكتب فسمعت شهادتهم هذه
وأثبتت في المحضر المجلد في خريطة الحكم الى قوله وثبت عندى ما شهدوا به على ما شهدوا به فعرضت على
المدعى عليه الدفع هذا وأعلمته بنبوت ذلك عندى ومكنه من ايراد الدفع ان كان له دفع في ذلك فلم يأت بدفع
ولا تخاص ولا أتى بحجة يسقط به ذلك وثبت عندى عجزه عن ايراد الدفع وسألنى مدعى الدفع هذا في وجه
المدعى عليه الدفع هذا الحكم له بما ثبت له عندى وكتابة السجل والشهادة عليه الى قوله فثبت المدعى الدفع
هذا بمسئلة على المدعى عليه الدفع هذا ثم وجه المدعى عليه الدفع هذا بنبوت هذا الدفع الموصوف بشهادة
هؤلاء الشهود والمسمين فيه في مجلس قضائي بخار احكاما برمته وقضاء نفذه مستحسنا معاشر اطمعته ونفاذه
بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما جلة مشير اليهما وكلفت المحكوم عليه هذا بترك التعرض للمحكوم
له هذا ابادا هذا المال المذكور في هذا السجل وتركت المحكوم عليه وكل ذى حق وحجة ودفع على حقه وحجته
٣ لست مبطلا في هذه الدعوى ٣ أشهد أن فلانا هذا أقتر ٤ في حال جواز اقراره بالطوع والرغبة
وقال انى قبضت من فلان هذا ٥ عشرين دينارا ذهبا المذكورة في هذا المحضر ٦ قبضا صحيحا
بإيصال فلان هذا ٧ هذه الدنانير اقرارا صحيحا ومدعى الدفع هذا ٨ صدق هذا المدعى عليه ٩ في
هذا الاقرار الذى أتى به مواجهة ١٠ لست مبطلا في دعوى هذه

ذلك وان كانت الدار في يد المشتري ادس له ذلك قياسا ويصح استحسانا وفي النوادر ليس له ذلك ولا يحتمل اختلاف الروايتين فالذى في النوادر
قياس والذى هنا استحسان * ولو قبضها المشتري وسلمها الى الآخر وقال الشفع سلمت لك على الظن انها اشترى شفعتها فهو على القياس

والاستحسان * ولو طلب منه الاجنبى تسليمها الا انه قال سلمتها او وهبتها لا يصح في القياس كالمو قال مبتدئا ويصح في الاستحسان لان الجواب يتضمن اعادته ما في (١٦٦) السؤال كانه قال وهبتها وسلمتها لا جلت او شفاعتك وبعد جعله مسجدا اذا اخذها الشئبع

ودفعه متى اتي به يومان الدهر وامرت بكاتبه هذا السجل حجة للمحكوم له واشهدت على حكى من حضر مجلس قضائي وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كان دفع دعوى الدين بدعوى الاكرام من السلطان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه انه كان مكرها من جهة السلطان على هذا الاقرار اكراما صحيحا وان اقراره هذا المصحح وأنه مبطل في دعواه هذه الدنانير المذكورة فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى وان كان دفع دعوى الدين بدعوى الصلح عن مال يكتب في دعوى الدفع أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه صالحه عنه على كذا وقبض منه بدل الصلح بتمامه ووجوه الدفع كثيرة فاجب له من دعوى الدفع يكتب على هذا المثال وان كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فان كان السبب غصبا يكتب كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب أن هذا الذي احضره معه غصب من ذناب هذا الذي حضر عنده هذا المبلغ المذكور الموصوف في هذا المحضر واسم ملكها وصار مثلها دينا له في ذمته وان كان السبب بيعا يكتب دينا لازما وحقا واجبا عن متاع باع منه وسلم اليه وان كان السبب اجارة يكتب دينا لازما وحقا واجبا أجره شئ أجره منه وسلم اليه واتفق به في مدة الاجارة وان كان السبب كفالة أو حوالة ففي الكفالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب كفالة كذا له من فلان وأن هذا الذي حضر اجازته عنه نفسه في مجلس الضمان وهذا الذي احضره معه كذا اقرب وجوب هذا المال على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وفي الحوالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب حوالة أحاله عليه فلان وأنه قبل منه هذه الحوالة شفاه في وجهه ومجلسه وأقر هذا الذي احضره معه كذا وجوب هذا المال ديناً على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وان كان دعوى الدين بصلح يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه صلح اقراره أو رده وهذا نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صلح الاقرار من أوله الى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه هذا الصلح من المال المذكور وفيه واقاره بجميع ذلك ديناً على نفسه لهذا الذي حضر دينا لازما وحقا واجبا وتصدق هذا الذي احضر اياه في اقراره بذلك خطا بيا ساريه فواجب عليه ابقاء ذلك المال اليه وطالبه بذلك وان كانت الكفالة أو الحوالة بصلح يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صلح ضمان أو صلح حوالة أو رده وهذه نسخته وينسخ كتاب الكفالة أو الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصلح المحوّل الى هذا المحضر نسخته من الكفالة والقبول والاقرار والتصديق على ما ينطبق به الصلح من أوله الى آخره كذا في المحيط * محضر في دعوى دين على الميت * حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه أنه كان لهذا الذي حضر على فلان والده الذي احضره معه كذا وكذا ديناراً وبه فها هو يبالغ في ذلك دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا كان أقر فلان والده الذي احضره معه في حال حياته وصحته وجواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طوعا وبه هذه الدنانير المذكورة ديناً على نفسه لهذا الذي حضر اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضره خطا بيا تاريخ كذا ثم ان فلانا وابنه هذا الذي احضره معه توفي قبل أداء هذه الدنانير المذكورة وفيه الى هذا الذي حضر وصار مثل هذه الدنانير لهذا الذي حضر في تركته وخلف هذا المتوفى المذكور من الورثة بالصلح وهو الذي احضره معه وخلف من التركة من ماله في يده هذا الذي احضره معه من جنس هذا المال المذكور وقام بهذا المال المذكور وفيه وزيادة وهذا الذي احضره معه في علم من ذلك فواجب عليه أداء هذا الدين المذكور عما في يده من مثل هذا المال المذكور ومن تركته هذا المتوفى الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل ويتم المحضر مع لفظة الشهادة على وفق الدعوى كذا في النخبة *

ويجوز هذه الدعوى يقول القاضي فلان حضر وأحضره معه ويعيد الدعوى بعينها ويذكر كراسي

يتقضى لانه لا يقطع حق الشفيع وكذا اذا جعله مقبرة وقال ابن زياد وابن أبي ليلى وهور وابنه عن الامام رحمهم الله انها تبطل باتخاذها مسجدا أو مقبرة * كتابة الشهادة على صلح البيع بعد طهارتها لا يفسد لانها لحفظ الشهادة لا لاجازتها * يعتبر في الطلب الاول المواثبة وهو أن يطلب كما أخبر ويذكر حدود الدار ويصدق على أنه طلب كامل مع الحلف * اشترى أرضا بألف وفيها نخيل فاشترى قبل قبضها فحضر الشفيع فله أخذ الكل بها فان قال الشفيع أخذ الارض والنخيل بحصتها وأترك الثمر أو قال المشتري أعطتهما بحصتهما ولا أعطيتك الثمر لا يلتفت الى ذلك لما فيه من ضرر التفريق لصاحبه * ولو أخذ المشتري الثمر قبل القضاء بها أخذ الارض والنخيل بحصتها من الثمن وترك الثمر لانه فلي وكان أخذه أيضا تعا فبالجدا زالت التبعية وانما سقط حصص الثمر لانه صار مقصودا للمشتري بالاتلاف والاطراق لو طرق اليها الاتلاف يأخذ حصته من الثمن وان حدث الثمر بعد قبض المشتري أخذ النخيل والارض بكل الثمن وان قصده المشتري بالجذ لانه

حدث بعد القبض فلا يقابل شئ من الثمن * اشترى أرضا فمزرع في القياس بقلع الزرع وفي الاستحسان يترك الارض الشهود في يد المشتري بلا أجر الى الحصاد وعن الثاني أنها تترك بأجر اعتبارا بالاجارة قلنا بقاء الاجارة بالجبر بالاجرة نظير لا ابتداءها وعن الامام

أبي حفص بسم الارض الى الشفيخ ثم يؤمر بان يؤجر من المشتري الى الحصاده بأجر نظر المشتري والشفيخ وجوابه ما قلنا هـ أنكر طاب الشفيخ موافقة حلفه على العلم وان طلبه عند لقائه فعلى البيات فان قال المشتري (١٦٧) للقاضي حالف الشفيخ بانه ما أخره

حين علمه وطلبه طلبا صحيحا
اجابه اليه وحلفه فان برهن
المشتري أنه أخره بعد سماعه
زمانا بلا ضرورة ورهن
الشفيخ أنه طلبه بكامله
فالبينة للشفيخ عنده
وعندهما المشتري الرستاق
لمسمع البيع قال شفعه
شفعه أو قال شفعه مر است
خواستم يا فقم كان طلبا ولو
قال شفعا غت بطا لانه
طلب الشفاعة لا الشفعة

كتاب الغصب

وفيه ثلاثة فصول في الاول
في وجوب الضمان وانه
سبعة أجناس الاول في
المقدمة الغصب عبارة عن
انتفاع الفعل في المحل فيما
يمكن نقله فلا يتحقق غصب
العقار عندهما أعنى غصبا
يوجب ضمانه اذا هلك بلا
صنع منه بان ادله جيل
عليه أو غلب عليه الرمل
أو صارت سحابة أو مجرا
وبدون فعل في المحل لا يصير
غاصبا حتى لو منع من
دخول داره أو لم يمكنه من
أخذ ماله أو بعد المالك عن
المواشي حتى ضاعت
لا يضمن ولهذا قلنا غرة
البستان أمانة في يده الا اذا
تعدى أو طوب فنع بخلاف
ولذنبية الحرم فانه مضمون
بالجزاء الا اذا أدى جزاء الام
ونقصتها بالولادة يجبر الولد
فيه وفاءه والغصب نوعان

الشهود وانظمة الشهادة وعدالة الشهود وأنه قبل شهادتهم ظاهرا عدالة الاسلام أولئك كونهم عدولا أو
لشهود عدالتهم بتعديل المزكين الى قوله حكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره
معه بنبوت اقرار هذا المتوفى المذكور فيه حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بهذا المال المذكور ديناً على
نفسه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره وتصديق هذا الذي حضر اياه فيه خطا بابتار مخ كذا
المذكور فيه وبوفاته قبل أدائه شيأ من المال المذكور فيه اليه وتخليفه من التركة في يده ما فيه وفاته بمثل هذا
المال المذكور فيه وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه حكماً أبرمته وقضيت بنبوت ذلك كله عليه
بشهادتهم قضاء نفقته مستحقة ما شراط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخارج المحضر من
هذين المتخاصمين في وجههما وكانت المحكوم عليه هذا أداه هذا الدين المذكور فيه من تركه أياه المتوفى
التي في يده الى هذا الذي حضر ويتم السجل *

محضر في ثبات الدفع لهذه الدعوى حضر وأحضره معه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره
معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لان هذا الذي أحضره معه ادعى على هذا الذي
حضر أنه كان له على أياه ويعيد الدعوى التي مرت بتمامها ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره
معه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره قبض من أياه
المتوفى المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر حال حياته هذه الدنانير المذكورة فيه قبضا صحيحا وهكذا أقر هذا
الذي أحضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدنانير من أياه المتوفى هذا قبضا صحيحا وأقر أنه
لادعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرارا صحيحا جازا صدقه المتوفى هذا
فيه خطا باوان هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعدما كان الامر على
ما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر وقد يكون دفع هذا بدعوى ابرائه المتوفى عن جميع الدعاوى
واسباب آخر قد مر ذكرها قبل هذا فيكتب على نحو ما كتبنا قبل هذا *

سجل هذا الدفع يكتب بعد التسمية على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى الدفع من نسخة
المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا الى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستخارة وحكمت بنبوت هذا الدفع
الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من
هذين المتخاصمين في وجههما ويتم السجل على نحو ما كتبنا قبل هذا كذا في المحيط *

محضر في دعوى النكاح اذا لم يكن للمرأة زوج ولم تكن هي في بد أحد ادعى رجل نكاحها ويرغم هذا
الرجل أنه دخل بها والمرأة تنكر نكاحها وقعت الحاجة الى اثبات النكاح وكاتب المحضر يكتب حضر
فلان وأحضر مع نفسه امرأته كرت أنها تسمى فلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي
أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة هذا الذي حضر ومنكوحته وحلاله ومدخولته
بنكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه كلها خالصة عن
النكاح والعلة من جهة الغير من هذا الذي حضر محضر من الشهود رجال الاحرار البالغين العاقلين
المسلمين على صدق كذا وان هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها تزوجها في مجلس
التزويج هذا المحضر أولئك الشهود الذين كانوا حضروا في مجلس التزويج هذا على الصدق المذكور فيه
لنفسه تزويجا صحيحا وقد سمع أولئك الشهود الذين حضروا مجلس التزويج هذا كلام هذين المتعاقدين
وهذه المرأة التي أحضرها معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحلاله بحكم هذا النكاح الموصوف فيه
وتتبع عن طاعته في أحكام النكاح غير حق فواجب على هذه المرأة التي أحضرها معه طاعة هذا الذي
حضر في أحكام النكاح والالتزام له في ذلك وطالبها بذلك وسأل مسئلتها مسئلت وان لم يكن الزوج دخل

غير منقول كالمطاحونة والحانوت فان انهدم عند الغاصب بأقفة سماوية أو جاسيل فذهب البناء لاضمان عليه عندهما ولولا فسكاه
أو قطع أشجاره ضمن اجماعا وان هدمه آخر وقطع أشجاره آخر فالمالك بالخيار يضمن أيهما شاء ولوررع فيها بالخارج له مضمن نقصان اوفى

الجامع الصغير يدفع قدر البذر وما أنفق ومنقول فان تلف في يد الغاصب أو تلفه من مثله كالكيلى والوزن الذى ليس في بيعه ضره كغير المصوغ والعديد المتقارب (١٦٨) كالبيض والجوز وما أشبهه من العدى الذى لا يتقارب فعليه مثله وان غير مثلى كالحيوانات

بها يكتب في المحضر ادعى هذا الذى حضر على هذه المرأة التى أحضرها معه أن هذه المرأة التى أحضرها معه امرأته ومنكوحته وحلاله ولا يتعرض بالدخول وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذى حضر وبين ولها مثل والدها حال بلوغها يكتب في المحضر زوجهما والدها فلان بن فلان الفلاني حال نفوذ تصرفاتها في الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالصة عن نكاح الغير وعن عدة الغير بأمرها ورضاها بحضرة الشهود والمريضين على صداق كذا تزويجا صحيحا ويتم المحضر وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذى حضر وبين وكيلها يكتب زوجها من هذا الذى حضر وكيلها فلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا في الاب وان كان هذا العقد جرى في حال صغرها بين هذا الذى حضر وبين والده الصغيرة وأنه يحاسبها بعد ما بلغت يكتب زوجهما أبوها فلان بن فلان الفلاني في حال صغرها بولاية الابوة لما رآه كقوله الها على صداق كذا وهذا الصداق صداق مثلها وان كان عقد النكاح جرى بين والدى المتداعين حال صغرها وقصاصها بعد بلوغها يكتب ادعى أن هذه المرأة التى أحضرها معه امرأته وحلاله ومنكوحته زوجهما أبوها فلان الفلاني في حال صغرها بولاية الابوة من هذا الذى حضر في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة الشهود والمريضين تزويجا صحيحا وأن أباهذا الذى حضر وهو فلان بن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لانه هذا الذى حضر حال صغرها أنه هذا الذى حضر في مجلس التزويج هذا بولاية الابوة حال نفوذ جميع تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة أولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا أقبولا صحيحا ويتم المحضر * **في جعل هذه الدعوى** يكتب صدر السجل على ما هو الرسم وتعاد فيه الدعوى من نسخة المحضر بتماها ويذكر أسماء الشهود ولقطة الشهادة الى موضع الحكم ثم يكتب في موضع الحكم وحكمت لهذا الذى حضر بمسئله على هذه المرأة التى أحضرها مع نفسه بجميع ما ثبت عنده من كونها منكوحه وحلالا لهذا الذى حضر بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بسبب هذا النكاح الصحيح المذكور المين فيه بحضرة هذين المتخاصمين وقضيت بذلك كله في مجلس قضائي بكونه بخار احكاما برمتة وقضاء نفقته مستحقة معاشر ائط صحته ونفادته وألزمت المحكوم عليها طاعة هذا الذى حضر في أحكام النكاح ويتم السجل كذا في الذخيرة * **في محضري دفع دعوى النكاح** حضرت فلانة وأحضرت معها فلانا وادعت هذه التى حضرت على هذا الذى أحضرته معها في دفع دعواه قبلها ان هذا الذى أحضرته كان ادعى على هذه التى حضرت ويعيد الدعوى من أولها الى آخرها ثم يقول ان دعوى هذا الذى أحضرته قبلها النكاح هذا ساقطة من قبل أن هذه التى حضرت خلعت نفسها حال نفوذ تصرفاتها في الوجوه كلها في هذا النكاح المذكور وفيه من هذا الذى أحضرته معها بتطبيقه واحدة على صداقها ونفقة عدها وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع وبعد الخلع وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه من جميع الدعاوى والخصومات وأن هذا الذى أحضرته معها خلعهامن نفسه حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بتطبيقه واحدة على الشرائط المذكورة فيه في مجلس الاختلاع هذا خلعهما صحيحا خالصة عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وأن هذا الذى أحضرته معها في دعوى هذا النكاح قبلها بعد ما جرت بين هذه التى حضرت وبين هذا الذى أحضرته هذه المخالعة الموصوفة مبطل غير محقق فواجب على هذا الذى أحضرته معها الكف عن هذه الدعوى وطالبته بذلك وسألته المسئلة فستل كذا في الظهيرية * **في جعل هذه الدعوى على نسق ما تقدم** يكتب عند الحكم ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المسمين ان هذه التى حضرت اختلعت نفسها على صداقها ونفقة عدها وكل ما يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع وبعد من هذا الذى أحضرته بتطبيقه واحدة وأن هذا الذى أحضرته معها خلعهما من نفسه بالبدل

والذريات والعسديات المتفاوتة والوزن الذى في بيعه ضره كالصوغ ان تلف أو تلف فعليه قيمته يوم غصبه وان انقطع المثلى ضمن قيمته يوم الخصومة والثاني رحمه الله تعالى يوم الغصب ومحمد رحمه الله تعالى يوم الانقطاع وان تلفه غير الغاصب في يد الغاصب فالتحليل ان شاء ضمن الغاصب ويرجع هو على المتلف وان شاء ضمن المتلف ولا يرجع على أحد وان غصب من الأول غاصب فان تلف عنده أو تلفه فالمالك بالخيار وقدر الرضمان على الثاني وان هلك عند مودع الغاصب فالمالك ان ضمن الغاصب لا يرجع عليه وان ضمن المودع يرجع على الغاصب فان تلف المودع فالضمان على المودع وكذا لو أجرة الغاصب أو رهنه فهلاك كان الغصب منه تضييع أيهما شاء فان ضمن غاصبه لا يرجع على المرمين وسقط دينه لهلاك الرهن وان ضمن المرمين والمستأجر يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا تلفه فلا يرجع به على أحد ولو أعاره الغاصب خيرا المالك فأيضا ضمن لا يرجع على صاحبه ولو تلفه المستعير

فقرار الضمان عليه ولو أعاره الغاصب وسلمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجازيعة والتمين له وان شاء ضمن المشتري المذكور والمستري رجع على الغاصب وبطل البيع ولا يرجع عما ضمن وان باع ولم يسلم لا يضمن وان نقص الغصب عند الغاصب ضمن النقصان

الاذا كان النقصان بفعل الغير حينئذ ينظر المالك بين تضمن الغاصب ورجوع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد وان ازداد في يد الغاصب فلامالك ان يسترد مع الزيادة وان زاد في سعر أو بدن أو نقص (١٦٩) ثم هلك عنده ضمن قيمته يوم الغصب

عند الكل وان كان قائما رده الى مالكه ان النقصان في البدن ضمنه وان في السعر لا وان تلفه بعد النقصان ضمنه وقت الغصب وان استهلكه بعد الزيادة بان باعه وسلمه الى المشتري فهلاك عند المشتري فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم الغصب وجزا البيع والتمسك للغاصب أو ضمن المشتري قيمته يوم القبض وبطل البيع وله ان يرجع على الغاصب بالتمسك وليس له ان يضمن الغاصب يوم التسليم عند الامام رحمه الله تعالى * غصب كدسا فادسه يجب عليه قيمة الحل وهو قضيب الزرع اذا حصده وعليه البر وان أحرق كدس انسان يضمن قيمة الحل ثم ان كان البر أقل قيمة منه في السنبل اذا كان خارجا فعليه القيمة واذا كان الخارج أكثر فعليه مثله وعليه في الحل القيمة * المسلم يضمن المسلم قيمته في ستة غصب شيئا فنقص في يده أراق زيت مسلم أو سمنه وقد وقعت فيه ما فارة يضمن قيمته * الكلب والفهد والباري المعلم أنلفه مسلم يضمن قيمته عندنا * السرقين ألقاه مسلم في أرضه وأنلفه انسان يضمن قيمته * غصب مالا ثم غصب منه غريم المالك فالمالك

المذكور فيه بتطبيق واحدة في محاسن الخلع هذا وان المخالعة هذه جرت بين هذين المتخاصمين في حال جواز نصر قائم - ما في الوجوه كلها فحكمت بذلك كله لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بتطبيقه بتسبب المخالعة المذكورة فيه في وجه هذين المتخاصمين حكما أبرمته وقضاء نفذته مستحجها شرائط الصحة والجواز ويتم السجل كذا في الذخيرة * محضر في دعوى النكاح على امرأة في يد رجل يدعي نكاحا جهواهي تقوله بذلك يكتب حضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة قد كرت أنها تسمى فلانة ورجلا ذكر أنه يسمى فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه بحضرة هذا الرجل الذي أحضره معها أن هذه التي أحضرها معه امرأة هذا الرجل الذي حضر وحلله ومدخلته بنكاح صحيح وأنها خرجت عن طاعة هذا الذي حضر وأن هذا الرجل الذي أحضره معه بمنعها عن طاعة هذا الذي حضر والافتقار له في أحكام النكاح فواجب على هذا الذي أحضره معه الكف عن المنع وطالب كل واحد منهما ما بالجواب وسأل مسألتهم ما فسئلا فأجابت المرأة وقالت لست امرأة لهذا المدعى ولست على طاعته ولكني امرأة هذا الآخر وأجاب الرجل الذي أحضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالي وأنا أحق في منعها من هذا الرجل الذي حضر وأحضر المدعى هذا انفراد ذكر أنهم شهدوه فسدال القاضي الاستماع الى شهادتهم فشهدوا وحده واحد على وفق دعوى المدعى شهادة مستفقة اللفاظ والمعاني فالقاضي يقضي بالمرأة للمدعى فان أقام صاحب اليدينة على أن هذه المرأة منكوحته وحلله فالقاضي يقضي بينة صاحب اليد ويندفع به بينة المدعى والخارج مع ذي اليد اذا أقام البينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يقضي بينة صاحب اليد بخلاف المالك المطلق فلو كان القاضي قضى للخارج بينة ثم أقام صاحب اليد البينة هل يقضي بينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ كذا في التظهيرية * وطريق كتابة هذا الدفع حضر فلان يعني صاحب اليد ومعه فلانة يعني المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها وأحضر معه فلا يعني المدعى الاول فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه وفي دفع بينته بأن هذا الذي أحضره ادعى أولا على هذه المرأة بحضرة هذا الذي حضر أنها منكوحته وحلله ومدخلته بنكاح صحيح وأنها خرجت عن طاعته وهذا الرجل بمنعها عن طاعته ويذكر مطالبة المرأة بطاعته والافتقار له ومطالبة الذي حضر بالكف عن منعها اياها عن طاعته ويذكر انكار المرأة وانكار الرجل أيضا دعواه قبالها هذه ويذكر اقرارها بالنكاح لهذا الذي حضر وتصدىق هذا الذي حضر اياها بذلك واقامة الذي أحضره البينة عليه بالنكاح المذكور فيها فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبلها في وجهه أن هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي أحضره امرأة هذا الذي حضر وحلله ومدخلته بنكاح صحيح جرى بينهم وأحضر شهودا على ما ادعى وقال أنا اولي بنكاح هذه بحكم أن لي يداو بينة فواجب على هذا الذي أحضره ترك دعواه النكاح قبلها وترك المطالبة اياها حتى تتمكن من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة وله هذا الدفع دفع من وجوه (أحدها) أن يدعى الخارج على صاحب اليد أنه طلقها بتطبيقه بانه أو رجعية وانقضت عدتها وأن هذا الخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه وصورة كتابة دعوى هذا الدفع حضر وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه في كتب دعوى الرجل الذي حضر أولا ثم يكتب دعوى الدفع لدعواه من هذا الذي أحضره ثم يكتب دعوى هذا الذي أحضره معه في كتب ادعى هذا الذي حضر أن هذا الذي أحضره معه طلق امرأته هذه التي أحضرها معه بتاريخ كذا وأن عدتها قد انقضت منه وأنه تزوجها بعد انقضاء عدتها بتاريخ كذا بتزويج ولها فلان اياها منه برضاها بمحض من الشهود على صداق معلوم وأنه قبل تزويجه

(٢٢ - فتاوى سادس) بالخيار يضمن أيهما شاء في المختار فان ضمن الغاصب لم يبرأ وان ضمن الثاني رى الأول وفي الجامع تضمن أحدهما ما لم يلجأ به براءة الا آخران رضی من اختار تضمنه بذلك أو قضى عليه به وبدون الرضا والقضاء لا يبرأ الغاصب وللأول أن

يضمن الثاني قبل ان يضمنه الاول للمالك كماله ان يسترد منه ولو قائما فاذا استرد الاول اؤنه بري الثاني عن الصمان واستقر الضمان على الاول في المختار (١٧٠) لان الثاني نسخ فعلة بالرذوا الضمان والمشتري من الغائب اذا ائتمقه ثم أجاز المالك البيع نفذ

منه لنفسه في ذلك المجلس قبولا صحح واليوم هي امرأته وحلاله بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه هذه قبله بما كان الامر كما وصف مبطل غير محق ويتم المحضر (وجه آخر لدفع هذه الدعوى) أن يدعى أن هذا الذي أحضره وكل فلا نأ أن يطلق امرأته هذه طلاقاً عاماً أو رجعيّاً فطلق وكيل هذا الذي أحضره هذه المرأة كما أمره هذا الذي أحضره وانقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي حضر (وجه آخر) أن يدعى أن هذا الذي أحضره أقر أنها محرمة عليه بالمصاهرة أو بالرضاع كذا في الذخيرة *

محضر في اثبات الصداق ديناً في تركه الزوج * حضرت وأحضرت معها رجلاً فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذه التي حضرت كانت امرأته فلان بن فلان والده هذا الذي أحضرته معها وكانت منكوحته وحلاله ومدخلته بشكاح صحيح وكان لها عليه من بقية الصداق الذي تزوجها عليه كذا ديناً رادياً لازماً وحقوقاً واجبا وصداقاً بابتاشكاح صحيح كان قائماً بينهما وهكذا كان أقرب به فلان ابن فلان والده هذا الذي أحضرته معها في حال صحته ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها بما هذه الدنانير المذكورة ديناً على نفسه لهذه التي حضرت بسبب الشكاح المذكور فيه اقراراً صحيحاً وصدقة هذه التي حضرت فيه خطاباً شافهاً ثم انه توفي قبل أدائه هذا الصداق المذكور وفيه موقبل أدائه شيئاً اليها وصار هذا الصداق المذكور فيه في تركته لهذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأته وهي هذه التي حضرت وابنتا لصلبه وهو الذي أحضرته معها لا وارث له سواهما وخلف من التركة من جنس هذه الدنانير المذكورة فبقي في يده هذا الذي أحضرته معها ما بقي بهذا الدين المذكور وزيادة كذا في الظهيرية *

سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع * يكتب على نحو ما تقدم في سجل دعوى الدين المطلق في تركه الميت

محضر في اثبات مهر المثل * اذا زوج الرجل ابنته البالغة برضاها من انسان نكحاً صحيحاً ولم يسم لها مهر ائتمى وجب مهر المثل ووقعت الحاجة الى اثبات مهر المثل بان دخل بها أو خلاها خلوقة صحيحة ثم طلقها وأنكر مهر المثل ولا يتخلوا ما ان كانت الانثة وكنت أباها حتى يدعى الاب ذلك لها فيكتب في المحضر حضر وأحضرت فادعى هذا الذي حضر لينتبه فلانة بحق الوكالة الثابتة له من جهتها على هذا الذي أحضره معه أن ابنته فلانة موكلة هذا الذي حضر امرأته هذا الذي أحضره معه بشكاح صحيح زوجها أبوها هذا الذي حضر برضاها بعض من اليهود ولم يسم لها مهر عند العقد وان مهر مثلها كذا دينار لان اختها الكبرى أو الصغرى المسماة فلانة أختها لا يها أو أمها أو أباها كان مهرها هذا المقدار وموكلة هذا الذي حضر هذه تساوى أختها هذه في الحسن والجمال والسن والمال والحسب والبركة فاذا كرها هذه الاشياء لان المهر يختلف باختلاف هذه الاشياء ويذكر أيضاً أن أخت موكلة هذه مقبلة بهذه البلدة التي موكلة فيها لان المهر يختلف باختلاف البلدان فوجب على هذا الذي أحضره معه أداء منزل هذه الدراهم أو الدنانير الى هذا الذي حضر ليقبضها هذا الذي حضر لابنته موكلة هذه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فقبل الى آخره وان لم تكن لها أخت ينظر الى امرأته من نساء عشرة الاب من هي مثلها في الحسن والجمال والسن والبركة ويشترط أن تكون تلك المرأة من بلدتها أيضاً لئلا ذكرنا وان لم توجد من قوم أبيها امرأته بهذه الاوصاف يعتبر مهرها بمهر مثلها من الاجانب في بلدتها ولا يعتبر بمهر مثلها من قوم أمها هكذا كرشيع الاسلام خواهر زاده في أول باب المهور وذكره أيضاً في مسئلة اختلاف الزوجين في المهر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز تقدير مهرها بأقرانها من الاجانب فكان المذكور في أول باب المهور قولها وان كانت هذه المرأة وكنت أجنبيّاً بذلك يكتب «حضر وأحضرت فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لموكلة فلانة بنت فلان بن فلان» أن موكلة هذه كانت امرأته هذا الذي أحضره بشكاح صحيح زوجها أبوها

العتق عندهما خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى ولو أن المشتري من الغاصب باعه من آخر ثم أجاز له المالك لا ينفذ البيع الثاني وانما ينفذ الاول ولو باعه الغاصب من رجل ثم اشتراه ثم أجاز المالك البيع الاول لا ينفذ البيع الثاني بالاجماع وكذا البيع الاول هنالاهما انفسخ البيع الاول للماعرف أن في البيع الفاسد اذا وصل المبيع الى البائع بأي وجه وصل بنفسه البيع وانضوى على انفسخ البيع الموقوف ولو لم يجز المالك ولكن ضمن الغاصب جاز البيع ولا ينفذ العتق ولو ملكه الغاصب من جهة المالك بارت أو هبة أو بيع بعد ما باعه من غيره بطل البيع بطريان البات على الموقوف والمشتري بالخيار ولو باع أو أعتق لم ينفذ بالاجماع * والمشتري من الراهن اذا باع أو أعتق ثم أجاز المهر من البيع أو العتق نفذ اجماعاً وكذا المشتري من الوارث والتركة مستغرقة بالدين * الغاصب اذا اجر المصوب فالاجر له فان تلف المصوب من هذا العمل أو تلف لأمته وضمنه الغاصب له الاستعانة بالاجر في أداء الضمان ونصديق الباقي اذا كان فقيراً فاذا كان غنياً

ليس له أن يستعين بالثقة في أداء الضمان في الصحيح ولو كانت دابة فأخذ أجرها ثم باعها أو أخذ ثمنها أو تلف الثمن ثم ماتت الغاية عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع على الغاصب ليس له الاستعانة في أداء الضمان بالاجر وقولنا منافع المصوب غير

مضمون يشمل ما إذا سكن الغاصب الدار المغصوبة وركب الدابة أو عطاها لا يضمن شيئاً عندنا (نوع في رده) غضب فرسا
وغضب منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم إن الغاصب الثاني استرده منه بالغلبة (١٧١) ويجزى المالك عن مخاصمة الثاني

ليس له ان يتخاسم مع الاول
لانه لما وصل الى المالك
فقد برئ الاول عنه * غضب
من صبي ثم رده عليه ان كان
يعقل الاخذ والذبرى والا
لا * ائلف ثوب رجل وجاء
بقيته يجبر المالك على قبولها
ومعنى الجبر ان ينزل قابضا
بالخيلة كفى مسئلة عتق
المولى عبده على ألف وفي
الوديعة وغضب العين
يتحقق الرد بالخيلة * وضع
المغصوب في حجر المالك فلم
يعلم به المالك فباعه آخر وذهب
به ائلفه أولا فالعهدة على
الثاني وبرئ الاول وان وضع
بين يديه لافي حجره وذهب به
آخر فالضمان على الاول
أيضا * أكسأه الثوب
المغصوب حتى تحرق عليه
برئ الغاصب عندنا كما إذا
أطعمه مالكة وان لم يعرفه
المالك * برهن الغاصب على
الرد الى المالك وبرهن المالك
على الهلاك عندنا فعند
مجدد رحمة الله تعالى لا يضمن
الغاصب وعند الثاني يضمن
ذكره السرخسي رحمه الله
تعالى

(نوع آخر)

غضب أحد النقيدين في بلد
ثم لقيه في بلد آخر وطالبه
بها فقبله تسليما ولا يطالبه
بالسعر وان اختلف القيمة
* غضب عنا ثم لقيه في بلد
آخر والقيمة في هذا المكان

فلان بن فلان من هذا الذي أحضره معه برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهورا إلى آخره كذا في المحيط
١ (محضر في إثبات مهر المثل) ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه كان زوجهها
ولها فلان من هذا الذي أحضرته معها برضاها بشهادة شهود عدول نكحها صحيحا ولم يسم لها مهورا فوجب
الشرع لها مهر المثل وان مهر مثلها كذا لان اختها لا يهاو أمها فلانة كان مهرها كذا وهذه التي حضرت
تساويها في المال وتضاهيها في الجمال وتوازيها في السن والبكارة وعصرها مثل عصرها في الرخص والغلاء
ومهرها واحد فوجب على هذا الذي أحضرته معها أداء مثل هذه الدنانير إلى هذه التي حضرت ان كان
حرمها على نفسه والافاقية عارفي تحجيله ٢ (دست بيمان) الها من هذا المقدار والله تعالى أعلم *

(محضر في إثبات الخلاء) ادعت أنه تزوجها بتزويج فلان وكيلها وأولياها بما فيه برضاها على مهر كذا
بشهادة عدول حضره وأنها خلاها خلاءة صحيحة لآلثا معها ما ولا مانع شرعا ولا طبعيا وأنه طلقها بعد ذلك
تطبيقا بآئنة وهكذا أقر الزوج بذلك اقرارا صحيحا فوجب عليه أداء مثل هذه الدنانير إليها والخروج عنها إليها
وطالبته بالجواب عنه كذا في الظهيرية *

(محضر في إثبات الحرمة الغليظة) يجب أن يعلم بأن دعوى الحرمة بالطلاق على أنواع أحدها دعوى
الحرمة بصريح ثلاث تطبيقات وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي
حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأه هذا الذي أحضرته ومنكوحته وحلاله ومدخولته
بنكاح صحيح ولها عليه من الصداق كذا درهم أو كذا دينار أو كذا ذراعا أو كذا حقا واجبا بسبب هذا النكاح وأن
هذا الذي أحضرته معها حرمها على نفسه بثلاث تطبيقات حرمة غليظة لا تغل له من بعد حتى تنكح زوجا
غيره وأنما محرمة عليه اليوم بهذا السبب المذكور فيه وأن هذا الذي أحضرته مع علمه بقيام هذه الحرمة
الغليظة بينهم ما عساه حراما ولا يقصر يده عنها فوجب على هذا الذي أحضرته مقارقتها وتخليته
سبيلها أو أداء الصداق الذي لها عليه المذكور فيه وإدارا نفقة العدة نفقة مثلها إلى أن تنقضي عدتها
وطالبته بذلك وسألت مسئلة عن ذلك *

(سجل هذه الدعوى) يكتب عند الحكم وحكمت لهذه المرأة التي حضرت المدعية بهذه الحرمة الغليظة
على هذا الذي أحضرته بثبوت هذه الحرمة الغليظة بالسبب المذكور بعدما كانت حلالا له بعقد النكاح
بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحض من هذين المختصمين في وجههما وكلفت المحكوم عليه وهو هذا
الذي أحضرته بمفارقة هذه التي حضرت وقصر يده عنها وأمرته بأداء مالها عليه من الصداق المذكور فيه
وإدارا النفقة عليها نفقة مثلها حتى تنقضي عدتها ويتم السجل (٣) (الوجه الثاني) أن تدعى الحرمة بإقراره

(١) قوله محضر في إثبات مهر المثل أي من غير وكيل وماتقدم في إثباته بطريق التوكيل لا يها ولا جنبي
فلا تكرار اه معجحه (٢) معبرها دست بيمان وهو عبارة عمير سله الزوج من الهدية وقد يطلق على المهر
(٣) قوله الوجه الثاني أي من أوجه دعوى الحرمة بالطلاق وتقدم الوجه الاول في محضر هذه الدعوى
وهكذا يقال في الوجه الثالث الآتي قريبا وجميع العبارة من قوله محضر في إثبات الحرمة الغليظة إلى
آخر الواجهة الثلاثة من كلام المحيط اه

أكثر أو مثلها أخذها وليس له المطالبة بالقيمة وان كانت قيمتها أقل من ذلك المكان ان شاء أخذ قيمتها في مكان الغصب وان شاء صبر حتى يأخذها
ثم ولو تغير السعر في مكان الغصب يأخذها لا القيمة لان تغير السعر غير مضمون وان كان العين المغصوب هالكة وهي من ذوات الامتثال ان

كان سعر المكانين متساويا أخذ المثل وان أقل خبر ان شاء أخذ قيمته في مكان الغصب وان شاء صبر كماكر وان كانت قيمته أكثر هنا فالغاصب بالتأخير ان شاء أعطاه (١٧٢) المثل في مكان الخصومة وان شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب الا ان يرضى المالك بالتأخير

الى مكان الغصب

جنس آخر في غصب

الضباع والعقار

غصب من أرض رجل

تالة وغرسها في ناحية تلك

الارض فكسرت الشجرة

التي غرسها فقيمة التالة

يوم قطعها فان لم يضر قلع

الشجرة بالارض يؤمر بقطعها

وان أضر بعطسه صاحبها

قيمتها * رجل قطع أشجار

انسان في كرمه يضمن القيمة

ويعرف ذلك أن يقوم

المكرم مع الاشجار المقموعة

ومع الاشجار السقي

هي غير مقموعة فيضمن

فضل ما بينهما وان شاء أمسك

الانجبار وضمنه قيمة

التقصان قائما وإن تساوى

قيمتها مقموعة وغير مقموعة

لا تثنى عليه * أراد سقى

زرعه أو أرضه فغصبه انسان

حتى فسد لا يضمن * الشرب

والتوضؤ من النهر المغصوب

ان حول النهر المغصوب من

موضعه يكره والا لا غصب

طاحونة وأجرى ماء هافي

أرض غيره من غير اذن

صاحب الارض يكره ولا

يجل لأجل الانتفاع بهذه

الطاحونة اذا علموا لا باعارة

أو اجارة أو شراء طحنا أو

غيره * غصب حافونا وتجبر

فيه مورع بطيب الربح

لانه حصل بالتجارة * المروء

في أرض الغير اذا وجد

أنه طلقها ثلاثا بصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأته ومنكوحته ومدخولته بنكاح صحيح وأن هذا الذي أحضرته أقرني حل صحة اقراره ونفاد نصر فانه أنه حرم هذه التي حضرت بثلاث تطليقات وأنه عسكها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وأدا صداقها المذكور اليها *

سجل هذه الدعوى على نحو سجل الاول الآن ههنا يذكر الاقرار في الحكم فيكتب وحكمت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بثبوت اقرار هذا الذي أحضرته معها بهذه الحرمة الغليظة المذكورة فيمبشادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه ويتم السجل (الوجه الثالث) أن تدعى الحرمة الغليظة عليه بثلاث تطليقات بسبب حلف قد حلفه بثلاث تطليقاتهم احوال قيام النكاح بينهم أن لا يفعل كذا وقد فعل ذلك الفعل المعين الذي حلف عليه وحلف في عينه ونزلت الطلقات الثلاث المتعلقة وصارت هذه المرأة التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بثلاث تطليقات بالسبب المذكور فيه وأن هذا الذي أحضرته مع علمه بهذه الحرمة الغليظة بينهم عسكها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وطالبته بذلك ويتم المحضر وان كانت تدعى الحرمة بتطليقة أو بتطليقتين يسين ذلك في المحضر وكذلك اذا ادعت المرأة الحرمة بسبب آخر يذكرك ذلك السبب في المحضر *

محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة قوم شهدوا عند القاضي على رجل حاضر أنه طلق امرأته هذه الحاضرة ثلاث تطليقات وأنهم محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات فأثروا بالشهادة على وجهها وسأقوها على سندها يكتب في المحضر حضر مجلس القضاء قوم ذكروا أنهم شهود حسبة وهم فلان وفلان وفلان يذكروا أسماءهم وأنسابهم وحلالهم ومساكنهم ومصلاهم وأحضر وامعهم رجلا يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم أن هذا الرجل وأشاروا الى الرجل الذي أحضره وطلق امرأته هذه وأشاروا الى المرأة التي أحضرها ثلاث تطليقات ثم انه لا يفارقها ويعسكها حراما فاستلوا يعني هذا الرجل وهذه فأنكروا الطلاق فالحكم في هذه الصورة أن القاضي يقبل شهادتهم ويقضي بالفرقة بينهم

سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هذا القوم مجلسه وشهادتهم على الوجه الذي شهدوا ويكتب انكار الرجل والمرأة الطلاق ثم يكتب فيه فسهعت شهادتهم وأثبتها في المحضر المخلد في ديوان الحكم قبل وتعرفت عن أحوال الشهود وعن اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية فنسبوا الى العدالة وجوزا الشهادة وقبول القول فقبلت شهادتهم وثبتت عندي بشهادتهم ما شهدوا به على ما شهدوا به وأعلمت المشهود عليه بذلك وأمكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع فلم يأت بدفع وظهر عسدي بحجزه عن ذلك فاستخرت الله تعالى الى آخره وحكمت بكون فلانة بنت فلان هذه محرمة على زوجها فلان هذا بثلاث تطليقات بمحضرمهم ما في وجوههم الى آخره وأمرت كل واحد منهم بما عفا عنه صاحبه الى أن تنقضي عدتها عن هذا الزوج وتزوج بزوج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ويطلقها وتنقضي عدتها ثم يتزوجها الاول برضاها ان شاء *

محضر في اثبات الحرمة الغليظة على الغائب امرأته لها زوج دخل بها ثم حرما على نفسه بثلاث تطليقات بمحضرم من الشهود ثم غاب الزوج قبل أن يقضي القاضي بالحرمة وأرادت هذه المرأة اثبات هذه الحرمة بين يدي القاضي ليقتضى بذلك بشهادتهم ودها فذلك وجهان أحدهما أن تدعى عن رجل حاضر أنه كان لي على زوجي فلان بن فلان ألف درهم وأدينار ونصفها كذا بقية صداقي وأنتك ضمنت لي بذلك عن زوجي فلان هذا المذكور ان حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فعلى ألف درهم وانني أجرت هذا الضمان

معلقة

طريقا ثمة لايجل وان لم يجسد طريقا له ذلك ما لم يتعنه صاحب الارض فاذا منع حرم عليه المروء لان

التصرح بسطل الدلالة وهذا اذا كان المار واحدا فان جماعة لا يباح والمروء في الطريق الحادث ان كان مالكه جعله طريقا

لأبأس به وعن أبي القاسم
رحمه الله إذا خفي عليه
الطريق عشي في الأرض
الزرزعة ولا يطأ الزرع *
لاكل من زرع ميانديهي
يساح للأكرة وفي الكرم
والاشجار ان كان يعرف
أربابهم الا يساح للأكرة
وغيرهم أيضا وان لم يعرف
طاب وهذا في حصة الأكرة
أما في حصة بيت المال ينبغي
للسultan أن يتصدق به وان
لم يفعل لأبأس * الشهر إلى
الحرام أقرب كذا قاله
الامام الثاني رحمه الله
والمكروه أقرب إلى الحرام
عند الامامين رحمه الله
وعن محمد رحمه الله انه حرام
مالم يقم الدليل بخلافه

هديم يسه والى ترابا كثيرا
لزيق جدار جاره ووضوح
فوقه لبنا كثيرا حتى انهم
جداد الجاران دخل الوهن
بسبب ما اتى وحمل ضغن
هديم اراه فانه مهن ذلك
بناء جاره لا يفتن بنى حائطا
فى ملك رجل بغيرانه من
التراب ان لم يكن للتراب قيمة
فالخائط لصاحب الارض
وان للتراب قيمة البانى وعليه
قيمة التراب وان غضب
ارضا بنى حائطا لجاء صاحبها
واخذ الارض فأباد
الغاصب النقض ان بنى
الحائط من تراب هذه الارض
ليس له النقض ويكون

معلقاً بهذا الشرط في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي فلان حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فصارت هذه المرأة المذكورة ديناى عليك بحكم الضمان المذكور وانت في علم من هذه الحرمة المذكورة بالسبب المذكور فواجب عليك الخروج عن ذلك بادائها الى والمدعى عليه يقر بالضمان كما ادعت ويشكر العلم بوقوع هذه الحرمة فتجيب المرأة انتم وديتهم بدون على أن زوجي جها حرمها على نفسه بثلاث تطليقات فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر أن يكتب حضرت وأ حضرت مع نفسها وادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرتة ويزد كرد عواها على نحو ما بينا من أوله الى آخر *

جعل هذه الدعوى على نحو ما بينا الى قوله فأحضرت المدعية نفرا ذكرت أنهم شهدوا على موافقة دعواها وسألتني الاستماع الى شهادتهم فأجبتها الى ذلك فشهدوا بعد الاستماع دعوى المدعى والانتكار من المدعى عليه بوقوع هذه الحرمة الواحدة الاخر من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة (٢) كواهي مبداهم كما ان زين حاضر أمده وأشاروا الى المدعية هذه (٣) زين فلان بن فلان ووداين فلان وبراير خويشتن حرام كرده است بسه طلاق وامر وزاين زين حاضر أمده حرام است بر فلان بسه طلاق) وأشار كل واحد منهم في جميع مواضع الاشارة فسمعت شهادتهم الى أن يصل الى قوله وحكمت بكون هذه المرأة التي حضرت محرمة على زوجها فلان بالسبب المذكور وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بوجوب هذا المال المذكور فيه مبالغه وجسه وذلك كذا بسبب الضمان المذكور فيه عند وجود شرطه وهو تحريم فلان زوج هذه التي حضرت ايامه على الوجه المذكور فيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم السجل (الوجه الثاني) أن يدعى على رجل حاضر ضمان نفقة العدة أنك قد ضمنت لي نفقة عدتي ان حرمني زوجي على نفسه بثلاث تطليقات وأنا أجرت ضمانك هذا في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي حرمني على نفسه بثلاث تطليقات بتاريخ كذا وأنا في عدته اليوم ووجب لي عليك نفقة عدتي الى أن تنقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذكور فواجب عليك الضمان والخروج عن عهدة ما لمك من نفقة عدتي بالاداء الى قيعر المدعى عليه بضمن نفقة العدة ويشكر الحرمة فتجيب المرأة بشهود يشهدون على أن زوجها فلان حرمها على نفسه بثلاث تطليقات وأنها في عدته زوجها فلان فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت وأ حضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه قد كان ضمن لها عن زوجها نفقة عدتها ان حرمها زوجها على نفسه بثلاث تطليقات ويكتب دعواها من أولها الى آخرها الى قوله وأ حضرت هذه التي حضرت نفرا ذكرت أنهم شهدوا على آخره جعل هذه الدعوى يكتب فيه دعواها من قوله الذي أحضرته معها الى قوله فسمعت شهادتهم وقبلتها لا يجاب العلم قبول مثلها وحكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان وبكونها في عدته اليوم وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بوجوب نفقة عدتها الى أن تنقضي عدتها بشهادته هؤلاء الشهود وبعضهم من هذين المتخاصمين في وجههما ويتم السجل *

محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة في صغير تحت صغيره وهذا الصغير عاير عن الاتفاق عليه المأنة فقير لا يملك شيئا فرع أمر هذا الصغيره أبوها بناية عنها الى القاضي حتى يستخلف القاضي في هذا الحادثة القاضي الشفعوى الذي يرى التفريق جائزا بين الزوجين بسبب عجز الزوج عن الاتفاق فيكتب القاضي اليه في هذه الحادثة كتابا صورته به التسمية والتسمية للقاضي الشفعوى قد رفع الى بناية

(٢) أشهد أن هذه المرأة الحاضرة (٣) كانت زوجة فلان بن فلان وفلان هذا حرمها على نفسه بثلاث تطليقات وهذه المرأة الحاضرة في هذا اليوم حرام على فلان بثلاث تطليقات

* زوج المالك الامة المنصوية من الغاصب برئ من ضمانها ذكر أبو الفضل الكرماني في اشارات الجامع أن غصب المشاع لا يتحقق وذكر في الاقضية أنه يتحقق وعليه الفتوى (١٧٤) **جنس آخر في الدواب** بعث رجلا إلى ماشيته فأخذ المبعوث دابته وركبها

فهلكت أن كان بين الأمر والمبعوث انبساط لا يضمن والاضمن * ركب دابة غيره غنات في مكانها فالصحيح أنه لا يضمن ما لم يحولها عن موضعها عند الامام رحمه الله ذكره في الثاني وذكر السرخسي عند الثاني رحمه الله يضمن وعند زفر رحمه الله لا * حل على دابة غيره بلا أمره فتورم ظهر الجمار فشقه مالك كان اسمل من غير نقصان لا يضمن وان مات أو انتقص ان النقصان من الشئ فلا ضمان وان من الورم يضمن الحامل وان اختلفا فقال المالك مات أو نقص من الورم وقال الحامل من الشئ فالقول للغاصب الحامل لا نكارة الضمان * بعث المزارع جاره الى رب الأرض على يدابر له فنع صاحب الأرض الابن أن يذهب بالجمار أو بعثه في حاجته حتى ضاع الجمار والابن بالغ لا يضمن وان صغيرا يضمن * عرج الجمار المقصوب في يد الغاصب ان كان يمشي مع العرج ضمن النقصان وان لا يمشي أصلا ضمن القيمة كالقطع * ركب الجبال جملا وقاد جملا آخر خلقه وناض في نهر كبير فيه الجمل يجري مع الماء كما يكون في الشتاء فانقطع جمل وتلف ان كان الناس

الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أبوها هذا أمها الصغيرة فلان بن فلان زوجها منه أبوها فلان ابن فلان بولاية الابوة على صداق كذا يحضر من الشهود تزويجا صحيحا وقبل أبو الصغير فلان لابنه الصغير هذا التزويج له قبول صحيحا وصارت هذه الصغيرة امرأه لهذا الصغير بن كاح صحيح وهذا الصغير معدم لا يملك شيئا من الدنيا فانه ليس بمكاتب ولا شترى وقد ظهر بحجته عندى عن الاتفاق على هذه الصغيرة بشهادة شهود معدلين قد شهدوا وعندي يجمع ذلك والتس منى أبو هذه الصغيرة مكاتبته أدام الله تعالى فضله فأجبت ملتصقة وكاتبته ليتفضل بالاصغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما ما ويفصلها بينهما على ما يؤدى اجتهاده اليه ويقع رأيه عليه مستعينا بالله تعالى طالبا منه التوفيق لاصابة الحق فهذه هي صورة كتاب القاضى الى القاضى الشفعوى ثم اذ اوصل الكتاب الى المكتوب اليه يخاصم أبو الصغير بين يدي القاضى المكتوب اليه أبا الصغير على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضى الحنفى ويقيم البينة على أن ابنه الصغير المسمى في هذا الكتاب معدم لا مال له وأنه لا يقدر على الكسب وأنه عاجز عن الاتفاق على أمر أنه هذه الصغيرة وبطلب من القاضى الشفعوى أن يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضى الشفعوى بين هذين ويكتب السجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفعوى قد ورد الى كتاب من فلان بن فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام في كورة بخارى ونواحيها أدام الله تعالى توقيفه من قبل الخاقان فلان مشتتلا على ما وقع اليه من الخصومة الواقعة بين فلان بن فلان الثقلاني الذي يخاصم لابنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان الثقلاني يخاصم عن ابنه الصغير فلان وذلك لان فلانا هذا أبو هذه الصغيرة المذكور في هذا القاضى أن ابنته الصغيرة المذكور في كورة أمرأة الصغير المسمى فلان بن فلان هذا وحلاله بن كاح صحيح زوجها أبوها هذا منه تزويجا صحيحا وأول فلان بن فلان والد الصغير هذا قبل منه هذا النكاح لابنته الصغيرة هذا قبول صحيحا في مجلس التزويج هذا وأن ابنته الصغيرة هذه محتاجة الى النفقة وان زوجها هذا الصغير معدم عاجز عن الاتفاق ثبت بحجته عند القاضى هذا وقد سألت أبو الصغير فلان بن فلان من القاضى هذا أن يكتب الى وياذن لي في الاستماع الى هذه الخصومة والتدخل بينهما على ما يؤدى اجتهادى اليه ويقع رأى عليه فقرأت الكتاب وفهمته وامثلت أمره في سماع هذه الخصومة وعقدت مجلسا لذلك وقد حضرني في مجلسي وهذه الصغيرة فلان وأحضره معه والد هذا الصغير فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر لهذه الصغيرة على هذا الذي أحضره معه أن الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان هذا الذي حضر امرأه هذا الصغير الذي هو ابن هذا الذي أحضره معه وأن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه معدم عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة المسماة فلانة وأن هذه الصغيرة محتاجة الى النفقة وأقام شهودا عدولا على أن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة وسأل منى والد هذه الصغيرة التفرق بينهما وبين زوجها الصغير هذا فتأملت في ذلك ووقع اجتهادى على جواز هذا التفرق بينهما بسبب العجز عن النفقة أخذنا بقول من يقول من علماء السلف بجواز التفرق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة وفرقت بينهما بعدما صار النكاح بينهما معلوما بعدما كان بحجته هذا الصغير عن الاتفاق معلوما تفرقا صحيحا وأمرت بكتابة هذا السجل بحجة في ذلك وان طلب من القاضى الاصل امضاء هذا السجل فالقاضى الاصل يأمر أن يكتب على ظهر السجل يقول القاضى فلان الى فلان بن فلان متضمنا تفويض سماع هذه الخصومة المذكور فيه اليه المذكور فيه من كتابة الكتاب الى فلان بن فلان متضمنا تفويض سماع هذه الخصومة المذكور فيه اليه والاستماع الى البينة والعمل به ما يؤدى اجتهاد المكتوب اليه ويقع رأيه عليه كان منى وجعلت المكتوب اليه فلانا باعنى في العمل بما يقع عليه رأيه فامضيت حكم نائبي هذا وأجزته وأمرت بكتابة هذا الامضاء في تاريخ كذا وان كان الزوجان بالغين وكان الزوج عاجزا عن الاتفاق فالطريق فيه ما ذكرنا في الصغيرين الآن

يخوضون في مثل هذه الخاضة بلا انكار لا يضمن والاضمن * غصب سفينة وركبها فأدركها مالكة في لجة البحر يؤاخرها منه هنا بأجر مثلها الى الساحل من مكان الادراك وليس له نزع السفينة من الغاصب * اصطبل بينهما وكل منهما فيه بقرة فدخل أحدهما وشدهما

في جبل واحد فقرك وتختق بالحبل لاضمان عليه اذ لم يتقدم من مكان الى مكان محل جلا من القطار أو جارا من بوطاني علف وضاع الجار
لا يضمن عندهما خلا للمحذور جه الله * جاء الى سفينة مشدودة وحلها ان غرق من ساعته (١٧٥) ضمن لوال يوم ربحا وان بعد ساعة

لا * أشلى ذنبا أو أسدا على

انسان أو دابة فأنلف لا يضمن

لانه لا يتفاد بالاشلاء فلا

يضاف التلف الى الاشلاء

وان بقدر يضمن كالكلب

لانه يتفاد للاشلاء ولو غصب

دواب بخوارزم ثم وجدها

مالا فكها في يد الغاصب

بحر اسان ينظر الى قيمتها في

مكان الغصب واللقاء كما في

العين وقدم

جنس آخر في العيب يد

والامام

غصب جارية فأبقت في يده

أو سرق أو زنت وانتقص

قيمتها لم يكن فعسل قبل

ذلك ونقص به قيمتها يغرم

الغاصب النقصان كما يضمن

نقصان الحادث من شال

وعور ولو جلبت في يده من

الزنا أخذ المالك بنقصان

ذلك فان زال العيب في يد

المولى رد ما أخذ بسبب

النقصان على الغاصب

وقال الامام الثاني رحمه

الله ينظر الى ما نقصه الحبل

وارش عيب الزنا فيدخل

الاقل في الاكثر وعن محمد

رحمه الله يضمن الامر من

جميعا فلوردها الغاصب

حائلا وماتت من الولادة

وبقي ولدها في يد الغاصب

فان الغاصب يضمن قيمتها

يوم الغصب ولم يغير نقصان

الام بالولد ولوردها بعد

الزنا حاملا الى المالك فخلدها

ولو حلت في يد الغاصب ثم ردها

على المولى فانت في يده من تلك الحمى

لو غصب جارية محبوبة أو حبل وماتت من ذلك في يد

هنا اذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها عند القاضي الشفعوى فادعت المرأة أن زوجها عاجز عن
الاتفاق فان أقر الزوج بذلك فالقاضي يفرق بينهما باقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وان لم يكن الزوج مقرا
فالمرأة تقيم البينة عليه على عجزه ويفرق القاضي بينهما عند طلب المرأة ذلك هكذا في الذخيرة *

محضر في فسخ الميمن المضافة رجل حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فان احتاج هذا الرجل الى فسخ
هذا الميمن ينبغي أن يتزوج امرأة يتزوج وليها اياها ان كان لها ولي أو يتزوج القاضي اياها ان لم يكن لها
ولي حتى يصح هذا النكاح بالاجماع ثم يرفع الامر الى القاضي الحنفى وبلغت منه الكتاب الى القاضي

الشفعوى فالقاضي الحنفى يكتب الى القاضي الشفعوى في هذه الصورة أطل الله تعالى بقاء الشفيع
القاضي الامام الى آخره لقا به رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أن فلانا تزوجها وقد كان حلف من
قبل نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه الميمن ووقع على الطلاق فصرت محرمه عليه

بهذا السبب وانه يسكنها حراما ولا يقصر يده عنها ولتمت معنى مكاتبة في ذلك فاجبت الى ذلك وكنت هذا
الكتاب اليه لئلا يفتل بالاصغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدى اليه اجتهاده ووقع عليه رأيه
وهو موفق في ذلك من الله عز وجل ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه تدعى هذه المرأة قبل المكتوب

اليه على زوجها على نحو ما ذكر عند القاضي الكاتب فيقر الزوج بهذه الميمن وهذا النكاح الا أنه
يقول انها حلال لي ولم يقع الطلاق عليها لعل بعد ان عقاد الميمن فيقضى المكتوب اليه بطلاق هذه الميمن
وبقيام النكاح بينهما مأخذا بقول من يقول بطلاق هذه الميمن من علماء السلف *

*(سجل في فسخ الميمن المضافة) فاذا اراد السجل في ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان الشفعوى
ورد الى كتاب من القاضي فلان المتولى لعل القضاء والاحكام بكورة كذا وانواحيها من قبل السلطان فلان
مستعلا على ما رفعت اليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع الطلاق

بسبب الميمن المضافة الى النكاح وقد أمرني بالاصغاء الى هذه الخصومة وفصلها واستماع البينة فيها
والقضاء بما وقع في رأيي واجتهادي فامثلت أمره وعقدت مجلسا بذلك فحضرتني في مجلسي ذلك فلانة
بنت فلان وأحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته

معها أن هذا الذي أحضرته معها يطالبني بالطاعة في أحكام النكاح زاعما لي زوجته وقد كان حلف قبل
أن يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقد وقع على الطلاق وحرمت عليه بهذا السبب
والزوج أقر بالنكاح وأنكر وقوع الطلاق بهذا السبب ثم انزلني الحكم بما وقع عليه رأيه

واجتهادي فاجتهدت في ذلك وتأملت وتأملت ووقع رأيي على بطلان الميمن المضافة الى النكاح فعلامني
بقول من لا يرى صحة الميمن المضافة الى النكاح فحكمت بطلاق هذه الميمن وبجل هذه المرأة على هذا الزوج
بهذا النكاح وأمرته بالطاعة هذا الزوج في أحكام النكاح بحضور هذين المتخاصمين في وجههما حكما

أبرمته وقضاه ففدته في مجلس حكى هذا بين الناس على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمان
وكان ذلك بعدما أطلق الى القاضي فلان بن فلان الحكم في هذه الخصومة بما يقع عليه رأيي واجتهادي
وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا قال القاضي الامام ثقة الدين محمد بن علي الحلواني رحمه الله تعالى

صحت كثير من القضاة الكبار فآراهم أجابوا الى شيء من الحوادث المجتهد فيها في الكتابة الى القاضي
الشافعي الا في الميمن المضافة فان دلائل أصحاب الحديث في ذلك لا تمجده وبراهينهم فيها واضحة والشبان
يتجاسرون الى هذه الميمن ثم يحتاجون الى التزوج ويضطرون الى ذلك فلو لم يجهم -م القاضي الى ذلك رجحا
يقعون في الفتنة هكذا في الظهيرة *

*(محضر في اثبات الغنة للتفريق) المرأة اذا خاصمت زوجها عند القاضي وتقول انه لم يصل الى الزوج
وماتت من الحلد يضمن النقصان بالاجماع ولو اشترى جارية حاملا وهو لم يعلم وماتت في يده يضمن النقصان
على المولى فانت في يده من تلك الحمى لم يضمن الغاصب الاما نقصته الحمى في قولهم ولو غصب جارية محبوبة أو حبل وماتت من ذلك في يد

في الطريق لا يضمن * هدم جدار فيه صور رجال مصبوغ بالوان يضمن تهيئة الجدار والاصباغ بالاص وولوا حرق بساطا فيه تماثيل رجال يضمن قيمته مصورا لان الصلاة تجوز عليه بلا كراهة لان دوسه اهاتة (١٧٧) **جنس آخر في الطيور** غصب

بضتين وجعل احدهما تحت دجاجة وحضنت الاخرى دجاجة بنفسها وأفرختا فالفرخان للقاصب وعليه بضتان ولو كان مكانه ودبعة طالتي حضنت نفسها للودع صاحب البضنة فتح باب قصنطار الطير وأبواب اصطبل فخرج الفرس أو فتح الرق والسمن جامد فذاب وخرج لا يضمن عندهما خلا فالجدرجه الله وكذا الوحل قيد عبيد حتى أبقي حلالا فالجدرجه الله قال السرخسي رحمه الله هذا كله اذا كان العبد مجنونا فان عاقلا لا يضمن اتفاقا ولو فتح باب قصص وقال الطير كش كش أو فتح باب اصطبل وقال البقر هس هس أو قال للجمار هر يضمن اتفاقا ذكر في النظم وأجمعوا لهوشق الرق والدهن سائل أو قطع الحبل حتى سقط القنديل يضمن * رزق انفتح فأخذه رجل ثم تركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن وان غابا يضمن وكذا اذا تعلق رزقا خرف سقط منه فأخذه ثم تركه ان المالك حاضرا لا يضمن والا يضمن وكذا اذا سقط من كم انسان شئ فأخذه انسان وتركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن والا يضمن

* (صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه ابنه) * حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن هذا الذي حضر ابن هذا الذي أحضر معه ولدته أمه فلانة بنت فلان من هذا الذي أحضره معه على فراشه حال قيام النكاح بينهما * (صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر أبوه وأنه ابن هذا الذي حضر ولدته على فراشه من امر أنه فلانة حال قيام النكاح بينهما الى آخره وأما دعوى الأخوة والعمومة وابن الاخ وابن الابن لا تصح الآن يدعي المال بان كان المدعي زمنا فيدعي الأخوة على غيره أو العمومة ويدعي النفقة لنفسه * وله وجه آخر أن يدعي الوصية لآخوة المدعي عليه من جهة المتوفى * صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن فلانا الميت قد كان أوصى الى هذا الذي أحضره مع نفسه بتسوية أموره بعد وفاته وخاف من تركه في يده كذا وكذا وقد كان أوصى لآخوة فلان بن فلان بكذا وكذا ولفلان بن فلان ثلاث أخوة فلان وفلان وفلان هذا المدعى وأنه واجب على هذا الذي أحضره معه تسليم حصته من ذلك اليه وذلك كذا وكذا ويطلبه بالجواب فيقر المدعي عليه بالوصاية والوصية وينكر كونه أخا فلان وله وجه آخر أن تدعى امرأة وقوع الطلاق بسبب تعليق الزوج طلاقها بكلام أخي فلان وهذا أخو فلان وأنه كلف كذا في الذخيرة * (محضر في دعوى ولا العتاقة) * رجل مات فامر رجل وادعى أن الميت معتق والذى فلان كان أعتقه والذى في حياته له وصيته وميراثه لي لما أتى ابن معتقه لا وارث له غيري فأفتى بعض مشايخنا رحمه الله تعالى بفساد هذه الدعوى وبعضهم بصحها والصحح أن هذه الدعوى فاسدة لان المدعي لم يقل في دعواه وهو يملكه والاعتاق من غير المالك باطل وكذلك لو ادعى انسان الرق على عبدا وأقام العبد بينة أنه أعتقه فلان يقضى لمدعي الملك ولو قالت بينة العبد أعتقه فلان وهو يملكه تقبل بينة العبد والمسئلة في دعوى الاصل * (محضر في دعوى الدفع) * صورته ادعى عينا في يد رجل أنه اشتراها من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة كذا وجدوا البدوا وأقام المدعي بينة على دعواه فتوجه الحكم فادعى المدعي عليه في دفع دعواه أن الذي ادعيت تلقى المالك من جهته أقر قبل تاريخ شرائك أو قبل شرائك بسنة طائعا أن هذه العين ملك أخي فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعوا لي على باطله بهم هذا السبب فانفتحت أجوبه المقتن أن هذا الدفع صحيح ثم استفتي بعد ذلك ان المدعي عليه الدفع لو طلب من مدعي الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان أو في أي شهر كان فالقاضي هل يكلفه ذلك انفتحت الاجوبة أيضا أن القاضي لا يكلفه ذلك لانه قديين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك كذا في فصول الاستروشنى *

* (محضر في اثبات العصبية) * حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى أبابكر بن محمد بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر توفي وخلف من الورثة زوجته له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبناته تسمى سعادة وابن عم له هذا الذي حضر لما أنه ابن عمر وسعد المتوفى كان ابن أحمد وأجدوا له هذا المتوفى مع عمر والدها الذي حضر كانا أخوين لأب أبوهما عبد الله بن عمر توفي وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضره معه من الدنانير النسيابورية أفتى عشر دينار أو صار ذلك يموت ميراثا عنه لهؤلاء على فرائض الله تعالى للزوجة الثمن والبنات النصف والباقي لابن العم هذا وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب عليه تسليم نصيبه من ذلك اليه وذلك تسعة أسهم من أربعة وعشرين سهمًا وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل فأجاب بالفارسية (مر الزميران خواركي ابن مدعي علم ليست)

(١) لاعلم لي بوراثته هذا المدعي

(٢٣ - فتاوى سادس) **جنس آخر في الثياب** غصب ثوبا يفرق ان يسير اضمنه النقصان والثوب للمالك وان كثيرا فاحشا ينتفع به بالحياطة انتفاع الثوب بخير ان شاء أخذ موضعه النقصان وان شاء تركه عليه بالقيمة وان لا ينتفع به انتفاع الثوب ولا

يصلح للخطاة ضمنه قيمته بالأخيار وفي الصغرى إذا أوجب الخرق نقصان ربع قيمة الثوب فهو فاحش * أمره بخرق ثوب غيره خرقه ضمن
الذي خرق لا أمر إلا إذا كان سلطانا (١٧٨) أو المولى بأمر عبده * جعل القصار في الثوب الذي دفع إليه الخبر وأن ذهبه إلى القصار

وسرق الثوب ان لف فيه
كما يلف المنديل على ما يجعل
فيه يضمن وان عقد بأن
كان الثوب تحت ابطنه
ودس الخبز فيه لا يضمن
* أفسد الخياط الثوب فأخذه
صاحب الثوب ولبسه عالما
بالفساد ليس له التضمن
* رفع قلنسوة رجل من رأسه
ووضعه على رأس آخر
وطرعهما آخر من رأسه
فضاعت ان القلنسوة برأى
مالكها وأمكنه رفعها من
ذلك الموضع لاضمان عليهما
أى على الرفع والطرح
ومن هذا يعلم جواب مسألة
المتعلق وسقوط شئ من كفه
عند الخسومة * رفع عمامة
مسدونه عن رأسه حين
تقاضاه الدين وقال لا أردتها
عليك حتى تقضى الدين
فتنازع العمامة في يده مهلك
هلاك الرهن بالدين قال
هذا انما يصح اذا أمكنه
استردادها فتركهاعنده أما
انما عجز فتركهاعنده ففيه
نظر * دخل دار غيره وأخرج
منها ثوبا ووضععه في منزل
آخر وضاع ان تفاوتا في
الحرز نفي والا وان رفع
من زاوية البيت ووضعها
في زاوية أخرى لا يضمن
* هلك في يد الغاصب وهو
قبيح ان كان يقوم في السوق
بالدراهم يقوم بها وان
بالدينار فيها وان كان يقوم

بهما فانما لي الى الحاكم (جنس آخر في المتفرقات) غلط التقاش ونقش في الخاتم اسم غيره ان لم يمكنه اصلا - هذه
ضمنه عند الثاني رحمه الله وعند الامام رحمه الله لا يضمن بكل حال * اخرج خاتم النائم ثم أعاده في النوم يبرأ وان استيقظ ثم نام وأعاده في هذا

النوم الثاني لا يبرأ لان في الاول يجب الرقالي النائم وقد وجد في الثاني يجب الى البقطان ولم يوجد والحاصل أن في اعادته انما الى اصبع النائم والخلف الى رجله والقلنسوة الى راسه الامام الثاني رحمه الله يعتبر اتحاد النوم (١٧٩) في ازالة الضمان كاذرنا ومحمد رحمه

الله يعتبر اتحاد المجلس حتى اذا أعاده في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في نوم آخر ولم يذكر مذهب الامام والعصم من مذهب الامام أنه يعتبر التحويل لزوم فاذا لم يحوله عن مكانه وأعاده الى اصبعه أي اصبع كان أو رجله زال الضمان عنه وان حوله ثم أعاده في تلك النومة أو غير هال يبرأ ما لم يرد له حال البقطة * غصب سرجا من ظهره دابة ثم أعاده الى ظهرها لا يبرأ عن الضمان * غصب دراهم انسان من كيسه ثم ردها في كيسه وهو لا يعلم يبرأ * شجرة الجوز أخرجت جوزان صغارا وأنفها انسان يضمن نقصان الشجرة فينظر بكم يشترى بهذه الجوزات وبكم بدونها فيضمن الفضل * كسر بضعة انسان فاذا هي فاسدة أو درهمه فاذا هو مستوفة لا يضمن * هشم آنية صغرا أو نحاس لانسان وهي تباع وزافله أن يتركه عليه ويضمنه القيمة وان شاء أخذه ولا يضمنه شيأ وان كان يباع عبدا فله الخيار المذكور وضمنه النقصان لان في الاول لو ضمنه يكون الفضل بازاء الجوزة وفي الثاني لا يؤدى الى الربا * من قتل انسان المختار أنه ينظر الى قيمة الصل مكتوبا

هذه الدنيا نعيم عونه ميراثه وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب عليه الى آخره
 سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم أيضا فان ادعى المدعي عليه في دفع دعوى المدعي في هذه الصورة أنه أقر أو لا أنه من ذوى الارحام كان دفعها الدعوى العسوية لمكان التناقض
 محضر في دعوى حرية الاصل محضر مجلس القضاء شرفه الله تعالى في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاني وهو رجل شاب يكتب عليه بتمها وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي أحضره على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره حر الاصل والعلق لما أن هذا الذي أحضره فلان بن فلان الفلاني وهو كان حر الاصل وأمه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الاصل أيضا وهذا الذي أحضره ولد حر على فراش أبويه الحزين هذين لم يرد عليه ولا على أبويه هذين رفق وان هذا الذي أحضره معه يسترقه ويستعبده بغير حق مع علمه بذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه قصير يده عن هذا الذي أحضره وطالبه بذلك وسأل مسئلة وسئل فأجاب وقال (١) ابن حاضر أمده ملك من است ورفيق من است ومرا اذ أراى وى علم نيست) وأحضر هذا الذي أحضره نتراد كراهم شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان فأجبت اليه واستشهدت النهم ودشهم وشهادة صحيحة متقنة اللفظ والمعنى من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة الى آخره

سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب الدعوى من نسخة المحضر بتمامه ويكتب أسامى الشهود والفاظ الشهادة يكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي أحضره على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي أحضره حر الاصل حر والدين لم يرد عليه ولا على والديه ورق وأمرته بقصر يده والكف عن مطالبته اياه بالطاعة في أحكام الرق

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهته ادعى هذا الذي أحضره على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره كان مملوك هذا الذي أحضره وموقوفه وأنه أعتق هذا الذي أحضره في حال صحته وثبات عقله وجواز تصرفاته في الوجوه كاه اطن تعالى وجهه الله تعالى وطلب المرضاه عتقا صحيحا جازا نافذا بغير بدل وأن هذا الذي أحضره اليوم حر هذا السبب وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبته اياه بالطاعة أو دعواه الرق عليه مبطل غير محقق فواجب عليه قصير يده عن هذا الذي أحضره وتركه التعرض له وسأل مسئلة

سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي أحضره على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي أحضره حر الاصل كالتفسيه غيره ولى عليه بالسبب المذكور وهو اعتناق هذا الذي أحضره مع نفسه اياه ويطلب ان دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه بشهادة الشهود المسلمين ويختتم السجل

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهة غيره ادعى هذا الذي أحضره على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره كان مملوكا وموقوفه فلان بن فلان وفي يده وتحت تصرفه وأن فلانا عتقه من خالص ماله وملكه مجابا بغير بدل لوجه الله تعالى وابتغى لمرضاه وطلب الثواب وجناته وهو با من أليم عقوباته وصار هذا الذي أحضره بالاعتناق المذكور فيه وأنه اليوم حر هذا السبب وأن هذا الذي أحضره استعبده مع علمه بحريته ظلم او تعديا فواجب عليه قصير يده الى آخره

(١) هذا الذي أحضره ملكي ورفيقي ليس لي علم بحريته

ولا ينظر الى المال ولو من قذر دفتر حساب انسان يعطيه بكم يشترى جاء الى خراف فأخذ منه ثفاره باذنه فسقطت وكسرت لا يضمنها ويضمن ماسواها * أنف أحد مصرعى الباب أو أحد المكعبين أو الخفين فالملك بالخيار ان شامس اليه الواحد الباقي وضمنه قيمتها والمختار خلافه

وسأني ان شاء الله تعالى * غصب شأ وقبض الحفظ وأجاز المالك حفظه كاقبض يرى من الضمان وان اتفق به وأمر بالحفظ لا يبرأ وعلى هذا ودع لرجل مال الغير وأجاز المالك يبرأ (١٨٠) عن الضمان وعلى هذا اذا قال المغصوب منه للغاصب أودعتك أو أخرجتك لحفظه

سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه يكون هذا الذي حضره أماً كالنفسه غير مولى عليه بالسبب للذ كور المدعى وهو اعتاق فلان بن فلان بآيه من خالص حقه ومملكه ويطلبان دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه وبقصر يد هذا الذي أحضره معه عن هذا الذي حضره إلى آخره

محضر في إثبات الرق * حضر وأحضر مع نفسه رجلاً ذكراً يسمي فلاناً هنيئاً شاباً وبذ كرحلته نميز كرفادى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضر ومروقه مملكه بسبب صحيح وأنه خرج عن طاعته والانقياد له في أحكام الرق وطالبه بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر

سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه يكون هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضر ومروقه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين ويكون هذا الذي أحضره مبطلاً في الامتناع عن طاعة هذا الذي حضر في أحكام الرق وأمرت هذا الذي أحضره بالانقياد لهذا الذي حضر في أحكام الرق والطاعة له ويتم السجل ولا يد للحكم بالرق وكتابة السجل فيه من عجز المدعى عليه عن اثبات الحرية لنفسه فأما قبل ذلك لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل هكذا في الذخيرة

محضر في دفع هذه الدعوى * فنقول لدفع هذه الدعوى طرق أحدها أن يدعى المدعى عليه حرية الاصل لنفسه وصوره كتابته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله بأن هذا المحضر معه كان ادعى عليه بأنه عبده ومملكه وأنه خرج عن طاعته وطالبه بالطاعة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى قبله أنه حر الاصل والعلق لما أن آياه فلان بن فلان بن فلان وأمه فلانة بنت فلان بن فلان وهما كاتبا حريين من الاصل وهذا الحاضر ولد على فراش هذين الابوين الحريين لم يجز عليه ولا على آبيه هذين رقب وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبة هذا الحاضر بالطاعة ودعواه الرق قبله والحال على ما وصفت فيه مبطل غير محقق فوجب عليه الكف عن ذلك فطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل ويتم المحضر

سجل هذا المحضر * يكتب عند قوله وحكمت للذي حضر هذا على الذي أحضره معه هذا بجميع ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا الحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه وكون هذا الحاضر حر الاصل ويطلبان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين من بعد ما ظهرت عدالتهم عندي بتعديل من اليه رسم التعديل بالناحية على ما شهدوا به بعضهم من المحكوم له والمحكوم عليه هذين في وجههما في مجلس قضائي وحكمي بخاري وقضيت بصحة ذلك كله وقضيت بهذا المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بالحرية هذا ورفعته عنه طاعته وأطلقت المحكوم عليه هذا بالرجوع على يائمه ان كان قد اشتراه من غيره ونقله الثمن يوم العقد الذي كان جرى بينهما ويتم السجل قالوا في كل موضع وقعت الحاجة الى اثبات الحرية يجب أن يكون اثباتها بطريق الدفع بأن يدعى صاحب اليد الرق على المملوك ويقم البينة ثم ثبت المملوك حرته بطريق الدفع (الوجه الثاني) أن يدعى المدعى عليه الاعتاق من جهة مدعى الرق وصوره كتابته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله أنه حر لما أنه كان مملوكاً ومروقه قاله هذا الذي أحضره وان هذا الذي أحضره أعتقه في حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها اعتاقاً صحيحاً جازاً نافذاً وصار هذا الحاضر حراً بسبب هذا الاعتاق وهذا المحضر مبطل في مطالبته هذا الحاضر بالطاعة والانقياد له في أحكام الرق ويتم المحضر

ثم هلك في يده لا رواية فيه ولقائل أن يقول يجب أن يضمن * نظر الى دهن غيره وهو مائع حين أراد الشراء فوقع من أنفه دم وتجنس ان يذنه لا يضمن والا يضمن ثم ان كان الدهن غير ما كول يضمن النقصان وان كان ما كولا ضمن مثل ذلك القدر والوزن من مثل ذلك الدهن * أخذ في الحمام فنجاسة وأعطاه الآخر فسقطت من يده الثاني وتلفت لا يضمن الأول ولا

الثاني * احفظها في هذا البيت حفظها في بيت آخر من الدار يضمن ان كان ظهر البيت المنهى عنه الى الطريق أو الى السكة وان قال احفظها في هذه الدار فحفظها في دار أخرى أخرى من الاولى قال الصدر لا يضمن وقال بكر يضمن * ذهب الضيف وترك شيئاً عند المضيف فتدبه المضيف به فغصبه منه غاصب ان غصبه في المدينة لا يضمن وان جار جهابيض * برهن المالك أن قيمة المغصوب كذا والغاصب على أنه كذا فيينة المالك أولى وان لم يكن للمالك بينة فأراد الغاصب أن يبرهن فقال المالك احلفه ولا أريد أن يبرهن له ذلك * برهن المالك فشهد أحدهما ان قيمة المغصوب كذا وشهد

الاشتر على اقرار الغاصب به لا يقبل * جاء الغاصب شيوب وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل غيره قال قول للغاصب * ادعى عليه أنه غصب منه جبة فقال الظهارة لك لا غير قال قول له * قال غصبت منك الجبة ثم قال الحشولي أو البطانة لي أو قال غصبتك الخاتم والفصل الى أو هذه الدار والبنا الى أو هذه الارض والاشجار الى لم يصدق في الكل

الثاني في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل والحرمه * غصب ساجه وأدخلها في بناءه ينقطع حق المالك ولو صاحقوا بنى عليها لا ينقطع وقار الكرخي اذا كان قيمة البناء أكثر من قطع حق المالك وبعض المتأخرين أقفوا (١٨١) بمختار الكرخي رحمه الله تعالى وغن

نفى بجواب الكتاب انما
لشيوخنا وبعض متاخر
خوارزم حين وقع الاجلاء
والحرق بخوارزم وتفرق
أهلها أيدى سبأ ثم عمر
سكان الارض الخالية
حال غيبة ملاكها ثم جاء
السلالة أفتوا بان البناء
أكثر قيمة يعطى الباقي القيمة
للمالك الرقبة وان الرقبة أكثر
قيمة البناء لصاحب البناء
ويملكها صاحب الرقبة
والدليل عليه ما أجابه
صاحب المحيط حين استفتي
عنه بالنظم
فتوى شرع اندر بن صورت
حيست نزيل أهل علم هدى
مردكي ساحتي كرفت بغصب
واندر وخنه سانه ادبنا
قيمت آن بناس يشترست
چيمه شاي راجوب در فتوى
بفضل بيان بقرومايند
تاياش شد ثواب بر عقي
فأجاب
اين جاقق جو كردان مردك
باشد اورا سزاي ولوم ادي
قيمت عرصه في نوآند خواست
ليك بر كنند برهاني
حق تعالى است اعلم العالم
بنوشيت اين جواب بامعني
آنك نامست من ورا محمود
بدرش احمد است بيربي
ولو غصب لوحا وأدخله في

* (سجل هذا المحضر على نحو سجل المحضر الأول) * الأنة ههنا يكتب وكون هذا الذي حضر حراما لكا
لنفسه بالسبب المذكور وهو اعتاق هذا الذي أحضره وكونه ملحقا بامر الارار بهذا السبب وكونه
يوم الاعتاق الموصوف فيه ملكا لهذا المحضر ويتم السجل (الوجه الثالث) أن يدعى المدعى عليه
الرق الاعتناق من جهة غير مدعى الرق وصورة كآبته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا
المحضر في دفع دعواه قبله أن هذا الحاضر كان عبدا وعلو كالفلان بن فلان الفلاني وأنه أعتقه من خالص
ماله وملكه بمجا بغير بدل ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب لرضائه وهر بامن أليم عقابه وشديد عذابه في حال
صحة عقله وجواز تصرفه في الوجوه كلها واليوم هذا الحاضر حريس بسبب هذا الاعتاق المذكور الموصوف
فيه الى آخره

* (سجل هذا المحضر على نحو ما بينا) * الآن القاضي يكتب وحكمت بحرية هذا الحاضر بالسبب المذكور
فيه وهو اعتاق فلان بن فلان الفلاني ويكون هذا الحاضر علو كالفلان بن فلان الفلاني في يوم الاعتاق
المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحيط *

* (محضر في اثبات التدبير والاستيلاء) * واذا وقعت الحاجة الى اثبات التدبير والاستيلاء ولا يمكن اثباته
على المولى لانه لا يثبت له حق على المولى للحال فالطريق في اثباته أن يبيعه المولى من رجل فيدعى عليه المدبر
أو أم الولد على هذا المثال ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان مملوكا لفلان وأنه دبره
وأعتقه عن دبره وقاته لوجه الله تعالى وابتغاء لرضائه من غير طمع في حطام الدنيا تدبير اصحيا من ماله
وملكه وأنه اليوم مدبره أو يقول انه استولدها لو كان المدعى جارية ادعت أنها أم ولد لفلان يسمى فلانا
ولده على فراشه وملكه وأنه اليوم أم ولد وأن هذا الذي أحضره يسترقها ويستعبد بها بغير حق فواجب
عليه قصر يدعه وتطالبته بالجواب كذا في الظهيرية *

* (محضر في دعوى التدبير) * رجل دبر عبده تدبير مطلقا ومات بعد التدبير وخلف ورثته وأنكرت
الورثة العلم بالتدبير واحتاج المدبر الى اثبات ذلك بالبينة وكأية المحضر يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا
الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان عبدا مملوكا لفلان بن فلان والدهذا الذي أحضره دبره في حال
حياته وجواز تصرفاته في الوجوه كلها طاعة عارضا تدبير مطلقا وأن فلانا والدهذا الذي أحضره مات
وعتق المدبر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يدعه عن هذا الذي
حضر الى آخره

* (سجل هذا المحضر) * أوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر الحكم وحكمت لهذا الذي حضر على
هذا الذي أحضره بجميع ما ثبت عندي من تدبير فلان والدهذا الذي أحضره حال كونه مملوكا مرقوقا
من خالص ماله وملكه تدبير اصحيا مطلقا لا قيد فيه وبحرية هذا الذي حضر بموت فلان وقد خلف فلان
والدهذا الذي أحضره من التركة من ماله في بدو ورثته هذا الذي أحضره ما يخرج هذا الذي حضر من ثلثه
وأن هذا الذي حضر حرام اليوم لاسبيل لآخر عليه بسبب الرق بل بسبب الولاء شهادة هؤلاء الشهود
المسهرين بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما حكما أبرمته وقضاه نفيه كذا في النخبة *

* (سجل في اثبات العتق على الغائب) * يقول القاضي فلان حضر قبلي في مجلس قضائي بكورة بخاري
فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن لهذا الحاضر على هذا المحضر
كذا كذا دينار او بين نوعها وصفته ادينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح فواجب عليه الخروج من ذلك
وطالبه بالجواب عنه وسأل مسألته عنه فستل فانكر أن يكون عليه شيء لهذا الذي حضر فاحضر المدعى
رجلين ذكر أنهم شاهدا وهما فلان وفلان وذكر المدعى والشاهدان أنهم ماموليا لفلان بن فلان أعتقهما

السفينة أو ابر يسماو خطابه بطن نفسه أو عبده ينقطع حق المالك ولو غصب خراخلها فالملك يأخذها بغير شيء اذا خللها بما لا قيمة له
وان بالقاء الملم اختلقوا وان بالقاء الخلل ان صار خلا من ساعته ينقطع حق المالك بالاجاع وان بعد زمان فكذلك عند الامام رحمه الله تعالى
وعلى قولهما في مشترك بينهما على قدر خليم ما ولو جلد ميتة فدبغها الغاصب يعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه وأخذ الجلد وان أنفله الغاصب

لا ضمان عليه عنده والضابط في هذا الباب ما ذكره في نظم الفقه ما يوجب الملك بال ضمان اذا غرم غير مسئلة خمسة عشر كرا باسما طه نوبا
أوحيدا اتخذها لنا أو سيفا أو قوطعا (١٨٢) أو حطة قطعه فعليه المثل أو ساحة فأدخلها في بناءه أو لجا فطبخه ضمن المثل أو القيمة

على الاختلاف أو شاة فذبحها
وسلخها أو أربها ملكها وعليه
قيمة صحيحة أو جوبو بانبذرها
في أرضه أو عصير أفصار خرا
أو خرا خفلها أو غز لا فسخه
أو قطنافغزله أو دقيقا فخره
أو بياض فكتب عليه أو بيضة
فخضنها تحت دجاجة أو أربعة
عشر لا يوجب الملك شاة
فذبحها أو سلخها للغصوب
منه أن يستردّه ويضمنه
النقصان وإن شاء تركها
وأخذ قيمتها حية قطع ثوب
غيره أو غصب قلب فضة
فكسره إن شاء أخذه
مكسورا ولا يضمنه وإن
شام تركه عليه وأخذ قيمة
القلب من الذهب وإن القلب
من الذهب ضمنه من الدراهم
غصب نقرة فضة فسبكها لم
يملكها أو يأخذها صاحبها
ولو ضر بها كذا عنده
ويردّها على صاحبها غصب
ثوباً يصغره يعطيه المالك
ما زاد الصبغ فيه ولم يملكه
الغاصب ولو هبت الريح
بثوب إنسان وألقته في صبغ
غيره فعلى هذا غصب عبدا
فأبقي عنده لم يملكه ويخبر
صاحبه إن شاء مكث حتى
يرجع وإن شاء رفع إلى
الحاكم حتى يضمنه غصب
غز لا فسداه أو محلولاً فأنفذه
أو قطنافطبخه أو دقيقا أو
سويقاً فأنفذه بسم أو أرضا

حال كونهما مملوكين له وسأل مني الاستماع إلى شهادتهما ما يشهد بهما بعد الدعوى والجواب بالانكار عقيب
الاستشهاد الواحد بعد الاستماع إلى شهادتهما صحيحة متفقة اللفظ والمعنى على موافقة الدعوى من نسخة قرئت
عليهما وهذا مضمون تلك النسخة فلما سألتا الشهادتين على وجهها ذكر المدعى عليه في دفع هذه الشهادة أن
هذين الشاهدين مملوكا فلان بن فلان بن فلان الذي زعم المدعى والشاهدان أنه أعتقهما وقد كذبوا في ذلك
لم يعقهما فلان فعرضت ذلك على المدعى هذا فقال إنهما حران وإن مولاهما أقدم أعتقتهما ما حال كونهما
مملوكين له أعتقا فصح ما وإن له على ذلك بيضة فكلفته إقامة البيضة على صحة دعواه هذه فاحضر نفران
أنهم شهدوا على موافقة دعواه هذه وسألني الاستماع إلى شهادتهما فسمعت شهادتهما وثبت عندي بشهادتهما
حرية هذين الشاهدين باعتاق فلان إياهما وكونهما أهلا للشهادة وسألني المدعى هذا الحكم بحرية هذين
الشاهدين وبكونهما أهلا للشهادة وبالقضاء له بالمال المدعى به بشهادة هذين الشاهدين فاجبته إلى ذلك
وحكمت بحرية هذين الشاهدين باعتاق فلان إياهما حال كونهما مملوكين له أعتقا فصح ما وبكونهما أهلا
لشهادة وقضيت للمدعى هذا بالمال المدعى به على المدعى عليه هذا بشهادة هذين الشاهدين حكما أبرمته
وقضاء نفذته ويتم السجل فاذا قضى القاضي على هذا الوجه ثبت العتق في حق المولى حتى لو حضر وأنكر
الاعتناق لا يلتفت إلى انكاره ولا يحتاج العبد إلى إقامة البيضة على المولى لأن المولى له ادعى حرية
الشاهدين على المشهود عليه وقد صح منه هذه الدعوى لأنه لا يتمكن من إثبات حقه على المشهود
عليه إلا بهذا والمشهود عليه أنكر ذلك وصح منه الانكار لأنه لا يتمكن من دفع الشهود عن نفسه إلا
بالانكار للحرية والأصل أن من ادعى حقا على الحاضر لا يتوصل إلى الإثبات إلا بالإثبات سببه على الغائب
ينتصب الحاضر خصما عن الغائب فصار إقامة البيضة على المشهود عليه كإقامتها على المولى الغائب كذا
في المحيط *

* (محضر في إثبات حد القذف) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره
معه قذفه قذفاً يوجب الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة إلى آخره وإن كان شتمه شتماً يوجب
التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير فقال له يا كذا شتم يكتب ووجب
عليه التعزير في الشرع زجر العن مثله وطالبه بذلك وسأل مسألته

* (محضر) في دعوى رجل على رجل أنك سرق من دراهمي كذا درهما كان موضوعاً في موضع كذا
من هذه الدار والمدعى عليه من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المدعى عليه لهذا المدعى أن خلعت أني
سرق من دراهمك هذا المقدار الذي ادعيت فأنا أعطيك مثل ثلاثة الدراهم خلف المدعى على دعواه
وأعطاه المدعى عليه نصف هذه الدراهم وأعطاه في النصف الباقي خطاً ثم أراد المدعى عليه استرداد ما دفع
إليه من الدراهم كيف الحكم فيه وكان الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى كتب في الجواب
أن المدعى عليه أن أعطى النصف والتزم النصف صلحاً عن دعوى المدعى وأقر أنه سرق الدراهم فعليه إعطاء
الباقى وليس له أن يسترد النصف الذي أعطاه وإن أعطى النصف وأعطاه خطاً بالباقي بناءً على عين المدعى
ووفاء بما قال لا يلزمه شيء وله أن يسترد ما أعطاه وقد قيل له أن يسترد في الوجهين لأن بين المدعى لا يستحق
على المدعى عليه شيء نص محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح أن المدعى مع المدعى عليه إذا اصطلحا على
أن يحلف المدعى على دعواه على أنه لو حلف فالمدعى عليه ضامن للمال المدعى به أن الصلح باطل

* (محضر في دعوى سرقة) رجل خبأ زادى على رجل أجاسه على دكانه ليسبع له الخبز من الناس
وبأخذ الأثمان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى أن الخباز ادعى مبلغاً معلوماً من المال
وقال أنك سرق من مالي من أثمان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه أنك قلت أني أخذت كل يوم خمسة دراهم

فبني فيها أوزرع أو غرس أولها قطعه مصرة أو خبزاً فترده أو لجا فله أرباً أو دراهم أو دنائير فكسرها ولو أنف من
بألف حصير إنسان أن أمكن أعادته على الحالة الأولى يؤمر به كما إذا حرق إنسان سلم إنسان ولو حل شر الم نعل رجل إن كان النعل مثل الذي

يستعمله العوام لاشئ عليه وزرع باب الدار عن مكانه وحل سرج رجل على هذا **جنس آخر في الحل والحرمه** اشترى بالنقد المغصوب جارية أو ثوبا أو تزوج بها امرأة حل له وطأ المرأة وليس انثوب ذكره (١٨٣) في المنتقى ولو اشترى بالثوب المغصوب لا يحل له ولو تزوج على الثوب

المغصوب يحل وفي الجامع الصغير قال المسئلة على وجوه أضاف إليها وقد من أو أضاف إليها وقد من غيرها وأضاف إلى غيرها وتقدمها أو أطلق يباح في الكل إلا إذا أضاف إليها وقد منها وبه أفق الفقهاء أبو الليث وقال الصدر الكل مكروه واطلاق جواب الجامع يدل عليه غصب ألفا واشترى بها جارية فباعها بالدين صدق بالبيع وقال الثاني رحمه الله تعالى لا يتصدق به أصله الورع * ربح في الوديعة بالتصرف بطيب له الربح عنده بالضمان خلافا لهما ولو غصب ألفا واشترى بها طعاما يساوي ألفين فأكله أو وهبه لا يتصدق بالربح أجماعا * شرط طيب المغصوب للغاصب عندهما إذا ما الضمان إلى المالك وعند الامام رحمه الله تعالى لزوم البدل عليه حتى إذا غصب طعاما ومضغه وابتلع عنده ابتلع الحلال وعندهما ابتلع الحرام فيجوز في عينه لا يابا كل الحرام ويعذب على كل طعام الحرام كما يعذب على غصب الطعام وكان الامام مولانا نجم الدين النسفي رحمه الله ينكر أن يكون هذا قول الامام ويقول أجمع المحققون

من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي بعته منهم الأمانة أخذ من مالك الخبز شيئا وصاحب الدكان يتكرر ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فوجب على هذا الذي أحضره معه احضار هذه الدراهم بمجلس القضا ليتمكن المدعي من إقامة البينة عليها قبل هذه الدعوى لا تتوجه على صاحب الدكان من جهة الخبز انما مافي الباب أنه يريد اثبات اقراره باخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكره في الدعوى الا أنه لو ثبت ذلك كان حق الخصومة لصاحب الدراهم لانه لما نقصهم من الخبز الذي باع منهم وأخذ الثمن كان عليه رد ذلك اليهم وكان حق الاسترداد لهم لانه الرجل اذ هو ليس بخصم عنهم وان كان الخبز ادعى عليه انك قلت اني أخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك ونقصت الوزن للشترى أيضا لا تصح الدعوى لانه اذا نقص من الخبز المبيع وأخذ الثمن تاما كانت الدراهم التي هي بمثابة النقصان ملكا للشترى فلا يكون للخبز ولاية الاسترداد كذا في الذخيرة * وهكذا في فصول الاستروشي *

محضر في دعوى شركة العنان صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر اشترك مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا على أن رأس مال كل واحد منهما كذا على أن يتصرف في مال الشركة ويتصرف كل واحد منهما بما رآه على أن ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضيعة أو خسران فهو عليهم على قدر رأس المال لكل واحد منهما وأحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة وخطاها ما حتى صار المالان مالا واحدا ووجه الجميع مال الشركة في يده هذا المحضر وأنه تصرف فيه وربح كذا وكذا فوجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا وان كان بالشركة صلح يكتب في الصلح على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصلح ادعى عليه جميع ما تضمنه الصلح من الشركة المال في المين قدره فيه بالربح المشروط فيه وخط كل واحد منهما رأس ماله برأس مال صاحبه على ما ينطبق به الصلح من أوله إلى آخره بتاريخه ووجه الجميع مال الشركة في يده هذا الذي أحضره معه وأن هذا الذي أحضره ربح كذا وكذا فوجب عليه رد رأس مال هذا الذي حضر مع حصته من الربح إلى هذا الذي حضر ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم المحضر

محضر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه قبل هذا الذي حضر شركة عنان برأس مال كذا وادعوا قبله رد رأس ماله وحصته من الربح ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه قاسمه المال وسلم إليه رأس ماله وحصته من الربح وأنه أخذ جميع ذلك منه بتسليمه جله ذلك اليه ويتم المحضر

محضر في اثبات الوقفية * حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر يحكم الاذن الصادر له من جهة القاضي فلان بآيات الوقفية المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صلح صدقة أو ورد مع نفسه وينسخ الصلح إلى آخره وهذا مضمون الصلح ثم يكتب فادعى جميع ما تضمنه هذا الصلح من ايقاف فلان بن فلان القلا في هذا هذه الضيعة المحدودة في هذا الصلح الذي ينسخ في هذا المحضر من خالص ماله وملكه على الشرائط المذكورة والسبيل فيه كما نطق به هذا الصلح المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره بتاريخه وكون جميع هذه الضيعة المحدودة فيه ملكا لهذا المتصدق وفي يده إلى أن وقفها وسلمها إلى هذا المتولى وهو المذكور اسمه ونسبه في الصلح المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره واليوم جميع هذه الضيعة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه المذكور وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فوجب على هذا الذي أحضره معه تسليمها إلى هذا الذي حضر ليراعى فيها شرائط الواقف وطالبه بذلك وسأل مسأله ففسل هذا اذا أتى المدي بصلح الوقف وان لم يكن في يد المدعي صلح الوقف يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان جميع الضيعة التي هي عشر ديرات

من أجمعنا أنه لا عليك الا باحد الامور الثلاثة وقالوا جميعا الفتوى على قولهما قال في النوازل غصب لما فطخه ملكه الغاصب بادا الضمان أو بالقضاء بالضمان أو برضا الخصم وبعد الملك لا يحل لربه الانتفاع لاستفادته بوجه خبيث كالمملوك بالبيع الفاسد عند القبض الا اذا

جعلها صاحبه في حل أصله ما روى أنه عليه الصلاة والسلام أبي أن يأكل من لحم الشاة التي ذبحت على أن يؤدى عنهم أو قال أطمعواها الأسارى
دل الحديث على عدم إباحة ذلك ولو زوم (١٨٤) التصديق والمالك للغاصب قبل أداء الضمان إذا لم يصدقه ملك الغير لا يصح

﴿ الثالث في مسائل الضمان ﴾

[illegible]

الجاني أمر العوان بالأخذ
فباعتبار الظاهر لا يجب
الضمان على الجاني وباعتبار
السعي يجب عليه فيئامل
عند الفتوى وعلى الأخذ
ضمنان على كل حال ويرجع
على الأمران دفع المأخوذ
إليه وإن هلك أو استهلك لا
وإن أفقته في حاجة الأمر
بأمره فهو بمنزلة المأمور
بإتفاق مال نفسه في حاجة
الأمر استخداً م عبد الغير إذا
انصل به الخدمة غضب
كقبضه بلاذنه حتى إذا
هلك من ذلك العمل يضمن
وإن لم يتصل به الخدمة
لا يضمن علم أنه عبد الغير
أم لا وجعل الخاتم في خنصر
اليمنى أو اليسرى استعمال
لاحفظ وفصل شمس الأئمة
وهو الصحيح والادخال في
غير الخنصر حفظ وفي الخنصر
استعمال وإن جعل القوس
في جانب الكف وعليه
الفتوى * أخذ اللقطة أيعرفها
ثم ردها إلى مكان الأخذ
إن قبل التحويل يرى عن
الضمنان وإن بعد التحويل
لا حتى يردّها إلى صاحبها
ولا يبرأ الغاصب برد الدابة
إلى المربط حتى يسلمها إلى
صاحبها إلا عند زفر رجه
الله تعالى واستعد من محمد
رجه الله تعالى فيمن أخذ
من بيت رجل ثوباً أو لسهة ثم
نزعها وجعلها في مكانه أو أخذ

سجل هذه الدعوى وهذا المحضر بقول فلان القاضي وبذكر دعوى المدعى بتمامها وشهادة شهود المدعى مع الاشارات في مواضعها بتمامها الى قوله وحكمت بجميع مائت عندي من كون هذه الضبعة المحدودة فيه وقفا صحيحا من جهة فلان على شرائط المينة والسبل المذكورة فيه من خالص ماله ومملكه وتسليمه اياها الى فلان بعدما جعلاه متوليا بسألة المدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وكونه في يد المدعى عليه هذا بغير حق في مجلس قضائي بين الناس الى آخره وان كان الواقف قد رجع عما وقف به بعد ما سلم الى المتولى فصورة المحضر أن يكتب أوله على نحو ما بيناه ثم يكتب فادعى هذا الذي حضر المأذون به من جهة القاضي فلان في اثبات الوقفية المذكورة فيه على هذا الذي أحضره وهو الواقف أنه وقف بجميع الضبعة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله ومملكه في حال حياته على الشرائط المذكورة فيه وأن هذا الواقف سلم جميع الضبعة المحدودة المذكورة وقفية في نفسه الى فلان المتولى وأنه قد بدلهذا المتصدق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غير لازم فازالها عن يد المتولى وأعادها الى سائر أملاكه فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها الى المتولى فلان لبراى شرائط الوقفية هذه فيها وبالجملة بذلك وسأل مسأله فاستل فأجاب بالفارسية ٢ (اين محدوده ملك من است ودر دست من وبكسى سپردنى ني)

وسجل هذا المحضر الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المذكور فيه الواقف هذا في وجهه بمسألة هذا المدعى بصحة الوقفية المذكورة فيه ولزمها وأبطلت رجوعه عنها وقصرت يده عنها لا بقول من يرى هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسلمتها الى متوليكها فلان بعد ما ثبت عندى هذا الايقاف والتصدق المذكور فيه وبتم السجل كذا في المحط *

(١) لا علم بل بوقفية هذا الحدود ولا أسلمه لهذا المدعى الحاضر (٢) هذا الحدود ما كى وهو فى يدى ولا أسلمه لاحد

دابة من آية ثم ردها الى موضعها لا يضمن استحسانا ولو في كسبه ألف أخذ رجل نصفها ثم رد النصف الى الكيس بعد أيام ﴿محضر﴾ يضمن النصف المأخوذ المردود لا غير ولا يبرأ ردها الى الكيس ﴿ركب دابة غيره ثم نزل وتركها مكانها يضمن على قول الثاني رحمه الله والعصم أنه﴾

لا يضمن عند الامام رجحه الله حتى يحولها عن موضعها واذا لبس ثوب غيره ثم نزعها ووضعها في مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا في لبسه على العادة فان كان قيصا فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ لاستعمال (١٨٥) وعن الثاني رجحه الله فيمن عقد

على ظهر دابة الغير ولم يحولها عن موضعها لا يضمن الا ان يجد هافه وضامن بالحدود وكذا كل من أخذ متاع انسان في دار صاحب المتاع وجد هافه وضامن وان لم يخرج ولم يجد فلا ضمان الا ان يملك من فعله أو يحولها عن مكانها في الاولى أو يخرج جهاما من الدار في الثانية * أنى سوقا يبيع الزجاج أو غيره وأخذناه لينظر فيه فوقع منه وانكسر ضمن والقياس والاستحسان في هذا واحد وليس ما وضع للبيع نظير دخول الرجل منزله غيره بغير أمره أو دعه عنده شيئا أو طلب شيئا فدفع اليه شيئا وكان أدوح فيها ثوب نفسه أيضا فأخذ المسودع الكل وتلق ثوب المودع عند المودع يضمن لأن حل مال غيره على أنه له يضمنه اذا بان أنه لم يكن له * بعث الى قصار يأخذ ثوبه فدفع القصار بالغلط ثوبا آخر وضاع عند الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن وان ثوب غيره خير مالكة بين تضمن القصار والرسول وأيم ما ضمن لم يرجع على الآخر * شق راوية رجل فسال منها يضمن من السائل من رما عطب من السائل من الرزق فان ساقه بعد الشق سائق فضمن السائل بعد

محضر في اثبات ملكية الحدود محضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الاراضي التي عددها كذا في أرض قرية كذا في ناحية منها تدعى كذا من كورة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها وموافقها التي هي لها من حقوقها فان وقعت الدعوى في دار يكتب أن جميع الدار المشتلة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق فوجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي أو عن هذه الدار وتسليمها الى الذي حضر هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلة فاستل فاجاب بالفارسية (١) اين زمينهاوخانه كه دعوى ميكنداين مدعى ملك من است وحق من است باين مدعى سپردني نيست) أحضر المدعى هذا نفرأذ كرأنهم شهوده على وفق دعواه وسألني الاستماع اليهم فاجبته اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب أنسابهم وحلهم الى آخر ما ذكرنا فاشهدوا عقيب دعوى المدعى والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم ومضمون تلك النسخة ٢ (كواهي ميدهم كه اين زمينها باين شراكت جاينكه وحدودوى كه درين محضر يادكرده شده است) وأشار الى المحضر (بحدودهاى وي حقه هاى وي ملكاين حاضر آمد وحق وي است) وأشار الى المدعى هذا (وبدست اين حاضر آورده بناحق است وواجب است بروى تسليم كردن باين مدعى) ويتم المحضر *

سجل هذه الدعوى يكتب يقول فلان محضر في مجلس قضائي بكورة بخارى فلان وأحضر مع نفسه فلانا وبعيد الدعوى من أولها الى آخرها فيكتب فادعى هذا الذي حضر أن الاراضي التي في موضع كذا حدودها كذا والدار التي في موضع كذا أحد حدودها كذا بجميع حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فوجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي المحدودة أو عن هذه الدار المحدودة في محضر الدعوى وأشار الى محضر الدعوى وتسليمها الى الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة وسأل المدعى عليه وهو الذي أحضره معه عن دعواه هذه فقال بالفارسية ٣ (اين زمينها كه دعوى ميكنداين مدعى باين خانه ملك من است وباين مدعى سپردني نيست) أحضر المدعى نفرأذ كرأنهم شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب على ما يناسب هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بكون الاراضي المحدودة في هذا السجل أو بكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقها وموافقها التي هي لها من حقوقها ملكا وحقا لهذا المدعى وكونها في يده هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسمين وقضيت بملكيتها عليه بشهادتهم بعد ما رجعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية فنسبوا الى العدالة وبعد ما عرضت دعوى المدعى وألفاظ الشهادة على أئمة الدين الذين عليهم مدار الفتوى بالناحية فأفتوا بصحة هذه الدعوى وجواز الشهادة وكان هذا الحكم وهذا القضاء مني في مجلس قضائي في كورة بخارى حكما أبرمته وقضاء نفذته مستحجما عاشر أطه صحتة ونفاذه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكوم عليه هذا بقصر يده

(١) هذه الاراضي والدار التي يدعيها هذا المدعى ملكي وحق وليست مسئلة لهذا المدعى ٢ أشهد أن هذه الاراضي باشتراكها مع المحل وحدودها المذكورة في هذا المحضر وأشار الى المحضر بكل حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وحقه وأشار الى المدعى وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق ووجب عليه تسليمها له ٣ هذه الاراضي التي يدعيها هذا المدعى وهذه الدار ملكي ولا تسل الى هذا المدعى

(٢٤ - فتاوى سادس) السوق وما عطب به على السائق اذا كان بحال يمكن لصاحب الراوية دفعه اما اذا لم يمكن دفع السيلان فالضمان على السائق لا على السائق وكذا الوشق ما حله الحال فهو على هذا التفصيل * ذبح شاة القصاب ان كان شذرجلها الذبح لا يضمن والا

يضمن وإن دمج أخصية الغير في أيامها لا يضمن استعسانا و جاز عنها كما إذا جعل القدر على الكانون وألقي فيه اللحم ووضع الخشب في الكانون فأوقد رجل ناراً وطبخه أو صب (١٨٦) الحنطة في دورق وربط الحار فساقه انسان وطحنه أو رفع حرة نفسه وأمالها إلى ظهره فأعانه

عن هذه الأرائض المحدودة وعن هذه الدار المحدودة المحكوم بها تقتصر يده عن ما سلبها إلى هذا الذي حضر امتثالاً لأمر الشرع ويتم السجل على نحو ما ينأ قبل هذا
 * محضر في دفع هذه الدعوى * أن كان المدعى عليه يدعى الشراء من هذا المدعى يكتب حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره كان ادعى على هذا الذي حضر أولاً ولا يكتب دعواه بتمامها ثم يكتب قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره مبطل في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر لأن هذا الذي أحضره ما حال نفوذ نصر فاته في الوجوه كلها هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها وما افقها التي هي لها من حقوقها قبل دفع دعواه الموصوفة من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحدودة فيه ملكاً وحققها هذا الذي أحضره معه وفي يده بكذا ديناراً يعاصمها وأن هذا الذي حضر اشتراها منه بمحدودها وحقوقها وما افقها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه شراء صحيحاً حال نفوذ نصر فاته في الوجوه كلها وتقابضاً قبضاً صحيحاً وان كان هذا الذي حضر ادعى إقراره هذا الذي أحضره معه مع ذلك يراى في الكتابة عقيب قوله وتقابضاً قبضاً صحيحاً وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره ونفاذ نصر فاته في الوجوه كلها طاعاً بغير أن هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينه وبين هذا الذي حضر في هذه الضيقة المحدودة فيه أو في هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها وما افقها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه حال نفاذ نصر فاتهم في الوجوه كلها وبغير أن التقابض بينهما في إقراره صحيحاً بشرط صدقه هذا الذي حضر فيه خطاً بأن هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر بعدما كان الأمر كما وصف فيه مبطل غير محقق أو يقول بعدم ما صدر منه هذا الإقرار الموصوف فيه مبطل غير محقق فواجب على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وترك التعرض له فيه وطالبه بذلك ويتم المحضر ولو كان هذا الذي حضر ادعى استئجاراً أو شيئاً آخر لدفع هذه الدعوى بأن ادعى أن هذا الذي أحضره استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضر وأدعى أنه استشرها منه قبل هذه الدعوى الموصوفة فيه بـ * كتب في موضع من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لأن هذا الذي أحضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها إلى آخره من هذا الذي حضر أو يكتب استكرى بكذا وكذا وأن هذا الذي حضر أي أن يكرهها منه أو أي أن يبيعها منه وكان استئجاراً أو استكراً وهذه الدار المحدودة من هذا الذي حضر إقراره منه بكون الدار المحدودة فيه ملكاً لهذا الذي حضر وبعدم ما صدر هذا الإقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ويتم المحضر *
 * (سجل هذه الدعوى) * أن يكتب صدر السجل ودعوى الدفع بتمامه على نحو ما ينأ قبل هذا إلى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه بهذا المدعى على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بمحض من المتخاصمين هذين في وجههما في مجلس قضائي بخاري بين الناس ويتم السجل إلى آخره وان كان هذا الذي حضر أراد دفع هذه الدعوى بسبب شراء الدار المحدودة من رجل آخر يكتب ادعى هذا الذي حضر في دفع دعواه على هذا الذي أحضره معه أن دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لما أن هذا الذي حضر اشتري هذه الدار المحدودة فيه من فلان بن فلان وفلان بن فلان كان يملكها بكذا شراء صحيحاً قبل دعوى هذا الذي أحضره معه قبل الموصوفة فيه ويتم المحضر إلى آخر سجل هذه الدعوى على نحو ما سبق
 * (محضر في اثبات دعوى الدار ميراثاً عن الأب) * حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي

رجس وانكسر بينهما أو سقط رجل انسان عن دابته في الطريق فحمل انسان بلا إذن المالك فهلكت الدابة لا يضمن في الكل لثبوت الأذن دلالة وأصله مسئلة الاحرام عن المعنى عليه * قال المالك للغاصب اذهب بالعبد المغصوب إلى موضع كذا فبعه فيه فذهب به وعطب في الطريق فضمن الغاصب قيمته لعدم التسليم إلى المالك وان استأجر منه الغاصب ليعمله كذا فشرع في العمل وهلك برئ عن الضمان لان بوجوب الاجرة عليه صار قابضاً * استأجر المغصوب منه الغاصب ليقصر الثوب المغصوب فقصره ثم ضاع ضمن على قول من قال يضمن الاجير لانه لا يخرج من ضمان الغصب قبل الرد وان كان له أجر في عمله وانما يطل عنه الضمان اذا صار عليه أجر لانه لا يجتمع عليه أجر وضمان اما ان يجب له الاجر وعليه الضمان فذلك جائز * استأجر المغصوب بعد موت مالكه وارثه وهلك عنده برئ الغاصب عن الضمان * أقر رجل الثوب المغصوب في يد الغاصب وأدى قيمته للغاصب برئ عن ضمان الامام عن الضمان وقال الثاني لا يسراً الا اذا كان

الاعطاء بقضاء والقاضي اذا علم أن الطالب غاصب لا يجبره على اعطاء القيمة ولكن يضعه على يد عدل حتى يحضر المالك احضره فيعتار ضماناً أيهما شاء * غصب داراً ثم استأجرها من المالك والدار ليس بمحضر تهما الا يبرأ وان كان هو ساكنها أو كان قادراً على سكناها

رئ عن ضمائمها لوجوب الاجر عليه * جاء بالخطة الى طعان ووضعها في صحن الطاحونة وأمره أن يدخلها في بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى
نقب الدار فسرق فان كان الصحن مرفوعاً بقدر ما لا يرتقي الاسم لاضمان على صاحب (١٨٧) الطاحونة * غصب ساحة قال الكرخی

وأوجه سفر رجها الله
لا ينقض اذا بنى على حوالى
الساحة ولو بنى على نفس
الساحة ينقض وجواب
الكتاب يرتد ذلك وهو الاصح
وحكى النسفي ان الكرخی
د كرفي بعض كتبه ان قيمة
الساحة لو أقل من قيمة البناء
ليس لصاحب الساحة
أخذها وان كانت قيمة
الساحة أكثر له أخذها وكذا
الحكم في الساحة وقال انه
مذهب أصحابنا قال مشايخنا
ما ذكره الكرخی قريب من
المذهب فانهم نصوا في
الدجاجة اذا ابتعت لؤلؤة
غيره أو في بطن رجل ان عقد
في جرة آخر أو راس ثور تدلى
في حب غيره ولا يمكن الفصل
الابكر أحدهما ينظر الى
قيمتها أم لا أكثر في ملك
صاحب الأكثر وبضمن
القيمة لصاحب الأقل وقد
ذكرناه عن مشايخ خوارزم وفي
جامع البردوي يجب في اتلاف
المسجد ما يجب في اتلاف
الاموال * هدم بيت نفسه
فانهم يمت جاره لا يضمن
* وقع الحريق في محله فهدم
رجل بيت جاره حتى لا يحترق
بيته يضمن قيمة بيت الجار
كحطراً كل في المفاضة طعام
غيره يضمن قيمته لما له * هدم
حائط غيره خسر ما له بين
تضمن قيمة الحائط وتسليم
النقص له وبين ان يأخذ

أحضر معه أن الدار التي كانت في موضع كذا حدودها كذا بحمد الله وحقوقها وموافقتها التي هي لها
من حقوقها كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقاله وفي يده وتحت تصرفه الى أن مات وخلف من الورثة
ابننا صلبه وهو هذا المدعى ولم يخلف وارثاً سواه وصارت هذه الدار المين موضعها وحدودها ميراثاً له عن أبيه
المدعى كوراسمه ونسبه واليوم هذه الدار المينة حدودها ملك هذا المدعى وحقه بهذا السبب المذكور وفي يد
هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب عليه قصر يده عن هذه
الدار المينة حدودها وتسليمها الى هذا المدعى وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فاستل فأجاب بالانكار
فأحضر المدعى نفراداً كرائهم شهوده على وفق دعواه وسأل الاستماع الى شهادتهم فشهدوا بشهادة صحيحة
متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرئت عليهم عقيب دعوى المدعى وهذا الجواب من المدعى عليه هذا
بالانكار وهذا مضمون تلك النسخة ١ (كواهي ميدهم كه ابن خاتنه كه جاينگاه وحدود ياد كرده
شده است در محضر اين دعوى) وأشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه (بجدهاى وحقه اى وموافقى وى
كه از حقه اى وى است ملك فلان بن فلان بدر اين مدعى بود) وأشار الى المدعى هذا (وحق وى بود ودر
قبض وتصرف وى تا اين زمان كه وفات يافت واز وى ورايك پسر ماند همين مدعى) وأشار الى المدعى
هذا (و بجز از وى ورايك ديكر غانده اين متوفى را و اين خانه ميراث شد از اين متوفى مرسرو يراين) وأشار
الى المدعى هذا (وامروز اين خانه محدود در اين محضر) وأشار الى محضر الدعوى (بجدها وحقه اى ملك اين
مدعى است وحق وى است ودر دست اين مدعى عليه بناحق است) وأشار الى المدعى عليه هذا ويتم المحضر
والله تعالى أعلم
* (سجل هذه الدعوى) * يقول القاضى فلان يكتب على رسمه ويعيد الدعوى بعينها من أقوالها الى آخرها
مع أسامى الشهود وألفاظ الشهادة وبيان انى قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكونهم معروفين بالعدالة
أول ظهور عدالتهم بتعديل المزكين أو بظاهر عدالة الاسلام اذا لم يظن المشهود عليه في شهادتهم وجب
ما يكتب في السجلات الى موضع الحكم ثم يكتب وحكى لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بجميع ما شهد
هؤلاء الشهود المسمون في هذا السجل بكون الدار المحدودة فيه ملكاً لفلان بن فلان والده هذا المدعى
وكونه انى يده وتحت تصرفه الى وقت وفاته وصيرورته ملكاً لهذا المدعى بعد وفاة والده هذا ارثاً عن والده
هذا فى وجه المختصين هذين حكماً برمه وقضاء نفقته ويتم السجل
* (محضر في دفع هذه الدعوى) * حضر وأحضر قاضي هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه في دفع
دعواه أن هذا الذى أحضره كان يدعى أولاً على هذا الذى حضر ملكية دار في موضع كذا حدودها كذا
ارثاً عن أبيه ويعيد دعواه بتمامها ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن دعواه هذه ساقطة
عنى لما أن والده هذا الذى أحضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة في هذا المحضر في حياته
وصحته من هذا الذى حضر بكذا بيعاً صحيحاً وهذا الذى حضر اشتراها منه بهذا الثمن المذكور شراء صحيحاً
(١) أشهد أن هذه الدار التي ذكر مكانها وحدودها في محضر هذه الدعوى وأشار الى محضر الدعوى
الموصوفة فيه هي وحدودها وحقوقها وموافقتها التي هي من حقوقها ملك فلان بن فلان أبى هذا المدعى
وحقه وأشار الى المدعى وكانت تحت قبضه وتصرفه الى أن مات وقد خلف ولداً وهو هذا المدعى وأشار الى
المدعى ولم يكن لهذا المات وريث غير هذا وهذا الدار صارت ميراثاً لابنه هذا وأشار الى المدعى وهذه الدار
المحدودة في هذا اليوم في هذا المحضر وأشار الى محضر الدعوى بحقوقها وحدودها ملك هذا المدعى وحقه
وهي في يده هذا المدعى عليه بغير حق

النقض ويضمن قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال وقيل ان الحائط جديداً أمر بابعاده والا * هدم
جدار غيره من التراب وبناء فهو ما كان برئ من الضمان وان من خشب وبناء من الخشب كما كان فكذلك يبرأ وان بناه من خشب آخر لا يبرأ

لانها متفاوت حتى لو علم ان الثاني أجود بيرا * من حفر حفرة في أرض غيره وأضره ذلك ضمن النقصان وان علم عدم المضرة لاثني عليه * غضب
عبد اقبل العبد نفسه بنين * (١٨٨) استعمل دابة أو عبدا مشتركا بينه وبين غيره بغير إذن شريكه يصير غاصبا نصيب شريكه حتى يضمن قيمة

وجرى التقاض بينهما بوصف الصحة واليوم هذا الدار المحدودة ذلك هذا الذي حضر بهذا السبب وحقه
وأن هذا الذي حضر في دعواه قبله بعد ما كان الامر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه الكف
عن ذلك وسأله سئلته عن ذلك فسئل

* (يجل هذه الدعوى) * يكتب عند الحكم وحكت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعي الدفع
على هذا المدعي عليه الدفع شهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما
في مجلس قضائي بكونه بخاري وأمرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه وترك التعرض للمحكوم له
في ذلك ويتم السجل كذا في الذخيرة

* (محضر في دعوى ملكية المنقول ملكا مطلقا) * حضر وأحضر وفي يده هذا الذي أحضره معه فرس وسط
الجمعة يقال للملأه لونا أبقى مشقوق النخري على كتفه اليسرى كي صورته هكذا عرفه مائل الى اليمين تام
الذنب محجل الرجلين واليدين مقطوع رأس اذنه اليمنى من الطول يقال للملأه سوفال محضر مجلس هذه
الدعوى الموصوفة فيه مشار اليه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن هذا البرزون وأشار الى
البرزون المدعى ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره في علم
من ذلك كما فواجب عليه قصر يده عن هذا البرزون المدعى به المشار اليه وتسليمه الى هذا الذي حضر وسأل
مسألته عن ذلك فسئل فأجاب فقال ٢ (أين اسب ملك من است وحق من است ومرايا من مدعى سبردى
نست) أحضر هذا المدعى نفرادا كراهم شهوده واستشهد الشهود وهم فلان وفلان الى آخره

* (يجل هذه الدعوى) * يكتب على الرسم الى قوله فاستشهد الشهود وهم فلان وفلان فشهد كل واحد
منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا وقال كل واحد
٣ (كواهي مدهم كه ان اسب) وأشار الى البرزون المدعى به (ملك اين حاضر أمدهاست) وأشار الى
المدعى ٥ (وحتى وى است واندر دست اين حاضر أوردته) وأشار الى المدعى عليه ٦ (سناحق است) فسمعت
شهادتهم الى قوله وحكت فاذا بلغ اليه يكتب وحكت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بكون هذا البرزون
المدعى به المشار اليه ملك هذا المدعى وحقه وبكونه في يده هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود
المعروفين بالعدالة بمحضر من المتخاصمين هذين وبمحضر من البرزون المدعى به يتم السجل

* (محضر في دفع دعوى البرزون) * وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فحين نكتب ثلاثة منها فاذا علمها
الكتاب بنى ما يقع له من وجوه أخرى عليها (أحدها) الدفع بالاستشراء وصورة ذلك حضر وأحضر وفي يده هذا
المحضر برزون شيت كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعوى هذا المحضر على هذا الحاضر
ملكية هذا البرزون الموشى فيه المحضر مجلس هذه الدعوى وذلك لان هذا المحضر ادعى على هذا الحاضر
أولا يكتب دعواه بتمامها ثم يكتب فادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه الموصوفة فيه فقال
دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون قبل هذا الحاضر ساقطة لان هذا المحضر قد كان استشرى هذا
البرزون الموصوف الموشى فيه وأشار الى البرزون المدعى به من هذا الحاضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه
كلها وان هذا الذي حضر أي أن يبيعه منه وكان استشرى هذا الذي أحضره هذا البرزون المدعى به من هذا
الذي حضر اقرارا من هذا المحضر أنه لا ملك له في هذا البرزون المدعى به وبعد ما صدر من هذا الذي
أحضره هذا الاستشراء فهذا الذي أحضره مبطل في دعوى ملكية هذا البرزون لنفسه فواجب عليه ترك

(٢) هذا الفرس ملكي وحق ولا أسلمه الى هذا المدعى ٣ أشهدان هذا الفرس ٤ ملك هذا الذي
حضر ٥ وحقه وهو في يده هذا الذي أحضره ٦ بغير حق

أضربه في رواية هشام وفي
رواية ابن رستم يضمن في الدابة
لاقي العبد * أمر عبد غيره
بالأباق فأبى يضمن الآخر
لانه صار غاصبا باستعمال
العبد * غضب ساحة وأدخلها
في بنائه تلك الساحة وان
كانت قيمة الساحة والبناء
سواء فان اصطالحا على شئ
جاز وان تنازع اياها البناء
عليه ما يقسم الثمن بينهما
على قدر مالهما وجه جاريته
الى نخاس للسبع فبعثت
امراة النخاس الجارية الى
حاجتها وهرت فالضمان
على امراة النخاس لا غير وقال
يخصر صاحب الجارية بين
تضمن النخاس وزوجته لان
النخاس أجبر مشترك ومن
مذهب الأمام ان الاجبر
المشترك لا يضمن ما تلف في
يده بغير فعله * غضب ساحة
ونحن عليها فاراد الغاصب
نقض البناء ورد الساحة
ان كان حكم عليه الحاكم
بالقيمة لا يجمل والافقيه
أختلاف قيل يجمل وقيل لا
لانه اضاعه المال بلا فائدة
* سكران لا يعقل نام في الطريق
فاخذ رجل ثوبه ليحفظه
لا يضمن وان أخذ ثوبه من
تحت رأسه أو خاتمه من أصبعه
أو كلبه من وسطه أو درهما
من كفه ليحفظه ضمن لانه كان
محمولا بخاصه * ضرب
رجلا وسقط حتى مات ومع
المضروب مال فتوى المال قال

محمد رحمه الله يضمن الضارب ماله وثيابه التي عليه * ساق حمار غيره بغير إذنه وأكل الذئب بحشه أو ضاع الخش ورد الحماران هذه
كان ساق الخش مع الحمار يضمن وان انساق الخش معه بلا سوفه وضاع لا يضمن الخش * غضب بجولا وأتلفه حتى ييس لبن أمه ضمن الجول
وما قص من البقرة أمسك رجلا حتى أخذ ماله أو أكره رجلا حتى ألحقه بالقفا له وترك دابته وهذا كذا لا يضمن المسك والمكره * سعى الى

الظالم وقال انه لان مال كثير أو أصاب مالا أو ميراثا أو مال أفلان الغائب عنده والسلطان ممن يغرمه في مثال هذه الحادثة يضمن ان كان كاذبا وان كان صادقا الا انه ليس بمعتظم ولا محتسب يضمن وان قال انه ظلمي أو ضري وهو كاذب فيه ضمن (١٨٩) وان الساعي عبدا فعليه الضمان

بعد العتق لانه ضمان بقول
* اشترى جارية بلاثماسة
فأخبر رجل الخناس به فأخذ
من المشتري الخمسة ضمن
المشتري الخبر وفي مسألة
الجاني الذي أمر العوان
قال بعض المشايخ والصحيح
عندى ان الجاني يضمن
والجاني لو أرى العوان يت
صاحب المال ولم يأمره
بشيء أو الشريك لو أرى
العوان يت الشريك حتى
أخذ المال أو رهنا فضاع
فالشريك والجاني لا يضمنان
لانه لم يوجد الا امر ولانه
يمكن دفع العوان ولا يمكن
دفع السلطان * الجاني أخذ
رهنا وهو طائع يضمن
والسلطان اذا أخذ عينا
من أعيان رجل ورهن
عند رجل فهلك عند المرتهن
ان المرتهن طائعا فالملك
يخبر بين تضمن السلطان
والمرتهن * خان فيه بيوت
وأموال خرج انسان ليلا
وترك الباب مفتوحا فدخل
سارق وسرق شيئا لا يضمن
الخارج وكذا لو نقب حائط
انسان بلاذنه فدخل
السارق من النقب وسرق
لا يضمن النقيب ولو فتح باب
قصر * شاة لانسان سقطت
وخيف عليها الموت فذبحها
انسان لا يضمن للاذن دلالة
وفي النظم مات دابة انسان
في مربوط فنلتها انسان في
المربط فلا جرحه والجاني

هذه المدعى قبل هذا الحاضر فطالبه بذلك وسأل مسئلة (الوجه الثاني) الدفع بطريق الاستكراء
يكتب قاضي هذا الحاضر على هذا المحضر أنه مبطل في دعواه ملكية هذا البرزون المدعى به لنفسه قبل
هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره قد كان استكراى هذا البرزون المدعى به في حال نفوذ تصرفاته
في الوجوه كلها من هذا الذي حضر وكان استكراؤه اقرارا منه انه لا ملك له في هذا البرزون المدعى به على
نحو ما ذكرنا في الاستشراء (الوجه الثالث) الدفع بالتناج يكتب ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى
هذا المحضر معه ملكية البرزون المدعى به الموصوف الموشى فيه ان دعواه هذه قبل هذا الحاضر ساقطة عنه
لان هذا البرزون المدعى به وأشار اليه بتناج هذا الحاضر نتج عنه هذا الحاضر من رمية كانت تلك الرمية
يوم هذا التناج المذكور فيه ملك هذا الحاضر وحقه وفي يده وان هذا البرزون المدعى به الموشى فيه لم يخرج
عن ملك هذا الحاضر من يوم هذا التناج المذكور فيه الى هذا اليوم وان هذا المحضر في دعواه ملكية هذا
البرزون المدعى به والامر على ما وصفه مبطل غير محقق فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا الحاضر
وطالبه بذلك وسأل مسئلة فمثل عن ذلك

* (سجل هذا الدفع) * يكتب صدر السجل الى قوله وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت لمدعى الدفع هذا
الحاضر بمسئلته في وجه خصمه المدعى عليه الدفع هذا المحضر بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر
من استشراء هذا المحضر في حال صحته ونفاذ تصرفاته هذا البرزون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع
هذا الحاضر قبل دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون المدعى به الموشى فيه قبل هذا الحاضر وابعاء هذا
الذي حضر الجميع من هذا المحضر وبطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا المحضر الموصوف فيه قبل هذا
الحاضر وهو المدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين قيمه بمحضه من المتخاصمين هذين بمحضه البرزون
المدعى به الموصوف الموشى فيه هذا على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني يكتب عقب قوله بصحة دعوى
الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر من استكراء هذا المحضر في حال صحته ونفاذ تصرفاته هذا
البرزون المدعى به الموشى فيه الموصوف الى آخر ما ذكرنا في فصل الاستشراء وعلى الوجه الثالث يكتب
عقب قوله بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر ان هذا البرزون المدعى به بتناج مدعى
الدفع هذا الحاضر نتج عنه من رمية كانت مملوكة له وفي يده وتحت تصرفه يوم هذا التناج المذكور فيه
وانه لم يخرج عن ملكه من يوم هذا التناج المذكور فيه الى هذا اليوم وان دعوى هذا المحضر ملكية هذا
البرزون المدعى به قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه حكمت بذلك كله بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه
في وجه المتخاصمين هذين وبمحضه هذا البرزون المدعى به أو يكتب وحكمت لمدعى الدفع هذا على المدعى
عليه الدفع هذا بثبوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود المسمون فيه على الوجه المبين فيه حكما أبرمته وقضاء
نفذته مستحقة شرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخاري بمحضه هذين
المتخاصمين وبمحضر من هذا البرزون المدعى به وأمرت المحكمون عليه بترك التعرض للمحكوم له
هذا الى آخره *

* (محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشراء من صاحب اليد) * يكتب حضر وأحضر قاضي هذا
الحاضر على هذا المحضر معه أن الدار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي في يده هذا المحضر اليوم ملك
هذا الحاضر وحقه بسبب ان هذا الذي حضر اشتراها من هذا المحضر بكذا كذا درهم أو بكذا كذا دينار
شراء صحيحا وأنه باعها منه بيعا صحيحا وأن هذا الذي أحضره قبض هذا الثمن المذكور تاما وافيًا بصحيتها
يدفع هذا الحاضر ذات اليه وان هذه الدار المبين حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشراء المذكور فيه
ملكها هذا المحضر معه وفي يده فصارت الدار المحدودة فيه ملكا لهذا الحاضر بهذا السبب وهذا الذي

لصاحبها ولو ألقاها في الزبله فسلطها رجل قال الثاني رحمه الله الجدل للاسلاخ وقال محمد رحمه الله لصاحبها * غصب من صبي ورده اليه
ان كان من أهل الحفظ يصح الرد ولا * غصب دابة أو ثوبا أو نقدًا فلتف في يده أو تلفه فأبرأ المالك فهو ابراء عن الدين فيصح ويرأ عن
الضمان وان كان قائما أو أبرأ فهو ابراء عن الضمان وينقلب أمانة عند الغائب وقد ذكرناه في كتاب الدعوى وكذا التحليل وفي الغصب

والوديعة اذا وضعه بين يدي المالك يبرأ وفي الدين لا الا ان يقبضه أو يضعه بين يديه أو في حجره فان ربح به فقد برى وان لم يعلم انه له ووضع في حجره فمرماه ثم رفعه آخره فاختارانه (١٩٠) يبرأ لانه رد عليه عين ماله وان ألقاه وأعطاه القيمة بلا قضاء فلم يقبل ووضع بين يديه لا يبرأ

الألآن يضعه في يد المالك أو في حجره * أحدث المصنوب منه في الغصب حد نالو أحدته غيره على ملك الغير لكان غاصبا والمغصوب في يد الغاصب كان قابضاً نحو أن يستخدم المغصوب أو يركب الدابة أو يلبس الثوب لانه اثبات اليد على الحمل وبه يرتفع يد الغاصب فيزول عنه الضمان علم به المالك أو لابتداء الحكم على السبب لأعلى العلم * اتخذ كوزاً من تراب غيره أو طين غيره فالتكوز للثخذ ويضمن قيمة التراب وان قال أنا أمرته بالتكوز لآكوزي فآكوزله * غصب مصغفا ونقطة فهو زيادة والمالك بالخيار ان شاء أعطاه ما زاد وأخذ المصغف وان شاء ضمنه غير منقوط وروى المعلى رحمه الله أنه يأخذنه بغير شيء كن غصب عبداً وعلمه الكتابة * وعن محمد رحمه الله غصب داراً وخصصها قبل ملكها أعطاه ما زاد التجبص الا أن يرضى صاحب الدار أن يأخذ الغاصب حصته منها * وعن محمد غصب عبداً قيمته نصف الألف وخصاه فلما برأ صارت قيمته ألفاً فغير مالكة في تضمين قيمته يوم خصاه وان شاء أخذه ولا شيء له * وعن الثايف رحمه الله غصب عبداً أو صيداً خلا أخذه ان شاء وعنه اذا جعل الجلد أديماً يقطع حق المالك وفي موضع انقطع حق المالك فالملك الحق بالعين هذا من سائر الغرما الى أن يستوفي حقه وليس بمنزلة الرهن فان ضاع فعلى الغاصب * اذا شوى غاصب اللحم

أحضره يمنع عن تسليم هذه الدار المحدودة فيه الى هذا الحاضر ظمناً وتعدياً فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فمثل فان كان بالبيع صلح فادعى بمضمونه على البائع والدار في يد البائع ومنع عن التسليم يكتب حضراً وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا الحاضر جميع ما تضمنه ذلك كشرائه أو رده وهذه نسخة ويكتب الصلح في المحضر من أوله الى آخره من غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ عن تحويل الصلح ادعى هذا الحاضر على هذا الحاضر جميع ما تضمنه هذا الصلح المحول نسخة الى هذا الحاضر من الشراء والبيع بالثمن المذكور فيه وإيقاع الثمن وقبضه وضمنان الدرك في المعقود عليه كما ينطق بذلك كله هذا الصلح المحول نسخة الى هذا الحاضر بتاريخه المؤرخ فيه وان هذه الدار المبيع حدودها في هذا الصلح المحول نسخة الى هذا الحاضر كانت ملكاً لهذا الحاضر يوم الشراء المذكور فيه وصارت الدار المبيع حدودها في الصلح المحول نسخة الى هذا الحاضر ملكاً لهذا الذي حضر به هذا الشراء المبيع فيه وهذا الحاضر يمنع عن تسليم هذه الدار الى هذا الحاضر فواجب عليه تسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان قد جرى التقاض بين ما يكتب ادعى هذا الذي حضر جميع ما تضمنه هذا الصلح المحول نسخة الى هذا الحاضر من البيع والشراء بالثمن المذكور فيه وإيقاع الثمن وتسليم المعقود عليه وتسليمه وضمنان الدرك في المعقود عليه كما ينطق به الصلح وان هذه الدار المبيع حدودها في هذا الصلح المحول نسخة الى هذا الحاضر كانت ملكاً لهذا الحاضر وقت الشراء المبيع فيه وصارت ملكاً لهذا الحاضر بالسبب المبيع فيه ثم ان هذا الحاضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم والتسلم أحدث يده على هذه الدار المبيع حدودها فيه وأخرجها من يد المشتري هذا الذي حضر بغير حق فواجب عليه تسليمها اليه وطالبه بذلك وسأل مسألته فمثل عن ذلك فاجاب

محضر في اثبات سجل أو رده رجل من بلدة أخرى الرجوع بثن البرزون المستحق بحدود ذلك رجل اشترى من آخر برزوناً بثن معلوم وتقاضوا وكانت هذه المبيعة بخاري فذهب المشتري بالبرزون الى سمرقند واستحق رجل هذا البرزون بالبينة في مجلس قضاء سمرقند وقضى قاضي سمرقند بملكية البرزون للمستحق على المستحق عليه وكتب للمستحق عليه بذلك سجلاً فأورد المستحق عليه السجل الى بخاري وأراد الرجوع على بائع البرزون بالثن فجحد بائعه الاستحقاق والسجل فانه يحتاج الى اثبات السجل الذي أورد على البائع بالبينة في مجلس قاضي بخاري وعند ذلك يحتاج الى كتابة المحضر وصورة ذلك حضراً وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا الحاضر جميع ما تضمنه ذلك كرجل أو رده من قبل قاضي سمرقند وهذه نسخة ونسخ هذا السجل في المحضر من أوله الى آخره ويكتب توقيع قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بعد تاريخ السجل يقول فلان القاضي سمرقند هذا السجل الى آخره ثم يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا الحاضر معه أن هذا الحاضر كان اشترى من هذا الحاضر معه هذا البرزون الموشى فيه الموصوف في هذا السجل المحول نسخة الى هذا الحاضر بكذا درهم أو بكذا دينار وأنه كان باعه منه به أنهم ما كان قد تقاضوا ثم ان فلان بن فلان يعني المستحق استحق هذا البرزون بعينه من يده هذا الحاضر في مجلس الحكم بكونه سمرقند عند قاضيه فلان ببينة عادلة قامت عنده وجرى الحكم منه لهذا المستحق على وهذا المستحق عليه بهذا البرزون وأخرج هذا القاضي هذا البرزون من يده هذا المستحق عليه وسلمه الى هذا المستحق كما ينطق به السجل المحول نسخة الى هذا الحاضر من أوله الى آخره بتاريخه المؤرخ فيه وان قاضي بلدة سمرقند فلان بن فلان هذا المذكور في هذا السجل المحول نسخة الى هذا الحاضر كان قاضياً يومئذ بكونه سمرقند نافذة قضاؤه بين أهلها من قبل الخاقان فلان وأن لهذا الذي حضر حق الرجوع

غصب عبداً أو صيداً خلا أخذه ان شاء وعنه اذا جعل الجلد أديماً يقطع حق المالك وفي موضع انقطع حق المالك فالملك الحق بالعين هذا من سائر الغرما الى أن يستوفي حقه وليس بمنزلة الرهن فان ضاع فعلى الغاصب * اذا شوى غاصب اللحم

فلمالكه أن يأخذه بغير شيء وإذا طبخه به طبعه ما زاد الطبخ والتوابل فيه والغزل من ذوات الامثال * أخذ التراب من أرض انسان له قيمة فمن القيمة ان تص الأرض أو لا وان لم يكن له قيمة يضمن نقصان الأرض وان لم ينقص (١٩١) فلا ضمان عليه فرق بعض منا يجنأ

بين الفاحش واليسير
الباقى اذا لم يصلح ليبت ما
فهو فاحش وما دونه يسير
والصحيح أن الفاحش ما
يقوت به بعض العيين مع
بعض المنفعة واليسير
ما يقوت به بعض المنفعة
وفي غير البيت ان كان
النقصان أكثر من نصف
القيمة فهو فاحش * ألتف
فردنعل انسان ضمن المتلف
لاغير ولا يلى أن يدفع
الاخر ويضمنهما كما اذا
كسر حلاقة فانما يضمن
الحلاقة لا الفص ولكن في
البسع اذا وجد بأحد
الخفين أو المصراعين عيبا
يردهما وليس له أن يرد
المعيب خاصة وكذا
اذا كسر أحناء السرج
ضمنه الا السرح لانه يخلص
بلا ضرر وكذا كل شيئين
متفرقين أو شئ واحد
يخلص بضعه عن البعض
الباقى بلا ضرر يضمن
المتلف لاغير بخلاف أحناء
السرج * غاصب الغاصب
رده على الغاصب فلا كثر
على انه يبرأ وقال خلف وأبو
مطيع لا وقال صاحب
الجامع الاصغر ان كان
يرجو رده الى المالك يسيرا
والالا وكذا اختلاف في
مودع الغاصب اذا رده على
الغاصب وابن الفضل أفتى

على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه وهو في علم من هذا الاستحقاق عليه فواجب عليه رده هذا الثمن الذي قبضه منه وطالبه بذلك وسأل مسألته فستل فقال ١ (مرا ازين سجل علم نیست ومرا يكسى چیز دادنی نیست)

سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم وتعداد دعوى المدعى الى جواب المدعى عليه (مرا ارين سجل علم نیست ومرا يكسى چیز دادنی نیست) ثم يكتب أحضر المدعى نفرأذ كرأنهم شهوده فلان وفلان وسألني الاستماع الى شهادتهم فأجبت اليه واستشهدت الشهود هؤلاء فشهدوا عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم ومضمونها ٢ (كواهى ميدهم كه اين سجل) وأشاروا الى السجل الذي أو رده المدعى هذا (سجل قاضى سمرقند است اينكه نام ونسب وى درين سجل است ومضمون وى حكم وقضاي قاضى سمرقند است حكم كرد مراين مستحق وراين اسب كه صفت وى درين سجل مذکور است برين مستحق عليه رآن روز كه اين قاضى حكم كرد باين مضمون كه اين سجل است وما را برين سجل كواهى كرد ايندوى قاضى بود بشهر سمرقند نافذ قضايان اهل وى) فانوا بالشهادة على وجهها وساقوها على سننها فسمعت شهادتهم وأثبتت في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي ورجعت في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التزكية بالناحية فنسب اثنين منهم الى العدالة وجواز الشهادة وهما ولان وفلان وثبت عندي بشهادة هذين المعدلين ما شهدا به على ما شهدا به فاعلمت المشهود عليه هذا بنبوت ذلك ومكنته من ايراد الدفع فلم يأت بالدفع الى قوله وحكت بنبوت هذا السجل المتسحق فيه انه سجل القاضى فلان وان مضمونه حكمه وانه كان يوم هذا الحكم الموصوف فيه ويوم الاشهاد عليه نافذ القضاء بكونه سمرقند وأضيت حكمه الموصوف فيه وحكت بصحته بمحض من المتخصصين في وجههما وأظلمت للمستحق عليه وهو هذا الذى حضر في الرجوع بالثمن المذكور فيه على هذا المحضر بعد ما فسخت العقد الذى كان جرى بينهما وكان هذا السجل الذى أو رده هذا الحاضر وجواب نسخته فيه محضرا وقت حكى هذا ما رآه اليه وأشهدت على ذلك حضور مجلسي وكان ذلك كله في مجلس قضائي في كورة بخارى في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ولو كان مشتري البرزون باع من رجل آخر ثمن المشتري الذى ذهب بالبرزون الى سمرقند وذهب معه بائعه وهو المشتري الاول فاستحق رجل البرزون على المشتري الثانى في مجلس قضاء قاضى سمرقند يينة عادلة أقامها عليه وقضى قاضى سمرقند بالبرزون المدعى به للمستحق على المستحق عليه وقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن على بائعه وهو المشتري الاول وكنت قاضى سمرقند للمستحق عليه وهو المشتري الاول سجلا بالرجوع عليه فقام المشتري الاول بالسجل الى قاضى بخارى وأحضر بائعه وأراد أن يرجع عليه بالثمن فجحد الاستحقاق والسجل ووقع الحاجة الى اثبات السجل يكتب المحضر بهذه الصورة حضر فلان يعنى المشتري الاول وأحضر معه فلانا يعنى البائع الاول فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا المحضر كان باع من الحاضر برزونا شيته كذا بعينه بكذا درهماً أو ديناراً وأن هذا الحاضر كان اشتري هذا البرزون منه هذا الثمن المذكور فيه وجرى التقابض بينهما ثم ان هذا الحاضر باع هذا البرزون من فلان بن فلان يعنى المشتري الآخر

(١) لاعلم لي بهذا السجل ولا على شئ لاحد (٢) أنهم دان هذا السجل هو سجل قاضى سمرقند هذا الذى ذكر اسم ونسبه فيه ومضمونه هو حكم وقضاء قاضى سمرقند فقد حكم لهذا المستحق على المستحق عليه بهذا الغرض الذى ذكرت صفته في هذا السجل وقد كان هذا القاضى يوم حكم بمضمون هذا السجل وأشهدنا عليه قاضيان في مدينة سمرقند نافذ القضاة بين أهلها

ببراهنه * اختار المالك تضمين الغاصب الاول ورضى به الغاصب أو لم يرض لكن الحكم له بالقيمة على الاول فليس له أن يرجع ويضمن الثانى وان لم يرض به الاول ولم يحكم به كان له أن يرجع ويضمن الثانى وان اختار الاول ولم يعطه شيأ وهو مفلس فالحكم كما امر الاول بقبض

جاءه على الثاني وبعطيه له فان أبي المالك يحضرهما ثم يقبل منه البيعة على الغاصب الثاني للغاصب الأول ويأخذ ذلك من الثاني فيقبضه * زعم الغاصب انه صيغه (١٩٢) وزعم المالك أنه أخذه منه مصبوغا أو في بناء الدار أو في حلية السيف فالقول للمالك وان

ثم ان فلان بن فلان يعني المشتري حضر مجلس القضاء بكونه سمرقند قبل قاضي افلان وأحضر معه فلانا يعني المشتري الآخر وادعى هذا المشتري عليه بمحضرة و بمحضرة هذا البرذون المذكور يشته أن هذا البرذون وأشار اليه ملكه وحقه وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فانكر المدعى عليه دعواه وقال بالفارسية (١) (ابن برذون مدعى به عليك من است) فأقام المدعى هذا بيعة عادلة على وفق دعواه بمحضرة هذا المدعى عليه وبمحضرة هذا البرذون المذكور يشته في مجلس قاضي سمرقند هذا المذكور لقبه واحمه في هذا المحضر فسمع القاضي بينته وقبلها بأشراطها وحكم للمشتري المذكور اسمه ونسبه فيه على المشتري عليه المذكور محضرتما وبمحضرة البرذون المدعى به بملكه البرذون المدعى به وأخذ هذا البرذون من هذا المحكوم عليه وسلمه الى هذا المحكوم له وهذا القاضي يوم هذا الحكم وهذا التسليم كان قاضيا بكونه سمرقند ونواحيها فاذا القضاء والامضاء من أهلها من قبل فلان ثم ان فلانا المحكوم عليه يعني المشتري الآخر خرج على بائعه هذا الحاضر بالثمن الذي تقدمه وذلك كذا في مجلس قضاء كورة سمرقند قبل القاضي المذكور واسترده منه بكماله بعد جريان الحكم منه لهذا المحكوم عليه على هذا الحاضر بنكول هذا الحاضر عن اليمين بالله ثلاث مرات وبعد ما فسخ العقد الذي جرى بينهما وأطلق له الرجوع عليه بالثمن الذي اشترى البرذون منه وتقدمه وذلك كذا وقد نطق بذلك كله مضمون السجل الذي أورده هذا الذي حضر مجلس الدعوى وان لهذا الحاضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه الذي كان أداه اليه وقت جريان هذه المبيعة المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فسل فقال (مر الزين سجل علم نيست وبان مدعى جيزداني نيست) وأورد الحاضر نفرادا كأنهم شهوده وسألني الاستماع اليهم **سجل هذه الدعوى على الوجه الذي كتب أولا** غير أن في هذا السجل يذكركم قاضي سمرقند برجوع المشتري الآخر على هذا الحاضر نسخة أخرى للسجل الأول على سبيل الإيجاز يكتب قاضي بخاري على ظهر السجل الذي جاء به المحكوم عليه من سمرقند بقول فلان بن فلان قاضي بخاري ونواحيها الى آخره ثبت عندى من الوجه الذي ثبت به الحوادث الحكيمة والنوازل الشرعية أن المحكوم عليه المذكور اسمه ونسبه في باطن هذا السجل كان اشترى هذا البرذون المحكوم به الموشى في باطنه بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم عليه بكذا كذا وهو الثمن المذكور في باطن هذا السجل وأنه كان باعه منه بهذا الثمن المذكور فيه ثم ان المحكوم عليه هذا المذكور في باطن هذا السجل رجوع على بائعه هذا المذكور في باطن هذا السجل بالثمن المذكور فيه بحكي عليه بالنكول عن اليمين بالله ثلاث مرات بعد ما فسخ العقد الذي كان جرى بينهما في هذا البرذون وأطلقت للرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان بن فلان بالثمن الذي كان اشترى منه هذا البرذون وأمرت بكتابة هذا الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للرجوع عليه وهذا وأشهدت على ذلك حضر مجلسي

(السجل الثاني على هذا النسق أيضا) غير أنه يكتب فيه رجوع المشتري الآخر على المشتري الأول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الأول على هذا الحاضر كذا في المحيط

(محضر في اثبات القود) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قتل أباه فلان بن فلان الفلاني عمدا بغير حق بسكين حديد ضربه وجرحه جرحا فهاك من ذلك الضرب ساعة ثم ووجب عليه القصاص في الشرع وان لم يكتب فهاك ساعة ثم وكتب فلم يزل صاحب فراش حتى مات

(١) هذا البرذون المدعى به في ملكي

برهنا للغاصب * غصب شاة فخلها من قيمة لبنها وان جارية فأرضعت ولده لا يضمن شيئا * انصب سمن هذا أوزيته على سويق آخر بلاصنعه فصاحب السويق يضمن لصاحب السمن أو الزيت مثل السمن أو الزيت لان صاحب السويق أتلف سمنه ولم يتلف هذا سويق هذا ولانه زيادة في السويق * أخرج الغريم من بطنه لا يضمن ولكن يعزله الحاكم لئلا يعود الى مثله * اشترى بدراهم مغمسوبة ان دفعها أولا للبائع ثم اشترى بها أو قبل الدفع أشار اليها وتقدمتها لا يطيب الا كل قيمه ما قبل الضمان وبعد الضمان لا يطيب الرجوع في المختار للفتوى وفيما بقي من الصور يطيب وهو قول السرخسي وعليه الفتوى ولا يعتبر النية في الفتوى * اكتب المغصوب ثم استرده المالك مع الكسب لا يتصدق ولو صار الكسب للغاصب بالضمان يتصدق * أعلق دودا القزم من أوراق الغير غصبا تصدق بالفضل على قيمة دوده يوم بيع القليل * من له دراهم فيها خبث أراد الشراء بها على وجه يطيب له المشتري يشتري أو لا ولا

يعين ولا يضيف ثم يقدمها قال المألو في ان نوى أن يقدمها وحقق ما نوى بأن تقدمها اختلفوا فيه والاصح أنه لا يطيب وقد مر خلافه ويمكن أن يقال لا يحالفه لان السابق حكم الفتوى وهذا حكم الديانة والتقوى وان لم يحقق نيته يطيب اجماعا

فان اشترى ولم يصف ولم يعين ولم ينو النقص من اجل وطاب وان نوى ان لا يتقدم منها مع علمه انه يتقدمه لا يطيب ضرب بقرة الغنم فسقط وخيف تلقه فباعه من قصاب فذبحه فعلى الضارب ضمان النقصان * وهب الغنم أو تصدق (١٩٣) أو أعاره وهلك في أيديهم ووضعوا

للمالك لا يرجعون بما ضمنوا على الغاصب لانهم كانوا عالمين بالقبض لانفسهم بخلاف المرنم والمستأجر والمودع فانهم يرجعون بما ضمنوا على الغاصب لانهم علموا له والمشتري اذا ضمن قيمته يرجع بالثمن على الغاصب البائع لان رد القيمة كرا العين * المحجور اكتسب مالا واشترى به شيئا وأمر آخر يبيعه فباعه بوكالة وأخذ من العبد وسلمه الى المشتري وغاب المشتري فلم يراه أن يطالب الوكيل به لان كسبه ملك مولاه والتوكيل لم يصح فكان قابضاً ملك المولى بسلاذنه فيضمن والعبد أيضاً ان يطالبه لعدم صحة الامر والتوكيل * غصب من محجور مالا ثم أذاه اليه برئ وهذا دليل على ان العبد اذا طالبه بما أخذ منه له ذلك ويجب عليه رده اليه وله أن يطالب مشتريه ان كان أنف مثل ما باع لآخر ما باع لان يبيعه لم يصح فصار غصباً ومن ملك استرداد المقصوب ملك تضمن القيمة لان القيمة قائمة مقام العين * غصب من رجل جارية تعدل ألفاً فقبضها رجل فأبقت فرفع الغاصب الاول الغاصب الثاني الى القاضي وتصادفاً على ما كان بينهم وأراد الاول

فذلك يكفي وكذلك لو كتب فله لا ولم يكتب فله لا من ذلك الضرب فذلك يكفي أيضاً ثم يكتب وخلف هذا المقتول بالصلبة هذا الذي حضر لا وارث له غيره وأن له حق استيفاء القصاص من نفسه في الشرع فواجب عليه التمكن من نفسه حتى يستوفي منه القصاص فطالبه بذلك وسأل مسئلته فبطل فأجاب وكذا اذا ضربه بالسيف أو بالرمح وكذلك اذا ضربه بالاشقي والابرة وكذلك اذا ضربه بالنبل والحاصل أنه لا بد لوجوب القصاص من القتل بالحديد سواء كان الحديد سلاحاً أو لم يكن وسواء كان له حدة يضرع أو ليس له حدة كالعمود وسنجة الميزان هذا على رواية الاصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا قتله بسنجة حديد أو عمود لا حدة له لا يجب القصاص وعلى قوله ما ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وان لم يكن الغالب منه الهلاك لا يجب القصاص فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على رواية الاصل الحق بالحديد الذي لا حدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي أحقاه بالخشب والجواب في الخشب عندهما على التفصيل ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا وكذلك ان ترك المقتول أباً أو أماً أو ابنة أو امرأة أو أخاً لا يرث في القصاص عندنا ويجب حق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب على نحو ما ذكرنا في الابن وان ترك المقتول عدداً من الورثة حتى اثبات القصاص لكل واحد من أحد الورثة وحق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب اذا كان الكل بالعين وان كان بعضهم صغاراً وبعضهم كباراً في ثبوت حق الاستيفاء للكبير خلاف معروف وان كان القاضي ممن يرى ولاية الاستيفاء للكبير يكتب المحضر باسم الكبير ثم يكتب أسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله وخلف هذا المقتول من الورثة كذا أولاد ايد كذا الصغار والكار ثم يكتب وأن لهذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المحضر في محضر في ايجاب الدية يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان هذا الذي أحضره معه قتل أباً خطأ فإنه كان ربحي بسهم ذي نصل من الحديد الى صيد قدر آه فأصاب ذلك السهم أباه فخرجه ومات من ذلك ساعتئذ أو لم يقل فمات من ذلك أو لم يقل فمات ساعتئذ ولكن قال فلم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب ووجب دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عاقلته وهي عشرة آلاف درهم فضة أو ألف دينار أجرة خالص جيد موزون بوزن مشاقل مكة أو مائة من الابل فواجب على هذا الذي أحضره معه وعلى عاقلته اداء هذه الدية الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فبطل فأجاب *

محضر في اثبات حد القذف ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قذفه فوجب الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة الى آخره وان كان شتمه شتماً يوجب التعزير يكتب ان هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرع زجره من مثله وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك * (محضر في اثبات الوفاة والوراثة مع المناسخة) وصورة المناسخة أن يموت الرجل ويخلف ورثة ثم يموت أحد ورثته قبل القسمة ويخلف ورثة ثم يموت أحد الورثة الثالث قبل القسمة ويخلف ورثته ووجه الكتابة في هذا أن يكتب حضروا حضرة فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع المنزل المبين ويد كرمه منه وموضعه وحدوده بتمامه بحقوقه كان ملكاً لرجل فلان فلان الفلاني والد هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه الى أن توفي وخلف من الورثة امرأة تسمى فلانة بنت فلان وبنا لصلبه وهو هذا الذي حضر وابنتين له لصلبه احدهما تسمى فلانة والاخرى تسمى فلانة لا وارث له سواهم وخلف من التركة من ماله هذا المنزل المحدود فيه ميراثاً لهؤلاء المذكورين على فرائض الله تعالى

(٢٥ - فتاوى سادس) تضمن الثاني له ذلك لقيام القيمة مقام العين ولو كان في يد الثاني كان له استرداده منه لان الثاني تعذر على الاول بطع يد ممتدة فان كان الثاني غصبها وقيمتها ألفان فأخذ من الثاني ألفاً وتلف عنده لم يكن للولي أن يضمن الاول الألف درهم فان الاول لو استردها من الثاني وقيمتها ألفان فهلكت عنده لم يكن للمالك أن يضمن الاول لاقبضها يوم غصب الاول فان ظهرت

الغاصب أو غاصب الغاصب

للرأة اثني وبالباقى بين الاولاد لذ كرمثل حظ الاثنين أصل المسئلة من ثمانية أسهم وقسمتها من اثنين وثلاثين سهم للرأة منها أربعة وللان منها أربعة عشر ولكل ابنة منها سبعة ثم توفيت امرأة المتوفى هذا وهى فلانة هذه قبل قبض حصتها المذ كورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وخلفت من الورثة ابنا وابنتين لهما وهم هذا الذى حضر واختاهما تان المسما تان فيه لا وارث لهما سواهم وصارت حصتها المذ كورة فيه من ذلك وذلك أربعة أسهم من اثنين وثلاثين سهم من هذا المنزل المحدود فيه بموتها ميراثا عنها لورثتها هؤلاء المسكين فيه على فرائض الله تعالى للابن من ذلك سهمان ولكل بنت سهم ثم توفيت احدى هاتين الابنتين المذ كورتين فيه وهى فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين الترتين المذ كورتين فيه وذلك ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين سهم من هذا المنزل المحدود فيه سبعة أسهم من الفريضة الاولى وسهم واحد من الفريضة الثانية وخلفت من الورثة بنتا لها تسمى فلانة بنت فلان وأخا لاب وأم هذا الذى حضر واختا لاب وأم فلانة هذه المذ كورة لا وارث لهما سواهم وصار جميع حصتها المذ كورتين فيه بموتها ميراثا عنها لورثتها هؤلاء المسكين فيه على فرائض الله تعالى للبنت النصف والباقي للاخ والاخت لاب وأم بينهما للذ كرمثل حظ الاثنين بالعصوية أصل الفريضة من سهمين وقسمتها من ستة أسهم للابنة منها ثلاثة أسهم وللأخ لاب وأم سهمان وللأخت لاب وأم سهم ونصيب هذه المتوفاة من الترتين ثمانية أسهم وقسمتها ثمانية على ستة أسهم لاستقيم فضر بنانصف الفريضة الثالثة وذلك ثلاثة فى الفريضة الاولى وذلك اثنان وثلاثون فيصير ستة وتسعين كان للمتوفاة الثالثة هذه ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين صارت مضروبة فى ثلاثة فصارت أربعة وعشرين وهى تستقيم على ورثتها المسكين فيه لبنتها اثنا عشر ولاخها هذا الذى حضر ثمانية ولاختها هذه أربعة فصار لهذا الذى حضر من الترتين الثلاث ستة وخمسون سهمان ستة وتسعين سهمان هذا المنزل المحدود فيه اثنان وأربعون سهمان الترتين الاولى وستة أسهم من الترتة الثانية وثمانية أسهم من هذا الترتة الثالثة وجميع هذا المنزل المحدود فيه اليوم فى يده هذا الذى أحضره معه وهذا الذى أحضره معه يمنع عن هذا الذى حضر حصته من هذه الترتات الثلاث وذلك ستة وخمسون سهمان ستة وتسعين سهمان هذا المنزل المحدود فيه بغير حق وهو فى علم من ذلك فواجب على هذا الذى أحضره معه قصر يده عن حصص هذا الذى حضر من المنزل المحدود فيه ونسألهما الى هذا الذى حضر

طالب بهذا وسأل مسئلته وبته المحضر *

(نسخة أخرى لهذه الدعوى) * في رجل مات وترك امرأة وثلاثة بنين وبنات وهذه المرأة أم هذه الاولاد
فقبل قسمة الميراث ماتت هذه المرأة وتركته هذه الاولاد وصارت حصتها ميراث هذه الاولاد فقبل قسمة
الميراث توفي أحد هؤلاء البنين وترك أخوين لاب وأم وأختا لاب وأم وصار نصيبه ميراثا لاختيه وأخته
حضر رجل ذكر أنه يسمى محمد بن ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى
ناصر بن ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن أباهما ابراهيم
ابن اسمعيل بن اسحق توفي وخلف من الورثة امرأة تسمى سعادة بنت عمرو بن عبد الله الفلاني وثلاثة
بنين هذا الذي حضر وهذا الذي أحضره معه وآخر يسمى عيسى وبناته تسمى عائشة لا وارث له سواهم
وخاف من التركة في يده هذا الذي أحضره معه من الصامت كذا أقصار ذلك ميراثا لورثته هؤلاء المسلمين
على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقي بين الاولاد لذلك مثل حظ الانثيين أصل الفريضة من غانية
فقبل قسمة الميراث توفيت سعادة أم هؤلاء الاولاد فصار نصيبها من تركة الميت الاول من هذا الصامت
لهؤلاء الاولاد لذلك مثل حظ الانثيين فقبل قسمة التركة توفي عيسى أخو هذا الذي حضر وخلف
من الورثة أخوين لاب وأم هذين واختا له لاب وأم هذه فصار نصيبه من التركة من هذا الصامت ميراثا

ضمين أما إذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال المالك خذ فلم يقبله صار أمانة في يده. غصب قرطاسا وكتب عليه لاخويه
قال حطاني من كل حق لك على ففعل وأبرأه ان عالما بما عليه يرى المدينون حكما وديانة وان لم يكن عالما يبرأ حكما

ابن سلمة رحمه الله يبرأ عن الكل
قال الفقيه هو قضاء وأما
الديانة فيأفاه نصير لان
القضاء على الظاهر وظاهر
اللفظ عام وأما الآخرة فبإزاء
على الرضا فلا يبرأ عما
لا يتوهم أنه عليه

ستة فصول في الأول في
 حفظها في الوديعه والعارية
 والمستاجر في يد المستاجر أمانة *
 إذا قال المودع للمودع احفظها
 في هذا البيت حفظ في بيت
 آخر من الدار لم يضمن ولو
 كان ظهر البيت المنهى عنه
 الى السكة يضمن وقدم
 وكذا الوعين دارا وحفظ في
 دار أخرى أحرز منها الا يضمن
 ذكره الصدروز كبركر أنه
 يضمن وإن كان الثاني أحرز
 وله ان يحفظها كما يحفظ
 مال نفسه في داره وحاقوته
 * وفي النوازل لاتضعها في
 حاتوك فوضع فضاع ان
 الحاقوت أحرز من الدار ولم
 يجد مكانا آخر لا يضمن والا
 يضمن ولو كانت مما يمسك

في السيوت فقال لا تدفعها الى
 زوجك فدفعت لا يضمن وقيل
 لو نهاه عن الدفع ليعض
 عياله فدفعت ان لم يجد بدائمه
 لا يضمن والا يضمن * لا تدفع
 الى غلامك فدفعت لا يضمن
 وضع كيسها في صندوقه وله
 فيه كيس فانشق واحتل
 لا يضمن واشتركا والهلاك

والبقاء على قدر ما لهما ولو خاطها أجنبي أو بعض من في عياله لا يضمن المودع ويضمن الخاط صغيراً أو كبيراً ولا يضمن أبوه لاجله * الخاط أربعة ما يتوصل اليه باليسر كالدرهم السودي بالبيض والجوز باللوز لا يتقطع به حق المالك الثاني ما يتوصل اليه بالعسر كالشعر بالحنطة

والمحضر في دعوى المنزل ميراثا عن أبيه **ب** قد مر هذا المحضر فيما تقدم الآن فيما تقدم وضع المسئلة فيما إذا كان الوارث واحدا وهذا المحضر فيما إذا كان الوارث عددا صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في محلة كذا أحدها وكذا الجدة ودها وحقوقها وبنائها وأرضها وسفلها وعلوها وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها كانت ملكا لوالده فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه إلى أن توفي وخلف من الورثة ابنا له هذا المدعى وورثة أخرى له سواء من البنين فلان وفلان ومن البنات فلانة وفلانة لأورث له سواهم فصار هذه الدار المحدودة فيه ميراثا عنه لورثته هؤلاء المسلمين على فراض الله تعالى على كذا سهم أحصة هذا الذي حضر كذا سهم من كذا سهم واليوم كل هذه الدار في يده هذا الذي أحضره وأنه يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا سهم من كذا كذا سهم إلى آخره وإن كان هذا الذي حضر يدعي جميع الدار لنفسه بسبب قسمة جرت بين هؤلاء الورثة بأن ترك المتوفي سوى هذه الدار من العقار والعروض والأراضي والنقود وجرت القسمة بين هؤلاء الورثة في تركه الملبت بالأراضي فوقعت هذه الدار في نصيب هذا الابن يكتب في المحضر وخلف من التركة هذه الدار المحدودة وترك مع هذه الدار المحدودة من العقار كذا ومن العروض كذا ومن النقد كذا وجرت القسمة صحيحة بين هؤلاء الورثة بالأراضي فوقعت هذه الدار في نصيب هذا المدعى الذي حضر وقبض هذا الذي حضر جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقي الورثة أنصباهم وحصصهم واليوم جميع هذه الدار ملك هذا الذي حضر بالسبب الذي ذكر وانها في يده هذا الذي أحضره بغير حق وأنه يمنع جميع ذلك منه

دلالة
في سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب في آخره فسال فلان المدعي هذا المذكور باسمه ونسبه
في هذا السجل متى انفاذ القضاء بما ثبت عندى على هذا المدعى عليه فانفذت القضاء بوفاة فلان وانه ترك
من الورثة فلانا وفلانا وان الدار المحدودة كانت ملكا لواله هذا المدعى وكانت في يده وتحت تصرفه الى أن
توفي وتركها ميراثا للورثته هؤلاء المهين الى آخره وان لهذا الذي حضر كذا سهم مامن كذا سهم مامن جملة
هذا الدار المحدودة وأن هذا الذى أحضره معه يمنع حصه هذا الذى حضر من الدار المحدودة فيه بغير حق
وأمرت هذا المدعى عليه بتسليم حصه هذا الذى حضر المذكور فيه من الدار المحدودة فيه اليه وذلك كله فى
مجلس قضائى وان كان المدعى يدعى جميع هذه الدار لنفسه بالسبب الذى تقدم ذكره يكتب القاضى فى
آخر السجل أنفذت القضاء بوفاة فلان وانه ترك من الورثة فلانا وفلانا وانه خلف من التركة الدار المحدودة

فيمقطع الحق في رواية الثالث خلط مزج بخلاف الجنس كدهن يخل فينقطع اجماعا الرابع بالجنس كالربانير والخل بالخل فينقطع عند الامام رحمه الله وعندهم اله (١٩٦) المشاركة وان باذنه فالجواب عند الامام كذلك ومحمد رحمه الله المشاركة بكل حال والثاني رحمه

الله يجعل المغلوب تابعاً للغالب

نوع آخر دفن بأرض ان علم بسلامة لا يضمن والا يضمن وفي المفازة يضمن بكل حال والكرم لو حصينه باب مغلق لا يضمن وان وضعه بالدفن في موضع لا يدخل فيه أحد بلا استئذان لا يضمن توجه نحو السراق قد قذفها في الجبانة خوفاً وفر ثم جاء ولم يجد هان أمكنه ان يجعل علامة ولم يعلم يضمن والافان جاء على فور الامكان لا يضمن والا يضمن جعل الدراهم الوديعه في الخلف الايمن فضاع يضمن وان في اليسر فضاع لا يضمن وقيل لا يضمن فيها وضع طبقها على رأس الدنان فيه دقيق ضمن والا وكذا لو جعل ثوبها على عجين يضمن ربط دراهمها بطرف الحكم أو بالعمامة وضاعت لا يضمن وان وضع في الحكم يتأمل عند الفتوى السكران جعلها في الجيب وحضر مجلس القسطنطين فسرقت أو سقط لا يضمن وقيل ان زال عقله بحيث لا يمكنه حفظه يضمن لانه يصير مضيعاً أو مودعاً غيره الفها في جيبه فوقع في الارض وظن أنها وقعت في الجيب فضاعت يضمن دفع خفه الى خفاف ليصله

فيه ومن العقار والعروض والنقود كذا وكذا وأنه جرى بين هؤلاء الورثة المسمين قسمة صحيحة في جميع ماترك هذا المتوفى فلان وان هذه الدار المحدودة فيه وقعت في نصيب هذا المدعى الذي حضر الى آخره محضر في اثبات الوصاية ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أخاه هذا الذي حضر فلان بن فلان توفي وترك من الورثة أباه فلانا وأمه فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة ولا وارث له غيرهم وأنه أوصى الى هذا الذي حضر في صحة عقله وبدنه وجواز أمره في جميع تركته وما يخلفه بعده من قليل وكثير وأنه قبل هذه الوصاية وتولى القيام بذلك وأن ل أخيه الميت هذا الذي أحضره معه كذا درهم ما وزن سبعة نقد بلد كذا حالاً وأن له البينة على ما ادعى هكذا ذكر صاحب الاقضية فقديماً يقول المدعى ان له البينة على ما ادعى ولم يبدأ بقول المدعى عليه لانه وان أقر بالوصاية لاثبت الوصاية باقراره على ما اختاره صاحب الاقضية وهو قول محمد رحمه الله تعالى آخر احتي لا يبرأ المدعى عليه عن الدين بالدفع ولان الجواب انما يستحق بعد دعوى الخصم وانما يعرف كون المدعى خصماً بانبات الوصاية ولهذا بدأ بقوله وان له البينة على ذلك ثم يكتب وأحضر من الشهود جماعة فشهدوا أن فلان بن فلان أخاه هذا الذي حضر وقد عرفوه معرفة قديمة باسمه ونسبه ووجهه توفي وترك من الورثة أباه فلانا وأمه فلانة ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة وأما أسماء فلانة بنت فلان ولم يحضر والا يعرفون له وارثاً غيرهم وأن هذا المتوفى أشهدهم في صحة عقله وبدنه وجواز أمره أنه جعل أخاه هذا الذي حضر وصيه بعد وفاته في جميع ما يخلفه وهو حاضر في مجلس الاستشهاد فقبل وصايته وقد عرف القاضي هؤلاء الشهود بالعدالة والرضا في الشهادة فسأل القاضي المدعى عليه هذا الذي أحضره معه عما ادعاه عليه هذا الذي حضر ل أخيه فلان الموصى من الدراهم الموصوفة فأقر المدعى عليه هذا أن فلان بن فلان أخي هذا الذي حضر عليه كذا كذا درهم ما وزن سبعة نقد بلد كذا حالاً فسأل مدعى الوصاية هذا الذي حضر القاضي انفاذ القضاء بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود من وفاة أخيه فلان وعدد ورثته ووصايته اليه والزام المدعى عليه هذا ما أقر به عنده لفلان من الدراهم الموصوفة فيه والقضاء فيه بذلك كله عليه وأمره بدفعها اليه فأنفذ القاضي فلان القضاء بوفاة فلان بن فلان أخي المدعى هذا الذي حضر وعدد ورثته فلان وفلان الى آخرهم على ما اجتمع عليه هؤلاء الشهود ثم أنفذ القاضي القضاء بوصاية فلان بن فلان يعني الموصى الى أخيه هذا الذي حضر في جميع تركته وقبله هذه الوصاية بما اجتمع عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد أن انتهت اليه عدالة وأمانته وأنه موضع لذلك وأنه أمره أن يقوم بجميع تركته أخيه فلان وفلان مقام الموصى فيما يجب في ذلك لله تعالى والزام القاضي فلان بن فلان المدعى عليه هذا ما أقر به عنده لفلان بن فلان من الدراهم الموصوفة فيه وقضى بذلك كله عليه وأمره بدفعها الى فلان الذي حضر وصى فلان وهو أخوه وقضى بذلك كله على ماسمى ووصف في هذا الكتاب بمحض من فلان وذلك كله في مجلس قضائه في كورة بخاري وكثير من أهل هذه الصنعة يبدون بجواب المدعى عليه (١) كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر الدعاوى والخصومات

(نسخة أخرى) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن فلانا أوصى اليه وجعله وصياً بعد وفاته في ذرية أمورا وأولاده الصغار فلان وفلان وفي احرار الثلث من جميع التركة بعد وفاته وصرف ذلك الى

(١) قوله كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر الخ كذا في جميع نسخ العالم الكبيرة التي بيدى والذي رأيته في نسخة من المحيط كما هو الرسم في مسجلات سائر الدعاوى والخصومات اه وهو الصواب على ما يظهر لي اه معجمه

فيضه في حاله فسر ان في المانوت حافظ أو في السوق حارس لا يضمن والحاصل ان العبرة بالعرف حتى لو ترك الطانوت مقتوماً أو خلق الشبكة على يابه ونام في بخاري في التماريس بنضيم وفي الليل اضاعة وفي خوار زم لا يعدا ضاعة

في اليوم والليلة * وضعها في جرة خان وخرج وربط السلسلة بالخيط ولم يفتهق فتلفان عنه هذا اضاءة واغفل في هذا الموضع بضم وان
عنه توتيقا لا يضمن * قام من حافوته الى الصلاة وفيه ودائع الناس فضاقت لاضمان (١٩٧) وان اجلس على باب ابنه صغيرا

فضاع ان كان الصبي يعقل
الحفظ ويحفظ لاضمان والا
يضمن * ربط بقر الوديعه على
رأس الكرم والقاليراب
غاب عن بصره ضمن والا
وان ربط على باب داره في المصر

ضمن وفي القرية لا وقيل
يعتبر في هذا وأجناسه
العرف * جعل القرم
الوديعه في الكرم وله حائط

رفيع بحيث لا يرى المارة
من في الكرم وأغلق الباب
لا يضمن وان لم يكن له حائط
او كان لكنه غير رفيع ينظر
ان نام المودع ووضع جنبه
على الارض ضمن ان ضاعت
الوديعه وان قاعد الا يضمن

وان في السفر لا يضمن وان
نام مضطجعا ولو جعل
ثياب الوديعه تحت جنبه
في الطريق ان أراد الحفظ
لا يضمن وان أراد الترفق

ضمن ولو جعل الكيس
تحت جنبه لا يضمن مطلقا
* دخل الحمام وفي جيبه
دراهم الوديعه فتركه في
خانه فضاع قيل يضمن
وينبغي أن لا يضمن

والثاني فيما يكون
اضاعة

المودع مات مجهلا يضمن
الا في ثلاثة مواضع متولي
الوقف مات ولا يعرف حال
غلاته التي أخذها ولم يبينه
لا يضمن الثاني أمير العسكر

سبيل الخبز وأبواب البرايضاء صحيحا وان هذا الذي حضر قبل منه هذا الا يضاء قبولاً صحيحا وان هذا الا يضاء
كان آخر وصية أوصى بها اليه وتوفي هذا الموصي ثابته على هذه الوصاية من غير رجوع عنها اليوم هذا
الذي حضر وصي في نسوية أمورا وأولاد هذا المتوفي الصغار وفي احرار الثلث من تركته وصرفه الى ما أوصى
هذا الموصي على الوجه الذي ادعى هذا المدعي وان من ماز هذا الموصي على هذا الذي أحضره كذا وفي يده
كذا فواجب عليه دفع ذلك اليه لينفذ وصاياه له في ذلك وهو في علم من ذلك وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن
ذلك وسئل فأجاب

محضر في اثبات دعوى بلوغ قيم * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي
أحضره معه كان وصي أبيه بتسوية أموره بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته وأنه لم يخلف وارثا غيره وأنه
بلغ مبلغ الرجال بالاحتمال أو يقول بالنسب أو يقول طعن في غاي عشرة أو تسع عشرة سنة وأن في يده من
ماله كذا وكذا من تركته أبيه فواجب عليه تسليم جميع ذلك اليه *

محضر في اثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي
أحضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة عليه بكذا ادركها ولزومه الخروج عنه اليه فادعى عليه في
دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى لانه فقير لا مال له ولا عرض يخرج بذلك عن حالة الفقر والشهود
يقولون لانه لم يملكه مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حالة النقص وهو اختيار الخصاص واختيار
الفتية أبي القاسم وينبغي للشهود أن يقولوا اليوم مفلس معدوم لانه لم يملكه مالا سوى كسوته التي عليه
وثياب ليله وقد اختبرنا أمره في السر والعلانية

محضر في هذا المحضر * يكتب في موضع النبوت وثبت عندى أنه مفلس معدوم فقير لا يملك شيئا سوى ثياب
بدنه التي عليه وسقوط مطالبته بما عليه من مال الناس وحكمت بجميع ما ثبت عندى من كونه معدوما
فتبين الا يملك شيئا الى آخره

محضر في اثبات هلال رمضان * يكتب المحضر باسم رجل على رجل بمال معلوم مؤجل الى شهر
رمضان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه كذا اذا تارادينا الا زما وحقا واجبا
بسبب كذا او كان مؤجلا الى شهر رمضان هذه السنة وقد صارت هذه الدائير حالة بدخول شهر رمضان
فان هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقر المدعي عليه بالمال وينسكرا الحلال وكون هذا اليوم غرة شهر رمضان
فيقيم المدعي البينة على كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بالخيار ان شاؤوا شهدوا ان هذا اليوم
من شهر رمضان من غير تفسير وان شاؤوا فسروا فقالوا (١) كواهي ميدهيم كهدي شبانكاه ييست ونهم
ازماه شعبان بود وقت نماز شام ماه ديدم وامر وز غرة ماه رمضان امسال است ولو شهدوا على ذلك من
غير دعوى أحد سمعت الشهادة وقبلت كذا في الذخيرة *

محضر في اثبات كون المدعي عليه المخدرة لدفع مطالبة المدعي اياه بالحضور مجلس الحكم * يكتب في
المحضر حضر فلان وكيل فلانة بنت فلان ثابت الوكالة عنها في الدعاوى والخصومات وأقامة البينة
وأحضر معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبل موكلته
فلانة بنت فلان احضارها الجواب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنها مخدرة لا تخرج من منزلها في
حوادثها ولا تتخالط الرجال وأنه مبطل في دعواه احضارها مجلس الحكم فواجب عليه الكف عن هذه
الدعوى

(١) نشهد بأن ليلة أمس كانت التاسعة والعشرين من شهر شعبان وقد رأينا الهلال وقت صلاة المغرب
واليوم غرة شهر رمضان هذا العام

أودع بعض الغنائم عند بعض العسكر ومات مجهلا الثالث الحالك دفع مال النعم الى اناس ومات ولم يبين لا يضمن بخلاف ما اذا قبض ماله
وضعه في منزله ولا يدري أين وضعه ومات يضمن وزاد في التهمة رابعا أحدا المتفاوضين مات وفي يده مال الشركة ولم يبين لا يضمن ولو قال

القاضي حال حياته ضاع أو أتقته عليه لا يضمن والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعرف الوارث الوديعة أما اذا عرف والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث (١٩٨) أنا علمت الوديعة وأنكر الطالب ان يفسر الوديعة وقال الوديعة كذا وأنا علمت اوقد

هلك صدق الا في خصلة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاخذ حال الاخذ ولو منع لا يضمن اختلف الوارث والمودع فقال الطالب انه مات مجهلا وقالت الورثة كانت الوديعة قائمة يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب في الصحيح لان الوديعة صارت ديناً في التركة ظاهراً فلا يقبل قول الورثة قالت الورثة رد مورثا الوديعة في حياته لم يقبل قولهم ولو برهنوا انه قال حال حياته ردتها يقبل المضارب لو قال قبل موته أودعت مال المضاربة فلانا ثم مات لاشئ عليه ولا على ورثته ولو أنكر فلان ابدعها عنده فالقول له مع الخلف ولاشئ عليه ولا على الورثة ولو مات فلان قبل أن يقول شيئاً ولا يعلم أن المضارب دفعه إليه الا بقوله لا يصدق عليه وان دفعه الى فلان بالبرهان أو الاقرار منه ثم مات المضارب ثم فلان مجهلا كان ديناً في مال فلان ولا شيء على المودع ولو مات المضارب وفلان حتى فقال ردتها عليه في حياته فالقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت

محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب الحكمي صورة رجل له على رجل مال وشهوده على المال في بلد والمدينون غائب عن بلده غيبة سفر فيلتمس المدعي من قاضي بلده أن يسمع دعواه وشهادة شهوده ليكتب له الى قاضي البلد الذي المدعي عليه فيه فيجيبه القاضي الى ذلك أخذاً بقول من يرى ذلك الحاجة الناس اليه صورة كتابة المحضر في ذلك حضر مجلس الحكم في كورة كذا قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلاناً من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره فادعى هذا الذي حضر أن له على غائب يسمى فلاناً ذكراً اسمه ونسبه وحليته ويبلغ في عمره بـ ٢٥ سنة بأقصى ما يمكن كذا ديناً راديناً لازماً وحقوقاً واجبا على نفسه بسبب صحيح وبين السبب وهكذا أقر هذا الغائب المسمى المحلى في هذا المحضر في حال جواز اقراره ونفوذ تصرفاته في الوجوه كلها طائفاً بما ذكره الدناير المذكورة فيه لهذا الذي حضر ديناً لازماً على نفسه وحقوقاً واجبا بسبب صحيح اقراراً صحيحاً صدق فيه هذا الذي حضر خطاً بالأول هذا المقر المسمى المحلى فيه غائب اليوم من هذه البلدة غيبة سفر مقيم ببلدة كذا جاحد دعوى هذا الذي حضر هذه وأن شهود هذا الذي حضر شهدوا على وفق دعواه قبله بهذه الناحية وقد تذر عليه الجمع بين شهوده وبين هذا الغائب المسمى المحلى فيه بعد المسافة والتس من القاضي هذا استماع دعواه هذه على هذا الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البيعة على وفقها والكتاب الحكمي الى قاضي بلدة كذا ونواحيها والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فأجابهم الى ذلك وأحضر المدعي نفراداً كذا أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسامي الشهود وأنسبهم وحلاهم ومسكنهم على حسب ما ذكرنا فإذا شهدوا بما ادعاه المدعي من أولها الى آخرها وأشاروا في موضع الاشارة وعرفهم القاضي بالعدالة أولم يعرفهم وتعرف عن حالهم فظهرت له عدالتهم فأمر بالكتاب الحكمي على هذا المثل وصورة الكتاب الحكمي في هذا اسم الله الرحمن الرحيم كتابي هذا أطال الله بقاء القاضي الامام يذ كر ألقابه دون اسمه ونسبه اليه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وأدام عزه وعزهم وسلامته وسلامتهم والحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين من مجلس قضائي بكورة كذا وأنا يوم أمرت بكتابة مولي عمل القضاء بهم او فواحيهم وقضاياي بهم او فواحيهم نافذة أو حكاي فيها بين أهاليها جارية من قبل فلان والحمد لله على نعمائه التي لا تحصى وآلته التي لا تستقصى أما بعد فقد حضر مجلس قضائي بكورة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكر أنه يسمى فلاناً الفلاني من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره مع نفسه فادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاني يكتب الدعوى من أولها الى قوله والتس مني سماع دعواه هذه على الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البيعة على دعواه والكتاب الحكمي اليه أدام الله عزه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فأجيبته الى ذلك فأحضر المدعي هذا نفراداً كذا أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان فشهد كل واحد منهم عقيب الاستشهاد بهذا الدعوى هذه ولا يكتب ههنا بعد الدعوى والجواب لان في هذه الصورة لا جواب لكون الخصم غائباً ثم يكتب من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة ثم بعد الفراغ من كتابة ألفاظ شهادتهم يكتب فأنوا بالشهادة كذلك على وجهها وساقوها على سننها فسمعتم أو انتهت في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي فرجعت في التعرف عن حالهم الى من اليه رسم التزكية والتعديل بالناحية وهم فلان وفلان فبعد ذلك ان نسب الكل الى العدالة يكتب نسبوا جميعاً الى العدالة والرضا وقبول القول وان نسب بعضهم الى العدالة يكتب فنسب فلان وفلان الى العدالة والرضا وقبول القول فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها ثم سألني المدعي هذا الذي حضر بعد هذا كله مكتوبة فلان القاضي ومكتوبة كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم هم بمجري لغندي من ذلك

معلم

أودعه عبداً فأنكره ومات في يده ثم برهن المودع على قيمته يوم الانكار حكم على

نوع آخر

المودع قيمته يوم الانكار فان قال الشهود لانهم قيمته يوم الانكار لم يكن قيمته يوم الايداع كان كذا حكم بقيمته يوم الايداع * زعم المودع ان المودع باعها منه أو وهبها منه وأنكره المالك وهلك في يد المودع لا يضمن وان أنكر الوديعة ثم ادعى الردي قبل ان يبرهن وان

(199)

معالم ذلك ايام و ايامهم منه ياذلك اليه و اليهم حتى انفاذ و صل^{كت} بي هذا اليه و اليهم مختوما بخاتمي صحيح الختم
على الرسم في مثله و ثبت عنده من الوجه الذي يوجب العلم قبله (١) و قد تم في باب مورد ما يحق الله تعالى عليه
تقديمه فيه بتوفيق الله تعالى و يجب أن يحفظ آخر الكتاب عن الحاق الاستثناء وهو كلمة ان شاء الله تعالى
لان ذلك يأتي على جميع ما تقدم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيبطل به الكتاب و يقرأ القاضي الكتاب
على من يشهد عليه و يعلمه و يضمنه و يشهد أنه كتابي الى قاضي كورة كذا و رسم هذا الكتاب أن يكتب
على ثلاثة أنصاف قرطاس أو أكثر أو أقل بقدر ما يحتاج اليه و موصولة بعضها ببعض و يعنون الكتاب
بمعاونين أحدهما من الخارج و الآخر من الداخل فيكتب من الجانب الايمن من الكتاب الى القاضي
فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا و فواحيها نافذ الامضاء و القضاء بين اهلها و يكتب من الجانب
الايسر من الكتاب من فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا و فواحيها نافذ القضاء و الامضاء بين اهلها
و يعلم على أو صاله من الخارج من الجانبين الوصل صحيح و على داخله من الايمن الحكم لله تعالى و يكتب
من الخارج سوى اسم القاضي الذي كتب منه الكتاب الحكمي في نقل الشهادة بثبوت اقرار فلان بن فلان
الفلاني لفلان بن فلان بكذا دينا و يكتب أسماء الشهود الذين أشهدوا على الكتاب في آخر الكتاب
و أنسابهم و مساكنهم و مصلاتهم ثم يوقع القاضي على مصدر الكتاب بتوقيع بخطه و يكتب في آخره يقول
فلان بن فلان الفلاني كتب هذا الكتاب عني بأمرى و جرى الامر على ما بين فيه عندي و هو كله مكتوب
على ثلاثة أنصاف قرطاس من الكاغذ موصول بوصلين مكتوب على كل وصل من وصليه من الخارج
الوصل صحيح من الجانبين و من الداخل مكتوب على كل وصل من الجانب الايمن الحكم لله تعالى معنون
بمعاونين داخل و خارجا موقع بتوقيعي كذا مختوم بخاتمي و نقش خاتمي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا
و أنشدت على مضمون هذا الكتاب الشهود المسمين آخر هذا الكتاب و أشهدهم على الختم أيضا اذا ختمته
و كتب التوقيع على الصدر و هذه الاسطر السبعة أو الثمانية أو كذا كما كان في آخره بخط يدي حامدا لله
و مصليا على نبيه محمد وآله ثم يختم الكتاب على الرسم و يشهد القاضي أو أولئك الشهود الذين أشهدهم على
الكتاب و على الختم أيضا و ينبغي للقاضي الكاتب أن يكتب من هذا الكتاب نسخة أخرى تكون مع
الشهود و يشهدون بما فيها عند الحاجة الى شهادتهم و يسمى ذلك بالفارسية (كشادنامه)

(كتاب حكى في نقل كتاب حكى) يكتب بعد الصدر والدعاء على نحو ما تقدم عرض على فلان بن فلان أطال الله بقاء القاضي الامام فلان كتابا حكى هذه نسخة ويسخ الكتاب من أوله الى آخره وبعد الفراغ من نسخه يكتب عرض على هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان بن فلان القاضي بكونه كذا محتوم بختمه موقع بتوقيعه أشهد على مضمونه وعلى ختمه وهو قاض بها اليك وأشار الى في معنى نقل شهادته على فلان القلا في يعنى الذى جاء بالكتاب وان المشهود عليه فلان المذكور اسمه ونسبه في هذا الكتاب غائب عن هذه البلدة مقيم بكونه كذا وطلب منى نقل هذا الكتاب الى مجلسه أدام الله تعالى بقاء القاضي فلان فسأته البينة على ذلك فأحضر شاهدين وهما فلان وفلان شهدا بعد الاستشهاد على أثر هذه الدعوى ان هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكونه محتوم بختمه موقع بتوقيعه كتبه اليك وأشار الى وقالوا قد شهدنا على ختمه وعلى ما في ضمنه في معنى ثبوت الشهادة لفلان على فلان بكونه فسعت شهادتهم وثبت عنسدى عدالتهم من جهة من اليه رسم التزكية بالناحية فقبلت الكتاب وفككته فوجدته معنون الداخل

(١) قوله وقدم في باب مورد ما يحق الله الخ العبارة هكذا في جميع النسخ وفي المحيط أيضا لأن فيه وقدم في شأن بدل وقدم في باب فليست أملا اهـ

﴿نوع آخر﴾ قال المودع سقطت الوديعة لا يضمن ولو قال أسقطتها يضمن قال الامام ظهير الدين لا يضمن فيه حاله لا يضمن بالاسقاط وانما يضمن اذا تركه واودع وان لم يقر به فلا ضمان عليه وعليه الفتوى ولو قال لا أدري أضاعت أم لم تنزع لا يضمن ولو قال ضاعت

فأقول له ولو قال لم يذهب من مالي شيء وضاعت لا يضمن أيضا ولو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب فالتقول له ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهب الوديعة اختلص أو الصحيح أنه (٢٠٠) لا يضمن * قال يفت الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعها إلى المشتري ولو قال

والخارج موقع الصدر والآخر معلوم الاوصال ظاهرا وباطنا على الرسم الذي في كتب القضاة فصم عندي وثبت عندي أنه كتاب فلان القاضي كتبه إلى في معنى كذا حال كونه قاضيا ثم سألتني هذا الذي عرض علي هذا الكتاب نقل ذلك إليه فأجبتته وأمرت بكاتب هذا ويتم الكتاب على نسق ما تقدم وان كان الكتاب الذي احتج إلى نقله نقل كتابا آخر فترتيبه على نحو ما ذكرنا

محضر في ثبوت ملك محمد وبكاتب حكيم يقول القاضي فلان حضر في مجلس قضائي بكورة كذا فلان وأحضر مع نفسه فلانا قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدارات التي في موضع كذا حدودها كذا ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق فواجب عليه تسليمها إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسأله عنه فسل فأجاب بالقارسية ١ (أين خاله كما بين مدعي دعوى يمكنه ملك من است واندردست من بحق است) وكلفت المدعي هذا إقامة الحجلة على دعواه فعرض على هذا الكتاب الحكمي هذه نسخته وينسخ الكتاب الحكمي من أوله إلى آخره ثم يكتب فعرض على هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان القاضي بكورة كذا أليك وأشار إلى الكتاب وإلى كتبه بثبوت ملكية هذه الدار بمحدودها وحقها إلى موقع بتوقيعه ومختوم بخاتمه كتبه وهو يومئذ قاض بكورة كذا وأشهد على مضمونه وخاتمه ثم ودأ فطلب منه البينة وأحضر فقرأ كراهم شهوده وهم فلان وفلان وسألني الاستماع إلى شهادتهم وأجبتته إليه فشهد شهوده هؤلاء أن هذا الكتاب وأشاروا إلى الكتاب المحضر في مجلس حكيم كتاب قاضي بلدة كذا كتبه أليك وهو يومئذ قاضي بلدة كذا بثبوت ملك هذه الدار المحدودة له هذا المدعي الذي عرض هذا الكتاب وأشاروا إلى المدعي هذا مختوم بخاتمه موقع بتوقيعه وأشهدنا على مضمون هذا الكتاب وعلى ختمه فسمعت شهادتهم ورجعت في التعريف عن أحوالهم إلى من اليه رسم التركة كيسة بالناحية فتسبب اثنين منهم إلى جواز الشهادته وقبول القول وهما فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته بمحض من الخصمين فوجدته معنون الداخل والخارج موقع الصدر والآخر معلوم الاوصال ظاهرا وباطنا وقد ثبت أسامي الشهود وفي آخره كاهو الرسم في كتاب القضاة فقبلته وثبت عندي كون هذا الكتاب كتاب القاضي فلان بكورة كذا كتبه إلى وهو يومئذ قاض بها في ثبوت ملك هذه الدار المحدودة لفلان هذا وكونها في يد فلان هذا بغير حق وقد أشهد هؤلاء الشهود على مضمونه وختمه وصم عندي مورده وثبت عندي جميع ما تضمنه فعرضت ذلك على المدعي عليه وأعلمته بجميع ذلك ويمكنه من إيراد الدفع أن كان له دفع فلم يأت بالدفع ولا في بالخلص فظهر عندي عن ذلك ثم إن هذا المدعي عرض الكتاب سألني الحكم على هذا المدعي عليه بما ثبت عندي له من ذلك فأجبتته إلى ذلك وحكت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بملك كيسة هذه الدار المحدودة إلى آخره

محضر في إقامة البينة على الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة محضر مجلس القضاة في كورة بخاري قبل القاضي فلان بن فلان من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره فادعى هذا الحاضر على غائب ذكر أنه يسمى فلانا وذكر أن حايته كذا وذكر أيضا أنه دفع إليه تسعين دينار حراما نصفه بخارية جيدة رائجة موزونة بوزن سجات سمرقند مضاربة صحيحة لا فساد فيها يتجره في ذلك ما بداه من أنواع التجارات حضرا وسفرا على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما أثلاثا ثلثاه لرب المال هذا الذي حضر وثله للمضارب هذا المذكور اسمه ونسبه وما كان من وضعية أو خسران فهو على رب

(١) هذه الدارات التي يدعيها هذا المدعي ملكي وحق في يدي بحق

وضعها بين يدي وقت نسبتها فضاعت يضمن ولو قال وضعت بين يدي في داري والمستلة بحالها ان كان عما لا يحفظ في عرصمة الدار كسيرة التقدين يضمن وان كان مما يعد عرصتها حصنا له لا يضمن وان قال لا أدري وضعتها في داري أو في موضع آخر يضمن وان قال دفنت في موضع ونسبتها يضمن وان قال دفنت في داري أو كرمي لا يضمن اذا كان لهما باب

نوع آخر

خرج الطحان لينظر إلى الماء فسرق السعيران ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يضمن بخلاف مسئلة الخان وهي خان فيها منازل وكل منزل مقفل تخرج من مقفل وترك الباب مفتوحا فجاء سارق وأخذ شيئا لا يضمن * فأتى الباب كفاتح القفص بخلاف مسئلة الوديعة لانه التزم الحفظ فيضمن بتركه * أنسدت الوديعة الفارة وقد اطلع المودع على نقب معروف أن أخبر صاحب الوديعة أن هذا بول الفارة لا يضمن لرضامالكه اباه وان لم يخبره ولم يسده يضمن وان كانت الوديعة شيئا من الصوف ورب الوديعة غائب تخلف عليها الفساد يرفعها إلى

المال

الحاكم حتى يبيعها وان لم يبيع ولم يحتمل في الدفع حتى فسدت لا يضمن * أصابت دابة الوديعة

عنه فامر المودع انسابه لاجلها فله صكت خير المودع في تضمين أيهما شاء فان ضمن المودع لا يرجع على المالك وان ضمن المالك علم انها دابته أو لم يعلم شيئا يرجع عليه * قال لا تخاف في داري فخرو ضمن لا يرجع على الأمر اذا لم يكن هو سا كافي الدار * أودع فاميا

شأقر كهافي حانوته وكان السلطان يأخذ الناس في كل شهر بمالا فأخذ أعوان السلطان الوديعه من حانوته لأجل المونة الراتمة وتر كهارها
عند رجل فضاء لا يضمن اذا كان لا يقدر على منع الاعوان عن أخذها ويضمن المرتين ان (٢٠١) كان طائعا وأصاحب الوديعه

الخيار بين تضمين المرتين والسلطان وكذا الجاني اذا أخذ مال الجانية طائعا يضمن وكذا الصراف ان طائعا ويصير الجاني والصراف مجروحين جاء شوبيا لرجل وقال هذا الثوب وديعه عندك أو وضع الثوب عنده ولم يقل شأقغاب صاحب الثوب ثم غاب الرجل وترك الثوب وضاع ضمن لانه ايداع عرفا كالوقام رجل وترك كتابه في مجلس ثم قام واحد بعد واحد فاضمان على الاخير لتعيته لا ايداع عنده وان قال الخاس لا أقبل الوديعه ومع ذلك تركه عنده وضاع لا يضمن لتصريره بالرد ولا ايداع بلاقبول صريح أو دلاله دفع له مسحة وقال اسقها أرضيك ولا تسق بها أرض غيرك فسق أرضه ثم كان في سق أرض غيرهها وضاعت ان ضاعت أو ان سق أرض غيره ضمن لانه أو ان الخلاف وان فرغ منه ثم ضاع لا يضمن أصله المودع خالف ثم عاد الى الوفاق يبرأ عن الضمان وفي الوديعه بعد الجود أو منع المالك عن الوديعه بعد الطلب مع الاقتدار على التسليم لا يبرأ الا بالرد إلى المالك وفي الاجارة والاعارة لا يبرأ بالعود الى الوفاق في

المال هذا وان المدعي عليه الغائب هذا قبض من هذا الذي حضر جميع رأس مال هذه المضاربة الموصوفة فيه قبض صاحبها في مجلس العتد شذا بدفعه اليه ذلك مضاربة وأقر قبض ذلك على هذه الشروط المذكورة فيه من هذا الذي حضر اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر في ذلك خطا بدفع هذا الذي حضر أيضا اليه عشرين دينار من الذهب الأحمر مناصفة بخارية الضرب موزونة بوزن سنجات سمرقند بضاعة صحيحة ليورده عوض ذلك ما يبدل من (الموى جامه) التي تكون لاثقة لاهل بلاد ماوراء النهر والتبر تاش وأنه قبل منه هذه الدنانير الموصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه قبولا صحيحا وقبضها قبضا صحيحا وأقر قبض ذلك منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا بأنه اليوم غائب من كورة كذا ونواحيهم مقبم بقصبة أوزجند جاحل ادعو به هاتين فانت بحقيقة هذين وان له شهودا على دعوى به ههنا الى آخره كذا في المحيط * وهكذا في الذخيرة *

محض في دعوى مال المضاربة على ميت بحضرة ورثته صورته حضر وأحضر مع نفسه فلانا وفلانا وفلانا كلهم أولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع الى مودعهم فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيه اربع اربا واثنان مات قبل قسمة هذا المال وقبل دفع رأس المال الى رب المال وقبل قسمة الربح مجهول لهذا المال وصار ذلك ديناً في تركته الى آخره فقبل أن وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا يدين بربح قدر الربح وبتركه يصير خلافاً للدعوى وان كانت الدعوى في رأس المال وحده فلا بأس بتركه بربح قدر الربح كذا في فصول الاستروشي

كتاب حكى لاثبات شركة العنان في عمل الجلابين ادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه يسمى فراحه سالار بن فلان بن فلان الفلاني وأنه يعرف (باكدش بچه) وذكر أن حليته كذا وذكر أن هذا الحاضر وهذا الغائب المسمى اشتركا شركة عنان في تجارة الجلابين على تقوى الله تعالى وأداء الامانة والاجتناب عن الخيانة على أن يكون رأس مال كل واحد منهم مائة دينار من الذهب الأحمر الجيد البخارية الضرب الرائج الموزون بوزن سنجات سمرقند فيكون جميع رأس مال هذه الشركة مائتي دينار آخر بخارية الضرب الى آخره على أن يكون جميع رأس مال هذه الشركة في يده هذا الغائب المسمى فيه يتجران ويتجر كل واحد منهم ما يبدل كله حضرا وسفرا وتجارات الجلابين ويشتريان ويشترى كل واحد منهم ما يبدل ما يبدلهما وكل واحد منهم ما من السلع الصالحة للجلابين وتجاراتهم المعهودة فيما بينهم ويبعونه ويبع كل واحد منهم ما يبدل بالنقد والسيئة ويستبدلان ويستبدل كل واحد منهم ما يبيع من ذلك أية سلعة تبذل ولهما وكل واحد منهم ما من السلع الصالحة للجلابين في تجاراتهم المعهودة فيما بينهم ويسافران ويسافر كل واحد منهم ما يبدل هذه الشركة كله الى أي بلد يريد ولهما وكل واحد منهم ما من بلاد الاسلام والكفر على أن ما رزق الله تعالى من الربح في هذه الشركة يكون بينهم مائة دينار وما يكون (١) من وضعية أو خسران يكون عليهم مائة دينار أيضا وأحضر كل واحد منهم ما رأس ماله المذكور في مجلس الشركة هذه وخلطاه وجعلاه مائة دينار خلط في يده هذا الغائب المسمى فيه جعلاه جميعا وأقر هو بحصول مال هذه الشركة المذكورة في يده اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا باشفاها في مجلس الشركة هذه وذكر هذا الذي حضر أيضا أنه على هذا الغائب المسمى فيه مائة دينار جراح مناصفة بخارية الضرب جيدة رابحة موزونة بوزن سنجات سمرقند دينارا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح أقرضها هذا الذي حضر اياه من مال نفسه اقراضا صحيحا وأنه قبض من هذا الذي قبضها جميعا وجعلها رأس ماله

(١) قوله من وضعية أو خسران المعروف أن الوضعية هي الخسران ففي عطفه بأوتامل اه معصمه

(٢٦ - فتاوى سلاسل) الاصح والوكيل بالبيع خالف ثم عاد الى الوفاق بان استعمل العبد ثم باعه بما أمر به جاز كذا الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة والاستئجار والمضارب والمستبضع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستبضا أما مستأجر الغائبة أو مستعيرها

إذا نوى أن لا يردها ثم قدم ورجع عن تلك النية أن كان سائر عند النية فعليه الضمان إذا هلك بعد النية أما إذا كان واقفاً أو تركه نية
 اختلاف عادى الوفاق والشريك (٢٠٢) عننا أو مفاوضة إذا خالف ثم عادى الوفاق عاداً أميناً * سافر المودع بمال الوديعة فهل

لا يضمن والاب والوصى سافرا
 بمال الصبي وهلك لا يضمنان
 إلا إذا تركا زوجتهما ما ههنا
 والوكيل بالبيع بالكوفة
 إذا سافر به يضمن والوكيل
 بالبيع المطلق إذا سافر به
 إن لم يكن له حمل ومؤنة
 لا يضمن وإن له حمل ومؤنة
 يضمن والمودع إنما يضمن
 إذا لم يكن له حمل ومؤنة فإن
 كان إن لم يجسد بذل لا يضمن
 وإن كان له بذل كذلك عند
 الإمام رحمه الله خلافهما

نوع آخر

له على آخر خسون فاستوفى
 غلطاً ستين فلما علم أخذ
 عشرة لرد فهلكت يضمن
 خمسة أسداس العشرة لأن
 ذلك القدر قرض والباقي
 أمانة * معلم قال للصبي خذ
 هذا الثوب واجعله في نقب
 الجدار ففعل فضاع والثوب
 لغيره لا ضمان على المعلم ولا
 على الصبي لعدم التصنيع
 لأنهم حاضرون * غسلت
 ثوباً لاخر وجعلت على
 خصص على السطح الجفاف
 وشطر الثوب على جانب
 آخر بلى الطريق فضاع
 الثوب ضمنت ولو وضعت
 على السطح إن كان له خص
 لا يضمن * الوديعة لو أخذ
 النقدين أو كيلياً فانفق
 بعضها وهلك الباقي ضمن
 ما أنفق لا الباقي وإن جامع مثل

المذكور في هذه الشريعة وهكذا أقر هذا الغائب المسمى في حال صحة إقراره ونفذ تصرفاته في الوجوه
 كلها طائفة بغير بيان عقد هذه الشركة المذكورة فيه وتحصيل جميع رأس مال هذه الشركة المذكورة
 في يده وباقرض هذا الذي حضره مائة دينار على الوجه المذكور وأن فراحه سالار المسمى فيه اليوم
 غائب عن كورة تجارى ونواحيه مقيم بالمدة كذا جحد دعوى هذا الذي حضره قبله بذلك كذا إلى آخره
 * حضر في اثبات الكتاب الحكي * حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه
 يسمى عمرو بن عبد الله بن أبي بكر الترمذى وهو يومئذ وكيل عن أخويه لأب وأم أحدهما يكنى بأبي بكر
 والاخر يسمى أحمد وعن والدتهم المسماة (كوهرستى) بنت عمرو بن أحمد البرزى الترمذى الثابت
 الو = الله عنهم في جميع الدعاوى والخصومات وأقامة البيئات والاستماع إليها في الوجوه كلها وفى طلب
 حقوقهم قبل الناس أجمعين وفى قبضها عليهم الألفى تعديل من يشهد عليهم والاقرار عليهم وفى يده كتاب
 حكي مكتوب فى ع. والله الظاهر بسم الله الملائم الحق المبين إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين
 وحكامهم من الموفق بن المنصور بن أحمد قاضى ترمذى نقل إقرار أبي بكر بن طاهر بن محمد المكاى
 بمضمون اد ذ كار المصلحة بعضها ببعض فى آخر كتابي هذا على حسب ما تضمنه كل ذكر منها وهو محتوم
 يختمى ونقش خاتمي الموفق بن منصور بن أحمد المكاى وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يكنى بأبي بكر بن
 طاهر بن محمد الترمذى المكاى وأنه يعرف بأوليا المكاى وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره
 معه لنفسه بطريق الاصله ولو كليه المذكورين فيه يتحكم الوكالة النابتة له من جهتهم أنه كان للشيخ
 محمد بن عبد الله بن أبي بكر الترمذى على هذا الذى أحضره معه ما تدينار وأربعون ديناراً مكية بوزن
 مكة ديناراً ما وحققوا وجبا بسبب صحيح وان هذا الذى أحضره معه أنه فى حال صحة إقراره طائفاً
 بجميع هذا المال المذكور فيه مكتوب إقراره بذلك فى ثلاثة من الأذكار فى أحد شاماته وخسون
 ديناراً وفى الآخر سبعون ديناراً وفى الثالث عشر وديناراً ديناراً على نفسه واجبا وحققاً لما بسبب
 صحيح إقراره صحيحاً كان صدقه محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا فى جميع ذلك فى حال حياته خطاباً وكل ذلك
 محكوم به مسجل فى مجلس القضاء بكورة ترمذ قبل قاضيه الموفق بن منصور بن أحمد حال كونه قاضياً
 بها نافذاً القضاء بين أهلها ثم إن الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا توفى قبل قبضه شيئاً من هذا المال
 المذكور فيه من هذا الذى أحضره معه وخلف من الورثة زوجة له وهى (كوهرستى) هذه المذكورة فيه
 وثلاثة بنين أصليه أحدهم هذا الذى حضره والاثنان منهم الموكلان المذكوران فيسه لا وراثته غيرهم
 وخلف من التركة من ماله هذا المال المذكور فيه ديناراً على هذا الذى أحضره معه وبجوته صار هذا المال
 المذكور فيه ميراثاً منه على فرائض الله تعالى للراة الفتن والباقي لبنية الثلاثة بينهم بالسوية أصل
 الفريضة من ثمانية أسهم وقسمتها من أربعة وعشرين سهماً للراة ثلاثة أسهم منها ولكل ابن سبعة أسهم
 منها وهذا المال المذكور فيه لما كان ثابتاً على هذا الذى أحضره معه بإقراره لهذا المذكور فى حال حياته
 فى مجلس القضاء بكورة ترمذ عند قاضيه هذا الذى أحضره معه محكوماً به ومسجلاً التمس هذا الذى حضر
 وموكوماً المسمون فيه من قاضى ترمذ هذا المذكور فيه وأشار إلى الكتاب الحكي بما ثبت عنده من ذلك
 لمؤدبهم المذكور فيه ومحكوماً به ومسجل عنه إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه
 إلى ذلك وأمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه فى ذلك بعد استجماع شرائط صحة الكتاب من أوله إلى آخره
 بتاريخه المذكور فيه وأشار إليه وكان قاضى ترمذ المذكور فيه يوم أمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه
 قاضى ترمذ ونواحيه اليوم هو على قضائه بها وهذا الذى أحضره معه فى علم من ذلك كله فواجب على هذا
 الذى أحضره معه أداء هذا المال المذكور فيه بالسبب المذكور ليقبض لنفسه بالاصالة ولو كليه بحكم

ما أنفق وخطه بالباقي ضمن الكل * أخذ بعضه لينفق ثم رده ومضاع لا يضمن * غاب المودع عن بيته وترك مقتاحه الوكالة
 عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعة فى مكانه لا يضمن يدفع المقتاح إلى غيره * الثالث فى الدفع * أودع ما اكتسب فى بيت مولاه عند رجل

فهلكا بضمن المودع دفع حماره لا خروغاب فقال المستعير للمعير خذ جاري وانفع به حتى أردت عليك حمارك فضاغ في يده ثم المستعير وجده وردته عليه لا بضمن المعير حمار المستعير لأن قبضه كان بأذنه * أعطى خفيه للخرز فوضعه (٢٠٣) الخفاف في بيت رجل فضاغ أن

كان يسكن مع ذلك الرجل لا بضمن وان كان لا يسكن معه بضمن لانه مودع * دفع الوديعة الى المودع ثم استحقها رجل لا بضمن قال ادفعها الى فلان فدفع ثم استحق بضمن المستحق أي التسلات شاء * دفعها المودع الى آخر فضاغت عند الثاني ان لم يفارق الاول لانهم على واحد وان فارق فضاغ بضمن ان قل عند الامام لا بضمن الثاني وعندهما بضمن أي شاهدا لكان لوضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو الثاني يرجع على الاول * دفعها الى غيره باذن مالكيها

أو بدونه خرج الاول من البين اذا كان الدفع بلا ضرورة فان به لا يجب الضمان على الاول بان احترق منزله فدفع الى جاره قال الحلواني رحمه الله هذا اذا لم يجد بدا من الدفع الى الاجنبي أما اذا أمكنه الدفع الى من في عياله فدفعها الى اجنبي ضمن قال بكر رحمه الله هذا اذا كان الحريق غالبا أحاط بمن المودع وان لم يحط به من بالدفع الى الاجنبي * ولو ادعى انه دفعه الى الاجنبي بالضرورة فأنكره المالك وقال بلا ضرورة الدفع

الوكالة المذكورة فيه على السهام المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مستأثمه فاستل فاجاب ٣ (مرا الزين وام وازين نامه معلوم نیست و مرا باین مدعی چیزی دادنی نیست باین سبب که دعوی میکند) فاحضر المدعي هذا نفر اذكر أنهم شهدوه فشهد كل واحد منهم بهذه الالفاظ (كواهي ميدهم كه اين نامه حكمی) وأشار الى هذا الكتاب (ازان قاضی ترمذاست) الموفق بن منصور بن أحم (این كه نام ونسب وی بر عنوان ظاهر این نامه مكتوب است و این موفقی بن منصور كه بر عنوان ظاهر این نامه مذکور است) وأشار الى هذا الكتاب (آنروز كه بنشین فرمود این نامه را) وأشار اليه (قاضی بود بنهر ترمذ و نواحی آن و از آن روز باز بر عمل قضاء ترمذ است و نواحی آن و آن نامه) وأشار اليه (بهر وی است و نقش بر هر وی الموفق بن منصور بن احمد است و مضعون این نامه) وأشار اليه (این است كه این مدعی علیه اقرار کرده است) وأشار اليه (بحال جوار اقرار خویش بطوع كه بر من است و در كردن من است مرا این محمد بن عبد الله بن أبي بكر را كه نام ونسب وی اندرین محضر و اندرین نامه مذکور است) وأشار الى المحضر والكتاب (دوبست و جهل دینار می بخنی سره بوزن كه حق واجب و واهی لازم بسببی درست و اقراری درست و این مقررله كه اندرین محضر و نامه مذکور است) وأشار الى المحضر والكتاب هذا (تصدیق کرده بود هر مقرراندرین اقرار روی باروی پس این محمد بن عبد الله بن أبي بكر كه نام ونسب وی اندرین محضر و نامه مذکور است) وأشار اليهما (بمردیش از قبض كردن وی چیزی ازین زرها كه مبلغ و صفت و جنس و وزن وی اندرین محضر و نامه مذکور است) وأشار اليهما (و از وی میراث خوار مانده است یکی زن این كوه رستی كه نام ونسب وی اندرین محضر و نامه مذکور است و سه پسر صلی مانند یکی از ایشان این مدعی) وأشار اليه (و دود بكر موكلان این مدعی كه نام ونسب هر دو درین نامه و محضر مذکور است) و لانعلم له وارثا سواهم (و همكین

(٣) لاعلم لي بهذا الدين ولا بهذا الكتاب وليس على شيء لهذا المدعي بهذا السبب الذي يدعيه (اشهد ان هذا الكتاب الحكمی) وأشار الى هذا الكتاب (هو كتاب قاضی ترمذ) الموفق بن منصور بن أحمد (هذا الذي اسمه ونسبه معروف على ظاهر هذا الكتاب وموفق بن منصور هذا المذکور اسمه على عنوان هذا الكتاب) وأشار الى هذا الكتاب (يوم أمر بكتابة هذا الكتاب) وأشار اليه (كان قاضيا بمدينة ترمذ ونواحيها ولم يزل من ذلك اليوم عاملا في قضاء ترمذ ونواحيها وهذا الكتاب) وأشار اليه (بجائته ونقشه على الخاتم الموفق بن منصور بن أحمد ومضمون هذا الكتاب) وأشار اليه (هو أنه أقر هذا المدعي عليه) وأشار اليه (في حال جواز اقراره طوعا قثلا) ان علي وفي عني لمحمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا المذکور اسمه ونسبه في هذا المحضر وفي هذا الكتاب (وأشار الى المحضر والكتاب) (ما تان وأربعون ديناراً مكتبة بخمسة نافتة بوزن مكة حقا واجبا وديننا لازم بسبب صحيح وقرار صحيح وهذا المقررله المذکور في هذا المحضر والكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب هذا (كان صدق المقر في هذا الاقرار واجهته ثم ان محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا الذي اسمه ونسبه مذکور في هذا المحضر والكتاب) وأشار اليهما (ما قبل أن يقبض شيئا من هذه الدنانير التي مبلغها و صفتها و جنسها مذکور في هذا المحضر والكتاب) وأشار اليهما (و خلف ورثة أحمدهم زوجته هذه كوه رستی التي اسمها ونسبها مذکور في هذا المحضر والكتاب وثلاثة نصيبه لصلبه أحمدهم هذا المدعي) وأشار اليه (واثنان آخران موكلان) لهذا المدعي (الذان اسم كل منهما ونسبه مذکور في هذا الكتاب والمحضر) و لانعلم له وارثا سواهم (و جميع هذه الدنانير المذكورة في المحضر والكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب (صارت ميراثا لموته لورثته هؤلاء المذكور اسمهم ونسبهم في هذا المحضر والكتاب واجبة لهم على هذا المدعي عليه الى هذا الآن كما هو مذکور في هذا المحضر والكتاب

لا يصدق عند الامام والثاني رحمه الله وفي المنتقى ان علم أن الحريق وقع في داره فالقول له والا فلا * حضرتها الوفاة تدفع الوديعة الى جارتها فضاغت عندها ان لم يكن عندها محضرتها أحدهن عيالا لا بضمن (نوع آخر) المودع اذا أجز يتامن داره من رجل ودفع

الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهم ما يدخل على الآخر بلا حشمة لا يضمن أصله دفع الوديعة الى من في عياله كما مر أنه (٢٠٤) ورفيقه وولده وولد ولده أو أجنبي لا يضمن وأراد بالاجير المساهمة أو المشاهرة لا المياومة

وقال بكر رحمه الله لعياله ان يضعها عندهم في عياله والعيال الذي يسكن معه ويجري عليه نفقته والاوان كالأجنبي حتى يشترط كونهم مافى عياله ولا يشترط ذلك في حق ولده الصغير وزوجته حتى لو كانت الزوجة تسكن في محلة وهو لا يتفق عليها ولا يجبي اليها الا يضمن وكذا لو دفعت المرأة الى زوجها لانضمن وان لم يكن في عياله والولد الصغير كذلك لكن يشترط في حقه أن يكون قادرا على الحفظ وفي النصاب العبرة بالسكنة لا النفقة الا يرى أن الابن لو كان ساكنا معهم ما ولدس في عياله ما خرجا وترك المنزل عليه لا يضمنان غاب وخلف امرأته في المنزل الذي فيه ودائع الناس ثم رجع وطلب الودائع ولم يجدها ان كانت أمينة لا يضمن وان غير أمينة وعلم بذلك ومع ذلك ترك الودائع في البيت يضمن وعن هذا قالوا في تيم بان اذا ذهب وترك الخان على عبد له فذهب العبد ودايع الناس يضمن ان كان سارقا وهو عالم به الشاكي تركه سارقا في الحمام وخرج أو تركه على حلاق الحمام وخرج فضاع ثوبه جحد لا يضمن وكذا كل من لا يكون الحفظ

اين زرها كه اندرين محضر ونامه مذ كوراست) وشار الى المحضر والكتاب (عرك وى ميراث شده است مراين وارثان أورا كه نام ونسب ایشان اندرين محضر ونامه مذ كوراست بدین مسمی كه اندرين محضر واندرين نامه یاد کرده شده است) وشار الى أحدهما (واجب است بدین مدعی علیه تا اینحال چنانكه اندرين محضر ونامه مذ كوراست) وشار اليهما ثم يكتب قاضي بخاري في آخر هذا المحضر جرى الحكم مني بثبوت ما شهد به الشهود وهما هذان الشاهدان

كتاب آخر حكى حضر مجلس القضاء في كورة بخاري الشيخ الامام عفيف الدين عبدالغني بن ابراهيم بن ناصر الحاج القزويني والشيخ الحاج محمود بن أحمد الصغار القزويني وهو يومئذ وكيل المهمة قرة العين بنت ابراهيم بن ناصر القزويني بنسبة الثابت الوكالة عنها في الدعاوى والخصومات واقامة البيئات والاستماع اليها في الوجوه كلها الا في الاقرار عليها وتعديل من يشهد عليها والمأذون له من جهة في توكيل من أحب من تحت يده بمثل ما وكتبه وأحضرهم معهما السالار أحمد بن الحسن بن الحاج الجلاب فادعى الشيخ الامام عبدالغني هذا الذي حضر لنفسه بالاصالة وأدعى الشيخ الامام محمود هذا الذي حضر لوكنته هذه بحكم الوكالة على هذا الذي أحضرهم معهما ان عمرو بن ابراهيم بن الناصر الحاج القزويني توفي وخلف من الورثة بنتا له لصلبه تسمى (فرخنده) وأخاه لاب وام وهو الشيخ الامام عبدالغني هذا واختاه لاب وام وهي موكلة بمحمود هذا الذي حضر لوارثه سواهم وخلف من التركة في يدي هذا الذي أحضرهم معهما عشرة أعداد جلد (قندز) مدبوغ قيمة كل جلد منها أربعة دنانير يساوي رية الضرب جيدة رائحة جرم مناصفة وزن من اقل مكية وصار جميع ذلك بموته ميراثا عنه لو رثته هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى للبنت النصف والباقي للاخ والاخت لاب وام وأصل الفريضة من اثنين وقسمتها من ستة أسهم لثلاث منها ثلاثة أسهم وللأخ منها سهمان وللأخت منها سهم واحد وان هذين المسلمين حضر أقاما البينة العادلة في مجلس القضاء بكورة قزوين قبل القاضي عمر بن عبد الجيد بن عبد العزيز خليفة والده الشيخ الامام أبي عبدالله عبد الجيد بن عبد العزيز قاضي كورة قزوين ونواحيها نافذ الاذن والقضاء والاناية فيها بكورة قزوين قبل القاضي محمد بن الحسين بن أحمد الاسترابادي خليفة والده الصدر الامام أبي محمد الحسين ابن محمد بن أحمد الاسترابادي قاضي كورة قزوين ونواحيها نافذ الاذن والقضاء والاناية فيها والامضاء أدام الله توفيقه بجميع ما كتب في الكتاب الحكمي الذي أوردته من قاضي كورة قزوين من موت عمر بن ابراهيم ابن ناصر الحاج القزويني وبنى هذا وتخليقه من الورثة بنتا له لصلبه وأخا واختاه لاب وام هؤلاء المسلمين فيه لا وارث له سواهم الكتاب الحكمي الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وهما هذان الكتابان اللذان أوردتهما هذان اللذان حضر المشار اليهما وأمر كل واحد منهما بكتاب حكى وكان اقامة البينة من هذين اللذين حضرا في مجلس قضاء كورة قزوين وعند قاضيهما هذا وفي مجلس قضاء كورة قزوين عند قاضيهما هذا الكتاب الحكمي بعدما ثبت محمود بن أحمد هذا الذي وصف وكالته عن موكنته هذه بكورة قزوين قبل قاضيهما هذا وبكورة قزوين قبل قاضيهما هذا بجميع ماجرى لهذين اللذين حضرا قبله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وان كل واحد من هذين النابين المذكورين فيه كان نائباً في الحكم والقضاء بكورة قزوين يوم أمر بكتابة هذا الكتاب الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم من جهة المنوب عنه المذكور وفيه حال كون المنوب عنه المذكور رغبة قاضيا في كورة قزوين نافذ الاذن والقضاء والاناية والامضاء واليوم كل واحد منهما نائب في الحكم والقضاء والامضاء في كورة قزوين كما كان من هذا المنوب عنه من لدن أمر بكتابة هذا الكتاب الى هذا اليوم وهذا الذي أحضرهم معه في علم من هذين الكتابين المشار اليهما

عليه المودع ردها الى منزل المالك أو الى من في عياله يبرأ وان ضاعت لا يضمن كالعارية وفي التبريد قال يضمن فواجب بخلاف العارية وهذا رواية القدوري وبه أفتى شمس الأئمة والفقهاء أو بالثبت والمشايع سراهما فتوا بالاول خرجت الى الحمام ودفعت العمامة الى صغرة وقالت ادفعها الى بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت البنت املي الماء واجعليها الى ثلاث وسقطت وانكسرت

ان كانت الامرة في عيال الام لانضمن وان في بيت زوجها ان اعازتها الام فكذلك وكذا الوفاة صبي على رأسك وان بعثت الى البنت للعفظ
بضمن البنت اذا غيبنا عن بصرها * استأجره ليحمل له مائة من من كذا الى خوارزم ويعطيه في (٢٠٥) خوارزم فلان فوجد فلاننا * باعن
خوارزم فترك الاجير المحمول

ثمة عند رجل ليدفعه الى
فلان اذا حضر لا يضمن فان
وجد فلان او اعطاه فلم يقبله
يدفعه الى الخاكم فلو طلب
منه الخاكم ولم يعطه لا يضمن
* دفع الى رجل ألفا وقال
ادفعها الى فلان بنخوارزم
فبات فدفعها الى رجل وقال
ادفعها الى فلان فضاقت
لا يضمن لانه وصي * أعطاه
ألفا وقال ادفعها الى فلان
اليوم فلم يدفعها اليه في اليوم
فضاقت لا يضمن لانه لم يجب
عليه ذلك * كرمين حاضر
ونائب أو بالغ ونائب يرفع
الامر الى الخاكم ولو لم يرفع
وزرع حصته من الارض
يطيب له وفي الكرم نفقته
عليه ويبيع غرته ويأخذ
حصته ويحفظ نصيب
الغائب ويسعه ذلك ان شاء
الله تعالى فاذا قدم الغائب
ان شاء ضمنه القيمة وان شاء
أجاز بيعه وان أدى خراجها
كان متطوعا لانه أدى دينه
بغير امره * الوديعه ان كانت
مما يخاف عليها الفساد يرفع
الامر الى الخاكم ويبيعه وان
لم يرفع لا يضمن لان الحفظ
على قدر ما أمر به

الرابع في طلبها
ان اطلبها المالك فقال لا أؤد
على احضارها الساعة
فترك المالك وذهب ان عن
رضا لا يضمن لانه لم اذهب

بالرضا فقد استأنفها وأنشأها وان عن غير رضا ضمن وان الطالب وكيل المالك يضمن لانه لا عليك انشاءها * طلبها المالك فقال اطلبها اغدا فخاف في
الغد فلما بقا فقال ضاعت ان قال ضاعت قبل اقرارى يضمن للتناقض لان قوله اطلبها اغدا اقرار بهدم الضياع فيكون دعوى تناقضا وان قال

فواجب عليه تسليم حصه الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه لنفسه وذلك سهمان
من ستة أسهم وتسليم نصيب موكلة محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك اليه وذلك سهم واحد من ستة أسهم
من ذلك ليقبضه لها بتوكيلها وطالبها بذلك وسألا مسئلته عن ذلك وسئل فاجاب وقال (١) (مر الزوفات ان
نامبرده وازوراثت اين مدعيان وازين نامهای حکمی علم نیست و باین مدعیان هیچ دادنی نیست باین سبب
که دعوی میکنند این مقدار دعوی میکنند) أحضر هذان اللذان حضر افترا ذكر أنهم شرودهم اوهم
فلان وفلان ويكتب أسامى الشهود على هذا الوجه الشاهد الاصل الشيخ محمود بن ابراهيم بن فلان المعروف
بالشرواني الفرع عنه الشيخ أحمد بن اسمعيل بن أبي سعيد المعروف بغازي سالار والشيخ الصابر بن محمود
الصانع السنجري ساكن سكة على رومي بناحية مسجد فلان ثم يكتب والاصل الاخر الشيخ أبو الحسن
أحمد بن الحسين القزويني التاجر ويكتب تحت اسم هذا الاصل الثاني الفروع عنه الفرعان اللذان يشهدان
على شهادة الاصل الأول والشيخ محمد بن أحمد بن محمد الكسافي ثم يكتب الكتاب تحت أسامى الفروع
للاثنى اسماءهم وأنسابهم والاصل الثالث الشيخ أحمد بن محمد بن محمد الحاج الاسكاف المعروف باحمد
خوب ولم يكن لهذا الاصل فرعان لانه شهد بنفسه وكان قاضي بخاري كتب في هذا الكتاب بعد ما شهد
هؤلاء الشهود من نسخة قرئت عليهم حكيت بثبوت هذين الكتابين الحكيمين بشهادة هؤلاء الفروع على
شهادة هذين الاصلين المسميين بتاريخ كذا وأما لفظ الشهادة على الشهادة التي قرئت عليهم فهو هذا (٢)
(كواهي ميدهم كه كواهي داديش من محمد بن ابراهيم بن فلان الشرواني وأبو الحسن أحمد بن الحسين
القزويني وچنين گفتند هر يك از ایشان كه كواهي ميدهم كه اين هر دو نامه) وأشار الى الكتابين بكى
ازين دو نامه) وأشار الى أحد الكتابين بعينه (نامه نائب قاضي شهر قزوین است اينكه نام ونسب وی ونام
ونسب منسوب عنه وی ولقب وی اندرين محضر مذکور است) وأشار اليه (واين نامه ديكر) وأشار الى

(١) لاعلم لي بوفاته هذا المذکور ولا بوراثته هؤلاء المدعين ولا أعلم هذين الكتابين وليس على هذا المقدار
الذي يدعونه بهذا السبب الذي يدعونه (٢) اشهد أنه قد شهد قبلي محمد بن ابراهيم بن فلان الشرواني وأبو
الحسن أحمد بن الحسين القزويني وقال كل منهما اني أشهد أن هذين الكتابين (وأشار الى الكتابين) أحدهما
(وأشار الى أحد الكتابين بعينه) كتاب نائب قاضي مدينة قزوین هذا الذي اسمه ونسبه واسم المنسوب عنه
ونسبه ولقبه مذکور في هذا المحضر (وأشار اليه) وهذا الكتاب الثاني (وأشار الى الكتاب الآخر) كتاب نائب
قاضي الري الذي اسمه ونسبه واسم المنسوب عنه ونسبه ولقبه مذکور في هذا المحضر (وأشار الى المحضر هذا)
وهذين الحقيقتين (وأشار الى الحقيقتين) وهذين الكتابين (وأشار الى الكتابين) أحدهما ختم نائب قاضي قزوین
هذا الذي اسمه ونسبه مذکور في هذا المحضر (وأشار الى الختم والمحضر) وهذا الثاني ختم نائب قاضي مدينة
ري هذا الذي اسمه ونسبه مذکور في هذا المحضر (وأشار الى الختم والمحضر) ومضمون هذين الكتابين
(وأشار الى الكتابين) هو ما ذكر في هذا المحضر (وأشار الى المحضر) وكان كل منهما يوم أمر بكتابة هذين الكتابين
(وأشار الى الكتابين) نائباً في هاتين المدينتين في عمل القضاء عن المنسوب عنه المذکور اسمه ونسبه في هذا
المحضر (وأشار الى المحضر) وهذا المنسوب عنه أيضاً كان قاضياً في مدينته (نافذا لآذن والقضاء والالابة
والامضاء) وهذا اليوم كل منهما نائب في مدينته أيضاً في عمل القضاء عن هذا المنسوب عنه من اليوم الذي
أمر بكتابة هذا الكتاب (وأشار الى المحضر) الى هذا اليوم أشهدني على شهادته بهذا كله وأمرني بأن أشهد
على شهادته بهذا كله وأنا الآن أشهدني على شهادته بهذا كله من أوله الى آخره وكل من الشاهدين الاصلين
أشهدني على شهادته بهذا كله وهما غائبان الآن عن مدينة بخاري وفواحيها غيبة سفر وهما عدلان

صاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض * قال المودع ادفعها الى أي وكلا في شئت فطلبها أحد وكلا ثم فلم يعطه لمعطيا الى وكيل اخر لا يضمن بالنع من أحد وكلا ثم كره بكر * (٢٠٦). قال اذا جاء أخى فادفعها اليه فلما أتى أخوه وطلما قال عندا أعطيكها فلما عاد اليه قال هلكت

يضمن * المالك قال للمودع اجهل الى اليوم فقال نعم ولم يحمل ومضى اليوم وهلكت عنده لا يضمن لان مؤنة الرد ليست عليه * رسول المودع طلبها فقال لا أدفع الا الى الذي جاء بها فسرت يضمن عند الثاني وفي ظاهر المذهب لا يضمن * قال المالك للمودع من جاءك بعلامة كذا فادفعها اليه فجارحل وبين تلك العلامة فلم يصدقه ولم يدفعه حتى هلكت لا يضمن * مصري خرج الى قرية والطريق مخوف فترك عصاه عنده قروى وقال اذا بعثت اليك من قبض منك فادفعها اليه فيعط وطلما ولم يدفعها اليه ضمن بالنع لانه صار غاصبا الا اذا كذب في الرسالة * ليس للمالك ان يأخذ ودیعة عیده ما دون ام لا مال يحضرو ويظهر انه من كسبه لاحتمال أن يكون ودیعة الغير في يد العبد فان برهن انه لا عبد دفع اليه * الخلفاء في الاختلاف * اختلفوا فقال المودع كانت ودیعة وقال المودع بل قرضا لا يضمن ولو قال أخذت منك ودیعة فصاعت وقال بل أخذت مني فاعصبا يضمن المقر ولو قال دفعته الى أو أو دعيتني وقال الاخر أخذت مني فاعصبا لا يضمن ولو

الكتاب الاخر (نامه نائب قاضي ری است که نام ونسب وی و نام ونسب منوب عنه وی ولقب وی و درین محضر مذکور است) و أشار الى المحضر هذا (و این هر دو مهر) و أشار الى الختمین (و هر دو نامه) و أشار الى الکتابین (این یکی مهر نائب قاضي قزوین است اینک نام ونسب وی اندرین محضر مذکور است) و أشار الى الختم والمحضر (و این یکی دیگر مهر نائب قاضي شهر ری است اینک نام ونسب وی اندرین محضر مذکور است) و أشار الى الختم والمحضر (و مضمون این هر دو نامه) و أشار الى الکتابین (این است که اندرین محضر یاد کرده شده است) و أشار الى المحضر (و آخر و زکمه هر یکی از ایشان بنوشتن فرمودند این هر دو نامه را) و أشار الى الکتابین (نائب بودند اندرین شهر خویش اندر عمل قضاء این منوب عنه خود که نام ونسب وی درین محضر مذکور است) و أشار الى المحضر (و این منوب عنه وی نیز قاضي بودند درین شهر خویش) نافذا لاذن والقضاء والابانة والامضاء (وامر وزهر یکی از ایشان همچنين نائب است اندر شهر خویش اندر عمل قضاء از همین منوب عنه خود از آن روز که بنوشتن فرمودند این نامه را) و أشار الى المحضر (تا امر وزهر کواهی کردانید بر کواهی خود بدین همه و بشرموده را تا کواهی دهم بر کواهی وی برین همه ومن اکنون کواهی میدهم بر کواهی وی برین همه از اول تا آخر و هر دو کواهی اصل من این کواهی خود برین همه کواهی کردانیدند و امر و زهر بخاری و لواحق وی غائب اند غیبت سه فرو عدل اند) والله تعالی أعلم بالصواب

کتاب حکمی علی قضاء الکتاب بشی قد حکم به و سجله * بکتب بعد الصدور والدعاء محضری یوم کذا رجل ذکرا ینسب فلا ینسب و ینسبه و یحلیه و أحضر معه رجلا ذکرا ینسب فلا ینسب و ینسبه و یحلیه و یذکر دعوی الحاضر و حکم علی هذا المحضر و یسخر السجل من أوله الى آخره بتاریخه ثم بکتب ان هذا المدعی محضری بعد ذلك و ادعی ان المحکوم علیه فلان غائب عن هذه البلدة مقيم ببلدة کذا و انه جاحل ملکته اندعی به و احکم و سألتی مکاتبته ادام الله تعالی عزه بذلك والاشهاد علیه و ینتم الکتاب

نسخة أخرى لهذا الکتاب * أن یسخر السجل فی آخر الکتاب فیکتب نسخة اطلال الله بقاء القاضی الامام فلان فی أن کتبی هذا سجلا علمته فلان فی و ر و د استحقاق کذا علیه فلان و اخر اجه من یده و تسلیه الى المستحق المذکور فیه و ذکر هذا المحکوم علیه انه اشتری ذلك من فلان المقيم ببلدة الناحية و سألتی اعلام القاضی فلان ادام الله عزه و الکتاب الیه

نسخة أخرى * بکتب بعد الدعاء والصدور طوبی کتبی هذا علی سجل لولیة فلان حکمت فیه فلان علی فلان بکذا بشهادة شهود عدول شهد و عندی فی مجلس قضائی علی ما ینطبق به السجل المطوی علیه الکتاب بعد ما ثبت فیه قضائی و مضی به حکمی فسلت مکاتبته ادام الله عزه بذلك والاشهاد علیه فاجبت الى المسؤل والله تعالی أعلم بالصواب کذا فی الذخيرة *

محضری فی دعوی الشفعة * حضر وأحضر فادعی هذا الحاضر علی هذا المحضر مع نفسه ان هذا المحضر معه اشتری دارا فی کورة کذا فی محله کذا فی سکه کذا أحد حد و هذه الدار لبق دار المدعی هذا والشای والثالث والرابع کذا اشترها بحد و دها و حقوقها و جیع مرافقها الداخلة فیها و جیع مرافقها الخارجة عنها بکذا درهما وزن سبعة و أنه قبض هذه الدار و صارت فی یده و ان هذا الذي حضر شفیع هذه الدار بالجوار جوار ملازقة بدار هی ملکة بجوار هذه الدار المشتراة أحد حد و دها و الثاني والثالث والرابع کذا و ان هذا الذي حضر علم بشراء هذا الذي أحضره معه الدار المشتراة المحددة فی هذا المحضر و أنه طالب شفعتها کما علم بشرائها طلب موافقة من غیر ثبت و تفرط ثم أتى المشتري و هو هذا الذي أحضره مع نفسه فانه کان أقرب الیه من الدار المشتراة المحددة فی هذا المحضر و طلب منه شفعتها فیها و أشهد علی ذلك شهودا

قال لی عندک ألف ودیعة دفعتہ الیک و قال المقر له کذبت و هو لی قال قول للمقر له و لو قال له کان لی عندک ثوب عاریة و انه فلبسته ثم ردتها علی أو عندک دابة فزکمتها ثم ردتها علی و قال المقر له کذبت و هو لی فعدتھا هذا و الاول سوا و عند الامام رجه الله القول

للمدعي * أودع عنده دراهم ولم يترها ولم يعدها عليه فقبضها من المودع ثم ادعى المالك أنها كانت أكثر وقال المودع لا أدري كم كان فيها لا يحلف
لأنه لم يدع عليه فعلا * أودع عنده خمسمائة فانفق منها ثمانمائة ورد ما تسعين ثم خلف أنه لم يجبس (٢٠٧) شيأ من الوديعة لا يبحث لأنه صار

دينا عليه وفي الأصل أتلف

وديعة انسان للمودع أن

يخافه ويغرم القيمة

السادس في المتفرقات *

صح اشتراط الاجر على

حفظها ولو شرط على المرفق

أجر الحفظ الرهن لا يصح ولو

أودع الغاصب الغصب عند

رجل وشرط له الاجر على حفظه

يصح * أودع عنده ألفا فانكر

ثم أن المودع أودع عند المودع

ألفا له ان يجعله بالفه لأنه نظير

يجنس حقه وقد صار حقه

دينا عليه بالحد ولو بخلاف

جنس حقه لا يجوز له جعله

به * وعن محمد رحمه الله على

آخر مائة درهم وللاخر

عنده مائة درهم ان كانت

الامانة بحيث يقدر على

قبضها صار صا صا وان لم

يكن كذلك لا مال يرجع

اليها * وأول اجل الوديعة اربعة

أشهر فالولد للمالك ولو أجزاها

فلاجر له * غاب المودع ولا

يدري حياته ولا ماله يحفظها

أبدا حتى يعلم عونه ووارثه

فان مات ان لم يكن عليه

دين يستغرق يرد على الورثة

وان كان يدفع الى وصيه

* المودع ان قسما وهي

عما يقسم أو تهايا للحفظ فيما

لا يقسم لا يضمن ولو تهايا

فما يقسم فقبض أحدهما

ضمن نصف الشريك الذي

سلم الى صاحبه عند الامام

* المودع يعنه على دينه الذي

وأنه على طلبه اليوم وقد حضر الثمن المذكور فيه وهذا الذي أحضره معه في علم من كون هذا الذي
حضر شفيع هذه الدار المشتراة ومن طلبه الشفعة حين علم بشرائها الذي أحضره معه طلب مواثبة
من غير لبث وتقصير ومن اتيانه المشتري هذا بعد ذلك من غير تأخير واشهاد على طلب الشفعة بمحضرة
فواجب عليه أخذ هذا الثمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر الى هذا الحاضر وطالبه بذلك
وسأل مسئلته فمسئل فبعد ذلك الحال لا يتخلوا ما أن يقر هذا المدعي عليه بشراء الدار المشتراة المحدودة في
هذا المحضر بالثمن المذكور وينكر كون هذا المدعي شفيعها بالدار التي حدها وينكر كون الدار التي حدها
المدعي هذا ملكا للمدعي هذا وفي هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعي عليه أحضر المدعي هذا عتمة من
الشهود وهم فلان وفلان وسأل من القاضي الاستماع الى شهادتهم فأجابهم القاضي الى ذلك فشهد كل واحد
منهم بعد الاستشهاد بعقب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعي عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم
ومضمون تلك النسخة (كواهي ميدهم كه خانه كه بفلان موضع است حدها وي كذا وكذا جنانكه
اين مدعي ياد کرده است در جوار اينخانه كه خبر يده شده است ملك اين مدعي بوديش از انكه اين مدعي
عليه مري اين خانه را كه موضع وحدود وي درين محضر ياد کرده شده است بخبر يده است و بر ملك وي مائدنا
امروز و امروزي اين خانه ملك اين مدعي است) فبعد ذلك ينظر ان كان المدعي عليه مقرا بطلب المدعي
الشفعة طالب مواثبة وطلب اشهاد فلا حاجة للمدعي الى اقامة البيعة على ذلك وان كان منكرا لذلك
يكتب ٢ (وهمين كواهان تير كواهي دادند كه اين مدعي را بخون خبر دادند بخبر يده اين مدعي
عليه مري اين خانه را كه اين مدعي دعوى شفعة وي ميكنند ممان ساعت شفعة اين خانه طلب كردني
تاخير و درنك و بنزدك اين مشتري آمد كه اين مشتري نزدكتر بود وي از اينخانه كه خبر يده شده است بي
تاخير وكواه كردايد مارا و بروي اين خرند بطلب كردن خويش شفعة اين خانه كه حدود وي درين
محضر ياد کرده شده است و امروزي بر همان طلب است و وي بر حق تراست باينخانه كه خبر يده اين الدين
محضر ياد کرده شده است از خرند) وان كان المدعي عليه أنكر شراء هذه الدار المحدودة وأقر بما سوى ذلك
من جوار المدعي وطلب الشفعة بالطالبين يحتاج المدعي الى اثبات الشراء عليه فيكتب في المحضر فسأل
القاضي فلانا المدعي عليه عما ادعى عليه فلان المدعي من شرائه الدار المحدودة في هذا المحضر وقبضه اياها
فانكر فلان المدعي عليه الشراء والقبض على ما ادعاه المدعي فاحضر المدعي نفرا ذكر أنهم شهدوه وهم فلان
وفلان الى آخره فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد بعقب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعي عليه
هذا بالانكار ٣ (كواهي ميدهم كه فلان بن فلان بن فلان المدعي عليه) هذا الذي أحضره معه (بخبر يده فلان

(١) أشهد ان الدار التي بموضع كذا وحدودها كذا وكذا كذا كرم هذا المدعي بجوار هذه الدار المشتراة
كانت ملكا لهذا المدعي قبل أن يشتري هذا المدعي عليه هذه الدار المذكورة وموضعها وحدودها في هذا
المحضر وبقيت في ملكه الى هذا اليوم فهي اليوم ملك هذا المدعي (٢) وهذا الشاهد ان شهدا بان عتده
ما أخبر هذا المدعي بشراء هذا المدعي عليه لهذه الدار التي يطلبها هذا المدعي بالشفعة طلب شفعتها فوراً من
غير تأخير وجاء عند هذا المشتري لان هذا المشتري كان أقرب اليه من الدار المبيعة من غير تأخير وأشهدنا في
مواجهة المشتري على طلبه لشفعة هذه الدار المذكورة وحدودها في هذا المحضر وهو اليوم على طلبه وهو
أحق بهنما الدار المذكورتين يعنه في هذا المحضر من المشتري (٣) أشهد أن فلان بن فلان المدعي عليه (هذا
الذي أحضره معه) اشترى من فلان بن فلان الدار التي موضعها وحدودها مذكورة في هذا المحضر بهذا
ألقدر وهذا المدعي عليه قبض هذه الدار وهي اليوم في يده وهذا المدعي أحق به هذه الدار بسبب شفعة
الجوار له المملوكة له في جوار هذه الدار المبيعة كما هو مذكور في هذا المحضر

ليس في عياله ان بالغاضن والا لالان الصغير وان لم يكن في عياله فهو ولاية وتديره اليه والرد على يده كالرد على يد عبده الذي آجره من غيره
* خرج من الحمام غير صاحب الثوب وليس الثياب والثياب يراه ولكنه لم يعلم أنه غير صاحبه بضمن * الصبي الذي في عيال المودع أنقلب الوديعة

أو خلطها بغيره وهو من اشكال ايداع الصبي متفاوضان أو دعى انسان عند أحدهما ثم مات المودع بلا بيان فالضمان عليه ما فان قال الحكي ضاعت في يد الممت حال حياته (٢٠٨) لا يصدق لانه بعد الموت صار أجنبيا فلا يقبل قوله أنها ضاعت ولان قبول قول أحدهما كان

لمكان المتفاوضة ولم يبق بعد الموت وها تان العلتان يقتضيان أن وارث المودع الذي هو في عياله لو ادعى ذلك بعد موت المورث أن يصدق ولان المودع بعد ما صار ضامنا بالخود ولو زعم انه ضاع في يده لا يصدق فكذا اذا زعمه شريكه وعلى هذا اذا زعم الوارث الذي ليس في عياله الهلاك لا يصدق والذي في عياله ان كان مودعا يصدق من كان المال في يده أمانة اذا مات مجهلا يكون ديننا في تركته ولا يصدق الوارث في التسليم أو الهلاك فان عين الميت المال في حياته أو أعلم بذلك يكون أمانة في يده كما في يد مورثه فيصدق في دعوى التسليم أو الرد * أكار قال له صاحب الارض لاتضع انرا في منزلك فوضعه فيه فحدث بناية من الاكارو هرب ورفع الجاني ما كان في منزله لاضمان على الاكارلان منزله آخر زمن مكان الربح ولو وضعه اثنان فنتعه عن أحدهما لا يضمن * أو دعى عنده جراب فيه ثياب ثم ادعى أنه كان فيه كذا ولا أجده وقال المودع لم أعلم ما كان فيه لاثني عليه الا أن يدعى عليه اضاعته شي فيختلف فيشكل * دفع الى رجل قمعة ليدفعها الى انسان ليصلحها فدفعتها

ابن فلان خانه را که موضع وحدود وی درین محضر یاد کرده شده است بچندین از هم ساو این مدعی علیه مرا اینخانه را قبض کرد و امر و زرد دست و بست و این مدعی سزاوار تر است باینخانه بحکم شفعه جوار بخانه که ملک این مدعیست در همسایگی اینخانه که خریده شده است چنانکه درین محضر یاد کرده شده است) وان كان المدعی علیه من الابتداء أنکر الطلین وأقر بما سوى ذلك یکتب فی المحضر أحضر المدعی نفرا ذکر أنهم شهوده فشهد کل واحد منهم (کواهی میدهم که این مدعی را چون خبر دادند بخبریدن این مدعی علیه این خانه را که درین محضر یاد کرده شده است شفعه طلب کرد مرا این خانه را طلب مواثی بی هیچ درنگ و تاخیر و بنزدیک خریده این مدعی علیه رفت که وی نزدیک بود بوی بی هیچ درنگ و تاخیر) الى آخره وان كان المدعی يدعی الشفعة بسبب الشراء یکتب فی المحضر فادعی هذا الذي حضر علی هذا الذي أحضر معه أن هذا المحضر معه اشتري من ضیعة كذا نصفها وذلك سهم من سهمین مشاعا غیر مقسوم وان هذا الذي حضر شفعه شفعة شركة اذا لصف الآخر من هذا الضیعة المحدودة وهو سهم واحد من سهمین مشاعا ملكه وحده

سجل هذا المحضر يقول القاضي فلان الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المدعی علیه هذا في وجهه بمسئله المدعی هذا بجمع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شراء المدعی علیه هذه الدار المحدودة وفيه بالثمن المذكور وفيه ومن كون هذه الدار المحدودة فيه في يد المدعی علیه يوم الخصومة ومن كون المدعی هذا شفيعا لهذه الدار المشترأة بالجوار جوار ملازقة على النحو المذكور وفيه ومن طلب المدعی هذا حين أخبر بالشراء المذكور وفيه الدار المحدودة كورة الطلین طلب المواثی وطلب الاشهاد و قضيت للمدعی هذا بالشفعة في الدار المحدودة المذكور شرأوها فيه بالثمن المذكور وفيه وأمرت المدعی هذا بتسليم الثمن المذكور فيه المنقود الى المدعی علیه هذا وأمرت المدعی علیه بتسليم الدار المحدودة فيه الى المدعی هذا وكان ذلك كله مني في مجلس قضائي على ملا من الناس في وجه المتخاصمين هذين الى آخره

محضر في دعوى المزارعة يجب أن يعلم بأن الخصومة بين المزارع ورب الارض قد تقع قبل الزراعة وقد تقع بعد الزراعة فان كانت قبل الزراعة فانما تتوجه بالخصومة اذا كان البذر من قبل المزارع فانما اذا كان البذر من قبل رب الارض لا تتوجه بالخصومة لان رب الارض أن يمتنع عن المضى على المزارعة في هذه الصورة ثم اذا كان البذر من قبل المزارع وأراد اثبات المزارعة يکتب فی المحضر حضر وأحضر فادعی هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أخذ من هذا الذي أحضره معه جميع الاراضي التي هي له بقربة كذا من رستاق كذا وبين حدودها من اربعة ثلاث سنين أو سنة واحدة على ما يكون الشرط بينهم من لدن تاريخ كذا الى كذا على أن يزرها بسدرو بقره وأعوانه ما يدا له من غلة المشاة والاصيف ويسقيها ويتعهدا على أن ما أخرج الله تعالى من شيء من تلك فهو بينهما نصفان وأن هذا الذي أحضره معه دفع هذه الاراضي اليه مزارعة صحيحة مستحقة شرائط الصحة ثم ان هذا الذي أحضره يمتنع عن تسليم هذه الاراضي اليه ليزرعها فواجب عليه تسليم هذه الاراضي اليه بحق هذه المزارعة وطالبه بالجواب عن ذلك وسأل مسئلة فاستل فأجاب وان كان للمزارع صلک يکتب ادعی هذا الذي حضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه صلک أو رده و هذا نسخته (بسم الله الرحمن الرحيم) * وينسخ الصلک من أوله الى آخره ثم يکتب ادعی علیه جميع ما تضمنه الصلک من الدفع والاخذ من اربعة بالنصيب المذكور في الصلک على

سجل هذا المحضر يقول القاضي فلان الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المدعی علیه هذا في وجهه بمسئله المدعی هذا بجمع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شراء المدعی علیه هذه الدار المحدودة وفيه بالثمن المذكور وفيه ومن كون هذه الدار المحدودة فيه في يد المدعی علیه يوم الخصومة ومن كون المدعی هذا شفيعا لهذه الدار المشترأة بالجوار جوار ملازقة على النحو المذكور وفيه ومن طلب المدعی هذا حين أخبر بالشراء المذكور وفيه الدار المحدودة كورة الطلین طلب المواثی وطلب الاشهاد و قضيت للمدعی هذا بالشفعة في الدار المحدودة المذكور شرأوها فيه بالثمن المذكور وفيه وأمرت المدعی هذا بتسليم الثمن المذكور فيه المنقود الى المدعی علیه هذا وأمرت المدعی علیه بتسليم الدار المحدودة فيه الى المدعی هذا وكان ذلك كله مني في مجلس قضائي على ملا من الناس في وجه المتخاصمين هذين الى آخره

(١) أشهد أن هذا المدعی حين أخبر بشراء هذا المدعی علیه لهذه الدار المذكور في هذا المحضر طلب الشفعة لهذه الدار مواثی من غير امهال ولا تأخير وذهب عند هذا المشتري المدعی علیه من غير تأخير

أحدهما لا يضمن * أو دعى عنده جراب فيه ثياب ثم ادعى أنه كان فيه كذا ولا أجده وقال المودع لم أعلم ما كان فيه لاثني عليه الا أن يدعى عليه اضاعته شي فيختلف فيشكل * دفع الى رجل قمعة ليدفعها الى انسان ليصلحها فدفعتها

ونسى لا يضمن * على رجل دين فارس الدائن الى مديونه رجلا ليقبضه فقال المديون دفعته الى الرسول وصدقه الرسول ما نطق وقال دفعته الى الدائن وأنكر الدائن قال تقول قول الرسول مع عينه * وضع في بيته شيئا غير أمره فلم يحفظه حتى ضاعت لا يضمن لعدم التزام

الحفظ * وضع عند أحد شيئا قال احفظ فصاح باعلى صوته فقال لأحفظه فضاغ قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ وقال على بن أحد يضمن المودع اذا ترك حفظه بعد مضي الوقت قال صاحب المحيط لا يضمن اذا هلك (٢٠٩) قيل له ولم لا يجنبه مودعا تابا بعد

مضى الوقت لان المالك رضى بان لا يحفظها بعد مضي الوقت * قال الدائن ابعت الدين مع فلان فضاغ من يد الرسول ضاع من المديون * قام الى الصلاة أو لحاجته وفي ذلك ودائع الناس فسرت لا يضمن لانه ترك جاره حافظا ولو ترك امرأته أو عبده في حانوته لا يضمن ان كانا أميين والا يضمن * السلطان أخذها من يمينه ولم يقدر على دفعه لا يضمن وان قدر ولم يدفعه يضمن * وضع ثيابا مع مياه في ضفة النهر ودخل للاغتسال وليس ثيابه ونسي الودعة أو سرت حين انغمس في الماء يضمن * عنده وديعة ملفوفة في لفافة فوضعها تحت رأس ضيفه باللسل كالوسادة لا يجب الضمان مادام المودع حاضرا * أودع عنده ما يقع فيه السوس فلم يرتد حاجي وقع فيه السوس وأفسده لا يضمن * وضعها في الدار وخرج الباب مفتوحا فسرت فان لم يكن في الدار أحد والمودع في موضع يسمع حس الداخل لا يضمن مالم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها عند الامام رحمه الله * جعلها تحت رأسه أو جنبه ونام أو بين يديه فضاغ لا ضمان عليه في

ما نطق به الصك من أوله الى آخره تاريخ كذا وأن الواجب على هذا المحضر معه تسليم هذه الاراضي بحق هذه المزارعة وطالبه بذلك وسأل مسئلة وان كانت المنازعة بعد الزراعة فان كانت الغلة قائمة في الارض يكتب المحضر على المثال الاول الى قوله مزارعة صحيحة مستحقة شرائط الصحة ثم يكتب وان زرعتها حنطة مثلا يذره وبقره أو عوانه واليوم هي قائمة ثابتة ويذكر أن اسبل أو قصيل على نحو ما يكون وأن جميع ذلك يتم ما بالشروط المذكورة فيه نصفين وان هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن العمل فيها والحفظ بغير حق فواجب عليه قصر يده عن ذلك وترك التعرض له الى أن يدرك الزرع فيقبض هو حصته لنفسه بعد الحصاد وطالبه بذلك وسأل مسئلة وان كان الزرع قد أدرك واستحصدا فللمنازعة تكون في الخارج فيكتب في المحضر على نحو ما ذكرنا الا أن هنا لا يكتب وهي قائمة ثابتة فيها ولكن يكتب وان زرعتها حنطة يذره وبقره وقد أدرك الخارج واستحصدا فانه مشترك بينهما بالشروط المذكورة فيه نصفاً وأن هذا الذي أحضره يمنع عن أخذ حصته من ذلك وهي كذا وطالبه بالجواب عنه وسأل مسئلة فسل

سجل هذه الدعوى * ان كانت المنازعة قبل الزراعة يقول القاضي فلان الى موضع الحكم على نحو ما سبق و يقول في موضع الحكم وثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود المحدثين جميع ما شهدوا به من أخذ هذا الذي أحضره هذه الاراضي المحدودة المذكورة في هذا الذي أحضره مزارعة صحيحة ومن دفع هذا الذي أحضره هذه الاراضي الى هذا الذي أحضره مزارعة صحيحة بالشرائط المذكورة وبالنصيب المذكور فيه حكمت بغير بيان هذه المزارعة المذكورة بالشرائط المذكورة فيبين هذين المتخاصمين في وجههما بمسئلة المدعى هنا حكما برمته وأمرت المدعى عليه بتسليم هذه الاراضي الى المدعى هذا ويتم السجل وان كانت المنازعة بعد ما استحصدا الزرع يكتب في موضع الحكم وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه في وجهه بمسئلة المدعى هذا بجميع ما ثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود المحدثين من كذا وكذا الى آخره وأمرت المدعى عليه بدفع نصيب المدعى هذا وذلك نصف ما خرج من الاراضي المذكورة بحكم المزارعة المذكورة فيه والشرائط المذكورة فيه ويتم السجل وان كان رب الارض هو الذي يدعى المزارعة قبل الزراعة والبذر من قبل رب الارض واحتاج الى اثبات عقد المزارعة يكتب في المحضر وان هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن العمل في الضعية المذكورة التي ورد عليها عقد المزارعة وان كان يدعى عقد المزارعة بعد ما استحصدا الزرع وخرجت الغلة فالمدعى تقع في الخارج فيكتب في المحضر وأن هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن تسليم حصته هذا الذي أحضره *

(محرر في اثبات الاجارة) * رجل أجر أرضه من انسان مدة معلومة بأجر معلوم ليزرع فيها ما بدله من الحنطة أو الشعير أو غير ذلك وسلم الارض الى المستأجر ثم ان المؤاجر أحدث بده على الارض قبل مضي المدة واحتاج المستأجر الى اثبات عقد الاجارة فان كان لعقد الاجارة صك كتبه المستأجر لنفسه وقت عقد الاستئجار ليكون حجة له وأشهد على ذلك يكتب في المحضر حضره وأحضر قاضي هذا الحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه صك الاجارة هذه نسخته ويحول صك الاجارة الى المحضر من أوله الى آخره ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل صك الاجارة ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره مع جميع ما تضمنه صك الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من اجارة هذه الاراضي المبين موضعها وحدودها في هذا الصك المحول الى هذا المحضر واستئجارها المدة المضروبة بالاجرة المذكورة فيه وتسليم هذه الاراضي المعقود عليها وتسليمها كما نطق بذلك كله هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من أوله الى آخره بالتاريخ المؤرخ به فيه ثم ان هذا الاجر الذي أحضره مع أحدث يده على هذه الاراضي المحدودة فيه قبل مضي مدة الاجارة هذه من غير فتح بحري بينهم ما بغير حق فواجب عليه قصر يده عن تسليمها الى هذا المستأجر

(٢٧ - فتاوى سادس) الصحيح قالوا هذا اذا نام قاعدا ولو مضطجعا يضمن في الحضر وفي السفر لا يضمن على أي حال نام * سقطت قمعة الحمام أو كوزا الفقاعي من يده لا يضمن * دخل الحمام وأخذ فنجانة وأعطاه غيره فوقع من الثاني وانكسر لا ضمان على الاول * دفع الى دلال ثوبا للبائع

فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال لأدري في أي حانوت وضعت يضمن كتاب العارية أربعة فصول الأول في المقدمة
شرطها كون العين قابلاً للانتفاع (٢١٠) مع بقاء العين حتى كانت عارية الدراهم قرضاً الا اذا عين انتفاعاً يتأتى مع بقاء العين كعارية

الدراهم يجعل بها * قال
أعرتك هذه القصعة من
التريد فأخذها وأكلها
يضمن ويكون قرضاً الا اذا
كان بينه وبينه بوطنة تدل على
الاباحة وعن محمد رحمه الله
استعار رقة ليرقع بها ثوبه
أو خشباً ليدخلها في بناءه
لا يكون عارية ويكون مضموناً
كالقرض الا اذا قال أردتها
عليك فهو عارية * سلف الدابة
على المستعير مطلقة كانت
أو مؤقتة ونفقة العبد
كذلك والكسوة على المعير
* قال لا آخر خذ عبيدي
واستعمله واستخدمه من غير
أن يستعيره المدفوع إليه
فنفقة هذا العبد على مولاه
ومؤنة الرد على المستعير وفي
الغصب على الغاصب
وفي الوديعة على صاحبها
والمستأجر على الأجير والرهن
على الراهن والاجير
المستترك كالخياط ونحوه
مؤنة الرد عليه لا على رب
الثوب ولو قيدت بالوقت
وأطلقت في العلم بان قال
أعرتك اليوم فهذه عارية
مطلقة الا في حق الوقت
اذا لم يرتد بعد مضي الوقت
مع الامكان يضمن اذا هلك
سواء استعملها بعد الوقت
أم لا ولو كانت مقيدة بالمكان
فحكها حكم المصلحة الا ان
حيث المكان فلو جاوز ذلك
المكان أو خالف يضمن وان

كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون وكذا اذا أمسك الدابة في مكان الاستعمال ولم يذهب بها الى مقام
الاستعارة يضمن * ولو قيدها في الحمل بان قال عشرة نخاتيم من البر أو أطلق في غيره فهي كالطلقة الا في حق الحمل فلو جعل مكان الخاتيم أجراً أو

لينتفع بها من حيث الزراعة تمام المدة المضروبة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل فأجاب *
* (سجل هذه الدعوى) * صدره على الرسم الذي تقدم ذكره الى قوله وثبت عندى استئجار فلان هذا
الذي حضر الاراضى المبيى حدودها في هذا الصك المحول على المدة المذكورة فيه بالبدل المذكور في الصك
المحول فيه من هذا الذي أحضره واثبات هذا الذي أحضره معه يده على هذه الاراضى المبيية حدودها
قبل مضي مدة الاجارة من غير فسخ جرى من أحد هذين المتخاصمين بغير حق فحككت بشئ جميع ذلك
من استئجار فلان هذا الذي حضر الى آخره يكتب القاضى قوله فحككت بجميع ما كتبت عند قوله ثبت
عندى وان لم يكن بعد الاجارة صك يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن
هذا الذي أحضره معه أجراً من هذا الذي حضر جميع الاراضى التى هي ملك هذا الذي أحضره معه بقرية
كذا من رستاق كذا وبين حدودها سنة أو سنتين أو ثلاث سنين من لدن تاريخ كذا الى كذا بكذا وكذا
ليزرع فيها ما يبداه من غلة الشتاء والصيف اجارة صحيحة وأن هذا الذي حضر استأجر هذه الاراضى
المحدودة المذكورة بهذا البدل المذكور بالشرط المذكور فيه اجارة صحيحة الى آخر ما ذكرنا وفي الاجارة
الطويلة المرسومة بخارى اذا وقع التسليم وانقضى ثم أحدث الأجير به على المستأجر قبل مضي المدة من غير
فسخ جرى بينهم ما احتاج المستأجر الى اثبات الاجارة يكتب المحضر على نحو ما ذكرنا واذا فسخت الاجارة
الطويلة بفسخ المستأجر في أيام الاجارة بمحض من المؤاجر وطالب المستأجر الأجير بدقيقة مال الاجارة
والأجير ينكر الاجارة ويحتاج المستأجر الى اثباتها كيف يكتب في المحضر فان كان للمستأجر صك الاجارة
يحول الصك الى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد التراجع من تحويل الصك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا
الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من الاجارة والاستئجار بالشرائط المذكورة فيه وتجهيل الاجارة
وتجهيلها وتسليم المعقود عليه وتسليمه وضمان الدرك كما ينطق به صك الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من
أوله الى آخره وان هذا المستأجر فسخ هذا العقد المذكور في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر في أيام
الاختيار بمحض من هذا الأجير الذى أحضره مع نفسه فسحقاً صحيحاً وقد ذهب من هذه الاجارة المذكورة
فيه كذا بمضى ماضى من مدة هذه الاجارة الى وقت فسخ المستأجر هذه الاجارة فواجب على هذا الأجير
إيفاء بقية مال الاجارة المقسوخة الى هذا الذي حضر ويتم المحضر *
* (سجل هذا المحضر) * الصادر على الرسم الى قوله وثبت عندى وعند ذلك يكتب وثبت عندى استئجار
فلان جميع هذه الاراضى المحدودة في الصك المحول نسخته هذه المدة المذكورة بالبدل المذكور بالشرائط
المذكورة في هذا الصك وتجهيل الاجارة وتسليم المعقود عليه وتسليمه وأن المستأجر هذا الذي حضر
فسخ هذا العقد في أيام الفسخ بمحض من هذا الأجير الذى أحضره معه وواجب على الأجير هذا ايفاء
بقية مال الاجارة وذلك كذا الى هذا المستأجر ثم يقول وحككت بجميع ما ثبت عندى عند قوله ثبت عندى
وان كانت الاجارة قد انفسخت بموت الأجير يكتب المحضر على وروثة الأجير على المثال الذى يكتب على
الأجير لو كان حياً ويريد فيه وأن هذه الاجارة قد انفسخت بموت فلان الأجير وهذا ذهب بمضى المدة
الماضية الى وقت موت الأجير هذا من هذه الاجارة المذكورة في هذا المحضر كذا وبقي كذا صار بقية مال
الاجارة ديناً في تركه هذا الأجير المتوفى ويتم المحضر على نحو ما تقدم *
* (سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا) * الا أنه يزيد ذكر وفاة الأجير هذا وانتقاض الاجارة بوفاته ووجوب رد
الباقى من الاجارة المجعلة على المستأجر وذلك كذا على وارث الأجير هذا الذى حضر وان كان المستأجر قد
مات والأجير حي الا أنه منكر واحتاج وروثة المستأجر الى اثبات الاجارة فسحقاً يكتب المحضر على المثال
الذى ذكرنا غير أنه يزيد فيه قول وانفسخت هذه الاجارة بموت المستأجر فلان وخالف من الورثة ابنا له هذا

حديدا يضمن ولو مثل وزن الحنطة ولو جل من الشعير أو الارز أو الدقيق ما هو مثل البروزنا أو أخف لا يضمن استحسانا وان حمل أكثر من عشرة نخاتيم شعيرا إلا أنه في الوزن مثل البرقال السرخسي لا يضمن ويكرجه الله على أنه يضمن (٢١١) وهو الأصح ولشروط يحمل عليها

عشرة نخاتيم شعير فحمل مثلها من البروزنا فطلب ضمن القيمة وحكم الاجارة حكم العارية قال السرخسي رحمه الله المسئلة على أربعة أوجه أن يعمل برغبه لكنه لم يخالفه في القدر لا يضمن أو خالف في الجنس إلى الأيسر بان حمل شعير مكان بر سراجيا قدر المذ كوروزنا لا يضمن استحسانا أو خطاف جنسا إلى الاعسر كحمل آجر أو صلح أو حديد مقام البر أو قطن أو تبن مكان البر يضمن استحسانا لأنه أبسط في شغل ظهورها أكثر من البر كما يدق الحديد باجماعه في مكان ويضمن اذا حمله مكان البر والرابع المخالفة في القدر إلى الأكثر من المسمى فيضمن (نوع آخر)

الوالد يملك اعادة مالي ولله الصـ وغير العبد المأذون يملكها استعار من صبي مثله كالتدوم ونحوه ان مأذونا وهو ماله لضمان وان تغير الدافع المأذون يضمن الاول لا الثاني لأنه اذا كان مأذونا صح منه الدفع وكان التلف حاصلًا بتسليطه وان كان الدافع محجورا يضمن هو بالدفع والثاني بالاختلاف غاصب الغاصب استعار منها مما كان للزوج وضاع ان مما يكون في أيديهم لضمان على أحد وان مما في مثل

الذي حضر وقد ذهب من هذه الاجرة المذ كورة فيه بمضى ماضى من المدة من وقت عقد الاجارة إلى وقت موت المستاجر كذا وبقي كذا وصار بقية مال الاجارة المفسوخة مبرا تامن المستاجر المتوفى هذا لوارثه هذا الذي حضر وهذا لا جرح في علم من ذلك فواجب عليه أداء بقية مال الاجارة المفسوخة اليه ويتم المحضر محض في اثبات الرجوع في الهبة يكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الحاضر وهب لهذا المحضر كذا هبة صحيحة وأن هذا المحضر معه قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضا صحيحا وأن الموهوب هذا فاقم في يده الذي أحضره هذا لم يرد في يديه ولم يتغير عن حاله وأن هذا الذي أحضره لم يعرض هذا الذي حضر عن هبته هذه شيئا فرجع هذا الذي حضر في تلك الهبة وطالب الذي أحضره بتسليمها اليه بحق الرجوع وسأل مسئلته *

سجل هذا المحضر يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي جميع ما شهد به هؤلاء الشهود من هبة فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي أحضره معه هبة صحيحة وقبض ذلك منه في مجلس العقد قبضا صحيحا ومن رجوع هذا الذي حضر في هبته على ما شهد به الشهود فكذلك يصح رجوعه في هبته هذه وفسخت الهبة وأعدت الموهوب هذا إلى قديم ملك الواهب هذا وأمرت الموهوب له هذا بر ذالموهوب هذا على واهبه هذا ويتم السجل *

محض في اثبات منع الرجوع في الهبة ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك لان هذا المحضر معه ادعى على هذا الحاضر أو لاني وهبت منك كذا إلى آخره فريعت فيها فادعى هذا الحاضر في دفع دعواه هذه أن الموهوب هذا قد ازداد في يده زيادة متصلة وان رجوعه ممنوع ويتم المحضر محض في اثبات الرهن ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر رهن من هذا الذي أحضره معه كذا ثوبا بين صفته بكذا دينارا رهننا صحيحا وأن هذا الذي أحضره معه ارتهن هذا الثوب المذ كور منه بهذه الدنانير المذ كورة ارتهننا صحيحا وقبضه منه بتسليمه اليه قبضا صحيحا واليوم هذا الثوب المذ كور رهن في يده هذا الذي أحضره معه وان هذا الحاضر قد أحضر هذا المال فواجب على هذا الذي أحضره قبض هذا المال وتسليم هذا الرهن اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك محض في اثبات الاستصناع صورة الاستصناع أن يدفع الرجل إلى رجل حديدا أو نحاسا ليصوغ له انا أو نحو ذلك فان وافق شرطه فليس للصانع أن يمنع من الدفع ولا للمستصنع أن يمنع عن القبول وان خالفه كان للمستصنع الخيار ان شاء ضمنه حديدا مثل حديدته وانا للصانع ولا أجر له وان شاء أخذ الاثاء وأعطى الصانع أجره مثل عمله لا يجاوز به المسمى فان وافق شرطه وامتنع عن التسليم يكتب في المحضر ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه من النحاس كذا مائتا أو مائة أن يصوغ له منه انا كذا صفته كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجر وأنه قد صاغ هذا الاثاء على موافقة شرطه وأنه يمنع عن تسليم الاثاء اليه فواجب عليه تسليم الاثاء اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فاستحل فأجاب بالفارسية فان كان الصانع خالف الشرط فأراد المستصنع أن يضمه حديدا مثل حديدته يكتب ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه كذا مائتا من النحاس صفته كذا ليصوغ له انا صفته كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجر فصاغه بخلاف ما شرط له فلم يرض به فواجب عليه رد مثل هذا النحاس والاجر المذ كور المئين قدرهما وصفتهم ما فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فاستحل كذا في المحيط *

كتاب حكى في دعوى العقار اذا وقعت الدعوى في العقار وطلب المدعى من القاضي أن يكتب بذلك كتابا بهذا على وجهين (الاول) أن يكون العقار في بلد المدعى ويكون المدعى عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه القاضي يكتب له اذا وصل الكتاب إلى المكتوب اليه كان المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعى عليه

الفرس والثور فيضمن المستعير أو المرأه قال لا تدفع العارية إلى غيرك فدفعها يضمن تفاوت استئجارها لم لا بدون النبي له اعادة مالا يتفاوت كالدور والارض لا مالا يتفاوت والضابط أن لا يؤجر ولا يرهن وهل يعارض كراهه وهل يودع قال: يشايعنا لم لا نأخذون الاعارة وبه

أخذ القلم واختاره الصدوق قيل لا لأنه لو أرسله على يد أجنبي ضمن وهل هذا إلا بداع والوديعة لا يودع ولا يغار ولا يؤجر ولا يرهن فان فعل شيئاً منها هين والمستأجر يعاد ويودع (٢١٢) ويؤجر ويرهن وليس للرهن ان يتصرف بشئ يبطل الرهن * برهن المستعير على ردها

والمعير على هلا كهاعنده بالتعدي فيبينة المعير أولى * قال أعرنتها فضاغت وقال غصبتني الا يضمن ان لم يركب لعدم اقراره بسبب الضمان لانه لم يذ كر فعل نفسه ولو قال ركبتها يضمن لانه سبب الضمان ولو قال آجرتكها فالقول قول الراكب لاتفاقهما على الاذن وهو ينكر آجر ايدعيه فيحلف بخلاف العين فان في يد رجل وادى هبة المالك منه والمالك يدعي البيع حيث يضمن لان العين مال فلا يسقط حق المالك عن ماله الا باسقاط والمنفعة انما يأخذ حكم المصلحة بالاجارة والراكب منكر فلا يضمن شيئاً * هلك المستعار حال الاستعمال وبرهن مستحق أهله خبر ان ضمن المعير لا يرجع على أحد لانه أعاره ملك نفسه وان المستعير رجع على المعير لانه هلك بفعل نفسه وفي الاجارة ان ضمن المستأجر رجوع على الآجر وأعطاه أجر قدر الاتفاقات لانه ضمن السلامة باسقاط البديل بخلاف المعير لانه متبرع والوديعة كالعارية

أو وكيله مع المدعي الى القاضي الكاتب حتى يقضى له عليه ويسلم العقار اليه وان شاء حكم به لوجود الحجة وسجل له وكتب له فضيته ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن لا يسلم العقار اليه لان العقار ليس في ولايته فلا يقدر على التسليم الا ان العجز عن التسليم يمنع التسليم أما لا يمنع الحكم فلهذا قال يحكم بالعقار للمدعي لكن لا يسلم اليه ثم اذا أورد المدعي قضية القاضى المكتوب اليه الى القاضي الكاتب وأقام بينة على قضاؤه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لانه يحتاج الى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم الدار اليه لان تسليم الدار قضاء منه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه أولاً أنه اذا قضى للمدعي وسجل القاضي له بأمر المدعي عليه أن يبعث مع المدعي أمينه ليسلم الدار الى المدعي فان أبي ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتاباً يحكي له فيه كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع ماجرى بين المدعي وبين المدعي عليه بحضور المدعي ويحكم على المدعي عليه بالعقار للمدعي وبأمره المدعي عليه أن يبعث مع المدعي أمينه ليسلم العقار الى المدعي وامتناعه عن ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسألني المدعي الكتاب اليك واعلامك بحكي له على فلان بذلك ليسلم اليه هذا العقار فاعمل في ذلك بركة الله وابا يا بحق الله عليك وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعي فلان بن فلان موصل كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب يسلم العقار الى المدعي ويخبره عن يد المدعي عليه (الوجه الثاني) أن يكون العقار في غير بلد المدعي وأنه على وجهين أيضاً أحدهما أن يكون في البلد الذي فيه المدعي عليه وفي هذا الوجه أيضاً القاضي يكتب له فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يحكم به للمدعي وأمر المحكوم عليه بتسليم العقار الى المدعي وان امتنع المدعي عليه من التسليم فالقاضي يسلم بنفسه ويصعق منه التسليم لان العقار في ولايته وان كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعي عليه يكتب له أيضاً الى قاضي البلد الذي فيه المدعي عليه والقاضي المكتوب اليه بالتخييار ان شاء يبعث المدعي عليه أو وكيله مع المدعي الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتاباً حتى يقضى بالعقار للمدعي بحضور المدعي عليه وان شاء حكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه على نحو ما بينا لان العقار ليس في ولايته *

كتاب حكى في العبد الا بقى على قول من يرى ذلك موروثة ذلك اذا كان للرجل البخاري عبيد آبق الى سمرقند فاخذه رجل سمرقندي فأخبر به المولى وليس للمولى شهود سمرقندي انما شهوده بخاري فطلب المولى من قاضي بخاري أن يكتب قاضي بخاري بماله شهوده عنده فان اثنى بيحييه الى ذلك ويكتب له كتاباً الى قاضي سمرقند على نحو ما بينا في الدون غير أنه يكتب شهوده عندى فلان وفلان أن العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا وواقته كذا ملك فلان المدعي هذا وقد آبق الى سمرقند واليوم في يد فلان بسمرقند بغير حق ويشهد على كتابه شاهدين يشخصان الى سمرقند ويعلمهم ما في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا انتهى هذا الكتاب الى قاضي سمرقند يحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما بالاجماع فاذا قبل القاضي شهادتهما وبات عداتهما عنده فتح الكتاب فان وجد حلية العبد المذكور فيه مخالفاً لشهادته بالشهود عندا قاضي الكتاب رد الكتاب اذ ظهر أن هذا العبد غير المشهود به في الكتاب وان كان موافقاً قبل الكتاب ودفع العبد الى المدعي من غير أن يقضى له بالعبد لان الشهود لم يشهدوا بحضور العبد وأخذ كفيلاً من المدعي بنفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتماً من رصاص حتى لا يتعرض له أحد في الطريق أنه سرقه ويكتب كتاباً الى قاضي بخاري بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الكتاب الى قاضي بخاري وشهد الشهود أن هذا الكتاب كتاب قاضي سمرقند وخاتمه أمر المدعي أن يحضر شهوده

الثاني في اعادة الدواب اعارة دابة حاملاً فاذا زلت أسقطت الولد من غير صنعه لايضمن فان كسبه بالجمام أو فقا

عيناها بضرب يضمن ولو زل عنها ودخل المسجد وتر كها في المسكة يضمن وقيل ان ربطها الاو الاصح انه يضمن * استعارها البركها الذين في حاجته فأخرجها الى ناحية أخرى من الفرات ليسقيمها فهلكت ضمن * أرسله ليستعير دابة الى الحيرة فغلط واستعار الى مكة فأعاره ولم يعلم من المرسل ان ذهب الى مكة لايضمن وان الى الحيرة يضمن ولا يرجع بما ضمن على الرسول وكذا الاجارة * استعار من رجل ثورا ساوى خمسين

فقرنه بثور يساوي مائة ان كان لا يفعلون كذلك يضمن والا لا * استعار منه ثوره على أن يعيره ثورا لاجاء لاستعاره ثوره فلم يجده فاستعاره من امر أنه فهل يضمن * استعار منه ثورا فقال أعطيك غدا لاجاء في الغد وأخذ بلاذنه فهل يضمن (٢١٣) ولو استعار من آخر ثوره غدا فقال نعم

فجاء المستعير غدا فآخذه فهل لا يضمن لأنه استعار منه غدا وقال نعم وانعقدت الاعارة وفي المسئلة الاولى وعنده الاعارة لا غير ولورده ومات عنده لا يضمن * استعار دابة من انسان وأعارها فنام المستعير في المفازة ومقوده في يده فقطع السارق المقود وذهب به لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر به وذهب به يضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان نام جالسا لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما مر ان نوم المضطجع في السفر ليس بترك الحفظ لان ذاتي نفس النوم وهذا في امر زاد على النوم * استعار منه من السفر واضطجع ونام وجعل المتر تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ ألا يرى أن السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في الصبراء وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن نام فاعدا أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو موضوع بين يديه أو بجواريه وبعد حافظا * خلى الثور المستعار بعد فراغه من العمل فالتحق ومات يضمن * وذ كرمس الاسلام ربط الجار المستعار الى شجرة فوقع الحبل في عنقه والتحق لا يضمن لان الربط معتاد

الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضرة العبد أنه ملك هذا المدعى فاذ شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضي بخارى اختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أن قاضي بخارى لا يقضى للمدعى بالعبد لان الخصم غائب ولكن يكتب كتابا آخر الى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وما فيه ويبعث بالعبد معه الى سمرقند حتى يقضى له قاضي سمرقند بالعبد بحضرة المدعى عليه فاذا وصل الكتاب الى قاضي سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وعافى الكتاب وظهرت عدالة الشاهدين قضى للمدعى بالعبد بحضرة المدعى عليه وأبرأ كفيل المدعى وقال في رواية أخرى ان قاضي بخارى يقضى بالعبد للمدعى ويكتب الى قاضي سمرقند حتى يبرأ كفيل المدعى وعلى الرواية التي جواز أبو يوسف رحمه الله تعالى كتاب القاضي في الاماء فصور ربه ما ذكرنا في العبد غير أن المدعى اذا لم يكن ثقة أمونا فالقاضي المكتوب اليه لا يدفعها اليه ولكن يأمر المدعى حتى يجي مبرجلا ثقة مأمون في دينه وعقله يبعث بهامعه لان الاحتياط في باب الفروج واجب *
 رسم القضاة والحكام في تقليد الاوقاف * يكتب يقول القاضي فلان قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء بها بين أهلها من قبل فلان وقع اختيار جماعة من أهل جماعة مسجد فلان في سكة فلان في محلة فلان في كورة بخارى وهم فلان وفلان وقع اختيارهم جميعا للقيام في تسوية أو والاقواف المنسوبة الى هذا المسجد على فلان بن فلان الفلاني وأن يكون هو المتولي للماعرف من صلاحه وأمانته وكفائته وهذا يتبعه في التصرفات فأضمت اختيارهم ونصبت مختارهم هذا فمافها يقوم بحفظها وحياطتها وصيانتها عن الاضاعة وصرف ارتفاعاتها الى وجوه مصارفها و امر اعادة شرط الواقف فيها أو وصيته في ذلك بتقوى الله وأداء الامانة والتجرب عن المكر والغدر والخيانة في السر والعلانية وأطلقت له (١) (الده يارده) مما يحصل في يده من ارتفاعاتها ليكون له معونة في هذا الامر قلته في ذلك كله فتقدمتني بشرط الوقاية وأمرت بكتابة هذا الذي ذكره في ذلك وأشهدت عليه من حضري من أهل العلم والعدالة ثم يوقعه القاضي على الصدر بتوقيعه المروف ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان جرى ذلك كله مني وعندي وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر في الآخر بخط يدي *
 كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في النواحي لاختيار القيم للاوقاف * أيد الله تعالى فلانا ورفعه الى أن الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتهكم خالية عن قيمتها عاهدوا ويجمع غلاتها وبصرفها الى مصارفها ويصون اعن الاضاعة فكاتبته في ذلك لاختيار قيم اذا عفا وأمانته وحداية وكنايته في الامور وملاح وديانة ويكتب الجواب على ظهر كتابي هذا مشر وحالاً فقف عليه وأقلد من اختاره للقوامه بعون الله تعالى *
 جواب المكتوب اليه * قد وصل الى كتاب الشيخ القاضي الامام بديم الله تعالى أيامه وقرأته وفهمته مضعونة وامتثلت ما أمرني به من اختيار القيم للاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا فوقع اختيارنا المسايخ من قريتي للقيام في تسوية أمور الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا على فلان بن فلان لماعرفنا من صلاحه وصيانتها وعناقه وديانته وكفائته في الامور وكونه مقبلا في هذه القرية فليستفضل بتقليده والاطلاق له (الده يارده) مما يحصل من ارتفاعات هذه الاوقاف ليكون له معونة على القيام في ذلك وهو مشكور مناب من الله تعالى *
 تقليد الوصاية * يقول القاضي فلان قد رفع الى أن فلانا توفي وترك ابنا صغيرا لم يجعل أحد اوصيا في

لا تخلية بالحبيل ولو استعار دابة وسلك في غير طريق الحادة وهلك يضمن وان عين طريقه فاسلك طريقا آخران كانا سواء لا يضمن ان أحد هما أبعدا وغيره سلك يضمن * جعل الدابة المستعارة في المتر بطو جعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرق لا يضمن * بعث أجيده ليستعير منه دابة فأعاره وعليها البد فسقط ان من عنق الاجير يضمن الاجير خاصة * استعار دابة لركوب أو ثوبا للباس فأركبها غيره وألبسها

من آخر حصارا فقتل لي في
الاصطبل حماران خذ
أحدهما فذهب وأخذ
أحدهما يضمن ولوقال
خذ أيهما شئت فآخذ
أحدهما لا يضمن * أعاره
دابة ليحمل عليها وقال خذ
عذارة ولا تحمله فإنه
لا يستسك الا هكذا فلما
مضى ساعة خلى عذارة
فأسرع في المشي فسد قط
فانكسر رجلاه يضمن لانه
خالف شرطه مقدما * بعد
الوديعة او العارية يضمن
وان كان مما يحول بلا
تحويل بخلاف ما اذا ركب
دابة غيره ولم يحولها عن
موضعها حتى عقرها آخر
يضمن العاقر لالراكب
* قال لا خرا عني ثوبك
فان ضاع فاني ضامن فضاع
لا يضمن
§ الثالث في جلبها وردها
للعبران يرجع فيها أطلق
أو وقت لانها غير لازمة
* طلبها المعير ولم ردها عليه
حتى هلك ضمن ولوقال
عها عندى فتركهها فهلك
لا يضمن طلبها فقال نعم أدفع
ومضى شهر حتى هلك ان
عاجز او وقت الطلب من الرد
يضمن * وان قادرا ان اظهر
المعير الكراهة والسخط في
الامساك وأمسك يضمن
وكذا ان سكنت وان
صرح بالرضا بان قال

من آخر حصارا فقتل لي في
الاصطبل حماران خذ
أحدهما فذهب وأخذ
أحدهما يضمن ولوقال
خذ أيهما شئت فآخذ
أحدهما لا يضمن * أعاره
دابة ليحمل عليها وقال خذ
عذارة ولا تحمله فإنه
لا يستسك الا هكذا فلما
مضى ساعة خلى عذارة
فأسرع في المشي فسد قط
فانكسر رجلاه يضمن لانه
خالف شرطه مقدما * بعد
الوديعة او العارية يضمن
وان كان مما يحول بلا
تحويل بخلاف ما اذا ركب
دابة غيره ولم يحولها عن
موضعها حتى عقرها آخر
يضمن العاقر لالزاك
* قال لا خرا عني ثوبك
فان ضاع فاني ضامن فضاع
لا يضمن
* الثالث في جلبها وردها
للعبران يرجع فيها أطلق
أو وقت لانها غير لازمة
* طلبها المعبر ولم ردها عليه
حتى هلك ضمن ولوقال
عها عندى فتركهها فهلك
لا يضمن طلبها فقال نعم أدفع
ومضى شهر حتى هلك ان
عاجز او وقت الطلب من الرد
يضمن * وان قادرا ان اظهر
المعبر الكراهة والسخط في
الامساك وأمسك يضمن
وكذا ان سكك وان
صرح بالرضا بان قال

من آخر حصارا فقتل لي في
الاصطبل حماران خذ
أحدهما فذهب وأخذ
أحدهما يضمن ولوقال
خذ أيهما شئت فآخذ
أحدهما لا يضمن * أعاره
دابة ليحمل عليها وقال خذ
عذارة ولا تحمله فإنه
لا يستسك الا هكذا فلما
مضى ساعة خلى عذارة
فأسرع في المشي فسد قط
فانكسر رجلاه يضمن لانه
خالف شرطه مقدما * بعد
الوديعة او العارية يضمن
وان كان مما يحول بلا
تحويل بخلاف ما اذا ركب
دابة غيره ولم يحولها عن
موضعها حتى عقرها آخر
يضمن العاقر لالزاك
* قال لا خرا عني ثوبك
فان ضاع فاني ضامن فضاع
لا يضمن
* الثالث في جلبها وردها
للعبران يرجع فيها أطلق
أو وقت لانها غير لازمة
* طلبها المعبر ولم ردها عليه
حتى هلك ضمن ولوقال
عها عندى فتركهها فهلك
لا يضمن طلبها فقال نعم أدفع
ومضى شهر حتى هلك ان
عاجز او وقت الطلب من الرد
يضمن * وان قادرا ان اظهر
المعبر الكراهة والسخط في
الامساك وأمسك يضمن
وكذا ان سكك وان
صرح بالرضا بان قال

من آخر حصارا فقتل لي في
الاصطبل حماران خذ
أحدهما فذهب وأخذ
أحدهما يضمن ولوقال
خذ أيهما شئت فآخذ
أحدهما لا يضمن * أعاره
دابة ليحمل عليها وقال خذ
عذارة ولا تحمله فإنه
لا يستسك الا هكذا فلما
مضى ساعة خلى عذارة
فأسرع في المشي فسد قط
فانكسر رجلاه يضمن لانه
خالف شرطه مقدما * بعد
الوديعة او العارية يضمن
وان كان مما يحول بلا
تحويل بخلاف ما اذا ركب
دابة غيره ولم يحولها عن
موضعها حتى عقرها آخر
يضمن العاقر لالزاك
* قال لا خرا عني ثوبك
فان ضاع فاني ضامن فضاع
لا يضمن
* الثالث في جلبها وردها
للعبران يرجع فيها أطلق
أو وقت لانها غير لازمة
* طلبها المعبر ولم ردها عليه
حتى هلك ضمن ولوقال
عها عندى فتركهها فهلك
لا يضمن طلبها فقال نعم أدفع
ومضى شهر حتى هلك ان
عاجز او وقت الطلب من الرد
يضمن * وان قادرا ان اظهر
المعبر الكراهة والسخط في
الامساك وأمسك يضمن
وكذا ان سكك وان
صرح بالرضا بان قال

من آخر حصارا فقتل لي في
الاصطبل حماران خذ
أحدهما فذهب وأخذ
أحدهما يضمن ولوقال
خذ أيهما شئت فآخذ
أحدهما لا يضمن * أعاره
دابة ليحمل عليها وقال خذ
عذارة ولا تحمله فإنه
لا يستسك الا هكذا فلما
مضى ساعة خلى عذارة
فأسرع في المشي فسد قط
فانكسر رجلاه يضمن لانه
خالف شرطه مقدما * بعد
الوديعة او العارية يضمن
وان كان مما يحول بلا
تحويل بخلاف ما اذا ركب
دابة غيره ولم يحولها عن
موضعها حتى عقرها آخر
يضمن العاقر لالزاك
* قال لا خرا عني ثوبك
فان ضاع فاني ضامن فضاع
لا يضمن
* الثالث في جلبها وردها
للعبران يرجع فيها أطلق
أو وقت لانها غير لازمة
* طلبها المعبر ولم ردها عليه
حتى هلك ضمن ولوقال
عها عندى فتركهها فهلك
لا يضمن طلبها فقال نعم أدفع
ومضى شهر حتى هلك ان
عاجز او وقت الطلب من الرد
يضمن * وان قادرا ان اظهر
المعبر الكراهة والسخط في
الامساك وأمسك يضمن
وكذا ان سكك وان
صرح بالرضا بان قال

بالضياح ان لم يكن آسما من وجوده لاضمان عليه وان آسما من وجوده بضم قال الصدر هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعده الرذم ادعى الضياح بضم التناقض اذا كان دعوى الضياح قبل الوعد كما مر وبه يقضى (٢١٥) * ولوردها بعد اجيره أو عبده بغير أن

الضمان وقدم ولوردها الى عبد رب الدابة أو اجيره أو من في عياله بغير أن ولم يذكر العبد الذي يقوم على الدابة أو لافان كان يقوم بغير أقياسا واستحسانا وان لا يقوم بغير استحسانا أصله الرثالي الاصطبل ومنزل رب الدابة وهذا أقياس واستحسان * وأما الغاصب اذا رد الى عبد لا يقوم على الدابة لا بغير أن رد الى عبد يقوم عليها قال مسألتين بغير أن وذكر القاضى السارق والغاصب لا يران بالرد الى منزل المالك ولا الى مربطه ولا الى اجيره ولا الى عبده مالم يرد الى المالك ولو كانت عقد جوهرا أو شيئا نفيسا فرده الى عبد المعير أو اجيره بضم

الرابع فى الحل والحرمه * أعار أرضه للبناء والغرس له الرجوع وقت أم لا يهدم البناء ويقطع الاشجار ولا بضم المعير فى المطلق ويضمن فى المقيد الوقت عندئذ لا غره ولورده بتركه فى يد المستعير باجر استحسانا ولو بخرى فى المستعار حاطا يقال له باخره فلو استرده من المستعير اذ اراد أن يرجع بما اتفق على المعير ليس له ذلك وليس له أن يهدم الحائط ان البناء من

ولى حاضر (١) ولا غائب ينتظر بلوغه ورأيت المصلحة فى تزويجها من هذا الخاطب فزوجهامنه على مهر معلوم بمهر مثلها واقبض ما هو مرسوم تجبيله من المسمى سلمها الى الزوج واكتب الوثيقة على الزوج ببقية المسمى وأشهد عليها *

كتاب القاضى الى بعض الحكام بالناحية لالتوسط بين الخصمين * رفع الى فلان بن فلان بن فلان أن له خصومة على فلان بن فلان بن فلان وبين الخصومة وأنه لا ينصفه ولا يوفيه حقه ولا يحضر معه مجلس الحكم ولجأ الى أهل السلطان فكانت له فى ذلك لجمع بينهم أو يسمع دعوى المدعى وجواب المدعى عليه ثم توسط بينهم ما تراضوا به وبفصلها فان صلح الامر والا فابعث بهما الى مجلس الحكم قبل لا فصل بينهما بالحكم ان شاء الله تعالى *

كتاب القاضى الى الحاكم بالناحية لوقف الضيعة * وصورة ذلك رجل ادعى ضيعة فى يد رجل وأقام بيعة على صحة الدعوى والقاضى فى مسئلة الشهود بعد فالتس المدعى من القاضى أن يكتب الى حاكم القرية التى الضياح المدعى بها فيها حتى تكون تلك الضياح موقوفة عن التصرف فيها من الزيادة والنقصان فالقاضى يكتب * وصورة * يكتب الصدر على الرسم ويكتب بعده قاضى فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن ملكية الضيعة التى هى كرم محوط مبنى بقصره وكذا ديرة أرض التى موضعها فى أرض قرية كذا حدودها كذا وأنها ملكه * وفى يده هذا المدعى عليه بغير حق وأقام البيعة على ذلك ولم يظهر له أحوال الشهود فالتس هذا المدعى منى كتب هذا الكتاب اليه ليجعل هذه الضيعة المتنازع فيها موقوفة فى يده هذا المدعى عليه فلا يتقص من غلاتها ولا يبدفها شيئا بل تكون فى يده موقوفة الى أن يظهر أحوال الشهود فان اتفاد ذلك والأعلمنى بالجواب فى ذلك بعون الله تعالى *

ذكر الاذن فى الاستدانة على الغائب * يكتب يقول القاضى الامام فلان رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان الفلانى أن يعلها فلان بن فلان غائب عنهم من كورة بخارى وقواحيما وتر كهاضا نعمة من غير نفقة ولا كسوة وأنهم مضطرون فى ذلك وأن الشكاح بينهم ما قائم فى الحال وأحضرت معهم جيرانهم اذ لانا وفلان يد كرامهما وأنسابهما فأخبرنى هذان أن الحبل كرافعت الى من أتته الى آخره وانتمست منى تعين نفقة ما يدل كسوتها والاذن لها فى استدانتها على هذا الغائب فأجبت الى ذلك وأذنت لها بالاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا درهما لمطعمها وما أدومها وكذا درهما كل ستة أشهر للمبوسم الى أن يحضر الغائب فيقضى ما استدانت عليه وأنها رضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر حجة فى ذلك وأشهدت على ذلك من حضر من الثقات *

ذكر فرض نفقة المرأة * امرأة تطلب من زوجها أنه لا ينفق عليها والتمست من القاضى التقدير لنفقتها يكتب يقول القاضى فلان رفعت فلانة بنت فلان الفلانى الى أن زوجها لا ينفق عليها والتمست منى تقدير نفقتها فأجبت الى ذلك وفرضت لها على زوجها فلان لمطعمها وما أدومها لكل شهر من هذا التاريخ كذا كذا درهما وبديل كسوتها كل ستة أشهر كذا درهما أو ألزمتها اذ ذلك عليها التتولى الاتفاق على نفسها وقد رضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر أو يكتب فرض القاضى فلان بن فلان بن فلان بن نفقة زوجها فلانة بنت فلان اطعامها وادامها لكل شهر من هذا التاريخ كذا درهما الى آخره ويكتب

(١) قوله ولا غائب ينتظر بلوغه عبارة المحيط ولا حاضر ينتظر بلوغه ولعله يحذف وصوابه ينتظر حضوره فانه لم يقل أحد ينتظر بلوغ الولي فيما علمت فان المنصوص فى المتن أنه لا ولاية لصغير وليتأمل فى تحرير العبارة وقد راجعت النسخة فوجدتها كما هنا اه معصحه

تراب صاحب الارض دخل كرم صديق له وأخذ شيئا بغير اذنه علم أن صاحب الكرم لا يبيع الا بكون باسا ولو دخل منزل رجل بغير اذنه فأخذنا بغير اذنه لينظر فوق من يده وانكسر لا يضمن * أراد أن يستمد من محبة غيره ان استأذنه ذلك وان علم فكذلك

وكذا ان لم يتمه وان لم يفعل شي من ذلك ان بينهما انبساط لا بأس به وان لم يكن أحب أن لا يفعل وعن ابن المبارك رحمه الله فيمن استأذن من أن يستلم من محبته قال ما هذا الورع (٢١٦) البارء استعاز من آخر كتابا فوجد فيه خطا له أن يصلحه اذا علم انه لا يكره وان علم انه يكره

القاضي توقيعه على صدر الذكرو يكتب في آخره بقول فلان كتب هذا الذكروني باصري وجرى الفرض والتقدير مني كما كتب فيه كذا في المحيط *

كتاب المستورة الى المذكي في التعرف عن احوال الشهود يكتب القاضي بعد التسمية في قطعة يباض أي بالله الفقيه في الوقوف على احوال نفر شهدوا عندي يوم كذا فلان بن فلان على فلان بن فلان بدعواه كذا ويصف الدعوى ثم يقول أثبت لك أساميهم آخر مستورتى لتعرف عن احوالهم ولتعلمني ماصح عندك من احوالهم من العدالة لا قف عليه ويكون العمل فيه بحسبه ان شاء الله تعالى ثم يكتب أسماء الشهود فلان بن فلان حليته كذا محملته كذا ومثجره كذا ومصلاه مسجد كذا *

جواب المذكي أن يرتبهم ثلاث مراتب أعلاها جازل الشهادة أو عدل قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يكتب في مجرد قوله عدل مالم يقل عدل مقبول الشهادة لجواز أن يكون عدلا ولا يكون مقبول الشهادة لان العدالة هي الانزجار عن تعاطي ما يعتقد الانسان محظورا دينيه وجاز أن يكون الشخص بهذه المنابة ولا تقبل شهادته بان يكون محدودا في قذف بعد التوبة والمرتبة الثانية مستور والمستور هو الفاسق والثقة من لا تقبل شهادته لانه نسقه ولكن اغفله أو نحوها وبعض القضاة يقيمون كل ثقتين مقام عدل كذا ذكره الشيخ الحاكم السمرقندي والمستور في عرف مشايخنا من لم يعرف حاله بالديانة والاباحة كذا في الظهيرية *

محاضر ومجلات ردت لخلل فيها ورد محضر فيه دعوى رجل زعم أنه وصي صغير من جهة أبيه ديننا لذلك الصغير على رجل فرد المحضر بعله أنه لم يذكر في المحضر أن الدين لهذا الصغير بأي سبب ولا بد من بيان ذلك لان الدين اذا كان موروثا ولبت وارث سوى هذا الصغير فانما يصير الدين للصغير بالقسمة وقسمة الدين باطله والشهود في شهادتهم لم يشهدوا على موت الاب ولا على الايصاء الى المدعى ولا بد من ذلك *

ورد محضر في دعوى العقار للصغير بالاذن الحكمي صورته محضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه بالاذن الحكمي أن الدار التي في يده هذا الذي أحضره معه حدودها كذا ملك فلان الصغير بسبب أنها كانت ملكا والده هذا الصغير فلان المسمى في المحضر اشتراها لانه الصغير المسمى في هذا المحضر بمال الصغير من نفسه بولاية الابوة بمثل معلوم هو مثل قيمة الدار واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الصغير بهذا السبب المذكور وفي يده هذا المحضر بغير حق فوجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر ليقبضها هذا الصغير المسمى في هذا المحضر فرد المحضر بعله أنه لم يكن فيه أن الاذن الحكمي لهذا المدعى من جهة هذا القاضي أو من جهة قاض آخر وعلى تقدير أن يكون الاذن من جهة قاض آخر لا بد من اثبات الاذن الحكمي عند هذا القاضي اسمع خصوصته ولانه لم يذكر في المحضر أن المدعى مأذون في القبض انما المذكور فيه أن المدعى ادعى بالاذن الحكمي ولعل أنه كان مأذونا بالدعوى والخصومة دون القبض وعلى تقدير أن لا يكون مأذونا بالقبض لا يكون له حق القبض عند زفر رحمه الله تعالى لان المأذون بالدعوى والخصومة بمنزلة الوكيل بالخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زفر رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فلا بد من ذكر كونه مأذونا بالقبض أو ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الايصاء بثبت ولاية القبض ولانه لم يذكر في المحضر أن الثمن مثل المعقود عليه رقت العقد ولا بد لصحة هذا العقد من كون الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد كذا في المحيط *

محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث الصلح عليها رجل مات وترك ابنا وامراة ابنا صغيرا فحضرت المرأة بمجلس القاضي وأحضرت ابن الزوج معها وطلبت منه ميراثها فادعى الابن أنهما صالحت من جميع نصيبهما من ميراث أبيه وعن جميع الدعاوى على كذا وكذا وأنه قبل

لا يصلحه وان لم يصلحه لا يأثم
* أجرتك هذه الدار شهرا
بغير شيء أوليذ كرامسة
لا يكون عارية وذكري موضع
خلافه اعاده الى اللبيل
فهلك قبله لا يضمن وان
هلك في اليوم الثاني ذكر في
الكتاب أنه يضمن قبل أراد
به انه انتفع في اليوم الثاني
به فيكون غاصبا مخالفا
بالانتفاع بعدمضي الوقت
أما اذا لم ينتفع لا يضمن
كلودع الوقت باليوم اذا
أمسكها بعد اليوم لا يضمن
وقال السرخسي رحمه الله
يضمن على كل حال واختاره
القاضي وفرق بين الوديعة
والعارية أن الامساك في
الوديعة للمالك لانه بعدمضي
الوقت بناء على القبض
السابق وهو كان للمالك وفي
العارية الامساك بعدمضي
الوقت لانه بناء على القبض
السابق وذا كان لنفسه
وعدم الضمان في الوقت كان
للأذن ولم يوجد بعده ضمه
ولان مؤنه رد المستعار على
المستعير وكأنه قال له المالك
رده على عند انقضاء المدة
فاذا لم يردته فبكانه امتنع
عن الرد بعد طلب المالك
وفي الوديعة مؤنته على
المالك استعار العمل له أن
بعبيره للعمل لان الناس

لا يتفاوت فيه والمستعير يملك الايداع عنده مشايخ العراق وقيل لا يملك قال الامام ظهير الدين وجدت رواية الصلح منصومة انه لا يملك الايداع وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة أمافي لا يملك الاعارة لا يملك الايداع * استعار دابة للعمل فبعث المستعير وكيله معها للعمل عليه برمحل الوكيل طعام نفسه لا يضمن نص عليه في كتاب الشركة وأنه عجيب * استعار ثوبا ليكره أرضه

فكرب أرض غيره ضمن لان الاراضى يختلف لينا وصوبه وكذا لو أمسكه في منزله ولم يكر ب حتى عطف ضمن لانه غير مالتون في الامالة لعدم الرضا به وكذا في الاجارة اذا أمسكه ولم يذهب استعاره فسا حلا ليركب فاركب معه (٢١٧) غيره فالتقت جنينا لضمنا عليه

في الجنسين وان انتقصت الرمكة بسبب الارتداف ان كانت بحال لا يمكنها الارتداف ضمن كل النقصان وان كان يمكنها الارتداف ضمن نصف النقصان لانه حصل بر كوبة وركوب غيره * فرغ من الانتفاع بالداة المستعمارة فارسلها ووضع عليها الشكال ونام ساعة فضاع ضمن * دفع العارية الى من زعم انه استعارها من المالك وأمره بالقبض منه وانكر المالك ذلك ضمن لانه يدعى على الامر بالدفع وهو ينكره فالقول له مع البين فاذا حلف علم انه دفعه الى غير المالك فيضمن له ثم لا يرجع على المبلغ الكاذب لانه صدقه فيه وفي زعمه ان المعير ظالمه في التضمن والمظالم لا يظلم غير ظالمه * استعار دابة فسكت المالك قال شمس الائمة الاعارة لا تثبت بالسكوت * استأجر بعير الى مكة فهو على الذهاب لا الجي وفي العارية علم ما * استعار قدرا لفصل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليا ضمن * شرط الخراج على المستعير يجعلها اجارة فاسدة لان الخراج على المعير فاذا جعله على المستعير فقد شرط بدلا عن المنافع فقد أتى بمعنى الاجارة ويكون اجارة فاسدة لجهالة

الصلح عن نفسه بالاصالة وعن أخيه الصغير بالاذن الحكيم وهذا الصلح كان خيرا للصغير وقد قبضت بدل الصلح ولم يبق لها في تركه الزوج حق وهي في هذه الدعوى مبطله فرد المحضر بعلة أنه ليس في المحضر بيان التركة ويجوز أن يكون في التركة دين وعلى هذا التقدير لا يجوز الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولولم يكن في التركة دين يجوز أن يكون في التركة من جنس بدل الصلح من التقدم مقدار ما يصيبها بالميراث من ذلك قدر بدل الصلح أو زاد عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح لكان الربا وان لم يكن في التركة من جنس بدل الصلح يجوز أن يكون فيه من خلاف جنس بدل الصلح من التقدم وعند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس ولم يكن في المحضر ذكر قبض بدل الصلح في المجلس وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول يجوز هذا الصلح ويقول يجوز أن لا يكون في التركة دين ويجوز أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يجوز أن لا يكون نصيبه من ذلك مثل بدل الصلح أو أقل بل يكون أزيد ويجوز أن لا يكون في التركة شيء من نقد آخر فاذ كركله وهم وبالههم لا يمكن ابطال الصلح كذا في فصول الاستروشي * وهكذا في المحيط * محضر في دعوى تجهيل الوديعة * حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنى دفعت الى أبي هذا الذي أحضره فلان صرة مشدودة مكتوب عليها وكلت على الله بضاعة ابراهيم الخاجي وفيها خمسة أعداد من اللعل البدخشي وزن كل واحد سبعة دراهم وقيمة الكل كذا وان أباهذا الذي أحضره فلان قبض ذلك كله معنى قبضا صحيحا وفي قبل رت ذلك الى تجهيلها من غير بيان وصارت قيمة جميع ذلك دينافى تركته وشهد الشهود بذلك * فرد المحضر بعلة أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الاشياء يوم التجهيل انما يبينوا قيمتها يوم الدفع والواجب في مثل هذا الموضع بيان قيمة الاعيان يوم التجهيل لان سبب الضمان في مثل هذا الموضع التجهيل فيراعى القيمة يوم التجهيل والله تعالى أعلم (قلت) قد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كفاية الاصل رجل أودع رجلا عبدا وجمده المودع ومات في يده ثم أقام المودع بينة على الايداع وعلى قيمته يوم الجحود قضى على المودع بقيمة يوم الجحود ولو قالوا لان قيمته يوم الجحود ولكن علمنا قيمته يوم الايداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمة يوم القبض بحكم الايداع وهذا لان سبب الضمان على المودع في فصل الجحود اذا علم قيمة الوديعة يوم الجحود واذا لم يعلم قيمته يوم الجحود وعلم قيمته يوم الايداع فسبب الضمان في حقه القبض بحكم الايداع وهذا لان الضمان انما يجب على المودع بالجحود والقبض السابق فانه لو جحد الوديعة وقال لا وديعة لك عندي وكان الامر كذلك بان لم يكن قبضها الا يجب الضمان واذا كان قبضها ولم يجحد لا يجب الضمان ايضا لقلنا والجحود آخرهما وجودا في حال الضمان عليه ما أمكن واذا شهد الشهود بقيمة يوم الجحود فقد أمكن احالة الضمان عليه فجعلنا سبب الضمان في حقه الجحود أو جحدنا قيمته يوم الجحود واذا لم يشهدوا بقيمة يوم الجحود وشهدوا بقيمة يوم الايداع تعذر احالة الضمان على الجحود وحلناه على القبض السابق وجعلنا سبب الضمان في حقه القبض السابق وان قال الشهود لان علم قيمته أصلا لا يوم الجحود ولا يوم الايداع فأنما يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم الجحود كافي الغاصب فانه اذا هلك المصوب في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فانه يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم الغصب فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي أن يقال في مسئلة التجهيل اذا لم يشهد الشهود بقيمة البضاعة يوم التجهيل وشهدوا بقيمة يوم الانشاع أن يقضى بقيمة يوم الانشاع وان قالوا لانعرف قيمتها أصلا يقضى بما يقر من قيمتها يوم الانشاع وهو الصحيح

سجل لم يكتب في آخره وحكت بكنا في مجلس قضائي بكورة كذا تركوا كذا كركورة * فرد السجل بعلة أن المصر شرط نفاذ القضاء في ظاهر الرواية قالوا ليس أنه كتب في أول السجل حضر مجلس قضائي في كورة كذا قيل هذا حكاية أول الدعوى ويجوز أن تكون الدعوى في الكورة والحكم والقضاء يكون

(٢٨ - فتاوى سادس) انخراج أما المقاسمة فظا لانه بقدر الريع الخارج وأما الموظف فلا انه وان كان مقررا لکنه اذا لم يطبق الارض ينقص وذلك مجهول والحيلة أن يواجر الارض مدة معلومة بمقدار معلوم ثم يركله بصرف الاجرة الى الخارج وانه جائز لانه لو كانه باداء

ما علم من ماله وكل رجل يقبض دابة استعارها فركبها الوكيل وتلف بضمن الوكيل لعدم رضا المعبر بركوبه ولا يرجع على الموكل لانه غير عامل فيه له وهذا انما كانت (٢١٨) الدابة تنقاد لسوق اما اذا كانت لا تنقاد لا يضمن لان المالك رضى بركوبه حين دفعها اليه والله اعلم

كتاب القبط

يشترط أن يقول الحاكم أتفق عليه على أن يكون ديناً عليه وقيل شرط الرجوع ليس بشرط والاقل أصبح ولا يصدق الملتقط الحاكم بلا حجة وان دفعه الى آخر أمره بالنفقة عليه برضا الملتقط ثم اراد الملتقط أن يعيده الى يده لم يكن له ذلك بل ارضاء الآخر وان مات الاقبط قبل أن يعقل صلي عليه سواء وجدته مسلم أو ذمي وان وجدته القبط في بيعة أو كنيسة ثم بلغ كافراً لا يجبر على الاسلام وان مات قبل أن يعقل لا يصلي عليه والعبرة لمكان وجد فيه الاقبط في رواية كتاب الاقبط كان الواجد مسلماً أو كافراً وعن محمد رحمه الله العبرة للمواجدان مسلماً فهو مسلم وان كافراً فهو كافر وفي بعض الروايات واعتبر ما يوجب الاسلام أي ما كان كولو بين مسلم وكافر وفي رواية رابعة اعتبر العلامة والري بأن كان عليه صلب أو ثوب ديباج يلبسه الكفار فهو كافر اذا كان الملتقط مسلماً فادعاه مسلم أو نصراني أنه ابنه وأقام بينة نصارى يقبل كذا عن

في الخارج من الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم والقضاء لقطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن عندي فاسد لان على رواية النوادر المصر ليس بشرط نداء القضاء فاذا قضى القاضي بشئ خارج مصر كان قضاءه في فصل محتمل فيه فينفذ قضاؤه ويصح بحججه ويصير مجعماً عليه * (سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عني بأمرى ومضمونه حكى كذا) * فأخذوا عليه وقالوا قوله مضمونه حكى كذا كذب وخطأ لان مضمون السجل أشياء التسمية وحكاية دعوى المدعى وانكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك ليس بحكم القاضي وانما حكم القاضي بعض مضمون السجل فينبغي أن يكتب وفي مضمونه حكى أو يكتب والحكم المسد كورفيه حكى أو يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي نفذته بحجة لاحت عندي

* (ورد محضر في دعوى الدنانير المكية رأس مال الشركة) * صورته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر أن هذا الحاضر مع هذا المحضر معا شتر كثر كثة عنان على أن يكون رأس مال كل واحد منهما كذا كذا عدلياً من شرب كذا على أن يبيعا ويشتريا بحله وعلى الانفراد ما بدا لهما ولكل واحد منهما من الامتعة والاقشة وأحضر كل واحد منهما رأس ماله وخطاه وجعله في يده هذا المحضر معه وأن هذا المحضر معه اشتري بهذه العدليات التي هي رأس مال الشركة كلها كذا كذا من الكرايس ثم باعها بكذا من الدنانير المكية الموزونة بوزن مكة فوجب عليه أن يحصيه من الدنانير المكية وذلك كذا ذهي فأنه بعينها في يده وطالبه بذلك وسأل مسئلته (فرد هذا المحضر) بعده أن الدعوى وقعت في الدنانير المكية لان الدعوى وقعت في غن الكرايس وغن الكرايس والدنانير المكية نقلية والدعوى في النقليات والبيسة علم حال غيبها لا تسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا يجوز رد المحضر به هذه العلة لان الاحضار في المنقول اغما يشترط للاشارة اليه وفي الدنانير وما أشبهها لا يمكن الاشارة لان البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل ثم هذا العقد لم يصلح شركة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله في المشهور ومن قولهما لان العدل الذي في زماننا غرة الفلوس والفلوس لا تصلح رأس مال الشركة في المشهور ومن قولهما فبعد ذلك ينظر ان كان دافع العدليات قال لشر يكم يوم دفع العدليات اليه اشتري بها وبع مرة بعد مرة فإذا اشتري الشر بكم بالعدليات الكرايس وباع الكرايس بالمشترى بالمشترى شيأ بعد ذلك وباعه هكذا مرة بعد مرة فجميع البياعات نافذة والمشتري في كل مرة مشترك بينهما والثنى في كل مرة مع الربح كذلك لان هذه التصرفات ان لم تنفذ على الدافع بحكم الشركة لان الشركة لم تصح نفذت بحكم الوكالة والامر وان كان الدافع قال لشر يكم اشتري بهذه العدليات وبع ولم يقل مرة بعد أخرى فإذا اشتري بها الكرايس ثم باع الكرايس انتهت الوكالة بنهايتها ووجب على الشر بكم دفع المكيات الى الدافع بقدر حصته من رأس المال مع حصته من الربح فإذا اشتري بعد ذلك شيئاً يصير مشتر بالنفسه فإذا نقد الثمن من المكي صار غاصباً لخصه الدافع من المكي فيصير ضامناً لذلك القدر

* محضر فيه دعوى الوصية بثلاث المال صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن أباهذا المحضر معه أو صي لهذا الحاضر بثلاث جميع ماله في حياته وصحته وثبات عقله وصية صحيحة وأن هذا الحاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت أبي هذا المحضر معه قبولاً صححاً وصار ثلث جميع تركته أبي هذا المحضر لهذا الحاضر بحكم هذه الوصية وفي يده هذا المحضر معه من تركته أبيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك الى هذا الحاضر ليقبضه لنفسه بحكم هذه الوصية فرد المحضر بعله أنه لم يكن في المحضر أو صي في حال جواز تصرفاته ونفاذها انما كان فيه أو صي في حياته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحاً ثابت العقل أن تصح وصيته فانه لو كان محجوراً عليه على قول من يرى الجبر لا تصح وصيته وقد ذكر في كتاب الجبر أن السفه المبذر لاله

الامام وقال الكرخي رحمه الله هذا انما يصح اذا كان الملتقط ذمياً لان شعور النصاري لا يستحق البدل على المسلم اذا وبعض المشايخ قالوا لا يستحق في الكل ومعنى قوله يقضى بنسبته من المدعى والقضاء بالنسب مضاف الى الشهادة لان النسب ثابت بدونها

ثم ان كان يعلم انه ان لم يلقه قطه لايملك يستحب له الرفع فان علم انه ان لم يرفعه يموت بقرص عليه ذلك وجناته في بيت المال وان وجد اللقيط في مكان الاسلام وادعى ذى أنه ابنه القياس أن لا يصح دعواه بلائيه وفي الاستحسان يقبل في (٢١٩) حق النسب للميراث ولو ادعى

رجل أنه ابنه يقبل بلائيه لان فيه دفع العار عن اللقيط وان ادعت امرأة ان ابنها برهننا فهو ابنهم ما جعنا في قول الامام رحمه الله وقال لا يثبت النسب الا من واحدة والله أعلم

كتاب الاقطة

الاقطة على وجهين ان خاف ضماها بقرص رفعها والا يباح أجمع العلماء عليه والافضل هو الرفع عند عامة العلماء خصوصا وقيل يحل والافضل الترك والصحيح قول عامة العلماء في زماننا لكن لانتطة الحيوان لو كان في القرية الافضل الترك وفي الصحراء الافضل الاخذ ثم ما يجده نوعان نوع لا يطلبه مالكة كالنواة وقشر الرمان والبطيخ في مواضع متفرقة له أن ياخذ وينتفع بها ولا يمكن لا يصير ملكا لاحد ولو وجدها مالكة في يده له أخذها الا اذا كان قال حالة الرمي من أخذه فهو له لقوم معلومين ولم يذكر السرخسي رحمه الله هذا التفصيل وكذا الحكم في التقاط السنابل بعد جمع غيره بعد نائه وقال بعض المشايخ ليس للرأي أخذها وان لم يقبل وقت الاقام من أخذه فهو له لمعلومين ونوع يطلبه مالكة كالنقدين

اذا أوصى بوصايا فالقياس أن لا تجوز وصاياه وفي الاستحسان تجوز وصاياه ما وافق وصايا أهل الصلاح ولا يعدون ذلك سرفا من الموصي ولا يستفحشونها فيما بينهم وكذلك لم يكن في الحضرة أوصى له طائعا ولا بد من ذكر الطواعية فان وصية المكره لا تصح وزعم بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه لا أخرى لرد المحضر وهو ترك ذكر حرية الموصى في المحضر وهذا وهم لان الحرية صارت مستزادة من قوله أوصى له بثلث مائه محضر فيه دعوى الكفالة صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه كفيل لي بنفس فلان على أنه متى لم يسلمه الى يوم كذا فهو كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك ألف درهم مثلا وان قد أجرت كفالته ثم انه لم يسلم نفس فلان الى في ذلك اليوم الذي عينه لتسليم النفس فيه وصار كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك ألف وطالبه بذلك وسأل مسئلته (فرد المحضر) بعله انه لم يكن في المحضر ذكر الالف التي ادعى الكفالة بها أنهم اماذا ولا بد من بيان ذلك لان من الاموال ما لا تصح الكفالة به كبذل الكتابة والدية وأشباه ذلك فلا بد من بيان الالف أنهم اماذا حتى ينظر أنه هل تصح الكفالة به وان دعوى الكفالة هل هي مسموعة أولا وعلى أخرى انه لم يكن في المحضر أنه أجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من اجازة الكفالة في مجلس الكفالة فان من كفل لغائب ولم يقبل عنه أحد في مجلس الكفالة ولا خاطب عنه أحد في مجلس الكفالة فبلغ الغائب ذلك وأجاز لا تصح الكفالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا دعوى الاجازة في الكفالة ليس بشرط ودعوى الكفالة يتضمن دعوى الاجازة كما أن دعوى البيع يتضمن دعوى الشراء ثم على قول من يقول بأن دعوى الاجازة شرط يشترط دعوى الاجازة في مجلس الكفالة ولو قال أجرت الكفالة في مجلسي ولم يقبل في مجلس الكفالة فذلك لا يكفي فاعل المكفول له لم يجز الكفالة حتى قام الكفيل عن المجلس وذهب ثم أجاز فذلك اجازة في مجلس المكفول له الا أنها ليست بعتبة بالاجماع ولو ادعى الكفالة مرة ولم يدع الاجازة ثم ادعى الكفالة مرة أخرى وادعى الاجازة في مجلس الضمان كان ذلك صحيحا

محضر في دعوى المهر يحكم الضمان صورته امرأه ادعت على رجل أنها كانت منكوحة فلان تزوجها على ألف درهم نكاحا صحيحا وهذا الرجل ضمن لي جميع المهر ضمنا صحيحا وقد أجرت ضمنا في مجلس الضمان ثم اني صرت محرمة على زوجي فلان حرمة عظيمة وصار مهرى على زوجي فلان وعلى هذا الذي ضمن المهر لي عنه حالا فوجب عليه أداء جميع مهرى وذلك ألف درهم وطالبته بذلك وسألته مسئلته (فرد المحضر) بسبب أن المهرين سبب الحرمة أنها باي سبب حرمت عليه وأسباب الحرمة نوعان متفق عليه ومختلف فيه ولعل أنها زعمت الحرمة بسبب مختلف فيه ويكون عند المفتي والقاضي بخلاف ما زعمت ولان الحرمة الغليظة قد تكون لمعنى من جهتها وأنها توجب سقوط جميع الصداق عن الزوج والكفيل جميعا اذا كان قبل الدخول بها وقد تكون لمعنى من جهة الزوج وأنها توجب سقوط نصف الصداق عن الزوج والكفيل اذا كان قبل الدخول بها وهي لم يبين أن الحرمة كانت لمعنى من جهة الزوج أو من جهة المرأة قبل الدخول بها أو بعد الدخول بها فلا تستقيم دعوى جميع المهر على الكفيل من غير بيان ذلك محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفرقة صورته امرأه ادعت على رجل أنك كفلت لي عن زوجي فلان بدينار أخرجي من الصداق الذي لي على زوجي فلان كفالة معلقة بوقوع الفرقة بيننا وقد أجرت ضمانك في مجلس الضمان وقد وقعت الفرقة بيني وبين زوجي بسبب أن الزوج جعل أمرى بدي على أنه متى غاب عني شهر افانا أطلق نفسي فطليقة بائنة وقد غاب عني شهر من تاريخ الامر وطلقت نفسي بحكم ذلك الامر وصرت كفتيلا بدينار من صداق فوجب عليك أداء الدينار الى وأقامت البينة على جميع ذلك فاقبوا بعه المحضر وقالوا يقبل بينهم اوجب قضاء على الكفيل بالدينار قالوا

والعروض ونحوها فأيأخذوه ويحسبوا الى أن يوجبوا صاحبها والقشور والنواة المجتمعة من هذا النوع وان وجد جورة ثم وثم حتى بلغ المنتقم ان يجمعها ومن الثاني وان متفرقا له قيمة اختلفوا قيل من الاول وقيل من الثاني وهو الاحوط وذكر في الفتاوى المختارة من النوع الاول

* التفاح والكثير ان وجد في الماء يجوز أخذه وان كثير لانه يفسد الماء والحطب في الماء ان لم يكن له قيمة يأخذ وان له قيمة فهو واقعة وجعل في الفتاوى الحطب كالتفاح في (٢٢٠) الماء * أصابوا بغيره من بواحي البادية ان لم يكن قريبا من الماء وقع في ظنه أن مالكة باحة لا بأس

بالأخذ والاكل وعن الثاني لو طرح ميتة بجاء آخر وأخذ صوفها له الانتفاع به ولو جاء مالكة له أن يأخذ الصوف منه ولو سلخها وبيع الجلد بأخذه المالك ويرد عليه ما زاد الباع فيه قال الحلواني رحمه الله أدنى ما يكون من التعريف أن يشهد عند الأخذ أنه أخذه ليرده الى مالكة فان فعل ذلك ولم يعرفه بعد كني وعن محمد رحمه الله أنه يعرف حولا ولم يفصل بين القليل والكثير وعن الامام حول في نصاب الزكاة وما فوقها وفي الأقل الى عشرة أشهر وفي أقل من عشرة ثلاث جعات وفي رواية ثلاثة أيام وعنه العشرة حولا وفي أقل منها على حسب ما يرى وقبل يحفظ الثلثة يوما والرائد أياما والرائد على العشرة جمعة والرائد على خمسين شهرا والرائد على المائة نصف عام وعلى نصاب الزكاة حولا وقيل الدرهم ثلاثة أيام والدانق فصاعدا يوما دون ذلك ينظر بمنسة ويسرة ثم تصدق وان مما يتسارع اليه الفساد يعرفها بقدر ما يحتمل قال السرخسي ليس في هذا تقدير لازم ولكنه يعرف

ويكون ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لانه ادعت على الكفيل أمر الايتوصل اليه الا بآيات أمر آخر على الزوج وهو جعل الأمر بيدها وتطلقها بنفسها بحكم ذلك الأمر عند تحقق شرطه فينتصب الكفيل خصما عن الزوج في ذلك وهذا أصل محمد في قواعد الشرع ولكن هذا مشكل عندى لان المدعى شيان الفرقة على الغائب والمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب الشبوت المدعى على الحاضر بل هو شرطه وفي مثل هذا لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى فينبغي أن يقضى بالمال ولا يقضى بالفرقة على الزوج

محمد محض في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الأرض وصورة رجل ادعى على رجل أرضا في يده أم ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق وأقام المدعى البينة على دعواه بعد انكار المدعى عليه دعواه وقضى القاضي للمدعى بالأرض كما هو الزم ثم ظهر أن الأرض المدعى بها كانت في يده المدعى عليه وفي يد رجل آخر قيل المستئلة على وجهين ان ظهر ذلك باقرار المدعى ظهر بطلان القضاء لان المدعى باقراره كذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المدعى شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع فأما اذا أراد المدعى عليه أن يقيم بينة على أن الدار المدعى بها كانت في يده وفي يد فلان وقت الدعوى لا تقبل بينته لان بينته تنق كونه المدعى به في يده بعد ما ثبت ذلك بينة المدعى فلا تقبل بينته ولا يظهر به بطلان القضاء كذا في المحيط

محمد محض في دعوى نصيب شائع من الأرض بان ادعى كذا سهم من كذا سهم من الأرض ولم يذكر المدعى والشهود أن جميع هذه الأرض في يد المدعى عليه اختلفت أجوبة المفتين في ذلك بعضهم أجابوا بالفساد لانهم لم يذكروا كون جميع الأرض في يده وما لم يثبت كون جميع الأرض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى الشائع وبعضهم أفتوا بالصحة اذ ليس من شرط اثبات البدعي بعض الشيء شائعا اثباتها على جميع ذلك الشيء فالقول الاول بشي الى أن غصب نصف العين شائعا لا يتصور وهكذا ذكر ركن الاسلام أبو الفضل رحمه الله تعالى في اشاراته وكذا ذكر الصدر الشهيد والقول الثاني بشي الى أن غصب نصف العين شائعا يتصور ألا ترى أنه يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان عينا وعند ذلك كل واحد منهما يصير غاصبا بنصف العين مشاعا ألا ترى أن الرجلين اذا استأجرا دارا واشترياها وشغلاها بامتنعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما ماثبا يده على نصفها شائعا وقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعا كذا في فصول الاستروشي

محمد محض فيه دعوى شراء محدود من والد صاحب البدعي ادعى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره معه أن المنزل الذي هو في يده هذا الذي أحضره حذوده كذا وموضعه كذا كان ملكا لوالده فلان وحقاله وأنه باعه منى في حياته وصحته ونفاد نصرفه بكذا في يوم كذا في شهر هذا وهكذا أقر في حياته ببيع هذا المحدود بهذا التاريخ وجاء بشهود وشهدوا على اقرار والده فلان بهذا البيع المذكور وقالوا اليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فزعم بعض المفتين أن في المحضر خلا من وجهين أحدهما أن الشهود شهدوا على اقرار البائع بالبيع المذكور في دعوى المدعى والمذكور في دعوى المدعى اقرار البائع مضافا الى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الاقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الاقرار بتاريخ البيع ولكن قبل البيع وعلى هذا التقدير كانت الشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع والاقرار بالبيع قبل البيع باطل فالشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع تكون باطلة أيضا ولان الشهود في شهادتهم قالوا اليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر البيع لا الاقرار بالبيع لان الاقرار لا يصلح سبب

على قدر ما يعلم أنه حصل العلم ويعرف حيث وجد جهر الاسرافان وجد في الطريق ولم يجد أحد الشهود وسكان عند الرفع معه ظالم أو أظهره أخذوا الظالم وتركوا الشاهد ولا يضمن ترك الشاهد ويشهد حين ينظر فان تركه

أو أن الظفر أيضا يضمن تركه الأشهاد مع الاقتدار فإن لم يظهر المالك يتصدق فإن حضر خبيرين أن يكون الثواب بامضاء الصدقة وتضمن القيمة قال أبو جعفر أن تصدق بأذن القاضي ليس له تضمين الملتقط وإن كانت (٢٢١) قائمة في يد الفقير يأخذه وفي

النواذر يرفع الأمر إلى الحاكم وله الخيار أن شاء قبل وإن شاء لا وإن قبل الحاكم أن شاء عمل صدقتها وإن شاء أقرضها من رجل غني وإن شاء دفعها مضاربة فإن دفع الحاكم مضاربة إلى الواحد وتصرف فيه ويرجع طاب له الرجوع وإن شاء ردّها على المانقظ فهو بالخيار إن شاء حفظه إلى ظهور الطالب وإن شاء تصدق على أن يكون الثواب للمالك وإن شاء باعها وأمسك عنها فإن ظهر المالك ليس له نقض البيع إن البيع بأذن الحاكم وإن بغير أمره إن قائمًا إن شاء أجازته وأخذ ثمنه وإن شاء رده وأخذ عين حقه وإن هالكًا إن شاء ضمن البائع ونفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ العامة وقال السرخسي المودع إذا باع الوديعة وضمنه المالك فهو كالملتقط غرضه ما عات في دار رجل وله درهم فأراد صاحب البيت أن يصدق على نفسه له ذلك إن فقيرا كاللقطة * ووجد لقطات وقال من سمعتموه يطلب لقطه فدلوه فهذا تعريف

نوع آخر

تلفت اللقطة في يده أن أقر أنه أخذها لنفسه يضمن وإن لبردها وأشهد أو لم يشهد وصدق المالك فيه لا يضمن

ملك ولا شهادة لهم على البيع انما شهادتهم على الاقرار بالبيع ولكن هذا الزعم فاسد أما الاول فلو جهين أحدهما أن مطلق كلام العاقل وتصرفه يحمل على وجه الصحة بقضية الاصل وذلك ههنا في أن يحمل دعوى المدعي الاقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذلك الشهادة على هذا الثاني أن مطلق كلام العاقل يحمل على المعتاد والناس في عاداتهم يريدون بهذا الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وأما الثاني قلنا هذا شهادة على الاقرار بالبيع والبيع سبب الملك فتكون هذه شهادة على الاقرار بما هو سبب الملك وأنه صحيح

* (ورد محض في دعوى الجارية) * حضر وأحضر مع نفسه جارية وادّعى أن هذه الجارية ملكه والجارية منكورة بخاء الذي حضر شهود وشهدوا بهذه العبارة (روى مريديا مدواين جارية حاضرا وأوردته راباين حاضر أمده بغير وخت بينهما معلوم وبوي تسليم كرد) فرد المحضر بعلمين أحدهما أن الشهود شهدوا بأن الملك للمدعي بطريق الانتقال من بائعه فلا بد من اثبات الملك للبائع ليثبت الانتقال إلى المدعي ولم يثبت الملك للمائع في هذه الصورة بهذه الشهادة لكون البائع مجهولا واثبات الملك للمجهول لا يتحقق وإذا لم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة كيف يثبت الانتقال منه إلى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معلوما تقبل الشهادة ويقضى بالجارية للمدعي والعلة الثانية أن الشهود شهدوا أن رجلا باعها من هذا المدعي ولم يشهدوا أن المشتري اشتراها ويجوز أن ذلك الرجل باعها إلا أن المدعي لم يشترها ويجوز البيع بدون الشراء لا يثبت الملك ولكن العلة الثانية ليست بصحيفة لأن ذلك البيع يتضمن الشراء وكذا الشراء يتضمن البيع ألا يرى أن من ادّعى على غيره أنه يبعث منك هذه الجارية بكذا وطالبه بالثمن كانت دعواه البيع صحيحة وإن لم يدّعه أنه اشترى وكذلك إذا ادّعى أن هذا الرجل باع هذه الجارية مني كانت دعواه صحيحة وإن لم يقل وأنا اشتريتها منه ذكره محمد رحمه الله تعالى في كثير من المواضع

* (ورد محض في دعوى الجارية أيضا) * حضر وأحضر مع نفسه جارية وادّعى أنها جاريته اشتراها من فلان فطاعته واجبة عليها والجارية تشكر دعواه بخاء الذي حضر شهود وشهدوا أنه اشتراها من فلان فأخلفت أجوبة المقتنين فأفتى بعضهم بحجة الدعوى في حق القضاء بالملك لا في حق وجوب الطاعة لأن الطاعة بتسليمها نفسها اليه وتسليم المبيع انما يجب بعد نفي الثمن والمدعي في دعواه لم يدّكر نقد الثمن وأفتى بعضهم بعدم صحة الدعوى أصلا وهو الصحيح لأن الشهود ما شهدوا بملك البائع لأنصا ولا دلالة وبدون ذلك لا يقضى بالملك للمشتري وهي مسألة كتاب الشهادات *

* (ورد محض في دعوى ولا العتاق) * رجل مات فامر رجل وادّعى أن الميت عتيق والذي فلا أن كان أعتقه والذي في حياته وميراثه إلى لاني ابن معتقه لا وارث له غيري فأفتى بعض مشايخنا بنفسه هذه الدعوى وأفتى بعضهم بالصحة والصحيح أن هذه الدعوى فاسدة لأن المدعي لم يقل في دعواه وهو عتيق والاعتاق من غير المالك باطل والدليل على صحة ما قلنا ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في دعوى الاصل في باب دعوى العتق إذا أقام عبد بينة أنه أعتقه فلان وفلان ينكر ذلك أو يقر أو أقام آخر بينة أن هذا العبد عبده قضى القاضي للذي أقام البينة أنه عبده لأن شهود العتق شهدوا بعتق باطل لأنهم لم يقولوا في شهادتهم وفلان يملكه والمالك لا يثبت لفلان من غير شهادته والعتق بلا ملك باطل فهو معنى قولنا أنهم شهدوا بعتق باطل فصار وجود هذه الشهادة والعدم عزلة ولو عدم هذه الشهادة لكان يقضى للذي أقام البينة أنه عبده كذا ههنا وكذلك لو شهد شهود العبد أن فلانا أعتقه وهو في يده يقضى للذي شهدوا أنه عبده لأن صحة الاعتاق تعتمد على الملك دون

(١) جابر جل وما باع هذه الجارية لهذا الرجل الحاضر بمن معلوم وسلمها له

وان كذب فالقول لصاحب اللقطة عندهما وقال الثاني للملتقط * رفعها لبردها على مالكها ثم وضعها في مكان الاخذان هلكت وأسمتها كذا غيره لا يضمن هو أن لم يبرح عن مكانه فإن برح ضمن وعن محمد رحمه الله إذا ما شئ خطوتين أو ثلاثا ثم أعادها إلى مكانها برى * إذا صدقه بدون

البينة واعطاها ياخذ كفيلا لا خلاف وان الخلاف في الوارث وان دفعها اليه ثم استحقها اخر بالبينة ان وجد عينها اخذها وان هالكه ضمن
أيها ما شاء فان ضمن القايض لا يرجع (٢٢٢) على الدافع وان ضمن الدافع يرجع على القايض في رواية هذا اذا دفع بلا قضاء وان بقضاء لا يرجع

عند الثاني خلافا لمحمد
رجعها الله تعالى * أخذها
لنفسه ليس له أن يتصدق
بها على نفسه وان فقير لانه
في حكم الغاصب

كتاب جعل الابق
أخذه أفضل واختلف في
الضال تركه أفضل أم أخذه
وأخذه الابق يأتي به إلى
الحاكم فان حفظه بنفسه
له ذلك وكذا الضال ولا بد من
البينة اذا أنكر المولى اناقه
أو الاقرار ولا يصدق الحاكم
أنه أبق بلا بينة وهل
ينصب خصما عند غيبة
الخصم ثم يقبل البينة
اختلفوا فيه ويختلف المدعي
بالله ما بعته وما وهبته وبأخذ
كفيلا في رواية * ان لم يكن
له بينة وأقر العبد دفعه اليه
وهل يجبر على الدفع اختلفوا
وان لم يجز له طالب حبسه
الى وجود الطالب ولا يجبس
الضال وينفق من بيت
المال عليه أيام الحبس فان
طلبت المنة ناعه وأمسك
عنه * رد الابق من مسيرة
سفرا أو كثيرا يستحق الا
أربعين درهما وان أنفق
ملا عظما أضعاف ذلك من
غير أمر الحاكم وان أخذه
في المصر أو خارج المصر ادون
السفر يرضخه والراى الى
الامام أخذ بقاء من مسيرة
السفر وجاه يوم مات أبق منه

البدوالث - هو ولم يشهدوا له بالملك ولو شهد بهم واد العبد أن فلانا أعنته وهو عليه وشهد بهم واد لا آخر أنه
عبد قضي بينة العتق لان اثبات العبد الملك لعتقه كاثبات المعتق الملك لنفسه ولو أن المعتق أقام بينة
أنه عبده أعنته قضي بينة العتق لان البينة استوفى اثبات الملك وفي احدهما زيادة اثبات العتق
كذا ههنا وهذه المسئلة دليل على أن في دعوى العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير
ورد محض في دعوى الدفع صورته ادعى عينا في يد رجل اشتراها من فلان في يوم كذا من شهر
كذا من سنة كذا وحدث المدعي عليه دعواه فأقام المدعي بينة على ما ادعى وتوجه الحكم للمدعي على المدعي
عليه بما ادعاه المدعي فادعى المدعي عليه في دفع دعواه أن هذا الذي ادعيت تلقى الملك من جهةه أقر قبل
تاريخ شرائك بسنة طائعا ان هذه العين ملك أخيه فلان وحقه وصدة أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت
هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعواك على باطله بهذا السبب فانفتحت أجوبة بالمقتن أن هذا الدفع
صح ثم استفتي بعد ذلك أن المدعي عليه الدفع لو طلب من مدعي الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان
وفي أي شهر كان فالقاضي هل يكلفه عليه فائدة الاجوبة أيضا أن القاضي لا يكلفه عليه لانه قدين
مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك أو قال قبل شرائك
ورد محض في دعوى الميراث صورته حضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم أولاد فلان
فادعى هؤلاء الذين حضروا محدودا على رجل أحضر ومعههم ميراثنا عن والدتهم فلانة وكان المكتوب في
المحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدة هذين المدعين وحقتها (٢) (وردت وي بود تار وزمركوى
بمردوميراث ماند فرزندان خویش را) فرد المحضر بعلمنا احدهما ان المكتوب فيه والدة هذين المدعين
وينبغي أن يكتب والدة هؤلاء المدعين والثانية ان المكتوب فيه (٣) (مردوميراث ماند فرزندان
خویش را) وليس فيه (٤) (چه چیز میراث ماند فرزندان را) وينبغي أن يكتب (٥) (ومیراث ماندان
محدود فرزندان را) أو يكتب (٦) (میراث ماندش) حتى يصير المتروك مذكورا اما بالصرح أو بالكناية
أما بدون ذكره لا بالصرح ولا بالكناية لا يتم جرم الميراث فماتت فيه الدعوى وحكى عن الشيخ الامام نجم
الدين عمر النسفي أنه قال كنت كتبت الفتوى في جرم الميراث وبالف في شرائط صحته غير أنى تركت الهاء
عند قولى وتركه ميراثا وكتبت وتركه ميراثا فلم يفت شيخ الاسلام على بن عطاء بن حزمة السعدي بصحته وقال لي
ألقى به الهاء واجعله له وتركه ميراثا حتى أفتى بالصحة قال الشيخ الامام الزاهد نجم الدين النسفي رحمه الله
تعالى عرض على محضر فيه دعوى رجل على رجل أرضا أنهم ملكه وحقه وأن مورث هذا المدعي عليه
فلان أحدث بده عليهم بغير حق الى أن مات وفي يده وارثه هذا أيضا بغير حق فوجب عليه قصر يده عنها
وتسليمها الى هذا المدعي وقال المدعي عليه في دفع دعواه ان مورثنا فلانا كان اشترى هذا المحدود من
مورث هذا المدعي بعبا تانا وجرى التقايض من الجانبين وكان في يده بحق الى أن توفى ثم صار ميراثنا عن
بحق فقال المدعي في دفع هذا الدفع ان مورث المدعي عليه الارض أقر بالبيع الذي جرى بيننا بيع وفاء
فاذا رد على الثمن كان على رد الارض وأقام على ذلك بينة هل يصح دفع الدفع على هذا الوجه قال نجم الدين
رحمه الله تعالى وقد كان قاضي القضاة عماد الدين على بن عبد الوهاب والشيخ الامام علاء الدين عمر بن
عثمان المعروف بغلابدرا جابا بالصحة وأنا أجبت بعدم الصحة لانه ادعى أولا أنه كان في يده بغير حق فاذا أقر
ببيع الوفاء فقد أقر أنه في يده بحق وقيل يجب أن تصح دعوى الدفع على قول من يقول بأن لبيع الوفاء حكم
(٢) وكان في يده الى يوم موته فمات وترك ميراثا لاولاده (٣) مات وترك ميراثا لاولاده (٤) أى شئ ترك
ميراثا لاولاده (٥) وترك هذا المحدود ميراثا لاولاده (٦) وترك ميراثا

العبد وسار يوما نحو البلد الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل أخذه ثانيا وجا به الى المولى
ودفعه الى المولى له جعل اليوم الثالث والاول وهو ثلث الجعل ولو كان العبد أبق من الذي أخذه ثم وجد مولاه وأخذوا ثلث من الاباق
ورجع الى مولاه فاجعل الذي أخذه ولو كان العبد حين فارق به المولى غيره مريدا لابق فلا تخذ جعل اليوم باع الابق من الراد

فله الجعل * أتى العبد المشترك فجاءه رجل والشريك غائب ليس للحاضر أن يأخذه حتى يعطيه جملته كله ولا يكون غتطوعاه دفعه الا بئى الى رجل وأمره بأن يأخذ جملته من مولاه ويكون له فرد له الجعل كن وهب دينه (٢٢٣) لا آخر وسلطه على قبضه وعن الامام أنه

لو وجده في المصر لاشى له ورضخ في الكبير أكثر ما رضخ في الصغير أن كان الكبير أكثر مؤنة والمراد من الصغير من يعقل الا باق أما الذي لا يعقل فهو ضال ولا يجب برته شئ * جاءه ابني له حبسه لاستيفاء الجعل وان

هالك بعد ما حكم له بالامساك للجعل أو قبل المرافعة اليه لاضمان ولا جعل * أتى من المشتري الى بيت البائع فجاءه البائع ليضرب به المشتري فأبى من منزله أيضا ان كان لم يستخدمه ولم يقله عن موضعه لا يضمن * راد المالك

لا يستحقه بخلاف راد المالك وأم الولد * ردع دقريه وهو في عياله أو رد أحد الزوجين عبدًا لا خرا أو الوصى عبد التيم أو عبداً يه لا يجب الجعل وان لم يكن في عياله اما الاب اذا رد عبداً به

يجب الجعل اذ لم يكن الاب في عياله ولو رد عبداً أخيه وهو في عياله يجب * السلطان رد الا بئى أو سالار القافلة أو رادان أو شحنة البلد أخذوا المال من قطاع الطريق وردوا على المالك لا يستحقون شيأ لانه واجب عليهم * قال لا ترا بئى عبدى فان وجدته خلفه فوجده ورد من مسير قسرفلا أجره لان المالك استعان به وهو قد وعدنا لاعتادولو وهب الا بئى من الراد بعد

قبضه يجب الجعل وان قبل قبضه لا وان باعه منه فله جملته والاعتاق قبض منه لا التدبير فلو باعه الراد أو رهنه لا يجب جملته بئى لا بئى وهبته لا يجوز الا أن يهبه لابنه الصغير ولو أعتقه عن كفارة عينه يجوز * جاءه ابني من مدينه سقروا دخله في المصر ففر منه فأخذوا نردون

الرهن لان المدعى بهذا الدفع أقر للمدعى عليه بعض ما أنكره في الابتداء وهو كون المحدود في يده بغير حق وهذا لان ما كان لهذا البيع حكم الرهن كان المبيع على ملك المدعى الا أن للمدعى عليه حق الحبس وقد ادعى المدعى ملك المحدود لنفسه وكونه في يد المدعى عليه بغير حق فاذا أقر بعد ذلك ببيع الوفاء فقد ادعى ملك المحدود لنفسه وأقر أن يد المدعى عليه بحق فهو معنى قولنا أقر له بعض ما أنكره أولاً وأما على قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى ان لم يكن الوفاء مشروطا في البيع فالبيع صحيح فلا تسمع هذه الدعوى وان كان الوفاء مشروطا في البيع كان البيع فاسداً فان ادعى فسخ العقد صح دعوى الدفع وما لا فلا كذا في المحيط *

محضر عرض على نجم الدين النسفي وفيه دفع دعوى رجل أثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه بفلا تم او بين ذلك فادعى المدعى في دفع دعواه أنه صالحه من ذلك على بدل معلوم ولم يذ كرم مقدار البدل ولم يذ كرم قبضه هل يكون ذلك دفعاً قال لا يكون دفعاً وان ذ كرا القبض فهو دفع وان لم يبين مقدار البدل لان ترك بيان مقدار البدل فيما لا يحتاج الى القبض لا يضر واعلم أن هذه المسئلة على وجهين ان وقع الصلح عن الكرم لا غير وكان البدل معلوماً ولم يكن معلوماً الا أن الشهود شهدوا على قبضه كان الصلح صحيحاً وكان دعواه دفعاً صحيحاً وان وقع الصلح عن الكرم وعن الغلات التي استهلكها المدعى عليه ببدل خلاف جنس الواجب باستهلاك الغلة واقترا من غير قبض لا يصح الصلح في حق الغلة سواء كان البدل معلوماً أو لم يكن فلا يكون هذا دفعاً في حق الغلة كذا في فصول الاستروشى *

محضر في دفع دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة * وصورة رجل ادعى أرضاً من تركته ميت على وارث فقال الوارث للمدعى في دفع دعواه انك مبطل في هذه الدعوى لانك قد قلت لى مرة (١) (تواز بدر ميراث يافته ياميكويد) قلت لى مرة (سبب بدر مال بيسار كرفته من كفته كدام مال كرفته ام كدام مال ميراث يافته ام تو كفته فلان زمين اين از تو اقرار است بملك من دعوى تو باطل است) هل يصح الاحتجاج منه بهذا الكلام وهل يكون ذلك دفعاً لدعواه وكان فيه جواب نجم الدين النسفي ان في قوله (٢) (ميراث يافته) يكون دفعاً لانه اقرار بالملك له وفي قوله (٣) (كرفته) لا يكون دفعاً لان هذا ليس باقرار بالملك له وهذا الجواب ظاهر *

ورد محضر آخر * كان فيه ادعى فلان على فلان أن الكرم الذى في موضع كذا احدثه كذا وهو في يد أم هذا المدعى أقرت أم هذا المدعى أنه ملك هذا المدعى وبعد هذا الاقرار اشترى هذا المدعى عليه هذا الكرم من أم هذا المدعى فوجب عليه تسليم هذا الكرم الى هذا المدعى وكان فيه جواب جماعة من أئمة سمرقند بالصححة وأفتى الامام النسفي بفساده وقال وجوه الخلل ظاهرة ولم يبين وكان من جملة وجوه الخلل ان المدعى لم يدع المالك لنفسه ولو كان ادعى المالك لنفسه وادعى أن أمه أقرت له به لانسج دعواه أيضاً لانه نسب ملكه الى ما لا يصلح سبب الملك وهو الاقرار حتى لو نسبته الى ما يصلح سبب الملك بأن قال هذا الكرم ملكى اشتريته من أى فلانة قبل شراء هذا المدعى عليه نصح دعواه *

ورد محضر في دعوى الارث مع دعوى العتق * صورته رجل ادعى على رجل عبداً أنه كان ملك ابن عمى فلان مات وهو في ملكه وأنا وارثه لا وارث له غيرى وصار هذا العبد ميراً نالى من جهته وهو يتمتع من طاعنى (١) وجدت ميراثاً من والدك أو يقول قلت لى مرة قبضت مالا كثيراً بعد والدك فقلت أى مال قبضت أى مال وجدت ميراثاً فقلت الارض القلانية فهذا اقرار منك بملكى ودعواك باطلة ٢ وجدت ميراثاً (٣) قبضت

قبضه يجب الجعل وان قبل قبضه لا وان باعه منه فله جملته والاعتاق قبض منه لا التدبير فلو باعه الراد أو رهنه لا يجب جملته بئى لا بئى وهبته لا يجوز الا أن يهبه لابنه الصغير ولو أعتقه عن كفارة عينه يجوز * جاءه ابني من مدينه سقروا دخله في المصر ففر منه فأخذوا نردون

ثلاثة أيام ورده الى المالك لاجل لو احدى منهم ما ولو فر منه دون ثلاثة يرضخ للثاني * أمر القاضي لراد الا ببق بالنفقة بعد ما برهن أنه ابق
فالحكم فيه كالحكم في اللقطة (٢٢٤) نوع فيما يتصل به * اتخذ برج حمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويؤلفها ولا يتركها

فادعى المدعى عليه في دفع دعواه أن مورثه هذا أعتقني في مرضه وأنا أخرج من ثلث ماله وأنا اليوم حر
ولا سبيل له على وأقام على ذلك بينة فادعى هذا المدعى ثانياً أني كنت اشتريت هذا العبد من ابن عمي هذا في
صحته وكان فيه جواب نجيم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه لا تصح دعواه ثانياً لكان التناقض ونعذرا التوفيق
لأنه ادعى الارث ثم ادعى الشراء في حياة المورث منه وهذا الجواب صحيح والعلة ظاهرة فقد ذكر محمد رحمه الله
تعالى في آخر الجامع الكبير في رجل مات أبوه فادعى داراً في يدي رجل أن إدارة اشتراها من أبيه في حياته
وصحته وأقام على ذلك بينة فلم يزل بينته أو لم يكن له بينة خلف المدعى عليه ثم أقام المدعى بينة أنها كانت دار
أبيه مات وتر كها ميرا ناله لا يعلمون له وارثا غيره فاقضى بقضي بالدار للمدعى لأنه لا تناقض بين دعوى الشراء
من الاب في حياته وصحته أو لا وبين دعوى الارث منه ثانياً لأنه يمكنه أن يقول اشتريت منه كما ادعت
أو لا لكن عجزت عن اثبات شراي وبقيت الدار على ملك أبي ظاهر فأصارت ميراثاً لي بموته في الظاهر وبغثله
لو ادعى الارث من الاب أو لا ثم ادعى الشراء عنه بعد ذلك لا يسمع منه دعوى الشراء لأن بين دعوى الارث
أو لا وبين دعوى الشراء ثانياً تناقضاً فلا يمكنه أن يقول ورثت من أبي كما ادعت أو لا فلما عجزت عن اثبات
الارث اشتريت منه يوضحه أن المشتري من جهة الاب قد يصير ميراثاً بأن ينسخ الشراء بينهما ما في حياته
أو بعد وفاته بأن يجديه عيباً فيرده فلا تتحقق المناقضة لا محالة أما المورث من الاب لا يصير مشتري من جهة
فتتحقق المناقضة *

محضر في دعوى الميراث * صورته رجل مات فخامر رجل وادعى ميراثه بعصوبة بنوة عالم وأقام الشهود
على النسب بذكر الاسامي الى الجدة ثم ان منكر هذا النسب والميراث أقام بينة أن جده الميراث فلان وهو غير
ما أثبت المدعى هل يتدفع به ما ادعى المدعى وبينته وكان فيه جواب نجيم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه
ان وقع القضاء بالبينة الاولى لا تندفع وان لم يقع القضاء بالبينة الاولى لم يجز القضاء باحدى البينتين لمكان
التعارض قال وهذا نظير مسألة طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعناق العبد يوم النحر بمكة
من هذه السنة قيل وينبغي أن لا تندفع بينة المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه لأنهما لو قبلت أماناً تقبل على
اثبات اسم الجد ولا وجه اليه لأنه ليس يخصم في ذلك وأماناً تقبل لنفي ما ادعاه المدعى ولا وجه اليه أيضاً
لأن البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير ما لو ادعى على غيره أنه أقرضه ألف درهم في يوم كذا وأقام المدعى
عليه البينة أنه في ذلك اليوم كان في مكان كذا سمى مكاناً آخر لا تقبل بينة المدعى عليه لأنه ما قامت
في الحقيقة على النفي *

محضر في دعوى ديرة وسرايجه * والشهود وشهدوا بلفظة (خانه) ورد المحضر عنه أنه أن المشهود به
لم يدخل تحت دعوى المدعى لأن الدعوى وقعت في السرايجه والشهود شهدوا (بخانه) والسرايجه غير
والبين غير وهذا الجواب صحيح فيما إذا كانت الدعوى بالعريية والشهادة بالعريية فأما إذا كانت الدعوى
بالفارسية والشهادة بالفارسية فتصح الدعوى والشهادة لأن اسم (خانه) بالفارسية ينطلق على (سرايجه)
بالفارسية ولا كذلك بالعريية *

محضر في دعوى بيع السككي * عرض على شيخ الاسلام السغدري محضر وكان فيه باعه بمجوده
وحقوقه فرتد به أنه أن السككي نقل والنقل لا أحده *
عرض عليه محضر آخر ولم يذكر فيه اسم جده المدعى عليه صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلان
فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر فأجاب بالجملة لأن المدعى عليه حاضر وفي الحاضر الإشارة تكفي
ولا يحتاج الى ذكر اسمه واسم أبيه فلا يحتاج الى ذكر جده بالطريق الاولى فأما في الغائب فلا بد من ذكر

بلا علف كي لا يتضرر الناس
فان اختلط حمام غير صاحبها
لا ينبغي له أن يأخذها ولو
أخذها طلب صاحبها
كالضالة وان فترخ عنده ان
كانت الام غريبة لا يتعرض
للفرخ وعلى القلب الفرخ له
وكذا البيض لصاحب الام
لأنه تبعها وقال السرخسي
لا يحل فرخ الحمام المتولد في
بروجها المنصوبة الا اذا
كان فقيراً وان كان غنيا
تصدق على فقير ثم يشتره
منه فان لم يعلم أن فيها غريباً
لا بأس به لان العدم أصل
وعن بعض أئمة خوارزم أن
التعديس في كراهة تعلم
الجواز ليعتد مودعات
الكفار باطل بل المعنى والله
في البروج المنصوبة لها
ولهذا حصل الجبلي منها والا
لما حل اللاقطات الساقطات
من المرومات وعن بعض
العلماء أنه لا يحل اتخاذ برج
الحمام والاكل من جوارلها
الامن يملك أربعين فرسخاً
في مثله والمعنى ما ذكرناه
كتاب المفقود

يدفع استحقاق الارث عنه
حتى ينقضي من المدة ما يعلم
ان مثله لا يعيش الى تلك
المدة وذا يموت أقرانه وان بقي
من أقرانه واحد يحكم بموته
والمتبر موت أقرانه في بلده

لا في الدنيا وأبوالفضل وابن حامد قد رآه يتسعين قال الصدوق عليه الفتوى فعند المدة المختار يعتبر ميتاً
في ماله وفي مال الغير يجعل كأنه مات يوم فقده حتى لو فقد الرجل ثلث ثمنه ماتت وللهذا الابن أخ آخر لأمه والمفقود عصبه نفاصم أخوال الابن
مع عصبه المفقود وقال أخى ورث مال المفقود ثم مات وأنا وارثه بنظران كل الابن مات قبل أن يموت أقران المفقود فجميع مال المفقود

لعصبة المفقود ولا يكون للابن شيء من ذلك ولا للمفقود من ميراث الابن شيئاً ولكن نصيب المفقود وقوف من مال الابن حتى يظهر حاله فلن يظهر حياته وقف له وان لم يظهر حتى مات أقرانه فالموقوف لأخيه لا للعصبة وان كان أقران المفقود ما توارى قبل موت الابن فيراث المفقود لابن ولوباع خادما قبل الفقد ليس للمشتري ان يرتد على ولده اما لو استحق من يد المشتري فالخا كبروتى عنه من ماله ان كان من جنس الثمن اذا علم وجود الثمن وحكم الديور بحكم الثمن ولو فقد المكاتب لا يوفى مكاتبته مما ترك ان كان (٢٢٥) من خلاف جنسها وان علم القاضي بالدين لا يمكنه الاداء الا

بالبيع وليس له ولاية بيع مال المفقود وان من جنس المكاتب وعلم الخا كبروتى كافى الخز ونصب وكيلاف جميع غلات المفقود طلب الوارث ذلك اتم لا ويخصم الوكيل حقاً وجب بعقده اذا تكلمه العاقد ولا يخصم فيما سواه الا ان يكون الخا كبروتى ولا ذلك وان نفذ الخصومة بينهم فيجوز ورثة المفقود طلبوا من الخا كبروتى وصكيل بجمع غلانه ويتقاضى دينه ويؤجر ماله كبروتى فعليه الخا كبروتى على أن الخا كبروتى يحكم على الغائب وهل ينصب وكيلاف على الغائب وعن الغائب عندنا لا يفعل أفعالاً يفعل بان حكم على الغائب نفذ اجاعا لان المحمّد حسب القضاء وهو أن البينة هل يكون حجة بلا خصم حاضر للقضاء أم لا فاذا راجح حجة وحكم نفذ كالحكم بشهادة الفساق وعليه الفتوى وأما بيع ما تنسارع اليه الفساد فالخا كبروتى بخلاف الوصى حيث يبيع عروض الغائب مطلقاً

كتاب الشركة

(٤٩ - فتاوى سادس) ثلاثة فصول **الاول** في صحتها وفسادها لانصح عمال غائب أو دين ولا يتعين أن يكون المال حاضراً مفاوضة كانت أو عنانا وأراد عند الشراء لا عند عقد الشركة فانه لو لم يجد عند عقد الشركة يجوز لأبى أنه لو دفع الى رجل الفلوقال أخرج مثلاً واشترى ما يودع فالخا كبروتى بينهما انصافاً ولا يمكن المال حاضر اوقت الشركة فبهرن المأمور على انه فعل ذلك وحضر المال وقت الشراء جاز وبشركة التقبل والوجود قد تكون مفاوضة وعنانا فالعنان ما يكون في تجارة خاصة والمفاوضة ما يكون في كل التصارات والشركة

الحدود وقول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك في ذكر الحدود ولا بد من ذكر حد صاحب الحدود وكذلك في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الحد وكان القاضي الامام ركن الاسلام على بر الحسين السعدي رحمه الله تعالى في الابتداء لا يشترط ذكر الحد وفي آخر عمره كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى *

ورد محض فيه دعوى الشفعة وكان فيه بيان أنواع الطلب الثلاثة فترتب له أنه لم يذ كر في الدعوى والشهادة أن الشفيع طلب الاشهاد على فور تركه من الاشهاد وأنه أشهد على هذا الحدود والحدود أقرب اليه من المشتري والبائع ولا بد من بيان ذلك لان الشرط هو الاشهاد على من هو أقرب اليه من الحدود والبائع والمشتري يجب أن يعلم بان مدة طلب الاشهاد مقدرة بالتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد الاشياء الثلاثة اما البائع أو المشتري أو الحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال قبض الدار أو لم يقبض والطلب من البائع صحيح اذا كانت الدار في يده وان لم تكن الدار في يده ذكر شيخ الاسلام في شرحه أن الطلب صحيح استحساناً غير صحيح قياساً وذكر الشيخ أبو الحسن القدوري رحمه الله تعالى في شرحه والناطقي رحمه الله تعالى في أجناسه وعصام رحمه الله تعالى في مختصره أنه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستحسان واذا قصد الابعاد من هذه الاشياء وترك الأقرب ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وعصام في مختصره لان المصر مع تباين أطرافه مكان واحد كما ذكر الخصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي أنه اذا اجتاز على الأقرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا ذكر الصدر الشهيد في واقعاته وان كانوا في مصرين أو في أمصار فان كان أحدهما لا يشيخ رحمه الله تعالى في مصر واحد فتركه وذهب الى المصر الآخر تبطل شفعته وان كان الشفيع في مصر على حدة والمشتري والبائع والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الأقرب وذهب الى الابعاد فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا تبطل شفعته وهكذا ذكر عصام في مختصره وقال به ضمهم لا تبطل شفعته وهكذا ذكر الناطقي في أجناسه وهذا لان الشفيع قد لا يقدّر على الذهاب الى الأقرب بسبب من الاسباب فلا يكون بالذهاب الى الابعاد بمطل الشفعته وعلى هذا اذا كان للأقرب طريقان فترك الطريق الأقرب وذهب الى الطريق الابعاد فعلى قياس ما ذكره عصام تبطل شفعته وعلى قياس ما ذكره الناطقي لا تبطل شفعته ثم اذا حضر المصر الذي فيه الأقرب يشترط لعضة الطلب أن يكون الطلب بحضرة ذلك الشيء الدار والبائع والمشتري في ذلك على السواء وهو المعروف والمشهور وكان القاضي الامام أبو زيد الكبير يفرق بين الدار وبين البائع والمشتري وكان يقول في البائع والمشتري يشترط الطلب بحضرة وفي الدار لا يشترط الطلب بحضرة الدار بل اذا طلب وأشهد من غير تأخير في أي مكان أشهد من المصر الذي الدار فيه يصح الطلب وكان يقول اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب شفعة أهل البني وعلى هذا اذا كانت الدار في مصر الشفيع لا يشترط الطلب عند حضرة الدار على ما اختاره القاضي الامام ولو كان البائع أو المشتري في مصر الشفيع يشترط الطلب عند حضرة البائع بالاتفاق كذا في المحيط *

(ورد محض في الرجوع بثن الاتان عند دورود الاستحقاق) * صورته حضر مجلس القضاء بجندارى رجل يسمى حيدر الجبيري وأحضر مع نفسه رجلاً يسمى عثمان الجبيري فأدعى هذا الذي حضر على هذا

هل تقبل التوقيت فيه روايتان كالأكثر حتى لو قال ما اشترى اليوم فهو يبتاع ما اشترى في اليوم شأفه وبينهما ما اشترى بعد اليوم فلم يشترى خاصة وهو الصحيح فلودفع المال مضاربة شهر أصبح والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشرطيين لصاحبه اخرج الى خوارزم ولا تجاوزه صح فلو تجاوزه ضمن حصته ثريكه والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال لا تبع بالنسيئة صح * ولو اشترى كاعنا على أن يبع نقدًا ونسيئة ثم نهى أحدهما (٢٢٦) صاحبه عن البيع نسيئة صح * الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة لا بالبعض

الذي أحضره أن هذا الذي حضره في باع مني أنا تمامة الجثة بكذا درهم في شهر كذا من سنة كذا وأني اشترى بها منه وجرى التقابض بينهما ثم أتى بعت هذه الاتان من أحد بن فلان بن فلان بمثل ما اشترى بها منه بدلًا للثمن وجرى التقابض بينهما ثم أتى بأحد باع هذه الاتان من الدهقان علي بن محمد ثم انزى يستحق تلك الاتان من يد الدهقان علي بن فلان في مجلس قضاء كورة نصف بين يدي الشيخ الامام القاضي معين الدين بن فلان واتقاني معين الدين هذا يومئذ قاضي كورة نصف ونواحيها من جهة القاضي الامام علاء الدين بن عمر بن عثمان المتولي بعمل القضاء والاحكام بكورة سمرقند وبأكثر كورة المملكة بما وراء النهر بالبينة العادلة التي قامت عنده وجرى الحكم له منه عليه بها وأخرجها من يده وسلمها الى هذا المستحق ثم جرى الحكم من القاضي الامام سديد الدين طاهر نائب الحكم بخاري من جهة القاضي الامام صدر الدين اجدين محمد المتولي بعمل القضاء بكورة بخاري ونواحيها لهذا المستحق عليه وهو الدهقان علي بالرجوع على بائع بالثمن الذي أدى اليه وهو اجدين فلان واسترد الثمن منه بكماله ثم جرى الحكم من القاضي سديد الدين هذا لاجدين فلان هذا بالرجوع بالثمن على البائع بالثمن الذي أدى اليه واسترد مني الثمن بكماله ولى حق الرجوع على هذا الذي أحضرته بالثمن الذي أدتيه اليه وسأل المدعي عليه هذا الذي أحضره المدعي هذا فانكر وقال (١) (مرابن مدعي هج داني نيسن) فاحضر المدعي شهودا على دعواه فاستنق عن صحة هذه الدعوى فقبل في هذه الدعوى خلل من وجوه أحدها أن المدعي لم يقل وكان القاضي علاء الدين مأذونا بالاستخلاف وأنه شرط لانه اذا لم يكن مأذونا بالاستخلاف لا يصح استخلافه ولا يصير معين الدين قاضيا والثاني أنه لم يذ كر تاريخ تقبلد القاضي معين الدين لنظر أن القاضي علاء الدين هل كان قاضيا وقت تقبلد القاضي معين الدين لنظر أنه هل صار قاضيا بقلبه ولا نه لم يذ كر أنه هل كان قاضي سمرقند ولاية على نصف صريحًا وانما ذكر كبريا أكثر كورة المملكة بما وراء النهر وبما وراء النهر كورة كثيرة فهذا لا يصير نصف مذ كورا ولانه ذكر أن القاضي معين الدين حكم بالبينة العادلة ولم يذ كر أن تلك البينة قامت بحضرة المدعي عليه ومالم تكن البينة والحكم بحضرة الخصم لا يصح الحكم ولانه ذكر أن القاضي معين الدين حكم بالبينة العادلة التي قامت بها عنده ولم يذ كر أن البينة قامت على اقرار المشتري أنهم ملك المستحق وحينئذ لا يكون له ولاية الرجوع أو قامت على ملك المستحق وحينئذ يكون له ولاية الرجوع والحكم يختلف ثم قال وجرى الحكم من القاضي الامام سديد الدين نائب الحكم بخاري لهذا المستحق عليه بالرجوع على بائعه بالثمن ولم يذ كر أن ذلك البيع كان بائعا عند القاضي سديد الدين والقاضي سديد الدين حكم بفسخ ذلك البيع وهذا هو جب خلا لان الحكم بالرجوع بالثمن انما يصح اذا ثبت البيع عند الحاكم وحكم بفسخ البيع ثم المشتري يرجع على البائع بالثمن حكم القاضي بالرجوع عليه بالثمن أو لم يحكم ولم يذ كر أيضا أن القاضي الامام صدر الدين هل كان مأذونا بالاستخلاف ولا بد من ذكره على ما ذكرنا لان المدعي يدعي الثمن ٢ (ودر دعوى غمكويد كه مثل ابن سميهار انج است (١) ليس على شيء لهذا المدعي (٢) ولم يقل في دعواه ان هذه الدراهم رائجت في البلد وان لم توجد تلك الدراهم في البلد أو وجدت ولم تكن رائجت فينبغي أن يدعي بالقيمة ويقول واجب عليه أن يعطيني قيمة تلك الدراهم التي عليه اليوم فأمد دعوى الثمن لا نصح

حتى لو شرط التفاضل في الوضعية لا يبطل الشركة وتبطل باشتراط عشرة لاحدهما والظاهر أنه لا يبطل بأكثر الشروط واذا اقتضا شركة الوجه يصح وهل يتوقف فيه روايتان فعلى الرواية التي لا يتوقف كان شرطًا مفسدًا ومع هذا لا تقصد واعتبر بالوكالة وإذا اشترى كالبه والروض وباعا بثلث اقتسم الثمن على قيمة متاع كل منهما يوم باعوا وكذا لا يجوز أن يكون رأس مال كل منهما عرض وضالوا مال أحدهما عروضًا مفروضة أو عنان ولا أحدهما دراهم فباع نصف العرض بنصف تلك الدراهم وتقابضا واشتركا عنانًا أو مفروضة صح وكذا لولكل منهما عرض

نوع

يكتب رأس مالهما وأنه في أيديهما يشترى بانيهما ويحصل كل برأيه ويبيع بالتقد والنسيئة وما كان من ربح بينهما والوضعية على قدر مالهما الاستواء عند التساوي والتفاوت عند التفاوت وان شرط غير ذلك يفسد الشرط وان واحدهما ألف ولا آخر

ألفان واشترى كل واحد شرطًا ربح والوضعية نصفين لم يجز الشرط حتى لو هلك بعضه هلك الأثلاث ولو شرط الربح والوضعية در شهر نصفين والعمل عليه مجاز ولو شرط العمل على صاحب الألف والربح انصافًا مجاز وكذا لو شرط الربح والوضعية على قدر المال والعمل من أحدهما بمئة مجاز ولو شرط العمل على صاحب الألف والربح نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما أثلاثا لان الألف شرط لنفسه بعض ربح مال الآخر بغير عمل ولا مال والربح انما يستحق بالمال أو بالعمل أو بالضمان وانما لم يجز فيما تقدم لان مال الألفين يريد أن يجعل

ربع ماله مضمونا عليه بلا سبب ولكن لا تفسد به الشركة لان النهي عن الشرط لاعتقده بخلاف البيع لان هناك النهي عن البيع مع الشرط ففسد **نوع** معلمان اشترى كالحفظ الصبيان وتعليم الكتابة والقرآن المختار جوارحه * اشترى كالأشترى في قليل وكثير من أنواع التجارة ونعمل في ذلك برأينا ونشتري بالنقد والنسيئة وما رزق الله تعالى بيننا فنعان * وللفاوضة شرائط المفوضة فيقول فافوضتك في كذا وكذا * اشترى كالأشترى في غيبة الآخر فاحضر أعطاه (٢٢٧) حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر

فلما حضر الغائب أي أن يعطيه حصته من الربح ان الشرط أن يعمله جده أو شتى فما كان في تجارته حامن الربح فبينهما على الشرط علا أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل أو لم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما * ثلاثة نفر اشترى كوا شركة صحيحة بحال معلوم على قدر أموالهم فخرج أحدهم إلى ناحية من النواحي بشر كتم ثم ان الحاضر ين شار كارجلا آخر على أن ثلث الربح له والثلثان بينهم أثلاثا ثالثا للحاضرين وثلثه للغائب فعمل المدفوع اليه بذلك المال سنين مع الحاضرين ثم جاء الغائب ولم يشكهم بشئ واقسموا ولم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر في المال أو اتلفه فأراد الغائب أن يصمن شريكه فالربح على ما اشترطوا والضمنان عليهما وعمله بعد ذلك رضا بالشركة * الشركة في الاحتطاب فاسدة ولكل ما احتطب وان أخذه منفردا ويخطأ وباعا قسم الثمن على قدر ملكهم ما وان لم يعرف المقدار صدق كل منهما إلى النصف وفيما زاد

رد شهر أو أكثر أن سميها سيابيد در شهر یا یا بدلكن رائج نباشد باید که قیمت دعوی کند و بگوید که بروی واجب است که قیمت آن سیم که امر و زدادی است بمن دهد فاما دعوی عن درست باید وحي أن القاضي الامام اللامشي رحمه الله تعالى حين قلد قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل من كان قاضيا قبله فقبل له في ذلك فقال انه كتب في سجلاته وهو اليوم قاضي النضاة سمرقند وبعاء النهر وقاضي سمرقند ليس قاضي بخاري فكان هذا كذبا محضاً والكاذب كيف يكون قاضياً وبعض مشايخ ذلك الزمان كانوا يجيبون عن هذا ويقولون ان قاضي سمرقند قاضي أكثر كورا لمملكة بماء وراء النهر ولا أكثر حكم الكل في أحكام الشرع فجاز أن يقال قاضي ما وراء النهر *

محضر عرض على نجم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بحدود هذا السهم قال كان مشايخنا رحمه الله تعالى سمرقند يقولون بأنه لو جب الفساد لانه لو هم الافراز والمقرز يكون له الحدود وأما المشايخ فلا قال والصحيح عندي أنه لا يوجب الفساد وقد ذكر أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى في شروطه في مواضع اشترى منه النصف من دار بحدود هذا النصف قال وسمعت السيد الامام محمد بن أبي شعاع رحمه الله تعالى يقول لا أحفظ عن والذي في هذه المسئلة شيء أو لا رواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى فيه فذكرت له ما ذكر الطحاوي فاستحسنه وأخذ به وهذا لان في ذكر الحدود ليس ما يدل على الافراز لا يرى أن ذكر السهم لا يدل على الافراز فذكر حدوده كذلك يكون *

محضر في دعوى الاجارة الطويلة وكان المكتوب فيه أول يوم هذه الاجارة يوم الاربعاء السادس من شهر كذا وكتب بعد ذلك وتقابض في التاريخ المذكور وفيه فقبل قوله في التاريخ المذكور وفيه خطأ لأنه يشير إلى أن التقابض الذي هو حكم العقد مع العقد في زمان واحد وأنه لا يكون لان التقابض الذي هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكنه يكتب بعد العقد وتقابض في اليوم الذي وقع فيه العقد أو كتب وتقابضا في اليوم الذي قد باشر العقد فيه لينت التقابض بعد العقد والصحيح عندي أنه يكتب وتقابضا بعد ما باشر العقد في اليوم الذي باشر العقد فيه *

محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن والده هذا الذي أحضره معه فلان أجر مني محدودا كذا بكذا الاجارة طويلة مسوومة ثم مات وانفسخت الاجارة بموته وصارت بقيمة مال الاجارة ديني في تركته ففرد المحضر بعله أنه لم يكن في المحضر ذكربض مال الاجارة ومالم يقبض المؤجر مال الاجارة لا يصير شيء منه ديني في تركته بموته ولانه لم يذكر في الدعوى تاريخ أول المدة وتاريخ آخرها ولا بد من ذكر ذلك حتى ينظر أي بقى شيء من مال الاجارة أم لا وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي أن يصرح بقبض مال الاجارة ولا يكتب في قوله تقابضا قبضا صححنا فان المستأجر لو أحضر مال الاجارة ولم يدفع إلى المؤجر وقبض المستأجر ثم سلم المستأجر إلى المؤجر ولم يسلم مال الاجارة يكون قوله وتقابضا مستقيما على هذا الاعتبار مع أنه لم يوجد قبض أحد البديلين وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى زيفوا هذا القول وقالوا المعتبر في نظر الشرع وقواعده مفهوم الناس والمفهوم من قوله وتقابضا قبض المؤجر الاجارة وقبض المستأجر المستأجر وقد قيل لا ينبغي أن يكتب في ذلك الاجارة على أن يزرع المستأجر ما بدله لان كلمة على كلمة شرط وزراعة المستأجر بنفسه ليست من قضايا العقد فقد شرط في

عليه الدينة لانها تعتمد الوكالة والتوكيل بالاحتطاب لا يصح وان احتطب أحدهما أو أعانه الآخر لم يجره مثل عمله بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله وعند الثاني لا تجاوز نصف المجموع وكذا الشركة في نقل العطين من أرض مباحة ونقل الماء واجتناء الثمار من الجبال والاصطيد ونقل الممل وسؤال الناس والتكدي وكذا واشترى كاعلى ان يسمن من طين غير طين له ويطبخا آجرا فان كان الطين أو النورة مملوكا واشترى كأن يشترى بذلك ويطبخاه وبيعهما جاز هو شركة وجوه * اشترى كافي الاصطيد ووزعها بشبكة أو أرسلها كالبها فالصيد بينهما أنصافا ولو لاحدهما

وأرسله فالصيد لصاحب الكلب خاصة لأن إرسال غير المالك مع المالك لا يعتبر وإن أصاب أحد الكلبين صيدا فانتخه ثم أدر كمالا خر فالصيد لمن أنتخه كلبه لاخرجه من أن يكون صيدا وإن أنتخه فبينهما أنصافا للاشتراك في السبب * اشتركا ولا أحدهما دابة ولا آخر كاف وجواز على أن يؤجر الدابة للعمل والأجر بينهما لم يجز وكذا لو كان لأحدهما بغل والاخر جارا اشتراكا على أن يؤجر أو الحاصل بينهما * له آلة القصاراة والاخر بيت (٢٢٨) اشتركا على أن يعمل ابداته في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر الصناعات وهو شركة

ذلك العقد ما لا يقتضيه العقد ولكن يكتب ليزرع ما يبدوله وهذا لا يوجب الفساد لأن هذا يرجع إلى بيان غرض المستأجر لا إلى الشرط الآن هذا القول عندى في غاية الزيادة لأن الاجارة في الاصل شرعت لحاجة المستأجر إلى الانتفاع فكان انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد الاجارة ولو لم يكن انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد لأن اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يوجب فساد العقد اذا كان لأحدهما عائد فيه منفعة بالاجماع أو كان لأحدهما فيه مضرة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى أما اذا لم يكن لأحدهما فيه منفعة ولا مضرة لا يفسد العقد كالأول اشتري طعاما بشرط البائع على المشتري أن يأكله وههنا لا منفعة لأحدهما في هذا الشرط ولا مضرة فلو لم يذ كر في عقد الاجارة ما يزرع في الارض ذ كر في الجامع الصغير أن الاجارة فاسدة وذ كر في موضع آخر أنها جائزة استهسانا كذا في الذخيرة *

محضر فيه دعوى الاجارة ودعوى أحداث المؤجر يده على المستأجر * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن هذا الذي أحضره معي أجر مني عشر ديرات أرض حدودها كذا في ضبعة كذا وسلمها إلى ثم انه أحدث يده على هذه الاراضي بغير حق فواجب عليه قصير يده عن هذه الاراضي وترك التعرض وتسليمها إلى فردا المحضر بعه أنه لم يذ كر فيه أنه أجر في هذه الاراضي وهو يملكها وهذا الامر لا بد من ذكره لأن الاجارة من غير المالك لا تصح وان ملكه اياه بذلك وكذلك لم يذ كر فيه أنه أجر هذه الاراضي وهي في يده ولا بد من ذكره لأن الاراضي ربما تكون مشتراة واجارة الاراضي المشترية قبل القبض لا تصح اما على الخلاف الذي في بيع العقار قبل القبض كاذب اليه بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أو على الوفاق كما ذهب اليه بعض المشايخ رحمه الله تعالى ولا نه لم يذ كر في المحضر ان هذه الاراضي صالحة للزراعة ولا بد لصحة العقد من أن تكون الاراضي صالحة للزراعة وقت العقد ولا يكتفى بقوله استجارا صحبها لجواز أن لا تكون الارض صالحة للزراعة وقت العقد ولكن تكون بحال تصلح للزراعة بعمل المستأجر فيظن أن كون الارض بحال تصلح للزراعة يجعل المستأجر يكتفى لصحة العقد *

محضر في دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة * حضر وأحضر وهذا الذي حضر وكيل عن أخته الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وقيم عن أخته الصغيرة المسماة فلانة من جهة الحكم بالدعوى المذكورة فيه وهم أولاد فلان بن فلان فأدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه لنفسه بطريق الاصل والاخت الكبيرة بحكم الوكالة وللأخت الصغيرة بالاذن الحكمي أن هذا الذي أحضره معي أجر من أينا فلان جميع الارض التي حدودها كذا بكذا من الدنانير اجارة طوبى مرسومة وان أبا فلان في قبل انقاساخ الاجارة هذه وقبل قبضه شأ من مال الاجارة وانفسخت هذه الاجارة بموته وصار مال الاجارة وذلك كذا من الدنانير ميراثا لورثته هؤلاء المسلمين ما خلا دينا راوا احدا فانه ذهب بعضه بمضى ما مضى من المدة والبعض ببراءة أينا عنه في حياته وواجب عليه أداء الدنانير المذكورة ما خلا دينا راوا احدا اليه قبض المدعى حصة نفسه بطريق الاصل وحصة أخته الكبيرة فلانة بالوكالة وحصة أخته الصغيرة فلانة بالاذن الحكمي فردا المحضر به أنه أن المذكور فيه أن مال الاجارة صار ميراثا لورثته ما خلا دينا راوا احدا فانه ذهب بعضه ببراءة أينا المؤجر هذا عنه في حياته ودعوى الابرا على هذا الوجه فاسدة لأن الابرا انما يصح بعد الوجوب أو بعد سبب الوجوب وحال حياة المستأجر مال الاجارة غير واجب على المؤجر اذا كانت الاجارة

تقبل * ولو من أحدهما اذا انقضت العدة والعمل من آخر فسدت والرجع للعامل وعليه أجر مثل الاداة * دفع دابته أو منزله أو سفينة ليؤجرها أو الأجر بينهما لم يجز فان أجر فالأجر للمالك وله أجر مثل عمله وكذلك دفع دابة ليبيع فيه البر والطعام على أن الحاصل أنصافا لم يجز والحاصل للبائع وله أجر مثل المنزل وما لا يجوز فيه التوكيل لا يجوز فيه الشركة ولو اشتركا في عمل

حرام لم يصح
نوع آخر
قال لاخر ما اشترى من الدقيق فينأ أو بيني وبينك صح ولو قال ان اشتريت عبدا في بيني وبينك لا يصح ولو قال ان اشتريت عبدا تر كما في بيني وبينك صح لصحة التوكيل * أمره بأن يشتري شيئا بعينه بينه وبينه فاشترى كله لنفسه لم يكن له بل بينهما * قال لاخر اشترى عبدا فلان بيني وبينك فقال نعم فذهب ليشتري فقال آخر اشترى بيني وبينك فقال نعم فاشتراه فهو للاخرين ولو قال له الثاني بمحض من الاول فقال المأمورين فهو بين

المشتري والثاني ولا شيء للاول ولو لم يكن الاول حاضر حين قال له الثالث اشترى ذلك العبد فقال نعم فالعبد للاولين ولا شيء للثالث فاشترى ولا اشترى * اشترى عبدا واشترى فيه آخر فهو بينهما أنصافا ولو رجلان فالثالثا * الثاني في مال الشريك وماله * شركة العنان ينقد من ليس باهل الكفاية بان كان أحدهما صيا ما ذونا لانتارة أو كلاهما أو أحدهما معناه يعقل البيع والشراء وكلاهما أو أحدهما ما ذونا * وشركة العنان عامة بان يشتركا بأنواع التجارات كلها وخاصة وهو أن يشتركا في شيء واحد كالتياب والدقيق ولكل منهما أن يبيع بالثقل والتسبئة وان اشترى ان كان في يده مال الشركة فهو على الشركة فان لم يكن فاشترى بدراهم ودنانير فاشتراه خاصة دون شريكه

لا يهتد على الشركة نصير مستدينا على شريكه وانه لا يملك ذلك وعن الامام رحمه الله انه لو كان في يده دراهم فاشترى بدنانير فهو على الشركة لانهما كالنقد الواحد * وله ان يضع ويدفع المال مضاربة في رواية الاصل وعن الامام المذموم من الدفع * ولا أحدهما ان يوكل بالبيع والشراء * ولورهن أحدهما متاعا من الشركة بدين عليه مال يجوز كان ضامنا يدينه ديناً واجب عليهم ما بعد ما لان الرهن ايفاء وهو لا يملكه ايفاءه دينه وكذا لو ارتمى بدين اذانه استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما ولا صاحبه وليس لاحدهما ان يقرض (٢٢٩) ولو أقر أحدهما بدين لم يجوز على صاحبه * أحدهما شريك العنان

اذا أقر ديناً واجب لهما قال في كتاب الشركة لا يجوز مطلقا وفي الصلح جعلها على ثلاثة أوجه ان وجب بعد تولي هذا أو بولا لا آخر أو كلاهما في الأول جاز في الكل عندهما لان كلا منهما أذن لصاحبه أن يعمل ما هو من أعمال التجارة وهذا من أعمال الله لا يجوز الا في حصته خاصة وفي الثاني والثالث لا يجوز لان حصته ولا في حصته صاحبه وعندهما يجوز في حصته والثالث اذا وجب الدين بعقد أحدهما فآخر الذي في العقد صح تأخيره في الكل عندهما وعند الثاني رحمه الله صح في حصته المؤخر خاصة * أقر أحدهما

بدين في تجارتها وانكر الآخر لزم المقر كله ان كان هو الذي يولاه وان أقر أنه ما تولاه لزمه نفسه ولا يلزم المنكر شيء وان أقر أنه وله لم يلزمه شيء * أحد الشريكين مفاوضة وعنانا اشتراكا على أن يتصرفا معا وشئ فاذن أحدهما العبد المشتري في التجارة جاز ويتعجر بحجر أحدهما أيضا وان أقال أحدهما بيع الآخر

قائمة ولم تنسخ بعد ولم يوجد سبب وجوبه لان سبب وجوبه انقاسخ الاجارة والاجارة لم تنسخ بعد وعلة أخرى ان المذكور في الدعوى فواجب على المدعي عليه أن يدفع مال الاجارة الى هذا الذي يقبض حصته نفسه بطريق الاصل وحصة اخيه الكبيرة بالوكالة والوكيل بالخوصومة لا يملك القبض عند زجره الله تعالى وعليه الفتوى فلا تدفع مطالبته بحصة الموكلة على ما عليه الفتوى والعلة الاولى ليست بصحيفة لان دعوى الابراء ان لم يصح فذلك أمر لازم عليهم ولا يجوز ذلك خلافا في دعوى بقية مال الاجارة فان ذلك لزم لهم *

محضر في دفع دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر * وكان الدعوى بشرائطها من غير دخل فيها فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي ان اباك فدي قبض مني في حال حياته كذا ما من الحنطة عوضا عن مال الاجارة التي تدعيه فرد المحضر بعلة أن دفع الحنطة عوضا عن مال الاجارة يستدعي وجوب مال الاجارة ومال الاجارة لا يجب على المؤجر حال حياة المؤجر اذا الاجارة حال حياة المؤجر فائمة على حالها ومال الاجارة انما يجب على المؤجر بعد الانقاسخ فكيف يصور قبض المستأجر الحنطة عوضا عن مال الاجارة في تلك الحالة * وعلة أخرى أنه لم يذكر أنه دفع الحنطة عوضا وانما ذكر أن اباك قبض الحنطة عوضا وبقيته الحنطة عوضا لا تصير الحنطة عوضا ما لم يجد الدفع من صاحب الحنطة بجهة العوض * وعرض صل في الاجارة * وكان المكتوب فيه أجر فلان من فلان أرضا حديدوها كذا وهي صالحة للزراعة على أن يزرع المستأجر فيها كذا فقل الصل باطل لانه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد لان زراعة شئ بعينه ليست من مقتضيات العقد ولا أحد العاقدين وهو المؤجر فيها منفعة ومثل هذا الشرط يوجب فساد العقد وقيل بهذا لا يطل الصل لان قوله في هذا المقام على أن يزرع فيها كذا وقوله يزرع فيها كذا سواء وقوله يزرع فيها كذا ليس بشرط وانما هو لبيان الغرض فلا يوجب الفساد كيف وقد ذكرنا من قبل أن المستأجر اذا لم يزرع يفسد العقد على ما ذكر في الجامع الصغير فاذا كان تركه يزرع يفسد العقد فذكره كيف يفسد العقد *

محضر في تعريف المملوك * مثل شيخ الاسلام على السعدى رحمه الله تعالى عن محضر كان في أوله روي عن عبد الله الهندي ادعى على فلان فأجاب أنه غير صحيح لان النسبة على هذا الوجه لا تتبع الاعلام ويجب أن يكتب أنه عبد فلان أو مولى فلان * وكان المكتوب في المحضر والمدينون فلان أقر له بذلك طائفة مال لا بدين بيان أن روي عن عبد الله حر وأنه أعتقه مولاة فيكون الاقرار له والماله أوعيد لمولاه محجور عليه فيكون الاقرار لمولاه والماله لمولاه أو ما دون مدينون فيكون الاقرار له وماله المال لمولاه ويختلف حكم الاقرار باختلاف حاله فلا بد عن ذكره قال والمعتق يعرف لمولاه وان كان مولاة معتقا أيضا لا بدين أن يقال انه مولى لفلان فان كان المولى الثالث معتقا أيضا فلم ينسبه الى مولاة فلا بأس به لان المولى الثالث معتق له الخلف في النسب فيجوز الاقتضار عليه *

عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند * فرد بوجه أحدها أنه كان فيه حكم فلان وهو نائب عن قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيه أن قاضي سمرقند مأذون بالاستخلاف والثاني أنه كان فيه وقاضي سمرقند كان قاضيا من قبل الملك سنجار ولم يكن كذلك بل قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمد والحقان

جازت وان باع أحدهما متاعا ورثة عليه فقبله جاز ولو بلا قضاء وكذا الوطأ وآخر من عيب وان لا يعيب جاز من حصته وكذا الوطأ ولو أقر عيب في متاع باعه جاز عليه ما * ولو قال كل منهما الآخر اعلم رأيك فلكل منهما أن يعمل ما يقع في التجارة كل من والارتمان والدفع مضاربة والسفر والخطاطة والشركة بالغير لا الهبة والقرض وما كان اتلا فالمال وان قال له اعل رأيك مال بصره نصا وان أذن كل منهما الآخر بالاستقراض لا يرجع المقرض على الآخر لان التوكيل به لا يصح وفي الاصل ولا حد شريك العنان الدفع مضاربة لا المشاركة مع غيره في مال الشركة واشترى العنان والمضارب والمودع المأفوق في الصحيح من مذهب الامام ومحمد رحمه الله والمؤنة والكراس من المال وقال

محمد رحمه الله في المضاربة بالنفقة من الربح وان لم يكن فمن رأس المال ولو باع أحدهما لم يكن للآخر قبض الثمن وكذا دين وليه أحدهما وللدائن أن يمنع من الدفع اليه وان دفع إلى الشريك برئ من نصيبه ولم يبرأ من حصة الدائن استحقاقا والقبض لا يبرأ من حصة القابض أيضا * ولا يملك أحدهما الخصامة فيما باعه الآخر فالنقصومة إلى الذي ولي ذلك واستحار أحدهما العمل في المشترك عليه ما كلاك الأيمان * ولو أقر بجارية في يده للآخر لا يصح (٢٣٠) في حصة شريكه * ولو اشترى أحدهما شيئا من تجارتهما فوجده عيبا ليس للآخر أن يرده لان

الرغبة من حقوق العقد * ولو أخذ أحدهما لأمضاربة وبيع فله الربح خاصة * ثلاثة ليسوا شركاء تقبلوا عملا وعمل أحدهم له الثلث وهو متطوع في الثلثين * أفعدي دكانه رجلا يطرح عليه العمل بالنصف جاز للعادة * اشترى كافي عمل يتقبله من الناس معا وشق ويعمل كل برأيه أوفى علين مختلفين كالقصار وان لم يخطبوا جاز عندنا استحقاقا لانه لو قيل يقبل العمل واذا تقبلا فعليهما واذا عملا أو عمل أحدهما استحقاقا لاجران العمل معين القابل لان الشرط مطلق العمل لاجل القابل ألا يرى أن القصار اذا استعان بغيره أو استأجره استحقاقا لاجر * ولو شرط الربح لأحدهما أكثر من الآخر جاز لان العمل متفاوت قد يكون أحدهما أحق فان شرط الاكثر لادناهما اختلفوا فان عمل أحدهما للمرض الآخر أو غيبته فالاجر على الشرط لان عمله كعملهما ويستوى أن يمنع الآخر من العمل بعذر أو بغير عذر لان العمل لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاق الربح

محمد كان من قبل الملك سنجر الآن هذا لا يصلح خلا لان قاضي سمرقند لما كان قاضيا من قبل الخاقان محمد والحقان محمد كان نائباً من قبل الملك سنجر كان قاضي سمرقند قاضيا من قبل الملك سنجر ألا يرى أن ولاية الملك سنجر كانت ظاهرة على أهل سمرقند في الابتداء والثالث أن الشهود في شهادتهم قالوا ما وقع فيه الدعوى (١) (ملكاً ابن مدعيت واندردست ابن مدعى عليه بناحق است) ولم يقولوا فواجب على هذا المدعى عليه (٢) (كه دست خویش كوتاه كندازين مدعى به وبابن مدعى تسليم كند) وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذا قال بعضهم لا بد من ذكره ونحن وان لم نقبل به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يبقى فيه لاحد مجال الطعن والرابع أنه كان في آخره وجعلت حكماً هذا موقوفاً على امضاء القاضي فلان وهو الذي كان ولاه وهذا يخرجهم من أن يكون حكماً لان المعلق بالشئ والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشئ وهو خلل قوي لو حصل الحكم على هذا الوجه أما لو حصل مطلقاً والكاتب كتب على هذا الوجه فهذا لا يوجب خلا في الحكم انما يوجب خلا في المكتوب كذا في فصول الاستروشنى *

محضر فيه دعوى اجارة العبد صورته ادعى فلان على فلان عبد في يده أنى أجرت العبد من هذا الذي في يده كل يوم بدرهم وقد مضى كذا وكذا يوم فواجب عليه تسليم هذا العبد إلى مع كذا من الاجرة فرد المحضر بعله أنه ادعى أنه أجره كل يوم بدرهم ولم يذكر للاجارة مدة تنتهي اليها فكل يوم يجي يتعقد فيه عقد الاجارة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى قد انقضى في عقد الاجارة وكان للمستأجر امساك العبد والانتفاع به فكيف تصح مطالبته المدعى اياه بتسليمه اليه ولو كان ذلك مدة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى من جملة تلك المدة كان كذلك لان هذا اليوم اذا كان من جملة تلك المدة كان داخل في عقد الاجارة فكان للمستأجر حق امساك العبد عند نفسه والانتفاع به ولانه ادعى كذا وكذا من الاجر وكان في محضر الدعوى أجر العبد وبه ذكر كلمات كثيرة ذكر وسلم اليه ولم يذكر وسلم العبد اليه وبه لا يثبت تسليم العبد بل هو أنه سلم شيئاً آخر وما لم يثبت تسليم العبد لا يجب أجره فلا تستقيم دعوى تسليم الاجر *

خط الصلح والابراء عرض خط صلح وبراء وكان فيه ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ما لا معلوما فصالحه فلان على ألف درهم وقبض فلان بدل الصلح وذكر في آخره وأبرأ المدعى المدعى عليه عن جميع دعاويه وخصوماته ابراء صححها عاماً قبل الصلح غير صحيح اذ ليس فيه مقدار المال المدعى ولا بد من بيان ذلك ليعلم أن هذا الصلح وقع معاوضة أو وقع اسقاطاً وليعلم أنه وقع صرفاً بشرط فيه قبض البدل في المجلس أو لا بشرط وقد ذكر قبض بدل الصلح في المجلس ولم يتعرض للمجلس الصلح فمع هذه الاحتمالات لا يمكن القول بصحة الصلح أما الابراء حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك عليه لكان الابراء العام لا مكان الصلح *

محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته صورته حضر وأحضر مع نفسه فلان وفلانا

(١) ملك هذا المدعى وهو في يده هذا المدعى عليه بغير حق (٢) أن يقصر يده عن هذا المدعى به ويسلمه إلى هذا المدعى

الثلث في الفسخ انكارها فسخ وموت أحدهما كذلك علم أولاً وان فسخها وفلانا أحدهما لا يفسخ بلام الآخر وان فسخها أحدهما ورأس مالها تنقضي وان عروضا لرواية فيها انما الرواية في المضاربة والطحاوي جعلها كالمضاربة في عدم الانفساخ وذكر بكر أن ما اذا مضى المضاربة والمال عروض يصح وان أحدهما لا وظاهر المذهب الفرق بين الشركة والمضاربة يصح فسخها لعروض المضاربة واختاره الصدر رحمه الله وصورته اشترى كواشترى أمتعة ثم قال أحدهما لا عمل معك

بالشركة وغاب فباع الحاضر الامتعة فالحاصل للبائع وعليه قيمة المتاع لان قوله لا عمل معك ففسخ الشركة معه واحدهما عليك ففسخها ان المال عروضا بخلاف المضاربة وهو المختار وذكر الطحاوي نهادرب المال عن التصرف ان كان رأس المال من أحد النكدين فله أن يستبدله بالنقد الاخر ولا يعمل النهي وان عروضا لا يصح النهي والحق الشركة بالمضاربة والحق المختار ما ذكرنا * أحدهما قال لصاحبه أريد شراء هذه الجارية لنفسى فسكت الاخر فاشتراها فعلى الشركة ما لم يقل نعم ولو وكله بشراء جارية (٢٣١) بعينها فقال ذلك فسكت الموكل

فالمشتري للوكيل لان الوكيل يملك عزل نفسه رضى به الموكل أم لا وأحد الشرى بكن لا عليك ففسخها بل لرضا الاخر * ما شترت من شئ فبيننا ولم يسم شئ قال الامام والثاني رحمه الله لا يجوز الا أن يشتركا فيقولوا ما شترنا أو ما اشترى أحدهما من تجارة فبيننا انصافا ولو قالوا أردنا بهذا الكلام الشركة كذلك والاف هو باطل ولو قال ما شترت اليوم أو السنة من شئ فبيننا انصفان جاز وان لم يوقت لكنه عين المشتري أو ذكر قدر من الثمن بان قال ما شترت من البر انى كذا أو من فلان أو بألف فينبى وينسك جاز * وان سمي صنفان النوع الا انه لم يوقت ولا بين المقدار فقال ما شترت من الخنطة من قليل أو كثير فينبى وينسك ولم يوقت الثمن لا يجوز عن الامام ما شترت من أنواع التجارة فمبني وينسك فقبل ذلك صاحبه جاز * رجل له طعام ولا شتر أيضا فخطاها واشترى واحداهما أجود من الآخر فالثن بينهما انصافا كالبيع وذكر في موضع آخر يقسم

وفلانا كلهم أو لاد فلان فادعى هذا الذى حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع الى مورثهم فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها ويرجى أربابا وأنه مات قبل قسمة هذا المال وقبل دفع رأس المال الى رب المال وقبل قسمة الميرجى مجهلا لهذا المال وصار ذلك ديناً في تركته الى آخره فقيل ان وقعت الدعوى فى رأس المال والرجح فلا بد من بيان قدر الميرجى وتركه يصير خلافاً في الدعوى وان ادعى رأس المال وحده فلا بأس بتركه بيان قدر الميرجى *
 محضر فيه دعوى قيمة الاعيان المستهلكة صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضر معه ألف دينار قيمة عين استهلكها من أعيان ماله بسرق قد فرد المحضر بوجوه أحدها أنه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لان الاعيان منها ما يكون مضموناً بالقيمة عند الاستهلاك ومنها ما يكون مضموناً بالمثل عند الاستهلاك ولعل هذه العين مضمونة بالمثل فكيف تستقيم دعوى القيمة مطلقاً ولان من أصل أبى حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا جواز الصلح عن المغصوب المستهلك على أكثر من قيمته وانما يقطع حقه عن العين وينتقل الى القيمة بقضاء القاضى أو بتراضيه ما قبل ذلك يكون حقه في العين فلا بد من بيانه ولانه لم يذكر أن هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة بسرقته أو بخارى وقيمة الاعيان تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك *
 محضر فيه دعوى الخنطة صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن أخاه الذى أحضره معه فلان كان قبض من هذا الذى حضر ألف من من الخنطة قبضاً موجبا للردوبين أو صاف الخنطة قال وهكذا كان أخوه الذى أحضره معه في حال جواز اقراره بقبض الخنطة الموصوفة فانه قال لهذا الذى حضر بالفارسية (١) (تراهز من كندم ابى يا كره ميانه سرخه تره أبى بوزن أهل بخارى با من است) اقراراً بصحة صدقه هذا الذى حضر فيه خطاباً وقد بوى فلان قبل أن يؤدى شيئاً من هذه الخنطة مجهلاً غير معين لهذه الخنطة المذكورة فيه وصارت هذه الخنطة المذكورة فيه مضمونة لهذا الذى حضر في تركته وخلف من الورثة أخاه هذا وخلف من التركة في يده هذا الذى أحضره معه أموالاً قيمتها ألف من من الخنطة بالوصاف المذكورة فواجب على هذا الذى أحضره معه أداء مثل هذه الخنطة المذكورة فيه من هذه الخنطة المتروكة وشهد الشهود على اقرار المدعى عليه بذلك فرد المحضر بوجوه ثلاثة أحدها أنه ادعى أولاً أنه قبض من ماله قبضاً موجبا للرد والقبض المطلق خصوصاً بصفة كونه موجبا للرد ينصرف الى الغصب وكذا الاخذ المطلق ثم قال وهكذا اقرار المدعى عليه فانه قال بالفارسية كذا وكذا على نحو ما كتب وليس اقرار المدعى عليه كما ادعاه المدعى فانه قال (٢) (ترابا من است) وهذا اقرار منه بالوديعة والشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه واقراء المدعى عليه كان بالوديعة فشهادتهم تكون بالوديعة فلم تكن الشهادة موافقة للدعوى المذكورة والثاني أنه ادعى عليه الخنطة بالوزن وطلب ضمانها والمضمون عند أداء الضمان يصير ملكاً للضامن بالضمان فتتحقق المتابعة بين الخنطة الموزونة وبين ضمانها

(١) لك عندى ألف من تزام قويا أحرظ فيفاوزن أهل بخارى (٢) لك عندى

الثن على قيمة الجسد والردى * عبد بن رجلين اشترى كثر كعنة عن أم ومفاوضة جاز وعن الثاني رحمه الله ليس لاحدهما أن يسافر بمال الشركة بلا اذن الاخر فان سافر وهلك في يده لا ضمان فيما لا اجل ولا مؤنة ويضمن ماله حمل ومؤنة فان لم يكن له حمل ومؤنة واشترى بعد السفر ورجح أو وضع فالقياس أن يكون الرجح له قال لكنى أتترك القياس فان هلك ضمن وان رجح فيكون بينهما * وان كانت الشركة في الاموال كلها لافى مال نفسه مفاوضة أو عننا فله أن يسافر * بيع المفاوض من لا يقبل له شهادة ينفذ على المفاوضة اجماعاً أما الاقرار بالدين لا ينفذ عنده * رجلان لهما على رجل ألف من عن عبد فاشترى احدهما حصه نفسه لم يحز

وعند محمدرجعه الله يجوز فلوان الغريم يحل للذي آخر حصته مائة فليس بركه أن يأخذ منه نصف ذلك وهو خسون فاذا أخذ منه ذلك كان للذي يحل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه من حصته الذي لم يؤخر لأن غير المؤخر إذا أخذ من المؤخر صاد للمؤخر من حصته مثل ذلك ألا يرى أن الغريم لو عمل للمؤخر كل حقه فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر أن يرجع على الغريم بالذي أخذ منه من حصته شريكه وذكر بعد هذا أن المؤخر إذا (٢٣٢) رجع على الغريم بخمسين يقسم هذا بينهما على عشرين للمؤخر وتسعة لغيره ولو أن الغريم حين يحل

والخطة كيلة فلا تصح دعواها بالوزن واليمن في مثل هذه الصورة والثالث أنه قال فواجب عليه أدام مثل هذه الخطة المذكورة من التركة ولا يجب على الوارث أداء الدين من عين التركة لا محالة بل الوارث بالخيار أن شاء أدى الدين من التركة وإن شاء أدى الدين من مال نفسه وانما شرط قيام التركة في يد الوارث لتوجه المطالبة عليه لالادامتها والخلل الثالث ليس بحجج لأن أصل الوجوب في التركة لأن للوارث ولاية استخلاص التركة بأداء الدين من مال نفسه ولما كان أصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الادامن التركة نظرا الى الأصل *

محمدرجعه دعوى قبض العدليات بغير حق واستملاكها في صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن هذا الذي أحضر معه قبض من هذا الذي حضر دراهم عدلية وبين عددها وصفها وجنسها بغير حق واستملاكها فواجب عليه أدام مثل هذه الدراهم العدلية أن كان يوجد مثلها أو قيمتها إن لم يوجد مثلها أو قيمتها يوم القبض كانت كذا واليوم كذا فظن بعض مشايخنا رجحهم الله تعالى أن في هذه الدعوى نوع خلل من قبل أنه ذكر أنه قبض هذه الدراهم بغير حق واستملاكها ولم يذكر أنه استملاكها بغير حق أو بغير أمر صاحبها ويحتمل أن الاستملاك كان بغير أمر المالك ويحتمل أنه كان بأمره واعترض على هذا القائل أن الاستملاك أن كان لا يصلح سببا لمكان الاحتمال فالغصب السابق كاف فيمكن إيجاب الضمان بالغصب السابق وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض لا يمكن إيجاب الضمان في الغصب السابق لأنه يحتمل أن المالك رضى بقبضه الدراهم والمالك إذا رضى بقبض الغاصب وقد كان الغاصب قبض للحفاظ بغير عن الضمان ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى في آخر كتابه لصرف وأكثر المشايخ رجحهم الله تعالى على أن هذا الخلل المذكور في الحقيقة ليس بخلل في الحقيقة ووجهه أن الغصب والقبض بغير حق في نفسه يصلح سببا لوجوب الضمان وكذلك الاستملاك في نفسه يصلح سببا لوجوب الضمان الآن أمر المالك بالاستملاك وإجازته قبض الغاصب مبرئ لمن الضمان فليس على المدعي أن يتعرض للبرئ عن الضمان نفيا وإثباتا إلا إذا ادعى المدعي عليه شيئا من ذلك فينبغي أن يكون ذلك دفعا لدعوى المدعي الآن يشترط بيان ذلك على المدعي ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعي ذكر الاستملاك في الدعوى انما ذكر القبض بغير حق فينبغي أن يطلب من المدعي عليه أو لتسليم عين تلك الدراهم لأن الدراهم إذا كانت قايمة بعينها وبقت قبضها بغير حق يجب على المدعي عليه تسليم عينها للماعرف أن الدراهم والدنانير يتعينان في الغصب وطالبه المدعي تسليم عينها وإذا عجز عن تسليم عينها فليس مثلها فان لم يقدر على المثل فيسلم القيمة ومن الأئمة من قال للمدعي أن يطالب المدعي عليه أولا بأحضار تلك الدراهم ليقوم البينة عليها ثم يطالبه بتسليمها اليه كما هو الحكم في سائر المنقولات ولكن نقول طلب الاحضار على الإطلاق غير مستقيم ههنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لأن الاحضار انما يطلب في المنقولات حتى إذا شهد الشهود أشاروا الى المدعي به والشهود لا يمكنهم الاشارة ههنا فانهم لا يعلمون أن هذه الدراهم هل هي عين تلك الدراهم المغصوبة فان الدراهم يشبه بعضها بعضا فتقع الاشارة الى غيرها بخلاف سائر المنقولات فانها تعرف بظاهر الا اذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من جنسها فينبغي أن يشترط الاحضار *

للمؤخر مائة ورجع شريكه عليه بنصفه ولم يرجع على الغريم حتى اقتضى عين المؤخر من الغريم كان للمؤخر أن يشاركه فيها ويكون بينهما على عشرة للمؤخر سهم واثنان تسعة دين مشترك للثلاثة على انسان غاب منهم اثنان وطلب الثالث الحاضر حصته يجبر المديون على الدفع وأحد المتفاوضين لا يملك فسخنها حال غيبة الآخر لانه وكيل * أحضر بكي المفوضة استعار دابة ليركبها الى كذا فركبها شريكه فعميت فانهم ما يضمنان لأن صاحبها لم يرض بركوب غير المستعير وكان هذا ضمان اتلاف فيلزمهما وان كان ركبا في حاجتهما كان الضمان في مالهما وان ركب في حاجة نفسه يضمنان لما قلنا الا انهما ان أدياه من مال الشركة رجع الشريك على الركب بحصته من ذلك * وان استعار أحدهما دابة ليحمل عليها طعامه الى كذا فحمل عليه شريكه مثل ذلك الطعام من خاصته أو المشترك لاضمان عليه لأن في الاعارة للحمل لا يفيد التقييد بخلاف الركب ولو استعارها

أحدهما ليحمل عليها عدل زطي فحمل عليها شريكه مثله لا يضمن ولو حمل عليها طيبا لسته يضمن لاختلاف الجنس طوله ولو حمل الشعر مكان الحنطة لا يضمن لانه أخف وكذا لو كانا شريكين عتانا فاستعارها أحدهما فالجواب فيه كالجواب في الاول كتاب الهبة * ثلاثة فصول الاول في جوارها وفيه ثلاثة أجناس الاول في ألفاظها وشرائطها * من شرائطها الاقرار فلم يصح في مشاع يحتمل القسمة وصحت فيما لا يحتملها * وهب دارا من رجلين لم يجز عنده ما خلا فالحمد لرجعه الله ولو قال وهبت الدار ثلثها لهذا

وثلاثها هذا لا يجوز عند الامام والثاني رجهما الله وعند محمد رجه الله يجوز والصدقة على فقير بن علي هذا قال أحد الشرى يكن لصاحبه وهبت لك نصيبى من الرمح ان قائما لا يصح وان قال يصح وهب لرجلين درهمهما صحيحا يجوز في الصحيح ولو معد درهمان قال لرجل وهبت منك درهمهما من كان مستويين لا يجوز وان مختلفين يجوز لان في الوجه الاول تناول واحد منهما وهو مجهول وفي الثاني تناول قدر درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة دفع الى رجل ثوبين وقال أيهما شئت فلك والا تخولانيك (٢٣٣) فلان ان بين قبل أن يتقرقا

جاز والا لا له على آخر ألف نقدوا ألف غلة فقال وهبت منك أحد المائتين جاز والبيان اليه والى ورثته بعد موته وهب عبده على أن يعتقه تحت الهبة وبطل الشرط ولو وهب على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان اختار الهبة قبل أن يتقرقا جاز ولو أبرأه على أنه بالخيار ثلاثة أيام صح البراءة وبطل الخيار وهب جارية لامرأته والخيار في الدار لا يحضرتهما فقالت قبلت لم يجوز حتى يكون بحضورهما ولو كانت العين الموهوبة عنده ودعته فقال المودع وهبتا منك فقبل وليس ذلك عندهما صح قبض الموهوب له الموهوب بعد الافتراق ان كان بامرهم يصح وان بغير أمره لا وفي المجلس صح قال لا آخر وهبت منك هذا العين فقبضه الموهوب له بحضور الواهب ولم يقل قبلت صح ولم يقبض ولكنه قال قبضت يصير قابضا عند محمد خلافا

طوله وعرضه بثمن معلوم وبين ذلك الثمن وأنه اشترى منه هذه القطعة من الاطلس في مجلس البيع بالثمن الذي بينه وقلنسوتين معروفتين بالعراق وازارة وتكة بكذا غناوين ذلك وسلمها اليه وأنه قبضها من غير تسليم الثمن فواجب عليه اداء الثمن المذكور فيه وبين شرائط البيع والشر من البلوغ والعقل وطالبه الثمن وأنكر الخصم الشراء منه وأنكر وجوب الثمن عليه وأقام المدعى بينة على وفق دعواه بشرائطها وكتبوا نسخة المحضر وطلبوا الجواب الفتوى فزعم بعض المفتين أن في هذه الدعوى خلافا من قبل أنه لم يذكر فيه أن المبيع هذا هل كان ملكا للبائع أم لا لجواز أنه باع مال غيره بغير أمره فلا يستوجب عليه المطالبة بالثمن ولأنه لم يذكر في المحضر أن هذا بذرعان أهل بخاري أو بذرعان خراسان وأنه متفاوت فيسحق المبيع مجهولا الآن ما زعم هذا القائل لا يوجب خلافا ما الأول فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها اليه وقوله وسلم تطهير قوله وهو يملكها وهي مسئلة كتاب الشهادات وأما الثاني فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها اليه وبعد القبض والتسليم فالمدعى به في الحقيقة هو الثمن الذي وجب بالعقد وصار ديناً في الذمة ولا جهالة في الثمن وإنما الخلل في هذه الدعوى من وجه آخر فان المذكور في الدعوى أنه باع منه قطعة أطلس صفتها كذا وقلنسوتين صفتها كذا وأنه اشتراها منه وسلمها اليه المشتري ولم يقل باعها واشترأها وسلمها أو اشتراها بجهة بعد ما باعها منه بجهة وسلم الجمله اليه وهو قبض الجمله حتى ينصرف الى كل ذلك وله باع قطعة الاطلس هذه وقلنسوتين وأنه اشترى القطعة دون القلنسوتين أو سلم القطعة دون غيرها غاية ما في الباب أن كلمة ما يجوز أن ينصرف الى الجمله لكن يجوز أن يصرف الى أحدهما أيضا فلا يفتي هذا الاحتمال فلا بد من ذكر شيء يزول به ما ذكرنا من الاحتمال وهو كلمة هن أود كرلفظ الجمله أما بدون ذلك لا يزول الاحتمال واذا لم يزل هذا الاحتمال يفتي المبيع والمسلم مجهول فلا تستقيم دعوى البعض لان المسلم ليس بما هو حتى تستقيم دعوى الثمن بقدره *

محضر في دعوى الوكيل وديعه موكلة ادعى على آخر بحكم الوكالة الثابتة له من جهة والده أن والده دفع الى هذا الرجل تحت ديباج عدده كذا وصفته كذا ولونه كذا وطول كل ديباج كذا وعرضه كذا على سبيل الامانة ولم يظفر به والده حتى يأخذ منه وقد وكل والده هذا بالخصومة في ذلك متى ما ظفر به هذا المدفوع اليه ووكله قبض ذلك منه أيضا وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاء فادعى عليه احضار ذلك مجلس القضاء لقيم الوكيل بينة عليه فانكر المدعى عليه القبض أصلا وأقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه أنه قد كان قبض لكن رد ما الى والده وكتبوا المحضر وطلبوا اجواب المفتين فاجابوا بالخلل وكان وجه الخلل أنه لم يذكر في المحضر أن المدعى كذبه في قوله (١) (بازرد كردم) وهذا لان المدعى لو صدقه في الرد على والده لا يثبت له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من بيان ذكر التكذيب في الرد لتستقيم دعوى الاحضار منه وعندى أن هذا ليس بمخل لان طلبه احضار التخت تكذيبه في الرد

محضر في دعوى امرأته من لا في يد رجل شر من والدها امرأته ادعت من لا على رجل وقالت هذا المتزلوذ كرت موضعه وينت حدوده كن حقا وملك الوالد فلان وأنه باعه منى يوم كذا في شهر كذا حال

(١) رددته

(٣٠ - فتاوى سادس) وهب المتاع وسلمها اليه بجهة جاز وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لغيره وهب لرجل مائة في صندوق وسله مع الصندوق فليس يقبض تصدق على ابن صغيره بداره فيهما متاع وهو سكنها بعباله أو فيها ساكن بلا جرم ولم يشرعها جازت الصدقة وان كان فيها ساكنة بآجرة لم تجز الصدقة وهب لابنه الصغير دارا وفيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بدار وفيها متاع الاب والاب ساكنها يجوز وعليه الفتوى وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها مع الزوج جاز اشترى عبدا وقبل قبضه وهب من رجل أو رهنه

وأمره بقبضه يجوز قال لا تخربن چیزی ترا فهو هبة يشترط فيها القبض ولو قال تراست فإقراره بجميع ما ملكه أغلانا فهذا هبة يشترط فيه القبض وقد مر ما هو الحق والمختار (الجنس الثاني في هبة الدين) وهب له ديناً على رجل وأمره بقبضه جاز استحسننا وإن لم يأمره لا ويبع الدين لا يجوز ولو باعته من المدين أو وهبه جاز والبنت لو هبت مهرها من أبيها أو المرأة وهبت مهرها الذي على زوجها (٢٣٤) لابنها الصغير من هذا الزوج أن أمره بالقبض صح والالا لأنه هبة الدين من غير من عليه

كونه نافذ التصرف وافي قد اشترط منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذلك في حال صحة التصرفات واليوم جميع هذا المنزل حتى وملكي بهذا السبب وأن الذي في يده المنزل أحدث يده فيه فواجب عليه قصر يده عنه وتسليمه إلى فاجاب المدعى عليه (٢) (أن منزل ملك من است وحق من است باين مدعيه سبب يردني ليست باين سبب كه دعوى ميكند) فأحضرت المدعية نفراد كرت أنهم شه ودها فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد وقال (٣) (كواهي ميدهم كه اين فلان بن فلان والداين مدعيه اقرار كرد بر حال رواي اقرار وكفت من اين خانه كه حدر دوي درين محضر مذ كوراست باين دختر خو يش فلانه فروخته ام ووي اين خانه از من خريده است بهمين بها كه درين محضر مذ كوراست بهمين تاريخ كه درين محضر مذ كوراست فروختي وخر يدي درست وامر وراين خانه ملك اين فلانه است باين سبب كه اندرين محضر ياد كرده شده است واين مدعي عليه دست نو كرده است درين خانه بناحق) واستفتوا المفتين فزعم بعضهم أن فيه خللاً من قبل أنه ذكر في الدعوى أنه باعه منها بتاريخ كذا وهكذا أقر البائع بهذا البيع وهذا التاريخ وهذاوجب خللاً من قبل أنه أضاف الأقرار إلى تاريخ المبيع في يوم كذا ولعل الأقرار كان قبل ذلك التاريخ وهذا الزعم فاسد من جهة أن الأقراران جل على ما قبل البيع يكون باطلا ولو جل على ما بعده يكون صحيحاً والاصل في تصرف العاقل أن يصحح لأن يطل وزعم هذا الزاعم أيضاً في لفظ الشهادة خللاً لأن الشهود قالوا شهد أنه أقر بالبيع وشهدوا على إقراره ثم قالوا اليوم جميع هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والأقرار بالبيع لا يصلح سبباً ولا شهادة لهم على البيع فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن هذا لا يوجب خللاً في شهادتهم وفساداً لأن الشهود إذا شهدوا على إقراره بالبيع والشر من المدعية فقد ثبت البيع والشر به شهادة الشهود ولكن بناء على الأقرار والبيع سبب الملك والثاني أنهم شهدوا على إقراره ولا علم لنا بعدم شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لهم شهادة على البيع لكن لما شهدوا على إقراره ولا شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فلم يكن في الشهادة خلل *

(٢) محضر في دعوى عن الدين ادعى رجل على رجل كذا ديناراً بساورية جيدة حقاً واجبا وديناً لازماً بسبب صحيح شرعي وذ كرفيه وأقر المدعي عليه أن هذه الدنانير عليه بسبب صحيح شرعي أنه اشترى من هذا كذا من دهن السهم الصافي وبين أوصافه شراء صحيحاً وقبضه منه قبضاً صحيحاً فوجب على المدعي عليه هذا تسليم هذه الدنانير المذكورة فقه إلى هذا المدعي وذ كرجواب المدعي عليه بالانكار وذ كرجبهده شهادة الشهود على إقرار المدعي عليه بهذا الشراء المذكور فقه هذا المبلغ من الدهن الصافي الموصوف فيه

(٣) ذلك المنزل ملكي وحق وليس مسلمة هذه المدعية بهذا السبب (٣) أشهد أن فلان بن فلان هذا والده المدعية أقر في حال جواز الأقرار وقال أنا بعت هذه الدار المذكورة حدودها في هذا المحضر من بني فلانة وهي اشترت هذه الدار مني بهذا الثمن المذكور في هذا المحضر في هذا التاريخ المذكور في هذا المحضر ببيعاً وشراء صحيحاً واليوم هذه الدار ملك فلانة وهذا بهذا السبب المذكور في المحضر وهذا المدعي عليه أحدث وضع اليد عليها بغير حق

الدين * عنده عبد ودبعة قال له مولاه وهبته منك ولم يقل هو قبلت ان غاب العبد أومات فن الواهب * غريم الميت وهب الدين من الوارث صحت لانها من عليه الدين حكايته ان لم يكن في التركة دين مستغرق يملكه الوارث وان كان فله حق الاستخلاص ألا يرى أنه لو تزوج أمه من التركة المستغرقة لا يصح * ولورث الوارث الهبة ترتد بالرد خلافاً لمحمد رحمه الله وقيل لا خلاف هنا والخلاف فيما لو وهبه للميت فردته الوارث * ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضاً وهب ديناً على عبده جاز كان العبد مدينياً أو لا فان رده المولى هل ترتد قبل هو على هذا الخلاف وقيل ترتد اجتماعاً وهو الصحيح * قال لهرية أبرأتك مما عليك له من الدين قلت قبل القبول برئ من الدين حتى إذا قال له المدينون أبرأتني مما لك على فقال الدائن أبرأت فقال المدينون لا قبل برئ بناء على ان الأبراء لا يحتاج فيه إلى القبول ولكن ترتد بالرد وأبرأ الوكيل بالشراء يرتد بالرد لانه تملك لا إسقاط ولهذا كان له حق الرجوع على موكله وهل يشترط لصحة الرجوع مجلس الأبراء اختلفوا وقال شمس الأئمة يشترط في هبة الدين من المدين عندنا خلافاً لفرجه افاق وذ كراصدراً أيضاً كذلك أبراء الدائن من المدين لا يصح بلاقبوله لكن المذكور في أكثر الكتب أنه مذهب زفر ومذهب علمائنا الثلاثة رجهم الله عدم وثوقه على قبوله والفتوى

وقال وبرأ الكفيل لا يرتد بالرد وهبة المكفيل ترتد بالرد والبائع لو أبرأ الوكيل بالشراء يرتد بالرد لانه تملك لا إسقاط ولهذا كان له حق الرجوع على موكله وهل يشترط لصحة الرجوع مجلس الأبراء اختلفوا وقال شمس الأئمة يشترط في هبة الدين من المدين عندنا خلافاً لفرجه افاق وذ كراصدراً أيضاً كذلك أبراء الدائن من المدين لا يصح بلاقبوله لكن المذكور في أكثر الكتب أنه مذهب زفر ومذهب علمائنا الثلاثة رجهم الله عدم وثوقه على قبوله والفتوى

على هذا واستدل الامام السرخسي رحمه الله بمسألة الزبادات وهي ان الطالب اذا أبرأ الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصيل بالدين واذا وهبه له يرجع دل أن هبة الدين تملك وبراءه اسقاط والقبول يشترط في التملكات والعامة قالوا هبته من الكفيل انما يجعل تملكه وان لم يكن موجودا ولا مالا من كل وجه تصحح انصرفه لا فتراق الهبة والاسقاط في حق الكفيل أما الفرق بينهما في حق الاصيل فلا يجعل تملكه ولا يشترط القبض في حق الوكيل بالشراء جعلنا الهبة والابراء واحدا في (٢٣٥) انه يرجع على موكله لما امر أن

أبراء الوكيل عليك تريد بالرد وفي الناطقي عن الثاني كالحكاية الامام السرخسي وفي موضع آخر ذكر الناطقي كما ذكرناه عن العامة عن الثاني رحمه الله * قال لمكتبته وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا أقبل عتق المكاتب والمال دين عليه لما قلنا ان هبة الدين من عليه الدين تصح بلا قبول وترتد بالرد فاذا قال لا أقبل لم يظهر انتقاض الهبة في حق انتقاض العتق * خذ من كاهن من الدين الذي لي على فلان وعليه درهم فاخذ الدنانير مكانها لم يجز لان الزكاة تؤخذ من العين لا من الدين * وذكر ابن سماعة وهبت لك الدراهم التي على فلان فقبض مكانها درهم جاز * وفي الدين المشترك ولو هب أحدهما حصته من الدين صح ولو وهب نصفه مطلقا نفذ في الربع وبوقت في الربع كالأو وهب نصف العبد المشترك وهذا خلاف الظاهر وظاهر الرواية أن هبة جزء من العين المشتركة ويصح

وقال كل واحد من الشهود بالفارسية (١) (كواهي مديهم كه اين مدي عليه) وأشار إليه (مقرأ بدبحال) صحته وروايت اقرار خویش بطوع ورغبة وحينئذ كفت بخير يدم از اين مدي) وأشار إليه (هفصه من روغن كجديا كيزه صافي خريدي درست وقبض كردم قبضي درست) واستتمتواعن صحة هذه الدعوى فقيل انها فاسدة من وجهين والشهادة غير مطابقة للدعوى أما بيان أحد وجهي فساد الدعوى أن المدعي ادعى اقرار المدعي عليه بهذا المال المذكور فيه ودعوى الاقرار بالمال غير صحيحة عند عامة العلماء لوجهين أحدهما أن دعوى الاقرار ليس بدعوى الحق لان حق المدعي المال دون الاقرار فاذا ادعى الاقرار فقد ادعى ما ليس بحق له والثاني أنه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لان نفس الاقرار ليس بسبب لوجوب المال انما الموجب شيء آخر وهو المبايعة والاقرار أو ماشا كل ذلك فلو كان الحق ثابتا للمدعي بسببه لا داعي لذلك ولينسب به فلما أعرض عن ذلك ومال الى الاقرار علم أنه كاذب في الدعوى الوجه الثاني لفساد الدعوى أنه لما بين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لا بد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن الذي يدعي بيعه من المدعي عليه كان موجودا وقت البيع حتى يقع البيع صحح الان على تقدير عدمه وقت البيع أو عدم بعضه لا يكون البيع منعقدا في حق الكل أو في حق البعض فلا يكون الثمن واجبا على المدعي عليه فلا تنضم دعوى الثمن بسبب الشراء والبيع غاية ما في الباب أنه ذكر أنه قبضه قبضا صححا ولكن هذا لا يكفي لصحة البيع ووجوب الثمن لوجهين أحدهما أنه لم يكن موجودا وقت البيع ولا مقبوضا لكن الكاتب هكذا ذكر والثاني أنه يحتمل أنه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري وقبضه المشتري اذ لم يذكر في المحضر وقبضه في مجلس الشراء أو عقب القيام عن مجلس الشراء وعلى تقدير عدمه وقت البيع لا ينفعه التسليم لان العقد حينئذ يقع باطلا والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينفع فلا يكون هذا بيعا بالتعاطي لان هذا التسليم بناء على ذلك العقد الباطل وانما يعتبر البيع بالتعاطي في موضع لم يكن التسليم بناء على البيع الفاسد وهو نظير ما قلنا في الاجارة اذا آجر داره وأرضه وهي مشغولة بمتاع الا آجر وزرع ثم فرغ وسلم لا تنقلب الاجارة جائرة فلا ينعقد بينهما اجارة مبتدأة بالتعاطي لان التسليم حصل بناء على الاجارة الفاسدة كذا هنا ومن المشايخ من أنكروا القياس في هذه الدعوى وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جوابا أما الاول قلنا دعوى الاقرار بالمال انما لا تصح اذا حصل دعوى المال بحكم الاقرار بأن قال المدعي عليك كذا لانك أقررت له به أو قال هذه العين ملكي لانك أقررت لي بها وهذا دعوى المال ما حصلت بحكم الاقرار بل دعوى المال حصلت مطلقة الا أنه مع دعوى المال ادعى اقراره بالمال وهو لا يوجب خيلا وقوله ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع أيضا وقوله لم يدع السبب قلنا انما لم يدع السبب لا لما قلتم بل لأنه لم يجد من يشهد على السبب ووجد من يشهد على اقرار المدعي عليه بالمال وأما الوجه الثاني قوله لا بد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن كان موجودا

(١) أشهد أن هذا المدعي عليه وأشار إليه جامعة قزافي حال صحته وجواز اقراره بالطوع والرغبة وقال اشترت من هذا المدعي وأشار إليه سبعة من دهن سمسم دهننا نظيفا صافيا شراء صححا وقبضته قبضا صححا

تنصرف الى حصة البائع (نوع في هبة المهر وغيره) قال لها وهي لانه لم العربية فولي وهبت مهرى منك فقال وهبت لاتصح بخلاف الطلاق والعناق لان الرضا شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعناق وانما لوأكره على الهبة فهو باطل لا يصح وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله لا ينعان أيضا اذا عرف بالجهل * قال لا خرب لي هذا الشيء على وجه المزاح فقال وهبت فقبله وسلم جازه قال هب لي هذا فقال فدأى وتبادأ وقال دريغ نیست لا يملكها قبيل ما يقول لا يملك في مهر أمك فقال وي ما راجحنا بدبر بد بنوده است

كما أورأ سائرهم لا يكون إراء المهر وقال هذه الامة لك قال الشافعي رحمه الله هذه جائزة عليكم اذا قبض * هي الحلال لا يكون هبة الا اذا دلت قريته على ارادتها * وهبت لك فزجه هبة * وهبت مهرها الزوجها على أن يجعل امرأته تزوجه عليها ما يداهل ما يقبل الزوج قبل لا يبرأ والخيار أن الهبة تصح بلا قبول المدون وان قبل ان جعل امرأته ما يداهلها فالإراء ما مض وان لم يجعل فكذلك عند البعض والخيار أنه يعود وكذلك (٢٣٦) لو أبرأ على أن لا يضربها ولا يجبرها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود

وقت البيع قلنا هذا انما يحتاج اليه في الشهادة بان شهد الشهود أنه باع منه كذا مبلغاً من الدهن والشهود هنا لا يشهدون على البيع انما يشهدون على اقراره بالبيع واقراره كان بشراء صحيح واقرار الانسان متى حصل يتصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة والفرق بين الشهادة والاقرار عرف في مواضع وأما بيان أن الشهادة لا تطابق الدعوى فان في الشهادة ذكر اقرار المدعي عليه بالقبض مطلقاً بالقبض المشتري فان الشهود قالوا (١) (مقر آمداين مدعى عليه كـ بخريد ازين مدعى هفصدمن روغن كنجده صافي با كيزه وقبض كردم قبض درست) وفي الدعوى ذكر القبض مع الإشارة فانه قال قبضه منه قبضاً صحيحاً وكان ينبغي أن يذكر وفي الشهادة على اقرار المدعى عليه (٢) (وقبض كردمش)

محضر في دعوى الوصية بالثالث صورته ادعى الموصي له على واحد من الورثة أن الميت قد أوصى لي بثلث ماله حال حياته وحال كونه عاقلاً بالغاً وحضر في مجلس الحكم خاتمتين ذهب فسه في زوج وادعى على الوارث أن هذا الختام من جملة التركة التي خلفها الميت وأنه في يدك فوجب عليك دفع الثلث المشاع من هذا الختام الى بحكم الوصية فأذكر الوارث الوصية وأقام المدعى بينة على وفق دعواه واستفتوا عن صحة الدعوى فافتوا بفساد هذه الدعوى واختلفوا في علة الفساد بعضهم قالوا لانه لم يذكر في المحضر أنه أوصى طائفاً ويحتمل أنه أوصى مكرهاً والوصية مع الاكراه باطلة وبعضهم قالوا لطلب تسليم الثلث المشاع من الختام وذلك لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الجزء الثالث متصور بتسليم الكل *

محضر في دعوى النكاح على امرأة * وصورة ادعى فلان على فلانة أنها منكوحته وحلله بسبب أنه تزوجه على مهر معلوم يشهد من الشهود العدول بتزويجها نفسها منه وأنه آخر جت عن طاعته فوجب عليها الانقياد في أحكام النكاح وقد كان جواب المرأة أن انقيادها في أحكام النكاح غير واجب علم من قبل أن طلقها ثلاث طلاقات وأنها محترمة عليه بالطلاقات الثلاث وأثبتت ذلك بالبينة على سبيل دفع دعواه النكاح عليها وقد كان أتى الرجل بدفع الدفع وادعى أنها مبطله في دعوى الدفع وأن دعواها الدفع هذه ساقطة من قبل أنها أقرت قبل دعواها الدفع هذه أنها اعتدت منه بعد الطلاقات الثلاث وتزوجت بزواج آخر ودخل ذلك الزوج ثم طلقها واعتدت منه أيضاً وكان دعوى انقضاء العدين منافي مدة يصور في مثلها انقضاءها ثم تزوجت بهذا الزوج مهر معلوم يشهد من الشهود العدول وأنها اليوم امرأته وكان على المحضر جواب مشايخهم قنود بكارهم بالصحة واتفق مشايخ بخاري على أن المحضر غير صحيح وبينوا ذلك وجهاً فقالوا ان الزوج ادعى اقرار المرأة بهذه الاشياء ودعوى الاقرار على المدعى عليه بالشئ غير صحيح من المدعى منذ كور في شرح أدب القاضي وعندى ما ذكره من وجه الفساد ليس بصحيح وهذا لان الزوج لا يدعى النكاح بحكم اقرارها بل يدعى النكاح عليها مطلقاً وانما دعوى الاقرار لبيان كونها مبطله في دعوى الدفع وهو صحيح واليه أشار في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا مصرة

(١) جاسقتر هذا المدعى عليه في اشترت من هذا المدعى سبعة من دهن سمسم صافي نظيف وقبضته قبضاً صحيحاً (٢) وقبضته

المهر * منعها عن الميراث أبوها حتى تهب مهرها فالهبة باطلة لانها كلكرهه وذكر شمس الاسلام خوفها بضرب حتى تهب مهرها فإكراه ان كان قادراً على الضرب وذكر بكر رحمه الله سقوط المهر لا يقبل التعليق بالشرط ألا يرى أنها لو قالت لزوجها أن فعلت كذا فأنت برى من المهر لا يصح * قال المدونة ان لم أقبض مالى عليك حتى تموت فأنت في حل مني فهو باطل لانه تعليق بالبروات لا يحتمله

الجنس الثالث في هبة الصغير

غرس لابنه الصغير كرمًا ان قال جعلته له يكون هبة وان قال جعلته باسمه لا ولو قال أعزس باسم ابني أمره منددوا الى العصة أقرب هبة من ابنة الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الاب قابضاً بكونه في يده أو في يده مودعه أو مستعيره لا بكونه في يد غاصبه أو مرتته أو المشتري منه شراء فاسد وهذا اذا أعله وأشهد عليه والاشهاد للعرض عن الخطوب بعد مودعه والاعلام لازم لانه بمنزلة

القبض وان بالغ في شرط قبضه ولو في عياله والوصى كالأب والام كذلك والصغير في عياله ما نوهبت له أو وهب له تملك الام كذا القبض وهذا اذا لم يكن للصبي أب ولا جد ولا وصيه ما لا وصى وذكر الصمد رحمه الله ان عدم الاب فقبض الام ليس بشرط وذكر في الاصل الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها بملك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الرفاف وبعد البلوغ وفي التعبير بقبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حياً فلو أن الاب وصيه والجد وصيه غاب غيبة منقاعة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره ولا الاربع مع

وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله أم لا سواء كان ذارحاً محرم أو أجنبياً وان لم يكن واحداً من هؤلاء الأربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله فإنه ذكر في الأصل من عال يتعمد وهو ليس بوجه ولا بينهما قرابة وليس لهذا الصبي أحد سواء جاز قبض ما وهب له استحساناً ولو أراد أجنبي التزعم منه ليس له ذلك ويسلم في تعليم الأعمال ولا فرق بين أن يعقل الصبي أولاً وكذا لو كان في عياله الأخ والم وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان أبي حيا **نوع** الأفضل (٢٣٧) في هبة الابن والبنت التثليث

الميراث وعند الثاني
التصيف وهو المختار ولو وهب جميع ماله من ابنه جاز وهو آثم نص عليه محمد رحمه الله ولو خص بعض أولاده لزيادة ريشه لا بأس به وان كانا سواء لا يفعله وان أراد أن يصرف ماله إلى الخير وابنه فاسق فالصرف إلى الخير أفضل من تركه لانه عانة على المعصية وكذا لو كان ابنه فاسقاً لا يعطيه أكثر من قوته

نوع

وهب للصغير من المأكول شيئاً يباح للوالدين أن يأكله **نوع** التحذير لجملة الختان وأهدى الناس ووضعوه بين يدي الصبي كشياب أو ما يستعمله الصبيان فالهبة للصبي وان دراهم أو دينار أو متاع البيت ينظر إلى المهدى ان من أقارب الاب فلا باب وان من أقارب الام فلهما سواء قال المهدى هذا للصبي أم لا وهذا المهدى يقول المهدى هذا له وأهلها فان أمكن ان يرجع إليه يرجع إليه فان قال شيئاً فالقول له **نوع** قدم من السفر وجاء الخف إلى من نزل عنده وقال اقم هذين أولادك وامراً أنك ونفستك ان أمكن

كنا في الذخيرة *

نوع ورد رجل من مرو في اثبات ملكية رجل **نوع** وكتب فيه يقول القاضي فلان صاحب المظالم والاحكام الشرعية بكورة مرو ورونا حيل من قبل السلطان فلان حضر في مجلس الحكم بها بتاريخ كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر معه خصماً ذكر أنه فلان بن فلان فادعى عليه بمحضرة منه قالوا وكان في المحضر المذكور إلى هنا خلل من وجهين أحدهما أنه كتب حضر في مجلس القضاء بها وقد سبق ذكر كونه قاضياً بمرو ورونا حيا فتقوله بما يحتمل الانصراف إلى كورة مرو ويحتمل الانصراف إلى النواحي فالحكم لا يكون صحيحاً إذا لمصر شرط صحة القضاء في ظاهر الرواية واليه مال أكثر المشايخ رحمه الله تعالى مذكور في أدب القاضي للخصاف وعندى أن هذا ليس بخلل لأن المصر على رواية النوادر ليس بشرط فإذا قضى القاضي خارج المصر كان قضاؤه في فصل مختلف فيه فينفذ والثاني أنه ذكر فادعى عليه بمحضرة منه ولا بد من التصريح بذلك الذي حضر والذي أحضر معه فينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه لانه يحتمل أن الدعوى صدرت من غير هذا المدعى أو من هذا المدعى على غير هذا المدعى عليه ويكتب بمحضرة من هذا المدعى عليه لاحتمال أنه يدعى عليه عند غيبته ثم ذكر فيه جلاصته كذا على نفسه كي صفة كذا سانه كذا قيمته كذا بمحضرة مجلس القضاء وأشار إليه أنه ملكه وحقه قالوا وفي بعض هذه الألفاظ خلل وبعضها غير محتاج إلى الذكر بيان الصفة والسن والقيمة غير محتاج إليه اذ هو محضر في مجلس الحكم فتصح الدعوى بالإشارة إليه من غير بيان الصفة والسن والقيمة وفيه خلل فإنه قال وأشار إليه أنه ملكه وحقه وينبغي أن يقول ان الجمل المحضر هذا ملك المدعى وحقه ثم قال وفي يد المدعى عليه بغرق ولا بد وأن يقول في يد المدعى عليه هذا ثم ذكر وأما الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وأن يقول وأن الواجب على هذا المدعى عليه قصر يده عن الجمل المدعى به هذا ثم ذكر وعادته إلى يده وعسى لم يكن في يده بان كان ورثه ولم يقبضه حتى غصبه المدعى عليه وينبغي أن يذكر مكان لفظة الاعادة لفظة التسليم وتسليمه إلى المدعى هذا ثم بعد ذلك المسئلة والانكار فأحضر المدعى جماعة وكان ينبغي أن يقول فأحضر المدعى هذا ثم ذكر في شهادة الشهود شهدوا أن الجمل المدعى ملك المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه بغرق ولا بد وأن يقول شهدوا أن الجمل المدعى هذا ملك المدعى هذا وحقه في يد المدعى عليه هذا بغرق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا إلى المتداعيين وأنه لا يفي عن ذكر الإشارة عقيب ذلك كل واحد منهم ما لا يفي عن ذلك إلى المتداعيين يتناول كل واحد منهم ما فمضى أشاروا إلى المدعى عند الحاجة إلى الإشارة إلى المدعى عليه وعند ذلك الجمل يحتاج إلى ذكر الإشارة إلى الجمل الا اذا كان ذكر وأشار إلى الشهود به هذا ولولم يكن ذلك لفظة هذا عند الشهود به وأحوج ما يكون في المحضر والسجل الإشارة في مواضع الإشارة في لفظة الشهادة والدعوى حتى يرتفع الاشتباه وتصح الدعوى وقد كان ذكر عقيب قوله فالتمس المدعى هذا مني الحكم فأعلمت المدعى عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذلك هذا عقيب ذلك المدعى عليه وكذا لم يذكر إلى آخر السجل لفظة هذا عند ذلك المدعى عليه ولكن تساهل في ترك ذلك الإشارة في هذه المواضع وانما غلب في ذلك في الدعوى والشهادة وقد كان فيه أيضاً حكمت بثبوت ملكية المذكور فيه للمدعى وبكونه في يد المدعى عليه بغرق بمحضرة المتخاصمين ولم يكن ذلك وبمحضرة الجمل المدعى به هذا ولا بد من ذلك لاحتالة لان في المنقول يحتاج

الرجوع إلى بيان المهدى فالقول له وان تعذر ما يصلح للرجال فله وما الهن فلهما وما الكليم ما ينظر إلى معارف الاب والام **نوع** اتخذ لولده شاماً ليس له أن يدفعها إلى غيره الا اذا بين وقت الاتخاذ أنها عارية وكذا لو اتخذ لولده شاماً أبى التليذ فأراد أن يدفعها إلى غيره وان أراد الاحتياط بين وقت الاتخاذ أنها عارية لم يكن الدفع إلى غيره **نوع** عمل الصبي حسنات قبل البلوغ فتوايه له لا لأبيه ولهما ثواب التعليم ان علماء وقيل ثواب الطاعة مع أبويه ولا بأس للزوجة ان تصدق من بيت الزوج بيسير كالغيف **نوع** وهب لجد نخبور فاقبول والقبض للجد لا للول **نوع** وهب

الآبق الى دار الحرب لانه الصغير لا يجوز ولوم ترد في دار الاسلام يجوز وبصير فانما بخلاف البيع لان الشرط فيه التسليم والشرط في الهبة القبض والمتردد في دارنا في يد الاب حكما * تصدق بعبد آبق على ابن صغيره لا يجوز وعن الثاني رحمه الله يجوز فاما ان يحمل على الروايتين أو يحمل عدم الجواز على اللاحق بدار الحرب والجواز على المتردد في دارنا * تصدق بوبعته على ابن صغيره جاز لان يد المودع كيد المودع * تصدق بأرض مزروع (٢٣٨) على ابنه الصغيران كان الزرع له جاز وان غيره باجارة لان يد المستأجر ثابتة على الارض فنع التسليم وكذلك وهب دارا

القاضي وقت الحكم الى الاشارة كما يحتاج الشاهد وقت الشهادة الا اذا كان المدعى به القيمة فينبذ لا يحتاج الى حضور ما يدعى قيمته كافي الرجوع في الاستحقاق فالقاضي يقضى بالرجوع من غير احضار المستحق كذا هنا وكان القاضي كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان وليكن فيه كتب في حكمت بشهادة هؤلاء الشهود وأبدل دليل لاح عندي وما أشبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم أن الدعوى والشهادة كتابين يديه وعسى كانت الدعوى والشهادة بين يدي نائبه وهو تولى الحكم بنفسه ومثل ذلك لا يجوز القضاء به فلا بد من بيان ما يدل على ذلك وكان قاضي بخاري كتب في آخر هذا السجل وصدر منه الحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بحضرة الخصم وعسى كان عند غيبة الخصم فلا يكون صحيحا ولو كان كتب حكمت بنيت السجل بشرائطه لا يكفي أيضا لان القاضي لا يقف على الشرائط فلا بد من البيان كما قلنا في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يصح كتم في ذلك لانه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة فكذا هنا *

محضر في اثبات الايضا بثلاث المثل وكان الموصى امرأه وهي بنت الاستاذ محمد البخاري السمرقندي المعروف باستاذ مباره قد كانت أوصت بثلاث ماله ا على أن يشتري بثلاث الحنطة وتترق على الفقراء لقضاء صلواتها القاتنة ويشتري بثلاثه شاة فيضحي بهم في اليوم الاول من أيام الاضحية ويشتري بثلاثه الرغائف وما يتخذ منه الخبيص والكيزان والكر يرب على حسب ما اعتاد الناس في أيام عاشوراء وقد كانت أوصت الى أختها وأمرتها بتنفيذ هذه الوصية فادعت على زوجها بمحضرمه وكأول كتبوا في المحضر بيان الايضا وقالوا في آخره وفي يد زوجها المدعى عليه هذا اجل سرج كان طوله كذا وعرضه كذا قيمته دينار ونصف فواجب عليه احضار اجل مجلس الدعوى لتمكين من تنفيذ الوصية فيه ان كان قادر على احضاره وان عجز عن احضاره واستلمه فواجب عليه أداء نصف دينار وذلك ثلث قيمته لتنفيذ الوصية فيه وكان هذا موصيا للخلل من قبل أن المذكور بهي القيمة لا غير وليد كروا أن هذا قيمته يوم قبضه أو يوم الاستهلاك ولا شك أن اجل يكون أمانة في يد الزوج ظاهر اذا لم يذ كروا أنه قبضه بغير حق وانما يصير مضمونا عليه بالاستهلاك فيعتبر قيمته يوم الاستهلاك وعسى كانت قيمته يوم القبض أكثر من قيمته يوم الاستهلاك فلا يصح مطالبته بنصف دينار في الحال مالم يعلم أن قيمته يوم الاستهلاك كانت ديناراً ونصفاً وكان ينبغي أن يذكر وأن الواجب عليه احضار هذا اجل وتسليمه الى الموصى اليها حتى تبصره وتأخذ منه الثلث ان كان مقربا وان كان منسكرا كون اجل هذا في يده ملكا للوصية هذه حتى تتمكن المدعية من اقامة البينة على ذلك وكان الوجه الصحيح في طلب احضار اجل هذا حتى تتمكن من تنفيذ الوصية فيه لانها لا تتمكن من تنفيذ الوصية فيه الا بعد أن كرنا وهو البيع ان كان مقربا واقامة البينة عليه ان كان منسكرا * سجل في اثبات الوقفية وكان المكتوب فيه ادعى أن فلانا وكل فلانا واقامة مقام نفسه في طلب حقوقه من الناس وقبضها له منهم تو كيلا معلما بشرط متحقق كائن قبل هذا التوكيل وهو هذا الوقف وقال بالقارسية (١) (١) كرفلان وقف كرده است اين فلان موضع را برادر وخواهر خویش فلان وفلانه

(١) ان وقف فلان هذا الموضع الفلاني على أخيه وأخته فلان وفلانة

لانه الصغير وفيها ساكن بأجر لا يصح لان يد المستأجر يمنع القبض لكونها لازمة فاندفع مالو كان الساكن فيها الاب لان الشرط قبضه ويده على الدار يقرر قبضه ومالو كانت باعارة لعدم اللزوم وعن الثاني رحمه الله لا يجوز ان يهب لامرأته أو تهب لزوجها أو لأجنبي وهما ما كنان فيه وكذا الولد الكبير وعن الثاني رحمه الله انه لا يجوز الهبة لانه الصغير أيضا كما لا يجوز للبالغ * وذكر الحاكم وهب دارا لابن له أحدهما كبير والآخر صغير ان قبض الكبير جازت وذكر بعد أنها باطله وهو الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب بمقام قبضه وهبة اكبر محتاجة الى قبول فسبقت هبة الصغير فتتمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها منهما * رد الهبة وقبولها من الصبي الذي يهبر عن نفسه صحيح * اذا كان في عيال الجد والاب حاضرة قبض ما وهب للصغير من في عياله اختلقوا والصحيح جواز وهب عليه الفتوى

وأجمعوا أن الزوج يملك القبض لزوجه الصغيرة وان حضر الاب الصبي اذا لم يكن أبوه حائكا أراد من في حجره تسليمه الى بشرائط الحيا كمنع عيال وان حائكا لا وهب للصغير فمؤن أبوه من ماله لا يجوز وان عوض فلواهب ان يرجع لبطان التعويض وفيما وهب للعبور القبض اليه لانه فيما لا يستغل رقبته مبقى على أصل الحرية واذا قبض ثبت الملك للولي وللواهب الرجوع اذا كان العبد قريبا للولي وفي عكسه كذلك عندهما خلافا لهما * وهبت مهرها لزوجها وماتت وهي كانت تقوم لحاجتها وترجع بلا معين لها على القيام فهي كالصحيحة

متصح الهبة اقتضوا له الصغر شيئا يملكه وكذا الكبير بالتسليم وليس كالطعام با كله على ملكه لان الامر اذا توجه الى وجوه فاولها بالحقكم اغلبها تعارفوا والغلب البر والصلة الا اذا علم بالدليل كونه اعادة كالاشهاد عند الاتحاد لعدم الاعتبار بالدلالة عند تعارض الصريح بمسائل الشيوخ والهبة في المرض وغيره وهبت حصتي من هذا العبدك والموهوب له لا يعلم كم حصته نصح له عليه عشرة فقضاها فوجدها القابض دانقازا فوهبه للدائن أو البائع ان الدراهم صحاح يضرها التبعض بصح (٢٣٩) لانه مشاع لا يحقل القسمة وكذا

هبة بعض الدراهم والدنانير ان اضر التبعض بصح والا لا وهب البناء لا الارض يجوز * الشيوخ الطائري فيها لا يطلها بخلاف الرهن الا في رواية عن الثاني رحمه الله والشيوخ الطائري في اتخاذ المسجد كلقارن تصدق بداره على امرأة وعلى مافي اطنوا وهي حامل لا يجوز زجانه به لاقبل من نصف عام أولا كثر من عامين وليس مافي البطن كالجدار والبيت والريخ ومن لا يملك بوجه من الوجوه ليكون الصدقة كلها لها وكذا وقال تصدقت بها عليك وعلى غلامي أو نفسي وكذا وقال تصدقت بها عليك وعلى الذي في هذا البيت ففتح الباب فاذا ليس فيها أحد ومثله ما قال تصدقت بهذا علي أو لادي الصغار الثلاثة واذا بعضهم ميت وهو لا يعلم فالصدقة باطلة وان كان يعلم بالموت جازت الصدقة كلها للحي منهم وفي الوقفات الايجاب اذا وقع لمن يملك ولين يملك بوجه من الوجوه فلا ييجاب بملكه لمن يملك وعند ذلك لا شيوخ فيصح واذا وقع

بشرائط كذا وسلم الى متول كان ولا يوم الوقف وصارت وقفية ذلك الموضع مستفيضة مشهورة وصار هذا الوقف من الاوقاف القديمة المشهورة فأنت وكيل بقبض الديون التي على الناس وقد ثبت وقفية ذلك الموضع بالشرائط المذكورة فيه وصارت من الاوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة بقبض الديون التي لفلان على الناس ولفلان الموكل على هذا المحضدين كذا كذا فاجاب الخصم وقال (١) (٢) فلا فلان ترا وكيل كرهماست بران وجهه كه دعوى اميكنى وكالتى معلوم بان شرط كه ياد كرى ومرا يفلان جندين كه دعوى ميكنى دادنى نيست وكن مرا الز وقفيت اين موضع معلوم نيست واشهرت واستفاضت أو خيرى ومرا يتو بان وجهه كه دعوى ميكنى دادنى نيست) أحضر المدعى نفرا ذكر أنهم شهود يشهدون له على الوقفية فشهد الشهود بذلك على وجهها واساقوا الشهادة على سنها وذكروا أن فلانا وقف هذه الضياع المذكورة فيه على كذا بشرائط كذا وحكم القاضي بقبض الوقفية وتحقيق شرط الوكالة ولم يمس المال على المدعى عليه وكافه أدلة الى المدعى وأمر بكتابة هذا السجل فكتبوا ووقع القاضي على صدره وكتب في آخره كما هو المعتاد ثم استفتوا عن صحة السجل كما هو فاجاب بعض مشايخنا رحمه الله تعالى بصحته وأجاب المحققون بفساده واختلفوا فيما بينهم في علل الفساد بعضهم قالوا لان الشهود شهدوا على أصل الوقف وشرائطه بالشهرة والاستفاضة والشهادة بالشهرة على أصل الوقف جائزة وعلى شرائطه (لا) واذا لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود شهدوا بما لا تقبل على أصل الوقف أيضا هنا اما لان الشهادة واحدة فاذا بطلت في البعض بطلت في الكل أو لان الشهود لما لم يحل لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة فاذا شهدوا بما لا تقبل أو بما لا يحل لهم فيوجب ذلك فسقهم والفسق يمنع قبول الشهادة بجهلهم بذلك لا يكون عذرا لان هذا من الاحكام والجهل بالحكم في دار الاسلام لا يكون عذرا وانما علم هنا أنهم شهدوا بالتسامع لانهم شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف ولم يسمعو منه وكذلك في كل موضع شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف يعلم ضرورة أنهم شهدوا بالتسامع وهذا ليس بشئ عندى لان الشهود وان شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة بهذا لا تثبت الشهادة بالشهرة والتسامع لجواز أنهم عاينوا فاضيا قضى بوقفية هذا الموضع بالشرائط المذكورة (وطريق آخر يعلم به أنهم شهدوا بالتسامع) أن يقول الشهود شهدنا لانه اشترعنا وهذا مقبول بخلاف ما اذا قالوا شهدنا لانا سمعنا من الناس حيث لا تقبل في ظاهر الجواب كقولوا شهدنا بملكية هذه العين لفلان لا نأرينا هذه العين في يده يتصرف فيها تصرف الملاك ذكر هذه الرواية في شهادات مختصر عصام وفي رواية تقبل وان قسر وبالسماع من الناس وبالبذل كرهذه الرواية في كتاب الاقضية وبعضهم قالوا انما فسد السجل لانهم لم يبينوا المتولى ولم يسموه ولم يذكروا نسبه بل ذكره مجهولا والتسليم الى المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف ولا اعتماد على هذه العلة انما الاعتماد

(١) نعم ان فلانا وكل ذلك وكالة معلومة على الوجه الذى تدعيه بالشرط الذى ذكرته وليس على فلان هذا القدر الذى تدعيه ولكن ليس على علم بوقفية هذا الموضع ولا علم شهرتها واستفاضةها وليس لك على شئ بهذا الوجه الذى تدعيه

الايجاب لشخصين كل منهما ممن يملك فلا ييجاب لهما فتمكن الشيوخ من أحد الجانبين فيمنع جوازها على قول من يجعل مانعا وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير شريك لا يجوز عند الكل وان من شريك لا يجوز عندنا خلافا لابن ابي ليلى رحمه الله وهب نصف عبده من رجل أو ثلثه وسلمه يجوز لانه مما لا يحقل القسمة وكذا الوهب عبده من رجلين أو رجلان عبدا لهما ومن أراد أن يهب نصف داره مشاعا يبيع منه نصف الدار بمن معلوم ثم يبرئه عن الثمن وهب أرضا فيها زرع أو نخيل أو غنلا عليه غر أو وهب الزرع بدون

الأرض أو التخل بلا أرض أو تخل بدون الثر لا يجوز لأن الموهوب متصل بغيره اتصال خلقة مع إمكان القطع فنقبض أحدهما غير ممكن فبما له الاتصال فيكون غنزة المشاع الذي يحتل القسمة والهبة الفاسدة مضبوطة بالنقبض نص عليه في المضاربة * دفع إليه ألفا وقال نصفها هبة لأنه نصفها مضاربة فهلكت بضمين حصه الهبة مع أنها فاسدة لأنها مشاع يحتل القسمة وهل ثبت الملك بالنقبض قال الشافعي عند الإمام رحمه الله لا يفيد الملك وفي بعض الفتاوى (٢٤٠) بالنقبض ثبت فيها فاسدا وبه يقتضى نص في الأصل أنه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها إليه

فباعها الموهوب له لم يجز دل أنه لا يملك حيث أبطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى أنه هو المختار * والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة * وما يلحق به أحكام العارة في أرض غيره * أقر بدار لأمراءه في محتته وهي خراب وعمرها ثمان عن هذا الدار وابن له فادعى الابن أن العارة بينهما ما وهى أنها دارها وعمرها ان كان عمرها بأذنما فالعمارة لها والنفقة دين علم افتقر حصه الابن وان عمرها غير أذنما لنفسه فالعمارة ميراث ولها أن تغرم قيمة نصيب الابن من العمارة وملت العمارة لها ولو عمرها لها بلا أذنما فلها ولا شيء عليها من النفقة وهو متطوع فيه وكذا عمارة كرم زوجته وسائر أملاكها وذكر العتاي عمر دار أمراءه بأذنما فالعمارة لها ولا نفقة تركه * نوع في هبة المريض وغيره * وهب في مرض ولم يسلمه حتى مات بطلت الهبة لأنه وان كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة فاحتاج إلى القبض * وهب المريض عبد الأمال له غيره ثم مات وقبضه الموهوب لا ينقض البيع ويضمن ثلثه * وان عتقه الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز بعد موت الواهب لأن الاعناق في المرض وصية وهي لا تمل حال قيام الدين * وان عتقه الواهب قبل موته ومات لا سعاية على العبد لجواز الاعناق ولعدم الملك يوم الموت * وهب عينا في مرضه ولا مال له ثم رجعت الورثة في الثلثين لا يطل الهبة في الكل دل أن الرجوع مقصور على الحال والأبطل في الكل للشيوع * وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث بركة

على العلة الأولى وعندى أن الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على الوجه الذي ذكره لا تصح وان كانت الدعوى خالية عما ذكره من وجه آخر لأن الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرط حقه بأبواب فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما هو مملوك له والانسان لا يصلح خصما في اثبات شرط حقه بأبواب فعل على الغائب إذا كان فيه ابطال حق الأيى أن من علق عتق عبده بطلاق فلان امرأته فأقام العبد بينة أن فلانا قد طلق امرأته فالقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته والمعنى ما ذكرنا هكذا كرر المسئلة في طلاق الجامع الأصغر وقد أفق بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والأول أصح * محضر فيه دعوى عن أشياء أرسل المدعى إلى المدعى عليه لبيعهها * وصورة حضر فلان بن فلان القلاني وأحضر معه فلانا وأدعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أرسل إلى هذا المحضر معه سدا من له فلان كذا عدد من الكرايس الزندبجي البخاري الممسوح طول كل واحد كذا وعرضه كذا ليبيع ممن يرغب في شرائه بما يقوم أهل البصر في ذلك وأن فلانا الأمين أوصل هذه الكرايس إلى هذا الذي أحضره وأن هذا الذي أحضره قبض ذلك كله من الأمين وباع ممن اشتري بتقويم أهل البصر وقبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذي أحضره تسليم الثمن المذكور فيه إلى هذا المدعى ان كان قائما بعينه في يده وان كان استهلكه فواجب عليه أداء مثل ذلك الذانر المقبوضة إلى المدعى وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فأجاب الذي أحضره بالانكار فأحضر المدعى ثمودا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى قبل هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خلل من وجهين (أحدهما) ان المدعى ادعى على المدعى عليه تسليم ثمن الكرايس المذكورة في هذه الدعوى وذكر في الدعوى أنه باع الكرايس المذكورة فبطل قبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن ولم يذكر أنه باع الكرايس المذكورة فيه وسلمها إلى المشتري ويحتل أنه هلكت الكرايس في يدا البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يطل البيع ويكون الثمن لمشتري الكرايس قائما يكون الثمن لصاحب الكرايس اذا سلم البائع الكرايس إلى المشتري فما لم يذكر التسليم لا تكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة (والوجه الثاني) أنه قال فواجب على هذا الذي أحضره معه تسليم الثمن إلى هذا المدعى وهذا النوع من المطالبة غير مستقيم في مثل هذه الدعوى لوجهين أحدهما أنه ذكر لفظه الوجوب وعلى تقدير صحة البيع وجود التسليم إلى المشتري فالثمن يكون أمانة عند المدعى عليه لكونه وكيل في البيع وفي الإمانات لا يجب على الأمين تسليمها إلى صاحبها إنما يجب عليه التخلية لا غير فطالبت بالتسليم لا تكون مستقيمة والثاني أن الثمن لو كان قائما في يد الأمين كان متعينا وفيما يمين من المثلث انما تستقيم المطالبة بالاحضار مجلس الحكم ليمكن المدعى من الدعوى وأمانة البينة بحضرته ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم وبعض مشايخنا رجحهم الله تعالى قالوا الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح قوله لوصح البيع وتسليم البيع وقبض الثمن كان الثمن أمانة في يد الوكيل ولا يجب على الأمين تسليم الأمانة قلنا لا يجب عليه تسليم الأمانة بحقيقة وإنما يجب عليه التسليم بماز وهو التخلية فيحمل دعوى التسليم على دعوى التخلية تعصيفا وقوله ان الثمن في يدا الوكيل لو كان قائما كان متعينا فيجب الاحضار للاشارة ولا يجب التسليم قلنا الاحضار لا يفيد هنا لان الاحضار للاشارة ولا يمكن للشهود الاشارة إلى الدراهم التي هي أثمان وقد مر جنس هذا فيما تقدم *

محضر له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز بعد موت الواهب لأن الاعناق في المرض وصية وهي لا تمل حال قيام الدين * وان عتقه الواهب قبل موته ومات لا سعاية على العبد لجواز الاعناق ولعدم الملك يوم الموت * وهب عينا في مرضه ولا مال له ثم رجعت الورثة في الثلثين لا يطل الهبة في الكل دل أن الرجوع مقصور على الحال والأبطل في الكل للشيوع * وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث بركة

الموهوب له فزاد على الثلث بلا خيار وفي البيع بخير المشتري * قال الزوجان الرضا انتم من من ذلك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت فمهرى عليك صدقة بطل لانه مخاطرة وتعلق ولو قال الطالب لم يدونه اذ امت فانت برى من الدين الذى لى عليك جاز ويكون وصية من الطالب للطالب ولو قال انتم فانت برى من ذلك الدين لا يسبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت برى منى عليك لا يبرأ * قال لاشبه الصغيرين مال ترا كرم أو قال بنام تو كرم أو ازان تو كرم يكون عليك وقال الامام (٢٤١) ظهر الدين بنام تو كرم لا يكون

تلك ولا اقرا * ولو قال

لخنته هذه الارض لك

فذهب وازرعها فقبل الخن

وزرع فالارض للخن وان

لم يقبل قبل لا يكون له

* قال لا تروى عبدى

منك وهو حاضر بحيث لو

مديده ناله فقال قبضته

جازت من غير قوله قبلت

ويصير قابضاً عند محمد رحمه

الله وقال الشافى رحمه

الله لا يصير قابضاً ما لم يقبض

وان كان العبد غائباً فقال

وهبت منك عبدى فلانا

فذهب واقبضه فقبضه جاز

وان لم يقبل قبلت وبه ناخذ

* ولو قال هو لك ان شئت

ودفعه اليه فقال شئت عن

الشافى رحمه الله انه يجوز

دفع اليه درهم فقال أنفقها

ففعل فهو قرض كالمو قال

اصرفها الى حوائجك ولو

دفع اليه ثوباً قال اكس

به نفسك ففعل يكون هبة

لان قرض الثوب باطل

* الهبة في مرض الموت هبة

حقيقية حتى لو حلف لا يوصى

فوهب في مرض الموت

لا يحنث وكذا لو اشترى في

مرض موته ففعل عليه

لان لها حكم الوصية

لاحققتها قال لا تروى

محضر فيه دعوى ملكية جارية صورته ادعى فلان على فلان ملكية جارية فحضر شمس الحكم وقال هذا الجارية فى يد هذا المدعى عليه اشترته من فلان وفى يده هذا المدعى عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه الى قاستقوا عن صحة هذه الدعوى فقبل انها فاسدة من وجهين أحدهما أنه ذكر الشراء من فلان ولم يذكر وقتها الثمن وقد كتبنا فى هذا الكتاب أن المشتري اذا وجد المشتري فى يد غيره ولم يكن نقد الثمن للبايع لا يكون له ولاية الاسترداد والاستخراج من يدى السيد أو كذا ذلك بمسئله المتفق والثانى أن فى دعوى الملك بسبب الشراء لا بد للمدعى أن يقول باع فلان منى وهو عليه كذا أو يذ كر التسليم أو يقول ملكى اشترته من فلان ولم يوجد شئ من ذلك والحاصل أن ذكر الملك من أحد الجانبين كاف لصحة الدعوى بطريق الشراء *

محضر فيه دعوى الرجل ببقية صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهةه بالخلف وكان صورة الدعوى كان لفلان بن فلان على ختنى كذا دينار بسبب كذا فاقضى من ذلك كذا أو بقى عليه كذا أو كان فى يده صاحب الدين خط اقرار ختنى بهذا فافطر المقر بذلك ومن ثم أخذته الغريم وما وطالبه بالباقي من المال فأنكر فاستحلفه بالطلاق خلف ثلاث تطليقات أنه ليس عليه شئ فهدده وحجبه فأقر ببقية المال الذى كان عليه فأعطاه خطاً بذلك وهكذا أقر المدعى عليه بالخلف وبذل الخط والاقرار ببقية ماله الذى كان له عليه فأخبر بذلك امرأته وصهره ورفعوا الامر الى القاضى فأدعى صهره بوكالة ابنته ببقية مهرها بوقوع الطلاق بسبب الخلف المذكور فيه فأنكر الرجل المذكور فيه الخلف والاقرار بعد ذلك فأبى المدعى بالشهم ودفعهم دواهم هذا اللغظ أن الزوج أقر أنى حلفت ثلاث تطليقات أنه ليس لفلان على كذا وهو ما كان يدعى على من ببقية الدين ثم بذلت له الخط بكذا فاستقوا عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقبل ان هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى لان فى الدعوى ذكر أنه أقر له بعد الخلف ببقية المال الذى كان له عليه وبذل له الخط بذلك وفى الشهادة شهد الشهود أنه أقر أنه بذل الخط بعد الخلف بكذا ولم يشهدوا أنه بذل الخط بالمال الذى كان له عليه وعسى بذل له خط الصلح وذلك لا يكون اقراراً أصلاً وان كان بذل الخط الاقراراً أشهد أقر بما لا يخلو بذلك المال فلا يوجب هذا احتفاء بعينه فكانت هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولانه مكره فى هذا الاقرار والاقرار مكرها لا يجب به المال فلا يقع الحنث فهذا خلل ظاهر فى هذا المقام *

محضر فيه دعوى استئجار الطاحونة وكان فى ذكر الحد والحد الاول مغترف ماء النهر والحد الثانى مصب ماء النهر من الوادى (فرد المحضر) بعلة أن هذا الحد النهر لاحد الطاحونة والدعوى وقعت فى الطاحونة وحدها ولو وقعت الدعوى فى الطاحونة والنهر فاذ كر وأصلح حد النهر والله تعالى أعلم

محضر فيه دعوى اجارة محدود بأجرة معلومة فرد المحضر بعلة أن الاجرة ذكرت مطلقة ولعل أنها من المكيلات وبيان مكان الايقاع اذا كانت الاجرة مكيلة أو موزوناً شرط ولم يذكر ذلك

محضر فى الاجارة المضافة الى زمان بعينه وقد كتب الصلح قبل مجئ ذلك الزمان وكتب فيه أنهم تقاضوا قبضاً صحياً قبل قوله تقاضوا قبضاً صحياً لا يكاد يصح لان العقد لا يقع قبل مجئ ذلك الزمان والتقاضى قبله لا يكون صحياً *

(٣١ - فتاوى سادس) لاهنك اليوم هبة مائة فوهب اليه مائة على رجل وأمره بقبضها ولو مات الواهب لم يقبض الموهوب له لا يتمكن من أخذه لانه صار ملكاً للورثة * علوى له مشاهرة فوهبها قبل القبض من غيره ووهبها قبضاً قبل القبض لا يورث لان العلوى لم يملك قبل القبض فلا يصح الهبة (الثانى فى الرجوع عنها) وهب لاجنسية ثم تزوجها الرجوع لافى عكسه والمنظور وقت الهبة والمحرمية بل ارحم كل رضاء لا يمنع ولو زعم الموهوب له هلاكها صدق بلا عين ولو قال الواهب العين هذا وأنكره

الموهوب له حلف المنكر * تصدق الموهوب على الواهب وقال هذا عوض هبتك يكون عوضاً وتفسير العوض ان ياتي الموهوب به بلفظ يعلم الواهب انه عوض هبتك * الموهوب له وهب لا آخر ثم رجع للواهب الاول ايضا ان يرجع * الزيادة المنفصلة كالولد تكاحاً أو سفاحاً لا يمنع ولا يرجع في الولد * والحيل ان زاد خيراً يمنع الرجوع وان نقص لا * داوى المريض حتى برأ أو كان أعشى فأبصر بطل الرجوع * كتب القرطاس أو ضرب الحديد سيفاً انقطع الرجوع (٢٤٢) * بنى الدار على غير ذلك البناء وترتب بعضها لم يرجع * جعل الحمام بيتان البناء على حاله يرجع وان زاد أو أغلق باباً أو وجهه

محضر فيه استحقاق جارية اسمها دلبير * حين أراد المشتري أن يثبت الاستحقاق عند القاضي ليرجع على البائع ذكر اسم الجارية (بنفسه) فقال البائع ما بعث منك جارية اسمها (بنفسه) وانما بعث جارية اسمها (دلبير) فقد قيل القاضي لا يلتفت الى دعوى المشتري ولا يمكنه من الرجوع على بائعه لان البائع ينكر بيع الجارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقد قيل القاضي يسمع دعواه اذا قال أرجع عليك بمن الجارية التي اشتريتها منك لانه يجوز ان يكون لها اسمان (بنفسه) و(دلبير) ولو كان قال أرجع عليك بمن الجارية التي اشتريتها منك واستحققت على يسمع دعواه واذا قام عليه البينة قبلت بينته وقضى له بالثمن *

محضر في اثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن * وصورة ذلك جرى الحكم من القاضي فلان على فلان باستحقاق حمار كان اشتراه بينة قامت (فرد المحضر) بهله أنه لم يذ كرفي المحضر أن الاستحقاق كان بطلاق الملك أو بالملك بسبب وكذلك لم يذ كرفيه أن البينة قامت على اقرار المستحق عليه أو على نفس الدعوى والحكم يختلف *

محضر في دعوى عن عين مسمومة * وكان المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعى (فرد المحضر) بهله أنه لم يذ كرفي محضر الدعوى تسليم المبيع ولا بد من ذكره لتصح دعوى المطالبة بتسليم الثمن فاذ لو هلك المبيع قبل التسليم ينتقض البيع ولا يبيح الثمن واجبا على المشتري والثاني أن المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعى والثمن على تقدير صحة البيع أمانة عند المدعى عليه وفي الامانات والودائع الواجب هو التخلية دون التسليم وكل ذلك عندى فاسد غاية الفساد أما الاول فلان حكمهم انشروا في بيع العين بالدرهم أن المشتري هو الذي يطالب بتسليم الثمن أولاً * وأما الثاني فلان الثمن واجب في ذمة المشتري والواجب في الذمة لا يكون أمانة وكيف يستقيم هذا القول وانه لو هلك جميع ما اشترى لا ينسقط عنه الثمن *

ورد محضر * فيه دعوى ذئاب نيسابورية جريدة جرائع من دهن مقدار معلوم اشتراه المدعى عليه من المدعى وقبض الدهن وشهد الشهود بذلك وذكروا قبض الدهن في الدعوى والشهادة جميعا * فرد المحضر * بهله أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يذكروا أن هذا الدهن من الدهن هل كان في ملكه يوم البيع وعلى تقدير أنه لا يكون لا يجوز البيع ولا يجب الثمن على المشتري وهذا ليس بخال في الحقيقة لان هذا دعوى الدين في الحقيقة لان الدهن مقبوض لا يرى أنهم لم يذكروا مقدار الدهن تصح الدعوى وان لم يذكروا قبضه فالتصحيح الدعوى لانه في الحقيقة دعوى الدين *

ورد محضر * صورته ادعى فلان على فلان أنك اشتريت مني كذا كذا خبطة بخمسين ديناراً واجاب المدعى بشاهدين شهد أحدهما بالبيع بخمسة وعشرين وشهد الآخر بالبيع بسبعة وعشرين فقبل الشهادة ليست بصحيفة لا ختلاف الشاهدين فيها وقيل لو صحت الدعوى كانت الشهادة على العشرين مقبولة لانهما اتفقا على العشرين لفظاً ومعنى والاول أصح لان كل واحد منهما شهد بعدد غير العتد الذي شهد به صاحبه فان العقد بخمسة وعشرين غير العقد بعشرين لا يرى أنه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتبايعين تحالفان *

وان زاد أو أغلق باباً أو وجهه صه أو طينه لا يرجع وان هدم البناء رجع في الأرض ولو استهلك البعض لا يرجع في الباقي * صبي له على عماله وصيه دين فوهب الوصي عبده لصبي ثم أراد الوصي الرجوع في ظاهر الرواية فلا ذلك وعن محمد المنع منه ولا رجوع في الصدقة * وهب بخوارزم محلاً فذهب به الى بخارى ليس له الرجوع وفي العيون ان قيمة العين فيها على السواء يرجع وان كان أكثر في مقام التمسك من مكان الهبة لا يرجع * وقصر الثوب الموهوب انقطع حق الرجوع وان غسل لا وفي الامالى القصة كالغسل لا يمنع وان قتله لا يرجع انما كان يربد بذلك في الثمن * وهب عبداً كافراً فأسلم في يد الموهوب له أو علمه القرآن أو الكتابة لا يرجع وذكروا الناطق عن هشام أنه ان علمه الخبز والكتابة يرجع وان هلك العوض يرجع بمنزله أو قيمته فاذا استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع * استحق نصف العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن يرتد الباقي ويسترد الهبة

وهب شيئاً ابتداء لا عوضاً لـ كل الرجوع عوض في بعض هبته بان كانت ألقاف عوضه درهماً منه فهو فسخ * ورد في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار * هل الموهوب الى موضع آخر لا يرجع قبل هذا اذا كانت القيمة مكان الحمل أكثر وان استويا بقيمة الرجوع وقد ذكرنا في التفريق لو اتفق في حملها لا يرجع في الاقوال كلها قال السغدي اذا كان الموهوب شيئاً لا حمل ولا مؤنة فعمله الى بلد لا يفسدها واستوى فيهما ثم عزو فلا الواهب ان يرجع كالوغلاني بنده * الثالث في الحظر والإباحة والاحلال *

رجل سبدا بنموه ضعيفة فاصطلمها انسان ثم اراد المالك اخذها وافر وقال قلت حين التخليق من اخذها فله أو أنكر ذلك وورهن عليه
الاخذ واستخلف فنكل المالك فهي للواحد سواء كان حاضر اسمع قول المالك أو لا قال الصدور رحمه الله وهو اختيارنا فمن أرسل مبيدا
وان اختلفا فالقول للمالك ان لم يقبل ذلك حين خلاها وهذا اذا كان هاله لجماعة معسنة من اخذها منكم فهي له الا اذا اعم بالخطاب
جماعة فللمالك اخذها بلا خلاف * قال لا تخر ادخل الكرم وخذ من العنب ياخذ (٢٤٣) عنه ودا واحدا قال الفقيه

له الاخذ قدر الشبع
ولو قال خذ من البر ياخذ
منون قال اذنت للناس
في غري ومن اخذ شيئا فهو
له فليخ الناس فاخذوا جاز
* أخرج شيئا الى مسكين فلم
يجده فهو بالخيار ان شاء
دفعه الى مسكين آخر وان
شاء صرفه الى حاجته لانه لم
يخرج عن ملكه دعا قوما
الى طعام وفرقهم على اخوته
ليس لاهل هذه الخوان ان
يتناولوا من خوان آخر

(نوع آخر)

انت في حل من مالي فهذا
على المداهم والديانير وان
أخذنا كهوة أو ابلا أو غنما
لا يجعل قال لا تخر أنت في
حل مما كنت من مالي أو
أخذت أو أعطيت حله
الاكل والاخذ والاعطاء
قال حلالى من كل حق هو
لك على ففعل وأبرأ برئ
عند الثاني رحمه الله فيما علم
ومالم يعلم وعليه الفتوى
اذا ابراء عن الحقوق
المجهولة جائز عندنا بعوض
أو بدونه قال جعلت في حل
الساعة أو في الديار برئ في
السلطات كلها والنايين *
قال لا تخر لأخاك

ورد محضر * ادعى فلان على فلان كذا كذا أقفزة حنطة وقال في دعواه (٢) (واين مدعى عليه
ازمين مستأجر من ابن مبلغ كندم برده استباحق) فان كانت قائمة بعينها فله عليه أن يرتها على وان كانت
هالكه فله عليه أن يرتها منها (فرد المحضر) بهله أنه لم يذكري الدعوى (٣) (ابن مبلغ كندم برده است
ازمزرعة من بازمزرعة مزارع من) ولا بد من ذلك لتصح منه دعوى المطالبة بالتسليم اذ يجوز أن
يكون الزرع في أرض غيره فيكون الزرع لذلك الغير لاهذا المدعى واذا ذكر أنه مزرع مزارعة هل
يشترط ذكر اسم المزارع ونسبه ففيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى وفي فتاوى النسي عرض محضر
فيه دعوى أربعة آلاف دينار والمكتوب في لفظه الشهادة أربعة دنائير قال الشيخ الامام السعدي رحمه الله
تعالى الخالفة بين الدعوى والشهادة ظاهرة فقبل نسي (٤) (هزار) فقال اذ انسى فقد فسد المكتوب
وقبل يجب أن تقبل الشهادة على أربعة دنائير وقدمه جنس هذا *

ورد محضر فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة * وذكري قيمتها جله ولم يبين قيمة كل عين
قال شيخ الاسلام اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه منهم من اكتفى بالاجمال ومنهم من شرط التفصيل
وهذه المسئلة في الحاصل على وجهين اما ان كانت الأعيان قائمة أو مستهلكة فان كانت قائمة فلا بد من
الاحضار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة الى بيان القيمة وقدمه جنس هذا وان كانت مستهلكة ينبغي
أن يبين قيمة كل عين لانه ربما يفتقر باستهلاك بعض هذه الأعيان وينكر البعض فلا بد من أن يعرف القاضي
أنه بأى قدر يقضى مع هذا اذ لم يبين لاي وجب ذلك خلا في الدعوى لانه ادعى ديناً وبين قدره *

ورد محضر في دعوى الناقصة والمكتوب في المحضر الجمل وانه يوجب الفساد لكان التجهيل في الوصف
ولذلك لو وقعت الدعوى في ناقصة وجعل وكتب في المحضر ناقتين أو جملتين يرد المحضر لما قلنا وهذا الجواب
مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين لان في دعوى العين يحتاج الى الاشارة وعند الاشارة
لا حاجة الى ذكر شئ من الأوصاف *

ورد محضر * صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع من أشجار كرمه كذا كذا وقران الحطب قيمتها
كذا وغصب من كرمه كذا كذا وقران الاعتاب (فرد المحضر) بهله أنه ليس فيه بيان نوع العنب
والحطب فقبل هذا الجواب مستقيم في العنب لانه لم يعل غير مستقيم في الحطب لان الحطب من ذوات القيم
فبين مقدما رقيمة الحطب ويكتفى به وقيل الاول أصح لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لان قيمة
الجوز والقر صاذا أكثر من قيمة الخلاف وكذلك قيمة اليابس أكثر من قيمة الرطب فلا بد من أن يبين نوع
الحطب مع مقدار القيمة حتى يعلم هل هو صاذا في تعيين هذا القدر من القيمة *

ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها * وصورته أنه أخذ من مالها كذا كذا بغير حق قبضاً يوجب
عليه الرد عليها أو أقر فلان أنه قبض ذلك المال المذكور منها اقراراً صحيحاً وهو طائع غير مكره ولم يكن عند
ذكر الاقرار أنه قبض ذلك بغير حق ولا ذكر أنه قبض قبضاً يوجب عليه الرد عليها قال الشيخ الامام

(٢) وهذا المدعى عليه أخذ من أرضي المستأجرة هذا المبلغ خنطة بغير حق (٣) أخذ هذا المبلغ خنطة من
مزرعتي أو من مزرعة مزارعي (٤) ألف

ولا أطلب منك شيئاً من مالي قبلك فهذا ليس بشئ * قال تراجل كردم وعليه دين يبرأ ولو قال هم غريمي بان را بجل كردم يبرأ غريمي ولا يدخل
تحت الاجارة الطويلة * وهب أمة وسلمها ثم رجع وأعتقها لم يجز العتق له كندم صحة الرجوع بلا قضاء وعن الثاني رحمه الله يجوز
تصرف الموهوب به بعد الرجوع مالم يحكم بقضه اذ قبل الحكم الموهوب باق على ملك الموهوب له فيصح تصرفه لا تصرف الموهوب *
التصدق استقال التصديق عليه بالصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة لغيره لم يجز حتى يقبض

لا يفسخه الحاحكم إذا اختصم اليه فهذا حكمه وكل شيء يفسخه لو اختصم اليه فاقاله الموهوب له فهي اقاله الواهب وان لم يقبضه
 فالاقاله فسخ حقيقة وفيها معنى تملك مبتدأ فلا يقبل الفسخ أو لا يفسخه الحاكم تعذر حقيقته فيعمل بمجازة وهو التملك المبتدأ فلا
 يصح قبل القبض وإذا عمل حقيقته فالفسخ لا يحتاج الى القبض فيعود الى ملك الواهب بلا قبض وولادتها لا تغد مع الرجوع فيها ولا يرجع
 في ولدها وعن الثاني رحمه الله انما (٢٤٤) يرجع فيها اذا استغنى الولد عنها وعن الامام رحمه الله ان الولادة تمنع الرجوع فيها

والرجوع بلا قضاء في مرض
 الموهوب له يعتبر من الثلث
 وان بقضاء فمن الكل اذا
 سلمه الى الواهب والرجوع
 بقضاء أو بغير قضاء فسخ
 عند محمد رحمه الله في رواية
 الجامع وعلى رواية الاصل
 عدم مبتدأ اذا كان بلا قضاء
 وعلى قول الثاني رحمه الله
 هو فسخ بكل حال * علم الحرفة
 بطل حق الرجوع وفي المتن
 عن محمد رحمه الله علم بحميا
 القرآن أو الكتابة أو عملا
 آخر له الرجوع في قوله -م
 أراد محمد رحمه الله
 بقوله في قولهم سوى قوله
 وذ كر نفسه أصلا كل
 ما زاد ملاحا بفعل في العين
 يطل حق الرجوع وما
 كان لا يفعل أحد أو غلاء
 سوق له الرجوع لان الزائد
 بفعله كزيادة صبغ
 في الثوب زيادة معنوية
 يذل الاعواض لاجلها
 ولا كذلك الزائد لا بفعل
 أحد وقال الحق الرجوع
 حق أثبتته الشارع لقوات
 غرض وهو العوض فلا
 يؤثر في قطعه الا زيادتها
 عين قائم متصل بتعدد الفسخ
 بسببه يحكم الرجوع وبصير

السعدى رحمه الله تعالى مدار الامر على هذا الاقرار وليس فيه أنه بغير حق ويحتمل أن يكون بحق وليس
 فيه اضافة اقراره الى ما سبق ذكره أنه أقرب بذلك أو نحو حتى ينصرف ذلك الى الاول بل هو اقرار مستأنف
 مطلق وذلك لا يوجب الضمان لا بحالة فلا تصح الدعوى قيل وينبغي أن تصح الدعوى وهو الاشبه لان
 القبض المطابق بسبب الضمان الرد والعين جميعا فصار وجوب الرد كالنصوص عليه في اقراره بالقبض
 المطلق الا يرى الى ما ذكر في الاصل وفي الجامع الصغير أن من قال لغيره غصبتي هذا الثوب وقال ذلك
 الرجل أخذته منك وديعة أن القول قول المقر له والمقرضان مع أن المقر هناك نص على الاخذ وديعة
 فهنا أولى *

عرض محضر على شيخ الاسلام على السعدى رحمه الله تعالى * وصورة ذلك ادعى رجل أعيانا من
 الاموال على رجل ومنها قميص قد كانوا بينوا جنسه ونوعه وصفته وقيمته وسراويل بينوا نوعها وجنسها
 وصفتها وقيمتها قال انه ليس بصحيح لانه لم يذكر (١) (مرداته) أو (زناؤه) أو (زناؤه) أو (زناؤه) على وجهين
 ان كانت هذه الاشياء قائمة لا بد من احضارها مجلس الدعوى للاشارة اليها وعند ذلك لا حاجة الى بيان هذه
 الاشياء وان كانت مستهلكة فلا بد من ذكر هذه الاشياء مع ذكر القيمة *

ورد محضر فيه دعوى النحاس المكسر * وكان الغاصب في بلدة مرو والدعوى بخارى فاعلم بأن
 المصوب على نوعين نوع هو من ذوات الامثال ونوع هو ليس من ذوات الامثال وكل نوع على نوعين أيضا
 نوع له حل وموئنة ونوع لا حل له ولا موئنة فان لم يكن المصوب من ذوات الامثال نحو الدابة والخادم وما
 أشبه ذلك فلقى المصوب منه الغاصب في بلدة أخرى والمقصوب قائم في يد الغاصب فان كانت القيمة في
 هذه البلدة مثل القيمة في بلد الغصب أو أكثر فالمصوب منه يأخذ عين ماله وليس له أن يطلب الغاصب
 بالقيمة لانه وصل اليه عين حقه من غير ضرر يلحقه وان كان السعر في هذه البلدة أقل من القيمة في مكان
 الغصب فالمصوب منه بالخيار ان شاء أخذ المصوب ولا شيء له وان شاء أخذ القيمة في مكان الغصب وان
 شاء انتظر به حتى يذهب الغاصب بالمصوب الى بلدة الغصب فيأخذ منه وهذا لانه اذا أخذ العين فقد وصل
 اليه عين ملكه مع ضرر يلحقه من قبل الغاصب لان قيمة الاشياء متفاوتة بتفاوت الامكنة وهذا التفاوت انما
 حصل بمعنى من جهة الغاصب وهو نقله الى هذا المكان فكان له أن يلتزم الضرر بأخذ العين وله ان لا يلتزم
 الضرر بأخذ القيمة يوم الخصومة في مكان الغصب أو ينتظر بخلاف ما اذا القيمة في بلدة الغصب وقد
 انقص السعر حيث لا يكون له الخيار لان النقصان ما حصل بنفسه هل مضاف الى الغاصب وانما هو بمعنى
 راجع الى رغبات الناس فلا يضمن أما اذا نقله الى موضع آخر فهذا النقصان حصل مستندا الى فعل
 الغاصب وهو النقل فامكن ايجاب الضمان عليه وان كان المصوب قد هلك في يد الغاصب فلقية المصوب
 منه في بلد آخر فان كانت قيمته في بلدة الغصب أكثر يطالبه بقيمته في بلدة الغصب يوم الخصومة ان شاء
 وان كانت قيمته في بلدة الخصومة أكثر فالغاصب يعطيه قيمته في بلدة الغصب لان المالك لا يستحق الرد
 الا في مكان الغصب وان كان المصوب من ذوات الامثال وله حل وموئنة كالكرم من الحنطة والشعير

(١) رجال أو نسائي ومن الصغير أو من الكبير

المحل كالهالك للزيادة ولو نطق الغصب بقطع حق الرجوع * وهو موصى فاقبض عند الموهوب له
 وصكبر ثم صار شيخا فادان يرجع فيه وقيمتها الساعة أقل من قيمته يوم الهبة ليس له الرجوع لانه زاد ابتداء وانقص بعد ذلك وحين
 زلنقط حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك * أراد الرجوع فقال كبر عندى وزاد خيرا فأنكره الواهب وكذا في كل زيادة متولدة ما في البناء
 أو الخياطة وغيرهما القول للموهوب له * قال تصدقت بها على وأنت في قبضها فقال الواهب لا بل قبضها بغير إذن في القول للتصدق

قال وهب والى هذا الشيء وقبضتم بعده موته وقال قبضتم في حياته والعين في يد الذي يدعى الهبة فالقول للوارث * قالت لزوجهما تصدقت عليك بالالف على أن لا تتسرى على أولاد تزوج فقبل ثم تزوج فلا رجوع في الف * رجع الواهب في هبته وكان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة يجوز * قالت لزوجهما وهبت مهرى منك على أن كل امرأة تزوجهما يجعل أمرها بيدى فقبل الزوج من ساعته جازت وللزوج أن لا يجعل أمرا أنه يدها وان لم يقبل الزوج بطلت الهبة * وهبت مهرها (٢٤٥) على أن يحسن إليها ولم يحسن كانت الهبة

باطلة كالهبة بشرط العوض

* قال لها أبرئني عن مهرى

حتى أهبك كذا فبرأته

ثم أى الزوج أن يهب ما قال

فالمهر عليه كما كان وفي

الهبة بشرط العوض يشترط

شرائط الهبة ابتداء حتى

لا يصح فيما يحتمل القسمة

ولا يثبت الملك قبل القبض

ولكل منهما أن يمنع من

التسليم وبعد التقايل لها

حكم البيع لا يكون

لا أحدهما أن يرجع وان

استحق ما في يده أحدهما

يرجع على صاحبه بما في

يده ان قائما وقيته ان هالك

والصدق بشرط العوض

كالهبة بشرطه وهب لعبد

رجل جاريته وقبض ثم أراد

الرجوع والمولى غائب ان

الموهوبة في يد المولى ليس له

أن يرجع لان المال ليس

في يد الخاضر حتى يتخاصم

وان في يد العبد فان ما دون

يرجع وان منحجورا لا وان

اختلف العبد والواهب في

الاذن والجحر فالقول

لواهب لان سبب الرجوع

وهو الهبة ثابت والعبد

يريد ابطاله فلا يقبل قوله

وان برهن العبد على الجحر

لا يقبل * بنى ثورا في البيت

وكالحساس المكسر وما أشبه ذلك فان كان المغصوب قائما في يد الغاصب فلهية المغصوب منه في بلدة أخرى فان كان السعري في هذه البلدة مثل السعري في بلدة الغصب أو أكثر أخذ المغصوب منه عين المغصوب ولا شيء له سواه وان كان السعري في هذه البلدة أقل فالمغصوب منه بالخيار ان شاء أخذ عين المغصوب وان شاء أخذ قيمته في مكان الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كان المغصوب قد هلك في يد الغاصب فان كان السعري في بلدة الغصب مثل السعري في بلدة الخصومة فالغاصب يبرأ رد المثل والمغصوب منه أيضا يطلب به رد المثل لانه لا ضرر على واحد منهما وان كان السعري في بلدة الغصب أكثر فالمغصوب منه الخيار ان شاء طالب به رد المثل وان شاء أخذ بقيته في بلدة الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كانت قيمته في مكان الخصومة أكثر فللغاصب الخيار ان شاء أعطاه مثله وان شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب فلو لم نأخذ الغاصب تسليم المثل على التعيين يستضر به الغاصب فانه يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها المغصوب منه فخيرنا بين إعطاء المثل في الحال وبين إعطاء القيمة في مكان الغصب الآن رضى المغصوب منه بالتأخير فله ذلك وله أن يأخذ القيمة في مكان الغصب للحال اذا عرفت جواب هذه الفصول خرج جواب المحضر وان كانت قيمة الحساس بخارى مثل قيمة الحساس بمر وحق المغصوب منه في ذلك الحساس فان ادعى المثل صبح دعواه وما لا فلا وان كانت قيمة الحساس بمر وأكثر من قيمته بخارى فالمغصوب منه الخيار ان شاء طالبه بالمثل في الحال وان شاء طالبه بقيته بمر ويوم الخصومة فأي ذلك شاء وعينه وادعاه يصح دعواه وان كانت قيمته بخارى أكثر من قيمته بمر ويطلب الغاصب بأيم ما شاء الغاصب ويقول له القاضي أدايم ما شئت اما بقيته بمر واما مثله في الحال *

ورد محضر صورته حضر فلان وأحضر معه فلان بن فلان ولم يذ كر اسم الجد فأجيب بالصحة لانه حاضر وفي الحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر الاسم فأولى أن لا يحتاج الى ذكر الجد وأما في الغائب فلا بد من ذكر الجد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هو الصحيح *

ورد محضر صورته ادعت امرأته على ورثة زوجها بقيمة مهرها الذي كان لها وأنه قد أقر لها بذلك طائعا ومات قبل أن يوفى بذلك وخلف من التركة في أيديهم ما فيه وفاء بالدين وزيادة وفيه جواب الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى بالفلسد بعله أنهم لم يبين أعيان التركة في أيديهم ولا بد من بيان ذلك وتعرفها بما يقع به المعرفة كالأحد وفي الحدودات وأشياء ذلك وهذا فصل اختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم شرطوا بيان أعيان التركة شيئا فشيئا والحال كم أحد السهم قسدي في شروطه ذكر في سجل اثبات الدين ان أبجل كان كافيا وان بين وفسر كان أخوط والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى لم يشترط بيان أعيان التركة واكتفى بذكر الوفاة بالدين والخصاف ذكر في أدب القاضي في باب العيين على العلم مثل ما ذكره الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى والمختار للفتوى هذا أنه لا يشترط بيان أعيان التركة لاثبات الدين والقضاء به ولكن انما يأمر القاضي الوارث بقضاء دين الميت اذا ثبت وصول التركة اليهم وعند انكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن الادعى اثباته الا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم بما يحصل به الاعلام وهكذا حتى فتوى شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى *

ورد محضر فيه ذكر اقرار عمال فردة الامام النسفي رحمه الله تعالى بعله أنه لم يذ كرفيه أنه أقر بطوع

لا بعد زيادة ولو حقد السكين لا يرجع * وهب عبد صغيرا فشب وطال لا يرجع لان الزيادة في البدن يمنع الرجوع كالأول كان دميما فحسن أو نجفيا فحسن ولو كان طويلا فطال أيضا عند الموهوب له حتى صارت قيمته ناقصة له الرجوع لانه زيادة صورة لكنه نقصان معنى فصار كالاصبع الزائنة والعبارة للعنى ولو بنى مغلنا أو آريا لا يمنع الرجوع لانه نقصان ولو قال الواهب أسقطت حتى في الرجوع لا يسلط حقه فيه وللواهب أن يرجع في بعض هبته وهب عبد آمنه مائة وضه أحد هما عن حصته له الرجوع في حصته الا آخر والرجوع في النصف الشائع

جائزه زاد فبطل الرجوع ثم ذهبت الزيادة عا دحق الرجوع **كتاب الوقف** ثمانية فصول **الاول في المقتعة** **الوقف عند**
 الامام رحمه الله على ثلاثة اوجه في وجهه لا يتم وهو ما اذا وقف في وجهه وذ كشرائط الصحة وفي وجهه لا يلزم في ظاهر الرواية وهو ما اذا
 وقف في مرض موته فهو كالوقف حال الصحة وروى الطحاوي أنه كالمضاف الى ما بعد موته والثالث أن يذ كشرائط صحة الوقف في حياته
 ويجعل وصية بعد مماته بان يقول (٢٤٦) أو صيت بغلة دارى هذه وأرضى هذه أو يقول جعلت ملكى كذا وقفنا صدقة أو بعد وفاتى

قال ولا بد من ذكره وقيل انه من باب الاحتياط وليس بامر لازم لان الا كراه فيما بين الناس ليس بظاهر
 وانما يكون بطريق الندرة وما كان نادرا لا يلتفت اليه في الاحكام الشرعية *
مخضرفيه دعوى رجلين صدق جارية مشتركة بينهما **مخضرفيه** دعوى رجلين صدق جارية مشتركة بينهما **مخضرفيه** دعوى رجلين صدق جارية مشتركة بينهما
 بينهما وان هذه التركة على هذا الرجل من صداقها كذا وهكذا أقروا وحاشبه ودعوا على اقرار
 المدعى عليه بالصدق المذكور لتركبة السمة (فرد المحضر) بعلة أنه ليس فيه ذ كر المزوج وهذا لانه
 يحتمل أن الجارية صارت لهما من جهة غيرهما اما بالارث أو بالهبة أو بالبيع أو بالصدقة أو بالوصية
 أو ما أشبه ذلك ويحتمل أن التزوج كان من جهة ذلك الغير فان كان التزوج من جهة البائع أو من الواهب
 أو من المتصدق كان الصداق له لا للمدين المدعين فلا تصح دعواهما ذلك وان كان التزوج من مورثهما
 فالصداق يجب للورث أو لا يجب للورث فلا بد من بيان حق الميراث وانما هاهنا لا الهاء على هذا المدعى عليه
 من الصداق كذا والصداق يجب للمالك الهاء ولان الشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه لها بالصداق
 على نفسه أما ما شهدوا بكونها مملوكة لهذين المدعين وما لم يثبت بالجهة كونه مملوكة للمدعين لا يثبت لهما
 حق المطالبة بتسليم الصداق اليهما *

مخضرفيه دعوى صبي **مخضرفيه** دعوى صبي **مخضرفيه** دعوى صبي **مخضرفيه** دعوى صبي
 أما الصبي المأذون فدعواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعى عليه بخوابه أيضا صحيح *
مخضرفيه فيه دعوى رجل على رجل أن هذا الرجل وكزمه خطأ وأصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه
 ثلثة من ثنائه النبي من الاصل ووجب لهذا المدعى عليه خمسمائة درهم وطالبه بالجواب *
مخضرفيه فيه دعوى رجل على رجل أن هذا الرجل وكزمه خطأ وأصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه
 ثلثة من ثنائه النبي من الاصل ووجب لهذا المدعى عليه خمسمائة درهم وطالبه بالجواب *
مخضرفيه فيه دعوى رجل على رجل أن هذا الرجل وكزمه خطأ وأصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه
 ثلثة من ثنائه النبي من الاصل ووجب لهذا المدعى عليه خمسمائة درهم وطالبه بالجواب *
مخضرفيه فيه دعوى رجل على رجل أن هذا الرجل وكزمه خطأ وأصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه
 ثلثة من ثنائه النبي من الاصل ووجب لهذا المدعى عليه خمسمائة درهم وطالبه بالجواب *

مخضرفيه فيه دعوى الضمان **مخضرفيه** فيه دعوى الضمان **مخضرفيه** فيه دعوى الضمان
 المد كورفيه ولم يقل ضمن لى ولا بد من ذكر ذلك لتصح مطالبة المدعى اياه بحكم الضمان وعندى أن هذا
 ليس بخلل

مخضرفيه دعوى دفع الدفع **مخضرفيه** دعوى دفع الدفع **مخضرفيه** دعوى دفع الدفع
 على ابن الميت ان أباهذا مات وقد كان تزوجها على صداق كذا ومات قبل أدائه منسها اليها وخلف من
 التركة في يده هذا الابن كذا وكذا وانما في هذا المقدار من الصداق وزيادة فأنكر الابن أن يكون لها على
 أبيه صداق فأقامت البينة على ذلك فادعى الابن عليه في دفع دعواها أنك أبرأت أبي عن هذه الدعوى بعد
 موته وأقام البينة على ذلك فادعت المرأة على الابن في دفع دعواها الدفع أنك مبطل في دعوى الابرا ما أنك
 طلبت منى الصلح بعد موت أبيك على كذا وكذا فقبل لاشك أن دفع الابن دعواها صحيح مع ما سبق منه من
 انكار الصداق على الاب لان التوفيق ممكن لانه يمكنه أن يقول لم يكن لها على الاب الصداق ولكن لما
 ادعت شفعتها البها حتى تبرئه فأبرأته فامدفع الدفع فينظر ان ادعت أنه طلب منى الصلح عن دعواى لا يصلح

على كذا أو يقول بان يوقف
 ملكى الى كذا فيجوز من
 الثلث ويلزم وعندهما
 الوقف جائز لا يزم في حكمه
 ومرضه بدون هذه التكافآت
 والناس أخذوا بقولهما
 لما شاهدوا من وقف الخليل
 صلوات الله عليه وعلى
 الحبيب ولكن لا حاجة لهم
 في ذلك على الامام فانه نفي
 الزوم لا الصحة في المذهب
 الصحيح والوجود لا يدل على
 الزوم ولئن سلم انه لا يصح
 عنده فعدم الصحة غير
 مستغرق لا فراده بل يصح
 المضاف والمحكوم بجواز
 فلم لا يجوز أن يكون
 الوقف المذموم من ثلث
 الافراد فكيف يصح الطعن
 على سبيل التابعين بانه لم
 يشاهد الوقف في الحرمين
 مع انه حج خسا وخسين
 حجة واتى فيها ما للصحابه
 وبذلك حكى بانه من التابعين
 الذين أجروهم باحسان
 رضى الله عنهم ورضوانه
 فأتى ساغ الطعن بعدم
 الوقوف مع ذلك العكوف
 الآن الامام الثاني رحمه الله
 بجوز مشاعا أو مقسوما سلمه
 الى المتولى أم لا شرط التأييد
 أم لا ومحمد رحمه الله شرط

ثلاثا مقسوما سلم الى المتولى مؤبدا بان جعل آخره الى جهة لا يقطع أبدا وذكرنا من كرامات الامام
 رحمه الله أن محمد رحمه الله لما غلب عليه سلطان الجفة سقى قول استاذ الاستاذ حكما فانقطع خاطره بذلك ولم يقدر على التبريع بمسائل
 الوقف حتى فرغ عليه بعض أصحابه كهلال وغيره جعل داره مسجدا جازا جاعا ولا يجوز مشاعا ويشترط التسليم وتسليمه الصلاة بجماعة
 وأذان واقامة عند الامام ومحمد رحمه الله وصكنا الوجهل أرضه مقبرة لا يصح بلا تسليم وتسليمه أن يأخذ بالدين فيه والرباط والحوض

هذا فعلا ان الصلح عن دعوى الشيء لا يكون اقرارا بذلك الشيء للسعي وكذلك طلب الصلح عن الدعوى لا يكون اقرارا فكذلك هنا طلب الصلح من الابن عن دعوى المهر لا يكون اقرارا بجهرها وان ادعت أنه طلب الصلح عن مهرى فالمسئلة يجب أن تكون على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا لان طلب الصلح عن الشيء اقرارا بذلك الشيء للدعي فتثبت بينة انما اقرار الابن بصداقها على أبيه وقد تثبت بينة الابن ابراء المرأة الميتة عن الصداق ولم يعرف بينهم ما تارخ فيجعل كأنهم ما وقع معا ابراء والطلب للصلح فيصير الابن رادا ابراء بطلب الصلح عن الصداق ورب الدين اذا أبرأ الميت عن الدين فرد الوارث ابراءه هل يرتد الابرا بربه على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرتد على قول محمد رحمه الله تعالى لا يرتد فيصح الدفع *

سجل ورد من خوارزم في اثبات الحزبية * ولم يذكر وافي له لفظه الشهادة وانما ذكر وأنها شهدوا على موافقة الدعوى فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه خلل وقد ذكرنا في أول المحاضر أن ترك لفظه الشهادة تخطل في محضر الدعوى وليس بمخل في السجل * وذكر فيه أيضا وقضيت لفلان على فلان بكذا ولم يذكر فيه محضرتهم ما ظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه خلل وليس بمخل ويحمل ذلك على أنه كان محضرتهم ما حلا لقضائه على العصة وقد غلطوا في الاسم فجعلوا اسم الوكيل للموكل واسم الموكل للوكيل فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه خلل وقال بعضهم ليس بمخل لان الوكيل والموكل مختصمان وقد وجدت الاشارة فلا حاجة الى الاسم *

عرض سجل في آخره * ثبت عندي ولم يكتب حكمت فردا السجل بهذه العلة وانه سهو فقول القاضي ثبت عندي بمنزلة قوله حكمت *

عرض سجل في دعوى الوقفية صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا وهذا الحاضر مأذون من جهة القاضي فلان في دعوى وقفية الضيعة التي حدودها كذا انصبه القاضي فلان لبنت الوقفية على فلانة وأولادها وأولادها ووقفها فلان على ابنته فلانة ثم على أولادها ثم على أولادها وولداتها بعد انقراضهم على مسجد جامع كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا المحضر أثبت يده على هذه الضيعة المحدودة الموقوفة على فلانة ثم على أولادها بغير حق فواجب عليه قصر يده وتسليمها الى لا قبضها بالاذن الحكمي فقبل هذا السجل وقع فاسد لان المدعى لم يذكر في دعواه أنه يدعى الوقفية ليصرف الغلة الى فلانة وأولادها وأولادها وأولادها ولا يصرف الغلة الى مصالح الجامع ولا بد من بيان ذلك لان على تقدير بقاء فلانة أو واحد من أولادها أو أولادها ولا يصرف الغلة الى مصالح الجامع وعلى تقدير انقراضهم فالمدعى ليس بمخصم لان القاضي انما انصبه ليدعى وقفية هذه الضيعة لهؤلاء للجامع وقيل السجل صحيح وهذا التخلل ليس بشيء لان الوقف واحد الا ان المصارف مختلفة والبعض مقدم على البعض فالاذن من القاضي بدعوى وقفية هذه الضيعة لاجل البعض يكون اذا بدعى وقفية الكل فصار مأذونا بدعوى الوقفية لاجل الكل فلا حاجة الى تعيين المصارف في الدعوى وبكيفية دعوى أصل الوقفية ثم اذا ثبت أصلا فلان بقي أحدهم هؤلاء نصرف الغلة اليه والاصرف الى مصالح الجامع *

عرض سجل في دعوى حربة الاصل * وكان في الدعوى أنه حر الاصل وأنه علق حرا وولد على فراش الحزبية

وأجاز بيع وقف غير مسجل أن أطلق ذلك للوارث كان حكماً بعهدة بيع الوقف وإن أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضاً للوقف أما إذا بيع الوقف وحكم بعهدة قاض كان حكماً بطلان الوقف والتصدق بغلة الضبعة أولى من التصديق بفنائها إذا أراد الانحراج عن ملكة نوقفها أولى من التصديق بفنائها لأنه أنفع للفقراء وإن أراد أن يخرج داره عن ملكة فالأفضل أن يبيعها ويتصدق بفنائها على الفقراء من أن يجعل غلبها وقفاً عليهم لأنهم لا يكون منزهة له بد من يقوم عليها * وذكره في الإسلام اقتصر للوقف واحتج إلى الوقف برفع إلى الحاكم حتى

يفسخان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام فاما على مذهبهما فيصح ايضا وقوعه في فصل بمحمد وهذا كله بناء على ان حاصل الوقف ما اذا قال الامام هو ابقاء العين والتصدق بغلته قيل هذا يدل على عدم جواز الوقف كما ظنه بعض العلماء ان مذهبهم ذلك لان الغلة معدومة فلا يصح الا بطريق الوصية كما صرح عن شريح رحمه الله انه قال جاء الشارع ببيع الحبس وليس كذلك والحق ما قال شمس الاعنة الاضافة والوصية ليست بشرط الجواز (٢٤٨) عنده بل شرط الزوم عنده لانه يجعله حابسا على ملكه صار فالمنفعة الى الجهة المسماة

كالعارية وهي جائزة غير لازمة ومعنى الجواز جواز صرف الغلة الى تلك الجهة وقال معنى الوقف ازالة العين عن ملكه الى الله تعالى وجعله محبوسا على ملك الله تعالى وجعل نفقه للعباد وهذا جائز بدون

الوصية ايضا وتفسير الوصية ان يقول جعلت اراضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة وأوصيت به بعد موتى والوقف المباشر به في المرض كالنكاح الى ما بعد الموت في اختيار الطحاوي لان التصرف الواقع في المرض كالنكاح الى ما بعد الموت بدليل ان تبرع المريض وان لم يصفه الى ما بعد الموت يعتسب من الثلث واختار السرخسي رحمه الله ان المباشر في المرض كالمباشر في الصحة عنده لا يلزم ثم اختلفوا في معنى عدم اشتراط الامام الثاني التأييد قيل المراد به انه ليس بشرط أصلا حتى لو وقف على أولاده جاز فاذا افترضوا عدا الى ملكه كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وقيل التأييد شرط بالاجماع لكن عنده ثبت بمجرد قوله

وأما المدعى هذا معتقة فشهد الشهود أنه حر الاصل ولد على فراش الحرية ولم يشهدوا أنه علق حر الاصل أو شهدوا أنه حر الاصل ولم يزدوا على هذا فافتي كثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى بصحته فان محمد ارحمه الله تعالى ذكر في كتاب الولاء اذا شهد الشهود أن هذا حر الاصل اكتبني به ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من زعم فساد السجل لان العلق بالولد ان كان بعد عتق الام كان الولد حر وان كان قبل ذلك لا يكون الولد حرا فاذا لم يبينوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد وبصحة السجل والله أعلم بالصواب * واليه المرجع والمآب كذا في المحيط *

كتاب الشروط

وفيه فصول

الفصل الاول في الحلي والشيئات

والحلي يطلق في الآدميين والشيئات في سائر الحيوانات كذا في المحيط * ويقال ان الانسان مادام في الرحم جنين فاذا ولد فهو وليد ثم مادام يرضع فهو رضيع فاذا تمت له سبع ليال فهو صديغ (بالعين المجمة) ثم اذا قطع منه اللبن فهو قطيع ثم اذا دب ونما فهو دراج فاذا بلغ طوله خمسة أشبار فهو خماسي فاذا سقطت رواقه فهو منغور فاذا نبتت أسنانه بعد السقوط فهو متغر بالتاء والتاء فاذا تجاوز عشرين فهو متعرع وناش واذا كان يقرب الحلم فهو بافع ومراهق فاذا احتلم واجتمعت قوته (١) فهو حرز ورواحه في جميع هذه الاحوال غلام فاذا اخضر شاربه وأخذ عذرا بمثل قد بقل فهو وجيه واذا صار ذاقناه فهو قتي وشارخ فاذا اجتمعت لحنته وبلغ غاية شبابه فهو مجتمتع ثم مادام بين الثلاثين والاربعين فهو شاب ثم كهل الى أن يستوفي الستين ثم أشمط ثم مجلس حين استوفى بياضه سواده ثم يجال بفتح الباء والجيم وهو الشيخ الضخم ويحلي بين اجتماعه واكتناهه بوط الشيب أي طعن فيه الشيب وينسب الممالك الى أجناسها تركي وسندي وهندي ثم يحلي بمائلناه *

وفي حلية الرأس يقول (أرأس) ورؤاسي اذا كان عظيم الرأس (وصفح) الذي ضغط صدغاه وخرجت حذبتة يكون رأسه كراس الخوار زمية (وأزج) الذي انحسر الشعر عن أعلى جبينيه والجبينان ناحيتا الجهة (وأصلع) الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه (وأغم) الذي يأخذ الشعر جميع وجهه (وأعبط) الذي ذهب عنه معظم شعر رأسه (ورحب الجهة) واسعا ويقال بجيبته غضون وهي جمع غضن بفتح الضاد وسكونها وهي مكاسر الجلد وهي بالفارسية (ازنك) ويقال بين حاجبيه اثنا اذا كان فيه تفاوت (وأبلج) اذا كان بين حاجبيه انفتاح (وأزج) ضده (ومقوس الحاجبين) اذا كانتا تشبهان القوس (وأعين) واسع (١) قوله فهو حرز ورواحه بفتح الراء المهملة والراء وتشديد الواو في القاموس حرز وركمجلس الغلام القوى والرجل القوى قوله بمثل قد بقل فهو وجيه كذا في نسخة الطبع الهندي وفي نسخة الخط بمثل قدر بقل ولم أفت على هذه التسمية في القاموس فلتراجع قوله ذاقناه في القاموس القاء كسعه الشباب اه تأمل اه معصيه

وقفت بلا اشتراط والنص عليه حتى لو وقف على أولاده بعد انقراض الأولاد يصرف الغلة الى الفقراء وعند محمد العيين رحمه الله لا يثبت التأييد بل انص عليه بان يجعل آخره لجهة لا يقطع أبدا كالفقراء والشيوخ فيما لا يجتمل القسمة لا يمنع صحته بلا خلاف وفيما يجتمل الخلاف على قول الثاني لا يجتمع لان التسمية من تمام القبض وأصل القبض عنده ليس بشرط فكذا اتسماه ولو وقف بجميع أرضه ثم احتق نصفه أو ربعه بطلت عند محمد رحمه الله لانه علم انه لو وقف حشا وان استحق معين لا يطل لعدم الشيوع فصار كأنه وقف

دارين فاستحق أحدهما **ومشايخ بلخ أخذوا بقول الثاني** * الله وبخاري أخذوا بقول محمد رحمه الله في هذا فرع الفقيه على قول الثاني فقال أرض بين رجلين وقف أحدهما حصته ثم اقتسم ما وقع نصيبه في موضع آخر لا يجب عليه أن يقف ناسيا بالتسمية لأن التسمية علم ان الوقف ما وقع في حصته ولو وقف في وجه سماه ثم ملك الأرض لم يجز وان أجاز المالك عندنا خلافا للشافعي **ذكر القاضي أن الصحيح أن يحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف وللمحاكم أن يبطله** * وقف على جهة بعد موته وقفا صحيحا له أن يرجع (٢٤٩) لأنه وصية وللوصي أن يرجع عنها * قال إذا جاء عند فأرضى هذه

صدقة موقوفة أو قال ان ملكت هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يصح الوقف لأنه لا يصح تعليق كل ما يلحق به والوقف مما لا يخلف به فأنفع النذر لأنه مما يخلف به * ان كانت هذه الأرض في ملكي فقد وقفها ان كان كذلك صح الوقف والافلالان التعليق بالكائن تجيز * وقف المريض في مرضه يجوز من الثلث الا أن يجز الورثة ويجوز بقدر ما يخرج من الثلث وما أجازوا والباقى يطل الآن بظهر لبيت مال فينفذ في كله اذا خرج من الثلث فان باع من الكل حصته قبل ظهور مال آخر ثم ظهر لم يبطل البيع وبغير القيمة فيشتري بذلك أرضا ويجعل وقفها على جهة الاول * قال أراضى هذه صدقة موقوفة بعد موته ولم يرد عليه لا يجوز ولو قال أراضى هذه صدقة بعد وفاتي تصدق عني أو يتصدق بعد البيع بثلثها * قال أراضى هذه صدقة موقوفة على ابني فلان فان مات فعلى ولدي وولد ولدي ونسلي ولم يجز الورثة فهي

العينين كبيرهما (وجاحظ العينين) اذا شجعت عيناه (وعاثر العينين) ضده (ونائي الوجنتين) شاخصهما والوجنة (رخساره) وأسبل الخدين بسيطهما ومجذرا اذا كان به جدرى (وأكل العينين) اذا كانتا كأنهما كحلنا (وأمره) ضده (وأحور) سواده أسود وبياضه أبيض (وأشهل) الذي يشوب سواده عينية حرة (وأشكل) الذي يشوب بياض عينية حرة (وأحول) معروف (وأقبل) الذي ينظر الى عرض انفه (وأعشى) الذي اجرت أشعار عينية وسقطت أهدابه (وأهدب) الذي تكثر أهداب جفنيه (وأزرق العينين) أخضرهما (وأشتر) الذي انقلب جفنه (ومكوكب العينين) الذي في عينيه كوكب أى نقطة بيضاء (وأغمص) الذي في عينيه غمص وهو ما سال من الوسخ في المأق (وأرمص) الذي في عينيه رمص وهو ما جدمه (والاقتا) من احد ودب ظهر أنفه (والاشم) من ارتفع قصبه أنفه مع طول الانف (والازلف) قصير الانف (والاقتس) من انبطح أصل أنفه الى وسط أنفه (وأخفس) من انبطحت أرنبتة (وأجدع) مقطوع طرف الانف (وأفوه) واسع القم يادى الاسنان (وأهدل) من استرخى شفته السفلى (وأعس) من في شفته سمرة (وأفلج) مشقوق الشفة السفلى (وأعلم) ضده (وأضجج) مائل القم الى أحد شقيه (ومقنع أسنانه) بفتح التوت معطوفة أسنانه الى داخل (وأروق) طويل الاسنان (وأكس) ضده (وأضز) الذي اذا تكلم لرق حنكه الاعلى بالاسفل (وأفلج ومفلج) الذي بين أسنانه فرج (وأدرد) الذي ذهب اسنانه (وأهتم) الذي سقط مقدم اسنانه (وأقصم) الذي انكسر أسنانه (وانعل) الذي نبت فوق سنه من أخرى (ومشطب الوجه) اذا كان أثر السيف في وجهه (وأخيل) الذي في وجهه خال (وأشيم) اذا كان في جسده شامة وهي الخال أيضا (وأعش) اذا كان في وجهه عش وهو بالفارسية كنجده (وأصهب اللحية) اذا كان فيها حرة (والانطخ) الكوسج (وكت اللحية) ضده (وأذاني) عظيم الاذنين (وأسمع) صغيرهما (وأثافي) عظيم الانف (وأشفه وشفاهى) عظيم الشفة (وأشوق) واسع الشقين (وأصرم) مقطوع طرف الاذن (وأجيد) طويل العنق مع استواء (وأوقص) ضده (وأصعر) مائل العنق الى أحد الشقين (ومديد القامة) طويلها (وقصير القامة) ضده (ومربوع الخلق) اذا كان بينهما *

* (نوع آخر في شيات الخيل) * اسم الخيل ينظم الانواع والفرس اسم للعربي منها والبرذون اسم للجهي منها والهمجين ما يكون الفحل عربيا والام من السرازين والمقرف على عكس هذا وفرس أقر اذا كان يشبه لونه لون القمر وأدغم بالعين المججمة ديزج وبالعين المهملة الذي في صدره بياض فرس ورد اذا كان بلون الورد وورد أغبس الذي يعلوه صفرة وقليل خضرة ومفلس الذي يكون في جلده ملع كالفلوس والمذزر الذي به نكت سود وبيض كالذناير وادبس الذي يكون لونه بين السواد والحرة وهو الذي يكون على لون الدبس وأورق الذي لونه على لون الرماد وأرثم أبيض الخفلة العليا والمظ أبيض السفلى وأقرح خفي الذي يبلغ بياض وجهه درهما فاذا بلغ الدرهم فهو أقرح وأغر مبرقع الذي بيض جميع وجهه من البرقع فاذا طال البياض قيل أغرسائل وبرذون ذلول الذي يعطى ظهره وجوج وشعوس ضده وبرذون مدعى لونه الدم ومغر ربضم الميم وفتح الراء أبيض الاشفار ولطيم الذي أحد شقي وجهه أبيض وأرخم اذا ابيض رأسه والاصقع من الخيل الذي في وسط رأسه بياض والاقنف أبيض القفا من الخيل وأذن الذي في أذنه بياض وأسنى دقيق الناصية وخفيفها ومعرف اذا كان كثير العرف وأدرع اذا كان

(٣٢ - فتاوى سادس) ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صار كلها للنسل * وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سواء فثلثها وقف على ولد الولد بلا توقف على اجازة الورثة والثلثان للورثة ان لم يجزوا وان أجازوا بين الصلي وولد الولد على السواء * وقف أرضه في مرضه وهو يخرج من الثلث فتلق المال قبل موته وصار لا يخرج من الثلث ان تلف المال بعد موته قبل أن يصل للورثة فثلثها وقف وثلثها للورثة * وقف أرضه في مرضه على بعض ورثته فان أجاز الورثة فهو كآلوا في الوصية لبعض ورثته والا

فان كانت تقصر من الثلث صارت الارض وقفا فان لم تقصر فبقدر ما يجزى من الثلث بصير وقفاً ثم يتقسم جميع غلة الارض ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى مادام الموقوف عليهم أو أحدهم في الأحياء فإذا ماؤا كلهم بصرف غلة الوقف إلى الفقراء وان لم يوص الوقف إلى واحد من ورثته ولو مات أحدهم من الموقوف عليهم من الورثة وبقي الآخرون فان الميت في قسمة الغلة مادام الباقيون من الموقوف عليهم أحياء يجعل كانه (٢٥٠) حتى فيقسم ثم يجعل سهمه ميراثاً لورثته الذين لأحصة لهم من الموقوف (نوع فيما يتعلق بالشرط في الوقف)

أبيض الصدر والحنق وأرجل إذا كان أبيض الظهر وأنبط إذا كان أبيض البطن وأخصف إذا كان أبيض الجنب ومججل إذا كان أبيض القوائم وأعصم إذا كان أبيض اليدين وأرجل إذا كان أبيض إحدى الرجلين وان كان البياض بأحدى يديه قيل أعصم اليمنى أو اليسرى ولا يقال للبرذون أعور ولكن يقال قانص العيس اليمنى أو اليسرى وفرق ما بين الكيت والاشقر في العرف والذنب فان كان أحرفه وأشقر وان كان أسود فهو كيت ومججل السيد اليمنى أو اليسرى مطلق السيد اليمنى أو اليسرى فإذا أبيض السيدان أو الرجلان قيل مججل اليدين أو الرجلين وإذا أبيض الثلاث قيل مججل الثلاث مطلق اليمنى أو اليسرى وإذا كان التحجيل في يد رجل من شق واحد قيل بمسك الأيمن مطلق الأيسر أو مطلق الأيمن بمسك الأيسر والتحجيل بياض يبلغ نصف الوظيف أو ثلثه بعد أن يجاوز الارساغ كلها وإذا قصر البياض عن قنك الوظيف واستدار في رجله يدونه قيل برذون مخدّم فإذا كان البياض برجل واحدة أو يد واحدة قيل منعل يد كذا أو برجل كذا وللد الفرس مهر وفلوح حتى يحول الحول عليه وجمعه افلامو يقال خروف إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر كذا قاله الأصمعي فإذا أتى عليه سنة يقال حولي فإذا أتى عليه سنتان فهو جذع فإذا أتى عليه ثلاث سنين فهو ثنية فإذا تمت الرابعة فهو رباع ثم قارح وليس له سن بعد قروحه بل يقال مذكى وجمعه مذاكى وفي عشرين سنة هرم وقيل عمره ثلاثون سنة وقيل اثنان وثلاثون سنة وأسانهم أربعون عشرون من علو وعشرون من سفلى وأدهم دجوجي إذا كان شديداً السواد وأكهب إذا كان بين الخضرة والسواد وأشهب قرطاسي إذا كان أبيض مع بريق وكيت صناعي أو أشقر صناعي إذا كان خالط شعره شعرة يضاء ينسب إلى الصناب وهو الخردل وشكال إذا كان البياض في يد ورجل مخالفاً وأعزل الذي أعوج ذنبه إلى أحد شقيه وأبلى مطرف الذي أسود رأسه وذنبه وأجر *
 * اسنان الابل والبقرة والغنم * ابن مخاض الذي أتى عليه حول واحد ثم ابن امون ثم حقة ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سدس ثم بازل ثم مخلف ثم مخلف عام ثم مخلف عامين هكذا وان كثرت * وفي البقر الذي أتى عليه حول واحد تبع ثم جذع ثم رباع ثم سدس ثم صالح ثم صالح سنة إلى ما زاد * وفي الغنم الحمل اسم لما أتى عليه ستة أشهر فنادونها والجذع اسم لما أتى عليه سبعة أشهر إلى أن يتم الحول ثم الثني ثم الرباعي ثم السدس ثم الصالح وليس بعد الصالح سن *
 * والبقرة والابل شيات بهما يتكلم أربابها اليوم به يعرف ويجب الرجوع إلى أربابها في معرفتها *
 * نوع آخر في الانقاط التي تستعمل في الشروط * الطاحون والطحانة الرجي التي يدبرها الماء قيل الطحانة ما تدبره الدابة والطاحونة ما تدبره الماء ويقال باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا بمقدودها وحجرها ومحتفها ونوايتها وقطها ونواوقها ونواغيرها بابا جنتها ومحتفها دلوها وقطها الحديد التي يدور عليها الرجي والناووق معروف والنواعير جمع ناعور وهو ما يدور بانصباب الماء عليه (والحمام) يذكره العرب هكذا في عين الخليل وهو فعال من الحمام واستعم الرجل إذا دخل الحمام وحقيقته اغتسال بالماء الحمام (سيال وازه) البيت الأول من الحمام وهو الذي يسمى المسلخ قالوا والمعروف سيال وازه بغيرياء الصبور (نايزه) وهو الميزاب أيضاً (النجانات) جمع قبحان تعريب (نكبان) والقدس سطل وعتيقة المرأة وعأوها (الاداري) جمع آري وهو حوض الحمام والاون بالتشديد مستوقد النار والقرطالة كواردة والخنبق

وقف وشرط الكل أو لبعض لنفسه مادام حياً وبعد للفقراء بطل الوقف عند محمد وهلال رجهما لله لقوات معنى القرية بآزالة الملك إلى الله تعالى وقال الثاني رحمه الله يصح واعتبر ابتداء بالانتهاء فانه يجوز على جهة ينقطع فيه سوداى ملك المالك ومشايخ بل أخذوا يقول الثاني وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف ولو شرط بعض الغلة لأمهات اولاده حال وقفه ومن يحدث منهن نفد وقسط لكل منهن في كل عام قسطا حال حياته ومما تميز به خلاف قال محمد عتق بعد موته فاشترط الغلة لهن في تلك الحالة كاشتراطها على الاجانب فيصح في حال الحياة وان كان يشترط لنفسه لكنه جاز في حال الوفاة كما أجاز الامام رحمه الله اذا قال وقتت حال حياتي وبعد مماتي وجعل حال الحياة تبعا لحال الممات * وقف مؤبد واستثنى لنفسه وعياله وخدمه الاتفاق منه مادام حيا جاز الوقف والشرط عند الثاني رحمه الله فإذا ماؤا أو انقرضوا بصرف

الغلة إلى المساكين * وقف على فلان أو أقربائه باعيا منهم جاز مادام أحياء وإذا انقرضوا رجع إليه ان حيا والى ورثته ان ميتا * وقف وشرط ان يأكل ويؤكل من أحب مادام حيا ثم بعده على ولد له وولد له ونسبه أبدا ما تأسا فإذا انقرضوا فعلى المساكين جاز عند الثاني ولم يكن وصية لان الولد يأكل من مال الله تعالى ولو شرط أن يأكل من وقفه مادام حيا فمات وعنده معاليق وزيب من الغلة يرقا إلى المصروف ولا يأكله الوارث وانما تركه خيرا يأكله الوارث ولا يرتقي إلى المصروف والاصل ان كل مالا وصياه أن يقتضيه من التركة

يرده الوارث بعد موت الواقف الى الوقف لانه لم يملكه فلا يورث ، وكل ما لم يملك الوصي أن يقضه لا يرتد لانه ملكه كالأمر أملا كما فيكون لو رثته واتخاذ المعاليق والزيب سائغ للوصي لاتخاذ البرخيزا * وإذا شرط أن يستبدل بالوقف متى شاء الواقف مثل ذلك ويكون وقفاً مكنها له ذلك والوقف والشرط جائزان عند الثاني وكذا إذا شرط أن يبيع ويشتري بتمنه ما يكون وقفاً * وعند محمد وهلال جاز الوقف لا الشرط لانه لا يحل بتمام زوال الملك الى الله تعالى على التأسيه فتم الوقف بشرطه وبقي الاستبدال (٢٥١) شرطاً فاسد فبطل الشرط

والثاني في نصب المتولي

وما يملكه أولاً

طالب التولية كطالب

القضاء لا يولي بالنص مات

المتولي والواقف حتى فالرأى

في النصب الى الواقف

لالحاكم وبعد موت

الواقف الرأي الى وصيه

لا الى الحاكم وان لم يكن له

وصى فالرأى الا ان الى

الحاكم لان العين وان

زالت بالوقف عن ملكه

حققة فهو باق على ملكه

حكماً بأشارة قوله عليه

الصلاة والسلام وصدقة

جارية الى يوم القيمة وانما

يوصف صدقته بالدوام

إذا حدث الحاصل على

ملكه وجعل لها

متصدقا جديداً فدل اشارة

النص أنها مبقاة على ملكه

ولو كان على ملكه لكان

التصرف اليه كذا هنا

* وفي الاصل الحاكم لا يجعل

القيم من الاجانب مادام

من أهل بيت الواقف من

يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم

من يصلح ونصب من غيرهم

ثم وجد فيهم من يصلح

صرفه عنه الى أهل بيت

الواقف وفي صدق الوصاية

والتولية لولي يكتب جهة

الوصاية والتولية لا يصح

وان كتب أنه وصي من جهة الحاكم ولم يسم المتناهي النصب

والذي ولاه جاز لانه صار له الجهة معلومة

ويمكن الوقوف عليه بالنظر الى التاريخ ولو كتب أنه وصي من جهة الشرع لا يجوز وعلى هذا اذا اجمع الى كلفة القضاء في الجهات

كالوقف واجارة المشاع وكتب فيه وقضى قاض من قضاة المسلمين جاز * مات القيم فاجتمع أهل المسجد وجمعوا رجلاً قيمياً بغير

أمرها لما كان متفقاً في المسجد المعروف اختلفوا في جواز والاختار أنه يجوز ولا يضمن ما اتفق من مال المسجد على المسجد وان مات القيم

تعر يب (خنبه) والملاحة بتشديد اللام منب الملم وقوله في الكتاب السنية بالواحاها وعوارضها ودقها وشراها واطاها وسكانها ومرادها ومجاذها ووقاها (العوارض) الخشبات المعروضة فوق الألواح المشدودة عليها جمع عارضة والدقل الخشبة الدوالة التي تعاقبها وفارسية (تبركشتي) والشرع (باديان) وطلل السفينة بالطاعة غير المجبة غطاء يغشى به كالمقف للبيت والجمع اطلاق والسكان (دنيال كشتي) والمردى بضم الميم وتشديد اليا عود من أعوادها تتحرك به والمجدف ما في رأسه لوح والقلس بفتح القاف وسكون اللام الحبل الغليظ والانجر والمرساة (لنكر) بيت الطراز النحافة وفي كتاب العين الطراز الموضع الذي ينسج فيه الشياخ الجياد الوهدة يسكن الهاء الخفرة التي يجعل فيها الحائث رجليه الطست مؤتة أعجمية معربة لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل الطس وجعها الطساس ونصغيرها طسيسة وقيل اطماس وطمسوس أيضاً في جمعها والرقاق بالضم الخبز الرقيق واحده رقاقة وجمع الرقيق رغقان والميف بكسر الميم المنسفة وفارسية (بر) والخورد (دسورده) والمرح موضع زراح فيه الغنم وتبات فيه والمعاليق جمع معلاق وهو ما يعلق به اللحم ووضع اللحم خوانه والغنائرجع غضارة وهي القصعة الكبيرة والطخير (باته) وسطاهه معلقته والمهراس من الحجر والخشب ما يدق فيه الخنطة من الهرس وهو الدق والمخاز الهاون ويده قائمته اشترى كذا أو قية رباعية وكذا أو قية نصفية وبشارة كبيرة وبشارة صغيرة الاوقية أربعون درهما وبشارة بالضم بطة الدهن شيء صغرى له عتق الى الطول وله عروة وخرطوم كالون ذو وطمس الكانون المصطلى والوطيس التنور وقيل حفرة يختبئ بها ويوشى فيها (والهديد) اللبن الخارج جذاً وهو الصقراط والاصل هدا بقصر المماخض جمع مخضه وهو الاناء الذي يحض فيه اللبن والمركن الاجانة والمدال والصلوة والصلاية واحدة وهو الحجر يسحق عليه الطيب والمدولك ما يصبغ به ومن ظن أن الصلاة والمدولك واحد فقد سها *

ومن أدوات الفقاعى خيزرانان أربع وخطاطيف أربعة جمع خيزران بكسر الخاء فارسي معرب والخطاف عود طويل في رأسه حديدة معطوفة يجرب به الحجر *

ومن أدوات الحداد الكبر الزق والكور المبني من الطين ويسمى الاتون والمنفع والمنفاح شيء أجوف طويل يتخذ من حديد فينفع فيه والعلاء السندان والطريقة ما يضرب به الحديد والقطيس ما يكون أعظم منه وهو بالفارسية (بتك) والكلوب حديدة معطوفة الرأس أو عود في رأسه عقافة من حديد يجرب به الحجر والجمع كلاليب والنشاستج معروفه وقد يقال له النشا وقوله الكرم بمحاطبني بساقين أو ثلاث ساقات الساق الصف من اللبن أو الطين والرهط (باخيره زير) والدمص ضده والعرق يشملهما والساخوزة (خندان) والاطينة (خندان كوزه) والزراجين جمع زرجون بفتح الزاي والراء وهو شجر العنب وقيل قضبانة والاولهات جمع وهت وهو المظلم من الارض وقد يقال وهطة وعريش الكرم ما يعماله ليرتفع عليه والجمع عرائش والمتصبة منبب القصب وجمعها المقاصب والقصباء كذلك *

(وفي شراء الارضين) بفتح الراء وان كانت الراسا كنة في الوجدان ان كان لها حوايط يكتب محوطة بالحوايط وان كانت محوطة بنحساذ كذلك وقوله وما كبس من التراب مقدار ذراع من وجه الارض أى طم وسوى واسم ذلك التراب كبس بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله أذن له أن يتناول من أنزله ومن

وقد أوصى إلى أحد فوصى القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة دليل على أن التقسيم تفويضا إلى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصى عند الموت وللوصى أن يوصى إلى غيره ولو أراد إقامة غيره مقامه في حياته وصحته لا يجوز إلا إذا كان التفويض على سبيل العموم * الموقوف عليهم إذا نصبوا متوليا جاز والاولى الرفع إلى الحاكم والمتأخرون قالوا الاولى عدم الرفع إلى أحكام الزمان والاصح أنه لا يجوز نصب المتولى إلا إلى الحاكم فلا بد فيه من (٢٥٢) القضاء * وحضور الموقوف عليهم حال النصب لا يشترط بخلاف ما لو جعل وصيا

للصبي حيث يشترط حضرة الصبي * شرط في الوقف الولاية لنفسه وأولاده وعزل القسيم وما هو من أنواع الولاية فآخرجه من يد المتولى جاز وان لم يشترط الولاية لنفسه وأخرجه من يد المتولى قال محمد رحمه الله لا ولاية للواقف رحمه الله لا ولاية للقيم وكذا لا ولاية لوصيه والولاية للقيم وقال الثاني رحمه الله الولاية للواقف وله عزل القيم حال حياته فإذا مات الواقف بطل ولاية القيم بناء على مسئلة التسليم إلى المتولى فعند الثاني رحمه الله الوقف والشرط صحيحان لا عند محمد ولا وان جعله فيما حال حياته وبعد موته خفيته يصير وصيا ومشايخ يبالغون في اختياروا قول الثاني رحمه الله والصدر اختار قول محمد رحمه الله ولو أراد الواقف عزل القيم ان كان شرط في حال الوقف ان له العزل له ذلك والا لا وقد كروا أن عمر رضى الله عنه استثنى في وقفه أن يؤكل المتولى منه بالمعروف وان يؤكل صدق له غير

رطابه هي جمع نزل بفتح نين وهو ربيع والرطاب جمع رطوبة وهي الفت الرطب وفي وقف النبي رحمه الله تعالى ثم رأى الواقف نفسه في انتقاص وحواسه في كلال وانتكاص وهو افتعال من النكوص وهو الرجوع على العقين وقوله ذهبت قواها وانقضت عراها أي انكسرت من القرض وهو الكسر وقوله في كرا السفينة ويرقى اذارقى الناس ويسير اذاساروا الصواب يرفأ اذاره الناس أو يرفى يقال رفا السفينة وأرفأها رفا أو أرفأها اذا قربهم من الشط وسكنها (والملى) بالهمزة الغنى (والكج) بضم الكاف وسكون الباء والخاء المهمله رجبين (والصل) ترف وقوله دفع الكرم اليه ليقوم بكسح النهر وهو حفرة وتنقية جداوله وتشذيب الزرايين أي قطع شجورها وهو ما فضل من شعبها وانما متابعي دفنها ونظفيتها على الاستعارة والدبرة يسكون الباء المشارة وهي موضع الكراب من قطع الاراضى كذا في الظهيرية *

الفصل الثاني في النكاح إذا زوج الاب ابنته البكر البالغة يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة بتزوج ولها فلان ابنا ذنبا ورضاهما وأمرها باليهام بها كذا نكاحا صحيحا جائزا فإذا حضره جماعة من العدول وزوجها هذا كقولها في الحسب وغيره قادر على ايفاء مهرها ونفقة تها ليس بينهما سبب يؤدى إلى نقض النكاح أو فساد المهر المسمى فيه مهر مثلها وهي امرأته بهذا النكاح الموصوف فيه وهذا الصداق لها عليه حق واجب ودين لازم وذلك كله في تاريخ كذا (وجه آخر) هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذي كثره مد واجبا أن فلا تزوج ابنته البالغة المسماة فلانة برضاهما من فلان بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا تزوجا صحيحا وان فلا تزوجها على هذا الصداق المذكور فيه في ذلك المجلس تزوجا صحيحا وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزوج الموصوف فيه وذلك كله في تاريخ كذا فان كان أبو الزوج قبل هذا العقد لابنه أو الابن بالغ يكتب وأن فلان بن فلان والفلان هذا الزوج قبل هذا العقد لابنه فلان هذا الصداق المذكور فيه بامر اياه في ذلك المجلس قبولاً صحيحاً (وجه آخر) أن يكتب اقرار الزوج بالنكاح وتصديق المرأة اياه بذلك وأقرار المرأة وتصديق الزوج اياه بذلك وأقرار اولي وتصديق الزوجين كذا في الذخيرة * وهو أحوط لاختلاف العلماء في جواز النكاح بغير الولي *

(وجه آخر في تزويج البكر البالغة) * أن يكتب ولى تزويجها اناء أبوها بعد أن سمعها وأعلمها بالصداق المذكور فيه فصحت أو يكتب فيكت وهي بكراً قلة بالغة صحيحة العقل والبدن وكان ذكره لها ذلك وسكوتها بمشهد فلان وفلان وهما يعرفانها باسمها ونسبها وفلان بنت فلان امرأته فلان بسبب هذا العقد الموصوف فيه وكاتبه كراسم الزوج واعلامها الصداق أمر لا بد منه لان بدونه اختلاف ما عرفا في أن سكوتها هل يجعل رضاهما أولاً وان كانت الابنة صغيرة يكتب تزوج فلان فلانة بتزوج أيها اياه بولاية الابوة وان كان الزوج صغيراً أيضاً يكتب هذا ما تزوج فلان ابنته الصغيرة المسماة بفلانة بولاية الابوة من فلان بن فلان الصغير على صداق كذا تزوجا صحيحا جائزا فإذا حضر من الشهود العدول المرضيين وقبل هذا النكاح هذا الصداق لهذا الصغير والدم فلان بولاية الابوة قبولاً صحيحاً في مجلس هذا العقد وهذا الصغير كقول هذه الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثلها فان ضمن الاب المهر عن ابنه الصغير يكتب وضمن فلان والدم هذا الزوج الصغير لهذا الصغير جميع هذا المهر عن ابنه الصغير هذا صحيحاً وأجاز ذلك والدم هذا الصغير ورضي به مشافهة في هذا المجلس وان أتى الاب شيئاً من المهر معجلاً من ماله يكتب ثم

متمول وعلى رضى الله عنه لم يستغن للمتولى شيئاً دل أن الاستثناء وعدمه سواء والمتولى أن يأكل ان بالعرف كان الامام والوصى يأكلان من بيت المال والتركه اذا عمل ولا يؤكل من ايس في عياله الا اذا شرط الواقف كما شرطه الفقهاء وقرضى الله عنه فلو جعل الحساكم للمتولى دما زده جازا اذا كان قد أجاز المشل وليس للشرط على القسيم أن يتصرف ولو نصب خاتماً للمعبد ليس له أن يأكل منه الا اذا شرطه الواقف * وقف ولم يشترط الولاية لنفسه أو لغيره قال هلال الولاية اليه وقال

قوم لا يثبت له الولاية بلا شرط لنفسه قال مشايخنا الاشبه أن يكون هذا قول محمد رحمه الله لأن التسليم لما كان شرطاً عنده وبه يقطع ولايته وقال أبو الليث بالتسليم إلى المتولى يقطع ولايته عند محمد رحمه الله فلا يملك عزل المتولى إذا لم يشترط حال الوقف ولاية العزل لنفسه وقال الامام الثاني رحمه الله يملكه شرط أولاً وإذا كان الواقف غير مأمور وقد شرط الولاية لنفسه يخبر به الحاكم عن الولاية وينزع منه وكذا لو اجتمع عنده من غلة الوقف ما يكفي للعمارة والوقف يحتاج إليها وامنع الواقف عنها بأمره (٢٥٣) الحاكم بالعمارة فإن فعل ولا ينزعه

منه وان كان شرطاً أن لا ينزعه

منه أحد فالشرط باطل بخلافه الشرع إذا لم يكن ناظر لمصلحة الوقف فإن كان في نزع مصلحة يجب عليه إخراجها دفعاً للضرر عن الوقف وان جعل الواقف الولاية لرجل له ذلك وله نزعها وان شرط أن ليس له إخراج التسليم بطل لأنه مخالف للشرع لأن القوامه وكالة والوكالة ليست بلازمة ولو جعل الولاية إليه في حياته وبعد مماته جاز وكان وكيله في الحياة وصاحب المكاتبة وقف وأشهد وكتب الصك وقرئ عليه وقته وقفا صحيحاً ثم قال وقفت بشرط أن لا ولاية يبعه متى شئت لكن الكاتب لم يكتبه ولم أعلم به ان كان فصيحاً يعرف اللغة التي كتب بها الصك وقرئ عليه لا يقبل قوله وان أعجمياً لا يعرف اللغة التي كتب بها الصك يقبل قوله وان شهدوا أنه قرئ عليه بلغته وفهم كل ما فيه لا يقبل قوله أيضاً وكذا في البيع والأجارة إذا قال البائع والا جرم أعلم المكتوب في صك البيع والأجارة قال لها جبرئيل اجعلني دارك

ان فلانا والده هذا الصغير تبرع بأداء كذا دينار من مال نفسه من جلة هذا الصداق المذكور فيه إلى فلان والده هذه الصغيرة فتبعض منه لها ولاية الأبوة قبضاً صحيحاً ووقعت البراءة لها هذا الزوج من جلة هذا المهر بهذا القدر وبقى لها عليه بعد أداء هذا المقدار كذا وان أدى الأب شيئاً من المهر معجلاً وضمن الباقي يكتب ثم ان فلانا والده هذا الصغير تبرع بأداء كذا دينار من مال نفسه من جلة هذا الصداق وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقي لها عليه من هذا الصداق وذلك كذا ديناراً ضمناً صحيحاً ورضي به من له ولاية الرضا وأجاز من له ولاية الاجارة في الشرع ويتم الكاب وان طلبوا من أبي المرأة هبة بعض الصداق أو الاقرار باستيفاء ذلك أما الاقرار بالقبض فباطل إذا كان الاقرار في مجلس العقد لان أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وان كان الاقرار بالقبض في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الاقرار بالقبض وفي الكبيرة كذلك ان كانت بكراً وان كانت ثيباً لا بد من أمرها ورضائها وأما الهبة فإن كانت صغيرة لاشك أنه لا تصح الهبة وان كانت كبيرة تصح الهبة إذا كانت بأمرها ورضائها فيكتب ووهب فلان والده المرأة بأمر ابنته هدم من جلة هذا الصداق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا درهما وقبل هذا الزوج من هذا الاب هبة لنفسه قبولا صحيحاً وبقى لها عليه كذا ديناراً تطالب به عند توجه المطالبة به هذا إذا عرف أمرها الاب بالهبة باخبار الشهود وان لم يعرف ذلك لا يقول الاب يكتب وذكر والد المرأة أن ابنته هذه أمرته بهبة كذا من هذا المهر لهذا الزوج وأنه يهب بأمرها ويضمن له الدرك من جهتها ان تحدث المرأة الامر بالهبة وذلك بتاريخ كذا فالاحوط في ذلك أن تحضر المرأة مجلس النكاح ويزوجها وليها بأمرها وهي تهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى أعلم *

وجه آخر في تزويج الاب ابنته الصغيرة والزوج بالغ يكتب تزويج فلان فلانة بنت فلان بتزويج أبيها هذا بحق ولايته عليها بالابوة فانما الصغيرة لا تلي أمر نفسها بنفسها وانما تلي عليها أبوها بولاية الأبوة فتزوجها أبوها هذا من فلان هذا على صداق كذا على أن منها كذا نقد حال معجل وكذا منها مؤجل كذا سنة وعلى أن تبقى الله تعالى فيها ويحسن صحبتها ويعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى به وسنة نبه صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليه بعد البلوغ مثل الذي لها عليه من ذلك بعد أن كان بالصداق المذكور فيه على ما وصف فيمن عاجله واجله وفاء بصداق مثلها من نساء المراجع في مقدار صداقها إلى مقدار صداقهن وقبل فلان هذا النكاح على ما وصف فيمن عاجله واجله بمخاطبة من فلان أيامه على جميع ذلك

وإذا كان الزوج للصغيرة جدها أو أبيها يكتب هذا ما تزوج فلان حادثة فلانة ابنة فلان بعد موت أبيها فلان بولاية الجد ودة إلى آخره

وان كان الزوج أخاً لاب أو أم أو لاب يكتب هذا ما تزوج فلان أخته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان بولاية الاخوة لاب وأم أو لاب إذا لم يكن لها ولي أقرب منه وحكم بصحتها كم من حكم المسلمين عدل جائز الحكم بعد خصومة معتبرة وقعت فيه انما ألحق به حكم الحاكم لان في جواز تزويج غير الاب والجد الصغيرة اختلافاً بين العلماء وان كان الزوج عما يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة ابنة أخيه فلان بولاية العمومة لاب وأم أو لاب ويلحق بأخيه ما ذكرنا في تزويج الاخ وان لم يكن للمرأة ولي فزوجت نفسها باذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة على صداق كذا يحضر من الشهود العدول بتزويجها

وقفا بشرط أنك إذا أحببت تبيعني فأمرت أن يكتب كذلك فأطلق الكاتب في الكتاب ولم يذكر شرطها ان قرئ عليها الكتاب ففهممت معاً لا يقبل قولها وان لم تفهم معنا يقبل قولها كما مر في المسئلة السابقة وهذا كله انما يتأتى على قول محمد رحمه الله ان الوقف يطل بالشرط واماعلى قول الثاني رحمه الله فالوقف صحيح والشرط باطل فلا يتأتى التفرع * أراد أن يقف جميع ماله في قرية كذا فأمر بكتابة الصك في مرضه فكتب الكاتب ونسى بعض القطع والكسر ثم قرئ عليه الصك وكتب فيه وقف كل ماله من الضياع في قرية كذا وهي كذا

وكذا قطعوا ذكر الحدود ولم يقرأ عليه القطعة التي نسيها الكاتب لم يصرو قفا الا اذا قال الواقف أردت كل مالى في تلك القرية المذكورة وغير المذكورة تلك القطعة مع امواله وقف ضيعته له وأمر بكتابة صلح الوقف فغلط الكاتب في حدين وأصاب في حدين فالخندان اللذان غلط فيهما ان كان في تلك النواحي لكن ينسب وبين الحدود أرض أو كرم أو دار للغير يصح الوقف لان غاية الامر وقف ملكه وملك غيره يصح في ملكه وان كان الخندان اللذان غلط فيهما (٢٥٤) لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل الا اذا كانت الضيعة مشهورة مستغنية عن التحديد

لشهرته فيجوز الوقف حينئذ * وقف أرضاً أو داراً ثم أراد أن يستبدل مكانه أرضاً أخرى أو داراً أخرى ان شرط في حال الوقف المناقلة فيجوز له الاستبدال والا فلا * أراد القسم أن يبني في الأرض الموقوفة حوانيت ليستغلها بالأجارة ليس له ذلك لان استغلال الأرض بالزرع اليهم الا اذا كانت الأرض متصلة بالمصروغلة الحوانيت لو بنيت يكدون من أرض خالية يزرع فيها أكثر

له البناء لانه اتفق وعن محمد رحمه الله ما هو أعلى من هذا وهو أن أرض الوقف لوقل ربعها فللقسم ان يبيعها ويشتري بثمنها أرضاً أخرى ربعها أكثر نفعا للفقراء يجوز استبدال الأرض بالأرض * صرف دراهم الوقف القيم في حاجته ثم أنفق مثلاً في الوقف يبرأ عن الضمان * ولو خلط دراهم الوقف بدراهم نفسه ضمن الكل * والوقف لو على قوم يحدون لهم نصب المتولى بلا استطاع رأى الحاكم اذا كانوا موسومين بالصلاح والصفة كما يملك أهل المحلة نصب القسم والمتولى في

نفسه امنه باذن القاضي فلان تزويجاً صحيحاً ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب وان زوجت نفسها غير اذن القاضي يلحق بآخره وحكم بعتته كما تم من أحكام المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهم مائة جلة هذا الصداق المذكور وبقى له اعليه كذا

وفي تزويج العبد يكتب هذا ما تزوج فلان عبد فلان أو يكتب مملوك فلان فلانة بنت فلان بن فلان وهي حرة بالغة باذن سيده فلان وأمر ما يراه هذا العقد الموصوف فيه بمحض من الشهود العدول على صداق كذا درهم صحيح نافذ لازم بتزويج أيها فلان بن فلان اياها منه برضاها تزويجاً صحيحاً وبتم الكتاب وان كانت المرأة صغيرة يلحق بآخره حكم الحاكم لان في تزويج الاب ابنته الصغيرة من العبد خلافاً معروفاً بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى

وفي تزويج الامه يكتب تزوج فلان فلانة مملوكة فلان بن فلان أو يكتب أمة فلان بن فلان بتزويج سيدها فلان بن فلان اياها منه على صداق كذا الى آخره وقد جرت العادة في الراسخين أن الأزواج أو ابائهم يبيعون العقارات والضياعات من النسوة بثمن معلوم ويجعلون الثمن قصاصاً بالمهر فينبغي للكاتب أن يكتب بعد التسمية ان كان الشراء من الزوج هذا ما اشترت فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان اشترت منه جميع الضيعة التي هي كرم محوط بمبنى بقصره أو خمس دبرات أرض صالحة للزراعة موضعها في قرية كذا أو جميع المنزل المبني ذى سقف واحد على حسب ما يكون المشتل على دار وبيتين

بكذا ويحدد المشتري بالحدود الاربعه وبين الثمن ويكتب جميع ما يكتب في كتب الاشترية على ما يأتي بيانه في فصل الشراء ان شاء الله تعالى واذا انتهى الى ذكر قبض الثمن يكتب ثمن هذين المتعاقدين قاصداً جميع هذا الثمن المذكور فيه بجميع الصداق الذي كان لهذه المشتريه على زوجها هذا البائع وصداقها مثل هذا الثمن مقاصصة صحيحة وبرئت المرأة المشتريه بهذه من هذا الثمن براً مقاصصة وبرئ زوجها هذا البائع من جميع صداقها بحكم هذه المقاصصة ثم يكتب وقبضت المرأة المشتريه هذه جميع ما بين شرائه قبضاً صحيحاً بتسليم البائع بعد ذلك اليها وضمن لها الدرك في ذلك ضمناً صحيحاً وذلك بتاريخ كذا وان كان هذا البيع ببعض صداقها وهو الذي يشترط تجيله في النكاح قبل الزفاف ويسمى بالفارسية (دست

بيمان) يكتب قاصداً جميع هذا الثمن بمثل من جلة صداقها وهو جميع ما شرط تجيله اليها ثم يذكر قبضها المشتريه ثم يكتب وقد بقي لهذه المشتريه في خدمة زوجها البائع هذا من صداقها كذا وكذا ديناً لازماً وحققاً واجباً وصداقاً بابتا بالنكاح القائم بينهما الحال وذلك في تاريخ كذا وان كان هذا الشراء من والد الزوج هذا يكتب هذا ما اشترت فلانة من والد زوجها وهو فلان كذا وكذا الى آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذكر المقاصصة ثمن هذين المتعاقدين قاصداً جميع هذا الثمن بجميع صداقها المسمى لها في عقد النكاح على زوجها فلان وهو كذا درهم أو كذا ديناراً مقاصصة صحيحة وقد كان والد الزوج هذا ضمن لها جميع صداقها الذي لها على زوجها ابنته فلان ضمناً صحيحاً صلا منه وتحملها لهذه المؤنة عنه وبرئت المشتريه من هذا الثمن وبرئ والد الزوج والزوج عن جميع مهرها بحكم هذه المقاصصة وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم بالصواب كذا في المحيط *

الفصل الثالث في الطلاق اذا اختلع الرجل من امرأته بالمهر الذي لها عليه وبنفقة عدتها فان

المسجد بلا استطاع رأى الحاكم وقال الصدر لا يملكونه في المسئلتين بلا استطاع رأى الحاكم وما أنفق على هذا المتولى من أجرة الوقف لا يضمن لانه لما آجر الوقف وهو ليس بمثل كان الغدلة لانه صار غاصباً فيكون منه قاض مال نفسه فكيف يضمن ذكره الظاهرى وكذا ذكره القاضي لكنه قال الاولى أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب المتولى قالوا وفي زماننا الاولى عدم الرفع الى القاضي لظهور الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا ليس لاهل المسجد نصب المتولى والقيم بلا استطاع رأى الحاكم * شرط

المسجد بلا استطاع رأى الحاكم وقال الصدر لا يملكونه في المسئلتين بلا استطاع رأى الحاكم وما أنفق على هذا المتولى من أجرة الوقف لا يضمن لانه لما آجر الوقف وهو ليس بمثل كان الغدلة لانه صار غاصباً فيكون منه قاض مال نفسه فكيف يضمن ذكره الظاهرى وكذا ذكره القاضي لكنه قال الاولى أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب المتولى قالوا وفي زماننا الاولى عدم الرفع الى القاضي لظهور الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا ليس لاهل المسجد نصب المتولى والقيم بلا استطاع رأى الحاكم * شرط

المسجد بلا استطاع رأى الحاكم وقال الصدر لا يملكونه في المسئلتين بلا استطاع رأى الحاكم وما أنفق على هذا المتولى من أجرة الوقف لا يضمن لانه لما آجر الوقف وهو ليس بمثل كان الغدلة لانه صار غاصباً فيكون منه قاض مال نفسه فكيف يضمن ذكره الظاهرى وكذا ذكره القاضي لكنه قال الاولى أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب المتولى قالوا وفي زماننا الاولى عدم الرفع الى القاضي لظهور الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا ليس لاهل المسجد نصب المتولى والقيم بلا استطاع رأى الحاكم * شرط

المسجد بلا استطاع رأى الحاكم وقال الصدر لا يملكونه في المسئلتين بلا استطاع رأى الحاكم وما أنفق على هذا المتولى من أجرة الوقف لا يضمن لانه لما آجر الوقف وهو ليس بمثل كان الغدلة لانه صار غاصباً فيكون منه قاض مال نفسه فكيف يضمن ذكره الظاهرى وكذا ذكره القاضي لكنه قال الاولى أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب المتولى قالوا وفي زماننا الاولى عدم الرفع الى القاضي لظهور الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا ليس لاهل المسجد نصب المتولى والقيم بلا استطاع رأى الحاكم * شرط

المسجد بلا استطاع رأى الحاكم وقال الصدر لا يملكونه في المسئلتين بلا استطاع رأى الحاكم وما أنفق على هذا المتولى من أجرة الوقف لا يضمن لانه لما آجر الوقف وهو ليس بمثل كان الغدلة لانه صار غاصباً فيكون منه قاض مال نفسه فكيف يضمن ذكره الظاهرى وكذا ذكره القاضي لكنه قال الاولى أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب المتولى قالوا وفي زماننا الاولى عدم الرفع الى القاضي لظهور الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا ليس لاهل المسجد نصب المتولى والقيم بلا استطاع رأى الحاكم * شرط

المسجد بلا استطاع رأى الحاكم وقال الصدر لا يملكونه في المسئلتين بلا استطاع رأى الحاكم وما أنفق على هذا المتولى من أجرة الوقف لا يضمن لانه لما آجر الوقف وهو ليس بمثل كان الغدلة لانه صار غاصباً فيكون منه قاض مال نفسه فكيف يضمن ذكره الظاهرى وكذا ذكره القاضي لكنه قال الاولى أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب المتولى قالوا وفي زماننا الاولى عدم الرفع الى القاضي لظهور الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا ليس لاهل المسجد نصب المتولى والقيم بلا استطاع رأى الحاكم * شرط

انه لا يجرى مواليه فان اجره فهو خارج عن الولاية اولاد دفعها مساقاة فان فعل فهو خارج عن الولاية وملان يدون وبها وشروطه وال
من نازع في هذه الصدقة متوليها وقال من نازع متوليها في ابطال هذه الصدقة فهو خارج عن هذه الصدقة يجوز شرطه ويعمل على حسب
ما شرط الواقف المتولي من جهة الحاكم امتنع من العمل ولم يرفع الامر بعزل نفسه الى الحاكم لا يخرج عن التولية وان امتنع عن تقاضي
ما على المتقبلين لا ياتم فان هرب بعض المتقبلين بعدما اجتمع عليه مال كثير حتى القباله (٢٥٥) لا يضمن المتولي امر المتولي المؤذن

بان يخدم المسجد بأجر
معافى كل عام صح اذا كان
قدراً بجر المثل أو زيادة يتعاقب
فيه احتاج حال الوقف الى
خادم يفتح الباب ويكنس
فأعطى المتولى حجرة منه
ليقوم بهذا الامر الى رجل
بطريق الاجرة جاز بجر الوقف
القيم من نفسه لا يصح وكذا
من عبده ومكاتبه قيم الوقف
أنفق من ماله في الوقف
ليرجع في غلته له الرجوع
وكذا الوصى مع مال الميت
ولكن لو ادعى لا يكون القول
قوله والمخلص من ذلك أن
يسمع الجذع مثلاً من آخر
ثم يشترطه للوقف المتولى
اذا أنفق من مال نفسه
ليرجع في مال الوقف له ذلك
فإن شرط الرجوع يرجع
والأفلا اشتري بمال الوقف
داراً ثم باعها يجوز
الثالث في صحته وفساده
وفيه وقف النقل والشائع
ان وجدت ضالتي فله على
أن أنصدق بأرضي هذه
على ابن السبيل فوجدتها
يجوز له أن يقفه على من يجوز
له وضع الزكاة فيه ولا يجوز
على من لا يجوز له زكاة ماله
لان هذا نذر فيعتبر بايجاب
الله تعالى وان وقف على ولده

كانت المرأة مدخولة وأراد الرجل أن يكتب بذلك كتاباً يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان يعني الزوج من
فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رجهم الله تعالى وكان الخصاص والطحاوي والسمي
وهلال وأبو زيد الشروطي رجهم الله تعالى يزidon في ذلك زيادة يكتبون هذا كتاب لفلان يعني الزوج
كتب له فلانة بنت فلان ثم يكتب اني كرهت صحبتك وطلبت فراقك هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه
رجهم الله تعالى وكان الخصاص وهلال والسمي وعامة أهل الشروط يكتبون انك تزوجتني تزوجاً صحيحاً
جائزاً بولي هو أقرب عصبي الى وشهوداً حرار مسلمين عدول بالغين ومهر مسمى عاجل وأجل وانى لم أقبض
منك مهري الذي تزوجتني عليه ولا شيئاً منه وانك دخلت بي وجامعتني وانى كرهت صحبتك وطلبت فراقك
من غير اضرار منك الى ولا اسامة كانت منك ثم يكتب وانى سألتك أن تخلعني بجميع الدين الذي لي عليك
من مهري وهو كذا وكذا درهماً هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رجهم الله تعالى وعامة أهل الشروط
كانوا يكتبون وانى سألتك بعدما خفنا أن لا نقيم احداً وانه تعالى أن تطلقني تطلقاً بائناً بجميع مهري
الذي لي عليك وانما كتبوا بعد ما خفنا أن لا نقيم احداً وانه تعالى تبركاً بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال
فان خفتم أن لا يقيم احداً وانه تعالى وانما اختاروا اللفظة الطلاق على لفظة الخلع حتى كتبوا وانى سألتك أن
تطلقني تطلقاً بائناً ولم يكتبوا أن تخلعني لان حكم الطلاق بمال يجمع عليه فانه طلاق بائن بالاجماع وحكم
الخلع مختلف فيه بين الصحابة والسلف رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ولا شك أن ذلك كراجم على أولى من
ذكرنا المختلف فيه وانما كتبوا بجميع مهري الذي لي عليك وهو كذا وكذا حتى يصير مقدار الساقط بالخلع
معافاً فيخرج عن حد الاختلاف لان جهالة الساقط يمنع صحة التسمية في ذلك ليصح الخلع بالاجماع
ويكتب وبجميع نفقتي مادمت في عدتي لان الميتة عندنا تستحق النفقة حائلاً كانت أو حاملاً وانما
اقتصروا على كتابة المهر ونفقة العدة ولم يذكروا مالاً زائداً وان كانوا لو ذكروا يصح في هذه الصورة لان وضع
هذه الصورة أن النسوة من قبل المرأة والنسوة اذا كان من قبل المرأة حل للزوج اخذ الزيادة على ما أعطاهما
الزوج ديانة وقضاء على رواية الجامع أما على رواية كتاب الطلاق لا يحل أخذ الزيادة فيما بينه وبين ربه عز
وجل وان كان النسوة من قبل المرأة فاقصروا على المهر والنفقة ليعلم أن أخذها لغيره حلال للزوج باتفاق
الروايات ثم يكتب فقبلت ذلك حتى ثبت الايجاب من الزوج لما أن الطلاق انما يقع بايجاب الزوج ثم
يكتب وخلعتني بجميع مهري الذي لي عليك وهو كذا وبجميع نفقتي مادمت في عدتي انما أعاد ذلك
للتأكيد ثم يكتب وقد رضيت بذلك وقبلت حتى ثبت قبولها الخلع فيتم الخلع على الروايات كلها ثم يكتب
فاختلعت به منك فلا حق لي قبلك ولا ادعوى ولا طلب من مهر ولا نفقة وغير ذلك يكتب ذلك تأكيداً
واتباعاً للسلف ثم هل يكتب ضمان الدرك اذا وقع الخلع على مهرها الذي في ذمة الزوج فأصحابنا كانوا
لا يكتبون وأبو زيد الشروطي كان يكتب وعلى أنى ضامن لما أدركك فيه من درل من قبل أحد مسمى قال
الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا غير صحيح لان سببه ما يكون منها من التصرف في المهر مع غير الزوج وتصرفها
في المهر مع غير الزوج لا يصح لان فيه تملك الذين من غير من عليه الدين فلا معنى لذكر الدرك في هذه الصورة
وانما يستقيم ذكر الدرك اذا كان بدل الخلع عينا فيحقق فيه الدرك بسبب من جهتها ولم يذكروا محمد رحمه
الله تعالى ولا واحداً من أهل الشروط أنه يكتب أنك خالعتني في وقت السنة وبعض المتأخرين اختاروا

جائزاً بولي فراضى هذه وقف فبرئ من مرضه وباع أرضه جازوا من مات من مرضه هذا لا يكون وقفاً وتعلق الوقف
بالشرط لا يصح ولو قال اذامت فأجعلوا أرضي هذه وقفاً يجوز وقال السرخسي والقدرى تعليق الوقف جائز وقف على أنه بالخيار ثلاثة
أيام فالوقف باطل عند هلال وقال الثاني رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل ولو قال جعلته مسجداً على أني بالخيار فالخيار باطل وصار
مسجداً قوله أرضي هذه صدقة نذرية تصدق بنيتها أو عيبتها على الفقراء وان قال وقف أو قال وقف على الفقراء أو موقوفه كان وقفاً ولو زاد

على الفقراء بأن قال صدقة على الفقراء يكون وقفاً في اللفاظ الثلاثة وهذا لا يشكل على قول الثاني وكذا على قول لاهزال الاحتمال بالتنصيص على الفقراء وإذا نص على التأيد بأن قال أرضى هذه صدقة على الفقراء مؤبدة جازا الوقف عند جع مجيز الوقف وكذا في اللفاظ الثلاثة إلا أن التسليم إلى المتولى شرط عند محمد رحمه الله وبه أخذ البعض لا عند الثاني رحمه الله وبه أخذ البخاريون والخوارزميون فكثيرا للوقف والخلاف فيما إذا لم يصف (٢٥٦) إلى الموت هذا إذا لم يقف على انسان معين فإن وقف عليه بان قال أرضى هذه موقوفة على

فلان أو على ولدي أو قرابتي وهم يوصون لم يجز وإن زاد لفظ الصدقة بان قال أرضى هذه صدقة موقوفة على فلان أو ولدي أو قرابتي وهم يوصون أو لا يجوز والغلة له مادام حيا وبعد موته إلى الفقراء قال أرضى هذه سبيل ولم يزد عليه لا يصير وقفا إلا أن يكون من قوم لفظ السبيل عندهم الوقف المؤبد بشرائطه ولو قال وقفها أو حبستها أو سبلتها أو حرمتها أو هي موقوفة أو محبوسة أو محرمة لم يصح وإن قال هذه اللفاظ لا لسان بعينه بان قال هي وقف للثاني آخره فكذلك لا عند الثاني رحمه الله فإنه تملك منه في شرط التسليم وقوله وقف أو حبس باطل بشرط في أصل الوقف لا يستبدل أو البيع وشراء أرض أخرى بثمنها صريح الشرط والوقف عند الثاني رحمه الله وعند محمد وهلال رحمه الله الوقف جائز والشرط باطل وذكر القاضي قول هلال مع الثاني رحمه الله وعليه الفتوى لأن الوقف يحتمل الانتقال من أرض إلى أرض * غصب أرض الوقف غاصب وأجرى عليها المباح صاري بضمن قيمتها وأرض أخرى ويكون وقفا مكانها وكذا إذا قل نزلها أو صار بحال المهر لا يحتمل لزراعتها أو لا يفضل من موتها أو صلاح الوقف في المناقلة بأرض أخرى يفعل وإن قال الواقف وقفت على أن أشتري بثمنها أرضا أخرى إن احتاج إلى ذلك صح استحسانا لأن الأولى وإن تعينت للوقف قيمتها يقوم مقامها في الحكم ولا يحتاج إلى وقف المشتراة كالعبد الموصى بخدمته إذا قتل خطأ وأخذ قيمته واشترى به عبد آخر يتعلق بحق الموصى بالخدمة من غير تعديد الوصية ثم ليس له استبدال الثانية

ذلك لأن الخلع في وقت السنة مباح وفي غير وقت السنة مكره وفي كتب ذلك حتى يعلم أن هذا الخلع وقع بصفة الإباحة أو بصفة الكراهة هكذا في المحيط * (وجه آخر) يكتب وثيقة للمرأة منه أو فلان بن فلان الفلاني في حال جوارا قراره طائعا أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بنت فلان بتطبيق واحدة على مهرها وهو كذا درهم أو على نفقة عتقها وعلى كل حق هولاء عليه وعلى كذا أن شرط مالا آخر وعلى براءة كل واحد منهم من صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات خلعا صحيحا جائزا نافذا خالعا عن الاستثناء وعن جميع المعاني المبطله وأنهم اختلفت أنفسهم بهذه الشرائط المذكورة فيه اختلاعا صحيحا وذلك في تاريخ كذا * ويكتب وثيقة للزوج منها أقرت فلانة بنت فلان طائعا أنه اختلفت من زوجها فلان على صداقها وذلك كذا بتطبيق واحدة أو بكتابة على بقية صداقها وذلك كذا بتطبيق واحدة أو بكتابة على جميع نفقة عتقها مادامت هي في العدة وعلى كل حق هولاء عليه وأبرأته عن جميع دعاوى وأخصوماتها كلها أبرأه صحيحا فلم يبق لها عليه ولا له عليها دعوى في شيء من الأشياء ولم يبق بينهما نكاح ولا علقه من علاقته سوى العدة وصدقها زوجها في ذلك خطا باو بتم الكتاب وان شرطوا في الخلع مالا زائدا على مهرها يكتب خالعاها على جميع مهرها وعلى كذا درهم أو دينارا خلعا جائزا وإن كانت الزيادة في الخلع عرضا يكتب وعلى كذا وبين أو صافه ويبلغ فيه وبين طوله وعرضه وبين قيمته إن كان من ذوات القيم وأنما قبلت ذلك منه في مجلس الخلع وقبض الزوج العين المسماة في الخلع بتسليمها بذلك إليه وأبرأته عن دعاوىها كلها وبتم الكتاب وإن كانت الزيادة في الخلع ضياعا فقد قيل الاحوط أن يجعل الزيادة دراهم أو دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري الرجل تلك الضياع بمثل تلك الزيادة المشروطة ويجعلان الثمن قصاصا لتلك الزيادة حتى لا تقع المنازعة عند استحقاق المبيع إذا أراد الزوج الرجوع عليه فيكتب الكتاب أقر فلان في حال جوارا قراره طائعا أنه خالع من نفسه امرأته المسماة فلانة على جميع مهرها ويكتب على بقية مهرها ونفقة عتقها وعلى أن تدفع المرأة اليه من خالص مالها كذا دنانير نيسابورية وذلك خسون مثلا وأنما قبلت ذلك منه في مجلس الخلع إلى آخره ثم إن الخالع هذا اشتري من محتله هذه جميع الضيعة التي هي كرم أو عشر دريات أرض أو جميع الدار المشتملة على البيوت وبين موضع المشتري ويحد بالحدود الأربعة بخمسين دينارا من الدنانير النيسابورية شراء صحيحا وأن الختلة هذه باعت ذلك منه بيعا صحيحا ثم إن هذين الطاقدين قاصدا هذا الثمن المذكور فيه بما وجب له عليهما من بدل الخلع مقاصة صحيحة وقعت البراءة بينهما براءة المقاصة وقبض الخالع المشتري هذا ما بين شراؤه ولم يبق لكل واحد منهما على صاحبه حق ولا دعوى ولا خصومة * وفي الخلع قبل الدخول بها يكتب اختلفت من زوجها قبل دخوله بها وقبل خلوة بها بتطبيق واحدة على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها وهو نصف صداقها المسمى لها وهو كذا وعلى براءة كل واحد منهم من صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات في النكاح وغيره وخلعها هو على ذلك مواجها وبتم الكتاب ولا يكتب ههنا نفقة العدة لأنه لا عدة في الخلع قبل الدخول * (ويكتب من الجانب الآخر) خالع زوجته فلانة ويكتب في القبول واختلفت هي منه بذلك كله وإن لم يكن في النكاح تسمية وكان الخلع قبل الدخول والخلوة يكتب على ما يحصل لها عليه من المال ولا يسمى

بثلاثة لان هذا الحكم ثبت بالشروط وجد في الاولى والثانية * ولو وقف بشرط ان يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجته لا يصح الوقف في المختار ولو شرط ان يبيعها ويجعل ثمنه في وقف افضل منه ان رأى الخاكم يسهه اذن له فيه وقد اشرنا ان الوقف على ما تنكلم به لا على ما كتبه الكتاب فدخل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصك اعني كل ما تنكلم به * ووقف الحمام تابعة لبرجها يجوز ان كانت الحمام في البرج أو ان الوقف في يده ضيقة جاز رجل بصك فيها خطوط الأئمة لاجله والحكام المشاهير بانها (٢٥٧) وقف على كذا أو وجد لوح بخط قديم

مضروب على باب الحانوت أو على باب المدرسة بأن كذا على كذا وقف لا يقبل لان الشرع قصر الخطة على البينة أو الاقرار والنكول ولما احتج في الوقف أن يكون باقيا على عمر الاعصار جوز الشهادة بالتسامع والخط ليس من هذه الحجج بل قد تزور وتفتعل وبأمر بالكتابة ثم يبدله غير ذلك أو يجعل وقفها يكتب علامة ثم يفسخ أو يستحق واليد الذي اليد من جنس الحجج فلا تستحق عليه ملكه بما ليس بحجة

نوع فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح

وقف ما للبناء القنطر أو اصلاح الشوارع أو لبناء السقاية أو لحفر القبور أو لشراء الاكفان للفقراء من المسلمين لا يصح بخلاف الوقف للمساجد بخلاف العادة بالشأن دون الاول * وقف داره على فقراء مكة أو فقرا قرية معروفة ان كانوا لا يحصون يجوز في الحياة وبعد الممات لانه مؤبد وان كانوا يحصون يجوز بعد الموت لانه وصية والوصية لقوم يحصون يجوز حتى اذا انقرضوا صار ميراثا بينهم

المهر لان الواجب فيه المنة أو يكتب اختلعت منه قبل دخولها وقبل خلوته بها على كل حق يجب للنساء على أزواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلاعا صحيحا كذا في الذخيرة * واذ خلع الوالد ابنته الصغيرة المسماة فلانة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما أقر به فلان أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة وذ كرسها (١) وما أشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلاله بنكاح صحيح عقده عليها والد لها ولاية الابوة بمحض من الشهود وأنه دخل بها وصحبها وصحبته زمانا ثم ان زوجها هذا كره صحبتها لنفسه وكره والدها لها صحبتها وأنه كان قد قبض من صداقها كذا وان زوجها هذا خلعها من نفسه بطلب والدها ذلك بتولية واحدة على بقيته مهرها وهي كذا ونفقة عدتها الثلاثة أشهر من لدن تاريخ هذا الذكر وهي كذا خلعها صحيحا جازرا لا فساد فيه ولا تعليق بخاطرة ولا اضافة الى وقت في المستقبل على أنه ضامن جميع ذلك من ماله حتى يخلصه منه أو يضمن له بقدر ذلك من ماله فبانت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عليها ولا رجعة ولا طلبة بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجلس الخلع وجاها شفاها ولا يكتب براءة الزوج لان الزوج لا يبرأ ههنا عن بقية الصداق وانما يقع الخلع بمال الاب فكانه طلقها بماله من غير ذكر الصداق والنفقة وذكر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع لتقدير الواجب على الاب بضمنه لانه يسقط عن الزوج ذلك بهذا الخلع وعلى هذا جميع أولياء الصغيرة غير الاب وكل واحد من عرض الناس وانما يقع الفرق بين الاباء وغيرهم من الأولياء في أن اقرار الاب بقبض شيء من المهر يصح دون اقرار سائر الأولياء كذا في الظهيرية *

* (وان كان قبل الدخول بها) * يكتب على بقيته مهرها ولا يكتب على نفقة عدتها وحكم هذا الخلع وقوع البينة وثبوت الحرمة الآن الصغيرة اذا بلغت كان لها أن ترجع على الزوج ببقية صداقها ويرجع الزوج على أبي المرأة بذلك بحكم ضمان الدرك وبعض أهل الشرط يختارون في خلع الصغيرة أن يقر الاب بقبض صداقها ونفقة عدتها بعد ما صارت نفقة العدة مقدرة مقدارا معلوما ثم يكتب اقرار الزوج أنه طلقها بتولية واحدة بانه وصورة ذلك أن يكتب أقر فلان بن فلان يعني والد الصغيرة في حال جواز اقراره طائعا أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأة فلان بن فلان ومنكوحته ثم ان فلانا زوجها هذا لم تنجبه صحبتها الصغر فاطلقها بتولية واحدة بانه وبانت منه بهذا التولية وكان لها على زوجها من هذا الصداق كذا درهمها وجب لها عليه ومن جهة نفقة العدة كذا درهمها فقبضت جميع ذلك لابنتي الصغيرة هذه بولاية الابوة قبض صحيحا بايائه الزوج هذا جميع ذلك الى ولم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذا دعوى وخصومة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أقر بذلك كله اقرارا صحيحا وصدقه زوجها هذا فيه خطا بافاذا كتب على هذا الوجه ثم انها بلغت لا يكون لها حق الخصومة مع زوجها في مهرها ونفقة عدتها لان الاب قد أقر قبض ذلك وله ولاية قبض ذلك كله كذا في المحيط * وعلى هذا المولى اذا خلع أمته على مهرها ونفقة عدتها غير أنك لا تذكر ههنا على أنه ضامن له ذلك من ماله لان المولى بذلك ابرأ الزوج عن المهر بخلاف الاب فان أراد المولى أن يكون ذلك ديناً عليه دون الامة كتبت على مثال ما كتبت خلع الوالد (١) قوله وما أشبهها كذا في جميع نسخ العالم كبرية ولعل الاصول وشبهها أو شيتها أو نحو ذلك اه صححه

(٣٣ - فتاوى سادس) وان في الحياة لا يجوز وقف أرضه على عمارة مصاحف موقوفة لا يصح لانه لا عرف فيه * وقف على أمهات أولاده وعبيده فالوقف باطل في قول هلال وفي الفتاوى وقف على أمهات أولاده فلا شيء لمن يتزوج منهن فان طلقها زوجها لا يعود حقها الساقط الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلق فلها أيضا قسط من الوقف * وذ كرا لخصاف قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على بني آدم أو على أهل بغداد أبدا فاذا انقطع وافعل المساكين أو العبيان والزمن فالوقف باطل وذ كرا لخصاف في موضع آخر

مسألة العيان والزمن وقال الغزالي لا يمكن لهما ولو وقف على قرأ القرآن والفقراء فالوقف باطل وذكر هلال الوقف على الزمن والمنقطعين صحيح وقال المشايخ الوقف على معلى المسجد الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقيل يصح لأن الفقراء غالب فيهم قال شمس الأئمة فعلى هذا إذا وقف على طلبة علم بلدة كذا يجوز لأن الفقراء غالب فيهم فكان الاسم منبتاً عن الحاجة والحاصل أنه متى ذكر مصرفاً فيه نص على الفقراء والحاجة فالوقف يصح (٢٥٨) يحصون أم لا وقوله يحصون إشارة إلى أن التأيد ليس بشرط ومتى ذكر مصرفاً يستوى فيه الغنى

والفقراء يحصون صح بطريق التمسك وان لا يحصون فهو باطل الآن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كاليتامى ههنا ان كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء سواء وان لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف إلى فقراءهم لا إلى أغنيائهم وكذا الوقف على الزمن فهو على فقراءهم وعن الشافعي رحمه الله أوصى بثلاث ماله في أكناف المسلمين أو حفر قبورهم لا يجوز وكذا في أكناف فقراء المسلمين أو حفر قبور فقراء المسلمين صح وفي الفتاوى لو وقف على الجهاد والغزو أو كذا نال الموت أو حفر القبور يبقى بالجواز وهذا خلاف ما تقدم ولو وقف على أبناء السبيل يجوز ويصرف إلى فقراءهم صح وعلى أصحاب الحديث لا يدخل فيه شفيعي المذهب إذ لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى إذا كان في طلبه وذكر بكر رحمه الله أن الوقف على أقرباء سيدنا عليه الصلاة والسلام وعلى آله يجوز وان كان لا يجوز الصدقة عليهم وفي الفتاوى أنه لا يجوز ولا يصير وقفاً لعدم جواز مصرف الصدقة لئلا

على الصغيرة كذا في الظهيرة * وان كان بينهما صغير فطيم فخالها على أن تمسك المرأة الولد وتقوم بحضنته سنة أو سنتين وتنفق عليه من مالها في مدة الحضنة فهذا جائز عند بعض أصحاب الشروط وكان الفقيه أبو الناسم الصفار رحمه الله تعالى يقول لا يجوز ذلك لأن مقدار النفقة وما لا بد للصغير منه من المعلوم مجهول فالحيلة في ذلك أن يقدر ما يكفي لهذا الصغير من النفقة بالدرهم أو بالدينار وبشرط ذلك عليها في الخلع ثم يأمر الزوج أن يصرف ذلك القدر إلى ما لا بد منه للصغير في تلك المدة أو يجعل ذلك المقدار أجرة لها على التربية في المدة المضروبة ثم يترك الرجل أياها ببراءة نفسها عما يحصل بأقباله عليها عند وفاة الصغير أو تزويجها بزوج آخر أجنبي قبل انقضاء مدة التربية فان أراد أن يكتب بذلك كتاباً يكتب أقر فلان بعنى الزوج أنه خالع من نفسه وزوجه السمسة فلانة بتطليقة واحدة بائنة على قيمة مهرها ونفقة عدها وكل حق هو لها عليه وعلى مائة دينار حرنيسا أو ربة جيدة تدفعها اليه من مالها لمخالعة صحيحة خالية عن الاستثناء والشروط الفاسدة وكان لهذه المختلعة من هذا المخالع ابن صغير فطيم وطلب هذا المخالع من مختلعه هذه أن تمسكه وتقوم بحضنته سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا أو يصرف المائة الدينار التي وجبت له عليها بعقد الخلع إلى ما لا بد للصغير في هذه المدة فقبلت جميع ذلك قبولاً صحيحاً أو يكتب وكان لهذه المختلعة من هذا المخالع ابن صغير فاستأجر المخالع هذا المختلعة هذه لحضنة ولها هذا الصغير هذا وتربته والقيام بحضنة مدة سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الدينار التي وجبت عليها الزوجها هذا استجاراً صحيحاً وأنها آجرت نفسها هاهنا كذلك الجارة صحيحة فان كان الابن رضيعاً يكتب طلب المخالع هذا من مختلعه هذه أرضاع هذا الصغير الرضيع وتربته وحضنته سنة واحدة بالمائة التي وجبت له عليها أو يكتب استأجرها على أرضاع هذا الصغير وعلى تربته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا ثم إن هذا المخالع وكلها وأقامها مقام نفسه في براءتها نفسها عما يحصل بأقباله عليها ان مات الولد قبل انقضاء مدة التربية وكالة صحيحة لازمة على أنه كلما غزلها عن هذه الوكالة عادت عنه وكيلة في ذلك كله كما كانت وإنما كتبنا التوكيل على هذا الوجه نظر المرأة لأن الصغير لو مات قبل انقضاء مدة الحضنة تبرجع الزوج عليها بحصة ما بقي من المدة من المائة الدينار فكذلك حتى أنه اذا مات الصغير في هذه المدة فهي تبرئ نفسها فلا يرجع الزوج عليها بشئ وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو شرط أن الولد لو مات قبل مضي هذه المدة فهي بريئة من حصص ما بقي من المدة فذلك جائز فان كتب بعد الاستجارة وشروط المختلعة هذه أنه لو مات هذا الولد قبل مضي هذه المدة فهي بريئة عن حصص ما بقي من المدة من هذه المائة ولم يكتب ولو كيلة أياها ببراءة نفسها كان مستقيماً كذا في الذخيرة * فان كان في البطن جنين فلماذا الزوج أن يعقد الخلع على رضاعه فالجواب المحفوظ عن السلف مثل الخصاص وأبي زيد وغيرهم أنه جائز في يد موضع الجعل وعلى أن ترضع الولد الذي هو في بطنها الزوجها هذا ان وضعته حياً سنتين من وقت الولادة واحداً كان الولد أو مئتي ذكر أو أنثى على أنه لو مات هذا الولد بعد ذلك قبل تمام مدة الرضاع فهي بريئة وليس يحفظ هذا عن علماء الثلاثة وكان الشيخ الإمام أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول الأصح عندى أن هذا في الجنين لا يصح لانه تصرف عليه في حكم النفقة وذلك لا يصح واعتبر هذا بما تقرر فانه كذا في الظهيرة * والحيلة في ذلك تقدير مال عليها في عقدة الخلع ثم استجاره أياها جارة مضافة إلى ما بعد الولادة

هاتم لكن في جواز الوقف وصدقة النقل عليهم روايتان الوقف على الصوفية ومصرفه في خاله لا يجوز قال شمس الأئمة يجوز فترضع على الصوفية وأخرج الامام السعدي رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعيان فرجع الكل اليه (نوع في المشايخ) لا يجوز عند محمد رحمه الله وبه يفتى ولو حكم بجواز يجوز عند الكل * وقف نصف الحمام جاز لانه مشاع لا يحتمل القسمة ثم فيما يحتملها اذا حكم بمقتضى طلب بعضهم القسمة لا يقسم عند الامام رحمه الله وينتهي بين وعندهما يقسم وأجمعوا أن الكل لو كان وقفاً على الأرباب

وأرادوا القسمة لا يقسم * حانوت بينهم وقف أحدهما - صته وأراد أن يكتبه على لوح ويضرب على باب الخانوت ومنعه الشريف الآخر منه ليس له الضرب إلا أن يأمر الحاكم به وهذا على قول الثاني رجه الله فأما على قول محمد رجه الله لا تأتي هذا التفريق * أرض بينهم وقف أحدهما حصته ثم اقسما لا يجب عليه أن يقف ثانياً وإن أراد الاجتناب عن الخلاف يقف بعد القسمة ثانياً وإن كان له أرض فوق وقف بعضها وأراد القسمة يبيع حصته من آخر ثم يقسم بينهما وإن نصب الحاكم متولياً وقسم بينهما جاز (٢٥٩) (نوع في وقف المنقول)

وقفه بعل العقار جازاً رجاءاً

بأن وقف أرضه مع العبد والسيران الذين يعملون فيها

ووقفه مقصوداً أن كان كراعاً

أو سلاحيجوز والكراع

جنس الخيل وفيما سواه

أن كان شياً لم تجز العادة

بوقفه كالتياب ونحوه

لا يجوز عندنا وإن متعارفاً

كالقأس والقدوم والحناة

وشباب وما يحتاج اليه من

القدور والأواني في غسل

الموتى والمصاحف قال الثاني

رجه الله لا يجوز وقال محمد

رجه الله يجوز والمذهب

عامة المشايخ * وقف الكرداد

وهو كالبناء والأشجار

من الدار والحمام لا يجوز ثم

وقف المصحف إذا وقفه على

أهل المسجد بقرئته أن

يحصون ويجوز أن وقف

على المسجد يجوز ويقرأ في

ذلك المسجد ذكر في بعض

المواضع أنه لا يكون مقصوداً

على هذا المسجد ولم يجوز

محمد بن سلة وقف الكتب

وأجاز نصر بن يحيى وهو

المختار * وقف بقرعة على رباط

على أن ما يخرج من لبنها

ومنها يصرف إلى أبناء

السبل جازان كان

فترض ولله الذي هي حامل به *

﴿خلع الوكيل﴾ يكتب أولاً التوكيل في صدر البياض هذا ما وكل فلان فلاناً وكله وأقامه مقام نفسه في خلع زوجته فلانة بتطليقة واحدة بائنة على الشرائط المذكورة في ذكر الخلع المكتوب في هذا البياض عقيب ذكر هذه الوكيلة صحيحاً وأنه قبل منه هذا التوكيل في ذلك المجلس خطاباً وذلك في يوم كذا ثم يكتب ذكر الخلع هذا ما خلع فلان بن فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض بالخلع المذكور فيه خلع من نفس موكله فلان هذا امرأته المسماة فلانة بنت فلان بعد الدخول بها بتطليقة واحدة بائنة على ما كان لها عليه من بقية مهرها ونفقة عتقها مادامت في عتقه وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الفروقة وبعدها وإن فلانة هذه قبلت منه هذا الخلع بهذا البديل قبولاً صحيحاً مشافهة بعد ما صدقته في كونه وكيلاً من جهة زوجها فلان هذا في هذا الخلع ويتم الكتاب * ولو كان الوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البياض أولاً التوكيل هذا ما وكلت فلانة بنت فلان فلاناً وكلته وأقامته مقام نفسها في اختلاع نفسها من زوجها فلان ثم يكتب بعد ذلك الاختلاع هذا ما اختلع فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض اختلع نفس موكلته فلانة من زوجها فلان إلى آخره وإن أراد الزوج أن يضم وكيل المرأة بالاختلاع ما أدركه من درك في مهرها ونفقة عتقها بأن جحدت المرأة التوكيل والشهم وقد مالوا أو غابوا وأرادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب ضمن فلان وكيل المرأة هذا ما أدرك فلان يعني الزوج من درك في مهر فلانة وهو كذا درهما وفي نفقة عتقها وذلك كذا حتى يخلصه من ذلك ويرد عليه جميع مهرها وهو كذا وأوجب نفقة عتقها وهي كذا والله تعالى أعلم *

﴿خلع الفضولي﴾ يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً وهو الفضولي سأل فلاناً أن يخلع امرأته فلانة على ألف درهم من مال هذا الفضولي على أن يقبل هو هذا الخلع بهذا المال بغير أمرها ولو وكيلها أياه به على أنه ضامن له أن يدفع ذلك إليه من مال نفسه فأجاب فلان وهو الزوج المذكور هذا الفضولي بمأسأله وخلع امرأته فلانة بهذا المال وقبل الفضولي هذا منه هذا الخلع بهذا المال مواجهة وباتت هي من زوجها بهذا الخلع ولم يبق بينهما زوجية وقبض الزوج هذا المال المذكور من الفضولي هذا بأيفائه ذلك أياه وبرئ هذا الفضولي من المال الذي قبل في هذا الخلع براءة قبض واستيفاء الآن الزوج لا يبرأ عن مهرها بهذا الخلع وكان لها أن تطالب الزوج بمهرها متى شئت فإن أراد الزوج أن يضم الفضولي ما أدركه من درك في مهرها حتى إذا رجعت المرأة على الزوج بالمهر فالزوج يرجع على الفضولي بذلك يكتب ضمن الفضولي هذا ما أدرك الزوج من درك في مهرها فأنها قد قبضت مرة فإذا قبضت ثانياً تكون قابضة بغير حق وأنه مستقيم لأن الفضولي لما أقر أنها قبضت مهرها كان في زعمه أنها لو قبضت ثانياً تكون قابضة بغير حق وبغير المتبوض بغير حق مضموناً عليها هذه كفالة مضافة إلى زمان الوجوب وانها صحيحة كالكفالة بما يذوب له على فلان *

﴿وفي طلاق المرأة قبل الدخول والخلع﴾ إن كان الطلاق واحداً يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً طلق امرأته المسماة فلانة بنت فلان قبل دخوله وخلقها بها بتطليقة واحدة بائنة

ذلك يغلب في أوقافهم * إذا وقف الدراهم أو الدنانير أو الطعام أو ما يكال أو وزن يجوز دفع النقد وعن غير النقد كالكيل والموزون بعد البيع مضاربة أو بضاعة ويصرف الربح الحاصل إلى ما وقف عليه * ولو وقف كرامن الحنطة على أن يقرض من لا يذره ثم يوزن منه وقت الإدراك ثم يقرض كذلك ابتداء على هذا الوجه من الذين لا يذره لهم يجوز وقف ثور على أهل قرية للأنزاع على بقرتهم لا يجوز ذلوله لفرسه في الجهاد أو في السبيل على أن يسكه مادام حياصم لأنه إن لم يشترطه كذا له ذلك والجعل في السبيل أن يجاهد عليه وإن أراد أن يتفرع

في غير ذلك ليس له ذلك وان اجره لا يصح الا اذا احتاج الى النفقة وآجره لاجل النفقة يجوز ودلت المسئلة أن المسجد اذا احتاج الى الصيانة وآجره القيم بعضه لينفق من الاجرة يجوز وقف الغلمان والحواري على مصالح الرباط يجوز * ولو زوج الحالك جارية الوقف يجوز وعبد لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة * ولو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز * وجناية عبد الوقف في مال الوقف * قال في مرضه جعلت نزل كرى وقفا وفيه ثمر أو لا صار الكرم وقفا (٢٦٠) وعن هلال وقف أرض فيها زرع لم يدخل الزرع بلاذ كر كالموقف أرضا عليها عبيد وثيران له

وبه نأخذ وقال الاسكاف ان لم يكن للزراع يوم الوقف قيمة يدخل والا فلا بلاذ كر * وقف دار فيها حمامات يدخلن ويخرجن دخلن اذا كن من الاهل وقال المشايخ هو كوقف الضيعة لا يدخل البقر والعبد بلاذ كر ولو وقف الارض مع الثيران والعبيد جاز كذا فعله على كرم الله وجهه * غرس في الوقف ومات ان من غرس له الوقف فوقف وان من ماله ان قال للوقف فوقف وان لم يذكر شيئا فهو ميراث عنه * وقف شجرة بأصلها ان مما ينفع بثمرها ورقها ينفع بثمرها لا يقطع أغصانها فان فسد أغصانها قطعت وان مما لا ينفع بثمرها يقطع ويصرف ثمنها على سبيلها فان بنت مكانها نالها فهي وقف والا غرس وان جف بعضها وبقي بعضها يباع ما جف ويصرف ثمنه الى سبيله ويترك الرطب وقال الفضل يبيع الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال أيضا ان لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع أيضا لانه غلثها والثمر لا يباع الا بعد القلع

لا رجعة فيها ولا ماثوبة ولا تعليق بشرط ولا اضافة الى وقت في المستقبل ولا اشتراط عوض فبانت منه بحكم هذه التولية وان كان الطلاق أكثر من واحدة ففي الاثنين يكتب طلقها اطلقته وفي الثلاث يكتب طلقها ثلاثا بجله فبانت منه ويكتب في الثلاث وحرمت عليه حرة غليظة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها ويقارها وتقتضى عدتها وفي الصريح بعد الدخول بها يكتب ان فلانا قال لزوجته فلانة بعد ما دخل بها أنت طالق اطلقه واحدة وبأنه لم يكن منه بعد ذلك رجعة لها وانما في عدتها الواجبة عليها بهذا الطلاق أقر بجميع ذلك يوم الاشهاد وذلك يوم كذا * وفي الطلاق بعد الخلوة الصحيحة قبل الدخول بها يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا طلق امرأته بعد ما خلاها بخلوة صحيحة خالية عن الموانع الشرعية والطبيعية كلها اطلاقية واحدة بأنة نافذة حاضرة فحرمت عليه بهذه التولية ووجب لها عليه كمال مسمى لها من الصدق وهو كذا ونفقة عدتها وهي كذا ويتم الكتاب * فان كان الزوج لا يرى قيام الخلوة الصحيحة مقام الدخول في حق تأكيد المهر وجوب نفقة العدة فامتنع عن أدائها بعد ما طال به بذلك ينبغي لها أن ترفع الامر الى قاض يرى ذلك حتى يقضى لها بكل المهر ونفقة العدة ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب ثم ان هذه المرأة المطلقة بعد الخلوة الصحيحة طالبت زوجها بجميع مسمى لها من الصدق ونفقة عدتها فامتنع عن أدائها لما أنه كان يرى مذهب من يقول بان الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول في حق هذين الحكمين وهونا كجميع المسمى وجوب نفقة العدة فرافعته الى القاضي فلان أو يكتب من غير تعيين فرافعته الى قاض عدل جائز الحكم فيما بين المسلمين وطالبته بذلك وادعت الخلوة الصحيحة والطلاق بعدها فأقر بالخلوة ولكن أنكرنا كجميع المسمى وجوب نفقة العدة فقضى عليه لها هذا القاضي بكل المسمى ونفقة عدتها اذ كان يرى ذلك وكان في اجتهاده أن الخلوة بالرأفة المنكوحة كالدخل بها في حقنا كجميع المسمى وجوب نفقة العدة فقضى بذلك لها عليه في وجوب نفقة المأوى وقضاء نفقة وأشهد على ذلك حضرة ورجل من مجلسه وذلك في يوم كذا * اذا أراد الرجل أن يجعل امرأته يدها فهو مشتل على أنواع * أحدها التفويض مطلقا غير معلق بشرط وأنه قسمان موقت ومطلق وصورة كتابية هذا النوع في الموقت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا جعل امرأته المسماة فلانة بيدها شهرا أو سنة أو لها كذا وآخرها كذا على أن تطلق نفسها في هذا الشهر أو في هذه السنة متى شئت واحدة بأنة أو ثلثا أو فوض الامر في ذلك اليها وأنها قبلت منه هذا الامر قبل ولا صحى في مجلس هذا التفويض قبل اشتغالها بعمل آخر وقبل قيامها عن المجلس وذلك في يوم كذا *

صورة كتابية هذا النوع في المطلق * شهدوا أن فلانا جعل امرأته فلانة بيدها على أن تطلق نفسها ما شئت من واحدة أو ثلثا متى شئت أبدأ وأنها قبلت منه هذا الامر الى آخر ما ذكرنا * (والثاني تعليق التفويض بالشرط وأنه أقسام) أحدها تعليق التفويض بالغيبة وصورة كتابية هذا القسم شهدوا أن فلانا جعل امرأته فلانة بيدها معلقا بشرط أنه متى غاب عنها من كورة كذا أو من مكان كذا يسكن فيه غيبة سفر ومضى على غيبته عنها شهرا أو كذا على ما شرطاه ولم يعد اليها في هذه المدة فأنها تطلق نفسها اطلاقية واحدة بأنة بعد ذلك متى شئت أبدأ وفوض الامر في ذلك اليها وأنها قبلت منه هذا الامر

قبولا

تصدق أرضا صدقة موقوفة بثمرها لا يدخل

التمرقا أو يدخل استحسانا أو يؤمر بالتصدق بها كمن قال تصدقت أرضي بثمرها ونخلها على المساكين فاذا لم يسم الثمرة فالارض وقف والثمره لا وقف في قول الثاني ولم يحك هلال عن غير مخرلافا والشرب والطريق والمسيل يدخل بلاذ كر * مقبرة عليها أشجار ان كانت نابتة قبل اتخاذها مقبرة وما لا يجعلها مقبرة فلا أشجار وأصلها ملك مالك الارض يصنع بها ما شاء لان الشجرة لا تدخل

في الوقت كثر وعرف رواية تدخل الشجرة فصار فيها روايتان فان الارض موانا الامالك لها اقربت الاشجار على حالها القديمة هذا اذا كانت ناسية قبل اتخاذها مقبرة أما اذا ثبتت بعد الاتخاذان علم الغار من فله وان لم يعلم فالرأى الى الحاكمان رأى سعيها وصرف عنها الى عمارة المقبرة فعلة لانه اذا لم يعلم الغار من فوقف ألا يرى أنه اذا ثبتت في أرض ولم يعلم لها غار من كانت للمالك قال هذه الشجرة للمسجد لا يكون وقفاً بل تسليم * غرس في المسجد لا يكون له ولو في أرض الوقف فالوقف وان تعاهدها الغار من فللغار من له (٢٦١) رفعها لانه ليس له هذه الولاية فلا

يكون غار الوقف * ولو غرس في طريق العامة أو نهراً أو حوض العامة فللغار من وله رفعها لانه ليس له ولاية جعلها للعامة وان قطعها وخرج من عرفها شجرة فهي له أيضاً وفي مجموع السوارل أشجار في مقبرة يجوز صررها الى المسجد ان لم يكن وقفاً على جهة أخرى فان تداعت حوائط المقبرة الى الخراب لا يصرف اليه بل الى الجهة الموقوفة ان عرفت * غرس نالة فكبرت لا يجوز صررها الى جيب في هذه السكة وان قال الغار من وقفها عليه فالظاهر يكذب ولا يجوز صررها الى البئر ولا الى حافة نفسه وقد تقررت فتاوى خوارزم ان الواقف لو عين محل الوقف اعنى الجهة ان اتحدت بان كانا وقفاً على المسجد أحدهما الى عمارته والا تخر الى امامه أو مؤننه والامام أو المؤذن لا يستقر لقوله المرسوم للحاكم الدين أن يصرف من فاضل وقف المصالح والمباراة الى الامام أو المؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل المحلة ان كان الواقف متصداً لان

قبولها صحح في مجلس التفويض ويتم الكتاب * القسم الثاني تعليق التفويض بترك نة المجل الى وقت كذا صورة كتابة هذا القسم جعل أمرها بيد هافى نطليقة واحدة بائنة مطلقاً بشرط أنه اذا مضى شهر أو له كذا أو آخره كذا ولم يؤد اليها جيع ما قبل تجديله لها من مدياتها وهو كذا فانها تطلق نفسها بعد ذلك متى شئت أبداً واحدة بائنة وفوض الامر في ذلك اليها أو انما قبلت منه هذا الامر في مجلس التفويض * القسم الثالث تعليق التفويض بشرط قماره أو بشرط الخمر أو بشرط ضربها بموجباً يظهر أثره على بدنها * وصورة كتابته على نحو ما بينا * النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة بتزويجها على هذه * شهدوا أنه جعل أمر كل امرأة تدخل في نكاحه بأي طريق تدخل من عقد وكيل أو فوض الى أجاز نكاحه بقوله أو فعله أو تزويجه اياها بنفسه بيد امرأته الحالية المسماة بفلانة في التطليقات الثلاث على أن تطلق فلانة هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شئت من الاوقات أبداً وفوض الامر في ذلك اليها أو يكتب تطلقها ما شئت من طلقها الثلاث وانما قبلت ذلك منه قبولاً صحح في مجلس هذا التفويض وفي التفويض بشرط اذا وجد الشرط وأرادت أن تطلق نفسها فلها ذلك واذا طلقت نفسها فلاولى أن يكتب وثيقة على ظهر وثيقة التفويض فيكتب شهدوا أن فلانة بنى الزوج بائناً بشرط الذي كان التفويض معلقاً به على ظهور وثيقة التفويض فيكتب شهدوا أن فلانة زوجة فلان بكم ذلك التفويض بيد هافى نطليقة كتب في بطن هذا الكتاب وصار أمر فلانة زوجة فلان بكم ذلك التفويض بيد هافى نطليقة نفسها بمشهد هؤلاء الشهود الذين أتوا وأسماهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط * الفصل الرابع في العتاق واذا أعتق الرجل عبده وأراد أن يكتب له بذلك كتاباً يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جوارا اقراره طائعا أنه أعتق عبده ومملوكه فلانا أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلان بن فلان أقر عندهم وأشهدهم على اقراره في حال صحته بدنه وثبات عقله وجوارا اقراره لاعلته به من مرض ولا غيره يمنع صحته اقراره أنه أعتق عبده ومملوكه ومرفوقه فلانا الهندي وهو غلام شاب وبين سنه ويحليه أعتقه من خالص ماله ومملوكه اعتاقاً صححاً نافذاً تماماً لا رجة فيه ولا مشوبة ولا تعليق بشرط كذا في الذخيرة * ولا تعليق بمخاطرة ولا إضافة الى وقت من الاوقات المنتظرة مجانا كذا في التمهيرية * ولا اشتراط عوض أعتقه فكذلك الوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته وهر بامن أليم عقابه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله من أعتق رقبة أعتق الله تعالى بكل عضوه منها عضواً منه من النار ففلان الهندي هذا حر باعناق مولاه هذا اليباع ولا يوجب ولا يورث ولا يعلل بوجه من الوجوه لاسبيل له ولا لاحد عليه لاسبيل الولا فان ولا معلقة هذا مادام حياً ولعصبته الذكور من بعده وسماه بعد الاعناق كذا وصدق المعتق هذا معتقه هذا في كونه مملوكه كاله وقت هذا الاعناق شفاهاً وذلك في يوم كذا وبعض أهل الشروط يكتبون بعد قولهم وهر بامن أليم عقابه وليعتق الله تعالى أعضائه بأعضائه من النار اعتاقاً صححاً جائزاً وأخرجه من ملكه ورقه وحرره فصارت يده نفسه لاحقاً له ولا لاحد سواه عليه سوى حق الولا وليس لاحد يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر استعباده واسترقاقه وعادته الى الرق والعبودية وصدقه المعتق في كونه مملوكه كاله وقت هذا الاعناق وذلك يوم كذا

غرض الواقف احياً وقفه وذلك يحصل بما قلنا * أما اذا اختلف الواقف أو اتحد الواقف واختلف الجهة بان بنى مدرسة ومسجداً وعين لكل وقفاً وفضل من عله أحدهما لا يبدل بشرط الواقف وكذا اذا اختلف الواقف لالجهة يتبع شرط الواقف وقد علم بهذا التقرير أعمال العتق الاحياء رعاية شرط الواقف هذا هو الحاصل من الفتاوى في نوع في الفاظ جارية في الوقف في يده أرض أقر أو وقف أو صدقة ووقوفة ولم يزد جازا اقراره وهي وقف وقوله هذه الارض وقف اقرار بالوقف وقوله أرضي هذه صدقة ووقوفة وقف

ابتداء كقوله عبدى هذا حراعتاقى وقوله هذا العبد جراحا رضى لانسانا مراحى شرائط الواقف فيه * ارضى هذه صدقة محررة ثم بطل حياى وبعد عمتاقى أو ارضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة حال حياى وبعد وفاتى أو ارضى هذه صدقة محبوسة مؤبدة أو حبسسته مؤبدا حال حياى وبعد عمتاقى صار وقفاجرا لزاما على الفقراء عند الكل وان لم يقل حال حياى وبعد عمتاقى فعلى الخلاف بين الامام وصاحبه رحيم الله * ولو قال ارضى هذه صدقة (٢٦٢) موقوفة أو صدقة محبوسة أو حبسسته ولم يقل مؤبدة وقف على قول عامة من يميز الوقت وقال

الخصاف وأهل البصرة انه لا يصير وقفا * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على المساكين يصير وقفا بالاجماع لان جوازها معلق بالتأيد والتأيد قد يكون نصا وقد يكون دلالة والمسالكين لا يجاوزهم الارض الى يوم القيامة فيكون ذا كرا لتأكيدهم ولو قال ارضى او دارى هذه صدقة موقوفة أو وقتت ارضى أو دارى هذه عند الثانى رحمه الله يكون وقفا وعند محمد وهلال لا وهذا اذا لم يعين انسانا فان عين وقال وقتتها على فلان أو أولاد فلان وهم يحصون لا يجوز فرق الثانى بين هذا وبينما اذا لم يعين انسانا والفسوق أنه اذا لم يعين فهو وقف على الفقراء واذا عين فتمليك لا وقف وهذا اذا لم يقرب بالوقف اقطا الصدقة أما اذا أقبرته بان قال ارضى أو دارى هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد فلان جاز والغسله لهم ماداموا أحياء وبعد المات الى الفقراء لنصه على الصدقة والصدقة مصرفها الفقراء وذكر

وكان أبو حنيفة وأصحابه رضى الله تعالى عنهم يكتبون هذا كتاب من فلان يعنى المولى لمه لو كه فلان الفلانى انك كنت مملوكا الى ان أعنتك فأعنتك لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وأغابوه ثم صحح العقل والبدن لعله يفر من مرض أو غيره جازا لأمورا أعنتك عتقا جازا نافذا بتأيد لا تأيد لا شرط عليك شرط ولا اختلاف منك ما لا قصرت به حر لالت مال لا حرار عليك ما عليهم لا سبيل الى ولا لاحد عليك ولى ولاؤك وولاء عتقك وذلك في شهر كذا من سنة كذا وانما كتبوا الوجه الله تعالى لان من الناس من يقول اذا أعنته رياء وسمعة لا الوجه الله تعالى لا يعتق وانما كتبوا أنابوه ثم صحح لعله يفر من مرض أو غيره لان عتق المريض يعتبر من الثلث وعتق الصحیح يعتبر من جميع المال وأرادوا بقوله أو غيره الجنون والعمه والحجر بسبب الفساد لان العتق والجنون يمنعان صحة العتاق بالاجماع والحجر بسبب الفساد يمنع صحة العتاق عند بعض العلماء وانما كتبوا عتقا نافذا بتأيد لا حتى لا يدعى المولى عليه ما يوجب توقف العتق أو التعلق بالشرط وانما كتبوا لم اشترط عليك شرط ولا اختلاف منك ما لا قطعه الدعوى والمنازعة وانما كتبوا صرت به حرا لك مال لا حرار عليك ما عليهم بطريق التأكيد وانما كتبوا ولى ولاؤك اتباعا لالسلف وبناى الحكم العتق وكتبوا ولا يعتقه هذا مذهب أصحابنا رحيم الله تعالى وكان الطحاوى رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وان كان العتق على مال يكتب فيه بعدة قوله عتقا جازا نافذا على كذا دينار أو قبل هذا العبد هذا العتق بهذا المال فبعد ذلك ان كان المولى قبض المال يكتب وقبض المعتق هذا المال بايقا المعتق هذا ذلك اياه ويرى اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وان لم يكن قبض المال يكتب في جميع هذا المال دين على هذا المعتق لهذا المولى لا براءة لهذا المعتق عنه الا بأداء جميع ذلك اليه ولا سبيل لهذا المولى عليه الا سبيل الولاء وطلب الجعل وذلك في تاريخ كذا كذا في الذخيرة *

وإذا أعنت عبد أو أمة هالة وبينهم مانع كالح ولهم ما أولاد أعتقه هم بجهله يكتب أعتق عبده فلانا وينسبه ويحمله وأمة فلانة وينسبه ويحمله او يحمله او هم اوزان وأعتق أولادهم معه ما هوهم فلان وفلان وفلانة وهو يملكهم جميعا أعتقهم جميعا لا يتغافل عن رضا الله تعالى وطعمه فى ثوابه الى آخر ما ذكرنا *

وإذا كان العبد مشتركا بين اثنين أو أكثر وقد أعتقاه أو أعتقه جميعا يكتب هذا كتاب من فلان ابن فلان الفلانى وفلان بن فلان الفلانى لمه لو كه ما فلان انك كنت مملوكا وقد أعتقناك ويكتب نصب كل واحد منهم ما فى العبد حتى يعرف مقدار ما ثبت لكل واحد منهم ما من الولاء وباقي الكتاب على نحو ما ذكرنا فى العبد لو احدث * واذا اوكوار جلا بذلك يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا وكيل فلان وفلان وفلان أعنت عبدهم فلانا وهو مشتركة بينهم بالسوية أثلاثا وأعتقه هذا الوكيل مجانا بغير عوض أو على كذا اعنا فاصحها من خالص مالهم وملكهم فصار هذا العبد حرا باعتاق وكيلهم هذا اياه لا يساع ولا يوجب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا سبيل لهؤلاء الموككين عليه ولا لاحد من الناس غير سبيل الولاء فان ولأه لهم حال حياتهم وله قبضهم بعد وفاتهم *

وفيما اذا كان العتق على مال وقبض الوكيل المال منه لهم يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال ويكتب قبض الوكيل المال منه لهم واذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فيما اذا كان العبد لو احدث واذا أعتق أحد الشرى يكن نصيبه من العبد المشترك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للساكت خبارات

فلان لنصيبه بها متولى أسكن فيه رجلا بلا أجر فالعامة على وجوب اجر المثل على الساكن وعليه الفتوى ثلاثة
 * وقف على رجل ونسبه فرثه الرجل قال هلال يطل الوقف وقال الصدر لا يطل الوقف ويطل الرثة قال رجل تصدقت بها عليك على قول الثانى رحمه الله يتم بلا قبول * قال ارضى هذه موقوفة على وجه البر أو قال على وجه الخير أو وجهه الخير والبر يكون وقفاجرا لان البر والخير هو الصدقة * قال وقتت من هذه الارض شيئا كان باطلا لان الشئ يقع على القليل والكثير ولو بين ربما بين شيئا لا يجعل وقفاعادة ثلثا مالى وقف ولم يرز قال أبو نصر ان ماله نقد فباطل لانه وقف الدراهم وان ضيقة جاز على الفقراء وقيل الفتوى على انه لا يجوز بلايان

المصرف وفي المسئلة دليل على ان وقف الادراهم لا يجوز وقدم خلافه اقر بالوقف وسكت عن ذكر الجهة ثم ذكرها بعد القياس انه لا يقبل لان مطلقه يحمل على الفقرا فيبانه بعده صرف عنهم وفي الاستحسان يجوز لان العادة جرت بالاجال وبذكر الجهة عند السؤال وان ذكرها ولا جهة ثم ذكر بعده ثانيا جهة أخرى لا يقبل لانه باطل لحق الاول بعد التعليق * أرض بين رجلين تصدقاً فام على الساكن اوعلى وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليه ودفعها اليهم واحدا جاز على قول محمد (٢٦٣) رحمه الله أيضا لانه لا شيع وقت العقد ولا وقت القبض

لانهما تصدقا جله وسلم الى المتولى جله * ولو تصدق كل بحصته مشاعا وجعل كل بحصته متوليا على حدة وسلمها اليه لم يجوز للشيع وقت العقد والقبض أيضا لمباشرة كل منهما الوقف بانقراده على حدة ولكل من المتولين قبض حصته نصفاً شاعاً فان قال كل لمتوليه اقبض حصتي مع حصته الاخر جاز لعدم الشيع حال القبض وكذا ان وقف أحدهما حصته ثم وقف الاخر لكن سلمها الى المتول واحد لانه وان وجد الشيع حال العقد لم يوجد حال القبض لانهما سلمها الى المتولى جله وهو قبضها جله وكذا لو جعل التولية الى رجلين معاً لانهم كانوا واحداً وان اختلفت جهة الوقف وهذا كله قول محمد رحمه الله وعلى قول الثاني يجوز الوقف على كل حال لعدم منع الشيع واشتراط القبض * قربة بعضها وقف وبعضها ملكتي وبعضها ملكاً أرادوا قسمة بعضها لبيعها وامقبرة ليس لهم

ثلاثة ان كان المعتق موسراً وخيار ان كان معسراً وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان المعتق موسراً فليس اكتب حق تضمينه وان كان معسراً فليس اكتب حق استسعاء العبد وفي الحالين العبد يعتق كله على المعتق والولاء كله فان اراد الساكن ان يكتب كتاباً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب شهداً وان فلاناً اعتق جميع نصيبه من المملوك المشترك بينهما وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وحليته كذا وقد اعتق هذا المعتق نصيبه بغير اذن شريكه فلان اعتقا صححوا والمعتق كان موسراً وقت الاعتاق حتى ثبت للشريك الساكن ثلاث خبارات على قول أبي حنيفة رحمه الله فاختر تضمين شريكه المعتق قيمة نصيبه وكانت قيمة نصيبه مثلاً عشرة دنانير يتقويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة وهم عدول فرفع الساكن الامر الى القاضي فلان وادعى على المعتق هذا المقدار فنقض القاضي له بذلك لانه وقع اجتماعه عليه ولم يعتق أداء عشرة دنانير الى هذا المدعى فهذا القدر دين على المعتق هذا الشريك المدعى وان قضاء المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا المقدار بالارامه وصار العبد كله حرام من جهة المعتق هذا وولاءه كله للمعتق هذا ويتم الكتاب * وفي اختيار استسعاء العبد يكتب فاختر الشريك الساكن استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا ورفع الامر الى القاضي فألزم القاضي العبد فعلى العبد ان يسعى له في ذلك واذا سعى فهو حرم من جهته ما وولاءه بينهما * وفي اختيار اعتاق نصيبه يكتب كتاباً فاختر اعتاق نصيبه وأعتقه فصار حرام من جهته ما وولاءه بينهما *

وان كان المعتق معسراً حتى ثبت له خيار ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختار الساكن استسعاء العبد يكتب وكان هذا المعتق معسراً معروفاً بذلك عند الناس حتى ثبت للساكن خيار ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاختر استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا فأما في القاضي فلان اختياره وألزم العبد ذلك ويصير العبد حراماً ما اذا سعى وولاءه يكون بينهما * وان اختار اعتاق نصيبه يكتب على نجوم ما يكتب لو كان المعتق موسراً ثم في كل موضع اختار استسعاء العبد ونجمه ونجمه نجوم ما يكتب فامضى القاضي اختياره وألزم العبد قيمة نصيبه وذلك كذا ونجمه عليه نجوم ما ثلاثة أشهر لئلا يتدنى عند انقضاء كل شهر كذا ويتم الكتاب * فان صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار أقل منها يكتب وصالحه من قيمة نصيبه على كذا مؤجلاً الى كذا فان نجم نجوم ما ومضى شهر وأدى نجوم ما وأدان يكتب بذلك كتاباً يكتب ومضى شهر وأدى نجوم ما وهو كذا وبقى عليه كذا على نجوم ما بقي بطالبه اذا حل ذلك وبعد أداء النجوم كلها يكتب ان فلاناً اعتق عبداً بينه وبين فلان اسمه كذا وكان المعتق معسراً فاختر الشريك استسعاء هذا العبد في نصف قيمته ونجم ذلك عليه نجوم ما في كذا من الشهور كل شهر كذا فامضى شهر فاستوفى منه كذا ومضى شهر آخر فاستوفى منه كذا واستوفى منه أيضاً بعد الشهر الثالث كذا ويقول هو آخر النجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا عنده ولا معه شيء لا قليل ولا كثير وعق كاسه عن ما جيعا فهو مولى لهما وولاءه بينهما نصفين ويتم الكتاب *

وان اراد ان يكتب كتاباً على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكتب أعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المشتري بينهما وبين شريكه فلان واسم المملوك كذا حتى عتق عليه على قول من يرى ذلك وهو أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكان المعتق موسراً معروفاً بذلك عند الناس فطالبه الساكن ذلك لان المقصود من القسمة التميز ولا يحصل بهذه وان اراد واقعة الكل جاز لا فادتها التميز بين الوقف وغيره * ذكر الترجماني أرض وقف عليها قسماها وأجر أحدهما حصته فالآخر بينهما عند بعض المشايخ * قال مالي لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم وهم يحصون يجوز ويصرف الى أولاد سيدة النساء البتول الزهراء فاطمة كرم الله وجهها * وقف ضيقة على فقراء قرأته أو قرأته وجعل آخره للساكنين جاز يحصون أولاً وان اراد القيم تفضيل البعض فالمسئلة على وجوه ان الوقف على فقراء قرأته أو قرأته يتوهم

يحصون أو لا يحصون وأحد الفريقين يحصون والاخر لا في الوجه الأول للقيم أن يجعل نصف الغلة للفقر أو القرية ونصفها للفقراء القرية ثم يعطى من كل فريق من شأمنهم وبفضل البعض على البعض كما شاء لأن قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني تصرف الغلة الى الفريقين بعددهم ليس له أن يفضل البعض على البعض لأن قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أو لا فيصرف (٢٦٤) الى الذين يحصون بعددهم والى الذين لا يحصون سهم واحد لان من يحصى لهم

وصية ولن لا يحصى صدقة والمستحق للصدقة واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء وبفضل البعض على البعض في هذا السهم كما بينا وهذا التفريع يتأق على قولهما لان الفقراء اسم جنس وعلى قول محمد رحمه الله لا يتأق لان الفقراء عنده اسم جمع * غاب المتعلم من البلد أياما ثم رجع وطلب وظيفته فان خرج مسيرة سفر ليس له طلب ماضى وكذا اذا خرج وأقام خمسة عشر يوما وان أقام أقل من ذلك لأمه لا بدله منه كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحل لغيره أن يأخذ حجرة ووظيفته على حالها اذا كانت غيبته مقدرا ثم رجع الى ثلاثة أشهر فان زاد كان لغيره أخذ حجرة ووظيفته وان كان في المصر ولا يختلف للتعلم فان اشتغل بشئ من الكتابة المحتاجة اليها كالمعلم الشرعية يحل له الوظيفة وان يعمل آخر لا يحل ويجوز لغيره أن يأخذ حجرة ووظيفته * وقف على نفسه لم يجوز هلال وهو قول محمد رحمه الله

بقية نصيبه ورفع الامر الى القاضي فلان وأمضى ذلك وألزم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم بعق العبد من قبل المعتق ويتم الكتاب * وان كان المعتق معسرا يكتب وكان المعتق معسرا معروفا بذلك عند الناس حتى ثبتت للساكت حتى استسعاها العبد في قيمة نصيبه فأخذ العبد بذلك ورافعه الى القاضي فلان فأمرى ذلك وأمر العبد المعتق بالاستسعاها في قيمة نصيب الساكت فذلك دين للساكت على العبد وجعل العبد كله حراما من جهة المعتق ولولا ذلك كله لو يتم الكتاب كذا في المحيط * ولو كان عبد مملوك بين رجلين فأراد أن يعتقه وخاف كل واحد منهم ما تضمنه صاحبه اياه بسبق اعتاقه فالاختيار أن يكون كل رجل باعتهما والاحوط أن يعلق كل واحد منهما معتق نصيبه باعتاق نصيب شريكه حتى لو أفردوا وكيل نصيب أحدهما بالاعتاق لم ينفذ واذا أعتق الوكيل كتب هذا ما أفرد فلان أنه وكيل فلان وفلان باعتاق عبد هما فلان وأنه أعتق عبد هما فلانا وهو مشترك بينهما بالسوية بحجنا أو على كذا اعتاقا صحيحا من خالص مالهما ومالكهما فصار هذا العبد حرا باعتاق وكيلهما هذا اياه ثم ذكر الى آخر ما ذكرناه فيما اذا اعتقه بطريق الاصله وكذا هذا في وكيلهما اياه بالتدبير كذا في الظهيرية * اذا أعتق عبده على خدمته سنة يكتب شهدا وأن فلانا أعتق عبده المسمى كذا ووظيفته كذا اعتاقا صحيحا جازا نافذا على أن يخدمه سنة كاملة اثنا عشر شهرا أو لها كذا أو غيرها كذا يخدم فيما رآه مولاه وفيما بدله من أنواع الخدمة حيث شاء وأين شاء وكيف شاء فيما يحل في الشرع ليلانها رافى الوقت المعتاد قدر ما يطيق وقبل فلان منه هذا العتق بهذا البدل وضمن خدمته على هذا الوجه فصار حرا لوجه الله تعالى لا سبيل له عليه الا سبيل الولاء والاطلب هذه الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب *

ويبقى بدل العتق * يكتب شهدا الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا الهندي أقر طائعا أنه كان مملوكا لفلان بملك صحيح واجب لازم وخدمه زمانا ورغب في عتقه ففسأله أن يعتقه على كذا فأجابته الى ذلك فاعتقه بهذا الجعل عتقا صحيحا لاربعة فبعضه في ولائته ولا تعليق بخاطرة ولا اضافة الى وقت مستقبل فقبل هو ذلك منه بمخاطبته اياه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فعتق به وصار حرا مالكا لنفسه وهذا الجعل دين له عليه حالا بأخذه منه متى شاء لا امتناع له عنه ولا براءة له منه الا اذا مبيع ذلك اليه وصدقه المقر له ويتم الكتاب كذا في المحيط *

اعتاق العبد بحكم الوصاية * شهدوا أن فلانا يعني ابن الميت أقر طائعا أن أباه فلانا قد كان أوصى اليه في حياته أن يعتق عبده ومملوكه فلانا يسمى العبد ويحليه بعد وفاته لوجه الله تعالى لا يشترط فيه شرطا ولا يجعل عليه مالا وأنه قد قبل من أبيه فلان هذه الوصية وأن أباه فلا ناقد وفي لم يرجع عن ذلك ولا عن شيء منه وأنه نفذ هذه الوصية بعد موت أبيه وأعتق فلانا وهو العبد الذي كان أوصى به اليه أبوه فصار فلان بذلك حرا لوجه الله تعالى له مالا لا جوار عليه ما على الاحرار لا سبيل له عليه من استرقاق أو استخدام أو استسعاها فقد صار في يده من تركه أبيه مثلا قيمة هذا العبد الذي أعتقه ولا سبيل له عليه الا سبيل الولاء الذي ثبت في الشرع للمعتق حال حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب

اذا أعتق أمته ثم تزوجها بعد العتق * يكتب أقر فلان في حال حيا زواجه طائعا أنه أعتق أمته المسماة فلانة التركية والهندية اعتاقا صحيحا الى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب العتق ثم ان المعتق

وعند الثاني رحمه الله يجوز وقال الطحاوي وبعده يكون للفقراء أبدا * وقف أرض على كل مؤذن يؤذن هذا أو امام يؤم في مسجد بعينه لم يجوز الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله لانها قرية وقعت لغير المحل اذا الامام والمؤذن قديكون غنيا وان كان فقيرا لا يحل أيضا * والحيلة أن يقول وقفته على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد وهذه الحيلة فان خرب المسجد ونحوه عن أهله فالغلة الى الفقراء يجوز أو لو قال وقفته على كل مؤذن فقير لا يجوز لانه مجهول * وقف وقفا صحيحا على سائر دارا مختلفة كل يوم كذا ثمان

واحد من سكانها لا يبيت هناك ويشغل بالحراسة فإن كان له هناك مأوى فله من الوظيفة ما للسكان وكذا يخرج في النهار لطلب المعاش ويشغل بالحرفة لا يحرم من الوظيفة وإن اشتغل الليل بالحراسة والنهار بالتعليم أن كان يعتد في العادة من المختلفة وأهلها يجرى أن يحمل له أخذ الوظيفة وإن اشتغل بعمل حتى لا يعد من المختلفة فلا وظيفة * وإن شرط الواقف أن يعطى السكان ولم يقل على طلبة العلم وهو فيها ساكن لا يطلب العلم لاشي له لأن المراد من المطلق في العرف المقيد وهو الساكن الطالب للعلم (٢٦٥) وإذا أنهدم رباط المختلفة وبني بناء

جديدا من كل وجه لا يكون الأولون أولى من غيرهم وإن لم يغير ترتيبه الأولي إلا أنه زيد أو نقص فالأولون أولى * أن كان غدا فإرضى هذه صدقة موقوفة فهذا باطل لأنه لم يجعل أرضه وقفا الساعة ولو قال إذا قدم فلان أو إذا كملت فلانا فإرضى صدقة يلزم وهو بمنزلة البين والنذر فإذا وجد الشرط وجب عليه أن يتصدق بالأرض ولا يكون وقفا * أرضى هذه صدقة موقوفة إن شاء فلان وقال فلان شئت فهو باطل * وقف البناء دون الأرض لم يجوزه هلال وهو الصحيح وعمل أئمة خوارزم على خلافه وسألتني إن شاء الله تعالى * وقف الاشنية إلى القصر جازي زيد دفع إلى الفقراء في الشتاء ثم يرتدونها إلى المتولي بعد الشتاء * وقف البيت عاقية من كوارات النخل يجوز ويجعل نخل العسل وقفا لمع البيت كما صح وقف الحمام مع برجها تعالبرجها وعن الحسن رحمه الله وقف معصفا وجعله في المسجد الحرام أو في مسجد آخر وقفا مؤيدا لاهل ذلك

هذا بعد هذا العتق الموصوف فيه تزوج معتقته هذه بمحض من الشهم والمرضى على صداق كذا ديناراً تزوجا صحوا وانما زوجت نفسها منه تزوجا صحيا في ذلك المجلس على الصداق المذكور وبتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة *

الفصل الخامس في التدبير * ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان لما لو كه فلان القلاني اني اعتقته بعد موتى لوجه الله تعالى وطلب ما عنده من الثواب وأنا ومشتد صحيح وأرا ذلك صحة البدن الأري أنه قال عقيب لعله في من مرض ولا غيره ولا حاجة إلى ذلك لأن تدبير الصحيح والمرضى سواء في أن كل واحد منهما يعتبر من ثلث المال والطحاوي كان يكتب في جعلته مديرا في حياته وسرا بعد موتى قال وانما جعت بين اللقطين لأن من مذهب بعض العلماء أنه لا يصير مديرا ما لم يجمع بين اللقطين فجمع بينهما احتراماً عن قول هذا القائل ثم يكتب ولي ولاؤك وولا عتقك من بعدك والطحاوي كان يكتب ولي ولا ما عتق منك بالتدبير المذكور في هذا الكتاب لأن من مذهب بعض العلماء أنه إذا مات المولى وعليه دين مستغرق بالتركة فالمدير لا يعتق بل يكون رقيقا يباع بالدين الذي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولا في هذه الحالة فتى كتبنا ولي ولاؤك على الاطلاق كان خطا على قول هذا القائل وصيانة الكتب عن الخطا واجبة ما أمكن وبعض أهل الشروط يكتبون هذا ما دبر فلان عبده ومملوكه ومرفوقه الهندي وألتركي أو الرومي المسمى فلانا ويذكر حالته ثم يكتب وجعله سرا بعد موته تدبيراً مطلقاً غير مقيد صحيا نافذا لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يعمّر ولا يتقل من مالا إلى مالا لا رجعة فيه ولا مشوبة فهو مدير لهذا المولى مادام هذا المولى حيا ينتفع به كما ينتفع بالعبد غير البيع وما يشبهه وهو حر بعد وفاته لا سبيل لاحد عليه من ورثته الا سبيل السعاية فيما لم يخرج من الثلث والاسبيل الولاء فان ولاه لعقبه من بعد موته صدقة هذا المدير في كونه مملوكا وقت التدبير وذلك في صحة هذا المدير وثبات عقله وجواز أمره له وعليه ويلحق به حكم الحاكم فيكتب ثم إن هذا المولى أراد بيع هذا المدير بن فلان فخافه المدير فيه خصوصية مستقيمة بين يدي قاض عدل نافذ القضاء فحكم له عليه أنه لا سبيل إلى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتماعه ورأيه على ذلك فلا يقول من قال ذلك من العلماء أو أخذ بالحديث الوارد فيه وأشهد على حكمه حضور مجلسه وذلك في يوم كذا * (إذا كان العبد بين شريكين يدر أحدهما نصيبه) يكتب هذا ما دبر فلان جميع نصيبه وهو النصف مثلا من جميع العبد الهندي المسمى فلانا الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين فجعل نصيبه منه وهو النصف مديرا مطلقا في حياته وجعل نصيبه سرا بعد وفاته ويتم على نحو ما بينا ويكون للشريك الآخر خياران ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كان المدير موسرا وخار أن كان معسرا وعندهما حقه في التضمن أن كان المدير موسرا وفي الاستعانة أن كان معسرا فان أراد أن يكتب على قول أبي حنيفة وعلى قولهما يكتب على نحو ما ذكرنا في فصل العتق وأما في فصل التضمن يكتب وطالب الشريك الساكن المدير بقيمة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا ديناراً بتقويم المقومين وقدمه إلى القاضي العدل جائز الحكم فالزم القاضي المدير ذلك وقبض الساكن ذلك من المدير تاما وبرئ المدير من ذلك براءة قبض واستيفاء فصار جميع هذا المملوك مديرا للمدير هذا دون فلان يعني الساكن ودون سائر الناس أجمعين ولا سبيل للساكن هذا بعد هذا على الشريك المدير ولا على العبد

(٣٤ - فتاوى سادس) المسجد وخيراته ولما رة الطريق ولا بناء السبيل يقرؤن فيه جازي قول الامام الثاني رحمه الله وليس له أن يرجع ولورجع كاد لكل واحد من المسلمين محاصته فيه * وقف الكرد ابدون الأرض لا يجوز كوقف البناء بالأرض وقدم وإذا كان أصل القرية وقفا على جهة القرية فبني عليها رجل بناء وقف بناءها على جهة قرية أخرى اختلها فاما إذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت البقعة وقفا عليها يجوز بالاجماع وبصير وقفا للقرية هذا هو الذي استقر عليه فتاوى أئمة خوارزم * غرس شجرة ووقفها ان غرسها على أرض

ملوكه يجوز وقفها على الارض وان بدون أصلها لا يجوز وان كانت في أرض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جائز كما في البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء ولا يجوز وقف البناء في الأرض العاوية أو أجاره * متولى المسجد اشتري بفضله المسجد داراً أو حاقوا بالأجل المسجد ثم باع ذلك اختلافوا فيه والصحيح أنه يجوز لأن المشتري يملك المسجد لا يكون من أوقاف المسجد لانعدام شرط الواقف فيه وذكر أبو الليث في الاستحسان يصير (٢٦٦) وقفاً وهذا تصریح بان المختار قرية خربت وفيها بئر مطوية بالأجر وبقر هذه القرية

قرية عامرة فيها حوض
يحتاج إلى التجزئة عرف
واقف البئر لا يجوز نقل
الجزء إلا بانه لعوده إلى
ملكه وان لم يعرف الواقف
يتصدق بذلك الأجر على
فقير وبصرفه الفقير إلى
الحوض قالوا لا حاجة إلى
توسط الفقير ويجوز الصرف
بأمر الحاكم وقف جنازة أو
نفساً أو مغسلاً وهو التور
العظيم الذي يقال له
بالفارسية حوض مسين في
محلة فخرت المحلة ولم يبق
أهلها قال القاضي خان فالتور
لا يرد إلى ورثته بل يحول إلى
محلة أقرب إليها وفي رواية
يعود إلى ورثته
ولو عوفي العقود

وقف داره على الفقراء
يؤجرها القيم لانه استغلال
لوقف ولا بد للوقف منه
ويبدأ من غلته بعمارتها
فضل فالي الفقراء ولا يسكن
فيه بالأجر وبموت القسم
لا تسقط الاجارة لان الاجارة
انما تبطل بعوت المالك لان
المالك انتقل إلى الوارث فلو لا
البطلان حصل استيفاء
المنافع على ملك غير الأجر
وانه لا يجوز وهذا المعنى
معدوم هنا ولهذا لم تبطل
بعوت الوكيل وبطل بعوت الموكل وكذلك لم تبطل بعوت الوصي وبطلت بعوت المصطفى وكذا بعض المشايخ القياس يكتب
والاستحسان في مسئلة الوكيل بالاستئجار في الاستحسان لا تبطل اذا مات لان الوكيل بالاستئجار كالوكيل بالشرع اذا المنافع لها حكم الاعيان
فيصير الموكل كأنه تلك من جهة الوكيل فيكون الموكل حكم المالك أما الوكيل بالاجارة فليس له حكم المالك لان المنافع انما تسول من دار
هي للوكيل فيكون على الوكيل في العقد لا غير وان كان الواقف هو الأجر ومات في القياس تبطل وفي الاستحسان لا لانه أجره الفقيه وهم

أو اذا حدث بهذا المذهب حدث الموت فهذا المذهب حر كما لو وجه الله تعالى لاسبيل لفلان يعني المذهب ولا لاحد
من ورثته على هذا المذهب سبيل الاسبيل الولا ولا سبيل الاستسعاء فيما لا يخرج من الثلث *
العبد اذا كان بين اثنين وكلاهما بالتدبير يكتب فيه على نحو ما بينا فيما اذا وكلاه بالاعتاق غير
أن في فصل الاعتاق اذا قال الوكيل أعتقه عنهما أو قال هو حر عنهما أو قال نصيب واحد منهم ما حر عن
مالكه فذلك يكتب ويعتق نصيب كل واحد منهما منه في الحال وفي فصل التدبير لا بد وأن يقول بديرت
نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهما ما حر ابعده موته حتى يعتق نصيب كل
واحد منهما بموته أما لو قال بديرت عنهما أو قال هو حر عنهما بعد موتهما قائماً باعتق بعد موتهما ولا يعتق
نصيب من مات منهما ولا بموته كذا في الذخيرة *

الفصل السادس في الاستيلاء وإذا أردت كتابة كتاب لام الولد كتبت هذا ما شهد عليه الشهود
المسمون آخر هذا الذي شهدوا جميعاً أن فلاناً أقر عندهم وأشهدهم على اقراره طائعا أن أمته التركيبة
أو الرومية أو الهندية ويزد كراسها وحليتها وسنمها أم ولد له ولدت على ملكه وفراسها ابنته المسمى فلاناً وأبنته
المسمية فلانة فهي أم ولد له في حياته ينتفع بها كما ينتفع المالك بمملوكه غير أنه لا سبيل له على بيعها ولا
تخليتها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لا سبيل لاحد من ورثته عليه الاسبيل الولاء فان
ولاهه له ولعقبه من بعده ويلحق به حكم الحاكم وتصدقها ولا يحتاج ههنا إلى استثناء سبيل السعاية لانه
لا سعاية عليها وان كانت لا تخرج من ثلث ماله الا اذا كان الاقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائماً
معلوماً حينئذ تفتق من الثلث فيد كحينئذ سبيل السعاية ويستثنى على شرطه وان كانت الجارية قد
أسقطت سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه يكتب أقر عندهم وأشهدهم على اقراره طائعا أن جاريته
فلانة أم ولد قد أسقطت منه سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه فهي أم ولد له إلى آخر ما ذكرنا
في الذخيرة *

الفقراء منصار كلو كبل والقيم آجر ثم مات والقاضي اذا آجر المأدوم الموقوفة ثم عزل قبل المدة لا سطل لكونه بمنزلة الوكيل عن الفقراء ولو آجر الوقف القيم ومات الموقوف عليه لا سطل الاجارة لانه لا يملك الرقبة فلم يكن موته كموته المالك غير ان الاجر الواجب قبل موته يرد الى وارثه والواجب بعد موته لمن بقي ولا تجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتجج اليها بعد عقود فيكتب استأجر فلان بن فلاكذا ثلاثين عقدة كل عقدة على سنة فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي لانه مضاف * ولو آجر الوقف (٢٦٧) أكثر من عام كان الوقف دارا أو

أرضا ان خالف شرط الواقف لا يصح وان كانت اجارته أكثر من عام أدر وأنفع للوقف للزوم رعاية شرط الواقف وان استثنى الواقف الا اذا كانت الاجارة أكثر من عام أنفع للوقف جازا اذا كان أنفع للفقراء وان لم يشترط ذلك قال المصدر الفتوى في الضياع بالجواز الى ثلاث الا اذا كانت المصلحة عدم الجواز وفي الدور بعلم الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في أكثر من عام وهذا أمر يختلف باختلاف الأزمنة والمكان وقال القاضي أبو علي لا ينبغي أن يؤجر باكثر من ثلاث فان فعل جازت وصحت وعلى هذا لا يحتاج الى الحيلة التي ذكرناها في الاجارة الطويلة أنفقا والفقيه أبو جعفر اختار أن يؤجر الدور أكثر من عام والارض التي تزرع في كل عام كذلك وان كانت تزرع في كل عامين أو ثلاث أو أربع أو بزرع كل قطعة منها في كل عام حتى يستوعب الزراعة كلها مشلا في كل أربع أو خمس يشترط في العقد ذلك

يكتب هذا كتاب ما اشتري فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي واخصاف رحمهما الله تعالى يقولان الكتابة عقد يحتاج فيه الى الاخبار عن أمر متقدم فانه يكتب كاتب فلان يملوكه فلانا فكان كالخلع فان في الخلع يحتاج الى الاخبار عن أمر متقدم فانه يكتب خالع أمراته ثم في الخلع يكتب هذا كتاب من فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشراء فان في الشراء لا يحتاج الى الاخبار عن أمر متقدم فانه لا يذ كفي كتاب الشراء ملك البائع ولابده الذي يبتني عليه صحة الشراء وأبو زيد الشروطي يقول الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجهه حتى تلحق بالبيع لان البيع مبادلة مال بمال والكتابة مبادلة مال بماليس مال ويثبت الحيوان دينافي الذمة في الكتابة ولا يثبت في البيع وليست كالخلع من كل وجهه ايضا حتى تلحق به لان الخلع لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه والكتابة تحتمل الفسخ بعد وقوعها فتمدرا لحاقها بالخلع وبالشراء فالحقنا هابا لا قاري وفي الاقارير يكتب هذا ما منهم عليه الشهود المسمون بخلاف فكذا في الكتابة *

في صورة ما كتب أصحابنا رحمه الله تعالى هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان الفلاني يملوكه فلانا الفلاني كاتمه على ألف درهم وزن سبعة يوديهما بنحو ما في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا على أن يوديهما اليه الحال أو يوديهما اليه بنحو ما واحد الى سنة أو الى شهر انما لم يكتبوا ذلك تحريزا عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فان عنده الكتابة الحاله لا تجوز وكذلك الكتابة المنجعة بنجم واحد عنده لا تجوز فكتبنا يوديهما بنحو ما احترازا عن قول الشافعي رحمه الله تعالى وكتبنا في خمس سنين كل سنة من ذلك مائتي درهم ليس بمقدار النجوم وحصة كل نجم معلوما ثم قال يكتب ويحل أول النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا انما يكتب ذلك حتى يصير محل أول النجوم معلوما * ثم قال يكتب وعلى فلان عهد الله وميثاقه ليجهد حتى يودي جميع ما كاتمه عليه انما يكتب هذا تحريضا للبعد على الكسب فيؤدي بدل الكتابة ولا يكتب هذا في صدك الشراء لان المشتري مجبر على أداء الثمن فلا حاجة في حقه الى زيادة تحريض أما المالك فغير مجبر على أداء بدل الكتابة فيحتاج في حقه الى زيادة تحريض * ثم ان ابا حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى لم يكتبوا في صدك الكتابة على أن لا يزوج المكاتب مادام مكاتبا الا باذن المولى وكان الطحاوي واخصاف رحمهما الله تعالى يكتبان ذلك ويكتبان أيضا وعلى أن يسافر مادام مكاتبا أينما شاء في بر أو بحر وانما كتبنا على أن لا يستزوج مادام مكاتبا الا باذن المولى تحريزا عن قول ابن أبي ليلى فانه كان يقول له أن يتزوج بدون إذن المولى الا أن يشترط ذلك في عقد الكتابة وانما كتبنا على أن يسافر مادام مكاتبا تحريزا عن قول بعض أهل المدينة فان مذهب بعض علماء المدينة أن المكاتب لا يملك المسافرة من غير إذن المولى الا أن تكون المسافرة مشروطة في الكتابة * ثم قال يكتب فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو أخره عن محله فهو مردود في الرق وانما كتبنا هذا مع أنه ثابت بدون الشرط تحريزا عن قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه فانه كان يقول انما شرط في الكتابة أنه اذا عجز يرد في الرق فعند العجز يرد في الرق رضي العبد بذلك أو سخط وان لم يشترط ذلك في عقد الكتابة لا يرد في الرق الا برضا العبد فيكتب ذلك تحريزا عن قوله وكان السهمي وأبو زيد الشروطي يكتبان فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو عن نجمين فهو مردود في الرق وانما كتبنا ذلك تحريزا عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أن المكاتب اذا حل عليه نجم

المقدار من المدة المستغرة للكل في المأدوم لانه لو آجرها عام أو عامين يزرع المستأجر كلها في تلك المدة ويصير الارض خرابا لا يستأجر بعدها الى مدة فيتضرر الوقف وكان الامام أبو جعفر الكبير رحمه الله يجير اجارة ضياعه ثلاثة أعوام لان المزارع في العادة لا يرغب في أقل منه وفي الدور سنة لان من رآه يتصرف فيه متوايلا ولا مالك بعارض يوزاحم ومال الوقف مال ضائع لعدم الطالب المهتم نظمه الراي يتصرفه الدائم مالكا ويشهد له بالملك اذا ادعى ولا مصلحة للوقف في أمر يدعوه ويؤدي الى هذا الضرر والفقيه أجاز ثلاث سنين في الضياع والدور

وغيرهما في دار موضع بيت وقف لا يستأجر بشئ نقلته الا ما جازة طوبى له ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يؤاجر بالطويلة والا يؤاجر
 * آجر أرض الوقف ثلاثة أعوام باجر المثل ثم زادنا لاجر في اثناء المدة ان زاد عند كل الناس في رواية فتاوى سمرقند لا يفسخ وفي رواية شرح
 الطحاوي يفسخ ولكن يجب للمامضى الى وقت الفسخ المسمى بقسطه وان كانت الارض بحال لا يمكن فسخها بان كان فيها زرع لم يخصص
 يجب المسمى الى وقت الزيادة وبعدها (٢٦٨) يجب اجر المثل وان زاد من ينازع مع المستأجر في الاجرة تعسلا لا يعتبر الزيادة ولذلك

وطالبه مولاه بذلك ورفع الامر الى القاضي ينظر في ذلك ان وجد للمكاتب ما لا حاضر ايدفع ذلك الى مولاه
 اذا كان من جنس حقه وان كان له مال غائب يرجي قدومه أجله القاضي يومين أو ثلاثة على حسب ما يرى
 القاضي في ذلك فان أدى ما حل عليه والارده في الرق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد في الرق حتى
 يتوالى عليه نجمان فيكتب فان عجز عن شئ من هذه النجوم أو عن نجمين يرد في الرق حتى يصير الرق في الرق
 مجمعا عليه * ثم قال يكتب فمأخذه فلان منه فهو حلال له انما يكتب هذا حتى لا يتوهم متوهم أن العقد
 متى فسخ وعاد المعقود عليه الى ملك المولى بازم المولى رد ما أخذ من البذل ولا يحل له الإبتعيل من له البذل
 والطحاوي رحمه الله تعالى كان لا يكتب هذا لان مأخذه حلال له بدون الذ كرلانه كسب عبده * ثم يكتب
 وان أدى جميع ما كتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى
 وكان الطحاوي رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك ويقول من مذهب علي رضي الله تعالى عنه أن المكاتب يعتق
 بقدر ما أدى ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أن المكاتب اذا أدى ثلث بدل الكتابة
 أو ربعه يعتق ويصغر عيما من غرماء المولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة
 رضي الله تعالى عنهم لا يعتق منه شئ ما بقي عليه شئ من بدل الكتابة وقد روى عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو مذهب عامة العلماء في كتبنا وان أدى جميع ما كتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى حتى
 يتعلق عتقه بأداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرطا لا يقتضيه العقد عند علي وابن مسعود رضي الله تعالى
 عنهم فمما عارض الى قاض يرى مذهبهما ويرى فسادا لكتابة الشروط الفاسدة فيبطلها فذكر هذا يقع
 مضرا وتركه لا يقع مضرا فكان تركه أولى * ثم يكتب ولفلان ولأوه ولا عتقه وانما يكتب ذلك اتباعا
 للسلف وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ولأوه ولا يكتب ولا عتقه فان ولا عتقه قد لا يكون له
 فان هذا المعتق لو تزوج بأمة وحدث له منها ولد فاعتق مولى الامة الولد فان ولا هذا الولد لا يكون لمولى الاب
 وانما يكون لمولى الام ويتم الكتاب * وكثير من المتأخرين من أهل هذا الصنعة يكتبون على حسب ما كان
 يكتبه أبو زيد في الكتابة الحاله يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا
 أن فلان بن فلان أقر أنه كاتب مملوك فلان الفلاني يسميه ويحليه على كذا درهمها كتابة صحيحة
 جائزة نافذة حالة لا فساد فيها ولا خيار ولا عدة عليه أن يؤدي ما شرط عليه الى المولى من غير تأخير على
 أنه ان فرط فيه فلم يؤديه الى ثلاثة أيام أو أدى بعضهما دون بعض فلم يلا بعد ذلك أنه يرد في الرق وما أخذه
 المولى منه فهو حلال له وان أداها كلها اليه على هذا الوجه أو الى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه
 في حياته أو بعد وفاته فهو حر ولا سبيل لمولاه عليه ولا لورثته الا سبيل الولاء فان ولا مملوكا حال حياته وهو
 لعقبه بعد وفاته وقبل هذا المكاتب منه هذه الكتابة مواجهة وصدقه المكاتب هذا في كونه مملوكا يوم
 كتابه وقضى بصحة هذه الكتابة قاض من قضاة المسلمين ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * وهكذا في المحيط
 * وان كان البذل مكبلا أو موزنا أو معدودا أو مذكورا أو حيوانا فكذا الجواب لكن في الحيوان يذكر
 أسنانها وصفاتها فان كانت مبهمه الاوصاف لكن من جنس مسمى جاز عندنا خلافا لبعض الناس
 ومتى ألحقت به حكم الحما كم جاز بالاتفاق كذا في الظهيرية وفي الكتابة المؤجلة يكتبون كتابة صحيحة جائزة
 نافذة منجمة فمجموعا عشرة ووجهه بشرة أشهر متواليه أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلع شهر كذا كل نجم منها

قيدنا بالزيادة عند الكل
 وذكر في المحيط ما يؤيد هذا
 القيد * آجر المولى حمام الوقف
 بأجر ثم زاد فيه آخر ليس
 للمولى أن ينقض الاجارة
 اذا كانت الاجارة الاولى
 بأجر المثل أو بزيادة تغاين
 الناس فيها لان في الزيادة
 على أجر المثل تمتع * بخ
 على أرض الوقف ثم أبى
 صاحب البناء أن يستأجر
 الارض بأجر المثل ولو رفع
 بناءه يستأجر بأجر المثل يؤمر
 برفع البناء وان لا يستأجره
 أحدا بأكثر من ذلك ترك
 بناؤه
 الرابع في المسجد وما
 يتصل به
 أرض وقف على مسجد
 ويجنبه أرض فارادوا الحاق
 شئ من الارض بالمسجد جاز
 ولكن يرفعون الى الحاكم
 ليأذن لهم في ذلك وكذا
 مستغل الوقف كالدار
 والحانوت * لو جنب المسجد
 أرض لرجل وضاق بأهله يؤخذ
 أرضه بالقيمة كرها * مسجد
 ضاق بأهله ويجنبه طريق
 العامة لا بأس بأن يلحق
 بالمسجد من طريق العامة
 وذكر القاضي أنه يلحق

بالمسجد اذا كان لا يضرب العامة أما اذا أضرب العامة فلا يلحق به * أهل المسجد اذا أرادوا أن يجعلا المسجد رحمة أو الرحمة كذا
 مسجدا أو يحوّلوا الباب أو يحدوا بابا آخر لهم ذلك ولو اختلفوا ينظر الى أهمهم أكثر * المتخذ لصلاة الجنازة أو لصلاة العيد حكمه حكم
 المسجد حتى يجنب فيه ما يجنب في المسجد كذا اختاره الفقيه أبو الليث وفيه اختلاف المشايخ والمختار أن حكمه حكم المسجد في جواز
 الاقتداء وان فصل الصفوف وفيما عداه فلا رفقا بالناس * أرادوا أن ينقض المسجد وبناءه أحكم من الأول ان لم يكن الباقي من أهل الحلة ليس
 لهم ذلك وان كان من أهل الحلة لهم ذلك ولهم أيضا ان يفرشوا بالآجر والحصير ويعلقوا القنديل لكن من مال أنفسهم لا من مال

المسجد إلا بأمر الحاكم وكذا لهم أن يضعوا فيه حجاب المله للشرب والوضوء إذا لم يعرف للمسجديان فإن عرف فالباقي أولى وكذا في نصب الامام والمؤذن وولد الباقي وعشيرته من بعده أولى من غيرهم * بنى مسجد في محلة فتنازع به بعض أهل المحلة في العماره فالباقي أولى مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة أن كان ما اختاره أهل المحلة أولى من الذي اختاره الباقي فاختاره أهل المحلة أولى لأن ضرره ونفعه عائد إليهم وان كانوا سواء فذهب الباقي أولى * مسجد بجنبه ماء نهر انكسر حائطه (٢٦٩) المسجد منه يرفع الامر الى الحاكم حتى

يا امرأه أهل النهر باصلاحه
فاذا لم يصلحوا وانهدم المسجد
يضمن الحاكم قيمة المنهدم
لانهم بعد التقدّم صاروا
متلفين ما نهدم يستترك
الاصلاح * مسجد بجنبه
ضربين يجوز ان يتخذ بجنب
حائط المسجد حصن من
مال الوقف ان كان الوقف
على مصالح المسجد وان على
عمارة المسجد لا يجوز وقال
الامام ظهير الدين الوقف
على عمارة المسجد ومصلح
المسجد سواء * باب المسجد
على مهب الريح يصيب المطر
والثلج على بابه ويضر بأهل
المسجد لهم أن يجعلوا على بابه
ظلة من مال الوقف اذا لم يضر
بالعمارة أعني المارة وللقيم أن
يشترى من مال المسجد
سليما يصعبه على السطح
لكس الثلج وتطيق سطح
المسجد وليس له أن يشتري
من مال المسجد جنازة وان
شرطه الواقف لانه ليس من
مصلح المسجد وان اشترى
ضمن وله بناء المنارة من مال
المسجد لانه لتعميم الدعاء الى
الصلاة وأما شراء الدهن
والخضر والحشيش من مال
الوقف ان قاله الواقف يفعل
ذلك بحسب ما يراه وان كان

كذا يؤدى عند مضي كل شهر منها نجما وعلى هذا المكاتب عهد الله وميثاقه أن يجتهد في أداء كل نجمة عند محلة الى مولاه هذا ولا يتصرف في ذلك ولا يتوارى عنه على أن هذا المكاتب ان يجزعن أداء هذا المال على هذه النجوم أو آخر نجما منه عند محله الى ثلاثة أيام فلولاه هذا أن يرد في الرق أو يكتب فهو مردود في الرق وهذا أو ثلث في الوجه الاول يحتاج الى قضاء أو رضا وفي الوجه الثاني لا يحتاج الى شيء من ذلك بل بنفس العجز يعود الى الرق وما أخذ المولى منه من بدل الكتابة فهو حلال له وان أدى جميع هذه النجوم من غير تأخير اليه أو الى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته وبعد وفاته فهو حر لا سبيل لمولاه عليه ولا لورثته من بعده ولا لخدم الناس الا سبيل الولاء ويتم الكتاب * اذا كاتب عبده وأمنه وهما زوجان يكتب في ذلك شهدوا أن فلانا كاتب عبده فلانا وبسمه وبحمده وجاريتيه فلانة وبسمها وبحمها وهي امرأة هذا العبد كاتبها جميعا كاتبة واحدة على كذا درهما وجعل نجومهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أو قلها كذا وآخرها كذا وكل نجمة من ذلك كذا وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه يا امرأه ما على صاحبه مولاهما هذا بجميع ذلك ضمانا بجميع ما في الشرع وعلى فلان وفلانته عهد الله تعالى وميثاقه أن يجتهد في أداء هذه الكتابة الى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر كذا ومن أهل الشروط من يكتب بعد قوله وكل نجمة من ذلك كذا وعلى أن لا يعتق واحدا منهما ولا شيء منه الا بأداء جميع بدل الكتابة وعلى أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة وترك كفالة كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يطعن طاعن أن هذه كفاة المكاتب وكفالة بدل الكتابة فلا تصح وانه حسن * (وعلى هذا اذا كاتب عبدين له) يكتب في ذلك كاتب عبديه فلانا وفلاننا كاتبة واحدة بكذا وجعل نجومهما واحدة الى آخر ما ذكرنا على أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع هذا المال وعلى أن لا يعتق واحدا منهما ولا شيء منه الا بأداء جميع هذه المكاتب وان عجز عن شيء من ذلك فله أن يردهما في الرق كذا في الذخيرة * (وان كاتب عبده وأمنه وهما زوجان ومعهما أولاد صغار) يكتب كاتب فلان عبده فلانا وأمنه فلانة وهي منكوبة هذا العبد وأولادهما وهم فلان وفلان وفلانته وهم صبية صغار في حجر أبيهم وأمنهم كاتبة واحدة على كذا درهما منجما كذا كذا نجما كل نجمة كذا فان عجز فلان عن أداء هذا المال أو عن أداء بعضه أو آخر نجما منه عن محله حتى مضت خمسة أيام أو كذا فلان هذا المولى أن يرد ويرد امرأته وأولاده هؤلاء الى الرق وما أخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك فهو له وان أدى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعا أحرار ولا سبيل لمولاهم عليهم الا سبيل الولاء ويتم الكتاب *

(وان كاتب عبده المدبر) يكتب كاتب عبده المدبر المسمى فلانا (وان كاتب أم ولده) يكتب كاتب ام ولده فلانة كذا في المحيط * (وان كاتب عبدا مشتركا بينه وبين غيره باذن شريكه) يكتب هذا ما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلانا وبين حليته الذي هو مشترك بينهما وبين فلان نصفين باذن شريكه فلان هذا على أنه اذا أدى هذا المكاتب هذا البديل الى موليه هذين فهو حر وأذن الشريك فلان هذا المكاتب بقبض حصته من ذلك وأباح له على أنه كلما جاءه عن قبضه فهو ما ذون له في جميع ذلك اذا استقبل أو صدقه شريكه وهذا العبد في جميع ذلك شافهة ويتم الكتاب * (وان كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره باذن شريكه) فنقول كاتبة أحد الشريكين نصيبه باذن شريكه كاتبة كل

جعله لعمارة المسجد ليس له ذلك وان لم يعرف شرط الواقف ينظر الى ما قبله ان كانوا مشترين منه ذلك والا فلا * قال جعلت جحري لدهن سراج المسجد صارت وقفا اذا سلمها الى المتولى وليس للمتولى أن يصرف غلتها الا الى دهن سراج المسجد وفي الصغرى أنفق المتولى على قناديل المسجد من مال المسجد جازو * يجوز ترك سراج المسجد فيه من المغرب الى العشاء لالليل الا اذا جرت العادة بذلك كجعله سراجا عليه الصلاة والسلام * والتدريس بمرأجه اذا وضعوه الى ثلث الليل للصلاة أو لغيرها الا باس به * مسجده أوقاف مختلفة لأبأس للقيم خلط غلتها وان

خرب حانوت منها لأبى بصرته من غلة خانوت خزانة الواقف أولا **موتولى المسجد** دفع الى الامام والمؤذن ما هو من مستغلات الوقف لا يجوز زبكره لما أن يسكن في ذلك المنزل وليس للموتولى أن يحمل سراج المسجد الى بيته وله أن يحمل من بيته الى المسجد **قيم** قد أدخل جذعه في الوقف ليرجع في غلته جاز كالوصى يتفق على التيم من ماله ليرجع في التركة له ذلك والاحوط أن يبيع الجذع من غيره ثم يشتريه منه ويدخله في الوقف * **موتولى من مال** (٢٧٠) الوقف في عرصه الوقف أو من مال نفسه للوقف أو لم يذ كرشياً كان وقفاً بخلاف الاجنبى

وان أشهد أنه شاه لنفسه
كان ملكاً له * وان متولياً توجه
الى الوقف جباية أوخراج
وايس ما يدفع اليه لا يملك
القيم الاستدانة الا اذا كان
الواقف شرط جواز الاستدانة
على الوقف وان لم يجز بدنا
منه ولم يشترط الواقف استدان
على الوقف باذن الحاكم
* واقراضه ما فضل من غلة
الوقف يرجى أن يجوز اذا كان
أجود للوقف أما الاتفاق
على نفسه لم يؤيده اذا احتاج
اليه الوقف فلا ويجتزعه
كل الاحتراز فان فعل ذلك
ثم رده الى الوقف يبرأ ولو خلط
دراهمه بدراهمه خلاصه
أن يتفق على الوقف قدره
أو يرفع الامر الى الحاكم
أو يدفعه الى الحاكم قدره
عليه في يده أرض وما للفقراء
ففضل الماء عن الارض
لا يعطيه لاحد بل يرسله في
النهر ليصل الى الفقراء وليس
للموتولى أن يفوض الى غيره
* **السلطان** فوض أمر مسجد
الى عالم له نصب الموتولى ولو فوض
التولية الى غيره بالوصية عند
الموت يجوز * **رهن** الوقف
وقسمته لا يجوز * **القيم**
استأجره بدرهم ودائق وأجر
مثله درهم ضمن كل ما أعطاه
نوع آخر

العبد باذن شريكه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان الكتابة عندهما لا تجزأ فذكر النصف في
الكتابة يكون ذلك كالمثل فيكتب كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلان باذن شريكه على نحو
ما امر وان كاتب نصيبه بغير اذن شريكه فهذا او مالو كاتب الكل بغير اذن شريكه سواء وهناك يصير كله
مكتاباً على المكاتب ويملك نصيب شريكه فهنا كذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة متجزئة
فمقتصر الكتابة على نصيب المكاتب فبعد ذلك ينظر ان كان كاتب بغير اذن الشريك فلا شريك حق الفسخ
وان كان كاتب باذن الشريك فلا شريك حق الفسخ * فان أراد أن يكتب كتاباً على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى يكتب هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك
بينه وبين فلان على كذا واذا أخذ المكاتب من العبد شيئاً من بدل الكتابة كان للساكت أن يأخذ نصف
ذلك ان كانت الكتابة بغير اذن الساكت وان كانت الكتابة باذنه فكذلك اذا لم يأذن له الشريك بقبض
المكاتب وان أذن له بقبض المكاتب فليس للساكت أن يأخذ من ذلك شيئاً فيكتب في الكتاب هذا ما كاتب
فلان جميع نصيبه الى آخر ما ذكرنا ويكتب وقد أذن له شريكه بكتابة نصيبه وبقبض بدل الكتابة ويتم
الكتاب * (اذا كان العبد كله لرجل كاتب نصفه) فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الكتابة لا تجزأ
فاذا كاتب النصف فيصير الكل مكتاباً فيكتب هذا ما كاتب فلان عبده فلاناً وعند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى الكتابة تجزأ فيكتب هذا ما كاتب فلان نصف عبده فلان وهو سهم من سهمين من جميعه على كذا
درهما كتابة صحيحة الى قولنا فاذا أدى هذه المكاتب فهذا النصف المكاتب منه حر ولا يكتب فيه ولا سبيل
للموتولى عليه لان الموتولى أن يعتق النصف الباقي وأن يستعصمه في النصف الباقي فيتركه حره وينظر الى ماذا
يصير أمره ثم يكتب كتاباً آخر كذا في المحيط * ويكون كسب الباقي للموتولى غير أنه لا يستعصمه ولا
يتصرف فيه بالتملك ولا يقربهم ان كانت أمه ويلحق به حكم الحاكم كذا في الظهيرية * واذا أدى
المكاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له أقر فلان أنه كان كاتب نصف عبده فلان على كذا منجماً بكذا
وانه أدى النجوم كلها وعق منه نصفه وبرئ عن بدل كتابة هذا النصف براءة ابقاها ويتم الكتاب * واذا
تقرر حكم النصف الباقي على شيء يكتب له كتاباً آخر على وجهه * اذا كاتب الاب عبداً بنه الصغير يكتب
في ذلك هذا ما كاتب فلان على ابنه الصغير المسمى فلاناً عبده فلاناً يسمى العبد ويحليه على كذا دينار وهو
مثل قيمة هذا العبد يومئذ لا وكس فيه ولا شط وفي هذا العقد نظر لهذا الصغير وقر بان الماله على الوجه
الاحسن وهذا الولد صغير لا يلى أمر نفسه بنفسه وانما يلى عليه أبوه هذا الحكم الا بوفاء اذا انتهى الى موضع
الاداء كتب واذا أدى هذه المكاتب وعق فلا سبيل لاحيد عليه الا سبيل الولاء فان ولاه لهذا الصغير في
حياته واعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب * واذا كاتب الوصى عبد التيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصى
فلان يعنى أبا الصغير على ابنه الصغير فلان وهو صغير في حجر هذا الوصى ولا يلى هذا الصغير أمر نفسه بنفسه
وانما يلى عليه هذا الوصى بحكم وصايته عليه كاتب عبده هذا الصغير اسمه فلان وهو غلام شاب وبين
حليته على كذا مكاتباً صحيحة ويتم الكتاب كما يتم كتاب الاب اذا كاتب عبداً بنه الصغير * اذا كاتب
المكاتب عبده يكتب فيه هذا ما كاتب فلان مكاتب فلان عبده نفسه فلاناً الهندي ويحليه كاتبه على
كذا تيمير الماله وهو مثل قيمة العبد مكاتباً صحيحة الى قولنا فاذا أدى هذا المكاتب الثاني البديل بتيميره الى

خرب القرية والمسجد ولا يصل فيه أحد عند الثاني رحمه الله هو مسجد أبداً لان كونه مسجداً لا يتوقف
في الابتداء على الصلاة عنده فكذا في البقاء وان لم يعرف بابيه واتخذ أهل الحلة مسجد آخر لهم أن يتفعلوا بئنه وتقتضيه في المسجد الآخر
لان عرف له الباني ويعود الى ملك الباني وكذا الوعلق قنديل أو وسط وارى ثم خرب المسجد واستغنى عنه عاد الى مال الوارث وعند الثاني رحمه
الله لا يعود الى ملك المتخذ ويحول الى مسجد آخر أو يبيعها القيم لأجل المسجد وقال محمد رحمه الله في فرس حبيس للبهاد صاريه الى الاصلح

للجهاد يدفع الى واقفه أو وارثه ان كان وان لم يكن يباع ويشترى آخر الجهاد عليه ولا يحتاج فيه الى امر الحاكم وعن الخوافي رحمه الله في المسجد والحوض اذا خرب وتفرق الناس به صرف أو واقفه الى حوض ومسجد آخر * يبيع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز ان يأمر القاضي وان باع بعضه لاصلاح باقيه لخرب كله جاز وعن الخوافي رحمه الله يجوز ان يباع ويشترى بثمنه آخر ويجوز ذلك للحاكم والمتولى وان لم ينقطع النفع عنه ولكن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه للمسجد لا يباع * وعن محمد رحمه الله ضعف (٢٧١) الموقوفة عن الاستغلال والقيم مسجد

بثمنه أرضاً أخرى أكثر ربحاً منه له البيع وشراء ما هو أكثر منه ربحاً وفي الفتاوى

قيم خاف من السلطان أو من الوارث على الوقف له أن يبيع ويتصدق بثمنه قال الصدر والفتوى على أنه لا يجوز بيع الوقف وانهدم الوقف وليس له من الغلة ما يعاد به مثواه دفع النقص الى الواقف أو وارثه * احترق خانقار الوقف والسوق فصار بحال لا يتسع بطل كونه وقفاً عادى الواقف أو وارثه وكذا حوض القرية والحلة خرب بحيث لا يمكن عمارة واستغنى عنه أهل الحلة وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة يتصدق به على فقير ثم يشتري منه وينتفع به * حشيش المسجد يخرج أمام الربيع ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه والاتعاع به * ولو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعة قطعاً يضمن * لو ارى المسجد خلق واستغنى عنه ان الباسط حياضه وان لا وارث له يجوز أن يدفع الى فقير أو يباع ويستعان بثمنه في شراء وارثه * كذا اذا كان الباسط حياضاً زان بفعل

المكاتب الاول فهو حر ولا يؤمل على المكاتب الاول في حياته ولعقبه من بعده وفاته ان أدام هذا المكاتب الثاني فالاول مكاتب على حاله وان اذى اليه بعد ما عتق الاول فان ولاده له ولعقبه من بعده كذا في المحيط *

الفصل الثامن في الموالاة يكتب فيها هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب أن فلاناً كان نصرانياً أو يهودياً أو مجوسياً أو ريباً عابداً وثناً أو صنم فهداه الله تعالى الى الاسلام وزينه بالايان به وبجسيمه محمد صلى الله عليه وسلم فكره اليه الكفر وأكرمه بالتقوى وخلع عنه لباس الشرك وألبسه لباس التوحيد ومن عليه بالاقرار بربوبيته وألوهيته ووحدانيته وبما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عنده والتصديق به والبراءة عما كان فيه من الكفر والطغيان وأجرى على لسانه كلمة الاخلاص بشهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأبعده من الكفر والضلالة وعبادة الطاغوت ودله الى الصراط المستقيم الذي ارتضاه لعباده ونجاه من أليم عقابه وجعل اسلامه على يدي فلان فأسلم على يديه ثم ولاده وعاقده لم يعقل عنه مادام حي ان جنى جنايته يجب أرشها على العاقلة وهو خمسمائة درهم فصاعداً ويحمل عنه ما يلويه الحكيم ويرثه اذا مات فهو أولى الناس به بحياه ومجابه ولاؤه ولعقبه من بعده ان لم يكن له وارث يرثه فوالاه على ذلك وعاقده موالاة صحيحة جائزة وقبول فلان موالاة هذه على ما وصف فيه قبولا صحيحاً وقد جعل فلان لهذا الذي أسلم على يديه والاه وعاقده عهداً الله وميثاقه وذكته رسولاً أن لا يتحول بولائه هذا عنه الى غيره وألزم نفسه بهذه الموالاة والمعاقدة التي جرت بينهما النصر والمعونة لضمن له الوفاء بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه الى غيره وأشهدا على أنفسهما وبيتم الكتاب *

نسخة أخرى في هذا على سبيل الاجازة هذا ما شهد به الشهود والى قولنا ان فلاناً أسلم على يدي فلان وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد من عصبة أو صاحب فرض أو ذي رحم فوالى هذا الذي أسلم فلاناً والى الذي أسلم على يديه موالاة صحيحة وعاقده معاقدة جائزة على أن يعقل عنه لو جنى جنايته تعقلها العاقلة شرعاً ويرثه ان مات ولم يترك وارثاً قريباً ولا بعيداً وقبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاقدة قبولا صحيحاً وذلك في صحة أبادانها وثبات عقولهما وجواز أمورهما طائفتين راغبين لآله بهما منع صحة التصرف والاقرار وجعل هذا الذي أسلم على نفسه عهداً الله وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه الى غيره وأشهدا على أنفسهما وبيتم الكتاب *

ولا ينبغي أن يكتب في هذا الكتاب موالاة لازمة فان له أن يتحول بولائه الى غيره ما لم يعقل عنه ولو والى رجلاً قد أسلم بنفسه لآله على يديه يصح ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد فوالى فلاناً موالاة صحيحة جائزة وعاقده على أن يعقل عنه الى آخره وأب أسلم على يدي رجل فلم يواله ووالى غيره صح ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم على يدي فلان ولم يواله ولم يعاقده ووالى فلاناً وبيتم الكتاب على الوجه الذي تقدم وان جنى هذا الذي أسلم جنايته يبلغ أرشها خمسمائة درهم أو يزيد علم اعقله المولى الاعلى وعاقلته ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم ووالى فلاناً تاريخ كذا على أن يعقل عنه اذا جنى جنايته يبلغ أرشها خمسمائة ويرث عنه اذا مات فيكون أولى به في حياته ومجابه وقبل فلان ذلك منه وكتبنا بينهما كتاباً وهذه نسخة وان شاء الكتاب يكتب وكتبنا بذلك كتاباً بتاريخ كذا بشهادة فلان

ذلك باذنه قال الصدر ان كان المالك ميتاً لا يفهل ذلك الا بأمر الحاكم أيضاً * ديباج الكعبة خلق لا يجوز أخذها وبيعها ويستعان بثمنه في أمر الكعبة وما يحمله الحاج هدية من لبوس الكعبة فالاجتياح أن يدفعه الى فقير ثم يشتريه منه ويسلك بعد ذلك تبركاً عنه * ولو شرط الواقف في الوقف أن يصرف الى امام المسجد كذا صرف اليه ان فقير وان غنياً وكذا الوقف على المؤذنين والفقهاء امام المسجد دفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبرة بوقت الحصاد فان كان يؤتم في المسجد دوقت الحصاد يستحقه وصار كالجزية وموت

الحاكم في خلال السنة وكذا حكم الطلبة في المدارس * لا يجوز للقيم أن يضيق قضاء المسجد للمارة والجماعة ببناء الخانات فيه والمغروس في المسجد يكون للمسجد وما غرس بجدار المسجد على شط النهر يكون للغارس على التفصيل السابق * المتولى لأمرها فاستأجر الكتاب لحسابه لا يجوز إعطاء الأجر من مال الوقف ولو استأجر لكتس المسجد وقمحه واغلاقه بمال المسجد يجوز * قيم الوقف اشترى شيئا المرمة المسجد بلا إذن الحاكم بماله لا يرجع في الوقف (٢٧٢) * الخامس في الوقف على الاولاد أو نفسه وأقربائه * قوله أرضى صدقة موقوفة على

وفلان وهذه نسخته ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب الذي كتبنا منه ما ثم يكتب على أثر ذلك وان فلانا هذا جني جناية أرضها خمسمائة وان كان أكثر من خمسمائة يبين مقداره وذلك في حال لم يكن انتقل بولائه عنه وان فلانا وقومه عقولوا ذلك عنه بقضاء قاض من قضاء المسلمين قضى بذلك عليهم وهو يومئذ نافذ القضاء فليش له أن يتحول بولائه عنه إلى غيره بعدل وم هذا الولاء بهذا السبب * وان أسلم ذمتنا ووالى كل واحد منهم ما أحبه يكتب فيه شهدوا أن فلانا وفلانا كانا جميعا نصرانيين فهما الله تعالى إلى الاسلام فاسلما وحسن اسلامهما وانهما بعد ما أسلما إلى كل واحد منهما ما أحبه وعاقده مولاة صحيحة جائزة ليحصل كل واحد منهما عن صاحبه ما دام في الاحياء ان جنى أحدهما جناية يبلغ أرضها خمسمائة درهم فصاعدا ويرث كل واحد منهما ما أحبه اذا مات صاحبه أي مامات أو فلا فالباقى منها مولاة الميت منهما مولاة عتيقه من بعده ان لم يكن لواحد منهما وارث مسلم قريب أو بعيد بقرض أو عصبه أو رحم فوالى كل واحد منهما ما أحبه على ذلك مولاة صحيحة وعاقده معاقدة جائزة وقبل كل واحد منهما هذه المولاة وهذه المعاقدة من صاحبه قبولاً صحيحاً وجعل كل واحد منهما ما أحبه على نفسه عهداً لله وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه إلى غيره وضمن له الوفاء بذلك وأشهدوا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *

الفصل التاسع في الاشربة * اذا اراد الرجل أن يشتري داراً أو أراد أن يكتب لذلك كتاباً يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي ذكر البائع أنهم ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في مصر كذا في محلة كذا في سكة كذا في زقاق كذا بحضرة مسجد كذا وهي الدار الثالثة من دورها والرابعة وهي عن عین الداخل فيها وعن يساره وتشمثل هذه الدار على حدود أربعة حتتها الاول لربى الدار المعروفة لفلان أو الدار المنسوبة إلى فلان بن فلان بن فلان أو يكتب حتها الاول لصيق الدار المعروفة لفلان أو يكتب تلى الدار المعروفة لفلان أو يكتب يلاصق أو يكتب يلازق الدار المعروفة لفلان ويكتب الحصة الثاني والثالث والرابع كذلك وفي الرابع يذكر لربى هذه السكة واليه بائها ومدخلها فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى في هذا الكتاب جميع هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب بمجوددها وحقوقها كلها أرضها وبنائها سقفها وعلوها وطرقاتها ومسبل مائها من حقوقها ومرتبتها التي هي لها من حقوقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها وكل ما هو معروف بها ومنسوب اليها من حقوقها بكذا كذا يذكر جنس الثمن ونوعه وقدره وصفته وما أشبه ذلك على وجه ترتفع الجهالة نصفها كذا شراء صحيحاً جائزاً نافذاً بآبائه خالين عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله والعدة الموهنة لا خلافة فيه ولا خيانة ولا وثيقة بمال ولا مودة ولا رهن ولا تلجئة بل يسع رغبة وازالة ملك إلى ملك وشرايعة وقبض هذا البائع المسمى في هذا الكتاب من المشتري المسمى في هذا الكتاب جميع هذا الثمن المذكور بنفسه ونوعه وقدره وصفته في هذا الكتاب تماماً وافيًا بإيفاء المشتري هذا ذلك كله اياه وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء لبراءة اسقاط وبراء وقبض المشتري هذا جميع ما وقع عليه عقدة البيع المذكور بتسليم البائع هذا المذكور في هذا الكتاب ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتفرغ من مجلس هذا العقد بعد صحته وتمامه ونفوذه وانبرامه وتقرير مواسمته واستحكامه تفرقا لآبائهم وذلك كله بعد اقرار هذين العاقلين أنهم ما رأوا بذلك كله وعرفاه ورضياه فأدرك هذا

نفسى باطل ولو على أن غلثها ينق عليه وعياله ما عاش جازا الوقف والشرط فاذا انقضى وايسرف الى المساكين وان لم يخرج من يده وفي وقف هلال أرضى صدقة موقوفة على أن غلثها لي ما عشت لا يجوز أرضى صدقة موقوفة على أولادى الذكور والاناث على السواء ويصرف الى ولد صلبه الا أن يقول على الذكور فينشد لا تدخل الاناث وما دام يوجعن ولد الصلب يصرف له فاذا انقضوا قال الفقهاء لا إلى ولدا ولد وان لم يكن له يوم الوقف ولد صلب له ولد الابن يصرف اليه ولا يشاركه من دونه من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذكر انصاف عن محمد أنه يدخل فيه ولدا البنات أيضا والصحيح ظاهر الرواية لانه من نوى الارحام قال أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ولم يزد عليه يدخل في نفسه ولده لصلبه وولد ولده يشتركون في الغلة ولا يقسم ولده الصلب لانه سوى بينهما في

الذكر وقال هلال يدخل فيه ولد البنت أيضا ولو قال أرضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى المشتري الذكور وقال هلال يدخل فيه الذكور من ولد البنين والبنات قال على الراى اذا وقف على ولد وولد وولد يدخل فيه الذكور والاناث من ولده فاذا انقضوا فهو لى كن من ولد ابن الواقف دون ولد بنت الواقف ولو على أولادهم وأولاد أولادهم كان ذلك لكلهم يدخل ولدا الابن وولد البنت والصحيح ما هلال لا اسم الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد البنات أيضا قال في السير اذا قال أهل الحرب آمنونا على أولاد

أولاد فادخل فيه أولاد البنين والبنات لأن ولد الولد من ولده وولد مو بنته وولد من ولده بنته فهو وولد حقيقة بخلاف ما لو قال علي ولدي فان ولد البنت لم يدخل في الرواية الظاهرة لأن اسم الولد يتناول الصلبي ودخول ولد الابن لأن نسب اليه عرفا وعن محمد رحمه الله أن ولد الولد يتناول ولد البنت عند أحدهما عن هلال أنه إذا قال وقف علي ولدي وولد ولي يدخل الذي كور من ولد البنين والبنات قال وقف علي ولدي وولد ولي وآخره للسالكين صرف إلى ولده وولد وولد فاذا ما أولاد لم يبق منهم أحد ووجد (٣٧٣) البطن الثالث بصرف إلى الفقراء إلى

البطن الثالث وإن نص علي البطن الثالث أيضا بأن قال علي وولد ولي بصرف إلى نوافله وإن سفلوا رابعا وخامسا إلى غير النهاية ولا يصرف إلى الفقراء وهكذا كره هلال أنه إذا ذكر البطن الثالث يكون الوقف عليهم وعلى كل من سفل منهم والأقرب والأبعد فيه سواء الآن يذكر في وقفه الأقرب أو يقول علي ولدي ثم بعدهم علي وولد ولي أو يقول بطننا بعد بطن فسادا بما يذكره الواقف لأنه ما ذكر البطن الثالث وتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير والانتساب موجود في أقرب والبعد بخلاف البطن الثاني لأنه بالواسطة وقف ضيعته علي ولده وقال هي صدقة موقوفة عليهما وبعدهما علي أولادهما ما تناسلوا وإذا انقرض أحد الولدين عن ولد يصرف نصف الغلة إلى الولد الباقي ونصفها إلى الفقراء فاذا مات الولد الآخر يصرف جميع الغلة إلى أولاد أولاد الواقف لأن الوقف على النوافل بعد انقراض الأولاد فاذا مات أحدهما يصرف النصف

المشتري من ذلك أو في شيء منه من حقوقه فعلى البائع هذا تسليم ما وجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وأشهد على أنفسهما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد أن قرأ عليهما بلسان عرفاه به وأقرأهما قدفهما وأحاطا به علما وذلك كله في حال صحة أديانهم ما كمال عقولهما طائعين غير مكرهين لعله بمأول واحد منهما من مرض ولا غيره تمنع صحة الأقرار ونفاذا التصرف وذلك كله في يوم كذا من شهر كذا بسنة كذا فهذا الصك أصل في جميع الأشربة ثم تختلف اللفاظ باختلاف الأحوال ثم إن محمد رحمه الله تعالى قال في الأصل إذا أراد الرجل أن يشتري دارا يكتب هذا ما اشتري فلان ولم يقل يكتب هذا ما باع فلان مع أن كل واحد منهما يحتاج إلى تأكيد حقه وكل واحد من اللفظين ينتظم الآخر لأنه لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء وإنما فعل كذلك تركا بالسنة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اشترى غلاما (١) من عدا من خالدين هودا أمر أن يكتب هذا ما اشتري محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من عدا من خالدين هودا ولم يأمر أن يكتب هذا ما باع عدا من خالدين هودا من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا أن يكتب هذا ما اشتري ولم يقل يكتب هذا كتاب ما اشتري وأهل البصرة يكتبون هذا كتاب ما اشتري لأن قوله هذا الإشارة إلى البياض الذي يكتب فيه وفيه كتابة ما اشتري لاحقية الشراء الآن محمد رحمه الله تعالى اختار هذا ما اشتري تركا بالسنة ولأن ما في قوله هذا كتاب ما اشتري يحتمل الإتيان ويحتمل النفي فيكتب هذا ما اشتري (٢) لينتقي احتمال النفي وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا عند ذكر البائع والمشتري يذكر اسميهما واسم أبيهما ولم يذكر اسم جدتهما وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما علي قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا بد من ذكر الجدة وإن كان المشتري أو البائع مشهورا بالاسم كطاوس وعطاء وشرح وأما أنهم يكتبون يذكر اسمهم ولا حاجة إلى ذكر النسب وإن ذكر اسمهم واسم أبيه وذو كرميلته مكان جده فإن كان أدنى القبائل وكان فخذًا خاصا بحيث لا يوجد على اسمه واسم أبيه غيره لا محالة فذلك يكتب وإن ذكر كرميلته الأعلى فذلك لا يكتب ولا بد من ذكر الجدة مع ذلك وإن ذكر مع ذلك اسم الجد الآن في تلك القبيلة بهذا الاسم والنسب غيره فذلك لا يكتب ولا بد من ذكر شيء آخر وإن ذكر اسمهم واسم أبيهم ولم يذكر اسم جدهم وقيمتهم وانما ذكر صناعته فإن كان صناعته لا يشاركه غيره فيها كما يقال فلان بن فلان الخليفة فلان بن فلان القاضي فذلك يكتب للتعريف وإن كان صناعته يجوز أن يشاركه غيره فيها فأنها لا تكتب للتعريف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والحلية ليست من أسباب التعريف لأن الحلية تشبه الحلية ولكن إن كتب الحلية فذلك أولى لأنه يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الأشياء التي ليست من أسباب التعريف لو كتب فذلك أولى وإن كتب كنيته ولم

(١) قوله من عدا من خالدين هودا كما ذكرنا في مضبوط بالتشديد والمد في القاموس فأنته هكذا على خلاف ما في نسخ هذا الكتاب والله أعلم اه معججه (٢) قوله لينتقي احتمال النفي فيه نظر لأن ما في قوله هذا ما اشتري يحتمل النفي أيضا وأجاب في المحيط بأن هذا الاحتمال ينتفي بإعادة لفظ الشراء بعده فإنه بعد ذكر الحدود يكتب اشتري هذا المشتري هذا الحد ومن هذا البائع وفيه أن هذا الجواب يصلح جوابا عن أهل البصرة أيضا فالوجه الاقتصار على التبرك بالسنة اه معججه

(٣٥ - فتاوى سادس) إلى الفقراء إلى ولد الولد وذكر القاضي وقف علي أولاده وجعل آخره للفقراء فكتب بعضهم بصرف الوقف إلى الباقي فاذا ما أولادهم ولو وقف علي أولادهم وسماهم فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فكتب واحد منهم فإنه يصرف نصيبه إلى الفقراء بخلاف المسئلة الأولى لأن هناك وقف علي أولادهم وموت واحد منهم أولاده باق وهنا على كل واحد وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان حصته للفقراء وقف ضيعته علي ولده وليس له ولد صلب وصرف إلى ولد الابن ثم حدث بعده ولد

الصلب يصرف الى الصلي الحادث ويتطرق في كل عام الى مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقت أو كان موجودا وقت الوقت وهذا قول هلال و به أخذ مشايخ بلخ وقال يوسف بن خالد رحمه الله يدخل فيه الموجود يوم الوقت وقوله أرضه على ولد يحدث له بعد الوقت صح ويقسم على الفقراء الى أن يحدث له ولد فاذا حدث له الولد بعد خروج الغلة أن ولد لاقل من نصف عام بأخذ هذه الغلة وان جاءت به لاكثر من نصف (٣٧٤) عام فلا حظ له في هذه الغلة * وقف على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون الى النوافل ما تناسلوا وقف على امرأته وأولادهم ماتت المرأة لا يصرف حصتها الى ولدها الا اذا نص وقال من مات يصرف حصته الى ولده ويصرف حصتها الى جميع الاولاد * وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء ومات واحد منهم يصرف الى الباقي من الاولاد فان ماتوا يصرف الى الفقراء * وقف على بنى فلان وله بنون وبنات قال هلال هم فيه سواء وطن الامام أنه لهم لانه قال بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا التمايص في بنى أب يحصون أما فيما لا يحصون يصح أن يقال هذا المرأة من نعيم * ولو قال على بنى وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بنات وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين * ولو قال على فلان وولد وولد أبدا ما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن ولم يقل كلمات أحد كان حصته ولده من

يكتب شيئا آخر ان كان يعرف بثلاث الكنية لا محالة فذلك يصح في ذلك فتعوا في حنيفة رحمه الله تعالى وأمثاله وكذلك اذا كتب ابن فلان وهو يعرف به لا محالة كابن أبي ليلى فذلك يكفي للتعريف وان كان البائع أو المشتري عتيق فلان يكتب فلان الهندي أو التركي عتيق فلان بن فلان * وان كان من أعتقه عتيق غيره يكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق الاسير فلان بن فلان * وان كان البائع أو المشتري مملوكا رجل يكتب فلان الهندي أو التركي مملوك فلان بن فلان بن فلان وهو ما أذن له من جهة مولاه في جميع أنواع التجارات أو يكتب قن فلان أو عبد فلان وفي الامه يكتب فلانة الهندية أمة فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلانة الهندية مكاتب فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة محدودها الاربعة وان كانت الدار معروفة مشهورة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كانت الدار معروفة مشهورة لا يحتاج الى ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظرا للمشتري لانه لو كتب ذلك يصير المشتري مقرا بملك البائع فلا يستحق المشتري من يده يوما من الدهر لا يرجع على البائع بالثمن عند زفر رحمه الله تعالى وأهل المدينة لان اقرار المشتري بالملك للبائع حجة عليه في منع الرجوع بالثمن فلا يكتب وهي ملك البائع احترازا عن قول هؤلاء منظر المشتري ولا يكتب وهي في يده أيضا عند علمائنا وعامة أهل الشروط رحمه الله تعالى وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وهي في يده وعلمائنا احتجوا بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاب شراء العبد من عدا بن خالد بن هودة ولم يكتب فيه والعبد في يده ولانهم ما رعبا رغبان الى قاض يرى أن الاقرار باليد للبائع اقرار بالملك له لما ن ظاهر اليد يدل على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق أخذ بقول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمه الله تعالى فلا يكتب ذلك احترازا عما قلنا منظر المشتري ولكن يكتب وقد ذكر البائع أنها ملكه وفي يده على نحو ما كتبنا في أول هذا الفصل ثم ان محمد رحمه الله تعالى لم يذكر في الاصل أنه باى حدة يبدأ في الكتاب وكان يوسف بن خالد وهلال رحمه الله تعالى يقولان يبدأ من باب الدار ثم يكتب الحد الذي على عين الدار ثم يكتب ما يلي ذلك الى آخره وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقولان يبدأ بما يلي القبلة ونواحيها نحو المشرق ثم بما يلي القبلة وما يليها نحو المغرب ثم عن عين القبلة ثم عن يسارها ومن العلماء من قال يبدأ بالجانب الغربي العدل وان ترك هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس به لحصول التعريف بالتعديد بالحدود الاربعة وهو المقصود من ذكر الحدود وكان السمتي وهلال رحمه الله تعالى يكتبان في ذكر الحد حدها الاول ينتهي الى دار فلان ومحمد رحمه الله تعالى يقول بي أحب الى لان قوله ينتهي لا ينفي الفريجة والواسطة وقوله يلي ينفي الواسطة ان كان لا ينفي الفريجة قال عليه الصلاة والسلام يليق منكم أولو الاحلام والتهنى والمراد به القريدون الاتصال وقيل ولاصق ولا زق أولى الانقاط لانهم ما ينفيان الفريجة والواسطة كذا في المحيط * وان كان بين الدارين فريجة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن الكاتب بالخيار ان شاء كتب حدها الاول ينتهي الى الفريجة التي بينها وبين دار معروفة لفلان وان شاء كتب حدها الاول ينتهي الى الفريجة الفاصلة بينها وبين دار معروفة لفلان قال الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا أولى من الاول لان ذلك يوهم أن تكون الفريجة من الدارين فيكون بعضها داخل الدار

أولاده أبدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون الى النوافل ما تناسلوا وقف على امرأته وأولادهم ماتت المرأة لا يصرف حصتها الى ولدها الا اذا نص وقال من مات يصرف حصته الى ولده ويصرف حصتها الى جميع الاولاد * وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء ومات واحد منهم يصرف الى الباقي من الاولاد فان ماتوا يصرف الى الفقراء * وقف على بنى فلان وله بنون وبنات قال هلال هم فيه سواء وطن الامام أنه لهم لانه قال بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا التمايص في بنى أب يحصون أما فيما لا يحصون يصح أن يقال هذا المرأة من نعيم * ولو قال على بنى وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بنات وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين * ولو قال على فلان وولد وولد أبدا ما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن ولم يقل كلمات أحد كان حصته ولده من

هذه الغلة فالصالح قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن الغلة للجميع ولده وولد ولده ونسله على التسوية وان مات بعض ولد الواقف أصليه وترك ولدا ثم مات فالغلة بينهم على عدل القوم وولد ولدهم وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فما أصاب الميت من الغلة كان ولده ونصيبه لولده الميت الذي جعل له الواقف سهم والده * ولو قال على ولدي وولد ولدي ونسلهم وأولادهم ما تناسلوا أبدا على أن يبدأ في ذلك بالبعثان الا على منهم ثم بالبعثان الذي يليه الى آخره بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على أحد منهم وترك ولدا كان حصته من الغلة لولده

المبيعة

الى فقرا مولدى وليس فيهم الاحتياج واحد نصف الغلة تصرف اليه ونصفها الى الفقراء فان أعطى نصفها الى فقير واحد يصوز عند الثاني لان الفقراء لا يحصون فيكون للجنس ولو جعله صدقة موقوفة الى العور والعميان من أولاده الوقف لهم خاصة دون غيرهم ويعتبر العميان والعور من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة وكذا أرضى صدقة موقوفة على صغار ولدى كان وقفا على الصغار خاصة ويعتبر من كان صغيرا عند الوقف لا عند الغلة * أرضى موقوفة (٣٧٦) على ولدى الذى يسكنون خوارزم فالغلة لساكنى خوارزم لا لغيرهم ويعتبر الساكنى

يوم خروج الغلة لا يوم الوقف كما اذا وقف على فقراء ولده ويعتبر الفقير يوم خروج الغلة لان الفقير وان يزول لكن يعود فكان بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقير وساكنى خوارزم لانه يحقل العود بعد الزوال الموقوف عليه أراد أن يسكن الدار التى وقف عليه لا يجوز له ذلك * وقف منزلا على ولديه وعلى أولادهما أبدا متساويان ثم ان أحدهما طلب المهايأة وأبى الآخر ان يوص الواقف بالسكنى لهما ما لم يكن لهما حق السكنى وان كان أوصى لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما أن يسكن نصف المنزل بلا مهايأة * جعل أرضه وقفا على قوم متعين فأرادوا المهايأة فأخذ كل منهم بعضهم بزعمه لنفسه فان دفع المتولى اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية لغيرهم وأخذ واحد منهم بعضها للزراعة بلا دفع المتولى لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف ان يبدأ بمارة الوقف وموتته من غلته فلا يجوز الا أن يدفعوها الى غيرهم مزارعة والتولية لهم * وقف على

كذلك ولا يكتب اشتراها بجد وذهالان الحديد دخل في الشراء واذا كتب أحد حدودها بانتهى الى دار فلان أو بلا زق دار فلان يكتب اشتراها بجد وذهالان وبعض المحققين من مشايخنا رجعهم الله تعالى ذكروا في شرح كتاب الشروط أنه ليس في كتابة أحد حدودها بلا زق دار فلان يلاصق دار فلان احتياطا بل فيه ترك الاحتياط لان الحد لما كان لا يدخل تحت البيع عند أبي حنيفة ومحمد رجعهم الله تعالى واحد على الرايتين عن أبي يوسف رجعهم الله تعالى يقي الحرف الملازق لدار فلان على ملك البائع فلا يمكن المشتري من التصرف فيه بناء وغير ذلك ويكون للبائع ولاية نقض تصرف المشتري فيه ونقض البناء الذى عليه وفيه من الضرر على المشتري ما لا يخفى وكذلك يوجب انقطاع حق الشفعة بسبب الجوار لانه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الاخرى حرم لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الاخرى وكتب في حدها لى دار فلان يكون كذا فان كان فيه ترك الاحتياط أمالو كتبنا أحد حدودها دار فلان ففيه ترك الاحتياط على قول أبي يوسف رجعهم الله تعالى على إحدى الرايتين من حيث ان الحد يدخل تحت البيع ومن حيث ان البائع والمشتري يصيران مقرين بملكية تلك الدار فلا بد ان ينسند عليهما باب الرجوع بالثمن لو اشترى أحدهما بوا من الدهر تلك الدار على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رجعهم الله تعالى الآن ذلك أمر موهوم وذكروا أيضا أنه يكتب أرضها وبناءها فكذا ذكر الارض وان كان اسم الدار ينطلق على الارض لا محالة وانما ذكرها للتأكد وذكر البناء ولا بد من ذكره لان اسم الدار لا ينطلق على البناء لا محالة ولابد من ذكر محمد رجعهم الله تعالى سفلها وعلوها واختار المتأخرون ذكر ذلك وهو الصحيح لانه متى لم يذكر العلوا لا ينتفى وهم كون العلوا ملك غير البائع ومتى لم يذكر السفل لا ينتفى وهم أن يكون تحت الدار سرداب هو ملك غير البائع ثم كان السمتى وعلوا رجعهم الله تعالى يكتبان سفلها وعلوها ولا يكتبان سفلها وعلوها فالان قوله سفلها وعلوها ينصرف الى سفل البناء وعلوها وهما معلومان يملكون البائع فيصير بائعا ملك نفسه وقوله سفلها وعلوها ينصرف الى سفل العرصة وعلوها فربما يمتنعون منهم أنه أراد به العلوا الى عنان السماء فيكون بائعا للهواء وبيع الهواء لا يجوز فلهذا اختار سفلها وعلوها وغيرهما من العلماء اختاروا سفلها وعلوها وهكذا كان يكتب أبو زيد الشروطى رجعهم الله تعالى قالوا لانه ربما يكون تحت الارض سرداب وقوله وسفلها وانه ينصرف الى البناء واسم البناء لا يتناول السرداب لا يعلم أن السرداب هل هو له وهل دخل تحت البيع وقوله سفلها وانه ينصرف الى العرصة يعلم أن السرداب له وأنه دخل تحت البيع وانما كتبوا علوها حتى ينتفى وهم أن يكون العلوا على البناء لا آخر ولا آخر عليه حق التعلو وما قال من وهم أن يدخل تحت البيع العلوا الى عنان السماء فاسد لان كل واحد يدعى أنه لا يراد به ما يدخل تحت العقد وانما يراد به ما يدخل تحت العقد وهو البناء وذكر محمد رجعهم الله تعالى طرقها ولم يلحقها بآخر من حقوقها وأهل الشروط يلحقون بآخر من حقوقها كذا فى الذخيرة * وذكروا الطحاوى رجعهم الله تعالى أن أكثر أهل الشروط يذكرون الطريق والمختار عندنا تركه وكذلك المسيل لانهم ان ذكروا الطريق مطلقا يتناول ذلك الطريق العام الذى لا يجوز بيعه وكذلك المزابل ربما ينصب في جزء من طريق العامة فإذا أطلق ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيفسد به البيع وان قال وطريقها ومسبل ماؤها التى من حقوقها فربما لا يجوز للدائر طريق خاص هو من حقوقها فيصير جامعاً فى العتدين المعدوم والموجود وذلك ينسند

ابنه وابنته فأراد أحدهما حصة الوقف لم يدفع حصته مزارعة لا يجوز والقسم يدفعها مزارعة * ولو أراد الوقف أن يقعها بين أرباب الوقف بلا رضا الموقوف عليهم ليس له ذلك فالوقف بطلان وكذا لو ائتمروا على ذلك أهل الوقف فيما بينهم جازولن أبى بعد ذلك بطلان ولا يسكن الوقف أحد بلا أجر * أرضى هذه صدقة موقوفة على نفسه وعلى فلان ضحى حصة فلان وبطل في حصة نفسه * ولو على نفسه ثم على فلان أو قال على فلان ثم على نفسه لا يصح شئ منه ولو قال على عبدى وعلى فلان

العقد

فجوز غزله قوله على فسلان وعلى نفسى والمدير كالعبد ولو قال على نفسى وولدى ونسلى فالوقف كله باطل لجهالة النسل فلا يدرى حصته ووقف المجهول باطل * وقف على نسله دخل فيه ولدا لابن وهل يدخل ولدا لبنت فيه روايتان عن أصحابنا * وقف على ولده ونسله وله أولاد الصلب وأولاد الأولاد دخل أولاد الصلب وأولاد الأولاد وبعثت أولاد الصلب وأولاد الأولاد ونسبهم تحت اسم الولد واسم النسل وأولاد الأولاد يدخلون تحت اسم النسل * عقار موقوف على أولاد رجل وأولاد أولاده (٣٧٧) أبدا متنا سلا بشرائط الصحة فإذا

رجل أنه من أربابه وأنكر ذواليد كونه من أربابه وأن يكون له حق في هذه الغلة وطلب منه البرهان لا يصح الدعوى ولا البرهان لأن الموقوف عليهم لا يكون الوقف وإنما هو مصرف لغلاتها وولاية الدعوى للنولى لأن التصرف له فيدعى أنه من أربابه على وجهه ويبرهن على ذلك ثم يصرف إليه ما يصيبه على الشرط بالحصصة السادسة في الوقف على الفقراء وفيه الوقف على فقراء أولاده وجيرانه قال أرضى صدقة موقوفة على أقرباني أو قرابتي يصح ولا يفضل فيه الذكرك على الأنثى ولا يدخل فيه والده الواقف ولا جده ولا ولده وعن الإمام رحمه الله يدخل الجدة والجدة وولد الولد والاستحقاق عند الانام يكون لكل ذي رحم محرم من الواقف ويعتبر أيضا الأقرب فالأقرب وعندهما لا يعتبر الرحم المحرم من الواقف ويدخل الجد والجدة إلى أقصى آبائهما في الاسلام * وقف على أقرب قرابته وله أخت لابوين وبنت بنت البنت

العقد فالأحسن أن لا يذكر الطريق والمسيل أصلا لأن المقصود حاصل بذكر المرافق فانه إن كان لها طريق خاص أو مسيل ماء خاص دخل ذلك في العقد بذكر المرافق وإن لم يكن فأنما ينصرف هذا اللفظ إلى ما وراءهم من المرافق كذا في المبسوط * وبعض المتأخرين من أهل العلم قالوا إن لم يكن لهذه الدار طريق أصلا أو كان باب الدار على طريق العامة فالاحتياط في ترك ذكر الطريق كما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى حتى لا يصير بائعا لما لا يملكه وإن لم يكن باب الدار على طريق العامة فالاحتياط في ذكر الطريق لأن الطريق لا يدخل تحت البيع من غير ذكر الطريق في ظاهر الرواية والرواية رواها الخصاص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وكان الاحتياط ههنا في ذكر الطريق ولكن يلحق به من حقوقها وإن كان لها طريق فافضل أن يذكر الطريق العامة يكتب وطريقها التناقلي طريق العامة وإن ألحق بهما من حقوقها كان أولى وذكر مسيل مائها أيضا ولم يلحق بأخر من حقوقها وبعض أهل الشروط يلحقون بأخر من حقوقها وبعض المتأخرين قالوا في مسيل مائها على نحو ما قالوا في الطريق إن لم يكن لهذه الدار مسيل ماء أصلا أو كان لكن كان الميزاب على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء وإن لم يكن الميزاب على طريق العامة فيكتب مسيل مائها ويلحق بأخرها من حقوقها إذ يجوز أن يكون مسيل الماء من هذا الموضع إلى طريق العامة فيصير بائعا للطريق العامة ولأنه ربما لا يكون موضع مسيل الماء من الميزاب ملكا له فلم يلحق به من حقوقها وبهم أن الداخل رتبة الطريق وأنه لا يجوز وذكر مرافقها أيضا لأن للدائر مرافق أخر سوى مسيل الماء والطريق فلم يذكر المرافق لا يدخل ماسوى الطريق ومسيل الماء تحت البيع فيؤدي إلى تعطيل منافع الدار عليه ولم يلحق بمحمد رحمه الله تعالى بالمرافق الحقوق وأهل الشروط يلحقونه فيكتبون ومرافقها التي من حقوقها فانه أحوط وذكر أيضا وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها وأهل الشروط لا يكتبون أو بل يكتبون الواو وكل قليل وكثير هو فيها ومنها قالوا لأن كلمة والتشكيك فيتناول أحدهما غير عين وأنه مجهول جهالة توقعهما في المنازعة فيوجب خلافا في البيع إلا أن محمد رحمه الله تعالى اختار أو ابتاع الأمر رضي الله عنه في كتابة الوقف فانه كتب ولا جناح على من وليه أن يأكل أو يؤكل ما يحق له غير متقول ولأن كلمة أو قد تكون بمعنى الواو يقال جالس الحسن أو ابن سيرين وكتب الله تعالى يؤيده قال الله تعالى وأرسلنا ما إلى مائة ألف أو يزيدون معنى الآية يزيدون وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى بحرف الواو كما ذكره أهل الشروط ولم يلحق بمحمد رحمه الله تعالى بقوله وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها الحقوق وأهل الشروط يكتبون وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها من حقوقها وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية لأن اللفظ يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند زجر رحمه الله تعالى حتى يفسد البيع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الامتعة والخشب وغير ذلك ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخنزير والخنزير فكان الاحتياط في أن يلحق بهما من حقوقها حتى لا تدخل هذه الاشياء في البيع ولا يدخل الزرع والثمر في بيع الارض لانها ليسا من حقوق الارض وذكر أيضا وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وبعدهم يوسف بن خالد وهلال كانوا يكتبان هكذا وغيرهم من أصحابنا رحمهم الله تعالى يكتبون وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها قالوا لأنه لو كتب على ذلك الوجه يتناول حقها وصرفا بانه

فبنت بنت البنت أولى لانها من صلبه وقد ذكرنا أنه إذا وقف على فقراء قرابته يستحق الغلة من كل فقير يوم خروج الغلة عند هلال وعليه الفتوى أما إذا قال من افتقر من قرابتي أو ولدي قال محمد رحمه الله الغلة لمن افتقر منهم بعد الغنى وقال غيره يصرف إلى كل فقير منهم سبق له الغنى أو لا وقف على الفقراء ثم افتقر الواقف أو وراثته لا يعطى من الوقف شيئا عند الكل أما على قول محمد رحمه الله فلا إشكال لأنه لو شرط الواقف إلا كل منه مادام حيا لا يصح وأما على قول الثاني رحمه الله وإن صح ذلك الشرط لكن لا يعطى بدون الشرط * وإن احتاج

وليه قال الخصاص رحمه الله يعطى ولده منه اذا لم يكن الوقف في المرض وكان في الصحة ولم يكن مضافا الى ما بعد الموت ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره بهم أقرب الى الواقف مصر او من لا غيرا به يعطى ولده منه أقل من مائتي درهم ولا يصرف اليه كل الغلة وان صرف اليه الكل لا يصرف في كل الزمان أما اذا وقف على فقرا فقرأته له صرف كل الغلة اليهم وان كان حصه أحدهم أكثر من مائتي درهم وقف بشرط أن يقسم المتولى من فقراء (٣٧٨) قرأته وقال في آخره يعمل المتولى في ذلك برأيه فلا متولى أن يفضل بعضهم على بعض

داخل فيها خارج منها والحق الواحد لا يتصور أن يكون داخل وخارجا فينبغي أن يكتب وكل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها ليكون الحق الموصوف بالدخول غير الموصوف بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول والوجه لما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن العطف يقتضى إعادة المذكور أو لا تقديره واعتبارا كما يقال هذا حر وهذا ويكون معناه وهذا حر فصار من حيث التقدير كأنه قال وكل حق هولها خارج منها كذا في الذخيرة * وذكر الطحاوى رحمه الله تعالى أن المختار عندنا أن يكتب كل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها كذا في المبسوط * ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى بعد هذا وقتا لها وأهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وانما لم يذكر محمد رحمه الله تعالى لأن به كراهة الفناء بفساد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمسئلة في نوادر ابن سماعة فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قالوا الفناء بمالوك للبايع ألا يرى أن له أن يحفر فيه وأن يرتبط فيه دابته والجمع بين شيئين هما مالوك كان له في البيع لا يفسد البيع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ان الفناء ليس بمالوك له بدل أنه يمنع من الحفر إذا كان يضر بالعاقبة وان اعتبر بمالوك له من الوجه الذي قالوه ومالوك للعامة فيصير كالشتر منه وبين غير ثم ذكر الثمن فقال يكذا واعلم بأن الثمن لا يتخلوا ما أن يكون موزونا ومكيلا أو معدودا ومذروعا أو عروضا أو حيوانا أو عقارا فان كان موزونا فلا يتخلوا ما أن يكون من النقود فحوال الدراهم والدنانير والفولس أو من غير النقود فحوال الزعفران والحارير والقطن وسائر الزينات فان كان من النقود فان كان من الدراهم يكتب كذا كذا درهم وما يكتب نوعها أنم افضة أو مغشوشة شابه النحاس أو الرصاص دراهم غلة أو نقديت المال ويكتب صفتها أنها جسيمة أو رديئة أو وسط أو يذ كقدرها أنها كذا كذا درهم ما وزنه بوزن سبعة أي بوزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل وان أراد كتابة بعض ما ذكرنا فان كان في البلد نقد واحد من الدراهم فطلق البيع بنصف اليه ويصير ذلك كاللفوظ فلا حاجة إلى ذكر الصفة وان كان فيها نقود مختلفة فان كان الكل في الرواج سواء ولا يصرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع أي النوعين شاء ولكن لا بد للكتاب من أن يكتب أحدهما ويكتب قدره ووزنه وان كان الكل في الرواج على السواء الآن للبعض مرفاعا على البعض كما كانت الفطرية والعدلية قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيان أحدهما فيكتب الكتاب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه وان كان أحد النقود أروج بنصف البيع اليه ويصير ذلك كاللفوظ ولا يحتاج إلى بيان صفته ولكن يحتاج إلى بيان قدره ووزنه وان كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا دينار ويكتب أنها بخارية أو نيسابورية أو هريرة وما أشبه ذلك ويكتب أنها مناصفة أو قراضات أو صحاح لا كسور فيها ويكتب أنها جسيمة أو وسط أو ريف ويكتب قدرها كذا دينار ويكتب كيفية وزنها أنها موزونة مثاقيل مكة أو بوزن مثاقيل خوارزم أو سمرقند أو ما أشبه ذلك لان المثاقيل في البلدان مختلفة فان كان الثمن ذهبا خالصا أو فضة خالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لا محالة كما ذكرنا ولكن لا بد كرفيه اسم الدراهم والدنانير لان هذا الاسم لا يطلق على غير المضر وبفيكتب في الذهب كذا مثقالا من الذهب الخالص الاجر الجيد داخل عن الغش وان كان في الذهب غش بين ذلك فيقال (دهني) أو (دمنسي) وما أشبه ذلك وكذا في الفضة كذا (درم سنج) من النقرة الجيدة الخالصة عن الغش ويكتب مع ذلك طمعا في أو نقرة كالجيدة لانها متفرقة بهذين النوعين

* وقف على فقراء أقرب بهم المقيمين في خوارزم فانتقلوا الى بلد آخر ان كان مما يحصون لا تقطع وظيفتهم وان لا يحصون تقطع ثم ان بقي هناك منهم أحد يصرف الكل اليه وان لم يكن صرف الكل الى الذقرا فليورجهم الى خوارزم ثانيا يعود حقهم وقال في الفتاوى لا يقطع حقهم مطلقا * وقف على جيرانه فبني القياس يصرف الى الملاصق وفي الاستحسان يصرف الى من يجتمعوا بهم مسجد الحلة ويستوى فيه الساكن والمالك وان المالك غير الساكن يصرف الى الساكن ويعتبر المساكنة وقت ادراك الغلة ويدخل فيه الصبي والمكاتب والنساء لا المديبر وأمهات الاولاد والعبيد والمديون الذي حبس في محلته بدين * وقف على فقراء اقربا به فقام رجل فادعى أنه من أقرب الواقف وهو فقير كاف أن يبرهن على الفقر وأنه من أقارب الواقف وأنه لا أحد يحجب عليه نفعه ويثق عليه والفقر وان كان أمرا أصليا ولا حاجة في مثله الى اثباته

لثبوت بظاهر الحال ولكنه ظاهر والظاهر يكفي الدفع لالاستحقاق والمقام مقام الاستحقاق وانما شرط عدم من يثق عليه لانه لا يتفق عليه يمتنع في باب الوقف وانما شرط لزومه لانه لو لم يكن واجبا عليه فالظاهر ترك الادارة عليه فيكون فقرا طائرا يبرهن على كل ما ذكرنا أدخله الحاكم في المصنف قال هلال ولا يدخله أيضا بعد هذا حتى يسأل عنه في السروان سأل في السر فلا يفضل أيضا حتى يستحقه بانه مال المال ومالك أحجب بنفقتك عليه لان الوقف على هذين المدينين لغيره بطريق الحقيقة غير ممكن فان

وكذلك

برهن على ما ذكرنا وأخبر عدلان بغناه فهما أولى ولا يجعل مصر حالان المضرب عن الغنى يعلم ما لا يعلمه الآخر وأنه منعت حال هلال والنخيل في هذا الباب والشهادة سواء لأنه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قالوا لا نعلم أحد يجب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج أن يقولوا القطع ليس له أحد يتفق عليه كافي الميراث وإذا أراد الرجل إثبات قرابة ولده أو فترمه ذلك أن كان صغيرا لأن له عليه ولاية بخلاف الكبار فإنهم يفتنون فقرهم بأنفسهم ووصى الأب في هذا كالأبواب يكون أولهم أم أو عم فلهما اثبات (٣٧٩) قرابة الصغير وفقره إذا كان

في حجرهما استحسانا لأنه
تحض نفعاهم فأشبهه
قبول الهبة لهم لكن بينهما
فرق فإن الأم تقبل هبة
الصغير وإن كان الأب حيا
ولا ثبت قرابته وفقره ولو
الأب حيا لأنه لو انتظر في
الهبة الأب لغات الهبة
ولا تقوت القرابة بالانتظار
فإذا برهن على القرابة أو
الفقر استحق الفلات
الماضية ثم إن كان الأم
والمع من وضع الغلة عندهم
بوضع وثيقة عليه والا
بوضع في يد عدل يتفق عليه
وفي الوقف على فقراء القرابة
زعم البعض أن لا تحذف
غنى وأراد أن يحلفه على
أنه ليس بغنى إن ادعى أن له
ملا يصبر به غنيا له أن
يحلفه لأنه ادعى أمر الواقع
به يلزم فإذا أنكر يحلف ولو
زعم أن المتولي يعلم غناه
ومع ذلك يميل إليه ليس له
أن يحلف المتولي لأنه لو أقر
لا يلزمه شيء فإذا أنكر
لا يحلف لأعلى العلم ولأعلى
السنن وإذا برهن عند
حكم على قرابته وفقره
ثم جاء به هذا الحكم القرابة
والفقير يطلب من وقف
آخر على القريب الفقير
لا يحتاج إلى إعادة البيعة لأن

وكذلك في سائر الموزونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه ومذته وقدره وإن كان الثمن مكبلا يكتب ما وقع
عليه العقد فيكتب الخطئة إن وقع العقد على الخطئة ويكتب نوعها سقبة أو برية نسقية أو بخارية ويكتب
صفته أجراء أو بضاعة جيدة أو وسطا أو رديئة ويكتب قدرها فيكتب كذا كذا بقفيز كذا وفي الشعر كذا
يكتب نوعه وصفته وقدره بقفيز كذا ولا يكتب الوزن في الخطئة والشعر لأنهما كيلان بالنص ولا يجوز
تغيير الحكم المنصوص وفي كتاب البيوع عن أصحابنا رحمه الله تعالى في اسلام الدراهم في المكيلات وزنا
والوزنيات كدراواتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى روى الحسن رحمه الله تعالى أنه يجوز وروى
المطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن حد الاختلاف وهذا إذا
كانت الخطئة أو الشبهة حالاً فإن كان مؤجلا يكتب مع ما ذكرنا من الأشياء مقدارا لأجل ومكان الإيفاء
تحرزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان الثمن من المعدودات فإن كان من الأغنام كالغطارف
والعدليات يكتب في الغطارف كذا درهم غطارية بغيره بخارية معدودة وسودا جديدة ويكتب في العدليات
كذا عدلية رسمية راجحة بخارية معدودة ويكتب نوعها إن كانت أنواعا مختلفة ويكتب نقد بلد كذا
إذا كان يختلف هذا النوع من النقد باختلاف البلدان وإن كان الثمن من الذرعات نحو الكرياس
والبكان وأشياء ذلك فإن كان بعينه فالبيع به جائز ولا بد من الإشارة إليه فيذكره في الكتاب ويذكر
صفته ويذكر عينه ما أشار إليه محضر المجلس هذا العقد وإن كان بغير عينه فإن كان حالا لا يجوز وإن كان
مؤجلا يجوز كافي السلم فيكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرياس مثلا ونوعه ويكتب صفاته ورقته
وسداه (١ بانصدى) أو (شصدى) أو ما أشبهه وقدره موبان قدره موبان ذراعاه وبين ذراع كذا
كذا ذراع الملتأ أو ذراع الكرياس أو ذراع المساحة وبين الأجل وقدر الأجل وبين مكان الأشياء أيضا إذا
كان له حل وموثة تحرزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان الثمن حيوانا أو عرضا من العروض
لا يصح تأجيلها أصلا ولا يثبت ديناً في الذمة أصلا فأنما يصح تأجيلها إذا عينها وفي كل موضع كان الثمن مبيعا لا بد
من الإشارة إلى أن اعلام الحاضر المعين بالإشارة فيذكر في الكتاب ذلك ويذكر صفته ويذكر عينه ما أشار إليه محضر
المجلس هذا العقد وإن كان الثمن من المحدودات كالدار والأرض فاعلامها بذكر حدودها فيكتب اشتري
الدار التي في موضع كذا ويحدها بالدار التي في موضع كذا ويحدها أيضا وإذا وصل إلى موضع القبض
يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار من صاحبه وهو جميع ما ذكره شراؤه أي أنه
يُسَلِّمُ إليه ويكتب عند ذلك الدرك فإدرك كل واحد من هذين المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه
فكذا على ما يأتي بيانه ثم إن أباح حنيفة وأبا يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك هلال بعدد كذا
لا يكتبون بعد هذا شراء مبيعا وإن كان يداشر وطى رحمه الله تعالى وبعض من بعدهم من أهل الشروط
كانوا يكتبون شراء مبيعا بآبائنا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد ولا عدة وفاء ولا على وجه الرهن والتجئة بل
بيع المسلم من المسلم أنما يكتبون شراء مبيعا لأن غرضهما الشراء الصحيح فيكتبون ذلك تأكيدا لمقصدهما
ويكتبون صفة البتة ليعلم أنه ليس بموقوف على إجازة الغير ويكتبون لا شرط فيه حتى لا يدعى أحدهما أن

(١) خمسائني أو ستائني

من كان فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا الورهن على قرابته من الواقف وحكم به ثم جاء بطلب وقف آخر الواقف لابوين على أقربائه
لا يحتاج إلى إعادة البيعة لأنه إذا كان قريب أحد الأخوين كان قريب الآخر ضرورة كذا الواجب أخو المقضى له لا يوجب له ثبوت ضرورة لما
قلنا وكذا الورهن على القرابة عندكم ثم جاءكم آخر لا يحتاج إلى إعادة بخلاف ما إذا برهن على فقره عندكم ثم جاءكم آخر أن طالت
المتة لا بد من إعادة البيعة على الفقر لأن الإنسان لا يثق على حاله وأحد قوما طويلا في الظاهر وإنما يعتبر الفقير في كل عام عند حدوث الغلة

فأحكم بفقره ثم جاء بطلب الغلة وهو غنى وزعم أن غناه حدث بعد خروج الغلة والشركاء قبل حدوثه في القياس القول له لأنه طرأ في حاله إلى الأقرب وفي الاستحسان القول للشركاء ويجعل الحال حكماً على الماضي كما في جريان ماء الطاحونة وانقطاعه في الاجارة وإن لم يكن حكم بفقره فجاهل بطلها وهو غنى وزعم الغنى بعد خروج الغلة لا يقبل قوله قياساً واستحساناً فإن جاء طالب الغلة وهو فقير وقال الشركاء أنه غنى لهم أن يحلفوا بالله ما هو غنى عن الدخول في (٣٨٠) هذا الوقف مع فقرائهم وعن أخذ شيء من غلته وإذا برهن على فقره بعد حدوث الغلة لم

يدخل في تلك الغلة ودخل في الغلة الثالثة إلا أن يوقف فقره وكان الوقت قبل حدوث الغلة فستحق من الغلة أيضاً وفي الوقف على القريب يقسم الغلة على رؤوس الصغير والكبير والذكر والأنثى والغنى والفقر والامساواة الكل في الاسم فإن ادعى أحدهما من القرابة إن الواقف حي فهو الخصم لأن الوقف والغلة في يده والمدة في يد غيره حقاً وإن مات فخصمه الوصي الذي الوقف في يده وإن له وصياناً فادعى على أحدهما جاز ولا يكون الوارث ولا أرباب الوقف خصماً كما مر من لأنه لا ملائ لهم غير الانتفاع فإن برهن على التولي بأنه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لأبوين أو لأب أو لام ولا يقبل على الأخوة المطابقة وكذا العمومة فإن قالوا لا يعلم له وارث آخر أعطاه وإن لم يقولوا ذلك تأني زماناً يدفع إليه يأخذ كفيلاً عندهما كافي المبرات فإن برهن على أن حاكم بلد كذا حكم بأنه قريب الواقف قال هلال يستل من الحاكم عن القرابة التي

البيع كان بشرط فاسد وهذا لأن على ظاهر الرواية وإن كان القول قول المسكر للشرط الآن على رواية النوادر القول قول مدعي الشرط فيكتب ذلك احتياطاً ويكتبون فيه لافساد فيه ولا عدة وفاء وما أشبه ذلك لأن على رواية النوادر القول قول من يدعي الفساد لأنه ينكر زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطاً وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول ولا يكتب ولا خيار فيه فمن العلماء من قال المتبايعان بالخيار ما دام في مجلس العقد فعلى قول من يقول هذا إذا شرط أن لا خيار فيه يكون شرطاً مغيراً مقتضى العقد فلو كتب ذلك ربه أرفع إلى من يرى ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رحمه الله تعالى ولكن يكتب بيع المسلم من المسلم تبركاً بالسنة فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما كتب كتاب الشراء على عدا من خالد بن هودة أمر بكتابة ذلك كذا في الذخيرة وأصحنا أن نعلم يكتبوا شراء صحاحاً ولم يكتبوا بيع المسلم من المسلم ولم يكتبوا لافساد وغير ذلك لأنه لو كتب كان هذا إقراراً من المشتري بصحة البيع وبكون المشتري ملكاً للبائع فلو استحق المشتري من يدا المشتري بعد ذلك لا يكون له أن يرجع على البائع بالثمن على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة ولو انفسخ البيع بينهما ثم عاد إلى يدا المشتري بؤمر بالتسليم إلى البائع فلا يكتب هذا كمالاً يكتب ملك البائع ثم قال محمد رحمه الله تعالى ونقد فلان بن فلان يعني المشتري الثمن كله وبرئ إليه منه وهو كذا وكذا درهم ما وزن سبعة وأما لم يكتب بقوله ونقد فلان بن فلان الثمن لأنه إذا لم يذكرك قبض البائع فإذ قال البائع بعد ذلك نقدتني ولكن لم أقبض فإنه يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا بد من ذكر قبض البائع بحرزا عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فبعد ذلك اختار محمد رحمه الله تعالى في ذلك وبرئ إليه منه لأنه أجمع وأوجز فإنه يني عن براءة ابتداءً من المشتري وانتهأؤها إلى البائع وذلك بالدفع والقبض فإنه يني عن صحة القبض فإن البائع إذا كان وكذا فإن على قول بعض العلماء لا يبرأ المشتري بدفع المشتري الثمن إليه ما لم يكن مأذوناً بالقبض من الموكل فإذا كتب برئ إليه منه كان إقراراً بالقبض وبصحة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب وبرئ فلان يعني المشتري إلى فلان يعني البائع من جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان تاماً وأما وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لأن قبض البائع بقوله وبرئ إليه منه ثبت من حيث المعنى لأن حيث النص ولا يقف على المعنى كل أحد فيكتب قبض البائع الثمن حتى ثبت قبضه نصاً ومعنى ليكون أميناً وأقطع للشعب وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وقبض فلان بن فلان يعني البائع من فلان بن فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب تاماً وأما إذا دفع فلان ذلك إليه وبرئ إليه منه فلان بن فلان يعني المشتري وهو كذا درهم ما وزن سبعة كذا في المحيط لأنه لما وجب التصريح بالقبض وجب التصريح بالدفع أيضاً حتى يكون قبض البائع الثمن يدفع المشتري فإن على قول ابن أبي ليلى من ظفر بجنس حقه من مال غيره لا يكون له أن يأخذه وإذا أخذ لا يملكه بل يكون غاصباً فيكتب دفع المشتري بحرزا عن قول ابن أبي ليلى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ودفع فلان بن فلان إلى فلان بن فلان الثمن كله تاماً وأما إذا قبضه منه فلان وأبرأه من جميعه لأنه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعاً وجب تقديم الدفع على القبض لأن القبض حكم الدفع والحكم يتأخر عن السبب فيجب أن يكون الدفع سابقاً على القبض الآن فيما ذكره الطحاوي نوع غلط لأن قوله وأبرأه من جميعه يقتضي براءة مبتدأة لا بسبب القبض والبائع إذا أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يصح أبرأؤه ويلزم البائع رقماً قبض من الثمن

حكم بها إن ذكر قرابة يستحق بها الوقف أعطاه والا فلا فإن غاب أو مات الشهود قبل التفسير مثل المدعى فأن ذكر فالأصوب قرابة يستحق بها أعطاه والا فلا لا يكون نقضاً لقضاء الحاكم الأول لأنه حكم بأنه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حكم بأهل من الغلة أو بأنه من الموقوف عليه يرضيه ويعطيه أيضاً ويحمل حكم الأول على العصة كافي الأثر وذكرنا لخصاف هذه المسئلة إلى آخره ويحمل على العصة مطلقاً لم يذكر سؤال الشهود والمدعى وقال الله فيه أبو جعفر رحمه الله غنى لا يحكم بالغلة وليس كالآثر

لان الورثة متى ثبت يستحق بها الارث على كل حال والقرابة قد يستحقهم او قد لا يستحق بها برهن على أنه قريب الواقف وحكم له به ثم جاء آخر ولم يجز للمتولي برهن على المقتضى له الاول انه قريب الواقف ايضا ان كان في يد الاول شيء من الغلة فهو خصم الثاني قدمه الى الحاكم الاول وأولى غيره وبه أخذ هلال والقياس أنه اذا قدمه الى الحاكم الاول يكون خصما وان قدمه الى حاكم آخر لا كما اذا لم يكن في يده شيء من الغلة وكما في الوصية بالثلث اذا كان في يده شيء فهو خصم قدمه الى آخر وأولى الاول لانه يدعى عليه (٣٨١) شيئا مما في يده وان لم يكن في يده شيء وقدمه الى آخر لا يجعله خصما وفرق هلال بين مسألة الوصية والوقف وقال الموصي له شريك الورثة فاذا قدمه الى حاكم لم يكونه شريكا للوارث صار كتمكين الوارث والموقوف عليه سم

ليسوا بشركاء والثاني لا يدعى على الاول شيئا وانما يدعى على الواقف أنه قريبه والموقوف عليه ليس بنائب عن الواقف فلهذا لا يكون خصما

السابع في الدعوى والشهادة

لصاحب الاوقاف اذا ولاه السلطان أن يتنظر في أمور الوقف ويحكم بالبنية والتكول ان عسرف نصا أو دلالة تولى له اياه لانه كقاضى المولى والا فلا * ادعى أن هذه الارض وقف عليه لا يسمع وانما يسمع من المتولى وقيل يصح والقوى على الاول وأشار الخصاص في مسائل الى أن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة * منها أرض في يد غاصب ادعى بعض المصارف أن فلانا وقفها علينا ومات وهو عليها يقضى بالملك لا بالوقف علل وقال لانه

فالا صوب أن يكتب دفع فلان الثمن الى فلان تاما وافي او قبضه منه فلان وبرئ اليه منه وهو كذا درهما حتى يكون الدفع مة مة على القبض ويثبت صحة القبض بذلك البراءة اليه وينتفى وهم البراءة المبتدأه وانما يكتب تاما وافي للثا كيد ويكتب في الصك زوا واثلثا كيد ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قبض المبيع وكما يحتاج الى كتابة قبض الثمن ليكون حجة للمشتري يحتاج الى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبائع فلا بد وأن يكتب وقد اختلف أهل الشروط فيه فكان السمتى وهلال وأبو زيد الشرطى يكتبون وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطحاوى رحمه الله تعالى يكتب وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع ما وقع عليه المسقى في هذا الكتاب وانه أحسن وانما كتبوا وسلم فلان ولم يكتبوا قبض فلان لانه لا يفيهم من قوله وقبض فلان اذن البائع المشتري بقبض الدار في مذهب بعض الناس أن المشتري بعد ما نقد الثمن لا يملك قبض المشتري الا باذن البائع ولو قبض بغير اذنه كان كالغاصب وكان للبائع اخراجه من يده فاخترنا والفظ التسليم لانه يفهم منه اذن البائع بالقبض فخر زاعن قول هذا القائل فككتنا التسليم لهذا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا في الكتاب رؤية المتبايعين المبيع ولا بد من ذلك لان من أهل العلم من لم يجوز بيع مال مبره وشراءه مال مبره ومنهم من جوز بيع مال مبره ولم يجوز شراءه مال مبره ومنهم من يقول يجوزهما الا أنه يقول بثبوت الخيار للمشتري دون البائع ومنهم من يقول بثبوت الخيار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك ليجوز البيع وينتفى الخيار بالاتفاق ثم اختلف أهل الشروط في كتابته فكان السمتى يكتب وقد أقر فلان وفلان أنهم ما قدر أيا جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب بمحدودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها وبين لهم ما يجع ذلك وجميع ما فيها من قليل وكثير عرفاه ورأياه عند عقدة البيع المسماة في هذا الكتاب وقبل ذلك منه فتابعا على ذلك وأبو زيد يكتب وقد نظر فلان يعنى المشتري الى جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب ورضى بها وما قاله السمتى أحسن وأصح وما قاله السمتى من رؤيتهما المبيع عند عقدة البيع أمر لا بد منه لان من مذهب بعض العلماء أن من باع أو اشترى ما رأى ولم يكن معايناه عند البيع بل كان غائبا عنه لا يجوز فخر زاعن قوله وكتبت رؤيتهما عند عقدة البيع فامار رؤيتهما قبل ذلك فغير محتاج اليها لكن ذكره لثا كيد وما قاله من كتابة رؤيتهما جميع الدار بمحدودها وحقوقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج منها أمر لا بد منه فان من مذهب علماء ثنائى المشتري اذا نظر الى خارج الدار ولم يمسوى ذلك يطل خيار رؤيته وعلى قول زفر رحمه الله تعالى هو على خياره حتى ينظر الى جميع خارج الدار والى جميع داخل الدار والى بعض أرضها وعند الحسن بن زياد رحمه الله تعالى هو على خياره حتى يتنظر الى كل قليل وكثير منها والى سائر أرضها والى سائر بناها وغير ذلك منها فخر زاعن الاختلاف وكتبت هذه الاشياء ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا تفرق المتعاقدين بأبدانهم ما كان الخصاص رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك أيضا وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لان عند الشافعى رحمه الله تعالى للمتعاقدين خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفرق وعندنا ليس لهم ما خيارا للمجلس فربما يقع بينهم منازعة بأن يعتقد مذهب الشافعى رحمه الله تعالى فيقول أحدهما فمضت العقد قبل التفرق وادعى الآخر الاجازة فككتنا تفرقه ما يابدانهم ما بعد انقضاء هذا البيع قاطعا هذه المنازعة واختلف أهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فابوزيد كان يكتب وتفرقا جميعا

(٣٨٢ - فتاوى سادس) يجوز ان ملكها بعد ما وقفها ولم يعمل بأن الدعوى لم تنص * ومنها قوم ادعوا أرضا بانهم اوقف فلان علينا لا يسمع لان الانسان يقف مالا عاك ولم يعمل بعدم صحة الدعوى وكذا لو شهدوا أنه أقر وأشهدنا أنه وقف هذه الارض وقفنا جميعا وكانت في يده حتى مات لا يقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكها يقبل ويقضى لهم بكونه وقفنا ونزع من يد الغاصب وهذا صريح في صحة دعوى المصروف ولولا ذلك لكانت الشهادة بلا دعوى وانما لا تقبل في حقوق العباد * ادعى أرضا بعد بيعها لنا وقفنا ووقف عليه

لا يقبل ولا يحلف المتناقض ولو برهن على أنها وقف يقبل للعصة الدعوى بل لأن البرهان يقبل عليه بلا دعوى كشهادة على عتق الأمة في المختار وكذا لو ادعى البائع أنها وقف على مسجد كذا وبرهن يقبل ويتقضى البيع وبه نأخذ وقيل لا يكون البائع متناقضا ولا أول أصح ولو لم يقبل وقف على كذا لا يقبل اختاره النسفي رحمه الله ودعوى المتولى أيضا يسمع وإن لم يكن له متول نصب السلطان متوليا يدعيه فيخاصم ويثبت الوقفية ويسترد مشترية عنه (٣٨٣) * في يده أرض وقفها ثم غصبها منه غاصب يصح دعوى الواقف ما لعدم صحة الوقف على

بإدائهم ما بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته ووجوبه عن تراض منهما والطحاوي رحمه الله تعالى كان يكتب وتفرق فاجتمع بإدائهم ما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراض منهم ما يجتمع عليه وانفاذهم من ماله وما ذكروه الطحاوي رحمه الله تعالى أقرب إلى الاحتياط في حق المشتري حتى لا يصير المشتري مقرا بصحة الشراء فلا ينسده عليه الرجوع بالثمن على البائع متى استحق المشتري من يد المشتري يوما من الدهر على قول بعض العلماء ثم قال محمد رحمه الله تعالى فما أدرك فلان بن فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له اختلقوا في قوله فما أدرك فلان بن فلان مذكور بالنصب أو بالرفع والنصب أوضح معناه فما لحقه من الدرك ولم يرد محمد رحمه الله تعالى بقوله فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له تخليص المبيع له لا محالة لأنه شرط ما لا يمكنه الوفاء به (١) عسى ولكن أراد به تخليص المبيع أن أجاز المستحق البيع ورد الثمن إن لم يجز المستحق وهذا شرط يمكن الوفاء به وقد وقع في بعض نسخ الشروط على نحو ما بيناه صريحا فقال فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلمه إليه أو يرد الثمن عليه قال ثمة وهكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى وكان يوسف بن خالد السلمي وهلال يكتبان فما أدرك في هذه الدار المخدودة في هذا الكتاب أو في شيء منها أو من حقوقهما من درك من أحد من الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله فلان بن فلان حتى يسلمه أو يخلصه له من كل درك وتبعة وكان أبو زيد الشرطي يكتب فما أدرك فلان بن فلان يعني المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في حقوقه أو في شيء من حقوقه من درك فعلى فلان يعني البائع تسليم ذلك على ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي وما كتبه أبو زيد أحب إلينا ما كتبه يوسف وهلال لأن يوسف وهلالا رحمه الله تعالى لم يكتبوا الدرك مضافا إلى المشتري بل أطلقا في تناول هذا المشتري وكل من يتكلم هذه الدار من المشتري بسبب من الأسباب فتحو الشراء أو الهبة أو الصداقة فيكون ضمان الدرك مشروطا لهؤلاء الذين يتكلمون من جهة المشتري على بائع المشتري ويكون هذا شرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري على بائع هذا المشتري عند ورود الاستحقاق وعدم إجازة المستحق وانما ثبتت حق الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه لا على بائع بائعه ووارث المشتري انما يرجع على بائع مورثه مع أنه ليس ببائع له لأنه خلف عن مورثه ولهذا يقضى من هذا الثمن دين المورث ولهذا لو كان على المشتري المبتدئين مستغرق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لوصى الميت للوارث فلو كتب على الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال ربما يتوهم متوهم أنه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فيفضي لفساد البيع فيتحرر عن ذلك بإضافة الدرك إلى المشتري ومن الناس من يكتب فما أدرك فلان بن فلان وكل أحد بسببه فعلى فلان البائع خلاصه ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لأن أسباغ ورثته والمشترون منه والمتصدق عليهم والموهوب لهم وسائر من يتكلم الدار من جهته وقد ذكرنا أنه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع المشتري فإذا كتب على هذا الوجه فقد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن الناس من يكتب فعلى فلان يعني البائع عهدته ذلك ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لأن عهدته أبي حنيفة رحمه الله

(١) قوله عسى كذا في جميع النسخ تبعا لعبارة المحيط اهـ

قول أو لعدم التسليم على قول محمد رحمه الله أولان الواقف أحق بالتصرف والولاية من غيره عند الثاني رحمه الله * ادعى عليه كرما في يده فزعم ذواليد أنه وقف على كذا وليس للادعي بينة على مدعاه وأراد تخليفه أن أراد أن يأخذ الكرم عند النكول ليس له ذلك وإن أراد أخذ حقته أو نكلا له ذلك * في يد الحاضر ضيعة وفي يد الغائب أخرى ادعى على الحاضر متول أنها وقف رجل واحد على كذا وبرهن أن فالانها ما وقف رجل واحد على كذا وقفوا واحدا وكاتسامله يقضى على الحاضر والغائب بوقفيتهما وإن فالوقفها وقفهما منفردا يقضى على الحاضر فقط قيل وفي المسئلة نوع اشكال لأن هذه المسئلة ألحقت بمسئلة أحد الورثة وفيها انما يقضى إذا كان العين في يد الوارث الذي أحضر فانه نص أبو البث أن أحد الورثة انما يجعل خصما عن الكل لو اترك في يده فان أحضر وارثا ليس العين في يده لا يصح الدعوى عليه ولا القضاء فعلى هذا هنا يلزم أن يقضى

على الحاضر لا غير الوجهين جميعا * ادعى دارا على ذى اليد أنها ملكه باصلها وبناتها فزعم المدعى أنها وقف تعالى على كذا وبرهن عليه فحكم له بما فزعم المدعى أن أصلها وقف على كذا وبنائها له بطل الدعوى والحكم قال صاحب المحيط ينبغي أن يسئل المدعى أن هذا الوقف منك أم من غيرك أن قال من جهتي بطل القضاء وإن قال من جهة غيري لا يبطل القضاء * وقف في صحته ضيعة ومات فجاء رجل وادعى أنها له فأقر به بعض الورثة أو استخلف فنكلا لا يصدق الوارث على إبطال هذا الوقف ويضمن هذا الوارث المقر للقر له حصته

من الضيفتين تركه المبست في قول من يرى العقار مضمونا بالنصب * دار موقوفة عليهم غائب أحدهما وقبض الحاضر غلظها مع منين ومات عن وصي ثم حضر الغائب وطالب الوصي بحصته من الغلة إن كان الحاضر الذي قبض الغلة هو التيم كان للغائب الرجوع في تركه المبست بحصته من الغلة وإن لم يكن القابض قبالاً منهم ما كانوا آجراً معافاً كذلك وإن آجره الحاضر كانت الغلة كلها له ولا يطيب له بل يصتدق بحصة الغائب * أرض في يد زينة أقرت أن أباهم وقفها وذكروا كل منهم جهة أخرى يقبل قولهم (٣٨٣) ويصرف حصته كل إلى الوجه الذي أقرت ولاية هذا الوقت

للحاكم بوليته من شاء ولو في الورثة صغار وغائب لا يحكم بحصتهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب

وقوع في الشهادة
شهدوا بانه وقف ولم يذكروا الواقف والوقف قديم أو المصروف يقبل ويصرف إلى الفقراء * شهدوا بانه وقفه على نفسه وعلى أجنبي لا يقبل لاني حقته ولا في حق أجنبي فلو قال أحدهما انه وقف على زيد والآخر على عمرو يقبل ويصرف إلى الفقراء * شهدوا بانه وقف أرضه ولم يحدوها لولا كنا نعرف أرضه لا تقبل شهداتهم - الجواز أن يكون له أرض أخرى وإن فيها وعرفاه يقبل وكذا لو قال لا نعرف له أرضاً أخرى لجواز أن يكون ولا يعرفاه ولو قالوا شهدنا أنه وقف أرضه الذي هو فيها ولم يذكروا جدودها جازت شهداتهم - ما لانها شهدا على وقف أرض بعينها لكن لا يعرفان أسماء جيران الحدود * شهدا أحدهما أنه وقف بعد حياته والآخر أنه وقف وبقايا لا يقبل لان أحدهما شهد بالتعليق

تعالى العهدة الصلح القديم وأنه ليس بمسحق للمستحق على البائع عند الاستحقاق فإذا شرط ذلك في البيع فقد شرط ما لا يلزم العقد فيوجب فساد البيع قال المتأخرون من أهل الشروط ولا ينبغي أن يكتب فيما أدركه فلان المشتري من ذلك فعلي فلان البائع خلاص ذلك حتى يسلمه إليه أو رد الثمن ولكن يكتب على الوجه الذي كان يكتب أبو زيد فيما أدركه المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في شيء من حقوقه من ذلك فعلي البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان بين العلماء خلافا في المبيع إذا استحق من يد المشتري ولم يجز المستحق البيع ما لا يجب للبائع بحكم البيع فعندنا عليه رد الثمن وقال عثمان البقي وسواد بن عبد الله العري عليه رد مثل الدار المبيعة في موضعها في الرفعة والحط والتمية والذرع والبناء وقال بعضهم عليه رد قيمة الدار المبيعة سواء كان الثمن مثلها أو أقل أو أكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الاحوط أن لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يظله قاض يرى خلاف ذلك وكان المكتوب عنده شرط لا يلزم العقد وهذا كله إذا لم يجز المشتري البيع وإن أجاز المستحق البيع فعلي قول بعض العلماء لا تعمل الاجازة أصلاً بناء على أن عند بعض العلماء يبيع القضي لا ينفق ولا يقف على الاجازة وعندنا أن كانت الاجازة قبيل قضاء القاضي للمستحق بالعين فعل الاجازة فكان على البائع تسليم العين اليه الارواية رويت عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى أن الحصومة من المستحق وطلب الحكم من القاضي دليل النقص فينتقض به البيع كما ينتقض بصريح النقص ولا تعمل الاجازة المستحق بعد ذلك وإن كانت الاجازة بعد قضاء القاضي فتدرك في بعض المواضع أن على قول أبي خنيفة رحمه الله تعالى لا تعمل الاجازة لان البيع ينفسخ بقضاء القاضي بالعين للمستحق وعلى قولهم لا تعمل الاجازة لان البيع عندهما لا ينفسخ بالاستحقاق ويقضاء القاضي بالعين للمستحق هكذا ذكر في بعض الكتب وقد كتب في شرح الزيادات أن في ظاهر الرواية لا ينفسخ البيع وتعمل الاجازة المستحق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أخذ المستحق العين بحكم القاضي دليل النقص فينتقض به البيع فلا تعمل الاجازة المستحق بعد ذلك فعلي قول من يقول بأن العقد ينفسخ ولا تعمل الاجازة المستحق فإذا شرط تسليم الدار فائتمامه التسليم إذا اشترى الدار من المستحق ثم سلمها اليه والشرط على هذا الوجه يفسد العقد فكان الاحوط أن يكتب فعليته تسليم ما يوجب له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب فعليته رد الثمن لانه ان ورد الاستحقاق على كل الدار ففسد ما يجب رد كل الثمن وعند بعض المخالفين يجب عليه رد مثل تلك الدار صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قيمة تلك الدار ان ورد الاستحقاق على جميع الدار وان ورد الاستحقاق على بعض الدار فهو على وجهين ان ورد الاستحقاق على شيء لا بعينه نحو الثلث والرابع أو ما أشبه ذلك فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقي ورجع على البائع بجميع الثمن وان شاء أمسك ما بقي ورجع على البائع بثلث المستحق وان ورد الاستحقاق على شيء بعينه فان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار على نحو ما ذكرنا وان كان بعد القبض فلا خيار للمشتري ويرجع بثلث المستحق بمنزلة ما لو اشترى شيئاً واستحق أحدهما بعد القبض هكذا ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في شروطه وقال الخصاص رحمه الله تعالى المشتري بالخيار ان شاء أمسك الباقي ورجع بثلث المستحق وان شاء رد المبيع ورجع بجميع الثمن وعلى قول بعض العلماء يفسد البيع في الكل وعليه رد الثمن فعلي قول من يقول الواجب رد مثل تلك الدار وعلى قول من

والآخر بالتخيير * شهدا أنه وقف أرضه وذكروا جدودها وقالوا لا نعرف أن هذه المحدودة بأي مكان تقبل ويؤمر المتولي بأن يبرهن أن الأرض التي يدعيها هذه * شهدا أحدهما أنه وقفها على الفقراء والآخر على المساكين يقبل لاتفاقهما على وقف بصرف إلى الله تعالى * شهدا أحدهما أنه وقفه في صحته والآخر أنه وقفه في مرضه جاز لان الوقف في المرض كالوقف في الصحة حتى كان الاقرار والتسليم إلى المتولي شرطاً والطحاوي جعله كالوصية ولم يشترط فيه التسليم إلى المتولي وإذا علم أن الوقف في الصحة والمرض على السواء فصل الاتفاق على أمر واحد

الان حكم الوقف في المرض أن ينقض فيما لا يخرج من الثلث وبه لا ينزل الشهادة كالموت مد أحدهما أنه وقف ثلث الارض وآخر أنه وقف ربعها يقبل على قول من يجوز وقف المشاع **في الثامن في المتفرقات** * وقف أرضا واستثنى فيها أنه ان خاصم فيها وارث انها وصية من ثلثه وقفها جاز عند الامام ويكون وقفا من الثلث ان خاصم وان لم يخاصم فن الكل وقال لا يجوز هذا الشرط ويكون من الكل لان الوقف صحيح في الحال * ولا يملك المتولي (٣٨٤) الاستدانة على الوقف للعمارة وما لا يحصون عن محمد رحمه الله أنه عشرة وعن الثاني رحمه

بقول الواجب رد قيمة الدار كان اشتراط الثمن شرطا لا يلائم العقد فيفسد به العقد فلا يكتب ذلك تجوز راعا قوله وعندنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الاحوال ورد بعض الثمن في بعض الاحوال فاذا اشتطنا عليه رد جميع الثمن مطلقا فقد شرطنا عليه شرطا يخالف مقتضى العقد فيوجب فسادا له قد أما اذا كتبنا على البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فأي شيء يقضى به على البائع فلا يكون الاستحقاق ولم يجوز المستحق البيع كان ذلك موجب هذا البيع عند الكل كما كتب في الكتاب فلا يكون لا خد من القضاة ابطال هذا البيع متى رفع اليه فكان هذا أحوط من هذا الوجه وكان أبو حنيفة وأبو يوسف ورحمهما الله تعالى يكتبان بعدما كتبنا الدرك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرد الثمن عليه مع قيمة ما يحدث فلان يعني المشتري أو يحدث له بأمره يعني بأمر البائع من بناء وغرس وزرع انما كتبنا ضمان قيمة هذه الاشياء لان على قول بعض العلماء انما يرجع المشتري على البائع بقيمة هذه الاشياء بعد الاستحقاق اذا ضمن البائع ذلك أما اذا لم يضمن البائع فلا وانما كتبنا بأمر البائع لان بعض فقهاء المدينة يقول البائع وان ضمن للمشتري قيمة هذه الاشياء فانه يرجع المشتري عليه بذلك اذا أمر البائع بذلك فكنا ضمان البائع وأمره بذلك تجوز راعا قول هؤلاء وعن الناس من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب لان المشتري قد يحدث في الدار ما لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند الاستحقاق فهو حفر البئر وتقية البالوعة والمخرج وما أشبه ذلك مما لا يمكن تسليمه الى البائع فاذا شرط ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولا حد العاقدين فيه منفعة وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول الا حوط أن لا يكتب قيمة ما يحدث المشتري ولكن يكتب فإدرك فلان بن فلان بن فلان في هذه الدار المحدودة وفي شيء من حقوقها أو فيما يحدثه من بناء أو غرس أو زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الى فلان لان العلماء اختلفوا في الدار المبيعة اذا استحققت بعد ما بنى المشتري فيها بناء أو غرس أو زرع فلاحصا بنا رجهم الله تعالى فيه روايتان في رواية شاذة قالوا البائع اذا كان حاضرا فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الاشياء قائما ويكون البناء والغرس والزرع للبائع عاظم من القيمة للمشتري ثم المستحق بعد هذا بالخيار ان شاء أخذ البائع بقلع ذلك ورفع عن أرضه وان شاء حبسه لنفسه وغرم له قيمته مقاولا وان كان البائع غائبا كان المستحق أن يأخذ المشتري حتى يرفع هذه الاشياء عن أرضه ولا ينتظر قدوم البائع فاذا قاعه المشتري عن أرضه سلمه المشتري الى البائع اذا قدر عليه يوما من الدهر وضمنه قيمته مقاولا لانه سلم اليه كذلك وان شاء المستحق منع المشتري عن قلع ذلك وحبس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقاولا ولم يرجع المشتري على البائع بشيء غير الثمن الذي أعطاه وفي ظاهر الرواية قالوا المستحق اذا أخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري يرفع ذلك عن أرضه ويكون النقص له ثم له الخيار ان شاء دفع النقص الى البائع ورجع عليه بقيمة قائما وان شاء أمسك النقص لنفسه ولم يرجع على البائع بشيء فاذا كان عندنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الاحوال دون البعض فاذا كتبنا الرجوع مطلقا فقد أثبتنا حق الرجوع في جميع الاحوال وانه شرط لا يقتضيه العقد ولا حد المتعاقدين فيه، منفعة فيوجب فسادا للعقد عندنا وزعم بعض أهل المدينة أن المشتري اذا بنى ولم يعلم أن الدار ملك المستحق حتى كان بانيا على غرور وجهالة ثم ظهر المستحق فالقاضي يقول للمستحق أنت

الله مائة وهو المأخوذ عند البعض وقيل أربعون وقيل ثمانون والفتوى على أنه مفوض الى رأى الحاكم * بنى مسجدا ثم بدله أن يتقاضى سقفه ويجعل له سقفا آخر باجذاعه ويشترى للمسجد أجذاعا آخر مكانها ليس له أن يبيعها ويريد في غيرها ويشترى به للمسجد أجذاعا فان خرب هذا المسجد وترك الناس الصلاة فيه فللباني أن ينقضه وينتفع به كبادي المسجد خلقت ولا ينتفع فاراد المالك أن يتصدق بها ويشترى بمنها أخرى له ذلك وان المالك غابا وأراد أهل المحلة أن يتصدقوا به ليس لهم ذلك ان لها قيمة وان لم يكن لها قيمة لهم ذلك * أراد أهل المحلة أن يحولوا المسجد الى مكان آخر ان تركوه بحيث لا يصل فيسه لهم ذلك والا * وقف وشرط لنفسه ما دام حيا على قبول يطل الوقف لمكان الشرط والفتوى على أنه يجوز الوقف * وقف مقبرة وشرط أن يدفن فيها أو خانا بشرط أن يسكن فيه هو أو ينزل جاز * اشترى

قديلا أو حبشيا للمسجد ثم استغنى عنه بعود الى الملك ان الملك حيا والى ورثته ان مات وعلى قول الثاني رحمه بالخيار الله يباع ويصرف غنمه الى حوائج المسجد وان استغنى هذا المسجد بصرف الى مسجد آخر * خرب الوقف يجوز أن يحول الى موضع آخر وعن محمد رحمه الله اشترى بداري للمسجد ليس له أن يأخذها وان اشترى جبابا أو قناديل للمسجد له أخذها وان استغنى عنه وعن محمد رحمه الله ليس له أن يأخذ القديلا أيضا * خرب المسجد ولا يحتاج اليه للقيم أن يصرف أو قافه الى مسجد آخر وان استغنى الخوض عن العمارة وهنا

مسجد يحتاج اليه الا يصرف على الخوض اليه وفي الظهري مسجد عشيق لا يعرف باسمه لاهل المحلة يبعه وصرف ثمنه الى مسجد آخر ولا يجوز للقيم ان يجعل شأنا من المسجد مسكنا ومستغلا ولا ان يقي في فناء المسجد حوانيت وان ضاق المسجد عن اهل جاز لتولي أن يدخل بعض منازل الوقف فيه ولو أدخله فيه بلا حاجة لا يصير مسجدا * ادعى دعوى في المسجد والباقي غائب فالحكم على بعض أهل المسجد حكم عليهم كاهم * وغرس المسجد بالاجر من البناء * وقف على ولده وشرط أنه ان يخرج عن اسمها كنه باعها ان (٣٨٥) شرط في الوقف بطل الوقف وعند الثاني رحمه الله الوقف صحيح

والشرط باطل واذا اجر الموقوف عليه الوقف ان كان كل الاجرة بان لم يكن له شريك ولم يكن الوقف محتاجا الى العمارة جاز في الدور والحوانيت وفي الارض ان كان الواقف شرط البسادة بالخراج والعشر لم يملك الاجر أن يؤجر لانه لو جاز لكان كل الاجرة فيلزم بطلان شرط الواقف وان لم يكن شرط له أن يؤجر ويرزعه بنفسه والمؤنة والخراج عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلاثة أو أربعة فأرادوا المصارف ان كان الواقف شرط ما ذكرنا لا يجوز ولا فيجوز عن الثاني رحمه الله أنهم ان عشره فلهم ذلك وان خراجية لان العادة شرط البسادة بالخراج من الغلة فالهاية تستلزم ان يكون الخراج في ذمة المصروف يلزم تبديل شرط الواقف ولا يملك المصروف السكنى في دار واحاوت وقفت عليهم بدليل ما ذكر أبو جعفر رحمه الله أن اجارته من المصروف يجوز ومعلوم أن استخراج داره حتى السكنى لا يجوز فجوازها دلي على ما ذكرنا وفي النوازل وقف

بالخيار ان شئت أعطيت المشتري قيمة بناءه مبنيا لانه بناء على غرور وجهالة البناء لك وان شئت لم تضمن له قيمته ويكون المشتري شريكك ولا يؤمر المشتري برفع البناء ولا رجوعه على البائع وان كان المشتري يعلم أن الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى فلم يستحق أن يأخذ البناء من المشتري بغيره مقابل ولا شيء له على البائع في قول هؤلاء فاذا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا بطلان ما لا يلزم موجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فساد العقد ومن مذهب الشافعي رحمه الله تعالى أنه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث فكان هذا شرطنا لا يلزم موجب العقد على قوله أيضا فيجب التمسك من كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن يكتب فعلى البائع تسليم ما وجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه الى المشتري فلان حتى اذا رفع الى قاض من القضاة لا يقضى بفساد هذا البيع ويقضى على البائع بما وجبه عليه البيع المسمى في هذا الكتاب على مذهبه الآن ما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان يحصل صيانة للعقد عن الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع لانه لم يكتب ما ذكره في ذلك أو في شيء منه بأمر البائع ولا بد من ذلك عند بعض أهل العلم وكذلك لم يكتب مقدار الضمان فيما يجب على البائع من قيمة هذه الاشياء ولا بد من ذلك لصحة الضمان ولرجوع المشتري على البائع عند ابن أبي ليلى لان عنده لا يصح الضمان ما لم يكن قدر المضمون به معلوما فالجمله في ذلك أن يكتب لهذه الاشياء كتابا على حدة أو يكتب ضمان هذه الاشياء في صك الشراء أو يكتب ان هذا الضمان من البائع لم يكن مشروطا في هذا البيع وانما ضمن ذلك بعد البيع ويد كقدر قيمة هذه الاشياء فيقول من درهم الى ألف أو ما أشبه ذلك يذ كمقدارا يتيقن أنه لا تزيد قيمة هذه الاشياء على ذلك فيقع التعرز عن فساد العقد وتحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع كذا في الذخيرة * قال محمد وشهد أي شهد عليه الشهود المسمون ومن أهل الشروط من يكتب هذا اللفظ في أول الكتاب فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والاجس من عندنا أن يذ كره في آخر الكتاب لان الشهود انما يكتبون شهادتهم في آخر الكتاب فالاحسن ذكر هذا اللفظ في الموضع الذي يثبت الشهود وفيه أساميهم كذا في المبسوط * واقتصر محمد رحمه الله تعالى عليه ولم يذ كره شيئا آخر أو نحو حقيقة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كانا يقتصران على هذا أيضا وهو شهد وأهل الشروط كيوسف بن خالد وهلال وإبي زيد وعلي هذا فيوسف بن خالد وهلال كتبوا شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب وعلى اقرارهم ما يعرفهم جميع ما سمى في هذا الكتاب في صحة منهم ما وجوا أمرهما وذلك في شهر كذا في سنة كذا وأبو زيد كتب وشهد الشهود المسمون على اقرار فلان وفلان بجميع ما سمى ووصف في كتابنا وعلى معرفتهم جميعا بجميع ما فيه بعد أن قرئ عليهم ما أقرأ أنهم ما قد فهمه ما حرقا أو شهداهم بجميع ما في هذا الكتاب على أنهم سمعوا في صحة من عقولهم ما أبدأهم ما وجوا أمرهما طائعين غير مكرهين لا يولي عليهم ما في شيء من أموالهم ما موران على أموالهم ما غير محجور عليهم ما وعلى كل واحد منهم ما في شيء من ذلك ولا على لهم من مرض وغيره وكتب في شهر كذا من سنة كذا فيوسف بن خالد وهلال اختارا كتابة شهادتهم على الاثبات بجميع ما في الكتاب وأبو زيد اختار كتابة شهادتهم على اقرار المتبايعين بجميع ما في الكتاب ومن المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى من يقول بان الكتاب يستقل على ما يقف عليه

عليه غلة دار ليس له السكنى فان وقف عليه السكنى لم يكن له الاستغلال ولا يجوز للتولي ولا لغيره رهن الوقف فاذا رهنه وسكنه المرتزق يجب أجر المثل أعنت للاستغلال أولا وكذا امتوليه لو باعه وسكنه مشترية ثم ان متوليا آخر استرده منه فعلى الساكن فيه أجر ماله هذا هو المختار قصر الباع الظلمة عن الوقف احتياطا وان كان ظاهرا لرواية بخلافه * قال صدر الاسلام غصب أرض وقف وزرع عليه حصة الوقف وان لم تكن معدة ولو أجز الفاصب الوقف الاجرة وفي الملتقط جعل المالك لقيم المسجد أجر المثل جاز ونلادم المسجد ما شرط الواقف والابن لما أن يجعل له ذلك * طاحونة في يد مقاطع لا يحتاج الى قيم ليس للتولي عشرة مثولي الوقف فام بعارته وأراد أن يأخذ لكل يوم أجر أجبر

ليس له ذلك * جعل أرضه صدقة على الفقراء ولم يخل بمحرقه ليدخل البناء لا الرزق النبات والبقول والراحين وهي كلها الواقف وما يقطع كالطرق في كل عام للواقف وما في كل ثلاث سنين يقطع يدخل في الوقف وكذا ما ينفق في المستقبل ولو قال بحقوقها فالثمرات التي تكون على الاشجار تدخل وفي البيع لا تدخل والورد وما في معناه والارطاب كالقضاء وغيره والقطن يكون للواقف وما كان من أصولها فهو داخل في الوقف وليس للمتولي الوقف أن يقطع الاشجار (٣٨٦) المنيرة ولا أن يبيعها ولا أن يقرضها ولا أن يقطعها * أرض وقف على الفقراء استأجرها رجل

من المتولي ويخرج فيها السرقين وغرس ثمرات المستأجر فالاشجار لورثته ويؤمرون بقلعها وليس للورثة الرجوع بما زاد السرقين فيها * وقف شجرة بأصلها صح إذا سلمها إلى المتولي * شجرة وقف في دار وقف خربت الدار ليس للمتولي أن يبيع الشجرة بل يؤجر الدار لأنه إذا باع الشجرة لا يبقى الوقف ولو أجز الدار بقي الوقف * في كرم الوقف شجرة يضربها بثمار الكرم أراد المتولي قطعها كان غيرها يزبد على ثمر الكرم أي ما نقص منه ليس له القطع والاله ذلك ولو أراد قطع شجرة الوقف أن أضرب الأرض له ذلك وإن كان في ابقائها تقع الوقف ليس له القطع

كتاب الاضيحة

فيه سبعة فصول

الاول في المقدمة

الاكل قبل صلاة عيبد الاضيحة في المختار لا بكره ولكن يستحب أن لا يأكل الاضيحة واجبة وذكر الطحاوي أنها سنة عندهما والاضيحة في أيامها أفضل من التصديق بنها كالطواف

الشهود حقيقة وهو لفظ البيع والشراء وقبض الثمن وقبض المبيع وتفرق المتعاقدين بأبدانهم ما وضمنان الدرك وغير ذلك وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتفاء معنى التلجئة والسمعة في البيع وتقرير الثمن لجواز أن يتواضع ما أن البيع تلجئة ويظهر أن البيع في العلانية رياء وسمعة ويتواضع في السر ان الثمن ألف درهم ويظهر في العلانية أن في درهم وكذلك رؤية المتبايعين ذلك مما لا يقف عليه الشهود حقيقة لان الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى أنه يتظر أنه أقبل اليه بصره و ز بما يقبل الانسان بصره على شيء ولا يقف عليه ولا يراه وكذلك نقاههم ما في الكتاب مما لا يقف الشهود عليه حقيقة وانما يعرف الشهود هذه الاشياء باقرار المتعاقدين بها وانما يصح تحمل الشهادة على ما تحصل به معرفة المشهود به للشاهد فيما كان للشهود وقفا عليه حقيقة يكتب شهادتهم على الاثبات فيه لانهم قد وقفوا عليه بالحقيقة وما لا وقوف للشاهد عليه حقيقة يكتب شهادتهم فيه على اقرار المتعاقدين به فيكتب شاهد الشهود والمسمون بجميع ما في هذا الكتاب ما عيّنهم أن ينفوا على حقيقة وعلى اقرار المتعاقدين به في عالم يقفوا على حقيقة ثم ان يوسف بن خالد وهلا لارجهما الله تعالى كتب في صحة منهما وجواز امرهما وأبوزيد كتب في صحة من عقلهما وجواز امرهما والطحاوي كتب في صحة عقلهما وجواز امرهما وما كتبه الطحاوي رحمه الله تعالى أوثق وأحوط وهل يكتب معرفة الشهود والمتعاقدين بوجههما وأسمائهما وأنسابهما والسمي وهلا لكانا يكتبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ان كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتابته ذلك وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لانهم يحتاجون الى أداء الشهادة عليهم ما يحضرون ما فلا بد من معرفتهم اياهما بوجوههم ما ليكنهم أداء الشهادة عليهما وعند غيبتهم ما وموت ما يحتاجون الى أداء الشهادة باسمهما ونسبهما فلا بد من معرفتهما ونسبهما ولا يجوز الاعتماد على اقرار المتعاقدين فمسمى يسمى كل واحد منهما نفسه ونسبه باسم غيره ونسبه يريد أن يزور على الشهود ليخرج المبيع عن ملك الغير فلا اعتماد على قول المتعاقدين في اسمهما ونسبهما يؤدي الى ابطال ملك غيرهما عسى وهذا فصل كثير من الناس عنه عاقلون قائمهم يستمعون لفظ البيع والشراء والاقرار بالتقايض من رجلين لا يعرفونهما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم ولم يكن لهم علم بذلك فيجب التحرز عن ذلك صيانة لأملاك الناس عن الابطال وصيانة لنفسه عن الكذب والمجازفة ثم طريق علم الشاهد بالنسب اخبار جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطريق شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإذا أراد تحمل الشهادة على النسب ويلحقه الجرح في احضار تلك الجماعة التي شرط أبو حنيفة رحمه الله تعالى شهادتهم لحصول العلم ينبغي أن يشهد عند الشهود وشاهدان على نسبهما وشهد الشهود على شهادتهما حتى اذا احتاجوا الى أداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة أنفسهم ما وفي تحمل الشهادة على المرأة لا بد من رؤية وجهها عند بعض المشايخ وتعرف الشهود أنها فلا بد لا يحمل أداء الشهادة عليهما وأما حال غيبتهم أو موتها اذا احتاج الشهود الى الشهادة بالاسم والنسب فطريق صحة التحمل ما ذكرنا في الرجل المجعول من شهادة جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وشهادة شاهدين عندهما وقد ذكرنا هذا الفصل شاملا في كتاب الشهادات وإذا كان

في حق الغريب أفضل من الصلاة وشرطه ان يكون مقبلا في مصر أو في قرية والوقت الثاني في نصابها قال الامام بالدرك رضي الله عنه من ملك ثمن درهم أو عرضا يساو به غير مسكنه ومثابه الذي يلبسه والمتاع الذي يحتاج اليه الى أن يذبح الاضيحة يجب عليه والغنى والفقروالولادة والموت انما تعتبر في آخر أيام الاضيحة فلا كان نصاب في أول يوم النحر فله أن ينقص منه لا تلزم ولو كان فقيرا فله أن يصاب في أيامها تلزم ولوله عقار يستغلها قال الزعفراني ان بلغت قيمتها نصابا تلزم وقال الدقاق ان حصل منها قوت سنة تلزم ولا يعتبر قيمتها وقال ان

ما يشترى به الاضحية تلزم * فانت لزوجهما ضح عنى في كل عام عن مهرى الذى عليك بكذا ففعلوا **الثلث في وقتها** أيام النحر
ثلاثة أفضلها أولها ويجوز في الليلة من المتخلتين ويكره بعد طلوع الفجر الثاني من يوم النحر * ذبح بعد فراغ أهل المسجد قبل فراغ أهل
الجبانة جازا استحسانا وجه القياس أن الأصل صلاة من في الجبانة وبعد الصلاة قبل الخطبة يجوز وبعد التشهد قبل السلام جاز وقبل التشهد
لا يجوز * صلى الإمام وضحا ثم علم انه (٣٨٨) كان صلى بلا وضوء لا تعاد الصلاة وجازت الاضحية ولو تذ كقبل تفرق الناس تعاد الصلاة

ولا تعاد الاضحية لان من الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولو نادى الناس ليعيدوه فان ذبح قبل ان يعلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعد يوم يجوز ولو تذ كران هذا اليوم اليوم التاسع يؤمر بأعادة الصلاة والاضحية ذكره الزعفراني وفي الفتاوى ان شهد عنده شهود على هلال ذي الحجة جازتا وان لم يشهدوا به عنده فلا ومتى لم يجز لو ضحى الناس في هذا اليوم الاصلى الامام في اليوم الثاني لا يجوز الذبح قبلها وان لم يصل ان ضحى قبل الزوال ان كان يرجو أن الامام يصل لا يجوز وان لا يرجو تجوز وان ضحى بعد الزوال جاز مطلقا هذا اذا علم انه يوم عرفة فان لم يظهر انه يوم عرفة لكن شكوا ان شهدوا عنده لهم ان يضحوا من أول الغد والاولى فان لم يشهدوا فالاحتياط ان يضحوا من الغد بعد الزوال * الامام اذا أخر الصلاة يوم العيد يؤخر التضحية الى الزوال وان فاتت صلاة العيد ماسمها أو عدا جازت التضحية في هذا اليوم ولو

لا ينتصب الكفيل خصما عن البائع وقال محمد رحمه الله تعالى ينتصب خصما سواء كانت الكفالة بأمر أو بغير أمر وإذا كان في المسئلة خلاف من هذا الوجه فيبغى أن يكتب وكالة كل واحد منهما احترازا عن هذا الخلاف وكان ينبغي أن يجعل الكفيل وكيل عن البائع في الخصومة ليتكسب المشتري من اثبات حقه على البائع حال غيبته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فاما الاحتجاج الى جعل البائع وكيل عن الكفيل بالخصومة لان البائع أصيل فيما يدعى عليه المشتري بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب وقد ذكرنا ذلك وجهها وفائدة لم يتضح لنا ذلك هذا اذا كفل بالدرك ولم يتعرض لشي آخر فاما اذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا البيع يكتب الكفالة بالشرايط التي وصفناها وبين مقدار ما كفل به من قيمة البناء والغرس والزرع فينذكر من درهم الى ألف فيذكر عددا يعلم أنه لا يزيد قيمة البناء والزرع والغرس عليه والله أعلم بالصواب * أخذ الاقرار عن يمينه في البيع أنه وقع رضاه ولا منازعة له وهو أن يكون البائع ابن أو زوجة أو أب يظن أن له دعوى في المبيع بشراء أو غير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابة الدرك وأقر فلان بن فلان هذا البائع أو فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طاعة في حال استجماع شرائط صحة الاقرار اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا ملحق به أن جميع الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب كانت ملكا لفلان هذا البائع وحقها وأنه باع ملك نفسه وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى في شيء منه وأن المشتري هذا صار أحق بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعواه باطلة من دودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشافهة فأشهدوا على أنفسهم بذلك كله أو يكتب أقر فلان على نحو ما بينا أن جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وضمن الدرك من هذا البائع في هذا المبيع كان بأمره ورضاه بذلك كله لهذا البائع وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى الى آخر ما ذكرنا أو يكتب من أوله اشترى فلان الفلاني من فلان الفلاني باذن فلان الفلاني ويذكر في قبض الثمن بأمر فلان واذنه أيضا وإذا كان المعقود عليه دارين كان كاتما لازقتين كتب جميع الدارين المتلازقتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محله كذا كما هو ثم بعد الفراغ عن ذكر الحدود يكتب بحدودهما كلهما وحقوقهما أرضهما وبنائهما مسافلهما وعلوهما وجميع مرافقهما وكل حق هو لهما اذا خيل فيهما ما خارج منهما وكل قليل وكثير هو لهما فیهما ومنهما من حقوقهما ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا متباعدتين ان كانتا في سكة واحدة ذكرت جميع الدارين المتباعدتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدة ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا في سكتين ان كانتا في السكتين في محله واحدة يكتب أما الدار الواحدة منهما فموضعها في كورة كذا في محله كذا اذا دخل سكة كذا بمحضرة مسجد كذا ويذكر حدودها ثم بعد الفراغ عن ذكر حدودها كتب وأما الدار الاخرى منهما فموضعها في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فان كانتا في سكتين كتب فاما الدار الواحدة منهما فموضعها في محله كذا وأما الدار الاخرى فموضعها في محله كذا ثم يتم الكتاب وان كان الثمن مفصلا قلت بعد ذلك كذا الثمن ألف درهم حصص الدار المحدودة أولا من هذا الثمن ستمائة وحصص الدار المحدودة آخرها ربعا ثم يتم الكتاب وإذا كان المعقود عليه بيتا معينا من دار يكتب اشترى منه

لا ينتصب الكفيل خصما عن البائع وقال محمد رحمه الله تعالى ينتصب خصما سواء كانت الكفالة بأمر أو بغير أمر وإذا كان في المسئلة خلاف من هذا الوجه فيبغى أن يكتب وكالة كل واحد منهما احترازا عن هذا الخلاف وكان ينبغي أن يجعل الكفيل وكيل عن البائع في الخصومة ليتكسب المشتري من اثبات حقه على البائع حال غيبته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فاما الاحتجاج الى جعل البائع وكيل عن الكفيل بالخصومة لان البائع أصيل فيما يدعى عليه المشتري بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب وقد ذكرنا ذلك وجهها وفائدة لم يتضح لنا ذلك هذا اذا كفل بالدرك ولم يتعرض لشي آخر فاما اذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا البيع يكتب الكفالة بالشرايط التي وصفناها وبين مقدار ما كفل به من قيمة البناء والغرس والزرع فينذكر من درهم الى ألف فيذكر عددا يعلم أنه لا يزيد قيمة البناء والزرع والغرس عليه والله أعلم بالصواب * أخذ الاقرار عن يمينه في البيع أنه وقع رضاه ولا منازعة له وهو أن يكون البائع ابن أو زوجة أو أب يظن أن له دعوى في المبيع بشراء أو غير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابة الدرك وأقر فلان بن فلان هذا البائع أو فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طاعة في حال استجماع شرائط صحة الاقرار اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا ملحق به أن جميع الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب كانت ملكا لفلان هذا البائع وحقها وأنه باع ملك نفسه وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى في شيء منه وأن المشتري هذا صار أحق بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعواه باطلة من دودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشافهة فأشهدوا على أنفسهم بذلك كله أو يكتب أقر فلان على نحو ما بينا أن جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وضمن الدرك من هذا البائع في هذا المبيع كان بأمره ورضاه بذلك كله لهذا البائع وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى الى آخر ما ذكرنا أو يكتب من أوله اشترى فلان الفلاني من فلان الفلاني باذن فلان الفلاني ويذكر في قبض الثمن بأمر فلان واذنه أيضا وإذا كان المعقود عليه دارين كان كاتما لازقتين كتب جميع الدارين المتلازقتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محله كذا كما هو ثم بعد الفراغ عن ذكر الحدود يكتب بحدودهما كلهما وحقوقهما أرضهما وبنائهما مسافلهما وعلوهما وجميع مرافقهما وكل حق هو لهما اذا خيل فيهما ما خارج منهما وكل قليل وكثير هو لهما فیهما ومنهما من حقوقهما ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا متباعدتين ان كانتا في سكة واحدة ذكرت جميع الدارين المتباعدتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدة ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا في سكتين ان كانتا في السكتين في محله واحدة يكتب أما الدار الواحدة منهما فموضعها في كورة كذا في محله كذا اذا دخل سكة كذا بمحضرة مسجد كذا ويذكر حدودها ثم بعد الفراغ عن ذكر حدودها كتب وأما الدار الاخرى منهما فموضعها في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فان كانتا في سكتين كتب فاما الدار الواحدة منهما فموضعها في محله كذا وأما الدار الاخرى فموضعها في محله كذا ثم يتم الكتاب وان كان الثمن مفصلا قلت بعد ذلك كذا الثمن ألف درهم حصص الدار المحدودة أولا من هذا الثمن ستمائة وحصص الدار المحدودة آخرها ربعا ثم يتم الكتاب وإذا كان المعقود عليه بيتا معينا من دار يكتب اشترى منه

خرج الامام الى الصلاة في الغد أو بعد الغد فضحى فيه ما قبل صلاة الامام أجزاء لانه فات وقت الصلاة على وجه السنة * بلدة فيها قرة ولم يصل الامام العيد وضحا بعد طلوع الفجر جاز في المختار ذكره الصدوق في الاجناس لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في سائر الايام * ضحى يوم عرفة بعد الزوال ثمان أنه كان يوم النحر ذكر الزعفراني أنه يجوز * أهل السواد يجوز ذبحهم بعد فجر اليوم العاشر وأهل البوادي لا يضحون الا بعد صلاة أقرب الأئمة اليهم * شك في يوم الاضحية فالأحب أن لا يؤخر الى اليوم الثالث فان أخر فالأحب

أن لا يأكل منها أو يتصدق لانه لو وقع بعد موته لا يخرج عن العهدة الا بذلك * ولو اشترى الاضحية في اليوم الثالث والمسئلة بها الماشي عليه
 * سرق ولم يجدها حتى مضى أيامها ثم وجدها تصدق بها بلا ذبح وان ذبحها أو تصدق بلحمها جازر تصدق بفضله ما بينهما وان نقصها بالذبح
 فالصدق به أحية أحسن * لا يجوز التصدق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة والزوج المعسر عند الامام رحمه الله * المصري اذا
 أراد ان يتجمل لها اللحم يخرجها الى موضع لا يعدم من المصري ويذبحها فيه * وكل المصري يذبحها (٣٨٩) فأخرجها الوكيل الى خارج المصر

وذبجها قبل صلاة الامام
 ان الموكل في السواد جازوان
 في المصر لا وان خرج الموكل
 ثم أتى المصر وذبجها الوكيل
 قبل الصلاة ان علم يعود
 موكله لا يجوز وفاقا وان
 لم يعلم فكذلك عند محمد رحمه
 الله وعند الثاني رحمه الله
 يجوز وهو المختار وان أخرجها
 من المصر قدر ما يقصر فيه
 المسافر لو خرج جاز ذبحها
 قبل الصلاة والمعتبر مكان
 الاضحية لا مكان المضي
 فيصرف الى فقر امكانها
 لامكانه وفي الفطرة يعتبر
 المؤدى لامكان المؤدى أعني
 الولد والقبس وفي الزكاة
 يعتبر مكان المال
 الرابع فيما يجوز من
 الاضحية

يجوز من الابل والاتي
 منه أفضل ولا يجوز
 الاثنى وهو الذي دخل في
 السادسة وفي الطلبة ماتت
 عليه أربعة أعوام ومن البقر
 وهو الداخل في الثالث والاتي
 منه أفضل ومن الغنم ماتت
 عليه سنة والذ كرمه أفضل
 اذا كان خصيا وجاز منسه
 التي فصاعدا ولا يجوز
 ما دون الثني من كل شيء
 الا الخدع من الغنم اذا كان

جميع البيت الشئ أو جميع البيت الصفي أو جميع بيت الطابق أو جميع بيت المطبخ أو جميع بيت الحطب
 أو جميع بيت الخلاء أو جميع بيت الحساب وان كان اشترا مع غيره يكتب جميع بيت كذا مع غيره أو
 يكتب بماله من المعلوم جميع الدار المشقة على البيوت التي موضعها في محلة كذا في سكة كذا ويكتب
 حدود الدار ثم يكتب موضع هذا البيت من هذه الدار أنه على عین الداخل فيها أو على يساره أو مقابله كما
 يكون وهو البيت الثاني أو الثالث من البيوت اليمنية أو اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب
 بحدوده كما هو حقه وطريقه في ساحة الدار الى باب الدار الاعظم وينبغي أن يبين عرض الطريق وان كان
 ذلك مقدار الباب الاعظم عندنا لا عند بعض العلماء هو غير مقدور فكان محجولا فيوجب فساد العقد
 فيذكر عرض الطريق احترازا عن قول هذا القائل وان كان اشترى السفلى دون علوه يكتب وهو سفلى
 علوه لفلان البائع لم يدخل شيء منه في البيع ذكر قوله لم يدخل شيء منه في البيع مع أن العلو لا يدخل
 في بيع البيت الا بذكره صريحا انما ذكر ذلك لئلا يتوهم متوهم أن العلو يدخل في بيع البيت كما يدخل
 في بيع الدار فذكر ذلك لقطع هذا الوهم والله تعالى أعلم بالصواب *

اذا كان المعقود عليه قطعة مقدرة من الدار يكتب اشترى جميع الحصة المقدرة المقسومة المعلومه
 من الدار ويحدد الدار وهذه هي النصف منها وهي على عین الداخل من باب هذه الدار وهي كذا بيتا وصفة
 وقطعة من صحن هذه الدار وهي كذا ذراعا بالمساحة طولها في عرض كذا ويشمل عليها حدودا أربعة أحدها
 لريق بيت شئ من هذه الدار والثاني لريق بيت صفي من هذه الدار وكذا وكذا
 واذا استثنى بيتا من الدار المشترا يكتب اشترى منه جميع الدار المشقة على البيوت الا بيتا واحدا
 منها بلوه أو ما خلا بيتا واحدا أو غير بيت واحد وهذه الدار في موضع كذا ويحددها وهذا البيت المستثنى
 منها في موضع كذا من هذه الدار ويحددها وانما احتج الى تحديدها لبيت المستثنى وان لم يكن مبيعا لان
 جهالة توجب جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع
 المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كاه أرضها وبنائها وسفلها وعلوها وطرقها
 وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها واخراج عنهما من حقوقها الا هذا البيت المستثنى منها
 بحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه وطريقه الى باب الدار الاعظم الى آخره بكذا كذا في الذخيرة وانما يذكر
 طريق البيت لان بدونه لا يتمكن البائع من التطرق الى البيت فيتضرره وذلك في غير ما وقع عليه البيع
 فيوجب فساد البيع كما اذا باع الخدع في السقف كذا في المحيط * وعند ذكر الرؤية يكتب وقد رأى
 المشتري هذا البيت المستثنى وعرفه لا بد من كتابة ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا
 لانه لا بد من رؤية المستثنى ليعتق خيار الرؤية ويجوز البيع باجماع العلماء والبيوت في نفسها متفاوتة
 في الانتفاع فبدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى معلوما ومع جهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو
 المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا وهذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب
 يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض أهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في
 موضع كذا بكذا على أن البائع يتناوحد منها وأنه خطأ لأن بيع جميع الدار على أن البائع يتناوحد منها فاسد
 بلها لثمن الدار لانه يصير مشترعا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لو قسم الثمن على الدار سوى

(٣٧ - فتاوى سادس) عظيم وهو ما أتى عليه نصف العام وفي الاجناس ماتت عليه ثمانية أشهر والزعفراني ماتت عليه سبعة
 أشهر واذا كان صغيرا لم يجز الا اذا تم عليه عام ومن العز والذ كرمه أفضل ولا يجوز منه الاثنى والعنود منه كل الخدع من الضأن
 وهو الذي أتى عليه أكثر الحول والمولود بين الاهلي والوحشي اذا كان الاو وحشيا لا يجوز * ولوزنا كلب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز
 وقال الامام الخليلي العبرة للشاهبة والجاموس يجوز فيها * نذ الاهلية توحيشت فرماها عن الاضحية جاز ولا يجوز الوحشي والابل

أفضل ثم البقرة ثم الغنم من المعز والبقرة أفضل من الشاة إذا استويا قيمة لأنه أعظم وأكثر الشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا قيمة ولها فإذا استويا قيمة فاطمها أفضل وان اختلفا فالفاضل أفضل فالفضل بعشرين خمر من الخصى بخمسة عشر والبقرة أفضل من ستة شياه إذا استويا قيمة وسبع شياه أفضل من البقرة وشراعتان بثلاثين أفضل من شراء شاة بثلاثين وشراعتان بعشرين أفضل من شراء شاتين ومن لا أخية عليه له سار لو ذبح (٣٩٠) دجاجة أو ديكاً بكرة لأنه تشبه بالجوس * فحى بأكثر من واحدة فالواحد فريضة والزيادة

البيت وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار لا يتامنها لان هناك يصير مشترياً ما سوى البيت بجميع الثمن وانه جائز وكذلك إذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا الحد الغرفة ان كان معها غرفة أخرى وان لم يكن معها غرفة أخرى يحد البيت الذي هي عليه كذا في الذخيرة *
 إذا كان المقة ود عليه نصيباً في دار غير مقسومة يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان بجميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعاً من كذا أو جميع سهم واحد من ثلاثة أسهم وهو الثلث مشاعاً من كذا أو جميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الربع مشاعاً من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً من الدار أو شيئاً معيناً من ضيعة فان هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار التي فيها المنزل المبيع والفرق هو أن المنزل مكان معلوم معين من الدار فيكون له حدود معلومة كالدار فأما النصيب الشائع في الدار فغير معين فلا يكون له حدود معلومة ولا يكون تحديد النصيب لان النصيب شائع في جميع الدار فيقع الاستغناء عن تحديد النصيب المبيع فأما المنزل فغير شائع في الدار فتحدد الدار لا يكون تحديد المنزل وإذا انتهى إلى قبض المبيع يكتب وقبض جميع الدار لان النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه إلا بقبض جميع الدار بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً من الدار فان هناك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون قبض الدار وبعض المحققين من مشايخنا رجحوا الله تعالى قالوا يكتب قبض النصيب أو يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحدودة لان البيع انما يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع وقبض النصف شائعاً متصوراً لا يرى أنه يتصور غصب الشائع فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من الكتب اذا غصب رجلان كذا والرجلان اذا غصبا شيئاً يكون كل واحد منهما ما غصبا نصفاً شائعاً فعلم أن قبض الشائع متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا وإذا انتهى إلى رؤية المتبايعين يكتب رؤية جميع الدار وفيما اذا اشترى منزلاً معيناً من دار يكتب رؤية المنزل وحده لان المنزل مكان معين من الدار يمكن رؤيته أما النصيب شائعاً في جميع الدار فلا يمكن رؤيته الا برؤية جميع الدار هذا اذا كان كل المحدود ملكاً للبائع فان كان ملكه قد مر ما يبيعه يكتب اشترى جميع ما ذكر البائع أنه جميع ملكه وحقه وحصته من جميع ما بين حدوده فيه وذلك سهم واحد من سهمين وانما يكتب جميع ملكه احترازاً عن قول زفر رحمه الله تعالى فان مذهبه أن أحد الشريكين اذا باع سهماً واحداً من سهمين بنصف المبيع إلى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فيصير بائعاً نصف نصيبه فيكتب جميع ملكه وحصته ليصير بائعاً جميع ملكه باتفاق العلماء والله تعالى أعلم *
 وان كان النصف الباقي لهذا المشتري يكتب وكان النصف الآخر المشاع من هذا الحد وهذا المشتري بشراً سابقاً أو غير ذلك فصار الآن جميع المحدود ملكاً له وان كان اشترى النصف شائعاً واشتاجر النصف الباقي يكتب صدقاً شراء النصف على ما بينا ويكتب قبل الاشهاد وأقر هذا البائع اقراراً غير مشروط في هذا البيع ولا لمخاطبة أنه أجز من هذا المشتري جميع ما بقي له وهو النصف مشاعاً من جميع هذه الدار المحدودة بمقدور ما وقع عليه عقد هذه الاجارة كذا سنة كاملة بكذا درهماً لينتفع به بوجوه منافعه ويذكر

تطوع في المختار ويقع السك عن الاخوية وقيل الزائد على الواحد لهم والجزر والبقر من سبعة اذا اراد السك القرية وان اختلفت جهة القرية * اشترى بقرة لها ثم اشرك سناً جازاً استحقاقاً ان اصاب كلا سبع نام وان اصاب أحدهم أقل من سبع لا يصح بأن مات عن ابن وامرأه وبقرة مشتركة مع الستة فضحياها لم يجز ولو اشترى ثلاثة بقره ودفعت أحدهم أربعة والاخر ثلاثة والاخر ديناراً على أن الشراكة على قدر المدفوع لا يصح ولو بين اثنين أو ثلاثة فضحوا جازاً * ونصف السبع سبع للسبع فلا يصح لما كذا اختاره الأئمة * اشترى سبعة ثم مات أحدهم قبل التجزؤرضي ورثته بنحوا عنهم وعن الميت جازاً استحقاقاً وكذا لو كان أحدهم يضحى عن ولده الصغير وأم ولده وان اقتسم الشركاء ما جاز وان جازاً ان جعوا مع اللحم شأن من السقط كالرأس والاكارع جازوا الا وان جعلوا ما لا يجب وزو حل بعضهم بعضاً لم يجز بخلاف

ما اذا باع درهماً درهمين وأحدهما أكثر من واحد حيث يجوز لانه هبة المشاع فبما لا يحتمل القيمة اذ تحليل الفضل تجبيل هبة واللحم مشاع يحتملها * ولو جعلوا اللحم والشحم سبعة واقسموا جازت (نوع في الغلط) غلط وذبح كل أخية الاخرى يجعل كالدبح بالذن دلالة يأخذ مسلوخه وان علم بعد الاكل يحلل كل لا تسروا وتساخض من كل لاخر قيمة أخية وتصدق بالقيمة لو كانت مضت أيام النحر * أدخل شاتين في مربط ثم ادخى كل منهما شاة ثم اشأته ففهي بينهما ما والاخرى لبيت المال لانه لا يدعيها أحدهم أو بعة لكل شاة

حسبها في بيت فئات واحدة ولا يدري ان هي باع الاغنام وبشترى بالحاصل أربعة أغنام ويوكل كل واحد الا حوزبها ثم يحلل كل الاخر فيجوز عن الاضحية * شتان بينهم ما ضحيا جاز بخلاف ما لو كان عبداً بينهما فاعتقاه ما عن كفارتهم ما لم يجوز ان الشاة يجزى فيها القسمه جبراً فاما ما يمكن جمع حق كل في الشاة الواحدة والرقب لا يجزى فيه القسمه فلم يكن الجمع في واحد نوع آخر غصب اضعية غيره وضحي عن نفسه وضمن القيمة وقع عن التضحية لانه ملكها بالغصب السابق (٢٩١) بخلاف الغاصب أعنت المصوب ثم قل كما بأداء الضمان

وبخلاف ما ضحي بشاة الوديعه ثم ضمنه لانه ضمنها بالذبح فلم يثبت الملك الا بعد الذبح * وفي شرح الطحاوي غصب شاة وضحي بها ان أخذها مالكا او ضمنه النقصان لا يقع عن الاضحية وان ضمنه قيمتها وقعت عنها الانها صارت ملكا من وقت الغصب وان اشتراها وضحي بها ثم استحققت ان أجاز البيع جاز وان استردها لم تقع عنها وان اشتراها فاسدا وضحي بها فان أخذ البائع منها فبقيت حية جازت وان استردها مذبوحة يشترى بثمنها أخرى وان بهمة فاسدة وضحي ثم أخذ الواهب قيمتها حية جازت ويا كل منها وان استردها والنقصان يضم من الموهوب له قيمتها ويتصدق لو بعد مضى وقت النحر وكذا لو وهب المريض شاة وعليه دين مستغرق وضحي فالغرماء بالخيار ان شاؤا أخذوا العين وعليه التصديق بغيرها او ضمنوه قيمتها وجازت الاضحية ولو وهب من آخر شاة وضحي بها ثم رجع لذلك عند محمد

رحمه الله ولا يجب على المضحي التصديق وعند الثاني رحمه الله لا يملك الرجوع * خمسة اذا أخذها من ملك الغير يجوز بها التضحية بعد ضمان قيمتها غصب شاة أو سرقاً أو غصبها من ولده الصغير أو الكبير أو عبده المأذون المدون مستغرقاً واشترى فاسداً وضحي وستة لا يقع عن الاضحية المودع بشاة الوديعه والمستعير والمستضع والمرتهن والوكيل بشرأشاة والوكيل بحفظ مال ضحي بشاة الموكل والزوج والزوجة وضحي بشاة صاحبه بلاذنه لنفسه ويدخل الاضحية في ضمانه بالذبح بلا تقدم ملكه على المباشرة * اشتراها لها فغصبها منه غاصب ثم ذبحها بانية الاضحية عن الملك يجوز به ولا يحتاج الى الاجازة * أمر قصاب بالذبح عنه فقال القصاب ذبحته عن نفسي وقع عن الأمر

تجمل الاجرة والتصرف وضمان الدرك ويتم الكتاب
 إذا كان المعقود عليه عالو بيت ليس له سفلى يكتب اشترى منه جميع الغرفة التي على البيت الصبي أو على البيت الشتموى أو كذا من جميع الدار المشتملة على البيوت ويجسد الدار لم يبين موضع البيت الذي عليه العالومها ويجسد ذلك البيت ولا يجسد العلو وانما يجسد البيت لانه مبسج من وجهه لان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وانما يجسد العلو لان تحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلو فاشترى جميع هذا العلو وهذه الغرفة التي هي على هذا البيت المحدود وفيه من هذه الدار المحدودة فيه بناء ذلك كله دون سفلى هذه الغرفة فان سفلى هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه الغرفة على السلم الطيني أو الخشبي الرومي الذي هو عن بين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دهر هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار الاعظم في داخل ذلك وخارجها فان كان حول هذه الغرفة غرف ينبغي أن يكتب حدودها أو يكتب أحد حدود هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قدر درعان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في شروطه والخصاف رحمه الله تعالى كان يشترط قدر درعان البيت الذي عليه العلو طولاً وعرضاً ومكاً وهكذا حكم عن نعيم الدين النسفي رحمه الله تعالى حتى لا يقع بينهما منازعة متى انهدم السفلى في مقدار حقه وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا بد من ذكر درعان العلو أيضاً لان العلو قد يكون بمقدار السفلى وقد يكون أنقص منه فينبغي أن يذكر ذلك حتى لا يتنازعا اذا انهدم العلو وأراد أن يبنى ثانياً قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم يكتب بجودها كلها وبعض أهل الشروط عالوا على محمد رحمه الله تعالى وقالوا الامعنى لقوله بجوده اذ ليس للعلو وحد ولكن هذا ليس بشئ فقله لو وجد كما أن للسفلى حد لان الحد هو النهاية وللعلو نهاية كان للسفلى نهاية الا أن بتحديد السفلى يصير العلو معالوما فيقع الاستغناء به عن تحديد العلو ويصير بتحديد السفلى تحديد العلو لان لا يكون للعلو حد ثم قال محمد رحمه الله تعالى يكتب أرضها فيكتسب ببناءها وأرضها وكان الخصاف رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وكان يقول لأرض العلو وانما هو على الهواء لا يرى أنه لو انهدم العلو قبل القبض يبطل البيع وألا يرى أنه لو باع ساحة العلو بعد انهدام العلو لا يجوز فلا فائدة في كتابة أرضه ولا أرض له ولكنا نقول أرض الشئ ما كان قرار ذلك الشئ عليه وقرار العلو على السفلى فكان السفلى أرضه من هذا الوجه فجاز أن يكتب ببناءه وأرضه هذا اذا كان العلو كله على سفلى البائع فما اذا كان بعض العلو على سفلى البائع وبعضه على سفلى غيره يكتب اشترى علواً وبعضه على سفلى البائع وهذا البعض على سفلى فلان ويذكر مقدار البناء على سفلى كل واحد وكذلك لو كان هذا العلو على بيتين من هذه الدار يكتب اشترى العلو الذي بعضه على البيت الصبي وبعضه على البيت الشتموى من هذه الدار المشتملة على البيوت ويجسد البيتين ويذكر مقدار البناء على كل بيت والله تعالى أعلم

إذا كان المعقود عليه داراً لها ساباط يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وجميع ساباطه الذي أخذ طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الاخر على حائط دار أخرى تقابل هذه الدار التي وقع عليها عقد هذا البيع وهذا الساباط طوله كذا ذراعاً وبذراع سبع به الاراضى في بلدة كذا وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه من الارض كذا ذراعاً وفيه من الخشب كذا عدداً ويجسد ذلك كله وحقوقه وموافقه

قال القصاب تركت التسمية عدا يضمن قيمتها لئلا يشتري بها أخرى لوفى أيام النحر ولا يأكل منها وان مضت تصدق بالقيمة المأخوذة
 * مضت أيامها وهي حية يتصدق به صاحبه * اشترى خمس شياه ونوى ان يضحي واحدة منها بلعين فذبح رجل واحدة منها بلا أمره يوم النحر
 ناويا التضحية عنه ضمن قيمته * أمره بذبح شاته فلم يذبح حتى باعها ثم ذبح ضمن علمه بالبيع أم لا وفي الاجناس لا يضمن ان لم يعلم (نوع)
 اشترى الفقير لها ثم سرق واشترى (٣٩٣) أخرى لها فوجد الاول ضحى بهما * ولو غنيا بالواحدة لانها على الغنى بايجاب الشرع وهو واحد

لا غير وعلى الفقير بالشراء وهو متعدد والزعفراني لم يفصل بين الغنى والفقير وقال ان أوجب الثانية بدلا عن الاولى ذبح أيتها شاء وان أوجب الثانية بعد شراء الاولى ايجابا مبتدأ ذبحهما * نوى الفقير ان يشتري أضحية لا يلزم شيء وذبح كرا القاضى ضل مشترى الفقير لها فاشترى أخرى وذبح ثم وجد الاولى يتظر ان كان قال عند شراء أخرى ان كانت ضلت الاولى فهذا آخر لا يلزمه ذبحها وان كان قال فهذا بدلا ذبح الثانية ايضا لانها صارت بدلا عن الاولى * ذبح المشتري لها بالنية الاضحية جازتا كقضاء بالنية عند الشراء * ولو نذر قال بلسانه لله على ان أضحي بهما لم يجز اجماعا ولا يلزم اذا نوى ان يضحي بهما ولم يلفظ وبالشراء لها المشتري غنيا لا يجب باتفاق الروايات فله بيعها وان فقيرا ذكر في الشافعي أنهم تعين بالنية والجمهور لا الا أن يقول بأسانه على أن أضحي بها وذكر بكر رحمه الله في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة بالشراء بها وفي الزنادات اشتراها وأوجبها

ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *

اذا كان المعقود عليه الساباط وحده * يكتب اشترى منه جميع الساباط الذي أطراف خشب أحد جانيه على حائط دار فلان وأطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا وتفسيره كالأول وان كان أحد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة بين ذلك وبين مقدار الساباط طولاً وعرضاً وبين عدد الخشب على نحو ما بينا *

اذا كان المعقود عليه علو دون سفل أو سفل دون علوه * يكتب اشترى بيتين من الدار التي هي مشتملة على البيوت وبذ كرا الحدود الاربع للدار ثم يكتب أحد البيتين سفل علوه لهذا البائع والآخر علوه سفله لهذا البائع ويحدد كل سفل على حدة كما اذا أوفد بيع السفل أو العلو *

اذا كانت الدار مشتملة على الاصطبل والمتين والحديقة * يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على الاصطبل والمتين والحديقة التي هي في موضع كذا فان كانت مشتملة على الحمام يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمى بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام وان كانت مشتملة على بيت الطحانة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى بيت الطحانة الدائرة على رجلي واحدة بحجرين أو على رجليين أو على أركان ثلاثة أو ما أشبه ذلك التي هي في موضع كذا وبذ كرا مرافق الدار مرافق بيت الطحانة وان كان لطن الحبوب يذ كرا ذلك وان كان خراس الدهن يذ كرا ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله أعلم *

اذا كان المعقود عليه حائطا أو أحد في الدار * يجب أن يعلم بأن شراء الحائط لا يخلو من ثلاثة أوجه (أحدها) أن يشتري الحائط مع أرضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الحائط المبني من كذا من جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدد الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا وهو لريق دار فلان وطول هذا الحائط كذا ذراعا وعرضه كذا ذراعا أو ارتفاعه في الهواء كذا ومبسو في موضع كذا ومنتهى الى كذا اشترى الحائط بمحدوده وحقوقه وأرضه وبناءه وكل قليل وكثير الى آخره وهل يكتب بقرينه قال الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان الحائط ملازقا للدار المشتري أو متصلا بالطريق العظمى لا يذكروا لاستغنائه عن الطريق وان لم يكن كذلك لا بد من ذكر الطريق (الوجه الثاني) أن يشتري الحائط بدون الارض على أن ينفقه وفي هذا الوجه يكتب كما كان يكتب شراء الحائط بأرضه الآن في هذا الوجه يكتب ما خلا أرض هذا الحائط المحدود فيه قائما ولا شيء منها لم يدخل تحت البيع ولا يكتب بطريقة لانه لا يحتاج الى الطريق اليه اذا كان ينقل وقد كان هكذا يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وكان بعض أهل الشروط يكتب اشترى منه جميع نقض الحائط ليكون دليلا على أن المشتري نقضه ونقله وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول هذا خطأ لانه لو كتب اشترى منه جميع نقض الحائط والحائط غير منقوض يصير مشتريا مالا يسر وجوده فلا يجوز كالأشترى دقيق هذه الحنطة أو دهن هذا السمسم ولكن يكتب على أن ينفقه

(١) قوله خراس الدهن كذا في نسخ هذا الكتاب والذي في القاموس الخرس الدن وبكسر والجمع خروس اه فتأمل اه مصححه

أضحية تجب هي موسر أو معسر قيل معناه أو جها بلسانه وقيل أراد به اشتراها بنية الاضحية وظاهر هذا يقتضي بأن الفقير على لومر قمشة ليس عليه أخرى لانها عليه صارا بالشراء والوجوب المتعلق بالعين يسقط بهلاكه أما على الغنى فلم يسبق تعيين الفعل وفي الزعفراني اشترى شاتين لها وضاعت احدها ما ذبح الاخرى ثم وجد الاولى فيها أو بعدها لا شيء عليه * قال الله على أضحية ان غنيا فعليه أخرى الا اذا عني الاخبار عن الواجب عليه كما اذا قال على حجة وان فقيرا لا يلزم الا واحدة وان أيسر عليه شاتان * اشترى الفقير في أيامها شاة لها وضحي بها ثم أيسر في أيامها قال الخويمي عليه أخرى والمتأخرون قالوا لا وبه نأخذ * نذر أن يضحي ولم يسم شيئا عليه شاة ولا يأكل منها

وان كل عليه قيمتها * اوجب على نفسه عشر اشخيات لا يلزمه الاثنان لان اثر جاهدتين * فحصى ولم ينو الاضحية يجوز لانه لما اشترى اهلها
 تعينت لها * (الخامس في عبودها) * خمسة عشر من الاتفات لا يمنع منها عدم الاسنان لو اعتلف وعن الثاني رحمه الله المنع مطلقا
 وعنه ان بقي منها ما يعتلف جازوا الا ومن البقرة التي لا اسنان لها لا يجوز والجواب ان سمينة والتي لا قرن لها من الاول يجوز فان انقطع
 او انكسر يجوز اذا بلغ الدماغ وصغيرة الاذن والتي في اذنها ثقب او شقاق من الاعلى (٣٩٣) الى الاسفل يجوز وعدية الاذن
 او احدى الاذنين يمنع الا في

رواية عن الامام ومحمد
 رحمهما الله والثولاهي
 المجنونة ولو سمينة جاز والعرجاء
 التي تسمى بثلاث قوائم ولا
 تضع الرابعة على الارض
 لا وان كانت تضعها وضعا
 ضعيضا الا انها تقابل مع
 ذلك يجوز والمجبوب العاجز
 عن الجماع والتي لها سعال
 والعاجز عن الولادة لكبر
 سنها والتي لا ينزل لها لبن
 تجوز والتي لها آلية صغيرة
 تشبه الذنب يجوز وان لم يكن
 لها آلية خلقة فكذلك
 وقال محمد رحمه الله لا يجوز
 في سبع من العيوب العمياء
 والعوراء فان ذهب بعض
 عيها الواحدة أو بعض
 آذنها أو بعض أسنانها في
 رواية الاجناس ان أكثر
 من النصف لا يجوز وان
 أقل يجوز ويعتبر الثلث وما
 كان دون النصف فهو قليل
 عندهما وظاهر مذهبهما
 أن النصف كثير وعنهما فيه
 روايتان وفي المختلف ان أكثر
 من الثلث لا يجوز زعمه
 وبقدرا الثلث يجوز زعمه
 وعليه اعتمد في الجامع
 الصغير وعن الامام رحمه
 الله أنه لا يجوز وهل يجمع

على نحو ما بينا (الوجه الثالث) أن يشتري الحائض مطلقا والحكم فيه أنه يدخل ما تحت الحائض من
 الارض في البيع من غير ذكر الاعلى قول الخصاص رحمه الله تعالى في كتب الحائض بأرضه ويلحق بآخره
 حكم الحائض كذا في المحيط *
 فان كان المبيع بناء دون أرض كتب جميع بناء الدار ويحدد الدار ثم يقول اشترى منه جميع بناء هذه الدار
 والبيوت والابواب والسقوف والحيطان والرفوف والجندوع والنعوارض والسهام والبوارى والهراوى
 وجميع ما في هذا البناء من اللبن والابجر والطين والتراب من أقصى أس هذا البناء الى منتهى سمكه دون
 أرضه فان لم يستثن الارض جاز لان البناء لا يتبع الارض كذا في الظهيرية * ولا كذا انما يكتب ليكون
 أو وثق ولا كذا ويجوز أن يكتب اشترى منه جميع الدار المشتتة على البيوت التي هي موضع كذا ويكتب بعد
 ذكر الحدود واشترى هذه الدار المحدودة فيه بنائها كما سئلها وعلوها دون أرضها فان لم تدخل في هذا البيع
 ولا يكتب في هذا بعد ودها ثم الحال لا تخلو اما ان كانت أرض هذه الدار وهذا المشتري في يديه يكتب في
 آخره قبل ذكر الاشهاد وأقر هذا البائع أنه لاحق له في أرض هذه الدار وأنها بجميع حدوده وحقوقها
 في يده هذا المشتري دونه ودون سائر الناس أجمعين وان جميع ما كان له عليه أو على شيء منها قبل هذا البيع
 المذكور فيه فاعاد ذلك كله لهذا المشتري بأمر حق واجب لا زعم عرفته له ووجهه الى هذا المشتري جميع
 ما وجب ويجب له من حق في هذه الدار في حياته وبعد وفاته أقامه فيه مقام نفسه على أنه كلف فسخ شيئا
 مما جعله الى هذا المشتري مما وصف فيه فان ذلك الى فلان المشتري هذا عند فسخه ذلك وبعد فسخه اياه كما
 كان وقبل هذا المشتري جميع ما أقر له به بجميع ما يجعله اليه مما ذكر فيه من مشافهة مواجهة وان لم تكن
 أرض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده وانما هي لغيره وقد أراد بشرائه المقام في هذه الدار فلا بد له من سبب
 يتمكن به من الانتفاع بأرض هذه الدار لانه لا يتبها المقام فيه الا بالاسكنى في أرضه وطريقه اما الاعارة
 أو الاجارة فلا عارة غير لازمة وكان صاحب الارض بسبيل من أن يخرج المشتري من الدار ساعة فساعة
 فلا يتم له المراد منه فينبغي أن يشتغل بالاجارة لان الازمة فيتم من المقام فيها مدة يريدها فلا يحل بعد
 ذلك اما ان كانت الارض المالك معروفة أو كانت أرض الوقف ويجوز الاستجار فيها ما ولكن ان استأجر
 من المالك يكتب ذكر الاستجار من مالكها فلان بن فلان ولا يحتاج فيها الى بيان أن الاجرة المذكورة فيه
 أجرت لها ويجوز بأى مدة شاء وان استأجر من المتولى بأن كانت أرض الوقف يبين فيها أنهم اوقف مسجد
 كذا وعلى جهة كذا وأنه استأجر من متولى ذلك الوقف ولا يطول مدة اجارة الاوقاف في المدة الطويلة
 عند عامة مشايخنا المتأخرين رحمهم الله تعالى. ويكتب فيه ان هذه الاجرة تؤخذ أجرا مثل هذه الارض
 لان المتولى لا يملك الاجارة بعين فاحش ويكتب ابتداء مدة الاجارة وانتهائها هذا اذا اشترى البناء للمقام
 فيه فاما اذا اشترى للهدم ونقل نقوضه يكتب فيه كما كان يكتب في شراء الحائض لهدمه ونقل نقوضه
 فقد ذكرناه

وإذا كان المعقود عليه طريقا في هذه الدار فهذا على وجهين الأول أن يشتري الرجل بقعة من الدار
 بعينها قدر عرض الباب الاعظم الى الباب الاعظم وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار أولا ثم يكتب حدود
 تلك البقعة كما لو اشترى بيتا معين من دار فان ذكر ذرعان الطريق طوله وعرضه فهو وثق الوجه الثاني

انحروق في اذني الاضحية اختلفوا * ولو كانت صحيحة فاعورت عنده بعد ايجابها على نفسه أو كانت سمينة فحقت بعد ايجابها أو عرجت ان
 موسر لا يجوز وان معسر لا يجوز ذكره في رواية الجوز جاني وفي رواية أبي حفص رحمه الله يجوز موسرا كان أو معسرا ولو اصابها افة مانعة
 في معالجة الذبح ان لم يرسلها جاز وان أرسلها ثم ضعى بهاني وقت آخر في يومه أو في يوم آخر لا رواية لها في الامول وفي العيون والمتنقي عن
 الثاني رحمه الله جواز وف الرغفراني رحمه الله أنه لا يجوز وبه قال البعض ولا تأخذه والعجفاء التي لا تنقي لا يجوز وقطوعة رؤس الضروع

ان أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف وفي الشاة والمعا اذا ذهبت احدى حلتهم اخلقة أو باقية وبقيت الاخرى لا يجوز وفي الابل والبقرة ذهبت واحدة جاز وان اثنان لا وعن الامام رحمه الله أن الشاة اذا لم يكن لها أذن ولا ذنب خلقة يجوز وان لم يكن له خلقة عيناه لا يجوز (السادس في الانتفاع) يكره حليمه او جزوفها قبل الذبح وينتفع به فان فعله تصدق به قبل هذا في التي أوجبها على نفسه وان أخذ صوفها من (٢٩٤) أطرافها للعلامة أيام النحر لا يطرحها وان في ضرعها لبن يخاف عليه نضح ضرعها بالماء

البارد أو فريجها بالماء البارد اذا قربت أيام النحر وان بعدت يعلم او يتصدق باللبن وما أصاب من اللبنة تصدق بمثلها أو قيمته وكذا الصوف الا ان يعلفها بقدرها ويجوز الانتفاع بجملتها وهدي المتعة والقران والتطوع بان يتخذها فريشا أو فروا أو جرابا أو غير ذلك وان يشترى به متاع البيت كالجراب والغربال والخف لاخلل والزيت واللحم وله أن يبيعها بالدرهم ليتصدق به الا ان يتنفع بالدرهم أو يتفقها على نفسه فان باع لذلك تصدق بالثمن أيضا ولو أراد بيع الجملها ليتصدق بالثمن ليس له ذلك وليس له في اللحم الا الاطعام أو الاكل وذكر بكر رحمه الله أن الجلد كاللحم ليس له بيعه والتصدق بثمنه وان باعه بشئ يتنفع به بعينه يجوز ذكره شام أنه يباع ما يؤكل بما يؤكل وما لا يؤكل بما لا يؤكل ولإعطاء الجمل للجزار كالبيع * اشترى للأضحية وأوجبته كرهه وكوبها وان نقص بالركوب ضمن

أن يشترى قدر الطريق شاة في جميع مساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب حدود مساحة الدار ولا حاجة الى كتابة حدود الطريق لان الطريق لما كان شاة في مساحة الدار كان كالنصيب الشائع في مساحة الدار وفي النصب الشائع من الدار يحسد الدار دون النصب كذا ههنا وان بينوا مقدار عرض الطريق فهو أوثق وان لم يبينوا كان للشترى قدر عرض باب الدار الا عظم وبعض أهل الشروط لم يجوزوا ترك ذكر الذرعان في الطريق لما أن في التقدير يباب الدار نوع اهما لان عصى يبدل الباب يباب آخر ومحمد رحمه الله تعالى جاز ذلك هذا اذا اشترى رقبعة الطريق وأما اذا اشترى حق المرور ودون رقبعة الطريق ففسه روايتان على رواية الزيادة لا يجوز وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز واذا أراد كتابة بيع حق المرور على قول من يجوز ذلك يكتب على أنه حق المرور بقدر باب الدار وبيع مسيل الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء وكذلك بيع حق مسيل الماء لا يجوز باتفاق الروايات وفي شروط الاصل اذا باع رقبعة الدار ليسيل الماء فيه ان بين الموضع وحدوده جاز والا فلا

اذا كان المعقود عليه عرصه دار بناؤها المشتري يكتب هذا ما اشترى كما كان يكتب اشتراها مع البناء الا أن ههنا لا يكتب وبنائها لان البناء ملك المشتري فكيف يشترى ملك نفسه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وبعض أهل الشروط قالوا لا يحسن أن يكتب اشترى أرض دار وبنائها هذا المشتري لان اسم الدار مطلقا لا ينصرف الى المبنى في العرف والمقصود من الكتابة التوثيق فينبغي أن يكتب من الالفاظ أبلغ ما يحصل به تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق

اذا كان المعقود عليه نصف دار ونصفها الآخر للشترى يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان ابن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدار التي ذكر البائع هذا أن سهمها من هذين السهمين ملكا للمشتري هذا والسهم الآخر منها واحد ذكر البائع هذا أنه ملكه وحقه وفي يديه وأنه يبيع هذا السهم الذي ذكر أنه هو يملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع كذا حدودها كذا ولا حاجة الى تحديد نصف المبيع فقد ذكرنا قبل هذا أن تحديد النصف الشائع يحصل بتحديد الجميع والله تعالى أعلم

شراء وارث نصيب أخوين يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من أخيه فلان ومن أخته فلانة وهم أولاد فلان ومن والدته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا اشترى هذا المشتري جميع حصصهم من هذه الدار المحدودة فيه وهي ستة وعشرون سهمها من أربعين سهمها مشاعة موروثة بينهم من فلان بن فلان حين مات عن زوجته وهي فلانة وعن بنت وهي فلانة وعن ابنين وهما فلان وفلان هذا البائع وهذا المشتري وصارت تركته بينهم على هذه السهام لأمه أنه هذه الثمن والباقي بين أولاده هؤلاء المذكورين ان يئذين أصل الفريضة من ثمانية أسهم وقسمتها على أربعين سهمها للمرأة منها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر وللأبنة سبعة وهي يوم هذا العقد في أيديهم غير مقسومة على هذه السهام وحصة فلان هذا المشتري وهي أربعة عشر سهمها مسلمة له في يده لاحق لساكنة الورثة فيها هؤلاء الباعة الثلاثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالثمن المذكور فيه على أن يكون هذا الثمن بينهم على سهامهم هذه فاشترى هذا المشتري حصصهم بهذا وهذه السهام المعقود عليها الى آخره

النقصان ولا يؤجر وان أجز تصدق بأجرته وان ولدت ولدا ذبحها مع الولد قبل هذا في النقصان فأما الغني فلا يجب عليه ذبح الولد الا اذا نذر ان يضحي الام فولدت بعد النذر وان ذبح الولد قبل الام في يوم النحر أو بعده جاز ولولم يذبحه وتصدق به حيا في أيام النحر جاز * وفي المشتري لو تصدق بالولد حيا في أيام النحر عليه أن يتصدق بقيمته أيضا وان باع الولد في أيام النحر تصدق بثمنه فان لم يبعه ولم يذبحه حتى مضت أيام النحر تصدق بالولد حيا * وان ذبح الولد مع الام ياكل منها ومنه * وعن الامام رحمه الله أنه لا ياكل من

الولد وان كل تصدق بقيمة المأكول والتصدق بقيمة الولد حيا أحب والمعسر اشترى شاة وماتت في أيام النحر وخرج منها جدين حياتصدق بالولد استحسانا **السابع في التخصية عن الغير** **الغني يضحى عن نفسه وعن ولده الصغير لا عن الكبير وأما ابن الابن** فقهره روايان ولو كان لانه مال يضحى عنه منه أبوه أو وسمعه عند الامامين وعند محمد رحمه الله يضحى من مال نفسه * قال السرخسي رحمه الله قال بعض مشايخنا على الاب أن يضحى من نفسه وكذا ترى قياسا على الفطرة والاصح أنه (٣٩٥)

ليس له ذلك حتى لم يهلك عتق عبده وهبته ماله والقاشي في مال الصغير كذلك والمجنون كالصبي وعلى الاب أداء خراج أرض الصبي وغيرها وفي الفتاوى الوصى اذا ضحى عاال الصغير عنه وتصدق به حين ويشترى به ما ينتفع بعينه وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس للاب والوصى أن يفعله فان فعل ضمن الاب ولا يضمن الوصى وعليه الفتوى * ولو ضحى بشاة نفسه عن غيره بأمره أولا لا يجوز * ولو أعتق عبده

عن كفارة غيره بأمره جاز وأجازته - بر بن يحيى ومحمد ابن سلة ومحمد بن مقاتل فيمن يضحى عن الميت أنه يصنع به مثل ما يصنع بأخصيه نفسه من التصديق والا كل والاجر للميت والمثل للذابح وقال عصام بن يوسف يتصدق بالكل أو بمطيع وافق الثلاثة * ولو أوصى أن يضحى عنه في عام من ثلث ماله جاز باتفاق الروايات ويصنع به كما يصنع بأخصيه من الاكل والتصدق وقال الصدر المختار أنه ان ضحى بأمر الميت لا يأكل منها وان بغير أمره يأكل في

يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان وفلان وفلانة أو ولد فلان بن فلان الفلاني ومن أمهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم جميعا صفقة واحدة جميع ما ذكر هؤلاء الباعة الاربعة أنه مشترك شركة ميراث من فلان حين مات وخلف زوجة وهي فلانة هذه وابنتين وهما فلان وفلان هذان وبناتها هي فلانة وهذه لا وارث له سواهم وخلف من التركة جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وصارت هذه الدار المحدودة المودونة بينهم على فراض الله تعالى لاهر أنه هذه الثمن والباقي بين أولاده للذ كر مثل حظ الاثنتين أصل الفريضة من عباسية وقسمتها من أربعين سهم الميراث خمسة أسهم وكل ابن أربعة عشر سهم ما ولادة سبعة أسهم وهذه الدار يوم هذا العقد في يد هؤلاء الورثة على هذه السهام مشاعة غير مقسومة وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة واحدة بالثمن المذكور فيه على أن الثمن بينهم على هذه السهام الى آخره والله تعالى أعلم

اذا كان المعقود عليه حائطا يكتب اشترى منه جميع الخان المبني بحيطانه الاربعة المحيطة به كلها في زقاق كذا ويكتب في سوق كذا وعلى رأس سكة كذا قبالة خان كذا ويحده ثم يقول بمحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه وألواححه التي يغلق عليها باباه وعلقه ومقلقه فان كان معه علوي يكتب وعلوه وسفله والدار التي هي علوه فان كان مبني على نهر العامة يكتب جميع الخانات المبني على نهر العامة المدعو كذا في موضع كذا أحد حدوده لزيق هو هذه النهر من وجه مجي الماء والثاني لزيق حانوت فلان والثالث لزيق هو هذه النهر من وجه مجي الماء *

واذا كان المعقود عليه خاناً يكتب اشترى منه جميع الخان المبني بحيطانه الاربعة المحيطة به كلها بالاجرات وانه يشتمل على كذا عدد من الخوانيت في سفله وكذا عدد من الابارجات والحجرات والغرف في علوه والخوانيت الاربعة على بابها علوها ثم يكتب بمحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه ودويراته وغرفه والخوانيت التي على بابها وطرقه بمساكنها في حقوقها الى آخره وان كان له علوان أحداه ما فوق الاخر يكتب جميع الخان المبني بثلاثة صفوف أحداهما سفله والاخر به علوه الاسفل والثالث به علوه الاعلى ثم يتم الكتاب

اذا كان المعقود عليه رباطا مملوكا يكتب جميع الرباط المبني المشتمل على صحن دار كبير وكذا عدد من المرباط والاداري في سفله وبيت يسكنه الرباطي وكذا حول صحن داره وعلى حجرات وغرفات في علوه ثم يتم الكتاب

اذا كان المعقود عليه ربح الحمام يكتب جميع ربح الحمام المبني المشدود وفوهاتهم وانقوهم اشدا

عن أئمة جدها بغير صيد بجميع ما فيه من الحمامات والحماض والفراخ والبيض والهرادي والخشبات وانما كتبنا شفوها تم اليقدر على تسليم ما فيها من الحمامات الى المشتري حتى يجوز بيعها فان بيع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز قالوا ينبغي أن يشتري ربح الحمام ليلا لان الحمامات يأوين اليه ليلا ويجمعن فيتناولهن البيوع فاما في النهار فيخرجن لطلب الرزق فلا يتناول جميعهن البيوع ويختلط باعتبارها المبيع بغير المبيع اختلاطا يعذر معه التميز

اذا كان المعقود عليه بيت الدهانة يكتب اشترى منه جميع بيت الدهانة المشتمل على سهام منصوبة المختار يضحى عن أولاده البكار ووزوجته لا يجوز الا باذنهم وعن الثاني رحمه الله أنه يجوز استحسانا بالانهم وعن الامام رحمه الله في الولد الصغير يستحب الاخصية ولا يجب بخلاف صدقة الفطر هذا ظاهر الرواية وروى عنه أنه يجب عن ولده وولد ولده الذي لأب له والفتوى على ظاهر الرواية * يضحى بقرعة عن نفسه وعن ستة من أولاده ان صغار اجاز وان كبارا جاز بأمرهم والا لا * أعتق عبده عن كفارتين على أبيه لا يجوز ولو بعد موت أبيه وكذا لو وقف على أبيه بعد موته * ذبح أخصيه غيره بلا أمره في غير أيامها يضمن وان في أيامها جاز

ولا يضمن * ذبح البقار أو الراعي شاة لأربع حبات لا يضمن وكذا الأجنبي في اختيار الفقيه وافرقت المصدر بين الأجنبي والراعي وضمن الأجنبي للراعي وذبح محمد رحمه الله أن الراعي يضمن أيضا وهو القياس * وهناك مسائل يعمل فيها بالدلالة طبع لحم غيره ضمن لو بلا أمره ولو جعل في القدر الذي على الكانف ووضع تحته خطبا وطبخ لا يضمن ومنه مسئلة الأحرام على المغص عليه وباقية في الفتاوى وحاصله أن العمل لو يجبال لا يتفاوت الناس ثبت الاستعانة (٢٩٦) بكل واحد من أحاد الناس كالذبح وإن تفاوت كالسليح لا حتى لو علق شاة للسليح فسلخها

أحد بلاذنه ضمن * إذا لم يجد الاضحية في بلده يلزمه المشي يطأها إلى موضع منه يساق إلى بلده

كتاب الصيد

خمس فصول

الآول في المقدمة

وهو الحيوان المتوحش من الأذى ما كولا وأولا وهو مباح إذا كان للتلهى أو في أخذه خوفه ويكون بالبازي والكلب والسهم والشبكة وما في معناها كالنجل ويحصل بخمسة عشر شرطاً في الصيد كونه أهلاً للذكاة وإرساله وإن لا يشاركه في الإرسال غير أهل الذكاة وعدم ترك التسمية عمداً وإن لا يشتغل بين الإرسال وأخذ الصيد بعمل آخر وخمس في الكلب كونه معلماً وذهابه على سنن الإرسال وعدم مشاركة كلب من لا يحل صيده وإن يقتله برحاً وإن لا يأكل منه وخمس في الصيد أن لا يكون متعدداً بآبائه ومخلب وإن لا يكون من الحشرات وإن لا يكون مائثاً غير السمك وأن يملك نفسه بمخاضه وقوائمه وإن عوت بالأصطيد

وأحجاراً وأقفاص وأدوات التي هي في موضع كذا ويحده ثم يكتب حدوده وحقوقه كلها وأرضه وبناءه وسهامه الأربعة والرحى الكبيرة المشتعلة على حجر منصوب يدعى (سلك سع) والرحى الأخرى المدعومة (سلك بشت) بكذا قبضاً بما فيه من العنخور والطابق الحديدى المنسوب على كنفون معنى فيه يغلى السمسم * وكذا إذا كان المعقود عليه طاحونة يكتب اشتري منه جميع الطاحونة الدائرة على الرضى التي هي بقربة كذا على نهر كذا ويحدها ثم يكتب حدودها وحقوقها كلها وأرضها وبناءها وحجرها والأسفل والأعلى ودلوها وبنائها وقطعها وسائر أدواتها الحديدية والخشبية وناقها ونواعيرها باجنتها وشربها بجارية ومساريلها في حقوقها وألواحها المقروشة في أرضها وملق أحمالها وموقف دوابها والمواضع التي يبق فيها الحبوب ويذرى ومرجها بارضه وأشجاره وأغراسه ومجرى مياهه ومساريله في حقوقه فبعد ذلك ينظر أن كانت الطاحونة على نهر العامة يكتب أحد حدودها ليق مغرف مائهم من هذا النهر والثاني لريق طريق العامة على شط نهر الطاحونة هذه والثالث لريق مصب مائهم في هذا النهر والرابع لريق أراضى فلان * وإن كانت على نهر مملوك يدخل في هذا البيع يكتب وهي مبنية على نهر خاص لها يأخذ مائه من نهر كذا

إذا كان المعقود عليه الحمام يكتب اشتري منه جميع الحمام الواحد الذي هو معد لدخول الرجال أو لدخول النساء وفي الحمامين أحدهما لدخول الرجال والآخر لدخول النساء يكتب اشتري منه جميع الحمامين المتلازمين للذين أخذهم من لدخول الرجال والآخر لدخول النساء وهم في موضع كذا وفي الواحد الذي يدخله الرجال في أول النهار والنساء في بقية النهار يذ كذا ويكتب المشتل على (سيا كوازه) خشبية ذات سقف واحد فيها سر رخشي وسر بر آخر لحاوس الحمامى عليه وبيت يدعى (خاص خانه) لدخول من كان محترماً من المتحممين وتابوت خشبي للحماي لجمع الغله فيه وتابوت آخر للثيابي لوضع الفتيحات فيه ويكتب فيه ذكر الحدود وحدود وحقوقه كلها وأرضه وبناءه وقدره النحاسية المركبة فيه لتسخين الماء فيه وبئر المطوية بالحجارة والآخر ويكرتها ودلوها ورشاتها والحياض المبنية في يونه أو يكتب والاولى المتخذة لجمع الماء فيها (١) وأتوته وملق رماده ومسيل مياهه وطوابقه المقروشة فيه وموضع خيشه وتخفيفه

إذا كان المله متوقداً عليه بيت الطحانة يكتب جميع بيت الطحانة المشتل على رضى واحدة ودائرة بجميع أدوات أزيائها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك الصالحة لأقامة عمل طحن الحواريات وقد عرف العاقدان هذان الأدوات شيئاً وأحاطا بها عاباً الحاطة شافية نافية للجهالة وأقر اعرفة جميع ذلك كما أقر ارحيها *

إذا كان المعقود عليه بيت الخنبق يكتب وفيه خنبق خشبي أو خنبقاته أو ثلاثة كل خنبق له عينان ومع الخنبتات خنبتات خرفية ويكتب بعد ذلك الحدود بخنبتاته وخنبتاته الخرفية الكارمها كذا عدداً والأوساط كذا والصغار كذا كلها فأعانة بأعيانها في بيت الخنبق هذا وقد عرفها العاقدان شيئاً وأحاطا

(١) قوله وأتوته الأتوت بوزن تنورا الموقدة والعامة تخففه وجعه أتاين كافي كتب اللغة ١٠ صححه

قبل أن يوصل إلى ذبحه وزاد السرخسى أن يكون الصيد مما يباح تناوله ويكون ممنوعاً وحشياً وإن لا يتوارى بها عن بصره وإن لا يقصد عن طلبه حتى يجده لأنه إذا غاب عن بصره برعي موت بسبب آخر فلا يحل لقول ابن عباس رضي الله عنهما كل ما أصميت ودع ما أعميت * الثاني في صيد الكلب صيد المسلم بكل الجوس لأبأس به وكذا يائزهم لأنه كالذبح بشفرتهم ولا يحل صيد الجوسى وذبيحته ويحل صيد اليهودى والنصرانى وذبيحته ما ردت كلب الجوسى الصيد على كلبه مسلم فأخذه كلب المسلم رده وأورد عليه

سبع فأخذه برقه لا يحمل فان رده عليه مجوسى حتى أخذ كلب المسلم يحمل لان فعل المجوسى من جنس فعل المسلم وان كان اعانة ورد الكلب
والسبع ليس من جنس فعل المرسل فكان من جنس عمل الكلب فيكون اعانة للكلب فلا يحمل * وفى الجامع الصغير اذا جرح المجوسى كلب
المسلم فان جرحه وقتل صيدا اكل وعلى القلب لا وليس هذا كما انفرد الكلب بنفسه وزجره صاحبه أن يجعل كارساله استعسانا صيده لو
معلما لحلال الآن يأكل منه * وان شرب من دمه لم يحرم عند العامة وترك الأكل مرة (٣٩٧) لا يدل على التعليم الا اذا كثر الترك ولم

يقدره الامام رحمه الله كما
هو دأبه وفوضه الى أرباب
الصناعة وعندهما يحصل
بترك الأكل ثلاثا فان ترك
ثلاث مرات صار معلما ولا
يؤكل الأول والثانى غير
معلم وفى الثالث روايتان
والاصح أنه يحمل فان أكل
بعد الحكم بعلمه يحكم بجعله
حتى لو صاد صيدوا وهى
قائمة ثم أكل بحرم الكل
عنده ولا يظهر رفعا كله
والخلاف فى المتعارفة
والمتابية سواء ولو قطع منه
قطعة حاله الاخذ وألقاها
وقته فلما أخذه صاحبه
أكل تلك القطعة حل ولو
قطع بعد ما أخذه صاحبه
أو أعطاها صاحبه فأكلها
يؤكل أيضا وفى البازي
لا يشترط ترك الأكل

نوع

غاب عن بصر الراى فابعه
ولم يشتغل بعمل آخر حتى
أدركه ميتا حل استعسانا
فان كان به جراحة أخرى
لم يؤكل ترك أم لا أرسله
فأخذ ذلك الصيد أو غيره
أو عددا من الصيد حل
أكلها مادام فى وجه ارساله
عندنا أرسله فأخذ صيدا

بها علما ويتم الكتاب كذا فى الذخيرة *
• اذا كان المعقود عليه مجمة يكتب اشتري جميع المجمة التى فى موضع كذا بجميع ما هو منسوب اليها
من القدران الثلاثة أو الغديرين أو الغدير والغارفين وهذه المجمة كذا ذراعا طولا فى عرض كذا ذراعا
ويحد المجمة والغدير والغارفين *

• اذا كان المعقود عليه مشجعة يكتب اشتري جميع المشجعة التى فى موضع كذا بجميع ما ينسب اليها من
جوانبها الاربع ويحد بها *

• اذا كان المعقود عليه الملاحة يكتب اشتري جميع الملاحة بجميع ما ينسب اليها من الحياض ومجمع
ماؤها ومستجمع المالح فيها ونحوها ويحد بها

• واذا كان المعقود عليه أرضا فيها عين القبر والنقط يكتب اشتري الأرض التى يقال لها كذا والعيون
التي فيها القبر والنقط فى هذه الأرض اشترى هذه الأرض مع هذه العيون التى فيها القبر القائم والنقط القائم
فى هذه العيون وانما كتبنا العيون لان عند بعض العلماء لا يدخل العين فى بيع الأرض لانه لا يمكن
الانتفاع بها من حيث الزراعة وكانت من خلاف جنس الأرض فيكتب احترازا عن هذا الخلاف وانما
كتبنا القبر القائم والنقط القائم لانهما مودعان فى العيون كالمخ فى الملهة فلا يدخل فى البيع من غير ذكر
وانما افترق الماء الذى فى البئر والعين والقبر والنقط فى العين من حيث ان الماء لا يذ كرى البيع والقبر
والنقط يذ كران لان الماء فى البئر ليس بمالك لصاحب البئر فكيف يبيعه ولا كذلك القبر والنقط وان كان
البئر والعين اسم يذ كرن ذلك الاسم ولا بد من ذكر حد النهر والعين والله تعالى أعلم

• وان باع أصل نهر جار يكتب مفتحه ومنتهاه وطوله وعرضه وعمقه ويذ كران من كل جانب منه كذا
ذراعا وان كان النهر مسمى باسم يكتب ذلك الاسم ويذ كرن حده ولا محالة وانما كنى بذكر الحدود فلا
بأس بترك تقدير الذراع لان المعرفة قد حصلت بالتحديد وهى المقصود

• وان اشترى النهر مع الأرض يكتب النهر ويذ كرن طوله وعرضه وعمقه وما يسمى به النهر وذراعان
حريمه من كل جانب ثم يكتب الأرض التى معه ويحد ذلك لان تمام التعريف بالتحديد ويتم الكتاب
كذا فى المحيط *

• اذا كان المعقود عليه قناة يكتب اشتري جميع القناة التى هى فى قرية كذا ومفتحه فى موضع كذا
ومصبها فى موضع كذا وخرى بمها من الجانبين كذا ذراعا بحدها وحقوقها وأرضها أو بنائها أو سفها
وعلوها وكذا النهر الآن النهر لا يكون له علو ولو لکن يكتب فى النهر عرضه وطوله وعمقه بالذراعان ويذ كرن
حريمه من الجانبين بالذراعان أيضا

• اذا كان المعقود عليه شربا بغير أرض وبغير أصل النهر فهذا البيع لا يجوز لان الشرب عبارة عن
نصيب الماء وحسته والماء قبل الحيازة ليس بمالك له وبيع ما ليس بمالك له لا يجوز ولان الماء مما يقل
ويكثر فكان المبيع مجمولا ولا فإوجب فساد البيع قال بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى يجوز ان تعارفوا
ذلك كفى نواحي بل ونسب وأشباه ذلك فان أهل تلك النواحي تعارفوا ذلك ورأوا جوازه وقد قال عليه
السلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وبه كان يفتى القاضى الامام أبو على الحسين بن الخضر

(٣٨ - فتاى سادس) ختم عليه بعد قتله ثم آخر إن طال مكثه على الأول انقطع ارسال وحرم والا فلا وان عدل عن سنن
الارسال عينة وبسرقة فأخذ صيدا لم يحمل وان كمن حتى استمكن من الصيد ثم وثب عليه فأخذه حل * أرسل كلبا فأخذ الصيد المرسل اليه
وأمسكه حتى مات الصيد من أخذه أو صدمه لم يؤكل * أرسله على صيد فأخطأ ثم عرض له صيد آخر فقتله لم يؤكل وان رجع فعرض له صيد
آخر فرجوعه لم يؤكل لبطلان ارسال بالرجوع وبدون ارسال لا يحمل * كل جارح من السباع يحمل أكل صيده وفى الذئب قال محمد

رحمه الله لا أعلم أنه يتعلم أم لا وقال أصحابنا لا بد والذئب من عادتهم المسالمة صيدهما ولا يأكلان في الحال فلا يستدل بالامساك فان علم
لهم ما يحتاجون ولا بد من الجرح في الصيد سواء كان الصيد بالكلب أو الرمي ويشترط أن يكون سهم جارحا والمعارض أن يخرق يؤكل والا لا
الآن يكون رأسه شديدا فأصابه حده وجرحه فيؤكل والبازي إذا قتل الصيد يحل أكله وان لم يجرح * الكلب المعلم أخذه وقتله خنقا
ذكر في الزبادات أنه لا يحل وتكاتب (٢٩٨) الصيد أنه يحل قال عصام في مختصره لا يحل وعليه الفتوى * البازي المعلم أخذه

النسفي رحمه الله تعالى وغيره من المشايخ رحمه الله تعالى لم يجوزوا ذلك وهو الصحيح لان القياس الصحيح
أنما يترك بتعامل جميع البلدان لا بتعامل بعضها

إذا كان المعقود عليه شيئا من ضيقة وجزء من مياه قرية تعارفوا ببيع المياه بضياعها يكتب فيه
اشترى جزأ من كذا جزأ من مياه قرية كذا ومياهها كذا على كذا سهم ما وهذه المياه مأخوذة من عيونها
التي فيها وهي معروفة معلومة عند أهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه فسمية مملوثة عند
أهلها لا يخفى عليهم شيء من ذلك اشترى هذا الجزء من جميع هذه الأجزاء من ماء هذه القرية بحصة من
ضياعها المذكورة فيه التي هي لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم عقاير معلومة عندهم على ضياعها
المذكورة فيه فسمية مملوثة التي هي لشركاء هذه القرية بمقدورها ما وقعت عليه عقدة هذا البيع وحقوقه
ويتم الكتاب

وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى أرض كذا بشرها من الماء وهو كذا فبجائته أو كذا بواحد من
كذا بواحد له من جله الماء الجاري في شهر قرية كذا ماء أصليا بباخر اجساد بواحد بواحد بواحد بواحد
ومسألة وحقوقه الداخلة فيه والخارجة منه من أعلى عيون وادى كذا حتى ينتهي إلى أقصى حدودها
على ما يتعارفه شار بهذا النهر فيما بينهم من عقاير المياه في شرهم

وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى منه جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه وحصة من الأرض التي
بوضع كذا وكذا سهم ماء مشاعا من جله كذا سهم ماء التي هي سهام ماء هذه القرية مشاعا فيما بينهم ومقدار
سهام ماء هذه القرية يعرف بكذا عرفة كل عرفة كذا سهم ماء وجميع هذه الضياع في مواضع متباعدة من
ذلك الأرض التي على شاطئ نهر كذا ومنها ومنها

وفي بعض قرى نفس شراء محدودات مقرزة ومحدودات مشاعا بسهام ماءها ويكتب في ذلك اشترى
جميع الضياع المشتملة على حوائط وأراض بعضها خراجية مشاعة وبعضها غير خراجية مقسومة بقرية
كذا من قرى نفس وجميع ما ذكر أنه جميع حصته وكذا سهم ماء من جله سهام الماء لهذه القرية كل سهم
منها يعرف بمقداره بعشرين جريبا بالمساحة منها كذا سهم ماء من جماعة هذه القرية مشاعة بين أربابها على
أقسام تدعى أقرتها وهي كذا قراحا كل قراحا على كذا سهم ماء وهي معروفة بين أهلها كذا سهم ماء في أقرحة
أفلان وكذا سهم ماء في أقرحة فلان توزع الاخرجة ونائب السلطان على هذه السهام ويقسم ماء هذه
القرية التي يجري في نهرها من أصل الوادي عليها وأما غير الخراجية المقسومة فحائط بوضع كذا وكذا
وأرض وكرم ويحدها وشرهم من نهر كذا

إذا كان المعقود عليه حائطا تحته بيت للقيام فيه أو سرير تحته أو تحت فناء الذي يجلس عليه صاحب
الحائط يكتب فيه جميع الحائط المبنى والبيت الذي تحته أو تحت فناءه أو السرير الذي تحته أو تحت
فناءه الذي يجلس عليه التاجر لتجارته وينتهي طول هذا السرير إلى منتهى طول سفلى هذا الحائط ثم يذكر
الموضع والحدود ويتم الكتاب

إذا كان المعقود عليه بيت طراز يكتب فيه جميع بيت الطراز المبنى المشتمل على كذا وهدنة لعمل
الحوكة أو يكتب فيه جميع الحائط المبنية المشتملة على كذا وهدنة لعمل الحوكة ثم يذكر الموضع والحدود

وجرحه ولا يعلم أنه أرسله
انسان أولا لا يحل لان
الارسال شرط ولم يقطع
بوجوده * انقلت البازي المعلم
ثم أخذه صاحبه لا يحل صيده
حتى يجيبه ثلاثا إذا دعاه
ويقع في قلبه أنه معلم لانه
ترك التعلم حين انفلت منه
* يجوز تقليد المعلم بالبيع
والهبة والوصية وغير المعلم
كذلك وقال في النواذر
حتى يجوز بيع الجرو وبيع
العقور لا يجوز والفهد
والبازي يجوز بهما وبيع
السنور يجوز قاله الامام
الثاني رحمه الله * ضرب
صيدا بسيف وأبان من قبل
الرأس ثلاثا نحس لانه
ذكاة وان أبان فخذ أو
عضوا أقل من النصف لم
يحل الممان عندنا وحل
الباقى لوجود ذكاة
الاضطراري ولو قطعه
بصفيين حل الكل * وكذا لو
أبان بعض الرأس وان
أبان أقل من نصف الرأس
لا يؤكل الممان لانه يتوهم
بقاؤه بعد الاناة وحل
الباقى للذكاة الا اضطراري
قطع عضوا ولم يبين ومات
حسب ولو أبان اللحم فتعلق
بجلده فهو ممان ولو ضرب به

سيفاً على سمكة فقطع بعض ما يؤكل ما قطعه بخلاف الصيد لان الميت من السمك حلال (الثالث في الرمي) وإذا
رمى صيداً فرماه آخر فأنخنه الاول ملكه الاول وان مات بالاول حل وان علم انه مات بالثاني حرم وضمن الثاني للاول ولو رمياه وقتله ملكه
وحل لهما ولو تعاقبا ولم يخنه الاول فقتله الثاني ملكه الثاني وحل وذكر بكرمي ولم يخنه أو أنخنه لكن بحال لا يسلم الصيد منه ولم يبق فيه
من الحياة الا قد بقي في المذبح بعد الذبح بأن أبان رأسه ثم رمى أخرى لا يحرم وان كانت الرمية الاولى أنخنه الا أن الصيدان كان بحال

يتوهم سلامته يحرم وان كان بحال يعلم انه يموت لاحالة بأن شدة بطنه ووصل الى أمعائه عند الثاني رجحه الله يحل خلافاً لمحمد رحمه الله كما لو كان الراي غيره وان مشى ساعة حتى انتهى اليه ومات قبل أن يصل اليه يؤكل لانه لم يقدر على ذكاة الاختياري * روى صيدا فوقع على الارض فمات يحل بخلاف ما لو وقع على حجر أو شجر أو ماء أو رمح مر كوز أو حائط أو لبنة منصوبة ثم وقع على مكان آخر ومات يحرم * والطير اذا وقع في الماء ان برأ لا يحل كانت الجراحة فوق الماء أو كان منعه ساق الماء الا أن تكون الجراحة (٣٩٩) بجالة لا يتوهم نجاة الصيد كما اذا ذكاه فوقع في الماء وان كان

ماتاً ان الجراحة فوق الماء يحل لانه علم أنه مات من الجراحة وان كانت الجراحة بحال يتوهم نجاة الصيد منها لولا الوقوع لا يحل بخلاف ما لو وقع على الجبل واستقر عليه أو وقع على الارض ومات حيث يحل بخلاف ما اذا كان شيء من ذلك محمداً فأصابه وبجره لم يحل * روى صيدا فرتد الربح السهم عن سننه فأصاب صيداً لم يحل ولو قواه فأصابه على سننه حل ولو مر السهم على سننه فأصاب شجرة ولم يفترو مضى وأصاب الصيد حل ولورى سهماً أو آخر حجراً أو أصاباً ومات لا يحل * روى صيدا في السماء فهو

وإذا كان المعقود عليه وهدة واحدة معينة يكتب فيه جميع الوهدة الواحدة اليمينية أو اليسارية أو الامامية من جميع بيت الطراز المشتل على كذا وهدة واحدة أو هدة واحدة المعقود عليها ويذكر موضع بيت الطراز المشتل على كذا وحدوده ثم يذكر حد هذه الوهدة كذا في الذخيرة * اذا اشترى ضيعة أو قرية وترك ذكر الحق يدخل البناء والتخل والشجر كله مشل الكرم وشجرة التناح والسفرجل وأنواعها والقصب والحطب والطرفاء الرواية رواها بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القصب النارسي وقصب السمك وقصب الذريرة لا تدخل بالانفاق وقصب الذريرة ما يدق ويدخل الميت أي يستر وما كان من الاشجار التي لا تثمر وتقطع في كل أو ان كالدلب والجوز فقد اختلف المتأخرون فيه منهم من يقول لا تدخل الا بالذراع ومنهم من قال تدخل وهو الاصح والدلب (جزار) والجوز (سبيطار) وأما الباذنجان فشجرة للشترى وجهه للبائع وكذلك القطن والعصفرة فان شجر يدخل في العقد بدون ذكر الحقوق وما عليه من الربيع لا يدخل الا بذكر الحقوق وعلى هذا كل ما يؤخذ عنه من غير أن يقطع أصله والخمار التي على الاشجار لا تدخل بدون ذكر الحقوق والمرافق وعند ذكر الحقوق والمرافق تدخل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا تدخل الا بالتخصيص عليها أو بذكر كل قليل أو كثير هو فيها أو منها من غير أن يقول من حقوقها والربطة وما نبت وصار له ثم للبائع وأصولها المشتري قال محمد رحمه الله تعالى ولو باع أرضاً فيها زعفران فالربط للبائع وعلى هذا الكنان والدخن وجميع الحبوب مثل الحنظل والباقلاء والعنبر هذا كله بمنزلة الزرع (وان كان البسيع قيطونا) زدت بحجته بقائه العشر وجباة وهي كذا عدد الكبار منها كذا والواسط منها كذا والصغار منها كذا وهي قائمة بعينها في بيوت اهرائهم أو جميع ما فيه من الحبوب والخنطة والشعيران كانت داخله تحت العقد بذكر المتعاقدين انها في العقد والاهراء الخنقات ويقال البيت الواسع ويقال (انبارخانه) ولم أجده هذه اللفظة في كتب اللغة لكن هكذا سمعتها من قرأت عليه

وان كان البسيع كراماً أو بستاناً زدت عند ذكر حقوقها وأشجارها وأغراسها وزراحيها ونفسيانها وعرائشها وأوهاطها وشربها ومشاربها وسواقيها وأعمدها ودعائها وأغراسها (١) والاهواط واديج وأعمدها وتادها ودعائها ما ينصب عليها العرائش والعريش والوثيلة الحبل المتخذ من القصب (وان كان البستان في حائط البلد) كتبت في حائط بلد كذا بما يلي درب كذا على ساقية نهر كذا (وان كان في قرية) كتبت في قرية كذا من سواد كذا

وان كان فيه غرة أو زرع أو رطبة كتبت وغرتها وزرعها ورطبتها ويريد عند ذكر غرتها أو قدسها صلاحها وان كان فيها زرع محصوداً أو غرة مجذوزة أو نبت أو حطب قد دخل تحت البيع كذلك ويذكر معرفته العاقلين جميع ذلك (وأما كدرا الكرم) فقصر بداره وبيوته علوه وسفله وأربعة حوائط الكرم من أسفلها الى أعلاها بشوكها وكذا عدد زرجون وجميع العريش وجميع الوهط على شط الحوض أو أمام

(١) قوله والاهواط واديج كذا رأيت في نسخ هذا الكتاب والذي في القاموس وهاط جمع وهطة وهي الوهدة أي الارض المنخفضة فتأمل وحرر ما في نسخ الهندية ولعله تحريف أو فارسي والله أعلم اه محمده

فقتله حل لان العبرة بوقت الرمي * مسلم روى ما فأصاب السهم الموضوع ورفع فأصاب السهم الموضوع الصيد فقتله جرحاً حل * مسلم روى سهماً أو أصاب سهماً * مسلم آخر ما فأصاب الصيد فقتله ان كان يعلم أن سهم الرمي الاول لا يبلغ الصيد ولا إصابة الثاني فالصيد الثاني وهو حل وان كان يعلم انه يصيبه كان للآول وكذا لورى الجحوش بعد رمي المسلم وان زاد قوة ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم وهو مكروه ولا يحل صيد البندق والمعارض والحجر والاهصا روى صيدا فوقع عند جحوش قدر ما يقدر على ذبحه ومات لم يحل لانه قادر على الذبح بتقديم الاسلام

* رعى صيداء ما فآخذ صاحبه ولم يكن من الوقت قد رما بقدر على ذبحه يؤكل في المختار وقيل لا يعمل في ظاهر الرواية لانه بجملة وقوعه عندنا ثم رعى صيدافش على ساعة بلا جراحة ثم ذهب عنه تلك الآفة فذهب وأخذه آخر فهو الثاني بخلاف ما لو جرحه جراحة لا يستطيع منها النهوض ثم رعى أو رعى الآخر حيث كان فالصيد للاول والفرق ان في الاولى لما أخذه الاول يكن نصب شبكة فوقع فيها صيد والنصب غائب فتخلص عنها ثم رما آخر فأخذه فهو له (٣٠٠) وفي الثانية أخذ الاول لبقائه أثر فعله فلكه رعى أسدا أو ذئبا ونحوه مما يقصد بالاصطياد

القصر وكذا كذا شجر رمان وثمن وخوخ ومشمش وفرسك وهو بالقارسية (شفتريك) وعلى هذا جميع الساقين الشجر والزرجون (وأما كذا دار الأرض) فخمسون جسد ولا وعشر مسنات وكذا وقرسرين مختلط بالتراب على رأس هذه الأرض وجميع الاشجار حولها وعلى مسناتها وجميع ما كبس به الأرض مقدار ذراع أو ذراعين على حسب ما يكون من وجه الأرض ويجب أن يلحق بذلك كله وقد عرفنا مواضعها ومقاديرها ونظر اليها فعرفنا شيئا كذا في الظهيرة *

وإذا كان المعقود عليه قناة علم ارجى في بيت كذا كرم حدرجه الله تعالى في الاصل أنه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع القناة التي يقال لها كذا وهي في رستاق كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القناة مما يلي كذا والرجى التي فيه ومفتح هذه القناة مما يلي كذا ومصبها في كذا وبين طولها وعرضها وعمتها ولم يذ كر حدرجه الله تعالى الأرض التي على حافتي القناة وكتب الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك أنها كذا ذراعاً من كل جانب بذراع كذا من الجانب الايمن كذا ذراعاً ومن الجانب الايسر كذا ذراعاً وعرضها كذا ذراعاً وعمتها كذا ذراعاً وبذراع وسط وقد ذرع فلان بستر اضيقها وكان كما وصفنا وعلمنا ذلك وأحاط به علمنا وعرفه وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يقول يكتب اشترى جميع هذه القناة بغيرها وقال الطحاوي رحمه الله تعالى وما كتبناه أحوط لان بين العلماء اختلاف فيه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقناة حريم وعلى قوله مالك للقناة حريم بمقدار ملق طينها فلا يصح البيع أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر وأما على قوله ما فلان بمقدار ملق طينها فجوهول لا يوقف عليه من حيث الحقيقة فيصير بائعاً للمعلوم والمجهول في صفقة واحدة ولان من جعل للقناة حريماً فاعلمنا يجعل لها حريماً إذا كانت في أرض الموات فاما إذا كانت في أرض مملوكة للغير فلا وإذا لم يكن للقناة حريم على هذا الاعتبار يكون جامعاً بين الموجود والمعدوم في صفقة واحدة وأنه لا يجوز فيجب التحرز عن هذا وذلك بأن يكتب على نحو ما بينا ولو ذ كر صفقة الماء (١) على نحو ما بينا قبل هذا فذلك أحسن وأوثق ثم يذ كر الحسد والاربعة ويكتب بمجودها كلها والبيت الذي على هذه القناة والرجى الدوارة فيه نادواتها وآلاتها الحجرية والخشبية والحديدية وبكراتها ودلائها واحدة وقها أبو ايوب آيبتنا غير ما باجنتها وألواحها المقروشة في أرضها وملق أجمالها وموقف دوابها ساني حقوقها ويتم الكتاب على نحو ما ذكرنا كذا في المحيط *

وان كان المعقود عليه أجرة يكتب اشترى منه الاجرة التي في موضع كذا وحدها كذا اشتراها بقصبتها القائم فيها باصول قصبتها وان كان فيم اقصب محصور دخل في هذا البيع ذ كر أيضاً وقصبتها المحصور والموضوع فيها حرماً كذا في الذخيرة *

وان كان المبيع سفينة قلت اشترى جميع السفينة التي يقال لها كذا وهي سفينة من خشب كذا ألواحها كذا وعوارضها كذا وطولها كذا وعرضها كذا اشتراها بعوارضها وألواحها وسكانها ودقلها ومراذيلها وهي كذا كذا امر ديا ومجاديقها وهي كذا شجنا فاو خشبها وحصرها وجميع أدواتها وآلاتها التي تستعمل

(١) قوله على نحو ما بينا الخ أي في كلام المحيط والافهوات قريبا اه مصححه

وسمى فأصاب صيداً ما كحل اللحم وقتله حل كله عندنا خلافاً لفرجه الله وان رعى جراحة أو سمكة وأصاب صيداً وقد ترك التسمية عن الثاني أنه لا يعمل لان المصاب لا يعمل بالتسمية والمختار أنه يؤكل * رعى بالتسمية إلى أدى أو حيوان أهلي ما كحل فأصاب صيداً ما كولا لارواية فيه وعن الثاني رحمه الله قولان في قول لا يعمل واليه أشار في الاصل * سمى وأرسل إلى صيد وهو يظن أنه انسان أو جحرأ كل * سمع حسا وظنه حس صيد ورماء أو أرسل كلبه فأصاب صيداً ان كان ذلك الحس حس صيد لا بأس به وان حس انسان أو غيرة من الاهليات لا يعمل * رعى خنزيراً أهلياً أو ظبياً مسناتاً فأصاب صيداً لم يعمل وان كان لا يعرف أنه أهلي أو وحشي يعمل لان التوحش هو الاصل * وان رعى بعيراً ولا يدري انه وحشي أو أهلي لا يعمل لان الاصل فيه الاستئناس * تعلقت الدجاجة بشجرة لا يصل اليها فرماها ان خاف عليها الموت تؤكل والا لان ما توحش من

الاهلي كالصيد كالبقراذند والبعر وأما الشاة اذا نذت خارج المصرف كالبعير وفي المصرا لا الجملة اذا كانت تم تدي إلى بها منزلها فرماها انسان لا يحل الا اذا أصاب المذبح وان كانت لا تم تدي فهي كالصيد في موضع قال هي كالصيد مطلقاً والشاة لو سقطت في بئر فذاتها الجرح وقال الحسن لا انها تذكي بالذكاة لا اختياراً وذ كر القاضي انه يعمل بلا ذ كر خلاف فان أصاب السهم ظلتها أو قرنها أو أدى حل وان أصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم ان كثيرا حلت وان الجراحة صغيرة وقيل (الرابع في السمك ما يؤكل وما لا يؤكل والحلاله

الطافي وهو السمك الذي مات في الماء بلا آفة لا يؤكل وإن باقته بأن يحسره الماء أو طفا على وجه الأرض أو وجد في بطن طير أو سمك أو ربطه أحد في الماء أو اضطر من الصيادين إلى مضيق فتراكت وهلك أو ولدغته حية أو أصابه جايده قال في التجريد فيه روايتان * سمكة بعض في الماء وبعض في الأرض ميتة الرأس خارج الماء تؤكل وإن في الماء كان مافي الأرض قدر النصف أو أقل لا تؤكل لأن موضع التنفس في الماء فيكون الموت بلا آفة فيكون كالطافي وإن أكثر من النصف تؤكل لأن (٣٠١) لا أكثر حكم السكيطر ما راجل في

الماء فتعلق به سمك إن رعى به خارج الماء في موضع بقدر على أخذه فاضطربت ووقعت في الماء يملكها وإن انقطع الحبل قبل إخراجها من الماء يملكها * وجد السمكة ميتة في الماء وبطنه من فوق لا يؤكل لأنه طاف وإن كان ظهره من فوق أو كل لأنه ليس بطاف وإذا وجد في بطن الطافي سمكة أو كل لأنها ماتت باقعة بخلاف الطافي وإن ماتت بجزء الماء أو برء فغن الإمام أنها لا تؤكل وعن محمد رحمه الله أنها تؤكل وعامة المشايخ على أنها تؤكل قال النقيب قول المشايخ أعجب لأنها ماتت باقعة فصار كونها بالإنجاء الماء وقال القاضي أنها تؤكل عند الكل * أكل السمكة كلب فشق بطنها وخرج منها سمكة إن كانت مصححة تؤكل * أرسلت السمكة في الماء النجس فكبرت فيه لا بأس بأكلها في الحال وما لادله كالزنبور ونحوه لا يؤكل إلا السمك والجراد والعقرب ونحوه يؤكل والغسراب الذي يأكل الحشرات يكره وفي الطعاري أكره كل طائر

هم الداخل فيها والخارجة منها وشراعتها ولبودها بعد معرفتهم ما يابها بعينها ونظرهما إليها وتحريم ما فيها بكذا وكذا كذا في الظهيرية *

إذا كان المعقود عليه عبثاً وبئر الدس لها أرض نسق منها وانما هي للماشية يكتب اشتري منه البئر التي في مكان كذا أو العين التي في مكان كذا أو يد كذا الحدود ويزكر وهي عين مسدودة مستدارها كذا ذراعاً بذراع كذا وعمقها كذا وكذا في البئر يكتب استدارتها وعمقها بالذراع ويكتب أنها مطوية بالآجر إن كانت ويكتب في العين مبدأها ومنتهىها ويكتب اشتري هذه البئر وهذه العين مع ما حولها من الأراضي بقدر كذا ذراعاً من كل جانب بذراع وسط وإن بين ماءها فكتب وماؤها مع عين عذب طاهر فرائد ليس عنت ولا ملح أجاج فهو أحسن وأحوط ولا يكتب الماء الذي في العين والبئر في البيع لأنه ليس بمملوك له فكيف يبيعه كذا في الذخيرة * وإن كان المبيع قطعة من أرض كبيرة وتلك القطعة حدوداً بسلام منصوبة كأشجار معلومة فأنك تحت الأرض ثم تكتب هذه القطعة مما يلي أحد حدودها منبت أشجار كذا والثاني والثالث والرابع كذا (وطريق آخر) وهو أقطع للشعب متى قلعت الأشجار ولم يكن لها أعلام أن تحدد الأرض الكبيرة وتبين جهة القطعة منها شمالاً أو جنوباً أو الناحية الشرقية أو الغربية ثم تذكر ذراعاً منها طولاً وعرضاً وكذلك إذا استنبت القطعة الصغيرة من الكبيرة

وإن كان المبيع مملوكاً تبيين جنسه واسمه وحليته على ما ذكرناه غير مرة وتزيد إذا كان بالغاً أنه مقر بالعبودية لاداء نفسه ولا غائله ولا خبثه ولو زدت ولا عيب كان أحوط وأعم ويجب أن يعلم معنى الداء والغائله والخبثه فنقول الداء كل عيب باطن ظهر منه شيء أو لم يظهر فنه وجع الطحال والكبد والرئة وهو بالفارسية (تاسه) و(دمه دل) والسعال وفساد الخيض والبرص والجذام والبواسير والذرب وهو فساد المعدة والصفير وهو الماء الأصفر في البطن والحصاة والفتق وهو رجح الأمعاء وعرق التماس وهو عرق الفخذ والناسور والجرب والخنزير وما أشبهها من الأسقام والأدواء أما الخنثون والوسواس والبول في الفراش والبياض في العين والأصبع الزائده والصم والعشى والشلل والعرج والشحبة واللكنة والشامة فهذا كله عيب وليس بداء * وأما الغائله فالإباق والسرقة وأن تكون الحاربه زانية والعبد يكون طاراً أو ناساً أو فاطح الطريق فهذا كله غائله وهي لا تكون إلا في الرقيق والداء في الحيوانات كلها * وأما الخبثه فهي الزنا ونحوه (١) والعوار بفتح العين لا يكون إلا في أصناف الثياب وهو الخرق والغضون *

وإن كان المبيع ثمار كرم أو قرية أو زرعاً كتب جميع الثمار التي في كرمه ثم تحده ثم تقول اشتري منه جميع الثمار القائمة التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه نصف الثمار كلها على ما يكون فيه من العنب والخوخ والشمس وهي ثمار قد بدأ صلاحها أو زرع قد بدأ صلاحه بكذا كذا درهما ما يصحها ليحدها ويقطعها من غير تقريط ثم بعد ذلك إن أراد المشتري استبقاء الثمار والزرع إلى وقت الإدراك فله وجهان

(١) والعوار بفتح العين الخ الذي في القاموس العوار مناشة العيب والخرق والشق في الثوب وقوله والغضون بالغين والضاد المجتئين جمع غضن بالتسكين ويحرك وهو كل ثمن في ثوب أو جلد أو درع اه

نقله معجمه

ياكل الحيف وكذا العقق إذا كان بأكل الحيف وعن الثاني رحمه الله لا بأس بأكله لأنه يخلط مع البر الحليف وانما كرم من الطيور ما لا يأكل إلا الحيف * الغراب على ثلاثة أوجه أبقعه وأسوده إن كان يأكل الحيف يكره والأول أن كان يأكل الحيف والحب قال الإمام رحمه الله يكره وقال لا بأس بالخطاف والقمري والسوداني والرزوزر والعصافير والفاخنة وكل ما ليس له مخلط يخطف ولا بأس بدود الزنبور قبل أن ينفخ فيه الروح لأن ما لروح له لا يكون ميتة * جدار الوحش يؤكل بخلاف الأهلي والبغل لا يؤكل ولحم الفرس الخلاف فيه معروف واختار علامة خوارزم ولا تاركن الملة والدين والنجاني بأخيه شرب لبنه * نوع في الجلالة يكره لحم الأبل الجلالة

وفي النواحد جدى غدى بلبن الخنزير لا بأس بأكله فعلى هذا لا بأس بكل الدجاج لان لحمه لا يتغير وما غذى به صار مستمكلا لا يبقى له أثر وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه يحبس الدجاج ثلاثة للثزبه وانما يشترط ذلك في الجلالة التي لاتأكل الجيف وما يخلط وياكل غيره أيضا على وجهه لا يظهر أثره في لحمه لا بأس به وفي الشافي لا يلحس شهر أو البقر عشرون والشاة عشرة والدجاجة ثلاثة قال السرخسي الأسع عدم التقدير ويحبس حتى تزول الرائحة (٣٠٣) المتننة وفي المتنقي المكروه الجلالة التي اذا قربت وجد منها رائحة منتنة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا تتركب ولا يعمل عليها

وتلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقالى

ان عرفها الخمس

نوع

ذبح شاة للضيف ذكرا عليه اسم الله تعالى يحل أكله لانه سنة الخليل عليه الصلاة والسلام واكرام الضيف اكرام الله تعالى ومن ظن

أنه لا يحل لعله انه ذبح لاكرام ابن آدم فيكون كانه أهمل لنفسه الله تعالى فقد خالف القرآن والحديث والعقل

فانه لا ريب أن القصاب يذبح للربح ولو علم انه يخسر لا يذبح فيه ربح على هذا الجاهل أن لا يأكل ما ذبحه القصاب

ولا ما ذبح للولائم والاعراس والعقيقة ولودجه لقدم الامير أو قدم واحد من

العظماء لا يحل أكله وان ذكرا سم الله تعالى عليه لانه ذبح لتعظيم غير الله ولهذا لا يضره بين يديه بخلاف

الاولى فانه يقدم بين يديه وهو الفارق وقد سمعنا عن

جهالة العوام ان الرؤساء اذا نزلوا في منازلهم وتجهلوا للركوب قالوا ابن رابر اميرى

كشيم فيذبحونه بين يديه ولا يقدمونه اليه وقد يذبحون وان كان في بيوتهم لحسم

ان شئت ذكرت ان فلانا البائع هذا باع للمشتري ترك الثمار المبيعة المسماة في هذه الاشجار الى وقت كذا من غير شرط كان في البيع ونهى الكتاب غير أن له أن يرجع فتمام هذا الوجه أن يقول متى رجع عن هذا الاذن كان مأذونا له في ترك هذه الثمار والزروع الى الوقت المعلوم المذكور فيه باذن جديده مستقبلا (والوجه الثاني) أن يستأجر الارض مئة مائة مائة بآجر معلوم ويكتب ثمن هذا المشتري استأجر من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الارض بعد اشتراؤه هذه الزروع له وقبضها من البائع المسمى فيه من غير شرط كان في هذا البيع محدودها كاهوا وحقوقها كذا كذا أشهر امتواليه من لدن هذا التاريخ جارة صحيحة نافذة لافساد فيها ولا خيار في هذا المشتري هذه الزروع المشتراة فيها هذه المدة ثم يكتب قبض الارض وقبض الاجرة والوجه الثاني انما يأتي في الزروع لاني الاشجار لانه لا يجوز ازالة الاشجار لاستبقاء الثمار عليها فالوجه الاذن والاباحة على ما مر

وان اشترى الرجل المنزل من نفسه لابنه الصغير كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من نفسه لابنه الصغير فلان وهو ابن كذا سنة بولاية الابوة بمثل قيمة المشتري لا وكس فيه ولا شطط أو بأقل من قيمته جميع المنزل المبنى ويصف المنزل ويذكر عديته وموضعه وحدوده ويتم الصلح الى آخره كقبض الثمن فان كان قبضه من مال ابنه الصغير كرت ذلك وقت قبض هذا العاقد من نفسه من مال ابنه الصغير هذا الثمن المذكور فيه قبضا صحيحا وقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الثمن كله براءة قبض واستيفاء وقبض هذا العاقد من نفسه لابنه الصغير هذا جميع هذا المنزل فارغا قبضا صحيحا فصارت يده فيه يدا مائة وحفظ لهذا الصغير بولاية الابوة بعد ما كانت يدهم لا وقام هذا العاقد من مجلس هذا العاقد بعد صحتته وتماه وفارقه مائة وأقر بذلك كما اقرارا صحيحا فان كان الاب أبرأه عن الثمن كتب وأبرأ هذا العاقد ابنه الصغير المشتري له هذا من جميع الثمن ابراء صحيحا صله منه وعطية ومبرة وشقة ووقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من جميع هذا الثمن ابراء سقاط كذا في الظهيرية * وفي هذا تنصيص على أن الاب لا يحتاج الى الغير في البيع من ولده وفي الشراء من ولده لنفسه كذا في المبسوط * فان اشترى الاب دارا ابنه لنفسه كتب اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لابنه فلان بنحوم من قيمته وابنه فلان بنمذ صغير في حجره يلى عليه أبوه الى أن يقول وقبض من ماله لابنه فلان بنمذ صغير هذا الثمن وقبض جميع هذه الدار لنفسه وأجود ما يكون في هذا الوجه أن ين الثمن بمحضرة الشهود ويقبضه لابنه لا يرى أنه لو كان لابنه دين عليه فأراد أن يبرأ منه كان للذي يبرئه منه أن يريته بمحضرة الشهود ويقول اسم دوائه وأنه كان لابن الصغير فلان على كذا وقد أخرجه من مالى وهو هذا قبضته له وقد قال بعض العلماء ان الاب لا يبرأ من دين ابنه بالاخراج والاشهاد وهو دين على حاله وعلى هذا شراء الوصى لنفسه من مال اليتيم غير أن الشرط فيه أن يشتره بأكثر من قيمته ويلحق بأخر حكم الحاكم لانه يختلف فيه فان اشترى للصغير من مال أبيه باذنه وهو أحوط ما يكون من بيع شيء من مال الاب للصغير كتب هذا ما اشترى الصغير المأذون له في هذا الشراء من جهة فلان بنمذ صغير لا وكس فيه ولا شطط من أبيه فلان بنمذ صغير الصلح كما ينهى صلح الاجانب كذا في الظهيرية * وان اشترى المتولى والقيم للوقف بمال الوقف يكتب فيه هذا ما اشترى فلان القيم في وقف كذا أو يكتب المتولى في وقف كذا من جهة القاضي فلان بمال هذا الوقف المجتمع عندهم من غلاته ثمير الممال هذا

ونظيره ما ذكره في البستان ان التمر على الامراء والتقاطه لا يجوز وعلى العروس والتقاطه لا يجوز والدليل ما مر واذا قال الوقف الطيب القنفذ نافع أو الحية لا يجوز أكله للتداوى لان الله تعالى يحكم لا يجرم شيئا حتى ينزع من نفعه وقوله تعالى في الخمر ومنافع للناس قبل اراذله منافع الاتعاظ اذا روى السكران وقام من فيه ودبره والكتاب الواحد يلحس قيئه مرة ذامرة ذاك فمن رآه اتعظ وتاب * اعترض بأن الفقهاء ذكر أن بيع الحيات يجوز اذا كان ينتفع به في التداوى دل على اباحة التداوى قلت قال الاستاذ اذا جعل في الدواء صار مغلوبا

مستل كما فلا يلزم من جواز ذابحوا هذا الان حال الانفراد بغير حال الاجتماع والقنفذ حلال عند الشافعي رحمه الله ولم يجوزوا به فكيف يجوز بالحرام المقتطوع ويكره اكل الصرد والهدد له عليه الصلاة والسلام قتلها ما والنحل والنمل والعنكبوت وأما الدبسي والصلصل والعققي والافلق واللحام فيجوز أكلها لكن لا يستحب لأن عند الناس أن من يأكل هؤلاء تصيبه آفة فيعتز عنه وعن مجاهد أنه عليه الصلاة والسلام كره سبعة أشياء من الشاة الذكروا الأنثيان والقبل والمرارة والغدة والمثانة (٣٠٣) والدم المسفوح وأدام الكبد والطحال ودم اللحم فليس بنجس ولا حرام وفي الصلاة المسعودي اذكو سفند حلال

است كوش ودينه وول وشش وذ كرو سبر ورم باح است تره وخصية وغدة ومغزشت باقي مكر وواست ودر سكمه دور وواست الخماس في تملك الصيد هـ اموضعا يخرج منه الماء الى أرض له بصيد السمك في أرضه فخرج الماء من ذلك الموضع الى أرضه بسمك كثير وذهب الماء وبقي السمك أقل حتى أمكن أخذه بلا حيلة فهو أولى به ولا سبيل لاحد الى أخذه ويضمنه الاخذ وهو لرب الارض وان كان الماء كثيرا لا يمكن أخذه الا بحيلة فهو له ولا يمكن لرب الارض والصيد يملك بالاخذ وانه نوعان حقيقي وحكي والحكي استعمال ما هو آلة الاصطاد كمنصب شبكة له لا للجفاف فتعقل به صيد ما يصكه بخلاف نصبها للجفاف لانه لم يقصد الصيد وكذا نصب ما ليس عوضا عن الاصطياد اذا تعقل به الصيد كنصب فسطاطا بأرض صيد في أرض رجل أو انكسر رجله فيها أو وقع في بئر بحيث لا يتقدر

الوقف ومعونه له على النواصب من فلان بن فلان جميع كذا والاحوط أن يراذه هنا وكان الواجب شرط في وقفه هذا أن يشترى بالمجتمع من غلاته مستغلا آخر ينضم الى ما وقفه اذا أمكن ذلك كذا في الذخيرة * ولو أن رجلا اشترى شيئا بدين معلوم ثم انولى غيره بعد القبض وأراد أن يكتب كتابا كتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلان بن فلان أقر عندهم في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز أمره وعليه طاعار غبا لا علة به تمنع صحة إقراره من مرض ولا غيره أنه كان اشترى من فلان جميع ما تضمنه كتاب شراء هذه نسخته وينسخ كتاب الشراء حتى يأتي عليه ذكر الاشهاد ثم يقول وان فلانا ولى فلانا جميع ما وقع عليه البيع المذكور فيه بثمنه الذي كان ابتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب بولية صحيحة لا شرط فيها ولا خيار وأن فلانا قبل هذه التولية قبولا صحيحا ونفسه الثمن بتمامه ودفع ذلك اليه وبرئ منه اليه براءة قبض واستيفاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية وتفرقه ما وضمان الدرك للمولى على المولى ثم يكتب الاشهاد وعلى هذا فصل الشريك الا أنك تقول لمكان ولا شريكه بالنصف أو الثلث أو الربع على حسب ما يتفق بنصف الثمن أو ثلثه أو ربه وعلى هذا بيع المراجعة غير أنك تذكر باعه منه مراجعة بربع كذا كذا في الظهيرية

الفصل العاشر في السلم اعلم بأن المثال في صكوك السلم على ثلاثة أوجه (أحدها) إذا ما أسلم فلان الى فلان كذا درهمين النقود يقول عينا حاضرة في المجلس في كذا وكذا فقبض من حنطة يضاء نقمة سقيمة مسبق سيجأى ما جاز باجيدة بالقض الذي يكال به في بلد كذا الى أجل كذا من لان تاريخ هذا الذي ذكر سلمنا صحيحا جازا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد على أن يسلمها اليه بعد حملها الموصوف في هذا الكتاب في منزله في مصر كذا وقبل هذا السلم اليه من رب السلم مواجهة وقبض جميع الدراهم رأس مال السلم الموصوف فيه قبل إقترافه ما وقبل اشتغالهما بغير ذلك وتفرقا في مجلس العقد تفرقا ليدان عن صحة وتراض منهما بواجب هذا العقد وان عقاده ويتم الكتاب ولا يذكر فيه ضمان الدرك لان المبيع غير مقبوض (والوجه الثاني) أن يكتب إقرارهما فيكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر مشهد واجبيعا أن فلانا وفلانا أقرنا عندهم أن فلانا أسلم الى فلان ثم يفتح الكتاب على الوجه الاول (والوجه الثالث) أن يبدأ بإقرار المسلم اليه ويعطف عليه تصديق رب السلم اياه في هذا الاقرار وانما كتبنا تقيا ولم نكتب نقيما من العصف والمدر والغلت وهو بالفارسية (جودر) كما كان يكتبه متقدما وأصحاب الشروط لانه قد يكون نقيما من هذه الاشياء ولا يكون نقيما من غير هذه الاخلاط مما يكون اخلاطه به عيبا والثناء المطلق يأتي على ذلك كل ولم يكتب حديث عامه كما كان يكتب بعض العلماء لان فيه ايهام أنه أسلم في فتح يحدث من بعد ليس بوجود وقت وقوع السلم ولو أسلم في مختلفي النوع لابد من بيان رأس مال كل واحد منهما ما عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وما كان من الاسلام مختلفا فيه ألحقت به حكم الحاكم لاحتجته على ما عرف قبل هذا (والاجناس التي يصح فيها) منها الاواني الصقرية والشبيهة وغير ذلك كذا عدد من المشعة المضروبة من الشبه المنقشة البخارية وزنها كذا وزن بخاري أو من المشعة الشبيهة المعروفة بخيزران أما الققمة فكذا عدد من الققمة المعروفة ببرنج كذا الكارونها كذا عدد كل واحد منها كذا منابوزن أهل بخاري يسع كل ققمة منها كذا منابوزن أهل البخاري ويسع كذا منابوزن أهل البخاري كذا عدد كل واحد منها كذا منابوزن أهل بخاري ويسع

على البراح فأخذها انسان ونازعه صاحب الارض ان كان صاحب الارض بحيث لو تمديده يصل اليه فهو له وان كان بعيد الا يصل اليه يده ولو مدفه ولا أخذ ولو اضطرب الصدف قطع الشبكة وانفلت فأخذ آخر فهو للثاني وان انفلت منها بعد ما ناصح صاحب الشبكة بأخذها وقد صار بحال يقدر على أخذها فهو للغاصب والفرق ان في الاول بطل الاخذ قبل أن كده وفي الثاني بطل بعد تمكنه من الاخذ ولو اتخذ النحل في أرض رجل كوارات وعسل كثير فافعل لملك الارض لانه من انزل الارض ولا يشبه العسل الصيد وانما يشبه النحل نفسه الطير فلو

أخذ النحل فهو له * دخل صيد داره وعلم به مالك الدار فأغلق عليه بابه وصار يحال يدع على أخذه بلا معالجة صار ملكا له ومعنى قوله أن
يمكن أخذه بلا معالجة أن يحتاج إلى قليل المعالجة ولا يحتاج إلى رعى أو شبكة وإن أغلق الباب بلا علم بالصيد لا يملكه حتى لو أخذه آخر ملكه
* وعن محمد رحمه الله دخل دار رجل غطي أو حمار وحش أو حائطه فإن كان يؤخذ بلا شيء فهو لرب الدار المحرم أرسل صيدا فأخذه غيره فهو باق
على ملكه * حتى لو أخذه إنسان (٣٠٤) للرسول أن يسترقه لأن الأرسال ليس دلائل الإباحة ودل هذا أنه إن أرسله حلال مختار

في الأرسال كان إباحة
ويملكه الأخذ ولا يتمكن
الأول من أخذه كره شيخ
الإسلام وجعله نظيره مالو
رعى قشر رمان فحازه إنسان
فهو له وقد ذكرنا في كتاب
اللقطة بخلافه والمختار في
الصيد أنه لا يملكه الشاني
وفي القشور يملكه وفي السير
لا يحل إرسال الصيد مطلقا
أما إذا أرسله مبيحا لمن أخذه
ففيه اختلاف المشايخ
* وضع في الصحرى من قبل الصيد
حمار الوحش فجاء فأذا هو
متعلق به وهو ميت وكان
سمى عند الوضع لا يحل أكله
وهذا محمول على ما إذا قعد
عن طلبه على ما يأتي من
الرواية أن شاء الله تعالى * روى
طبراني عنهم وقوع في الماء وكان
لودخله مع الخف أمكنه دركه
حيوا واشتغل بنزع الخف
فوجد ميتا لا يحل أكله
على اختيار الإمام أبي داود
رحمه الله لأنه ترك الطلب
وقال غيره يحل لأن دخوله
مع الخف اضاعة للمال
وخلاف العادة فصار
كزع الثياب على إن نقصان
الخف ربما يزيد على درهم
ويجوز مثله قطع الصلاة
* روى وأمر غيره بالطلب

كذا من الماء وعلى هذا الطساس والفخانات أما الحديدية فمنها كذا عدد من المرور والمضروبة من
الحديد الذي كرم المعزوف (يولاد) ومن الحديد المعروف (بنرم آهن) الصالحة لعمل الحرائث كل مر منها كذا
منا بوزن أهل بخاري كلها مفروغ عنها والمسحاة على هذا أما الزاجية فمنها طباق الطارم كذا عددا
من الطباق الزاجية الصالحة للطارم قطر كل واحد منها شبر كل عشر منها منوان أو ثلاثة أمنا على
حسب ما يكون من الطباق المعروفة (بكليداني) كل عشرة منها أربعة أمنا بوزن أهل بخاري قطر كل
واحد منها نصف ذراع بوزن أهل بخاري ومن الخاسيات كذا عدد أو يصفها بما يكون وصفه في السنة
الزاجية كل عشرة منها كذا مناسيع كل واحد منها كذا منان من المائع ومن القربات كذا عدد من
القربات الزاجية كل واحد منها نصف من أو عشرة أساتير أو من واحد يسع كل واحد منها كذا منان من
المائع أما القارورات فكذا عدد من القارورات الزاجية كل واحد منها نصف من على ما ذكرنا
وأما القباب كذا عدد الكبار المعروفة (بشش تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع واحد ونصف ذراع
كما يكون والأوساط المعروفة (بجهار تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع واحد مفروغ عنها والصغار على
هذا ومن الأواني الخزفية كذا عدد من الكيزان الخزفية الوركشية المعروفة بالفخجان وكذا عدد من
الكيزان المعروفة (بدوكاني أو سه كاني) وكذا عدد من الأوساط المعروفة (بكاسه رانكي) وكذا عدد من
الصغار المعروفة بكذا وكذا عدد من ديات متقاربة لا يجري فيها تفاوت فاحش أما الغطاء فهو ما يغطي به
رأس التنور المثني فكذا عدد من الغطاء الخزفي الوركشي الصالح للوضع على رأس التنور قطر كل واحد
منها كذا ذراع بوزن أهل بخاري وأما القدر فتصفها كما وصفنا الكيزان وكذا الجرار والحباب على هذا
كذا في الظهيرة

الفصل الحادي عشر في الشفعة قال في الأصل إذا اشترى الرجل دارا وقضه أو نقد الثمن ولها شفع
فأخذها بالشفعة وأراد أن يكتب بذلك كتابا كيف يكتب فقول انما يكون للشفيع الأخذ بالشفعة بعد
طلب صحيح والطلب أنواع ثلاثة طلب موأبة وطلب اسم أو تقرير وطلب تقليد فإذا أتى بهذه الأنواع
الثلاثة من الطلب فله أن يأخذها بالشفعة فإذا طلب الموأبة فأراد أن يكتب بذلك كتابا يكون حجة
له فإنه يكتب هذا ما شئت عليه الشهود المسنون آخر هذا الذي ذكرنا أن فلانا كان اشترى من فلان جميع الدار
في موضع كذا حدودها كذا بكذا شرا صحيا وقبض الدار ونقد الثمن وأن فلانا شفع هذه الدار المشتراة
بكذا إن كرسب استحقاقه للشفعة فإن الشفع هذا أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة في هذا الثمن
طلب الشفعة ساعته بطلب موأبة من غير مكت ولابست طلبا صحيا وقال أنا طالب لشفعة في هذه الدار
المحدودة بسبب كذا فهذا هو عام هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم مشتري الدار واسم بائعها ولولم
يذكر اسم البائع في هذه الصورة يجوز عندنا لأن بعد القبض الخصومة مع المشتري والبائع بمنزلة الأجنبي إلا
أن من الناس من يقول بأن بعد القبض أخذنا الشفعة منهما نذكرنا اسمهما نذكرنا عن قول هذا القائل وذكر
فيه سبب استحقاق الشفعة لأن الأسباب مختلفة والعلماء مختلفون فيها فعد بعضهم الشفعة بالأبواب وعند
بعضهم بجوار المقابلة وعندنا بجوار الملاصقة وعندنا شافعي رحمه الله تعالى الشفعة لا تستحق بالجوار
أصلا وعندنا الشفعة تستحق على مراتب أولا تستحق بالشركة في عين البقعة ثم بالشركة في حقوق الملك

يجوز في الفتاوى البخارية روى إلى طبر الماء كالبط ومات في الماء وكان أصاب ظهره وجرحه لا يحل أكله وقال بكر رحمه الله وهو
أن أصاب ظهره محل أكله وإن أصاب بطنه أو جنبه لا * أخذنا الجمد من غدير غيره أن كان صاحب الغدير هنا غدير لذلك فالجمد لصاحب الغدير
والألا * كتاب الذبائح * فيه فصلان * الأول في مسائله * ثم وجد الجوسى حل ذكاته المولودين كتابي ومجوسى
يحل ذكاته والمرأفة فيه كل رجل والصبي العاقل كالبالغ ويحل ذبيحة الكتابي وإن حر به إلا إذا سمع منه ذكر المسيح عند الذبح ولا يحل

ذبيحة المرتد وان تنقل الى مله أهـ لكتاب والعياذ بالله من ذلك ويستحب التوجه الى القبلة ويكره ان يحذفه عند الذبح بعد الأضجاع والتحرر قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر وان ذبح بسن غير منزوع أو ظفر لا يحل وان ينزوع أو قرن أو عظم فأنهر الدم وأقرى الاوداج يحل عندنا ذبحت فقطع منها نصف الحلقة ونصف المري لا تؤكل وان قطع الاكثر من الحلقوم والمري والاوداج تؤكل وان قطع أكثره ولا يحل أيضا قال مشايخنا أصح الاجوبة في الاكثر عنه اذا قطع الحلقوم والمري (٣٠٥) والاكثر من كل وجهين يؤكل وما لا فلا

نوع آخر

ذبيحة في مذبحه فلم يسلم الدم اختلفوا قال الصنار لا يحل وقال الاسكافي يحل وفي النوازل ان تحمرك بعد الذبح وخرج دم مسفوح يحل وان تحرك ولم يخرج أو بعكسه يحل أيضا وان عدمه لا يحل وهذا اذا لم يعلم حياتهم اوقت الذبح فان علم يحل تحرك أولا خرج الدم أولا وفي شرح الطحاوي خروج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحي وهذا عند الامام وهو ظاهر الرواية ذبح مريضة ولم يتحرك الاقفا ان فتحها لا يؤكل وان ضمها يؤكل وكذا العين وفي الرجل اذا قبضها وكل وان مدهالا وفي الشعر ان نام لا وان قام أكل هذا اذا لم يعلم حياتهم اوقت الذبح ولم يتحرك ولم يخرج الدم مرضت انشاقه بقي فيها من الحياة ما يتيق في المذبح بعد الذبح أو الذئب قطع بطن شاة وبقي من الحياة ما يتيق في المذبح عندهما لا تقبل الذكاة حتى لو ذكاهما لا تحل والاصح عند الامام انها تقبل الذكاة حتى لو

وهو الطريق ثم بالجوار فينبغي ان يبين حتى يعلم القاضي هل هو محبوب بغيره وكتب أول ما أخبر بشراء هذه الدار ولم يكتب حين علم لان العلم حقيقة لا يثبت الا بالخبر المتواتر وحق الشفعة بسقط اذا لم يطلب عند اخبار من دونهم فان الخبر اذا كان رسولا وهو عدل أو فاسق حراً وعبد مغير أو بالغ وبلغ الرسالة فلم يطلب الشفعة بطلت شفيعته واذا كان الخبر من تلقاء نفسه فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أخبر بالبيع رجلان أو رجل واحد ولم يطلب الشفعة بطلت شفيعته وروى محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجد في الخبر أحد شرطى الشهادة اما العدد أو العدة ولم يطلب بطلت شفيعته وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا أخبر واحد بأى صفة كان هذا الواحد ولم يطلب الشفعة بطلت شفيعته اذا ظهر صدق هذا الخبر فكنتنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه ترك الطلب عند اخبار الواحد أو اثنين وتوقف الى وقت الخبر المتواتر وقد بطلت شفيعته وكنتنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه أخبر مرة ولم يطلب ثم أخبر ناسيا وطلب وهذا الطلب لا يصح فكنتنا ذلك لقطع هذا الوهم وكنتنا طلب الشفعة ساعة عند طلب الموائبة من غير مكث لان العلماء اختلفوا في مقدار مدة طلب الموائبة ففي ظاهر الرواية لم يطلب على الفور من غير مكث تبطل شفيعته وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه وقت بعلم العلم وبه أخذ الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى وعن الحسن بن زياد أنه يتوقف بثلاثة أيام وهو قول ابن ابي ليلى وأحد أقوال الشافعي رحمه الله تعالى فلا تقتصرنا على أنه طلب طلبا صحيحا بما يتوهم متوهم أنه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك وضمنه الكتاب بالصحة متأولا وقول بعض العلماء ثم كنتنا لفظ طلب الشفعة والمشايع فيه مختلفة ونعامتهم على أنه اذا طلب بأى لفظ عرف في متعارف الناس أنه يريد به الطلب أنه يصح بأن قال طلبت أو طلب أنا طالب وما أشبه ذلك والاشهاد ليس بشرط لصحة طلب الموائبة وكذلك حضرة واحد من الاشياء الثلاثة البائع والمشتري والدار ليس بشرط لصحة طلب الموائبة ثم بعد طلب الموائبة يحتاج الى طلب الاشهاد والتقارير من شرط صحة هذا الطلب أن يكون عند البائع أو عند المشتري أو عند الدار المشترة وهذا الطلب اغنا يحتاج اليه اذا لم يكن عند طلب الموائبة أحدهم أو اذا كان طلب الموائبة عند أحدهم لا يكتفى به ولا يحتاج الى طلب آخر بعد سوى طلب التملك ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمكن عند حضرة أحد هذه الاشياء الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب بطل حقه والاشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهد بالخصم اعترف بهذا الطلب كفاه وينبغي أن يكون هذا الطلب بحضرة من هو أقرب منه من أحد هذه الاشياء الثلاثة وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة وان أراد الشفيع أن يتوثق بالكتابة لطلب الاشهاد كتب هذا كتاب فبه ذكرا ما اشترى فلان من فلان وينسخ كتاب الشراء من أوله الى آخره ثم يكتب بعده وان فلا نابعي الشفيع أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة منه بالثمن المذكور فيه طلب الشفعة ساعة عند طلب الموائبة على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طلب الاشهاد والتقارير من غير تأخير وتقصير بحضرة من هو أقرب اليه ويذكر ذلك والاحوط أن يذكر الطلب بحضرة البائع والمشتري لان العلماء فيه مختلفون فان أبي ليلى يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والخصومة معه والعهد عليه والشافعي رحمه الله تعالى يقول يأخذ من المشتري في الحالين والخصومة معه والعهد عليه وعندنا الخصومة مع البائع قبل القبض

(٣٩ - فتاوى سادس) ذكر في محل وعلمه الفتوى الكلب الملعوم أخذ صيدا وبقي فيها ما يتيق في المذبح أو روى الى صيد وبقي فيه من الحياة ما ذكرنا لا تقبل الذكاة حتى لو وجد الصائد ولم يذكره يحل قال السرخسي اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل أكلها سواء كانت الحياة فيها تسوهم أولا وتسوهم وقال الثاني ان كانت الحياة تسوهم يوما أو أكثر لا لا لا شق بطن شاة وأخرج ولدها وذبح الولد ثم اشاة ان كانت الشاة لا تعيش من الشق لا تحل ولا التحل * أدخل يدي في فرج قرة وذبح ولدها في بطنها حين عسرت الولادة علم ان من المذبح حل وان من

غيره ان لم يمكنه الذبح من الذبح حل وان أمكن لا * شاة حامل أراد ذبحها ان تقارب ولا تهايكه بناء على أن الجنين مفرد بجحكه لا يتذكى
بذكائه * قصاب ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع أعلى حلقوم وأسفل يحرم فلو قطع بعضها ثم علم فقطع في مرة أخرى الحلقوم قبل ان يموت
بالاول فلا يقطع في الاول في الاول بتمامه لا يحل ولو لم يكن قطع الاول بتمامه وانما أقطع منه شيئا يحل وفي فوائد الرسة غنى لوديع وبقيت
عقدة الحلقوم بما يلي الصدر تؤكل (٣٠٦) وكذا اذا بقيت العقدة بما يلي الرأس والقول بالحكمة قول العوام وايس معتبر

والعهدة عليه وبعد القبض الخصومة مع المشتري والعهدة عليه فيكتب الاخذ منه ما احتياطا ثم اذا طلب
الشفيع الطالبين فان ساعده الخصم على التسليم فقد تم الامر وانتهى بنهايته وان أبي التسليم فالشفيع
يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه القضاء بالمثاله بسبب شفيعته فان ساعده الخصم على التسليم وأراد
الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى هذا كتاب من فلان بن فلان يعني
المشتري لفلان بن فلان يعني الشفيع اني كنت اشتريت من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا
وحدودها كذا ابتكنا من الثمن ويتم حكاية الشراء الى آخرها ثم يكتب وانك كنت شفيع هذه الدار بسبب
الشركة أو الخلطة أو الجوار وحين بلغك أول خبر شراء هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور فيه طلبت
الشفعة طلب موافقة وطلب شهادة ويكتب طلب الموافقة وطلب الشهادة على نحو ما بينا طلبا صحيحا
بوجوب الحكم تسليمها اليك واعطاهما اليك بالشفعة فاعطيتكما ثم يتم الكتاب على حسب ما بينا واختار
المتأخرون في هذا هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلانا كان باع من فلان
جميع الدار التي في موضع كذا وينسخ ذلك الشراء فبعد ذلك ان لم يكن المشتري قبض الدار لا يذ كر قبض
الدار ثم يكتب وان فلانا كان شفيعا لهذه الدار المحدودة فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي لزيد أحد
حدود هذه الدار المشتراة أو يقول شفعة شركة فان نصف هذه الدار شاعا ملكه فطلب الشفعة فمأخذ علم
بهذا الشراء من غير تفریط طلبا صحيحا بوجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبا بوجوب الحكم تسليمها
اليه واعطاهما بالشفعة فاجابه اليها هذان المتبايعان اعطاء جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن
المذكور فيه اعطاء صحيحا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن المذكور فيه
بايقاض هذا الشفيع اياه ذلك تاما وانما ويرى اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء باذن هذا المشتري المسمى
فيه له بذلك وقبض هذا الشفيع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والاعطاء بالشفعة بتسليم هذا البائع
ذلك كله اليه فارغ عن كل مانع ومنار ع باذن هذا المشتري فما أدرك هذا الشفيع من ذلك فعلى هذا
البائع ويتم الكتاب ويلحق بآخره حكم الحاكم في شفعة الجوار لانه مختلف فيها ولا يذ كر ضمان البناء
والغرس والزرع لان ذلك لا يجب عليهم في الشفعة وان كان المشتري قبض الدار وقد اذن الثمن فلا خصومة
مع البائع وانما الخصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة على اقرار المشتري بالشراء وأخذ الشفيع منه
هذا اذا كان الاخذ بالشفعة بغير قضاء وان كان الاخذ بقضاء يكتب مكان قوله فاجاباه اليها فترافعا الى
القاضي فلان فقبض ثبوت هذا الحق بعد خصومة صحيحة حوت بينهم حكم عليهم ما يتسليم هذه الدار
المحدودة اليه بحق هذه الشفعة فاعطياه جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب
وفي طلب الاب والوصى يكتب وكان فلان الصغير شفيع هذه الدار وفي القضاء بالنكول يكتب وذلك
كله بعد أن يجد هذا المشتري دعوى هذا الشفيع عليه في هذه الشفعة فاستخلفه هذا القاضي على هذه
الدعوى فشكل عن اليمين عنده مرارا فقبض عليه بذلك بعد أن حلف الشفيع بالله ما سلم هذه الشفعة
للمشتري وقد أشهد هو على الطلب في مجلسها الذي بلغه فيه وأخذ في العمل في طلبها وان كان الثمن دراهم
أو دنانير أو كيليا أو وزيا أو عدديا متقاربا ذكره وذكر أن الشفيع نقده لالبائع أو المشتري وان كان
الشراء بعد أو عرض أو غير ذلك من ذوات القيم فأخذ الشفيع يكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة

لان الشرط قطع أكثر
الادراج وقد وجد الأيرى
الى قوله في الجامع الصغير
لابأس بالذبح في الحلق كله
أسفله وأعله وأوسطه
فاذا ذبح في الأعلى لا بد أن
يبقى العقدة من تحت
وكيف يصح هذا على رأى
الامام وقد قال الامام يكتفى
بقطع الثلاث من الاربع
أى ثلاث كان ويجوز على
هذا ترك الحلقوم أصلا
فبالاولى ان يحل اذا قطع
الحلقوم من أعلاه

الثاني في التسمية
وهي ثلاثة أن يقول بسم
الله واسم فلان على سبيل
العطف أو بسم الله ومحمد
رسول الله فيحرم والثاني ان
يذكر مع اسمه تعالى اسم
غيره مقرر وبانه لا على سبيل
العطف كقوله بسم الله محمد
رسول الله فيكره ولا يحرم
الثالث أن يفصل عنه صورة
ومعنى نحو أن يقول قبله
أو بعده تقبل اللهم عن فلان
فلا يحرم ولا يكره ولو قال
بسم الله ومحمد جبر الا يحل
وبالرفع يحل والنصب
كالخفص لانه نصب بترفع
الخافض فان قلت قد قلت

في باب الطلاق العوام لا يميزون بين الاعراب فلا يبنى الحكم على دقائق الاعراب
وهنا ذكرتم قلت ذلك فيما عساه إلى أبهى والاعراض فيه أولى والطلاق كثير الوقوع والذبح يقع احيانا فلم يسلط فيه طريق العفو وكذا
عن الضرر بقاى الجوارزى وفيه نظر اذا لم يمنع ككون الذبح أقل وقوعا من الطلاق وأن المطلق منشأ للتصرف والمصلحة فيه
معدومة فكيف يمكن المحافظة على دقائق الاعراب عسير والذبح حال جله مضبوط فلكذا الرعاية وكيفية المحافظة عليه بسيرة والذبح على

ذلك قد روي * ولو قال بسم الله صلى الله عليه وسلم على محمد * وكذا لو قال بسم الله وصلى الله على محمد * ولو قال بسم الله وباسم
فلان أو باسم فلان يحل في المختار * ولو قال بسم الله بنام فلان قال الاسكاف يحل مطاوعا * قال بسم الله ولم يظهر الهاء في الله ان قصد ذكر
اسم الله يحل وان لم يقصد وترك الهاء قصد الا يحل * سمي عند الذبح ونوى ان تكون التسمية لغير الذبح أي لا مراما لايحل كما
سمع الاذان وقال الله أكبر في جواب الاذان لا يصير شارعا في (٣٠٧)

التسمية يحل * وفي الرمي
يشترط عند الرمي وفي
الارسال عند الارسال
وفي وضع الحديدة لجمار
الوحش يشترط عند الوضع
وقد تقدم أنه اذا وضع
النجيل لصيد جمار الوحش
ثم وجد الجارميتا لا يحل
والتوفيق أنه محمول على
ما اذا قد عن طلبه والا فلا
فائدة للتسمية عند الوضع
* أنضج شاة وسمى عليها ثم
تركها وذبح أخرى بسلا
ذ كر لا تحل ولورى سمها
بالذ كر لا يصيد فأصاب
أخرى يحل لانه لا يقدر على
أن يصل الى ما فوق ولذبح
بها واحدة ثم ذبح بها أخرى
ينظر أن الواحدة تنكفي
لها ما التحل * والسم اذا
أصاب هذا ثم أصاب
الأخرى حلا * نظرا الى قطع
غنم وأخذ السكين وسمى
ثم أخذ شاة وذبحها لا تحل
ولو نظر الى قطع جمار وحش
وأرسل كلبه وسمى وأخذ
حن * قال مكان التسمية
الحمد لله أو سبحان الله
تحل ان أراد التسمية وان
أراد الشكر لله لا تحل كما في
الاذان * سمي للذبح ثم

فأوجب الحكم الأخذ بالقيمة وكانت القيمة كذا كذا درهم ما غطر بشية جديدة بتقويم العدول والامناء
الذين يدور عليهم أمر التقويم لا مثال هذه الساع والاحوط تسمية أولئك المقومين وذبح كراقرار البائع
والمشتري أن القيمة كذلك وان كان للدار شاة واحدة وحضر أحدهم فأخذ كلها ثم حضر آخر وأثبت استحقاقه
فأعطى نصيبه منها كتب شهدوا أن فلان بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار ويحدها بنكدا
وتقاضيها وتقرقا ثم حضر فلان وكان شفعه فيها فحضر وطلب شفعته فيها بشرائطها فقبض له بها وأمر
القاضي البائع أو المشتري بتسليمها اليه ففعل ثم ان فلان بن فلان حضر وأثبت بالينة أنه شفعها وأنها
لما بلغه ذلك طلب الشفعة فيها بشرائطها وسأل القاضي أن يسلم اليه نصيبه منها بالجمعة من غنم وهو كذا
بشفعة المذ كورة فيه فألزم القاضي البائع والشفيع الأول قبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها اليه ففعل
وقبض فلان الشفيع الثاني كذا من الدار بعد ان يفاء هذا الثمن ويتم الكتاب كذا في المحيط *

الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات (نوع في الاجارات) الاجارة الطويلة المرسومة بين أهل
بحارى صورتها أن يكتب هذا ما استأجر فلان بن فلان الفلاني وبذ كر حليته ومعرفة ومسكنه استأجر
جميع المنزل المبني المشتمل على دار وبيتين للقيام فيها وهو مستوف بسقفين ذ كر الاجرة أن جميعه له ملكه
وحقه وفي يده وموضع في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا في بصرة مسجد كذا فأحد حدوده لريق
منزل فلان والثاني والثالث كذا والرابع لريق الطريق واليه المدخل فيه بمجوده كلها وحقوقه وموافقه
التي هي له من حقوقه أرضه وبنائه وسفله وعلوه وكل حق هو له فيه داخل فيه وخارج منه احدى وثلاثين
سنة متوالية غير عشرة أيام من آخر كل سنة واحدة من ثلاثين سنة أولها أول اليوم الذي يتواريخ به هذا
الصك بكذا دينا نصفها كذا دينا على أن يكون كل سنة من ثلاثين سنة متوالية من أوائلها ما خلا الايام
المستثناة منها بشعر واحد وزمان دينار واحد منها والسنة الأخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه
الاجرة المذ كورة فيه على أن يكون لكل واحد من حاق فسخ ببقية عقدة هذه الاجارة المذ كورة فيه في
هذه الايام المستثناة بفسخها أي ما أحب الفسخ وأراد استحقاقها والآخر المذ كورة فيه أجر من
المستأجر هذا جميع ما يثبت اجارته فيه بهذه الاجرة بمجوده وحقوقه وموافقه التي هي له من حقوقه اجارة
صححة خالية عما يطلها بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب على أن يسكنه المستأجر هذا بنفسه ونقله
وأمتعه وأن يسكن فيه من شاء وأن يؤجره من يشاء وأن يعيره من يشاء وقبض المستأجر هذا بنفسه
جميع هذا المنزل المحدود وقضا صحبها بتسليم الآخر هذا ذلك كله اليه تسليمها صحبها فارغا وقبض الآخر هذا
من المستأجر هذا جميع هذه الاجرة المذ كورة فيه بتسليمها قبضها صحبها بمجمله بتجليل المستأجر هذا ذلك كله
اليه وضمن الآخر هذا المستأجر هذا الدرك فيما يثبت اجارته فيه نعمانا صحبها وتفرقا طائعين حال نفوذ
نصر فهما في الوجوه كلها مقرر بذلك كله مشهودين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي كتبناه في
الاجارة الطويلة بقياس عليه نظائره كذا في الظهيرية * والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا هذا
ما استأجر فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي ملكه
وفي يده بموضع كذا حدودها كذا بمجودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها وسفله وعلوها وموافقها من
حقوقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير فريها من حقوقها سنة كاملة بالاهلة

اشتمل با كل أو شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم والا لا * وحد الطول ما يستكثره الناظر * واذا حذت الشفرة ينقطع الفور
وكذا اذا هربت الشفة بعد التسمية ثم أخذها وأضجها بقطع النور ويجدد الذ كر قال الامام الحلواني المستحب أن يقول بسم الله
الله أكبر ومع الواء يكره لانه ينقطع النور * وقال الباقي المستحب أن يقول بالواو أي والله أكبر وقوله الله أكبر لا يحل اذا لم يرد به
التسمية وذ كر السر خسي من كان ذا كر التسمية لكن لا يعلم أنها شرط الحل وتركه فهو في معنى الناسي * وذبح الجنون والصبي والسكران

يجوز إذا كان يعقل التسمية والذبح يعني به علم أن التسمية مأثور بها ونطبق الذبح والصغير كالكبير في النسيان وتحريك الشفتين في سقى الأخرس كالذكر كافي القراءة ويؤكل ذبيحة الألف خلافا لابن عباس رضى الله عنهما ويكره سلق الجلود قبل أن يبرد به الذبح * شاة قطع الذئب أو داجها وهي حية لا تذكي لفوات محل الذبح ولو بقرة الذئب بطنها وهي حية تذكي لبقاء محل الذبح فيحصل ولو بحت * ولو انتزع الذئب رأس الشاة وبقيت (٣٠٨) حية تحل بالذبح بين البسة والحمين * قطع الذئب من ألية الشاة قطعة

اثنا عشر شهرا متوالية أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلع شهر كذا من سنة كذا يكاد درهما نصفها كذا درهما حصة كل شهر كذا درهما من هذه الأجرة جارة صحيحة جائزة نافذة بآية خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطللة وذلك كله أجر مثل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الأجرة يوم وقعت لا وكس فيه ولا شطط على أن يسكن المستأجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الأجرة في جميع هذه المدة بنفسه وسكنها من أحب كما أحب بما أحب وينتفع به بالوجود منافعها بالمعروف فبعد ذلك أن كان المستأجر نقد الأجرة يكتب على أن المستأجر هذا على كل هذه الأجرة لتقام هذه المدة فتجملها منه الأجر هذا ويرى المستأجر هذا من جميع هذه الأجرة لهذه المدة إلى هذا الأجر برائة قبض واستيفاء وإن لم يكن المستأجر نقد الأجرة يكتب على أن يؤدي المستأجر هذا تمام هذه الأجرة إلى الأجر هذا بعد تمام هذه المدة أو يكتب على أن يؤدي إليه حصة كل شهر من هذه الأجرة عند مضي ذلك الشهر وقبض هذا المستأجر من هذا الأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الأجرة كما وقعت هذه الأجرة فارغة عن كل مانع ومنازع عن القبض والتسليم بتسليم هذا الأجر ذلك كله إليه ونقر قاعن مجلس هذه الأجرة بعد صحتها وعامها تفرق الأبدان والأقوال بعد إقرار المستأجر هذا أنه رأى ذلك كله وعرفه ورضى به وأشهد ما دعى على نفسه وما ويطم الكتاب قال الشيخ الإمام الاجل نجيم الدين النسفي ولا يكتب ضمان الدرك في الذي لا تكون الأجرة فيه مقبوضة ويكتب فيما كانت الأجرة فيه مقبوضة مسجلة فإن كان المجهول والمقبوض بعض الأجرة يكتب ضمان الدرك في القدر المقبوض وضمن أصل الأجرة كضمانه دينيا آخر فيكتب ههنا كما يكتب فيه ثمة وبعض مشايخ حمز قنند اختاروا اللفظة القبالة في هذا فكتبوا ههنا ما قبل فلان قبالة صحيحة وقبض ههنا المقبل وسلم هذا المستقبل ونقر قاعن مجلس هذه القبالة وعلى هذا الأجرة الحانوت والأرض والطاحونة والحمام وكل محدد ولكن يذكر عند قوله بمجودوها وحقوقها ما هو من خواص مرافقها كما في الشراء والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة * فإن كان المستأجر سوى المنزل كان كرميا ينبغي أن يكتب الأجرة على أصل الكرم دون الأشجار والقضبان والزرايين لأن أجارتها باطلة والزرع في الأرض كذلك فيكتب استأجر فلان بن فلان جميع أصل الضيعة التي هي كرم محوط أن كان الكرم محوطا وجميع دبرات أرض ذكر الأجر هذا أنها له ملكه وحقه وفي يده وموضعها في أرض قرية كذا من قرى كورة بخاري من عمل ذرا ومن عمل قرعة داو من عمل سامحن ما أدون ويكتب حدودها كما تكون ثم يقول بمجودوها وحقوقها مرافقها التي هي لها بعد ما باع الأجر هذا من المستأجر هذا جميع ما في هذا الكرم من الأشجار والقضبان والزرايين والأغراس وما في هذه الأرض من الزروع وشراء البطيخ وقوائم القطن بأصول جميعها وعزوقها بمن معلوم وكذا يبيعها صحيفا وإن المستأجر هذا اشتراها منه بذلك الثمن المعلوم شراء صحيفا وقابضا صحيفا ثم استأجر جميع ما ثبت أجارته فيه إحدى وثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة واحدة إلى آخر الصلح وإن كانت الأجرة في وقت يكون على الأشجار عمار وعلى الزرايين أعصاب يكتب بعد قوله جميع الأشجار والزرايين والأغراس وجميع ما على هذه الأشجار من الثمار لأن الثمر لا يدخل في البيع من غير ذكر وإن كان في الكرم أشجارا بخلاف يكتب وجميع أشجارا بخلاف التي في هذا الكرم لأن قوائم الخلف بمنزلة الثمر لا تدخل في البيع من غير ذكر هو المختار وهذه الأجرة مستخرجة من مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهي ما إذا استأجر

لا يؤكل كل المبان وأهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال عليه الصلاة والسلام ما أين من الحى فهو ميت * وفي الصيد ينظر أن الصيد يعيش بدون المبان فالمبان لا يؤكل وإن كان لا يعيش بلامبان كالرأس يؤكل لأن ذبح شاة وقطع الحلقوم والأوداج الآن الحياة فيها بعد فقطع انسان بضعة منها يحل أكل تلك البضعة لأن هذا ليس بجان من الحى لأن ما بقي فيها من الحياة غير معتبرا أصلا * رعى إلى برج الحمام فأصاب حماما ومات قبل أن يدرك ذكاته لا يحل وللشايخ فيه كلام أنه هل يحل بذكاة الاضطرابى أم لا قيل يباح لانه صيد وقيل لانه بأوى إلى البروج في الليل

كتاب السير

فيه أربعة فصول

الاول في الامان

أمان المسراة الذي لا يجوز الا إذا حكم بانهم ذمة وكذا العبد والاعمى والمحدود * سألو أن

الرجل

ينزلوا على حكم الله فلا مام أن لا يجيهم * آمنه على قرابة دخل والدام استعسانا

* السلطان أمن الكفار بشرط النهب لا يصب حتى لو ظهر عليهم فهم في وكذا أنهم مطلقا فاشتغلوا بالجواب وهذا اذا كانوا كثير الهم قوة * وان قطع واحدا أو ثلثا من المستأمنين الطريق لا يفتض أمانه * وقع الدبرة على الكفار فأسلم واحد منهم قبل الأسر صح إسلامه وصار حرا وماله * امرأة مسلمة سيدت بالمشرق وجب على أهل المغرب تخليصها من الأسر ما لم يدخل دار الحرب لأن

دار الاسلام مكان واحد النفي الذي وقع من قبل الروم يجب على كل من معه وله زاد وراحلة ولا يجوز الخفاف لاحد الا بعد زينة
والرباط الذي جاء الاثر في فضله يكون في مكان لا يكون وراءه اسلام في المختار وقيل لو أغار كافر على موضع مرة فهو رباط الى أربعين
عاما ولو مرتين فالى مائة وعشرين سنة ولو ثلاثا فالى آخر الدهر * والقتال مع أهل الحرب يرجعوا الى حكم الله واجب بالنص
وقوله عليه الصلاة والسلام القاتل والمقتول في النار محمول على باغيين (٣٠٩) يقتتلان للدين أو كاهل الخلفين

يقتتلان عصابة فلا يجوز
نصر واحد منهما

﴿الثاني في البيع﴾

طائفتان من الكفار بينهما
مودعة دخلوا دار الاسلام
موادعين ثم تازعا فوقعت
الدبرة على احدهما
واستولوا بهم وباعوهم منا
قبيل الاخراج بدار الحرب
لا يجوز الشراء منهم ولو أن
الترك أو الهند استولى على
ترك أو هند وأخرج زهاد
الحرب وباع جاز لبوت
ملكه بالاحراز بدار الحرب
* أهل بلدين عونا الاسلام
ويأتون بالشرائع من
الصلاة والصيام ولكنهم
يعبدون الاوثان أغارهم
المسلمون فسبواهم وأراد
انسان الشراء منهم ان كانوا
يقرون بالعبودية للملكهم
جاز شراؤهم وان كانوا
لا يقرون بالعبودية للملكهم
جاز شراء النساء والصبيان
دون الكبار البالغين * مسلم
دخل دار الحرب فجاء
الحربي بانه أو ابنته أو بامه
أو بام ولدته أو غنمه أو خاتمه
قد قهرها يريد بيعها من
المسلم المستأمن لا يشتريها
عند كثر المشايخ وقال

الرجل دار من رجلين عشرين خفاف أن يخرجها منها أو أراد أن يستوثق من ذلك فالحيلة فيه أن يستأجر
الدار كل شهر من الشهر الاول بدرهم والشهر الاخير ببقيّة لاجر فان معظم الاجر متى كان للشهر الاخير
فانه لا يخرج جانه من الدار وقد حكى أنه كان في الابداء يكتبون بيع الماملة فلما كان في زمن
الفتية محمد بن ابراهيم المدياني رحمه الله تعالى كره ذلك لكان شبهة الربا وأحدث هذا النوع من الاجارة
ليصل الناس الى الاسترباح باموالهم فيحصل لهم منفعة الارض والدار مع الامن عن ذهاب شيء مقصود من
المال فجعل بمقابلة السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعل بقية المال للسنة الاخيرة واستثنى ثلاثة أيام من آخر
كل سنة واشترط الخيار لكل واحد منهما في هذه الايام وانما ثبت الخيار لكل واحد منهما حتى يتمكن الفسخ
والوصول الى ماله اذا احتاج اليه وانما استثنى هذه الايام من العقد حتى لا يكون اشتراط الخيار أكثر من
ثلاثة أيام في العقد فانه يوجب فساد العقد عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وحتى لا يشترط حضرة صاحبه
الصحة الفسخ عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولكنه شرط الخيار في غير أيام العقد وانما اقتدروا
بأحدى وثلاثين سنة لانه يستثنى ثلاثة أيام من آخر كل ثلاثة أشهر في الغالب واذ استثنى ثلاثة أيام من
آخر كل سنة في صكهاذا تكون الايام المستثناة من هذه المدة ثلثمائة وستين يوما وذلك سنة واحدة فيسبق
عقد الاجارة في ثلاثين سنة وانما عُدوا واعتدوا للاجارة في ثلاثين سنة ولم يعقدوا في الزيادة على ذلك لان
ثلاثين سنة نصف العرف في الشرع قال النبي صلى الله عليه وسلم أعمار أمتي ما بين الستين الى السبعين
وقال النبي عليه الصلاة والسلام معتزلة المتأمنين الى الستين الى السبعين فكروا الزيادة على نصف العمر
لان الاكثر معتبر بالكل حتى كان ادراك اكثر الركة بمنزلة ادراك الكل وحينئذ يتمكن شبهة التبايد فيها
والتأقبت من شرطها ووافق على تجويز هذه الاجارة الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
وكذا من بعده من الأئمة بخاري وعلى هذا امر الأئمة في فتوى الجواز بهذه الاجارة اليوم وكان الزهاد من
مشايخنا مثل الشيخ الامام أبي بكر بن حامد والشيخ الامام أبي حفص السفي كدرى لا يجوزون هذه
الاجارة ويقولون فيها شبهة الربا وقد ذكرنا وجه الفساد في كتاب الاجارات من هذا الكتاب قال الشيخ
الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقد بينا وجه صحته واتقاء شبهة الربا عنها ولو لم
يجوز بهذا الطريق لاستدعى الناس وجوه دفع حوائجهم بحال الغير لان من يقرض المال الكثيرين غير أن
يطمع في وصول نفع مالى نادر وبذلك السادر لا تدفع الحوائج ولا تنتظم المصالح فكان في القول بجواز هذه
الاجارة تعديل للنظر من الجانبين ولهذا المعنى جاز الدخول في الحمام باجر وان كان الاجر مجهولا وما يصب من
الماء والمكان الذي يجلس فيه ومقدار ما يكت فيه مجهولا ثم اختلف المشايخ الذين يجوزون هذه الاجارة
في فصل وهو أنه اذا كان سن أحد العاقرين بحيث لا يعيش الى ثلاثين سنة غالبها لنصح هذه الاجارة بعضهم
لم يجوزوا ومن لا يجوز القاضى الامام أبو عاصم العامري وبعضهم جوزوا وذلك لان العبرة لصيغة كلام
المتعاقدين وانما تقتضى التأقبت فصح ذلك ونظير هذا ما اذا تزوج امرأته الى مائة سنة فانه يكون متعة ولا
يكون نكاحا صحى في الروايات الظاهرة عن أصحابنا وان كانا لا يعيشان الى هذه المدة غالبها ولكن لما كان
الاعتبار للفظ كان مبطلا لا نكاح كذا في الظهيرية *

﴿اجارة النصف الشائع﴾ استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه من جميع

الكرخى رحمه الله ان كانوا يرون جواز البيع يجوزون ان كانوا يرون جواز البيع لا يجوزوا والى الجواز البيع على الاقوال كلها أو على قول فاذا
أخرجهم الى دار الاسلام اختلفوا فيه قيل ان أخرجه مكرها ملكه وان كان البيع باطلا والصحيح أن البائع ان كان يرى جواز البيع ملكه
مطلقا وان كان لا يرى ان اشتراه ذهب به مكرها ملكه وان قهره حرىا وباعه من مسلم مستأمن ان كانوا يرون التملك بالقهر جاز الشراء والا
* مسلم تزوج امرأة كافر في دار الحرب وأعطى صداقها لابنها أو ضم في قلبه أنه يبيعها وأخرجها الى دار الاسلام ليس له بيعها وهي حره اذا

خرجت طوعا وان مكروهة لا عزم التهر في الاول والتهر في الثاني * الحرب في دخول دارنا بامان ودمعه ولده فباع ولده لا يجوز لانه دخل تحت الامان
وفي جواز البيع نقض الامان * ملك من اهل الحرب اهدى الى رجل من المسلمين هدية من احرارهم او من بعض اهلها فان كان الذي اهدى
اليه ليس بينه وبينهم قرابة كان مملوكا ان اهدى اليه وان كان ذارحم محرم منه او امرأة ولدت منه لم يكن مملوكا الذي اهدى اليه * وفي الجامع
الا صغر باع الحربى ولده من مسلم (٣١٠) او حربى في دار الاسلام او في دار الحرب قال الدبوسى ان باعه من مسلم مستأمن لا يجوز

ما وجد ووصف فيه فهو سهم واحد من سهمين وهو النصف شاعنا من جميع الدار المشتركة بين هذين
العاقدين نصنن وهي الدار التي في موضع كذا ويتم الكتاب فان استأجر النصف من غير شريك فيها لم يجز
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما فان أراد الجواز بالاجماع كتب استأجر منه سهم واحد من
سهمين من جميع الدار التي ذكر أن كمالها وهي ملكه وحقه وفي يده وهي الدار التي موضعها كذا ويلحق
بآخره حكم الحاكم فيكتب وقد حكم بصفة هذا المقدار القاضي فلان بعد خصومة صحيحة جرت بين هذين
العاقدين كذا في الدخيرة * (ووجه آخر) أن يعقد الاجارة على جميع المستأجر بضعف مال الاجارة ثم يفسخ
العقد في النصف بنصف الاجر فيبقى العقد في النصف بما اتفقا عليه من مال الاجارة فيكون هذا شرا عا طارئا
فلا يفسد العقد ولا يحتاج الى قضاء القاضي (وان كان المستأجر سركارا الحاميين) فيكتب الاستأجر أقل من
مدة إحدى وثلاثين سركارهم لاتبقي على حالها الى ثلاثين سنة فيكتب على حسب ما يرى الصواب
فيكتب نسخة السركار أو بالاعربية أو بالفارسية كما يشاء ثم يكتب عقيم المستأجر فلان بن فلان من فلان
ابن فلان جميع هذه السركار والادوات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر هذا الصك بالعبارة أو
بالفارسية خمس سنين متواليات غير ثلاثة أيام من آخر كل ستة أشهر من أربع سنين متواليات من مقدمتها
أولها أول اليوم الذي يتوالت يخرج هذا المذكر بكذا دينار ويصف الدينار بما وصفناه على أن يكون أربع
سنين متواليات من أولها سوى الأيام المستثناة منها كل ستة أشهر منها سوى ما استثني من أيامها بشعبه
واحدة وثمانين دينارا واحد والسنة الأخيرة التي هي ثمة هذه المدة ببقية هذه الاجارة ويتم الصك الى آخره
وان كان بمال الاجارة ضامن يكتب بعد تمام صك الاجارة وضمن فلان بن فلان الفلاني يكتب حالته
ومعروفيته ومسكنه ضمن هذا الأجر المذكر كورفيه بأمره للمستأجر المذكر كورفيه بما يجب للمستأجر على هذا
الاجر من هذه الاجارة المذكر كورفيه بعد انفساخ هذه الاجارة ثم انما صححنا مع لفظنا بالزوم ورضي به هذا
المستأجر وأجاز ضمنا عنه هذا في مجلس الضمان اجارة صحيحة ويتم الصك الى آخره وان لم يجد إلا أجر
الضامن وطلب المستأجر من الأجر أن يوكله أو يوكل رجلا آخر يبيع هذا المنزل من انسان بثن يتفق عليه
أهل البصر وقبض الثمن من المشتري وأداء مال الاجارة الى المستأجر يكتب ثم ان هذا الأجر المذكر كورفيه
وكل فلان بن فلان الفلاني وأقامه مقام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيه بعد انفساخ عقد هذه الاجارة
المذكر كورفيه وبين هذا المستأجر بمن يرغب في شرائه منه بالثمن الذي يتفق عليه رجلا من أهل البصر في
ذلك الامر وفي قبض الثمن من المشتري وتسليم المعقود عليه اليه وضمان الدرك عنه له وأداء ما يجب على
هذا الأجر من مال الاجارة المذكر كورفيه بعد انفساخ الاجارة الى هذا المستأجر من ذلك الثمن أو كذا
صححنا بطلب هذا المستأجر ومصلته ذلك منه بابتلازما على أنه كلما غزله عن هذه الوكالة عاد عنه وكلا في
ذلك كله كما كان وانه قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة قبولا صححا خطابا ويتم الصك الى آخره
وان استأذنه المستأجر في عارة المنزل من ماله ليرجع على هذا الأجر يكتب وأذن الأجر هذا للمستأجر هذا
في صرف ما يحتاج هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك الى العمارة أية عمارة كانت من مال نفسه من غير
اسراف ولا سذير بمشهاد رجلين من جيرانه ليرجع بمثل ما صرف هو اليها على هذا الأجر اذا صححنا أو
بصرف جباياته ومؤتاه الدينونية وقت وقوعها من مال نفسه الى أصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه

وان من حربى يجوز واذا
سلمه اليه ملكه وقال أبو
بكر لا يباح السلم شراؤه وان
اشتراه ملكه ويكون رقيقا
وقال محمد بن أحمد رحمه الله
لا يملكه اذا اشتراه في دار
الاسلام وملكه اذا اشتراه في
دار الحرب وأخرجه الى دارنا
وذكر الفضلى عن الثاني
اذا باع الحربى ولده من مسلم
في دار الحرب عند الامام
رحمه الله يجوز ولا يجبر على
الرد وعند الثاني يجبر اذا
خاصم وعن الثاني رحمه الله
فحين دخل دار الحرب بامان
فسرق منهم انسانا حرا
فخرج به أقول لا يبعك
ما صنعت وان باعه يجوز
بيعه لانه ملكه وفي السير
الصغير الحربى يملكه
حربى آخر بالقهر والاستيلاء
عما ذكرنا عرفت جواب
مسئلة يقع في بلاد الدشت
وهي ان التتار الذين هم فيه
يبيعون اولادهم في الدشت
ان كان الدشت بلاد
الحرب كما اختاره صاحب
القضية نصح هذه الاجوبة
وان لم تكن بلاد الحرب
وكانت بلاد الاسلام كما

اختاره أكثر العلماء على ما تقر في الفصول يكون البيع في دار الاسلام ومع ذلك التتار في حكم المستأمنين اذا كانوا على
الكفر وتأمل الباقي **في الثالث في الخطر والاباحة** لا يخرج الى الغزو بلا اذن والديه وان أذن أحدهما لا يخرج وان له
جدا وجدا فان ذن أبوالاب وأم الام ولم يأذن الآخر ان له الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بلا اذنه لان الجهاد يتعاقب بالروح
لاهمادلت العلة على التصاق الخروج الى العلم بالحج والتجارة لان الخروج الى التجارة لما جاز لا يجوز لانه أولى الا اذا كان الطريق مخوفا
بشرط اذنه اذا كانا غير محتاجين الى خدمته فان محتاجين لا يخرج هوان عليه دين لا يخرج الى الغزو بلا أدائه وان لم يكن له مال

لا يخرج الا باذن الدائن وان كفل بالمال لا يخرج الا باذنهم ما وان كفل لابائنه لا يخرج الا باذن الطالب خاصة والميت والمقتول لا يدفن الا في المكان الذي مات في مقابر أولئك القوم ولونقل الى ميل أو ميلين لأبأس به * جل رؤس الكفار الى دار الاسلام بكرة * شل عطاء بن حزمة عن قتل الاعونة والسعاة والظلمة في أيام الفترة قال يباح لانهم يسعون في الارض بالفساد قيل عتقون عن الفساد في أيام الفترة وتوارون قال ذلك امتناع ضروري ولوردوا العاد والممانع واعنه وكذلك قال امام السيد أبو شجاع وزاد بانه (٣١١) يذاب قائلهم قيل له وكيف يذاب قائلهم قال لان من شرط الاسلام الشفقة على خلق الله تعالى والفرح بفرحهم والحزن بحزنهم وهم على عكسه * عبد أسره العدو وألحقه به دار الحرب ثم أتى منهم يرد على سيده وفي رواية يعق قال السيد الامام والملاذاتي في أئدي الكفرة اليوم لاشك أنها بلاد الاسلام لعدم اتصالها ببلاد الحرب ولم يظهر وا فيها أحكام الكفر بل القضاء مسلمون ومن قال

منهم أنا مسلم وشهد بالكتمان يحكم بالسلامة ومن وافقهم من المسلمين فهو فاسق لا كافر ولا مرتد وتسميتهم مرتدين من أ كبر الكافر لانه تفير عن الاسلام وتقليل سواده واغراء على الكفر والمولك الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون والذين يطيعونهم لاعتن ضرورة موادعة وأما البلاد التي عليها وال مسلم من جهتهم يجوز إقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاء وترويج الايام والارامل لاسنيلاء المسلم عليه وطاعته للكفرة أما موادعة أو مخلاعة وأما البلاد التي عليها ولا كفار فيجوز

اذا صححنا على أنه كلما عرله عن هذا الاذن يكون هو ما أدوناله فيه عنه باذن جديد في ذلك كله كما كان وانه قبل منه هذا الاذن منه قبل ولا صححنا
 * وأما الاجارة على الاجارة فانك تكتب على صك الاستئجار أقر فلان بن فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في باطن صك الاستئجار هذا في حال جواز اقراره طاعته أنه أجر كذا الاجارة على الاستئجار المذكور في باطنه بمجوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه من هذا التاريخ الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة في باطنه غير الايام المستثناة المذكورة في باطنه بكذا ديثار يصفه بما وصفناه على أن يكون كل سنة من السنين الباقية غير السنة الاخيرة وسوى الايام المستثناة المذكورة في باطنه بشعيرة وزمان دينار واحد والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة وان فلان هذا استأجر منه جميع كذا بمجوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه بهذه الاجرة والتشرائط المذكورة فيه استئجارا صححنا وتم التسليم بينهما فمما ثبت اجارته فيه على قضية الشرع وقبض الاجر هذا جميع هذه الاجرة بكما قبضا صححنا وجعل كل واحد من هذين العقادين صاحبه هذا بالمبار في فسخ بقية عقدة هذه الاجارة في هذه الايام المستثناة المذكورة في باطنه جعلنا صححنا ويتم الصك الى آخره كذا في الظهيرة *
 * اجارة النفس * هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجر نفسه سنة واحدة كذا أولها غرة شهر كذا وآخرها صلح شهر كذا بكذا درهم على أن يستعمله هذا المستأجر بجميع ما يشق له من الاعمال في هذه المدة أي عمل شاء ولا امتناع له عما يأمره وان هذا الاجير سلم نفسه اليه بحكم هذا العقد حتى يستعمله أي عمل شاء ويوفيه أجر كل شهر يستعمله فيه عند مضميه فان كان استأجره لغيره خاص من العمل والحرفة كتبت على أن يستعمله في عمل الخياطة في أنواع الثياب كلها او جميع ما يحاط على ما رأى وأحب (استأجره على أن يحفره بئر) بين موضعها وسعتهم وعقها بالذرعان (استأجره على رعيه كذا كذا من الابل باعيناها) يصفها ويفصل اذا اختلفت كذا شهر على أن يرعاها ويحفظها ويسقيها ويوردها ويصدرها الى أعطانها ويداوى جربها ويحلب ذوات الدر منها في الاوقات التي تحلب أمثالها فيها وقصر ضرر وعها بعد حلبها ويقوم عليها على فصلانها في جميع مصالحها التي يحتاج اليها ويطلب ضالتها بكذا درهم الى آخره ويتم الكتاب وبين التأجيل والتأجيل في الاجرة فان كانت الابل باعيناها بين ذلك ويكون في هذا أجر واحد فلا علة أن يؤاجر نفسه من غيره ولا ضمان عليه فيما ضاع منها بالاجاع وفي المعينة هو أجير مشترك فله أن يؤاجر نفسه لغيره من غير ولا يضمن ما ضاع منها عند أبي حنيفة رجه الله تعالى خلافا لهما * (فان استأجره لمل الكتاب من سمرقند الى بخارى ونحوه ويدفعه الى فلان ويسأل جوابه فيجعله الى المستأجر يكتب) * استأجر منه نفسه ليجعل له كتابا كتبه الى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل جواب هذا الكتاب منه اليه بكذا درهم الاجارة صحيحة وقبض هذا الاجير من هذا المستأجر جميع الاجرة المذكورة فيه بمجمله قبضا صححنا وقبض منه هذا الكتاب قبضا صححنا وقبل حله من كورة سمرقند الى كورة بخارى وايراده الى فلان وأخذ جواب الكتاب من هذا المكتوب اليه من كورة بخارى الى كورة سمرقند وتسليم الجواب الى هذا المستأجر ويتم الكتاب
 * استئجار المملوك للخدمة * استأجر منه عبد الله بن دايسمى زيرك الذي ذكره هذا الاجر أنه ملوكه

فيها أيضا إقامة الجمع والاعباد والقاضي فاض بتراضي المسلمين وجب عليهم طلب وال مسلم وتعليق البارزة أعنى الروح السلطاني امارته مكتبة لاتعلق لها بالدين كان من خشب أو فضة بخلاف وضع قلنسوة المجوس وشدة نار لاله أمارته الكفر كاللغز اسارة الاسلام وقص الشارب امارته أهل السنة والجماعة ووزر كاه امارته الرض وكذا لبس السواد وليس السرا عوج من قيل لبس أنواع القلائس فغسي الله أن باقي بالفض أو أمر من عنده وقد تقرر أن بقاء شيء من العلة يبق الحكم وقد حكمنا بخلاف بان هذه الديار قبل استيلاء التتار كانت من بلاد الاسلام

وبعد استبلاغهم اعلان الاذان والجمع والجماعات والحكم بحقنقى الشرع والفتوى والتدريس ذائع بالانكسر من ملوكهم فالحكم بانها من بلاد الحرب لاجهته انظر الى الدراسة والدرية واعلان بيع المحور واخذ الضرائب والمكوس والحكم من البعض برسم التتار كاعلان بنى قريظة بالتمرد وطلب الحكم من الطاغوت في مقابله محمد عليه الصلاة والسلام في عهده بالمدينة ومع ذلك كانت بلدة الاسلام بلارب و ذكر الخواص رحمه الله انما نصير (٣١٣) دار الحرب باجراء احكام الكفر وان لا يحكم فيها بحكم من احكام الاسلام وان يتصل بنار

ورقية وفي يده وهو عبد شاب مديد القامة وبين حليته استاجر منه سنة كاملة اولها كذا وآخرها كذا بكذا درهم اجارة صحيحة على أن يستخدمه هذا المستاجر بانواع الخدمة ما يطيقه هذا المملوك ويحل للمستاجر استخدامه فيه على ما يرى في جميع هذه المدة ويؤجره فيها عن أحب خدمته وخدمته من شاء ويسافره ان بدله ويعمل في ذلك برأيه فان كان يعمل في غير ذلك كزك ذلك ثم كراجرة والتأجيل والتججيل والرؤية ويتم الكتاب وليس له أن يسافره الا بشرط والخدمة التي له أن يطلبها منه خدمته وخدمته من في عياله وخدمته أضيفه من السحر الى ما بعد العشاء كذا في الذخيرة *

(١) وان كان الخدمة والاعمال والصناعات كلها بينت ذلك ثم بين حديث الاجر من التأجيل والتججيل والتأقبت وبينت الرؤية وكريه وضع آخر وقال اجارة محدود الصغير أو الوقف في هذه المدة الطويلة لا تجوز وانما تجوز المقاطعة وهي هذا المستاجر على سبيل المقاطعة فلان أعني رب المال من فلان القيم في تسوية الامور فلان الصغير الثابت القوامه المذكورة وانه يؤجره من هذا المستاجر بهذه الولاية والقوامه المذكورة فيه بالاجرة التي هي يومئذ أجر الممثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيها ولا شطط ويذكر الحدود ويتم الصك كذا في الظهيرية *

استجار الصبي من الاب استاجر منه ابنه الصغير المسمى فلان العمل كذا مدة كذا بكذا درهم اجارة صحيحة على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في جميع هذه المدة وفي أجرة كل شهر منها عند انقضائه ويسلم الاب هذا الصغير بولاية الابوة الى هذا المستاجر فقبله منه وتفرقا ويتم الكتاب واذا استاجر من ذي رحم محرم له جاز وهو مختلف فيه فيلحق به حكم الحاكم على ما مر مرار

استجار الحر بالطعام والكسوة آجر نفسه من فلان سنة أو سنتين على أن يعمل له عمل كذا وما يبدوله من الاعمال بقدر طاقته مما يأمر به هذا المستاجر على أن يكون آجر عمله لكل شهر كذا درهم وأذن هذا الاجير لهذا المستاجر في صرف ما يلزمه من أجرة عمله الى طعمه وادامه ولباسه وسائر مصالحه التي لا بد له منها اذا صح على أنه كلما تم اعنه كان ما ذناله فيه باذن جديدهم من جهته وسلم نفسه الى هذا المستاجر تسليما صحيحا

استجار النظر هذا المستاجر فلان بن فلان من فلانة بنت فلان استاجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين متوالياتين اولها ما غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلع شهر كذا من سنة كذا على أن ترضع ابن هذا المستاجر الذي يسمى فلانا في منزل هذا المستاجر تقيم في منزله هذه المدة لا رضاع هذا الولد وحضائنه فترضعه بنفسه امن لبنه او تحضنه وتخدمه رضاعا لا تقصر فيه ولا تقتير بكذا درهم احصة كل شهر كذا اجارة صحيحة وقبلت منه هذا العقد مواجهة في هذا المجلس وعما بينت هذا الصبي وعرفته وسلمت نفسها من هذا المستاجر لهذا العمل فترضعه وتحضنه في كل هذه المدة وفيها آجرها مدة مضى كل المدة أو يكتب آجر كل شهر عند انقضاء ذلك الشهر أو يكتب وقد تجتهد وقد أجاز زوجها فلان مقدمة هذه الاجارة فرضى بها

(١) قوله وان كان للخدمة والاعمال الى قوله كذا في الظهيرية هذه العبارة ستأتي بعينها بعد نحو ورقتين

الحرب وأن لا يبقى فيه مسلم ولا ذمي آمن بالامان الاول أعني بأمان أبنيتها الشارع بالايان أو عقدا الذمة فاذا وجدت الشروط كلها صارت دار الحرب وعند تعارض الدلائل والشرائط يبقى ما كان على ما كان أو يرجح جانب الاسلام احتياطاً لا يرى أن دار الحرب تصير دار الاسلام بمجرد اجراء احكام الاسلام اجماعا

الرابع في المرتد وما يصير الكافر به مسلماً

نصرفه بعد الحاق قبل القضاء بالحاق يتوقف اجماعا والخلاف في تصرفاته قبل الحاق فعندها تصرفه في كسب الاسلام والرد فاذ الاما استثنى وعنده تصرفه في كسب الاسلام وقوف معاوضة كان أو تبرعا وفي كسب الردة ان تبرعا وقوف وان غير تبرع نافذ كذا ذكره شيخ الاسلام والصحيح أن تصرف المرتد فيهما يشوق وعنه في ديونه ثلاث روايات في رواية الامام الثاني يبدأ بقضائهما من كسب الردة فان لم يقف فن كسب الاسلام وفي رواية الحسن عنه بعكسه وفي رواية زفر عنه رحمه الله دين الاسلام

من كسب الاسلام ودين الردة من كسب الردة والعصم رواية الحسن رحمه الله وتصرفات المرتد ان تصرفه في نفسه وسلمها المسلم ينفذ منها وان تصرفه فلا ينفذ من المسلم والكفر به كذا فيما اتفقته من الملة كالتودد والتبرع عند همة قد كسب المرتد وعنده اختلوا قبل يصح وقيل يصح ما يصح من المسلم لانها تجبر على الاسلام فكذلك الحكم للمسلمين الا يرى أنه لا يصح تصرفها في الخمر ويجوز المرتد الردة عود الى الاسلام الكفار من غير أهل الكتاب كعبدة الاصنام اذا قالوا لا اله الا الله يحكمهم باسلامهم ولو لم يقرروا لكن يجوزوا ما عايناهم فالحكم

باسلامهم وان صلى وحده لا وفي السير لا اله الا الله عن لا يقولها دليل الاسلام وان كان ممن يقولها ليست باسلام كاليهودى صلى مع المسلمين كان
 دليلا على الاسلام وان كان ليس باسلام بعينه واذا حل السلم على الكافر فقال أشهد أن لا اله الا الله فان كان من قوم لا يقولونها على المسلم أن
 يكف عنه لسماعه دليل ايمانه وهو حران تكلم بها قبل أن يأخذوه ويقهروه وان قالها بعد ما قهروه فهو رقيق وانما قال انما أردت بما قلت
 الدخول في اليهودية دون الاسلام وأردت التعوذ لئلا أقتل لا يلتفت اليه لان الظاهر انه (٣١٣) جواب ما دعى اليه من الاسلام

فان امتنع بعد ذلك من
 الاسلام يقتل لانه مرتد
 وان الكافر ممن يقولها قبل
 ذلك لا بأس بقتله وان تكلم
 بها لانه ليس بدليل الاسلام
 وان قال لا اله الا الله محمد
 رسول الله وهو ممن لا يقولها
 فهو دليل اسلامه وكذا
 لو قال محمد رسول الله أو
 قال دخلت في دين الاسلام
 أو في دين محمد عليه الصلاة
 والسلام يحكم بإيمانه حتى
 لو مات يصلى عليه كالمولى
 معنات مات أما اليهودى
 والنصرانى اليوم اذا قال
 لا اله الا الله محمد رسول الله
 لا يحكم باسلامه لانهم
 ينظرون الى المسلمين يقولون
 ذلك فانما استفسرته يقول
 هو رسول الله اليكم
 لقوله تعالى هو الذى بعث
 فى الاميين رسولا منهم
 فلا يدل هذا على ايمانه
 ما يلتزم اليه التبرؤ مما
 هو عليه واذا قال النصرانى
 أشهد أن لا اله الا الله وأنبرا
 عن النصرانية لا يحكم
 باسلامه لجواز أنه دخل فى
 اليهود اذ اليهود يقول ذلك
 أيضا وان زاد وقال وأدخل
 فى دين الاسلام زال الاحتمال
 واذا قال أنا مسلم لم يكن

وسلمها الارض المذكور فيه وأذن لها بالسكنى فى منزل هذا المستأجر لهذا فرضى بها هذا العمل وتفرقا
 ويتم الكتاب وان كان بغير اذن الزوج فله المنع والفسخ والله أعلم
 واستجار الاستاذ لتعليم الصبي الحرفة استأجره ليعلم ابن المستأجر المسمى كذا حرفة كذا بتمامها
 بوجوهها فى مدة كذا يكاد ادرهما ليقوم بتعليمه فى اوقات التعليم وسلم اليه هذا الابن وعمل له جميع هذه
 الاجرة ويتم الكتاب وأزيد من (١) هذا الفصل الذى يليه هكذا يكتب أهل هذه الصنعة والصواب أن يكتب
 استأجره ليقوم عليه مدة كذا فى تعليم النسخ مثلا على أن أعطاء الولي كل شهر كذا أما لو شرط عليه تعليم
 الحياكة ولم يقل ليقوم عليه لا يجوز لان الاجارة حينئذ تقع على التعليم والتعليم ليس من عمل الاجير بل من
 فهم المتعلم فلا تجوز الاجارة عليه كالمواستأجر لتعليم القرآن فاما اذا استأجره ليقوم عليه فالاجارة تقع على
 القيام عليه وعلى حفظه ولكن ذكر النسخ ليرغب الولي فيما يحصل له فى اثناء العقد من عمل الحياكة فان
 الصبي ربما يأخذ ذلك بفهمه وكأنه فهذا جار مجرى البيع فاما المقصود فهو القيام عليه وفى وسع الاستاذ
 الوفاء به هذا اذا كانت الاجرة دراهم وان اتفقا على أن يعلم ولده الحرفة فى سنة ثم هو يعمل للاستاذ فى هذه
 الحرفة فى سنة فوجهه أن يستأجره والاستاذ ليقوم عليه فى تعليم النسخ سنة باجرة كذا ثم الاستاذ يستأجر
 التلميذ فى السنة الثانية ليعمل للاستاذ فى تلك الحرفة بأجر كذا هو كالأول فيتقاصان (وهذه نسخة هذين
 العقدين) هذا ما استأجر فلان الفلانى من فلان الفلانى استأجره ليقوم على ولده الصغير المسمى فلان بن
 فلان وهو اقل بمرتبة من فلان بن فلان متعلم لما يعلم فى تعليمه عمل الخياطة فى أنواع الثياب بأنواع الخياطة فى
 اوقات التعليم وبلغه فى اوقات التلقين ما هو من جلته ومتصل بها وادخل فيها سنة كلمة أو لها كذا
 وآخرها كذا بمائة درهم غطرى بغيره لا بألوفى جهده ولا يمنع عنه نصحه على أن يوفيه هذا الولد هذه الاجرة
 عنده مضى هذه المدة وتقام هذا العمل وسلم اليه هذا الولد فى سنة وضمن القيام عليه لتعليمه ذلك كله وتفرقا
 ثم ان هذا الاستاذ استأجر من هذا الولد هذا الولد فى عقدة أخرى فى مجلس آخر سنة كلمة متواليه بعد هذه
 السنة المذكورة فى الاجارة الاولى من غير أن تكون هذه الاجارة مشروطة فى الاولى أو ملحقه بها أو الاولى
 مشروطة فى الثانية أو ملحقه بها على أن يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ فى عمل الخياطة فيصير ما يأمر به من
 الثياب ويعمل ما يتصل به او يدخل فيها فى جميع هذه المدة بمائة درهم غطرى بغيره اجارة صحيحة على أن يوفيه
 هذه الاجرة عنده مضى هذه المدة ويتم الكتاب *

اكثرى مكارى بالجملة أنقاله على حره هذا ما اكثرى فلان المستأجر من فلان المكارى اكثرى منه
 خمسة أجرة معينة تجعل له من الاثقال على كل حارمها كذا من كورة سمرقند الى كورة بخارى بكذا
 كذا درهما كراه صحيحا وان هذا المكارى أراه هذه الحرة باعيانها ورضى بها هذا المكارى وسلم هذا المكارى
 الى هذا المكارى الاثقال وهى كذا وزن كذا فقبضها هذا المكارى وقبل جملها على هذه الحرة من كورة
 كذا الى كورة كذا وسلم اليه فى كورة كذا وقبض منه جميع هذا الكراء قبضا صحيحا بتجمل هذا
 المكارى ذلك الموضع هذا المكارى لهذا المكارى كل درك يلققه فى ذلك مائة صحيحا وذلك فى يوم كذا
 (١) قوله وأزيد من هذا الخ قد راجعت المحيط فوجدت العبارة بهذه الحروف وليعبر رزكيها اه معجمه

(٤٠ - فتاوى سادس) مسلان معنى المستسلم للعق وكل ذى دين يزعم أنه منقاد للعق هو عليه قال الحلوانى رحمه الله
 الاجموسى الذى فى دارنا لانهم يأتون بهذه الكلمة على وجه الشتم ويقولون لا ولا ذهبيا مسلان زاده قال النصرانى أو اليهودى برئت من
 ديني ودخلت فى الاسلام أو قال برئت من ديني وأشهد أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله صار مسلما ولو قال الوثنى أشهد أن لا اله الا الله
 أو قال محمد رسول الله صار مسلما لانه منكر للامرين جميعا فبأيهما شهد فقد دخل فى دين الاسلام وكذا لو قال أنا مسلم لان عبدة الاوثان

لا يدعون هذا الوصف لانفسهم وكذا لو قال أنا علي بن محمد أو علي الحنيفة أو علي الاسلام وعن الحسن النصراني اذا قال أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وقبلت الاسلام وتركت ديني فهو مسلم * وعن محمد اذا قال آمنت بالله وبمحمد وعليه الصلاة والسلام وبما جاء من عند الله وقبلت الاسلام وتركت ديني صار مسلما ولو قال لا اله الا الله ثم رجع صار مشركا لا يقبل رجوعه وعن الامام اذا قال نصراني أو يهودي أو نامسلم أو أسلمت يسئل (٣١٤) أي شيء ان قال أردت به ترك دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الاسلام صار مسلما

من سنة كذا فان كانت بغير أعيانها فابو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى جوزوا ذلك وذكر الشيخ أبو القاسم الصفار والديوبسي أنها فاسدة لأنها مجهولة والكتابة الصحيحة في هذا عندهما ما تقبل فلان من فلان تقبل منه أن يحمل كذا كذا من القطن أو يكتب كذا كذا عند دامن الجوز أو كذا كذا قفيزا من الحنطة أو كذا كذا أو يبين جنسها ونقلها من بلدة كذا على كذا من الحر أو يقول على الأبل السمان الفارغة القوية على أن يحمل كل بعير منها كذا رطلا برطل كذا تقبلا صحيحا جائزا لا فساد فيه ولا خيار بكذا درهم على أن يحمل ذلك من بغداد من يوم كذا من شهر كذا أو يسير بها المنزل على ما عرفه الناس ويحفظها الليل والنهار ويسلمها إليه بكورة كذا في مكان كذا منها وقبض هذا المتقبل منه جميع هذا الأجر وسلم هذا المتقبل جميع هذا المعقود عليه وصار ذلك كله في يده بهذه القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *

وثيقة الكراء العجيب هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه جلال ثلاثة محامل لكل محمل منها را كان وقد نظر اليهما هذا المتقبل وعرفهما بأعيانهما ولكل محمل منهما من الوطاء والدثر كذا رطلا برطل كذا ولهما من الكسوة كذا رطلا ومن المعاليق من الدهن والزيت كذا كذا رطلا ومن الماء كذا ومن الحنطة والشعير والسويق والرب والتمر والخلاوي كذا يحملها على راحل ثلاث على ابل مسنات سمان فارغة قوية وذلك بعد معرفتهم جميع هذه المحامل من الوطاء والدثر والكساء والرا كان وغير ذلك ونظرا اليها وعرفاها بعشرين دينارا ويصفها بقبالة صحيحة جائزة لا فساد فيها ولا خيار ليحملها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على أن يسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة ويصح بهم ويهديهم المناسك ويقيم بهم بعد النفر ثلاثة أيام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة حتى يرجع بهم الى منازلهم ببلدة كذا وقد عرفوها جميعا وعلى أن لهؤلاء الرا كان أن يستبدلوا بالوطاء والدثر والكساء وغير ذلك مما وصف فيه ويعملوا فيها برأيهم على أن يحملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المحيط *

فان كانت الأبل بأعيانها ذكرها في كافر في الحر وحكم ذلك أنها لو هلكت سقطت الاجارة وفي غير المعينة لا تسقط ولو مات المكارى في مصر سقطت الاجارة فان مات في المفاضة بقيت بذلك الاجارة استعسانا ولا بد من بيان وقت الخروج ولو مضت تلك السنة بطلت الاجارة وليس له أن يجعله في السنة الثانية الا براض وتجديد عقد

أكثر السفينة وتقبل الحمل في السفينة استأجر منه جميع السفينة المتخذة من خشب كذا المدعة كذا بالواحد أو روفوها ومجاريةها وشرائعها ودقها وسكانها وحصرها وجميع آلاتها شهر أوله كذا وآخره كذا على أن يحمل فيها كذا كذا حنطة ومقدارها كذا بالقفيز وينقلها من بلدة كذا الى بلدة كذا بمائة درهم على أن يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه المدعة ويرقى إذا رقى الناس ويسير معهم إذا ساروا وقبض هذا المؤجر جميع هذه الاجارة بمجمله بتجمل هذا المستأجر وقبض هذا المستأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة من يد هذا المؤجر بتسليم ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتفرقا بعد الرؤية وقد ضمن له الدرك ويتم الكتاب فان كانت بغير عينها كتب تقبل منها جلال كذا بوزن كذا

حتى لو رجع عن دين الاسلام حل دمه وان قال اني مسلم على دين الحق لم يكن مسلما فان لم يسئل حتى صلى بجماعة كان مسلما وان مات قبل أن يسئل ويصلى لم يكن مسلما * مسلم ونصراني تنازعا في شرايئ فقبل انه يساع من المسلم لامن النصراني فقال النصراني أنا مسلم لا يصير مسلما الا اذا قال أنا مسلم مثلك وينبغي أن يصير مسلما لانه أخرج الكلام جوابا للكلام غيره وعن الامام أنه يصير مسلما بأنا مسلم وعن ابن زياد قيل لذي أسلم فقال أسلمت فهو مسلم وكذا عن علمائنا وعن الامام قول النصراني أنا مسلم ليس باسلام حتى يترأ من النصرانية وعن الثاني رحمه الله قال له رجل ادخل في الاسلام واترك دينك فانه باطل فقال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأنا مسلم فهو مسلم وعن محمد رحمه الله شهد الشهود على ذمي أنه صلى بالجماعة فنجاه مسلما فان رجع عن الاسلام بعد ذلك ضرب عنقه فأما اذا قالوا صلي وحده فان قالوا

صلي صلاتنا واستقبل قبلتنا فكذلك وان شهدوا انه كان يؤذن ويقيم كان مسلما سواء كان الاذان في السفر وكل أو الحضر وان قالوا معناه يؤذن في المسجد فلا شيء حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك عادة فكونوا مسلما واذا قالوا اننا يصلي سنة لم يقولوا بالجماعة وقال صليت صلاتي لا تسترض له باجراما أحكام الاسلام ما لم يقولوا صلي صلاتنا وفي الروضة اذا صلي في وقت الصلاة حكم باسلامه واذا صلي في غير وقتها لا ولو في وقتها بجماعتنا أو وحده مستقبل القبلة صار مسلما وان غير

الكعبة لا يصير مسلماً وان صلى الجمعة معناه هو مسلم طاف ولي كيطوف المسلمون صار مسلماً وبمجرد التلبية لا وفي المنتقى صلى نصراني وحده واستقبل قبلتنا لا يصير مسلماً لانهم يستقبلون قبلتنا وان صلى في جماعة وكبر ثم أفسد لا يكون مسلماً. وثبت التبعة بالملك أيضاً حتى لو وقع الصبي في سهم مسلم بالقسمة في دار الحرب أو بيع منه في دار الحرب ثم مات في دار الحرب بصل عليه لانه مسلم به الأولي المرتدة تسمى وتشرق في دار الحرب وكذا أولادها تبعاً * الواحد والاثنان والثلاثة يفتقون في العدو (٣١٥) ويقالون حتى يقتلون أحب الي من الرجوع وقال نصير رجه

الله خرج على الرجل القطاع فأراد أن يقتلهم فان علم أنه اذا قاتلهم دفع القتل عن نفسه فعل والا لا أمافي دار الحرب فان علم في قتاله ضرب نكابة لهم وسعه أن يقتل والفرق أن قتال القطاع لدفع القتل عن نفسه ولا كذلك قتال أهل الحرب وقد صرح أن زيد بن حارثة رضي الله عنه يوم موته عقر جواده وقاتل حتى قتل وكان الكفار غالبين وعسكر الاسلام انحازوا الى فئة

كتاب الفاظ تكون اسلاماً أو كفراً أو خطأ

وفيه ثلاثة فصول
الاول فيما يكون اسلاماً وما لا يكون من يقر بالتوحيد وبمحمد الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلماً واذا قال محمد رسول الله يصير مسلماً والجوسي اذا قال خذ اي يكي است وهمه بيقامير ان حق يحكم باسلامه مجوسي قال صلى الله عليه وسلم لا يصير مسلماً قال كافر آمنت بما آمن

وكيل كذا من بلدة كذا الى بلدة كذا في سفينة من خشب كذا من سفن كذا صحبة سليمة من كل عيب على أن يحملها بنفسه وأجرائه وأعوانه ومن أحب من الناس وينهى الكتاب كالأول واذا حضر لكتابة وثيقة اجارة أحد العاقدين فالكتاب يكتب على اقراره باجارة كذا من ولان قبض مال الاجارة منه لكن فيه خطر أن ذلك المقر له لو جاء وبجد الاستجار وأراد استرداد المال الذي أقره هذا بقبضه منه كان له ذلك فالوجه فيه أحد شيئين اما أن يكتب اقراره أنه قبض هذا الاجر ولكن لا يكتب من فلان فيصيح القبض ويسقط الاجر ولو جاب يطالب فله أن يقول ما قبضته منك واما أن يكتب وقد سقط هذا الاجر عن هذا المستأجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذ كر قبضاً وكذا هذا في ذكر الشراء والتمن كذا في الذخيرة *

استجار الارض من متولى الوقف تقبل من فلان المتولى الامور الوقف المنسوب الى فلان بتولية القاضي فلان جميع أرض الكرم الذي هو من جملة هذا الوقف الذي يتولى هذا المتولى أموره ويحده بمحدوده ما وحقها كلها دون أشجارها وزراعتها وقضاياها وجدراها فانها صارت لهذا المتقبل سابقا على هذه القبالة تلك ثابت وحق لازم وقد عرفها هذا المتعاقدان وعقداه هذه العقدة على هذه الارض وحدها سنة كاملة أو لها كذا أو آخرها كذا بكذا درهم ما وهي مثل أجرة هذا المعقود عليه وقبض هذا المتولى جميع أجرة ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة بمجملته بتجليل هذا المتقبل ذلك كله وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة بتسليم هذا المتولى ذلك كله اليه فارغاً من كل مانع ومنازع وتفرقا ثم ان هذا المتولى رده هذا الدراهم الى هذا المتقبل وأمره بأداء آخر اجها منها اذا جاء وقتها وبكرى أنها رها واصلاح مسنتها اذا وقعت الحاجة اليها من هذه الدراهم بالمعروف ووكله بذلك على أنه متى عزله عن ذلك فهو وكيل بذلك من جهته مستأئفاً وقيل منه هذه الوكالة مثاقفة وأشهدا وبتم الكتاب كذا في المحيط * وان أردت كتابة اجارة الطاحونة اذا كانت مبنية على نهر خاص لها كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشقة على خمسة نوايت مركات من الألواح الخشبية في أربعة منها أربع رحيا ودورات والتابوت الخامس المعروف (شاحمة) ذ كرهذا الذي آجر ان جميع هذه الطاحونة له وملكه وحقه وفي يديه وموضعها في أرض قرية كذا من قرى كورة كذا من عمل كذا وهي مبنية على نهر خاص له يأخذ ما به من وادى كذا ثم يصبه فيه وأحد حدودها مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا بمحدودها كاه او حة وقها فان كانت اجارتها على سبيل المقاطعة كتبت بعد ذ كرا الحد واستأجر منه جميع ذلك سنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنين متواليات أو لها غرة شهر كذا سنة أو مشاهرة كل سنة بكذا درهم أو كل شهر بكذا درهمما ينتفع المستأجر هذا بما استأجره بالاستغلال وطعن الحبوب من الخنطة والشعير وما شا كلهما ويؤدى قسط كل سنة عند انقضائها وقبض المستأجر هذا جميع ما استأجره قبضاً صححاً مفرغاً عما يشغله بتسليم هذا الذي آجره وتفرقاعن مجلس هذا العقد بعد صحته تفرق الأقوال والأبدان

واذا أردت كتابة استجار المجدبة بقارقيتها كتبت هذا ما استأجر فلان بن فلان جميع المجدبة التي لها قارقين متصل بها بقارقيتها ذ كرهذا الذي آجر ان جميعها ملكه وحقه وفي يديه ويذ كر الموضع والحدود

الرسول يصير مسلماً * قال كافر الله واحد يصير مسلماً ولو قال لمسلم دينك حتى لا يصير مسلماً وقيل يصير الا اذا قال حق لكن لا ومن به وفي مجموع النوازل أذن في وقت الصلاة يجبر على الاسلام أما لو قرأ أو تعلم لا يكون اسلاماً * قال واحد رأى يته صلى في المسجد الا عظم وشهد آخر أنه صلى في المسجد لا يقتل ولكن يجبر على الاسلام * أكره على الاسلام يكون اسلاماً لكن اذا عاد الى الكفر لا يقتل ولكن يجبر على الاسلام * مسلم تزوج امرأة يعرف أبواها بالاسلام لا بأس بأن لا يسألها عن الاسلام لان الظاهر عرفانها بالايان ولو لم يعرف أبواها

بذكر عندها الايمان ثم يقول أنقرين بهذا ان قالت نعم كانت مسلمة والا فلا وهو صف الاسلام لصغير ثم بلغ فقال الان عرفت فهذا لا يدل على أنه لم يكن مسلماً قبله لجواز أن يكون عارفاً بالاجال والان عرف بالتفصيل قال لا تخشعت مسلمانى فقال لأعلم فهذا ليس بـ مسلم وفى الجامع قيل لم يودى هل تعرف صفقة اليهودية قال لا فهو ليس يهودى * قيل توبة البأس مقبولة لايمان البأس وقيل لا تقبل كإيمانه قال صاحب الكشف فى قوله تعالى ثم (٣١٦) يتوبون من قريب الزمان القريب قيل حضرة الموت ألا يرى الى قوله حتى اذا

ثم يقول بمجدودهما وحقوقهما وجميع مرافقهما التى لهما من حقوقهما سنة أو ثلاث سنين وان كان الفارقين الواحد مشتتاً على مجامد كثيرة ذكر استأجر منه جميع الفارقين المشتتل على ثلاثة مجامد أو أكثر على حسب ما يكون ويذكر الموضوع والحدود ثم يكتب ذكر هذا الذى آجر أن جميعه له وملكه وفى يده ثم يقول استأجر منه جميع هذه المجامد بمصارفها كذا كذا سنة بكذا درهم ما الجارة صحيحة ينفع به هذه المجامد بوضع الجدد ويؤدى قسط كل سنة عند انقضاء ثم يتم الصلح الى آخره
 وإذا أردت كتابة اجارة الضيعة الموقوفة أصلها كضياع نهر الموالى بفناء كورة بخارى كتبت هذا ما استأجر فى فلان من فلان جميع أصل الضيعة التى هى كرم محوط بمبنى بقصره وخمس دبرات أرض متلازقات متصلات به خلفه أو أمامه أو حوله ذكر هذا الذى آجر أن ما فى هذه الضيعة من الكردارات ملكه وحقه وفى يده وكرداراته حيطان هذا الكرم المبنية حوله وبناء قصره وأشجار هذه الضيعة كباها وصغارها المثمرة وغير المثمرة وتراب جميع هذه الضيعة الذى كس به وجهه الأرض من جميع هذه الضيعة بمقدار نصف ذراع عمقها وما تحت تراب المكبوس به وجهه الأرض وقف من الاوقاف المنسوبة الى الامير (ساس بكين) التى وقفها على حانوته وتعرف هى بالاوقاف الخانوقية وفى يدي هذا الذى آجر بحق استجاره من له ولاية الاجارة منه مسانحة سنة بعد سنة بآجرة معلومة المقدار التى هى آجر مثله وأن هذا الذى آجر يؤجر ما فى اجارته من الوقف اجارة على الاجارة وما هو ملكه من أصل هذه الضيعة بآجره مع الوقف بآجره واحد بحق الملك ثم يذكر الموضوع والحدود للضيعة ثم يقول بمجدودها ما ثبت اجارته فيه الذى هو مشتل على الملك والوقف من أصل هذه الضيعة وحقوقه وجميع مرافقه التى هى لمن حقوقه بعد ما باعه هذا الذى آجر جميع أشجار هذه الضيعة ووزراجين هذا الكرم وقضبانته بثلاثه دراهم واشترأها منه هذا المستأجر به شراء صحيحاً وتقابضاً صحيحاً ثم استأجر منه ما ثبت اجارته فيه مع هذا القصر فى هذا الكرم احدى وثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة ايام من آخر كل سنة من ثلاثين سنة من مقدمات هذه السنين أو لهاجرة المحرم من شهر ربيع سنة كذا بكذا درهم أو دينار نصفها كذا ثلاثين سنة من أوائلها غير الايام المستثناة منها بخمسة دراهم من مال هذه الاجارة أو بنصف دينار من هذه الدنانير كل سنة منها غير ما استثنى من أيامها بما يخصها من نصف دينار من مال هذا الاجارة والسنة الاخيرة التى هى تمة هذه المدة ببقية مال هذه الاجارة ويتم الصلح على النحو الذى تقدم ذكره قال الشيخ الامام الحاكم أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندى رحمه الله تعالى هذا الذى ذكرنا فى لفظ التيمم مع الاب مسامحة فى المملوك كالتيمم بين البالغين وأما فى أموال الايتام فان كانت للتيمم داراً أو اداً الاب أو الوصى اجارته لم يصح عقداً الاجارة الطويلة المرسومة وكذلك ان أراد الاب أو الوصى استجارها للتيمم لم يجز فى السنة الاخيرة لان الاستجار فيها يقع باكثر من آجر المثل وكذلك فى الاوقاف (قال) الوجه فى الاجارة للتيمم أن يعقد العقد بآجر المثل فى تلك المدة ويرى الاب والوصى فيصح البراءة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فيما يشراء ثم يقران للمستأجر بمال هو على قدر مال الاجارة مؤجلاً الى انفساخ الاجارة فاذا انفسخت الاجارة طالبه المستأجر بالمال المقربه قال محمد رحمه الله تعالى (وله وجه آخر) أن يقر الاب أو الوصى بقبضه من المستأجر فغير المستأجر يضمنه فان أراد المستأجر أن يتوثق فيما بينه وبين الله تعالى فان الاب والوصى وان أقر بقبض مال الاجارة لم يبرأ المستأجر فيما بينه وبين

حضرة أحدهم الموت الآية فتبين ان الاحضار هو الوقت الذى لا يقبل فيه التوبة فبقى ما وراء ذلك فى حكم القريب وعن ابن عباس رضى الله عنهما قبل ان ينزل به سلطان الموت ثم ذكر أيضاً بعد خطوط أن قوله تعالى ولا الذين يسمون عطف على الذين يسمون السميات سوى بين الذين سوفوا وسميهم الى حضرة الموت وبين الذين ماوا على الكفر فى أنه لا توبة لهم لان حضرة المسوت أول أحوال الآخرة فكأن الميت على الكفر قد فاتته التوبة على الدين فكذلك المسوف الى حضرة القرب بمجازاة كل واحد منهما أو ان التكليف والاختيار الى هذا عبارة الزمخشري وقال البيضاوى قريب أى قبل حضور الميت الى أن قال سوى بين من سوف التوبة الى حضور المسوت من الفسقة والكفار وبين من مات على الكفر فى نفي التوبة للبالغة لعدم الاعتداد بهم فى تلك الحالة وكأنه قال وتوبة هؤلاء وعدم توبة هؤلاء سواء

وقال القرطبي قال أبو مجلز والفضالة وابن زيد وعلمة وغيرهم قبل المعايضة للأشكة وان يغلب المرء على نفسه قال علماء نازحهم الله وانما صححت التوبة فى هذا الوقت لان الرجاء باق ويصح منه الندم والعزم على ترك الفعل وقال فى التفسير الكبير فى قوله تعالى الآية وإست التوبة دلت على أن من حضره الموت وشاهد أهواله فان توبته غير مقبولة وكذلك قوله تعالى حتى اذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً ثم أتت كلاً انما كلمة هو فائلاً الآية وكذلك قوله تعالى وأنتم اقوا

رزقنا من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين أخبر الله تعالى في هذا الآيات أن التوبة لا تقبل عند حضور الموت ثم قال قال الحقون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع من قبول التوبة مشاهدة الأهوال التي يحصل العلم عند ما على سبيل الاضطراب بالله تعالى فهذا كلام الحنفية والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنية والاشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل كيمان اليأس بجماع عدم (٣١٧) الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ركن التوبة وهو العزم بطريق التصميم على أن لا يعود في المستقبل إلى ما ارتكب وهذا لا يتحقق في توبة اليأس إذا أردت باليأس معانينة أسباب الموت بحيث يعلم قطعا أن سلطان الموت يدركه لا محالة كما أخبر الله تعالى بقوله فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا وهذا إيمان أن اليأس ما هو وقد ذكر في بعض الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة أن أراد باليأس ما ذكرنا يرد عليه كل ما قلنا وإن أراد باليأس القرب من الموت مطلقا فلا كلام فيه لكن الظاهر أن زمان اليأس وزمان معانينة الهول والمستطوري في الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة بخلاف إيمان اليأس لأن الكافر أجنبي غير عارف بالله تعالى واستداه إيمان وعرفان والفاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء أسهل وقوله تعالى حتى إذا حضر أحدكم الموت قال إني تبت الآن

وبين الله تعالى فالوجه في ذلك أن يبيع منها شيئا بن هو مثل تلك الاجرة والاحوط في ذلك كله الإبراء لأنه إذا أقر بالقبض وانفسخت الاجارة بفسخها أو بعوت أحدهما واجب مالان أحدهما المقر به والثاني مال الاجارة الذي أقر بقبضه ولم يضمن بسبب الإبراء عن مال الاجارة شيئا (وهناشي يجب أن يتحرز عنه) وهو أن في بعض هذه الوجوه ضرر للمؤاجر وفي بعضها ضرر للمستأجر لأن المال المقتر به أن جعل مؤجلا إلى انقضاء المدة تضرر المستأجر به فإن الاجارة عسى تنفسخ بالموت أو بالنسخ في مدة الخيار ويبقى المال مؤجلا إلى انقضاء المدة فيتضرر المستأجر وإن جعل مؤجلا إلى وقت النسخ كان وقت النسخ مجهولا والتأجيل إليه يبطل فبقى المال حالا فيتضرر المؤاجر فيه لأن المستأجر يؤاخذ به بالمال حالا والشيء المستأجر في يده بحق الاجارة غير بدل آتاه فالسبيل في ذلك أن يجعل المال مؤجلا إلى وقت انقضاء المدة ثم يترك المستأجر يابطال هذا الأجل متى انفسخ هذا العقد بوجه من الوجوه على أنه متى عزله عادما أو ناله فإذا فعل ذلك زال الضرر عنهم جميعا ويصح تعليق التوكيل بوقت منتظر وعلى هذا أمر الوقف ولم يفصل في ظاهر الرواية في الوقف بين المدة الطويلة والقصيرة وكذا ذكر الطحاوي في مختصره وبعضهم أبطأوا في المدة الطويلة مخافة التملك فالوجه فيه أن يلحق به حكم الحاكم فاما الاستئجار لليتيم أو للوقف فهذا الوجه جار فيه (قال) محمد رحمه الله تعالى ووجه آخر له أن يعقد مثلا على ثلاثين سنة ألف فينظر كم أجر مثل هذا المعقود عليه كل سنة فان كان مثلا خمسين درهما عقد على عشرين سنة كل سنة تسدس درهم والسنة الأخيرة ببقية المال حتى يقع العقد باجر المثل ثم يفسخ الاجارة في السنة العاشرة ويحدد العقد هكذا في كل عشرين سنة ويعقد على ثلاثين سنة وهذا مجموع ما ذكره الشيخ الحاكم الامام أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى

فإن أراد كتابة فسخ الاجارة كتب هذا ما فسخ فلان اجارة المنزل الذي كان بينه وبين فلان ويحدد المنزل اجارة طويلة تكذا درهما أولها تاريخ كذا وآخرها كذا ففسخ هذه الاجارة في الأيام المشروطة فيها الخيار وهو يوم كذا ويذكر اليوم الاول من أيام خياره والاسطوان الآخر ففسخا صححوا وأشهد عليه من أثبت شهادته في آخر هذا الذكر وأصح الفسخ في هذا أن يفسخه في اليوم الاوسط لأنه في اليوم الآخر وفي اليوم الاول عسى أن يقع الفسخ قبل ثبوت الخيار أو بعد مضي مدة الخيار فكان الاحتياط ما قلنا (١) وإن كان لنوع من الاعمال والصناعات كالخياطة ونحوها يفت وقت يستعمل بالخياطة في أنواع الثياب كلها أو جميع ما يخاط على ما رأى وأحب وبؤجره ممن أحب وبسافر به ان بدله يعمل في جميع ذلك برأيه وإن كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها يفت ذلك ثم يبين حديث الاجر من التأجيل والتججيل والتأجيل وبين الرؤية وذكر في موضع آخر وقال اجارة محدود الصغرى والوقف في هذه المدة الطويلة لا تجوز وإنما تجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان أعني رب المال من فلان القيم في نسوية أمور الصغرى فلان الثابت القوام المذ كورة وإنه ابوجه من هذا المستأجر بهذه الولاية والقوام المذ كورة فيه بالاجرة التي هي يومئذ المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطط ويذكر الحدود ويومئذ الصل إلى آخره وإن كانت المقاطعة للمنزل المستأجر كما هو المستعمل في المعاملات بأن يؤاجر رجل منزله من آخر بمال معلوم ثم يستأجره الآخر على سبيل المقاطعة باجرة معلومة ويضمن الآخر الاول الذي هو مالك المنزل

(١) قوله وإن كان النوع الخ تقدم التنبيه على هذه العبارة بانها مكرره فتنبه اه معصمه

يحتل أن يراد به تقييد التوبة بالأن بان تقييد توبته بزمان العجز كما يقال تاب يوما أو عاما والدليل على قبولها مطلقا إطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويجوز أن يقال شفاعته غير يوم القيامة لما قبل في حقه وإن كان يوم القيامة زمان اليأس فشفاعته لنفسه في آخر عمره وتعام درهم وغاية أمره تقبل أيضا ويجعل توبته في هذه الحالة بمنزلة شفاعته لنفسه فتفضل الله تعالى بقبوله بوعده لأنه لا شفع في هذه الحالة غيره بخلاف يوم القيامة لكثرة الشنعا وإنما أطنبناه لبعث جرى فيه وشهد بسلم على نصراني بأنه

أسلم قبل موته فحمله مسلماً وان شهد على مسلم ميت أنه ارتد قبل موته ومات عليه لأجله مرتداً قال في السير يصلي المسلمون على ميت مخبر واحد لو عدل لا شهد نصرانيان على نصراني أنه أسلم وهو يشكر لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وترك على دينه وجميع أهل الكفر فيه سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية بأنها أسأت جازواً أجبرت على الإسلام وهذا كله قول الإمام رحمه الله وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين (٣١٨) على الإسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بأنه أسلم وفي مجموع النوازل ذم دخل

دار الحرب وسرق صبياً وأدخله دار الإسلام يحكم بإسلامه ولو اشترى الصبي يحكم بإسلامه

نوع فيما يتصل بهما يجب إكفاره من أهل البدع

قال الامام الزاهد الصغار لا يستثنى مؤمن في إيمانه فان ابن عمر رضي الله عنهما أخرج شاة لبيذج فخر به رجلاً فقال أمؤمن أنت فقال نعم ان شاء الله تعالى فقال لا يذبح نسكي من يشك في إيمانه ومهر به آخر وقال أنا مؤمن فأمره بالذبح فلم يرم من يستثنى في إيمانه أهلاً للذبح وقال الزاهد يجب إكفار

التدري في نفيم كون الشر بخلق الله تعالى وفي دعوهم ان كل فاعل خالق فعل نفسه ويجب إكفار الكيسانية في إجازتهم السداء على الله تعالى وإكفار الرافض في قولهم رجعة الاموات الى الدنيا ونسخ الارواح وانتقال روح الاله الى الائمة وان الائمة آلهة وفي قولهم بخروج امام ناطق بالحق وانقطاع الامر والنهي الى أن يخرج ويقولهم ان

بتلك الاجرة المقدرة المتفق عليها يكتب بعد تمام الاجارة الطويلة ان شاء وان شاء كتبها على ظهر الصك هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في أول هذا الاستأجر جميع هذا المنزل المدين موضع وحدوده في هذا الصك ان كان يكتبها عقيب الاجارة الطويلة وان كان يكتبها على ظهر الصك يكتب هذا المنزل المدين موضع وحدوده في بطنه بحدوده وحقوقه ومرفقه التي هي من حقوقه بعد ما زاد الأجر الثاني هذا وهو هذا المستأجر الاول المذكور في أول هذا الصك في هذا المنزل المحدود فيه زيادة طاب له الفضل ما بين الاجرتين مشاهرة من أول يوم كذا يكتب يوم ما بعد العقد الاول الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة فيه غير الايام المستثناة منها المذكورة فيه كل شهر بكذا دينارا استنجاراً وصحياً للسكن هذا المستأجر بنفسه ان شاء وان شاء أسكن غيره فيه مدة هذه الاجارة وان هذا الأجر الثاني المذكور فيه أجر من هذا المقاطع كذلك بهذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة خالية عما يبطلها وتم التسليم والتسلم بينهما قيماناً ثبوت اجارته على قضية الشرع وتفرقاً بعد ما من الأجر الاول المذكور في أول هذا الصك على المستأجر الثاني وهو المقاطع هذا ما يجب للمستأجر الاول هذا هو الأجر الثاني هذا على هذا المقاطع وهو المستأجر الثاني من هذه الاجرة المذكورة فيه ضماناً بصحة علقها بالزوم ورضى به هذا المستأجر الاول وأجاز ضمانه هذا عنه لنفسه في مجلس الضمان اجارة صحيحة ويتم الصك والله تعالى أعلم بالصواب كذا في الظهيرية

(١) نوع آخر اذا دفع الاراضى من ارض والبذر من صاحب الارض عينا يكتب هذا مادفع الدهقان فلان الى فلان الحراث دفع اليه على سبيل المزارعة جميع الضيعة التي هي كذا بركة ارض بيضاء صالحة للزراعة كذا المدافع هذا انهم ملكوه وحقه وفي يديه وموضعها في ارض قرية كذا بناحية كذا احدودها كذا وكذا بحدودها وحقوقها وما ارفقها التي هي لها من حقوقها وبذر ارضها بعينه وذلك كرخطة سقبة جميلة بيضاء نقية وهو كذا اقفز بالقفز الذي يعرف بكذا ثلاث سنين متواليات اولها يوم كذا من شهر كذا وآخرها يوم كذا من شهر كذا من ارض مزارعة صحيحة لافساد فيها ولا خيار ولا مواءة ليرعها هذا المزارع المدفوع اليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه واجرائه وأعوانه وبقره وأدواته ويعمل في ذلك كله برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو كله حبه وتبته بين هذا الدافع وبين هذا المدفوع اليه نصفين أو ثلثاً على حسب ما يتفقان عليه وقبل هذا المزارع عقد هذه المزارعة من هذا الدافع قبولا صحياً وقبض هذا المزارع جميع هذه الاراضى وجميع هذا البذر من هذا الدافع بتسليم ذلك كله اليه تسليماً صحياً عملاً منهم ما يقول من يرى جواز المزارعة من السلف الصالح وتفرقاً عن مجلس هذه المزارعة بعد صحتها وتتمامها تفرق الابدان والاقوال وضمن هذا الدافع لهذا المدفوع اليه ما أدرك من ذلك في ذلك وان أراد أن يصير العقد مجمعا عليه يلحق بآخر حكم الحاكم فيكتب وحكم قاض من قضاة المسلمين بصحة هذه المزارعة بعد خصومة معتبرة وقعت منهم ما أو أشهدا على أنفسهما ويتم الكتاب واتمنا كذا التين في الوثيقة لانهم مالو سكا عنه فهو لصاحب البذر واذ شرطاه بينهما فاعلى الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا المدفع اليه أرضاً كذا (١) قوله نوع آخر عطف على قوله في أول الفصل نوع في الاجارات وهذا شروع في المزارعات اه مصححه

سنة

جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون على كرم الله وجهه وأحكام هؤلاء

أحكام المرتدين ومن أنكر خلافة أبي بكر رضي الله عنه فهو كافر في الصحيح ومنكر خلافة عمر رضي الله عنه فهو كافر في الاصح ويجب إكفار الخوارج في إكفارهم جميع الامة سواهم ويجب إكفارهم با كفار عثمان وعلى وطليحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم ويجب إكفار يزيدية كلهم في انتظار بني العجم ينسخ دين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وإكفار التجار في نفيم صنات الله تعالى وفي قولهم

القرآن جسم اذا كذب وعرض اذا قرئ ومن قال انه تعالى جسم لا كالأجسام فهو مبتدع لا كافر ومن قال بتقليد أصحاب الكفار فهو مبتدع وكذا من أنكر عذاب القبر ومن أنكر شفاعتنا يوم القيامة فهو كافر وكذا من أنكر الميزان يوم القيامة لمن يزني فهو مبتدع ضال واختلقوا في الجبرة والاصواب كقارهم في قولهم ليس للعبد فعل أصلا ويجب اكفارهم في قوله الانسان غير الجسد وأنه حتى قادر مختار ليس بمحرك ولا ساكن (٣١٩) ولا يجوز عليه الاوصاف الجارية على

الأجسام ويجب اكفار قوم من المعتزلة في قولهم ان الله تعالى لا يرى شيئا أصلا ويجب اكفار من قال ان الله تعالى يرى ولا يرى ويجب اكفار الكرامية المجسمة بجمجمة خراسان وكيلان وفي الخلاصة الرافضي ان كان بسبب الشيخين وبلغنما فهو كافر وان كان بفضل عليهما فهو مبتدع والمعتزلة مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فهو حننذ كافر وبعض مشايخنا على أن المعتزلة المرتكب لكبيرة كافر لانه اعتقد أنه خارج من الايمان وكل من اعتقد انه خارج عن الايمان فهو كافر عندنا لاعتقاده أنه ليس بمؤمن ولا واسطة بين الايمان والكفر عندنا ورد به بعض الأئمة بما قاله أبواب الأصول ان فيه اعتبارا قول الخائف واعتقاده فيلزم اعتبار العقيدة الباطل وقيل بانه كافر لانه آيس من روح الله ورد بانه ممنوع لرأيه بشرط التوبة قبل ما دام فاسقا غير راجع قلنا لا يصدق عليه أنه غير راجع مطلقا والمشبّه مبتدع فان أراد بالبدل الجارحة فهو كافر والمبتدع صاحب الكبيرة والبدعة كبيرة قيل يلزم

سنة على أن يغرس فيما مابداً من الاشجار وما خرج فهو بينهما نصفان جاز والغرس للغرس والنثر بينهما نصفان ولا بد من التوقيت وعدم مضي الوقت بغير بقلع الاشجار وان لم يكن البذر عينا والرى الى الدافع كتبت على هذا الوجه الى ذكر الحقوق ولم تكتب بذرا معهابل كتبت لزراعة المدفوع اليه مابداً لهذا الدافع بذره هذا الدافع من غلة الشتاء والصيف ولا يذ كرفيض البذر عند قبض الارض وان كان البذر عينا من قبل المزارع كتبت على أن يزرعها هذا المدفوع اليه الارض يذ نفسه وهو كخطة سقية بيضاء نقية جيدة وهو كذا وكذا فغير باق في كذا ولا يذ كرفيض البذر مع قبض الارض وان كان البذر غريبا والرى فيه الى المزارع كتبت لزراعة المدفوع اليه مابداً يذ نفسه من غلة الشتاء والصيف وحكم المدرك في هذا يكون راجعا اليهما فان الارض لو استحققت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار ان شاء قلع الزرع مع الدافع وقسماه بينهما وان شاء ضمن الدافع قيمة نصيبه من الزرع وكان الزرع كله للدافع وان استحق الزرع عدون الارض كان للدافع على المزارع أجر مثل أرضه ويرجع حكم ضمان المدرك اليهما جميعا فيكتب في موضع المدرك فما أدرك كل واحد منهما من مدرك في جميع ما وصف في هذا الكتاب فلكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما و يتم الكتاب كذا في المحيط * قال وان كانت الارض بين شريكين فأراد أحدهما أن يأخذ حصته شريكه فزارعة كتب هذا مادفع فلان الى فلان جميع حصته من الارض البيضاء وهي النصف مشاعا سهم من سهمين بدو ودو وحقوقه من اربعة حصص ثلاثة سنين متواليات من لدن غرة شهر كذا على أن يزرعها يذره ونفقته واجرائه وأعوانه فما أخرج الله تعالى من شئ فهو بينهما أثلاثا الثلث للدافع والثلثان للمزارع وينبئ الكتاب على نحو ما بينا ويجب أن يكون البذر بينهما ان كان من جهة المزارع فأما اذا كان من جهة الدافع فالزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل العامل ونصف أجر مثل الارض لانه استأجر شريكه في الارض على أن يعمل في أرض بينهما بخلاف ما لو كان البذر من قبل المزارع لانه استأجر حصته شريكه ببعض ما يخرج واستأجر شريكه مشتركا جائز وهذا كما قالوا فيمن استأجر حصته شريكه ببعض ما يخرج (من) أجر أرضا سنة بآجرة معلومة ثم انه دفعها الى المؤجر من اربعة ان كان البذر من قبل المؤجر لم يجز وان كان من قبل المستأجر جاز وأما كتابة المعاملات فقد ذكرنا أن المعاملات جازة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في الاشجار والزراريح والقضبان والبقول والطاب وأصول القصب والثمار التي لم تنبت وكذلك كل شئ ينبت ويقطع وكذلك يجبي على مذهبه ما أن تجوز عندهما على الملح ان كان ما تعاو به يجمد لانه يحتاج الى سوق الماء وقال في القبر والنقط لا يجوز لانه لا يحتاج الى سوق الماء وانما تجوز المعاملة في كل هذه الاشياء عندهما اذا كانت تحتاج الى المعاملة لثمنها أما اذا لم تكن بهذه المثابة فلا (ثم وجه الكتابة في المعاملة) أن يكتب هذا مادفع فلان الى فلان جميع الرطبة القائمة في موضع كذا وأوجيع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمر وبين الحدود وحدوده وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهرا متواليات من لدن غرة شهر كذا معاملة له صحة لافساد فيها ولا خيار له يقوم على ذلك كله ويسقي ويحفظه ويكسح كرمه ويقوم بتشذيبه والتشذيب قطع ما صغر من الاغصان ويس منها (١) وايامه وتلقح نخله وتأثيره بنفسه وباجرائه

(١) قوله وايامه ينظر معنى هذه الكلمة اهـ صححه

عليه أن يكون المعتزلي كافرا لانه يرى الكبيرة حقا واستحلال المعصية كفر فكيف يرى حقا والزام الاعتقاد ذلك بعد تسليمه كونها كبيرة بدعة لا مادام منازعاني كونه بدعة فان قبل الاستثناء موضوع لابطال التصرفات أجمع فاذن المستثنى في ايمانه مبطل لآيمانه فلا يكون مؤمنا فيكون كافرا وليس وان كان الاستثناء غير جائز قلنا لا نسلم انه يبطل كاهابل الامور القائمة بالقلب لا يؤثر فيها فانه اذا قال نوبت أنا صوم غدا ان شاء الله كان ناويا والايمان تصديق فلا يؤثر فيه الثبوت وهذا شبهة مع الكفر اولان الاعمال منه عندهم وقوله أنا مؤمن مطلقا

ينصرف الى الكمال وفيه شبهة فالحق باعتبار ما تناوّل يمنع الا كفاراً ولا يصرفه الى الخيانة وعليه عول بعضهم أولاً ان النصر قد سلب بالحقه بالمقطوع أيضاً قال الله تعالى لندخلن المسجد الحرام ان شاء الله وقال النبي عليه الصلاة والسلام لاهل المقابر مخاطباً بانيكم لاحقون ان شاء الله أولاً لا باعتبار التبرك والكل ضعيف لانه ليس بعارة عن التصديق فقط بل قولي أيضاً وانه يهمل به فيسقي تصديقاً مجرداً ولا يثبت به الايمان لمنعه واهدم الشرط أو الشرط (٣٣٠) وقوله انما مؤمن مطلق ويكتفي في صدقه بتحقيقه بل لزوم وجود الكمال على ان تقسيمه الى الكامل

وغيره باعتبار ذاته لا باعتبار أوصافه ممنوع والمخالفه بالرؤيا الصادقة حال خروج الكل عن المسجد الحرام جائز لاحتمال تحقيق الدخول لادخول الكل وكذا حديث المقابر لجواز لحوقه باهل مقابر أخرى الثاني فيما يكون كفراً من المسلم وما لا يكون وفيه أحد عشر نوعاً والمنقرعات

الاول في المقدمة

تعليم صفة الخلق مولانا جل جلاله للناس وبيان خصائص مذهب أهل السنة والجماعة من أهم الامور وعلى الذين تصدوا الوعظ ان يلقنوا الناس في مجالسهم على منابرهم ذلك قال الله تعالى وذكر فان الذي ترى تنفع المؤمنين وعلى الذين يؤمنون في المساجد ان يعلموا جماعتهم شرائط الصلاة وشرائع الاسلام وخصائص مذاهب الحق واذا علموا في جماعتهم مبتدعاً أرسده وان كان داعياً الى بدعته منعه وان لم يقدر وارفعوا الامر الى الحكام حتى يجلبوهم عن البلدة ان لم يتنعم وعلى العالم اذا علم من قاض أو من آخر يدعو الناس الى خلاف السنة أو ظن منه ذلك ان يعلم الناس بانه لا يجوز اتباعه

وأعوانه ويعمل في ذلك برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا وقبض هذا المدفوع اليه جميع هذا المعقود عليه بتسليمه جميع ذلك اليه وبذلك ضمان الدرك وينهى الكتاب فان كان الكرم يشتمل على المزارع كتبت هذا مادفع اليه جميع الضيعة المشتلة على الكرم والمزارع والفضل والشجر المثمر معاملة ومن ارعق في عقدين متفرقتين ليست احدهما شرطاً في الاخرى وبجهد الضيعة ثم تقول دفع فلان اليه أولاً لجميع ما فيه من الكرم والشجر المثمر معاملة مقاطعة خمس سنين من لدن غرة شهر كذا معاملة بالنصف معاملة صحيحة ليقوم عليها بنفسه الى آخر ما ذكرناه وبذلك القبض ثم يقول ثم دفع اليه جميع ما فيه من المزارع في عقدة أخرى مزارعة مدية خمس سنين على ان يزرع أرضها ببذره ما بدله من غلة الشتاء والصف وبذلك شرائط المزارعة على حسب ما ينأمو ويقول عند ذلك كرا الدرك فما أدرك كل واحد منهما في ذلك أو في شيء منه من ذلك فعلي كل واحد منهما تسليم ما يجب عليه صاحبه ويتم الكتاب كذا في الظهيرية *

الفصل الثالث عشر في الشركات

وجه الكتابة في شركة العنان أن يكتب هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وأداء الامانة والتجنب عن المنكر والخيانة وبذل النصيحة من كل واحد منهما صاحبه في سره وعلا نيته شركة عنان برأس مال كل واحد منهما على ما سمى ووصف فيه وعقد اعليهما هذه الشركة الموصوفة شركة صحيحة جائزة لا فساد فيها فان كانا جميعاً يتجران كتبت على أن يتجر ايهما من المالين ما بدلهما من أنواع التجارات ويستأجر ابنك ويؤاجر اجمعاً وشقي ويبيع اجمعاً وشقي بالتقيد والتسوية ويشتر ما يابدا لهما جميعاً وما يابدا لكل واحد منهما من ذلك وعلى أن يحفظا ذلك بحال نفسه ما وعمال من أحبا من الناس ويدفعان ذلك مضاربة الى من أراد من الناس وأحب كل واحد منهما وأراد وعلى أن يضعا ما يابدا لهما من ذلك وودعا من ودامن الناس جميعاً وشقي وعلى أن يوكلا بذلك جميعاً وشقي من شاء من الناس ويسافرا بذلك الى أي بلد أراد من دار الاسلام ودار الحرب والبر والبحر يعملان في ذلك جميعاً وشقي ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه على ان ما رزق الله تعالى لهما ولكل واحد منهما في ذلك من ربح وفضل فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما وضعاه فهو على قدر رؤس أموالهما وتفرقا عن مجلس العقد تفرقا لادان عن صحة وتراض

وإذا اشتركا شركة الوجوه وأرادا الكتابة فوجه الكتابة هذا ما اشترك عليهما فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وطاعته وأداء الامانة وبذل النصيحة من كل واحد منهما صاحبه في السر والعلانية شركة وجوه بأبدانهم على أنه ليس لواحد منهما رأس مال في شركتهما الموصوفة في هذا الكتاب وقد يكون هذا شركة عنان في الوجوه وقد يكون شركة مفاوضة ففي العنان يكتب اشتركا في تجارة كذا على أن يشتريا بوجوههما وبما يصرف في أيديهم ما من تجارتهما ومن شركتهما هذا ما رأيا شراء من تجارة كذا ويشترى كل واحد منهما من ذلك ما رأى بنفسه وبوكلايته ويعملان جميعاً ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه ويبيعان ذلك جميعاً ويبيع كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ما يبيع ذلك بما رأى من الوكلا على أن يبيعا ما يبتاعانه أو يبتاعه كل واحد منهما من ذلك وما كان من ربح أو موضوعة فهو بينهما نصفان ويتم الكتاب وفي

المفاوضة

ولا الاخذ عنه فحسب بخط في أثناء الحق باطلا به تنقصه العوام حقاً ويعسر ازالته ومن اتبع مشيخة العلماء على طرائقهم وخلفهم مع المبتدعة الداخلة في بلادهم وفي هذا الباب أصول منها ينبغي للسلم أن يعوذ بهم هذا الدعاء صياحه وساقاه سب العصمة من الكفر بدعاء سيد البشر عليه الصلاة والسلام اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم وأستغفرك عما لا أعلم انك أنت علام الغيوب ومنها أنه

اذا كان في المسئلة وجوده ونوجبه ووجه واحد ينفعه يسيل العالم الى ما يمنع من الكفر ولا يرجح الوجه لان الترجيح لا يقع بكثرة الادلة ولا حتماله ان اراد الوجه الذي لا يوجب التكفير اللهم الا اذا سرح بارادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل حيث قد كالجاهل اذا تكلم بكلمته ولم يدرك انها كفر قال بعضهم بكثرة وقيل لا ويعذر بالجهل ومنهم اذا تكلم بكلمته بلا علم انها كفر عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا للبعض ولا يعذر بالجهل وقيل لا يكفر أما اذا اراد أن يتكلم بكلمة مباحة فخرى على (٣٣١) لسانه كلمة خطا بقصد والعباد

بأنه لا يكفر لكن القاضي لا يصده على ذلك كأن يقصد أن يقول تؤخذاي وما تبد كان فخرى على لسانه عكسه لا يكفر فيما بين وبين الله تعالى ومنها انه اذا خطر بآله أشتات وجب الكفر لكنه لا يتكلم به فذلك محض الايمان بالحديث ومنها اذا عزم على الكفر بعد حين يكفر في الحال لزوال التصديق المستمر ومنها ان من تكلم بكلمة الكفر وضحك منه آخر كفر الضاحك الآن يكون ضروريا بان يكون الكلام مضحكا * ووجود الكفروية ومن اعتقد الحلال حراما أو على العكس يكفر * ولو تكلم به الواعظ على المنبر وقبل منه القوم كفروا كلهم وسيأتي ان شاء الله تعالى أمال وقال لحرام هذا حلال لترويج السلعة أو بحكم الجهل لا يكفر هذا اذا كان حراما لعينه أما اذا كان حراما لغيره لا يكفر وان اعتقده وانما يكفر اذا كانت الحرمة ثابتة بدليل مقطوع به أما لو باخبار الآحاد فلا يكفر ولو ارتد والعباد بالله تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد

المفاوضة منهما يكتب اشتراك شركة مفوضة في جميع التجارات على أن يشتر باوجودهما وما يصير في أيديهما من تجارتهم ما يشتر يان جميعا ويشترى كل واحد منهما في ذلك ما رأى بنفسه ووكلائه وبيعه ذلك جميعا وبيعه كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ما يبيع ذلك بما يرى منه أو بما رأى من الوكلاء على أن عن ما يتناغانه أو يتناغلهما أو كلاهما أو وكل كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما نصفان ثم ينهى الكتاب وفي هذا الوجه لا يجوز تفضيل أحدهما في الربح والوضعية على صاحبه وإذا اراد اشركة عنان في تجارة خاصة بغير رأس مال على جهة التقبل وهي تسمى شركة التقبل فوجه الكتابة هذا ما اشترك فلان وفلان اشترك شركة عنان في عمل الخياطة على أن يعملا بينهما ويتقلا هذا العمل من الناس جميعا وشترى ويستأجر كلاهما ويستأجر كل واحد منهما من الاجراء بما رأى في شركتهما ويعمل جميعا ويعمل كل واحد منهما ما احتاج اليه من أداة عملهما وبيعه ذلك وما صار في أيديهما من عمل أيديهما متاعا كذا وبيعه كل واحد منهما بما رأى فما اجتمع في ذلك من فضل فهو بينهما نصفان وما كان من وضعية فهو بينهما نصفان اشترك جميعا على ما بين ووصف في هذا الكتاب وعقدا بينهما عدة هذه الشركة وينهى الكتاب وعلى هذا كل عمل من القصارة والصباغة وعلى هذا لو كان عمل أحدهما الخياطة وعمل الآخر القصارة يقول اشترك في عمل كذا وفي عمل كذا ويجوز في هذا ما اشتركا تفضيل أحدهما على الآخر في الربح (وهذه ثلاث شركات) والشركات الثلاث الاخر شركة مفوضة في هذه الوجه فان كانت برأس مال كتبت مكان قولك شركة عنان شركة مفوضة في كل قتل وكثير في كل صنف من اصناف التجارات وتبين رأس المال ثم تقول وذلك كله في أيديهما يشتر يان بالتقيد والنسبة ويشترى كل واحد منهما ما اراد أو رأى كل واحد منهما من صنوف التجارات وينهى الكتاب غير أنه لا يصح في هذا الفصل شرط الربح والوضعية على التفاضل وكذلك لا يصح أن يكون رأس مال كل واحد منهما الاسواء وعلى هذا شركة التقبل وشركة الوجه في المفاوضة على ما مر في شركة العنان غير أن ههنا يدكر شركة مفوضة في جميع التجارات ويكتب الذكركن شترين في كل شركة (واذا اراد افسخ الشركة) فوجه الكتابة فيه هذا ما شتر الى آخره ان فلانا وفلانا كانا شترين بكن شركة عنان أو شركة مفوضة ويذكر النوع وكانا عليهما كذا سنة وكان فلان رأس مال كذا وفلان كذا او فلان كذا او فلان كذا من المدة كذا ثم اراد افسخ الشركة وقسم ما بينهما من جميع الاموال فقسماها وقبض كل واحد منهما حصته من ذلك بعد أن أدى كل واحد منهما ما حاسبه على وجهه حتى وقف كل واحد منهما على جميع ذلك وعرفه على حقيقته فسمه صحبة جائزة لا فساد فيها ولا خيار والاموال كلها حاضرة ليست بمشغولة بدين ولا عين ويرى كل واحد منهما الى صاحبه من ذلك فلم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حق ولا دعوى بعد هذا الكتاب وينهى الكتاب فان كان الكتاب في المضاربة فهو على هذا الوجه كذا في الظهيرة * واذا اراد اشركة مفوضة أو عنان ولا مال لاحدهما فالوجه في ذلك أن يستقرض الشريك الذي لا مال له مثل نصيب الشريك الذي له المال منه ويجعل نصيب نفسه فيكتب بعد قوله وتفرقاطا تعين ثم أقرف فلان وهو الشريك الثاني في ترتيب هذا لذكر في حال جواز اقراره ونفوذ تصرفه في الوجه كلها اقرارا مستأنفا أن عليه وفي ذمته لشريكه فلان وهو المذكور وأولا في ترتيب هذا الذكركذا دينا رادينا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح أقرضها اياه من مال

(٤١ - فتاى سادس) اسلامه وبعيد الحج وليس عليه الصلاة والصوم * والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولد زنا ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجديه مالم يرجع عا قاله لان بايمانها على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول عليه الصلاة والسلام أو واحدا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا توبة له أصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تابا من قبل نفسه كالزني لا نهى له حد وجب فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا القذف لا يسقط بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي عليه السلام

بشر والبشر جنس يلبسهم المعرة الامن اكرمهم الله تعالى والبارئ منزه عن جميع المعايير وبخلاف الارتداد لانه معنى يتقصد المرتد لاحق فيه لغرض من الاذنين ولكنه قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعفى ويقتل ايضا وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه والامام الاعظم والثوري وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن سحنون المالكي (٣٢٣) أجمع العلماء أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى فيه

ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا سنة الله الآية وروى عن عبد الله ابن موسى بن جعفر عن علي ابن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن ابن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فاقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بسلايرار وكان يؤذي رسول الله عليه السلام وكذا أمر بقتل رافع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل لهذا وان كان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسالول على شاتم الرسول فان قلت اقتضاء المشهور كون المعاني الثلاثة موجبا للقتل وقد زاد اربع عليه وهو الشتم قلت لا ريب أن الزنديق والساحرة يقتلان وهذا وأذان يدخلان تحت كفر بعد ايمان على أن المذهب أن التنصيص على العدد لا يمنع الزيادة كما تقرر في المختصرات وما كان في كونه كفرا اختلف يؤمر

نفسه ودفعها اليه وأنه قبضها منه قرضا وجعلها نصيب نفسه في الشركة اقرارا صحيحا وصدقه شريكه فلان هذا فيه خطا وبذلك التار يخ وان أرادا الشركة في الحيوان وقارسيه (كاو بنيم سوددادين) وصورة ذلك رجل له حيوان بقور أو أغنام أراد أن يدفعها بالشركة الى رجل آخر ليكون الحاصل منها مشتركا بينهما على السوية والذي يحصل منهما من الاولاد فالوجه فيه أن يبيع صاحب الأغنام أو البقر نصفها مشاعا من الذي يريد الشركة معه بثمن معلوم ويسلم الجميع اليه حتى هو يحفظها ويرعاها وما يخرج منها يكون بينهما على السوية نصفين فوجه الكتابة في ذلك أن يكتب اقرار الذي لا حيوان له أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا أن في يده كذا كذا بقرة وكذا كذا شاة وبذلك كذا شاة ما على التمام ثم بعد الفراغ عن ذكر شيئا يكتب جميعها في يده نصفها بحق المالك ونصفها أمانه من جهة مالك نصفها فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما برزهما الله تعالى من الزوائد المتصلة بهما والمنفصلة عنها يكون بينهما على السوية نصفين وأقر فلان هذا أيضا في حال جواز اقراره طائعا أن عليه وفي ذمته فلان هذا صاحب الحيوان كذا درهم حادينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهو عن نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعا كما اقتضاء الشرع وقبضها على قضية الشرع منه قبضا صحيحا وصدقه فلان هذا فيه خطا وبذلك التار يخ كتاب كذا في المحيط *

* (الفصل الرابع عشر في الوكالات) *

واذا أردت وكالة عامة بالبيع ان شئت كتبت هذا ما وكل وان شئت كتبت هذا ما شهد الخ أن فلانا وكل فلانا ببيع جميع داره وتحت الدار بمحدودها كلها ومرا فقها أرضها وبنائها وكالة صحيحة جائزة نافذة على أن يعمل هذا الوكيل فيما برأيه ويوكل بذلك من أحب ويبيعها بما أحب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض عنها اذا باعها ويسلمها الى من يشترها ويوكل بذلك من أحب وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل بجواجهته اياه قبل اقتراحهما واشتغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ما وقع التوكيل ببيعه على ما يسهى فيه الى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارغة عما يشغلها من القبض والتسليم بجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة ثم ينهى الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية *

واذا أردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ما وكل فلان فلانا وكل بجميع ماسمى ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة لبيع ويشترى هذا الوكيل جميع أموال هذا الموكل وجميع أملاكه التي يجوز بيعها من جميع أصناف ما راي يسهى من جميع الاموال والاملاك من الذهب والفضة والياب والعروض والرقيق والحيوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها من المكبل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكا مستقبلا بعد هذه الوكالة أبدا من كل قليل وكثير يستفيد ما يملكه بوجه من الوجوه من جميع أصناف الاموال مادام على هذه الوكالة يبيع جميع ذلك على ما يراه مشاعا ومقبوضا وما يخرجه او متفرقا كيف شاء ومتى شاء وكل ما شاء بما أحب من صنوف الاموال من الأثمان والعروض وغيرهما جائزة ما صنع في ذلك من أمر فيها ببيعها ويقبض أثمانها ويسلم ما باع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشترى لهذا الموكل ما راي شراءه من جميع أصناف الاموال

قائه بتعديدا لنكاح والتوبة احتياطا وما كان خطأ لا يؤمر الا بالاستغفار والرجوع عنه هذا اذا تكلم الزوج فان مشاعا تكلمت به قال مشايخ بلع ومشايخ سمرقند والحاكم الشهيدوا جميع الزاهد على أنه لا يؤثر في افساد النكاح ولا يؤمر بتعديدا لنكاح سدا لهذا الباب عليهن وبحبسها لئلا يقدرا ترجع وعامة علماء بخاري على فساد النكاح ولكن تجبر على نكاح الاول ولويد يار وهذه فرقة بلا طلاق اجماعا ولا نفقة في هذه العدة وبذلك يفتى وفي المنتقى ارادت أن قصر على زوجها فتكلمت والعياد بالله والايمن مستقر في

آفرید لا یکفر لانه لم یصف الله تعالى واذا وصفه رجا یصفه بما یصح * قال لا آخر خدای را نشاید که کند همه آن کند گوئی کفر * قال خدای باز بان نویس نیاید من چگونه بس آیم کفر * قال ای استغفر الله أو قال استغفر الله بحه لا یکفر قال این کار است که خدای رافتاده است لا یکفر لکنه شیع جدا * قال لا آخر لغتی بد روایه می کند لا یکفر لان معناه الله یحدث بذلك * قال تامامی شویم بدتر خدای می شود باماد ترا و قال تامامی شویم یکوثر خدای (۳۳۶) میشود بامای کوثر یکفر و لو قال خدای بود و هیچ چیز نبود و باشد و هیچ چیز نباشه نصف

هذا الكلام یوحى و نصفه کفر * قال فیه قولاً بفناء الجنة والنار و انه خلاف النص * قال لا آخر روایه خدای جنک یکن اذنى على النسي انه لا یکفر والاحتياط یجید السکاح لا فناء الفضلی بالکفر لاثباته المکان لله تعالى وجواز المحاربة أو أنه یستعمل فی مقام امکان رد امر من یحارب معه قلنا ذلك احتمال و لو قال ضح السلم واصعد السماء وحارب مع الله تعالى کفر و قال العیاضی و غیره من أصحابنا لا یکفر وهو الصحیح * و لو قال خدای از بر عرش می داند که لانه لیس بتنبیه و لو قال خدای از عرش می داند کفر لانه تشبیه و لو قال مراب آسمان خدای است و بر زمین فلان کفر قال از خدای هیچ مکان خالی نیست کفر و لو قال علم خدای در مکان هست فهذا خطأ * مات بانه فقال خدای ربا یا یسته بود کفر و لو قال اری انه فی الجنة کفر و لو قال من اهل الجنة لا و لو قال خدای بتوستم کند جنام که بر من ستم کردی الاصح أنه یکفر و قيل لا یکفر رجلا على الجناز والمشا کفة فانه یطلق لفظ علی معنی لا یصح اطلاقه

صدقة فی زرع و فی غرة الى من الیه قبض ذلك بحق ولا ینته علیه وبالاتفاق علی ماله و علی ما یمکن له فی المستأنف من الممالیک و طعامهم و ادا مهتم و کسوتهم و جمیع نوائبهم التي یجب علیه الاتفاق علیهم بحق ملکة ایاهم و باجارة ما هو له و ما یطرأ علی ملکة فی المستأنف من الضیاع و العقار و الدور و القلیل و الکثیر ما رأی اجارته من ذلك بمن رأى و کما رأی بما یری علی ما یری من ذلك من قصر المسدة و طولها و تسلیم کل ما یؤجره من ذلك له الى من یتأجره و با کتاب الاجارات و القبالات فی ذلك باسمه و باضافة صک الاجارة الیه و الا شهاد علی ذلك من رأى اشهاد علیه و یقبض أجره و یقبض ما یؤجره له من ذلك بعد انقضاء مدة الاجارة و بمصالحة من رأى مصالحته من له علیه حق و بمن یمکن له علیه حق فی المستقبل علی ما یری فی ذلك من حط و ابراء و من تأجیل و باحتیاله بأمواله التي هی له یوم وقعت الوکالة و ما عسی أن یتستفیده من الاموال بالمستأنف ما رأی الاحتمال له به من ذلك علی من رأى و با کتاب ما یجب اکتسابه فی ذلك و بالاشهاد علی ذلك من رأى و بارتیان ما رأی ارتیان به بشی من ماله الذي هو له یوم وقعت هذه الوکالة و ما عسی أن یطرأ علی ملکة فی المستأنف و ما رأی رهنه من ذلك بمن له علیه دین و یجب علیه دین فی المستأنف علی ما یرام ذلك و بتسليم ما یرهنه من ذلك الى ما یرتبه اياه و ان یتجر له بأصناف امواله التي له یوم وقعت هذه الوکالة و ما عسی أن یتستفیده فی المستأنف من ماله و بما یری أن یتجر له به فی ذلك کما رأی و فیما رأی و یدفع ما رأی من ماله بضاعة الى من یری و بمشاركة من رأى مشارکته له بأمواله التي هی له یوم وقعت الوکالة و بما عسی أن یتستفیده بما یری من الرج و یدفع ما رأی من امواله التي له یوم وقعت الوکالة و ما عسی أن یتستفیده مضاربة الى من یری ذلك بما یری و بخصومة کل من ادعی قبله أو علیه أو فیه یدعی حقا کما ادعاه علیه جائز ما عمل به فی ذلك علیه و له و علی أن له دفع ما وجب علیه فمما یقضى به علیه فی ذلك و أقامه فی جمیع ما ذکر فی مقام نفسه و رضى عما قضی فی ذلك علیه و له و علی أن له أن یتولی جمیع ما ولاه اياه بما وصف فیه بنفسه و ان یتولی ماشاء منه من رأى من الوکلاء و ان یتبدل به من الوکلاء فی ذلك من رأى کما رأی جائز امور له فی ذلك و کالة مطلقة عامة فی الوجوه کلها و قبل فلان من فلان جمیع هذه الوکالة المذکورة فیه شفاها و بتم الکتاب کذا فی المحیط و نوع آخر فی الوکالة بالسکاح و اذا وکلت المرأة رجلاً أن یزوجها من رجل یمکن وکلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا و اقامته مقام نفسها فی تزویجها من فلان بن فلان علی صداق کذا درهما و علی (دست بیمان) کذا درهما و کالة صحیحة و أن فلانا قبل هذه الوکالة قبولا صحیحا و ذلك بتاریخ کذا ثم یمکن * بسم الله الرحمن الرحیم هذا ما تزویج فلان فلانة بتزویج و کیله فلان ایاها بالمهر المذکور فی صدر الکتاب و هو کذا انکاحا صحیحا جائزاً بحضور جماعة من الشهود العدول المرضیین و بتم الکتاب و فیما اذا وکلت رجلاً أن یزوجها من نفسه یمکن وکلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا و اقامته مقام نفسها فی تزویجها من نفسه علی صداق کذا الى آخر ما ذکرنا ثم یمکن * بسم الله الرحمن الرحیم ان فلانا الوکیل تزویج موکلتها فلانة من نفسه بحکم الوکالة المذکورة فی صدر هذا الکتاب بالمهر المسمی فی صدر هذا الکتاب تزویجاً صحیحا بحضور جماعة من الشهود العدول المرضیین و بتم الکتاب و فیما اذا كانت المرأة معتدة من جهة الغیر و قد وکلت بتزویجها من نفسه أو من رجل آخر یمکن وکلت و اقامته مقام نفسها فی

عليه بطریق المشاکلة قال الله تعالى و جزاء سیئة سیئة فاعندوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم قال حنن ظلمه نظام خدایا تزویجها از وی بذیر واکرتو بذیری من نه پذیرم قیل انه کفر کانه قال ان رضیت به فأنالارضی به و لو قال فردا جرن توده سازم از کل ان اراد به خلقه من اللحم و الدم کفر و ان اراد به صورته لا * قیل بفلان قضاء بدرسد فقال رجل قضاء خدای بدنی و ده فهدا مذهب القدریة ان الخیر من الله تعالى و الشر منا * قال انی عبد الله و أدخل حرف التصغیر بالفارسیة و هو الکاف یکفر لانه صغر المضاف الیه و قيل ان کان یعلم ما یقول یکفر

وان كلن لا يعلم يعلم ولا يكفر وقيل ان نعد كفو والا لانه وان كان مضافا ومضافا اليه لكنه اسم واحد حتى يجمع عبد الله على العبادته
فرا دبه تصغير الرجل المسمى وانه لا تصغر للمسمى سوى هذه الصيغة بالفارسية وقال درازر يشك ويراد به تصغير الملتصحي لا تصغير العبدية * قال
لختمه من ياتو بحكم شرع باحكم خدای کار کنم فقال من حكم خدای ندانم او قال انما حكم خدای نرود او قال انما بدوس است او قال برسم
کنم نه حکم ان كان مراده فساد الخلق وترك الشرع واتباعهم الرسم لا يكفر وان قال لا اريد (۳۳۵) الشرع فهو كافر * قال انابري من

الثواب والعقاب يكفر * قال

ان شاء الله ابن كاركني فقال

من بي ان شاء الله ان يكتم يكفر

قال اي شكيباي خدای

قيل يكفر وقيل لا وهو المختار

* قال هذا بتقدير الله فقال انا

افعل بغير تقدير الله يكفر قال

لمريض انه فيمن نسيه الله تعالى

يكفر * قيل لا تخلوا تترك

الصلاة فانه تعالى يؤاخذك

بها فقال لو يؤاخذني الله

تعالى ما بي من المرض ومشقة

الولد فقد ظلمني يكفر * قال

لا تخفي مرضه وضيق عينه

بادي غيبيته كخدای ته الى

مراجرا آفریده است چون

ان لذهنای دينجرا هيست

لا يكفر لانه حله عليه الضجر

قال الله تعالى لا تسكتنه

لا تسكتوا على عبيدي في

ضجره شيئا كذا جافي

الحديث ولكنه خطأ عظيم

* قال لا تخر خدای بر دل

تو بخشاید فقال خدای بر دل تو

بخشاید بر دل نریم بی ان عنی

به الاستغناء من الرحمة كذا

وان عني به ان قلبي ثابت

بائبات الله تعالى غير مضطر

لا يكفر * ولو قال كاركتم

وآزردار خورم فهذا كلام

الجبوس ورؤية الرزق من

الكسب وانه محال * ولو

قال الرزق من الله ولكن

ارنبده جنبش خواهد شد

لان حركة العبد انما من الله تعالى * ولو قال اين دستم اي زرين من بام دست مرا هيست روزي كم نيست هذه

باطل * قال ناحق سوگند كردم يكفر * رأي اعمى او مر يضاف قال ان الله تعالى رآني ورأى خلقني كذلك وخلقك كذلك ولا ذنب لي لا يكفر

في الصحيح وقيل يكفر لان نظن الميل بالرب * تزوج بلا شهود وقال رسول خدای در او فرشتگان را كواه كردم يكفر لانه اعتقد ان الرسول

والملك يعلمان الغيب بخلاف قوله فرشتگان دست راست و دست چپ را كواه كردم لانهم عالمان * صاحبت الطير فقال رجل يموت المريض

تزوجها من نفسه او من فلان بعد انقضاء عدتها التي هي فيها من جهة فلان والله تعالى أعلم

نوع آخر في التوكيل بخصوصية كل الناس * هذا ما وكل فلان فلانا وكاه وأقامه مقام نفسه في طلب

حقوقه والحقوق التي اليه طلبها قبل الناس أجمع ومعهم وعندهم وفي أيديهم وبقبض حقوقه منهم

والخصوصية معهم والاستحلاف والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكبلا لمخاصمها ومخاضها

ليقيم البينة وتقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من

شاه بمثل وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقيل هذا الوكيل هذه الو كالة قبول لا صحيحة في مجلس عقد

التوكيل وتفرق عن مجلس عقد الو كالة بعد محتمه وتسامه الى آخره والله تعالى أعلم

نوع آخر في التوكيل بخصوصية خاصة * هذا ما وكل فلان فلانا وكاه وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه

والحقوق التي اليه طلبها قبل فلان ومعهم وعنده وفي يده وبقبض حقوقه منهم والخصوصية معهم والاستحلاف

والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكبلا لمخاصمها ومخاضها ليقيم البينة وتقام عليه غير الاقرار

عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من شاه بمثل وكالته هذه وكالة صحيحة

جائزة نافذة وقيل هذا الوكيل هذه الو كالة قبول لا صحيحة في مجلس عقد التوكيل وتفرق او شهد او يتم الكتاب

نوع آخر في التوكيل ببيع الدار * هذا ما وكل فلان فلانا وكاه وأقامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي

موضعتها في بلد كذا بحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبنائها وكذا يبيعها من شامو يقبض عنها يوكل بذلك

من أحب ويضمن الدرك ويسلم ما باع الى من اشترى منه وكالة صحيحة جائزة نافذة وانه قبل منه هذه الو كالة

قبول لا صحيحة اشفاها جارا في مجلس عقد الو كالة قبل افتراقها وما قبل اشتغالها بما عمل آخر وسلم هذا الموكل

جميع ما وقع عليه هذا التوكيل يبيعه الى هذا الوكيل فقبضه ما منه فارعة عما يشغل عن القبض والتسليم

فجميع ذلك في يده بحكم هذه الو كالة فان كان المشتري مسمى والثمن مقدرا بين ذلك فيكتب يبيعها من

فلان بكذا والله تعالى أعلم

نوع آخر في التوكيل بحفظ الاملاك * هذا ما وكل فلان فلانا وكاه وأقامه مقام نفسه في حفظ جميع

أملكه وأمواله المحدودات من الضياع والعقار والحيوانات والمكسبات والموزونات والعبيد والاماء

والعروض والنياب والصامت والناطق وغير ذلك من جميع صنوف الاموال ليحفظها ويستغلها ويقوم

بأمور الزراعة فيها ويرعها بنفسه ويدفعها الى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعى أسبابها واملاكه

ويتعهد ما يقوم بممارستها ومصالحها وينفق من ماله اذا احتاجت الى العارة والمونة ولا يبيع شيئا منها بل

يمسكها ويحفظها وكله بذلك كله وكالة صحيحة جائزة نافذة وان هذا الوكيل قبل هذه الو كالة مع الشرائط

التي ذكرناها في المجلس الذي جرى فيه بينهم ما عقد هذه الو كالة خطأ باشفاها جارا او واجها وذلك بتاريخ كذا

نوع آخر في التوكيل بالشرا * هذا ما وكل فلان فلانا وكاه بأن يشتري له جميع الدار التي هي بموضع كذا

وكالة صحيحة ليشتريها من فلان والاحوط أن يقول ليشتريها من يجوز بيعها له بأرضها وبنائها وكذا بما أحب

من أنواع الاموال كلها وبكل قليل وكثير أحب أن يشتريها به ويعمل في ذلك برأيه ويجوز ما صنع بذلك من شيء

وينقد عنها اذا اشتراها هذا الاثر من مال الا مروه وان شاء من مال نفسه يرجع به على هذا الا مروه ويخاصم

في عيب ان وجد فيها فبردها بذلك ويردها بخيار رؤية ان لم يكن رآها فيقوم في ذلك مقامه ويوكل بجميع ذلك

أخرج إلى السفر ورجع فقال رجوع من السفر لصباح العتق كفر عند بعضهم وقيل لا * ولو قال عند صباح الطيرنان كران خواهدشدن فقد اختلف المشايخ في كفره ووجه الكفر ظاهر لأنه ادعى الغيب * ولو قال فلان يترك خويش نخو اهدمر دبخشي عليه الكفر * ولو قال اغبره خدای را ورسول را بر تو كواه كرا نيدم وأرادتم ديدنه اختلف فيه المشايخ ففعل في قولها الزوجه استرخدای را تو ميدانی فقال أدى يلزم أن لا يكفر لان مراد الزوج من (٣٣٦) قوله أدى نخو يفها بأنه يعلم ما يجري في غيبته لاحقية اطلاعه على الغيب * قال خدای می داند

كأنه بشأني وغمي وحقانيم كنه بشأني وغمي وحقانيم كان يقوم بمسأته ومسرته كما يقوم بأمر نفسه لا يكفر وعن هذا قال علماءنا من قال أدواح المشايخ حاضرة يكفروا إذا قال الرجل والمرأة أنا أعلم المسروقات يكفروا ولو قال أنا أخبر عن أخبار الجن يكفر أيضا لان الجن كالانس لا تعلم الغيب قال الله تعالى لو كانوا يعلمون الغيب لآلأية في الجن وحكي اننا امرأه أشداد أو خلف بعثت اليه على يد الجارية مصورا وبطأت فتخاصمت زوجته معه الى أن قال لها أتعلمين الغيب فقالت نعم فكتب الي محمد فكتب اليه أن جدد النكاح فانها كفرت * ولو قال الله يعلم اني أفعل أو لا أفعل أو برئ من الاتيأ والملائكة يكفروا إذا علم انه كاذب * ان فعل كذا فهو يهودي ثم أتى بالشرط ان كان عنده من أتى به هذا الشرط لا يكفر كانت عليه كفارة الحلف وان حلف بهذه أعني بقوله هو يهودي أو نصراني أو مجوسي ان كان فعلم كذا وقد كان فعله وهو عالم بفعله لا يلزم الكفارة لانه غموس

من أحب ويعزله عنها ان أحب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجعة ويتم الكتاب * نوع آخر في التوكيل بالاجارة * هذا ما وكل فلان فلانا وكله باجارة جميع الدارات التي هي للوكل في موضع كذا احدودها كذا احدودها وحقوقها كلها الى آخره وكالة صحيحة نافذة ليوأجرها كم شاء من الايام والشهور والسنين من أحب من الناس بما أحب من الاجر من جميع أصناف الاموال كلها من الاثمان وغيرها يؤجرها على ما أحب جازما صنع في ذلك ويؤجرها للسكنى ويسلمها الى من استأجرها منه ويقبض أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويوكل بذلك من أحب ويعزله عنها ان أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى مادام على هذه الوكالة الموصوفة فيه وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة مواجعة قبل الافتراق وقد قبض الوكيل جميع هذه الدار من الموكل بتسليمه اياها اليه فهي كلها في يده بحكم هذه الوكالة فما أدرك هذا الوكيل في ذلك كله من ذلك فعلي هذا الموكل ما يقتضيه الشرع وأشهدوا الله تعالى أعلم * نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بعينها * وكله باستئجار جميع الدارات التي هي بموضع كذا احدودها كذا احدودها وحقوقها كلها الى آخره ليستأجرها من فلان وعن تجوز اجارته فيها مادامت هذه الوكالة لهذا الوكيل فيستأجرها كم شاء من الشهور والايام والسنين لهذا الموكل للسكنى بما شاء من الاجر وكيف شاء ويجوز ما صنع في ذلك من شيء يعمل في ذلك برأيه ويوكل به من أحب ويعزله عنها ان أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد مرة يقيمهم في ذلك مقام نفسه ويجوز لهم في ذلك ما يجوز له ويقبضها لهذا الموكل اذا استأجرها ويؤدى أجرها على ما أحب مجعلا أو مؤجلا ان شاء أدى من مال نفسه ليرجع به على الموكل وان شاء أدام من مال هذا الموكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذكر القبول وضمان الدرك والشهاد ويتم الكتاب *

نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بغير عينها * هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما نفي ووصف فيه وكالة صحيحة ليستأجر له دارا السكنى هذا الموكل أي دار وبيت ومنزل رأى في موضع كذا فيستأجرها له كم شاء من الايام والشهور والسنين بأجر أحب من الاثمان وغيرها ثم ساقها كالاول * نوع آخر في التوكيل بدفع الارض مزراعة * هذا ما وكل فلان فلانا بدفع جميع أرضه التي هي بموضع كذا احدودها كذا او هي أرض يضاء تصلح للزراعة وكله وكالة صحيحة ليدفعها بمقدودها من مزراعة كم شاء من الشهور والسنين الى من أحب من الناس ليزرعها من يدفعها اليه يبذرها ما أحب من غلة الشتاء والصيف بأى نصيب أحب هذا الوكيل من كل قليل وكثير جازما صنع في ذلك ويوكل بجميع ذلك من أحب ويعزله عنها ان أحب متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقبض في ذلك من أحب مقام نفسه ويسلمها الى من يدفعها اليه من مزراعة ويقبض ما يجب لهذا الموكل في ذلك من نصيبه وحقه وقبل ذلك فلان ويذكر التسليم وضمان الدرك والشهاد وان كان البذر من الموكل يكتب ليزرعها يبذر هذا الموكل والله تعالى أعلم *

نوع آخر في التوكيل بأخذ الارض مزراعة * وكله بأن يأخذ له مزراعة جميع الارض التي بموضع كذا احدودها وكله وكالة جازمة لياخذها من مزراعة كم شاء من الشهور والسنين من صاحبه فلان وعن تجوز له دفعها من مزراعة ليزرعها هذا الموكل يبذر بنفسه ما أحب من غلة الشتاء والصيف بكم شاء هذا الوكيل

وقد اختلفت الاجوبة في كفره والمختار ما قال السرخسي وبكر أنه ان كان كفرا عنده الحلف بهذا فهو كافر لانه رضى من بكفر نفسه والرضا بكفر نفسه كفر بلا نزاع انما الكلام في الرضا بكفر غيره وسيأتي ان شاء الله تعالى وعليه الفتوى * قال يعلم الله تعالى انه فعل كذا وهو يعلم انه لم يفعل عامة المشايخ على أنه يكفر وقيل لا وفي النوازل ان قاله لاعلى وجه الحلف كفر وان على وجه الحلف ما ينبغي أن يحلف كذلك فان حلف فهو عاص * وكل كلمة توجب الكفر اذا ذكرت غير ملقة فاذا علق بالماضي فهو كاذب فيما أخبر يكفر وروى عن

انتم اولاد الحائك تكفر * قال ان كان ما يقوله الانبياء حقا فقد نجونا بكفر لانه شك في صدق الانبياء * قال لقائلك على * كل ما فعلت الموت ان قاله
لكراهة الموت لا يكفرون قال اهانة للموت يكفر * ادعى رجل النبوة فقال رجل هات بالمعجزة قيل يكفر وقيل لا وعن الثاني رحمه الله
انه قال عند الخليفة كان عليه السلام يحب الدنيا فقال رجل من الجلوس انا لأحبه فقال الامام الثاني رحمه الله هاتوا بالنطع والسيف فتأب
الرجل فتركه الامام وهذا محمول (٣٣٨) على انه قاله على سبيل الاستخفاف * قال لشعر سيدنا عليه السلام شعرك اودر ويشك بود

هذا ما استأجر فلان فلانا استأجره سنة كاملة اثني عشر شهرا متواليه اولها كذا وآخرها كذا بكذا درهمها
اجارة صحيحة لافساد فيه البيع هذا الاجر لهذا المستأجر ما رأى يبعه من جميع أصناف أموال هذا
المستأجر ومن العقار وسائر الاملاك والاعيان والمنقول التي يجوز بيعها وما يملكه هذا المستأجر في مدة
الاجارة وقبض هذا الاجر جميع هذه الاجرة المسماة فيه بدفع هذا المستأجر جميع ذلك اليه تاما وبرئ اليه
من ذلك كله ما أدرك هذا الاجر من ذلك الى آخره *

نوع آخر في وكيل الحاضر الغائب * هذا ما وكل فلان فلانا وكله بكذا وكذا على النسق الذي
ذكرنا فاذا انتهى الى موضع القبول يكتب وفلان غائب عن مجلس هذا التوكيل وجعل الموكل هذا فلان
الى الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله اذا انتهى خبره اليه وسلطه على ذلك كله وأشهد على نفسه بهذا كله
وذلك يوم كذا فاذا بلغه الخبر وقبضه كتب عليه شهدا وان فلانا يعني الوكيل أقر طائعا انه بلغه بتاريخ كذا
توكيل فلان اياه بجميع ما في كتاب الوكالة الذي هذه نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب كله
وانه لما بلغه توكيل فلان اياه قبل من فلان جميع ذلك قبولا جائرا صار به وكيله فلان بجميع ما وكله به كما
ذكر ووصف فيه وبيته *

نوع آخر في عزل الوكيل * شهدوا أن فلانا يعني الموكل أقر طائعا انه كان وكل فلانا بجميع ما تضمنه
كتاب الوكالة الذي هذه نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم فينسخ الكتاب ثم يكتب وانه بعد ذلك في يوم كذا
خاطبه بعزله اياه عن ذلك كله وصرفه عنه وأخرجه منه وقصر يده عنه بمحض من فلان وفلان وفلان وهم
الذين أشهدهم على ذلك وأسمع آذانهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكيل معرفة صحيحة بأعيانها
وأسمائها ما وأنساب ما وكتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى فيه فان لم يكن
العزل بالمشافهة وبعث اليه من يخبر بذلك ويعلمه به وكتب فيه بعد قوله عزله عنه وقصر يده عن ذلك
وجعل الى فلان وفلان اخبار هذا الوكيل بذلك واعلامه بجميع ذلك وأشهد فاذا بلغه ذلك فانه عزل كتب
فيه شهدا وان فلانا يعني الموكل جعل الى فلان وفلان يعني المبلغين أن يبلغا فلانا أي الوكيل أن موكله فلانا
عزله عن كل ما كان وكله بذلك في كتاب وكالته الذي هذه نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب ثم
يكتب وانه كان من فلان وفلان هذين هذا التبليغ والاخبار والاعلام بمحض من الشهود وهم فلان
وفلان وكل ذلك منهم ما روية أعيانهم وسماع آذانهم كلامهما بعد أن كان هذا الموكل أشهدهم في يوم كذا وهو
صحيح العقل والبدن أنه قد جعل ذلك الى فلان وفلان هذين وأقامهما مقام نفسه في ذلك وانهم يعرفون
فلانا المعزول معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وانه قبل عزل فلان اياه بعزله عنه عما ذكره وكسبوا
شهادتهم بذلك بخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي ثابت الوكالة الذي قاله كلما عزلت
فانت وكيلى به هل يمكن عزله أم لا اختلف المشايخ فيه واختار الشيخ الامام شيخ الاسلام الحسن بن عطاء
ابن حزمه رحمه الله تعالى أنه يمكن بهذه اللفظة فيكتب قلت أنت وكيلى بكذا على أنى كلما عزلت فانت
وكيلى به وكالة مستقبله وقد عزلت الآن عن وكالتي كلها المطلقة منها والمعلقة وأجمعوا أنه لو قاله كلما
صرت وكيلى فقد عزلت عن ذلك لم يصح هذا وتعليق العزل بالشروط باطل فأما الاطلاق فصحيح والله تعالى
أعلم وعند بعض مشايخ أهل البصرة لا يعزل عن كلها بهذه اللفظة لكن يقول عزلت عن الوكالات

أوجانته وي ريم ونايل بود أو
كان طوييل الظفر ان قاله
بطريق الاستخفاف كافر * رد
محدثان كان متواترا كافر
قال لانسبه اى حرام زاده
وهو كه بدين نام است واسمه
اسم النبي عليه الصلاة
والسلام لا يكفر * قال كلما
أكل النبي عليه الصلاة
والسلام لحس أصابعه فقال
ابن في ادبيست كافر * قيل قلم
الافاق سنة لما قال النبي
عليه السلام فقال لأفعل
وان كان سنة كافر * ومن
قال جن النبي عليه السلام
كفر * ومن قال أغنى لا يكفر
* ومن سمع حديثه عليه
السلام فقال سمعناه كثيرا
بطريق الاستخفاف يكفر
* قيل ادهرى قال عليه السلام
ما بين منبري وروضتي روضة
من رياض الجنة فقال الدهري
هذان منبري والقبر ولا ترى
الروضة يكفر والحاصل أنه
اذا استخف بسنة أو حديث
من أحاديثه عليه السلام
كفر ونقض هذا الاصل
فروع كثيرة ذكرناها في الفتاوى
والرابع في الايمان
والاسلام *
مسلم دعا على غيره فقال
خسداى جان وي بكافرى

استنادا خذوا قال الفضلي لا يكون كافرا وقيل يكفر * وفي السيرة مشهورة تدل على ان الرضا يكفر

غيره ليس بكفر وهي ما اذا أخذ المسلمون أسيرا وخافوا أن يسلم فسلموا أى سدا فوه حتى لا يأتى بكلمة الاسلام فقد أساءوا فيه ولم يقل كفروا
دل أن الرضا بكفر غير ليس بكفر قال السرخسى ولادالة فيسه على ما قالوا لانهم انما فعلوا ذلك للمهم أنه يظهر الاسلام ولا يسلم حقيقة فلا
يكون هذا رضا بكفر الغير واجب عنه بأنما كفون باتباع الظاهر قال الله تعالى ولا تقولوا لمن اتى اليكم السلام است مؤمنا وقال عليه السلام

الثابتة

من أنكر كونه آتيا بكلمة الخلاص بقلبه هلا شقت عن قلبه فالأكرم ظاهر في منع الإيمان الظاهري وأنه هو إيمان معتبر في الشرع فيكون الرضا بترك الإيمان متحققا ومع ذلك لم نجعله كفرا وقد قال الله تعالى حاكيا عن كليمه عليه السلام واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الآليم ومعلوم أن الإيمان بعدم معاناة العذاب لا يقبل وقد قصه الله تعالى علينا من غير إنكار فهل هذا الادعاء بالكفر إلى الموت والانسان انما يدعو بما يجب ويطلب ويرضى بوقوعه دل أن الرضا يكفر غيره اذا مستقبعا للكفر (٣٣٩) لا يكون كفرا وطلب موت الظالم

على الكفر من قبل استقباح الكفر وقد نص بكر رجه الله أنه اذا دعا على ظالم وقال أمانك الله على الكفر لا يكفر لانه يطلب سلب الإيمان منه حتى ينتقم الله منه على ظلمه واذا أنه الخلق وأما الرضا بكفر نفسه أو الرضا بكفر غيره مستحيزا أو مستحسنا لا تكفر كفر ويجوز أن يكون كلام الشايع الرضا بالكفر كفر محمول على هذا * ومن قال بخلق القرآن فهو كافر ومن قال ان الإيمان مخلوق فهو كافر كذا في كثير من الفتاوى وعن الامام أن الإيمان غير مخلوق وكذا روى عن كثير من السلف وقال الامام محمد ابن الفضل من قال الإيمان مخلوق لا يجوز الصلاة خلفه ووقت هذه المسئلة بفرعائه فأتى بمحضرمنا الى بخارى فانفقوا على أنه غير مخلوق والقائل بخلق كافر وأخرج صاحب الجامع الامام البخارى من بخارى بسببه قال الامام النسفي الإيمان فعل العبد بهداية الرب والتعريف من الله تعالى والعسرة والتعرف

الثابتة ورجعت عن الوكالات المتعلقة فيبطل ذلك كله بهذه اللفظة وينبغي أن يقدم الرجوع عن الوكالة المتعلقة على العزل عن الوكالة الثابتة وقد مر ذلك في كتاب الوكالة *

نوع آخر في وكيل الغريم يبيع داره ان لم يؤد دينه على وجه لا ينزل * أقر فلان أن فلان عليه وفي ذمته كذا درهم ما مؤجلا إلى مدة كذا وأنه ان لم يؤد فلهذا المال عند محل هذا الاجل وآخره ثلاثة أيام وليا له ا فقد وكله يبيع داره التي هي في موضع كذا ويحدها بما أحب من الثمن أو يكتب بكذا درهمين شاء وبقيض ثمنها قضاء دينه لو كذا صحى على أنه متى عزله عن هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين اليه وقبل براءته عنه فهو وكيله بهذا البيع وهذا القبض وكالة مستأنفة والله تعالى أعلم كذا في المحيط *

واذا أردت أن تكتب وكالة بطلب الشفعة * كتبت هذا ما وكل فلان فلان بطلب شفعته في دار كذا ويحدها وأخذها بشفعة وبأثبات كل حجة وينسب في ذلك وبالقيام بجميع ذلك مقامه وبالخصومة والمنازعة فيه وبدفع الثمن اليه وبقبضه الدار له بشفعته ولم يجعل اليه تسليم شفعته فيها ولا اقراره عليه في ذلك بشئ ولا تعديله شاهدا يشهد عليه بشئ يبطل له في ذلك حقا وقبل فلان ذلك

واذا أردت كتابة المضاربة * كتبت هذا مادفع فلان الى فلان كذا كذا درهم أو دينار أو نصف النقد أو بالغ في صفته وبيان مقدار مضاربة صحيحة لي عمل فيها هذا المضارب ويشتري به ما يبدله من السلع والامتنعة ثم يبيع ما اشتري نقدا أو نسيئة ويتغير في مال المضاربة ما رأى من أنواع التجارات وبوكل من يشتري بمال المضاربة ويبيع المشتري من شاء وأحب هذا المضارب ويتغير فيه ما رأى من أنواع التجارات وبسافر ان أجب في دار الاسلام أو في دار الحرب ويتفق معاه على نفسه اناسا فرمها فيما لا بد له منه ويعمل في جميع ذلك برأيه على أن ما رزق الله تعالى من الفضل والربح في ذلك فهو بينهما نصفان وما كان في ذلك من وضعية وخسران فهو على رب المال ان لم يكن فيه ربح وان كان فيه ربح فهو مصرف الى الربح وقبض هذا المضارب جميع مال هذه المضاربة قبضا صحىا وتفرع عن مجلس هذا العقد بعد صحته وتعلمه تفرق الاقوال والابدان وأقرأ بذلك كله طائعين كذا في الظهيرية *

الفصل الخامس عشر في الكفالات * هذا ما شهد الى قولنا فلانا كذل بنفس فلان بأمره ونخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما ادعاه وطالبه بتسليم نفسه اليه في أى وقت طلبه من ليل أو نهار بحيث يمكنه مطالبة بحقه بغير حائل بينه وبينه بغير مانع له منه وقبل فلان هذه الكفالة مشافهة ومواجهة وان شاء الكاتب يكتب أقر فلان أنه كفل بنفس فلان بأمره ونخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما ادعاه الى آخره وان أراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب على أنه كلبى هذا المكفيل الى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كذا لاله به على حاله ما بقى عليه شئ من دينه وهو كذا الذى صك بتاريخ كذا بمحضره اذا ادعاه متى ما ادعاه الى آخره والله تعالى أعلم كذا في المحيط *

واذا كان كفلا بالنفس والمال جميعا * كتبت أقر فلان في حال جواز اقراره أنه كفل بنفس فلان ونخصمه فلان بن فلان يسلم نفسه اليه متى طلب منه تسليم نفسه وان لم يسلم نفسه اليه يوم الطلب يصير ضامنا عن هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع ما لهذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا درهم أو دينار كفالة صحيحة رضى به هذا المكفول له وأجاز ذلك بنفسه في مجلس الكفالة اجازة صحيحة

(٤٣ - فتاوى سادس) من العبد والهداية والتوفيق والاكرام والعطا من افة تعالى والاهتدوا بالحق والعزم والقصد

والقبول من العبد فما كان من العبد فهو مخلوق لان العبد مخلوق بكل صفاته وما كان من الله تعالى فهو غير مخلوق وكل من لم يميز بين صفة الله تعالى وصفة العبد فهو ضال فلما كان الإيمان عبارة عما ذكرنا لم يصح القول بأنه مخلوق ولا يجوز أن يقال الإيمان عطا من الله تعالى لان العطاء ما يكون المعطى له على خير في قبوله متمكنا من رده والإيمان ليس كذلك فلا يكون عطاء وذكر الامام السيد أبو شجاع العاملى في هذه المسئلة

كلما كثيرا يتصرف فيه قال لا ترمس لما فقال لعنت ربو بمسلمانى تو يكفر قال لا أدري آخر ج من الدنيا ومنا ولا لا يكفر رجل يعصى
ويقول مسلمانى أشكرا باديكفر أسلم كافرا أعطى له شئ فقال مسلم لسته كان كافرا فبسم حتى يعطو شيئا كافر أسلم نصرانى فأت أبوه فقال
ليتنى لم أسلم الى هذا الوقت يكفر لانه غنى الكسروذا كافر كافر أسلم فقال رجل ترا حبه بدماد من خود يكفر ولو قال روز كار كافر است
وروز كار مسلمانى نيست يكندر (٣٣٠) كافر جاء الى رجل وقال أعرض على الاسلام فقال اذهب الى فلان يكفر وقال الفقيه

لا يكفر

الاسلام في الاقرار

بالكفر

ضرب عبده أو ولده كثيرا
فقبل له ألت بسم فقال
لا قبل يكفر اذا قال عدا
وان قال غلط لا يكفر ولو
قال هب ألى لست بمسلم
لا يكفر وقيل في قوله لست
بمسلم لا يكفر أيضا قاسا على
هذا لان معناه عند الناس
أفعاله ليس بأفعال أهل

الاسلام قال لا تخرخوارى

تو يا مع فقال الرجل مجيبا
له مع ويزعم انه لم يتقدم
بذلك الجوسمية قال عبد
الكريم ان قال أردت بذلك
الكفر لكنى لم أعتقده

يكفر والمسئلة في الجامع
وقوله في أول المسئلة
خوارى تو يا مع كان في
أول الامر حين كان
خوار زم بلاد الجوس فاما
الآن وان كان أكثر

أهلها من المعتزلة فليس فيه
مجموسى ولو قال ألت بسم
فقال لا أو قال لا مرأته
يا كافرة فقال هم جنين
طلاق ده مرأه كره جنين
نعمى بانوى باشمى تكفر ولو
قالت اكر جنين مر انداز
لا تكفر قال لغير اى مع

وصدقه فيه خطابا وان كان في الكفالة أجل يكتب بعد قوله لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه بعد مضى شهر
واحد من هذا التاريخ متى طلب منه لنفسه اليه بعد ذلك كذا في الظهيرة *
نوع آخر في تعليق الكفالة بالمال بعدم الموافاة بالنفس يكتب ما ذكرنا في كفالة بالنفس ثم يكتب
قبل ذكر القبول على أنه ان لم يوافق به يوم كذا وأحين طالبه بتسليم نفسه اليه كان كقباله بجميع هذا
المال الذى يدعيه عليه وهو كذا ويجمع مع ما ثبت عليه من الدين بالحق لا يعتل بعلة ولا يحتج بحجة على أن لهذا
الطالب بذلك أن يأخذ كل واحد من فلان الكفيل وفلان المكفول عنه بجميع هذا المال ان شاء
أخذهما بذلك جميعا وان شاء أخذ أحدهما بذلك متى شاء وكيف شاء وكلما شاء ولا يبرأه لهما ولا لواحد
منهما من شئ من هذا الدين حتى يصل اليه كله أو تقع البرائة عن جميعه بوجه من الوجوه وكان ذلك كله
بأمر فلان لهذا المطلوب وأشهدوا على أنفسهم بذلك الى آخره واذا شرط التسليم في بلد فسلمه اليه في بلد
آخر برئ عند أى حنيفة رجه الله تعالى اذا كان في موضع ينتصف منه وعندهما لا يبرأ الا بالتسليم في
المكان المشروط وكذا اذا عين مجلس القاضى للتسليم فيه واذا امتنع المكفول عنه عن تسليم نفسه الى
الكفيل ليسلمه الى المكفول له فان أقر أنه كفل بأمره أجبر على تسليم نفسه الى الكفيل ليسلمه الى
الطالب وكذا لو كان في بلد آخر أجبر على الشخص الى بلد الطالب فان أنكر وحلف ولا ينسئ على ذلك لم
يجبر عليه

وجه آخر لبناء الكفالة بالمال على الكفالة بالنفس كفالة صحيحة جائزة هو أحوط في حق الكفيل أن
يكتب الى قوله على أن يدفع فلانا الى فلان يوم كذا على أنه ان لم يدفع اليه متى طالبه به يوم كذا فعليه جميع
ماله عليه من المال وهو كذا وفائدة قولنا متى طالبه يوم كذا أن الطالب عسى لا يطالبه يومئذ احتمالا
لا يجاب المال على الكفيل فنظرنا نالكفيل بهذا الشرط فان كفل جماعة بنفس رجل ذكر ذلك
وذكرت على أن يطالبهم ويطالب كل واحد منهم بنفس هذا الرجل المكفول به وعلى أن كل واحد منهم
كفيل لهذا الطالب بنفس أصحابه بأمر أصحابه حتى يدفعوا فلانا الى فلان ويسلموه اليه ويتم الكتاب *
نوع آخر في الكفالة بالمال هذا ما شهدنا الى قولنا انه ضمن فلان عن فلان بأمره بجميع ماله على فلان
وهو كذا ضمنا صحيحا فوجب هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه فلفلان أن يأخذه به
وبما شاء منه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء وفي الكفيلين يكتب لفلان هذا أن يأخذهما به وبما شاء ان
شاء أخذهما جميعا بذلك وان شاء أخذهما به شتى كيف شاء وكلما شاء واحدا بعد واحد جميعا وشتى لبرائة
لكل واحد منهما بأخذ فلان أحدهما بذلك دون صاحبه حتى يستوفى جميع ذلك وكل واحد من فلان
وفلان وكيل صاحبه بأمر صاحبه في خصومة فلان فيما يطالب به صاحبه في ذلك من حق وقيل كل واحد
منهما الوكالة فيه من صاحبه شفاها وقيل فلان منهما جميعا هذا الضمان شفاها وان شرط كفالة كل واحد
منهما عن صاحبه بكتبه يكتب وكل واحد من هذين الكفيلين ضامن لهذا المكفول له حصصة صاحبه بأمره
من هذا المال فله أن يطالبهما وكل واحد منهما بجميع هذا المال ان أحب فان كان بغير أمره كتب
بغير أمره

نوع آخر في ضمان الابن بعدم موت الاب هذا ما شهدنا الى قولنا ان فلان على والده كذا درهم ادينا لزاما

وحقا

اي نرساى جهود لا يكفر عند أكثر العلماء فان قال المخاطب توى اوسكت لا يكندر وان قال

المخاطب نحن كذلك يكفر قال لا تخربا كافر فقال لابل أنت لا يكندر قال لولده اى مع يحبه لا يكفر عند أكثر ولو قال لجاريته اى كافر
خوارى وقد نجت عنده لا يكفر قال لا تخربا كافر فقال لابل أنت لا يكندر قال لولده اى مع يحبه لا يكفر عند أكثر ولو قال لجاريته اى كافر
المعلم قال الفقيه ان علمها أو امرها بالردة يكفر والا لا قال أنا محمد يكفر ولو قال النصرانية خير من اليهودية كفر لانه أثبت الخيرية لها هو

جميع شرعا وعقلا ثابت فحجه بالقطعي والمذكور في كتب أهل السنة أن الجودي أسعد حالاً من المعتزلة لا ثبات للجوس خالقين فقط وهو لا
خالقاً لعدله وفيه اثبات الخيرية للجوس على المعتزلة القدرية أجيب عنه بأن المنهى هو كونهم خير من كذا مطلقاً لا كونهم أسعد حالاً بمعنى
أقل مكابرة وادنى اثباتاً للشرك اذ يجوز أن يقال كفر بعض أخف من بعض وعذاب بعض أدنى من بعض وأهون أو الحال بمعنى الوصف
كذا قيل ولا يتم وقد قيل المنع من قولهم اليهودية خير من النصرانية باعتبار أن كفر (٣٣١) النصراني أغاظ من كفر اليهودي

لأن نزاعهم في النبوات
وزراع النصراني في الالهيات
وقوله تعالى وقالت اليهود
عزير ابن الله كلام طائفة
قليله كما صرح به في التفسير
وقوله لتجدن أشتد الناس
عداوة للذين آمنوا اليهود
والذين أشركوا ولتجدن
أقربهم مودة الآية لا يراد على
هذا إلا البحث في قوة الكفر
وشدة لافي قوة العداوة
وضعه إذا تأملت النصوص
بعلمنا ومعلومها وحيث نشد
لا يتجه الاعتراض دعى الى
الصلح بين يدي رجل فقال
تراسجده كنم وصلح نكنم
لا يكفر * ولو قال فلان أزم
كافر تراسأ أو قال دل تنك
شدم كم خواستم كافر شدم
يكفر * إذا قال لغريمي كافر أو
لأمرأتي كافرة ولم يقل
المخاطب شيئاً فالفقيه أبو
بكر الأغش البلخي على أنه
كافر وقال الفقيه أبو الليث
وبعض أئمة بل لا يكفر
والخترافي مثل هذه المسائل
أنه إذا أراد الشتم ولا يعتقد
كافر لا يكفر وإن اعتقده
كافر المخاطب على اعتقاده
أنه كافر كفرانه لما اعتقده
المسلم كافر فقد اعتقده
الاسلام كفراً ومن اعتقد

وحتوا واجبا وان والده فلا توفى وصار في يده ميراثه وهو كذا من الدراهم أو ضيعة كذا فقيته تقي بهذا الدين
وزيادته وان من لفلان عن والده جميع هذا المال وهو كذا ضمه ما صححنا جازاً أو قبل منه فلان هذا الضمان
شفاهاً فصار جميع هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه لا امتناع لفلان من دفع هذا المال اليه
متى طال به بحق يدعيه قبله من ينسب أو عين ولا حجة له في ابطال ما ضمن لفلان بوجه من الوجود وأشهد على
أنفسهم ما بذلك الى آخره وانما كتبنا أنه صار في يده تركه لأننا بحقيقة رجه الله تعالى بقوله لم يترك مالا
ضمن عنه انسان لم يجز فان احتج الى هذا ولم يترك ميراثاً كتبناه وأنه توفى ولم يخلف مالا وأراد هذا
الابن تبريد جلده وفراغ ذمته فضمن عنه المال رعاية لحقه وقياماً بواجبه وحكم حاكم جازاً لحكم فيما
بين المسلمين بحجة هذه الكفالة ولزوم هذا الضمان ويتم الكتاب *

وثيقة اقرار المكفول عنه بالكفيل بما أدى عنه يكتب شهداً وأن فلاناً أقر طائفة أنه كان لفلان عليه
كذا درهم ما دينا لازماً وحتوا واجبا بسبب صحيح وأن فلاناً كفّل عنه بهذا الدين لهذا الطالب بامرهم كفالة
صحيحة وأن هذا المكفيل قد أدى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالاً لا امتناع له عن أدائه فلا
دعوى له بوجه من الوجوه توجب ابطاله عنه ولا برامة إلا بأداء جميع ذلك اليه وهو يومئذ قادر على أدائه
وصدقه هذا المكفيل المقر له بما مواجته ويتم الكتاب كذا في المحيط *

الفصل السادس عشر في الحوالة

يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً أقر أنه كان لفلان على فلان
كذا درهم ما حقه واجبا ودينياً لازماً بسبب صحيح وأن فلاناً حال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان
وقبل هو هذه الحوالة بجميع هذا المال برضا هذا الطالب مخاطبة في مجلس هذه الحوالة فصار جميع هذا
المال عليه فلان هذا الطالب بالحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان عن فلان من دفع هذا المال متى
طالب به بحق يدعيه قبله في ذلك من ينسب أو عين ولا حجة له في ابطال هذا المال المبين فيه بوجه من الوجوه وسبب
من الاسباب ويتم الكتاب

ولو كان للحميل على المحتال عليه مال فأحال بذلك مقيداً كتب كان لفلان على فلان كذا ولفلان على
فلان كذا فأحاله عليه فقبل الحوالة على أن يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه فان كان كفّل عنه بشرط
برائة الاصل فهي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الوجه وألحق به حكم الحماكم بعد خصومة صحيحة ولو
كان الدين به صلح وله تاريخ كرت ديناً واجبا بسبب صحيح وقد بذله كتاب الاقرار بتاريخ كذا وان كان
الدين ممن مبيع أو ضمان شئ أو بسبب آخر وثبت ذلك صح وكان أوضح فان كانت الحوالة باجل كتبت
وبرى هذا الحميل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للمحتال له بحق هذه الحوالة على هذا المحتال عليه وأجل
هذا المحتال له هذا المحتال عليه كذا شهر من تاريخ هذا الكتاب وأمهله في طال به بعد حلول هذا الاجل
كيف شاء ومتى شاء لا برائة ولا امتناع له عنه وقت أداء هذا المال بتمامه اليه ولو شرط الرجوع على الحميل
عند الجز كتبت فان لم يصل هذا المال الى هذا المحتال له وعجز عن استيفائه من هذا المحتال عليه بموته
أو غيبته أو اعدامه أو اقله أو لفترده أو لانتكاره هذه الحوالة ترجع به على هذا الحميل وطالبه به وقبل ذلك

دين الاسلام كفراً فهو كافر فاذا قال لكافر أو لكافرة أي أو أي لا يكفر لان المسلم قد يكون له أب وأم كافر فان انحليل عليه السلام وعلى
الحبيب عليه الصلاة والسلام يا ابت الآية ولو قال هر ساعته مرارك كافر أي كير ولا يكفر بخلاف قوله هر زمان كافر شوم تكلم
بكلمة ليست بكفر فقال له رجل كفرت بهذه الكلمة فقال كافر شدم كير يكفر * وعظ فاساً وندبه الى التوبة فقال بعد اليوم أضع على رأسي
قلنسوة الجوس يكفر لان وضع تلك القلنسوة كشدة الزارعة لعلامة الكفر وسبأني ان شاء الله تعالى فاجب أن يكفر بعد حين فزال التصديق

المستقر بهذا العزم * قالت لزوجهما كافر يودن يمز باو يودن تكفر لان المقام مع الزوج فرض رجعت الكفر على الفرض * كل ما فعلته من أمور الاسلام اعطته للكفار ان فعلت كذا وفعل لا يكفر ولا يلزم كفارة بين * قالت كافر كنه حنين كافرني كنه قال أبو بكر محمد بن الفضل يكفر للعال وقال السعدي انه تعليق وعين وليس يكفر * قالت ان جفوتني كفرت أو قالت ان لم تشتري كذا كفرت في الحال

(٣٣٣)

السادس في التشبيه

وقد قال الامام رحمه الله لا يخرج أحد من الايمان الا من الباب الذي دخل فيه والدخول بالاقرار والتصديق وهما قائمان وقيل يكفر لانه علامة الكفر ولا يابسها الا من ألزم التجسس والاستدلال بالعلامة والحكم بمبادئ عليه مقرر في العقل والشرع فان الصانع انما علم بالعلامة وهي حدوث العالم الدال على وجوده واتصافه بالصفات التي لا يقدر على الخلق الا بعد وجود تلك الصفات وقد جاء الشرع بتقريره حيث قال حاكيا عن شاهدين

أقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا حقا واجبا او دينا لازما وأنه كان حال غريمه فلانا بهذا المال على هذا المطالب وكان هو قبل هذه الحوالة منه ثم أحال هذا المحتال عليه هذا المحتال له على غريمه فلان به فقبل فلان هذه الحوالة ثم غاب هذا المحتال عليه الثاني عن البلدة الى بلدة كذا فمجز هذا المحتال له عن استيفاء حقه منه فرجع على محيله (١) ومحيله أيضا بهذا العجز يرجع على محيله وقد شرط ذلك في الحوالة فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم ان هذا المحتال عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالب به هذا المحيل الاول باداء هذا المال المحتال اليه بسبب بطلان هاتين الحوالتين ورجوع البعض على البعض فقبض واستوفى هذا المال بتمامه من هذا المحتال عليه وأقر المحيل الاول طائعا بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك بإفشاء هذا المحتال عليه ذلك كله اليه واستيفائه منه وأبرأه عن كل الدعاوى والخصومات ابراء صحبها فاطع للدعاوى والخصومات ولم يبق له عليه ولا عنده شيء الى آخره وضمن له كل درل يلحقه من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضمنا صحبها وقبل هذا المقر له هذا الاقرار منه مشافهة وأشهدا والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة *

ولو كان أحاله على رجل للمحيل عليه مال كتبت هذا ما شهد عليه الشهود والمسجون في آخره أن فلان على فلان كذا واقفان على فلان كذا فأحاله عليه فقبل الحوالة على أن يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه الى آخره كذا في الظهيرة *

الفصل السابع عشر في المصالحات * واذا أردت كتابة الصلح عن الدعاوى والخصومات بأسرها كتبت أقر فلان بن فلان القلاني الى آخره أنه صالح فلانا عن جميع الدعاوى والخصومات التي له قبله على كذا دينا را صلحا صحبها فاطع للدعاوى والخصومات وأنه قبل منه قبولا صحبها ونقله بدل الصلح في مجلس الصلح هذا فقبضه المصالح هذا قبضا صحبها ولم يبق له عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير لا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق لا في الحيوان ولا في الاعيان لا في المنقول ولا في المحدث ولا في الدراهم ولا في الذنابر ولا في شيء ينطلق عليه اسم المال والمال بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب أقر بذلك كله اقرارا صحبها وصدقه قابل الصلح هذا (وهذه الصورة أصل في جميع المصالحات)

واذا كان الصلح عن دعوى كانت للصغير على أجنبي * فان كان المصالح والد الصغير يكتب أقر فلان ابن فلان أنه صالح فلانا عن كل خصومة كانت لولده الصغير اسمه كذا ولولده بهذا الاسم سواء على كذا درهما بعد ما علم يقينا أن هذا الصلح خير لهذا الصغير من التماسه في الخصومة اذا لم يكن لولده الصغير هذاينة عادلة يقيمها على اثبات هذا الحق للصغير وكان المدعى عليه منكرا أو كان للمدعى عليه دفع صحيح وقبل فلان هذا الصلح منه قبولا صحبها وقبض المصالح هذا هذا البديل لهذا الصغير قبضا صحبها في مجلس الصلح وان كان المصالح أجنبيا وقد أذن له القاضي في الصلح كتبت أقر فلان بن فلان وهو المأذون له في هذه

(١) قوله ومحيله أيضا بهذا العجز الى آخره هكذا وجد في الاصول المنقول عنها فاقبلنا مثل اه

وقد قال الامام رحمه الله لا يخرج أحد من الايمان الا من الباب الذي دخل فيه والدخول بالاقرار والتصديق وهما قائمان وقيل يكفر لانه علامة الكفر ولا يابسها الا من ألزم التجسس والاستدلال بالعلامة والحكم بمبادئ عليه مقرر في العقل والشرع فان الصانع انما علم بالعلامة وهي حدوث العالم الدال على وجوده واتصافه بالصفات التي لا يقدر على الخلق الا بعد وجود تلك الصفات وقد جاء الشرع بتقريره حيث قال حاكيا عن شاهدين أهلها ان كان قيصه قدمن قبل ان كان قيصه فتمن دبرا الآية وان شئت الزنار ودخل دار الحرب كفر قال الاشترو شي ان فعل ذلك لتفليس الانسبير لا يكفر ولو دخل التجارة كفر وقيل في مسئلة القلتسوة ان وضعه على رأسه لان البقرة لا تعطيه اللبن الا به لا يكفر وكذا اذ لبسه لدفع البرد واختار أنه يكفر لان دفع البرد يمكن باللبس بعد التزنيق فلا

ضرورة على لبسها على تلك الهيئة * لف على وسطه جبلا وقال هذا انار لا يكفروا كثرهم على انه يكفر لانه المصاحفة نصريح بالكفر بخلاف الاول * ولو وضع على رأسه شبهة قلنسوة المجوس من العمامة المختار عدم الكفر وقد ذكرنا ان لبس السراغوج وتعليق البازة ليس بكفر أمال وقال اغنيظ لحقه سراغوج بنهم وطن انه كفر يكفر وكذا لبس السواد والسراغوج على هيئة انطاع وقال يحنى أمديكة رهنه القطة لا باللبس وكذا اذ لبس قلنسوة المغول لانه علامة ملكية لا تتعلق بالدين * من محل النصارى وهم يشربون

المهر بالطرب فقال رس يا بديمان بستن وبايشان بودند ونيار اخوش كذا شئت انفقوا على أنه يكفر فانه مذكور في الذخيرة * معلم صبيان قال اليهود خبير من المسلمين بكثير يعطون حقوق معلي صبيانهم يكفر * جرى بين الرجلين كلام فقال أحدهما لصاحبه الكفر خير * أنت تفعله قال الفقيه أبو الليثان أراد تنقيح معاملته دون تحسين الكفر لا يكفر وقبل يكفر واختاره هو الاول * ولو قال كافرى كردن به از خيانت يكفر * الخروج الى نيروز المجوس والموافقة معهم فيما يفعلونه في ذلك اليوم (٣٣٣) كفروا كثيرا فعل ذلك من كان أسلم منهم

فيجري في ذلك اليوم ويوافق معهم فيصير بذلك كافرا ولا يشعربه * اجتمع المجوس يوم النيروز فقال مسلم خوب سيرت نه او نديكفر وكذلو سال مجوسياحه بشوداين سال يكفر واتخذ مجوسى دعوة خلق رأس ولده ودعا الناس اليه فحضر بعض المسلمين دعوة وأهدى اليه شيئا لا يكفر وقد كانت واقعة بسريل وهي ان واحدا من مجوس سربل اتخذ دعوة خلق رأس ولده وكان كثير المال حسن التعمد للمسلمين وينفق على مساجد المسلمين فدعا المسلمين فاجابوه فكتب عالمها الى شيخ الاسلام السغدي فكتب انه لا كثر فيه وان اجابة الدعوة ولو لاهل الذمة سنة ومجازاة المحسن بالاحسان سنة ومن باب السروة والكرم أيضا وخلق الرأس ليس من شعار أهل الضلالة لكن الاولى للمسلمين أن لا يوافقوا أهل الذمة على مثل هذه الاحوال لاظهار الفسح والمسرعة فيكره للمسلم أن يهدى اليهم في مثل هذه الدعوة لكن لا يكفر به بخلاف إهداء البيضة الى المجوس يوم

المصالحة للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه المصالحة وقبض بدل الصلح أقر في حال جواز اقراره في الوجوه كلها طائعا أنه صالح فلانا وهو المدعى عليه عن كل خصومة كانت لهذا الصغير عليه باذن القاضي المذكور فيه اذ لم يكن لهذا الصغير وصى لامن جهة أبيه ولا من جهة أخرى على كذا درهما صلحا صحيحا بعدما علم يقينا أن هذا الصلح خير لهذا الصغير المذكور فيه على الوجه المدين فيه ثم يتم الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية * الصلح عن الدعوى على الصغير ولادعى بينه وبين فلان بن فلان أنه كان يدعى على الصغير المسمى فلان ابن فلان بمحضرة والده أو يقول بمحضرة وصيه في وجهه أن جميع كذا المملوك وحقه بسبب صحيح وفي يده هذا الابن أو هذا الوصى بغير حق وكان يطالبه بقصر يده عنها وتسليمها اليه وكان ذواليد هذا ينكر دعواه هذه منها فاثلاثا لم يملك هذا الصغير وحقه في يد أبيه هذا أو وصيه هذا بحق وليس عليه قصر يده عنها وتسليمها اليه وكان له هذا المدعى شهود معروفون بالعدالة وجواز اشتهاده وكانت المصالحة على المال المذكور في هذا الكتاب خيرا للصغير من التمسك في الخصومة فمالا الى الصلح واصطالحا من هذه الدعوى على أن يعطى هذا الابن من مال هذا الصغير لهذا المدعى كذا درهما فصالحه على ذلك وقبل منه ذلك مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح بايقاف ذلك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شئ في ذلك كله لافي عينه ولا في غيبه ولا في قيمته ولا في غلته ولا في حق لاقديم ولا حديث ومصدق في هذا الاقرار من له حق التصديق مشافهة مواجهاة ويتم الكتاب بعدما يلحق به حكم الحاكم كما هو كذا في الذخيرة * اذا أردت كتابة صلح جرى بين امرأه وبين ورثة زوجها * كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون الخ أن فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة فلانة بنت فلان بسكاح صحيح وأنه مات وخلف من الورثة زوجة له ومن البنين كذا ويسمى عدد الورثة وخلف من التركة في أيديهم من الضياع كذا وبين حدودها ومن الدور والبيوت كذا كذا ومن الحيوان كذا وبين حدودها ومن الغلمان كذا ويسمى ويحلى وبين جنسها وسنها ومن الثياب كذا وبين عددها وجنسها وصفتها وقيمتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال كذا ومن الخمر كذا فيصف كل مال بصفة يعلم بها وكان لها الثمن من ذلك بعد بنية المهر وانما ادعت عليهم حقها من الثمن وبقية المهر وهو كذا وانهم لم يقرؤا ولم ينكروا وكان الصلح خيرا لهم دينيا ودنيا فصالحتهم بعد معرفتهم جميع ذلك شيئا فشيئا على حقها وصداقها ولم يكن ثمنها دينيا على أحد من الناس ولم تكن مشغولة أيضا بدين على هذا الملب ولا وضية غير دينها أو يكتب وقد كان تعين ما كان دينها على الناس ووقع القضاء من كان له على هذا الميت دين برضا جميع الورثة واذنهم صلحتهم عن حقها في الثمن والمهر على كذا صلحا جائزا نافذا لا شرط فيه ولا مشوكة ولا فساد ولا خيار وقبضت منهم جميع ما وقع عليه الصلح بدفعهم ذلك اليها وسلمت لهم جميع ما وقع عنه الصلح فارغا عما يشغله عن القبض والتسليم بجميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب بمحدوده وحقوقه وجميع منافع الغلمان والحواري (١) وكساهم وسروا بخليل ولجها بجميع منافعها وما يعرف بها من أكف البغال والحمير وغير ذلك ونمار الكروم والبساتين والارضين

(١) قوله وكساهم جمع كسوة اه كذا وجد في نسخ الخط ومثله في كتب اللغة اه

النيروز حيث يكفر وما يهدى المجوس يوم النيروز من أطعمتهم الى الاشراف ومن كان لهم معرفة لا يحل أخذ ذلك على وجه الموافقة معهم وان أخذ على ذلك الوجه لا بأس به والاختراعه أسلم المسلم اذا أهدى يوم النيروز الى مسلم آخر شيئا ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر لكن لا ينبغي له ان يفعل ذلك ويقبله قبله أو بعده كي لا يكون تشبها بالوثك والموافقة في العبادة أعنى الصلاة في الاوقات الثلاثة اذا كرهت فخالطك فيما ليس بعبادة وعن الامام أبي حفص لو أن رجلا عبده به نجسين سنة ثم جاء يوم النيروز فأهدى

الى بعض المشركين هدية يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفر وما جرت العادة في امر قد نصب أمير نوروز واجتماع الناس وخروجهم الى آب رجه واجتماعهم فيه ثلاثة أيام واهداء الناس الى أمير نوروز فلا شك انهم اذا أدوا تعظيم اليوم بذلك كفروا وان أرادوا غيره فلا صوب والواجب تركه وكذا اجتماع المسلمين يوم فصح النصارى لوموافقة لهم كما يجتمعون في بلاد الروم على هذا الوجه يعلم حالهم مما ذكرنا

السابع في كلام الفسقة (٣٣٤) قبل لرجل كل من الحلال فقال الحرام أحب الى من الحلال كفر ولو قال هات

وأشجارها وزروعها وغرسها وجميع غلاتها عارت لهم بهذا الصلح الموصوف فيه لاحق لها في شئ منها ولا دعوى ولا طلب ولا قليل ولا كثير بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وكل دعوى تدعيها قبلهم فهي في سبيلها وكل بينة تقبها فهي زور وبهتان وكل عين تطليها قبلهم فهي ظلم وعدوان وقبلوا هذا الصلح منها فماها وجاها في مجدها فادرك هؤلاء الورثة فيما وقع عنه الصلح أو في شئ منه فعلى فلائقة تسليم ما يجب لهم عليه في ذلك حتى يسلم ذلك لهم وقد تفرقوا طائعتين كذا في الظهيرة *

وإن كان من التركة دين على أحد فقلت بعد ذكر الحدود والاعيان من التركة وترك أيضا من الدين الواجب اللازم على فلان كذا وعلى فلان كذا وبقول بعد ذكر الصلح والاقرار بالاستيفاء فلم يبق لها بعد هذا الصلح والابراء حتى ولا دعوى بوجه من الوجوه المذكورة فأنهم قد استوفت ذلك كله الا الديون الموصوفة فيه فان ذلك لم يدخل في هذا الصلح فان أرادوا أن لا يكون لها خصومة في تلك الديون ويكون استيفاءها لهم كسب قبل الاشهاد عند بعضهم وقد جعل هؤلاء المستوفون فيه هذه المرأة جميع نصيبها وهو كذا من جميع هذه الديون من أموالهم من غير شرط في هذا الصلح تعجلا منهم وتبرعا عن هؤلاء الغرماء المسمين فيه فقبضتها فلم يبق لها في شئ من هذه الديون حق ولا دعوى وأشهدوا الخ ولكن هذا ليس بحسن لان الغرماء يبرؤونهم بالتعجيل ولا يبقى عليهم للبنين مطالبة ولو شرطوا أن يكون ما على الغرماء لهم من هذا التعجيل لا يصح (والوجه الاحسن) أن يكتب بعد ما ينظر كم حصتها من تلك الديون فان كانت مثلا مائة درهم كتبت وقد أقرض هؤلاء البنون هذه المرأة من أموال أنفسهم دينهم بالسوية مائة درهم غطر بقية سودا عتيقة جيدة راجحة معدودة نصفها خسون درهم ما غطر بقية فقبضتها منهم ووكلائهم بقبض مائة درهم من هؤلاء الغرماء وهي حصتها من الديون التي عليهم من هذه التركة ليقبضوها لها في تكون هي قصاصا لهم بما أقرضوها فقبضوا ولو قبلها بذلك مشافهة وأشهدوا

وإذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح عن دعوى المرأة في صداقها والثن من تركه زوجها فكتب الى قولنا وانما كانت تدعى على هؤلاء الورثة كذا وكذا بقية صداقها الذي كان لها على زوجها فلان وأنه توفي قبل أدائها شيئا منه وصار ذلك دينها في تركته وكان لها شئ وديشهم دون على ما ادعت ولم يكن لها في الورثة مدفع لذلك ولا محاص عن ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير بالتوسط والمصالحة فتوسط المتوسطون بينهم بجزء المصالحة بين هذه المقررة وبين هؤلاء البالغين وبين من مات عن هذا الصغير باذن الحاكم عن دعواها صداقها هذا وعن دعوى الثمن من تركه زوجها هذا على كذا وقبل هذا الصلح هؤلاء البالغون عن أنفسهم وقبل عن هذا الصغير من له ولاية القبول قبولاً صحيحاً

وإن كان الصلح عن واحد من الورثة والورثة بالغون فكتب أقر فلان بن فلان الى آخره أنه صالح فلانا وفلانا وفلانة وهم أخواه وأخته لاب وأمو والديهم المسماة فلانة بنت فلان عن كل خصومة كانت له قبلهم في تركه أبيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه التركة على كذا صلحوا وانهم قبلوه من قبولاً صحيحاً الى آخره والصلح عن دعوى وصية بالثلث والربع والسدس على مال يكتب على هذا الوجه كذا في الذخيرة * وإن كان في التركة درهم أو دينارين ينبغي أن يقول عند ذكر بدل الصلح أنه أكثر من حصتها من الدنانير

بواحد من يأكل الحلال حتى أصبح له كفر ولو قال خسوش كاديت حرام خور دن قال صاحب المحيط انه مشكل قال في جواب قائل له كل الحلال مباح بشاريد بكفر قبل لرجل حلال واحد أحب اليك ام حرامان فقال أيهما أسرع أو قال مال يادخواه حلال يا حرام لا يكفر ويخاف عليه الكفر * ولو تصدق على فقير بشئ من الحلال والحرام راجيا الثواب بكفر * ولو علم الفقيه بذلك ودعاه وأمن المعطى كفر * إذا قال الخمر ليست بحرام يكفر لانه استحل الحرام القطعي فعلم بهذه العلة المذكورة أن مسئلة التصديق أيضا محمولة على الحرام القطعي أما إذا أخذ من انسان مائة ومن آخر مائة وخطبها ثم تصدق به لا يكفر لانه قبل أداء الضمان وإن كان حرام التصرف لكنه ليس بحرام بعينه بالقطع بخلاف حل التصرف قبل أداء الضمان وسيله سبيل التصديق قال عليه الصلاة والسلام في الشاة

المقصودة بالذخيرة غير ان النصارى أطعموها الاسارى وقد وقع في ديارنا ان السلاطين ينعمون بمال المكس والادراهم على العلماء والمشايخ ويدعون لهم عند أخذهم من مال أخذ بعينه من مسلم أو معاهد بعينه بلا خط ولا تغيير قال الأخذ والمعطى معلوم فلما كان استحل الخمر كفرا كان تعليق استحلاله بالفعل عينا ولو قال الخمر حرام لكنه ليست هي هذه التي يزعمون قال الامام الثاني رحمه الله أضربه وأنما وأعلم بذلك ولكن لا كفر * قال مسلم حرمة الخمر ما ثبت بنص القرآن كفر استحل الجماع حالة الحيض كفروا واستحل حال الاستبراء لا لكن يسدع ويضل وقيل ان استحلها متاولا بان النبي للتركة لا يكفر وان استحلها مع اعتقاد الحرمة كفروا والسرخصى مال الى

التكفير مطلقا وفي الذخيرة استعماله حال الحيض ليس يكفر إلا يرى أن جاع الزوج الثاني لو وقع في حال الحيض يحلها الأول وعن الامام الثاني رحمه الله حلف لا يطأ حراما فوطئ امرأته حال الحيض أو التي ظاهرها أنها لا ينجس إلا أن ينوي ذلك * فتى أن لا يكون حرم الله الحرام ولا يفرض صوم رمضان لا يكفر ولو تفتى أن لا يكون حرم الله قتل نفس بغير حق أو الظلم بكفر وكذلك ما لم يكن مباحا في وقت من الاوقات لانه تفتى ما ليس بمستحيل في الاول وتفتى ما هو مستحيل في الثاني وتفتى ما كان حلالا لا يلزم الكفر وتفتى (٣٣٥) ما لم يكن حلالا يلزم الكفر فعلى هذا اذا تفتى حلال المنكحة بين

الاخ والاخت لا يكفرون عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل لو قال ليت صوم رمضان لم يكن فرضا ان قال ذلك من أجل أنه لا يمكن أداء حقوقه لا يكفر * أسلم كافر فخاف المسلمون بالبر فقال لبيته كان كافرا فسلم ويعطى له الخ أو تفتى ذلك بقلبه يكفر * رأى كافرا بجيلة فقال لبيته كان كافرا يترجى بها كفر * ارتكب معصية صغيرة فقال له فائق تب فقال ماذا صنعت حتى أقوب بكفر * قيل انظالم تؤذى الله والمسلمين فقال نعم أفعل خوشت ميكم كفر * فاسق شرب الخمر ونذر عليه أقر باؤه الدرهم كفو او كذا لو قالوا مبارك باد وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس أو الضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد * وقعت بسرأ الجديدة واقعة وهي أن واحدا قطع على مال معصوم احتسابا أعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر بوا على بابه طبولاً وبوقات ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فاستغنا من الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام أخذا

والدرهم كذا في الظهيرية *

قال محمد رحمه الله تعالى في الرجل يدعي في دار دعوى فيصالحه صاحبه ولا يقرب به هل يجوز قال نعم وهي مسئلة الصلح على الانكار وهي جائزة عندنا خلافا للشافعي وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فان أراد المدعي عليه أن يكتب كتابا يكون له حجة على المدعي يكتب هذا كتاب لفلان يعني المدعي عليه من فلان يعني المدعي الى ادعيت في دارك دعوى وهي الدار التي في موضع كذا حدودها كذا فافصالحني من دعوى في دارك هذه على كذا درهم او زن سبعة على أني أسلم لك جميع ما ادعيت ورضيت بذلك وصالحتك عليه وقبضت منك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك كذا درهم او يتم الكتاب هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكان السهمي يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان من فلان بن فلان اني ادعيت عليك في الدار التي في يدك في موضع كذا حدودها كذا ولا يكتب اني ادعيت في دارك وكان يقول لو كنت في دارك لا يكون هذا من المدعي اقرار بان الدار لك المدعي عليه فكيف يدعي بعد هذا ملكا لنفسه فيما فكيف يصح الصلح أمالو كتبنا في الدار التي في يدك لا يكون هذا من المدعي اقرار بان الدار للمدعي عليه فيصيح دعواه المثلث لنفسه بعد ذلك فيصح الصلح والوجه لما ذكره محمد رحمه الله تعالى أنه وضع المسئلة فيما اذا ادعى في داره دعوى ولم يذ كر أن المدعي به ماذا ويجوز أن يكون الدعوى في حق من طريق أو مسيل ما فيصالحه المدعي عليه على ترك دعواه الطريق أو مسيل الماء و اقرار المدعي بملكية الدار للمدعي عليه لا ينفعه من هذه الدعوى فيحصل كناية محمد رحمه الله تعالى على هذا الوجه على أن مراده من هذه الدعوى دعوى حق لنفسه لا دعوى رغبة الدار كذا في المحيط

واذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما يدعي على صاحبه كذب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخره شهدوا أن فلانا ادعى في مجلس الحكم على فلان كذا درهم فافتكر وادعى هو على هذا المدعي كذا ديناراً بسبب صحيح وطال ترددهما واختلافا لهما الى مجلس الحكم كذلك امتدت الخصومة واشتدت المنازعة بينهما ف توسط المتوسطون فيما بينهما وندبوا الى الصلح أخذ الكتاب الله تعالى والصلح خير فانتدبوا الى ذلك فأجابوا واصطفا على أن أعطي فلان فلانا كذا درهم فقبل هو ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا جازا فاطعاً للخصومة وقبض هو منه ذلك باقائه اياه وبرئ اليه من ذلك كله برأقه قبض واستيفاء وأقر أنه لم يبق له عليه خصومة في شيء وأنه أبرأه عن دعاويه كلها وصدقه الاخر في ذلك كله وأبرأه هو أيضا عن كل دعوى كان يدعيها عليه ولم يبق لاحدهما على الاخر خصومة ولا دعوى ولا مطالبة بشيء وكل دعوى يدعيها أحدهما الى الآخر والله تعالى أعلم *

صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد وفاة كانت من الموكل شهدوا أن فلانا وكيل فلانة ثابت الوكالة عنها بالدعوى والقبض والصلح والاقرار والضمائم وكالات مطلقة عامة في الوجوه كلها عن موكلته هذه في مجلس القضاء قبل فلان القاضي ادعى على فلان وفلان وفلان أن موكلته هذه كانت زوجة أبيهم ومورثهم فلان وحلله بنكاح صحيح على صداق معلوم وأنه توفي وهي في نكاحه وخلف من التركة كذا وكذا وأنهم استولوا على جميع هذه التركة بغير حق وطلبت منهم صداقها وارزها وهو عن جميع ذلك فأجابوا أنهم اقتسموا كل التركة وأوقوها نصيبا فزعم هذا الوكيل أن تلك القسمة وقعت فاسدة غير صحيحة لتمكن الخلل

من هذا المسئلة ولو قال هر كهمست كاره فخور بمسلمان تيسر يكفر * قيل لرجل أعطه درهم المصالح المسجد واحضر المسجد فقال لأحضر ولا أعطى الدرهم ومالي أمر بالسجد لا يكفر ولكن يعز زبل ان الاقظ اذا لم يكن كثر الكفر فيه ترك أدب بالشرع يعز * قال لرجل يا أحر فقال خلقني الله من سويق التفاح وخلقك من طين كثر ردة قوله تعالى واقصد خلقنا الانسان من سلاله من طين أي خلقنا كل واحد من الاناسي من طين لأن سبدا الخلق من المني والمني انما ينشأ من الغذاء وأصول الغذاء لما كان أو حيا من الماء والتراب هو الطين قيل له لا تلعب

بالشطر يج فان العلماء قالوا من ياعبه فهو عدو الله تعالى فقال النذرين كعدش من خدام شادم قال الفقيه العياضي يكفر وقال غيره لا يكفر * تكلم بكلمة خطأ لوجب الكفر في الواقع فقال له رجل ايش تصنع فقد لزمك الكفر فقال ما أصنع اذ الزنى الكفر يكفر * قال عند ذكر التوبة عن الخمر كسى از شهر ما در شكيد لا يكفر لانه سوى بين الخمر واللبن في الحب أو هو استغفاهم * استحل وطء امرأته الحائض أو اللواط بما رآه يكفرو في (٣٣٦) النوازل لا يكفر رواء عن محمد رحمه الله وهو الصحيح في المستثنين * من قال سلطان زمانه عادل

يكفر لانه جائر يقين ومن سعى الجور عدلا كفرو قيل لان له تاويل وهو ان يقول أردت به انه عادل عن غيرنا أو هو عادل عن طريق الحق قال الله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون * وسئل البصري عن الخجاج فقال انه فاسط عادل وتلاه هذه الآية وقوله تعالى وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وعلم من تأويل هذا القائل انه اذا أراد به حقيقة النقط يكفر عند الكل قيل عدله في قضية جزئية يكفي لصديق الاطلاق قلنا لا نسلم بل العسرف لا يطاق الامن استمر على وتيرة الشرع بين الرعايا كما لا يقال لمن صلى وزكى في عمره مرة فصل ومن كى ولمن أمر مرة بالمعروف ونهى عن المنكر أمرناه ولن فرط منه نظم مرة ظالم فصحة وصف أخذ المكس والضرائب والمحاكم لا يرسم الشرع عادلا فجعل الظلم عدلا والتبجح حسنا فلذا كان أئمة خوارزم يتباعدون عن المحراب يوم العيد والجمعة حتى لا يسمع مدح الخطباء الذين تقرض شفاههم لذكرهم إياهم على

وحصول التفاوت وظهور الغيب القاحش وخروج بعض ما كان خفيا من التركة وطالت الخصومة بينهم في ذلك فاجتمع السادة والمشايع الأئمة من أهل كورة كذا وعقدوا مجلسا في موضع كذا للتأمل في هذه الحادثة والفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق التوسط بمشهد القاضي فلان ويندبهم الى الصلح فاتفقوا على أن يدفع هؤلاء الاخوة الى فلائمة موكلة هذا عن جميع دعاويها وخصوماتها في هذه التركة كذا وكذا فتراضوا به فصالح هذا الوكيل بحكم هذه الوكالة عن جميع دعاويهم من المهر والنكاح من تركه زوجها هؤلاء الاخوة على كذا صلحا صحيحا جائزا قاطعا للخصومات دافعا للمنازعات وقبل هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا المال وأقر واجبه طائعين بوجوب هذا المال وهو يدل الصلح فلانه هذه الموكلة في هذه التركة وانهم بذلوا لها عوضا عن بدل هذا الصلح جميع الدار المشتتة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها وجميع الكرم الذي في موضع كذا ويحدها وجميع الحقوقهما كلها وكذا وكذا وقيمة هذه الدار كذا وقيمة هذا الكرم كذا وقبل هذا الوكيل ذلك كله لها وقبضها عنده بتسليم ذلك كله اليه فاراعن موانع التسليم وأبرأهم عن بدل الصلح المذكور فيه ابراءا جائزا وأقر واجبه على كية هذين المحدودين لهذه الموكلة لاحق لهم ولا واحد منهم ولا لقهرهم في شئ من ذلك ولا دعوى ولا كذا الى آخره فحق ادعوا الى آخره وضمنوا لها الدرك فيهما وضمن الوكيل لهم عن موكلته جميع ما يدركهم في سائر التركة التي بقيت في أيديهم وقضى بحصة ذلك كله قاض من قضاة المسلمين وأشهدوا الى آخره

والصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على دراهم * شهد الشهود الى قولنا ادعى فلان أن فلانا والذهب المدعى عليه أوصى لهذا المدعى بسكنى جميع الدار التي هي عوض كذا ويحدها أبدا ما عاش أو مدة كذا ومات على ذلك فلم يرجع ولم يغير وهي تخرج من ثلث ماله وقبل هومنه هذه الوصاية بعد موته ومات وترك وارثا واحدا وهو هذا المدعى عليه لا وارث له غيره ثم صالحه من جميع دعواه هذه على كذا درهم ما صلحا جائزا قاطعا للخصومة رافعا للمنازعة وقبل هومنه هذا الصلح بهذا البدل الى آخره *

والصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على سكنى دار أخرى * هو كالاول في الابتداء ويكتب عند بدل الصلح ثم صالحه من جميع دعواه هذه على سكنى دار أخرى من هذه التركة موضعهما كذا ويحدها وحقوقها كذا سنة كاملة أو يقول سنتين كاملتين أو يقول ثلاث سنين كوامل أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا صلحا جائزا صحيحا وكذا لله امسا كها ليسكنها بنفسه ويسكن من أحب ويعمل فيها بآية ثم يذ كرا القبط والابراء والتفرق وضمن الدرك وهذا صحيح عند أكثر مشايخنا رحمهم الله تعالى وعند بعضهم لا يجوز كجارية سكنى دار والا حوط أن يلحق له حكم الحاكم *

والصلح عن دعوى عين أو دين على سكنى دار أو منفعة أخرى * يكتب هذا ما شهد الى قولنا ادعى على فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا وأدعى عليه ألف درهم غطريقه سودا عتيقة راتجة جيدة معدودة ثم صالحه من دعواه هذه على سكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة أو كذا على زراعة أرضه التي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة ما بدله من غلة الشتاء والصيف أو على خدمة عبده المسمى كذا سنة كاملة أو على ركوب دابته ويذ كرجسها وصفتها وبين المدة بتاريخها صلحا صحيحا جائزا ويذ كرا القبول من الآخر والقبط وضمن الدرك من الجانبين والشهاد *

منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد * قال واحد من الفسقة لو وضعت هذه الخمر بين يدي جبريل عليه السلام لرففها على جناحه يكفر * (الثامن في الاستغفاف بالعلم) والاستغفاف بالعلماء لكونهم علماء استغفاف بالعلم والعلم صفة الله تعالى منحه فضلا على خيار عباده ليدلوا خلقه على شريعته نيابة عن رساله فاستغفاه بهذا يعلم انه الى من يعود فان افتقر سلطان عادل بأنه ظل الله على خلقه يقول العلماء بلطف الله تصفنا بصفتة بنفس التعلّم فكيف اذا اقترن به العمل والمالك علينا لولا عدل

قائرا المتصف بصفتهم من الذين ان عدلوا لم يعدلوا عن ظلمة * رجل يجلس على مكان مرتفع أو لا يجلس عليه لا يمكن بسأله عن مسائل بطريق الاستمراء ويضربونه بما شاؤوا وهم يصيحون كفروا * ومن لقن انسانا كلمة الكفر لم يكلم بها كفروا ان كان على وجه اللعب والضحك وكذا من عليها كلمته لتبين من زوجهها فهو كافر ومن أفتى به فهو كافر ومن أمر رجلا بالكفر كفر الا مرفا الحال تكلم به المأمور أم لا لانه استخفاف بالاسلام وهذا انما يكون كفرا على قول من جعل الرضا (٣٣٧) بكفر الغير كفرا أما من لا يجعله

كفرا لا يكفر الا من
والعلم عدنا الى اول المسئلة
قال الامام عز الدين الكندي
التشبه بالعلم على وجه
السخرية بأخذ خشبة
وضرب الصبيان كفرا رجوع
من مجلس العلم فقال آخر
از كشت آمد او قال مرا
بعلم چه كرا و قال من بقدر
على أداء ما يقولون أو ألقى
الفتوى على الارض أو قال
چه بادنامه أو ردى عند
رؤية الفتوى أو قال اين
چه شرعست يكفر لانه رد
حكم الشرع عرض عليه
الفتوى بطلاق امرأته فقال
طلاقه سلاق چه دانم
مادر بچكان در خانه بايد يكفر
قالت انت بر شوى
دانشمند او قالت آيا جارفى
درب علك تكفر ان ارادت به علم
الدين قال الفقه دانشمندك
اولاوى عاويك يكفر ان قصد
به الاستخفاف بالدين وان لم
يرده الاستخفاف بالدين لا يكفر
ويجىء التصغير للتعظيم
ايضا وشم العالم والعلوى
لامر غير صالح في ذاته
وعداوته بخلافه الشرع
لا يكون كفرا ولا خطأ
وشكا فقيه الى الامام

الصلح بين الاب والزوج في ترك المرأة كالمراة كالمراة شهدوا أن فلانا يفتى الاب وفلانا يفتى الزوج أقرطائعين أن
فلانة توفيت وخافت من الورثة زوجا وابا وهما هذان المسحيان فيه وتر كفتور ناها ولم تترك وارثا غيرها
فأصاب هذا الزوج نصف تركتها اذا ماتت من غير ولد وأصاب الوالد السهم بالقرينة والباقي بالعصوبة
وتركت من المال جميع الدار التي في موضع كذا وجميع كذا وبفضل وأن جميع هذه الاموال التي تركتها
في يدي زوجي هذان دون أبيهما فنظر جميعا في جميع ذلك فوققاعا على ذلك شيئا فشيئا وأحاطا به علما وعرفاه
معرفة صحيحة لا ريب فيه عندهما ولم يخف عليهما قليل ولا كثير وان هذا الزوج بعد ذلك صالح الاب من
جميع حق هذا الاب وحصة من تركته بنته هذه بعد تصديق كل واحد منهما صاحب المسمى فيه وبعد
أن كان جميع العين من الذهب ومن الرقيق ومن الحللى المذكور فيه بحضورهما وبحيث تناله أيديهما عند
تعاقدهما هذا الصلح على أن كذا درهمان هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الواجب للاب من
هذه الدراهم المذكورة في تركته هذه البنت وهي كذا الفضل فيه على كذا درهم ما التي صلح منها وعلى
أن كذا من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الواجب لمن تركته بنته هذه من الذهب
والجواهر وهو كذا وعلى أن بقية المال الذي وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحق ارثه
من ابنته هذه من سائر الاشياء المذكورة فيها على أن يكون جميع هذا الواجب للاب بحق ارثه من ابنته هذه
على زوجي هذان بهذا الصلح المذكور فيه فقبل هذا الزوج جميع هذا الصلح المين فيه مشافهة ودفع هذا
الزوج الى الاب هذا جميع بدل هذا الصلح قبل أن يتفرق فامنه بايد انهما وصل هذا الاب الى هذا الزوج جميع
الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هذا الزوج جميع ذلك كله بهذا الصلح في المجلس
الذي تعاقد فيه هذا الصلح قبل الاقتراق وذلك بعد اقرار هذا الاب وهذا الزوج أنهم ما قدرأيا جميع ذلك وهي
هذه التركة المذكورة فيه وعائنا هادا خله او خارجها عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقد جميعا هذا الصلح
بينهما على ذلك وتفرقا جميعا بعد تمام هذا الصلح عن تراص منهما به ورايا جميعا بعد ذلك جميع الدار التي هي
من هذه التركة على حياتهما التي كانا رايا عليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما وقد حصلت هذه التركة للزوج
بالحق الواجب له فيها بسبب الارث عن زوجته هذه وعن صلحه مع هذا الاب عن جميع الواجب له فيها بحق
ارثه عنها على ما ذكر من صلحه فمأدرك هذا الزوج فيما ملكه اباه هذا الاب من هذه التركة أو في شيء منه
ومن حقوقه من الضياع والدار من جهة أحد من الناس فعلى هذا الاب تسليم ما يقتضيه الشرع والحكم
وأقر كل واحد منهما طائعا أنه لا حق له قبل صاحبه ولا عليه ولا عنه ولا في يده من تركته هذه المتوفاة بعد
أن أحاط علم كل واحد منهما بذلك كله وان كل دعوى يدعيها كل واحد منهما على صاحبه من تركته هذه
المتوفاة من الاصناف المذكورة فيه أو يدعى ذلك أحد بسببه في حياته وبعد وفاته بشم وديشهدون نه من
بذلك أو يمين يطلب أو كتاب يخرج فذلك كله باطل مردود ويم الكتاب *

صلح الفضولي كشهد الشهود الى قوله أن فلانا كان يدعى على فلان كذا فصالح هذا المقر هذا المدعى تبرعا
وتطوعا بغير أمر هذا المدعى عليه على كذا كذا درهم على أنه ضامن ذلك من مال نفسه لهذا المدعى على
أن أبرأ هذا المدعى هذا المدعى عليه عن هذه الدعوى وسلمها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى أنه ضامن جميع
ما يدرك هذا المدعى عليه في ذلك كله من درك من قبله وسببه ومن قبل أحد من الناس صلحا جائزا قاطعا

(٤٣ - فتاوى سادس) الفضلى انه وضع كتابه في كان فقال صاحب الدكان دسره انما ماني ورفقي حين تركه
الكتاب عنده فأمر الامام الفضلى بقتله ومثله يحكى عن سلامه خوارزم مولانا امام الدين التمكندي أنه قبل واحد من الاعوان حين
أطال لسانه الى دفتر واحد من الطلبة قال فملا دانه من اناس وفعل كافران يكفر قيل هذا اذا أراد به كل أفعالهم لانه تسوية بين
الحق والباطل قال درم بايد علم بجه كارايد او قال اينها كه مي آموزند و سنانست او باداد ان است او تزوير است او قال من علم حيل

وامنكمم بكفر في الكل * قال اذهب معي الى الشرع فقال بياده ناري بروم يكفر ولو قال اذهب معي الى القاضي فقال ذلك الكلام لا يكفر * قال من شريعت وجه دائم أو قال دوس هست من شريعت راجه كنم يكفر * ولو قال انك كسب كرفتي قاضي وشريعت كجاويد يكفر ومن المتأخرين من قال ان عني به قاضي البلاد لا يكفر * قال لخصمه حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصمه من بروم كاربكم بشرع يكفر عند (٣٣٨) بعضهم ولا يكفر عند الآخرين * قال لخصمه اتج حكم شريعت است بران روم فقال خصمه من سياسات

كار كنم بشرع في كفر لانه عبارة عن رسوم الكفرة الجنسية في ديارنا * قال لها هذا حكم الشرع فحشت جنا وقالت اينك شرع كفرت

التاسع فيما يقال في القرآن والاذكار والاصلاح قال المعلم ناقرات افریده شده است سیم پنج شبه نماده شده است قیل يكفر لانه قول بخلق القرآن واتقول به كفر وقيل لانه يراد به التعزول في العرف عادة لكن يحتمل أن يراد بالقرآن المقروء بالسنتاوانه مخاوق بلانزع فكيف يكفر بل الظاهر ارادته وقد ذكر في الاصول ان قبول الامام القائل بخلق القرآن كفر محمول على النسب لاعلى الحقيقة دليل على ان القائل به مبتدع ضال لا كافر * قرأ القرآن على ضرب الدف والقضيب يكفر لاستخفافه وأدب القرآن أن لا يقرأ في مثل هذه المجالس * والمجلس الذي اجتمعوا فيه للغناء والرقص لا يقرأ فيه القرآن

للخصومة وقبل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بايقاف ذلك اياه تبرعا وتطوعا بذلك عن هذا المدعى عليه فصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعى عليه وفي ملكه دون سائر الناس ملكا صحيحا وحقا واجبا لاحق لهذا المدعى ولا دعوى قبل هذا المدعى عليه وبتم الكتاب فان كان هذا الصلح من هذا الفضولي على أن تكون العين المدعاة للفضولي للمدعى عليه كتبت بعد قولك على كذا درهمما على أن تكون هذه الدار المحدودة المدعاة لهذا المصالح دون هذا المدعى عليه ودون سائر الناس أجمعين ويكتب قبل الاشهدا وقد جعل هذا المدعى هذا المصالح وكيله في حياته بقبض جميع هذه الدار من فلان هذا المدعى عليه وعن واحداه في يده من الناس كلهم وبالخصومة والمنازعة فيها يتولى ذلك بنفسه ان شاء وبكل به من شاء مرة بعد أخرى ويستبدل من الوكلاء من شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه جائز أمره في جميع ذلك وجعله وصيه في جميع الذي وكله بدون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا المصالح ما أسند اليه شفاها فان لم يقدر على أخذها منه استبدل الصلح من المدعى وبتم الكتاب كذا في النخبة * وان كان الصلح عن دعوى الامانة يكتب انه صالحه عن دعواه قبله كذا الذي كان أو دعه عنده وأنه قبضها ودفعه فطلب صاحب الوديعة منه رد الامانة فجحد بجحود أصليا حتى صارت هذه الامانة مضمونة له عليه بمثلها ان كانت من ذوات الامثال أو بقيتها ان كانت من ذوات القيم فصالحه عن هذه الدعوى على كذا درهمما لصاحبها وأنه قبل منه هذا الصلح على هذا البديل مع انكاره قبولها صحيحا كذا في الظهيرية *

الصلح عن دم الممد على مال ادعى عليه أنه قتل أباه فلانا بجديده عمدا بغير حق ظلمنا وعدنا ولم يترك هذا المقتول وارثا سواه وأن له القصاص قبل هذا المدعى عليه وعليه الاقامة وتسليم نفسه اليه واستيفاء القصاص منه ثم صالحه عن دعواه هذه على كذا قبل ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا فاطمأنت بالخصومة وقبض منه بدل هذا الصلح بايقافه ذلك اياه وأبرأ عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك من درك من قبل وارث لانه هذا ان ظهر وغريم وموصى له وحاكم وذو سلطان وغيرهم من الناس حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما قبضه منه هذا الصلح بقدر ذلك الدرك فمما ناجزا صحيحا فلم يبق له بعد هذا الصلح والابراء حق ولا دعوى الى آخره كما مر والله تعالى أعلم كذا في المحيط *

الصلح عن القصاص فيمادون النفس ادعى عليه أنه قطع يده اليمنى من مفصل الكف عمدا تعذبا وظلما بغير حق وأنها قد برأت من بعد ذلك وادعى عليه القصاص في يده اليمنى بجنايته هذه فسأله أن يصالحه من دعواه هذه كذا فأجاب به الى ذلك وصالحه على هذا المال وبتم الكتاب كالاول والله تعالى أعلم *

الصلح عن دم الخطا ادعى عليه أنه قتل أباه فلانا خطأ بغير حق فطلب منه ذنبه وطلب منه أن يصالحه منها على كذا درهمما وجلا ثلاث سنين من تاريخ هذا الكتاب على أن يبرئه عن دعواه هذه على أن يؤدي اليه كل سنة من هذه السنين الثلاث هذه الدراهم المسماة فيه صلحا صحيحا الى آخره (١) ويلحق بآخره حكم الحاكم *

(١) قوله ويلحق بآخره حكم الحاكم لا اختلا فهم في أن الدية على العاقله دونه أو عليه والعاقله يتحملون عنه اهـ مصححه

كالا يقرأ في السبع والكنايس لانه يجمع الشيطان قال من ذكر الله كبر يكفر * ادخال آية القرآن في المزاج (الصلح) والدعابة كفر لانه استخفاف به وكذا المزاج به مثل أن يقول قل هو الله أحد دراوست بردى أو قال ألم نشرح را كس بيان كرفتي أو قال لمن يقرأ عند المرض يس دردها من منه أو قال يكونا رازانا عطينا أو قال لمن يقرأ ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق أو جاء بالقدرح الممتلى وقال كاسادها أو قال فكانت سرايا المزاج أو قال عند الوزن أو الكيل وإذا كالوهم أو وزوهم يضررون أو قال

غير دستار المنسرج بستره أوجع الذئب والغنم أوجع الجماعة في موضع ثم قال فغمناهم جميعاً وقال خسرناهم فلم تغادر منهم أحداً وقال
غيره كف تقرأ والنازعات نزعا ونزعا وأراد به الطنز كفرأ وقال الرجل هو أقرع اسمك قال الله تعالى كلا بل ران على قلوبهم أودى إلى
الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلى وحدي قال الله تعالى إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر أوقال غيره كل الطنن له فانه يذهب بالريح قال
الله تعالى ولا تنازعوا فتعدها ولا تذهب ربحكم أوقال خاتنه يا كرمه است جودن (٣٣٩) والسما والطارق قبل يكفر في

الكل وقال الامام أبو بكر

والصلح عن دعوى قتل العبد عمدا **ك** شهد الشهود الى قولنا ادعى على فلان أنه قتل عبده اليربوع المسمى فلانا أو الهندي أو أمته الرومية المسماة فلانة عمدا بجديدة ظلموا وعدوا وانا وادعى عليه أن قاضيا عمدا لجائر الحكم فيما بين المسلمين قضى له عليه بالقصاص في قتله هذا العبد بينة قامت له عليه وأبقراره كما يكون أخذ بقول من يرى القصاص على الحر يقتل عبدا الغير وطلب منه القصاص بدعواه هذه فسأل الصلح عن دعواه هذه على كذا درهم ما فاجابه الى ذلك وصالحه الى آخره وخلق به حكم الحما لم يصح دعوى القصاص في هذه الحادثة في قولهم جميعا ثم يذكر حكم الحما لم يجوز له وقوعه على غير اقراره وفي كتاب الشرع وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل يدعى قبل رجل أنه قتل أخاه عمدا وهو وارث له لا وارث له غيره فصالحه عن القصاص على الدية ونجماها في ثلاث سنين فالصلح جائز كذلك اذا صالحه على أقل من الدية ويجوز الأعلی قول بعض الناس وقدم هذا قال فان أراد أن يكتب بذلك كتابا فلا بد أن يعنى ولی القتل من فلان يعنى القاتل يكتب انی قتلت أخاك فلان بن فلان ويكتب أنت وارثه لا وارث له غيرك وانك صالحته عن دم أخيك على كذا وسم الكتاب *

وإذا كان القصاص بين الصغار والكبار فصلح الكبار جاز في قولهم جميعا أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان الكبير يملك الاستيفاء فيملك الصلح وأما علي قوله ما قلناه يصح صلحه في نفسه ووقف القصاص وانقلب نصيب الصغار الباقين مالا فان كتب الصلح في ذلك كتب الصلح عن الكبير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمأذ كرنا وعنده ما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير ويذكر فيه أن نصيب الصغار صار مالا بالعفو وإذا قتل الرجل عبدا وأولى له فلا إمام أن يصلح عن دمه بالاتفاق أما عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلانه يملك استيفاء القصاص فيملك الاسقاط بالصلح وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فالإمام كالوصي والوصي يملك الصلح وكذا الإمام لان فيه نفع العامة المسلمين فان أراد أن يكتب في ذلك كتابا كتب على نحو ما ذكرنا كذلك في الذخيرة *

والصالح عن العيب في المشتري شهد الشهود أن فلانا وفلانا أقر البائع والمشتري أقر الطائعتين أن فلانا كان اشترى من فلان هذا الغلام الذي يدعى فلان وهو كذا بكذا درهما ووقع التقابض بينهما وأن هذا المشتري بعد ذلك اطلع على عيب كذا بهذا الغلام ولم يكن رأى هذا العيب ولا أبر البائع عن عيوبه وخاصة بعد ذلك في رد هذا الغلام عليه بهذا العيب وأقر له هذا البائع بذلك وصدقه على هذا ووقع على حصة هذا العيب من الثمن المذكور فيه وهو كذا وأنهم ما بعد ذلك اصطالحا من هذا العيب على كذا من الثمن المبين فيه على أنه يدفعه هذا البائع الى هذا المشتري على أن يبرئه هذا المشتري عن هذا العيب ففعل ذلك واصطالحا صلحا صحيحا وقبض هذا المشتري من هذا البائع هذا البسمل وأبرأه وتفرقا ويتم الكتاب ويكتب لهما نسختين *

الصلح عن مجهول على معلوم **نه** دوا أن فلا ناد كراهة كان بينه وبين فلان خلطة وأخذوا عطاء وان له عليه حصة من ذلك كله لا يعرف قدره فسأله أن يصلح من ذلك على شيء واتفقوا على أن يصلح من ذلك كله على كذا فقبل منه ذلك مواجعة ويتم الكتاب على ما مر في مثله. ويحق به حكم الحاكم لأن الصلح عن المجهول لا يجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا يجوز على بدل معلوم *

استخف باسم الله وعن هذا قال مشايخ خوارزم الكيال والوزان في العبد يقول في مقام ان يقول واحد بسم الله ويضعه مكان قوله واحد لأن
يريد به ابتداء العبد لا بد له أن يبدأ العبد لقال بسم الله واحد لكنه لا يقول كذلك بل يقتصر على بسم الله يكفر وان قال عند الفراغ الحمد لله
لا يكفر عند بعض المشايخ لأن عدمه وقع على التخلّص من الحرام وقبل يكفر لانه وقع على اتخاذا الحرام فأى نوى يعمل على نيته وان لم يتوشأ
لا يكفر لما ذكرنا من تعين الاحتمال الذي لا يلزم به الكفر قال الفرير له - بين جاء بالمرّة مرة لا يكون زب انداز لا يكفر ان لم يرده الاستخفاف

بالعمرة والحج * قال الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه تأتول فالتأان الصلاة تؤدى بلار كوع وسجود بالاعمال مثل هذا التأويل ان قصد من منع الا كفارة فكذا اذا امكن وان أنكر فريضة الركوع أو السجود مطلقا بغير حتى اذا أنكر فريضة السجدة الثانية بغير أن يضار له الاجماع والتواتر اذا أعد عدد الركعات والسجعات ثابتة بالتواتر * صلى الفجر ثم قال فجرك كركم يكفر * قال صليت كثيرا وقرأت القرآن (٣٤٠) كنسيرا فخرعت الجلبية عننا وقال بخداى اكريش نماز كنم اقرآن

والصلح عن دعوى الرق **شهدوا** أن فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان وهو رجل لا يعرف إلا باسمه ولا يوقف على نسبه أنه مملوك بملك صحيح ومرفوقه وأنه خرج عن طاعته وطالبه بطاعته والافتقاده بحكم الرق فسأله أن يصالحه من هذا المدعى على شئ فأجاب به إلى ذلك وصالحه منها على كذا أصلاً صحيحاً قبل منه ذلك مواجهة وقبض جميع هذا البذل بدفعه إليه ذلك فلم يبق لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح حق ولا دعوى ولا خصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لأنه كالعتق على مال لكن لا ولا فيه لأنه لم يقرب الرق ويكتب في موضع ذكر البذل على عبد تر كى شاب سليم من العيوب أو على جارية هندية شابة سليمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن يمين فيها الخنس والصفة والأجل وموضع التسليم *

والصلح عن دعوى النكاح على مال **م** ادعى على فلانة أنها امرأته ومنكوحته وحل له بنكاح صحيح فانها امتنعت عن طاعته قبل دخوله بها وأخرجت عن طاعته بعد دخوله بها وادعى عليها أشياء من صنوف الاموال وأنهما **م** تكررت دعواه قبلها وأسألته أن يصلحها على شيء فأجابها الى ذلك وصالحها لمن دعوى النكاح ومن دعوى هذه الاموال والخصومات على كذا درهماءصالحة صحيحة فقبلتها منه قبولاً صحيحاً وقبض منها جميع بدل هذا الصلح قبضاً صحيحاً فلم يبق له عليها دعوى النكاح ولا دعوى شيء من هذه الاموال (هذا وجميعه موجود في كتب السلف) ومن مشايخنا رجعهم الله تعالى من أبطل هذا الوجه فانه اعتبار عن النكاح أو أخذ مال بباطل والمختار في مثله المصالحة عن دعوى المال والتطليق من غير سؤال (وجه كتابته هذا) ادعى عليها أنها اقضت من ماله كذا وهي زوجته وهي تتنعم من طاعته فانكرت ذلك كله ثم انه صالحها من كل دعوى مالية وخصوصاً مالية على كذا الى آخر شرائطها ثم يكتب وكان يدعى عليها النكاح وهي منكرت دعواه نكاحها مقرة بنكاح رجل آخر وذلك الرجل مصدق لها فيه وطلقها هذا المدعى طليقة واحدة فاشتهى بغير طلبها وسؤالها تزهاوا خساطا وبيم الكتاب *

نصفه أخرى في الصلح عن دعوى النكاح مع زيادة دعواها الحرمه فيه **ك** ادعى على فلانة أنها زوجته وحلاله وله منها ابن يسمى فلان وأنها امتنعت عن طاعته ووافقت فلاناً بغير حق وسأها طاعته والافتقار له بأحكام النكاح فاجابت أنها كانت زوجته وحلاله وأنه حالف بطلاقها ثلاثاً لأن لاسافر ولا يغيب عنها ولا يخرج من بلدة كذا الا ياذنهم وقد سافر وغاب عنها وأخرج بغير إذنهم بعد هذه المين وحنث في عينه فحرمت عليه بالطلاق الثلاث وانقضت عدتها بثلاث حيض ثم تزوجت به - إذا وثبت هذه الحرمه يبينه عاقله أقمت عند القاضي فلان أيام قضائه بكورة كذا أو جرى القضاء به على هذا الوجه والشاهد على القضاء ثم وقع صلح بينهما على كذا أو يتم الكتاب على ما سنا كذا في الذخيرة *

وإذا أرادت كتابة الصلح عن دعوى الخطأ في الختان كسبت أقر فلان بن فلان في حال جواز اقراره في الوجوه كلها أنه كان ادعى على فلان بن فلان أنه ختن ابنه الصغير السمي فلانا وهو من أبناء خمس سنين وكان محضرا مجلس الدعوى هذه مشاوا اليه بغير إذن والده وقطع حشفته بالموسى قطعا زالت به منفعة عضوه هذا على الكمال زال الا لا يرجى عودها ظاهر اوهى منفعة الاحبال والاعلاق واستمسك البول وانه يسلس منه بوله دارا دائما ينقطع وانفق عليه بعض الخذاق من الجراحين والحلاقين المعروفين بذلك العمل

فقال لأصلي فإن الثواب للمولى ~~يكفر~~ وثواب صلاة العبد لا يكون لمولاه * قيل له صل فقال لأصلي قيل حتى يكفر وقيل إن قاله لصلاة الفريضة وفيها كفر وإن أراد لأصلي بأمرك لا يكفر وقيل إذا قال المكتوبة لأصليها اليوم إن أراد بذلك ودعا على الله تعالى ~~كفر~~ وإن أراد بها الحسابة عن بطلان نفسه وثقلته وكسلا لا يكفر وقال الناطقي قوله لأصلي على أربعة أوجه لاني صليت أو بأمرك فقد أمرني بهامن هو خير منك أولاً أصلي فسقا ومجانة فلا يكفر * والاربع لأصلي اذا تجب علي ولم أومرها

فقال لأصلي فإن الثواب للمولى **يكفر** وثواب صلاة العبد لا يكون لمولاه * قيل له صل فقل لأصلي قيل حتى يكفر وقيل إن قاله لصلاة الفريضة في وقتها كفر وإن أراد لأصلي بأمره لا يكره وقيل إذا قال للمكتوبة لأصليها اليوم إن أراد بذلك ودنا على الله تعالى **يكفر** وإن أراد بها الحكاية عن بطلان نفسه ونفاله وكسبه لا يكفر وقال الناطقي قوله لأصلي على أربعة أوجه لاني صليت أو بأمره فقد أمرني به من هو خير منك أولاً أصلي فسقا ومجانة فلا يكفر * والرابع لأصلي إذا تجب علي ولم أومر بها

صليت أو بأمرك فقد أمرني به من هو خير منك أولاً صلى فسقا ومجانة فلا يكفر * والرابع لأصلي إذا تجب علي ولم أومر بها

[illegible]

يكفر * قال الناطقي اذا أطلق بمقتل الوجوه الثلاثة أيضا فلا يكفر وعن الامام أبي حفص الكبير رحمه الله قيل لمريض صل فقال والله لا أصلي أبدا ولم يصل حتى مات لو جازى قلت ارمو في الماء ولا تصلا عليه لانه مات كافرا لانه قال ذلك على وجه التهاون دلت المسئلة أن تهان الصلاة وترك مستخفا كافر وان مجانته وفسقها * يصلي في رمضان لا غير ويقول ابن خلدون ساراست أو يقول صلاة في رمضان تعدل سبعين صلاة يكفر ولو قال للتراويح فخره عمر رضي الله عنه يكفر لانه (٣٤١) استخف به وهذا كلام الروافض

حتى وجبت الدية الكاملة بهذا الفعل الموجود منه وكان يطالبه بالجواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مقرا بالختان منكر ازال هذه المنفعة الموصوفة بفعله زاعا زوالها بسبب آخر في المستقبل من زمان فعله وطالت الخصومة بينهما ونعذر على والد الصغرى اثبات ما ادعاه على هذا المدعى عليه وكانت الخيرة في الصلح عن هذه الدعوى دون الاطالة والتأدي في هذه الخصومة فصالحه والداه غير هذا بولاية الابوة عن هذه الدعوى على كذا درهم وزمان النقرة الخالص الجيدة القابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير وصدقه المدعى عليه فيه خطابا وهذا القدر كافية لمن له مهارة في هذا العلم ودراية كذا في الظهيرية *

الفصل الثامن عشر في القسمة

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل القوم يقسمون الدار بينهم ويريدون كتاب القسمة كيف يكتبون قال يكتبون هذا ما اقسام عليه فلان وفلان وفلان وقسمة الدار التي هي في بني فلان أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا وكذا وكذا اقسام هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا فيما بينهم ويجب أن يعلم أن العلماء يختلفون في هذا الكتاب في أشياء (أحدها) في البداية فكان أبو حنيفة وأصحابه يتسئون بهذا ما اقسام وكان الطحاوي يتسئ به هذا ما نهى الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا جميعا وشئ أن فلانا وفلانا وفلانا قد عرف قوههم معرفة صحيحة بأعيانهم وأسمائهم وأنسابهم أقرروا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجواز أموالهم في جميع الوجوه (والثاني) أن محمد ارجعه الله تعالى كان يكتب اقسام الدار التي حدودها كذا وذراع هذه الدار كذا ذراع مكسرة وكان لفلان من هذه الدار كذا ذراع مكسرة ولفلان كذا ذراع ولفلان كذا فاصاب فلانا ذلك عند القسمة في موضع كذا من هذه الدار ولفلانا كذا وكان لا يدكر الدار في ملكهم وأيديهم قبل القسمة والطحاوي كان يذكر ذلك ويكتب أقرروا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجواز أموالهم في جميع الوجوه أن الدار المحدودة في موضع كذا ملكهم وفي أيديهم وأنهم كذا ذراع انصيب كل واحد كذا ذراعاً شاعا في جميع هذه الدار وقد تراضوا على قسمة هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب فاقسموا فيما بينهم وتراضوا على تجزئتها فاصاب فلانا كذا ذراعاً في موضع كذا من هذه الدار المحدودة بحقوقه وحدوده ولفلانا كذا وفلانا كذا بحدوده وحقوقه (الثالث) أن محمد كان لا يكتب الدرل في القسمة والطحاوي وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون فإدرل كل واحد منهم فيما أصاب من صاحبه فعلى فلان تسليم ذلك كما تجب القسمة وكان محمد يكتب وقبض كل واحد من الشركاء ما أصابه بحدوده وحقوقه بتسليم أصحابه جميع ذلك اليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وفرقوا والمتأخرون يكتبون هذا ماشهدوا إلى قولنا ان فلانا وفلانا وفلانا أقرروا إلى آخره أن جميع الدار المشقة على البيوت التي هي في موضع كذا حدودها وحقوقها ومرضها وأرضها وبنائها وكل قليل وكثير هو لها فيما من حقوقها كانت مشتركة بينهم وكانت في أيديهم أن لا تأوا كما يكون لفلان كذا ولفلان كذا وأنهم اقساموها بينهم بقسمة قاسم عدل تراضوا بينهم وأجازوا قسمة عليهم فقسام هذا القاسم عليهم بتراضهم بالعدل والحق قسمة تقويم واصلاح فأصاب فلاناً منهم الجحصة الناحية التي هي عن عين الداخل

أو جنب أو محدث أو مجنون أو مع تذكراً لا يكفر اجماعاً يعزى ووقع تعزيره على جهة ترك تلك الجهة وصلى إلى جهة أخرى اختلف المشايخ في كفره قال الحلواني الاظهر انه ان على وجه الاستزاء يكفر والا فلا لانه اوقع تعزيره على جهة تعينت تلك الجهة قبله في حقه * قال عند دخول شهر رمضان جاء الشهر الثقيل والضعيف الثقيل أو قال عند دخول رجب بعقبها اقتادهم ان قالته اونا كفروا ان قال لضعفه وجوه لا يكفر * ولو قال هذه الطاعات جعلها الله تعالى عذابا علينا لا يكفر ان أول وثاويه بالفارسية رنج كرد بر ما وكذا اذا قال لو لم يفرض

لا لنظم المتوالي على هذا النمط وكذلك قال المربى عند اشتداد مرضه ان شئت فقل في مسلمان شئت فقل كافر اصار كافر الرضا بكفر نفسه * طلب منه دراهمه وقال اعطني في الدنيا فانه لا درهم في الآخرة فقال اعطني عشرة أخرى وخذها مني في الآخرة أو اعطني في الآخرة كفر في الاصح وفي مثله نزل قوله تعالى أفرايت الذي كذبنا وقال لاوتين مالا وولدا أطلع الغيب الآية * قال مرابط شرجه كار وقال لا أخاف أو قال لا أخاف القيامة كفر * أعص حق والآن أخذتك به يوم (٣٤٣) القيامة فقال أين تجدي يوم القيامة

لايكفر لانه يقول لانك لا تجدي وانما يجدي الله تعالى يوم القيامة * قال لراهد بن شين ناز بهشت ازان سونفتي قال أكثر أهل العلم بكفر * سلطان عطس فقال له رجل برحمتك الله فقال له آخر لم تقول للسلطان هذا كفر * قيل له دع الدنيا لتنال الجنة فقال لا يسع النقد بالنسيئة يكفر * قال الى شفيحهم أذهب معك ولا أدخلها كفر * قال لواحد من الجبارة اى خد اى يكفر ولو قال اى بار خد اى لا عندا كثر المشايخ وهو المختار والمعتادى بلاد الروم أن رئيس الاتباع والقسم على الامور يدعى بكسر خد اى وفي بلادنا المترج يدعى بكسر خد اى والسجدة لهؤلاء الجبارة كقر لقوله تعالى مخاطبا للصحابه رضى الله عنهم أيا مكرم بالكفر بعد اذ أنتم مسلمون نزلت حين استأنزوا في السجود له عليه الصلاة والسلام ولا يخفى أن الاستئذان لسجود النخبة بدلالة بعد اذ أنتم مسلمون ومع اعتقاد جواز سجدة العبادة لا يكون مسلما فكيف يطلق عليهم

لا يرى القسمة فيه جبرا وهما يريانها فان أجبر القاضى على ذلك ورأه فهو قضاء في مختلف فيه فيصير بالاجماع (ووجه كتابته) هذا ما شهد الى قولنا ان أباهم ترك كذا عبدا وكذا أمه أحد الهيد اسمه كذا وصنفته كذا والاخر كذا واحد اى الاماء اسمها كذا وصفتها كذا والاخرى كذا قد بلغوا مبلغ الرجال وبلغ النساء فاردوا قسمتهم بينهم بالتراضى أو يقول بالاقرار أو يقول فترافعوا الى القاضى أو يقول رفع فلان صاحبه الى القاضى وطلب منه جبرهما على القسمة وكان القاضى يرى ذلك فأجبرهما على ذلك وبعث فلانا فقومهم بالعدل فبلغت قيمتهم كذا وكان بالاقرار بينهم فأقرع بينهم فأصاب فلانا كذا وفلانا كذا فان كانوا بينهم بشرا أو سبب آخر غير الارث بين ذلك وفي الامتعة والاواني والكيلى والوزن بالميراث يكتب على قياس ما حروا كفى في المثلى لا يذكر القيمة * (وقسمة الميراث) وهى أنواع هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون آخر هذا الكتاب الى قولنا ان أباهم هذا المسمى في هذا الكتاب مات وترك أوصافا من الحيوان ميراثا بينهم أثلاثا فان الحيوان من الخيل كذا فرس منه سنه كذا وشيته كذا وقيمته كذا والاخر كذا ومن الابل كذا بعير منها كذا وناقته منها كذا ومن البغال كذا على هذا الوجه ومن الحمر كذا ومن البقر كذا ومن الغنم كذا ومن العقار كذا وبين المواضع والحدود ويسمى الارضين والخوانيت كذلك ومن الفرس كذا ومن الاوانى كذا ومن ثياب البسند كذا ومن النقود كذا وخلف من الورثة هؤلاء البنين الثلاثة وصارت تركته بينهم أثلاثا فان كانت الورثة مختلفين فان كانوا أبوين وابنين وابنة وزوجة وأمثال ذلك يكتب وخلف من الورثة أبو بن فلانا وفلانة واهراة وهى فلانة وابنين وهما فلان وفلان وابنة وهى فلانة وصار ذلك ميراثا لهم على فراض الله تعالى للمرأة الثلث وللأبوين السدسان والباقي بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين أصل الفريضة من أربعة وعشرين سهما وقسمتها من مائة وعشرين سهما للمرأة منها خمسة عشر وللأبوين منها أربعون سهما لكل واحد منهما عشرين سهما ولكل ابن منها ستة وعشرون سهما وللبنات منها اثلاثة عشر سهما وقومت كل هذه التركة بتقويم أهل البصرة والعدالة فبلغت ألفين وأربعمائة درهم للمرأة من ذلك ثلثمائة درهم وللأب أربع مائة درهم وللأم كذلك ولكل ابن خمسمائة وعشرون درهما وللبنات مائتان وستون فدفع الى المرأة بمأصاها جميع الدار التى في موضع كذا ودفع الى الأب جميع الكرم وكذا البواقي الى آخره كذا في الذخيرة * (ويكتب اذا كان الارث حيوانات) وأحبوا أن يقتسموها بينهم بتراضهم بعد معرفتهم جميعا أعيانها وصفاتها وقيمتها وانظرهم اليها وروى عنهم عليها (على صداها) وقها وقد حصت لهم ميراثا خاليا عن كل دين ووصية فاقسموها بينهم فأصاب فلانا منهم حصته من جميعها وهى كذا درهما جميع الفرس المسمى كذا وجميع كذا وأصاب فلانا حصته من جميعها وهى كذا درهما جميع كذا وجميع كذا بتراضهم عليها بقسمة صحيحة نافذة جائزة جرت بينهم (وقد يقع هذا الوجه عند جماعة) فجعلوا الخيل منها قسما صححا وجعلوا الابل قسما والبقر قسما والاوانى قسما وتراضوا أن يتقسم ذلك بينهم بالاقرار فأقرعوا بينهم فأصاب فلانا كذا وفلانا كذا وقبض كل واحد منهم جميع ما أصابه منها وأقر كل واحد منهم أنه استوفى جميع نصيبه منها ولم يبق له قبل صاحبه منها شئ وأنه أبرأ عن كل دعوى فيها ولم يكن في هذه التركة دين لاحد ولا شئ منها دين على أحد وأنه متى ادعى شيئا من ذلك عليه فهو باطل ومردود وتفرقوا

بعد اذ أنتم مسلمون وقيل لا يكفر بقصة اخوة يوسف عليه السلام والقائل الاول يدعى نسخة بتلك الآية بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وقيل ان أراد العبادة كفر وان أراد النخبة لا وهذا موافق لما ذكر في فتاوى الاصل * قيل لمسلم اسجد للملك والاقبلناك الافضل أن لا يسجد لانه كفر فلا يأتى بما هو كافر ضرورة كما قلنا في الاكرام على اجراء كلمة الكفر وهذا علم ان ما يعله الجاهل لظواغيتهم ويسمونه بايكاه كقر عند بعض المشايخ وكبيرة عند الكل فلو اعتقه قد هابا بعبادة لشخصه فهو كافر وان أمره شيخه به ورضى به مستحسننا

أحدث يطول ذكرها ولو قال يارب ابن ستمرا ازوى بسند الأعرج أنه لا يكون خط * ولو عني لبي أن لا يكون نبيا أن أراد أنه لو لم يكن نبيا لم يكن خارجا عن الحكمة لا يكفر وأن أراد الاستخفاف بكفر * أنكر نبوة الخضر وذى الكفل وكل من لم يجمع الأمة على نبوته لا يكفر * وقعت بين الرجلين منازعة فقال لو أمر رسول الله لم أتر بأمره لا يكفر * من عاب النبي عليه السلام بشئ يكفر * ولو قال لشعر النبي عليه السلام شعر كافر وكل من أراد بقلبه بغض نبي كافر وسئل الامام عن يقول محمد رسول الله ألا يجب (٣٤٥) بقلبه أن يشتمه هذا لم يعرف

الله تعالى لأنه لو عسره لايحب أن يشتمه قال كراو خدأى جهنا نست استنام هذا اجترأ على الله تعالى ودعوى أنه يغلب به فيصير مرثدا ولو قال كراو بيغامير است فهذا أبسر منه لأنه كان يغلب ويؤخذ منه وقيل لا يكفر لأنه للثوبيل لا للتحقيق * تشاجر فقال أحدهما الله حاكم يشنا وقال الآخر الله حاكمي رانشاد أوحا كى نرانشاد كفر * وضع متاعه في موضع فقال سلمتها الى الله تعالى فقال سلمتها الى من لا يمنع السارق اذا سرق لا يكفر * ولو قال هر كه درين جهان بي خرد بوديدان جهان خر كشته دريده بود قال الفضل - لي هو طنز وهزؤ بأمر الآخر فيكفر والصحيح أنه لا يكفر * تشاجر فقال أحدهما حكم خدأى جنين است فقال من حكم خدأى راجعه دائم قال أبو القاسم هذا استخفاف بأمر الله تعالى فكفر والصحيح أنه لا يكفر لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدرون ما حكم الله فيكم * تشاجر فقال أحدهما تعال حتى نذهب

مجلس الهبة بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه بتسليمه عليه فارغ من كل شاغل ومانع ومنازع وهي في يدها الموهوب له بحق الهبة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة وتفرق عن مجلس العقد تفرق الابدان والله تعالى أعلم

وان شئت كتبت * أقر فلان طائعا أنه وهب لفلان جميع الدار المشتلة على كذا ويحدها وهب له هذه الدار بمحدودهها وحقوقها كلها الى آخر ما ذكرنا والله تعالى أعلم

وان كان الموهوب كرماء يكتب بمحدوده وحقوقه كلها أو بنائه وأشجاره المثمرة وغير المثمرة ووزراجه وعرائشه وأوهاطه وأغراسه وأنهاره وسواقيه وشربه بمجاريه ومساييله في حقوقه فان كان على الاشجار غار أو ورد أو ورق له قيمة كورق شجرة اقر صا دفلا بد من ذكره لانه لا يدخل من غير ذكره واذا لم يدخل فسدت الهبة لانه يمنع صحة التسليم

واذا كانت الهبة بشرط العوض يكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف فيه وهب له جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها هبة صحيحة نافذة محوزة مقبوضة لارجوع فيها على أن يعوضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويحدها تعويضا جازا نانا ذامفرا محوزا مقبوضا لارجوع فيه وقبل الموهوب له الدار هبة هذه الدار به - ذا الشرط وقبض كل واحد منهم ما جيع ماصار له به هذه الهبة والتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهم ما جيع ذلك اليه وتسليمه عليه فارغ من موانع التسليم في مع هذه الدار به هذه الهبة لفلان هذا اوجيع هذا الكرم به هذا التعويض لفلان هذا لارجوع لكل واحد منهم ما على صاحبه فيما صار في يده يحكم هذه الهبة وهذا التعويض أقر بذلك كله وأشهد على اقرارهما من أثبت اسمه في آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله تعالى أعلم

ان كانت الهبة من غير شرط العوض الآن الموهوب له عوض الواهب من هبته يكتب فيه هذا ما عوض فلان لفلان من الدار التي كان وهبها له في موضع كذا وسلمها اليه فقبضها منه وكتب بذلك على أنفسهما كتابا هذه نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ كتاب الهبة ثم يكتب فعوض فلان الموهوب له هذا فلانا الواهب هذا من هذه الهبة كذا فقبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا المعوض فيما عوض رجوع وذلك في يوم كذا

واذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالريق والحيوان والدر واللؤلؤ ونحوها فهبته جائزة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا الى آخره واذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالدار والكرم والارض ونحوها فهبته فاسدة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى واذا كتب في ذلك كتابا يلحق بآخره حكم الحاكم وقد حكم بصحة هذه الهبة حاكم من حكام المسلمين بعد خصومة معتبرة وقعت بين هذين العاقدين

واذا وهب الرجل داره من رجلين لا تجوز هذه الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على التساوي والتفاوت جميعا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز على التساوي وعلى التفاوت (ومروءة الكتابة فيه) هذا ما وهب فلان لفلان وفلان جميع الدار المشتلة على البيوت والحجرات التي هي في موضع كذا ويحدها بمحدودهها وحقوقها كلها الى آخره

(٤٤ - فتاوى سادس) الى العلم فقال الاخر من علم چه دائم يكفر لاستخفافه بالعلم * تشاجروهما من عرض الناس فجاء أحدهما بخطوط الفقه فقال خصمه ليس هذا كما أفتوا ولا نعمل به اذ عليه التعزير لانه باشر المنكر ومن يقول التي يدخل من الله لان معناه نعمة من الله تعالى فلا يكون استخفافا بالله تعالى ولو قال انزيد خيسر من العلم بكفر لانه استخفاف بالعلم لان العلم لا يصلح نعمة ناشئة منه قال كروغى كرمي خدأى تعالى دروغى كرمي لا يكفر لانه يرايه ان الله تعالى لا يكذب (نوع آخر) مات غلامه فقال

يارب تأخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وأنا أجتهد في جمع المال لا يكفر لانه لم يصف الله تعالى بظلم لان الظلم أن يأخذ ما ليس له وله الدنيا والاخرة أصعب فقال بيكي دادي ويكي استأندى لا تكفر قلته ما أخذ الله ما أعطى * واعلم أن الرجل يشتد غضبه ومرضه وبلغمه ضحرو ملل أو تعظم مصيبتة أو أخذ ما لم أو يقل علمه ويكثر جهله أو يز يدطاماته بين حتى جمع التفوا به ويريد أن يلاشد فيه بكلمات المشايخ فينتفوه بالفاظ لا يشعر بها (٣٤٦) حتى على العاقل المسلم أن يحفظ لسانه فانه لا يكتب الناس على مناخرهم الا حصائد

صفة واحدة بينهما نصفين هبة جائزة نافذة مخوزة مقبوضة وقبل اجمعها منه هذه الهبة في هذه الدار المحدودة فيه وقبضاها جاعا مع تسليم هذا الواهب ذلك اليها مع ما وتسليطه اياها ما عليها في مجلس الهبة فهي في أيديهم ما يحكم هذه الهبة بمالكه بينهما نصفين ويلحق بأخره حكم الحاكم اذا واهب رجلا دارا من رجل صفة واحدة يكتب فيه هذا ما واهب فلان وفلان لفلان وهبالة صفة واحدة جميع ما ذكر أنه مملوك لهما نصفين على السواء أو ثلاثا لثلاثة لفلان وثلاثة لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة مخوزة مقبوضة وقبل الموهوب له منها جاعا هذه الهبة وقبضا منها جاعا يتسليمها ذلك كله اليه وتسليطها اياه على ذلك وذلك في يوم كذا اذا واهب رجل لصغيرا جني عنه هبة يكتب فيه هذا ما واهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة نافذة مخوزة مقبوضة وقبل أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنه الصغير هذا فلان بولاية الأبوة وإن لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقت أم هذا الصغير فلانة هذه الهبة لهذا الصغير فلان وهذا الصغير في حجرها وقد مات أبوه وليس له وصي وإن لم يكن للصغير أم أيضا وهو في حجر واحد من أقربائه عنه أو خاله يكتب وقبل عم الصغير فلان هذه الهبة أو خاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي يلي أمره وإن كان الصغير عاقلا مميزا يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو عاقل مميز مات أبوه وليس له وصي يقوم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وذلك في يوم كذا

اذا واهب الرجل لولده الصغير هبة يكتب فيه هذا ما واهب فلان لابنه الصغير وهب له جميع الدار التي في موضع كذا ويحدد الدار إلى آخر ما ذكرنا فإذا انتهى إلى القبض يكتب وقبض هذا الأب من نفسه لهذا الصغير بولاية الأبوة جميع ذلك ذكر الشيخ الامام نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى قبض الأب من نفسه في شروطه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قبض الأب قال شيخ الاسلام اتماما ليدكر لان الهبة في يد الأب وقبض الأب ينوب عن قبض الصغير وفي هبة الاصل يقول هذه الصورة والقبض ان يعلم ما واهب له ولذلك لم يكتب محمد رحمه الله تعالى في هذه الهبة قبض الأب لان القبول ليس بشرط فيما يجب الا ان كان الولد الصغير قال الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى وكذلك الام اذا واهبت والأب ميت فالقبض اليها والكاتب كذلك والله تعالى أعلم

اذا واهب الرجل الدين من غير من عليه الدين يكتب هذا ما واهب فلان لفلان وهب له جميع الدين الذي له يعني للواهب على فلان آخر في صك كتب عليه بتاريخ كذا بشم ادة فلان وفلان وهب له ذلك كله هبة صحيحة وسلطه على طلبه منه ومخاضته اياه فيه واثباته عليه ان يحده واستيفائه لنفسه منه وعن يقوم مقامه في ايفائه وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما أسند اليه فيها (واذا واهب الدين من عليه الدين) يكتب هذا ما واهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كذا هبة صحيحة وقبل فلان ذلك منه قبولا صحيحا وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب وهبت لزوجها جميع المهر الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صالحة ومراعاة لحقه من غير شرط عوض وأبرأته عن ذلك ابراه صحيحا قبل هو منها هذه الهبة وابراهها هذا مواجبة ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا الابرا من هذا المهر شي لا قليل ولا كثير فقي ادعت بعد ذلك شيئا

السنتهم وكم من جاهل يتكلم بكلمة يهوى بها الى النار ويحصر ريعا على رأسه وهو لا يعلم وقد بلغنا عن أبي نصر أنه قال سمعت عابدا مستقيضا مشتهرا بالزهد يدعو بالفضيل في بيت المقدس وكان كل يتسنى لقاص صاحبه قال الفضيل وكان يوما شديد الحر فوقع في قلبي أن أذهب فذهبت الى بيت المقدس فوجدت بيتا فدخلت فاذا هو مريض فتفسف الصعداء فقلت ماذا تشتهي فقال أين تجده وقال أريد اقاء الفضيل قبل الموت فقلت أنا الفضيل فسروصا فحني وبعد السؤال عني قال فعلت استجابة دعونه وكنيت اختلف اليه فاشد مرضه فقال ان عبدا من عبادك أقي عمر الطويل في عبادتك وأنت بتبليبه بهذا المرض ولا تدفعه عنه ثم انه مات قال الفضيل فقلت سبحان الله بلغت مرتبة حتى استجبت دعونه ونجاته الكفر والعباد بالله تعالى فقلت في نفسي أصلي عليه أم لا ان صليت صليت على كافر وان لم أصل لأمي الناس فقلت

على جنازه ولم أصل عليه ومن خوف الخائفة انصدعت قلوب الرجال كما انصدعت الرواسي من الجبال من خشية المتعال قال ياخذاي روزي من فراخ كن يا بازر كافي روا كن يا بر من جورمكن قال أبو حفص من نسب الى الله الجور كفر واستفتى الامام أبو نصر الديوسي عن قائل يقول أن دوسبركه ترا زاد الى آخره يانه فأمر السائل بالانصراف وكان يختلف اليه خمسة أيام فاجاب بالقنوى الى أصحابه فكل أجاب بانه يكفر فردا القنوى ولم يجب بشي وقال اسان ايشنا از زمه نتوانيمش بيرون كردا وكلامه ما دعاه دل أن هذا انما

واترى رستيق اذرى بيمان ان قولهم لله تعالى يا حاضر يا ناظر كذا ليس بصحيح فان الحضور بمعنى العلم ساخن شائع وما يكون من هوى ثلاثة
 الا هو رابعهم والنظر بمعنى الرؤية ألم تعلم بان الله يرى قد ورد فيكون المعنى يا عالم يا من يرى فلا يكون كفرا وان لم يصح قول من قال ان الله
 بكل مكان بالعلم كما عرف في علم الكلام وقد استفاض أيضا في رستيق شر وان ان من قال درو يش دور يشان بكفر لان معناه جميع
 الاشياء مباحة لك فيلزم أن يدخل فيه ما لا يجوز باحته فيكون مبيح الحرام (٣٤٧) وانه كفر وهذا باطل فان معناه

مسكنة المساكين أو فقرر
 الفقراء فكانه قال أعسكن
 بمسكنة المساكين أو
 أفقر اليك بفقر الفقراء
 ولادالة فيه قط على ماذر
 من اباحة شيء ما فضلا
 عن اباحة الاشياء ولئن
 ادعى أنه لازمه فالملازمة
 ملازمة وجوبية مثل
 اسقينى على الذهاب
 والخروج فلو نوى في اسقينى
 طلاقا لا يقع باعتبار ان
 الملازمة اللغوية والعقلية
 والحادية منتزعة ولئن
 سلم انه يدل على الاباحة
 باحدى الدلالات فالتخصيص
 لازم في هذا المقام كما هالوا
 في قوله كل حل عليه حرام
 انه على الطعام والشراب
 في أصل الاستعمال وقالوا
 في قوله تعالى وأوتيت من كل
 شيء واشترأ أيضا انه اذا قال
 جعلت كل ما أوصى كل ما
 انه طلاق ثلاث معلق وهذا
 أيضا باطل وهذه بيانات
 العوام لانها يات لها

(نوع آخر)

مسلم ومجوسى فقال رجل
 يا مجوسى فقال المسلم لميك
 ان كانا في عمل واحد ذلك

منه قد عواها باطلة مردودة ذكر الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله تعالى هذا الكتاب على هذا النحو
 في شروطه وشروط قبول من عليه الهبة وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى في شرح
 كتابه وهكذا ذكر في واقعات الناطقى رحمه الله تعالى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى ذكر وافي شرح
 كتاب الكفالة وفي شرح كتاب الهبة أن هبة الدين عن عليه الدين تتم بدون القبول وهذا كله في حق
 الاصل والتفقوا في حق التكفيل أن هبة ما عليه من الدين منه لا تتم الا بالقبول
 وإذا تصدق بداره على فقير أو بشي آخر يكتب فيه هذا ما تصدق فلان على فلان تصدق عليه بجميع
 الدار التي موضعها كذا بمجودها وحقها صدقة جائزة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا رجعة ولا شرط عوض
 ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب لارضائه ورجاء لنوابه وهر با من أقيم عقابه وقبض هذا المتصدق عليه جميع
 هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسليم هذا المتصدق وشروط قبض المتصدق عليه بتسليم المتصدق
 لمعنى ذكرناه في فصل الهبة ثم يكتب فلا حق للمتصدق في ذلك بعد هذه الصدقة وبعد هذا التسليم ولا دعوى
 ولا خصومة ولا طلبية بوجه من الوجوه وكل دعوى يدعيها هذا المتصدق في ذلك كله فهو باطل مردود الى
 آخره كذا في الذخيرة (١) وأما الصدقة فيكتب فيها ما يكتب في الهبة ويريد لوجه الله تعالى وطلب نوابه
 واجتهاد مرضاته كذا في الظهيرية *

(الفصل العشرون في الوصية)

الوصية في معنى الهبة والصدقة لانها لا تخلو اما ان كانت للفقير أو لاغنى فان كانت للفقير كانت بمعنى
 الصدقة وان كانت للغنى كانت بمعنى الهبة فتلقى بهما فنقول وإذا أردت كتابة الوصية فالوجه فيه كتابة
 كتاب كتبه أبو حنيفة رحمه الله تعالى حين استكتب فأملأه على السائل على البدنية * بسم الله الرحمن
 الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان وهو يشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له لم يلد ولم يولد ولم يتخذ
 صاحبة ولا ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن وهو الكبير المتعال وان محمدا عبده ورسوله
 وأمينه على وحيه صلى الله عليه وسلم وان الجنة حق والنار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله
 يبعث من في القبور ميتة لا اله الا الله تعالى أى متضرعا أن يتم عليه في ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما وحب له فيه
 وما امتن به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك ويسده الخير وهو على كل شيء قدير وأوصى فلان ولده وأهله
 وقرابته وأخوته ومن أطاع أمره بما أوصى به ابراهيم نبيه ويعقوب يابن ان الله اصطفى لكم الدين فلا
 تخوفن الا وأنتم مسلمون وأوصاهم جميعا أن يتقوا الله حق تقائه وأن يطيعوا الله في سرهم وعلايتهم في
 قولهم وفعلهم وأن يلزموا طاعته وينتهوا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وجميع ما أوصاهم
 به لا غنى بهم عنه ولا غنى بأحد عن طاعة الله وعن التمسك بأمره وأقر فلان أن عليه من الدين لفلان
 كذا أو لفلان كذا فتنسبه وتسميه الى اسمه وجده وأوصى ان حدث به حدث الموت ان يقضى جميع دينه
 بعد الفراغ عن تجهيزه وتكفينه ثم ينظر الى ثلث ما تبقى مما يخلف وينفذه من ثلثه في كذا وفى كذا ثم ما تبقى
 بعد ديني وانفذ وصاياى فهو ميراث لورثتى وهم فلان وفلان على فراض الله تعالى لى جعلها لهم ولى أن

(١) قوله وأما الصدقة الخ هذا نقل آخر يعلم من عبارة الذخيرة المقدمة ٥١ صححه

الداعى وظن المسلم انه يدعو لذلك العمل لا يكفر وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر * وعن محمد رجل يضرب عبده فقبيل
 له لا تخاف الله فقال لا لا تكفر لان له أن يقول التقوى فما أفعـل حتى لو رآه في معصية كفر لانه لا مسأغ للتأويل وقوله حين الغضب
 لا أخشى الله اذا قبل له لا لا تخشاه كفر اذ اننى الخوف والا لا * أطلق كلمة الكفر عدا ولم يعتد بالكفر قبيل لا يكفر والعصم أنه
 يكفر * من قال لا اله الا الله ولم يشكك به لا يكفر لانه معتقد للايمان أما اذا لم يحط برباله الا بآيات وأراد النفي فقط فهو

كافر * وأما قوله لا الله مستثنى فلفظ لا بمعنى له فلو اعتقد ذلك الاعتقاد الذي ذكرناه من أن لا اله الا الله ثم يكره لا الله ثم شاء جلاله على التاكيد كذا سمعته عن مشايخ خوارزم * الساحر لا يستتاب ويقتل والزندق عند الامام الثاني يستتاب * وسئل الزعفراني عن ربه أنه رأى ابن أدهم يوم التروية بكوفة ورأى أيضاً في ذلك اليوم بكعة قال كان ابن مقاتل يكفره ويقول ذلك من المعجزات لا من الكرامات وأما أنا (٣٤٨) فاستجبه له ولا أطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف يكفر * وعلى

هذا ما يحكيه جهلة خوارزم أن فلان أتى كان يصلي سنة الفجر بخوارزم وفرضه بكعة * وقد ذكر علماء أن ما هو من المعجزات الكبار كاحياء الموتى وقلب العصا حية وانشقاق القمر واشتباع الجمع من الطعام القليل وخرج الماء من بين الاصابع لا يمكن اجراؤه بطريق الكرامة للولي وطى المسافات من قبيل المعجزات لقوله عليه السلام زويت لي الارض فلو جاز لغيره أيضاً لبق فائدة التخصيص أولانه كالاسراء بالجسم وذلك خاصيته عليه الصلاة والسلام ~~لكن~~ في كلام القاضي الامام أبي زبدي كتاب الدعوى ما يدل على انه ليس بكافر

وفي المنقرات

ولو قال من يحتاج الى كثرة المال فالحرام والحلال سواء كفر * قيل له جرد حلال نعمي كذا فقال بالحرام بانهم كذا حلال كى كذا لا يكفروا

أعبر وصيتي التي أوصيت بها في ثلثي وأرجع عما شئت وأنت ص ما رأيت وأبدل من الموصى لهم من شئت فان مت فوصيتي منقذة على ما أوتيت عليه منها وقد جعل فلان فلاناً وصيه في جميع أموره بعد وفاته فقبل فلان الوصية منه مواجهة شهادته عليه بذلك وهذا كوصية تامة كذا في الظهيرية * وصية جماعة صورتهما هذا ما أوصى العبد الضعيف في نفسه الفقير الى رحمة ربه فلان أوصى في حال قيام عقله وجواز أمره له وعليه وهو يشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ولم يشر له في حكمه أحد أو يشهد أن محمداً صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وأمينه على وحيه أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وأن النار حق وأن الميزان حق وأن الحساب حق وأن الصراط حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنه قد رضى بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبياً ورسولاً بالقرآن اما ما بالكعبة قبله وبالمؤمنين اخواناً على ذلك يحيوا على ذلك يموتون وعلى ذلك يبعث ان شاء الله ميتة الى الله تعالى أن يتم عليه في ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما هو له وما أوتى به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك وبيده الخير وهو على كل شيء قدير ويشهد أنه يخرج من هذه الدنيا الفئدة المكارمة الخلدات تائباً الى الله تعالى نادماً على ما فرط فيمات أسفاً على ما قصر فيه مستغفراً من كل ذنب وزلة يدرب منه مؤملاً من خالقه ورازقه تاركاً همه قبول توبته وإقالة عثرته راجعاً عفوه وغفرانه أدعياً عند ذلك عباده فيما أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فقال وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله صدق ووعدته حق وسعت رحمته كل شيء وسبقت رحمته غضبه وهو الغفور الرحيم وأوصى من خلقه بعد موته من ورثته وأقربائه وأصحابه وأولياؤه ومن أطاع أمره أن يعبدوه في العالدين وأن يحمدوه في الحامدين وأن ينصحوا الجماعة المسلمين وأن يتقوا الله حق تقائه ويصلحوا ذات بينهم وأن يطيعوا الله ورسوله ويكونوا مؤمنين موقنين ووصاهم بما وصى به ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني انا لله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون وأن يطيعوا الله في علانيتهم وسرهم وقولهم وفعلهم وأن يلزموا طاعته وينتروا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وأوصى أنه ان حدث به حدث الموت الذي جعله الله عدلاً بين عباده وحقاً على خلقه لا يحصى لاحد عنه ولا يحيد جعل الله خيراً أيامه يوم يلقاه أن يسدوا من تركته بكفنه وحنوطه وتجهيزه ودفنه ونفقات ثلاثة أيام على أهل تعزيتيه بالمعروف على موافقة السنة من غير اسراف ولا تقير ولا بذير ثم بقضاء ديونه التي عليه للناس ثم باقتضاء ديونه التي له على الناس ورد الدوائع والامانات وانفاذ وصاياه من ثلث ماله من غير تغيير ولا تبدل فن بدله بعد ما سمعها فاعلمنا على الذين يسد ديونه ان الله سمع عليهم وان أقر من الديون التي عليه لفلان كذا درهم بخطه وقبالة بتاريخ كذا ولفلان كذا بغير قبالة ولفلان كذا بجهة كذا وديونه التي له على الناس منها على فلان كذا بقبالة بتاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا وأما عيان أمواله التي هي له فدار في موضع كذا ويحدها وكرم في محله كذا ويحدها وأرض في قرية كذا ويحدها وحوادث في سوق كذا ويحدها وكذا سائر العقارات ومن العبد كذا ومن الاماء كذا ويسمهم ويحليمهم ومن الذهب والفضة كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال التجارة في الحياوت والحجرة كذا ومن أواني الصفر

وأواني

عاص فان قلت ألا يكون استخفافه بالعاصي كاستخفافه بالله تعالى قلت لا لان

الاستخفاف بعباد الله تعالى يجوز ويجب والاستخفاف بالله تعالى غير جائز قطعاً وهل المالك مع المملوك والخالق مع المخلوق سواء قال على الرازي أخاف الكفر على من قال بحياتي وبجياتك وما أشبهه ولولا أن العلمة يقولونه ولا يعلمونه لقلت آية الشرك لأنه لا عين الا بالله تعالى قال ابن مسعود رضي الله عنه لأن أحلف بالله كاذباً أحب الي من أن أحلف بغير الله صادقا * واذا قال بار خدائي من أن عرف

معناه وقصده ذلك المعنى كافر وان لم يعلم حقيقة شتمه بجهنم ان لا يكفر وبارق بعض اللغات بزره أى عظيم والجوزات التي لاهل يور وغيرهم لهو ولعب والجوزة جهاز راق يتخذ في المحلات والأسواق عند قدوم الحاج والغزاة وقد رم الامراء بذيخ الابل والبقرة والغنم لوحه القادم وقد قدمنا ان المذبح مية واختلاف في كفر الذابح فالشيخ السفكر دى وعبد الواحد الدرقى الحديدي والنسفي والحاكم الكفيني على انه يكفر والقضلي واسماعيل الزاهد على انه لا يكفر * سئل أبو حفص (٣٤٩) الكبير عن أقي عبد المشر كين وترك صلاة وصلائين قال

ان كان أراد به تعظيم ذلك كفسر ولا يجب عليه قضاء الصلاة وان كان لفسق لا يكفر ويقضى الصلوات الفائتات * ومن ذهب الى الغزو وفاته صلاة فقد ارتكب سبعاثة كبيرة كذا عن الشيخ الرازي فما ظنك فمن فاته صلاة لثل هذا الحضور او لاجل محبة شيطان يسمى بآن فلان أقي أو أخى فلان وغرضه استماع الدف والمزمار واللعب بالرقص الذى أحدثه أولا السامرى حين أخرج لهم عجل جسد الخوار * وقد نقل صاحب الهداية فيها ان المعنى للناس انما لا يقبل شهادته لانه يجمعهم على كبيرة والقرطبي على أن هذا الغناء وضرب القصب والرقص حرام بالاجماع عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد في مواضع من كتابه وسيد الطائفة شيخ أحمد بسوى صرح بحرمته ورأيت فتوى شيخ الاسلام سيد جلال الله والدين الكيلاني رضى الله عنهم ان مستحل هذا الرقص كافرا ولما علم ان حرمة بالاجماع

وأوفى الشبه وأوفى الرصاص في الدار كذا ومن الفرس والبسط ومتاع البيت والكملي والوزني جميع أمواله هذه الاعيان المسماة الموصوفة المدينة فيه لا غيرها وقد أوصى أن تقتضى ديونه أو لامنها ثم تقتضى ديونه التي له على الناس ثم ينظر الى مبلغ التركة فيقوم قيمة عدل بتقوم أهل البصر والعدالة والمثهورين بصدق المقالة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهما وصاياا فيدفع من ذلك كذا الى رجل قد حج عن نفسه حجة الاسلام واعتمر ليحج عنه ويعتمر فارنا يندم ما ويكتب مئة أو يكتب يفرد كل واحد منها ما يدفع اليه قدر ما يكتبه لطعامه وادامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للحاج منها اذا هبوا جاثيا من منزل هذا الموصى أو يدفع الى فلان ليحج عن هذا الموصى فان أقي فلان أن يفعل ذلك اختار الوصى من أحب من الناس ليحج عن هذا الموصى فيختار لذلك من يصلح لذلك بأن يكون رجلا عفيفا موثوقا به قد حج حجة الاسلام واعتمر فينفق عليه اذا هبوا راجعا راجعا كما بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير ويعطى النفقة كذا كذا درهما فان فضل من نفقته شيء فهو وصية له فان أراد التوسع على المأمور بالحج عنه اذا بدله مرض أو مانع يحجزه ويمنعه عن المرور والمضى عليه أن يدفع ما بقي في يده من هذا المال الى رجل موثوق به يصلح للقيام بهذا الامر فانه امره باتمام ما كان عليه من هذا الذي أمر به ويقبضه في ذلك مقام نفسه جائز له ما صنع فيه وأذن له أن يخلط هذه الدراهم بدراهم نفسه وبدراهم رفقاءه ان أحب مفوض ذلك اليه غير مضيق فيه عليه ويطعم المساكين من المسلمين للصلوات التي عليه من المكتوبات لمدة كذا الكل صلاة نصف صاع من حنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو ما يبلغ قيمة واحد من ذلك ويعطى لمساكين من الزكاة كذا درهما للقراء ويشترى كذا ذوقبة سليمة عن العيوب فيعتق عنه لكفارات أيمان عليه أو يكتب لكفارات ظهارا و لكفارات افطار عدا في رمضان وأوصى أن يصرف الى عمارة قنطرة كذا أو رباط كذا أو مصالح مسجد كذا من دهن لسراجيه وشراصيره وحشيشه كذا ويشترى شاة أو بقرا أو بعيرا سالما عن العيوب فيخشي به يوم النحر ويتصدق بالهومها وشحومها ورؤسها أو كلرها وما ينتفع به من سقطها على الفقراء والمساكين ويعطى أجرة الجالب والذابح والسلاح يوسع على الوصى تقرى بذلك واختيار من شاء للفضل والنقصان والاعطاء والحرمات بعد أن يتجرى الصواب وما هو أقرب الى نيل الثواب ويتناول الوصى بنفسه من ذلك بالمعروف ان أحب ويطعم من شاء من عياله ويشترى كذا من ان خير فيصدق عنه بعد وفاته على الفقراء والمساكين ويتخذ في أيام الصيف ماء الجدي كل يوم جعة في سقاية كذا وفي كل يوم يشرب منها المارة وابناء السبيل ويترك على طلبة العلم في مدرسة كذا كذا درهما وللدروس فيها الاختيار في ذلك بالزيادة والنقصان ويشترى كذا أو باقية على الفقراء والمساكين ويعطى لفلان كذا درهما ولفلان جبة التي هي من كذا ولفلان عمامته (١) التوزية ولفلان فراشه ولخافه ويحمل مقعوده الى مسجد كذا التوضع على المنبر الذي يعظ عليه فلان يوم وعظه ويجلس لذلك في أيامه وبعده أيضا على من يقوم مقامه في التذكير في هذا الموضع هذه وجوهه ان اجتمعت ذكرت فان زيد فيها شيء زيد في الكتابة وان نقص منها شيء نقص من الكتابة ويكتب بعد عدو صاياه ولهذا الموصى أن يغير وصيته التي أوصى بها في ثلث ماله ويرجع عما شاء منها وينقص ما رأى

(١) قوله التوزية في القاموس توز كبحم بلد بغارس منه الثياب التوزية اه معجمه

لزم ان يكفر مستحله وللشيخ المحشري في كشافه كلمات فهم يقوم بها عليهم الطامسة وصاحب النهاية والامام المحبوي أيضا شأ من ذلك * عزم على أن يأمر بالكفر كافر * حكمه بالاسلام الصبي نعالاويه ثم بلغ واعتقد الاسلام وعقله وصلى وصام لا يحتاج الى عرض الاسلام عليه والعرض تكاف * قراءة القرآن على وجه الهزل أو في وقت ضرب الدف والقصب كافر * قال مرابط يارى دة فقال بحق هر كسى يارى دهم من بظلم وناحق يارى دهم كثر * مات ابنه فقال خذ راى راياست أو نه يااست كفر لانه وصف الله بالحاجة * انما خلقت

هذه الشجرة لا يكفر لان معناها غرسها الا اذا عني بالخلق الاجساد ويحكى عن بعض من لاسلف له أنه كان يقول ماذا كفى الفتاوى انه يكفر بكذا وكذا فذلك التخويف والتهميل للحقيقة الكفر وهذا كلام باطل وحاشا ان يلعب أمنا الله أعنى علماء الاحكام بالحلال والحرام والكفر والاسلام بل لا يقولون الا الحق الثابت عن سيد الانام عليه الصلاة والسلام وما أدى اجتهاد الامام اخذ من نص القرآن أنزله الملك العلام أو شرعه سيد الرسل العظيم (٣٥٠) أو قاله الصحابة الكرام والذي حررته هو مختار مشايخ الشافيين لاداء العقام

يجمعهم الله تعالى بفضل له دار السلام وكل من أتى بعدهم من علماء الدهر والايام مابق دين الاسلام

كتاب الكراهية

تسعة فصول

الاول في العلم

سمع الاحاديث صبا وهو لا يفهم جازله الرواية في الكبر فان أهل الحديث قبلوا رواية محمود بن الربيع وهو وقت السماع عنه عليه الصلاة والسلام كان ابن خمس وذ كرابن الصلاح عن بعضهم أنه رأى ابن خمس سنين حفظ القرآن ونظر في الفقه ولو تحمل شهادة في صلح صبا وهو لم ينهم ليس له أن يشهد بعدا كبر في باب الشهادة أضيق قال النسبي عليه السلام اذا علمت مثل الشمس فاشهد والافدع يريد به وقت التحصيل لانه المطلق للاداء * تعلم علم الكلام والنظر فيه والمنظرة فيه وراء قدر الحاجة منهى عنه * ودفع الخصم وانبات المذهب يحتاج اليه * وقول من قال ان تعلم والمنظرة فيه مكروه مردود قال الله وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات من

ويبدل من الموصي لهم من شاء فان مات فوصيته منقذة على ما عوت عليه وما بقي من ماله بعد مال الوصية فهو مقسوم بين ورثته فلان وفلان على فراض الله تعالى لقان كذا وفلان كذا أي السهام المعلوم من السدس والثلث والرابع والنصف والباقي وقد جعل الوصي في ذلك كله وفي جميع أموره بعد وفاته وفي تسوية أموره وأولاده الصغار وأولاده الصغرى وأولديه الصغرى كما يكون فلان للمعارف من أمانيته وديانته وصيانيته وكفايته وشقيقته وقبل فلان هذه الوصية منه قبولا صحيحا واجهته مشافهة وأشهد على أنفسهما بذلك كله من أثبت اسمه آخره وقد برأذهنا وأوصاه ان يتصرف في ذلك كله لهذا الموصي لنفسه وأن يتقي الله تعالى ويستشعر خشيتته ويراقبه في سره وعلايته ولا يخالف هذا الموصي في شيء مما أمر به وعهد اليه وذلك هذا الموصي أنما آخر وصية أوصى بها ورجع عن كل وصية كان أوصى بها قبل هذه الوصية وأبطلها وفسخها وأن هذا الموصي انه جعل فلان مشرفا على وصية فلان هذا حتى لا يعمل شيئا ولا يتصرف في شيء إلا بأذنه وعلمه فان فعل شيئا من ذلك بغير علمه وأذنه فهو باطل مردود وأشهد على نفسه بذلك كله ويتم الكتاب * وقد يبلغ في هذا فيكتب وقد أسند وصيته هذه الى فلان وجعله وصيه بعد وفاته في جميع تركته وفي اقتضاء ديونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصاياها المذكورة فيه مما يجب انفاذه منها من تركته وفي الولاية على كل صغير من الورثة وأقامه في جميع ما أوصى به اليه مما سمى ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته وأنه يولي مما شاء منه في حياته وبعد وفاته من بداله من الوكلاء ومن الأوصياء من أحب ورأى كلما أحب ورأى جائزة أموره في ذلك وعلى أن كل من وجبت له ولاية شيء مما وصف فيه بعد موت هذا الوصي فن كان ولا هذا الوصي من الوكلاء والأوصياء أنه يولي من شاء من الوكلاء والأوصياء وله استبدال من شاء منهم وجائز تقيم أموره مثل ما كان للذي ولاه اياه حتى يقضى ما بقي من الديون ويقضى ما بقي له على الناس وينفذ وصاياه ويقض ما بقي من التركة فقبل هذه الوصية هذا الوصي ذلك كله مواجهة مخاطبة منه اياه بذلك كله ويتم الكتاب *

فان جعل الوصاية الى رجل على أن ابنه فلان اذا بلغ رشيدا فهو الوصي يكتب قبل قبول الوصي ذلك على أن ابنه فلان اذا بلغ رشيدا واستقام وصلح أن يتولى هذه الوصاية وقبلها على ما أوصى به أبوه فيها كان هو الوصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب وأوصى الى فلان وفلان بقضاء ما عليه من الديون وتنفيذ وصاياهم جميع أموره من بعدهم ليعمل جميعا بجميع ذلك وفرادى فيكون كل واحد منهما ماجرا لوصية نافذا الامر في جميع ذلك على أن يعمل جميعا فان فعل أحدهما في الاعيان والاخر في الديون أو هذا في بعض الامور وهذا في بعضها أو هذا على ابن والاخر على ابن آخر فان أطلق صار جميعا وصيين فيها وان نص وخص صار كذلك (ووجه كتابته) أوصى الى فلان بقضاء ديونه خاصة دون غيرها بعد موته وأوصى الى فلان بانفاذ وصايا خاصة دون غيرها من الامور ليقوم كل واحد منهما بما أوصى اليه بالحق والعدل فقبلها على ذلك منه مواجهة وأوصى الى فلان بحفظ كل مال عين له بعد موته والقيام بعصاها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بقبض ديونه وجعلها وحفظها والقيام بعصاها خاصة دون غيرها وكذا بجميع ما خلف من عين أو دين في بلدة كذا أو بقبضها وحفظها والقيام بعصاها خاصة دون غيرها هكذا

نشأ قوله تلك اشارة الى مناظرته في اثبات التوحيد وجعله من حجج الله تعالى مضيقا الى نفسه على شرف اذ شرف العلم ذكر بقدر شرف المعلوم والمرور عن الثاني رجه الله ان امامة المتكلم وان بحق لا تجوز محمول على الزائد وراء الحاجة والتوغل فيه كما قيل من طلب الدين بالكلام تزدق ولا يريد به المتكلم على قانون الفلاشفة لانه لا يطلق على مباحثهم علم الكلام لخروجه عن قانون الاسلام وهو من أجزاء الحجة وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به الزيادة حرام وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلناهم ارجوا لاشياطين أي جعلنا

النجوم سبب الكذب المتجهين أطلق اسم الشيطان على المخيم وسعى هذيانه رجاء من ربحم بالغيب والحيلة والتوهم في المناظر أن تكلم مسترشداً منصفاً بلا تعنت لا يكره وكذا أن غير مسترشداً لكنه منصف غير متعنت فإن أرادنا المناظرة طرح التعنت لا بأس به ولا يكره ويحتال كل الحيلة ليدفع عن نفسه التعنت والتعنت لدفع التعنت مشروع ﴿نوع﴾ تقبيل يد العالم كالسلطان العادل يجوز وفي غيرهما اختلاف وأقول إن أرادته ظمير المسلم لاسلامه لا يكره والاولى أن لا يفعل (٣٥١) وعبارة الجامع الصغير يكره أن

يقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شأنته أو يعانقه وقال الثاني لا بأس به وأجمعوا على أنه لا بأس بالصافحة وأنها سبب لتناثر الذنوب ويكره أن يقول في الدعاء بحق فلان وبحق محمد لأنه لاحق لاحد على الله تعالى وفي بعض النسخ قال لا ينبغي أن يقول بلاذ كرافظ الكراهية ويقول مكان الحق الجرمه أي بجرمة محمد عليه السلام وعن الثاني رحمه الله أنه لا بأس أن يقول أسألك بمعقد العزم من عرشك كما جاء في الأحاديث وبه أخذ الفقيه أبو الليث * والنظر في كتب أصحابنا خبر من قيام الليلة وأن بلا سماع وكذا درس الفقه للنفعة أفضل من قراءة القرآن وكذا أفضل العالم على العابد اذ نفع العالم لنفسه ولغيره ونفع العابد لنفسه * وعن ابن الفضل في الفقيه يصل صلاة التسبيح قال تلك طاعة العامة ومن صلاحاته وعندى

من العامة * والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أولوا العلم درجات * فالرافع

ذكر الامام فحيم الدين النسفي رحمه الله تعالى ويجب أن يعلم أن من أوصى إلى رجل في ماله فهو وصيه في ماله وولده لو أوصى إلى حاضر ثم إلى غائب إذا قدم كتب وأوصى إلى فلان بقضاء ما عليه من الدين وقبض ماله من الدين وتنفيذ وصاياهم جميع أموره بعد موته ليقوم به بالحق والعدل إلى أن يقدم فلان من موضع كذا فإذا قدم كانت الوصية إليه دون الحاضر ليقوم به بعد قدومه بالحق والعدل دون هذا الحاضر وأوصى إلى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعاً ما عاشوا وهم حضوراً وحجاً ولا يعمل واحد منهم شيئاً بعد موت صاحبه وأبهم مات أو مرض فعجز أو سافر فالباقي منهم كامل الولاية بالوصية يقوم بجميع ذلك بالحق والعدل وقبلها منه على ذلك

﴿نوع آخر﴾ في رجل يجعل الرجل وصياً في الحاضر ثم عرض لهذا الوصي سفر ومات في سفره وأوصى إلى رجل آخر بكتب أقر فلان طائعا أنه كان أوصى في حضرته بوصايا وكان أوصى إلى فلان بجميع أموره بعد موته فقبلها منه مواجهة وكان قد كتب بذكرها كتاباً شهد عليها فيه جماعة من العدول بتاريخ كذا وعرض له سفر وغاب عن وصيه هذا وحضرته الوفاة في سفره فلم يجد بداً من أن يوصى إلى غيره فأوصى إلى فلان ليقوم بأموره في سفره هذا وينفذ ما أوصى به بعد قضاء ديونه هذه من ثلث حاصل ماله الذي يحمله في سفره هذا ثم يحفظ ما بقي منه ويسلمه إلى وصيه الأول الذي هو في ضرورية الوصي الأول بالحق والعدل من غير تغيير وتبديل فقبلها منه مواجهة

﴿نوع آخر﴾ في شراء دار كان الموصى أمر بشراؤها ووقفها عنه واشترى فلان وصى فلان بجميع أموره بعد موته وصية ثابتة صحيحة من ثلث مال الموصى هذا من فلان جميع ماله ووصف فيه للوقف في سبل مسماة أوصى به هذا الموصى بحكم وصايته وهو جميع الدار المشتملة على كذا ويذكر موضعهما وحدودهما واشترى هذا المشتري الوصي المسمى في هذا الكتاب لموصيه هذا بوصيته من ثلث ماله من هذا البائع جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها إلى ذلك التقاض ثم يكتب وقبض هذا البائع من هذا المشتري جميع هذا الثمن بأقضاء هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا الموصى إلى آخر هذا الكتاب وقديماً فيه بأقرار المشتري هذا كذا وأقر هذا الوصي أنه اشتري من هذا البائع جميع هذه الدار بمحدودها من ثلث مال هذا الموصى بوصيته للوقف في سبل مسماة قد وصفته في كتاب وصيته جميع الدار بموضع كذا وأقر هذا الوصي أنه اشتري من هذا البائع جميع هذه الدار بمحدودها من ثلث مال هذا الموصى بوصيته بهذا الوقف وصدق هذا البائع في ذلك كله ويتم الكتاب

﴿وقديماً فيه بأقرار البائع﴾ شهدوا أن فلاناً أقر طائعا أنه باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصى فلان بجميع أموره بعد موته وصاية صحيحة وقد كان هذا الموصى أوصى إليه أن يشتريه من ثلث ماله ويوقفها عنه ويتم الكتاب

﴿وجه آخر﴾ اشترى فلان وصى فلان ثاب الوصاية بحال موصيه هذا بأمر ما به في حياته ليوقف عنه بعد وفاته وقفاً صحيحاً يبدأ على الفقراء على ما شرط هذا الواقف في كتاب وصيته من غير أن يكون هذا الوقف شرطاً في هذا البيع من فلان فاشترى منه للوقف على ما وصفنا من غير أن يكون الوقف شرطاً في هذا الشراء جميع الدار التي في موضع كذا ويحدها إلى قولنا وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن بأقضاء هذا المشتري

لما كان هو الله تعالى بدرجتين أحدهما درجات العلم في يضعه يضعه الله تعالى في جهنم * والعالم يتقدم على القرشي غير العالم * والدليل على ذلك تقدم العمرين على الخنتين وإن كان الختن أقرب نسباً منهن ما وقال الزندي يستحق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السوا وهو أن لا يفتخ بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وأن غاب ولا يرده عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيته وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهو أن تطيع في كل مباح بأمرها وقد مر ماله عليها وعن خلف أنه وقعت زلزلة فأمرو الطلبة بالدعاء فقبل له فيه فقال خيرهم

خير من خير غيرهم وشرهم خير من شر غيرهم وإذا أمر عالم وغافل إلى دار الحرب فأراد رجل فداها وما له إلا بئى أحد هما يقضى الغزى الجاهل لأنه لو تركه رجا يفتن عن دينه ويكون حرا بعلينا والعالم مأمون على دينه فلا يخاف على إيمانه وربما يكون سببا لهداية طائفة كما حكى أن عالما أسروا هتدى به طائفة فخافوا إلى بلاد الإسلام بهم وبعض المتأخرين من علماء خوارجهم اختاروا أن يقدم العالم في القداء لشرفه والمرأة على الرجل قال في الفتاوى (٣٥٣) تأخير العالم لفضله لأنه لا يقدر على خداعه والجاهل بخدع الثاني في العبادات

ذلك كله اليه من مال هذا الموصى ويتم الكتاب
 نوع آخر في شراء الوصى عبد اسمه كذا اشترى فلان وصى فلان بأمر موصيه هذا الأيه من ثلث ماله من فلان وقد كان فلان أوصى إليه أن يشتري له نسمة عبدا أو أمة بالثمن المسمى فيه فيعتقه عنه فاشترى هذا الوصى من فلان بهذه الوصية لهذه الجهة جميع المالك الهندي المسمى فلانا ويحليه من ثلث ماله ليعتقه ويذكر التقاض والتفرق وضمان الدرك والتاريخ
 نوع آخر في بيع الوصى العبد نسمة كذا اشترى فلان من فلان وصى فلان اشترى منه جميع المالك المسمى فلانا وهو المالك الذي كان لهذا الموصى وقد كان أوصى إلى وصيه هذا أن يبيعه نسمة للعتق فباعه منه على ذلك كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من هذا البائع جميع هذا المالك بعينه المسمى قيسه بكذا درهمين يبيع المسلم من المسلم يبيعهما ليعتقه ويذكر التقاض ويتم الكتاب
 نوع آخر في الوصية بدار بعينه الرجل بعينه كذا ما أوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكورة فلان ويحدها فوصى هذا الموصى المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصى له المسمى قيسه بجميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها إلى آخره وصية صحيحة مطلقة بآلة جارية خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله خارجة عن ثلث ماله فارغة عن دين يستغرقها أو بعضها خالية عن حق غيره يمنع صحته أصلا لقراءته واحدا إلى الله ونقر بالي الله تعالى بالعمل بما نذب إليه من الوصية للأقربين ورجاء لنيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقبل هذا الموصى من هذا هذه الوصية مشافهة في مجلس هذه الوصية قبولها صحيا وهو يومئذ لا يرثه ان حدث به حدث الموت وأمر هذا الموصى من يقوم مقامه بعده من وصى أو وارث بتسليم كل هذه الدار إلى هذا الموصى له بحكم هذه الوصية تسليما صحيا وأشهد على ذلك من أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليه بلسان عرفه وأقر أنه قد فهمه في حال ثبات علة له وجواز إقراره وعليه ويتم الكتاب
 نوع آخر في دفع الوصى المال إلى رجل ليحج عن الميت كذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا وصى فلان بآلة الوصاية من جهته أقر طائعا أن هذا المتوفى فلانا أوصى إليه أن يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا درهم يدفع إلى رجل أمين عفيف قد دج عن نفسه حجة الإسلام فيحج عنه حجة الإسلام من داره في كورة كذا فينفق منه على نفسه في الذهاب والرجوع وأن هذا الوصى وجد فلانا أمينا عفيفا قادر على الحج وقد دج عن نفسه فدفع إليه هذا المال ليحج عن هذا الميت على ما وصف فيه وقبل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الأمر منه قبولها صحيا وأقر ورثة هذا الموصى وهم فلان وفلان وفلان أقرارا صحيا أن جميع ما وصف فيه حق وصدق وأنهم أجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الوصى لهم به بانه حق وأن هذا المال يخرج من ثلث مال الميت وأشهدوا على أنفسهم بذلك كله ويتم الكتاب
 وجه آخر شهدوا أن فلانا وصى فلان بآلة الوصاية من جهته وصاية صحيحة دفع إلى فلان كذا من ثلث مال هذا الموصى وكان أوصى إليه أن يدفع إلى رجل أمين موثق به قد دج عن نفسه حجة الإسلام ليحج عنه على ماسمى ووصف فيه يختاره هذا الوصى ومات هذا الموصى على هذه الوصية لم يرجع عنها ولم يغير وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الوصى هذا المدفوع إليه لأنه عرفه على ما وصف فيه فدفع إليه هذه الدراهم ليحج بها عن هذا الموصى من بلد كذا وهو بلد هذا الموصى الذي مات فيه فينفق على نفسه

في الاجناس عن الامام
 رضى الله عنه ليس الجبن ثواب وفي التفاسير توقف الامام في ثواب الجبن لأنه جاء في القرآن فهم يغفر لكم ذنوبكم والمغفرة لا تستلزم الإثابة لأنه يستتر ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالود فضل قالت المعتزلة أو عند ظالمهم فيستحق الثواب صالحهم قال الله تعالى فهم وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق قيل قوله تعالى فبأنى آرا بكم نكذبان بعد عقنم الجنة خطا بالثقلين يرد ما ذكر قلنا ذكرنا ان المراد من التوقف في الماكل والمشارب والملاذلا الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام والزبارة والخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب الآية قال محمد رحمه الله أكره أن أقول إيماني كما يجبر بل عليه السلام بل نقول أمنت بما آمن به جبريل عليه السلام وفي الفتاوى قال محمد رحمه الله كان الامام يقف في أطفال المشركين والمسلمين والظاهر ان التوقف في أطفال

المسلمين مردود فانهم في الجنة واختار البعض في أطفال المشركين انهم خدام أهل الجنة * وغسل اليد قبل الطعام وبعده منها أدب لكن في الغسل قبله الأدب ان يبدأ بالشبان ثم بالشيوخ ولا يسبح يده في المندبل والغسل بعده يبدأ بالشيوخ ثم بالشبان ويسبح بالمندبل وانما عكس وقدم الشبان في البداية ثلاثا يلزم انتظار الشيوخ الشبان لا كل وانما اختار المسح بعده لان الغسل لازالة العثرة كما نطق به الحديث قال عليه الصلاة والسلام من بات وفي يده غمره من الطعام فلا يؤمن الا نفسه والمسيح يحق إزالة العثرة ولا يستعين في الغسل بغيره

كالوضوء وما يحكي أنه عليه السلام استعان بالمغيرة رضي الله عنه في التوضوء فذلك تعليم الجواز * صلى على الأرض ومجد على خرقة بنق بها حرم الأرض أو بردها لا يكره وعن الإمام رحمه الله أنه فعل ذلك في المسجد الحرام فنهأ واحد فقال من أين أنت قال من خوارزم فقال الإمام بما التكبر من ورائي أي يحمل علم الفقه من هنا إلى خوارزم لا العكس ثم قال أتصاؤون على البردى في بلادكم قال نعم قال تجوز الصلاة على الحشيش ولا تجوز على الخرقة دل أن ارشاد الجاهل ينبني أن يكون على وجه يزيل شبهته بالخلة (٣٥٣) البالغة لا يجوز المنع وبين المسئلة

* صلى مع دراهم فيها تماثيل
لأبأس به لصغرها * مات
في غير بلده فصلى عليه ثم
حمل إلى منزله لا يصلي عليه
ناسا إن الأول بأذن الحاكم
والأفأله بالصلاة عليه أولى
* له امرأة لا تصلي يطلقها
وأن يلقى الله تعالى وفي عنقه
مهرها أو من أن يبطأ امرأة
لا تصلي وقد مدح الله تعالى
اسم عبد عليه السلام بقوله
وكان يأمر أهله بالصلاة قالوا
وحمل أهل بيته على الصلاة
سب لا فتاح الرزق قال الله
تعالى وأمر أهلك بالصلاة
واصطبر عليها لانسألك رزقا
الآية * الحاملة أخرجت
أحدى يدي ولدها وخافت
خروج الوقت أن أمكنها أن
تجعل بدولها في شئ ففعلت
وصلت وأنا محتاجة إلى أن
تضع في يمينها أو يسارها أو
إمامها شيئا يمكنها من أداء
الصلاة ففعلت * ولأبأس
بالتجارة في طريق الحج ذاهبا
أو جائيا قالوا وفيه نزل قوله
تعالى ليس عليكم جناح أن
تبتغوا فضلا من ربكم * وقراءة
القرآن بالترجيع قبل لا تنكره
وكان كذلك يقرأ عند الإمام
والثاني رجما قال الله
تعالى ورتل القرآن ترتيلا
وقال عليه الصلاة والسلام

منها في ركوبه ولباسه وطعامه وأدامه وجميع ما لا بد منه ذاهبا وراجعا إلى هذا البلد المعروف من غير
اسراف ولا تشيرو يلبي بالحج من الميقات الذي ينتهي إليه ويقضى مناسك الحج على ما فرضه كتاب الله
تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على أنه أن خالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلاف
فقبضها منه تامة على ذلك وعلى أنه أن أدرك في ذلك من أدرك من قبل غريم لهذا الوصي أو موصى له أو
وارث أو حاكم أو ذي سلطان أو غيرهم من الناس فعلى هذا الوصي أن يخلصه من ذلك أو يغرم له بقدر ذلك
الدرك ضما ناخصيصا وعلى أنه إذا أحصر هذا الحاج لعدو أو مرض أو غير ذلك من وجوه الإحصار فعلى هذا
الوصي أن يخرجهم من ذلك بهدي يهديه ليدفع عنه على الواجب في مثله وعلى هذا الحاج عهد الله تعالى
وميثاقه أن ينصح ويحتمد بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد منهم ما يجمع هذا
الضمان والدرك بمواجهة كل واحد منهم ما صاحبه قبل الافتراق والاستغلال بغير ذلك فجميع هذه الدراهم
في يده هذا القابض الحاج على هذا الوجه على أنه أن فضل من هذه الدراهم فضل بعد فراغ هذا الحاج
ورجوعه إلى بلد الموصى رده على هذا الوصي وكان ميراثا عن الميت وان قصرت هذه الدراهم عن حاجته
أنفق بقدر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث مال هذا الموصى وبتم الكتاب * وإن جعل
الفضل للحاج كتب وما فضل من نفقته بعد رجوعه فهو للحاج وصية له من موصيه هذا فان كفل للحاج
رجل بالدرك يكتب وكفل فلان عن هذا الوصي بأمره لهذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا
الدرك الموصوف فيه على أن كل واحد منهم ما كفيل ضامن عن صاحبه بأمره أيا به يجمع ذلك ضما ناخصيصا
لافساد فيه ولا خيار على أن يأخذهما الحاج بجميع ذلك إن شاء وإن شاء أخذ أحدهما كيف ما شاء وكلما
شأ مرة بعد أخرى ولا براءة لكل واحد منهما الإبداء جميع ذلك إلى هذا المضمون له وقبل كل واحد منهما
جميع ذلك من صاحبه بمواجهة بعضهم بعضا قبل الافتراق وإن كفل عن الحاج ضامن إذا خالف كتب وقد
ضمن فلان عن هذا الحاج بأمره لهذا الوصي جميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه ضما ناخصيصا
جائز لا فساد فيه ولا خيار على أن كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بجميع ذلك ويتم كذا في قوله
وفي أمره بالقرآن عن الميت يكتب ليجمع عن هذا الميت ويعقر عنه قارنا بينهما وينفق على نفسه
ذاهبا وراجعا ويعمر بهم من الميقات الذي ينتهي إليه ويقضى أفعال العمرة أو لأعلى سننها ثم مناسك الحج
على ما شرع الله تعالى ويذبح لقرانه أو ينحر ما استيسر من الهدى من مال نفسه
وفي أمره بالتمتع عنه يكتب وقد كان أوصى هذا الموصى أن يعقر عنه ويحج من مصره الذي دار به
وهو بلد فلان ليتمتع بهما في أشهر الحج عنه فيفرد العمرة أو لا ثم يفرد الحج بعدها ويختار الوصي لذلك رجلا
صالحا مونا موثوقا به قد حج عن نفسه واعتمر فاختر وصيه هذا فلان أو دفع إليه هذا المال ليعقر عن هذا
الميت ويحج عنه ويتمتع بالعمرة إلى الحج في أشهر الحج وينفق على نفسه منه ذاهبا وقافلا في ركوبه ولباسه
وطعامه وأدامه وغير ذلك من خواججه التي لا بد منها بالمعروف من غير اسراف ولا تقتصر فيحرم بالعمرة إذا
انتهى إلى الميقات مفردة عنه ويقضى أفعالها على سننها ثم يحل منها ثم يحرم بحجة مفردة عنه فيقضى
مناسكها على ما شرع الله تعالى ذلك ويذبح لأجل هذه المتعة أو ينحر ما استيسر من الهدى بحال نفسه إن
أحب وبمال رفقاءه وأصحابه إن أحب وذلك مباح له بمجوع إليه * وفي الأذن بأمر غيره بهذا الحج إذا

(٤٥ - فتاوى سادس) زينا القرآن بأصواتكم وقال أبو موسى رضي الله عنه له عليه الصلاة والسلام لو علمت أنك
تسمع إلى قرائتي لطيرت لك تحييرا وقال أكثر المشايخ يكره ولا يحمل لأن نفسه تشبه بفعل الفسقة حال فسقه فلهذا كره هذا النوع
في الأذان ولا خلاف أن اللحن فيه حرام ولا ينظر أحد أن المراتب لترجميع الاختلاف المذكور لا اللحن فإن اللحن فيه حرام بلا خلاف قال الله
تعالى قرأ ناهرا بغير ذي عوج فأن قرأ بالالحان وسمعه إنسان إن علم أنه إن لقنه الصواب لا يدخله الوحشة بلقنه وإن دخله الوحشة فهو

في حجة أن لا يلقيه فان كل امرء معروف تضمن منكرا يسقط وجوبه * قال الفقيه كنت أفتي أنه لا يحل أخذ الاجرة على تعليم القرآن وعلى أن الدخول على السلطان حرام على العالم وأنه لا ينبغي للعالم أن يخرج الى الرستاق فرجعت عن الكل لصياح القرآن ولحاجة الخلق ولجهل أهل الرستاق * يجب على المولى أن يعلم بموكله قدر ما يحتاج اليه من القرآن * وتسد خريطة فيها أخباره عليه الصلاة والسلام ان لقصد الحفظ لا يكره ولا يكره وبكره ان يجعل (٣٥٤) في قرطاس كتب فيه اسم الله تعالى شي كانت الكتابة في ظاهره أو باطنه بخلاف الكيس

لان الكيس يعظم والقرطاس يستهان * ومع اسم الله تعالى يجب أن يعظم ويقول جل جلاله أو تعالى أو تبارك أو سبحان الله ويستحب أن يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا تعظيم ولا إرداف وصف صالح للتعظيم وان سجد في مجلس الفسق على وجه الاعتبار أو بنية أن الناس يشتغلون بالفسق وهو بالعبادة ثابت كن ذكر الله تعالى في السوق بنية أن الناس يشتغلون بأمور الدنيا وهو أمر الآخرة يثاب وقد ورد فيه حديث صحيح وان سجد على أنه يعمل الفسق اثم كالتاجر يذكّر الله تعالى أو يصلي عليه عليه السلام عند فتح قاشه أو الفقاع عند فتح فقاعه على فسد ترويح المتاع وتحسينه أو القصاص اذا قصده ما كرمي هنكامة وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظماء الى مجلس فسج أو صلى عليه عليه الصلاة والسلام اعلاما بقدمه حتى يتفرج له الناس أو يقوموا له بالتملأه جعل اسم الله تعالى

الفصل الحادى والعشرون فى العوارى والتقاط اللقطة

اذا استعار من آخر دارا ليسكنها فاراد صاحب الدار أن يستوثق منه كيف يكتب قال محمد رحمه الله تعالى فى الاصل يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان يعنى المعير من فلان بن فلان يعنى المستعير انك أسكنتنى الدار التى هى لك فى بلدة كذا أحد حدودها كذا والثانى والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى والطحاوى والخصاف رحمه الله تعالى كأن يكتبان أسكنتنى دارك على أن أسكنها وأسكن غيرى فالجنبى يكون له اسكان غيره بالايجاع فان المعير لم يقل للمستعير على أن تسكن غيرك لا يملك أن يسكن غيره عند الشافعى رحمه الله تعالى لأن عند المستعير لا يملك الاعارة بغير إذن المعير وأما عندنا فالاعارة ان كانت مطلقة بان قال أعرتك ولم يقل لتنتفع به أنت فان له أن ينتفع به ويعير غيره حتى ينتفع سواء كان المستعار مما يتفاوت الناس فى الانتفاع به أو مما لا يتفاوت وان كانت الاعارة مقيدة بان قال أعرتك لتنتفع به أنت ان كان المستعار مما يتفاوت الناس فى الانتفاع به لا يملك أن يعير من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وان كان المستعار مما لا يتفاوت الناس فى الانتفاع به فله أن يعير من غيره وذلك نحو سكنى الدار وأشباهها واذا كانت المسئلة مختلفة على هذا الوجه فالطحاوى والخصاف رحمه الله تعالى اختارا ذلك لتصير المسئلة مجمعا عليها قال محمد رحمه الله تعالى ثم يكتب ودفعتهالى وقبضتها منك فى شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التارخ من وقت القبض انما فعل كذلك لأن حكم العارية بما يحتلف فيه العلماء فعند علماء نازحهم الله تعالى العارية أمانة وعند الشافعى رحمه الله تعالى مضمونة فيبذل كالتارخ من وقت القبض حتى اذا رفع الى قاض يرى أنها مضمونة يعلم أن من أى وقت دخلت فى ضمانه وان أراد المستعير أن يكسب المعير له كتابا ليسكنى يكون عنده كيف يكتب قالوا وانما يحتاج الساكن الى الكتاب حتى لا يدعى المالك أنك سكنت بغير عقد ويرفعان الى قاض يرى تقويم المنافع بغير عقد لىضى عليه بأجر المثل وكذلك اذا انهمد من سكناه فان المالك يضمه اذا كان انهمد من سكناه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعنى المعير لفلان بن فلان يعنى المستعير انى أسكنتك الدار التى فى محله كذا أحد حدودها كذا الى آخره على أن تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعتهالى قبضتها منى فى شهر كذا من سنة كذا والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا استعار من فلان بن فلان جميع الدار التى هى فى موضع كذا ويحد هاسنة كاهله أو لهاجرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا ليسكن فلانا فى هذه المدة المسد كورة يعنى المستعير ما شاء منها بنفسه وعياله وحشمه وأتباعه وأضيافه ومن سواهم من الناس كاهم حتى تنقضى هذه المدة المذكورة فيه

فاعاره

وصلاته على رسول الله صلى الله عليه وسلم الى تعظيم الغير واستحلال هذا الصنع واعتقاده عبادة لا تخافه

أنه امرهائل عظيم فعوذ بالله سبحانه من ذلك وقد ابتليناه فى ديارنا أمال العالم اذا قال فى مجلس العلم صلوا أو الغازى اذا قال كبروا يثاب **نوع فى السلام** السائل اذا سلم لا يجب رد سلامه لان غرضه اعلام أنه فى الباب * مرعى من يقرأ القرآن أو يؤذن أو يقيم أو يضرب فى الجمعة أو العيد بن أو على جماعة يشتغلون بالصلاة لا يسلم الا اذا كان فيهم من لا يصلى وكذا فى الدرس والاشتغال بقصص القضايا وفى

الهام ان كانوا مستورين لم أوان كاشفوا العورة لا وفي الخلام سلم عنده خلافهما وان سلم في حال التلاوة فاختار أنه يجب الرد بخلاف حال الخطيئة والاذان وتكرار الفقه ويسلم الآتي من المصر على من يستقبله من القرى وقيل يسلم القروى على المصرى والراكب على الماشى والقائم على الناعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير * مر على قوم يأكلون محتاجا وعرف أنهم يدعوه اليه سلم والا * استقبله رجال ونساء سلم عليهم في الحكم لافي الديانة * ويسلم على لاعب الشطرنج عنده يشعله عنه ساعة (٣٥٥) الرد خلافه الان المجاهر بالفسق في معتقده ولو حجت سدا

لا يستحق الاكرام * رجل
جلس مع القوم فسلم عليه
فرد به بعض القوم مسقط
الجواب عن المسلم عليه الا
اذا سماه باسمه بان قال
السلام عليك يا فلان بخلاف
الاشارة بالسلام اليه * وجواب
السلام اذا لم يسمعه المسلم
لانوب عن الفرض لان
الرد لا يجب بلاسماع فكذا
الجواب لا يحصل الا به وان
المسلم أصم يريه الراد
تحريك الشفتين وكذا في
جواب العطاس * ولا يجوز
قول المسلم لذي أطال الله
بقائه الا اذا عني باطالة بقائه
للاسلام أو لاداء الجزية لانه
دعاه بالاسلام أو لنفعية
المسلمين * وفي السير لا بأس
برد سلام أهل الذمة والنهي
عن البداة الا اذا كان
محتاجا اليه فلا بأس بها
أبضا ولكن بكرم مصالحتهم
وفي شرح الطحاوى يكره
البداة لا الرد ولكن
لا يزيد على عليكم * امرأة
عطشت أو سلت شمتها
ورد عليها لوجعها بصوت
بسمخ وان شابه بصوت
لا يسمع وانما شمت العطاس

فأعاره فلان جميع ذلك وقبضها المستعير فلان بتسليم المعير ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع وصار في يده على هذه العارية المذكورة فيه من غير أن يكون هذا المستعير مستحقا بهذه العارية على هذا المعير حقاقى هذه الدار المحدودة فيه وصدقه المقر له في ذلك ويتم الكتاب

وإذا أعار من آخر دابة يكتب فيه له صاحب الدابة أقر فلان يعنى المستعير طائعا أنه استعار من فلان مر بخاصته كذا البركة في يوم كذا من موضع كذا الى موضع كذا إذا هبوا واجتمعوا على أن يرد به عليه سالما من الآفات اذا انصرف الى وطنه واستغنى عنه فأعاره فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا المركب فصار في يده بحكم العارية ملكا لهذا المعير والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة * وان استعار رجل مواضع خشب من حائط وأراد المعير أن يكتب عليه كتابا كتب هذا ما استعار فلان من فلان مواضع خشب من خشبة من حائطه الذى في داره ويحدد الدار وهذا الحائط من هذه الدار مما على داره التى تلاصق دار المستعير وهى عن يمين داره وهذا الحائط حاجز بين الدارين وهو من موضع كذا الى موضع كذا وطول هذا الحائط كذا وارتفاعه من الارض كذا وجميع هذا الحائط بأرضه وبناؤه لفلان المعير هذا وملكه لاحق للمستعير فى شئ منه سوى حق العارية على أن يضع خشبته هذه فى موضع كذا من الحائط ويستمسك على ما بدا له على أن لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيأ بل هو عارية في يده لملك له ولا حق له ولا دعوى فى جميعه ولا فى شئ من هذه المواضع وعلى هذا لو استار منه طريقا واستعار منه شرا بالسقي الاراضى كذا فى الظهيرية *

وفي الاشهاد على التقاط اللقطة يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا التقط بمحضهم ومرأى أعينهم فى موضع كذا اللقطة وهى كذا وقد وقعوا عليها وعرفوها وأنه أشهدهم فى صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره أنه انما التقطها ليعرفها ويردها الى مالكها وان وجدته يعلن أمرها ولا يستحيز كتمانها او يمثل أمر الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يضييعها ولا يترك حفظها وقد نادى بذلك نداء ظاهرا فى مجمع من الناس وأشهد بذلك من أثبت اسمه آخره هذا الكتاب وذلك فى يوم كذا كذا فى المحيط

الفصل الثانى والعشرون فى الودائع

يكتب فيه أقر فلان طائعا فى حال جواز اقراره من جميع الوجوه أن فلانا أودع عنده كذا على أن يحفظها هذا المودع فى بيته بنفسه ومن عونه من عياله ولا يدفعها الى أجنبي ولا يخرجها من يده ولا يتقلها الى غير حر من غير ضرورة على أنه ان استهلكها أو ضيعها أو خالف فيما فوضها من وأنه قبض منه جميع هذه الوديعة وتسليمها منه بتسليمه ذلك اليه على سبيل الحفظ وعلى أن يردّها على هذا المودع بعينها اذا استردها وطالبه بها من ليل أو نهار ولا يعتل بعله دون ردّها اليه وذلك فى يوم كذا من شهر كذا والله أعلم كذا فى الذخيرة *

الفصل الثالث والعشرون فى الاقارب

هذا الفصل يشتمل على أنواع
الاول فى الاقرار بدين حال مطلق * أقر فلان طائعا رغبانى حال صحته وقيام عقله وجواز أمره عليه

اذا جدد وفي العطاس لو زاد على الثلاث ان شتموه فحسن وان تركوه فلا بأس به وان رأى رؤيا أعجبته حمد الله تعالى عليها لانه نعمة قال النبي عليه السلام ذهبت السبوة وبقيت المبشرات الحديث ثم ان شاء قصبها على من يشق به وان شاء لم يقصبها * ولا بأس بعبادة الكنائس واختلاف فى المجوسى وكذا فى الفاسق والاصح أنه لا بأس * يختلف الى أهل الباطل والشرك ليزب عن نفسه ان كان من يقتدى به لا يفعل ويكره لانه تعظيم أمره بين الناس وان لم يكن معروفا فلا بأس به اذا لم يقع فى الأثم * رجل يدعوه الامير ويسأله عن أشياء غيبية كما يحلو واقفه

ولا يوافق الحق مخافة أن يناله مكروه لا بسعة ذلك إلا أن يخاف على نفسه أو بعض نفسه أو ماله وتقدم ابلاء العذر على مظهر الفسق بداره فان كف فيها والاحبس الامام أو أدبه أو أسوأ ما أو أزعجه عن داره اذ الكل يصلح تعزيرا * وعن عمر رضي الله عنه أنه أحرقت الخراج وعن الصغار الزاهد الامر بتغريب دار الفاسق * وفي العيون وفتاوى النسفي أنه يكسر دنان الخمر ولا يضمن الكاسر ولا يكتب في البقاء الملح وكذا من أراق خور أهل الذمة وكسر دنانها (٣٥٦) وشق زقاقها ان كان أظهرها بين المسلمين لا يضمن لأنه لما أظهرها بيننا فقد أسقط حرمها

وفي سير العيون يضمن الا اذا كان اماما يرى ذلك لأنه مختلف فيه وفي المسلم يضمن الرق * مسلم في منزله دن من خير يدا يتخاذا خلا يضمن الدن عند الثاني وان لا يريد الا يتخاذا لا يضمن عند الثاني رجه الله وذكر الخصاص لان الكسر لو اذن الامام لا يضمن ولا يضمن وأصله فيمن كسر ربطا لمسلم والقنوى على قولهما في عدم الضمان ولا يؤخذ عند أهل الذمة باظهار التكتيحات وهي قلنسوة من لبد سوداء مضربة وزنار من الصوف أملبس العامة والزار والاريسم جفاه في حق المسلمين * منها المختص عن وضع القطن على الطريق فلم يمتنع فأحرق قطنه يضمن الا اذا رأى المصلحة في احراقه * رأى منكرا وهو ممن يرتكبه ينهه لان الواجب عليه شيئا فتركه أحسدهما لا يتلذذ الاخر ويحل الامر بالمعروف وان كان يلحقه الضرر غالبا فيه فان علم أنهم

الاعلة به من مرض ولا غيره تمتع صحة اقراره أقر أن عليه وفي ذمته لقلان كذا درهم او كذا دينار انصفها كذا دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح حال غير مؤجل يطالب به متى شاء وكيف شاء لا براءة له منها الا بخروجها منه اليه أو الى من يقوم مقامه من وكيل أو وصي أو وارث لا يسمع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه الا عند وقوع البراءة له اليه من جهته وصدقه هذا المقر له في ذلك تصديقا صحيحا خطا باشفا وهذا بتاريخ كذا ويكتب وقبل منه هذا المقر له هذا الاقراره بذلك قبول صحيحا وأشهدا على أنفسهما بذلك كلمن أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليهم ما هذا بلسان عرفاه به وأقر أنهما قد فهماه وأحاطا به علما وذلك كله بتاريخ كذا وان أراد بيان السبب ذكر الكاتب ذلك في الكتاب وفي الاسباب كثره من جملة ذلك ثمن متاع أو فرس أو دار أو عبد اشتراه منه فيكتب عند قوله دينارا لازما وحقا واجبا ثمن فرس أو دار أو عبد اشتراه منه بعقد صحيح وقبضه منه ورآه ورضى به وتقرر عليه ثمنه وأبرأ بآئعه عن جميع العيوب بعدم معرفتها كلها حال غير مؤجل وان كان الثمن مؤجلا يكتب مؤجلا الى شهر كذا أو الى سنة كذا أو الى سنتين على حسب ما يكون كملتين هلاليتين وليس لهذا المقر له أن يطلب به هذا المال حال قيام هذا الاجل وله أن يطلب بعد ما حل هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لا براءة له منه الى آخره وقد قبض المقر هذا من المقر له هذا المبيع من غير تأخير وانما كتبنا قبض المبيع حال ما وقع عقدة هذا البيع لان من مذهب أبي حنيفة رجه الله تعالى أن من اشترى شيئا بئمن إلى سنة ولم يعين السنة فالاجل يعتبر من حين قبض المبيع وان كان القبض بعد سنة لامن وقت البيع وان كان الثمن مخجما كتبت مثلا مؤجلا الى سنة أشهر مخجما بسنة أشهر بدوى اليه عند كل تخيم كذا وان اراد أن يحل المال عند تأخير تخيم يكتب على أنه متى أخل تخيم منها وأدخل تخيم في تخيم فجميع المال عليه حال والتخيم باطل ويكتب من غير أن يكون ذلك شرط في البيع لان هذا الشرط يقسده البيع ومن جملة الاسباب القرض فيكتب دينارا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح استقرضها منه وانه أقرضها من مال نفسه اياه ودفعها اليه وأنه قبضها منه وصرفها الى حوائجه وصدقه المقر له هذا في خطابه ولا يكتب في القرض مؤجلا لان القرض لا يقبل التأجيل كذا في المحيط * الا في مسألة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي رجه الله تعالى أن الرجل اذا أوصى أن يقرض فلان بن فلان ألف درهم بعد موته الى سنة فهذا الاجل صحيح كذا في الظهيرية ومن جملة الاسباب الغصب فيكتب دينارا لازما وحقا واجبا بسبب غصبه منه مثل هذه الدراهم ومن جملة ذلك الاستهلاك فيكتب دينارا لازما وحقا واجبا بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا ومن جملة ذلك الحوالة والكفالة فيكتب في الحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه بهذا الدين لهذا المقر ويكتب في الكفالة بسبب كفالته عن فلان لهذا المقر له يدين كان له عليه وان اراد الاقرار ببقية مهر المرأة فيكتب دينارا لازما وحقا واجبا ببقية مهرها الذي تزوجها عليه وأوقاها بعضه تطالب به بذلك متى توجهت مطالبتها اياه به شرعا وان رهن المقر أعيا ناقلية بهذا المال فيكتب بعد الاقرار والتضديق وقد رهن هذا المقر له بهذا الدين من أعيا ماله منه منذ لا بعد ادا جدي أطوله كذا وعرضه كذا ووقيته كذا أو ديسا جاطوله كذا وعرضه كذا

لا يتركه فهو في سعة من الترك وان علم أنهم يتركونه لا يحل له ترك الامر بالترك * رفع الطين ونقشه والتراب من الطريق لدفع الردغ والوحل لا بأس به لان فيه نفع المسلمين وان في غير وقت الوحل لوفيه مضر بالمارة بكرم تحريما * باع أغصان فسادوا المشتري اذا ارتقى اقطعهما بطلع على عورات الجيران يؤمر بان يخبرهم وقت الارتقاء ليتسروا امره أو امرتين فان فعل والافرع الى الحالك لم يمنعه من الارتقاء * رؤيته سبحانه وتعالى في المنام جواز ركن الاسلام وكثير من المتصوفة وأكثر مشايخهم قسدا

وحققة متشايخ بخارافي نسخة خوارزم لم يجوز ومحقى قال علم الهدى مدعيه شرم غابد الوزن اذ المرقى في المنام خيال ومثال والله تعالى منزله عنه * يعمل أعمال الصالحا لكنه وقع في باله أنه ليس بعون من أولاد نفسه أعماله لانه مصى صكته انهم عيون صالح وان وقع في قلبه أنه ليس بعون من لانه لم يعرف الله تعالى ان استقر قلبه عليه فهو كافر وان نفاه عن قلبه ووجدنا كذا ذلك من نفسه فهو مؤمن * تنفى الموت لضرزله لضيق عيش او غضب على عدو ولا يجوز وان لتغير زمانه ومخافة (٣٥٧) الوقوع في المعاصي فلا بأس به قال الصديق عليه السلام توفي مسلما والخلفى بالصلين هو الخلفى في حق الاولاد ان يقول فقلت هذا أولم تقعله كان حسنا ولا يضر لاه ربحا يمنع فبصير عاغا واختن ولم يقطع كل بالجلدة ان قطع أكثر من نصف يكون خناؤه أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطبق الختان ترك لان الواجب يترك بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمس تجلده لا يشديد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه فحسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسى وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أظافره أو جز شعرة ذقته فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنف أو المقتبل كره لانه يورث داء

به قال الصديق عليه السلام توفي مسلما والخلفى بالصلين هو الخلفى في حق الاولاد ان يقول فقلت هذا أولم تقعله كان حسنا ولا يضر لاه ربحا يمنع فبصير عاغا واختن ولم يقطع كل بالجلدة ان قطع أكثر من نصف يكون خناؤه أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطبق الختان ترك لان الواجب يترك بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمس تجلده لا يشديد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه فحسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسى وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أظافره أو جز شعرة ذقته فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنف أو المقتبل كره لانه يورث داء

يقول فقلت هذا أولم تقعله كان حسنا ولا يضر لاه ربحا يمنع فبصير عاغا واختن ولم يقطع كل بالجلدة ان قطع أكثر من نصف يكون خناؤه أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطبق الختان ترك لان الواجب يترك بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمس تجلده لا يشديد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه فحسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسى وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أظافره أو جز شعرة ذقته فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنف أو المقتبل كره لانه يورث داء

ان قطع أكثر من نصف يكون خناؤه أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطبق الختان ترك لان الواجب يترك بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمس تجلده لا يشديد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه فحسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسى وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أظافره أو جز شعرة ذقته فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنف أو المقتبل كره لانه يورث داء

ان قطع أكثر من نصف يكون خناؤه أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطبق الختان ترك لان الواجب يترك بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمس تجلده لا يشديد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه فحسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسى وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أظافره أو جز شعرة ذقته فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنف أو المقتبل كره لانه يورث داء

ان قطع أكثر من نصف يكون خناؤه أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطبق الختان ترك لان الواجب يترك بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمس تجلده لا يشديد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه فحسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسى وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أظافره أو جز شعرة ذقته فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنف أو المقتبل كره لانه يورث داء

ان قطع أكثر من نصف يكون خناؤه أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطبق الختان ترك لان الواجب يترك بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمس تجلده لا يشديد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه فحسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسى وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أظافره أو جز شعرة ذقته فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنف أو المقتبل كره لانه يورث داء

ان قطع أكثر من نصف يكون خناؤه أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطبق الختان ترك لان الواجب يترك بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمس تجلده لا يشديد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه فحسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسى وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أظافره أو جز شعرة ذقته فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنف أو المقتبل كره لانه يورث داء

ان قطع أكثر من نصف يكون خناؤه أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطبق الختان ترك لان الواجب يترك بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمس تجلده لا يشديد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه فحسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسى وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أظافره أو جز شعرة ذقته فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنف أو المقتبل كره لانه يورث داء

ان قطع أكثر من نصف يكون خناؤه أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطبق الختان ترك لان الواجب يترك بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمس تجلده لا يشديد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه فحسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسى وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أظافره أو جز شعرة ذقته فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنف أو المقتبل كره لانه يورث داء

ان قطع أكثر من نصف يكون خناؤه أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطبق الختان ترك لان الواجب يترك بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمس تجلده لا يشديد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه فحسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسى وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أظافره أو جز شعرة ذقته فان رعى به فلا بأس وان ألقاه في الكنف أو المقتبل كره لانه يورث داء

ونقشه كذا وقيمته كذا أو معقور باطوله وعرضه ولونه وقيمته كذا وسلمه اليه فقبضه منه فجميع ذلك رهن عنده بهذا الدين له حسبته الى أن يستوفى كل هذا الدين منسه وكان ذلك كله بما ينسب الشهود السقين في آخر هذا الكتاب

وان أخذ بالدين كفيلا من المقر يكتب بعد الاقرار بالدين والتصديق وقد كفل فلان عن هذا المقر بأمره بجميع هذا المال المقر به كفاية صحبة جائزة باجارة هذا المقر له وقبوله ذلك مواجهة في مجلس هذه الكفالة على أن هذا المقر له ان شاء طالب هذا الكفيل بحكم هذه الكفالة وان شاء طالب هذا الاصيل بحكم الاصل

اذا أرادوا كتابة المهر على الصغير واقراره بذلك لا يصح يكتب حكاية النكاح فيصير به المهر ديناً على الصغير ووجه كتابته هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة فلانة بولاية الاوتة من فلان الصغير ابن فلان بنكاح صحيح معض من الشهود والعدول وقبل أبو الصغير فلان هذا النكاح لابنه الصغير هذا فصار هي امرأته وصار هذا المهر لازماً لها عليه

نوع آخر في الاقرار من رجلين بالدين لرجل وكفالة كل واحد منهما مع الآخر يكتب أقر فلان وفلان طائعين راغبين في حال صحته أبدانهم ما وقيام عقولهم ما وجوازا أمورهما لهما وعليهما ما ائله بهما ولا بواحد منهما من مرض ولا غيره يمنع صحة الاقرار أن لفلان عليهم ما وفي ذمتهم ما كذا درهم ما ديناً واجبا وحققا لا زما بسبب صحیح عرفاه ولزما لهما الاقرار بذلك وأنهما ملبان وفيان موسران غنيان مالكان من الاعيان والاموال ما يفي بهذا الدين وزيادة على أن كل واحد منهما كفيل ضامن بذلك كله وهذا المقر له ان شاء أخذهما بذلك جميعا وان شاء فردى واحد بعد واحد حتى يستوفى هذا المال كله لبراءة لكل واحد منهما ولا خلاص بدون توفيق ذلك كله اليه متى طالبهما وصدفهما هذا المقر له في ذلك مواجهة وبتم الكتاب

نوع آخر اذا كان دين في صلح باسم رجل فأراد أن يقر هذا الدين لفلان وأن اسمه في الصلح عارية فوجه كتابته شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر طائعا أن باسمه على فلان ما لم يبلغه كذا بصلح وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم نسخ الصلح بتاريخه من أوله الى آخره ثم يكتب أقر فلان أن جميع هذا المال الذي باسمه على فلان في هذا الصلح لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين وان كان بعضه لفلان يكتب أن كذا درهم من جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين ملكا صحيحا وحققا ثابتا بأمر حق لازم واجب عرفه فلان ولزما لهما الاقرار به وان هذا المال لم يزل لفلان وفي ملكه وأن اسمه في ذلك عارية ومعهونة لفلان وأنه لا حق له على فلان فيما أقر له به مما وصف ولا دعوى ولا طلبه في ذلك بوجه من الوجوه وأن هذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأحق ببراءته وقبضه والشرابه وهبته والتصدق به وتأخيره وهو المسلط على ذلك والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه ان جحد هذا المملوك ذلك في حياته هذا المقر وبعد وفاته ان شاء ولي التصرف فيه بنفسه وان شاء غيره بولي بذلك من أحب وبوصى بذلك الى من أحب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء امره بقدر آخرى لاحق لهذا المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على ابرائه ولا على هبته

طريق العامة وتعليم الصبيان فيه بلا أجر وبالأجر يجوز والجواص فيه ثلاثة أيام للتعزية يكره وفي غير المسجد جات الرخصة للرجال وتركه أولى * بيع التمويذ والطعام أو غيره فيه يكره ولا يحل عجز عن الكسب لكن بقدر على الطواف بالابواب يفترض عليه ذلك فان لم يفعل ومات أثم وان عجز عن الخروج أيضا لزم على الناس اعانته بقدر ما يدر على الطاعة وكذا ان لم يكن عنده ما يعم له ويعطيه لكنه بقدر أن يخرج الى الناس ويخبر بحاله يفترض عليه ذلك واذا فعل البعض سقط عن الكل المتصدق على مساكين يا كلون اسرافا

ويسألون الخافا ما جور فيه الا اذا علم واحد بعينه انه بهذه الصفة للزوجة وقيم البيت التصديق بالمطعم بلا اذن * الاتفاق على نفسه أولى من الاتفاق على الفقير اذا وقع به في الشدة أما اذا لم يقع في الشدة فلا تنافى على الفقير أولى كادل عليه قوله تعالى وبؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة * الكسب بقدر ما لا بد منه له ولعياله وما يقيم به الصلب فرض وكذا لوله أو بان معسران يفترض الكسب عليه بقدر كفايتهما والرائد عليه مباح اذا لم يرد به الافتخار (٣٥٨) والتكاثر وجهور العلماء والفقهاء على ان كل أنواع الكسب مباح على السواء

ولا على غير ذلك من صدقة وتأخير ولا دعوى بوجه من الوجوه قديم أو حديث وكل تصرف تصرف فيه المقر فهو باطل مردود والدين ثابت على المطلوب على حاله وهذا المقرضان لهذا المقر له ان استحق هذا الدين المسمى الموصوف فيه أو شيء منه لانه انما يستحق بسبب أحدهما هذا المقر وصدقه فلان في ذلك ويتم الكتاب *

نوع آخر في الاقرار بقبض الدين * أقر فلان طائعا أنه كان له على فلان كذا حقا واجبا بسبب صحيح وقد كانا كتبنا بذلك صكاً مشتملاً آخره على شهادة مشهود عدول وكان في يده كتيبه بينهما في ذلك والاشهاد عليه وأنه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاماً كلاً وافيًا بدفع ذلك كله اليه وأبرأه عن جميعه بعد قبضه اياه وأن الصك الذي كان في يده باقرا له به هذا المال قد ضاع من يده فتي آخر جهمي ما من الدهر فهو باطل لا حجة له به عليه ولو ادعى هو عليه يوم ما من الدهر أو غيره من وكيل أو وصي أو وارث بذلك الصك جميع ذلك المال أو بعضه فهو ومن يقوم مقامه مبطل في دعواه قبله بذلك الصك وقبل فلان بن فلان جميع هذا الاقرار والبراءة قبل ولا جازاً بخطبة منه اياه بجميع ذلك ويتم الكتاب *

نوع آخر في الاقرار بالقبض من أحد الغريين وهو كفيل عن الآخر * يكتب أقر فلان طائعا أنه كان له على فلان وفلان كذا ديناً بالسوية وكان كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه بأمر صاحبه بكل هذا الدين وضمن له عنه بأمره على أن له أن يأخذ أحدهما بذلك كله ان شاء وان شاء أخذهما جميعاً يأخذ أحدهما ويأخذهما متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى وأن فلانا وهو أحدهما دين الغريين قضى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليه ما جعلا وكان هو كفيلاً عن صاحبه بحصته فسقط هذا الدين عنهم وأبرأ عنه ولم يبق له على هذا الذي قضاؤه ولا على صاحبه من هذا الدين قليل ولا كثير ولا دعوى له قبله ما في هذا الدين لاني كله ولا في بعضه لا قديم ولا حديث وصدقه هذا المقر له في ذلك مواجهاً وأشهدا وان أدى أحدهما نصيبه خاصة يكتب وأن فلانا وهو أحدهما دين الغريين قضى نصيب نفسه من ذلك وبرئ هو من ذلك وبرئ صاحبه أيضاً من كفالته عنه بنصيبه وبقي له على صاحبه كذا حصة وعلى هذا المؤدى ذلك أيضاً بسبب كفالته عنه والله تعالى أعلم *

نوع آخر في الاقرار بالحنطة * أقر أن لفلان عليه وفي ذمته كذا قفيز حنطة سنية بيضاء نقية جيدة جافة خريفة بالقفيز العشاري المتعارف بين أهل بخاري ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح وان شاء عين السبب فيقول بسبب أنه استقرضها منه فأقرضها اياه أو يقول بسبب سلم صحيح مستجمع شرائط صحته ويريد في السلم الاجل فيقول مؤجل بأجل كذا على أن يسلم اليه في موضع كذا وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاهاً ويتم الكتاب *

والاقرار بسائر الكميات والموزونات والعدديات المتقاربة على المثال الذي ذكرنا في الحنطة * يبالغ في تعريف المقر به بصفاته وقدره فيكتب في الدخن كذا من الدخن الوسط الاخر النقي الموزون بوزن بخاري أو كذا من الدخن الأبيض الوسط النقي الموزون بوزن بخاري ويكتب في الذرة كذا من الدخن

(١) الجاورس

في القبرة طريق ووقع في قلبه أنه محدث لا يمشی فيه والمراد من القديم أن يكون قبل اتخاذ القبرة * اجلس على قراخيه من يقرأ عليه القرآن لا يكرهه عند محمد وبه أخذ المشايخ والخياراً به ينفع الميت خلافاً لما لاك وعليه المنة بناء على ان عمل الغير لا ينفع الغير وقد عرف في الكلام وقد شهدنا الا نأخذ بالخيار وعليه العمل في الامصار في كل الاصار وانه حجة * قطع الحشيش الرطب من المقابر يكره لانه يسبح ويندفع به العذاب عن الميت أو يستأنس به الميت وعلى هذا لا يكرهه من مقابر الكفار وقطع اليابس لا يكرهه وبور الحديث

الصحيح * دفن في أرض الغير فاللأن شاء نبش أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفرة * ونقل الميت من بلد إلى بلد قبل الدفن لا يكره وبه يجرم قال السرخسي وبكر رجهما الله بكرة أيضا لا قدر ميل أو ميلين * ونقل الكليم الصديق عليه ما وعلى سيدنا السلام شريعة متقدمة منسوخة أو رعاية وصية النبي عليه السلام لازمة وقد كان الصديق عليه السلام أوصى به

الثالث فيما يتعلق بالمناهي * استماع صوت المذموم كالضرب بالقضيب ونحوه (٣٥٩) حرام قال عليه السلام استماع

الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر أي بالنعمة فصرف الجوارح إلى غير ما خلق لأجله كفر بالنعمة لا لشكره قالوا يجب كل الوجوب أن يحتجب كي لا يستمع لما روى أنه عليه السلام أدخل أصبعه في أذنه عند سماعه وأشعار العرب لو فيها ذكر الفسق بكرة * هم لمعصية لا يأثم إن لم يصم عزيمه عليه وان عزم يأثم ثم العزم لا ثم العمل بالجوارح إلا إذا كان أمرا يتم بغير العزم كالكفر * يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الصلح بين الناس وفي الحرب ومع امرأته قال في الذخيرة أراد به المعارض لا الكذب الخالص * وعليه نفقة الأبوين الكافرين وخدمتهما وزيارتهم وان خاف أن يجلباه إلى الكفر ترك زيارتهم ما يوقودهما وزوجته لو فاقدة البصر من البيعة إلى البيت لا من البيت إلى البيعة * والاكل والشرب في أوفى المشركين بكرة والاكل مع الكفار لو أتى به المسلم لأبأس لومرة أو

(١) الجاورس الوسط النقي الموزون بوزن بخاري ويكتب في السهم كذا من آمن السهم الأسود النقي أو من السهم الأصهب الوسط النقي ويكتب في القطن كذا من آمن القطن الأبيض الوسط الجاف مع الورام الموزون بوزن بخاري ويكتب في الدقيق كذا من آمن الدقيق الحنطى الأبيض الطاحون الموزون بوزن أهل بخاري وإن كان منجولا يكتب النحول المعروف (بهيك ويز) الموزون بوزن أهل بخاري ويكتب (٢) في الكنخ كذا من آمن الكنخ الحامض الوسط الموزون بوزن بخاري ويكتب في الصابون كذا من آمن الصابون الوسط المتخذ من دهن السهم الموزون بوزن بخاري ويكتب في الغب كذا من آمن الغب الورجي الأحمر أو الأبيض أو الحرمانى الأحمر أو الأبيض الموزون بوزن بخاري أو الطائفي الأبيض أو الأحمر الموزون بوزن بخاري ويكتب في الدبس العنبي الحلو الصافي المتخذ من غب كذا الوسط رقة وصورة الموزون بوزن بخاري وكذلك كذا من آمن دهن السراج المستخرج من بذرة الكتان أو حب القطن الموزون بوزن بخاري ويكتب في دهن القرطم من الدهن المستخرج من القرطم الطيب النقي الوسط الموزون بوزن بخاري وعلى هذا القياس سائر المكيلات والموزونات *

نوع آخر في إقرار المرأة بشراء الزوج لها أشياء بمهرها * أقرت طائفة أنهم أزوجة فلان وحلله تزوجها بشكاح صحيح بمشاهدة ودعوى بكذا ديناراً وأنه اشترى لها بمهرها هذا أشياء من أصناف شتى وبين ذلك شيئاً فشيئاً وكانت وكأنه بشراء ذلك كله وكاله صحيحة وأنها قبضت ذلك كله منه على هيأتها التي كانت عليها يوم قبضها الزوج هذا بحكم الشراء وهذا وصار جميع ذلك في يدها بتسليم هذا الزوج ذلك كله اليها هكذا ذكر الشيخ الإمام الأجل الزاهد نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى وفيه نظر لأن هذا في الحاصل نو كبل من المرأة زوجها بالشراء بالمهر الذي لها عليه ومن وكل بدونه بأن يشترى له بالدين الذي له عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز التوكيل إلا لأعني البائع بأن يقول اشترى بها كذا من فلان أو عين المبيع بأن قال اشترى بها هذا العبد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى تجوز الوكالة على كل حال فالاحتياط على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يراعى الكتابة فيكتب اشترى لها بجميع مهرها هذا من فلان بن فلان ويكتب قد كانت وكأنه بشراء ذلك من فلان بن فلان بن فلان أو يكتب وقد كانت وكأنه بشراء هذه الأشياء بأعيانها بمهرها هذا *

نوع آخر في إقرار الرجلين بمن - حامداً ينادى باستيفاء الحقوق من الجاهلين * صورة كتابته شهدوا أن فلاناً وفلاناً أقرنا تعين أنه لم يبق لكل واحد منهما على صاحبه ولا عنده ولا قبله ولا معه ولا في يده

(١) قوله من الجاورس هو الحب كما في القاموس (٢) قوله في الكنخ في الكتب بالمهمل وفي برهان فاطم بالمجعة كذا هم أمش نسخة الطبع الهندي وقد راجعت القاموس فلم أجده هذه الكلمة فيه لا في المهمل ولا في المعجم وإنما الذي فيه الكنج بالضم نوع من المصل اه وهو ما سال من الاطباخ وعصر وهو مناسب هنا لوصفه بالحامض الموزون في عبارة الهندية فان وجد البرهان وروى فوجد ما يناسب فيها والأفلاحيمة عن ضبطه بالكاف المضمومة والموحدة الساكنة والمهمل آخرة وتفسيره بما ذكر من سائل الاقط هذا ما ظهر لصححه الجراوى اه

مرتين أما الدوام عليه بكرة * أجر نفسه ليعصر لذي خرايكره ولولينه بيعة لا لان المعصية في العصر يقام بعينه لا في الثاني وقال النبي عليه الصلاة والسلام لعن الله في الخمر عشرة الحديث * وان أجر نفسه من النصارى لضرب الناقوس لا ينبغي له أن يفسعه ويطلب الرزق من الله تعالى وكذا الخياط أو الاسكاف أو استؤجر على خطاطة زى الفساق لا ينعل * ولا يقبل هدية الكفار إن كان يقبل صلاته معهم بقبولها ويجعل الهرة إلى الجيفة لا الجيفة إلى الهرة ولا يمنع زوجته الذميمة عن شرب الخمر إلا إذا شربت في بيتها فله المنع من الإدخال * استدلل الذي مسلم عن طريق البيعة لا يذله عليها وسئل إبراهيم بن آدم الزاهد عن طريق بيت السلطان فأرشدته إلى المقابر فصر به

الهندي وشجعه ثم عرفه واستغفاه فقال كنت عفوت عنك في أول ضربة وقلت اضرب رأسا طامعا صلي الله تعالى قال الامام الرستغيني لا يجوز أن يقال دعاء الكافر يستجاب لانه لا يعرف الله تعالى ليسد عوده وقال الديوبندي يجوز أن يقال ذلك لقوله عليه السلام دعوا المظالم مستجابة وان كان كافرا قيل أراد به كفران النعمة لا كفران الدين والفتوى على أن دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا قال الله تعالى حكاية عن اللعين أنظرني الى يوم يبعثون (٣٦٠) قال انك من المنظرين فاستجيب بعض دعائه لا كله لانه تمنى عدم الموت لانه لا يموت

بعد البعث

الرابع في الهدي
والمراث

* غالب مال المهدي ان
حلالا لا بأس بقبول هديته
وأكل ماله ما لم يتعين أنه
من حرام وان غالب ماله
الحرام لا يقبلها ولا يأكل
الا اذا قال انه حلال ورثه
أو استقرضه قال الحلواني
وكان الامام أبو القاسم
الحكيم يأخذ جوائز
السلطان * والحيلة فيه
أن يشتري شيئا بمال مطلق
ثم يقسده من أي مال شاء
كذا رواه الثاني عن الامام
* وعن الامام رحمه الله أن
المتسلي بطعام السلطان
والظلمة يجرى ان وقع في
قلبه حله قبل وأكل والا
لقوله عليه السلام استفت
قلبك الحديث * وجواب
الامام فحين به ورع وصفا
قلب ينظر بنور الله تعالى
ويدرك بالقراسة * قال ذو
النورين لبعضهم وقد
دخل عليه وقد كان كرر
النظر في طريقه الى أجنبية
أي دخل على أحد كبريين
زانية فقال أوجب بصد
رسول الله عليه الصلاة
والسلام فقال رضى الله

ولا باسمه ولا باسم وكيل له ولا قبل أحد بسببه من جميع ما جرى بينهم من الوجوه كلها حق ولا دعوى
ولا خصومة ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب لا قديم ولا حديث الا وقد استوفى كل واحد
منهم ما من صاحبه جميع حقه من ذلك كله تاما وافيافا بما صاحبه ذلك اياه غنى ادعى كل واحد منهم ما
على صاحبه وقبله وعنده وفي يده وقبل أحد بسببه وباسمه وباسم وكيل له من دعوى وحق وطلبه بوجه
من الوجوه كلها حديث وقديم عاصمي ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها وعين يطلبها منه ويمنه
يقيمها بذلك وحق يدعيه قبله بسبب شيء منه بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم وصاحبه عن جميع
ذلك كله بري وفي حل وسعة في الدنيا والاخرة وقبل كل واحد منهم ما هذه البراءة من صاحبه على ماسي
ووصف فيه ويكتب في هذا نسختين بلا تفاوت ليكون في يد كل واحد منهم ما نسخة فلا يقدر أحدهما
على خصومة صاحبه وان كان لاحدهما الدين على الآخر وقد استوفاه يكتب بهذه اللفاظ ولكن من
أحد الجانبين أقصر فلان طائعا أنه استوفى من فلان جميع ما كان له من الدين والحق فلم يبق له عليه
ولا عنده ولا قبله ولا في يده ولا قبل أحد بسببه الى آخره وان أبرأه من غير استيفاء يكتب أبرأ فلان من
كل حق هو له قبله الى آخره أبرأه صديقا وقبل هو أبرأه ذلك مواجهة وان استوفى بعضه وأبرأه عن البعض
يكتب استوفى منه من جميع ما كان له عنده الى آخره وأبرأه عن الباقي وقبل فلان هذا البراءة وان استوفى
بعضه وأجل الباقي يكتب كان له على فلان كذا فاستوفى منه كذا وأقر بذلك وأجل الباقي وهو كذا الى
كذا تأجيل صديقا وقبل هو تأجيل ذلك وأشهدا على أنفسهما وان أبرأه عن البعض وأجل الباقي
يكتب أبرأه عن جميع ما كان له عليه وهو كذا وعن جميع ما كان يدعي عليه وهو كذا الا قدر كذا وأجل
ذلك الى كذا فهو له عليه الى هذا الاجل ولم يدخل شيء من هذا في هذه البراءة والله تعالى أعلم *

ونوع آخر في اقرار الانسان بالعقار * أقر أن جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا الخ بمجودها
وحقوقها وموافقها التي هي من حقوقها جميع ما هو منسوب اليها من حقوقها فلان بملك ثابت وحق
واجب وأمر لازم بجميع ذلك له دون المقرودون سائر الناس أجمعين وهذا المقر له أحق بالتصرف فيه
من هذا المقر وغيره من الناس أجمعين ولا حق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبيل له ولا دعوى ولا طلبه ولا
خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب الى آخره وصدقه في ذلك فلان ويتم الكتاب *

وان شاء كتب عقيب قوله بمجودها وحقوقها ملك فلان وحقه وفي يده هذا المقر بطريق العارية وأن
فلانا المقر له أولى الناس وأحقهم بهاملكا ويأوتصر فالأحق لهذا المقر ولا لاحد فيه سوى هذا المقر له
وصدقه المقر له هذا فيه خطابا وعلى هذا الطريق يكتب اذا كان الاقرار بمجود وآخر (وان أقر بدار أو ضيعة
وأقر أن ذلك في يده وأراد أن يبين أن تسليم ذلك اليه واجب عليه) يكتب وأن جميع هذه الارض وهذه
الدار في يده مضمونة عليه لفلان وتسليمها واجب عليه ولازم له بالمرحوق واجب عرفه هذا المقر وزمه
الاقرار به له حتى يسلمها الى فلان ويدفعها اليه بمجودها وحقوقها كلها تسليمها بلامدافع ولا منازع
فهذا جائز وتسليمه واجب عليه فان سلمها والا فعليه قيمتها كلها والقول في بيان القيمة قول المقر فان بين
القيمة فقال عليه تسليمها فان سلمها والا فعليه قيمتها وذلك كله كذا وكذا فهو وأحوط وأصوب وان لم تكن
الدار في يده وأراد أن يكتب فعليه تسليمها أو تسليم قيمتها ان عجز عن تسليمها فذلك جائز ايضا لأنه لا يكتب

عنه لولا لكن فإستة صادقة * وعن بعضهم أنه قال ما أكلت طعاما حراما قط فانه ما قدم الى الا وقد شهد قلبي بحاله * اذا كان في
كسبه بيع الباقى ومات عن مال جمع من أثمانه ان تورع الوارث عن أخذه أولى فبرئته على أربابها ان علمهم ولا تصدق به على الفقراء وان كان
جمعهم من المطبوع أدنى طبخة لا يرثه ويأخذه * جماعة مسلمون ورثوا الثمن تحتل ثم يقسم الخلل لان القسمة فيها معنى المبادلة * أخذ من ربه
رشوا وظل ان عليه ذلك بعينه لا يحل له أخذه وان لم يعلم بعينه له أخذه حكم فاما في الديانة فيصدق به بنية انحصار * سرق مكعبه ووضع

مكافئ مكعب آخر أو وضعت المرأة ملائمتها فاجتأت أخرى ووضعت ملائمتها أيضا ودفعت الثانية ملائمة الأولى ليس للأولى أن تتقدم علامة
الثانية * والحيلة فيه أن تهب هذه الملائمة أو المكعب من إبتها أو بنتها فقيرا أو فقيرة ثم يهب الابن منها تنتفع بها كافي القطعة تصدق
بها على فقير بشرط الضمان إذا جاء مالها * له على امرأته دين له ملائمتها أو الأخذ بذيلها وطرف ملائمتها أو القعود على بابها فإن دخلت
خربة لا بأس أن يدخل معها أن أمن على نفسه والالا بل يأمر امرأته بذلك * أخذ ثوب (٣٦١) رجل وفتر دخل منزله أو وقع ماله
في منزل رجل ونظن أن ثوب

المنزّل لو ظفر بالمال ينعسه
من المال يعلم الصلوة به
يدخل بيته لأجل فلتة
ويدخل بلا رضاه عليه
لحقه * أطلع رجل على
حائط آخر عليه متاع يخفى
أن المطلع يأخذ المتاع
ويهرب أن المتاع يساوي
عشرة فصاعدا له أن يرميه
قال الفقيه رحمه الله
يقدره أصحابنا بهذا التقدير
بل أطلقوا قوله عليه
السلام قائل دون ملآن
* سرق من أسبه ومات الأب
عنه لا غير لا يؤخذ به في
الآخرة ولكنه يأثم ثم
السرقه له على آخر دين
فتقاضاه فظلمه بالمتع ومات
قال أكثر المشايخ في القيامة
المنصومة تنتقل إلى الوارث
لأنها تكون بسبب الدين
والدين تنتقل إلى الورثة قال
مات المدين قبل الدائن
وهو دائن بثلث فواب
التصدق بالدين قال الله
تعالى وأن تصدقوا خير لكم
الآية ولا تنتقل إلى الوارث
فيكون أولى وفي النوازل
مات الطالب والمطلوب
جا حذاف لا خفي الآخرة
له للورثة حلقه أولا فان

في هذه الصورة أن الدار في يده وان ضمن الدرك في هذا من قبله وبسببه أو من قبل رجل أو رجال معا ومن
سماهم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه في هذا المحدث أو في شيء من ذلك من قبله
وبسببه ومن قبل فلان وبسببه أن يخلص فلان من جميع ذلك ويسلمها إليه أو يرد عليه قيمتها ضمن
جميع ذلك فلان لفلان ضمانا صحيا وقبل فلان جميع هذا الاقرار والضمنان وأما إذا أراد ضمان الدرك من
الناس كلهم فقد ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى عن عيسى بن أبيان فقال ابتلينا في عقار كان في أيدينا أن أقرنا
به لرجل فطلب منا ضمان الدرك فيه فاجبنا ما في ذلك من قبلنا وبسببنا فأتى علينا الآن نضمنه له من
الناس فذكر ذلك لمحمد بن الحسن رحمه الله تعالى فقال ان أجبتهم إلى ما سأل وضمنتم له ما طلب كان
الضمنان باطلا وانحصاف رحمه الله تعالى جواز ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب عقيب قوله من
قبل فلان وبسببه ومن قبل الناس كافة وان كانت الدار ودية في يده يكتب وهي في يده أمانة من جهة
المقر له هذا يسلمها إليه متى شاء لا امتناع له عنه وان أقر بالعقار ولده ان كان الولد كبير يكتب فيه كما يكتب
في الاقرار للاجنبي وان كان الولد صغيرا يكتب ملك ولده الصغير المسمى فلانا وهو ابن كذا سنين وحقه وفي يد
هذا المقر ولاية الآبوة لأجل الحفظ يحفظها عليه إلى بلوغه وإيثار الرشد منه وصدقه فيه من له حق
التصديق خطابا *

نوع آخر في الاقرار بالدار وما فيها يكتب بعد قوله بحدودها وحقوقها وجميع ما فيها من الثياب
والامتنعة والعروض والمكبل والموزون والقرش والبسط والاثاث وسقط البيوت والذهب والفضة
وأواني الصفر والشبه والنحاس والرصاص والخزف والزجاج والرفيق والحيطان وغير ذلك وكل قليل وكثير
من جميع أصناف الأموال كلها لفلان ويتم الكتاب *

الاقرار بالكروم والاراضي وفيها ثمار وزروع كالاقرار بالدار وفيها أمتعة لان الزروع والثمار
لا تدخل في الاقرار بالاراضي والكروم كما أن الامتنعة التي في الدار لا تدخل تحت الاقرار بالدار وان كان
الاقرار باصل الاراضي والكروم يكتب كما يكتب الاقرار باصل الدار وان كان الاقرار بالاراضي والكروم
وبما فيها يكتب كما يكتب الاقرار بالدار وبما فيها فيكتب بما فيه من الزروع والثمار وان كان الاقرار
بما في الدار دون الدار يكتب اقراره بجميع ما في الدار التي في موضع كذا ويحددها من جميع صنوف الاموال
كلها من الثياب والعروض والامتنعة والقرش والبسط والذهب والفضة والعيود والاماء والبقر والابل
والغنم والكيلى والورقى والاطعمة والاشربة وسقط المنزل والاثاث والقرش والنحاس
والشبه والخزف والزجاج ملك فلان وحقه وكذلك اذا كان الاقرار بما في الكروم من الثمار دون الكروم
أو كان الاقرار بما في الاراضي من الزروع دون الاراضي ففي الزروع يكتب أقر فلان أن جميع زرع
الشعير النابت في كذا برة أرض يكتب موضع الارض وحدود الارض التي فيها الزرع وهذا الزرع دون
سنبه قد قدنا حصاده أو يكتب واستحصه فاقر أن الشعير القائم في هذه الاراضي المحدودة كله ملك هذا المقر
له دون رقبه هذه الاراضي ويتم الكتاب *

وفي الثمار يكتب أن جميع الثمار التي في كرم كذا وحدودها كذا الخارجة من أشجار هذه الكروم
المحدودة فيه القائمة على أشجار هذه الكروم ودون أشجار هذه الكروم ودون رقبه أرض هذه الكروم ملك

(٤٦ - فتاوى سادس) قضى الدين من وارث الطالب جازو برئى من الدين * أخبر بموت المدين فقال جعلته في حل ثم
بان حي ليس له طلب الدين * أتى المدين أجود ما عليه لا يجبر الدائن على القبول * أمسك مدينه فترعه منه انسان وانقلت لا ضمن التلزع
الدين * باع مسلم خرا أو في من ثمنه دينه لا يأخذ الدائن وان البائع المدين نصرانيه أخذ الدين * مسلم غصب أو سرق ما لذي يؤخذ
به في الآخرة وظلامة الكافر وخسومة الدابة أشد لان المسلم أمان يحمله ذنبه بقدر حقه أو يأخذ من حسنة الكافر لا يأخذ من

الحسنات ولا ذنب للدابة ولا تؤهل لأخذ الحسنات فتعين العقاب وهذا بناء على ان الدواب يحشرون للعزائم عند فلاحها لا بالي الحسن
الاشغري فيه قال الله واذا الوحوش حشرت ثم يكتونوا ترايبعد الاقتصاص ولا بأس بقبول هدية المستقرض لانها غير مشروطة في
القرض فمن جرت عادته بالمهاداة قبل القرض فالأفضل القبول لان قبولها من حقوق المسلم على المسلم وكذا اذا كان المهدي معروفا
بالجود والسخاوة أو كانت بينهما (٣٩٣) مودة لان السبب الظاهر قائم مقام العلم وان لم يوجد من هذه الامور واحد فالقول عن

قبوله أفضل لان الظاهر انه قرض جزئ منفعة فالحاصل ان الاهداء لو
للدنين لا يكره ولولسدين يكره وكذا الحكم في هدية القاضي كره بيع الهذرة الخالصة لا المختلطة بالتراب والسرقين الاحتكار المكره ان يشتري طعاما في المصر وينقله الى منزله ويتربص الغلاء لبيعه وذا يضرب بالناس وان جلبه من مصر آخر وأمسكه للغلاء وذا يضرب باهل مصره يكره أيضا عند الثاني وعند هالما ويستحب أن يبيع وكذا الخلاف في الفاضل عن زراعته وان اشتراه من رستاق مصره ونقله وأمسكه مع حاجة الناس اليه لا يكره عندهما وقال محمد يكره في كل قرية تجلب طعامها الى المصر لتعلق حق المصر به ويختص بالاقوات للبشر وقال الثاني رحمه الله يجزى في كل ما يضرب بالناس كالقطن ونحوه والمسدة اذا قلت لا يكون احتكارا وان كثرت يكون احتكارا والفاضل شهر ومادونه أخذ من مسئلة الحلف على قضاء

هذا المقر له ويتم الكتاب والله تعالى أعلم *
(نوع آخر في الاقرار باعيان غير مضافة الى مكان ينبغي أن يكتب نسخة الاعيان على صدر القرطاس بالفارسية ويذكر كليل ماهو كليل ووزن ماهو وزن وذرع ماهو ذرع وطول ماهو طول وعرض ماهو عرض مثلي فلاحا حاجة الى ذكر مثلي وبعد ما فرغ من كتابة النسخة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقب تلك النسخة ثم يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته له وعليه طائعا ورأيا أن جميع هذه الاعيان المذكورة صفاتها وقدرها وذرعها وطولها وعرضها وقيمتها في هذه النسخة المكتوبة بالفارسية على صدر هذا القرطاس قبل ذكر هذا الاقرار ملائمة فلان وحقه وهو أولى بها بالتصرف فيها من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين ويتم الكتاب *
(نوع آخر في الاقرار بمنزل في دار يكتب أقر فلان أن جميع المنزل الذي هو في الدار المعروف بكذا حدود هذه الدار كذا وهذا المنزل عن عيني الداخل في هذه الدار وعن يساره أو مقابله وهو البيت الصيني أو الشتوي وأحد حدوده من هذه الدار لزيق محسن هذه الدار والثاني لزيق بيت صيني أو شتوي فيها والثالث لزيق صفة فيها والرابع لزيق متوضف فيها بحدوده وحقوقه كلها أرضه وبناؤه وسفله وعلوه بطريقه في هذه الدار سلمها الى الباب الا عظم لهذه الدار وكل قليل وكثير فيه ومن حقوقه ملك فلان وحقه ويتم الكتاب *
(وان كان الاقرار بمنزل في الدار يكتب أقر أن جميع الغرفة التي على البيت الصيني أو على البيت الشتوي من جميع الدار المشتملة على البيوت وهي في سكة كذا أحد وهذه الدار كذا وهذا البيت الذي هذه الغرفة عليه عن عيني الداخل في هذه الدار وحدوده البيت كذا وأقر هذا المقر أن هذه الغرفة المذكورة فيه ملك لفلان دون سفلها ويتم الكتاب *
(وان كان الاقرار ببيت من دار مشتركة بينه وبين آخر يكتب على الوجه الذي بينا ثم يكتب فان وقع هذا البيت بعد القسمة في نصيب المقر سلم كله للمقر له وان وقع في نصيب الآخر ضمن المقر للمقر له من نصيبه بقدر حقه وهو أن يأخذ قدر البيت من نصيب المقر بعد أن ضرب المقر بنصف ذراعان الدار والمقر له بذراع البيت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحد الى واثنين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له نصف ذراع البيت والمقر يضرب بنصف ذراعان الدار *
(نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار التي هي للمقر أقر فلان أن لفلان طريقا في داره التي في يده حدودها كذا وهذه الطريق من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا ومبدأ هذه الطريق من موضع كذا الى باب الدار الا عظم سلمها في هذه الدار وطول هذه الطريق من مبدأ الى باب الدار كذا وعرضها كذا يتطرق فيها فلان من داره الملاصقة لهذه الدار وأحد حدود هذه الدار التي لها هذه الطريق والثاني والثالث والرابع كذا وباب هذه الدار التي لها هذه الطريق في موضع كذا منها يسلك فيه الى هذه الطريق حين يخرج الى باب هذه الدار الى الطريق الا عظم أقر أن جميع هذه الطريق بحدودها وحقوقها لفلان وفي ملكه ويده وهو أولى بها من المقر هذا ومن سائر الناس ويتم الكتاب * وان كان الطريق مشتركا بينهما راد في الكتاب مشتركا بينهما *

الدين قريبا وبعدا واذا رفع أمره الى الحاكم أمره ببيع الفاضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة (نوع بالقيمة العدل أو بفن يسير ولا يسعر فان باع بضع فبئته ينع وذ كر الصداق يجبس ويه زلكن لا يبلغ خسين فان امتنع عن البيع بعد التقدم اليه بأمر الحاكم عند الكل والامام يرى الجرا أيضا اذا علم الضرر وكافي المغنى المباحن والمكاري القلس والطبيب الجاهل وتلقى الر كان ان أضرب باهل البلديكره والا لا اذ لم يلبس السعر على الوارد فان لبس كرم مطلقا ويسم بناء مكة لا يكره بخلاف بيع أرضها عند

الامام فانه يمنع لانه وقف الخليل عليه السلام وعندهما هي كالبناء * رأى رجلا يبيع جارية غيره وزعم انه وكيل الملك للشراء لقبول خبرا لو احدى المعاملات وكذا لو قالت الجارية بعثني اليك مولاي هدية حل له وطؤها ان وقع في قلبه انها صادقة * قال الحاكم النجاشي اول القصاب يبيع منابذهم والنجاشي يخاف ان نقص ان يضر به الحاكم لا يجل الشراء لانه يبيع المكره * والحيلة ان يقول يبيع كيف تحب فان باع كما امره الحاكم ثم قال اجرت البيع حل الاكل * جاء صبي الى بقال بجزأ وفسل (٣٦٣) يشتري منه ما ينفع به في البيت

كلخل ونحوه له البيع وان طلب جزأ أو فسستقا ونحوه مما يختص به الصبي الافضل ان لا يبيع حتى يسأل عن اذن وليه به * في الثروة وغيره وقع السكر أو الدرهم المنشور في حجر رجل فاراد آخر أخذه ان الاول هيا حجرة لذلك ليس الثاني أخذه والا له ذلك وكذا اذا دخلت حمامة برية في دار رجل فاراد آخر أخذا ان ردة الاول الباب وسد الكوة لاخذها أو هيا البيت لذلك ليس الثاني أخذا والا له حمامة أنى ازوجت مع حمام ذكر لا آخر قباضت وفترخت فالفرخ لصاحب الانثى لان الولد يتبع الام ملكا وحرية في بني آدم فكذا ملكا في الحيوانات ولهذا كره العلماء أكل لحوم

الجواز (٢) قيل المصدق لو من الحمام الأهل الى لامن البري لا يحتمل أن يكون الجواز لمالك الغنم لانه يبحث مودعات الأرض فان كل المرسونات من ذوات الاربع يلتقطه

نوع آخر في الاقرار بحداد رجل يكتب موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه ويجب أن يكتب هذا الحداد المحدود فيه بأرضه وينائه لما ذكرنا من اختلاف الروايتين في الحائط انه اسم للبناء والارض أو للبناء لا غير *

نوع آخر في الاقرار بنهر أو قناة يكتب في النهر أقر أن النهر الذي في موضع كذا يدعى بكذا ومبدأ هذا النهر في موضع كذا ومغفره من نهر كذا ومصبه في موضع كذا طول هذا النهر من مغفره الى مصبه كذا ذراعا بذراع كذا وعرض هذا النهر كذا أقر أن جميع هذا النهر كله يمتلي ترابه من كل جانب من جانبيه خمسة أذرع في طول هذا النهر بحدود ذلك كلها وأرضه وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه لهذا المقر له ويتم الكتاب * وفي القناة يراى أرضها وبناؤها *

نوع آخر في اقرار المشتري أن المشتري ملك غيره وأنه كان وكيل عن ذلك الغير في الشراء وأراد الكتابة على ظهر الصك يكتب أقر المشتري فلان المذكور اسمه ونسبه في بطن هذا الصك في حال جواز اقراره وسائر تصرفاته طائعا أنه كان اشتري جميع الضيعة المذكورة في بطن هذا الصك وأجميع الدار المذكورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه بالثمن المبين فيه انه فلان بن فلان اشتراها له بماله وتوكله اياه به ونقد الثمن من مال موكله وقبض هذا المعقود عليه لاجله وأن جميع هذه الدار وهذه الضيعة ملك فلان وحقه وأن اسم هذا المقر المذكور في بطن هذا الصك اسم عارية وكاله لا اسم استحقاق وأصاله ملك فلان وحقه وأن موكله فلانا ولي بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه لا دعوى لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وأنه لو ادعى ذلك كله أو شيئا منه أو ادعى ذلك من يقوم مقامه في الدعوى حال حياته أو بعد وفاته فدعواه باطله وصدقه المقر له في ذلك كله مشافهة في يوم كذا

وان أراد أن يكتب كتابا مستدأ يكتب أقر فلان أنه كان اشتري من فلان دارا في موضع كذا بثلث كذا وكتب بذلك صك شراؤه فذه نسخته ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الشراء الى آخره ثم يكتب وانه كان اشتراها لفلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا وان أراد أن يكتب شراء النصف لنفسه وشراء النصف لغيره يكتب أقر طائعا أنه حين اشتري جميع الدار التي في موضع كذا اشتري نصفها شأنا لنفسه ونصفها شأنا لفلان بماله وأمره وتوكله اياه بذلك وأن جميع هذه الدار المحدودة مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر له بسبب هذا الشراء مشاعا بينهم ماضفين وهو في أيديهما وأن نصف جميع هذا الثمن منقول من مال فلان بأمره وصدقه هذا المقر له مشافهة *

اذا أراد الوصي كتابة اقراره أن ما اشتراه اشتراه لهذا اليتيم يكتب أقر فلان الوصي من جهة فلان ولولده الصغير فلان أن جميع المنزل الذي اشتراه من فلان بثلث كذا اشتراه لهذا اليتيم بحق ولايته عليه بحكم الوصاية الثابتة له عليه من جهة أبيه فلان لما رأى فيه من الاحتياط بجماله والاحتياط به واستغناء النماء والزيادة فيه والتوفير عليه وأنه دفع هذا الثمن من مال هذا اليتيم بحق ولايته عليه الى هذا البائع وأنه تسلم ما بين شراؤه من بآئنه هذا اليتيم وأن هذا اليتيم أولى بما بين شراؤه فيه منه ومن سائر الناس أجمعين وأن اسمه في هذا الكتاب عارية وأنه لا حق لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وقد جعل هذا الوصي هذا اليتيم بعد بلوغه ويناكس الرشمنه واستحقاقه قبض ماله مسطاعا على قبض جميع ما اشتراه هذا الوصي له

ومع ذلك لم يكره اجمع ما المطر في طشت انسان وأراد آخر أخذه ان كان صاحب الطشت أعلم لذلك لا يلي الثاني أخذه والا فلا وكذا الشبكة المنصورة للبعف اذا تعقل بها متوحش أو تكس نطي أو تعلق طير بشجرة فاما التراب المجمع في ضفة النهر أو البئر لكل أحد أخذه لان الحافر قصد الحفر لاحتيازة التراب الا اذا أدى الى ضرر كان كسا وضفة البئر والنهر فيمنع من الاخذ بدفع السكر والدرهم أو الدنانير ليشتره على العروس ليس له أن يدفع الى غيره ولا أن يهبس منه شيئا لنفسه ولا يلتقط هومنه ولو حضر رجل بعد التراب قبل نهب

المنشورة أيضاً أن يأخذ منه وقال الفقيه أبو جعفر ليس له ذلك * دخل مقصوداً للجامع فوجد فيها من السكر المنشورة الأخذ الأعلى قول
الفقيه كافر * وجد في السوق سكرًا ملقاة ليس له الأخذ بخلاف المسئلة الأولى لاحتمال أن يكون هذه لقطة لا منشورة * هل يباح نثر الدراهم
قبل لاوقيل لأبأس به وعلى هذا الدنانير والقلوس وقد يستدل من كره بقوله عليه السلام الدراهم والدنانير خاتمان من خواتيم الله تعالى
فمن ذهب بخاتم من خواتيم الله (٣٦٤) تعالى قضيت حاجته * الخامس في الأكل * دعي إلى وليمة فإذا فيها شرية خمر أو

عليه غناه أن على المائة
لا يجيب الدعوة والأجابه
أن حامل الذكروا مقتدى
في الدين لا يحضر أصلاً لأنه
يستدل بحضوره ثمة على
جواز ويحصل جرة
الفسقة على الفسق وهذا
أذ لم يعلم قبل الدخول وأن
علم أن محترماً ما يعلم أنه ان
دخل يتر كونه دخل والا
* يروى أن ابن المبارك رأى
في المنام فقيل له ما فعل
ربك جبل جلاله بك فقال
عائتي وأوقفتي ثلاثين سنة
بسبب أني نظرت باللطاف
يوماً إلى مبتدع فقال انك لم
تعد أدق في الدين فكيف
حال القاعدة لا تقهه بعد
الذكرى مع القوم الظالمين
* ولا بأس بقبول هدية
العبد التاجر واجابة دعوته
واستعارة دابته لا كسوته
الثوب وهديته الدرهم
ومادون الدرهم لأبأس
به * وفي شرح الطحاوي
يطعم الطعام ويتصدق
بالدرهم ونحوه * وعن
الثاني رحمه الله في آكل
الربا يدعوا الرجل إلى دعوته
يجيبه وفي الروضة يجيب
دعوى الناسق والورع أن
لا يجيبه ودعوة الذي أخذ

وعلى خصوصية من خصصه فيه إلى آخره *
* نوع آخر في إقرار الرجل بأنه معدم وأن الدار التي في يده عارية لرجل آخر * يكتب أقر فلان طائعا أنه
معدم لأيمك شيأ من مال الدنيا لا على ظهر الأرض ولا في بطنها دون الثياب التي على بدنه ما يبلغ قيمته كذا
درهما وأنه في عيال فلان وهو الذي يتق عليه وأنه ساكن في الدار المنسوبة إلى فلان على جهة العارية
وأنه ليس له في يد فلان مال ولا ملك ولا صامت ولا ناطق ولا شيء مما ينطق عليه اسم المال وصدقه فلان *
* نوع آخر في إقرار بمفاسدة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود كان اشترا منه * يكتب أقر
فلان طائعا أنه فاسد فلان بربض أو طوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع كذا
حدودها كذا وناقضه كل عقد كان فيها من جهته ما من رهن ووثيقة بمال مفاسدة صحيحة جائزة لا فساد فيها
ولا خیار ولا معنى يوجب بطلانها وأنه رد عليه جميع هذا الدار بحق هذه المفاسدة رداً صحيحاً وأنه قبض من
المقر له كل حق واجب عليه بحق هذه المفاسدة وغيرها قبضاً صحيحاً وأنه أبرأه من ذلك أبرأ صحيحاً فلم يبق له
ولا لاحد على هذه المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في هذه الدار من بيع ولا رهن
ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاها *
* نوع آخر في إقرار بمفاسدة الرهن * أقر طائعا أن الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا كان رهناً
في يده من جهة فلان بمال كان له عليه رهنه به وأنه قضاه كله وأن هذا المقر فاسده هذا الرهن في هذا
الكرم ورده عليه وأنه قد استرده وافتكه وقبضه فلم يبق لهذا المقر على هذا المقر له دين ولا له هذا المقر له في يد
هذا المقر عين ولا لاحدهما على الآخر خصوصية وصدق كل واحد منهما صاحبه في ذلك كله وأشهدا
والله تعالى أعلم *
* نوع آخر في إقرار بفسخ البيع وغيبه صك الشراء * أقر فلان طائعا أنه كان اشترى من فلان جميع
الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة الوفاء والوثيقة لا على سبيل البتات والحقيقة بكذا
ووقع التقابض بينهما من الجانبين وقد كان بذل له خط الوفاء وأنه متى تقدم مثل هذا الثمن وطلب منه بيع
ذلك منه وقبض ثمنه وتسليم المبيع إليه أجابه إلى ذلك ثمن فلان وهو البائع تقدم مثل ذلك الثمن وطلب
من المقر له بيعه فباعه منه به وقبض الثمن ورد الدار المشتراة عليه وطلب فلان من المقر هذا رد ذلك الصك
فجوز عن رده وقال أنه قد غاب فطلب من المقر هذا ثقة وأقر طائعا أنه استوفى من فلان البائع جميع هذا
الثمن وهو كذا بدفعه إليه وإيفائه ذلك إياه وبرئ البائع هذا إليه منه براءة قبض واستيفاء وسلم إليه جميع
ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من هذا المقر في ذلك وشراء هذا البائع ذلك منه وضمن
الدرك من هذا المشتري في ذلك كله لهذا البائع وإقراره أنه لم يبق له يعني للمقر على البائع هذا في ذلك كله
دعوى ولا خصوصية ولا في أصل هذا المحدود ولا في غلته ولا في ثمنه ولا في قيمته وأن هذا الكرم كله ملك البائع
هذا وهو أحق به من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأن المقر هذا متى أخرج ذلك الصك فهو مبطل وهو
في أقامة البينة على ذلك وطلب البين مبطل وصدقه هذا المقر له في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى أعلم *
* نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته وإقراره بالزواج لها بذلك * شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب
شهدوا جميعاً أن فلان بن فلان جهز ابنته فلانة من خالص ماله صلالة لها وتعتطفها عليهم وأحسننا إليها وما

الأرض مزارة ودفعها على هذا لأن المزارة فاسدة عنده * والمذكور في مبسوط شمس الأئمة في
كتاب المزارة وهو أن العامل بالثمن دفعه لا يفسق ليس يدل على أنه يجيب دعوة من يأخذها من أجرة ويدفعها * وفي التناوي قدم السلطان
ما كروا من مشتراه كل والان لم يعلم أن هنه مفصوباً كاه * ولا يخلف عن دعوة العامة كدعوة الختان والعروس فإذا جاء
قعدان شاء كل والفضل الآخر كل أن لم يعلم بالحرمه * ولا بأس بالدف بلاجل ليلة العرس * ولا بأس بأن يلقم بعض الاضياف

بعضاً وكذلك الخدم الواقفين على رأس المائدة والهرة لا الكلب إلا الخبز المحترق والخبز العادة ولودخل عليه انسان لا يجوز له أن يعطيه شيئاً ورفع الزلة حرام بكل حال إلا بالذن وبكره وضع الملحقة والقصة على الخبز قال الامام الصغار لا أجنق تلبية الذهاب الى الضيافة سوى أن أرفع الملحقة من الخبز وبكره مسح البدن بالسكين بالخبز ولا يعلق الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا يعلق ولا بأس بالاكل منه أو مكشوف الرأس في المختار والأسراف في الاكل منهي ومنه الاكل فوق الشبع الا اذا كل ثلاثاً يجبل (٣٦٥) الضيف أو يريد صوم الغد وإذا كل

فوق حاجته لينقيا لأس فوق به وكان أنس بن مالك رضى الله عنه يأكل ألوان الطعام ويتقبأ فينفعه ذلك ومن السرف الأكثار من الباجات الاعتدال الحاجة بأن يمل من نوع فيستكثر حتى يستوفى من كل نوع فيجمع عنده قدر ما يتقوى به على الطاعة أو قصد أن يدعو الاضياف يوم بعد يوم الى أن يأبوا الى آخر الطعام ومن السرف أن يأكل وسط الخبز ويدع جوانبه وعن الثاني انه لا يكره التفخ في الطعام الاجل صوت نحواف وهو محمل النهي ومن الاسراف ترك اللقمة الساقطة من المائدة بل رفعها أو لا ولا يكلمها قبل غيرها ولا ينتظر الادام بعد حضور الطعام ولا يأكل طعاماً حاراً ولا يشم ومن السنن لعق الاصابع قبل المسح بالماء والقصة والبداية بالماء والختم به ماتت الدجاجة وفي بطنها بيضة تؤكل وبكره أكل الطين لانه تشبه بفرعون والشعر المأخوذ من بعير الابل يغسل ويؤكل ويباع لامن البقر لان البعير صلب والخش لا يخبز وحده في وسطه يعرفه

ساق اليها زوجها فلان من صدقها واعطاها ما بهد ما جرى بينهما نكاح صحيح على وافية الشرع مستجمع لشرائط الصحة وذلك عند زفافها الى بيت زوجها هذا جرح الله تعالى بالخبز والبركة شملها وكثر بالذنية الطيبة نسلها وبذر ثياب الزوج ويفصل ذلك تفصيلاً وبين صفة كل شيء وقيمة ما كان من ذوات القيم ويذكر ما كان من المذروعات وثياب المرأة وفصل كل نوع من ذلك تفصيلاً ذكر الحلي واللائي والجواهر وبين الصفة والقيمة وبذر الثياب ويفصل ذلك ويذكر الصفة والقيمة وعلى هذا القرش والبسط وكذلك على هذا وأنى الصغر والرماس والحديد وبين الممالك فكذلك جارية رومية قيمتها كذا وغلاما تركا قيمته كذا وجارية هندية قيمتها كذا وكرم في قرية كذا وحده كذا وثلاث حوانات في سوق كذا وحدودها كذا ثم يكتب عقب النسخة * بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان طائعاً أن جميع هذه الاموال المذكورة باجتناسها وأنواعها وصفاتها وقيمها غير ثياب بدن هذا الزوج المذكور في صدر النسخة ملك ابنته فلانة هذه وحققها في يدها وتحت تصرفها وأنه لاحق لهذا المقر في شئ منها أو أنها لاحق بها كلها منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعاه أو شأها أنها ملكه وأنه عارية في يدها من جهته فدعواه مردودة وأشهد على نفسه بذلك من أثبت اسمه آخره ويتم الكتاب * ويكتب الشهود أسماءهم في آخر هذا الكتاب ثم بعد كتابة الشهود على اقرار الاب بذلك أسامهم يكتب اقرار الزوج فيكتب * بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان بن فلان طائعاً أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القرطاس سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما أضيف اليه ملك زوجته فلانة هذه وحققها في يدها وتحت تصرفها وقد جعلتها الى يسه كما تحمل الزوجات الى بيوت أزواجهن من غير أن يكون له فيها أو في شئ منها ملك أو حق أو دعوى وأقر أنه متى ادعى شيئاً من ذلك كله لنفسه سوى ما أضيف اليه فذلك باطل مردود وأقر أنه عليه وفي ذمته من بقية صداقها كذا حقاً واجابودينا لزاماً طالبيه بها اذا توجهت المطالبة شرعاً وأشهد على نفسه ويكتب أسماء الشهود بعد ذلك والله تعالى أعلم *

نوع آخر في اقرار الابنة بجهازها لا يبيها ولا مهرها ولذلك وجوه (أحدها) أن يكتب نسخة الجهاز في صدر قرطاس على نحو ما ينطق هذا ويكتب بعد ذلك * بسم الله الرحمن الرحيم أقرت فلانة بنت فلان طائفة أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القرطاس باجتناسها وأنواعها وصفاتها وقيمها ملكاً ليها فلان هذا وحققه بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار بذلك وأن جميع ذلك في يدها بطريق العارية وصداقها أو مهرها هذا مشافهة وأشهدا (الوجه الثاني) يكتب أقرت فلانة طائفة أن جميع ما يعرف بها ونسب اليها من جهازها من جميع أنواع الثياب والامتنعة والقرش والبسط والحلي من الذهب والفضة والجواهر واللائي والاواني الصغرى والشبهية والزجاجية والحديدية والخزفية وأنواع الامتنعة والاثاث والسقط وغير ذلك من كل قليل وكثير التي هي مكتوبة في كتاب جهازها وهي الا في بيت زوجها ملكاً ليها فلان بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار بذلك وصداقها أو مهرها هذا مشافهة وأشهدا (الوجه الثالث) أن يكتب الاب نسخة جهازها وقت التسليم اليها ويشهدا في انعامات هذه الاشياء الى بنت بطريق العارية قال الصدر الشهد حسام الدين رحمه الله تعالى الاحوط أن يشتري الاب منها ما في هذه النسخة بمن معلوم ثم ان الابنة تبرئه من جميع الثمن وعندى أن الاحوط ما كتبه أولاً

يرى البعير ويؤكل ان البعير على صلاته * حبة من قار الفارة سقطت في قارورة الدهن أو في حنطة وطعنت لا يؤكل * لبن المرأة والشاة والبقرة الميتة طاهر * أكل خراف الجاهل في الدواب لا بأس به * أكل التراب ان كان فيه شئ من الحيات يكره ولكن يجوز بيعه وان لم يكن فيه شئ من الحيات لا يكره ويكره معالجته الجراحة بعظم انسان أو خنزير لا يحرم الانتفاع * ووضع العجين على الجرح ان علم ان فيه شفاء لا بأس به والذي يعرف ولا يقرأ أن يكتب شيئاً من القرآن على جهة تلوين بالبول وعلى جلد مستأن فيه شفاء ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم نفي الحرمة عند علم بالشفاء فدل عليه جواز المسحة بالخبز وجواز شربه لازالة العطش * اجتمع

كسرات خبز ولا تشتهي أكله أن يطعمه الدجاجة أو البقرة أو النشاة ولا يطرحها في النهر أو الطريق إلا إذا وضعها على الأرض ليأكلها
التمل * أكل عشرة أمثاله أو اشترى بعشرة أو كان له عشرة أو ثواب خلف أنه أكل خسة أو اشترى بخسة أو عنده خسة ثياب لا يكون كاذبا ولا
حائلا بوجوده مع الزيادة وعدم دلالة العدد على نقي الحكم عن الزائد في أمثال هذا * طرح قدح من خرفي قدر ثم صب فيه نخل حتى صارت
المرقة حامضة كالنخل لا بأس به * إذا (٣٦٦) احتاج الأب إلى مال ولده انفق به ياخذ بلا عوض وإن لهدم فقره كافي المقارنة بما القيمة * مع

الأب والابن ما في المفاضة
يكفي لأحدهما أن للوضوء
فالأب أولى بالخلاف وإن
الاحتياج إلى الشرب فالابن
أولى لأن قتل نفسه أعظم
وزرمان قتل غيره ولو قلنا
الأب أولى لوجب على الابن
ترك الشرب والأخذ حتى
يموت عطشا والامتنع عن
شرب ماء أو كل طعام حتى
يموت قاتل لنفسه فأولاه
من أي شيء يكون قاتلا لغيره
وقتل النفس أعظم والمبتلى
بين بلتين لا يختار الأشد
وقال محمد بن سلمة الأب أولى
وهو المختار لأن الأب كان
سببا لحياة فلا يكون من البر
أن يكون الابن سببا لهلاكه
وقد عرف في السير * وإن
اجتمع في جنازة المرأة زوجها
أبوالابن مع الابن يقدم
الابن أباه كراماله * وشرب
الماء من السفاية يجوز للغني
والفقير وحمل الجمد منها إلى
منزله بكرة * خاف الموت جوعا
ومع رفقة طعام أخذ بالقيمة
منه قد رما بسد جوعته
وكذا الوعر رفقة ما وخاف
الموت عطشا أخذ قدر ما يدفع
العطش فإن امتنع قاتل
بلا سلاح وإن الرقيق يخاف
الموت عطشا وجوعا أيضا

والله تعالى أعلم *

نوع آخر في الأقرار بالحيوان * يكتب أو لا على مصدر القرطاس أسماء الحيوان وصفاته وشيئهم كما
تكون ثم يكتب ذكر الأقرار عقيب النسخة على الوجه الذي بينا أو يكتب أقر فلان بن فلان إلى آخره أنه
باع من فلان كذا شيئا مغنيته ويذكر أوصافها وشيئهم بكذا دراهم وأنه اشتراها منه بمائة قبض الثمن
منه ولم يسلم المبيع إليه وأنه يسلمها إليه متى طلب منه تسليمها إليه وصدقه المقر له *

نوع آخر في أقرار المرأة بقبض النفقة والكسوة لمدة * أقرت فلانة بنت فلان طائفة أنها قبضت
واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المقدرة لها عليه حسب ما أوجب الشرع في أمثالها
لستة أشهر أولها كذا وآخرها كذا قبضا صحيحا واستيفاء كاملا وصدقه فلان زوجها هذا مشافهة ويتم الكتاب
نوع آخر في أقرار العبد بالرق لمولاه * أقر فلان الهندي في حال جواز أقراره طائعا أنه عبد لمولاه فلان
وأن فلانا يملك رقبته ملكا صحيحا جازا تابعا وأن بخدمة فلان وطاعته واجبة عليه وأنه لا امتناع له على
فلان في خدمة ولا بيع ولا إخراج من ملكه بحق يدعيه من قبل فلان في ذلك ولا دعوى له قبل فلان ولا حق
ولا طلبية بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أشهد فلان على أقراره بجميع ما فيه بعد أن قرئ عليه
فقهه وعرفه فإن كان له سبب كسبه ولا يمنع ذلك صحة الأقرار ولا يشترط في هذا ذكر صحة البدن لأن حكمه
لا يختلف بالصحة والمرض *

نوع آخر في أقرار جارية بكونها أم ولد لمولاه * أقرت فلانة التركية أو الهندية وبحيلها طائفة أنها كانت
أمة لفلان بن فلان وملكه وفي يده وتحت تصرفه بملك صحيح تام وأنها ولدت منه ابنا يسمى فلانا أو ابنة
تسمى فلانة وأنه في حجرها أو أنها في حجرها ثابت النسب من سيدها أو أنها صارت أم ولد بولادة هذا الولد منه
وأن خدمته وطاعته واجبة عليها ولا امتناع من ذلك مادام حيا وصدقه سيدها فلان بذلك شفاها والله
تعالى أعلم *

وإن كان الأقرار من المولى بامومية الولد فقد ذكرنا ذلك في فصل أمهات الأولاد فلا نعيد * وإن كان
الأقرار من ابن المولى بكون جارية أبيه أم ولد أبيه وبعته بموت أبيه يكتب أقر فلان بن فلان طائفا في
حال صحته بدنه وقام عقله وجواز أمره له وعليه أن فلانة التركية أو الهندية كانت مملوكة أبيه فلان وأمهته
وتحت تصرفه بملكها بملك صحيح وإن أباه فلانا استولدها في حياته وأنها ولدت من أبيه فلان ابنا ثابت
النسب منه اسمه فلان وأنها صارت أم ولد له ولادة هذا الولد وإن أباه هكذا أقر في حال حياته بكونها أم ولد له
وأنها عتقت بموت أبيه من جميع ماله وأنه لاحق لهذا المقر فيها ولا دعوى ولا سبيل له عليها إلا سبيل الولاء
فإن ولدها له بعد أبيه وصدقته هذه الجارية مشافهة وإن كان الأقرار من الابن بتدبير عبده من جهة أبيه
وعتقه بموت أبيه يكتب في حال جواز أقراره عن طوع ورغبة أن العبد الهندي المسمى فلانا كان ملك أبيه
فلان وخقه بملكه بسبب صحيح ملكا صحيحا تاما وإن أباه كان دبره في حال حياته تدبيره صحيحا مطلقا من
خالص ماله وهكذا أقر أبوه وإن أباه مات وعتق هذا العبد من تركته بخروجه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا
الابن عليه إلا سبيل الولاء ولا دعوى له عليه من جهة الميراث ولا خصومة له معه في الاستسعاء وصدقه هذا
الغلام في ذلك واجبة *

نوع

ترك له البعض * خاف الهلاك عطشا وعند خمره شربة قدر ما يدفع العطش إن علم أنه يدفعه * خاف
الهلاك جوعا فقال له أخرج قطع يدي وكه ليس لذلك لأن لحم الإنسان لا يباح حال الاضطرار لكرامته * أكل الطعام للسمن لا بأس به مالم
تأكل فوق الشبع وعن الثاني رحمه الله لا بأس بالحقنة للسمن * أكل الجوز الذي يلعب به الصبيان أيام العيد لا بأس به مالم يقاشره ولا
فهذا الصنع حرام * الثمار لو على الشجر لا يأخذ بها إلا إذا كثرت وعلم أنه لا يطبق عليه إلا كل لا الحمل وكذا إن ساقطة من الشجر

في المصر الآن يعلم رضامالكه انصا ودلالة وان في الحائط لاني المصر قالي تقي كالجزء كذلك والقي لاسبق كالتفاح ونحوه تكلموا والاصح انه لا باس به الم يتيقن انهي صريحا ودلالة رفع الثامن النهر وأكله جائز وان كثرت ورفع الحطب من النهر أعني النهر يجري فيه الماء ان لا قيمة فالأخذ يجوز * رفع الورق الساقط من الشجر أيام الصيف ان له قيمة كورق الفرساد ود الفز لا يجوز ويضمن قيمته والايحوز نوع في التداوي * التداوي بلبن الان لا باس به قال الصدروفيه نظروا دخال (٣٧٧)

جوز الثاني وعليه الفتوى ومنعه الامام * امتنع عن الاكل حتى مات جوعا ثم وان عن التداوي حتى تلف مرضا لان عدم الهلاك بالا كل مقطوع والشفاء بالمعالجة مظنون وقدم * قال ان تناول فلان من ماله فهو له حلال فتناول فلان قبل العلم لا يضمن ويجوز الاباحة وان عم وقال كل انسان فأكل منه انسان قال ابن سلمة يضمن لانه ابراهيم المجهول لا يصح وقال ابن سلام لا يضمن لانه اباحة والاباحة من المجهول جائزة وبه فتى * قال لا يخرج جميع مائتا كل من ماله فقد جعلت في حل منه فهو حلال له ولو قال جميع مائتا كل من ماله فقد أبرأئك عنه لا يبرأ قال الصدور الصواب انه يبرأ على قول محمد بن سلمة رحمه الله

السادس في النكاح * له امسه وطنها فتزوج أخا جازولا بطوها حتى يحرم الاخرى له امتان أختان قبلهما بشهوق يجامع واحدة منهما ولا يقبل ولا يس ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يخرج احدهما

نوع آخر في اقرار الوارث بقبض الدين من الغريم * أقر فلان طائعا أن أباه فلان مات وكان له على فلان كذا درهم ما دينا واجبا وحقا لازما وصار ذلك ميراثا لابنه هذا الوارث له غيره وأنه قضاه ذلك وأوفاه فاستوفى كله تاما وافيًا وكلاهما برأ عن ذلك ابراء صحيحا وضمن له كل ذلك في ذلك وفي شئ منه ضمانا صحيحا لما في الشرع وقبل فلان منه هذا الاقرار مواجهة وان كان هذامن الموصى له يكتب أقر فلان أن فلانا كان أوصى له في حياته حال صحة عقله وجواز أموره له وعليه بجميع تركته بعد وفاته ولا وارث له بقرابة أو زوجية وأوصى اليه بطلب تركته حيث كانت وأين كانت وعلى من كانت وفي يمين كانت وصاية صحيحة وأنه كان قبل منه هذه الوصاية له والوصاية اليه وأنه أثبت بحجة شرعية على فلان كذا درهم دينا واجبا وحقا لازما لهذا المتوفى وطالبه بهذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان هذا جميع ذلك اليه وأن هذا المقر قبض ذلك كله منه واستوفاه تاما وافيًا الى آخره والله تعالى أعلم *

نوع آخر في اقرار الوصي بمال اليتيم عنده * يكتب أقر فلان الوصي في تركته فلان وفي أموره والصغير فلان بتقليد من جهة قاضي بلدة كذا طائعا في حال صحته يدينه أن مال الصغير في يديه بحكم الوصاية وهو كذا درهم نقد او كذا من أعيان الاموال ويدينها ويصفها او قبضها يحفظها ويردها عليه عند بلوغه وائناس رشده من غير اعتذار واعتلال وقد صدق في هذا الاقرار تصديقا شرعيا وبتم الكتاب والله تعالى أعلم *

نوع آخر في اقرار اليتيم بعد البلوغ بقبض ماله من الوصي * أقر فلان في مجلس الحكم طائعا أنه قبض واستوفى من فلان الذي كان وصيا من جهة أبيه فلان في تركته أبيه وفي أموره هذا المقر في حال صغره جميع ما كان عنده وعليه من المنقول والعقار والضياع والحيوان والغلة والنقد والاعشار وأنزل الكروم وغير ذلك من صنوف الاموال قبضا جائزا بدفع هذا الوصي جميع ذلك اليه فلم يبق له يعني للمقر هذا على وصيه هذا دعوى ولا خصومة وأن هذا المقر متى ادعى على وصيه هذا بعد هذا عينا أو ديناً أو أدى ذلك من يقوم بمقامه في حياته أو بعد وفاته من وكيل أو نائب أو وصى فذلك كله باطل مردود وبتم الكتاب والله تعالى أعلم *

نسخة أخرى في هذا النوع * أقر فلان طائعا أن أباه فلان توفي وقد كان أوصى قبل وفاته الى فلان بجميع تركته واقتضاه ديونه وقضاها وتنفذ وصاياهم بعد وفاته ومات تابعا على هذه الوصاية من غير رجوع عنها أو عن شئ منها ولم يترك وارثا غيري وأن هذا الوصي توفي بجميع ما فوض اليه أمره وتصرف في هذه حسب ما طأطأه الشرع واقتضاه الحكم من قضا الديون والاقتضاء وتنفذ الوصايا من الثلث وانفق على هذا المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والادام والكسوة والوطاء بالمرور وأقر المقر هذا أيضا أنه بلغ مبلغ الرجال وأونس رشده ويستحق قبض أمواله واستيفاء وقفه فقبض هذا المقر جميع ما بقي من ماله في يد هذا الوصي من تركته أبيه فلان هذا المتوفى بحق الارث عنه واستوفى ذلك كله منه تاما وافيًا بعد معرفته جميع التركة باجناسها وأنواعها شيئا فشيئا من غير أن خفي عليه شئ من ذلك وأحاط علمه بذلك كله وأبرأ هذا المقر عن جميع دعاويه وخصوماته فتى ادعى هو عليه أن قبله أو عنده وفي يده من تركته أبيه هذا المتوفى من قليل وكثير قديم أو حديث أي ذلك كان أو أحدهم جهته فذلك كله باطل مردود وكل يئنه يقيمها عليه من ذلك أو حجة يحتج بها أو عين يطلبها في ذلك منه وبنازعه فذلك كله زور وهذا الوصي المقر له يرى من ذلك

عن ملكه نكاح أو عتيق أو يسع وبعد البلوغ لا يعرض الاما في المعاقدة الا بازار واحد * وإذا كان للمرأة خطاب لا باس بان يخطبها آخر أيضا وارخطها واحد ومات اليه كره ان يخطبها آخر وذكر الخواص لا يحرم الوطء في الشراء الفاسد ويكره ولا باس بان يجامع زوجته وأمنه بحضرة الثامن اذا كانوا لا يعلمون به فان علوا يكره حتى قبل دخول الحمام في الغدوات ليس من المروآت واذا من فرج امرأته أو وجهه فرجها قال الامام أرجو أن ينال الاجر وفي الفتاوى عزل عنها لما يخاف على الولد من سوء الزمان بلا ان ينال يسعد ذلك وان كان هذا

خلاف ظاهر الجواب وله منع امر أنه عن العزل ونحو الأعضاء في الحمام يكره الا عن ضرورة **السابع في اللبس** خرج عليه الصلاة والسلام وعليه رداء قيمته ألف درهم ورجع ما قام عليه السلام الى الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم وكان الامام رحمه الله يرتدي رداء قيمته أربع مائة دينار وكان يقول لتلاميذه اذا رجعت الى بلادكم فعدكم بالثياب النفيسة فالسرخسي يلبس الغسيل في علامة الاوقات والاحسن في بعض (٣٧٨)

وهو في حل وسعة في الدنيا والاخرة وقبل هذا الوصي هذا الاقرار منه مواجهة
نوع آخر في اقرار اليتيم انه اذن لوصيه بدفع ماله الى غيره **أقر فلان طائعا** اذ قد تمت له ثمانى عشرة سنة
 قطع في التاسع عشرة وانه قد احتلم وبلغ مبلغ الرجال وجرى عليه القلم فتوجه عليه الخطاب بالامر والنهي
 وأنه قد أمر فلانا الوصي في تركه أي وفي أمور هذا المقرر حال صغره أن يسلم جميع ماله الذي له عليه وعنده
 وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث أبيه هذا الى أمه فلانة بنت فلان لتحفظه عليه الى وقت حاجته وسلم هذا
 الوصي الى أمه جميع ما كان له عليه وعنده فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء من ماله من تركه أبيه وأقرت
 فلانة أم هذا المقرر أنها قبضت جميع ذلك **صاحب الضيعة** اذ دفع الى مزارعيه حنطة أو شعير على
 سبيل القرض ليجمعوها بذرا أو اذ أن يكتب كتابا على اقرارهم بذلك **فألوجه في ذلك** أن يكتب الكاتب أو لا
 على صدر قرطاس اسم واحد منهم واسم أبيه ووجهه ثم يكتب عقيب اسمه كذا من امن الحنطة والشعير أو
 ما أشبه ذلك ثم يكتب اسم الثالث والرابع والخامس على هذا الوجه ثم يكتب عقيب هذه النسخة بسم الله
 الرحمن الرحيم أقر هؤلاء المذكورة أسماءهم وأنسابهم في النسخة المذكورة على صدر هذا القرطاس أن
 فلان بن فلان الفلاني على كل واحد منهم ما كتب عقيب اسمه ونسبه من الحنطة أو الشعير أو الذرة
 الموصوفة كما فيه دين الا زما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح استقرضوهما منه ليجعلوها بذرا في ضياعه التي
 في قرية كذا وقبضوهما منه ومصدقهم المقرر فيه خطا با في تاريخ كذا والله تعالى أعلم
نوع آخر في اقرار الاستاذ للصغير الذي سلم اليه لتعليم عمل والنفقة واللباس عليه **هذا ما أقر الاستاذ**
 فلان في حال جواز اقراره طائعا أن فلانا سلم ابنة الصغير فلانا بولاية الالة عليه بعدما أقر فلان هذا ابنه
 هذا منه بولاية الالة ثلاث سنين متواليات أولها سنة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سنة شهر كذا من سنة
 كذا يعمل كذا يكذا درهم على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالنهار دون الليالي ودون أيام
 الجمعات والاعباد بقدر طاقتهم بما أمر به من هذا العمل ولا يمنعهم هذا الاستاذ من إقامة الصلوات في أوقاتها
 على أن يكون أجر عمل هذا الصغير في السنة الاولى لكل شهر كذا درهم وأجر عمله في السنة الثانية لكل شهر
 كذا درهم وأجره في السنة الثانية والثالثة بمهارته وحذاقته الزائدة في كل سنة اجارة صحيحة ومصدق أبو
 الصغير في ذلك كله مشافهة ثم يكتب اقرار الالة أنه اذن لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من اجرة عمل هذا
 الصغير في السنة الاولى الى ما يكفيه لطعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحيه بالمعروف من غير إسراف
 ولا تقتير وفي السنة الثانية يصرف مقدار اجرة السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل
 منها يؤديه الى والده وكذلك في السنة الثالثة يصرف مقدار اجرة السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر
 مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وقبل هذا المستأجر الاستاذ هذا الاذن من والد الصغير هذا وتسلم هذا
 الصغير منه وتفرق عن مجلس هذا العقد تفرق الابدان والاقوال وذلك في يوم كذا والله تعالى أعلم
نوع آخر في اقرار جهة الدار يكتب أقر فلان طائعا أنه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا
 حدودها وكذا وهب له هذه الدار بمحودها وحقوقها كلها وكذا وهب له صحنه مستعملة
 لشرائط الجواز محوزة مقبوضة فارغة لا فساد فيها ولا خيار ولا اشتراط عوض ولا لحقة ولا موعدة وقبلها
 هذا الموهر به لقبولا صحيحا في مجلس هذه الجهة قبل اقرارهما واشتغالهما بما يغيرها وقبضهما بما يثبت الشهود

للأكبر وكذا جمع المال اذا
 كان من حلال لا بأس به اذا
 كان لا يتكسبه ولا يضيع
 الفرائض وعن الامام أنه
 لا بأس بلبس الخنزير والرجال وان
 كان سدا مابريسا أو حريرا
 ولا بأس بلبس الجلبة المحشوة
 من الخنزير ويكره الثياب
 المصبوغة بالزعفران والعصفر
 والورس * ولا بأس بجلبة
 السيف وحائله المنطقه من
 الفضة لامن الذهب ولا يكره
 نوسدا الحرير والنوم عليه
 عند الامام ويكره عند
 محمد والثاني رحمه الله
 وتعليق التور من الحرير
 على الابواب والحيطان على
 هذا الخلاف والرجل والمرأة
 فيه سواء وانما التفاوت
 بينهما في اللبس وفي الخلاصة
 لا بأس بان يكون في
 بيت الرجل سرير ديباج
 وفرش ديباج لا يقعد ولا
 ينام عليه وكذا الاواني من
 الذهب التي تحمل لا تشرب
 منه والعلم من الحرير لوزاد
 على أربعة أصابع مضبوطة
 لا يحمل ولا بأس بأربعة
 أصابع ولبس ماسداه من
 الحرير ولجنته من غير الحرير
 يكره ولبس السواد مستحب
 وينقض العمامة وهي على
 رأسه كورا كورا ولا يلفها

على الارض والمستحب ارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجاوس
 وقيل مقدار شبر ولا بأس بلبس القلائس وقد صرح انه عليه السلام كان يلبسها ولا بأس بان يتختم بالفضة والاصح ان يتختم بالحرير الذي يقال
 له بشم لا بأس به والتختم بالذهب حرام في الصحيح فانما يتختم بالفضة عند الحاجة كالسلطان والحاكم وعند عدم الحاجة ترك أفضل ويجعل
 نقشه الى الكف في خنصر اليسرى وما روى انه عليه السلام قال اجعلها في يمينك فتسوخ وقدم اربك علامة للبعي والفساد والافتة هي

المعتبرة ولو كان خاتم الفضة كهيئة خاتم النساء بأن يكون له فسان أو ثلاثة يكره استعماله للرجال . اتخذ خاتمان فضة وفضة من يافوت أو فيروزج أو زمرد أو زبرجد أو عقيق ونقش عليه اسم الله تعالى أو اسمه لا بأس به ولا يشد سنه بالذهب عنده . وجوز له محمد رحمه الله وقيل الثاني مع الأول وقيل مع محمد . وله أن يشد بالفضة أجماعاً لا بعيد السن الساقطة بل يأخذ من شاة ذكية ويصلها وقال الثاني رحمه الله يأخذ من سنه لامن سن غيره . ويجوز الصلاة مع سنه لامن سن غيره . وقال محمد يجوز مع سن غيره أيضاً قالوا (٣٦٩) والخلاف لا يصح لأن سن الإنسان طاهر عندنا لأنه لا يتحلل الحياة فلا ينجم منه الموت ويكره الصلاة مع الخرقعة التي يمسح بها العرق ويؤخذ بها الخط لا لأنها نجس بل لأن المصلي معظم الصلاة عليها لا تعظم فيها وجل هذه الخرقعة إن لم يكره وإن الحاجة لا والخرقة المتقومة دليل الكبر ولا بأس بالرتم وهو خيط التذكروا الأدهان في آنية النقة . دين والا كل جملة الذهب والا كتحال يعمل من النقدين وإحراق العبود في مجرماتها لا يجوز للرجال والنساء اما الاناء المفضض والمذهب اذا لم يضع فيه ويده على النقة . دين لا بأس به عنده وكره عندهما وكذا الاختلاف في المضرب من كل الاواني والكرسي المضرب بالذهب اذا لم يجلس على أحد النقدين فعل نقش مضرباً أحد النقدين أو مضرب المصنف بأحدهما أو السرج اذا لم يجلس على أحدهما وكذا الخلاف في اللجام المفضض والركاب المفضض لا يكره عند الامام رحمه الله ويكره عند محمد رحمه الله وعن الثاني روايتان والرجل والمرأة فيه

قبضاً صحيحاً بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه تسليماً صحيحاً فارغاً عن كل مانع ومنازع ونفراً وأشهدوا الله تعالى أعلم

الفصل الرابع والعشرون في البراءة

البراءة من كل مال كان به صدك . كان أبو حنيفة وأصحابه والسمي وهلال الرازي رحمه الله تعالى يتدوّن كتاب البراءة هذا كتاب لفلان بن فلان بن فلان وهو الذي عليه الدين من فلان بن فلان بن فلان وهو الذي له الدين والسمي وهلال رحمه الله تعالى كان يزيدان كسبه لفلان وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون في آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلان بن فلان يعني الذي له الدين أقر عندهم أنه كان له على فلان وبهض أهل الشروط كان يكتب هذا براءة فلان بن فلان والمتأخرون اختاروا هذا ما شهدوا قولنا أنه كان له على فلان كذا درهماً وأنه قضاه جميعه . هذا المال وأوفاه اياه بتمامه فقبضه منه تاماً وأوفاه اياه قبضاً صحيحاً وبرئ اليه منه براءة قبض واستيفاء ولم يبق له عليه دعوى بهذا السبب وأنه متى ادعى قبله أو قبل أحد من الناس بسببه حقاً أو شيئاً من ذلك فهو في دعواه مبطل لا يسمع له بينة ولا يحلف له وخصمه من ذلك يرى وفي حل وسعة منه في الدنيا والآخرة وأنه كان له به صدك وقد تعطل ذلك بهذا القضاء والاراءو كان ضاع ولم تصل يده اليه حتى رده اليه حتى أخرج هذا الصدك فهو مبطل لا حجة له فيه ولا تعلق به وصدقه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة وأشهدوا على أنفسهم الى آخر دعوى هذا دين المهر البراءة عن سقجة واردة . هذا ما شهدوا قولنا أن فلاناً ورد على فلان كتاب سقجة من فلان بكذا درهماً وأنه قبل منه الكتاب وضمن له المال وأنه قبض منه ذلك كله بأفاه ذلك اياه قبضاً صحيحاً وضمن له كل ذلك يدركه من قبل فلان صاحب الكتاب على ان يخلصه من دعواه ويرد عليه ما قبضه منه ضمناً صحيحاً وأشهدوا على أنفسهم بذلك الى آخره

براءة جماعة بين رجلين بينهما أخذوا عطاء . هذا ما شهدوا قولنا أنه كان جرى بينهما وبين فلان معاملات وأخذوا عطاء من أشربة ويوع وحوالات وكفالات واجارات وودائع وبضائع ومضاربات وسفائح ودون بصكال وغير بصلكال مروهون وغير مروهون وضمائن وأمانات وأشياء غير ذلك من وجوه مختلفة وأسباب شتى أنه حاسبه بحاسبة بحقها وصدقها وأنه قبض منه جميع ما وجب له عليه بقضائه اياه بتمامه قبضاً صحيحاً تاماً وأوفاه اياه دفع ذلك كله اليه وبرئ منه براءة قبض واستيفاء فلم يبق له قبله ولا عنده ولا في يده ولا معه دعوى ولا طلب ولا خصومة ولا تبعة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب فتي ادعى عليه هو دعوى أو ادعى أحد من جهته الى آخره فان كانت البراءة بغير قبض لم يكتب القبض ولكن يكتب بعد قوله حاسبه بحاسبة بحقها وصدقها فأبرأ من ذلك ابراء صحيحاً جائزاً تاماً وأوفاه اياه فاطعاً للدعوى والخصومات بعد معرفته جميع ذلك شيئاً فشيئاً من غير أن يخفى عليه شيء من ذلك فلم يبق له بعد هذا ابراء حق في ذلك كله أو شيء منه ويتم على ما مر فان بقي عليه شيء كتب فلم يبق له عنده ولا عليه ولا شيء الا كذا وبين ما بقي عليه عينا كان أو ديناً

البراءة المطلق . أقر فلان بن فلان الفلاني أنه أبرأ فلان بن فلان الفلاني عن كل خصومة كانت له قبله

(٤٧ - فتاوى سادس) سواء أماً التوبة الذي لا يخلص منه شيء لا بأس أجماعاً ولا بأس بان يكون في البيت بساط كتب عليه الملك لله تعالى في النسيج ويكره بسطه والقعود عليه واستعماله ولو قطع حروفه أو خط على بعض الحروف حتى لا يستبين الكلمة لا يزول الكراهة وذكره اتخذ الاقبية للجوارى اذا كانت عطفة كاقبية الرجال . اسكاف أعطى زيادة أجر على أن يتخذ لانسان خفاعة على زى خف الجحوس والفسقة يكره ويكره أن يخضب يد الصغير ورجله . الثامن في القتل . كان السيد الامام أبو شعاع يقول ثواب قاتل الاعونة وكن يفتي بكفرهم

قال مشايخنا واختيار المشايخ أنه لا يستحق بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى انما الجاهلون الذين يحاربون الله ورسوله الآية
والاعونة من المحاربين الله تعالى ورسوله اسقاط الولد قبل استبانة خلقه لا بأس به المختار أن النمل اذا ابتدأت بالاذى لا بأس بقتلها والا
يكروه والقواؤها في الماء يكره مطلقا قتل القمل لا يكره واحراقها واحراق العقب بالنار يكره قتل الجراد يحل الهرة اذا كانت مؤذية لا تضرب
ولا تعزل اذ لم تذبج بسكين (٣٧٠) حاد قربة فيها كلاب ويتضرر أهل القرية من الكلاب يؤمر أرباب الكلاب بقتلها فان أبوا

وعليه ماله وغير ماله ابراهيم حيا تاما قاطعا للخصومات كلها ولم يبق له عليه بعد هذا الا برأه لادعوى
ولا خصومة لا قليل ولا كثير ولا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق ولا في المحدث ولا في المنقول
لا في المكمل ولا في الموزون ولا في الفرس ولا في الاواني ولا في شئ ينطلق عليه اسم الملك والمال بوجه من
الوجوه وسبب من الاسباب اقرار ابراهيم بصدقه المقر له هذا خطا وبم الكتاب
رجل وكره رجلا عبد اغبر حق فقضى عليه فادعى ورثته المضروب عليه الدية ثم أبرؤه عن دعواه ثم يكتب
أقر فلان وفلان وفلان أو لا دفلان في حال جواز اقرارهم طاعتين أنهم أبرؤا فلان بن فلان عن كل دعوى
وخصومة كانت لهم عليه وقبله خصوصا عن دعوى دية الاب فاتهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم فلانا
عمدا ومات بالوكز وجب عليه الدية لا يبرأهم وصارت ميراثا لهم وأنه كان منكرا لدعواه هذه قبله فابرؤه
عن هذه الدعوى وعن جميع الدعاوى والخصومات كلها ابراهيم حيا وبم الكتاب
وبم الكتاب

وان كان المدعى عليه يدعى على ورثته هذا الميت أنهم أخذوه بسبب هذه الدعوى بغبر حق ثم أبرأهم عن
دعواه هذه قبلهم يكتب أقر فلان وفلان في حال جواز اقراره طاعتا أنه أبرأ أولاد فلان القلا في وهم
فلان وفلان وفلان عن دعواه قبلهم أنهم أخذوه بغبر حق بجرد دعواه عليهم وذلك بأنهم كانوا يدعون
عليه أنه ضرب أباهم عمدا بالوكز بغبر حق وأن أباهم مات بسبب ذلك وأنه وجبت دية عليه وصارت ميراثا
بينهم ولم يكن لهم حجة يعتمد بها عليه على وفق دعواه هذه قبله (١) فأخذوه بأصحاب السلطان دراهم كثيرة
بأجمعهم وغيرها فابرأهم عن هذه الدعوى ابراهيم حيا وبم الكتاب
ابراهيم غريم في تركة هذا ما شهد الى قولنا أنه كان له على فلان كذا وانه توفي وخلف من الورثة فلانا
وفلانا وفلانا لا وارث له غيرهم وان فلانا بن جله هؤلاء وصى فلان في هذا المال ليرجع به في تركة أبيه وانه
اقتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذا يدفع فلان ذلك اليه قضاء عن والده فلان ليرجع في
تركة وانه ضامن له كل ذلك يدركه بهذا السبب من قبله وسببه على أن يخلصه أو يرتد عليه ما يلزم الحكم
رتده مما قبض ولم يبق له في تركة فلان دعوى وبم الكتاب فلو صالحه هذا الوارث على خمسة مائة درهم
والدين ألف لم يرجع في التركة الا بجمه مائة وان صالحه على عرض قيمته خمسة مائة كان له أن يرجع بألف
اذا شرط الرجوع بألف وان أدى تطوعا أو لم يقل شيئا ثم قال آتيت لارجع لم يصدق وهو متبرع

وفي قبض الغريم من الوصي والوصي ادا من التركة يكتب كما يكتب في الفصل الاول من البراءة
الابراهيم عن دم العمد هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا ادعى أن فلانا قتل ابنه عمدا بمجدية ظلمافو جبه له
عليه القود ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وأبرأه عن دم ابنه فلان وعمدا وجب له عليه بقتله اياه فلا حق له
عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب فتي ادعى عليه الى آخره
وفي الخطا يكتب قتله خطا لم يتم به ذلك فوجب له عليه وعلى عاقلته الدية ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا
عنه وعن عاقلته الى آخره وفيما دون النفس قطع يده أو فقا عينه أو شج رأسه وجب عليه كذا فاعفاه

(١) قوله فأخذوه الخ تأمل في هذا التعبير اه محصيه

أمرهم الحاكم بقتلها ولا
يجوز كلبا في داره الا للعراسة
من اللصوص وغيرهم أو
لاصيد وكذا الاسد والفهد
وسائر السباع كلب عقور
لرجل بعض المارين قتله
فان أتلف شيئا بعد التقدم الى
المالك ضمن وقيله لا كالحائط
المائسل وفي الفتاوى
أمسك في داره كلبا يتضرر
منه الجار ليس لهم المنع وان
أرسله في الحلة لهم المنع فان
أبى رفع الى الحاكم لمنع
وكذا الداجنة والبعول
والجش امام السلطان القزجاني
وخروج المرأة بطلب ورق
الفرصاد لا وطرح الفيلق
في المشرفة لموت دوده جائز
التاسع في المتفرقات
(في الغيبة) اغتاب فريقالا بآثم
حتى يغتاب قوم ما معروفين
رجل يصلي ويؤذي الناس
لا غيبة له ان ذكر عافيه
وان أعلمه السلطان حتى
يزجره لا بآثم وذكروا مساوي
المسلم على وجه الاتهام لا بأس
به وكان الامام والثوري
واين أبي ليلى يزوجون كثيرا
التسمية باسم لم يذكر ما لله
تعالى ورسوله في عبارة
ولا يستعمله المسلمون الاولى
أن لا يفعل وكره جعل

الراية في عتق العبد لا القيد وفي زماننا لا بأس بهما الغلبة القرار وخاصة في الهند قال عليه السلام عجب الله من قوم
يقادون الى الجنة بالسلاسل أي من كفار يسترقون ويحبسهم الى دار الاسلام بالسلاسل ولا بأس بأن يؤجر منزله من نصراني يبيع فيه
التمر أو يتخذ بيعة أو بيت نار وكذا كل معصية تخلل بينها وبينه فعل فاعل مختار وهذا في السواد لا في الاصناف أهل الذمة يمنعون من
احداث البيع في الاصناف قال الامام الصفار في سواد بلادنا يمنعون من الاحداث أيضا وما ذكره في سواد الكوفة لغلبة أهل الذمة هناك

ولا بأس بدخول الذي المسجد الحرام وغيره من المساجد عندنا * والعقيقة عن الغلام وعن الجارية وهو ذبح شاة في سابع الولادة وضيقه
الناس وحلق شعره مباح لاسنة ولا واجب ونشف الشب لاعلى وجه التزين لآباس به * وما يحتاج اليه الناس من البناء لآباس به ونما يكره
إذا بنى ما لا يحتاج اليه * ودياسة الزراعة بالجر لآباس به عندنا لا يحتاج ولا بأس بكى الأغانم * وكى الصبي أن من مرض لآباس به ولا بأس بأخصاء
البهائم والهررة وأخصاء بنى آدم يكره ولا هذا كسب الخصيان من بنى آدم وملكتهم واستجدامهم وقال (٣٧١) الامام رحمه الله لم يستجدموا لما

وأبرأه عن الواجب وفي قطع السرقة لا يذكر العفو لكن يقول ادعى عليه أنه سرق من حرزه كذا درهم
وكذا قيمته كذا فوجب عليه كذا ثم ذكر أنه كان أذن له في الدخول في داره فلم يلزمه قطع اليد ويكتب أنه
أقر أنه كان اتهمه بذلك باطلا ولم يسرق منه شيأ وهو يرى عمادى قبله فى ادعى الى آخره
والبراءة عن الدعوى في محدودة هذا ما أقر به فلان أنه كان له دعوى قبل فلان في جميع الضيعة المشتملة
على كذا وبين موضعها واحد وهما ثم يقول أنها مجرد واحدة وكلها ملكه وحقه وفي يد فلان بغير حق
وأن عليه تسليمها اليه بحق هذه الدعوى ثم أنه أبرأه عن جميع هذه الدعوى في هذه الضيعة بعينها فلم يسرق له
بعد هذا الأبرأه حق في كل هذه الضيعة بعينها ولا خصوصية وأنه لو ادعى هذا أو واحد من يقوم مقامه الى آخره
ويعم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة *

الفصل الخامس والعشرون في الرهن

أقر فلان طائعا في حال جواز صحته ونسب عقله وجواز أمره لآبائه بتمتع صحة اقراره أن لفلان علمه وفي
ذمته كذا درهم اقرضا حالاً أو عن كذا اشتراه منه أو غصباً أو ودیعة مستملكة أو ضمان اتلاف كذا أو من
حوالة فلان أو عن كفالة فلان وأنه رهن بهذا الدين هذا الطالب بجميع الدار التي هي في موضع كذا ويجدها
بحدودها واحدة وكلها رهنها بجميع ما يقبضها من رهنها مفرغاً دفعها اليه وقبضها منه بجميع حقوقها
ومرافقها هي في يده بجميع قبضته هذا لاسبيل لهذا الراهن الى افسكا كما مابق عليه شئ من هذا الدين
وصدقه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة وأشهدا فان كان فيه جعله أو أمينا في يده كتب بعد التمس
على أن هذا المرتهن وكيل في بيع ذلك بكذا غرة شهر كذا من سنة كذا ان لم يدفع هذا الراهن هذا المال الى
هذا المرتهن ولم يقبضه هذا الدين بيده ويبيع ماشاء منه بأي ثمن شاء وأخذ عنه قضا عليه ان كان مثل دينه
فان كان فيه فضل على هذا الدين رده على هذا الراهن وان كان فيه نقص من هذا الدين كان ذلك ديناً على
هذا الراهن على حاله يطالب به فان كان جعل يبيعه الى غير المرتهن كتب على أن فلان بن فلان وكيل في بيعه
أو يقول أمينة على بيعه وقت كذا فيبيعه ويبيع ماشاء منه ويقبض منه ثمنه ويقبضه هذا المرتهن فان
كان فيه فضل الى آخره كالأول فان كان فيه شرط جعل الرهن على يد عدل كتبت بعد قولك رهننا صححنا
معه بوضا محضو زامفر غا ثم ان هذا الراهن وهذا المرتهن تراضيا أن يجعل هذا الرهن على يد فلان بن فلان
يكون عدلا بينهما أمينا في قبضه وقد دفع هذا الراهن هذا الرهن الى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه اليه
فارغاً عن كل مانع ومنازع (١) وضمن هذا المرتهن فهو عدل بينهما أمين في ذلك فان كان فيه شرط يبيع
العدل كتبت ههنا وجعلناه أمينا في بيعه غرة شهر كذا وفي الدين المؤجل يكتب ههنا عند محل الاجل على
أن يبيع ذلك ويقبض ثمنه ويدفع الى فلان ذلك قضا عليه فان كان فيه فضل رده على هذا الموكل وان كان
فيه نقصان فبقية الدين على هذا الراهن على حاله يطالب به المرتهن والله تعالى أعلم

كتاب رهن الدار بالدين على سبيل الاجتصار هذا ما رهن فلان فلاناً بجميع داره التي في موضع كذا
(١) قوله وضمن هذا المرتهن كذا في جميع النسخ وفيه تأمل اذا كان الظاهر أن يقول بضمن هذا
المرتهن أو نحو ذلك والله أعلم اهـ معجمه البحر ادى

الحل لا الاستحقاق فانه لا يستحق بالشرط شئ لعدم العقد والقبض وجاز في الاربعة بالنص * كفى ان يسهل يكره ومثله الصحيح أنه لا يكره
ويستحب القبول بين الحصادين أعنى حصا الشعير والحنطة * والخامسة بالاجنية يكره تعرياً ولا بأس بدخول الخصى على التسوان قبل ان
يلغ الخلم خمس عشرة سنة * المجبوب اذا جف ماؤه حل المخالطة بالنساء الا من الفتنه والا يباح له لا يجل * والمختف في الردى من الافعال
من الرجال الفساق لا يحل له المخالطة مع النساء أما الذي لا يشتهى النساء به تكسره باصل الخلقة حل له لمخالطة النساء اذا لم يكن لردى ممن

لكن على والمراد من الجواز

الأفعال والأصح خلافة مطلقا * العبيد يدخلون على مولاتهم بلا إذنهم لاجتماعها في النظر إليها كالأجنبي وقال الشافعي رحمه الله يجعل له من النظر ما يجعل للمحرّم وليس له أن يسافر بهم لاجتماع ويكره للامّة وأم الولد في زمانها المسافرة ولا يحرم بجماع خوف الفتنة * شهد عنده عدلان أن زوجها أطلقها إلا لا يحصل لها المقام معه وليس لها أن تفرج با * آخر أيضا * أخبر الغائب بأن امرأته ارتدت والعباد بالله له أن يترجج بأربع سواها إن أخبر ثقة حرا كان (٣٧٣) أو عبدا أو محدودا في قذف * ختان النساء سنة لأن النص أن الخنثى يخنثن ولو كان ختانها

ويحد هارنه هذه الدار بمحدودها وحقها بكذا درهم كانت لهذا المرتن على هذا الرهن حقا واجبا ودينها لازما بسبب صحيح رهنها جائرا نافذا لافساد فيه ولا خيار ويذكر القبض والاشهاد والله تعالى أعلم
 كتاب من جانب المرتن في هذا * هذا ما رتّن فلان من فلان جميع داره إلى قولنا بدين كان لهذا المرتن على هذا الرهن وهو كذا درهم رهنها صحيحا جائرا نافذا إلى آخره فان كان فيه الأذن بالانتفاع كتبت وقد أذن هذا الرهن لهذا المرتن أن يسكن هذه الدار بنفسه ويسكن من شاء وينتفع بهما على ما أحب من غير شرط كان في هذا الرهن وأباح لذلك على أنه كلما نهاه عن الانتفاع بهما على ما وصف فيه فهو ما دون له في ذلك إذا لم يستقبل ما لم يقبض هذا الرهن وأباح لذلك المرتن هذا الرهن قبل هذا المرتن ذلك منه مواجته ويتم الكتاب
 الإقرار برهن متقول * أقر فلان طائعا أنه رهن عبده فلان اسمه كذا ووصفته كذا وقيمته كذا بما وجب له عليه من الدين وهو كذا رهنا مقبوضا صحيحا على أن يحفظ الرهن هذا المرتن بنفسه وعن يمينه من عياله ويحبسه يدينه ولا يستعمله ولا يخرج منه من يده ولا يستعمله كذا أو يضع شيئا من ذلك فعليه ضمان ذلك ويسقط من دينه قدر ذلك وصدقه هذا المرتن في ذلك كله تصديقا صحيحا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة والله أعلم

الفصل السادس والعشرون في الأوقاف

هذا الفصل يشتمل على أنواع
 النوع الأول في اتخاذ المسجد * يجب أن يعلم أن المسلم إذا اتخذ داره للمسلمين مسجدا وسلم المسجد إلى المتولى وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه فصل في قوم بجماعة يصير مسجدا باتفاق بين أصحابنا رحمهم الله تعالى بخلاف ما يقوله أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سائر الأوقاف والقبض والتسليم شرط لصيرورته مسجدا عند أبي حنيفة ونجدهم الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط غير أن القبض فيه عندهما بطريقين أحدهما بالتسليم إلى المتولى والثاني بالصلاة فيه ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا صلى الأوقاف فيه أو صلى غيره فيه بجماعة أو بغير جماعة يصير مسجدا وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير مسجدا إلا إذا صلى فيه بجماعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا جعله على هيئة المسجد يصير مسجدا ولا يحتاج فيه إلى شيء آخر هكذا ذكر بعض المشايخ في شرحه وذكر الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى في شروطه أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط نصير ورته مسجدا بالتسليم إلى المتولى والصلاة فيه بجماعة وعندهما إذا جعله على هيئة المسجد صار مسجدا فإذا أرادوا أن يكتبوا في ذلك كتابا كيف يكتبون فنقول لم يذكر محمد رحمه الله تعالى كتابة هذا النوع في شروط الأصل وكان الطحاوي والمصنف يكتبان هذا ما جعل فلان الفلاني في حصة عقلة ودينه وجواز أمره طائعا راعيا جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ملكه وفي يده وأبوزيد الشرطي رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب وبعض المتأخرين قالوا على قياس قول أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى ينبغي أن يكتب هذا كتاب من فلان لأن جعل الأرض مسجدا تحريم للأرض فيعتبر

مكرمة لاسنة لم يخنثن الخنثى لاحتمال أن يكون امرأه ولكن لا كالسنة في حق الرجال * ويجوز النظر إلى فرج الرجل للخنثى وعن الإمام أنه جسد ولا يحامى النظر إلى عورة الرجال * وجد مع امرأته أو أمته رجلا له قتلها ما نطاوعته وإن مكرهه قتلها وإن قصد ماله أن عشرتها أو كثره قتلها وإن أقل قاتلهم ولا يقتله ولا يجوز جل تراب روض المصر لأنه حصن وكان حق العامة فإن أهدم الروض ولا يحتاج إليه جازحه * وأخرج الترمذ إلى رأس القبور بدعة وأنلاف مال ورمى عيش الخفاش والخطاف من المسجد بفرأخه من بعد رجا * والتوضؤ من ماء السقاية أن قل جازوا لا وعلى هذا الحيض المعتة للشرب لا يجوز زمنه الوضوء في الصحيح وينع من الوضوء منه وفيه وجل ماء السقاية إلى أهله إن ما دون العمل يجوز والألا * الخصى أشد الناس وطا لأن ماءه ينزل قطرة قطرة فلا يفتروا له هذا ثبت نسب ولده كالمصبي

والصغير الذي لا يجامع محرم والذي يجامع لا كالبالغ والمعنوة العالم بأمور النساء القادر على الوطء ليس باعتاق
 محرم وإن لا يقدر وقد قرت الله ليس أيضا محرم والجنون ليس محرم لأنه لا يسأل من الحرام والشيخان توهم وطؤه ليس محرم وإن قرت أنه ولا حاجة اليهن لكن لميل قلب محرم ومس يدن عجز لا تشتمى لأبأس به * وإذا أراد أن يترججها له النظر إليها وإن خاف الشمه وفقد روى أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا أنى الله تعالى خطبة امرأته في قلب رجل له النظر إليها أراد العبور أو التزول في أرض الغيران لها حائط أو حائل ليس له ذلك لأنه دليل المنع والأله ذلك والمعتبر في أمثاله عرف الناس * ابتلى بين الصلاة في الطريق وأرض الغيران من روعة أو غير من روعة

لكافر أثر الطريق لثبوت حقه فيه وان غير من روعة مسلم صلى في أرض المسلم لم يراه ما نالناه أراد نصب رجي على نهر العامة ليس له ذلك لأنه لا يجوز عن ضرر * والمحرمه ترخي على وجهها بخرقه وتجايفها عن الوجهه دلت المسئلة أنها ممنوعة عن كشفها للرجال بالضرورة كالمادة عليها ولها * ولديهم ثوبا وشق عليه الختان وعرفه الختان ترك * وسئل الامام عن قال اذا بلغ ولدي الختان ولم أخشنه فأمر أنه كذا متى نزل الجزاء وكان بين يديه غلام أسود فقال ما أنا أعلم من هذا الاسود * وكذا القرآن على الحيطان (٣٧٣) والمحارب غير مستحسن لأنه

ربما يسقط فيوطأ ويكره على القرش والبسط لأنه يدا من يوطأ * اذا بلغ الصبي عشرة لا ينام مع أمه وأخته وامرأة الاباء أنه أوجارته * كشف ازاره في الحمام لغله وعصره لا يأم لعدم امكان تطهير بدونه والام على الناظر قال الرستغفني لا خفاء أنه أراد بالكشف في الموضع المسمى لذلك لا ملطقا وهو الحق وفي كل موضع تاجاز النظر جاز المس أيضا * ودخول الحمام في الغداة ليس من الروية لان فيه اظهارة لوب الكناية أو لانه دخل بالصلاة بالجماعة * اصطلح الطلاب ان المتقدم أولى بالدرس ثم اختلفوا في التقدم فن وجدني على التقدم فهو أولى والا يقرع بينهم ويجعل كأنهم قدموا معا * أراد أفقه أهل البلد الغز وليس له ذلك لان فيه اذاعة أهل البلدة وعلى هذا لو أراد ج التطوع وان كان فيها أفقه منه لذلك * اشترى طشتا من أرز وقال من أظهر بطن الطشت فعليه كذا لا يجعل له هذا المال * المسافرين اذا

باعثاق العبد وقد كزنا في اعتناق العبد أن بأحنيقة وأبا يوسف ومحمد ارجهم الله تعالى كانوا يكتبون هذا كتاب من فلان فلهنا كذلك وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه أبو زيد رحمه الله تعالى فكتبوا هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر عندهم وأشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره له وعليه لعله به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره أنه جعل جميع أرضه أو داره التي هي ملكه وفي يديه وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد وهي في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا يشتمل عليها الحدود الاربعية جعل هذه البقعة الموصوفة المحدودة فيه بمجدودها وجميع البناء القائم فيها وهي مفرغة لا شيء فيها مسجد الله تعالى طلبا لثوابه وهر با من أليم عقابه وأخرجه من ملكه على الله تعالى فجعلها له بيتا وعباده مسجد الصلوة فيه المكتوبات والنوافل ويذكرون الله تعالى فيه أنا الليل وأطراف النهار ويعتكفون فيه ويقرؤون القرآن ويدرس العلم فيه من كان من أهلهم وخلي بينهم وبين الناس ولا يعاقب به عليهم ولا يحال بينهم وبينه وقد أذن لهم بذلك كله وان جماعة من المسلمين بعد اذنه اياهم بذلك دخلوها وأقاموا الصلاة المكتوبة بالجماعة فيها بأذان واقامة بمحضر من الشهود وبما ينتهم فصار جميع هذه البقعة لله تعالى بيتا وعباده مصلى ومعبدا لملك لهذا المقرب واللاحق له ولا في شيء منها ولا من سواه من الناس لا في أصلها ولا في بناءها ولا سبيل له ولا لخدمته ورتبه على ابطال شيء من ذلك ولا على تغييره وأشهد على اقراره القوم الذين أئتمروا وأسامهم في هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وان لم يكتب في هذا الصلوة بالجماعة ولكن كتب فيه وقد أخرج هذا المتصدق جميع هذا المسجد من يده الى فلان فقبضه فلان للمسلمين ليكون في يده على ما جعله هذا المتصدق بتسليمه اليه فارغ من موانع التسليم بجميع ذلك في يده هذا المتولى على ما جعله هذا المتصدق له ولا سبيل لاحد الى آخره كفاء والمكتوب الاول أحوط وأصح

نوع آخر في التخاذل باط لتزول المارة فيه والسيارة فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أي لا يلزم حتى كان له أن يرجع فيه كما في سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز وان أراد كتابته يكتب فيه هذا ما وقف وتصدق أو يكتب هذا كتاب فيه ذكر ما وقف وتصدق أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون آخر هذا الكتاب أن فلانا جعل جميع الرباط المشتمل على المنازل والغرف والساحة والمرابط الذي في موضع كذا صدقة موقوفة مقبوضة صحيحة نافذة جائزة تقربا الى الله تعالى وابتغاء لرضائه لا فساد فيها ولا رجعة ولا مشوية ولا تلجئة ولا مواءمة لا لباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يتلق بوجه تلف قائمة على أصولها ماضية على سبيلها الى أن يرثها الله تعالى الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يكون منازل ومسكن للسيارة والمارة وأبناء السبيل على ان الرأى في انزال من ينزلها ويسكنها الى القوام بها أبدا في كل وقت وزمان يسكنون من أحبوا ويرجعون من أحبوا على ما يكون أصلي وأوفق لهذه الصدقة والتخصيص في ذلك جائز فان كان شرط الواقف أن ينزلها المسلمون ولا ينزلها الكفار يكتب على أن سكناها للمسلمين ينزلها المسلمون ولا يمكن الكفار من النزول فيها فان كان شرط نزول أهل العلم لا غير يكتب على أن سكناها لأهل العلم والمعلمين والمتعلمين دون غيرهم وان شرط نزول أهل القرآن أو القراءة يكتب على هذا القياس فان كان الواقف قد وقف لعمارة

خطوا أزوادهم وأخرج كل واحد منهم درهما على عدد الرقعة واشترطوا طعنا أو كراهة فانه يجوز وان تفاوتوا في الاكل لان الله تعالى أباح مخالطة النساء فهذا أولى والله أعلم * كتاب الاحتسان * ظهر قدمه اليس بعورة فبما رواه الحسن عن الامام وعن الثاني فداعاه ليست بعورة ومعهما حرام أي من الوجه والذراع لانه يباح مصافحتهن والاستمتاع حرام بكل حال وكذا الخلو والحكم بالفرق بين الاجنبى وذى الرحم اذا كان النظر لا عن شهوة فاما بالشهوة فلا يحل لاحد النظر * وكذا اذا كان أكثر رايه أنه يشتهي لا ينظر الا للحكم

لها أو عليها أو تحمل الشهادة ولا يقصد الشبهة ويقصد الحكم والتحمل ولباسها ان ملئت فأيديها أو رقيقة فالنظر من ورائها كالنظر الى يديها والنظر الى العورة لا يجوز الا للضرورة كالختان والمساواة والولادة والاختلاف في وصول العينين لو بكر أو بكر أو رقيق * خبر الواحد لا يقبل في الديانات كالحل والحرم والطهارة والنجاسة اذا كان مسلما عدلا ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا محدودا أولا ولا يشترط لفظ الشهادة والعدد * دخل على قوم مسلمين بأكون فآخبره (٣٧٤) واحد بالحل والاخر بالحرمه ان في جانب عدل وفي آخر غير عدل رجح العدل ولو في كل

جانب غير عدل عمل بغالب الرأي وان لم يترجح جانب فالاصل الحل فيتناوله ولو في جانب عدل وفي آخر عدلان فهما أولى ولو في جانب عدلان حزان وفي آخر غير عدلان عدلان أولى ولو في جانب عدل حرا والاخر غير عدل عدل بأكثر الرأي مساواة الحرم العبد في الديانات * ولو كان في كل جانب عدلان حزان عدل بأكثر الرأي فان لم يترجح الرأي رجح التحريم بخلاف ما سبق لان كل خبر فنامن فرج التحريم وعتة غير ملزم * ملك جارية أو طعاما فأخبره مسلم أنه كان غصبا عند المملات فالتز به في الوطء والا كل أولى لان الملك لا يستلزم حلها فيثبت شبهة الحرمة بقول الواحد العدل * ولو أخبره عدل أنه ذبيحة المجوسى لا يحل أكله وان كان اشتراه لا يرتد بقول الواحد الى البائع * أباحه طعاما أو ماء ليتوضأ به فآخبره عدل أنه مغصوب فالأحب التز به ولا يحرم لأنه لم يثبت حرمة العين * يريد شراء أمة فآخبره مسلم بكونها غصبا

الرباط وقف آخر (١) يجبره وان لم يكن وقف لذلك وقف آخر يكتب على أن لا تقوم أبدا أن يؤاجر وامن منازلها ومرايطها بقدر ما يعرفونهم من غلته فاذا عمر وهارت الى ما جعلها عليه هذا الواقف على أن الرأي في اختيار ما يؤاجر وبه الى القوام وان كان الواقف لم يشترط ذلك فالعامة على من يسكنها ثم يكتب وقد أخرج هذا الواقف هذا الموقوف من يده وأقرزه من ماله وسلمها الى فلان بعد ما جعله متوليا لذلك ليوليها على سبيلها ماشاء أو يوليها من أحب ممن يصلح لها أو يوصي بها الى من أحب وقبضها على ذلك منه بتسليم جميع ذلك اليه فارغامن موانع التسليم وهي في يده هذا المتولى على الصدقة المسماة فيه لا يحل الوال ولا قاض ولا قيم ولا ذي سلطان تغيير ذلك عن وجهه ولا تبديل شرط من شروطه فن فعل ذلك فقد بابه وتعرض لسيخطربه والله حسبه وكافيه وحجازه وللواقف أجره على ما تولى وأمضى وقد حكم حاكم عدل نافذا الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصية صحيحة جرت بين هذا الواقف وبين خصم فيه في محاسن قضائه وحكم عليه بجواز هذه الصدقة ولزومها بحضوره ومثله علما بآذى اليه باجتهاده وأنهم عليه جماعة من العدول الذين أثبتوا أسامهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا

نوع آخر في اتخاذ المقبرة فقيل ظاهره مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز رأى لا يلزم حتى كان له الرجوع فيها وروى الحسن رحمه الله تعالى عنه أنه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت ويرجع فيما سواه وحكى عن الحاكم أبي نصر المهروري رحمه الله تعالى أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق دون سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وقف المقبرة واشترط التسليم فيها على الخلاف الذي مر في المسجد والتسليم فيها بالتسليم الى المتولى أو بدفن الموتى فان أراد كتابته يكتب ان فلانا جعل أرضه وبذ كرم وضعها وحدها صدقة موقوفة وقفها صححها جازنا فاذا الى قولنا وخير الوارثين جعلها مقبرة للمسلمين يدفنون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أبدا لا يعنون من ذلك ولا يحال بينهم وبينها وقد أذن للناس أن يدفنوا فيها موتاهم فدفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم بعدما علموا بديارها وأذن لهم بدفن فيها فصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها الواقف وان لم يذ كرفد طائفة من المسلمين فيها موتاهم وانما كتب وقد أخرج هذا المتصدق هذه الارض من يده وجعلها في يد فلان المتولى لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاه على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بالآخر حكم الحاكم كلفا فيه من الاختلاف حتى يصير جمعا عليه لا يقدر أحد على إبطاله ووجه المرافعة الى الحاكم أن يرفع المالك من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي أن يأمره بتفريغ أرضه لما أن هذا الوقف ليس بلازم في أمر القاضي المالك بقصر يده عنه ويحكم بعصمة هذا الوقف ولزومه فيكتب الكاتب وقد حكم حاكم عدل نافذا الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصية مستقيمة جرت فيها بين هذا الواقف وبين واحد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها المالك أراد الواقف هذا الرجوع عن وقفها أخذنا بقول من لا يرى ذلك لازما حكم على الواقف هذا بلزومه في وجهه بحضوره خصمه اذ رأى لازما ووقع

(١) قوله يجبره كذا في النسخة المجموع منها وفي غير هاجيزه وكاه تحريف ولعله عيزه أو شيء وذلك وليجر ذلك والله أعلم اه مصححه

عنده وهو يحدد فالأحب التز به فلا اشتري يحل له الوطء لانه لم يخبره بحرمة الدين بل بجهة الحرمة ولم يثبت وكذا اجتهاده ان أخبر أنها حرة أو معتقة تنزه ولا تحرم لان خبر الواحد لا يثبت الملك وان كان هذا حرمة العين * الاصل في أمة رجل بيعها آخر أنه اذا أخبره بشي نوعاين ذلك وسعه الشراء كذلك لو أخبره عدل أو غير عدل بذلك وأكثر رأيه ذلك وان اشبه لا يشتري وان كان لا يسعه ذلك اذا عاين فكذلك اذا أخبره واذا أخبر أن فلانا لا ينازعه الا أن له الشراء وان أخبره أنه ينازعه لكن بمبطل لا يسعه واذا قال فلان يدعيها وفي الحقيقة

كان لي وأنا كنت أمرته بذلك لمصلحة وأمرت الحارثية أيضاً لتقر بذلك وهو مسلم عدل له الشراء منه وان كان عنده انه كاذب لا يشتريها
لانه لو عاين ذلك وسعه الشراء لاحترازه بعدم المنازعة وكذا لو قال كاذب لي أو دعته عنده ثم أخذته منه أو قال كنت بعته منه ثم أفلتها
أو وهبها لي وصدقه لما قلنا ولو قال لي غصبه مني فأخذته منه على محضه لم يشتريها وان قال غصبني وظلني ثم رجعت عن ظلمه ودفع لي له الشراء
لعدم المنازعة وهذا اذا كان عدلاً ولو خاصمه الى الحاكم خدم له ببرهان أو نكول جازا الشراء (٣٧٥) * ولو قال حكم لي بها الحاكم
وأنكر الحكم فأخذته منه

لم يشتريها نظيره ما لو قال
اشتريته منه ونقدت الثمن
وأخذته منه بغير أمره له
الشراء ولو قال اشتريتها
من فلان ونقدت ثمنها
أنكر البيع وأخذته ليس
له الشراء ولو كان البائع
عدلاً ولو قال اشتريتها من
فلان ونقدت الثمن وقبضت
بأمره وهو عدل وأخير
عدل أن البائع هذا بعد
البيع لم يشتريها فان كان
البائع عدلاً والخبر غير عدل
ويقع عنده أنه صادق
فكذلك وكذا اذا كانا غير
عدلين وعنده أن الخبر
هو الصادق لان العمل
بغالب الرأي في أمر الدم
جائز في المال والاحتراز
عن الشراء أولى قال محمد
رحمه الله أرايت أن رجلاً
دخل على انسان ليلاً
شاهراً سيفه فوقه في رأيه
أنه سارق يروم أخذه فله
أو قتلته قتله ولو وقع في قلبه
أنه هارب من العدو ملتجئ
اليه لا يحل قتله لوجوب
العمل بغالب الرأي * باع
رجل أمة انسان وزعم أن
مولاهاً أمر بالبيع ووقع
عنده أنه صادق له الشراء

اجتماعه عليه ثم يكتب لا يحل لوال ولا لقاض الى آخر ما ذكرنا

نوع آخر في جعل الأرض طريقاً للعامة المسلمين فنقول في ظاهر المذهب انه على الخلاف وعلى
ما حكينا عن الحاكم أي نصر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الوفاق وطريق كتابته على ما ذكرنا غير
انه يكتب ههنا وقف أرضه على أن تكون طريقاً للعامة الناس لان الكافر يساوى المسلم في المرور
في الطريق والطريق في هذا نظير الرباط بخلاف المقبرة لانه لا يجمع بين الكافر والمسلم في مقبرة واحدة
ويلحق بآخره حكم الحاكم كذا في المحيط
نوع آخر في اتخاذ القنطرة وطريق كتابته هذا ما شهدوا أن فلان جعل قنطرة التي بناها على نهر كذا
أو على وادي كذا ويكتب باذن سلطان الوقت ان كان الوادي أو النهر لعامة وان كان لقوم مخصوصين يكتب
باذن فلان وفلان وان كان لشخص معين يكتب باذن فلان وسين أنهما من خشب أو آجر ويبين أنها على
طاق أو طاقين أو ثلاث طاقات ليكون طريق المرور لعامة الناس الى آخره والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة *
نوع آخر في جعل الخيل ومناعه وسلاحه للسبيل يكتب فيه وجعل جميع خيله وهي كذا وكذا
وجميع سلاحه وهو كذا وقفاً مؤبداً حبساً جازاً قائمة على حالها عتدة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها أهل
الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على أن الرأي في الدفع والاخذ للقوام عليها أبايدفعونها الى من
أحبوا وأخذونها ممن أحبوا من مستعملها كيفما شاؤوا وكلما شاؤوا ويزكر على أن لا يقوم عليها أبداً
الا المعروف بصلاحه وعفافه على أنه ان تغير من شئ لم يرض أو فساد أو هزم أو كسر أو غير ذلك وصار
بحال لا يصلح للجهاد باعه القيم واستبدل بقيمته غيره مما يصلح للجهاد كل قيم كان في كل وقت وزمان يستبدل
ما لم يبق صالحاً للجهاد بما يصلح للجهاد ويحبسه عند نفسه الى وقت الحاجة على هذا يجري أمرها ويتم
الكتاب ويلحق بآخره حكم الحاكم وعلى هذا العوامل والحوامل من الدواب والنعم اذا سلبها الحمل أُنقل
أهل الجهاد واستاء الماء لهم وكذلك العبيد اذا سلبهم لخدمة أهل الجهاد فهذا كله جائز عند محمد رحمه
الله تعالى وطريق كتابته أن يكتب الى قولنا قائمة على حالها عتدة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها أهل الجهاد
أهل الجهاد وفي استقاء الماء يكتب يستقيهم الماء لأهل الجهاد وفي العبيد يكتب يخدمون أهل الجهاد
ويلحق بآخره حكم الحاكم وأما اذا سلب شيها من الانعام ليصدق بالبانم وأولادها وأصوافها ذكر
الحاكم أحمد السمرقندي رحمه الله تعالى في شروطه لم يسمع في وقفها قولاً لأهل العلم قال قالوا ويجب أن
يجوز على قول محمد رحمه الله تعالى قال وقد ذكرنا في السير الكبير اذا وصى بمافي بطون غنمه أو بأصوافها
أو ألبانها فالوصية باطلة وليس الوصية في هذه الاشياء كالوصية بغلة البستان وغرة الشجر قال وهذه
المسئلة دليل على أن وقف النعم للتصدق بالبانم أو أصوافها أو أولادها لا يجوز وفي فتاوى أبي الليث رحمه
الله تعالى اذا وقف بقره على رباط على أن ما يخرج من لبنها وسمنها يعطى لآبناء السبيل قال بعض مشايخنا
رحمهم الله تعالى ان كان في موضع يغلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون جائزاً وقال بعضهم بالجواز مطلقاً
لانه جرى التعارف بذلك في بلاد المسلمين وطريق الكتابة في ذلك هذا ما وقف فلان كذا عدد من الابل
أو كذا عدد من البقر أو كذا عدد من الغنم وقفاً مؤبداً حبساً جازاً نافذاً لافساد فيه ولا رجعية ولا مشنوية
لا يباع ولا يوهب الى آخره على أن ما يحصل من ألبانها أو أصوافها أو أولادها يصرف الى آبناء السبيل على أن

فان اشتراها وقبضها أو وطئها ثم وقع عنده أنه كاذب في دعوى الامر ترك وطأها حتى يعرف خبرها فاذا جاء المالك وأنكر الاذن أخذها
وعقرها ورجع الثمن على البائع وان شهد عنده عدلان بأمر المالك ثم جاء المالك وأنكر الاذن فليشتري أن يمنعها حتى يحكم الحاكم بالرد
ثم لا يسهه امساكها بشهادة الشاهدين المذكورين عند الشراء * تزوج بوضعية فآخبر رجل أنها ارتضعت من أم الزوج أو أختها أو كانت
الزوجة مشبهة فآخبر رجل ان أبا الزوج أو ابنه قبلها بشهوة ووقع في قلبه انه صادق له أن يتزوج بأختها أو أربيع سواها بخلاف ما لو

أخبر بسبق الرضاع والمصاهرة على النكاح لان ثمة الزوج ينارعه وفي القابض لا ينارعه لعدم العلم به وان وقع عنده صدق فوجب قبوله
 * أخبر بارتداد امرأته أو أخبرت بارتداد زوجها والعياذ بالله عنه ففي لزوم قبول خبره روايتان * رأى رجلا قتل عمدا ثم قال قتلته لأنه كان
 ارتد أو لأنه كان أبي أو أخي ولم يكن له وارث غيري أو أقربائه فقتل أباه لكنه قتل رذته أو للقصاص له أن يقتل القاتل عاين القتل أو سمع
 اقراره بذلك ولكل من عاين أو سمع (٣٧٦) اقراره اعانته في قتله * ولو شهد عدلان عند مائة قتل أباه ليس له أن يقتله حتى يحكم بالشهود

الرأى في ذلك الى القيم يعطى من شاه من أبناء السبيل وأي قدر شاه وسلم ذلك كله الى فلان بعد ما جعله
 متوليا في ذلك ويلحق بآخره حكم الحاكم
 (نوع آخر في وقف العقارات) وأنه على وجوه كثيرة فمن جله ذلك أنه إذا أراد أن يجعل داره صدقة للمساكين
 في حياته وبه بدأ بمحمد رحمه الله تعالى في باب الوقف في شروط الاصل قال قلت أريد أن تجعل داره في حياته صدقة للمساكين
 يجعل داره في حياته صدقة للمساكين هل يجوز قال يعني بأخيه صدقة رحمه الله تعالى ان مات وهو في يده يصير
 ميراثا لو رثته ولم يقل لا يجوز وإنما لم يقل لا يجوز لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوقف حبس الاصل على
 ملك الواقف والتصدق بالغلة والثمره ومنفعة الدار والارض فمكان كالعارية والعارية جائز غير لازمة لومات
 المعبر تصير ميراثا لو رثته فكذلك الوقف على قوله قلت فهل في ذلك حيلة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون
 لاحد نقضها قال يقول ان نقض سلطان أو وارث هذه الصدقة فهي وصية من ثلثي يبيع ويتصدق بثمنها
 على المساكين فيحصل الصيانة لان الذي يريد ابطاله يعلم أنه لا يستفيد بهذا الا بطلان شيء فلا يبطّلها ثم ان أباه
 حنيفة رحمه الله تعالى قال في تعليم الحيلة يقول فهي وصية من ثلثي يبيع ويتصدق بثمنها على المساكين ولم
 يقل يقول فهي وقف وصدقة بعد وفاتي فان كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت جائزا لازما عنده اذا كان
 يخرج من الثلث كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت في معنى الوصية ومن مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله
 تعالى أن الوصية بالغلة والثمره لا تجوز فزعموا رفع ذلك الى قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى
 فيبطلها فقال ما قال تحررا عن قوله قلت فكيف يكتب قال يكتب هذا ما عهد فلان في حياته عهدا أنه
 جعل داره التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى
 والطحاوي والخشاف رحمه الله تعالى كانا يكتبان هذا ما تصدق به فلان بن فلان وأبو زيد الشروطي رحمه
 الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا تصدق بجميع داره وبعض
 المتأخرين من أهل هذه الصنعة كان يكتب هذا كتاب من فلان وكثير من المتأخرين كانوا يكتبون هذا
 ما وقف وتصدق وكل ذلك جائز حسن ولم يصعب محمد رحمه الله تعالى الدار بكونها فارغة والطحاوي
 والخشاف رحمه الله تعالى كانا يكتبان وهي دار فارغة وأنه حسن لان شغل الدار يمنع جواز الصدقة
 الموقوفة على قول من يرى التسليم الى المتولى شرط فلا بد من ذكر هذه الزيادة ليتبع الخبر عن قوله ثم قال
 صدقة موقوفة لله عز وجل انما قال هذا حتى تتساز هذه الصدقة عن الصدقة المقيمة وكان الطحاوي
 والخشاف رحمه الله تعالى يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل مؤبدة محرمة محتملة بنة بئله لا يباع ولا
 يوهب ولا تورث ولا تملك بوجه ملك ولا تتلف بوجه تلف فائقة على أصولها محفوظة على شروطها مسجلة على
 سجلها المسماة في هذا الكتاب حتى يرثها الله تعالى الذي له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين ثم قال
 على أن تؤاجر لانه أوصى بأن يتصدق بغلته والتصدق بالغلة لا يكون الا بالاجارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى
 الاجارة مطلقة وانما يستقيم هذا الاطلاق اذا اراد المتصدق الاطلاق اما اذا اراد أن يؤاجر سنة فسنة يذكّر
 في الصك على أن يؤاجر سنة فسنة ولا يؤاجر أكثر من ذلك واذا انقضت سنة يؤاجر سنة أخرى ثم يكتب
 ويتصدق بغلته على المساكين يصير المصروف معلوما بالتصريح فلا بد أن يكتب ويتصدق بغلته على
 المساكين أبدا لان التأيد شرط صحة الوقف الاعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكتب يتصدق

حاكم لانه لا يصير حجة قبل الحكم
 بخلاف ما لو شهد عندها
 عدلان أن زوجها طلقها
 ثلاثا حيث ثبت الحرمة
 في حقها بالاحكام ولو عاين
 الابن قتل أبيه أو سمع
 اقراره بذلك ثم برهن القاتل
 عند الابن أن أباه كان ارتد
 أو قتله للقصاص ان كان
 للشاهدان عن لو شهدا عند
 الحاكم يحكم الحاكم
 بشهادتهما ليس له قتله وان
 كان محالاً يحكم بماله قتله
 * مال في يد رجل شهد عدلان
 أنه مال مورث هذا غصبه
 ذوالمعد وهو يجحد
 لا يأخذ منه قبل الحكم
 وله كان هو عاين أخذه أو سمع
 اقراره بذلك لا الأخذ فقل له
 عليه ولكل من عاين أو سمع
 اقراره بذلك اعانته بكافي
 القتل * شهد عدلان أن
 زوجها طلقها ثلاثا ثم ماتا
 أو غابا قبل أن يشهدا عند
 الحاكم ليس لها أن تقيم معه
 كما إذا سمعت منه بخلاف
 المال والقتل

(نوع)

ثبت من عروق شجرة في
 داره شجرة في دار جاره
 فالنابت من العروق لصاحب

الشجرة * النابتة والغنى وصاحب المزاران أخذوا ما لا بالشرط ردوه على المالك ان عرفوا ولا تصدقوا
 به فان كان الاخذ بلا شرط يكون له لان الدفع حصل من المالك برضاه * اذا نبت الحطب في أرض رجل بلا اتيانه ليس لاحد أن يأخذ
 والشوكة له أن يأخذ * محرم وحلال اصطاد في الحل فالصيد كله للحلال وعلى المحرم الجزاء * وسر الكعبة يعطى منه انسان ان له قيمة لا يأخذ
 وان لا قيمة له أخذته وسر الكعبة من الحرير والديباغ لم يجوز الشافعي في أصح وجهيه وجوز كون خرطة المصحف من الحرير وجها

واحداً ونقش جلد المصحف بالفضة يجوز عنده لا بالذهب * وضع السكرين يدي جماعة وقال من أخذه فهو له جازلن: أخذه قيل هذا باحة وقيل أنه تملك من مجهول يصير معلوماً عند الأخذ * والتهبة جائز إذا أدن فيها صاحبها لمن أخذ ملأه وإنه عليه الصلاة والسلام غفر خمسة أبعرة ثم قال عليه السلام من شاء فليقطع * ولا بأس بالعودة والنوم على جوارق أو كس في مدهامهم لأن المقصود الحفظ لا الاستخفاف والعبرة للقاصد لا للنفس الأفعال ومحمد رجه الله لم ير بأساً بالباس المرتفع جداً قال (٣٧٧) عليه السلام تزين لعبادة ربك وقال عليه السلام إن الله جميل يحب الجمال وكذا لا يرى بالبدن إلا جرحي السرج بأساً قال هشام رأيت على الإمام الثاني نظير محفوفتين بمسامير الحديد فقلت أترى بهما بأساً فانهما من لباس الرهبان وكان الثوري ابن يزيد رجه الله به كرهه فقال كان عليه السلام بليس التعال التي لها شعر أشار إلى أن المشابهة بالرهبان في فعل فيه صلاح العباد لا يضر فأن من الأراضي ما لا يمكن قطعها إلا بجل هذه التعال كالجبال والأراضي الصلبة وعن الإمام أن الخضاب حسن لكن بالحفا والكتم والوسمة أراد به اللحية وشعر الرأس والخضاب في غير حال الحرب لا بأس به في الأصح ولها أن تخضب يدها ورجلها لترين خضاباً بلا تميل * وينبغي للرجل أن يأخذ من لحيته إذا طالت ومن أطراف لحيته أيضاً وبأخذ من شاربته حتى يصير كالماح * وغسل اليد بالدينق لا بأس به وهذا قول أيضاً لتوارث الناس بلا تكبر * ولا ينبغي للرجل أن يسأل اليهود والنصارى

بغلتها على المساكين يجوز على قول عامة مجيزى الوقف وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لأن لفظة الصدقة لا تدل على أنه أراد جميع المساكين فالصدق على مسكين واحد جائز ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز لأنه لا يتأبد عند عامة مجيزى الوقف لفظة الصدقة تدل على إرادة جنس المساكين حيث أطلق ولم يبين واحداً فصارك أنه صرح به ألا ترى أنه لا فرق بين قوله مالي صدقة وبين قوله مالي في المساكين صدقة وإذا كان في المسئلة خلاف لا بد من التصريح بالمسكين ليخرج عن حسد الاختلاف وإن أراد المتصدق أن يتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم وأهل الحاجة منهم أبداً على ما يرى وإلى هذه الصدقة الذي يلي يومئذ من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون وجه بهد أن يتوخى أي أن يتبع ويطلب أفضل ذلك موضعاً وأعظمه أجراً ولم يذكر محمد رجه الله تعالى في هذا الكتاب أنه يبدأ أولاً بما يحصل من غلاتها بمرمتها وعمارها وإصلاحها وبما فيه من المستزاد في غلاتها وأجور القرامين عليها وجميع ما يحتاج إليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق به على المساكين وعامة أهل الشروط يكتبون يبدأ أولاً بما حصل من غلاتها بمرمتها وعمارها وإصلاحها وبما فيه من المستزاد من غلاتها وأجور القوام عليها ثم ما فضل من ذلك يصرف إلى فقراء المسلمين ومساكينهم أبداً الآن محمد رجه الله تعالى لم يذكر ذلك نصاً لأنه ثابت اقتضاء فانه قال يتصدق بغلتها على المساكين أي إذا ولا يمكن التصديق بغلتها على المساكين أبداً لا بعد عمارتها ومرتباتها والثابت نصاً سواء الآن عامة أهل الشروط كانوا يقولون الثابت نصاً أقوى من الثابت اقتضاء والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون في الأرض والكرم وأداء خراجها ومؤنتها التي لا بد منها الآن الاستغلال بدونه لا يمكن وفي الدار والحواري يكتبون وأداء مؤنتها والنواب السطانية الموظفة لأنهم أصارت بمنزلة الخراج ثم يكتب بعد ذلك ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة والطحاوي والخلاف رجها الله تعالى يريدها على ذلك للتأكييد ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر من سلطان أو حاكم أو أحد من عرض الناس أن يغير هذه الصدقة المذكورة في هذا الكتاب وأن يبدلها وأن يطلها وأن يبيعها أحد على نقضها فن فعل ذلك فقد باءته وأجر فلان يعني المتصدق فيما يؤمن من ذلك واحتسب على الله عز وجل وقال بعضهم لا يكتب ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة لأن على قول أي خنفة رجه الله تعالى يجوز نقض هذه الصدقة ولو نقضت عادت إلى ملك المالك كما كانت ولا يكون أعفان تكون هذه الكلمات كذباً على قوله ويطلب الوقف لو شرط ذلك في الوقف ثم يكتب بعد ذلك ودفع فلان المتصدق هذه الدار إلى فلان وسلمها إليه بعد ما جعله فيها متولياً للأمور وهذه الصدقة وقبض فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم إلى المتولى لأن التسليم إلى المتولى شرط صحة الوقف عند أبي حنيفة ومحمد رجه الله تعالى ولم يكتب محمد رجه الله تعالى في آخر هذا الكتاب على أن لا يتولى أن يولي غيره من الوكلاء والأوصياء ويستبدل بهم من شاء وأحب وينبغي أن يكتب ذلك لأن من الناس من يقول لا يملك الوصي ولا المتولى أن يولي غيره إلا إذا قوض ذلك إليه كافي حالة الحياة وإذا قوض إليه ذلك وكل غيره لا يملك عزله إلا إذا قوض إليه العزل قال ثم يكتب فان رطل سلطان أو غيره أو طعن فيها طاعن فهي ومسيئة من ثلث فلان يباع ويتصدق بغلتها على المساكين وإنما يكتب هذا صيانة لهذا الوقف عن النقض على ما مر قبل هذا فان ألحق بآخر هذا الكتاب حكم الحاكم بهذه هذه

(٤٨ - فتاوى سادس) عن التوراة والإنجيل والزبور ولا يكتب ولا يتعلم لأنهم حرموه ولا يستدل بالشباب الطالب بما ذكر في تلك الكتب لأنه محتمل أن يكون من المخرفات وأما استدلال العلماء في إثبات رسالة سيدنا عليه الصلاة والسلام بلذ كوفي أسفار التوراة وصحف الإنجيل فذلك للألزام عليهم بما عندهم * تعلم بعض القرآن ووجدوا غافلاً لفضل الاشتغال بالقرآن حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال في الخزانة وجميع الفقه لا بد منه قال في المناقب عل محمد بن الحسن طائراً الفقهية

في الحلال والحرام لا بد للناس من حفظه * الرجل اذا أمكنه أن يصلح بالليل ويتعلم بالهار فعل وان لم يمكنه النظر في العلم بالهار وله زيادة ذهن بعقل الزيادة فالنظر في العلم أفضل * طلب العلم والفقهاء اذا صحت النسبة أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النسبة لانه أعم فاعمالكن بشرط أن لا يدخل النقصان في فرائضه وصحة النسبة أن يقصد وجهه الله تعالى والآخرة لا طلب المال والجاه ولو أراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق (٣٧٨) وإحياء العلم فقبل تصح نيته أيضا ولا بأس بالجلوس للوعظ اذا أراد به وجهه الله تعالى

قال الله تعالى وذكركم ان الذي كرى الآية وكان ابن مسعود رضي الله عنه يذكر كل عشية خمسين فكان يدعو بدعوات ويتكلم بالخلوف والرجاء وكان لا يجعل كله خوفا ولا كله رجاء قال الامام الرستغفني ينبغي أن يتكلم في الرجاء والرحمة لقوله عليه السلام يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا ولأن من رجع الى الباب يكون أثبت وفي فتاوى القاضي رفع الصوت بالذكركم وقصد صرح عن ابن مسعود أنه سمع قوما اجتمعوا في مسجد به اللون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهرا فراح اليهم فقال ما عهدنا ذلك على عهدك عليه السلام وما أراكم الا مبتدعين فما زال يذكركم حتى أخرجه عن المسجد فان قلت المذكور في الفتاوى ان الذكركم بالجهر لوفى المسجد لا يمنع احترازا عن الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود رضي الله عنه يخالف قولكم قلت الخارج عن المسجد لو نسب اليه

الوقف ولزومه على نحو ما بينا قبل هذا تحصل به الصيانة أيضا * صدر صلح الوقف من انشاء نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى * هذا ما وقف وتصدق به العبد المسرف في الذنب الحسن الظن بعفو الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب الثواب وتحرير المرزاة وهربا من أليم عذابه وشديد عقابه حين رأى نعم الله تعالى عليه متوافرة والآلاء لديه متظاهرة وقد اختصه بخاصة غير من أشكاه ونظرائه وأتامه ما لم يوث أحد من أمثاله وقرنائه من أجناس خلقه أنشاء في عز ووجاهة وعمره في رخاء عيش ورفاهة وارتفاع ذكرو عتكين وشرف قدره واتساع عين ثم رأى نفسه في انتقاص وحواسه في كلال وانتكاص قد ذهبت قواها وانتقضت عراها وقيل كراهها وكثر شكواها وابيض منه الشعر وانحنى لها الظهر قد قارب الزوال وأشرف على الارتحال وأحب أن يأخذ من دنياه لا تحزنه ويتزود من أولاده لعاقبته ويقدم في يومه لغسده من أطيب ذات يده ذخر الوقت حاجته وعدة لفقره وفاقته قال الله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولما بلغه من الآثار ونقل في الاخبار مكتوب على باب الجنة ثلاثة أسطر الأول لا اله الا الله محمد رسول الله والثاني أمة مذبذبة ورب غفور والثالث وجدنا ما عملنا وربنا ما قد منا وخسرنا ما خلقنا وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مال الا ما كاث فأقنيت وألبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت وعن عقبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ظل المؤمن يوم القيامة صدقته وقال عليه الصلاة والسلام الصدقة تطفي غضب الرب فأنتق مما رزق الله تعالى في رضاه عاجلا راجيا نفقته آجلا رغبة في موعود النبي صلى الله عليه وسلم في قوله خير ما يخلف الرجل بعد موته ثلاثة ولد صالح بدعوله وصدقة جارية يبلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده فأحب أن يتدرج في جلة من لا ينقطع عمله اذا دنا أجله فوقف وتصدق من خالص ماله وطيب كسبه بكذا والله تعالى أعلم *

صلح قديم طويل في اتخاذ المدرسة والوقف عليها * هذا ما اجتبى بانفاقه وتصدق به الخاقان الاجل السيد الملك المظفر المؤيد العدل عماد الدولة وتاج الملة طمغناج بغراقراخان أبو اسحق ابراهيم بن نصر سيف خليفة الله تعالى أمير المؤمنين أعلى الله تعالى أمره وأعز نصره تقربا الى الرب الجليل وطلب الثواب الجزيل وهربا من العذاب والتنكيل ورغبة في وعد الجبل على مناطق به تحكيم التنزيل وهو قوله عز وجل وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا وروى في الاخبار عن النبي المختار صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى اله البراء وصحبه الاخبار اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا في ثلاثة ولد صالح بدعوله بعد وفاته وصدقة جارية وعلم يعمل به الناس وأحب أن يتدرج في عداد من لا ينقطع عمله وأن يقدم لنفسه خيرا يكون له عند الله وزاد المعاد وذخيرة باقية ليوم التناد يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضر الآية فأمر باتخاذ مدرسة تكون مجعلا لاهل العلم والدين متصلة بالمشهد مشتملة على مسجد ومواضع لدرس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس مقرر يقرئ الناس القرآن ومجلس مؤدب يعلم الناس الادب ودورات وساحة وبستان وجمع في ذلك شرائط الصحة على ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجوهها المشتملة عليها وجمع ذلك داخل مدينة سمرقند بوضع منها يعرف بالباب الجديد وأحد حدود جوانبها الزيق الشارع

بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لا اعتقادهم العبادة فيه ولتعلم الناس بأنه بدعة والفعل الجائر يجوز أن يكون والثاني غير جائز لغرض يلحقه فكذا غير الجائر يجوز أن يجوز لغرض كإثارة رسول الله عليه السلام الافضل لتعليم الجواز وفي الاعراف في قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية أي اعبدوه وارفعوا حوائجكم والضراعة الذلة والخفية أن لا يدخله الرياء انه لا يحب المعتدين أي المشركين الذين يدعون غير الله تعالى وما روى في الصحيح انه عليه السلام قال لرافي اصواتهم بالتكبير اربعوا على انفسكم انكم لاتدعون

أصم ولا نأبأ بانكم تدعون سميعا فريانه معكم الحديث يحتمل أنه لم يكن في الرفع مصلحة تقدر وي أنه كان في غزاة لعل رفع الصوت في نحو بلاد الحرب خدعة ولهذا نهى عن الجرس في المغازي وأما رفع الصوت بالذكر فأنكر في الأذان والخطبة والحج والاختلاف في عدد تكبير التشرية جهر لا يدل على أن الجهر به بدعة لأن الخلاف بناء على أن كونه سنة زائدة على أصل الفعل في حكم صلاة كما اختلفوا في أن سنة الأربع من الظهر بتسليمة أولى أم بتسليمتين وذلك لا يدل على أنهم لم يتسليمتين يكون بدعة (٣٧٩) أو حراما قراءة القرآن بالالحان معصية والنسائي والسامع

آمان وفي تفسير التعالي لا يجب المعتدين بالجهر بالدعاء من الاعتداء فيدل على كراهته وفي أجوبة الامام الزاهد الخوارزمي أنه بدعة ولا تجب ولا تمنع ثم قال جوزه بحج المناكرين الله قطع شعرا لها الاستغفار وان باذن الزوج لانه لا طاعة للخلق في معصية الخالق الا يرى أنه لا يحل للرجل أن يقطع اللحية والمعنى المؤثر التشبه بالرجال قال نصير رحمه الله في أيام غارة المسلمين لا يشتري من العساكر شيئا لانه حرام ملأ الغيرة ولا يبيع منهم شيئا بالدرهم لانهم خلطوا الدرهم باضطرب الولد في بطن أمه وقد ماتت لا يشق بطنها وكذا الولد تلقت درة انسان وماتت وله فيها مال لا يشق بطنها لان حرمة النفس فوق المال مديون ليس له مال يقضى به دينه لكنه محترف بكسب ما ينفق على عياله وكان قبل الدين يتخذ ألوان الاطعمة وألوان الثياب لنفسه وعياله فبعد الدين يريد أن يتخذ كذلك ليس

والنسائي لزيق ساحة منسوبة الى الخاقان الملكة بنت الطرخان بك ولزيق (١) فارقين وقف على مشهدهم والثالث لزيق منزل وقف على طلبة العلم ولزيق منزل أحمد المقصص ولزيق منزل أبي القاسم بن العطاء ويتصل بخان ينسب الى الخاقان الملكة والرابع لزيق منزل منسوب الى حاو لي الخيل ثاشي ولزيق خانقاه منسوب الى الامير نظام الدولة ولزيق منزل منسوب الى الخاقان الملكة تر كان خاقان ولزيق الطريق واليه مدخلها ثم أحب أن يدوم ذلك الخير على مرور الايام وكروا لا عوام بأوقاف صحيحة عليها وعلى سبيل الخير وأبواب البر فيها فيبقى على ما اقتضته نيته واشتملت عليه طوبته فتصدق بجميع هذه المدرسة بكل ماهر متصل بها المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب لأقامة أعمال البر فيها وجميع اخان الخالص المشتغل على الدويرات والاصطبلات والمتبنين والاورى والحجرات والغرف والخوانيت الاربعة المتصلة به على ثلاثة منها على يسار الداخل في هذا الخان وواحد على عين الداخل فيه وهذا الخان معروف (بنيم بلاس) بسوق سعد سمرقند في محلة (زر كوبان) في موضع منها يعرف (بكوبه منقلس) وجميع اخان الخالص المشتغل على الدويرات الخمس والحجرات الثلاث والغرفات الثلاث وبيوت الاهواء الخمسة والخوانيت الثلاثة المتلازمة على بابها المتصل به عينا بسوق سعد سمرقند محلة رأس الطاق في زقاق يعرف بزقاق (شيفر وشان) وجميع اخان الخالص المشتغل على الدويرات الثمان والدويرات الكبيرة والغرفات الخمس عشرة وبيوت الاهواء الخمسة عشر وبيوت الخلاه والخوانيت الاربعة المتلازمة المتصلة به هذا الخان الذي هو بسوق سعد سمرقند محلة رأس الطاق في سكة عباد وجميع الدويرة الكبيرة سفلهاء وعلاه في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة بسوق سعد سمرقند برأس الطاق في شارع درب مناره وهذه الدويرة في الزاوية عن يمين الداخل في هذا الخان وجميع الحجرات على علاه والحجرات الخمس البكدرية في خلالها المتلازمة به هذا الخان وجميع الحجرة الكبيرة البكدرية المتصلة به في هذا الخان عن يسار الصاعد في علوه وجميع الحمام المعروف بحمام الرجال بسوق سعد سمرقند محلة رأس قنطرة عاهرة في سكة حماد وجميع بيوت الاكره وبيت الطراز والكرم والمنابر والمزارع والمداسات التي هي كلها بقرة بحر معدن قري (انباركر) من رستاق سمرقند وجميع الاراضي التي هي في التلال المتصلة بمزرعة هذه القرية وهي جميعها من نواحي (انباركر) من رستاق سمرقند فأحد حدود الخان المعروف (بنيم بلاس) والثاني والثالث والرابع أحد حدود كذا الى آخر هذه الحدودات فتصدق الخان الى آخر اقباب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حياته وبعد وفاته بجميع هذه الحدودات المذكورة الموصوفة به في هذا الكتاب بمجودودها كلها وجميع حقوقها وامر اقفاها من حقوقها وطرقاتها في حقوقها وارضى الخانات والخوانيت والتوايت المركبة وبيوت الاهواء وبيوت الخلاه والدويرات والحجرات والغرفات وأبنيتها وخشبها وحيطانها وسفلها وعلوها وسقوفها وجذوعها وعوارضها وأسطواناتها وأبوابها وأجرانها وارض الحمام وبيوت وسقوفه وخشبها وحيطانها وأجرانها وقدر مائه وانوبه وملقى رماده وجميع زبله ومصب مائه وحوضه ومجارى مياهه في حقوقه وارضى بيوت الاكره وأبنيتها والاشجار القائمة في العقارات والزرايين والعرش وأنهارها وسواقيها وشرها بمجارىه

(١) قوله فارقين في نسخة مارقين ومثلها في المحيط على النسخة الحاضرة اه

له ذلك بل يتفق بقدر حاله ولا يتخذ ألوان فان اتخذ ألوانا من الثياب باعه الحاكم في دينه الرائد على حاله واذا لم يكن له ما يقضى به دينه لكنه يعلم حرفة ان عمل يقضى الدين والدائن يطالبه يجب عليه أن يعمل ويقضى واذا بنى على التزوجة يتخذ ولية يدعو اليها الاقرباء والاصدقاء الى ثلاثة ايام وبعده يتقطع العرس والاجابة لازمة ومن لم يجب بآثم ويكره اتخاذ الضيافة في أيام المضيبة لانها أيام غم فلا يلبق فيها ما يختص باظهار السرور وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا ولو في التركة صغيرا لا يتخذ منها وذكر الامام الصفا لو كتب على جبهة الميت أو على عمامته

أو كفته عهدناه يرحى أن يغفر الله تعالى لليت ويجعله آمناً من عذاب القبر قال نصير هذه رواية في تجوز وضع عهدناه مع الميت وقد روى أنه كان مكتوباً على أخذ أفراس في اصطبل الفاروق رضي الله عنه حديث في سبيل الله * وضع القلمة على الكتاب والمصحف عند الكتابة للضرورة قيل لا يجوز وقال القاضي يجوز فأما لو قصد الأمانة لا يجوز ولو تأيكره * وضع القبر طاس الذي عليه اسم الله تعالى تحت الطنفسة لا بأس به لأنه يجوز النوم والقعود على سطح بيت فيه (٣٨٠) المصاحف وقال القاضي يكره الأفي موضع وهو الر كوب على جوالق فيه مصحف للضرورة

والأول أوسع * دخل الخلاء وفي جيبه أو كفه دراهم فيه أي القرآن لا يكره لما روي من قصة الخيل التي في اصطبل الفاروق رضي الله عنه مع أن الخيل ينام على مربطه قال القاضي هذا في اسم الله تعالى مسلم أمافي القرآن الذي لا يسه الا المظهر ون يكره الحشد الا كبريد كره تعالى ولا يقرأ وقبل داخل الخلاء لو في يده خاتم عليه اسمه تعالى يجعل فسه في كفه وان في جيبه يخرج به ومذ الرجل الى المصحف لو لم يكن بهذا الرجل لا يكره وكذا لو معلقاً من وتد ومذ الى الاسفل لانه على العلو فلم يحاذه * واذا صار خلقاً بحيث لا يقرأ فيه يجعل في خريطة ويدفن كلسلم * القراءة في الاسباج جائزة لكن الافضل القراءة من المصحف لكون الاسباج محدثة * يدعو وهو ساهي القلب فالدعاء على الرقة افضل وان لم يمكنه ذلك فالدعاء افضل من تركه * ويكره الدعاء عند ختم القرآن في رمضان أو بجماعة خارجة لانه لم

في حقها ومداستها المنسوبة اليها في حقوقها ومجاري مياهها في حقوقها وكل قليل وكثير هو بجميع هذه الحدودات ونسب اليها من حقوقها داخل فيها وخارج منها صدقة صحيحة نافذة واجبة بته بته مؤيدة محرمة محسنة لله عز وجل لا رجعة لهذا المصدق في شيء منها الاسباع ولا توهب ولا تورث ولا ترهن ولا تملك ولا تتلف بوجه تلف قائمة على أصولها جارية على سبلها المسماة في هذا الكتاب الى أن يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يستغل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا الكتاب بوجوه غلاتها في كل شهر وفي كل سنة اجارة ومقاطعة ومزارعة ومساقاة بعد أن لا يواجر شيء من ذلك أكثر من سنة واحدة ولا يعقد مزارعة أكثر من ثمانية عشر شهراً في عقد واحد ولا في عقد متفرقة ولا يعقد عليها عقد جديد لا بعد انقضاء المدة المعقود عليها كذلك يجري أمر هذه الصدقة ولا يواجر قط من ذي حشمة يخاف عليها من جهة ابطال هذه الصدقة وتغييرها عن وجوهها المشروطة في هذا الكتاب فما رزق الله تعالى من غلاتها وأداء مؤنتها يبدأ بأنواع عمارتها ورم ما استرم منها والمستزاد في غلاتها وأداء مؤنتها وغرس الاشجار الجدد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم بأمر هذه الصدقة وبشراء البوارى والحصر في الصف والحشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في هذا الكتاب على قدر ما تقع الحاجة الى ذلك ويقطع من أشجار هذه العقارات الداخلة في هذه الصدقة ما يحتاج اليه في عماره هذه المدرسة وغيرها من الحدودات الداخلة في هذه الصدقة على حسب ما يراه القائم بأمرها ويباع ما يس من أشجارها وأشرف على الفساد فيكون سبيل عن ذلك سبيل سائر غلاتها في صرفه الى الوجوه التي تصرف اليها غلاتها على حسب ما يراه القائم بأمرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بأمر هذه الصدقة في كل سنة ألف درهم مؤيدة عدلية رسمية نقد كورة سمرقند يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف الى الفقيه الذي يجلس للتدريس في هذه المدرسة من يتجمل مذهب أي حنيفة رحمه الله تعالى ويعتقده ويدرس على مذهبه في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلاثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك ثلثمائة درهم ويصرف الى طلبة العلم المقتسين في هذه المدرسة من أصحاب أي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر ألف درهم يجري عليهم من ذلك في كل شهر من السنة من هذا المال ألف وخمسمائة توزع ذلك عليهم على ما يراه المدرس في هذه المدرسة من التسوية بينهم أو تفضيل بعضهم على بعض أو إعطاء البعض وحرمان البعض بعد أن لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلاثين درهماً من هذا النقد ويصرف الى الذي يتولى تفرقة هذا المال المسمى لطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستائة درهم قسط كل شهر من السنة خمسون درهماً من ذلك ويصرف الى مؤتب مرضى يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس فيها الادب في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد ألف درهم ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى مقرئ عالم بالقرآن والروايات يقرئ الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة وخمسة وعشرون درهماً ويصرف الى الاربعة من يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم لكل واحد

ينقل عن العصابة قال الصفار ولان أهل البلدة يقولون تمنعنا من الدعاء لمنعهم والاشتغال بعد القرض منهم ناداه السنة أولى من الدعاء * المذكور اذا دعا بالدماء المأثور جهرًا وجهرًا معه القوم أيضا ليتعلموا الدعاء لا بأس به. واذا تعلموا حينئذ يكون جهر القوم بدعة * كتاب الجنائيات وفيه أربعة فصول * الاول في قتل العمد * يقتل الولد بالوالد والوالدة بالابنة ولا المولى بعبد مملوك كله أو بعضه ويقتل سليم الاطراف بناقصه والبالغ العاقل بالعبي والجنون ويقتل الجماعة

بالفرد وبعبكسه فصاعدا ولا يجب مع القود شي من المال * قتل صبي اخرج رأسه واستهل ولم يخرج منه شي غيره لا قود عليه الا ان يكون خرج مع الرأس نصفه أو أكثره * حكم عليه بالقصاص فقبل أن يدفع إلى الولي جن القاتل انقلب دية ولو جن بعد الدفع إلى الولي له قتله ولا يسقط القصاص وعن الامام انه يقتله في الحالين ومن يجن ويفيق قيل في حال الافاقة يقتل فان جن بعد ان مطبقا سقط القصاص وان غير مطبق يقتل * عبد قتل مولاه عمدا لا راية فيه وقال الفقيه أبو جعفر يقتل * قتل عبد الوقف (٣٨١) عمدا لا قصاص فيه * قتل خنثى عدا ونشئه في نكاحه سقط

القصاص

نوع في موجهه
قتله بزان أصابه الحديد
قتل وان يظهره ولم يجرح
عندهما يجب وكذا في ظهر
الرواية عن الامام وعنه
انه يعتبر الجرح وسنجات
الميزان من الحديد على
الروايتين وان أصابه العود
لاخفاء أنه لا يجب عند
الامام وعندهما كذلك
لانه في معنى العصا الصغيرة
وان عصا كبيرة عند
الامام وهو قول الشافعي
لا يجب وعندهما يجب
* أحسن تنورا وألقى فيه انسانا
أو ألقى في النار يجب القصاص
كالسلاح وكذا كل ما لا يلبث
لان النار تعمل في الحيوان
عمل الذكاة حتى لو قذف
النار في المذبح فاحترق
العروق بؤ كل ويستوفي
القصاص بالسيف وقال
الشافعي رحمه الله يحرق
* أغرق صيدا أو الغالي البحر
لاقصاص عنده خلاهما
وان والى في الضربات بالصوت
بالسوط حتى مات لا يقتص
عندها وان ذبح ببلطة قصب
يقتص وان غرز بآبرة حتى
مات يقتص لان العبرة

منهم من ذلك في السنة سبعمائة وخمسون درهما ويصرف إلى ثمن دهن السرج لاسراج السرج والقناديل
في هذه المدرسة والمشهد والمسيح ودويرات طلبة العلم وبيت الخلافة في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم
ويصرف إلى ثمن الجدل سبعمائة درهم في كل صيف من هذا النقد أربع مائة درهم ويصرف إلى ثمن
الخيزر والجم والحواشي لاحتذاء الضيافة في هذه المدرسة في ليالي شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد
ثلاثة آلاف درهم وثلاثمائة وخمسون درهما ويصرف إلى ثمن الشموع والخيزر لاحتذاء الضيافة في كل شهر رمضان
في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما ويصرف إلى ثمن الاضاحي في كل سنة في أيام النحر من هذا
النقد ألف درهم فيشتري بمجموعه من ذلك من البقر التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي
بها ينوي بذلك عن هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب ويتصدق به على الفقراء والمساكين ويشترى
بالجمجمة الباقية من ذلك من الاغنام التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بها
عن أبوي هذا المتصدق ويتصدق به على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا النقد إلى
كسوة وخمس نفر من الفقراء والمساكين وإلى أثمان هذا الخيزر والجم والحواشي لاحتذاء الضيافة في هذه
المدرسة عشية يوم عاشوراء ألف درهم ويصرف إلى رجلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد
يفتحان الابواب ويغلقانها ويكنسان ويكبان ما يحتاج إلى الكبس ويفرشان الحصر والبوارى ويطوون
ويلقان الحشيش ويرفعانها عند الحاجة إلى الرفع وينظفان بيت الخلافة ووقدان السرج والقناديل
بكرة وعشيان في المواضع التي يحتاج إليها في كل سنة من هذا النقد ألف ومائة درهم لكل واحد منهما
من ذلك ستمائة درهم ويصرف إلى رجل من أهل الفقه والصلاح والامانة يختاره المدرس في هذه المدرسة
فيفوض اليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد فيسكن فيها ويحفظ بيت الكتبة في هذه المدرسة
ويطلع أحوالها ويراعى أمورها ويعين بأمر من يولكل بخدمة هذه المدرسة والمشهد في كل سنة من هذا
النقد ألف ومائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فان رأى المدرس في هذه المدرسة صلاحا في
أن يفوض هذا الامر إلى رجلين من أهل الصلاح يسكنان هذه المدرسة يتولى أحدهما أمر بيت الكتب
فيها ويتولى الآخر مصالحها فالامر في ذلك إلى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة وهي ألف
ومائة درهم مصروفة اليها على ما يراه المدرس فيها ويستصوبه وقيمة هذا النقد الذي سمي فيه يوم وقعت
هذه الصدقة لكل سبعة وأربعين درهما مثقال واحد من الذهب الا برباخالص فان تغير النقد في زمان
الزيادة أو نقصان ينظر إلى قيمة ذلك النقد الحديث فيصرف إلى كل وجه من هذه الوجوه المسمى في هذا
الكتاب من تلك الدراهم الحديثة ما يبلغ قيمته من هذا النقد الذي كان يسرقند يوم وقعت هذه الصدقة
فان فضل من هذه الوجوه فضل من الغلات اشترى القائم بأمر هذه الصدقة بذلك الفضل زيادة أسباب من
الضياع والمستغل ان استصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة المشتراة فيما يحصل من غلاتها سبيل أصل
هذه الصدقة في وجوه مصارف ارتفاعاتها وان تقاصرت الغلة عن الوجوه في سنة من السنين قسط
النقصان على هذه الوجوه بمحصصها فان لم يوجد بعض من سمي من هؤلاء المذكوكون في نفسه بعد
ما استقصى في الطلب كان ماسى له مصر وفا إلى سائر الوجوه المسماة فيه وان رأى القائم صرف ذلك
إلى تحصيل زيادة أسباب يجري ارتفاعها يجري أصل هذه الصدقة فعل ذلك كذلك يجري أمر هذه الصدقة

للعديد شق بطن انسان بجديده وضرب الاثر عنقه بالسيف عمدا ان كان يتوهم بقاؤه حيا بعد الشق الذي ضرب العنق وان
لا يتوهم بقاؤه حيا وانما بقي فيه اضطرار بالمقتول فالقصاص على الذي نقر البطن ويعزض ضرب العنق وفي المسئلة الاولى يجب على الذي شق
البطن ثلث الدية فان نفذت إلى جانب آخر يجب ثلث الدية كما هو حكم الحائفة وكذا الجرح جراحة مخنثة والاثر غير مخنثة والمخنن مما
لا يتوهم معه البقاء فالقاتل هو المخنن هذا اذا تعافى ولو عاف كلاهما فأتلان ولو جرحه واحد واحد والاثر غير عافا للموجب عليه ما على

السواء لان الانسان قديم وبجراحة واحدة ولا يموت بعشر حرات ولو اقام من جبل أو سطح لا قصاص عليه عنده خلاهما * شدي رجل
ورجله أي قطعه وأقامه فقتله سبع لا قصاص ولا دية عليه ولا يكن يعزرو بحبس حتى يموت وعن الامام عليه الدية ولو قطص مينا أو ألقاه في
الشمس والبر حتى مات فعلى عاقلته الدية * قتل رجلا في النزع ويعلم أنه لا يعيش لولا القتل يجب القصاص ولا قصاص في اللطمة والوكزة
والوجأة والدقعة * في المنتقى ضرب (٣٨٣) رجلا بجمد سيف فأنقطع الغمد وقتله يجب الدية لا القصاص وان بابة لا قصاص فيه الا

لا يغير عن حالها الى أن يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وان وقع الاستغناء عن هذه
المدرسة يومامن الدهر ولم تمكن اعادتها الى الحالة الاولى صرف ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم بسمرقند
من يعتقده مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يوجد من يصرف ذلك اليهم من طلبة العلم صرف
حينئذ الى فقراء المسلمين أبدا وقد أخرج هذا المتصدق جيع ذلك الى يد أبي طاهر عبد الرحمن بن الحسن
الغزالي وجعله قائما بأموره هذه الصدقة وأمره في ذلك باستشعار تقوى الله تعالى وأداء الامانة واستعمال
النصيحة وقلده تسوية أمورهما على وجوهها وشرط عليه أن لا يغير شيئا من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضا
صحيحا فارغنا من موانع صحة القبض فان مضى لسبيله أو وجب اقامة غيره مقامه لمعنى يوجب ذلك
قالا اختيار في ذلك الى الفقيه الذي يدرس فيها بشورة طائفة أهل العلم الذين يدور عليهم أمر الفتوى
بسمرقند بعد أن يكون الذي يختاره من أهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرس فالامر مفوض الى
الحاكم بسمرقند ولا يحل للسلطان الى آخره شهد الشهود الى آخره

نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده * اذا أراد الرجل أن يقف على أولاده فهذا على وجوه
أحدها أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدخل تحت الوقف البطن الأول
يريد به ولده لصلبه ولا يشارك البطن الثاني البطن الأول ويريد بالبطن الثاني ولدا لابن فإدام واحد
من البطن الأول فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك
شيء فان لم يوجد البطن الأول وجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من
دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الأول
والثاني وان عدم البطن الأول والثاني وجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه
من البطون وان كثرت *

الوجه الثاني أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي * وفي هذا الوجه اختص به
البطن الأول والثاني ويريد بالبطن الثاني ولدا لابن ولا يشاركهما البطن الثالث *
الوجه الثالث أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وولد ولدي * وفي هذا
الوجه القياس أن يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت البطون كلها وان سفلوا *
الوجه الرابع أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وليس له ولد لصلبه وله ولد لابن وفي هذا
الوجه صرف الغلة الى ولدا لابن فان حدث له ولد الصلب صرف الغلة المستقبلة الى الولد لصلبه *

الخامس اذا قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا
ماتنا سفلوا * وفي هذا الوجه يدخل تحت هذا الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولي يحدث له بعد هذا
الوقف قبل حدوث الغلة ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه
ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال على أن يسد في ذلك
بالبطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاذا قال هكذا فإدام واحد من البطن الاعلى لا يكون للبطن الاسفل
من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبها في كتاب الوقف ثم اذا أراد أن يقف على أولاده
وأولاد أولاده ونسله لا ينبغي أن يكتب في الكتاب ووقف على أولاده وأولاد أولاده أبدا ماتنا سفلوا بعد وفاته

يجري البديل * وفي الواقعات اقل ابن وهو صغير فقتله يقتص ولو قال اقطع يده فقطعه عليه القصاص ولو

قال اقل أخى فقطعه وهو وارثه ففي رواية عن الثاني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد بن الامام عليه وسوى في الكفاية بين الابن
والاخ وقال في القياس يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان يجب الدية وفي الايضاح ذكر قرييانه ولو قال اقل أبي فقطعه يجب الدية
ولو قال اقطع يدي فقطعه فالقصاص واجب ولو قال اقل عبيدي أو اقطع يده لشيء على الفاعل لانه تلف المال وفيه تجري الاباحة ولا وارث

اذا غرز في المقتل فكذلك
لوعضه حتى مات والحاصل
ان كل ما يتعلق به الذكاة في
الميتات يتعلق به وجوب
القصاص وما لا يتعلق به
الذكاة لا يتعلق به القصاص
كذا ذكره الناطقي في الاجناس
نوع آخر *

قال بعت سكر دمي بألف أو
بفلس فقتله يجب القصاص
ولو قال اقتلني فقطعه يجب
الدية لا القصاص ويجعل
الاباحة شبهة في درء القصاص
لا الاستبدال بالمال وقال
في التجريد في الاباحة لا يجب
الدية في أصح الرأيتين عن
أصحابنا وفي المنتقى قال اقطع
يدي فقطعه لشيء عليه لان
البديل يجري في الطرف لا الحاقه

بالمال حتى اقتص بالسكرول
فيه لافي النفس ولو قال
اقطعه على أن تعطيني هذا
الثوب أو هذه الدراهم فقطع
يجب ارش البديل القصاص
وبطل الصلح * قال لا آخر
اجن على فرماه بجرحه
جرحا لا يعيش منه يجب
القصاص وهو قاتل ولا
يسمى جانيا وان جرحه يعيش
عن مثله فهو جاني ولا يسمى
قاتلا وان مات لشيء عليه
لانه ليس يقتل غالبا فالحق
بالجناية على الطرف وفيه

فانه

عن العبد فيما يتعلق بالادمية **نوع آخر** قتل الرجل عمدا وله ولي له أن يقتل بالسيف لا غير قضى به أولا ويضرب علاوته ولورام قتله بغير سيف منع وان فعل ذلك عزركلكن لا يضمن لاستيفائه حقه * قتله بالجر أو عصا أو ساق عليه دابة أو ألقاه في بئر أو غير ذلك من أنواع القتل فله قتله بنفسه أو أمره لغيره به فان قتله غيره بأمره صار مستوفيا ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر ظاهرا فان قتله ثم ادعى الامر وصدقه الولي لا يثبت الامر الابالينة وبقتص القاتل ان لم يبرهن (٣٨٣) * القصاص يستحق من يستحق ماله على فرائض الله تعالى وكذا الديه ويستحقهما الزوج والزوجة وليس لبعضهم الاقصاص بل بعض لو كازا وليس لهم التوكيل بالاستيفاء ولولين رجلين فغدا أحدهما وقله الآخر يجب نصف الديه في ثلاث سنين ولو قتله ولم يعلم بالعمو أو علم لا قود عندنا والمولى كالوارث وأحد المولين كآحد الوارثين * صالح أحد الورثة القاتل على مال جاز وله على القاتل ما شرط من المال ولبقية الورثة الديه أو القيمة لو حرا أو عبدا والقصاص حق الورثة ابتداء عنه به وعندهما حق الميت ثم ينقل اليهم ويقضي ديون الميت من الديه وبذل الصلح * الاخ العادل يقتل الاخ الباغى وبني الاعمال والمسلم يقتل أخا المشرك لأبائهم والخناق والسحر يقتلان اذا أخذ السحما في الارض بالفساد فان تابا قبل الظفر قبل التوبة وبعد الاخذلا ويقتلان وكذا الزنديق المعسوف والداخي الى الخلد والاباجي لا تقبل توبته كذا

فانه لا يجوز زالوقف لولده لصلبه في هذه الصورة لانه يصير بمنزلة الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز الابا جازة باقي الورثة فأما على ولد الولد يجوز زالوقف لان ولد الولد لا يكون وارثا حال حياته أباه وان كان يكتب وقف على ولده وولد ولده فيجوز زالوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الاضافة الى ما بعد الموت ومن غير الوصية به وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لان على قولهما ولده لصلبه يستحق الغلة حال حياته الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حياته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يطل بموت الواقف فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الوقف الابا لضافة الى ما بعد الموت أو بان يكون موصى به بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنده أصلا فيلحق بآخره حكم الحاكم ثم فيما ذكرنا أنه اذا وقف على ولده وولد ولده في حياته لا يعطى ولد الولد جميع الغلة مادام ولد الصلب حيا لان الواقف ما جعل كل الغلة لولد الولد مادام ولد الصلب حيا ولكن تقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤس ولد الصلب وعلى عدد رؤس ولد الولد فأصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد الصلب فهو لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج أو الزوجة وغيرهما لان الميراث لا يختص به بعض الورثة دون البعض فان مات أولا والصلب فالغلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكره لال رحمه الله تعالى هذه المسئلة على هذا الوجه وقاوا هذا الجواب مستقيم على قول من يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال ان من وقف على نفسه ثم من بعده على الفقراء ان الوقف جائز غير مستقيم على قول من لا يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي أن يصير جميع الغلة بعد موت ولد الصلب وقفًا على ولد الولد لان ما يصيب ولد الصلب حال حياته ليس بوقف وانما يصير وقفًا بعد وفاته لولد الولد فقد خلا زمان عن الوقف وأما اذا وقف على ولده حال حياته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ولده وانما ظاهر لان قوله حال حياته لغو من الكلام عنده لان عنده لاصحة للوقف حال الحياة فخرج قوله حال حياته من البين وبقي قوله وبعد وفاته فيكون وصية للوارث وأما على قولهما فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا يجوز لان قوله وبعد وفاته لغو من الكلام عندهما لانه لا يفيد الا ما هو ثابت بطلان الوقف بيانه ان الوقف عندهما وقع صححا لزاما في حالة الحياة على وجه لا يطل بموت الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله وبعد وفاته لتأكيده ما ثبت بطلان الوقف فلا وجوب بطلان الوقف والله تعالى اعلم * **نوع آخر** اذا وقف نصف داره شائعًا ونصف أرضه شائعًا فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيلحق بآخره حكم الحاكم فاذا وقف أرضه وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعد الفقراء فالوقف باطل عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الوقف صحيح ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر القتيبي أبو جعفر رحمه الله تعالى أنه لو شرط أن يأكل من الغلة فعند محمد رحمه الله تعالى يجوز فيكتب ولهذا الواقف أن يصرف غلات هذا الواقف الى نفسه ما عاش ويلحق بآخره حكم الحاكم وان أراد أن يكون هو المتولى في هذا الواقف ما عاش يكتب ولهذا الواقف أن يتولى هنما الصدقة مدة ما عاش وبصرف غلاتها ومنافعها في سبيل الخير ووجوه البر فيما أحب فذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاء وكلما شامو هي صدقة موقوفة

أفتى الامام عز الدين الكندي وقبل الخلفاء ابراهيم بن محمد فتوا بقتلهم أراد أن يخلق لحبته ليس له قتله وان أراد قلع سنه القتل وان أراد أن يبرئ منه بالميرد فقتله عليه الضمان **الثاني في الخطا** حكمة الديه والكفارة وجرمان الارث الدرهم وزن سبعة وهو ان يجعل الدرهم في كفة وسبعة سبعة تنظر في كفة فلذا استويا فهو عشرة وزن سبعة اختاره القاروق رضي الله عنه حين قدر واختلاف ان المعتبر وزن مكة أم وزن كل مدينة تظهر الرأيا فالاول قال الامام شبه العمد القتل بالثقل وقال لا يقتل مثلها غاليا بعد ضرب رجل بالسيف عنه ومات فهو عمد ولو خطا فاصاب عنقه فموتة خطا رعى فالتسوية رجل فاصاب غيره فهو خطا رعى صيدا فاصاب سائطا ثم

رجع الى انسان واصابه خطأ وكذا الولوى تو بافضرب رأس رجل ومات فهو خطأ * صاح انسان فأت منه أو سلب جلد وجهه فأت منه قدية
 (نوع في العاقلة) المال الواجب بالمعد المحض يجب في مال القاتل فيما دون النفس وفي النفس وفي الخطأ فيه ما على العاقلة وفي شبه المعد
 لو نفع ما على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على القاتل واختلقوا في تفسير حكومة العدل والذي عليه الفتوى ان ينظر الى المجنى عليه
 لو ملوكا ان نقص عشر قيمته بالخناية (٣٨٤) يجب عشر الدية وعلى هذا القياس وعاقلة كل انسان من يتناصر هو به ان من الديوان

على حالها فاذا مات فهذه الصدقة نافذة على سبيلها ويلحق بآخره حكم الحاكم. وان كان من رأيه أن يبيع
 هذا الوقف أو شيئا منه اذا كانت المصلحة في ذلك ويستترى بقيمة ما هو أنفع للوقف يكتب ولهذا الواقف أن
 يبيع هذا الوقف المسمى فيه وما أحب منه ان رأى يبعه أو يبيع أو يصر في نفسه الى شراء شيء آخر هو أصلح
 للوقف فيجعله مكانه ويلحق بآخره حكم الحاكم. وان كان من رأيه أن يكون له التغيير والتبديل يكتب
 ولهذا الواقف أن ينقص من مصارف هذا الوقف لمن شاء نقصانه ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من
 شاء ويدخل مكانه من أحب ويبيعه من أخرجه ان أحب يعمل في ذلك برأيه وليس لاحد ممن يقوم بهذا الوقف
 أن يعمل من ذلك شيئا ما خلاه فان حدث به حدث الموت ولم يغير من هذا الواقف شيئا ولم يبدل ولم يزد على
 ما فيه أحد ولم ينقص منهم أحد ولم يدخل فيهم أحد ولم يخرج منهم أحد فهذا الوقف وقف على الحالة
 التي جعلها عليه ليس لاحد أن يغير شيئا من ذلك وان كان غير شيئا ثم حدث به حدث الموت فهو وعلى ما عليه
 يوم يموت الواقف هذا *

صورة كتابة جريان الحكم بجهة الوقف يكتب على ظهر صك الوقف بعد التسمية بقول القاضي فلان
 المتولى لعمل القضاء والاحكام والاقواق بكورة كذا او نواحيها نافذ القضاء والامضاء والابانة فيها بين أهلها
 أدام الله تعالى توفيقه حكمت بجهة هذا الوقف المدين الموصوف في بطن هذا الصك وجوازه ولزومه ونفاذ
 هذه الصدقة في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الحوائط والرباط والخان والحمام وغير ذلك بجميع
 ما اشتمل عليه من الابنية في علوه وسفله من الحجرات والمنازل والصحن والمرابط على السبيل والوجوه
 والشرائط المذكورة المشروطة المشروحة فيه علا بقول من يرى صحة هذا الوقف وجوازه هذه الصدقة
 بشروطها وسجلها المبينة المتضمنة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة مستقيمة معتبرة جرت بين
 يدى هذا الواقف المسمى فيه وبين من خصمه فيه عن له حق الخصامة في جواز هذا الوقف وصحته فيها
 وقفه وتصدق به وجوابه بالانكار لصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكما أبرمته وقضاء نفذته وأمضيت
 الحكم به وأحكمته على هذا الواقف بخصمته في وجهه وفي وجهه من خصمه فيه به بعد ما عرفت مواضع
 الاختلاف ووقع اجتهادى على هذا وكلفت هذا الواقف قصر يده عن جميع هذه الحدودات وتسليمها الى
 هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له فيه بما يخالف مقتضى الصحة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة
 وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا أو أمرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك بحجة في ذلك
 وأشهدت عليه من حضرنى من الثقات بتاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط *

الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكم على سبيل الاختصار

فنقول وبالله التوفيق أول ما يبدأ به من رسوم الحكم كتابة المناشير فان اسم عبد بن عباد كان اذا خطب اليه
 انسان عملا ألقى اليه البياض وقال كتب عهد هذا العمل فان أمكنه قلده والآنحاه عن مجلسه قال الحاكم
 السمرقندى ان أردت كتابة المناشير كتبت هذا ما عهد اليه فلان الى فلان حين عرف علمه وديانته ونزاهته
 وصيانيته وامتنعه على الايام واختبره في معرفة الاحكام فوجدته سالكا سبيل الاخيار منتجا طرق الابرار
 لم تعرف له زلة ولم تدم منه خلة فاعتمده وقلده عمل الحكومة بكورة كذا أمره بتقوى الله عز و علا

فعاقلته أهل ديوانه والصناع
 بعضهم لبعض ان كانوا
 يتناصرون بالديوان والصناعة
 وان من أهل البادية فعشيرة
 قبله أو له الاقرب فالاقرب
 فان لم يكفهم ضم اليهم اقرب
 القبائل نسبنا وقلنا نسبنا
 يخرج ما لولم يكفهم محلة
 حيث لا يضم اليهم أهل محلة
 الاخرى لان التناصر لا يقع
 بين المحلتين وان لم يكن له
 عشيرة ولا ديوان فعاقلته بيت
 المال في ظاهر الرواية وعليه
 الفتوى وعن محمد بن
 الثانى عن الامام أن جانيته
 في ماله لافي بيت المال اجماعا
 وكذا القبط والحري اذا
 أسلم فعاقلته بيت المال في
 ظاهر الرواية وعن الحلواني
 اختلاف المتأخرين في العبي
 فاقى الققبه والامام ظهير
 الدين أنه لا عاقلة لهم وأفتى
 البعض أن لهم عاقلة والحق
 ان التناصر فيهم بالحرف فهم
 عاقلته وان تاجر فكذلك
 قال القاضي قال بعض
 العلماء للجبى عاقلة عند
 التناصر والمقاتلة مع البعض
 لاجل البعض كالاسا كفة
 والصفارين بمصر وودرب
 الخشابين وكذا باذر بيجان
 فاذا قتل واحد منهم قتيلا

فأهل حرفته عاقلته وكذا طلبة العلم وهو اختيار الحلواني وكثير من المشايخ وذكر في الخزائن القولين ثم قال ولكل
 مختار ون وقد ذكرنا الحق الذي يقبله الدليل (نوع آخر) اصطلح ما فان وقع على وجهه ما فلا شئ عليه ما وان على قفاها ما
 فعلى عاقلة كل دية الا أنحوا ان أحدهما على الوجه والا أنحوا على القفا قدم الواقع على الوجه ودرودم الا أنحوا على عاقلة صاحبه ومنه بدل
 في بدر جلين تجاذا داسه قطا وما فان سقط كل على الوجه تعبد دية كل على صاحبه لموته بمنعه وان على القفا لا شئ على واحد منهما وان

وقع أحد مستلقيا لا تجب دية ويوجب دية الواقع على الوجه وان قطع آخر المذبل فوقه ما على قفاهما وما ناضن القاطع دية ملو قية
 المنديل كذا عن الامام الثاني وعن الفضلي انه لا تجب على القاطع دية ولا قصاص * صبي في يديه جذبه انسان من يده والاب يسكه حتى
 مات فالدية على الجاذب ويرثه أبوه وان جسد باحتي مات عليهم الدية ولا يرثه أبوه * أخذ بيد رجل وجذبه حتى انكسر ان للصاخفة
 لا يجيب الارش وان غير هاضم القابض * عض ذراع رجل فانتزع العضوض ذراعه (٣٨٥) حتى سقط سن العاض وتعلق لحم

ذراع العضوض فالسن
 هدر ويضمن العاض أرض
 الذراع كذا صححه الحدب
 عنه عليه السلام بخلاف
 ما اذا تشب انسان بشوب
 رجل وجذبه فغذب صاحب
 الثوب أيضا وتخرق من
 جذبه ما حيث يضمن التشبث
 نصف قيمة الثوب

نوع آخر

مات في بئر طريق غما وجوعا
 أو عطشا لا ضمان على
 الحافر عند الامام خلافا
 لمحمد وقال الثاني ان غما
 ضمن وان جوعا لا * أدخل
 رجلا في بئر وطبق عليه الباب
 حتى مات جوعا لا يضمن
 عند الامام خلافا وان
 سقاه السم ومات ان دفع
 اليه وشربه هو نفسه
 لا يضمن وان كان قاله
 كاه فانه طبيب يجنب ويعزر
 وان أوجره ومات منه فالدية
 على عاقلته * أدخل في بئر
 نائما أو نمني عليه أو صبيا أو
 معتوها فسقط عليه البيت
 ومات يضمن في الصبي
 والمعتوه لا في غيرها

نوع في الغرة

يجب في الخنثى ذكر أو أنثى
 أنثى عبدا أو أمة أو فرس
 بساوي خصلتها فدرهم على
 العاقل ان بعد ما استبان

مظهر أو مبطن وخيفته مسرا ومعلنا فانما أنفع ما قدم من زاد وأحسن ما أذن من عتاد والله تبارك
 وتعالى يقول ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وأمره أن يواطى على تلاوة القرآن مندبرا
 حججه الظاهرة متاملا أدلته الباهرة فانه عمود الحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب ونذير العقاب
 والكاشف لما استبهم والمنور لما أظلم والله تبارك وتعالى يقول لا تأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه
 تنزيل من حكيم حميد وأمره بدراسة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره وتعهده بأحاديثه وأخباره
 منتهيا إلى حكمه ووصاياهم مؤتسما بخلائقه وسجايه فانه الداعي إلى الهدى الذي لا ينطق عن الهوى فمن
 اتقى ربه وأمره غنم ومن انزجر عن مناجره سلم وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعته في محكم كتابه
 وجعل العمل بقوله كالعامل بخطابه وأمره بمجالسة أهل الدين والعلم ومدارسة أهل الفقه والفهم
 ومشاورتهم فيما يقدره ويمضيه فانه لا مبرأ من السم والغلط ولا أمن من الزلل والسقط وان الشورى
 نتاج الالباب والمباحثة رائد الصواب واستظهار المرء على رأي من عزم الامور واستناده بعقل أخيه من
 حزمة التدبير وقد أمر الله عز وجل بالابتلاء أولي البشر بالاصابة فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم
 وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين وأمره بفتح الباب ورفع الحجاب
 والبروز للخصوم وايصالهم اليه على العموم والنظر بين المتحايين بالسوية والعدل فيهم عند القضية
 وأن لا يفضل خصما على صاحبه في لحظ ولا لفظ ولا يقويه عليه بقول ولا فعل اذا كان الله عز وجل
 جعل الحكم ميزان القسط والعدل في القبض والبسط وسوى فيه بين الدنيا والشرى وأخذ بالقوى
 للضعيف بقوله تبارك وتعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض وأمره اذا ترفع اليه المتحاكم
 أن يطلب الحكم بينهم في نص الكتاب فان عدمه هنالك طلبه من سنة رسوله القويعة والآثار
 الصحيحة السليمة فان فقد هنالك ابتغاه في اجماع المسلمين فان لم يجد فيه اجاعا اجتهد رأي بعد أن يبلغ
 غاية الوسع في التحري فانه من أخذ بالكتاب اهتدى ومن اتبع السنة نتجا ومن تمسك بالاجماع سلم من الخطأ
 ومن اجتهد فقد أذخر الله تبارك وتعالى يقول والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وأمره بالتثبت في الحدود
 والاستظهار فيما تبدل الشهود وأن يحتس من يحل يزق الحكم عن الموقع الصحيح أو يثبته بجزءه عند
 الوضوح حتى يقف عند الاشتباه ويمضي عند الاتجاء وليكن على يقين (١) بان لا هادئة في أمر الله
 تعالى ولا تستخف بعمله إلى برى ولا تأخذه رافقه بمسئ فان الله تبارك وتعالى يقول ومن يتعد حدود الله
 فلاولئك هم الظالمون وأمره بتصفح أحوال من شهد عنده فيقبل شهادته من كان طيبا بين الناس ذكره
 مشهورا فيهم سيره منسوب إلى العفة (٢) والظلف معروف بالتراهة والانف سليم من شائن الطمع
 وأمره أن يحتاط على أموال الأيتام بثقات الامة ويكلها إلى الحفظة الاعناء ويرعاهم في ذلك عينا ويكلوهم
 بهمة يقظي وأمره أن يولي ما يجري في عمله من الوقوف إلى قوم يحسنون تدبيرها ويضبطون القيام على

- (١) قوله بان لا هادئة الهوادة اللين والرخصة والسكون في المنطق اللين والمهاودة الممايلة والموادعة كذا في
 القاموس فتأمل نقله الجراوى
- (٢) قوله والظلف في القاموس ظلف نفسه عنه منه ما من أن تفعله وظليف النفس نزهها اه بجراوى

(٤٩ - فتاوى سادس) خلقه يقسم بين ورثته كسائر أمواله ولا يرث الضارب منه ولا كفارة عليه وفي الجنيتين يجب في كل منهما
 حال الاجتماع ما يجب حال الانفراد فان ألفت أحدهما حيا والآخر ميتا بضرب واحد فعليه لاجل الحي اذا مات بعد الاقراء دية وفي
 الميت الغرة وعن الثاني انه لا يجب في جنين الامة الا نقصان كافي العادة * ضربت بطنها أو شربت لتعرج ولدها فطرحته فالغرة على عاقلتها
 ولا كفارة عليها في قول الامام وقيل عليها الكفارة في قول الامام * ولو باذن الزوج لا يجب شيء والمعالجة لا سقط الولد كالشرب وان عالجته

أوشربت لالاسقاط لا يجب وان أمرت امرأته بذلك ففعلت لاضمان على المأمورة ولو ضرب بطن امرأته عدا بالسيف فقطع البطن ووقع أحد الولدين حيا بجرح السيف والاخر ميتا وبه جراحة السيف وماتت أيضا يقص لأجل الزوجة لانه عمد وعلى عاقلته دية الولد الحى اذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ **نوع آخر** في الحناية على الصبي **نوع آخر** أعطى له سلاحا لمسكه ولم يأمره بشئ (٣٨٦) فعطب به الصبي يجب دية على عاقله المعطى وكذا اذا لم يقل أمسكه في المختار أمره أن

يسقى له دابة من البئر والنهر أو أرسله في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شئ وان غرق في النهر أو صدمته الدابة أو نهشته حية ضمن الآخر وذكر القاضى بعنه في حاجته بلا إذن وليه فالضام مع اخوانه أو ارتقى على ظهر بيت وسقط منه ومات قال الثوري يضمه المرسل وكذا لو غصبه فقتل أو كاه سبع أو سقط من الحائط ومات يضمن الغاصب وان مات في مرض أو حى لا وذكر القاضى رى صبي فاصاب عن انسان ان كان للصبي مال يؤدى الدية منه وان لم يكن له مال فنظرة الى ميسرة قال ولا يؤاخذ به الاب قال الفقيه انما لا يوجب شئ على الاب لانه كان لا يرى على العجم عاقلته وانما تجب الدية في ماله اذا ثبت ذلك بالينة أو بالغاينة لا بالاقرار لان اقراره لا عبرة به غصبه ومات في يد غاصبه فجاء أو بجمسى لاضمان عليه وان مات بصعقة أو نهش حية يضمن عاقلته دية لانه مسبب في اتلافه بالنقل الى مكان الصواعق والحيات والسباع وقالوا الوجه الى مكان يكثر فيه الحي أو الوياه بان كان المكان مخصوصا بذلك يضمن أيضا لاسبب العدوى فاذا

مصالحتها ويكونون مأمونين على أصولها وفروعها ويجنون ارتفاعها من حله ويصرفونه في سبيله ويتبعون ما شرط واقفوها في عزاراتها واجاراتها ويحتدون ما رسموه في استغلالها وعماراتها ولا يخلهم في ذلك من اقتفاء الاثر والاشراف والنظر وأمره بتزويج الارامل واليتامى من أكتفائها عند فقدها وليأتها وأمره أن يختار كتابا عالم بالحاضر والسجلات مطلقا على علم الدعاوى والقضاة قيسا على حفظ الشروط والعهود عارفا بكتابة العقود وأمره أن يتسلم ما تحقق اعماله من ديوان القضاء على ثبت بما فيه من الوثائق والسجلات والمحاضر والوكالات وأسماء المحبسين وأن يوكل بهما من الخزان من يرتضيه ويتفرس الخليفة ثم يقول الكاتب هذا عهد فلان اليك وعليك وهذا يدك الى سبيل الرشاد وحديدك الى طريق السداد وقد أعذرفيه وأندر وبصر وحذر فاجعل عهده اماما تقتضيه ومثالا تحتذيه وقدم التوكل على الله وحده والثقة بما عنده في استدامة التوفيق منه واستدعاء النعم بشكره من ذلك انشاء الله تعالى ثم الذى يلى هذا قبض القاضى المولى ديوان من قبله من الحكام وترتيب (١) الاضبارات والرقاع وهذا على الاستقصاء في باب قبض المحاضر والسجلات في أدب القاضى للخصاف ثم الذى يلى ذلك معرفة القاضى رسوم التوقيعات التى تكون على صدور الخراج وأحجازها وهى على ستة أنواع أحدها توقيع على صدور السجلات وكتب التزويج واختيار القوام وكتب التوسط والتقليدات وذكر الخراج والاطلاق والعضل والتفليس والاحضار وهى على اختيار القضاة ولكل منهم توقيع نحو بالله اعصم عما يصم يقينى بالله يقينى آمن من آمن بالله الحق مفروض والباطل مرفوض الحمد لله الجنة والشكر قسيدة النعمة التثبت طريق الاصابة الطمع قرين الندامة (٢) الانقاس خطا الغناء الغضب يصدى العقل

فرض القاضى النفقة للمرأة وولدها على زوجها **نوع آخر** واذا أراد القاضى أن يفرض النفقة على رجل لامرأته فان القاضى يحضره ويأمره بالانفاق عليها وعلى ولدها فان عرف أنه يضربها ولا ينفق عليها فرض لها القاضى النفقة عليه في كل شهر بقدر ما تحتاج اليه من الدقيق والادام والدهن وحوادثها التى تكون مثلها فيقوم ذلك بالدرهم ويفرض عليه في كل شهر فاذا أراد أن يكتب لها ذلك يكتب يقول القاضى فلان بن فلان قضيت لفلانة على زوجها فلان بحضرتيه بكذا وأمرته بأدراك ذلك عليها أو ان وجوبه وفرضت ذلك عليه لها وحظرت عليه الاخلال به وأطلقت لها الاستدانة ان مطلقا يكون ذلك دينها عليه ترجع به عليه وأمرت بكتابة هذا الذكركرة لها يوم كذا وان كان الزوج غائبا فاجتأب المرأة تطلب النفقة وذكر أن زوجها غاب عنها ولم يخلف لها نفقة وسألت القاضى أن يفرض لها عليه نفقة وأقامت البينة أنهم فلانة بنت فلان بن فلان وأن زوجها فلان بن فلان غائب فان أباح نفقة رجعه الله تعالى قال لا أقضى على غائب وقال أبو يوسف رجعه الله تعالى أقضى لها النفقة على الغائب ولا أقضى بالنكاح عليه

(١) قوله الاضبارات كذا فى جميع النسخ ورأيت هكذا فى نسخة من الظهيرية والذى فى القاموس الاضبارات بالكسر والفتح الحزمنة من العصف والجمع اضاير ولم يوجد فيه جمع اضبارات اه بجرأوى لكنه يتقاس فى ذى الناء اه (٢) قوله الانقاس خطا الغناء الخ قد راجعت نسخة من الظهيرية فوجدت العبارة فيها هكذا فليتأمل فيها والله أعلم اه بجرأوى ولعل الغين محرفة عن الفاء وهو الظاهر اه

والحيات والسباع وقالوا الوجه الى مكان يكثر فيه الحي أو الوياه بان كان المكان مخصوصا بذلك يضمن أيضا لاسبب العدوى فاذا لان القول به باطل بل لان الهواء يخلق الله تعالى مؤثر في بنى آدم وغيره كالثعلب جله على دابة وقال أمسكه الى فسقط عنها ومات ولم تسر الدابة فادية على عاقله الخامل سواء كان الصبي عن يركب مثله عليها أولا وكذا ان سقط عنها حال سيره فاديت به على عاقله الخامل يستمسك الصبي عليها أولا وكذا الوجه عليها مع نفسه وسقط ومات يستمسك أولا وسقط حال السير أو قبله أو بعده ولو جله عبد عليها وسقط ومات

فديته على العبد يدفع أو يفدى لأن موجب جنابة العبد في رقبته نسبياً أو مباشرة * قال له امس هذا الشجرة وانض لي ثمارها فسقط ومات
ضمن * وكذا الأمر عديد غيره بكسر الحطب أو بعل آخر ضمن ما تولد * وان دفع سلاحاً إليه فقتل به نفسه أو غيره لا يضمن الدافع اجساماً
الاصل أن يجزئ الأمر لا يصير ملجأ للفعل ولا ينقل فعله إلى الأمر وبالأكرام يصير ملجأ وينقل الفعل والنسب إلى الاتلاف لونه عديداً
كالمناسبة * صبي أمر بالغ بقتل انسان فقتل لا يضمن الأمر ويضمن المأمور لما ذكرنا (٣٨٧) إذا أمر بالغ بالغوا بالغ إذا أمر

صبياً بالتلاف مال انسان
أو أخرقه أو قتل دابته
فالضمان على الصبي ثم
يرجع به على الأمر
وكذا إذا أمر بالغ بقتل
انسان يؤخذ بالدية عاقلة
الصبي ثم يرجعون على عاقلة
الأمر علم الصبي بفساد
الأمر أولاً * والمأذون إذا أمر
صبياً بالتلاف مال انسان أو
أرسله في حاجته فهلك الصبي
يضمن الأمر * صاحب على صبي
على حائط فوقع بضمة من
الصائح وفي النوادر ان قال
لا تقسم فوقع لا ولو قال قع
فوقع يضمن * الحاني لوصيها
أو مخبوناً لا يتناول ما أن يكون
في بني آدم في النفس أو الطرف
أو في البهائم أو في المال عمداً
أو خطأ في الأحرار والعبيد
في الذكور أو الإناث لوقي
بني آدم عمداً أو خطأ سواء
أن في النفس في الحر يجب
الدية على العاقلة لو خطأ وإن
في العبد تجب القيمة بالغة
مابغته إلا إذا زادت على
الدية عشرة آلاف أو خمسة
آلاف فينقص عشرة فيهما
في ظاهر الرواية ولو في بني
آدم فمداون النفس في الحر
إذا لم يبلغ عشر الدية يجب حالا
وان بلغ نصف عشر الدية

فإذا قدم فأقر أخذته بنفقة * وكذلك أن أنكر وأقامت البينة على نكاحها ثم على قول أبي يوسف رجه
الله تعالى إذا فرض لها النفقة فلها أن تستدين وإن أمرها بالاستدانة كان أحوط على أصله قال فإذا
أراد الكتاب كتب يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على الوجه الذي ذكرناه أمضيت هذا
التقدير المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لا أمر أنه فلانة وأطلقت لها تناول ذلك التدر من ماله
والاستدانة عليها لم تنظر بشئ من ماله ترجع به عليه عند أو به من غيبته أخذ بقول من يرى ذلك
جائزاً من علماء الأمة وأوصيتها في ذلك بتقوى الله تعالى وأداء الأمانة فيه فتقاربت ذلك على شرط الوفاء
به وأمرت بكتب هذا الذكركر حجة لها يوم كذا وعلى هذا فرض سائر النفقات *
اختيار القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع إلى حال الأوقاف المنسوبة إلى كذا في اختلالها
وانتشار أمورها واضطراب أحوالها وقصور ارتفاعاتها عن مصارفها ووجوهها بما جاوزها عن قيم يتعهدا
أولسوسيرة فلان القيم وإن الحاجة مست إلى من يقوم بأمورها وحفظها وتبهرها وضبطها وامضاء شروط
المتصدقين بها وإن كان الأمر على ما رفع إلى باخبار جماعة ثقات فوقع الاختيار على فلان بن فلان لما وصف
من صلاحه وسدادته فنصبته قيمياً على أن يحفظها ويتعهدا ويستثمرها ويستغلها أو يصرف غلاتها إلى
وجوهها ومصارفها ويحيي مامات منها وندرس ويستأدى من غلاتها ممن كان عليه شئ منها وصرفت كل
قيم كان في قبضه وأوصيته بتقوى الله عز وجل *
نصب المشرف على الوصي أو القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع إلى أن فلان بن فلان قيم في
وقف كذا أو وصي في تركه فلان وهذه التركة محتاجة إلى مشرف يحفظ هذا الوصي ويتفقد حاله
فوجدت الأمر على ما رفع إلى باخبار الثقات وأن هذا القيم أو الوصي محتاج إلى مشرف يتعهد أحواله
ليؤمن امتداد الطمع في هذه التركة فوقع الاختيار مني على فلان لما عرف من فطنته وذكاؤه وسدادته
وأمانته فامضيت هذا الاختيار ونصبت هذا المختار مشرفاً على هذا القيم وعلى كل قيم في هذه التركة
وحظرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد بشئ من هذه التصرفات فيما دونه وأمرته أن لا يحل
ولا يعقد في شئ من أمور هذه التركة إلا بعد مشورة هذا المشرف واستطلاع رأيه فيه وأمرت أن يكتب
هذا الذكركر حجة بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل وكان أبو نصر الصغار رحمه الله تعالى يقول القاضي
لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وأداء الأمانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى
وأداء الأمانة كذا في الظهيرية *

الفصل الثامن والعشرون (١) في المقطعات

واعلم أنك إذا كتبت شيئاً ما ذكرناه لا بد من كتابة التاريخ في آخرها وأبحازها دفعا للاشبهة وقطعاً للالتباس
واعلم أن لكل ملك وأهل ملته تاريخاً وكانوا يؤرخون بالوقت الذي تحدث فيه حوادث مشهورة عامية
وكان للروم أوقات أرخوا بها على حسب ما وقع من الأحداث فيها إلى أن استقر تاريخهم على أن جعل
(١) قوله في المقطعات أي المتفرقات وعادة صاحب الظهيرية التعبير عن المتفرقات بالمقطعات وما في نسخة
الطبع الهندي فقصر بـ هـ معجمه الجراوى

فعل العاقلة لو خطأ ويؤخذ في سنة واحدة وإن جاوز الثلث ففي عامين وإن جاوز الثلثين ففي ثلاثة أعوام وفي العبد والامة فيمادون النفس
في ماله وأما في المال فالواجب عليه بالغة ما بلغت وفي مختصر عصام الواجب بالعبد في ماله نفسه أو مادونه أو الخطأ فيهما واجب على العاقلة
مؤحلاً وشبه العبدان بلغ الدية موجب النفس على العاقلة وفيما دون النفس على الحاني وإن بلغ الدية وذكر شيخ الإسلام أن بدل النفس في
الخطأ المحض وفي شبه العبد على العاقلة وفي العبد عليه ومادون النفس في الخطأ بلغ نصف عشر الدية على العاقلة والأعلى الحاني
جامع صغيرة لا يجمع مثلها فماتت أن أجنبية على عاقلة الدية وإن منكوحة الدية على العاقلة والمهر على الزوج * أزال

حاجة ثم ينتج رجوعه بغير دفع ولو ثبت أبيض وهو شاب لا يجب شئ عندهما وعند حكومة عدل وبه أفتى الفقيه أبو الليث وفي العبد إذا ثبتت
بيضاء حكومة عدل وإذا لم تثبت بخير المالك ان شاء ترك وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته * حلق شعر امرأته أو امرأه غير أو حلق شعر الجارية
ورصد قيمتها لا يجب شئ لأنه ثبت ويطول كذب الجار ولكن يعزى بما يليق به * إذا قلع الحديقة قلعاً أو وجأه بالشفرة فدية في الصحيح
لعدم إمكان المساواة وان ذهب ضوؤها (٣٩٠) والعين قائم بقنص بان يحصى المرأة بالنار ويدنيهان المستوفى مع ربط الأخرى فإذا

الفصل الأول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها

فنقول مذهب علمائنا رحمهم الله تعالى أن كل حيلة يحتال بها الرجل لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه
أو لتجويره بباطل فهي مكر وهمة وكل حيلة يحتال بها الرجل ليتخلص بها عن حرام أو ليتوصل بها إلى حلال
فهى حسنة والأصل في جواز هذا النوع من الحيل قول الله تعالى وخذ به لك ضغناً فأضرب به ولا تحسث
وهذا تعليم الخرج لأبواب النبي عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام عن عيمته التي حلف ليضربن امرأته مائة
عود وعامة المشايخ على أن حكمه ليس بنفسوخ وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة *

الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة

خندق له طول أكثر من عشرة أذرع وفيه ماء إلا أن عرضه أقل من عشرة نعل على قول بعض المشايخ رحمهم
الله تعالى لا يجوز التوضؤ فيه والحيلة على قول هؤلاء أن يحفر حفرة قريبة من الخندق ثم يحفر شهيرة من
الخندق إلى الحفرة ويسيل الماء من الخندق إلى الحفرة فيصير الماء جارياً في الخندق فان شاء توضأ من
الخندق وإن شاء توضأ من الشهيرة * إذا توضأ الرجل فرأى الببل سائلاً من ذكره وكان الشيطان يريه ذلك
كثيراً فالحيلة في قطع هذه الوسوسة أن ينضح فرجه بالماء فإذا أراه الشيطان ذلك أحاله على الماء إلا أن هذه
الحيلة إنما تنفع إذا كان العهد قريباً ولم يحجب الببل فاما إذا جف الببل ثم رأى الببل على ذكره بعيد
الوضوء لأنه لا يمكن إحاطته على ذلك الماء * إذا أصابت النجاسة خفاً ونعلاً ولم يكن لها جرم كالبول والخمر
فلا بد من الغسل رطباً كان أو يابساً والحيلة في ذلك إذا كان رطباً أن يمشى في التراب أو الرمل حتى يبلصق
بعضه بالتراب ويحجب ثم يمسح به بالارض فيطهره كذا ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إلا أنه لم يشترط الحفاف * إذا صلى الظهر ثلاث ركعات ثم أقام
المؤذن وعلم المصلي أنه لم يصل في المسجد فأراد أن يصل مع الإمام ويكون فرضه ماضياً مع الإمام وكره أن
يفسد ماضياً فالحيلة له في ذلك أن لا يقعد في الرابعة ويقوم إلى الخامسة فيصلي الخامسة والسابعة حتى
تصير هذه الصلاة نقلاً عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يصل الفريضة مع الإمام ذكره شمس
الأنعة الحلواني رحمه الله تعالى *

رجل جاء إلى الإمام في صلاة الفجر وخاف فوت الجماعة لو اشتغل بالسنة جازله أن يدخل في صلاة الإمام
ويترك السنة ثم يقضيها عند محمد رحمه الله تعالى بعد طلوع الشمس ولا يقضيها قبل طلوع الشمس والحيلة
لمن أراد أن يقضي سنة الفجر بعد ما صلى الفجر قبل أن تطلع الشمس أن يشرع في السنة ثم يفسدها على
نفسه ثم يشرع في صلاة الإمام فإذا فرغ الإمام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لأنها
بالإفساد صارت ديناً عليه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكرهه كذا حكى عن الشيخ الإمام الحليل أبي بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله تعالى قالوا هذا إذا لم يتخذ ذلك عادة بل فعل ذلك أحياناً أما إذا اتخذ ذلك عادة فإنه
يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا هذه حيلة أخرى هي أحسن فإن في هذا
الطريق يحتاج إلى إفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وأنه مكروه قال الله تعالى ولا تطلوا أعمالكم
والاحسن أن يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة ويصير شارعاً في

سأل ناظرتم الاقتصاص
فوزعهم الضارب بقاء
الضوء وأنكره المضروب
يحكم إلى الأطباء وقيل
يختبر بحيلة يلقى بين يديه
وقيل يستغفل وينصب
بين يديه شئ وقيل يستقبل
العين بـعين الشمس
مفتوحة فان سال دمع
فالضوء باق وان لم يسأل
لأن الصحة تدمع عند
المقابلة بها وان لم يعلم به
أيضاً فهو كسائر الدعاوى
والقول للضارب المنكر على
البنات لأنه على فعله ولا
يقتص العين اليمنى باليسرى
ولا العكس بخلاف ما إذا
كانت عين الخاني أنقص
أو أكبر من عين المضروب
فانه يقتص وان بعين
الجنى عليه حول لا يغير بصره
ولا ينقص يقتص من الذي
أذهب ضوؤه وان الحول
شديد ينقص البصر بحكمة
وان الحول المنقص للبصر
بين الجناني خير المجسني ان
رأى بالنقص اقتص أو
أخذ نصف الدية في ماله
* أذهب عيناه ويسرى الجناني
ذاهبة لا ينأه يقتص ويترك
أعمى وان عيناه بيضاء عند
الذهاب ثم زال يقتص

منه ولا عبرة لوقت الجنانية * أبيض بعض عين بضرب لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل * ضرب بأصبعه عين الفريضة
آخر عهداً فذهب ضوؤها فعليه القصاص وان مات من ذلك فديته على عاقلته * قصد ضرب يده فأصاب عينه وتلف فدية لأنه شبه عهد
محمد رحمه الله إذا عمد شي من انسان فأصاب غير ما عمد فهو عمد بان قصد ضرب يده بالسيوف فأخطأ وأبان رأسه فهو عمد وان قصد
ضرب زيد فأصاب خالداً فهو خطأ ومثل في المتق * رجلان في الميدان فمالا للعلم والتعليم فوكرا أحدهما صاحبه فذهب عينه أو أنكر سرسته

فهو عمد * ضرب رجل امرأه أو على القلب فتلف عضو ولا يجب القصاص لانه لا يجري بين الرجل والمرأة في الاطراف وفي عين الاور نصف الدية وقيل كلها لان العين الواحدة كالعينين وفي العين القاعة الذاهب ضوؤها حكومة * ضرب عين رجل فأنخست حدته وجرحت وسال فوج وذهب البصر ان خطا فدية وان عمد افك ذلك لعدم امكان المعاملة وعن الامام القصاص لو عمد وان قورت والاصح هو الاول * ربح الى عين انسان فنفذ من القفا يجب نصف الدية وحكومة * أصاب الوكز (٣٩١) عينه وجرحها فداواه طبيب بشرط

الضمان ان ذهب البصر لا يضمن لانه قبل بانه والاذن يعتبر في الاطراف * ضمان العين ثلاث كل الدية فيهما ونصفها في احدهما كالحر أو كل القيمة فعيما والنصف في احدهما كالعمد بقدر يبدل الذات الثاني أن يكون فعيما نصف بدل الذات وفي احدهما ربع بدل الذات كلها ثم لان الاتقاع فيه باربعة أعين كلها ثم التي تستعمل ركوبا وجلا مثل الفرس والبغل والبعير وثور العمل والحمار الثالث نقصان القيمة كالكلب والسنور وشاة في السن الثنية بالثنية والناب بالناب والضرر بالضرر ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى اجاما ولو كسرت أو وزعت من أصلها فالقصاص ولو كسرت بعضها واسودت الباقية أو أجزت أو أخضرت أو دخلها عيب لاقصاص والدية في ماله وان ضرب سبته وتحركت وسقطت خطأ فالدية خمسمائة على عاقلته وان عمدا اقتصر وفي التجريد كسر بعضها فأسود

الفرصة ولا يصير مقسد العمل بل يصير مجاوزا عن عمل الى عمل (١) كذا في المحيط *

الفصل الثالث في مسائل الزكاة

رجل له مائتا درهم أراد أن لا تلمز له الزكاة فالحيلة له في ذلك أن يتصدق بدرهم قبل تمام الحول يوم حتى يكون النصاب ناقصا في آخر الحول أو يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول يوم أو يهب الدراهم كلها لابنه الصغير أو يصرف الدراهم على أولاده فلا تجب الزكاة قال الخصاص رحمه الله تعالى كره بعض أصحابنا رجحهم الله تعالى الحيلة في اسقاط الزكاة ورخص فيها بعضهم قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الذي كرهها محمد بن الحسن رحمه الله والذي رخص فيها أبو يوسف رحمه الله تعالى فقد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في اسقاط الزكاة وأراد به المنع عن الوجوب لا الاسقاط بعد الوجوب ومشايخنا رجحهم الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى دفع الضرر عن الفقراء فان الرجل اذا كانت له سائمة لا يجوز أن يستبدل قبل تمام الحول يوم بجنسها أو بخلاف جنسها فينقطع به حكم الحول أو يهب النصاب من رجل يشق به ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ما مضى من الحول وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل هكذا فيؤدي الى إلحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الايمان مستلئين وهدى الى الحيلة فيهما مع أن فيهما اسقاط حق الشرع احدهما رجل عليه كفارة اليمين وله خادم لا يجوز أن يكفر عن يمينه بالصوم ثم قال ولو باع الخادم أو وهبه من انسان ثم صام ثم رجع في الهبة أو قال البيع فانه يجوز صومه ويبقى الخادم على ملكه فقد هدى الى الحيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة يمين وعنده طعام يكفيه عن كفارته وعليه دين لا يجوز له أن يصوم عن كفارته عيسته اذ يستحيل أن يكون عنده طعام وهو يصوم عن يمينه ويستحيل أيضا أن يكفر بالطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام أو لا الى الدين ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى الى الحيلة فان كان هذا من محمد رحمه الله تعالى اجازة للحيلة صار عن محمد رحمه الله تعالى في باب الزكاة روايتان رجل له على فقير مال وأراد أن يتصدق بماله على غريمه ويحتسب به عن زكاة ماله فقد عرف من أصل أصحابنا رجحهم الله تعالى أنه لا يتأدى بالدين زكاة العين ولا زكاة دين آخر والحيلة في ذلك أن يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين أو باع عن زكاة ماله ويدفعه اليه فإذا قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء بجماعه من الدين يجوز ذكر في النوادر أن محمد رحمه الله تعالى سئل عن هذا فأجاب وقال هذا أفضل من أن يدفعه الى غريمه ومشايخنا المتقدمون رجحهم الله تعالى يستعملون هذه الحيلة مع غرامتهم المتألمين وكانوا لا يرون به بأسا فان خاف الطالب أنه لو دفع مقدارا للدين الى الغريم يمتنع عن قضاء الدين فلا ينبغي له أن يخاف من ذلك لانه يمكنه أن يمديه وبأخذ ذلك منه لانه قد ظفر بجنس حقه فان كان الغريم يدفعه ويمتنعه يرفع الامر الى القاضي فيجده القاضي مليا فيكلفه

(١) قوله كذا في المحيط ذكر فيه بعد هذا الكلام أن هذه الحيلة مشككة عندى لان السنة انما صارت دينيا في الذمة ههنا بقوله فهي غزلة الصلاة المندوبة اذا أداها في هذا الوقت وانه مكر وه وان صارت دينيا في ذمته بفعله كذا هنا اهـ بلفظه نقله معجبه

الباقى أو عيب حكومة لا قصاص وفي الجامع الصغير خمسمائة دية السن * كسر بعضها فسقط الباقي لا قصاص وعن ابن سماعه رحمه الله القصاص * ولا قصاص في السن الزائدة وتجب حكومة * ضربه حتى سقط أسنانه كلها اثنتان وثلاثون تجب دية وثلاثة أجزاسها هي ستة عشر ألف درهم في ثلاث سنين في السنة الاولى خمسة آلاف وثلاث وثلاثون وثلاث مائة وفي الثانية مائتي من ثلث الدية والباقي من ثلاثة أجزاسها وفي الاخرة الباقي من الدية الكاملة * لطم رجل اقل كسر بعض أسنانه يقتض من الضارب ذلك القدر ليكون المعاملة مقدرة

والقصاص في السن لا يكون على اعتبار درس الكسور المكسور صغيراً أو كبيراً بل على قدر ما كسرت من السن إن نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وكذلك إن الكسر مستوي لا يستطيع الاقتصاص بقصم بالمزود وإن كسراً مثلاً غير مستوي لا قصاص فيه وعليه الأرض وفي كل سن خمس من الأبل أو البقر ولا يزداد على تمام الدية في عضو من أعضاء الإنسان إلا في الأسنان فإنه يجب الزائد على الدية فيهن والأياب والأضراس والمقدم والمؤخر سواء ولو ثبتت معيبة فحكومة (٣٩٣) وإن ثبتت سوداً يجعل كان لم تثبت وإن أصفرت بالضرب لم يوجب الإمام في الحر شيئاً

وأوجب الحكومة في العبد ولو أثبت المقلوع سنه سنه مكانها فالتحمت أو الأذن المقطوعة مكانها فالتصقت يجب الأرض كلها لأنها لا تثبت كما كانت وذكر بكر فإن ثبتت بلا تفاوت سقط الواجب عن الثاني رحمه الله أنه لا يؤجل في سن البالغ أنما ذلك في سن الصبي لكن ينتظر إلى أن يبرأ موضع السن وإن تحرك بالضرب ينتظر حوله وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وأشار في الزيادات إلى أنه يؤجل وذكر السرخسي يسأني حولاً في الكبير الذي لا يرجح نباته في الكسر والقطع وبالأول يفتى بأنه لا يؤجل * ضرب صبي سن مثله ينتظر إلى بلوغه فإن بلغ ولم يثبت وجب على عاقلة خمسة مائة وإن من العجم ففي ماله عند من لا يرى لهم عاقلة فلا يقلع سن القالع ولكن يرد إلى أن يصل إلى اللحم وسقط ما سواه ولو نزع عياراً والأبراد احتياطاً لتلاؤذي إلى فساد اللحم وفي الكسر ينظر إلى المكسور عالم كم الأذهب فيسبرئ منها ذلك القدر وإن اضطربت السن بالضرب إن حو الأثنى فيه وإن عبداً فحكومة فإن

قضاء الدين *

﴿وجيله أخرى﴾ أن يقول الطالب للطالب من الابتداء وكل أحد من خدعي ليقبض لك زكاة مالي ثم وكله بقضاء دينك فإذا قبض أو كبل يصير المقبوض ملكاً موكلاً وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء دينه فيقضي دينه من هذا المال بحكمه وكالته قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أحسن ما قيل في أصل هذه الحيلة أن يعطى صاحب المال المديون من ماله العين زيادة على مقدار الدين حتى يقضي الدين بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به فلا يقع في قلبه أن لا يفي بما شرط عليه فإن كان للطالب شريك في هذا الدين بأن كان لرجلين على رجل ألف درهم أراد أحدهما أن يحتال بما ذكرنا في نصيبه وأراد الشريك الآخر أن يشاركه فيما قبض من الدين كان له ذلك فإن أراد أن لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالحيلة في ذلك أن يستمدد ما دفع صاحب المال من ماله العين إلى الغريم قدر الدين ناوياً عن الزكاة تصدق صاحب المال على هذا المديون بمحضته من الدين ثم إن المديون يجب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصير ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض (ومن وجه آخر) أن يستقرض المديون من رجل ما لا بقدر حصة هذا الشريك ويجب من هذا الشريك ثم إن هذا الشريك يتصدق بذلك على المديون ناوياً عن زكاة ماله ثم يبرئ هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الآخر عليه سبيل من عليه الزكاة إذا أراد أن يكف من ماله لا يجوز (والحيلة فيه أنه يتصدق به على فقير من أهل الميت) ثم هو يكف به الميت فيكون له ثواب الصدقة ولا له الميت ثواب التكفين وكذلك في جميع أبواب البر التي لا يقع بها التكليف كعمارة المساجد وبناء القناطر والرباطات لا يجوز صرف الزكاة إلى هذه الوجوه *

﴿والحيلة له أن يتصدق بمقدار زكاته﴾ على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف إلى هذه الوجوه فيكون للتصدق ثواب الصدقة ولذلك الفقير ثواب بناء المسجد والقنطرة وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مواضع موات على شطط جيحون عمرها أقوام كان للسلطان أن يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب إنما يستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى لأن ما جيحون عنده عشري والمؤنة تدور مع الماء ولو أباح السلطان شيئاً من ذلك لرباط غلة لا يجوز ولا يحل للمتولى أن يصرفه إلى الرباط (والحيلة في ذلك) أن يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدفعون ذلك إلى المتولى ثم المتولى يصرف ذلك إلى الرباط كذا في الذخيرة *

﴿الفصل الرابع في الصوم﴾

إذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فإذا شعبان نقص يوماً فالحيلة أن يسافر مدة السفر فينوي اليوم الأول من شهر رمضان عما التزمه إذا أراد أن يؤدى القدية عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير فإنه يعطى منون من الخنطة فقيراً ثم يتوجه ثم يعطيه هكذا إلى أن يتم كذا في الفتاوى السراجية * ﴿وفي العيون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان﴾ بثلاث تطليقات أمر أنه فأراد أن لا يحنث فالحيلة أن يسافر ويفطر كذا في التارخانية *

﴿الفصل﴾

انتظر حولاً ثم أوجرت أو سوت فكال الدية وإن أصفرت اختلوا واختاروا الوجوب كالسوداد وإن لم يتغير لكن تهركت وقلعها آخر يجب على كل منها حكومة عدل فلن أخضرت أو أسودت أو أوجرت تجب الدية إذا كانت منفعة المضع فإن لم تفت أن كل من الإنسان التي ترى تجب الدية لقنوات الجمال وإن لم يفت المضع أو الجمال تجب الدية في رواية ولا تجب في أخرى والصحيح عدم الوجوب وإن كل سن المكسور أخضر أو أسود فحكومة عدل قال القاضي الإمام في كسر بعض السن أعما يرد بالبر إذا كسرت عن عرض أملو

عن طول فقيه الحكومة وان كسر بعض سنه فاسود الباقي بسبب الارض لا القصاص لان هذا شيء واحد * اراد ضربه بالسيف فاحنا السيف
انسان وجذبه صاحب السيف فانقطع بعض اصابع الممسك من المفصل القصاص وان من غير المفصل عليه يد الاصابع * قطع ظفر
غيره وان نبت كالاول لاشئ عليه وان لم ينبت او معيبا فحكومة ولكن في المعيب الواجب أقل من غير النابت * وفي قطع يد أو شيء منها ان عمدا
من مفصل فالقصاص وكذلك ان من موضع يمكن الاقتصاص * وفي اليدين والرجلين لا يؤخذ (٣٩٣) باليمين الا اليمنى ولا اليسرى الا

باليسرى * وكذلك في الاصابع
لا يؤخذ شيء من الاعضاء

الاعضه السبابة اليمنى عن يمينها
وكل اصبع كذلك * قطع من

نصف الذراع في الكف
والاصابع نصف اليد

وفي الذراع حكومة عند
الامام وان من العضد أو

الرجل من الفخذ فنصف
اليد وما فوق الكعب

والقدم تبع ودية ينفوخة
ستين ثلثاها في الاولى

والثلث في الثانية قال بكر
الواجب لو أقل من خمسمائة

فخالفه وان خمسمائة الى ثلثها
ففي سنة وان أكثر من الثلث

فالثالث في سنة والرائد في
الثانية * كسر يد عبد رجل

أو رجله لا يجب في الحال شيء
وينظر المائل شلت اليد

بالضرب بحيث لا ينقبض
ولا ينسط فدية ولا يقطع طرف

عبد بطرف حر ولا طرف
عبد بدو ولا الصحيح للشلاء

ولا الرجال للنساء * عشرة
في الانسان في كل واحدة

الدية كاملة الانف واللسان
والذكر والخصيتان والعقل

والرأس خلق ولم ينبت واللحية
اذا لم تنبت والصلب اذا

كسروا قطع الماء أو سلس
بوله وفي الدبر اذا طعن ولم

يستمسك الطعام * ولو ضرب

* (الفصل الخامس في الحج) *

الحيلة لا لا فاقا اذا اراد دخول مكة من غير احرام من الميقات أن لا يقصد دخول مكة وانما يقصد مكانا آخر
وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان بنى عامر فان بستان بنى عامر موضع هو داخل الميقات الا أنه خارج
الحرم أو موضعه آخر به هذه الصفة لم حاجة ثم اذا وصل ذلك الموضع بدخل مكة بغير احرام كذا في الذخيرة *

* (الفصل السادس في النكاح) *

أدعت امرأة على رجل نكاحا والرجل يجحد ولا يثبت للمرأة الاستحلاف لا يجري في النكاح عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج لان هذا زوجي وقد أنكر النكاح فغره
ليطلقني حتى أتزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لان الطلاق يصير مقرا بالنكاح فاذا يضمن حكمي عن الشيخ
الامام الزاهد علي بن إدريس رحمه الله تعالى أن القاضي يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فأنت طالق
ثلاثا فان على هذا التقدير الزوج لا يصير مقرا بالنكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت امرأته تخلص منه ويمكنها
التزوج بغيره كذا في الذخيرة * رجل أدعى على امرأة نكاحا وأراد القاضي تخليفها على قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى فالخيلة لها في دفع المهر عن نفسها أن تتزوج بزوجه فان بعد ما تزوجت لا تستحلف
للدعي لان فائدة الاستحلاف النكول الذي هو اقرار ولو أقرت بالنكاح للدعي بعد ما تزوجت لا يصح
اقرارها فلا تستحلف لانعدام الفائدة * اذا أراد الرجل أن يجحد نكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بلا
خلاف كيف يصنع يجب أن يعلم أن من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر مسمى هل
يجب التمسكتان في المسئلة خلاف وقد مررت المسئلة في كتاب النكاح ثم اذا أراد الزوج أن لا يلزمه مهر آخر
بلا خلاف ينبغي أن يجحد النكاح ولا يذكر المهر أو يجحد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر *
الاب اذا زوج ابنته من انسان فطلبوا منه أن يقر بقبض شيء من الصداق فالأقرار بالقبض باطل لان أهل
المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وأما الهبة فان كانت البنت كبيرة والاب يقول أهب باذن البنت كذا
وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول ان أنكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فاننا ضمن لك عنك يكون هذا
الضمن صحيحا لكونه مضافا الى سبب الوجوب وان كانت الابنة صغيرة فالهبة لا تصلح حيلة ولكن ينبغي
أن يجحد الزوج بعض الصداق على أبي الصغيرة ويقر بقبضه ان كان أو الصغيرة أملا من الزوج
أو يعقدان العقد على ما وقع الاتفاق على هبته حتى انه ان وقع الاتفاق على أن يكون الموهوب من
الخمسائة مائة ينبغي أن يعقد العقد على أربع مائة واذا جعل بعض مهر ابنته البالغة بمجلا والبعض مؤجلا
وبالعض هبة كما هو المعهود وطلبوا من الاب الضمان ومرا اذا الاب أن لا يلزمه شيء يقول الاب أهب كذا
فان لم تجز الابنة الهبة فهي على ولا يقول أهب باذن الابنة على نحو ما ذكرنا في المسئلة الاولى في
هذه الصورة لا يلزم الاب شيء * له محمول سألته أن يزوجه أمة أو حره فخاف المولى ان يزوجه بتكاسل
في أموره ولا يرغب أحد في شرائه بعد ذلك فالخيلة للمولى أن يقول له زوجتك أمتي هذه أو هذه الحرة على
أن أمرها يسدي أطلقها كلما أريد فاذا قبل العبد نكاحها يصير الامر يسدي المولى يطلقها المولى
كلما أراد * رجل أراد أن يتزوج امرأة فخافت المرأة أن يخرجها من تلك البلدة أو خافت أن يتزوج عليها

(٥٠ - فتاوى سادس) فرج امرأة فصارت لا تجامع فدية كاملة وعشرة أخرى في اثنين منها الدية العينان والاذان والحاجبان
والشفقتان واليدين والرجلان والاشيان * والالبان والاحيان وفي الندين بالثاء المثلية الدية وفي احدها نصفها وفي الخلتين
الدية وفي احدها نصفها وفي ثديي الرجل حكومة وفي احدها نصف تلك أي نصف ما وجب بالحكومة في كلها وفي حلة تديه حكومة
* وان قطع الذك من أصله خطأ فدية وان عدا اختلص أصحابنا وفي المتن في اقتصاص فيه قالوا وهو قول محمد وعن الثاني ان أصحابنا اجتمعوا

على ان في الحشفة القصاص واذا قطع بعضها فلا قصاص وفي ذكر العنين وذ كرمولود لم يعزل ولسان الاخرس والعين القائمة المذهب ضومها واليد والرجل الشلاء محكومة * أخذ خصية رجل فشدّها فذهبت رجولته فدية * ضرب امرأه فصارت مستحاضة يترص عامافان برأت فلا شيء والا فدية وفي الضلع اذا كسرت محكومة * دق صلبه لكنه يقدر أن يجامع محكومة وان لم يقدر على الجماع أو احد ودب فدية وان عاد الى حاله ولم ينقصه لكن (٣٩٤) بقي أثر الضرب محكومة وان لم يكن فيه أثر الضرب فلا شيء وفي صلب المرأة اذا كسر وانقطع

الماء الدية وفي السرقه اذا كسرت محكومة وكذا كسر كل عظم فيه المحكومة بقدر ما يرى الخا كم بعد نظر ذوي عدل عن يعالج الكسر * قطع ذكر من الاسفل فسقط لحته ففسده ثلاث ديات للذكر والاثني عشر للحيه * قطع ذكره ثم خصيته فديناران وان عكس ففي الخصيتين دية وفي الذكر محكومة لان بقيامهما تعد منفعة النسل قائمة بخلاف الذكر بعد قطعهما * وان قطع احدهما فاقطع ماؤه فقيه الدية ولا يعلم ذلك الا بان يقر الخاف به * قطع لسان صبي استحل محكومة وان تكلم فلو خطا دية ولا قصاص في عيه وعن الثاني الوجوب في قطع الكل * وفي عين المولود ان ابصر الدية في الخطا والقصاص في العمد وان لم يبصر محكومة وعن محمد قطع مفصلا من السبابة فسقط الوسطى ايضا قطع وسطاه والسبابة من تلك المقصّل وان جف الباقي من السبابة وسقط الاصبغ الوسطى يقتصر من الوسطى لامن السبابة وعن الامام وبه الثاني قطع اصبع من مفصله او غير مفصله فسقط

أو يتسرى فأرادت التوثيق منه بغير عيب فالحيلة أن تزوجه نفسها على مهر مسمى على أن لا يخرجها من البلدة وان أخرجها من البلدة فلها تمام مهر مثلها ويقر الزوج أن مهر مثل نسائها كذا وكذا بشي أكثر من هذا مما ينقل على الزوج ويشهد بذلك على نفسه فان عزم على اخرجها من تلك البلدة أخذته بتمام مهر مثل نسائها وكان القاضي الامام أبو علي النسقي رحمه الله تعالى يقول انما يصح هذا الاقرار من الزوج اذا كان في حيز الاحتمال أما اذا كان في حيز المحال فلا يصح ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال ما ذكر انما يستقيم حيله على قول من يقول بأن الشرط الثاني جائز كالقول أما على قول من يقول بأن الشرط الثاني لا يصح فإذا لم يقرب به كان لها مهر المثل لا غير لا تستقيم هذه الحيلة ثم اذا جاز هذا الاقرار وجاز هذا الشرط على قول من يقول بجوازها وهي تعلم أن المقر به أكثر من مهر مثلها فلها أن تأخذ جميع المقر به في القضاء أما فيما بيننا وبين الله تعالى فليس لها أن تأخذ الزيادة على مهر مثلها الا اذا أعطاه الزوج ذلك بطيب نفسه فاما اذا تزوجه من غير هذه الحيلة فأراد أن يخرجها الزوج فأرادت حيله لا يمكنه اخرجها من البلدة فالوجه في ذلك أن تقر المرأة بالدين ممن تنق به من الوالد أو الولد أو الاخ وتشهد على اقرارها حتى ان الزوج اذا أراد أن يخرجها من البلدة فالمقر له بالدين يمنعها من الخروج غير أن هذه الحيلة انما تكون حيله على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا على قول محمد رحمه الله تعالى لان عند محمد رحمه الله تعالى يصح اقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون للمقر له أن يمنعها من الخروج مع الزوج فان خاف المقر له أن يحلفه الزوج بالله انك عليها هذا المال (قال) يدها بذلك المال ثوبا حتى اذا حلف لا يأثم وهذا انما يتأتى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده للمقر له أن يمنعها من الخروج مع الزوج فكان للزوج أن يستحلف المقر له بالله ان ما أقرت لك به حق ولكن الحيلة التي تنافى على قول الكل أن تشتري ممن تنق به شيئا بمن غاى أو تكفل عن غيرها ممن تنق به بامرء أو بغير أمره فان للبائع والمكفول له أن يمنعها من الخروج مع الزوج عند الكل الى أن تؤدي الثمن أو الدين واذا أقرت بالكفالة كان للمكفول له أن يمنعها عن الخروج عند الكل فتصير هذه حيله عند الكل أيضا والحاصل أن في كل موضع أقرت وذ كرت للمقر به سببا يصح اقرارها في حق المقر له وفي حق الزوج عند الكل حتى كان للمقر له أن يمنعها عن الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع أقرت ولم تذكر للمقر به سببا كان في صحة اقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا واذا زوج الرجل ابنته من عبده ثم مات السيد فسد النكاح لانها مملكت جميع رقبته زوجها ان لم يكن معها وارث وشقة قصاصه ان كان معها وارث وأيضا كان فسد النكاح فان أراد المولى أن لا ينسخ النكاح بموته فالحيلة فيه أن يكتب للعبد على مال ثم يزوجه ابنته منه ولا يفسد النكاح بموت المولى لانها لا تغل شيئا من رقبته بموت الاب لان المكاتب لا يرث لكن لها حق الملك في رقبته وحق الملك يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع البقاء كذا في المحيط * رجل خطب امرأته الى نفسها فاجابته الى ذلك وكرهت أن يعلم بذلك أولياؤها فجعلت أمرها في تزويجها اليه يجوز هذا النكاح وان كان الزوج كره أن يسميها عند الشهود فالحيلة في ذلك (قال) الحيلة أنه اذا جعلت أمرها اليه في النكاح وكان توافق معها على المهر فالزوج يجبي الى الشهود ويقول له سمعنا في خطبت امرأته الى نفسي وبذلك لها من الضدق كذا فرضيت بذلك وجعلت أمرها الى لا تزوجه فاشهد لكم أني قد تزوجت المرأة التي جعلت

الكف معها ان الكف من مفصله اقتصر فيها وان من غير المفصل لا فيها وعن الثاني عن الامام في هذه الصورة أيضا ان القطع امرها والسقوط أيضا من المفصل القصاص وان القاطع من غير المفصل والسقوط منه أو على العكس فلا وفي شرح الطحاوي كسر بعض سنه فاسود الباقي لا قصاص وان لم يسود الباقي في المختصر أنه يجب القصاص وفي المتن كسر بعض السن يستأنى عاما ان لم يسود الباقي يدعى طيب كما ذكرنا وان اسود الباقي وقال استوفى المكسور وأتركه المسؤل ليس له ذلك وان كسر بعض وسقط الباقي لا قصاص في المشهور وفي المتن

فيه القصاص بغيره ما لو قطع أصبعاً فسقط اليد يجب القصاص * المزروع سنة اقصاص لو ثبت سن النازع كالأول يؤدي خمسمائة للزروع وان
ثبت نصفها فنصف الارش وان ثبت ثمانية ثم زرعها آخر ينتظر عاماً فان ثبت والا يقتص من البثاني ولا شيء * على الأول * عض أصبعه وقطعها
يقتص بعد البرم فان مات منه فدية على عاقلته وفي الجامع الأصغر جذب العضوض ذراعه وسقط اسنان العاض لا يجب دية الاسنان عند
الامام خلافاً لابن أبي ليلى وكذا عن محمد في العيون اذا سقط سن العاض ولحم ذراع العضوض (٣٩٥) يضمن العاض لحم الذراع ولا يجب

شمان الاسنان بخلاف ما اذا

جذب ثوبه من يد المتشبث

فتخرق حيث يضمن المتشبث

نصفه لان التخرق بفعلهما

نوع * المشهور عن

أصحابنا أن الجنابة على العبد

كالجنابة على المال حتى وجب

حالاته في مال الجنابة كضمان

الغصب والاتلاف ولا يصح

ذلك على اطلاقه فانه ذكر في

الجامع الصغير والمبسوط أنه

اذا شج عسداً موصحة يجب

نصف عشر قيمته كما يجب

في الخمر نصف عشر الدية

وفي النوادر يضمن في العبد

في الموصحة نقصان قيمته

كلها ثم فيصيح الطسلاق

القاعدة على رواية النوادر

لا على ظاهر الرواية فيقيد

القاعدة بما اذا لم يكن الجنابة

ارش مقدراً فخرجت مسئلة

الموصحة لكون ارشها مقدراً

* فقاً عن عبد قيمته تزيد على

عشرة آلاف قضى الامام

فيه بخمسة آلاف الاخسة

بأنفاق الروايات بخلاف

الامة فانه قضى فيها بخمسة

آلاف الاعشرة لان دية

المسرة تلك تنقص عشرة

يستحق بها يدخريج كما خرج

في العبد وفي العبد خمسمائة

نصف الدية فنقصنا خمسة

اعتبار البعض بالكل * عبد

مقطوع يده قطع انسان آخر

من ذلك الجانب عليه نقصان

قيمته بعد مقطوعة يده لانه

ليس بالآلاف جاز أن يجب به

ارش مقدراً * وعن محمد فم

قطع يد عبد غير عليه ما نقص

ولا يبلغ به نصف

دية يد حر وعن الامام والثاني

فم قطع يني عبد رجل وآخر

ساره فمات منه ما على القاطع

الاول نصف قيمته وعلى الثاني

ما نقصه وما بقي من

النقص في نفس العبد عليه ما

نقصان وقال محمد نقصان قطع

اليدين والنفس عليها أنصافاً

وعلى هذا البائع قطع يد العبد

المبيع بسطة نصف

أمرها إلى علي صدق كذا فينقص النكاح بينهما اذا كان الزوج كنواها هكذا ذكر الخصاص رجحه
الله تعالى في حيلة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الخصاص اكتب بهذا
القدر من التعريف لجواز النكاح وبعض مشايخنا كانوا يقولون هذا رأى الخصاص وفي جواز هذا
النكاح كلام لانهم تصرع معرفة وفي باب النكاح يستقصي في التعريف غاية الاستقصاء وهكذا حكى عن
مشايخ بل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ان الخصاص كبير في العلم وهو من جملة من يصح الاقتداء
به هكذا في الذخيرة * وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن أخوين تزوجا أخنتين فزفت إلى كل واحد
منهما امرأة أخيه فلم يعلموا بذلك حتى أصبحوا فذكر ذلك لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال ليطلق كل واحد
منهما امرأته تطليقة ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ذكر لهذه المسئلة حكاية أنها وقعت لبعض الاشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لولية وفيهم أبو حنيفة
رحمه الله تعالى وكان في عداد الشبان يومئذ فكانوا اجالسسين على المائدة اذ سمعوا اولولة النساء فقبل ماذا
أصابهم فذكروا أنهم قد غلطوا فادخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما
بالتى أدخلت عليه وقالوا ان العلماء على ما تدكم فسلوهم عن ذلك فسيئوا ففصل سفيان الثوري رحمه الله
تعالى فيه فاقضى على رضى الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحدة منهما العدة فاذا
انقضت عدتهما دخل بها زوجها وأبو حنيفة رحمه الله تعالى ينكح باصبعه على طرف المائدة كالتة كرفي
شي فقال له من الى جنبه أبرز ما عندك هل عندك شيء آخر فقضب سفيان الثوري رحمه الله تعالى فقال ماذا
يكون عنده بعد قضاء على رضى الله عنه يعني في الوطء بالشبهة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى على
بالزوجين فاني بهم فاسأل كل واحد منهما أنه هل تنجيك المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم قال لكل واحد
منهما طلق امرأته تطليقة فطلقةها ثم زوج من كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وقال قوما الى أهلكم
على بركة الله تعالى فقال سفيان رحمه الله تعالى ما هذا الذي صنعت فقال أحسن الوجوه وأقرها الى
الآلفة وأبعد هاجن العداوة رأيت لو صبر كل واحد منهما حتى تنقضي العدة أما كان يبق في قلب كل
واحد منهما ما يشي بدخول أخيه بزوجته ولكني أمرت كل واحد منهما حتى يطلق زوجته ولم يكن بينهما وبين
زوجته دخول ولا خاوة ولا عدة عليهم من الطلاق ثم زوجت كل امرأة من وطئها وهي معتدة منه وعدته
لا تنقح نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قلب كل واحد منهما شيء فيجبون من فطنة أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وحسن تأمله وفي هذه الحكاية بيان فقه هذه المسئلة التي ختم بها الكتاب كذا في
المبسوط *

الفصل السابع في الطلاق

رجل كتب الى امرأته كل امرأته الى غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاذ كفلانة وبعث بالكتاب الى امرأته
لا تطلق فلانة وهذه حيلة (الحيلة للطلقة الثلاث اذا خافت أن يسكها الزوج الثاني) ان يقول
الذي يريد التحليل قبل أن يتزوجها ان تزوجتك وجامعتك مرة فانت طالق ثلاثاً أو قال أنت طالق واحدة
بأبنة واذا قال ذلك تزوجت المرأة نفسها منه فاذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص

مقطوع يده قطع انسان آخر رجله من ذلك الجانب عليه نقصان قيمته مقطوعا يده لانه اتلاف فلا يجب به ارش مقدراً وان من جانب آخر عليه
نصف القيمة بعد مقطوعة يده لانه ليس بالآلاف جاز أن يجب به ارش مقدراً * وعن محمد فم قطع يد عبد غير عليه ما نقص ولا يبلغ به نصف
دية يد حر وعن الامام والثاني فم قطع يني عبد رجل وآخر ساره فمات منه ما على القاطع الاول نصف قيمته وعلى الثاني ما نقصه وما بقي من
النقص في نفس العبد عليه ما نقصان وقال محمد نقصان قطع اليدين والنفس عليها أنصافاً وعلى هذا البائع قطع يد العبد المبيع بسطة نصف

الثمن وان مقطوع يد فقطع البائع الثابتة بعينه النقصان ويسقط من المشتري قدره من الثمن ان ثلثا ثلث الثمن وطريق معرفة ذهب السمع
 ان يترك الخن عليه حتى يغسل ثم يتادى ان اجاب والتفت علم انه لم يذهب والا فقد ذهب * وذ كر بكر أشهد الجروح ان فلانا لم يجرحه ومات
 الجروح ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشهادهم وان لم يكن معروفا صح لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة أن
 قلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل (٣٩٩) لان القصاص حق الميت ولهذا يجري فيه سهام الارث ويقضى ديونه والمورث ا كذب شهوده

ونظيره ما اذا قال المقدوف لم
 يقدفني فلان ان لم يكن قدف
 فلان معروفا يسمع اقراره
 والا لا * وعفو الاوليا يقبل
 موت الجروح يصح كايصح
 عقوب الجروح لوجود السبب
 وحصة الابراء يعقد وجود
 السبب واجاب عطاه بن حزة
 فحين ضغط خصيتي انسان
 ومضني عليه وهو صحيح يعمل
 ثم مات ان ثبت باقرار او بينة
 انه مات من تلك الضغطة
 عليه الدية كاملة * شهدا
 على رجل انه جرحه ولم يزل
 صاحب فراش حتى مات
 يحكم به وان لم يشهدوا انه
 مات من جراحته لانه لا علم لهم
 به وكذا لا يشترط في الحائض
 المائل ان يقولوا مات من
 نفوطة ولان اضافة الاحكام
 الى السبب القائم لازم لا الى
 سبب يتوهم ألا يرى أنه
 لا يجب القسامة في ميت في
 محلة على رقبته حية ملتوية
 * حلق رأسه ولم يثبت
 عن الامام أنه يخبر المولى ان
 شامدفعه وأخذ قيمته وان
 شام ترك قال محمد ولا أحفظ
 عنه في لحيته شيئا وفي
 العيون عن الامام في قطع
 اذنه أو أنفه أو حلق لحيته

وان خافت أن يسكنها زمانا طويلا ولا يطلقها ولا يجامعها كي لا يقع الطلاق عليها فالحيلة لها أن يقول قبل
 ان تزوج ان تزوجتك وأمستك ولم أجامعك فوق ثلاثة أيام يوما أو ما أشبه ذلك بقدر ما به واه فانت طالق
 فاذا قال الزوج ذلك تزوج المرأة بنفسها فاما مضت تلك المدة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص
 وحيلة أخرى في أصل المسئلة * أن تقول المرأة للحلل زوجت نفسي منك على أن أمرى يدي أطلق
 نفسي كلما أريد ثم يقبل الزوج فيصير الامر يدها تطلق نفسها كلما أرادت ولو بدأ الحلل فقال تزوجت
 على أن أمرى يدي تطلق نفسك كل تريدن فقبلت لا يصير الامر يدها
 وحيلة أخرى * أن تقول الزوج للحلل للمرأة تزوجتك على أن أمرى يدي بعد ما تزوجتك وطلق
 نفسك كل تريدن فقالت المرأة قبلت يصير الامر يدها أيضا المطلقة الثلاث اذا أرادت التزوج والرجوع
 الى الزوج الاول وهي تذكره أن تزوج نفسها رجلا فتشترط بأنهم اقد استحلوا فالحيلة في ذلك ان كان لها
 مال تهب لبعض من تثق به عن مملوك ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن بمال كاصغير امرأهقا يجامع مثله
 النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين باذن مولى الغلام فاذا دخل به الغلام يهب المشتري هذا الغلام
 للمرأة فتقبله وتقبضه فيبطل النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم تبعت بالمملوك الى
 بلد من البلدان فيباع هناك فيبقى امرها مستورا هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه الحيلة * واذا
 أراد أن يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي أن يستننى وينبغي أن يكون الاستثناء موضوعا لمادة ولاحظ ان
 المقصود لا يعمل وكذا المضمر في قلبه لا يعمل وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشايخ رحمهم الله
 تعالى فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وانما الشرط تعميم الحروف والتكليم به وبعضهم قالوا كونه مسموعا
 شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في فصل الطلاق والعتاق اذا
 قرن به الاستثناء هل يتصف الشخص بكونه موقعا أم لا قال بعضهم يتصف به مع انه لم يثبت الوقوع حتى من
 حلف وقال والله لا طلقن اليوم امرأتى تطلقه واحدة أو ثلاثا فقال لها في اليوم أنت طالق ثلاثا ان شاء
 الله أو قال لها أنت طالق ثلاثا على ألف فقالت المرأة لا أقبل كان هذا الرجل بارا ولا يحنث في عيینه وهو
 اختيار مشايخ يلح رحمهم الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى روى عنه أن من قال
 والله لا طلقن امرأتى اليوم ثلاثا وقال واحدة فالحيلة في ذلك أن يقول لها أنت طالق ان شاء الله أو يقول
 لها أنت طالق ثلاثا على ألف درهم فلا تقبل المرأة ولا يحنث الرجل ويكون بارا في عيینه وكذلك اذا حلف
 أن يبيع قبايعا فاسد فقد برى عيینه فاعتبر بائعا وموجب المالك وان لم يثبت المالك فكذا في مسئلة
 الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعا وان لم يثبت به الوقوع ومشايخنا رحمهم الله تعالى يقولون لا يتصف بكونه
 موقعا (١) وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية فقالوا في المسئلة التي تقدم ذكرها ان الحالف لا يصير بارا في
 (١) قوله وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية ينبغي مراجعة الذخيرة وتحرير الخلاف في المسئلة فانه في المحيط
 حكاة على غير ما ذكرهنا وعبارته على النسخة التي يسدى ومشايخنا رحمهم الله تعالى يقولون لا يتصف
 بكونه موقعا وجعلوا ما روى عن أبي حنيفة في المسئلة التي تقدم ذكرها انه يصير بارا في عيینه جواب ظاهر
 الرواية انتم فتأمل والله أعلم اه مصححه

اذا لم يثبت قيمته تامان دفع اليه العبد وحكى القدوري في شعره ولحيته الحكومة قال القاضي القنوي في قطع اذنه وأنفه وحلق عيینه
 لحيته اذا لم يثبت على لزوم نقصان قيمته كما قالوا وروى الحسن عنه لان المعترف به المالية والحاصل أن الجنابة على العبدان مستهلكة بان
 كانت توجب في الحر كمال الدية ففيه كمال القيمة وان غير مستهلكة بأر وجب فيه نصف الدية ففيه نصف قيمته الاول كقطع اليدين وأمثاله وقطع
 يدور رجل من جانب واحد الثاني كقطع يد أو رجل أو قطع يدور رجل من خلاف وقطع الاذنين وحلق الحاجبين اذا لم يثبت في رواية من قبيل

الأول وفي أخرى من قبيل الثاني * واستعمال العبد المشترك بلا إذن شره هل يوجب على الشريرك المشتمل الضمان فغيروايتان وفي البداية
يضمن بلا خلاف * برأت الموضحة أو الجراحة ولم يبق الاثر لاشئ عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة
وهو قول الثاني قال الفقيه الفتوى على قول محمد انه لا شئ عليه الاثن الادوية قال القاضي أنا لا ترك قوله ما وان بقي أثر يجب ارش ذلك
الاثران منقولة مثلا فأرشد المنقولة * أنفذ الطعن من اذن الى اذن فحكومة وان في فم حتى (٣٩٧) خرجت من الدماغ وتقتد في نفسه فقي

النم مع الدماغ الحكومة
لانه ليس له ارض مقدر
ومن الدماغ الى أن نفخذت
أمة وفيها ثلث الدية وفي
موضحة الاتف الحكومة ولا
قصاص في دامية وباضعة
ومتلاحة لانه لا يتجاوز عن
الزيادة

نوع في الشجاج
الكلام في نفسه في مواضعها
واسامها وأحكامها وانها
تخص بالراس والوجه فاذا
كانت في الوجه ان في موضع
العظم كالجهة والجبين
والذنن يتصور فيها الموضحة
وما قبلها وما بعدها والامة
لا تكون الا في الرأس أو في
الوجه من الموضع الذي
يخلص الى الدماغ ولا تكون
الخائفة في الحلق والرقبة وانما
تكون فيما يصل الى الجوف
من الصدر والظهر والبطن
فكل ما وصل الى موضع لو وصل
الشراب اليه كان منه طرا
فهو جائفة لانه حكم الجوف
وما فوقه لا جائفة وكل موضع
يكون فيه موضحة فقيه منقولة
وهاشمة وسجاق وباضعة
ومتلاحة وأمة ولغذاء
يكون في الرأس والصدين
والجهة والجبين وموضع
الخدن والذنن وأما اسامها

عينه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ان لم أطلقك اليوم فلا فانت طالق ثلاثا
فالحيلة أن يقول لها أنت طالق ثلاثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعليه الفتوى لو أن رجلا طلق امرأته ثلاثا أو أكثر فالسبيل أن تدخل المرأة بتأقيبه زوجها
فيقال له انك تزوجت امرأته وهي في هذه الدار فقال ليست لي امرأته في هذه الدار فيقال له كل امرأته في
هذه الدار فهي طالق بائن فاذا حلف تبرأ المرأة اليه فيظهر طلاقها اذا حلف بثلاث تطليقات أن لا يكلم
فلا نال السبيل أن يطلقها واحدة بأئنة ويدعها حتى تنقضي عدتها ثم يكلم فلا نائم تزوجها كذا في
السرارية

* (الفصل الثامن في الخلع) *

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا فان سألته ان تطلقك لم تطلقك
وحلفت المرأة بعتق مملوكها وتصدق ماله ان لم تسألها الخلع قبل الليل فجاء الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى
فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة تسليه الخلع فقالت لا وجهها أسألك أن تخلفني فقال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى للزوج قل قد خلعتك على ألف درهم تعطينيها فقال لها الزوج ذلك فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
للزوجة قولي لا أقبله فقالت المرأة لا أقبل ما قلت فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى قومي مع زوجك فقد بر كل
واحدة منك في عيने
حيلة أخرى للمرأة إذا كانت عين المرأة بعتق مملوكها وصدقة ماله أن تبسج جميع ذلك بمن تنق به
حتى يمضي اليوم وليس في ملكها شئ فتجعل اليمين لا الى جرائم ثم تستقبل البسج كذا في المحيط

* (الفصل التاسع في الايمان) *

رجل حلف أن لا يتزوج بالكوفة فالحيلة له في ذلك أن يخرج الزوج وولي المرأة من الكوفة ويعددا
النكاح خارج الكوفة فلا يبحث في عيने
حيلة أخرى أن يوكل الخالف رجلا فيخرج الوكيل والمرأة من الكوفة ويعقدان النكاح ثم أوكل
المرأة أيضا ويخرج الوكيلان من الكوفة فيعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يبحث في عيने والمعتبر
في هذا الباب حنث الوكيل لا حنث الموكل اذا حلف أن يطلق امرأته بخار أو بالحيلة في ذلك على قياس
مسئلة النكاح التي تقدم ذكرها أن يخرج من بخار أو يطلقها أو يوكل رجلا حتى يطلقها الوكيل خارج
بخار فلا يبحث في عيने اذا أراد الرجل أن يسافر فحلفه امرأته بعتق كل جارية يشتريها فتقول له كل
جارية تشتريها فهي حرة فالحيلة للزوج اذا حلفه بهذا أن يقول نعم ويعني بقوله نعم بلدة أو قرية بعينها فاذا
نوى ذلك ثم اشترى جارية لا تعتق عليه وهذه المسئلة تشير الى أن الرجل اذا عرض على غيره عينا من الايمان
فيعول ذلك الغير نعم انه يكفي وبصير حالها بتلك اليمين التي عرض عليه وهذا فصل يختلف فيه المتأخرون
قال بعضهم لا يكفي قوله نعم ولا بد أن يصرح باليمين وقال بعضهم يكفي وهذه المسئلة دليل عليه وهو
الصحيح كذا في الذخيرة * رجل قال ان فعلت كذا فعبدى حرو جميع ما أملك صدقة فالحيلة أن يهب
ذلك كله ممن شق به ويسلم اليه ويفعل ذلك ثم يستوهبه * رجل أراد أن يكتاب جارية له وبطأها فانه يهبها

فأولها الحارصة وهي التي تحصر الجلد أي تشقه والدائمة التي لا تسيل وتدمى والباضعة من البضع القطع التي خرجت من الجلد وأخذت
في اللحم والمتلاحة التي تشق اللحم فتكون أبلغ من الباضعة والسجاق الواصلة الى جلد رقيقة فوق العظم واسم الجلد سجاق والموضحة
التي توضع العظم والهاشمة التي تهشم العظم وتكسره والمنقولة بفتح القاف وكسر الهاء التي يخرج منها العظم والامة الواصلة الى أم الدماغ
وهي جلدة تحت العظم فوق الدماغ ثم الدامية وهي التي تشق هذه الجلدة ولم يذكر محمد ثلاثا منها الحارصة والدائمة والامة أحكامها

في الموضحة قد ودماء بعد الاقود فيها وما قبلها قال محمد في الاصل فيه قود في غور الجراحة بمسبار ثم جعل حديد بقدره في غور في اللحم الى آخره فيستوفي حقه وعن الامام أنه لا قود الا في الموضحة لانها قبلها ولا في ما بعدها ولكل رواية وجه واذا لم يجب القصاص أو سقط لا بالعفو فيما قبل الموضحة حكومة عدل وفي الموضحة لو خط أنصف عشرها وفي الهاشمية عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشرها وفي الآمة ثلث الدية وليس في الجراح ارش مقدر (٣٩٨) الا في الجائفة ثلث الدية وان نفذت الى الجانب الاخر فثلثا الدية لانها ما جاتفتان * شج أصلع

موضحة عمد افي حكمة
لاقصاص لان موضحة الاصلع
أيسروا الشاج أيضا أصلع
يجب القصاص للساواة وان
لم يكن الشاج أصلع لكن
رضي بالقصاص منه لم يكن
له ذلك وتجب الحكومة
وموضحة الاصلع انقص من
موضحة غيره فكان ارشه
انقص أيضا والهاشمية
مستويان لانه كسر العظم
وعظم الاصلع وغيره سواء
فانفذت الموضحة لانها
شقت الجلد وجلد الاصلع
أزق من جلد غيره فوجب
الحكومة فيها * شج بالعصا
موضحة لا يجب القصاص
وان مات منها لا يجب أيضا
وان شج بالحديد هاشمية لا يجب
القصاص وان مات منها يجب
القصاص وان شج بالحديد
موضحة يجب القصاص
فان مات منها يقطع له * شج
بالحديد لا قصاص فيه وان
جرحه ومات منه يجب
القصاص * ألقا في النار أو
في تور حمة فاحترق ومضى
أيام ومات يقتل به وان كان
يذهب ويحيى ثم مات منه
تجب الدية * قطع الاذن كلها
يقص وان قطع نصفها
انقص منه بقدره ان استطاع

الابن له صغير ثم تزوجها ان لم تكن تحت حرة ويكون أولاده أحرارا كذا في السراجية * (١) وفي العميون
لو أن رجلا أراد أن يدبر عبده ويجوز بيعه فانه يقول اذامت وأنت في ملكي فانت حرفانه يجوز واذا مات
يعتق هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بيعه جائز كذا في التتارخانية
(نوع في قبض الدين) اذا كان لرجل على رجل مائة درهم فقال رب الدين عبدي حران أخذته اليوم
متفرقا فالحيلة في ذلك أن يأخذ بعض المائة متفرقا أو جلة وان قال ان أخذته اليوم الاجلة فعبدى حر
فاخذ جميع المائة منه ثم وجد فيها درهم مائة متفرقا أو جلة وان قال ان أخذته اليوم الاجلة فعبدى حر
يستبدله في الغد فلا يحنث في عينه وكذلك لو ترك الاستبدال أصلا ولو استبدله اليوم يحنث في عينه اذا حلف
لأخذ من فلان حقه أو ليقبضه ثم بدله أن لا يأخذ بنفسه فالحيلة أن يأخذ غيره حتى يأخذ ولا يحنث
وكذلك لو بدله أن لا يأخذ من المخوف عليه بنفسه فالحيلة أن يأخذ من وكيل المخوف عليه ولا يحنث
وكذلك لو أخذ من رجل كفل بالمال عن المخوف عليه بأمره أو من رجل أحاله المخوف عليه بأمره
فقد بر في عينه هكذا ذكر القدوري وذكر في العميون مسألة تدل على انه يحنث في عينه وصورة ما ذكر في
العميون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطالب اليوم فقبض من وكيل المطالب يحنث وان قبضه من
المتطوع لم يحنث وكذلك لو قبضه من كليل له أو محتمل عليه لم يحنث وفي القدوري لو حلف المطالب ليعطين
فلانا حقه فأمر غيره بالاداء أو حال فقبض بر في عينه وان قضى عنه متبرع لا يبر وان عني أن يكون ذلك
بنفسه صدق ديانة وقضاء وفيه أيضا لو حلف المطالب أن لا يعطيه فاعطاه باحد هذه الوجوه يحنث وان
عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وذكر في موضع آخر أنه يصدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا
أولا كذا في الذخيرة * لو أن رجلا ساءم رجلا بشوب وأبي البائع أن يقبضه من اثني عشر فقال المشتري
عبد حران اشتراه باثني عشر درهما ثم بدله أن يشتريه بغيره أن يشتريه بأحد عشر درهما وديارا أو باع
بأحد عشر درهما ووثبوا ولا يحنث في عينه وهذا الذي ذكر جواب القياس أما على جواب الاستحسان
يحنث فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم الا بأكثر أو الا بازيد فباعه
بتسعة وديارا القياس أن يحنث وفي الاستحسان لا يحنث في عينه ولم يذكر في هذا الفصل ما اذا باعه بتسعة
ووثب قال مشايخنا رجعهم الله تعالى وينبغي أن يحنث في عينه قياسا واستحسانا لان الثوب مع الدراهم
جنسان مختلفان قياسا واستحسانا فلا تكسر الدراهم بالثوب فلا يكون هذا البيع مستثنى عن اليمين بل
كان داخلا تحت اليمين قياسا واستحسانا ولو حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يراد ثم احتاج الى
بيعه ولم يجد من يشتري بالزيادة قال ينبغي أن يبيعه بتسعة دراهم ولا يحنث في عينه وكان ينبغي أن يحنث
لانه جعل تمام عينه البيع بالزيادة على العشرة ولم يوجب له الغاية فبقيت اليمين فيجب أن يحنث كما لو باعه
بعشرة والجواب أن الحنث لا يقع ببقاء اليمين وانما يقع بوجود شرط الحنث ولكن في حال بقاء اليمين
ففيما اذا باعه بتسعة لم يوجب له الحنث لان شرط الحنث لا يحنث اهدم شرط الحنث لان عدم بقاء اليمين وفيما اذا
باعه بعشرة ووجد شرط الحنث واليمين باقية فيحنث هذه الجملة من الجامع وقد ذكر المسئلة الاخيرة هشام في

(١) قوله وفي العميون الخ الا صوب حذف هذه المسئلة لانها ستأتي في فصل التدبير اه معجمه

وعرف القدر فالماناة في الاطراف في مقدار المقطوع شرط فانه روى عن الامام فيمن قطع نصف الاذن
وكان يقدر على ان يقص منه ذلك القدر يقص منه وفي الاجناس اذا كان أذن القاطع أصغر من أذن المقطوع فله قطع وان يقص
أو يأخذ نصف الدية قال الامام ان كانت الآمة ثنتين أو ثلاثا فالدية ولا شيء فيمن كان أذن اربعها فالدية وثلاثا وفي الظهيرة اسودت السن
بضره ثم زرعها آخر فعلى الاول الارش وعلى الثاني الحكومة وفي دعوى السن لا بد ان يذكرا أنها يعضه أو سوداء اذا لا يجب تمام الدية

الا اذا كانت يضاء ولا يمنع بقاء السن في خلال العزم ومقام الدية (نوع في القسامة) رجلان في بيت وجد أحدهما قتيلا قال الثاني عليه الدية وقال محمد لا تجب عليه الدية لجوازاته قتل نفسه * أهل بخاري اقرقوا فرقتين ويقاوتون العصبة جهلا أحدهما كلاذي والا تخذوا زكى وجد بينهما قتيلا لا يعرف قاتله تجب القسامة والدية على تلك الحيلة * وجد قتيلا ما في غير الملك كالفازة أو ملكا ما خاص كالدار أو عام كالحيلة ففي الاول ان لم يكن في قرب مصر من الامصار بحيث يسمع الصوت منه فهدر (٣٩٩) وان يقرب مصر فالقسامة والدية عليهم وان في دار رجل عاقلته

فالقسامة والدية على عاقلته وان في الحيلة اختار خسين من الصلحاء أو من القساق ان شاء وحلفهم كما عرف وان في نهر عظيم لا يملك لاحد

يجرى به الماء أو ممر بوطاعلي شط هذا النهر ليس يقربه عبارة أحد ولا يسمع منه الصوت في مصر فهدر وان كان يقربه ملكا أحد فعلى عاقلته دية وقسامة وان كان الشط ملكا خاصا فلكل دار وان ملكا عاما فلكل الحيلة وان نهر صغيرا تجري فيه السفن لقوم معروفين يجري به الماء أو ممر بوطاعلي عاقله أو باب النهر وان وجد مبيت في حيلة فلا قسامة ولا دية وانما

هما في القتل وان وجد بين قريتين أرضهما وطريقهما ملك لقوم فهو على الرأس وهذا قول محمد رحمه الله وان وجد في أرض قرية لكنه أقرب الى بيوت قرية أخرى ان الأرض ملكا فعلى المالك والافعللى أقربهما

وسئل محمد رحمه الله اذا وجد بين قريتين أهوا الى أقربهما الى الشيطان أو الارضين قال ان الارض ليست في ملكهم وانما ينسب اليهم كما ينسب العسارى فعلى

أقربهما بيوت وانما يراعى حال المكان الذي يوجد فيه ان عملوا على الملاكة القسامة والدية على عاقلتهم وان سباح الأتة في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكر هذا القصد هزل والكثرة وذكر شيخ الاسلام وجد في حيلة فالقسامة عليهم والدية عليهم وعلى عاقلته لان أهل الحيلة قتلوه محكوا فكانوا قتلوه حقيقة فكان عليهم وعلى عاقلتهم * وجد في دار صبي فالقسامة والدية على عاقلته لاجتماعه وان دارها فالقسامة عليها والدية على عاقلته وان انقض أهلها يحلف خسين ثم يقسم الدية على أقرب القبائل من قومها (نوع آخر في الصلح) قتل

نواذره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال القياس أن لا يحنث به نأخذ كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يبيع هذا الثوب من فلان بثمان أبدا فالحيلة في ذلك أن يبيع الثوب منه ومن رجل آخر ولا يحنث في عينه

(حيلة أخرى) أن يبيع هذا الثوب منه بعرض * (حيلة أخرى) أن يوكل رجلا حتى يبيع الثوب من الخلوفا عليه في أيان الاصل أن من حلف أن لا يبيع ولا يشتري فامر انسا بذلك لا يحنث الا اذا كان سلطانا لا يتولى ذلك بنفسه فحنث بالامر والمسئلة معروفة (وحيلة أخرى) أن يبيع هذا الثوب فضولى من الخلوفا عليه ثم ان الحالف يجيز البيع ولا يحنث في عينه كذا في الذخيرة

(اذا قال) ان شريت هذا العبد فهو حر ثم بدله أن يشتري العبد فالحيلة أن يشتريه على أن البائع فيه بالخيار ولا يحنث في عينه * (حيلة أخرى) على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يشتريه على أن المشتري بالخيار فخير المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يملك المشتري بنفسه الشراء فلا يعتق عليه وتحتل المين لالي جزاءه كذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة وفي هذه الحيلة التي ذكرها الخصاص على قول أبي حنيفة نوع شبهة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أن من حلف وقال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاشتراه على أنه بالخيار عتق عليه من غير ذكر خلاف

والمتابع رحمه الله تعالى خر جوا المسئلة على قول أصحابنا جميعا فعلقوا ما على قولهم فافظا لان خيار المشتري عندهما لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجد شرط العتق والعبد في ملكه وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عنده خيار الشرط وان كان يمنع دخول المشتري في ملكا المشتري الا أن الاعتاق يتعلق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالرسل فيصير قاتلا بعد الشراء هذا العبد حر * (حيلة أخرى) أن يشتري هذا العبد مع رجل آخر * (وحيلة أخرى) ان يشتري تسعة وتسعين سهما من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه الصغير أو لامرأته أو لغيرها أو يشتري تسعة وتسعين سهما لنفسه ثم ان البائع يقربه بالسهم الباقي وعلى هذا اذا قال ان اشتريت هذه الدار فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهما لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه أو لامرأته ولو وهب له السهم الباقي في العبد وما أشبهه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفيما يحتمل القسمة لا تصح الهبة وفي الوجهين جميعا لا يحنث في عينه كذا في الذخيرة

(نوع آخر في الاكل) اذا قال لامرأته ان أكلت من هذا الخبز فانت طالق فالحيلة لها حتى ان تأكل ولا تطلق ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي لها أن تدق ذلك الخبز وتلقيه في عصية مدة وتطبخه حتى يصيرها لسا فاذأ كات لا يحنث وفي القدوري هدى الى حيلة أخرى فقال لو جفقه ودقه ثم شربه جاء لم يحنث وان أكله مبلولا حنث اذا حلف لأبى كل طعاما لفلان ثم بدله أن يأكل فالحيلة فيه ان يبيع الخلوفا عليه ما هيا من الطعام من الحالف ثم يأكل الحالف فلا يحنث وكذلك لو أهدى الخلوفا عليه طعاما للحالف فأكل الحالف لا يحنث لان الطعام صار ملكا للحالف بالبيع والاهداء فكان الحالف أكل طعام نفسه قال شمس الأئمة الخلوفا في رحمه الله تعالى الخصاص جوز بيع الطعام هناما مطلقا وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشارا اليه أو بشير البائع الى موضعه بان يقول من يدر كذا أو من حين كذا أو بغيره بشي

رجلا عمدا وله وليان فصالح مع أخ عن الدية على خمسين ألفا وخمسة وعشرون ألفا وغير المصالح خمسة آلاف ونصف الدية وعن الامام أن
الصالح في العمد أيضا على أكثر من الدية لو من جنس الواجب باطل كافي الخطا لكن المشهور المنصور أن ذلك في الخطا وفي العمد يصح كذا في
الخطا لا يجوز على أكثر من جنس المقدرات قبل الحكم ويجوز بغير جنسه وكذا شيوخ آخر بعد الحكم وصالح في الخطا على مائة تعبر أو ألف
دينار وعشرة آلاف درهم صح وفائدة تعين (٤٠٠) ذلك النوع قبل القضاء فلا يبقى الحاکم الخيار في إيجاب سائر الأنواع وإن صالح على بعض

هذه الأنواع بأقل يجوز أن
صالح بأكثر لا يجوز الزيادة
وإن صالح على شيء مما لم يفرض
منه الدية إن لم يدفعه لا يصح
لأنه دين بين هذا والآخر
عليه بالدية أما بعد القضاء
بما بأن قضى بمائة بعير
فصالح على مائتي بقرة مثلا
جاز وإن على أكثر من مائتي
بقرة قال الامام يجب وزان
دفعها اليه لأن القضاء يعين
الواجب فإذا لم يدفع يكون
اقتراعا عن دين بين وبين البقرة
ليست من أنواع الدية فيجوز
الزيادة على الأكثر وعندهما
له ما تدخل في أنواعها فنها
مائتا بقرة ومن الغنم ألف
شاة ومن الحيلة مائتا حبل كل
حله ثوب فلا يجوز الزيادة
على العمد المذکور فلا يصح
الصالح جماعة مموالك الكلب
بالسهم فأصاب سهم صغيرة
ومائتا شاة مائتان أن هذا
السهم لفلان ولم يقولوا رماه
فلان فصالح الأب مع فلان
ثم إن فسلانا منع من إيقاع
البذل ورد الصلح إن كان يعلم
أن المصالح هو الجارح والموت
منه فالصلح ماض وإن لم
يعلم منه غير معرفة السهم
فباطل وإن علم أن الجارح
فلان لكن أبوها أيضا طمها

ولم يعلم موتهم من الطمعة أو السهم إن الصلح بائن سائر الورثة يصح والبذل لهم لا للاب وإن بغير انهم فالصلح
باطل وللأب ولاية استيفاء القصاص في النفس وما دونها أو الصلح عنهما والوصي يستوفيه فيما دونها أو يصالح لافي النفس استيفاء وصلها
والقاضي فحله كره المتأخرون كالأب بديل مسألة الأصل وهي أنه إذا قتل ولأولى له للسلطان الاستيفاء والصلح وكذا القاضي لا العفو
والرابع في الجنابة على غير بني آدم (١) وأنه سبعة أجناس (الاول) فحس الدابة فاسقطت ركبها ومات إن التمس بائن الراكب

لا ضمان والا ضمن كل الدية وان ضربت برجلها أو يدها الناحس فمات قدمه هدر لانه الجالب الخلف على نفسه وان أصابت برجلها آخر بالذنب أو الرجل أو كيف أصابته ان بلاذن الرأكب فالضمان على الناحس وان باذن فعله الا في النخعة بالرجل والذنب فانها جبار لانه بمنزلة الرأكب والسائق والنخعة جبار منهم الا اذا كان الرأكب واقفا في غير ملكه فأمر رجلا فخنصها فنفتحت رجلا فالضمان عليهما وان بلا اذنه فقبل الضمان على الناحس ولا كفارة عليه وفي المتن وقف على دابته في الطريق فأمر (٤٠١) غيره بالخنس فسارت عن موضعها ثم نفتحت رجلا فالضمان على الناحس لا الرأكب ولو أنها امر بوطه في غير ملكه

فذهبت من ذلك الموضع وفتح الرباط فقد زالت الحناية فاعطى بها من شئ فهو هدر وان كانت في رباطها فلها أصاب منها فذلك كله مضمون نفعت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو رانت أو بالث * وان كانت غير مربوطة فزالت عن موضعها بعد ما أوقفها ثم جنت على رجل فذلك هدر وان أوقفها ان في ملكه لا ضمان عليه خبطت أو نفتحت أو رانت أو بالث الا اذا كان راكبا لانه مباشر الا في الروث والبول سائرة كانت أو واقفة لا يباقيها أو يباقيها للبول العام فيها * وان أوقفها في ملك غيره أو في غير ملكه لا باذن السلطان يضمن وان رانت أو بالث لان أصل الفعل جنابة فالملوك يكون مضمونا وان باذن السلطان لا ضمان * أرسلها فأصابت في فور الارسال يضمن وكذا ان لم يكن لها قائد ولا سائق ولا زاجر وان عطفت عن الطريق ان لم يكن لها طريق آخر فكذلك وان لها طريق آخر

يدخل المحلوف عليه فلا يحنث الحالف كذا في المحيط

الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة

رجل له جارية عرض عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك وقالت البيع نسمة أحب الي فالبيع نسمة البيع ممن يريد اعتاقها فاراد المولى أن يوصي بان يتباع ممن يريد شراءه نسمة ويعلم أنه لا بد من حط شئ من ثمن مثلها ليرغب المشتري في شرائها فلما أوصى بان يتباع ويحط عن المشتري بعض الثمن لا تصح هذه الوصية لانها حصلت للمجهول والوصية للمجهول لا تجوز فالخيلة في ذلك أن يقول المولى بيعوها ممن أحببت وحيث أردت وخطوا عن المشتري من ثمنها كذا فاذا أحببت وعينت انسانا يتبع من ذلك الرجل للوصية بالحباة فيقال لذلك الرجل ان فلانا أوصى بان يتباع هذه الجارية منك نسمة بثمن مثلها ويحط عنك من ثمنها كذا فان رغبت في شرائها يتباع منك وهذه الخيلة مشروعة عماد كره محمد في المبسوط أن من أوصى الى رجل وقال ضع ثلث مالي حيث شئت أو حيث أحببت يجوز وكان له أن يضع ثلث ماله حيث أحب فنهنا كذلك فان أراد المولى في هذه المسئلة أن يوصي له ابني من الثمن يقول بيعوها ممن أحببت وادفعوا اليها من ثمنها ألف درهم وصية لها فيكون هذا من المولى وصية بشئ من البيع نسمة وبالمال فاذا عينت رجلا ويبتع من ذلك الرجل وأعتقها المشتري كان لها من ثمنها ألف درهم وان لم يعتقها المشتري كان الالف وصية للمشتري اذا الوصية للمملوك وصية للمالك (رجل) له مملوك أراد أن يديره على وجه يعتق بعمه ويكون له بيعه متى شاء فالخيلة أن يديره تدبيره امقيد افعيتق بعد مونه ويجوز بيعه حال حياته ثم ذكر صاحب الكتاب تفسير التقيدي التدبير فقال كقول المولى ان مت وأنت في ملكي فانت حر وكان القاضي الامام أبو علي النسفي يقول ليس هذا التدبير مقيد بل هذا تفسير لقوله أنت مديبر لان تفسير المديبر أن يعتق بعد مونه اذا مات المديبر وهو في ملكه ولم يوجد منه هنا الا هذا اللفظ فلا يكون مديبرا مقيدا ولكن التدبير المقيد أن يقدم العتق على الموت يوم أو يومين أو يؤخره عن الموت يوم أو يومين أو يقيده العتق بالموت في سفر بعينه أو مرض بعينه غير أن العتق اذا أضيف الى ما بعد الموت برمان لا يعتق العبد الا باعتاق الوصي أو الوارث (عبددين رجلين) دبره أحدهما صار كاه مديبرا عند أبي يوسف وعامة فقهاء تناوض المديبر قيمة حصه صاحبه مؤسرا أو معسرا فان أراد أن يكون مديبرا لهما ولا يضمن أحدهما صاحبه فالخيلة في ذلك أن يوكل المولى رجلا يدير عنهما في كلمة واحدة ثم المسئلة بعد ذلك على وجهين اما أن يقول الوكيل للعبد جعلت نصيب كل واحد من موليك مديبرا عنه وفي هذا الوجه يصير مديبرا بينهما أو يقول أنت مديبر عن فلان وفلان وفي هذا الوجه أيضا يصير مديبرا بينهما لانه جمع بين المولين بحرف الجمع ولو جمع بينهما بلفظ الجمع بأن قال أنت مديبر عنهما لاشك أنه يصير مديبرا عنهما كذا هنا فقد أمرهما بالتوكيل ولم يقل يديران معالانه لو أمرهما بذلك لم يمسبق أحدهما صاحبه فيصير كاه مديبرا الا قول فلا يحصل مقصودهما ثم قال يوكلان رجلا ولم يقل يوكل أحدهما صاحبه لانه لو وكل أحدهما صاحبه فقال الوكيل للعبد أنت مديبر عني وعن فلان يصير كاه مديبرا عن المديبر عند أبي حنيفة وأبي يوسف لانه دبر بحكم الوكالة والمالك جميعا ومن مذهبهما أن تصرف المالك والوكيل اذا اجتمعا وخر جامعا يعتبر تصرف المالك سابقا واذا اعتبر تصرف المالك سابقا يصير العبد كاه مديبرا للمديبر

(٥١ - فتاوى سادس) لا وكذا اذا مكنت ساعة ثم سارت لا يضمن لا تقطاع السر والفور * أرسل طيرا فأتلف على فور الارسال لا يضمن نص محمد رحمه الله فحين أرسل بازيه على صيد الحرم فأتلفه لا يضمن لانه يقطع الطريق بنشاطه لا بأس به * أغرى كلبا حتى عض انسانا قال الامام لا يضمن مطلقا وقال الثاني رحمه الله يضمن مطلقا سواء بسوقه أو يقوده كالبهية وقال محمدان سابقا أو فاذا يضمن والا وبه أخذ الطحاوي والفقهاء أبو الليث كان يفتي بقول الثاني وهو اختيار أبي حازم وعليه الفتوى وقيل ان الكلب معلا لا يشترط كونه سابقا

ويضمن مطلقا في غير العلم بشرط السوق وفي دخوله دور قومه بانهم أو بدونه إذا جرحه كهم لا ضمان لعدم وجود الاغرام والارسال منهم *
وفي سقوط سرج الذابة أو جملها على انسان وقتله الضمان على ساقها * وقت الذابة السائرة وراثت وبات وتلف به شيء لا ضمان * وان
أوقفها فراثت أو بات يضمن الراكب الموقف * سار عليها فاثارت غبارا أو حصاة صغيرة فاعى انسانا أو تلف شيئا لا يضمن وان الحصاة كبيرة
يضمن ويضمن الراكب كل ما أصابت (٤٠٣) الذابة يدها أو برأسها أو كدمت أو خبطت لا مانع تحت برجلها أو ذنبها وان أوقفها

فلا يحصل مقصودهما (وحيلة أخرى) أن يقول الذي يريد التدبير ان مت ونصبي من العبد في ملكي فهو
حر فيجوز ولا يضمن لشريكه شيئا على ما ذكره الخصاص لانه يجعل هذا مبرا مقيدا وفي التدبير المتبدل لا يجب
الضمان لانه لا يمنع البيع (فان) أراد أحدهما أن يعتق العبد المشترك على وجه لا يضمن لشريكه شيئا
فالحيلة له أن يشهد أن بائعه قد كان أعتقه فاعتق نصيبه عنه ذلك ولا يضمن لشريكه شيئا فان كان العبد
قد ولد في ملكه وذلك معروف فالوجه في ذلك أن يشهد على صاحبه أنه أعتقه فاعتق العبد ولم يضمن
لشريكه ويسعى العبد في جميع قيمته لهما كان المشهود عليه بالعتق موسرا أو معسرا عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وكذا عندهما ان كان معسرا وان كان موسرا يبي في نصيب المشهود عليه خاصة (وحيلة
أخرى) أن يول كل المريد للعتق شريكه باعتاق نصيب المريد للعتق فإذا قبل الوكالة وأعتق لا يضمن له الموكل
شيئا (وأخرى) أن يبيع نصيبه من معسر فيعتقه المشتري فلا يضمن هو لمسه له ولا البائع منه (رجل) له
جارية طلبت من المولى أن يعتقها ويتزوجها فذكره المولى ذلك وأراد أن يطيب نفسه ما الحيلة في ذلك قال
الحيلة أن يبيعهما ممن يثق به سرا من أوبه به الله ويقبضها الموهوب له ثم يعتقها بحضرة شهود البيع
ويتزوجها بحضرتهم ثم يقول للذي باعها منه أفتني البيع فيما إذا قال البيع فيها ينسخ الشكاح وترجع
له قال شمس الأئمة الحلواني غير أن في هذا فوعر ورقاته يعاملها معاملة الاماء وتكنه يعاملها معاملة
الحراري فيكون فيه نوع تلبس وتديس وغرور ثم انه ذكر في الحيلة البيع والهبة والبيع أحب وأيسر
إذا احتاج فيه الى التسليم كذا في المحيط

عبد بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه صار الكل مكانا عليه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
ولشريكه الخيار ان شاء نقض الكتابة في كل العبد وأبطلها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان أراد أن
يصير نصيب كل واحد منهما مكانا عليه ولا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة في ذلك ما ذكرنا في فصل التدبير أن
يوكل رجلا بأن يكتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد كاتبك عن المولىين
جميعا على كذا وكذا فإذا قبل العبد صار مكاتب المولىين جميعا ولا يضمن أحدهما لصاحبه عندهما ولا عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قبض أحدهما من بدل الكتابة شيئا شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل
الكتابة عن المولىين جميعا من جنس واحد أو من جنسين مختلفين ثم الحيلة له ما حتى يكون نصيب كل
واحد منهما مكانا له ولا يشارك واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب أن يوكل رجلا يكتب هذا
العبد ويصلى الوكيل الكتابة تقصلا في نصيب كل واحد منهما ويخالفه في التسمية أو يوافقها فيقول
الوكيل للعبد كاتبك على ألف وخمسمائة درهم نصيب فلان بألف ونصيب فلان الآخر بخمسمائة فيقول
العبد قبلت ذلك كله أو يقول كاتبك على ألف درهم وخمسين دينارا نصيب فلان بألف ونصيب فلان الآخر
بخمسين دينارا فيقول العبد قبلت ذلك كله فإذا فعل الوكيل هـ ذاف قد استوثق ولا يضمن أحدهما شيئا
لصاحبه وما قبضه أحدهما لا يشاركه الآخر ويصير كالوفاة عقد الكتابة في انتفاء الشركة في المقبوض
كذا في التارخانية رجل له عبد أراد أن يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمن المولى أن يشكر وارثه تركه
فأخذ العبد بالنسابة وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيعه

بواخذ بنفقة الذنب والرجل
أيضا وكل ما ضمنه الراكب
ضمنه السائق والقائد
وما لا يضمن لا يضمن
وما قبله المقيد بالوطء فعلى
عاقلة القائد دية * يربط بعيرا
بلا علم القائد في قطاره فأنلف
المربوط فلونفسا فالدابة على
عاقلة القائد ويرجعون بها
على عاقلة الرابط * فإذا انسانا
أعفى فومأى الأعفى انسانا
وقته قال الفقيه لا يجب على
القائد شيئا أو قد دابة في سوق
الدواب لا ضمان على صاحبها
وكذا السفينة المربوطة
على الشط قال محمد وأوقف
الدابة على باب السلطان أو
على باب الجامع أو مسجد
آخر يضمن ما نفع برجلها
أو ذنبها إذا كان أعست
الموضع لا يقف الدواب * ساق
حمار عليه وفرحطب وهو
يقول طروق طروق بالفارسية
أو عبر من الطريق ويرجل
واقف في الطريق أو سافر فلم
يسمع أو سمع ولم يتيسر له التخي
عن الطريق فأصابه الخطب
وخرق ثوبه يضمن السائق
وان سمع وتها لكسك لم
ينتقل لا لان عدم الانتقال
دليل الرضا ولا فرق بين
الاصم وغيره أو قام حمارا على
الطريق وعليه ثوب فأصاب

راكب الثوب وخرق ان كان الراكب يبصر الثوب والحمار يضمن وان كان لا يبصر لا يضمن وكذا اذا كان الثوب على الطريق نفسه
والناس يرون عليها وهم لا يبصرون الثوب لا يضمنون وكذا لو جلس على الطريق انسان فوقع عليه انسان ولم يره الجالس ومات لا يضمن
الجالس وسائق حمارا الخطب اذا لم يقل اليك اليك انما يضمن اذا مشى الحمار الى جانب صاحب الثوب أما اذا مشى اليه صاحب الثوب وهو
يراه ولم يتبادر عنه لا يضمن تأويلها اذا وجد فرصة الفراء ما اذا لم يجد يضمن وكذا ذكره القاضي أيضا * شد الدابة على الطريق وباعها وقال

للمشترى خليفته وأبناؤه وأخذها ورضى صار قابضاً فان جنت فالضمان على الموقف البائع وان زالت من موقعها لم يحصل الربط وتنقل من مكانها * في داره أبعرة أدخل عليها آخر بغير امتثال أو غير مقتضى بأذن صاحبها فقتل الداحل ذلك الأبل لا يضمن وان بـلاذنه يضمن * أدخل بقرانطوحافى سرح انسان فنتطح بحشا لا يضمن * أدخل غنماً أو ثوراً أو فرساً أو جزارى كرم أو زرعاً سائقاً ضمن ما ألتف والا لا وقبل يضمن وان لم يكن سائقاً فإساع على المغنم * وجد بقرة في زرع (٤٠٣) فأخبر صاحبها بالخرجها فأخرجها فأفسدت من الزرع حال

الخراج ان أخبر بان بقرته في الزرع ولم يأمره بالخراج يضمن التالف وان أمره بالخراج أيضا حال الاخبار لا يضمن وقال أبو نصر يضمن فيه أيضا وان أخرجها صاحب الزرع فأكلها ذئب في المشتق انه لا يضمن وفي الفتاوى المختار ان ساقها بعد الخراج يضمن والا لا وقال أبو نصر اذا ساقها الى مكان بأمن على زرعها لا يضمن أيضا وكذلك لو أخرج دابة الغر عن زرع الغير وعن أبي سلمة أنه يضمن * أدخل دابته في دار غيره فأخرجها مالك الدار فتلفت لا يضمن كافي

الزروع * وضع ثوبه في بيت الغير فمضى به مالك البيت ضمن فاندفع اخراج الدابة لان كون الدابة في البيت يضر لا الثوب * الراعى أخذ بقرة في سرحه فطرد بها الراعى قدر ما يخرج من سرحه لا يضمن لان الضالة لا يؤوبها الاضال * وجد في مربط دابته دابة فأخرجها فاضاعت أو أكلها الذئب يضمن بخلاف ما تقدم لان الربط محله الا الدار * أفسد دابة

نفسه بمال ويقبض المال بحضرة الشهود وفي عتق العبد بشرائه نفسه ويرأى من المال بقبض المولى ذلك منه قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى شرط انحصاف رحمه الله تعالى أن يكون قبض المولى البذل بعناية الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصح اقراره باستيفاء ما وجب له في حالة المرض وأما اذا لم يكن عليه دين الصحة وأقر باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فإنه يصح اقراره (أصل المسئلة) اذا كاتب عبده في مرضه ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فإنه يصح اقراره ويعتبر من الثالث بخلاف ما لو باع في المرض ثم أقر باستيفاء الثمن فإنه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال وأما اذا اعتقه على مال في مرض موته ثم أقر باستيفاء البدل وعليه دين الصحة ينبغي أن يصح اقراره من جميع المال بخلاف بدل الكتابة وهذا لان في باب الكتابة تسلم للكتاب رقبته باقرار المولى باستيفاء بدل الكتابة والاقرار وجد الان فإزان يعتبر من الثالث كالأعتق في الحال فاما في العتق على مال فرقبة العبد انما تسلم له بقبول بدل العتق لا باقرار المولى بالاستيفاء فكان نظير الثمن في باب البيع فيصير من جميع المال فعلى هذا ينبغي أن يصدق المولى اذا أقر بالاستيفاء من غير أن يحضر الاستيفاء فهو لکن انحصاف زاذ في التوثيق والاحتياط فان لم يكن للعبد مال فالحيلة أن يدفع المولى اليه مالا في السرو ويكتم ذلك عن الورثة ثم يدفع العبد ذلك المال الى المولى بحضرة الشهود فيعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم لا يعرفون أن المولى أعطاه شيئا وكذا هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع المولى هذا العبد ممن يثق به ويقبض الثمن منه بحضرة الشهود وفي عتقه المشتري فيصح اعتاقه ثم المريض يجب الثمن من المشتري سرا فلا يكون للورثة سبيل لاعلى العبد ولا على المشتري كذا في الذخيرة

الفصل الحادى عشر في الوقف

رجل لا وارث له وله عقارات أراد أن يوقفها على أقوام يأخذون غلتها فالحيلة له أن يقر أن رجلا من الناس ولم يسمه وقف هذه الضياع على فلان وفلان وقفها صح ما يذ كرفيه شرائط الوقف وهذه حيلة ظاهرة لان اقرار الانسان فيما يده صحيح وان كان له وارث وأراد أن يوقف جميع عقاراته بقر بالوقف على نحو ما بنا ويقر أيضا أنه يتولى أمر هذه الصدقة من جهة الواقف لهذه الضيعة وجعلها وقفا في يده على هذا السبيل الذى وصفنا فاذا أقر بذلك لم يكن لوارثه شئ من ذلك لانه انما يصير لوارثه ما كان ملكا له يوم الموت وهناك قد أقر أنه لم يكن ذلك ملكا له وقت الموت ومن أراد أن يجعل غلة داره صدقة وأراد أن يكتب بذلك كتابا وخاف أن يبطله قاض وطلب لذلك حيلة فاعلم أن ابن أبي ليلى لا يجوز أن يجعل أحد غلة داره صدقة وفوقه على المساكين وعامة العلماء يجوزونها فاذا طلب لذلك حيلة كى لا يبطله قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى فالحيلة له في ذلك أن يجعل غلة داره صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد وفاته ويذكر في الكتاب فان رد ذلك سلطان أو قاض تباع الدار ويصدق بمنهم على المساكين فيقع الامن بذلك لان أحد لم يقل بعدم جواز هذه الصدقة ومن أراد أن يجعل داره أو ضياعه صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد مماته وخاف أن يرفع الى قاض يرى مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى ويطلب هذه الصدقة وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بان الوقف على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح مضافا الى ما بعد الموت الا بطريق

الغبر زرعها فأخذها وجلسها حتى هلكت ضمن الحباس لانه ليس له ولاية الحبس * ربط حمارة في سارية فجاء آخر بحماره وربطه فعض أحدهما الا آخر وهلك ان في موضع له اولاية الربط لا يضمن والا ضمن بان لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا ملكا لاحد لا يضمن اذا كان في المكان سعة وفي الطريق يضمن لان الربط ثمة جنابة * شاة لانسان دخلت دكان طباطب فنتبعها المالك لاخراجها منه فكسرت قدر الطباطب يضمن المالك الداخل * شاة لقصاب فقئت عنها يضمن النقصان وفي كل ما يحمل على ظهره كالبغل والمارع والجزور وبقرة

الحارث أو ما لا يعمل عليه لصغره في الواحد ربع القيمة لأن الاستبعاد بها بأربعة أعين والدجاجة كالشاة * قطع أحد قوائم الدابة يضمن
كل قيمتها هذا إذا كانت لا تؤكل فإن ما كولا يفسد إذا كان له قيمة بعد قطع اليد سلماً وضمنه القيمة أو أمسك وأخذ من الجاني النقصان
* وفي العيون استهلاك جمار الغنم أو بغله بقطع يده أو بذيجه ان شاعله اليه وضمنه قيمته أو حبسه ولا يضمنه شيئاً وفي الحمار إذا قتله بلا ذكاة
لا يشك على قول الإمام وعلى (٤٠٤) قول محمد ليس له ان يضمنه النقصان بخلاف الذئب بلحده والفرس غير ما كولا اللحم

الوصية هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى ومحفوظنا أن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيح إذا كان
مضافاً إلى ما بعد الموت أو كان موصى به والحيلة في ذلك أن يدفع الواقف ما وقفه إلى رجل ويجهله فيقال هذا
الوقف ثم ان الواقف يتنصع عن صرف الغلة إلى المسكين أو يبيع الواقف هذا الوقف من انسان ويسلمه
إلى المشتري ثم ان المتولي يتنصع عن البيع ويخاصم الواقف في فصل البيع ويخاصم الواقف في فصل امتناعه عن صرف الغلة
إلى المسكين ويقدمه إلى قاض يرى صحة الوقف فيقضي القاضي بصحة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود
الدعوى من المدعي والخصومة من المدعى عليه ولا يكون لاحد بعد ذلك إبطاله لأن القضاء صادق بحسب
مجهتد فيه فنقد وصار جميعاً عليه كذا في المحيط به رجل له مال من وقف أو وقف عليه وعلى غيره ولزمه دين فإراد
أن يוכל غيره بقبض ما يصير له في كل سنة من غلة هذا الوقف قضاء من دينه فقال الغريم لست آمن من أن
تخرجني من الوكالة فأريد أن تكوني وكالة لا تقدر على إخراجي منها حتى أستوفي مالي عليك فالحيلة أن يقر
الذي عليه الدين أن الواقف كان شرط لنفسه في أصل الوقف أن يتفق على نفسه وعياله من غلة هذا الوقف
في كل سنة كذا وكذا مادام حي أو أن يقضي منه دينه بعد وفاته يبدأ بذلك ثم باقي الغلة بعد ذلك لمن وقف عليهم
وأنه كان لفلان بن فلان يسمى غريمه على فلان الواقف من الدين كذا وكذا درهم ما دنا صحبها وقد كنت
ضمنت له جميع ذلك المال عنه ضمناً صحبها جائزاً باتاً أن الواقف جعل ولاية هذه الصدقة إلى فلان يعني
صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من غلته فإذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب أيضاً في قد
جعلته وكبلاً في قبض نصيب من غلة هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمنته له من الدين عن الواقف فإذا أقر
بذلك لم يكن له إخراجها بعد ذلك قال الشيخ الإمام الاجل شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى في هذه
الحيلة نوع اشتباه لأنه قال شرط الواقف أن يبدأ بنفسه ونفقة عياله وقضاء دينه فيكون هذا استثناء بعض
الوقف لنفسه وهذا باطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى جائز عند محمد رحمه الله تعالى فينبغي أن يكتب
أيضاً في الكتاب أقر هذا المدينون أن قاضياً قضى بجوازه فيصير متفقاً عليه ثم قال في هذه الحيلة وإن وجب
لفلان يسمى غريمه على هذا الواقف كذا فيصبح هذا الاقرار من هذا الرجل لأنه يقر بتقديم حق الغير
فيصد في ذلك كالوارث إذا أقر على مورثه بدين فانه يصبح هذا لأنه أقر بتقديم حق غيره فصاحب الدين
يقدم على الوارث فكذا ههنا ثم قال ويكتب في كتاب الاقراراني قد كنت ضمننت جميع ذلك ضمناً
صحباً وفيه نوع شبهة أيضاً لأن الضمان انما يصبح إذا مات الواقف فلياً أما إذا مات مفلساً لا يصبح ههنا
الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يلحق به حكم الحاكم حتى يصير متفقاً عليه ثم قال بعد
هذا ان الواقف جعل ولاية هذه الصدقة إلى فلان الغريم وجعل هذه الضبعة في يديه بقبض غلته ويصح
هذا الاقرار منه أيضاً لأنه أقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب إذا استوفى فلان الغريم هذا
الدين لا يده على الضبعة حتى لا يدعى الاستحقاق لنفسه بكونه في يده كذا في الذخيرة

ولو ضرب رجله حتى عرج
فهو كالقطع * أوقف
دابة في ملك غيره فتلّف بها
انسان أو شيء يجوز لانهما
يضمن لانه مملوك الدابة
فيضمن مقدار ما يصل
اليه بذلك الرسن والحبل
وكذا لو أوقفها على
الطريق يربط ان سارت
عن مكان الايقاف وتلفت
لا يضمن لانه لم يسكنها في
ذلك المكان فصارت كالدابة
المثقلة ذكره عصام
وذكر شيخ الاسلام أوقفها
مربوطة أو لعل الطريق
ضمن المالك وان مربوطة
تجول في رباطها ان ما تفل
الربط زالت عن مكانها
لا ضمان وان بعد الذهاب
عن مكان الايقاف قبل
انفلال الرباط يضمن وفي
الجماع الاصغر ذهب دابة
الرجل بفساد راسه ليلا
أو تم أو أفسد زرع غيره
لا ضمان لأنه بغيره منعه
ولا عدوان الاعلى الظالمين
وقال الشافعي ان يسبلا
ضمن وان سار الا قال في
التباعد قيل ان أخرجهما
مألف الزرع حتى اقتربهما
سبع يضمن وقد ذكرناه

الفصل الثاني عشر في الشركة

رجلان أراد أن يشتركا ومع أحدهما مائة دينار ومع الآخر ألف درهم فالشركة جائزة وان كان أحدهما مالين
لا يختلط بالآخر لان الاختلاط ليس بشرط عند علماءنا الثلاثة رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة في كتاب

بتقاربه وأقوال المشايخ فيه وفي فتاوى القضاة وجد في زرع ثورين فساقهما إلى مربطه يظن أنهما لاهل الشركة
قرينه فإذا هما فقيرهم فأراد ادخالهما في مربطه فدخل أحدهما وفر الآخر فلم يجد له إلا المقدر على الاشهاد أنه أخذ له درهم على المالك لم
يضمن الا اذا كان أخذ لنفسه فيضمن قبل له أرايت ان كان هذان هما قال انهما ان كانا الغنم أهل قرينه فكذلكهما حكم اللقطة ان ترك
الاشهاد مع القدرة وان لم يجد من يشهد بهدرو وان لاهل قرية وأخرجه من زرع ولم يزد عليه لا ضمان ان ضاع وان ساقه بعد الإخراج

ضمن لان ما لاهل قرية لا يكون له في النهر حكم اللقطة بل حكم الغصب لعدم خوف الضياع فيضمن أشهدأ ولا عند الغصب * وان في الليل فخكه حكم اللقطة وفي نظم الفقه دابة الغير ذهبت ليدلا بلا راساله قبل بضمي ما تلف لان العادة حرت بالربط لئلا فلما لم يربط فكأنه سبها أو أرسلها في زرع غيره وذ كرا القاضي لو أفسدت الزرع في حال الردي ضمن الراد وذ كرا صدر الاسلام بينهم اصطبل أدخل أحدهما ثوره وشدة ثور الآخر حتى لا ينطخ ثوره فاخسنت المشدود بالحبيل ومات لا يضمن الرباط (٤٠٥) اذا لم ينقله عن مكانه وذ كرا الحارثي

وبكر جنائتي في ملك
صاحبها هدر واقفة أو سائرة
اذا لم يكن معها صاحبها
وطئت بيد أو رجل أو
كدمت وان هودمها
فكذلك ان سائقا أو قائدا
نفسا أو مالا وان الملاك
ولغيره فكذلك لا لكل
من الشريكين ايقافها
في المشتري قل أو كثر كالو
نوضاً أو قعد في المالك
المشتري فلتلف به انسان
وان هورا كها والباب سائرة
في ملكه فان وطئته باليد
أو بالرجل بضمي ما تلفت
وان كدمت أو فطخت أو
ضربت بالذنب لا يضمن
وان في ملك غيره ضمن
واقفة أو سائرة صاحبها
معها قائدا أو سائقا أو
راكبا أو لم يكن معها وطئت
أو فطخت أو كدمت من
حيث انه ليس له ايقافها أو
تسييرها في ملك غيره وان
في طريق المسلمين أو وقفها
صاحبها بضمي ما تلفت في
الوجوه كلها لان الطريق
للساكن لا للوقوف وان سائرة

الشركة فان ضاع أحد المالكين بعد الشركة قبل الشراء به ملك من مال صاحبه وهذا معروف فان أراد أن يبيع من أحد المالكين قبل الشراء يكون عليه ما ما الحيلة في ذلك قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة أن يبيع صاحب الدنانير نصف دنانيره من صاحب الدراهم نصف دراهمه فيصير المالكان مشركين بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع أحدهما متاع ومع الآخر مال وأراد أن يشتري في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وانما لا يجوز قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيع صاحب المتاع نصف المتاع من صاحب المال نصف المال فيصير المال والمتاع بينهما نصفين ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذه حيلة واضحة ذكرها محمد في شركة الاصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قول الخصاص رحمه الله تعالى ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان يستقيم في حق النقد فان التفاضل في الربح في النقد يجوز وأما اذا كان رأس المال عروضاً لا يجوز بشرط التفاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فيعمل على أن الخصاص رحمه الله تعالى أو اربعاً قال في حصة النقد دون المتاع ولو كان لكل واحد منهم مائة متاع فأرادا الشركة قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيع كل واحد منهم مائة متاع نصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا اذا كانت قيمة متاع كل واحد منهم مائة متاع فاما اذا كانت قيمة متاع صاحبه فاما اذا كانت قيمة متاع أحدهما أكثر بأن كانت قيمة متاع أحدهما أربعة آلاف وقيمة متاع الآخر ألف فان صاحب الأقل يبيع من متاعه أربعة أخماسه بخمس متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما أخماساً ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما رجلان مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألف درهم فان أراد أن يشتري على أن الربح بينهما نصفان والوضعية بينهما نصفان فانه لا يجوز لان الوضعية انما تكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يقرض صاحب الألفين نصف الألف الزائدة من صاحبه حتى يصير رأس مالهما على السواء فيشترطون اشتراط الوضعية عليهما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر فاشترطوا على أن يعمل بالمال لا يجوز والحيلة في ذلك أن يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يجوز (أحد الشريكين اذا أراد نقض الشركة حال غيبة الآخر لا يجوز) قال الخصاص رحمه الله تعالى والحيلة في ذلك أن يبعث الحاضر الى الغائب رسولا أو كتاباً حتى يخبره بنقض الشركة أو يوكل وكذا لا حتى يذهب الى الشريك ليناقضه الشركة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذه الحيلة في كل عقد لا يتعلق به اللزوم نحو عزل الوكيل والجر على العبد المأذون وفسخ المضاربة كذا في المحيط

الفصل الثالث عشر في البيع والشراء

رجل له دار وضعية أراد أن يبيعها من رجل وليس يمكنه أن يسلمها الى المشتري فأراد حيلة على أنه ان أمكنه تسليمها الى المشتري سلمها اليه والارد عليه الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ البائع بان يسلمها اليه لا محالة فالحيلة في ذلك أن يقر المشتري أن البائع باع هذه الضعية وهي في يدي ظالم مقر بالغصب غصبه اياها وانها ليست في يده يوم باعها منه وأشهد على نفسه بذلك ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضعية

رجل له دار وضعية أراد أن يبيعها من رجل وليس يمكنه أن يسلمها الى المشتري فأراد حيلة على أنه ان أمكنه تسليمها الى المشتري سلمها اليه والارد عليه الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ البائع بان يسلمها اليه لا محالة فالحيلة في ذلك أن يقر المشتري أن البائع باع هذه الضعية وهي في يدي ظالم مقر بالغصب غصبه اياها وانها ليست في يده يوم باعها منه وأشهد على نفسه بذلك ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضعية

ارسال الدابة في طريق المسلمين بلا حفظ تسبب التلف وهو تعد فيه فان وقفت وسارت فيه برئ من الضمان فان ردها راداً فالضمان على الراد فاما أصابت في فورها تكون سائقا لها في طريقه الذي ردها فيه فان تركها حتى وقفت أو وقفها ثم سارت بنفسها فلا ضمان وكذا لو ماتت أو يسرة وان كان صاحبها معها يسيرها فان قائداً أو سائقا ضمن ما تلف بالوطء باليد أو بالرجل أو الكدم يسار عليها فوقفت لروث أو بول وعطب بالروث أو بالبول انسان أو شئ لم يضمن لعدم امكان التعرض عنه وكذا بلعاب خارج من فيها وان أوقفها الغير ففرضت

أوبالت فغط به انسان وهي وافقة بضم وفي الميسوط أوقفها في الطريق أو في ملك غيره بغير إذنه فسأل من عرفها أولعاب على الطريق فزلق به انسان فذلك على عاقبته * له كلب عقور كلب امر عليه مائة غصه لاهل القرية أن يقتلوه فان عض انسانا فقتله فان كان قبل التقدم اليه فلا ضمان عليه وان بعد التقدم اليه عليه ضمانه كالحائط المائل قبل الاشهاد وبعبده وفي المنية في مسئلة نطخ الثور بضم بعد الاشهاد النفس والمال * الثاني في النار (٤٠٦) وما يتولد * أو قد هاني طريق الجادة ثم قلبها الرجح الى دار قوم فأحرقها لا يضمن ذكره في

ويكتب فيه اقرار البائع بقبض الثمن فان قدر على تسليم الضيعة والارثا لثمن على المشتري هذا اذا كان الغاصب مقرا فاما اذا كان الغاصب جاهدا ذكره ايضا أن البيع باطل وقاسه على بيع الآبق ثم قال الخصاص رجحه الله تعالى في تعليم هذه الحيلة بقر المشتري بأن الضيعة المبيعة في يدي غاصب مقرب بالغصب وذلك المشتري لولم يقرب بذلك رجحا طال البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضي حبسه فاقاضي بحبسه واذا عرف القاضي اقرار المشتري أنه اشترى مغصوبا لا يحبس لانه وجد الرضا من المشتري بتأخير القبض الى وقت الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع بذلك الاقرار ليكنه اثبات ذلك الاقرار عنه مد القاضي بالبينه كذا في الذخيرة *

رجل * أراد أن يشتري من رجل دارا ولم يأمن المشتري أن يكون البائع قد أحدث فيها حد ناقبل أن يبيعها فأراد المشتري أنه ان استحققت الدار من يده رجح على البائع بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا له ما الحيلة فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار مثلا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعها اليه وبالمائة الدينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجح المشتري على البائع بمائتي دينار ويكون ذلك حلالا (وجه آخر) أن يشتري الدار ببيع ثوبه يساوي ألف درهم من رب الدار بالثمن درهم ويدفع الثوب اليه ثم ان يشتري الدار يشتري من صاحب الدار درهم وهي تساوي ألف درهم بالثمن درهم ويقبض الدار ثم يتقاصان الثمن بما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا دفعه لذلك ثم جاء مستحق يستحق الدار بالبينه فان المشتري الدار يرجح على بائع الدار بالثمن درهم وذلك ضعف ما حصل له الدار به وذك كر محمد رجحه الله تعالى هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع الدار من المشتري ألف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بخمسمائة فان استحققت الدار رجح المشتري على البائع بضعف ما أعطى فانه أعطى البائع في الحاصل خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع عليه بألف فيكون ذلك حلالا له (رجل) أراد أن يبيع دارا له وجارية أو شيئا آخر ويريد أن يبرأ عن كل عيب الا عن سرقة (١) أو جزية فلم يأمن البائع أن يردها عليه المشتري ويقول لم تسم عيبا ولم تضع يدك عليه او يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب الا أن يضع يده عليها عند البراءة ويسمها ما الحيلة في ذلك يجب أن يعلم بأن من باع عبدا أو شيئا آخر ويرأ عن عيبه فانه يجوز ويرأ عن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال مع تسمية العيوب يشترط أن يضع يده على موضع العيب ويقول تبرأ عن العيب الذي سميت ووضعت يدي عليه أما بدون ذلك لا تصح البراءة وهو قول ابن أبي ليلى رجحه الله تعالى ثم اذا لم يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيوب لما أنه لا يعرف أسامي العيوب أو لا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع حتى يسميها ويضع يده على محاسنها وخاف أن يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صحيحة وطلب الحيلة في ذلك أن يأمر صاحب (١) قوله أو جزية كذا في النسخة المجموع منها وتحرر برراجعة الاصل المنقول عنه فانه ليس حاضرا عندى الا ن والله أعلم اه

الفتاوى * وفي اجازات الجامع الصغير استأجر أرضا فأحرق الحصائد فأحترق كدس غيره لا يضمن قال السرخسي رجحه الله في اليوم الرجح بضم ولو حل نار في ملكه فوقع من شره على ثوب انسان واحترق يضمن * وفي الزبادات لو طارت الريح بشرر نار فألقته على ثوب انسان لا يضمن وان سقطت جرة من يده في الطريق ثم من الارض ثوب انسان يضمن وفيها لو هبت الريح فأحترق ثوب رجل لا يضمن * الحد اذا أخرج الحديد في حائطه من الكبير ووضعها على المدقة فضربه بالطرقة فطأ به بشره واحترق شيء يضمن وان قتل به رجلا أو قفعا عينا فالدية على عاقبته ولو لم يضربه بالمطرقة لكن الريح تطأ به بشره فهو هدر

الثالث في المني والوضع * دخل دار رجل باهر فغثر على جرة المالك فانكسرت لا يضمن وان عثر على صبي فقتله يضمن الدية * فعد على ثوب غيره بلا علم فقام

وتحرق الثوب ضمن القاعد النصف علم بجوابه أو لا لان الشق حصل به عليه ما وعلى هذا وضع رجله على العين مكعب غيره فرفع رجله فتحرق المكعب أو تشبث بثوب غيره فغذبه صاحب الثوب * مر في السوق فتملق ثوبه بقفل غيره فتحرق قال الصغار ان في ملكه لا يضمن ولا يضمن وان تعلق ثوبه وتحرق لا يضمن علم به أولا * اذن للدخول أن يجلس في وسادته فجلس وكان تحت الوسادة قارورة دهن فانكسرت يضمن القارورة والذهن وتحرق الوسادة ولو كانت القارورة تحت سلامة فخطاها فاذن له

بالجلوس عليها لضمان على الجالس وان أذن بالجلوس على سطح فوق السطح على غلام الآذن وتلف لإيضمن قال الفقيه المولى كالملة
لايضمن بخلاف السطح وضع جرت على الطريق وأخر جرت على الطريق فتدحرجت احدهما على الأخرى وكسرت الأضمان على مالك
الجرة التي تدحرجت وان انكسرت التي تدحرجت ضمن صاحب الأخرى وكذا لو وقف دابته على الطريق وآخر كذلك فهررت احدهما
فاصابت الأخرى لضمان على صاحب الهاربة ولو تلفت الهاربة فعلى صاحب (٤٠٧) الأخرى ضمانها وفي المشتق ضمن كل

منه ماجة صاحبه سفينة
واقفة في شط خوات سفينة
أخرى فاصابت الواقعة ان
انكسرت الواقعة فالضمان
على صاحب الجارية وان
انكسرت الجارية لضمان
على صاحب الواقعة قال في
النوادر انما لايضمن الواقعة
لان الامام آذن لصاحب
السفن أن يوقفوا السفن
على الشط وما كان باذن
الامام كان مباحا مطلقا غير
مقيد بالسلامة مشى ومعه
زجاجة دهن فاستقبله آخر
فاصطدم فانه انكسرت
الزجاجة وسال الدهن على
ثوب المقابل ان مشى ذو
الزجاجة فهو الضامن
لثوب وان مشى صاحب
الثوب فهو ضامن للزجاجة
لان الماشي هو الصادم وان
مشى وهما يريان لضمان
على أحد وان رأى أحدهما
فقط فالضمان على الراي

* أتى بجرا في قناده للنيل
أو غيره فتمتقل به رجل ومات
ان باذن الامام لضمان
وان بغير اذنه ضمن وفي
المشتق لايضمن في الجالس
* أحدث شيئا في سكة غير
نافذة ان كان من جلة
السكنى كوضع المتاع
لايضمن ولكل واحد

العين المبيعة رجل لا يعرف حتى يبيع تلك العين من المشتري على أن صاحب العين ضامن للمشتري
مأدرك في ذلك من درك ومن سرقة ومن خربة ويخرج الغريب حيث شاء فيحصل التوثيق للبائع لان
المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والخربة لا يمكنه أن يخاصم صاحب العين في الرد لان حقوق العقد
ترجع الى العاقد ولو ذات ليس بعاقدا والعاقدا غريب لا يوقف عليه وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في
حيل الاصل في رواية أبي حفص وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية أبي سليمان وقال الحيلة في ذلك أن
بأمر البائع رجلا غريبا يشتري الجارية من البائع ثم يبيعها من المشتري على أن مولى الجارية ضامن لما
أدرك المشتري فيها من درك من سرقة أو خربة خاصة ويغيب الغريب فاذا وجد المشتري بها عيبا آخر
سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الأول لانه غائب ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الأول لانه لم
يشترها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ما ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله
تعالى او ثقل مولى الجارية لان حقوق العقد وان كانت ترجع الى الوكيل عندنا الا أن عند بعض العلماء
ترجع الى الموكل وربما رفع المشتري الامر الى قاض يرى الرد على الموكل فلا يحصل مقصود مولى الجارية
رجل أراد أن يبيع الجارية تسمة وخاف البائع أن لا يعتقها المشتري ولو اشترط عليه ذلك فسد البيع كيف
الحيلة في ذلك قال يقول البائع للمشتري أشهد على نفسك بانك ان اشتريتها فهي حرة فان قال المشتري ذلك
فانما تعتق عليه بالشراء ويجوز هذا لان اضافة العتق الى الشراء جائزة عندنا فان قال المشتري اني أكره
أن أعنتقها في حياتي وأحتاج الى خدمتها ولكني لا أبيعها فاراد البائع الثقة في ذلك فالحيلة أن يقول
المشتري ان اشتريتها فهي حرة بعد موتي أو يقول ان اشتريتها فهي مدبرة فاذا اشتراها نصير مدبرة
فيستخدمها في حال حيائه ولا يبيعها الا ببيع المدبرة لا يجوز الا بقضاء القاضي فيحصل مقصود البائع
والمشتري (رجل) غضب من رجل ضيعته وأنى أن يردها عليه وقال بعنيما وهو يقربه في السر ويجعدي
العلانية فاراد حيلة يتخلص بها ضيعته فالحيلة أن يبيع المغصوب منه الضيعه بمن يثق به سرا ويشهد
عليه ثم يبيعها من الغاصب ويجعل بين العقدين مدة لا يشبه التار يخ على الشهود فاذا فعل ذلك يجي
المشتري الأول ويقم يمينه أن شراؤه كان أسبق فبأخذ من الغاصب وفي شراؤه المغصوب اذا كان الغاصب
جاءد الاختلاف الروايتين على رواية النوادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الرواية كذا في المحيط

مسائل الاستبراء

ولا بأس بالاحتمال في اسقاط الاستبراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والمأخوذ
به قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما اذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها ذلك وقول محمد رحمه الله تعالى
فيما اذا قربها والحيلة فيه اذا لم تكن ثبوت المشتري حرة أن يتزوجها قبل الشراء ثم يشتريها ولو كانت
فالحيلة أن يتزوجها البائع قبل الشراء والمشتري قبل القبض من يوثق به ثم يشتريها ويقبضها أو يقبضها
ثم يطلقها الزوج لان عند وجود السبب وهو استحداث المالك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالة
لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر أن وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير كذا في الهداية
رجل اشتري من رجل جارية فاراد أن لا يلزمه الاستبراء ما الحيلة في ذلك قال الخصاص الحيلة أن

الاتفاق فمناخاره ما ليس لغيره كالقاء الطين وكسر الحطب والقائه وربط الدابة وبناء الدكان والتشوير لكن بشرط السلامة * أخرج ميزنا
أونجدنا كالكل من عرض الناس أن يهدمه لوفعل بلاذن الامام أضرم المسلمين أم لا وعن الثاني أن له حق المنع لالرفع بعد الوضع وعن محمد
انه ليس له حق الخصومة اذا لم يضرب ويستوى فيه الرجل والمرأة والمسلم والذي وائس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق وحفر بالوعة في
الطريق الاعظم يمنع ولا ينبغي للامام أن يأذن وان أذن لايضمن الواقع فيه * واشراع الجناح ان أضرم بالمسلمين ليس له ذلك فان لم يضرمه ذلك

لكن يضمن ما تلف به أضرار المسلمين أم لا وان فعل بأذن الامام لا يضمن وان أضر بالعامة لا يحمل للسلطان أن يأذن وليس لاحد من أهل الدرب الذي هو غير نافذ أن يسرع كنيهاً أو ميثاقاً بالأذن جميع أهل الدرب أضر بهم أم لا بخلاف الطريق الاعظم وعن محمد الهالك بالثلج المرمى اذا زلق به انسان أو دابة اذ لم تكن السكة نافذة لاضمان على الراعي وان نافذة ضمن قال الفقيه لاضمان مطلقاً وجواب محمد في ديارهم لان الثلج يقل هناك أولاً ولا يكون وضع خشبة في (٨٠٤) سكة غير نافذة أو ورش الماء فغضب به انسان لم يضمن وفي الفتاوى انه يضمن مطلقاً وفي باب النون

انما يضمن اذا رش كل الطريق ولم يره وان رآه لا يضمن وعليه الفتوى * أمر أجيره برش فناء دكانه فرش فناء دكانه فضمانه على الأمر وان غير أمره فالضمان على الراعي * أمره بالوضوء في الطريق فالضمان على المتوضئ لا على الأمر * وقع المشي على امرأته وهي على متاع فافسده ضمن الرجل المتاع والمرأة آله * وضع حجر على الطريق بأمر رجل فغضب به الأمر أو غلامه أو أمره بأشراع الجناح في الطريق أو قال له ابن دكانا على طريق العامة أو استأجره لبناء دكان على طريق العامة فبنى وسقط الجناح والدكان فغضب به الأمر والاجير الباني ضمن من له البناء والجناح * نوع في مسائل الطريق والقضاء وما يهلك بالمنسوب فيه مما وما يكون الأمر والعامل في ذلك وفيه الغرور في اطعام المسموم * قال اسلكه فانه آمن وكان القائل يعلم انه مخوف أولاً يعلم به فسلكه فاعبر على ماله لا يضمن القائل وكذلك لو قال كل هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو مسموم * رش الماء على الطريق فغضب به دابة أو آدمي قال في الكتاب يضمن مطلقاً الفصل المختار للفتوى انه يضمن في الدابة مطلقاً وفي الآدمي ان رش كل الطريق فغضب به انسان فالدابة على عاقله الراش اذا لم يجد موضعاً يأساعليه يره وان بعضه يأسال من على الموضع المرشوش ولم يعلم به بان اجتاز عليه ليلا فكذلك الجواب وان مر عليه عالماً به لاضمان وكل جهة من سبع أو غير موقوفه الانسان في الطريق فالتلف منه يضمنه الموقوف الا اذا تغير عن سننه * طرح بعض الهوام على آخر فلدغه ومات يضمن الملقى

يزوجه البائع من رجل يثق به وليس تحت حرة ثم يبيعهما من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها فلا يجب الاستبراء على المشتري لان سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطاء باستحداث ملك اليمين بالشراء وغيره من أسباب ملك اليمين وقت الشراء كان بضعا حراما على المشتري فلم يجب الاستبراء في تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن يشترط أن يكون المولى الذي يزوجهها ستبراً أولاً ويجب فيه ثم تزوجه لانه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع الرجلين على امرأة واحدة في طهر واحد وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهكذا الجواب فيمن وطئ أمته ثم أراد أن يزوجهما من انسان ينبغي أن يستبرئها بحيضة ثم يزوجهما الماذكران المعنى هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وفي الجامع الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزويج فلا بأس للزوج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لأحب له أن يطأها حتى يستبرئها بحيضة ثم أن الخصاص رحمه الله تعالى قال في تعليم هذا الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما شرط الطلاق بعد القبض لانه لو أطلقها الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري يجب الاستبراء في أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لان القبض له شبه بالعقد وعليه مدارا الاحكام خصوصاً فيما بنى أمره على الاحتياط ولو اشتراها المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا اذا وجد القبض الذي له شبه بالعقد فيشرط الطلاق بعد قبض المشتري لهذا وفي سبوع الاصل اذا اشترى جارية لها زوج لم يدخل بها فاطلقها الزوج قبل قبض المشتري فعلى المشتري أن يستبرئها بحيضة وفي حيل الاصل لا استبراء على المشتري فعلى رواية الحيل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء هي مشغولة بحق الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض ووقت القبض هي فارغة عن حق الغير وهو الصحيح فان أبي البائع أن يزوجهما قبل البيع ما الحيلة في ذلك قال الحيلة أن يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية ولكن يزوجهما من يثق به وليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون على المشتري الاستبراء لانه حين تأكد ملكه فيها كان بضعا حراما عليه وحين صار بضعا حلالاً لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء الا أن مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا يجب الاستبراء في هذا الوجه في إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لانه حين اشتراها فقد وجب الاستبراء كما لحثود الملك فلا يسقط ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج واذا طلقها الزوج وجب الاستبراء الا أن تكون حاضت حيضة بعد الشكاح قبل الطلاق فيد المشتري حينئذ لا يجب الاستبراء بالاتفاق لانه اذا قرأ الاستبراء مرة فان خاف المشتري أن لا يطلقها الزوج فالحيلة في ذلك أن يزوجهما منه على أن أمرها في طلاقها كالمشاهة ولاها في يد المولى اذا تزوجهما واذا زوجها الياء على ذلك كان طلاقها في يد المولى وانما اشترط أن يكون الامر في يد المولى كالمشاهة لانه لو لم يقل كالمشاهة يقتصر على المجلس على ما عرف في موضعه وربما لا يمكنه الايقاع في المجلس فيخرج الامر من يده فاختار هذه اللفظة ليمكنه ايقاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوجهما الجارية بنفسه قبل الشراء ثم اشتراها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لان بالشكاح ثبت له عليها القرائن فاما اشتراها وهي في فراشه وقيام الفراش له عليها دليل فراغ رجها شرط كذا في الذخيرة *

هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو مسموم * رش الماء على الطريق فغضب به دابة أو آدمي قال في الكتاب يضمن مطلقاً المختار للفتوى انه يضمن في الدابة مطلقاً وفي الآدمي ان رش كل الطريق فغضب به انسان فالدابة على عاقله الراش اذا لم يجد موضعاً يأساعليه يره وان بعضه يأسال من على الموضع المرشوش ولم يعلم به بان اجتاز عليه ليلا فكذلك الجواب وان مر عليه عالماً به لاضمان وكل جهة من سبع أو غير موقوفه الانسان في الطريق فالتلف منه يضمنه الموقوف الا اذا تغير عن سننه * طرح بعض الهوام على آخر فلدغه ومات يضمن الملقى

* كس الطريق فتألف بمكان كسسه انسان لا يضمن * ساق حار الحطب وقال اليك اليك ولم يسمع أو سمع ولم يتسبر له النسخ لضيق المكان يضمن ولا فرق بين الاصم وغيره ذكره في فتاوى سمرقند وقدمر * وضع قنطرة على نهر عمولك له لضمان عليه وان خاصا لا قوام مخصوصين ان تعدل المرو وعلمها فتعطل بها أو انخسف ومات لضمان على الواضع وان لم يعلم المار به ضمن كواضع الحجر والخشب أو الخشب يد في طريق المسلمين فتر به دابة بلا سوق أحد يضمن وعلى قياس مسئلة الراش (٤٠٩) اذا لم يجد المار طريقا غيره يضمن الواضع وان تعدل المرو عليه وان النهر للعامة

فالجواب كذلك في ظاهر الرواية * وعن الثاني أنه لا يضمن كما اذا وضع القنطرة على نهر العامة باذن الامام وفي المتن في قنطرة على نهر العامة على طريق المسلمين فعطب به انسان قال الامام الباقي ضامن وقال لضمان عليه استحسانا لانه لرفع العامة وليس كدكان بناء خاصة في طريق المسلمين بغير اذن الامام فهلاك البناء شيء يضمن عند الامام وكذا عند الثاني رحمه الله اذا كان يضر بالناس في الامصار وان كان في الصحراء بحيث لا يضر أو في أفضية المصر لا يضمن استحسانا * حفر بئر في المفازة بلا اذن الامام وليس بممر ولا طريق فجاء انسان ووقع فيه لا يضمن وكذا لو قعد في المفازة أو نصب خيمة * حفر بئر ثم كبس بائرا أو باجزاء الارض ثم جاء آخر وحفرها فوقع فيه انسان وتلف يضمن الثاني وان الاول كبس بالطعام والمسئلة بمجالها ضمن الاول

الفصل الرابع عشر في الهبة

امرأة حامل تريد أن تهب المهر من زوجها على أنها ان ماتت في نفاسها كان الزوج ير بأعن مهرها وان عاشت وسلمت من نفاسها عاد المهر على زوجها فالخيلة لها أن تشتري من الزوج شيئا قليل القيمة بماله من المهر والمرأة لا تنظر الى ذلك الشيء فان ماتت في نفاسها فقد برئ الزوج وان سلمت ردت الشيء بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن أراد أن يغيب وله على آخر دين يريد أن يكون الغريم برأه لم يعد وان عاد أخذ المال فالخيلة أن تشتري صاحب الدين من الغريم شيئا يضعه على يدي عدل ان عاد رده بخيار الرؤية فيعود الدين وان مات لزمه البيع وبرئ المدين عن الدين بشئ قليل القيمة قال شمس الأئمة السر حسي رحمه الله تعالى وهذا يستقيم اذا بقي الشيء على حاله لان الردي بخيار الرؤية غير موقت وبه ينسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان الآن الشيء قد يتعيب عندها أو يهلك فينته ذروده فالسبيل أن تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير أن تقبضه من الزوج كي لا يتعدى عليها الراد اسلمت بوجه من الوجوه (رجل) قال لامرأة ان لم تهبي صداقك مني اليوم فانت طالق ثلاثا فاستأذنت أباه في ذلك فقال الاب ان وهبت صداقك فأملك طالق ثلاثا فالخيلة في ذلك أن تشتري من زوجها ثوبا ملقوفافي شيء بمهرها وتقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى ذلك اليوم فقد مضى وقت البين ولا مهر لها في ذمة الزوج فتسقط البين ولا يحث الزوج بستره الهبة ثم تكشف عن الثوب المشتري فترده بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا تطلق أمها أيضا لانها ما وهبت المهر وانما اشترت به كذا في المحيط *

الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة

الرجل اذا طلب من غيره معاملة مثلاً بقة دار ثمانية وأبى المطلوب منه ذلك الابرجع مائتي درهم فاراد المطلوب منه أن يبيع منه ثمانية دراهم الى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانية حالة يدفعها الى الطالب ليحصل في يده الطالب ثمانية ويكون للطالب منه على الطالب ألف درهم فيحصل مقصودهما فهذا مما لا يجوز لان المطلوب منه يصير مشترياً بما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف فان طلبا في ذلك حيلة فالخيلة أن يدخل المشتري في المتاع نقصا ثمانية يبيعهه بثمانية فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي احتبس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلا لان الجزء القليل يجوز أن يقابله بدل كثير هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه الخيلة وهذا منه نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير وانما فعل كذلك لان شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن جواز مختلف فيه بين العلماء فاذا وجد أدنى علة وهو احتباس جزء من المعة ودفعه عند المشتري بخ الحكم عليه وعول عليه (حيلة أخرى) أن يحتبس المشتري بعض الامتعة شيئا يسيرا ثم يبيع الباقي منه بأقل من الثمن الذي اشتري فيجوز ويكون النقصان بمقابلة ما احتبس عند المشتري الا قول وان كان المبيع شيا لا يمكنه أن يهبه أو يحتبس بعضه نحو أن كان المبيع جوهر أو عبدا أو دابة فالخيلة في ذلك أن يبيع المشتري المطلوب منه مع المتاع الذي يريد يبيعه شيئا آخر يسيرا المقدار ثم ان المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البائع بأقل من الثمن الذي اشتري ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز (حيلة أخرى) أن يهب المشتري

(٥٣ - فتاوى سادس) لا الثاني لان بهذا الكبس لم يزل عنها اسم البئر لا يرى أنه يقال بئر معلوم من الطعام فعمل هذا لو حفر ثم غطى رأسه ثم جاء آخر وفتحها يضمن الاول وعن الامام اذا كان الطريق غير نافذة لكل وضع الخشبة وربط الدابة أماما وحفر أو بنى فعطب به شيء يضمن كالدائر المشتري كة بين الشراكه يضمن بحفر البئر لا يوضع الخشبة * قال مشايخنا هذا الطريق يخالف الدار المشتركة في الحفر في خصله في الدار المشتركة يضمن ما نقصه الحفر لان الدار معلومة كلهم على الحقيقة يبيعونها ويقسمونها والحفر في

(13.)

محدث عن الناس والدواب عليها

کذا فی المحيط *

﴿ الفصل السادس عشر في المداينات ﴾

هو الذي عامل وع

3.1.11. 1-4, 6, 8, 10, 12, 14, 16, 18, 20, 22, 24, 26, 28, 30, 32, 34, 36, 38, 40, 42, 44, 46, 48, 50, 52, 54, 56, 58, 60, 62, 64, 66, 68, 70, 72, 74, 76, 78, 80, 82, 84, 86, 88, 90, 92, 94, 96, 98, 100, 102, 104, 106, 108, 110, 112, 114, 116, 118, 120, 122, 124, 126, 128, 130, 132, 134, 136, 138, 140, 142, 144, 146, 148, 150, 152, 154, 156, 158, 160, 162, 164, 166, 168, 170, 172, 174, 176, 178, 180, 182, 184, 186, 188, 190, 192, 194, 196, 198, 200, 202, 204, 206, 208, 210, 212, 214, 216, 218, 220, 222, 224, 226, 228, 230, 232, 234, 236, 238, 240, 242, 244, 246, 248, 250, 252, 254, 256, 258, 260, 262, 264, 266, 268, 270, 272, 274, 276, 278, 280, 282, 284, 286, 288, 290, 292, 294, 296, 298, 300, 302, 304, 306, 308, 310, 312, 314, 316, 318, 320, 322, 324, 326, 328, 330, 332, 334, 336, 338, 340, 342, 344, 346, 348, 350, 352, 354, 356, 358, 360, 362, 364, 366, 368, 370, 372, 374, 376, 378, 380, 382, 384, 386, 388, 390, 392, 394, 396, 398, 400, 402, 404, 406, 408, 410, 412, 414, 416, 418, 420, 422, 424, 426, 428, 430, 432, 434, 436, 438, 440, 442, 444, 446, 448, 450, 452, 454, 456, 458, 460, 462, 464, 466, 468, 470, 472, 474, 476, 478, 480, 482, 484, 486, 488, 490, 492, 494, 496, 498, 500, 502, 504, 506, 508, 510, 512, 514, 516, 518, 520, 522, 524, 526, 528, 530, 532, 534, 536, 538, 540, 542, 544, 546, 548, 550, 552, 554, 556, 558, 560, 562, 564, 566, 568, 570, 572, 574, 576, 578, 580, 582, 584, 586, 588, 590, 592, 594, 596, 598, 600, 602, 604, 606, 608, 610, 612, 614, 616, 618, 620, 622, 624, 626, 628, 630, 632, 634, 636, 638, 640, 642, 644, 646, 648, 650, 652, 654, 656, 658, 660, 662, 664, 666, 668, 670, 672, 674, 676, 678, 680, 682, 684, 686, 688, 690, 692, 694, 696, 698, 700, 702, 704, 706, 708, 710, 712, 714, 716, 718, 720, 722, 724, 726, 728, 730, 732, 734, 736, 738, 740, 742, 744, 746, 748, 750, 752, 754, 756, 758, 760, 762, 764, 766, 768, 770, 772, 774, 776, 778, 780, 782, 784, 786, 788, 790, 792, 794, 796, 798, 800, 802, 804, 806, 808, 810, 812, 814, 816, 818, 820, 822, 824, 826, 828, 830, 832, 834, 836, 838, 840, 842, 844, 846, 848, 850, 852, 854, 856, 858, 860, 862, 864, 866, 868, 870, 872, 874, 876, 878, 880, 882, 884, 886, 888, 890, 892, 894, 896, 898, 900, 902, 904, 906, 908, 910, 912, 914, 916, 918, 920, 922, 924, 926, 928, 930, 932, 934, 936, 938, 940, 942, 944, 946, 948, 950, 952, 954, 956, 958, 960, 962, 964, 966, 968, 970, 972, 974, 976, 978, 980, 982, 984, 986, 988, 990, 992, 994, 996, 998, 1000, 1002, 1004, 1006, 1008, 1010, 1012, 1014, 1016, 1018, 1020, 1022, 1024, 1026, 1028, 1030, 1032, 1034, 1036, 1038, 1040, 1042, 1044, 1046, 1048, 1050, 1052, 1054, 1056, 1058, 1060, 1062, 1064, 1066, 1068, 1070, 1072, 1074, 1076, 1078, 1080, 1082, 1084, 1086, 1088, 1090, 1092, 1094, 1096, 1098, 1100, 1102, 1104, 1106, 1108, 1110, 1112, 1114, 1116, 1118, 1120, 1122, 1124, 1126, 1128, 1130, 1132, 1134, 1136, 1138, 1140, 1142, 1144, 1146, 1148, 1150, 1152, 1154, 1156, 1158, 1160, 1162, 1164, 1166, 1168, 1170, 1172, 1174, 1176, 1178, 1180, 1182, 1184, 1186, 1188, 1190, 1192, 1194, 1196, 1198, 1200, 1202, 1204, 1206, 1208, 1210, 1212, 1214, 1216, 1218, 1220, 1222, 1224, 1226, 1228, 1230, 1232, 1234, 1236, 1238, 1240, 1242, 1244, 1246, 1248, 1250, 1252, 1254, 1256, 1258, 1260, 1262, 1264, 1266, 1268, 1270, 1272, 1274, 1276, 1278, 1280, 1282, 1284, 1286, 1288, 1290, 1292, 1294, 1296, 1298, 1300, 1302, 1304, 1306, 1308, 1310, 1312, 1314, 1316, 1318, 1320, 1322, 1324, 1326, 1328, 1330, 1332, 1334, 1336, 1338, 1340, 1342, 1344, 1346, 1348, 1350, 1352, 1354, 1356, 1358, 1360, 1362, 1364, 1366, 1368, 1370, 1372, 1374, 1376, 1378, 1380, 1382, 1384, 1386, 1388, 1390, 1392, 1394, 1396, 1398, 1400, 1402, 1404, 1406, 1408, 1410, 1412, 1414, 1416, 1418, 1420, 1422, 1424, 1426, 1428, 1430, 1432, 1434, 1436, 1438, 1440, 1442, 1444, 1446, 1448, 1450, 1452, 1454, 1456, 1458, 1460, 1462, 1464, 1466, 1468, 1470, 1472, 1474, 1476, 1478, 1480, 1482, 1484, 1486, 1488, 1490, 1492, 1494, 1496, 1498, 1500, 1502, 1504, 1506, 1508, 1510, 1512, 1514, 1516, 1518, 1520, 1522, 1524, 1526, 1528, 1530, 1532, 1534, 1536, 1538, 1540, 1542, 1544, 1546, 1

بلاذق المالى نفاحه ماله الباقية وقت المرور فقال عليك ضمان القنطرة لاني وضعتها للمرور الناس
لا ادوب فخير المالى وركب الدوى وبعدها مابراس * دقنى منزله شياً أفسط من ذلك فى دار جار مشى وتلف يجب ضمانه على من دقنى
داه * ويرى ان الامام والثورى وابن أبى لى اجمتعوا فى حل سائل عن حية وقعت على انسان فدفعها على ثان وثان الى ثالث وهو الى
رابع فلدقت الرابع وملت من بطن الدية فكلهم اتفقوا على جواب الامام فقال المدفعه الاول ولم يضر الثانى والثانى الى الثالث ولم يضره

خرجهم الضمان والثالث لم يدفعه الى الرابع ان لم يمت كما وقعت على الرابع يدفع الثالث بلائب بضمن الثالث وان لم يمت بعد مدة لا يضمن الثالث فصوره جميعا أمسك مالك المال ظالم حتى سرق ماله أو احترق أو غصبه غاصب لا يضمن الممسك شيئا وكذا لو منع المالك من الخلو على بساطه أو الركب على دابته أو استخدم عبده حتى تلف لا يضمن لأنه لم يفعل شيئا غير الحيلة وأنه ليس بفعل بلائب العين والموجب للضمان ما لا يلقى العين كالنقل والتحويل * فتر من انسان قد قتله فامسكه انسان حتى (٤١١) أدركه وقتله لا يضمن الممسك

وكذا الوألي سمانى ماء فاطمه انسانا لا يضمن ان مات وقد مر

الرابع في اشراع الجناح

أشرع في داره ميزابا سقط

على رجل ان أصابه الداخل

لا يضمن وان أصابه الخارج

أو وسطه بضمن وان أصابه

الطرفان ضمن النصف

والقياس أن لا يضمن شيئا

* استأجر ليبنى أو ليحدث في

الطريق أو يخرج جناحا

فاتف به فهو على المستأجر

استحسانا الا اذا سقط من

يد الاجير لبن وأتلف أحميا

حيث تجب الدية على عاقلة

من سقط من يده وعليه

الكفارة وفي الصغرى

استأجر ليخرج جناحا في

داره أو جانيته ان علم أجيره

ان له حق الاشراع في القديم

فسقط وقتل انسانا فالضمان

على الاجير قبل الفراغ

وبعد ويرجع الاجير على

الاجر وان علم الاجير

أن ليس له حق الاشراع

بأخباره أو بغير أخباره

فان سقط قبل الفراغ من

البناء ضمن الاجير ولا يرجع

على المستأجر قياسا

واستحسانا وان بعد الفراغ

في القياس لا يرجع وفي

الاستحسان يرجع الاجير * وفي الفتاوى

احقر في هذه الحائط بابا خفرا فاذا الحائط لغيره بضمن الحافر ويرجع على الامر * وكذا

اذا قال احقر في حائطي وكان ساكني تلك الدار لانهم سمانى علامات المالك * وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال احقر ولم يقل لي

ولا قال في حائطي ولا كان ساكنا لم يستأجره عليه لا يرجع بشي على المستأجر وعلى هذا استأجره ليحفر في فناء داره بئر خفرا فوقع فيها

انسان وتلف ان أخبره فالضمان على الامر وان كان أخبره انه ليس له حق الحفر القياس أن يكون على الاجير وفي الاستحسان على الامر

كالوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن يجوز عندهما والمسئلة معروفة (رجل) له على رجل مال فاراد الذي عليه المال أن يتحول المال الذي عليه لرجل آخر فالحيلة فيه أن يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد أن يتحول المال له بيع عبدك هذا أو متاعك هذا من فلان الطالب بالان التي له على فلان باع الماء ورعده من صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين ويصير لصاحب العبد على المطلوب وهذا لان البيع لا يتعلق بذلك الدين لان الدراهم والدنانير لا يتعينان في العقد عينا كان أو ديناً وانما يتعلق بعنلهادينا في الذمة فيصير كانه قال لصاحب العبد بيع عبدك من فلان بعثل الدين الذي له على ثم جعل عنه قصاصا له على من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال الى صاحب العبد وهذه المسئلة ذكرها في الجامع الصغير وذكرها في حيلتين اخدها ما ذكرنا في الثانية أن بأمر المديون ذلك الرجل حتى يصالح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فاذا فعل ذلك صار المال على المطلوب لصاحب العبد غير أن في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق أن الصلح وقع بالعبد لا يبده لان الصلح اذا أضيف الى دين يتعلق بعينه لا بعنلهادينا في الذمة ولهذا اذا صلحه على دين ثم تصادق أنه لم يكن عليه دين يبطل الصلح واذا حصل الصلح بالعبد وقع القضاء بعين العبد وصار المديون مستقرضين من الأمور عبده واستقرض العبد بوجب القيمة أما في باب البيع العقد لا يتعلق بذلك الدين بل بعنلهادينا في الذمة ولهذا لو اشترى رب الدين من المديون شيئا ماله عليه من الدين ثم تصادق على أنه لا دين لا يبطل البيع ولما كان هكذا صار الأمور قاضين الأمر من غن العبد كانه باع العبد بدراهم ثم جعل عنه قصاصا بالدين الذي على الأمر للشترى ولو كان هكذا رجع الأمر على الأمر بمن العبد وهو مثل الدين كذا هنا ولو أن المطلوب لم يرد ذلك وانما أراد الطالب ذلك فالحيلة أن يشتري الطالب العبد والمتاع من مولاه بأن يدفعهم مطلقا ولا يقول بالان التي له على فلان المطلوب لانه لو قال على هذا الوجه كان في هذا اقليلك الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز ولكن يشتري بالقف مطلقا ثم يجعل به البائع على المديون فيصير ذلك الدين للبائع فان لم يقبل الذي عليه المال الحوالة هل يتم قال لا لان الناس يتفاوتون في المطالبة ولا تتحول المطالبة الى غيره الا برضاء فان طلب حيلة يصير ذلك المال للبائع من غير حوالة فالوجه ما ذكرنا أن يقر الطالب بالدين لياثمه وبوكله بقبضه على نحو ما ذكرنا ثم يصير العبد يبرئه عن غن العبد واذا خاف المقر له أن يعزله عن الوكالة فالوجه ما قدم من قبل هذا أيضا فان قال المقر له بالدين وهو البائع اذا أبرأه عن غن العبد لا آمن أن يقول أنت وكيل في قبض هذا الدين ويحلفني عليه فالحيلة في ذلك أن يكتب اقرار الطالب بذلك الدين للمقر له على نحو ما بينا ويكتب فيه أيضا اقرار الطالب بذلك وهو المقر اذ عيت على فلان المقر له عند قاض من قضاة المسلمين أنه وكيل في قبض هذا الدين وحلفته على ذلك فلا يمين على عليه بعد هذا في هذه الدعوى فاذا أقر بهذا لم يكن له على المقر له ولا على الذي عليه المال بعد ذلك سبيل (رجل) له على رجل مال فسأل المطلوب الطالب أن يؤجل له هذا المال الى وقت معلوم أو يتجمله عليه فأجابه الطالب الى ذلك تخاف المطلوب أن يحتال عليه الطالب فيقر بالمال لغيره ثم يؤجله أو يتجمله فلا يجوز تأجيله ولا تجب في قول أبي يوسف درجة الله تعالى فطلب حيلة حتى يصح تأجيله وتجيئمة عند الكل فالحيلة في ذلك أن يقر الطالب أن هذا المال حين وجب على هذا المطلوب انما وجب مؤجلا الى وقت كذا وان كان يريد أن يتجمله عليه يقر الطالب أن هذا

الاستحسان يرجع الاجير * وفي الفتاوى احقر في هذه الحائط بابا خفرا فاذا الحائط لغيره بضمن الحافر ويرجع على الامر * وكذا اذا قال احقر في حائطي وكان ساكني تلك الدار لانهم سمانى علامات المالك * وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال احقر ولم يقل لي ولا قال في حائطي ولا كان ساكنا لم يستأجره عليه لا يرجع بشي على المستأجر وعلى هذا استأجره ليحفر في فناء داره بئر خفرا فوقع فيها انسان وتلف ان أخبره فالضمان على الامر وان كان أخبره انه ليس له حق الحفر القياس أن يكون على الاجير وفي الاستحسان على الامر

ان كل بعد الفراغ بخلاف ذبح الشاة لان ثمة اذا لم يعلم المأمور بنفسه لا امر يضمن ثم يرجع على الامر وهذا لا يضمن المأمور أصلاً
 لانه ثمة مباشر فلا يحتاج الى التعدي وهما سبب في وجوب التعدي والتعدي للامر لا المأمور * مسجد عشرة علق رجل منهم فندبلا أو
 بسط حصير فغضب به انسان لا يضمن وان من غير العشرة يضمن الا اذا كان باذن واحد من العشرة كالمفعول باذن القاضي وان جلس واحد
 من العشرة للصلاة فقتل به (٤١٣) رجل ومات لا يضمن وان لغير الصلاة يضمن عنده وقال الامام مطلقاً * جاء يقوم الى طريق عام فقال

المال حين وجب على المطالب انما وجب من جهة الى وقت كذا ويصف النجوم وهذا لان العلماء اختلفوا وان
 الوكيل بالبيع هل يملك التأجيل والتخيم بعد تمام البيع اتفقوا على انه يملك البيع بمن مؤجل ومنجّم فينبغي
 ان يقر الطالب على هذا الوجه فابو يوسف رحمه الله تعالى لم يجوز التأجيل والتخيم بعد ما ثبت الدين مطلقاً
 وجوز الاقرار بوجوب المال مؤجلاً ومنجّماً من الاصل وهو نظير ما قالوا في الدين اذا كان مشتركا بين اثنين
 فاراد أحدهما ان يؤجل في نصيبه وأبي الاثرنجي وهذا التأجيل أصلاً فان قال أحدهما هذا الدين حين
 وجب وجب مؤجلاً وانكر الاثرنجي التأجيل في نصيب المقر وكذلك حد القذف اذا وجب على القاذف
 فاراد المقدوف ان يعفو ولا يعمل عقوه ولو قال المقدوف كنت مبطلاً في دعوى سقط الحد فثبت به ان من
 أقر بسبب الشيء فأنما ثبت على الصفة التي أقر ومن اراد بقراره تغيير سبب قد صح لا يعمل أقراره فكذا في
 مسئلتنا قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا اذا كان الاجل متعارفاً فاما اذا
 كان أجلاً يخالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والمسئلة
 معروفة في كتاب الوكيل بالبيع اذا باع باجل يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كيفما كان
 وعندهما يصح من التأجيل ما كان متعارفاً وينبغي أن يضمن الطالب للمطالب أيضاً ما يدينه في ذلك من
 درك من قبله وباسبابه من اقرار وتلجئة وهبة وتعليك وتوكيل وحدث ان كان أحده في هذا المال يطل به
 التأجيل الذي استحقه فلان فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما يلزمه فاذا احتال بهذه الحيلة ثم
 جاء رجل قد كان الطالب أقر له بالمال قبل التأجيل فاخذ المطالب بالمال وكذبه في التأجيل لا يثبت التأجيل
 عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن يكون للمطالب حق الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له
 ما يلحقه من درك وقد لحقه الدرك فيرجع عليه فاما أن يخلصه الطالب واما أن يدفع اليه ما ضمن فيكون
 عليه الى وقت أجله وتخييمه (رجل) له على رجل مال فمات الذي عليه المال فسأل الوارث صاحب المال أن
 يضمنه هذا المال الى أجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز التأجيل قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني
 رحمه الله تعالى هذه المسئلة لا تعرف الا من جهة الخصاف رحمه الله تعالى لانه لا ذكرك لها في المبسوط ولكن
 ذكر في المبسوط أن من عليه المال اذا مات حل الاجل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى
 عنه ولم يذكر هذا الفصل هناك وقال الخصاف رحمه الله تعالى الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس
 عليه فلا يثبت الاجل في حقه فبه هذا لا يخالو ما أن يثبت الاجل لم يثبت أو يثبت في المال لا وجه أن يثبت
 لم يثبت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يعود الاجل يدل عليه أن الاجل الثابت لهذا الشخص
 يسقط بموته فكيف يثبت الاجل له ابتداء بعد موته ولا جائز أن يثبت في المال لانه عين والاعيان لا تقبل
 الاجال فلذلك قلنا انه لا يثبت الاجل وقال بعض مشايخنا ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى
 أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يثبت الاجل وردوا هذه الى مسئلة وهي أن غريم الميت
 اذا أبرأ الميت عن الدين فرد الوارث عند محمد لا يعمل ردّه لان الدين ليس عليه وعند أبي يوسف يعمل ردّه لانه
 هو المطالب بالدين فلما عمل ردّه وجعل كأن الدين عليه عمل أيضاً الاجل ويثبت في حقه هكذا قالوا ولكن
 الصحيح أنه على الاتفاق على ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث ما الحيلة في ذلك
 قال الحيلة في ذلك أن يقر الوارث اني قد كنت ضمننت هذا المال عن الميت في حياته فلان الى وقت كذا

لهم احفر والى جبا أو انوالى
 بناء ففعلا وقتلق به فعلى
 الا امر لا العامل وتاويله
 اذا لم يعلمهم المستاجر يكونه
 طريق العام وان جاء يقوم
 وقال احفر وابترا في هذا
 الطريق ولم يقل الى أول يقل
 استأجر تكتم على حفره
 ففعلا فالضمان على الحافر
 لان المستأجر هنا أعلمهم
 بالطريق وعن الثاني
 استأجره حفر في غير فائه
 وبين له ذلك أو لم يبين وكان
 غير مشكل فوقع فيها انسان
 ومات قال الامام على الحافر
 وقال الثاني على الامر
 والخامس في الاشهاد على

المائل

ان مال الى طريق عام فالى
 كل واحد مسلماً أو ذمياً
 صيماً أو ذمياً أو عبداً أو ذمياً
 في الخصومة فاذا تقدم وقال
 ارفع حائطك فانه مائل
 كفاهم والاشهاد للتخسر عن
 الانتكاره ولو قال ينبغي لك
 أن تهدمه فانه مشورة
 لاشهاد به ولو انهم دفنوا
 منه دابة فاصابت رجلاً
 ومات أو وضع على الطريق
 شيئاً فنشرت الدابة منه
 وأصاب رجلاً ومات
 لا يضمن الواضح ولا

صاحب الحائط ويصح الطلب بالتفريق عند الحاكم وغيره والاشهاد أن يقول اشهدوا اني تقدمت عليه في هدم حائطه هذا ويقر
 فاذا شهد ولم يتقصه يضمن وان كان في طلب العمال وانهم لا يضمن لانه لم يتصرفوا في هدمه لانه لم يتصرفوا في هدمه
 التأجيل يضمن لان ذلك الحق ليس للحاكم فلا يفيد تأجيله فان أجله من أشهد ان كان مال الى طريق عام لا يصح تأخيره وان كان الى دار
 انسان وأشهد المالك بصح تأخيره (السادس في السعاية) السعي الى السلطان على ثلاثة * ان كان بقرى بان كان يؤذيه

ولا يمكنه الدفع إلا بالرفع أو فاسقا لا يمنع إلا بالامر بالمعروف ولا يضمن الساعي * الثاني أن يقول وجهه فلان لقطعة أو كذا وعلم أنه كاذب إلا إذا كان السلطان عادلا لا يغرم فيه أو كان يغرم أولا يغرم * الثالث وقع في ظنه أنه يجب إلى امرأته أو أمته ورفع إلى الحاكم ثم علم كذبه فلا يضمن وقال محمد يضمن وعليه الفتوى * نقب حائط رجل حتى سرق آخر من النقب شيئا الأصح أنه لا يضمن الجاني * أمر العوان بأخذ المال قال الصدر باعتبار الظاهر لا يجب عليه الضمان وباعتبار السعاية يجب عليه (٤١٣) الضمان فيأمل عند الفتوى ولولم يأمره ولكن أراه يتساهل

و يقر هذا الطالب أن هذا المال كان مؤجلا على الميت وعلى كفيه هذا إلى هذا الوقت و يقر الطالب أيضا أنه لم يصل إلى هذا الوارث شيء من مال الميت فإذا أقر على هذا الوجه فيثبتني المال على الوارث مؤجلا وانما كان هكذا وذلك لأن الاجل وان سقط في حق الاصيل بموته لكن لا يسقط في حق الكفيل فيبقى على الوارث مؤجلا هكذا ذكر في ظاهر الرواية ثم قال و يقر الطالب أنه لم يصل إلى هذا الوارث شيء من مال الميت لأن الدين قد حصل على الاصيل فكان له أن يبيع ماله وبأخذه وإنما وجد فيقر هكذا حتى يكون له أن يرجع على الوارث قال في الكتاب ولا يقر أنه مات مفلسا وضمن الوارث عنه بعد ذلك ولكن يقر أنه كان ضمن عنه لأن المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الكفالة بالدين عن ميت مفلس لا تصح فينبغي أن يعجز عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة *

الفصل السابع عشر في الاجارات

قال محمد رحمه الله تعالى في اجارات الاصل رجل استأجر من آخر حماما بشرط رب الحمام المرممة على المستأجر فالاجارة فاسدة لأن قدر المرممة يصير أجره مجهول وان أراد الحيلة في ذلك فالحيلة أن ينظر إلى قدر ما يحتاج إليه في المرممة ويضم ذلك إلى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم إلى الاجر للمرممة إلى المرممة حتى أنه إذا كان الاجر عشرة والقدر المحتاج إليه للمرممة أيضا عشرة فصاحب الحمام يؤجر الحمام منه بعشرين ويأمر بصرف العشرة إلى المرممة فيصير المستأجر وكسلا من جهة صاحب الحمام بالاتفاق عليه من ماله وأنه معلوم فيجوز ومن مشايخنا من قال هذه الحيلة مستقيمة على قولهم ما غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الاجرة دين وقد أمره بالصرف إلى المجهول وهو بائع آلات المرممة والاجر مجهول وأنه يمنع جواز الوكالة على قوله كما إذا قال صاحب الدين للدينون أسلم مالي عليك في كذا أو قال اشتري مالي عليك كذا ومنهم من قال لا بل هذه الحيلة مستقيمة على قول الكل واختلاف في العلة بعضهم قالوا حالة التوكيل الاجرة غير واجبة ليكون أمره بصرف الدين إلى المجهول وهو المانع من الوكالة ألا ترى أنه لو أمره بقبول الاجارة جازت الوكالة وانما اجازت لما قلنا بخلاف مسئلة السلم لأن الدين هناك واجب وقت الوكالة فإذا وكمه بذلك ولم يعين المسلم اليه فقد أمره بصرف ما عليه من الدين إلى المجهول فلا يجوز كماله قال له ادفع مالي عليك إلى رجل من عرض الناس أما ههنا فبخلافه حتى لو كانت الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب أن لا يجوز زعلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما يعين الاجر وباعه الآلات كما في مسئلة السلم وبعضهم قالوا أن أباحنية رحمه الله تعالى انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين إذا كان المصروف إليه مجهولا أما إذا كان معلوما فلا ألا ترى أن من استأجر من آخر دابة أو غلاما أو أمر الآخر المستأجر أن ينفق بعض الاجرة في علف الدابة ونفقة الغلام يجوز زعلي كان محل الصرف وهو الغلام والدابة معلوما وهما محل الصرف وهو مرممة الحمام معلوم بخلاف مسئلة السلم لأن هناك محل الصرف والمدفوع إليه مجهول حتى لو كان معلوما بأن قال أسلم مالي عليك من الدين إلى فلان وعينه يجوز أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال المستأجر قدرتم الحمام بها لا يقبل قوله إلا بحجة وكذلك لو أشهد رب الحمام أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق لا يقبل قول المستأجر إلا بحجة يعني أشهد وقت عقد الاجارة وقت

في اشراعه الخناح هشام له داران بمنة وبسرة أراد أن يبنى على طريق بينهما طلة ولا يضر بالطريق العام قال محمد لا بأس به وإن خاصه بعد البناء لأهدمه وإن قبل البناء أمنعه * وفي الفتاوى زقاق فيه دور غطي بعض أربابها بعضها بأن نصب فيه أعمدة متلاصقة حتى على الأعمدة غرفة ثم اشتري رجل في ذلك الزقاق دارا ولم يكن له وقت البناء دار له المطالبة برفع الغرفة * وعلى هذا استأذن رجلاني وضع الجنود على الحائط أو حفرت برأوسه داب تحت داره فأذن ففعل ثم باع داره للمشتري المطالبة بالرفع والعلم إذا شرط وقت البيع إقراره * زقاق غير

فيه ثلاثة فصول الأول في اشراعه الخناح هشام له داران بمنة وبسرة أراد أن يبنى على طريق بينهما طلة ولا يضر بالطريق العام قال محمد لا بأس به وإن خاصه بعد البناء لأهدمه وإن قبل البناء أمنعه * وفي الفتاوى زقاق فيه دور غطي بعض أربابها بعضها بأن نصب فيه أعمدة متلاصقة حتى على الأعمدة غرفة ثم اشتري رجل في ذلك الزقاق دارا ولم يكن له وقت البناء دار له المطالبة برفع الغرفة * وعلى هذا استأذن رجلاني وضع الجنود على الحائط أو حفرت برأوسه داب تحت داره فأذن ففعل ثم باع داره للمشتري المطالبة بالرفع والعلم إذا شرط وقت البيع إقراره * زقاق غير

نافذ إذا دأب الإنسان أن يتخذ فيه طريقا ترك من الطريق قدرا للممر للناس وترفعه سريرا أو يفعله أحيانا لا يمنع * وكذا لو اتخذ فيه أربابا أو دكانا * وجه الحائط في دار آخر أراد إصلاحه ومالك الدار يمنع من الدخول فيه أو أنهدم حائطه في دار غيره والغير يمنع من الدخول من ملكه لإصلاحه قال محمد رحمه الله واختاره النقيض يقال للمانع أمانا فيجوز له الدخول ويصلح حائطه وأمان لا يدخله ويصلحه بمالك * دار مشتركة حفر بعضهم فيها بئر بالتسوية (٤١٤) فان نقص الحفر ضمن النقصان * وكذا لو كان الطريق بين قوم حفر بعضهم بطالب

بالتسوية إلا أنه لا يضمن النقصان في الطريق سكة نافذة في وسطها من بئر أراد واحد أن يفرغها ويحولها إلى مكان ويتأذى بذلك الجيران لكل واحد من عرض الناس منعه وإن غير نافذة فالمنع لاهلها وفي النوازل أراد اتخاذ داره بستانا ليس للعبد أن يمنع أن الأرض صلبة لا تعدى إلى دار الجيران ضرورة وإن رجوة المنع * وكذا لو جعل دكانه طاحونة أو مقصورة أو حماما أو اصطبلًا * وذكر الصدر أراد أن يبنى تنورا للخبز الدائم كما يكون في الدكاكين أو رضى الطحن أو مدق القصارين لم يجز * قال الصدر وكان الذي بقي بان الضرر لو يبنيا بقي بالمنع وعليه الفتوى وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدم المنع * أصابته ساحة في التسمية فأراد أن يبنى عليها ويرفع البناء ومنعه الآخر فقال تفسد على الرياح والشمس له الرفع كما شاء وله أن يتخذ حماما أو تنورا وإن كف عما يؤذى جاره فهو أحسن فقد جاف الحديث من أدى جاره ورث الله تعالى داره وجرب فوجد كذلك وقال نصبر والصغار له المنع * ولو فتح صاحب البناء في علو بناءه بابا أو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له أن يبنى ما يشاء منته * ولو اتخذ في ملكه بئرا أو بالوعة فترى حائط جاره وطلب منه تحويله لم يجبر عليه ولا يضمن الحائط إن أنهدم من التزوا لامام ظهير الدين كان يفتى بجواب الرواية * بيتان علو وسفل كل لرجل أراد أحدهما أن يبنى على السطح سقفا آخر ليس بمرتفعين ومنعه الآخر لأنه يسد ضوءه إن في القديم ذاسقف له المنع وإن في القديم ذاسقفين ليس له المنع * وحد

اشتراط المزمة على المستأجر أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق به وذلك وهذا لأن المستأجر بدعوى الاتفاق يدعي إبقاء ما عليه من الاجر ورب الحمام يتكرفيكون القول لرب الحمام الآن يقيم المستأجر البيعة على ما ادعى كالأدعي الإبقاء حقيقة والحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما أنفق من غير حجة أن يجعل المستأجر مقدار المزمة ويدفعه إلى صاحب الحمام ثم إن صاحب الحمام يدفع ذلك إلى المستأجر ويأمره باتفاق ذلك في مزمة الحمام فيكون القول قوله في اتفاق ذلك من غير بينة لأن التعجيل يصير المجل ملكا لصاحب الحمام فإذا دفعه إلى المستأجر بعد ذلك يصير المستأجر أمين نفسه والقول قول الأمين في صرف الأمانة إلى مصرفها (وحيلة أخرى لاسقاط البيعة عن المستأجر) أن يجعله لامة مقدار المزمة فيدفعه إلى حقه يكون القول للعدل فيما ينفي لأن العدل أمين وإذا استأجر الرجل من آخر عزمة دار يبدل معلوم مدة معلومة وأذن له رب الدار أن يبيع فيها كذا وكذا أو يحسب له ما أنفق في البناء من الاجر فهذا جائز لا تترى إلى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى فيمن استأجر حماما أو وكله رب الحمام أن يرم ما استتر من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر يجوز وإذا جاز ذلك وأنفق في البناء استوجب على الآخر قد رما أنفق لأنه فعل بأمره والاجر على المستأجر دين فيلحقان قصاصا لم يكن بينهما فضل ويتراد أن الفضل إن كان بينهما فصل ويكون البناء لصاحب العزمة وأما إذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الاجر إنما أمره بالبناء لا غير وأن قال ابن فيها كذا وكذا ولم يقر أحاسبه بما أنفقت في البناء من الاجر فبني فيها فالبناء لمن يكون اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم البناء يكون لصاحب العزمة واستدل بما ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاجارات أن من أجر من آخر حماما وقال له صاحب الحمام ثم ما استتر ففعل فالعمارة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستدل بما ذكر في كتاب العارية أن من استعار من آخر دارا أو بئرا فيما يذن رب الدار أن البناء يكون للمستأجر ثم على قول من يقول بان البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حق الرجوع على الآخر بما أنفق في البناء فان خاف المستأجر أنه لو بنى وانقضت مدة الاجارة قبل تمام هذه السنين رجا يرفع الامر إلى قاض لا يرى له حق الرجوع على الآخر بما أنفق في البناء في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا فتذهب نفقة منته فيتضرر به وطلب لذلك حيلة فالحيلة أن يقول لصاحب الساحة حين يأمره بالاتفاق في البناء وأحاسبك بما أنفقت في البناء من الاجرة فيكون له حق الرجوع على الآخر بما أنفق بالاتفاق متى انقضت الاجارة قبل تمام هذه السنين وحيلة أخرى أن ينظر إلى مقدار هذه النفقة كم يكون ويضم ذلك إلى أجر الدار في السنة الأخيرة ويجعل الكل أجر السنة الأخيرة ثم يقرر رب الدار أن المستأجر أسلفه أي عمله من أجر السنة الأخيرة كذا وكذا وقبض ذلك من المستأجر حتى إذا انقضت الاجارة قبل مضي هذا المدة فالمستأجر يرجع على الآخر بما أسلفه من أجر السنة الأخيرة وانتمت الاجارة حصل مقصود المستأجر ولا يكون له على صاحب الساحة سبيل كذا في الذخيرة * فان خاف المستأجر أن يستحلفه المؤجر بالله لقد أسلفته كذا وكذا ولا يمكنه أن يحلف لا بد من حيلة أخرى فالحيلة في ذلك أن يبيع المستأجر شيئا يسيرا من المؤجر بقدر النفقة ويدفع ذلك الشيء إليه فان انقضت الاجارة قبل مضي هذه السنين فالمستأجر يرجع عليه بثلث ذلك الشيء ويمكنه أن يحلف أن له على المؤجر هذا القدر لأنه جرت المبيعة بينهما بهذا القدر (وإذا أراد الرجل

ان الله تعالى داره وجرب فوجد كذلك وقال نصبر والصغار له المنع * ولو فتح صاحب البناء في علو بناءه بابا أو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له أن يبنى ما يشاء منته * ولو اتخذ في ملكه بئرا أو بالوعة فترى حائط جاره وطلب منه تحويله لم يجبر عليه ولا يضمن الحائط إن أنهدم من التزوا لامام ظهير الدين كان يفتى بجواب الرواية * بيتان علو وسفل كل لرجل أراد أحدهما أن يبنى على السطح سقفا آخر ليس بمرتفعين ومنعه الآخر لأنه يسد ضوءه إن في القديم ذاسقف له المنع وإن في القديم ذاسقفين ليس له المنع * وحد

القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك * وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم والاخر على الحديث فيثبت الاقدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا لا تقبل * ونوع في مسيل الماء * له مسيل في قناة أراد صاحب القناة أن يجعله ميزاباً أو كان ميزاباً فأراد أن يجعله قناة ليس له ذلك هذا اذا تفاوت في الضرر * وكذا اذا أراد أحدهما أن يجعله ميزاباً أطول أو أعرض وأراد أن يسيل ما سطع ليس له ذلك * وكذا اذا أراد أهل الدار أن ينو حائطاً ويسدوا الميزاب والمسيل أو أرادوا نقل الميزاب أو تسفيله عن مكانه لم يملكوا (٤١٥) * ولو بنى أهل الدار بناء ليسيلوا على

ظهر ميزابهم ذلك * له طريق في دار آخر أراد صاحب الدار أن يبنى بناء يقطع طريقه لايملكه فان ترك قدر عرض الباب لم يبنى وراءه ذلك * له دار خارجين سطع أحدهما أعلى والاخر أسفل ومسيل الاول على السفلى أراد مالك السفلى إعلالها وأن يبنى عليها ذلك ولا يملك الاعلى منعه بل يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طرف الميزاب * وان انهدم السفلى أو هدمه المالك لم يملك الاعلى تكليفه بالعمارة وإسالة الماء بسيل بغيره بحاله ويعنعه من الانتفاع حتى يعطيه ما أنفق

(نوع)

السكة الغير السافذة لوعلى الطريق الاعظم ليس لأصحابه أن يبيعوه ولأن يبيعوه لأن المار فيها حقاً فإذا حزم الناس في الطريق الاعظم لهم دخولها حتى يمر الزحام * وليس لهم أن يصبوا درابوا لأن يسدوا رأس السكة * وكذا ليس لأحد أن يحضر لبيع الماوان أجمعوا على ذلك كاهم * وليس لهم أن يدخلوها في دورهم وأعمالهم المرو فقط * وفي المتنى لو حفر في السكة الغير النافذة بئر أو وقع فيه انسان

ان يؤجر أرضه فيها زرع لم يكن له فيها حيلة الا حيلة واحدة وهي أن يبيعه الزرع ثم يؤجره الأرض لأن شرط جواز عقد الاجارة أن يتمكن المستأجر من الانتفاع بالأرض بعد الاجارة وإذا باع الزرع ثم أجره الأرض فهو متمكن من الانتفاع به لانه يزرعه فيها وإذا لم يبيعه الزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع به وهي مشغولة بزرع الآخر ولا يمكنه التسليم الا بقلع زرع وفيه ضررين عليه فلهذا كان العقد فاسداً وعلى هذا لو كان في الأرض أشجاراً وبناء فأراد أن يؤجرها منه ينبغي له أن يبيع الأشجار والبناء منه أولاً ثم يؤجر الأرض كذا في المسوط

رجل * أراد أن يستأجر أرضاً وفيها زرع صاحب الأرض لا يجوز واختلاف المشايخ رجعهم الله تعالى في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه أجر أرض لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها وصار كالأجر أرضاً سبعة أو أراضنة ومنهم من قال انما لا يجوز لأن يدرب الأرض قائمة على الأرض حكمها كون الأرض مشغولة بالزرع الذي هو ملكه وقد أجر ما لا يقدر المؤجر على تسليمه وهذا لا يصح فان طلب الحيلة في ذلك فالحيلة أن يبيع رب الأرض الزرع من الذي يريد أن يستأجر أولاً ثم يؤجره الأرض بعد ذلك فيجوز لأن الزرع بالبيع يصير ملكاً للمستأجر فالمستأجر ينتفع بالأرض من حيث انه يبيع زرعاً بها فقد أجر ما يقدر المستأجر على الانتفاع به ولأن الزرع اذا صار ملكاً للمستأجر فقد زال بدل الأجر عن الأرض حكماً وحقاً فقد أجر ما يقدر المؤجر على تسليمه فيصح قال بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى وانما تصح اجارة الأرض بهذه الحيلة اذا كان يبيع الزرع يبيع رغبة وحباً ما اذا كان يبيع هزل وتلجئة فلا لانه اذا كان يبيع هزل فالزرع لا يزول عن ملكه البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كون هذا البيع بيع رغبة وحباً أن يكون يبيع الزرع بغيره أو كثيراً وأقل قدر ما يتغابن الناس فيه وعلامة كونه يبيع هزل أن يكون باقلاً من قيمة الزرع مقدار ما لا يتغابن الناس فيه وبعض مشايخنا رجعهم الله تعالى على أن هذا البيع اذا كان باقلاً من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فهو يبيع رغبة عند أبي حنيفة رجعهم الله تعالى فيجوز الاجارة وعندهما يبيع هزل فلا تجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان باقلاً من القيمة فهو يبيع حباً لا اتفاق فلا يمنع جواز الاجارة ويان كونه يبيع حباً منهم ما قصد المحبة عقد الاجارة ولا محبة الا بعد أن يكون يبيع الزرع جداً والظاهر أنهم ما باعوا جداً تحقيقاً لغيره من (واذا) أجر الرجل أرضه من رجل وشرط على المستأجر خراجها مع الاجر لا يجوز لأن الاجر مجهول لأن الخراج قد ينقص وقد يزداد فهو بمنزلة مالو أجر دار مسنة أجرة معلومة وممرتها وذلك لا يجوز لأن المرمية مجهولة فتصير الأجرة مجهولة ولأن خراج الأرض على مالكها الا اذا شرطه مالكها على المستأجر مارقاً التقدير كانه قال للمستأجر أجر تلك أرضي هذه مسنة بكذا درهما على أن تحتال على السلطان بالخراج الذي يلزم على في هذه السنة ولو قال هكذا التصح الاجارة لانه يكون عقداً اجارة شرط فيه حواله الدين فيفسد عقد الاجارة ثم الحيلة في أن تجوز هذه الاجارة ولا تفسد أن يؤجرها اياه بأجر معلوم ويريد في الاجرة أن يدر ما يرى أنه يلزم الأرض من الخراج ويؤجرها بجميع ذلك ويشهد للمستأجر أنه قد أدن له في أن يؤدى عنه من أجر الأرض في خراجها كذا درهم ما وهذا واضح لأن الاجارة وقعت بأجر معلوم فصحت ثم الأجر فوض اذا الخراج الى المستأجر من الاجر فيكون المستأجر وكيلاً لالأجر باداء الاجرة التي وجبت له عليه فيصح التفويض وهذا كما قالوا في

ومات يضمن * وفي الفتاوى زقاق لا ينفذ اشترى فيه رجل داراً وفي ظهرها طريق نافذ أراد هدمها وجعلها طريقاً نافذاً ليس له ذلك * وان أراد أن يجعله مسجداً لذلك ولمن شاء أن يدخله ويصلى فيه وليس لهم أن يتخذوه طريقاً يقيمون فيه * اذا كان رجل دار ظهرها مشرك بينه وبين غيره أراد أن يفتح باباً باليس له ذلك في المختار وان جعلها مسجداً ان كان الحد الى الطريق الاعظم جاز والافه ومسجد ضرار * لدار عليها باب أو دفتح باب آخر أسفل من ذلك والسكة غير نافذة له ذلك وان أبى أهل السكة وذكروا السرخسي أنه ليس له ذلك * اشترى بيتاً في سكة

أخرى هي على ظهر داره فأراد أن يفتح بابا في داره ففنى كل في هذه السكة يفعل مادام هو ساكنا أما إذا سارت هذه الدار لرجل والبيت لا آخر ليس لصاحب البيت أن يعرف هذه السكة * اشترى بيتا في منزل محدود وحقوقه ورب المنزل ينعمه من الدخول وبأمره بفتح الباب في السكة أن بين البائع له طريقا ليس له المنع وان لم يبين اختلافوا واختار أنه ليس له المنع * أراد هدم داره وفيه ضرر لاهل السكة بجواب المحلة المختار أن له المنع وان هدم مع هذا وأنه يضر (٤١٦) بالجيران ان كان قادرا على البناء قليل يجبر والأصح لا يجبر * وفي الفضل بن السقف الأعلى

في منزل أمر أنه ثم أراد رفعه ان بناء بأمره ليس له الرفع والبناء لها وكذا كل من بنى في دار غيره بأمره يكون البناء له ولو بغير أمره للباقي أن يرفع الآن يضره فينشد ينسح * وفي الوصايا ان بنى لها يكون لها * وفيه هدم منزلها برضائها ثم بناء ينقصه ونفقته ويحسب آخر اشترى بعماله ان بنى لأمره لم يكن له فيه حق * وذو الفقير أبو اسحق أنه ان أشهد وقت البناء أنه يبنى ليرجع عليها كان البناء * وان لم يشهد فالبناء لها ولا يرجع بشئ وعلى هذا عمارة كرمها غرس شجرة القرض في الطريق ان كان لا يضر بالطريق لا بأس به وطيب للغرس فرصاه وورقه وان كان في المسجد يجوز أخذه وورقه * ولو غرس على ضفة نهر بقاء رجل أراد أن يقلعه له ذلك وان لم يكن له شركة في النهر والاولى الرفع الى الحاكم * حائط بينهما ولا أحدهما بنات وعورة لا يجبر الا بنى على العمارة وقال الفقيه لا بد من ستره بينهما في هذا الزمان لان الزمان زمان فساد

مرمة الدار انه اذا أجر داره من رجل بأجر معلوم وأمره الا أجر ان يرم في تلك السنة ما استرم فيها من أجر الدار فانه يصح التفويض وعقد الاجارة كذا هذا غير أن هذه الحيلة ضعيفة فان الأجر والمستأجر اذا اختلفا في أداء الاخر فتنال المستأجر أدبت أخرجهما وما هو من ريعها وكذب الا أجر وأختلفا في مقدار المؤدى فالقول للأجر ولا يصدق المستأجر فيما ادعى من أداء أخرجهما ان المستأجر ضمن غير أمين فهو بهذا يريد أن يرى ذمته عن ضمان الاجرة والا أجر منكر للاستيفاء فكان القول للأجر وكذلك في مرمة الدار اذا اختلفا فالقول للأجر كما ذكرنا والحيلة الاوثق فيها أن يدفع المستأجر الى رب الارض جميع الاجر بمجال ثم يدفع ذلك رب الارض الى المستأجر ولو كله أن يؤديه عنه الى ولادة الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصداقا أنه قد أداء بغير بينة يسألها اياه لان المستأجر لما عمل الاجر فقد برى من الاجر بالتجهيل فبعد ذلك لم يدفعه رب الارض الى المستأجر ووكله أن يؤديه عنه الى ولادة الخراج كان المستأجر أميناً في هذا الاداء فاذا قال أدبت كان مصداقا كسائر الامناء وهكذا الجواب في مرمة الدار اذا عمل المستأجر الاجرة ثم الاجر دفعها الى المستأجر ووكله ان يرم من الاجر المدفوع ما استرم من الدار فقال للمستأجر فعلت وأنفقت فالقول للمستأجر للغير الذي ذكرنا ثم ان محمد رحمه الله تعالى شرط أداء الخراج الى ولادة الخراج يعني نائب السلطان أو مأموره قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى وهذا يدل على ان المستأجر أو من عليه الخراج اذا أدى الخراج الى واحد من أهل القرية لا يبرأ ويضمن ثانيا وكذا اذا أدى الى جاني القرية أو أمين أهل القرية لانه ليس بنائب السلطان ولا مأموره فبالاداء اليه لا يبرأ الا أن يكون ذلك الجاني نائب السلطان أو مأموره فينشد يبرأ بالاداء اليه (ومن جنس مسئلة الخراج) مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في حيل الاصل وصورتها رجل استأجر دابة بشرط العلف على المستأجر مع الاجر لا يجوز والحيلة في ذلك أن ينظر الى ما يحتاج اليه من الدراهم لاجل العلف فيضم ذلك الى الاجرة فيستأجرها للمستأجر بجميع ذلك ثم يوكل صاحب الدابة المستأجر أن يعلفها بتلك الزيادة الا أن المستأجر لا يصدق في دعوى الانفاق فالا حوط أن يجعل المستأجر مقدار العلف ويدفعه الى الأجر ثم يدفعه الاجر الى المستأجر وبأمره حتى ينفق على دابته وكذلك اذا استأجر الرجل أجرا بشرط طعام الاجير على المستأجر لا يجوز والحيلة أن ينظر الى مقدار طعام الاجير ويضم ذلك الى أجره (رجل) استأجر دارا مشاهرة فخاف المستأجر أنه ان سكنها شهرا أو شهرين فاذا دخل من الشهر الاول يوم أو يومان وهو ساكن في الدار ان يلزم أجر جميع الشهر الداخل فيه فالوجه في ذلك ان يستأجر مياومة كل يوم بتكافؤ شافرها ولا يلزمه الا كراما سكن وليس المراد من قوله اذا دخل من الشهر الا آخر يوم أو يومان وهو ساكن في الدار ان يلزمه أجر جميع الشهر حقيقة الاجر لان الاجر لا يجب الا بعد مضى الشهر ولكن أراد به اذا دخل الشهر يلزمه اجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر أرضا أو أراد أن لا تنقص بموت المؤاجر يقر المؤاجر أن هذه الارض لفلان عشرين سنين يزرع فيها اشياء فما يخرج منها فهو له * ووجه آخر أن يقر المستأجر أنه استأجرها لرجل من المسلمين ويقر المؤاجر أنه يؤجرها لرجل من المسلمين فلا تطل بموت أحدهما وان كان في أرض الاجارة عين النقط والقير فأراد أن يكون للمستأجر قرب الارض يقر أن العين للمستأجر له حق الانتفاع عشرين سنين فيجوز وفي السراجية اذا أجر أرضه وفيها نخيل فأراد أن يسلم النخل للمستأجر فانه يدفع النخل الى المستأجر معاملة على أن لرب المال جزأ من

الف

والزمان الاول كان زمان اصلاح * قال القاضي الامام لا يجبر على العمارة غير ان الحاكيم بأمره باتخاذ السترة

حسبة * له نخلة في ملكه خرج سعة في مائة غيره وأراد الا تخلفها لذلك * حائط عليه جذوع شاخصة في دار جاره أراد صاحب الدار ان يقطع رؤس الجذوع ان أمكن البناء عليها طولها ليس له القطع وان كانت صغيرة له القطع فان قطعها صاحب الدار وهو بحال بأمره الحاكيم يقطعها فقلعهما الا يضمن والا يضمن * وفي الفتاوى اغصان شجرة تداء في دار انسان وأخذت هو الدار يقطعها صاحب الدار

ان أمكن لصاحب الشجرة تفريغ الدارعن أغصانها بان يشدها بحبل ويجمعها بضمين وان غلظ لا يمكن التفريغ ان قطع من موضع لورفع الى الحاصكهم بأمره بالقطع من ذلك الموضع لا بضمين وان أرفع من ذلك الموضع بضمين **نوع في الطرق والابواب والشرب وما يسهلهم احداثها وما لا يسهلهم** الطريق يقسم على عدد الرؤس لاعلى مساحة الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصباء والشرب والشرب متى جهل يقسم على عدد الاملاك لاعلى عدد الرؤس * دار بين شريكين اقتسما وفتح كل بابا على جداره له ذلك * اقتسما دارا لا طريق في نصيب أحدهما ان أمكنه أن يفتح بابا آخر جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة ذلك جازت القسمة وان لم يعلم بذلك لا يجوز القسمة * قسمت الدارين أهلها وأصاب بعضهم موضع بلا طريق ان ذكروا الطريق يمر كل واحد من الطريق وان لم يذكروا ان كان لذلك مفتح فيما أصابه تصح سوا ذكروا بكل حق هوله أولا * وان لم يكن له مفتح فيما أصابه ان ذكروا بكل حق (٤١٧) هوله بالقسمة جائزة ويمر في الطريق * وان لم يذكروا بالقسمة

ألف جز من الثمر والباقي للمستأجر وفي العمون اذا استأجر الرجل دارا فأمره رب الدار أن ينفق فيها من أجرها فلما أنفق فيها فإنه لا يقبل قوله فلما أراد أن يصير أمينا فالحيلة له فيه ان يجعل الاجر ثم يقبض منه بأمره لينفق فيها فيكون أمينا في ذلك كذا في التتارخانية *

الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى

رجل في يده ضيعة أو دار أو غير ذلك فادعاه رجل والمدعى ظالم والمدعى عليه يكره اليين فاراد حيلة حتى تندفع عنه اليين قال الحيلة في ذلك أن يقر بالمدعى به لولده الصغير أو بقره للأجنبي فتندفع عنه الخصومة والييين هكذا ذكر الخصاص رجحه الله تعالى في حيله وقد ذكرنا في أدب القاضي اختلاف المشايخ رجحهم الله تعالى في هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رجحه الله تعالى وبعضهم فرقوا بينما اذا أقر لولده الصغير وبينما اذا أقر للأجنبي فقالوا اذا أقر لولده الصغير تندفع عنه اليين واذا أقر للأجنبي لا تندفع اليين وقال بعضهم لا تندفع عنه اليين في صورتين جميعا قطع الباب الحيلة قال الخصاص رجحه الله تعالى فان قال المدعى ان المدعى عليه لما أقر بالضيعة المدعى به الابن أو للأجنبي صار مستهلكا للمال ووجب عليه القيمة في أن أحلفه بالله ما لي عليك قيمة هذه الضيعة قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر لا يمين عليه وعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد - رجحه الله تعالى عليه اليين هكذا ذكر الخصاص رجحه الله تعالى لان غضب العقار لا يوجب الضمان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر وعلى قول محمد رجحه الله تعالى وهو قول أبي يوسف الاول يوجب الضمان ثم بعض مشايخنا قالوا بان هذا الخلاف في الغصب الجور فاما الجور فيوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا في الجور وروايتان عن أبي حنيفة رجحه الله تعالى وأكثر المشايخ على أن الخلاف في السكك على السواء وينبغي أن يجب الضمان ههنا بالاتفاق لان هذا اتلاف الملك والعقار يضمن بالاتلاف ألا يرى أن الشاهد بالعقار يضمن عنه مال جوع بالاجماع لاتلافه الملك فان كان المدعى به عرضا أو جارية أو ما أشبه ذلك من غير العقار فالحيلة أن يغير المدعى عليه المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى ليساومه فقبطل دعواه لانه ليساومه فقد زعم أنه لا ملك له في المدعى به فقبطل دعواه كذا في الذخيرة *

الفصل التاسع عشر في الوكالة

اذا وكل الرجل رجلا أن يشتري له جارية ببعين ألف درهم أو بمائة دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما أراد أن يشتريها لنفسه فالحيلة له في ذلك أن يشتريها بجنس آخر غير ما أمر به فان كان أمره بالشراء بالف

(٥٣ - فتاوى سادس) الخرق بوضع الباب لا يمنع من الدخول لانه يدخل في ملكه وقال أبو القاسم رجحه الله ليس له أن يمر من هذه السكة الى تلك الدار وبه أفتى أبو جعفر وبه نأخذ * اشترى شجرة وقطعها واستأجر أرضا بجانب الشجرة ووضع فيها الاشجار لتعقب ولهذا الارض المستأجرة طريق آخر فادعاه المشتري الاشجار أن يمر في طريق هذه الارض بخشبه وجولانه ودوابه له أن يمر وان كان طريقها في بستانه وكرمه واحتاج الى اخراجها منه له ذلك أرأيت لو أن صاحب الارض المستأجرة فاحتجز أرضه مشجرة لا يمكن له ان يتقل الاشجار بطريقها * دار فيها شجرة لرجل واصطبل لاخر أراد مالك الاصطبل ان يغلق باب الدار ليس لصاحب الحجرة أن يمتعه اذا أغلقه في الوقت الذي تعلق فيه الناس دورهم في تلك المحلة * سكة غير نافذة أحدث رجل في هذه السكة شبه الا يملكه الا باذن كل أهل السكة لاعلى والاسفل * ما يصنع في السكك من الكنيف والميازيب ان جديده لكل أحد أن يهدمه وان قد عتزت * وقال محمد رجحه الله في حديثه ان يضرب أحداهم أهله *

* وان لم يذكروا بالقسمة باطله * دار في سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها فاراد كل شريك أن يفتح بابا في حيزه له ذلك وليس لأهل السكة منعه * ولو أن دارا لرجل في سكة غير نافذة بابه فاشترى دارا بجنبها وباب هذه الدار في سكة أخرى أراد فتح باب الدار ويدخل في هذه السكة ذلك * ولو أراد أن يفتح لتلك الدار طريقا في هذه السكة لا في داره ليس له ذلك * وفي الفتاوى سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم دار غير أن لأحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها في هذه السكة وليس بجبال داره التي في هذه غير أن حائلها في هذه السكة قال أبو نصر له فتح باب في هذه السكة لان أهل السكة شركاء فيما من أعلاها الى أسفلها بدليل الشفعة فلورفع كل الجدار له ذلك فخرقه أولى أن يجوز ولما يمنع من

مسجد فيه شجرة تفاح لاهل المسجد ان يقطعوا بذلك التفاح لانه للعامة وان غرست لبيع غمارها ويصرف الى مصالح المسجد لا يحل الاكل ويراعى شرائط الواقف * قال القاضي الصحيح في الاول ايضا انه لا يجوز الاكل بل يصرف الى العمارة لانه صار للمسجد * ذكر العتاني بالوعة قديمة يجري منها في سكة غير نافذة يؤمر برفعه ولا فرق بين القديمة والجديدة وفي الذخيرة أخرج الى الطريق الاعظم حرصا وغيره أو بنى ذكنا للكل رفعه ان حديثة وان قديمة ليس لاحد الرفع وان لم يعرف القدم والحدوث يجعل حداثا ويرفع وفي السكة الغير النافذة يجعل قديما اذا أشكل ولا يرفع * وان أحدث في الطريق طلة لكل أحد الرفع والمنع أضرم لا * وقال محمد اذا لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثاني اذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع * وذكر القاضي ربط على باب داره في السكة للغير النافذة دابة وبني آريا للكل من أهل السكة منعه ونقضه لانها كدورهم * وفي النافذة الرابطة على باب بشرط (٤١٨) السلامة وفي العتاني الهرة والكلب اذا كان يؤذي يذبح ولا يقتل بالضرب * وفي نظم

الفقهاء اختلف أهل السكة بعد خراجها في مساحتها يجعل سبعة أشبار وهذا في ديارهم لان العجلة لا تترقبها وفيه أراد أن يتخذ على النهر الاعظم أو الخاص مشرعة لكل منهم المنع لانه تصرف في حاقى النهر المملوك أو العام فصار كاحداث في الطريق * نوع فمين يحدث عمارة يضر لصاحبه لا يملك صاحب العداوان يبنى على علوه أو يتدفقه بلا رضا صاحب السفلى عند الامام بلا أشكال اذا أضر اما اذا لم يضر أو أشكل فالرواية عنه قد اختلفت والختار أنه اذا لم يضر يملك وان أشكل لا يملك * وفي النوازل اتخذ داره في غير النافذة حظيرة غنم ويتأذى الجيران من تنفس السرقين ولا يأمنون من الرعاة ليس لهم المنع في الحكم * وعن الثاني اتخذ ذناره حماما وتأذى الجيران من دخانه

درهم فيشترى بها جماعة دينار وان كان أمره بالشراء بمائة دينار فيشترى بها ألف درهم أو يشترى بها مئتين ما أمره به ولكن بالزيادة على ما أمره به لانه يصير مخالفا أمره فينفذ عليه ولا يتوقف لان الشراء لا يتوقف على ما عرف وان اشتراها بمئتين ما أمره به وبذلك القدر ولكن صرح بالشراء لنفسه فان كان بحضرة الموكل يصير مشترى بنفسه وان كان بغيبة الموكل لا يصير مشترى بنفسه وهذا لان الوكيل بشرأى بعينه لا يملك الشراء لنفسه الا بعد أن يعزل نفسه ولا يمكنه عزل نفسه بغيبة الموكل لان هذا عزل قصدي فيشترط له حضور الموكل واذا لم يعزل يصير مشترى بالآمر وكذلك لو أشهد قبل الشراء أنه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ساعدا ولم يقل شيئا فان كان الموكل حاضرا في مجلس الشهادت يصير مشترى بنفسه وان كان غائبا عن المجلس فان علم بمقالة الوكيل وباشهاده قبل أن يشتري الوكيل يصير الوكيل مشترى بنفسه واذا لم يعلم بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشترى بالموكل فقد جعل محمد رحمه الله تعالى الدراهم والدنانير جنسين مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنسا واحدا اذ لو جعلهما جنسا واحدا لصار الوكيل مشترى بالآمر فيما اذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى بالدنانير أو على العكس وقد ذكر في شرح الجامع في باب المساومة أن الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الرابح حتى يبيع أحدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الرابح لا يجعل جنسا واحدا استحسانا حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير والمنكرو على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير أو على العكس كان يبيع مكره كالمواضع بالدراهم وصاحب الدراهم اذا ظفر بدنانير من عليه كان له ان يأخذها بمئتين حقه كالموظف بدراهمه الارواية شاذة عن محمد رحمه الله تعالى واذا باع شيئا بالدراهم ثم اشتراه بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس وكان الثاني أقل قيمة من الاول كان البيع فاسدا استحسانا وتبين بما ذكر (١) ههنا أنهم ما اعتبر جنسين مختلفين فيما وراء حكم الرابح ايضا وكذلك في باب الشهادة اعتبر جنسين مختلفين حتى اذا كان أحد الشاهدين شهيدا بالدراهم والاخر بالدنانير أو شهد بالدراهم والمدعى يدعى الدنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبر جنسين مختلفين حتى ان من استأجر من آخر دارا بدراهم وأجرها من غيره بدنانير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الاول تطيب له الزيادة فمأذ كرفي الجامع أنهم ما جعل جنسا واحدا فيما عدا حكم الرابح على الإطلاق غير صحيح * (وحيلة أخرى) أن يشترى بها مئتين ما أمره به وبشيء آخر من خلاف جنسه بأن أمره بالشراء بألف درهم فيشترى بها ألف درهم وقوب أو ما أشبه ذلك فان في هذه

(١) قوله بما ذكره في كتاب الوكالة اه معصية

وهذا الدخان أكثر من دخانهم يمنع وهذا على خلاف أصل الامام وفي النوازل أيضا أراد أن يتخذ في داره حراسا ودورانه الصورة بوهن جدار الجيران يمنع لانه وان تصرف في ملكه لكن تعدي الى جاره وهذا على خلاف أصل الامام لان عنده لا يمنع من التصرف في ملكه وان أضر بغيره * قال أبو القاسم يمنع وبه أخذ مشايخ بلخ وبخارا * قال في الفتاوى وعن أستاذنا انه يفتى على قول الامام * وفي النوازل أراد أن يزرع أرضا في أرضه ويتعدى ضرره قطعها الى جاره قال أبو بكر ان علم أنه ليس في أرضه مستقر الماء يمنع عن زرع الماء الذي يسقي به وان كان الآن في أرضه حجر يخرج منه الماء أو يتعدى الندوة الى أرض جاره لا يمنع من الزراعة وفيه أيضا داران متلاصقان جعل أحدهما في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكافيه ضرر لجاره الملازق قال أبو القاسم ان كان وجود الدواب الى جدار الجار لا يمنع وان حوافره الى جدار الجار يمنع * وعلى قول الامام في مسئلة الدواب لا يمنع كيفة ما كان ثم اذا خرب جدار الجار وعلم أن خرابها بسبب الاصطبل قال الامام ظهر الدين لا يضمن لان فعل الدابة لا يضاف اليه ونعابض من التسبب والسبب انما يضمن اذا كان متعديا وهو في ادخال الدابة في ملكه غير متعد

فان دفع ما اذا ساق الدابة الى زرع غيره لانه معتد بالسوق ويروى ان الامام شكي اليه رجل من بئر احدثها جاره في داره فقال احفر في دارك في قبالة بئر بالوعة ففعل وكان بئر الماء بئر بالوعة فطم بئر الماء ونجا من ضرره وفي النوازل اراد ان يتخذ بستان في داره فغرس أشجاره في داره وجاره يمنعه وجواب الكتاب أن له الغرس في داره مطلقا وليس لجاره المنع ولا خفاء ان عنده وجود الفاصل لا يمنع والفاصل لا يقدر بالذرعان وانما يقدر ما يقع به دفع الضرر بيت له حائط مشترك بينهما وبين جاره اراد جاره أن يبنى غرفة بجانب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبنى معتمدا على جدار غيره بل على ملأ نفسه ليس لجاره منعه من ذلك له ساباط قديم في غير نافذة وأحدث طرف جدوعه على جدار المسجد في رفته وأراد وضعه أرفع من ذلك من غير أن يحدث على جدار المسجد بناء ويمنعه من ذلك أهل السكة قال أبو القاسم رحمه الله ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد وبين أهل السكة وأهل السكة في ذلك شركا لانه ستر فلهم أن يمنعه عن ذلك (٤١٩) وان كان هذا الجدار غير الجدار الذي هو ستر

السكة ليس لأهل الزقاق في ذلك كلام وفي العتاني جعل داره مربطا والجيران يتأذون بالسرقين لا يمنع ولو جعل فيها دواب وحواقرها الى جدار داره يمنع وفي المحيط حفر بئر في داره فانها تضر بجاره لا يمنع منه وذكر النسفي في شرح بشت بن في ملكه حاما لا يمنع منه بلا خلاف وان اراد الانتفاع به والجيران تضررون به ضررا فاحشا الصحيح انه يمنع والا اذا انتفع وتعذى الى بناء الجيران هل ينقض البناء وفيه طاحونة على نهر اراد أن يضع فوقه طاحونة أخرى وبسبب وضعها يقل ماء الطاحونة القديمة ويحتل دورانها لصاحبها أن يمنع الثاني عن النصب وان كان ينقص غلة الاولى بنصب الثاني ليس للأولى أن تمنع الثاني كالتاجر اذا اتخذ في جانب تاجر آخر حائطا مثل تجارة الاول فكسدت تجارة الاول باتخاذ ليس للأول المنع خشاب

الصورة قصير الوكيل مشتري لنفسه أيضا فان وكه بالشراء ولم يسم له ثمنًا فان اشترى الوكيل بأحد النقيدين اما بالدرهم أو بالدينارين يصير مشتريا للوكيل وان اشترى بجماسوى الدرهم والدينارين يصير مشتري لنفسه عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى لان التوكيل بالشراء مطلقا ينصرف الى الشراء بأحد النقيدين بحكم العرف عند علمائنا الثلاثة بخلاف التوكيل بالبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وهنا حيلة أخرى في المسئلة أن يوكل الوكيل رجلا بأن يشتري له هذه الجارية فاشترى لها حال غيبة الوكيل الاول فاعلم بأن هذه المسئلة على وجهين اما ان لم يقل الأمر للوكيل الاول اعمل فيه بربك ما صنعت من شيء فهو جائز وانه على وجهين أيضا اما ان اشترى الوكيل الثاني بجضة الوكيل الاول وفي هذا الوجه ان اشترى بالقدرة الذي أمره الآخر من ذلك الجنس أو بأقل منه فينفذ على الآخر وان اشترى بها بخلاف ذلك الجنس أو بذلك الجنس ولكن بأزيد منه فينفذ على الوكيل الاول لان شراء الوكيل الثاني بجضة الوكيل الاول بمنزلة شراء الوكيل الاول بنفسه ولو اشترى الاول بنفسه كان الجواب على التفصيل الذي قلناه هنا كذلك وان اشترى بها حال غيبة الوكيل الاول فان كان الوكيل الاول لم يقدر للوكيل الثاني ثمنًا يصير الوكيل الثاني مشتريا للاول لان هذا الشراء لم يدخل تحت الأمر الآخر لان الأمر بالشراء بجضة رأى الوكيل الاول وهذا الشراء لم يحضره رأى الوكيل الاول فان قدر الوكيل الاول للوكيل الثاني ثمنًا فاشترى الوكيل الثاني بغيبة الوكيل الاول فقيه روايتان في رواية ينفذ الشراء على الأمر وفي رواية أخرى ينفذ الشراء على الوكيل الاول (رجل) وكل رجلا بأن يبيع جاريته وقبل الوكيل الوكيل الوكيل ان اراد الوكيل أن يشتري نفسه فالحيلة في ذلك ان يقول الوكيل لمولى الجارية وكنى يبيع هذه الجارية وأجر أمرى فيها وما عملت في ذلك من شيء فاذا فعل ذلك ينبغي للوكيل ان يوكل رجلا يبيع هذه الجارية ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز وهذا لان صاحب الجارية أجاز تصنيع الوكيل الاول والتوكيل من صنيعه فصيح التوكيل منه فصار الوكيل الثاني وكذا عن صاحب الجارية لاعتن الوكيل الاول ألا ترى أنه لو مات صاحب الجارية بغير ولد جميعا وكذلك لو عزل لهما مائة زلان وإذا عزل الثاني وحده ينزل وإذا عزل الوكيل الاول الوكيل الثاني ينزل الثاني على رواية كتاب الخيل وأدب القاضي للخفاف رحمه الله تعالى لا باعتبار أن الثاني وكيل عن الاول ولكن باعتبار أن صاحب الجارية أجاز تصنيع الوكيل الاول وعزل الثاني من صنيعه فنفذ عليه وإذا صار وكيل صاحب الجارية كان الوكيل الثاني أن يبيعها من الوكيل الاول كالوكيل صاحب الجارية يبيع الجارية بنفسه وان لم يجز لمولى الجارية تصنيع الوكيل الاول فالحيلة في ذلك أن يبيعها الوكيل عن يثقب به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بالاختلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقبله العقد وتنفذ الاقالة على

يدخل الخشبة في سكة غير نافذة ويطررها طرحا ليس لهم المنع اذا لموهن الطرح بالبناء وفي التجنيس نهر العامة بجانب أرض رجل عم الماء حريم النهر حتى يجري في أرض الرجل فاراد الرجل أن ينصب في أرضه رجلي له ذلك وان نهر العامة لا وفي العتاني اراد ان نصب تنور في وسط البرازين ويضرهم دخانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى والثاني في الحائط وعمارة اشترى حجرة وسطه جاره وسطه مستويان فأنشده جاره حتى يتخذ حائطا يكون ستره بينهما ليس له ذلك ولو منع من الصعود الى أن يتخذ ستره ان كان يقع بصرهم اذا صعدوا في دار جاره له المنع وان كان يقع اذا صعدوا ولا يقع في الدار ليس لهم المنع الدارين صغيرين لكل منهما موصى أي أحدهما العمارة ترفع الامر الى القاضي ليجبره على العمارة الحمام والطاحونة التي بين شريكين انهدم وصار صحرا لا يجير الا على العمارة وان انهدم البعض يجبر الا على العمارة وان كان الشريك معسرا يقال للشريك أنفق حتى يكون دينه على الآخر والزرع بين شريكين اذا ابى احدهما مقبلة قيل يجبر وقيل لا يجبر

بينهما لهما عليه جولة أراد أحدهما زيادة حل عليه لا يملكه بلا إذن شريكه * جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة منج * وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الآخر إذا كان في القديم كذلك * ولو كان في الجدار لأحدهما عليه كوة مربعة فأراد أن يجعلها كوة مربعة منع لأنه أنقل * جدار بين اثنين لهما عليه جولة غير أن جولة أحدهما أنقل فالمسألة بينهما نصان * ولو كان لأحدهما عليه جولة وليس للأخر عليه جولة والجدار مشترك بينهما فلا تخارن يضع عليه مثل جولة صاحبه إن كان الحائط يحتمل ذلك ألا يرى أن أصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جندوع أحدهما أكثر فلا تخارن يزيد في جندوعه إن كان يحتمل ولم يذكر وأنه قد رجم أو حديث وإن كان الحائط لا يحتمل جندوعهما وليس لأحدهما جندوع ولا تخارن جندوع وهما مقرر أن الحائط بينهما يقال لصاحب الجندوع إن شئت فأرفع ذلك عن الحائط لتسوى صاحبك وإن شئت فخط عنه بقدر ما يمكن (٤٣١) لشريكك من الحل * جدار

بينهما لأحدهما عليه عشرة جندوع ولا تخارن جندع فلصاحب الجندع موضع جندعه والحائط للأخر * جدار بينهما وهي فأراد أحدهما أن يصلحه وأبى الآخر فإنه يقال أرفع جودتك فاني أرفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فإن فعل فيها وإن لم يرفع له أن يرفع الجدار وإن سقطت جودته لأبضمن * ولو كانت جولة أحدهما في وسط الجدار وجولة الآخر في أعلاه فأراد صاحب الأوسط رفع جودته ووضعها في أعلى الجدار إن الجدار من الأعلى إلى الأسفل بينهما ولا يدخل على الأعلى مضرة له أن يفعل وإن كان يدخله مضرة ليس له أن يفعل وذكر في النوازل في موضع آخر أنه ليس له أن يرفع مطلقا لأنه يضره بالحائط * ولو أراد أن ينقل الجندوع من أعلى الحائط إلى أسفله

ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك خط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما فاما حط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى ويجعل بمنزلة الهبة (رجل) أمر رجلا أن يشتري له متاعا من بلد من البلدان خاف الوكيل أن لو بعث بذلك مع غيره يضمن فالحيلة في ذلك أن يجيز له الموكل ما صنع فإذا أجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لأنه أمين أجزأه ما صنع وكذا الحيلة إذا أراد الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في الذخيرة *

الفصل العشرون في الشفعة

قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى جمع الخصاف رحمه الله تعالى مسائل بعضها المنع وجوب الشفعة وبعضها لتقليل الرغبة في جلة ذلك أن يجب البائع الدار من المشتري ويشهد عليه ثم المشتري يجب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الأصل ثم المشتري يعرضه مقدارا للثمن فإذا فعلا ذلك لا يجب الشفعة لأن حق الشفعة يختص بالمعاوضات والهبة إذا لم تكن بشرط العوض لا تصير معاوضة بالتعويض بعد ذلك ولهذا لا يثبت فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب له بالعيب وغير ذلك وإذا لم تصير مبادلة بقيت هبة محضة فلا تثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها بعض الناس دون البعض لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهما من الوكلاء وأما إذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيه اختلاف الروايتين ذكر في شفعة الأصل وفي مواضع من المبسوط أنها بمعنى البيع وثبت للشفيع فيها حق الشفعة وذكر في بعض روايات النوادر أنها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع أن في الهبة بشرط العوض اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فإذا كان في المسئلة روايتان أو خلاف لا يصلح حيلة لإبطال الشفعة ولكن يتأني في هذه الهبة حيلة تأخير حق الشفع بآن يقبض المشتري الدار الأجر أمنا أو يسلم الثمن الأجر أمنا فلا يكون للشفيع حق الأخذ لأن الهبة بشرط العوض إنما تصير بيعا بعد قبض كل المعقود عليه أما قبل قبض كل المعقود عليه لا تصير بيعا حتى روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال في الهبة بشرط العوض يثبت للواهب حق الرجوع من غير قضاء أو رضامالم يقبض الموهوب له كل المعقود عليه (ومن جلة الحيل) أن يتصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد الشراء ثم يتصدق المشتري عليه بمثل الثمن كافي الهبة والصدقة إنما تقارق الهبة في حق الرجوع فيها فاما فيما سدا ذلك فالهبة والصدقة سواء (ومن جلة ذلك) أن يقر صاحب الدار بالدار الذي يريد شراءها ثم

لأبأس به * ولو أراد أن يحولها من الإيمن إلى الأيسر أو بعكسه ليس له ذلك * جدار بين رجلين نقضاه أراد أحدهما أن يبنى أطول مما كان لشريكه أن يبنيه منه والزيادة قد رزعا أو ذراعين لا يعتبر وإن أكثر يعتبر * حائط بينهما ونصيب أحدهما أرفع هدماء واقفا على البناء فلما بلغ البناء إلى موضع سقف هذا أبي أن يبنى لا يجبر * حائط بينهما ليس لأحدهما عليه جولة مال إلى الذي ليس عليه جولة فتقدم هو إلى الذي له عليه جولة ليرفعه وأشهد عليه فلم يرفع حتى انهدم أو أقربان الحائط بينهما وأنه مائل مخوف وأنه تقدم إليه وأنه يرفع معه فأنفسد على شريكه يضمن نصف القيمة وما أنفق الشريك على الحائط بلا إذن شريكه ليس له مطالبته إلا إذا أراد أن يحمل عليه (نوع في الأعيان المشتركة) * وفي الفضلى عن محمد في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عمارتها بلا إذن الآخر لا يكون متطوعا لأنه لا يتوصل إلى الانتفاع بنصيب نفسه إلا بذلك * وذكر القاضي حمام وطاحونة بينهما أبر كل حصته من رجل ثم أنفق أحد المستأجرين في مرمتها بآذن مؤجره عن محمد

وجه الله انه لا يرجع بذلك على المالك الذي لم يوافق نصيبه منه ويحتمل أن يقال المستأجر قائم مقام مؤجره فيما أنفق فيرجع على مؤجره ثم مؤجره على شريكه بما أخذ منه المستأجر لانه قائم مقام نفسه ويحتمل أن يقال المستأجر انما يرجع على مؤجره لا قائم مقام نفسه واذنه له في الاتفاق واذن المؤجر المستأجر يجوز على نفسه لا على شريكه فيكون المستأجر متطوعا في نصيب الشريك المالك فلا يرجع فلما اشتبه عليه احتياط وقال لا يرجع على الشريك المالك * وقال الثاني رحمه الله في جام أو بناء أو حائط أو دار بينهما مدم كلاً أحدهما وغاب وبني الآخر فإذا جاء الهادم بخير ان شاء ضمن لصاحبه نصف قيمة ما كسر ويغرم نصف قيمة ما بنى ويكون ما بنى بينهما وان شاء ضمن نصف قيمة الأول ويقال للذي بنى الهدم بناءه حتى يقسم الارض بينهما * وذكر الخصاص في زرع بينهما أي أحدهما الاتفاق عليه لا يجبر لكن ينفق الآخر ثم يرجع على شريكه بنصف (٤٣٣) ما أنفق فان لم يخرج الزرع قدر النفقة هل يرجع عليه بتمام نصف النفقة أم بقدر الزرع * وأصل هذا أن كل

يقر الذي يريد شراء الدار بالثمن للبائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروى عن محمد رحمه الله تعالى غير أن هذا الاقرار ليس بحق والافراد اذ لم يكن بحق هل ينقل الملك أو لا ينقل فيه كلام عرف ذلك في كتاب الاقرار فهذا يكون بناء على ذلك (ومن جملة ذلك) أن بين موضعين من الدار ويحيط خطاو يتصدق عليه بذلك الموضوع بطريقه أو يهبه ذلك الموضوع بطريقه ثم يشتري بقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وانما قال يحيط خطا كي لا تكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وانما لا يكون في هذه الشفعة لان المشتري صار شريكاً والشريك مقدم على الجار وانما شرط أن يتصدق عليه بطريقه لانه اذا لم يتصدق بطريقه صار المتصدق عليه جار للدار المستأجرة فلا يتقدم على الجار غير أن هذه الحيلة انما تكون حيلة لا لبطلان حق الجار لا لبطلان حق الخلط (ومن جملة ذلك) ما روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال اذا كانت الدار مما يحتمل القسمة يهب جزءاً شائعاً من الدار من الذي يريد شراء الدار ثم يترافعان الى الحاكم الذي يرى جواز هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فيجوزها ثم لا يسلطها قاض آخر بعد ذلك وانما يحتاج الى قضاء قاض في شيء يحتمل القسمة حتى لو كان شياً لا يحتمل القسمة فهو البيت الصغير والحاوئ يهب جزءاً شائعاً من الذي يريد الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج الى قضاء القاضى ثم ذكر حيلة ترغبه عن الاخذ (فقال) يشتري البناء أولاً بثمن رخيص ثم يشتري العرصه بعد ذلك بصفقة أخرى بثمن غال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لانه غلى ولا يرغب في أخذ العرصه لكثر ثمنها ولو كان اشترى البناء بأصله حتى صار ماتحت الجدار له يكوّن هو شريكاً في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فيخذل تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار (ومن جملة الحيل) اذا هوب البناء من الذي يريد شراء الدار بأصله ثم اشترى العرصه بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لانه هوب البناء بأصله صار ماتحت البناء للهوب له فصار هو شريكاً في الدار فيكون مقدماً على الجار (وفي الكروم والاراضي) ان أراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة يبيع الاشجار بأصلها ويهب الاشجار بأصلها فيصير هو شريكاً في المشتري الباقي وان أراد الحيلة لرغبته عن الاخذ يبيع الاشجار أولاً بثمن رخيص ثم يشتري الاراضي منه بثمن غال (حيلة أخرى) أن يشتري سهماً من الدار بثمن غال في صفقة ثم يشتري الباقي بثمن يسير فلا يكون للجار حق الشفعة في الصفقة الثانية لان المشتري شريكاً في الدار عند مبصرة الصفقة الثانية انما تجب الشفعة في الصفقة الاولى وهو لا يرغب فيها لما ان المشتري اشترى ذلك بثمن غال فان قال المشتري أخاف أن لا يبيعني البائع الباقي لو اشترى منه هذا السهم بثمن غال فالحيلة فيه أن يقر البائع للمشتري بسهم من ألف سهم مشاع ثم يشتري الباقي وكان أبو بكر الخوارزمي رحمه الله تعالى يخطي الخصاص في فصل اقرار البائع للمشتري بسهم من الدار وكان يفتي بوجوب

من أجب على أن يفعل مع صاحبه فان فعل بنفسه وحده بلا إذن شريكه فهو متطوع ومن لا يجبر فليس بمطوع كعبد بين شريكين فداء أحدهما أو بئراً أو سفينة أو حمام خرق منه شيء قليل ففي كماله المنفق متطوع لجريان الحبر فإذا فعل بنفسه بلا إذن شريكه كان متطوعاً * ولوله غرفة فوق بيت رجل انهدم وسقط الغرفة لا يجبر صاحب البيت على بنائه فاذا بنى صاحب الغرفة السفل لا يكون متطوعاً * نوع في الانتفاع بالمشترك * كرم أو أرض بين حاضر وغائب أو بالغ وقيم يرفع الحاضر أو البالغ الامر الى الحاكم فان لم يرفع في الارض لوزرع عابله حصته وفي الكرم يقوم عليه فاذا أدركت الثمرة باعها وأخذ حصته ووقف حصته الغائب ويسع لذلك ان شاء الله تعالى

فاذا قدم الغائب ان شاء ضمنه القيمة أو أجاز له وان أدى الخراج فهو متطوع * بينهما دار غير مقسومة غاب أحدهما للحاضر أن الشفعة يسكن قدر حصته فيسكن الدار كلها * وكذا خادم بين اثنين غاب أحدهما للحاضر أن يستخدمه بحصته لافي الدابة لان الناس يتفاوتون في الركوب لافي السكنى والعبد ذو اختيار يدفع الخدمة الزائدة * عبيد بينهما استخدمه أحدهما بلا إذن صاحبه ومات في خدمته لا يضمن وفي نوادرهما يضمن * وفي الدابة اذا ركب أو حمل أحدهما متاعاً بلا إذن شريكه يضمن * وروى أن داود الطائي الزاهد كان له دار بينه وبين آخر غائب وكان فيه نخلة أو نخلات وكان يسكن في الدار ولا يأكل من الثمرة ويفتح باب الدار وكل من دخلها يأكل من الثمرة فكروا كل الثمرة لانها مشتركة والا كل استملاكه وسكن لدار لانه عسارة * وقال محمد رحمه الله ولو أن الشريك أخذ حصته من الثمرة وأكلها جاز ويبيع نصيب الغائب ويحفظ ثم اغان حضروا جازوا لاضمن قيمتها فام لم يحضر فكذلك القطعة يتصدق وهذا استقصاؤه وبه نأخذ * بنى أحدهما في أرض مشتركة بلا إذن شريكه لشريكه النقص لان له ولاية النقص في حصته وان لا يميز دار بينهما ثم ايا على أن يسكن هذا وما وهذا وما أو يواجر

هذا عام وهذا عام اختلقوا ولا يظهر أنه يجوز أن استوت الغلتان * وان تفاضل في نوبة أحدهما يشتركان في الفضل وبه يبقى * وكذا التباين في الدارين على السكنى والغلة جائز إذا تراضيا لان عند الامام رجحه الله قسمة الجبر لا تجزى في الدور فكذا القسمة بطريق التباين * وقد كثر من الاتمة ان القاضي يجبر الآن في الدار اذا أغلت في يد أحدهما أكثر مما أغلت في يد الآخر لا يرجع الاخر على صاحبه بشئ * ولو كان عبد بينهما مطلب أحدهما المهايأة في الخدمة وأبي الآخر يجبر الا بي * بقرة بين اثنين وأضعاء على أن تكون عند كل منهما نصف شهر يحلب لبنها فالحاها بأه هذه باطلة ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان أحده لانه هبة مشاع يحتمل القسمة الآن يجعله في حل بعد الاستهلاك لانه هبة الدين فيجوز وان مشاعا * وعن محمد أرض بينهما بنى فيها أحدهما وطلب الآخر الرفع بقسم الأرض فأوقع من البناء في نصيب غير الباني برفع * سئل أبو القاسم عن امرأتهما أرض اتخذتا بنى في الأرض بمجدة في حياتهما فماتت عن ابن (ع ٣٣) وابنة وترك الأرض بينهما فكان الآن

يرفع كل عام الجذوع ويسع ولا يعطى أخيه منه شيئا فطلبت حصتها قال ان كان الاخ تكلف اتخاذ الجذوع لاذنهما فكلامه وهو ظالم لهما ولو المانع عن اتخاذ الجذوع في الأرض المشتركة

نوع في عمارة الحائط المشترك

* جدار بين كرمين انهم دم فاستعدى أحدهما الى الحاكم عند سيدهما صاحبه فامر الحاكم البناء برضا المستعدى على أن يبنى جدارا أو يأخذ الجذوع فبنى كأنه أن يأخذ الجذوع منهم جميعا * وفي الامالى حائط بينهما للاحدهما عليه جذوع لالاخر انهم دم فطالب واضع الجذوع شريكه بالبناء فأمنع لا يجبر ويقال لهما ان شئنا قسمنا أرض الحائط وان شاء صاحب الجذوع بناءه ووضع عليه جذوعه قبل القسمة وان أراد صاحب الجذوع البناء

الشفعة للجار لان الشفعة ما ثبتت الا باقراره واقرار الانسان ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكر محمد رجحه الله تعالى أن صاحب الدار اذا أقر أن الدار التي في يده لفلان أن المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار وطريقه ما قلنا فان قال البائع أخاف أن يصير شريكى بالقرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة أن يدخل بينهما من يتقان به فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالسهم باقي الدار فتحصل الشفعة لهما (وحيلة أخرى) أنه اذا أراد شراء الدار بمائة درهم يشتريها في الظاهر بألف درهم أو أكثر ويدفع الى البائع بالالف ثوب قيمته مائة درهم أو عشرة ذنانير قيمته مائة درهم فاذا جاء الشفعيع لا يمكنه أن يأخذ الا بثن الظاهر وهو لا يرغب فيه لكثرة (وحيلة أخرى) أن يقول المشتري للشفيع ان أحببت أولئكها بعاشرتيت فعلت ذلك فاذا قال الشفعيع نعم وليتها بطلت الشفعة لانه لا يرغب عن الشفعة حين طلب التولية لان الاخذ بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا بشرأ آخر والاعراض عن الشفعة يبطل الاخذ بالشفعة وكذلك اذا قال المشتري للشفيع ان أحببت بعتا منك دون الثمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفيعته وفي العيون سواء فعل ذلك قبل الطلب أو بعده وكذلك لو أرسل المشتري رسولا الى الشفعيع حتى قال للشفيع على الوجه الذي قلنا فاذا قال الشفعيع محسبانم تبطل شفيعته (وحيلة أخرى) أن يتصدق البائع والمشتري أن البيع كان فاسدا أو كان تجسئة أو كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قولهما واذا قبلنا قولهما لا يجب للشفيع الشفعة لما عرف أن ثبوت حق الشفعة يعتمد زوال ملك البائع بسبب صحح ولم يوجد في هذه المسائل (وحيلة أخرى) أن يأمر المشتري رجلا حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل أن يشتريها فلان المشتري فاذا قال الشفعيع صدقت بطلت شفيعته لانه لما أقر أن شراء المشتري كان بعد شرائه فقد أقر أن شراء المشتري لم يصح فصار مقررا بطلان الشفعة لان حق الشفعة يستدعي شراء صححا وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع فقال الشفعيع نعم تبطل شفيعته لانه صار مقررا بأن شراء المشتري لم يصح فصار مقررا بطلان شفيعته وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان أحببت أحط من عنهما عشرة ذنانير فقال الشفعيع نعم قدأحببت بطلت شفيعته وكان القاضي الامام أبو يعلى رجحه الله تعالى يقول انما تبطل شفيعته اذا قال أحطك من عنهما عشرة ذنانير أو أبيعها منك بتسعين دينار فقال الشفعيع نعم لانه أعرض عن الاخذ بالشفعة لما رغب في شرائه بأقل من المائة أما اذا لم يقبل أو أبيعها منك بتسعين دينار الا تبطل شفيعته لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة لانه يجوز أنه قصد حط العشرة ليأخذها بالعقد الاول وكذلك اذا قال الشفعيع للمشتري حط عني عشرة قال بعد ذلك على أن يتبعني الباقي بتسعين دينار تبطل شفيعته والا فلا (وجه آخر) أن يشتري ويجعل الشفعيع

والآخر القسمة يقسم انصافا * وعن ابن سلمة حائط بينهما عليه جولة انهم دم فبناه أحدهما فالباني منع الثاني عن وضع الجذوع حتى يأخذ نصف النفقة ولا يكون متطوعا وقال الامام الاسكاف ان الحائط بحال لو قسمت أرضه أصاب حصته مقدار ما يبنى عليه بناء محكم فهو متطوع في البناء وان بحال لو قسم لا يصيبه قدر ما يبنى عليه محكم لا يكون متطوعا ويرجع نصف ما أنفق ان أراد وضع الجذوع وعن ابن سماعة انه يرجع في الحائط لانه حق وضع الجذوع في الحائط * وفي النوازل جدار بينهما عليه جولة فهو الجدار فرفعه أحدهما وبناءه من خالص ماله ومنع الآخر من وضع جواته عليه على ما كان في القديم قال أبو بكر ان الجدار عريضا بحيث لو قسمت أرضه أصاب كلا موضع بقدر على أن يبنى عليه حائط ليس له المنع لانه يقدر أن يقول اصاحبه لما ذم في نصيبك وترك نصيبى * وان لم يكن الحائط ذلك العرض فليس لصاحب الباني الوضع قبل اعطائه نصف القيمة * فان القضيه هذا البناء اذن الحاكم ولو لا امر لارجوع كالعلو والسفل انهم ما بنى صاحب العلو بلامره وقال الهندواني في حائط عليه جواته ماسقط وبناء أحدهما بالاذن صاحبه يمنع صاحبه من وضع

الحولة حتى يعطيه نصف قيمته مبنيا وان كان بناه باذنه ليس له منعه لكن يرجع عليه بنصف القيمة التي ذهبت في البناء وهذا الجواب اذا كان الحائط بعد الهدم لا يحتمل القسمة أي اذا قسم لا يصيب كلاً منهم ما يحتمل بناء موضع عليه حولته * وان أصل الحائط يحتمل القسمة ان بني باذنه فالجواب كالأول وان بلاذنه لم يمنعه من البناء حتى يصطلح على شيء * وقال الامام الاسكافي في جدار بينهما تهدموا أحدهما غائب فبقي الحاضر في ملكه جدار من خشب وبقي موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب وأراد البناء في موضع الحائط القديم جدار من خشب وجاره الآخر يابى ان أراد ان يبني على طرف الحائط مما يلي جاره ويجعل ساحة أس الحائط الى ملكه ليس له ذلك وان أراد البناء على الغلط الذي كان الحائط الأول أو يبني حائطاً أدق من ذلك في وسط الأس ويدع الفضل من أسه نصفاً مما يلي شريكه ونصفاً مما يلي ملكه فله ذلك * وفي الفضل حائط بينهما وهو لا يؤمن ضرر سقوطه (٤٣٤) فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر بجيز على نقضه * هدم جدارا بينهما ثم بناه أحدهما بماله

والآخر لا يعطيه النصفه ويقول لا أضع أنا على الحائط حوله له الرجوع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير الباقي عليه حوله لأنه كان له حق وضع الحولة في الأصل والباقي لم يصير متطوعاً في البناء وهو كالأموار وقال القاضي الامام على السعدي ليس له أن يرجع لكن يمنع صاحبه من الانتفاع حتى يوفيه حقه * ولو نقض الشر يكان الجدار فأراد أحدهما أن يرفعه أطول مما كان ليس للشريك أن يمنعه الآن يكون شيئاً خارجاً عن العادة لأن أسفل الحائط والأس مشتركه وفي التوازل قال أبو القاسم حائط بينهما لا أحدهما عليه غرفة ولا آخر عليه سقف فهدما الحائط من أسفله ورفعا أعلاه بالاساطين فلما بلغ البناء موضع سقف هذا أي صاحب السقف أن يبني بعد ذلك لا يجبر أن يتفق فيما جاوز ذلك

الكفيل في البيع بالثمن أو بالعهد فلا شفعة له كذا في التتارخانية *

الفصل الحادي والعشرون في الكفالة

رجل أراد أن يأخذ من رجل كفيلاً لا يقدر الكفيل أن يبرأ عن الكفالة تسليماً المكفول به ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك أن يقول الكفيل قد كفلت لك بنفس فلان على أي كلفا فعتة اليك فأنما كفيل بنفسه كفالة بمجدة فهذا جائز وأنه مروى عن الحسن بن زباد رجه الله تعالى وليس عن أصحابنا فيه رواية وفي الوكالة في نظيره اختلاف المشايخ من أهل الشروط وهو ما اذا وكل رجلاً في حادثة ثم قال للوكيل كلما عزلت فأنت وكيلي على قول عامة المشايخ رجه الله تعالى لا تجدد الوكالة وعلى قول أبي زيد الشروطي رجه الله تعالى تجدد الوكالة على قياسها والله تعالى أعلم كذا في التتارخانية *

الفصل الثاني والعشرون في الحوالة

رجل له على رجل مال وأراد الذي عليه المال أن يحيله على رجل به هذا المال على أنه ان مات المحتال عليه مفلساً لا يرجع الطالب على المحيل بماله عليه والوجه في ذلك أن يقر المحيل والمحتال له (١) في كتاب الحوالة أن هذا المحيل أحال هذا المال على فلان ويسميان رجلاً بمجهول ولا يعرف وقبل ذلك الرجل الحوالة (٢) ثم ان ذلك الرجل المحتال عليه أحال هذا المحتال له بهذا المال على هذا المحتال عليه فإذا فعلا على هذا الوجه ثم مات هذا المحتال عليه مفلساً لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحيل الأول لأن المحيل الأول ما أحال المحتال له على هذا المحتال عليه انما أحاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل عن افلاس واذا أراد المطلوب أن يحيل الطالب بالمال على غيره لم يقل الطالب للمطلوب أنت عندى أو ثقتي من المحتال عليه ولا آمن أن يتوى ما لي ان أحلت به عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ الاصيل فالحيلة أن يضمن غريم المطلوب للطالب عن المطلوب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان للطالب أن يأخذ أيهما شاء فيحصل مقصوده ما جبهما *

وجه آخر في ذلك أن يترك الطالب حتى يقبض الدين ويجعله قصاصاً بماله فيجوز أما التوكيل (١) قوله في كتاب الحوالة يعني أنه يكتب في صك الحوالة انها على مجهول ثم المجهول يحيل على معلوم الخ اه (٢) قوله ثم ان ذلك الرجل المحتال عليه يعني المجهول وحاصله أن يحيل الرجل المجهول على معلوم فيطالب به المحتال له فإذا مات هذا المجهول مفلساً لم يكن للطالب أن يطالب المحيل الأول لأنه ما أحاله عليه انما أحاله على رجل آخر وهو المجهول ولم يعرف موته مفلساً اه بجزاوى

* قال الامام الاسكافي حائط بينهما طوله مائة ذراع تخسون منها مستوية أرض الدارين وتخسون ذراعاً سطح إحدى الدارين يقبضه مستوياً أرضاً داراً لا آخر فأنهم الجدار كيف شانه قال النصف الذي أرض دار به مساوياً عليهم ما عمارته والنصف الآخر على البيت الأسفل عمارته الى أن ينتهي الى أطراف عوارضه ثم ما فوق ذلك عليهم ما عمارته * وفي التوازل جدار بينهما بيت أحدهما أسفل وبيت الآخر على قدر ذراع أو ذراعين فأنهم فقال صاحب الأعلى له صاحب الأسفل ابن الى حد أسى ثم بقى جميعاً ليس له ذلك بل يبنيهما جميعاً من أعلاه الى أسفله * وقال السعدي وان كان بيت أحدهما أسفل بأربعة أذرع أو نحوه قدر ما يتمكن أن يتخذ بيتاً فاصلاً له على صاحب الأسفل حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر لانه كالحائطين علو وسفل وقيل يبنيان الكل وهو قول أبي القاسم ثم يرجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتركان وقيل ان من ملكه الى ملك غيره قدر ذراع فهو على مالكه وان تجاوزه فله ما * وفي التوازل حائط بينهما تهدموا جانبيه وظهر انهما ذو طائفتين متلاصقتين فأراد أحدهما أن يرفع جداره فقط وزعم أنه يكفي للستر وقال الآخر لو فعلت ذلك يضعف حائطي وينهدم فان كان سبق

منهما اقراران الجدار كله بينهما قبل ان تكشف انهما جدران فان فهو بينهما لا يملك أحدهما احداث شيء فيه بلا اذن شريكه وان لم يسبق اقرار كذلك فكل منهما احداث ما شاء فيه بلا اذن الآخر لانهما جدران ظاهر افسار كالو اقرآن كل حائط لصاحبه حائط بينهما هما عليه جملة والحائط طاق في وجهه آخر أراد من اليه الطاق ان يجعل خورستانا يضع فيه الاواني فتعنه جاره الاخر ان الطاق من تفعامن الأساس ليس له ان يحدث فيه حدثا بلا اذن شريكه وان كان فريحة في أصل الحائط بان تركت عند ما بنى ان اقر من اليه الوجهه بانها بينهما فكذلك وان ادعاها لنفسه كان له احداث ما شاء فيها لم يتعرض بالبناء قال أبو بكر رحمه الله جدار بينهما هما عليه جملة لكن جملة أحدهما اسفل أراد رفعه ووضع به باراء جملة الاخر له ذلك وليس لصاحبه المنع ولو جملة آخر في الوسط والاخر في اعلاه أراد صاحب الوسط ان يجعله في اعلاه والجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ان كان لا يدخل على (٤٣٥) صاحب الاعلى بذلك ضرر فعمل وان

أضر لا ولو لأحدهما عليه جملة لا لا آخر أراد هو أيضا ان يضع عليه مثل حوله ان كانت حوائسه عليه محدثة له أيضا ذلك وان كانت جملة الاول قد بدت ليس للثاني الوضع وقال الفقيه ان كان الحائط يحتمل الوضع للثاني أيضا الوضع مطلقا لا ذكر أصحابنا ان جذوع أحدهما ان كانت أكثر من جذوع الآخر ان تساوى مع صاحب الاكثر ان كان الحائط يحتمل ذلك ولم يشترطوا قدما ولا حديثا وقال أبو القاسم في حائط لهما لأحدهما عليه جذوع وأراد الآخر ان ينصب عليه أيضا جذوعا والجدار لا يتحتملها فان كانا مقربين بان الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت خط جعلك لتستوي مع صاحبك وان شئت خط عنه قد رما يتمكن شريكك من الحبل لان البناء الذي

يقبض الدين جفوا زه ظاهرا وأما جعل المقبوض قصاصا بعماله ظاهرا أيضا لان طريق قضاء الدين بهذا على ما عرف في موضعه فان قال المطالب أخاف أن يقبض الطالب من غريمي ويقول ضاع قبل أن أقبضه لنفسى ويكون القول له في ذلك معنى هذه المسئلة أن المطالب لما وكل الطالب بقبض الدين من غريمه ولم يقل أقبضه لنفسى قبض الطالب للمطالب أو لا ثم يحتاج الطالب الى تجديد القبض لنفسه ليقع القبض للطالب لان المقبوض في يد الوكيل أمانة والقبض لنفسه قبض ضمان وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فحتاج الى تجديد القبض لنفسه وإذا قال هلك المقبوض قبل أن أقبض لنفسى فقد ادعى هلاك الامانة قبل احداث سبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تفسير المسئلة فالثقة له أن يأمر المطالب غريمه بهذا أن يضمن عنه المال للمطالب على أن يأخذ به أي ما شاء فاذا فعل ذلك صار المال عليه ما فاذا أخذ الطالب من غريم المطالب شيئا بصيرا أخذ لنفسه ولو هلك لم يملك عليه كذا في الذخيرة

الفصل الثالث والعشرون في الصلح

قال محمد رحمه الله تعالى في حبل الاصل رجل له على رجل ألف درهم صاحبه منها على مائة درهم يؤتيه اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فعليه ما تئاد درهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى فهذه المسئلة على هذه الصورة والوضع لم يذكرها محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح انه هي من خصائص كتاب الحبل والحكم فيها أن المطالب لو بذل مائة في الوقت المشروط برى عن الباقي واذا لم يؤد فعليه ما تئاد درهم وانما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلاثة فصول (أحدها) اذا كان لرجل على رجل ألف درهم وقال صاحب المال للمدبون حططت عنك خمسمائة لتؤدى خمسمائة غدا الى أو قال لتؤدى الى خمسمائة غدا وقيل الاخرى ذكر أن الصلح والحط جائز ان أدى المدبون اليه خمسمائة غدا ولم يؤد (الثاني) اذا قال حططت عنك خمسمائة على أن تعجل خمسمائة فان لم تعجل فالألف عليك على حالها وقبل الاخرى ذكر أن المدبون ان يحل خمسمائة فهو برى عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالألف عليه بما لها وهذا استحسان والقياس أن الألف على المدبون على حالها على الخمسمائة أو لم يعجل وبالقياص أخذ به بعض الناس (الثالث) اذا قال حططت عنك خمسمائة على أن تعجل خمسمائة ولم يرد على هذا وكيفية خلافه قال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يحل خمسمائة برى عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالألف عليه على حالها وبطل الصلح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل الصلح وعلى المطالب خمسمائة على الخمسمائة أو لم يعجل فهذا جله ما أورده محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح (جئنا الى مسئلة كتاب الحبل) فصورتها وحكمها ما ذكرنا وانما ذكر محمد رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في مسئلة كتاب الحبل ليس أن

(٥٤ - فتاوى سادس) عليه ان بناء بلا اذن صاحبه فهو ظالم وان باذنه فعارية أرايت دارا بين احدهما رجلين ساكن فإراد الاخر أيضا ان يسكن والدار لا تنسعهما فانما يتبايان وعن أبي بكر خلاف هذا ويقول أبي القاسم ناخذ حائط لرجل عليه جذوع شاخته في دار جاره فإراد صاحب الدار قطعه ان يحال يمكن البناء عليها ولو لم يملك له القطع وان يحال لا يقدر على البناء عليها الحال وعسى يقدر عليه في ثانی الحال بان تصير الدار لمكالا لا يقطع أيضا وصاحب الدار التي فيها رؤس الجذوع لا يملك ان يبنى عليها أيضا وان كان رؤس الجذوع صغارا لا يقطع لانا علمنا ان الاخراج لم يكن للبناء عليها فاعلمنا ان الاخراج بلا فائدة فيقدر على قطعها وفي المحبوس ان كان لا يحتمل البناء لصاحب الدار ان يطالب صاحب الجذوع بتفريغ هو امداره فان لم يفعل يرفع الى الحاكم كيما أمره بالتفريغ فان لم يرفع وقطع نفسه هل يضمن اختلافوا فيه وعلى هذا غصان الشجرة تثبت في كرم غيره فقطعها قبل الرفع الى الحاكم لتضردها ومنهم من قال في الكرم لا يضمن وفي الجذوع

يضمن ومنهم من عكس الجواب قال الامام الخوافي الصحيح انه لا يضمن في الفصلين وقيل ان كان موضع القطع معلوما له القطع بنفسه وان مختلفا وعن الثاني في جدار بينهما هما ان يسماه فاني أحدهما أجبره الآخر وعن محمد بن حاتم بن دارين سقط حتى بدا أسفله قال أحد الشريكين اقسام وقال الآخر لا اقسام بينهما الجواز ان يقع نصيب كل منهما اذا قسم مما يلي الآخر الثالث في الحائط يتنازع اثنان فيه أحدهما ادعى الحائط اثنان وغلق الباب الى أحدهما يقضي بالحائط والباب بينهما عند وعندهما الحائط كذلك والباب الذي غلقه اليه وأجمعوا للباب غلقان في كل جانب واحد فهو بينهما ادعى حائطا واودس الحائط متصلا بينهما آخر ولا عليه لاحدهما جذوع أو غيرهما يحكم به بينهما وان لاحدهما عليه هرادي أو بوري فكذلك وان لاحدهما عليه جذوع لا لا آخر فهو والذي عليه جذوعه وان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شيء للاخر أوله (٤٣٦) عليه هرادي قيل لا يترجح جذوع لان الحائط لا يبنى لذى جذع وعن محمد بن جهم

هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها كافي مسئلة كتاب الصلح فاما في مسئلة كتاب الحيل ففيها مخالف قيل المخالف زفر وقيل ابن أبي الجلي فان طلبا حيلة حتى يجوز هذا ايضا لا خلاف في الحيلة في ذلك ما أشار اليه محمد بن جهم الله تعالى فقال يحيط رب المال عن المدينين ثمانية يبق مائت درهم فصالحهم من هاتين المائتين على مائة يودعها اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما ومثل هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نظرا لان فيها تليق البراءة عما زاد على المائة الى تمام المائتين ايضا وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرح الحيل أن هذا الصلح جائز بالاتفاق وفي الواقعات السمرقندية اذا كان رجل على رجل ألف درهم صالحه منها على مائة درهم الى شهر فان لم يعطها الى شهر فربنا درهم فهذا لا يجوز وان كان هذا الصلح حطالا ان المحطوط مجهول وهو تسمة ان أو فاده مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالمحطوط ثمانية وجهاته المحطوط تمنع صحة الحط فيجب أن يكون الجواب في مسئلة الحيل كذلك يكون في المسئلة روايتان اذا فرق بين المستأين (رجل) مات وترك ابنا وامراة وفي أيديهم ما دار جهم رجل وادعى أن هذه الدار داره فصالحاه من دعواه على مال فهذه المسئلة على وجهين ان كانا صالحاه على غير اقرار فالملك لهما ثمانا والدار بينهما ثمانا وان كانا صالحاه على اقراره فلهما ثمانا والدار بينهما نصفين والدار بينهما نصفين فان طلبا حيلة حتى يكون الصلح عن اقراره وتكون الدار بينهما ثمانا والمال بينهما ثمانا فالحيلة أن يصالح رجل أجنبي عنهم على اقراره على أن يسلم للمرأة الثمن وللأبن سبعة أثمان فاذا وقع الصلح على هذا الوجه صح الصلح وكانت الدار بينهما ثمانا ثم يرجع المصالح عليهم ما يبدل الصلح أثمانا كانا امرأه بالصلح وانما كان كذلك لان اقرار الأجنبي لا يصح في حقهما فكان صلحه مسقطا دعوى المدعي فاذا سقطت دعواه صارت الدار لهما كة لهما بجهة الارث فتكون على ثمانية وبدل الصلح يكون كذلك وكرشمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شرح حيل الاصل وقال الحيلة أن يقر المدعي بالدار ثم يصالحاه منها على كذا على أن يكون للمرأة ثمن الدار وللأبن سبعة أثمان فاذا صرحا بذلك كان الملك في الدار بينهما على ما صرح به والثن كذلك بمنزلة ما لو اشترا دارا على أن يكون لاحدهما ثمانا وللآخر سبعة أثمان (رجل) مات وترك دراهم وذنابرا وعروضا فادورثة الزوج أن يصالحوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم أو على ذنابرا اعلم بأن هذه المسئلة لا تختص بوجهين (الأول) اذا لم يكن في التركة دين وقد ترك الزوج دراهم وعروضا وصولحت على دراهم ان كان ما أخذت من الدراهم أكثر من نصيبها من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل والباقي بقابلة العروض غير أن ما يخص الدراهم من الدراهم يكون صرفا فيشترط قبض البسدين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين

الله انه يحكم به وان لاحدهما عليه جذع وللآخر عشر جذوع فالحائط لصاحب العشرة والذي جذع موضع جذعه وفي كتاب الصلح الحائط لصاحب الجذوع ولا ينزع جذع الآخر هو الصحيح وعن الثاني ان الحائط بينهما على أحد عشر ولو لاحدهما جذعان وللآخر عشرة قيل جذعان بكذع وقيل كالثلاثة ولو لاحدهما ثلاثة وللآخر عشرة فبينهما ولو لاحدهما خمسة وللآخر عشرة فانصافا وفي كتاب الصلح أسلانا وان كان الحائط متصلا بينهما يقضي لصاحب الاتصال والاتصال نوعان اتصال تربيعة واتصال ملازقة واتصال التربيعة ان يكون انصاف كل لبن من الحائطين داخل في انصاف لبن الآخر ولومن الخشب

ان تكون ساجة أحدهما مربعة في الآخر فان كان كلا الاتصالين تربيعة أو مجاورة يحكم بينهما وان لاحدهما تربيعة والاتصال تربيعة وان لاحدهما اتصال تربيعة وللآخر جذوع فصاحب الاتصال أولى والجذوع أولى من اتصال الملازقة واتصال التربيعة لا يكتفي من جانب فعلى رواية الطحاوي يكفي وهو الاظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع وان برهنوا يحكم لهما وان لاحدهما البينة قضى له وفي النصف الذي في يده قضا ترك حتى لو برهن الآخر يحكم له به ولو لاحدهما عليه خص وللآخر جذوع استويا وكذلك كان محصا من ناحية أحدهما وان برهن الثالث ان أحد الرجلين أقر له بالحائط يحكم له بخصته وان كان لاحدهما عليه أزج من لبن فالحائط لصاحب الأزج ولو تصادقا ان الحائط لاحدهما بعينه والخشب للاخر لصاحب الحائط ان يأمه برفع الخشب وانصاف انه ليس له ذلك وعن الثاني في الظلة يكون على الطريق على حائطين أحدهما في ملك صاحب الظلة والآخر

في فناءه عليه خشب الظلة فاختصم صاحب الظلة وصاحب الدار ان تنازعا في الحائط ذكر في الاقضية انه لصاحب الظلة واليه اشار محمد رحمه الله وقال بعض المشايخ يحكم به لصاحب الدار وان اتفقا على ان الحائط ملك لصاحب الدار لكن اختلفا وقال صاحب الدار رفع خشبك فظاهر المذهب عن اصحابنا ان القول لصاحب الدار خلا لما قاله الخصاص حائط بينهما أراد أحدهما القسمة لا يقسم ويتناول الحائيات الحدود لان الزجر ماعن اتلاف النفس وحصوله بالقصاص ولو بالاشبهة عمد أو بالدية لو خطأ أو عن اختلاط الانساب وانه أيضا اتلاف الولد لعدم من يربيه أو عن العرض وذلك بحد القذف أو عن تلف المال بالسرقة وذلك بقطع آله الاخذ واعتراض بين الحائيات والحدود باب ما يمنع وما لا يمنع لانه من مزبل اشراع الجناح أو الجرح في الطريق كما ذكرنا في كتاب الحدود وفيه فصلان الأول في القذف قيل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يكن فقال آخر فعل كاه أو فعل هذا كاه لا يكون (٤٣٧) قذف لانه لم يسمه ولم يكنه ولو قال انه فعله كله فقذف ويروى

ان رجلا امر بامرأة يقال لها ام عمران المجنونة فقالت له يا ابن الزانية فدعاها ابن أبي ليلى وضربها في الجامع حدين فاعته فسمع الامام رحمه الله به وقال أخطأ القاضي في سبعة المجنونة لا تحدد الحد لا يقام في المسجد واقام حدين في القذف لهما بلفظ واحد ولا يجب الا واحد وان قذف بلفظ جماعة ولا يوالى بين حدين حتى يخفى الأول واقام بلا طلب الخصم ولا يقام عليها الحد وهي فاعته قال لهما أحد كازان فقيل أهو هذا قال لا احد عليه لان أصل الكلام ليس بقذف ولو قال لجماعة كنكم زان الا واحد ايجد ولكل واحد ان يدعى مالم يعين المستثنى وذكر الطحاوي تعزير اشرف الاشراف كالفقه والعلمانية ان يقول له الحاكم بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير

لنصيبهما من التركة لان نصيبهما من التركة أمانة في هذه الحالة في أيديهم ثم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فان صار نصيبهما مضمونا على الورثة بان كانوا جاحدين بتركه أو مقرين بالآثم كانوا مائنين نصيبهما من التركة الا ان لا يحتاج الى قبض البدلين في المجلس لان قبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج الى قبض بدل الصلح لا غير وان كان ما أخذت مثل نصيبهما الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض خاليا عن العوض وكذلك اذا كان ما أخذت أقل من نصيبهما الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض مع بعض الدراهم خاليا عن العوض فتعذر تجويز هذا الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تجويزه بطريق الابرار عن الباقي لان التركة عين والابرار على الاعيان باطل قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى انما يبطل الصلح على مثل نصيبهما الدراهم أو على أقل من نصيبهما الدراهم حالة التصديق وأما حالة المناكحة فالصلح جائز لان حالة المناكحة المعطى يعطى المال لقطع المناكحة وتقديمه يمينه فلا يتمكّن الربا والى هذا أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبهما الدراهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح لان هذا الصلح فاسد من وجهين صحيح من وجه فبكانت العبرة بجانب الفساد وان صولحت على عرض أو دنائير جاز وان قل لانه لا يتمكّن الربا في خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب وان كانت تركه الزوج دنائير أو عروضاً فصولحت على دنائير فهو على التفصيل التي قلنا في الدراهم وان صولحت على دراهم جاز على كل حال وان كانت تركه الزوج دراهم ودنائير وعروض فصولحت على دراهم أو على دنائير لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح أكثر من نصيبهما ذلك النقد حتى يكون المثل للمثل من النقد والباقي بازاء العروض والنقد لا يخسر وان صولحت على دراهم ودنائير جاز على كل حال ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب الآن ما يخص الدراهم من الدناير وما يخص الدناير من الدراهم صرف فيبشرط قبض البدلين في المجلس وما يخص العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير ان هذه الحيلة مستقيمة عند علماء الثلاثة رحمه الله تعالى غير مستقيمة عند زفر رحمه الله تعالى لانه لا يصرف الجنس الى خلاف الجنس على ما عرف في مسئلة الاكراه فالثقة على قول الكل أن يصالحوها من جميع نصيبهما من جميع تركه الزوج على عرض واحد بعينه ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة حصتها من جلة التركة وهذا مشكل لان جواز هذا الصلح بطريق البيع الآن هذا يبيع لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع مالم يعلم البائع والمشتري مقداره اذا كان لا يحتاج فيه الى التسليم جائز لا يرى أن من أقر أنه غصب من فلان شيئا أو أقر أن فلانا أودعه شيئا ثم ان المقر اشتري ذلك الشيء من المقر له جائز وان كانا لا يعرفان مقداره كذا هنا فان كانت التركة مجهولة لا يدري ما هي ذكر الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى في شرح

الاشراف كالهاقنة الاعلام والجزا الى باب الحاصكم وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام والجزا الى باب الحاصكم وتعزير النشائس الاعلام والجزا والحبس والضرب بعده والتعزير باخذ المال ان المصلحة فيه جائزة قال مولانا خاتمة الجنه سدين مولانا ركن الدين أبو يحيى الخوارزمي رحمه الله معناه ان نأخذ ماله ونودعه فاننا تاب نرده عليه كما عرف في خيول البغاة وسلاحهم وصوره الامام ظهير الدين القزويني الخوارزمي قالوا ومن جلسته من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال عبد أساء الادب يؤذيه المولى ويعززه ولا يجاوز نفسه الحد وكذا المرأة الساحرا ادعى أنه يخلق ما يفعله يقتل ان لم يتب وكذا الساحرة ان اعتقدت ذلك بالاثروان كانت المرتدة لا تقتل يتخذ له للناس ويفرق بين المروءة بوجه تلك اللعبة هذا وهو يحكم بارتداده ويقتل ذكره في الفتاوى مطلقا وهذا محمول على ما اذا اعتقد أن له أثرا علم ان ابن فلان يتعاطى لنا كرا ونقع في قلبه ان أباه لو كتب اليه يقدر على منعه بجل له ان يكتب اليه وان

وقع في قلبه انه لا يقدر ان يقع به انه يقدر لا يكتب وكذا بين الزوج ونزوحته والسلطان والريعية
 لا يحد ويعز * تزوج بغيره ولورضا ودخل يحد ولا مهر وعنده المهر لا الحد والفتوى على قولهما * زنى بامرأة في دبرها يحد اجاعا
 من الزنا يادان والطحاوي انه على الخلاف * لا يحد بامته او امرأته او عبده لاحد * مستلق على قفاه جاءت امرأة وقضت حاجتها منه يحد ان اقر
 اربعاً ثم رجع وقال والله ما اقررت لا يحد * شرب الخمر فضر به بعض الحد ثم شرب ثانياً يضرب حداً تاماً مسة قبلاً وكذا الزاني وفي القذف يكفل
 الاول ويسقط الثاني * دخل صاحب المذهب مدينة سيدنا عليه الصلاة والسلام فرأى جمعا اجتمعوا يحدوا ووجدوا عنده ركوة خمر فقال لم
 يحدونه قالوا لا عندنا الشرب قال معه آله الزنا ايضا فارجموه وهذا حق لان جل الخمر يجوز ان يكون للتخليل ولا راقته كما هو اللائق
 بحال المسلم * وفي شرح الطحاوي وطى (٤٣٨) بهيمة يعز فان كانت له تدبج ولا تؤكل وعن الفاروق رضى الله عنه انها تحرق وفي الصغرى

كتاب الشروط انه لا يجوز الصلح على المكيل والموزون لما فيه من احتمال الربا بان كان في التركة مكيل أو
 موزون ونصيبهم من ذلك مثل بدل الصلح أو أكثر وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح لانه
 يحتمل أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يحتمل أن يكون نصيبهم من ذلك أكثر من بدل الصلح
 أو أقل فذلك في نفسه احتمال الاحتمال وذلك لا يكون معتبرا وان كانت التركة عقارا وأراضى وحيوانا
 وأمتعة وكل ذلك في أيدي المتدعي عليهم إلا أن المدعى لا يدري ما هو فصولها هم على مكيل أو موزون جاز وقد
 مرت جنس هذا (الوجه الثاني) اذا كان في التركة دين فان أدخلوا الدين في الصلح بأن صالحواهم من الدين
 والعين على مال أو صالحوها على أن تأخذهم الدين من الغريم وتترك حقها في سائر الاموال وكل ذلك باطل
 لانه غلبت الدين من غير من عليه الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لان العقد واحد
 وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة في الدين على الغريم بينهم على فرائض الله تعالى وهذا
 نوع حيلة في تصحيح هذا الصلح أن يستثنوا الدين ويذكروا في الوثيقة ما خلا الدين وان أرادوا ادخال الدين
 في الصلح فالوجه أن تستقرض المرأة من الورثة مثل نصيبهم من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم لمعطهم
 من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصالحونها عن بقية المال فيصير جميع الدين والعين ملكا لهم أو يجاوزوا
 للمرأة نصيبها يعني الورثة من الدين من أموالهم متطوعين عن الغريم فان قضاء الدين عن غيره متطوعا جائز ثم
 يصالحونها عما بقي فالأقراض أنفع في حق الورثة حتى أنهم لو لم يصالوا إلى حقهم من الديون يرجعون بما أدوا على
 المرأة أو لو عالجوا نصيبها متطوعين لا يصالون إلى ما أدوا لامن جهة الغريم ولامن جهة المرأة لانه لا رجوع
 للتطوع على أحد وان أبت الورثة أن يقرضوا نصيبهم من الدين فالحيلة أن تستقرض نصيبهم من الدين من
 رجل ويحبل نصيبهم من الدين ثم يصالحونها عن المال العين فان أبي الغريم أن يقرض نصيبها فالحيلة أن
 يبيع الورثة أو واحد منهم عرضا من عروضة من المرأة ما يساوي عشرة بخمسين الذي هو نصيبها وقد يفعل
 الوارث هذا الاجل هذه المنفعة وهو صحة الصلح وخروجها من بين ثم تعجل المرأة بمن ذلك العرض على الغريم
 ثم يصالحونها عن المال العين وان كانت المرأة لا تجيب إلى ذلك مخافة أن يتوى المال على الغريم ويرجع
 الوارث عليها ابشئ العرض فالحيلة أن تقتر المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذي على الغريم وتشهد على نفسها
 بالاستيفاء ثم يصالحونها عن المال العين على ما وصفنا وفي المتن قال هشام رحمه الله تعالى في نوادره قلت
 لأبي يوسف رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أوصى بخدمة عبده سنة فمات الموصى فأراد الوارث أن يشتري
 من الموصى له وصيته في العبد لا يجوز فانه اذا مات لا يورث حق وصيته كالأبورث حق الشفيع في الشفعة
 ولان حقه لا مالية ولا ثمن وعقد البيع والشراء عقد خاص يرد على ماله ثمن وله ماله يسه وعن هذا قلنا ان

انما تؤكل عند الامام ولا
 تحرق وعند الثاني لا تؤكل
 وتحرق كالمكانت عملا يؤكل
 والذي لا يؤكل يحرق ولا يحرق
 قبل الذبح ويضمن الفاعل
 ان يغير قيمتها قال الصدر
 والاعتقاد على رواية شرح
 الطحاوي وذكر في العلم انه
 المختار والاحراق لقطع
 التحدث * اعني دعا امرأته
 فخافه غير هاجمها يحد
 ولو قالت اني امرأتك لا يحد
 وفي الروضة جرد امرأة
 وعانقها وقبلها أو جامعها
 فيمدون الفرج حتى انزل
 عليه التعزير * الزاني اذا حد
 لا يجلس والسارق اذا حد
 يجلس لان الزنا جنابة على
 نفسه والسرقة جنابة على مال
 الغير بخلاف الجلس * ضعيف
 الخلقه اذ الرزم عليه الحد
 وخيف عليه الهلاك لو اقيم
 عليه الحد يحد خفيه فا قدر
 ما يتعمل للمروى انه عليه
 الصلاة والسلام أي فيمجدج
 قد زنى فقال خذوا عنك لافيه

مائة شمر اخ فاجلدوا به * نوع مشتركة بين الحدود والجنائات * كسر الزاني رجل المزين بها يجب الارش في ماله * بيع
 لانه شبه عمد * نفى فافاضها في الجامع جعله خطأ وأوجب الدية على العاقلة وفي المبسوط شبه عمد وأوجب الدية في ماله * وقال الامام
 رحمه الله جامع امرأته وانما صاحبها لا يستمسك البول لاشئ عليه ولو غير ذلك بان كسر رجلها أو يدها أو سننها من * أذهب بكارتها بجمعر أو غيره
 يجب المهر * وفي الجامع الاصغر دفع امرأته بكرا أجنبية ففسدت فذهب عذرتها عليه مهر المثل في ماله ولا تعزير ولا فرق بين الصغيرة
 والكبيرة * دفع امرأته ولم يدخل بها فذهب عذرتها ثم طلقها قبل الدخول عليه نصف المهر وعند محمد ورواية عن الثاني رحمه الله جبيع
 المهر * دفع امرأته ثم تزوجها بعد ذهاب عذرتها بالدفع ودخل بها عليه مهران ذكره أبو حفص الكبير * وفي العمود جارية دفعت جارية
 أخرى فذهب عذرتها عليها صداق مثلها كذا حكمه الفاروق رضى الله عنه * البائع اذا وطئ المبيعة قبل التسليم عنده لا يجب العقر ولو ثيبا

أو بكر أو عندهما يجب العقر لكن إذا كانت بكرًا يجب العقر ونقصان البكارة ويدخل الأقل في الأكثر فعلى هذا إذا وطئ جارية بكرا
 لا انسان ولم يجب المهر ينظر الى العقر ونقصان البكارة فيجب الاكثر منهما ما في صبي بصيرة لاحد عليه وعامه المهر لانه مؤاخذ بافعاله واذن
 لم يصح وان اقر الصبي بذلك لامهر عليه وان بالغة مستكرهه فكذلك وان مطاوعة لامهر لهما الوجهين اما لاذنهما او اسقاط حقها اولانه لو ضمن
 رجوع عليه عليها بكن امر صبي ابشئ ولحقه غرم يرجع عليه على الاثر فلا يقيد الضمان * دعيت أمة صبيًا في زني بها ايضمن المهر لان امرها لم
 يصح في حق المولى * وذكر المحبوبي ادعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه بعز الزوج وكذا المعلم ليس له ان يضرب الصبيان
 فاحشا وان فعل يعزر * قال لغرمه لفظا لا يوجب الحدان عقا لحسن وان جازا بمثله جاز قال الله تعالى ولين انتصرب بعد ظلمه الآية وقال الله تعالى
 لا يحب الله الجهر بالسوء الآية وان الله نظم موجبا للحد لا يجب بمثله تجرزا عن ايجاب الحد على (٤٣٩) نفسه * وقع المكاتب على امرأة

فأفوضها عليه الحد كالأمو

فعل العبد ولا يجب المهر

كلخر اذا وجب عليه الحد

لا يجب المهر وان ادعى شبهة

بان قال تزوجتها أو قال

كانت أمة فاشترتها فانكر

المولى والمرأة يدرا الحد كلخر

ثم ان كانت المرأة مكروهة

يؤاخذ بالمهر حال الانه وان

اتلاف لا ضمان عقد لان

العقد لم يثبت لانكارها

وان مطاوعة لا يؤاخذ بالمهر

للحال لانه لو أخذت منه

المهر للمولى ان يرجع عليها

لانها استعملت عبد الغبر لا

اذنه فلا استيفاء في الحال

لا يقيد كالجنون وقع على

امرأة وطئها ان مكروهة

يجب حال الانه ضمان اتلاف

وان مطاوعة لا لانه لو

وجب كان لولى المجنون ان

يرجع عليهم لانهم امارت

مستعملة للمجنون هذا اذا

ادعى نكاحا وانكرت ولو

صدقته لا يؤاخذ بالمهر حالا

مكروهة او مطاوعة لان

بيع المنافع باطل والاجارة لا تنقد بلفظ البيع والشراء لان البيع والشراء عقد يرد على ماله مالية والمنافع
 لا مالية فيها فلا يرد عليها البيع كذا هنا في مسئلتنا ويدل عليه حق الشفعة فان المشتري اذا اشترى من
 الشفيع حقه بجمال كان الشراء باطلا وكان ذلك تسليما للشفعة وباطلا لحقه قال الشيخ الامام شمس الأئمة
 الحلاف رحمه الله تعالى وجدت هذه المسئلة مشككة ليس لها في الأئمة من يفتحها وانما تشكك هذه المسئلة
 لاشكال هذا الاصل ان البيع لا يرد الا على ماله مالية وتغنية بدليل ما ذكرنا من المسائل وتشكك هذه المسئلة
 لطلاق فان المرأة اذا قالت لزوجها اشتريت طلاق منك بكذا فقال الزوج بعت صح ويقع الطلاق وكذا
 لو باع الزوج منها طلاقا بجمال أو باع بضعها منها بجمال واشترت منه يصح ويجب البذل ولا مالية في نفسها
 ولا تغنية وكذا الامالية في طلاقها ولا تغنية ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع تقتضى
 جواز عقد الاجارة بلفظ البيع وجواز بيع المنافع وجواز بيع الوصية قال الشيخ الامام شمس الأئمة
 الحلاف رحمه الله تعالى ان مشايخنا رجعهم الله تعالى تكلفوا الفرق بينهما ولم يمكنهم ذلك فان الكرخي
 رجعهم الله تعالى أعياء الفرق بينهما حتى رجع عن قول العلماء وقال بان الاجارة تنقد بلفظ البيع وعلى
 قياس قوله في انعقاد الاجارة بلفظ البيع ينبغي أن يقال بجواز بيع الموصى له وصيته من الوارث بجمال ولكن
 ظاهر المبسوط يخالفه واذا لم يجز للوارث ان يشتري من الموصى له وصيته بجمال كيف الحيلة والثقة للوارث
 فيه فالحيلة فيه أن يصالح الوارث الموصى له من وصيته على دراهم مسمومة يدفعها اليه فيجوز ويطلحق
 صاحب الخدمة ويصير العبد للوارث يصنع به ما بدا له من بيع أو غيره وكان ينبغي أن لا يجوز هذا الصلح لان
 هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح اذا كان واقعا على خلاف جنس الحق يعتبر معاوضة وتلك
 وتعد اعتبارها هذا الصلح على ان الموصى له ملك خدمة العبد بغير عوض ومن ملك منفعة بغير عوض
 لا يملك التملك من غيره بعوض كالسهمير والجواب عن هذا أن يقال بأن الصلح متى تعدر اعتباره تملك كانه
 متبرا سقاطا من كل وجه كذا في المحيط

❦ الفصل الرابع والعشرون في الرهن ❦

رجل أراد ان يرهن نصف داره أو نصف ضياعه شائعا لا يجوز عندنا والمسئلة معروفة فان طلبا حيلة فالحيلة
 في ذلك أن يبيع نصف داره أو نصف ضياعه بالمال الذي يريد استقرضه على أن المشتري فيه بالخيار ثلاثة أيام
 فاذا انقضى افسخ المشتري العقد فيبقى المبيع في يده على حكم الرهن بذلك الثمن ان هلك هلك الثمن وان دخله
 عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة فهذه المسئلة نص على أن المشتري في

العقد ثبت بتصادفهما فكان ضمانه ضمان عقد الاضمان اتلاف * وذكر القاضي المراهق تزوج امرأته بلاذن والده ودخل بها وبلغ الاب فرد
 نكاحه لا يجب الحد ولا العقر لان المرأة تزوجت نفسها منتهى العلم بان النكاح غير نافذ فقد رضيت بطلان حقها * غلام ابن اربع عشرة سنة
 جامع امرأته ثمان ثيابا لعقروا لاحد وان بكر او افتضها يلزمه المهر وكذا الأئمة وكذا المجنون وفي النظم غصب أمة وزني بها وهي مطاوعة يجب
 الحد ولا مهر ولا ضمان ان لم يتقصر او ان مكروهة عليه المهر ولا حد وفي المنية ادعى عليها انه وطئ جاريته وحبلت منه وادعى النقصان بهذا
 السبب له ان يحلفه ان انكر الدخول وان حلف له ان يطالب من الحماكم تعزير المدعى ولو برهن المدعى النقصان وفي المحبوبي قبل حرة
 أو أمة أو أجنبية أو عاتق أو مس بشهوة او جامع لافي الفرج يعزرها القاتل والمفعول ان عاقلا بالغامطاوعا وان صغيرا أو صغيرة لا شئ عليه *
 والتعزير حق العبد تقبل فيه شهادة امرأتين مع رجل ويصح البراء والعفو ويحلف المنكرو عن اصحابنا رجعهم الله انه يهدم على صاحب البيت

الذي فيه التحريم لم يرو عنهم في الاحراف شيء * وفي أوسر حال سكره يحد ولو أقرب بالحد وفي سكره لا وفي شرح الطحاوي السكران كالصاح في
أقواله وأفعاله الأفي الردة فانه لا يحرم امرأته وفي المنتقى قال الامام أدرأ عنه كل حد لله تعالى كالزنا والسرقه وكل شيء أقربه فهو جائز لا في
الحدود لله تعالى وقال الثاني رحمه الله ارتداده كفر يلزمه فيه ما يلزم العاقل في الحكم وإذا قذف انسانا يجب حد القذف * ويجوز للعالم
التعزير بالشم لأنه للزجر صالح * وعن الثاني عزرة مائة ومات لانه قد جاء أن أكثر من مائة وان أكثر من مائة ضمن النصف لكن في
بيت المال لان خطأ الحاكم من بيت المال * ذكر الصدر عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق وانواع الفساد في داره حتى لا بأس
بالهجوم على بيت المقدسين وقيل يراق العصباء أيضا على من اعتاد الفسق وان قبل الاشتداد وان كسر دنا المسلم فيه خراستها خلا
يضمن بالاتفاق الا يرى انه يكره الارقاة (٥٣٤) في هذه الحالة وهجم عمر رضي الله عنه على نائحية بالمدينة فوضر بها حتى سقط خمارها فقيل

خيار الشرط للمشتري بعد التسخ مضمون بالثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في يوع الجامع في
باب القبض في البيع وغيره وأما المشتري في خيار الشرط للبائع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كقبول
الفسخ والرذخيار الرؤية والرد بالعيب بقضاء نظير الرذخيار الشرط للمشتري وذكر هذه المسئلة في حيل
الاصل وقال الحيلة أن يبيع المستقرض نصف داره من المقرض على أنه بالخيار الى وقت كذا شهرا
أو أكثر فان رد المال فيه فلا يبيع بينهما وان لم يرد فبالخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة
في كتاب البيوع ولكن هذه الحيلة لا تنافي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا يرى اشتراط الخيار
أكثر من ثلاثة أيام وكذلك ان شرط الخيار للبائع فنقض البائع البيع بعد ما تقابضا فأجاب فيه واحد الا
أن هذا المبيع يكون مضمونا بالقيمة ان هلك أو دخله عيب ويسقط الدين بطريق المقاصة لو كان الدين مثل
قيمة ويراد ان الفضل ان كان هناك فضل (رجل) أراد أن يرتب من رجل رهنا وأراد أن ينتفع بالرهن بان
يكون الزهن أرضا أو ادا المرتب أن يزرعها أو يكون دارا أو ادا المرتب أن يسكنها فالحيلة في ذلك أن يرتب
ذلك الشيء ويقبضه ثم يستعير المرتب ذلك الشيء من الراهن فاذا أعاره أيامه وأذن له بالانتفاع طاب له ذلك
والعارية لا ترفع الرهن ولكن مادام ينتفع به المرتب لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يسقط الدين فاذا
فرغ من الانتفاع يعود رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان عقد الاجارة يسقط الرهن والمسئلة معروفة ثم
ذكر الخصاص رحمه الله تعالى انه اذا ترك الانتفاع بالدار وفرغها تعود رهنا فقديين أن مع ترك الانتفاع
التفريغ شرط ليعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الانتفاع به عادرهنا فظاهر ما ذكر في المبسوط يقتضي
أنه اذا كان المرهون دارا استعارها المرتب من الراهن ونقل اليها متاعه ثم ترك سكناها بعد ذلك بزمان أنها
تعود رهنا وان لم يفرغ الدار وشرط الخصاص رحمه الله تعالى التفريغ فينبغي أن يحفظ هذا من الخصاص
رحمه الله تعالى (رجل) في يديه رهن والراهن غائب فأراد المرتب أن يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل
له بذلك ويحكم بأنهم رهن في يديه فالحيلة أن يأمر المرتب رجلا غريبا حتى يدعى رقبه هذا الرهن ويقدم
المرتب الى القاضي فيقيم المرتب بينة عند القاضي انه رهن عنده فيسمع القاضي بينته على الرهن ويقضى
بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة الغريب فهذا تنصيص من الخصاص رحمه الله تعالى أن البينة على الراهن
مقبولة وان كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش فيه الجواب
في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لسماع البينة على الرهن والمشايع مختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في
كتاب الرهن وقع غلطا من الكاتب والصحيح أنه تقبل هذه البينة كالأوامر قام صاحب اليدينة أن هذا الشيء
في يده ودعيعة من جهة فلان أو مضاربة أو عسبا أو اجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في احسدى

له فيه قال لآخر متلها بعد
اشتهت اهلها بالحرم والتحقت
بالاماء ويروي ان الفقيه
أبا بكر البخاري رحمه الله خرج
الى الرستاق وكانت النساء على
شط النهر كسفات الرؤس
والذراع فقيل له كيف فعلت
هذا فقال لاجرة لهن انما
اشك في ايمانن كلهن
حريبات ويمنع الذي عما منع
المسلم الا شرب الخمر *
غنا ووضروا بالعبيدان
منعوا كالمسلمين لانه لم
يستز منهم * وذكر ظهير
الدين قال لاجنية ياروسى
أوغز أو جلب يحد وكذا
ما شاكلها ومنكر القذف
لا يستخلف * وذكر ظهير الدين
لو قال اى تازي يحد وفي
عرفنا هو الا فرع فلا يحد ولو
قال حرام زاده يعزرو لا يحد
وكذا لو قال لابنه ذكره
صاحب المحيط وذكر الهندواني
وجد مع امرأته رجلا ان
كان يزر جربا الصباح وبما
دون السلاح لا يحد قتل

وان لا يزر جربا بالقتل حل قتلها وان طاعت حل قتلها أيضا وهذا نص على ان التفريغ والقتل بلبه غير المحتسب أيضا الروايتين
وكذلك وجدنا رواية عن الامام الثاني في المنتقى في المسئلة كما ذكرنا ونص أئمة خوارزم ان اقامة التعزير رجال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل
أحد فان كاشف العورة بأسره كل أحد بالسرو ولو بالعنف ويضرب كاشف الفخذ لالركبة وبعد الفراغ لا يوفيه الا لما كرم على هذا الراى
مسلم ابن يرحل له قتلها وانما يمنع لانه لا يصدق في ذلك لانه زنا * كتاب السرقه * وفي الاصل المدعى عليه انكر السرقه قال عامة المشايخ
يعزرو ما اذا وجد في مكان التهمة بان رآه يمشى مع السراق أو جالسهم شربة الخمر لكنه لا يشرب * دخل عصام بن يوسف على الوالى فأتى بسارق
فأمر فقتل فقال العين على المنكر والبينة على المدعى فقال الامر بها بالسوط والعاقين فاضرب عشرين حتى أقروا أنى بالسرقه قال عصام
عنه ان الله ما رأت ظلمة أشبه بالعدل منه * ثم لها شرائط الخفية والامر ارا ابتداء وانتهاء فان نقب البيت خفية وأخذ المال من يد صاحبه مكابرة

في مسجد جماعة قطع ولوسرق من بيت المال وأخذ قبل الخروج لم يقطع (نوع آخر) دخل الدار وجمع المتاع ليلا وطره في نهر فيها
 وخرج فاخذ ان للماء قوة الاخراج لا يقطع وان خرج بغيره يكاد بقوة الماء قطع لاضافة الفعل اليه لا الى الماء * على المتاع على جدار في المنزل
 وخرج ثم خرج المجرم من المنزل وأتى الى منزل السارق لا يقطع وكذا لو علق على طائر فطار به وان ساق واخرج قطع * دخل وابتلع المال ثم خرج
 لا يقطع وبغير المثل * نقب بيت الغير وتركه فدخل السارق الآخر وأخذ المختار عدم الضمان على الناقب ونصابه ما يساوي عشرة دراهم
 مضروبة من نقرة خالصة حتى لو سرق ثبرا وزنه عشرة لا يقطع * وعن محمد سرق ثوبا بقيته عشرة في بلد وفي بلد آخر نقص لا قطع وعن الشافعي
 ان ساوي نصابه يوم السرقة لكنه انتقص يوم المرافعة والمحاكمة لا يقطع * سرق نصف دينار يساوي عشرة يقطع ولودينار الا يساوي عشرة
 لا * وعن الامام لا قطع في آناه فضة (٤٣٣) الا ان يكون وزنه او قيمته عشرة دراهم مما يجوز بين الناس ولوسرق ما يساوي عشرة

الاضاف يعني مشايخنا ما لو اعن تجوز حكم الحاكم المحكم فيه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى
 والصحيح من المذهب أنه يجوز حكم الحاكم المحكم فيه في مثل هذه المجتهدات والدليل عليه ما ذكر في كتاب
 الصلح في مواضع أنه ينفذ حكم الحاكم المحكم في كل شيء الا في الحدود والقصاص واللعان ولكن لا يفتي
 للعوام بهذا كي لا يتجاوزوا الحدود ولا يتخطوا به الا أن حكم الحاكم المحكم لا يلزم في حق القاضي المولى حتى
 لو رفع حكمه الى قاض مولى يرى ابطاله وأبطاله صحيح ابطاله اذ شرط في المزارعة ان صاحب البذر يرفع قدر
 بذره ويكون الباقي بينهما فلهذا المزارعة فاسدة لان هذا شرط بقطع الشركة في الخارج عسى ومثل هذا
 الشرط يوجب فساد المزارعة فالجمله في ذلك أن يتظر صاحب البذر الى مقدار بذره والى مقدار ما يخرج من
 مثل تلك الارض عادة حتى يعلم أن بذره من الخارج كم يكون فان كان قدر بذره من الخارج العشر يشترط
 لنفسه العشر وان كان قدر بذره الثلث يشترط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي القدوري اذا
 دفع بذرا الى رجل ليزرع في أرضه بنصف الخارج فالمرارة فاسدة الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 فان طلبا حيلة في ذلك حتى تجوز بلا خلاف فالجمله أن يشتري صاحب الارض من صاحب البذر نصف
 بذره ويبرئه صاحب البذر عن الثمن ثم يقول صاحب البذر لصاحب الارض ازرع أرضك بالبذر كله على أن
 الخارج بينهما نصفان كذا في النخبة

الفصل السادس والعشرون في الوصية والوصية

رجل جعل رجلا وصيه في ماله بالكوفة وجعل رجلا آخر وصيه في ماله بالشام وجعل رجلا آخر وصيه في
 ماله ببغداد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هؤلاء كلهم أوصياء الميت في جميع تركته بالكوفة والشام وبغداد
 وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كل واحد منهم يكون وصيا في المكان الذي أوصى اليه خاصة وقول محمد
 رحمه الله تعالى مضطرب في الكتب فالجمله أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصاية لا تقبل التخصيص
 بنوع واحد وبمكان واحد وزمان واحد بل تقع في الانواع والامكنة كلها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 تختصص بنوع ومكان وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة
 الحلواني في شرح حيل الخصاف وذكر الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام في شرح حيل الاصل قول أبي
 يوسف مع قول أبي حنيفة وذكر قول محمد انه يصير وصيا في المكان الذي خصه وفي النوع الذي خصه ثم على
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صار كل واحد منهم وصيا وقيما في جميع التركة لا يتردأ أحدهم بالتصرف
 وان كانت الوصاية متفرقة فان أراد أن يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة ويتفرق بالتصرف

دراهم مغشوشة والفضة
 غالبية لا يقطع في ظاهر
 الرواية وهو الأصح * جمع
 المسافر متاعه وبات عليه
 فسرق منه قطع من ائتمارها
 من قال في هذا اللفظ اشارة
 الى انه انما يكون محرزا حال
 نومه اذا كان تحت جنبه
 قال شمس الأئمة الصحيح انه
 يلزمه القطع بكل حال لان
 المعتد بالحفظ المعتاد لا أقصى
 ما يتأني دل عليه ان المودع
 والمستعير لا يضمنان بمثله
 * وفي المنتقى قال الامام لو
 ان الراعي يرعى غنمه فسرق
 لا يقطع وان أدارها الموضع
 وهو عندها قطع * بسط
 التوب على حائط السكة فسرق
 لا قطع لان ما يلي الدار محرز
 لا يلي السكة * وفيه عن محمد
 رحمه الله نزلوا في بيت أو خان
 فسرق بعضهم - من بعض
 ورب المتاع يحفظه أو تحت
 رأسه لا قطع وان كان في
 المسجد والمسئلة بمجالها
 قطع والسجدة في هذا يخالف

البيت والخان والقوم فيهم نزلوا وعنه عشرة رجال في دار كل في بيت على حدة فسرق رجل من كل رجل درهم ما قطع
 بالاتفاق
 لانها سرقة واحدة ولو كانت حجرا كثيرة في دار عظيمة فسرق من كل حجرة أقل من عشرة لا يقطع * السارق لو رده الى دار المالك أو الى من هو
 في عياله في الجامع لا يبرأ عن الضمان ويسقط القطع استخسانا العبد اذا سرق لا تقطع يده لا بحضرة المولى عند الامام ومحمد رحمه الله
 وكذا القصاص والخلاف في سماع البيعة على العبد عند غيبة المولى وعند غيبة عبده لا يقبل عليه اجزاء وفي المنتقى عن الامام ادركت
 الاصل وهو يتقبل قتله قال محمد رحمه الله ان قتله غرم الدية في ماله وقال الثاني رحمه الله حذره فان ذهب والا فارمه فان دخل عليك بيتا
 تخفت أن يبدئك بضرب أو خفت أن يرميك فارمه ولا يحذر * قال محمد ولو ان لصا دخل دارا ولا سلاح معه وصاحب الدار يعلم انه يقوى على
 أخذمان ثبت الا انه يخاف ان يأخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقتله وكذا لو رأى في منزله رجلا مع أهله أو جاره يقهر وخاف
 ان أخذمان يقهره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة قتلها ما ولو استكره امرأته رجل لها قتله وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتله قدمه

فدعه هدر اذا لم يستطع منعه الا بالقتل * وسئل محمد عن مجنون قصده انسانا ليقته او بعير مغملة فقتلهما المصول عليه قال بضمن ما وبه أخذ الفقيه كن كل مال انسان عند الحاجة بضمن قيمته * قتله صاحب الدار و برهن على أنه كاره فدمه هدر وان لم يكن له بينة ان لم يكن المقتول معروفا بالشرب والسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان متهمة به في القياس يقتص وفي الاستحسان تجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال أو رثت شبهة في القصاص لافي المال * قتل انسا في حبس السلطان قبل أن يثبت عليه شيء فأميت عليه بينة بذلك على القاتل القود * شهر في المصر ما يلبث كالعصا لا يباح قتله ولو قتله ضمن وان في المفاضة في موضع لا غوث أو في المصر له الا يباح قتله ولو قتله لا يضمن ولو شهر ما لا يلبث يباح في الاحوال قتله ولو قتله دفعا لا يضمن ولتحكيم القلب أصل في مثله وهو قوله عليه الصلاة والسلام ضع يدك على صدرك فما حالك في صدرك نخذه وأن افتاك الناس ولا جاعهم فحين دخل عليه ليل لشهر اسيفه ما ذار محبه (٣٣٣ ع) يشد نحوه يحكم في ذلك قلبه فان كثر فزعه منه وخوفه وعلم أنه يريد قتله

حل له ان يبدأ بقتله وان وقع في قلبه خلاف ذلك لا يحل له قتله والمعتبر فيه اغلب الظن

كتاب الوصايا وهي آخر أحوال الانسان فتم بها وفيه ثمانية فصول الاول في أصوله في المقدمة وفيها ما يصح منها وما لا يصح وانه ثلاثة أنواع الاول في أصوله

قال في شرح الطحاوي الافضل لمن له مال قليل وله ورثة أن لا يوصي ولن له مال كثير يستحب ان يوصي بدون الثلث وورثته أغنياء أم فقراء فيباهو طاعة لا معصية وفي الفضل وكذا روى عن الثاني أن الورثة لو صغار أو كبار لا يستغنون بثلثي التركة أو فقراء فتركها أفضل وان أغنياء أو يستغنون بثلثي التركة فالوصية أفضل وعن الامام في تقرير الاستغناء ان يترك لكل وارث أربعة آلاف سوى الوصية وعن

بالاتفاق فالخيلة ان يجعلهم أو وصيا في جميع تركته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركته وعلى أن لكل واحد منهم أن يقوم بوصيته وتنفيذ أمره فيها فاذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما منقرا بالتصرف بالاتفاق اعتبارا لشرط الموصى فان أراد الموصى أن يكون كل واحد من الاوصياء وصيا فيما أوصى اليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الاقارب والخيل ان يقول أوصيت الى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ماسواها من البلدان وأوصيت الى فلان آخر في مالي بالشام دون ماسواها من البلدان فاذا قال على هذا الوجه تخصص وصاية كل واحد من الاوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتبارا لشرط الموصى قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الخيلة نوع نظر لان قوله أوصيت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان عاما ثم تخصصه بماله لا يبعد ان يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا ورد على الاذن العام لا يعتبر فانه ذكر في المأذون أن المولى اذا أذن لعبده في التجارة اذا عامما ثم حجر عليه في بعض التجارات فانه لا يصح الحجر كذا هنا ينبغي أن لا يصح التخصيص ويصير وصيا عاما ومسئلة أخرى ترد فيها المشايخ رحمهم الله تعالى أن من أوصى الى رجل وجعله قيا في ماله على الناس ولم يجعله قيا في ماله للناس عليه بعض المشايخ على أنه يصح هذا التقييد وأكثروا على أنه لا يصح ويصير وصيا في الكل فعلم أن في هذه الخيلة نوع شبهة (أوصى) الى رجل على أنه ان لم يقبل وصيته ففلان رجل آخر وصيه فهذا جائز عندنا لان الوصاية تباه فصار كالكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز لأن يعزله غير أن الوكيل لا يعزل ما لم يعلم الوصي يعزل وان لم يعلم بالعزل والفرق عرف في موضعه كذا في النخبة

الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض

قال الخصاص رحمه الله تعالى مريض عليه دين له بعض ورثته وأراد أن يقر له بدينه فقد عرف من أصل أصحابنا رحمهم الله تعالى أن اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح فالخيلة التي تتأق في ذلك على قول الكل أن يقر المريض بالدين الاجنبي بشقه ويأمر الاجنبي حتى يقبض ويندفعه الى الوارث وان قال الاجنبي أخاف أن يحلفني الحاكم بالله هذا الدين واجبك على الميت وما أبرأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غرماء الميت فلا يجوز لي أن أحلف عليه فالخيلة في ذلك أن يأمر المريض هذا الاجنبي حتى يبيع عيناه من أعيان ماله يعني مال الاجنبي من الوارث بالدين الذي له على المريض فاذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للاجنبي فاذا حلفه الحاكم كان حلفه على أمر صحيح ثم ذكر

(٥٥ - فتاوى سادس) الفضل عشرة آلاف درهم ويبدأ في الوصية بالواجبات ان كانت والاف بالقرابة فان أغنياء فبالجيران وبشترط فيها القبول صريحا أو دلالة وذلك بان يتوث الموصى له قبل القبول والرد فيكون موته قبولاً فافترق موته وقبول الموصى له قبل موت الموصى لا يعتبر فبالثلث يجوز للاجنبي أجازت الورثة أو لا بكل المال باجازتهم وان لم يكن له وارث يجوز أجازت السلطان ومن له بيت المال أم لا وبأكثر من الثلث أو لوارث لا إلا باجازه الورثة وللجاني لا وان أجازت الورثة ويجوز للسلطان والذمي استحسانا وللقاتل ان أجازت الورثة وهم بالغون عندهما خلا للثاني وان أجازها من هو أهل للاجازه يكون تسليم الموصى لامن الجاني وهي ثلاثة أنواع أن يكون الموصى له كالمودع والوصية في يد الموصى وورثته كالوديعة بان يوصي بعين مال قائم يخرج من الثلث حتى لو هلك بلا تعدل بضمن الثاني أن يكون الموصى له كالشريك مع الورثة بان يوصي بثلث ماله ولهذا الواسة تقادما لا بعد الوصية ثم مات يعطى ثلث

المستفاد أيضاً والعبرة بوقت الموت الثالث أن يكون الموصي له كالغريم بأن يوصى بالدرهم المرسله وله دراهم وليس ثممات يأخذ الموصي له تلك الدراهم ان حاضراً ولا يباع تركته ويعطى تلك الدراهم كالدين لكن بينهما وبين الدين فرق وهو أنه يبدأ بدين الصحة ثم بدين المرض ثم بدين الوصية والديون من الشكل وهذه من الثلث وتبرعات المريض كالهبة والصدقة والعق والتدبير والحباية قدر ما يتغابن فيه وبراءة غريمه أو عفووه عن دم الخطأ من الثلث وعفووه عن دم العمد من كل المال لأنه ليس بمال وكفالتة على ثلاثة أوجه كدين الصحة بان كفل في الصحة معلقاً بسبب ووجد السبب في المرض بان قال ما ذاب لك على فلان وفي وجه كدين المريض بان أخبر في المرض بانى كنت كفلت في الصحة لا يصدق في حق غرماء الصحة والمكفول له مع غرماء المرض وفي الأول مع غرماء الصحة وفي وجه كسائر الوصايا بان أنشأ الكفالة في مرض الموت والمريض الذي يكون نصرفه من الثلث من (٤٣٤) يكون ذا فراش بان لا يطبق القيام لحاجته ويجوز له الصلاة قاعداً ويخاف عليه الموت ولو طال

المرض وصار بحال لا يخاف عليه الموت كالقالج أو صار مدنفاً أو بابس الشق لا يكون حكم المرض الا اذا تغير حاله عن ذلك ومات من ذلك التغير فافعل في حال التغير فمن الثلث قال الفضلي مرض الموت أن لا يخرج الى حوائج نفسه وعليه اعتمدى في التجريد فقال لو خرج المريض من البيت لا يكون مرضاً مرض الموت وحكى عن شمس الاسلام ان المعتبر في حق الفقهاء لا بقدر على الخروج الى المسجد وفي حق السوقيان لا بقدر على الخروج الى الدكان وفي حق المرأة أن لا تقدر على الخروج الى السطح ولو قام الى حوائجها في البيت كالشي الى الخلاء ولا يقوم لموائجه خارج البيت فهو في حكم مرض الموت عند عامة المشايخ من بخارا ومشايخ بلخ على انه في حكم الصحيح وقال الفقيه كونه صاحب الفراش لا يعتبر بل العبرة بالغلبة لو كانت من هذا الموت وان خرج من البيت وبه أخذنا صدر الشهيد رحمه الله (نوع في الناطها) مريض (قال) لا يقدر على القيام بجوائحه ويؤتى وأشار برأسه و يعلم أنه يعقل ان مات قبل ان يقدر على النطق جازت الوصية وفي النوازل جعل هذا قول محمد بن مقاتل وعند أصحابنا لا يجوز وفي الناطق ان تناول الاعتقال سنة فهو كالآخرس وفي النوازل قيل لمريض أو وصى شي فقال ثلث مالي ولم ير عليه ان قال على اثر سؤالهم بصرف الثلث الى الفقراء وقال ابن سلمة في هذه المسئلة يصرف الثلث الى الفقراء ولم يذ كر القيد وهذا موافق لما يأتي بعده من أنه لو قال ثلثي لفلان أو قال سدي فهذه وصية جائزة استحسننا وكذا لو قال بعد موتي بخلاف مالي قال في حصته ثلث مالي لفلان ولو ذكره في خلال الوصايا أو أضافه الى ما بعد الموت ولو كان ذلك في الصحة يكون وصية وفي المرض على هذا ولو قال أخرجهوا ألف درهم من مالي أو يقل من مالي ان كان في ذكر الوصية جازاً وبصرف الى الفقراء ولو قال ثلث مالي وقف ولم ير ان مال دراهم أو ذائبة قوله باطل

الخصاف رحمه الله تعالى أن القاضى يحلف الاجنبى المقر له بالدين بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما أبرأته منه وان لم يكن لهذه اليمين طالب هنا وانما كان كذلك لان اليمين هنا انما تقع للميت والقاضى نائب الميت فيحلفه احتياطاً وان لم يكن له اطالب وكان القاضى الامام أو على النسخي رحمه الله تعالى يقول كنا عرفنا أن الدين اذا تقدم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت يستحلف بالله ماسقط دينك ولا بعضه بوجه من الوجوه وكنا نظن أن الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرضه الذي هو قريب الى الموت أنه لا يستحلف الغريم بل يعطى حقه بغير عيب لانه ذكر في المبسوط في مواضع أن المريض اذا أقر في مرضه بالديون للغرماء فانهم يعطون ذلك ولم يشترط اليمين والخصاف رحمه الله تعالى ذكر اليمين هنا في هذا شيء استنفذ من جهته (قال) فان لم يكن للاجنبي شيء يبيعه من الوارث فالحيلة أن يهب الوارث للاجنبي عينا من أعيان ماله ثم يبيع الاجنبى تلك العين بعد ما قبض من الوارث بدينه على نحو ما بينا وحيلة أخرى في هذه المسئلة أن يضمر الوارث متاعاً أو شيئاً تكون قيمته مثل الدين الذي له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض بحضور جماعة من الشهود بكذا وكذا يسلمه اليه فيصير مال الوارث ديناً على المريض بالبيعة ثم المريض يهب تلك العين من انسان لا يعرف سرائرهم الموهوب اليه يهب تلك العين من الوارث فيرجع الى الوارث متاعاً ويصير مال الوارث ديناً على المريض بالبيعة فيستوفي الوارث ذلك من المريض كالاجنبي وقالوا هذه حيلة حسنة الا أن فيها نوع شبهة لانه يتكر رفيه وجوب الدين لان الدين كان واجبا على الميت قبل البيع وباليه يجب بدين آخر والوارث استوفى الدين الحادث الذي ثبت بالبيعة ولم يستوف ذلك الدين الذي ثبت قبل ذلك واذا بقي ذلك الدين في التركة لا يحل لسائر الورثة الانتفاع بالتركة قبل قضاء الدين فهذه تصلح حيلة في الظاهر لافي الباطن وكان الخصاف رحمه الله تعالى بنى الامر على الظاهر ثم ان الخصاف قال في أول هذه الحيلة يبيع الوارث متاعاً من المريض بالدين الذي له عليه ولم يحل فيه خلافاً فلهذا دليل على أن شراء المريض عينا من أعيان مال الوارث صحيح بخلاف وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارعة في باب مزارعة المريض مسألة المريض يشتري عينا من أعيان مال وارثه مطلقاً من غيره كخلاف وفي الفتاوى الصغرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعاً وأحاله الى باب اقرار العبد لولاه من كتاب المأذون الكبير لشيخ الاسلام وحيلة أخرى لهذه المسئلة لم يذ كرها الخصاف رحمه الله تعالى وهي أن يرفع الامر الى قاض يرى الاقرار بالوارث بالدين صحيحاً لان بين العلماء اختلاف في هذه المسئلة عندنا لا يجوز هذا الاقرار وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز فاذا قضى القاضى بالجواز يصير متفقاً عليه على ما عرف في كثير من المواضع

العبرة بالغلبة لو كانت من هذا الموت وان خرج من البيت وبه أخذنا صدر الشهيد رحمه الله (نوع في الناطها) مريض (قال) لا يقدر على القيام بجوائحه ويؤتى وأشار برأسه و يعلم أنه يعقل ان مات قبل ان يقدر على النطق جازت الوصية وفي النوازل جعل هذا قول محمد بن مقاتل وعند أصحابنا لا يجوز وفي الناطق ان تناول الاعتقال سنة فهو كالآخرس وفي النوازل قيل لمريض أو وصى شي فقال ثلث مالي ولم ير عليه ان قال على اثر سؤالهم بصرف الثلث الى الفقراء وقال ابن سلمة في هذه المسئلة يصرف الثلث الى الفقراء ولم يذ كر القيد وهذا موافق لما يأتي بعده من أنه لو قال ثلثي لفلان أو قال سدي فهذه وصية جائزة استحسننا وكذا لو قال بعد موتي بخلاف مالي قال في حصته ثلث مالي لفلان ولو ذكره في خلال الوصايا أو أضافه الى ما بعد الموت ولو كان ذلك في الصحة يكون وصية وفي المرض على هذا ولو قال أخرجهوا ألف درهم من مالي أو يقل من مالي ان كان في ذكر الوصية جازاً وبصرف الى الفقراء ولو قال ثلث مالي وقف ولم ير ان مال دراهم أو ذائبة قوله باطل

وان ضياعا صار وقفا على الفقراء * قال ثلث مالى لله تعالى فالوصية باطلة عندهما وعند محمد رحمه الله يصرف الى وجوه البر ولو قال انظر وا الى ما يجوز ان اوصى به فاعطوه فهذا على الثلث * قال صددى بخصيش كنيده فالوصية باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء ولو قال صددى به رم ازمال من روائى كنيده جاز لا يرد به القربة وقال القاضي على النسبى روائى كنيده ليس من لسانه فلا يعرفه * ولو اوصى وصية مرنبة ثم قال اعرضوا وصيتى على فلان فجاز فهو جائز وما رد فهو مردود فلم يعرضوا فلا ناشيا أو عرض عليه ولم يقبل شيئا حتى مات فالوصية جائزة لان هذه اللفظة يراد بها التقرير * قال ثلث مالى سبيل الله فهو لغزو فان اعطوه حاجا منقطع عاجزا * وفي النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز لكن الى سراج واحد في رمضان وغيره وكل مالى حيث يرى الناس أو حيث يرى المسلمون في عرفنا ليس بوصية * أو وصى بثلث في وجوه الخير يصرف الى بناء القنطرة وبناء المسجد وطلبه العلم * أو وصى بان يتخذ الطعام بعد موته ثلاثا (٤٣٥) بطلت الوصية في الاصح * أو وصى لصاح ورثة

فلان بطلت الوصية * جعل داره خانا ينزل فيه الناس بعد موته لا يجوز * تسبيل الاشياء المتقولة في الحماة لا يجوز عنده وبعد الموت أن كان فيه غمليك بان يوصى بالغلة له ويقول جعلت سكهة لفلان يجوز وفي الجامع الصغير أو وصى بثمره بستانه ثم مات وفيه ثمرة فهي له وحدها ولو قال له ثمرة بستانى ماعاش أو أبدا فله هذه الثمرة وما يحدث استحسانا * أو وصى بغلة بستانه له الغلة ماعاش * أو وصى بصوف غنمه أبدا أو بأولادها أو بالبنات ثم مات فالوصى له ماعلى ظهرهما من الصوف وفي بطنها من الولد وضرعها من اللبن يوم مات الموصى استحسانا * أو وصى لرجل بأربع مائة ولا خربما شين ثم قال للثالث أشركك فيما أوصيت لهما له النصف منهما * أو وصى لرجل بمائة ولا خربما شين أخرى ثم قال للثالث

(قال) ان جعل لبنت له صغيرة شيئا امامتاعا وحليا أو ما أشبهه ولم يشهد على ذلك حتى مرض ولا يأمن من الورثة أن لا يسلموا هذا ذلك قال أماما كان من حلى أو متاع أو ما أشبهه من المنقولات يدفعه سر الى من يثق به ويعلم أن ذلك لابنته فلا نه ويوصى اليه بأن يحفظ لهذا ذلك فإذا كبرت دفعه اليها أو أمالدار والضيعة إذا كانت معروفة للريض لا يمكنه أن يفعل بالعقار ما فعل بالمثول ولكن ينبغي له أن يدفع الى من يثق به مالا سرا ويقول له هذا المال مال ابنتي فلا نه فاشتر هذا العقار منى لابنتي فلا نه بهذا المال ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بمحضرة الشهود ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء اشترى هذه الضياع لابنته هذا وكذلك لا يقول المريض عند البيع بعث لابنتي بل يطلقان الكلام اطلاقا فإذا كسرت الابنة فالمشترى يدفع الضياع اليها وقد اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى في فصل أن من جهز ابنته الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك حتى مرض فارد أن يدفعه الى رجل سر لا يحفظ لابنته على نحو ما ينهال يحمل لذلك الرجل أن يأخذ منه أكثر المشايخ على أنه لا يحمل لان القاضي لا يصدق أبنا الصغيرة أن هذا ملك الصغيرة فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يصدقه أن يأخذ ذلك منه فسطل به حق سائر الورثة إلا أن الخصاص رحمه الله تعالى أشار في فصل الحلى والمتاع أنه يحمل لذلك الرجل أن يأخذ فان خاف الاجنبى أن يترتب عليه ان كان المريض وهب الثمن من ابنته ثم دفعه الى المشتري فاشترى لها بذلك المال قال ليس عليه في يمينه شيء وكذلك لو استقرض المريض من انسان مالا ثم وهبه لابنته ثم دفعه الى الرجل حتى اشترى الضياع منه لابنته فهو جائز وليس على ذلك الرجل في يمينه شيء على ما عرف في المبسوط أن العقد لا يتعلق بعين تلك الدراهم بل يتعلق بمثلها دينيا في الذمة ولا يكون هو بالخلف بالشراء حدثا قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه الحيلة تصح على قولهما فاما على قول أنى حنيفة رحمه الله تعالى يبيع المريض من وارثه ومن وكيل وارثه لا يصح فلا تصح هذه الحيلة عنده إذا كان في يده دار أو ضياع لبعض ورثته وخاف أنه لو أقر بذلك للوارث لا يصح اقراره بالحيلة أن يقول لاجنبى هذه الدار دارك ويقول الاجنبى هذه الدار لوارثك فلان وليست لى (قال) وإذا كان لاهرا أو لريض أو لوارث آخر على المريض دين مائة دينار خاف المريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز اقراره للوارث فالحيلة أن يبيعى عرب الدين بن يثق به فيقر المريض بمحضرة الشهود وأن وارثه فلا ناركله بقبض المائة الدنانير التى له على هذا الرجل ويقول قبضت هذه المائة الدنانير من هذا الرجل لوارثى فلان ثم ينكر وارثه الوكالة ويرجع وارثه على ذلك الرجل فإذا رجع كان لذلك الرجل أن يرجع على المريض فان خاف الرجل أن يترتب عليه ان يبيع الوارث منه شيئا عمله كما وصفنا كذا في المحيط

الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعارض

أشركك فيما أوصيت لهما للثالث ثلث كل مائة استحسانا * ثلث مالى لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدس مالى لفلان لفلان السدس الواحد لا غير ولو قال سدس مالى وصية لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدس مالى لفلان وصية له الثلث * أو وصى لوارثه ولا جنبى فلا جنبى نصف الوصية وبطلت الوارث * أو وصى لميت وحى بجميع الوصية للميت * مريض أقر لوارثه ولا جنبى بدين بطل الكل * أو وصى بالف درهم من مال رجل ثم مات الموصى فاجاز رب المال الوصية بعدموتة فان دفعه جاز وان منعه له ذلك بخلاف ما إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله فاجازه الورثة بعدموتة ثم امتنعوا عن التسليم ليس لهم ذلك * اقتضاها كذا بهم ما ألف درهم فاخذ كل منهم خمسة مائة درهم ثم أقر أحدهما أنه أوصى بثلث الألف لرجل ان صدقه الابن الآخر له ثلث الألف فيهما وان كذبه يعطيه ثلث مالى يده في الاستحسان والقياس أن يأخذ نصف مالى يده كما لو أقر بدين ثالث وكذبه الآخر يأخذ نصف مالى يده المقر ولو أقر أحدهما بدين على والده فافانكرا لابن الآخر يأخذ كل مالى يده المقر قال

الفقيه وعندي يأخذ منه حصته * أوصى بثلاث ثلاثة دراهم فهلك درهمان وبقي درهم وهو يخرج من الثلث له الدرهم كله وكذا لو أوصى بثلاث ثلاثة أثواب من جنس واحد وكذا الاغنام ولو أوصى بثلاث ثلاثين رقيقه فاثاثان لم يكن له الاثلث الباقي وفي الاصل قال في مرضه ثلث دارى لفلان لا يكون وصية ولو قال سدس دارى لفلان يكون اقرارا وعلى هذا ألف درهم من مالى لفلان كان وصية ان كان في ذكرا الوصية ولو قال في مالى كان اقرارا ولو قال عبدى هذا الفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرا الوصية ولا قال بعد موتى فهدية قيا سا واستحسانا فان قبضه في حياته صح فان مات قبل القبض بطل فان ذكرا الوصية لم يكن وصية استحسانا وافرقت الاستحسان بينهما ما اذا ذكر كل الادار و ذكر بعض الدار بان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة باطله فان كان في ذكرا الوصية فان لم يكن في ذكرا هبة وبطل فعلى هذا نصف عبدى لفلان هبة * أوصيت بان وهب لفلان سدس (ع ٣٦) دارى بعد موتى وصية وفي مجموع النوازل الوصية للعبدين من اعيان ماله لا تصح ولو بثلاث ماله

تصح مطلقا ويكون وصية بالعتق وان خرج من الثلث عتق كله بلا سعاية وان خرج بعضها عتق وسعى في بقية قيمته * أوصى لعبده بشئ من الدراهم المرسله أو الدنانير المرسله قال الامام النسفي الاصح أنه لا يصح كالوصية بالعتق * تجوز الوصية بمائى البطن وبمائى بطن الجارية ولا تجوز الهبة للجنين والوصية لاهل الحرب باطله وفي السير ما يدل على جوازه والتوفيق أنه لا ينبغي أن يفعل فان فعل ثبت الملك * حرى مستأمن في دارنا أوصى بكل ماله للمسلم أوصى صح * وصية الذي فيما زاد على الثلث لا تجوز وصاياه أربعة قربة مطلقا كالصدقة والعتق والاسراح في القدس وبما لا يقوم باعيانهم ولم يسمه وانه كما لو فعل في صحته * الثاني معصية مطلقا كالوصية للناجحة والمغنى ان لم يكن يحصون لا يصح وان لقوم باعيانهم صح * الثالث طاعة عندنا كالوصية ببناء مسجد أو بإسراجه ان لقوم باعيانهم فتعديك منهم فتصح وبطل ذكرا الجهة فان شأوا فاعاوا ذلك أو تركوا الملك لهم وان لا يحصون لا يصح * الرابع معصية عندنا لا عندهم كبناء بيعة أو كنيسة ان لقوم باعيانهم صحت اجماعا وان لا يحصون يصح عند الامام لا عندهما والذي لو جعل في حياته داره بيعة أو كنيسة فبراث عندهم لانه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها بمالهوم معصية عندنا عندهما كما مر في نوع في الرجوع عنها وفي شرح الطحاوى ومجموع النوازل أوصى بمائة ثم أخرجها عن ملكه بالبيع أو العتق أو التسديرا أو الكتابة أو باعها من نفسها بطلت الوصية ولا تعود بالعود الى ملك الموصى الا اذا أوصى بان تباع من فلان فانه لا يكون رجوعا * الوصية أربعة بحقل الرجوع قول وفلان أوصى بالعين تبطل بالرجوع أو الاخراج عن ملكه ولا يحتمل لهما كالعتق والتدبير والذي يحتمل بالقول لا بالقول كالوصية بثلاث أو ربع يصح الرجوع قول فاذا باع ثلث ماله أو نصفه كانت الوصية في الباقي أو قبله والرابع التدبير المقيد لا يصح بالقول ويصح ببيع الدبر المقيد * أوصى بثوب فقطعه وخطاه أو قطن فغزله أو حديد فالتخذه

يجب أن يعلم أن استعمال المعارض للتخرع عن الكذب لا بأس به جاء عن عمر رضى الله تعالى عنه أنه قال أن في معارض الكلام ما يغنى الرجل عن الكذب وعنه أيضا أنه قال ان في معارض الكلام لمندوحة عن الكذب أى سعة وفي ذلك طريقان أحدهما أن يتكلم بكلمة ويريد بها غير ما وضعت له الكلمة من حيث الظاهر (١) الآن ما أراد به يكون من محتملات لفظه الطريق الثانى أن يقيد الكلام بعلى وعسى وذلك بمنزلة الاستثناء يخرج الكلام به من أن يكون عزيمة والدليل على أنه لا بأس باستعمال المعارض أن الله تعالى أحاط من المعارض ما لم يصرح به قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ثم قال ولكن لاوأعدوهن سرا الآن تقولوا قول معروف فان المرأة اذا كانت معسقة لا يحل لرجل ان يحط بها صريحا ولكن لو قال انك جميلة حسنة ومثلك يصلح لثلى وسى قضى الله تعالى من أمره ما يشاء فلا بأس به وعن ابراهيم أنه كان اذا دخل بيته للاستراحة يقول لخادمه اذا استأذن أحدنى للدخول على فقيل ليس الشيخ هنا واعن المكان الذى أنت قائم فيه وعنه أيضا انه كان اذا استأذن منه ثقيل للدخول عليه كان يركب على دار أو فرس أو وسادة ويقول لخادمه قل ان الشيخ قد ركب حتى يقع عند السامع انه قد ركب على دابته لحاجة له فيرجع وعنه أيضا انه كان اذا استعار منه انسان شيئا كان يضع يده على الارض ويقول ليس الشئ الذى تستعيره هنا ويريد به موضع وضع يده فيظن السامع أن ذلك الشئ ليس بحضوره أو فى داره والله تعالى أعلم كذا فى النخبة *

الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات

(١) اذا أراد الرجل ان يتصدق عنه بعد وفاته لاجل صلواته القاءات ولا يامن من الوارث أن لا يتصدق وصية لو أوصى بذلك ورعا أوصى بثلاث ماله قبل ذلك ولو أوصى بهذا أيضا دخل هذا في الثلث وهو يريد أن يكون هذا وراء الثالث فالخيلة في ذلك أن يبيع شيئا من أملاكه في حياته وصحته بمن يثق به ويعتمد عليه وسلم المبيع ويرثه من الثمن حتى يبيع المشتري ذلك الشئ بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيجوز ان شاء الله تعالى (١) قوله الآن ما أراد به يكون من محتملات لفظه بيانه فيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنة لا يدخلها عجز فسمعت عجز ذلك فجعلت سبي حتى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم صفة أهل الجنة حين يدخلونها فقال أهل الجنة جردى دمكحون فقد تلفظ عليه السلام بالفظ وأراد به غير ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر الآن ما أراد به عليه السلام كان محتمل لفظه والعجز زهمت ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر كذا فى المحيط نقله البحر اوى

فان شأوا فاعاوا ذلك أو تركوا الملك لهم وان لا يحصون لا يصح * الرابع معصية عندنا لا عندهم كبناء بيعة أو كنيسة ان لقوم باعيانهم صحت اجماعا وان لا يحصون يصح عند الامام لا عندهما والذي لو جعل في حياته داره بيعة أو كنيسة فبراث عندهم لانه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها بمالهوم معصية عندنا عندهما كما مر في نوع في الرجوع عنها وفي شرح الطحاوى ومجموع النوازل أوصى بمائة ثم أخرجها عن ملكه بالبيع أو العتق أو التسديرا أو الكتابة أو باعها من نفسها بطلت الوصية ولا تعود بالعود الى ملك الموصى الا اذا أوصى بان تباع من فلان فانه لا يكون رجوعا * الوصية أربعة بحقل الرجوع قول وفلان أوصى بالعين تبطل بالرجوع أو الاخراج عن ملكه ولا يحتمل لهما كالعتق والتدبير والذي يحتمل بالقول لا بالقول كالوصية بثلاث أو ربع يصح الرجوع قول فاذا باع ثلث ماله أو نصفه كانت الوصية في الباقي أو قبله والرابع التدبير المقيد لا يصح بالقول ويصح ببيع الدبر المقيد * أوصى بثوب فقطعه وخطاه أو قطن فغزله أو حديد فالتخذه

سيفاً أو شاة فذبحهما وأقيص فأتخذه قباءً بطلت ولولده أرهذه مالا * أوصى بأن يشتري له عبد وملكه الموصي ثم ذاك الوصية ويعطى العبد للموصي له * أوصى بعبد له زيد ثم لم يرد وهو يخرج من الثلث فالعبد بينهما ما أنصافاً ولو قال الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان فرجوع ولو قال بعد الوصية لا أعرفها أو قال لم أوص بها فرجوع عند الثاني وسجد أنكروه رجوعاً وفي الجامع أشهد وأبأنى لم أوص لا يكون رجوعاً ولو قال كل وصية أوصيت بها فهي باطلة أو حرام أو بالاً لا يكون رجوعاً ولو قال آخرتها لا يكون رجوعاً ولو قال تركتها فرجوع * أوصى بما في نخلة من الكفري فصارت بسراً أو العصير صار خراً أو العنب صار زبيباً أو الجمل صار كبشاً أو البقل صار حباً أو الفصيل صار شعيراً أو بالبيضة فصارت باحتضان الدجاجة فرخاً أو بالخنطة فابنت وصارت بنتاً بطلت في الكل ولو رطباً فصارت كذلك في القياس وفي الاستحسان لا وكل هذا التغير قبل موت الموصي وبعدموته لا يبطل وينظر لو التغير (٤٣٧) بعد القسمة فالموصي وبعد ذلك

انما ترك على التخييل باذن الورثة طاب له الفضل ولو بلاذنه تصدق بالفضل وان التغير قبل القسمة لا يبطل ويعتبر خروج الكل من الثلث وان تغير بعض كل شيء ان عمرة أو عمرتين لا يعتبر وان أكثر كان الكل بعض حكم نفسه فبطل الوصية فيما تغير لا فيما لم يغير * مريض قادر على التكلم قيل له هل أوصيت بكذا لفلان فأشار برأسه أي نعم أو قيل له أشهد عليك بكذا فأشار أي نعم لا يصح ولا يعتبر بخلاف المفتي اذا سئل عن مسألة فأشارته كالنطق يعمل به * الوكالة بعد موت الموكل وصاية والوصاية في حياته وكلاهما أن كلا منهما ينقذ بلفظ الآخر والعبرة للحياة والمات وتعليقها بالشرط جائز لانها في الحقيقة اثبات الخلاف عند الموت * الوصية للسجد لا تجوز عند الثاني خلافاً للمجدد رحمه الله

فان خاف أن لا يفعل ذلك الرجل ما قلنا ويمسك ذلك الشيء لنفسه ولا يبيعه ولا يصرف عنه في الوجه الذي قال فالحيلة في ذلك ان يبيع تلك العين من ذلك الرجل بشئ ملفوف ويكون الملفوف معيباً بقليل عيب ولا يرى البائع الملفوف ولا يرضى بالعيب ويوصى الى انسان أن يرى ذلك الشيء المعيب بعد وفاته فيرده الوصى بالعيب اذا امتنع المشتري ذلك الشيء عن البيع فيعود ذلك الشيء الى ملك ورثته وانما اعتبرنا خيار العيب في هذه المسئلة لان خيار العيب يبقى بعد الموت وخيار الرؤية لا يبقى (الوصى) اذا قسم التركة بين الورثة والورثة صغار كلهم ليس فيهم كبير لا تجوز قسمته لان في القسمة معنى البيع والوصى اذا باع مال بعض الصغار من البعض لا يجوز فكذلك لا تجوز القسمة والحيلة للوصى في ذلك اذا كان الصغير اثنين ان يبيع الوصى حصة أحدهما من رجل مشاعة ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز نصيب أحدهما من الآخر وانما جازت هذه القسمة لانها جرت بين اثنين

وحياله أخرى * أن يبيع حصته من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهم ما مفرزة (اذا) قال المريض أجزأني ثلث مالي حجة واحدة أو قال حجة ولم يقل واحدة قد دفع الوصى الى الرجل ما لا مقدراً لينفق على نفسه في الطريق ذاهباً ورجاعاً وبمكة فأنفق وبقى من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للمأمور الاحتراز عنه فالقياس أن يصير ضماناً أنفق على نفسه وفي الاستحسان لا يصير ضماناً وكان على المأمور أن يرد ما بقي بيده على الوصى وان كان الميت أوصى أن يكون الباقي للمأمور فان كان عين رجب لا يبيع عنه كانت الوصية بالباقي جائزاً له لمصلحتها للعلوم وان لم يعين من يبيع عنه كانت الوصية باطلة والحيلة في ذلك أن يقول الموصى للوصى أعط ما بقي من النفقة من شئت فاذن أعط الوصى المأمور ما بقي من النفقة فيجوز بمنزلة ما لو قال الموصى للوصى أعط ثلث مالي من شئت كذا في المحيط والله أعلم

كتاب الخشني

وفيه فصلان

الفصل الاول في تفسيره ووقوع الاشكال في حاله

يجب ان يعلم بأن الخشني من يكون له مخرجان قال الباقي رحمه الله تعالى ولا يكون له واحد منهم ما يخرج المول من ثقبه ويعتبر المبال في حقه كذا في الذخيرة * فان كان يبول من الذك فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان بال منهما فالحكم للابن كذا في الهداية * وان استويا في السبق فهو خشي

ولو قال ينفق عليه جازاً جاعاً * أوصى بماله من الدين على مديونه الاخر يصح * أوصى بثلث ماله للكعبة جازاً كما كان مكة قال محمد أوصى بثلث ماله للميت المقدس جازاً على بيت المقدس ويصرف الى سراجة ونحو ذلك * أوصى بثلث ماله في الثغور فهو باطل في القياس وفي الاستحسان أحله في مساكن الثغور (الثاني في الوصية بالكفارة) اجتمعت الوصايا والثلث يضيق ان متساوية يبدأ بمبدأ الميت واختلفت الروايات عن الثاني ففي رواية يقدم الحج على الزكاة وفي رواية بعكسه والحج والزكاة يقدمان على الكفارة وهي على صدقة الفطر وهي على الاضحية والواجبات تقدم على النافلة وفي النوازل يبدأ بمقدم الميت والوصايا بالعتق ان كفارة تخفكه حكم الكفارات والا تخفكه حكم النفل فان كان مع هذه الوصايا الثابتة حق الله تعالى وصية لادى صرف بما أوصى له وجعل كل جهة من جهات القرية مفرداً بالضرب نحو أن يقول ثلث مالي في الحج والكفارات ولزيت قد قسم على أربعة وفي النوازل قال جامع في رمضان فسلوا العلماء بما يجب على أعطوه على

اسم التذكرة والجسيران هم المتلازفون وقال محمد رحمه الله على قول الامام ينبغي أن يدخل فيه كل من يستحق الشفعة لوما كفاه الوصية وان لم يكن مالكا وعند محمد الوصية لاهل مسجد يدخل فيه المساك والساكين والاقرب والابعد والمسلم والكافر والرجل والمرأة والبالغ والصبي والحز والمكاتب وان الساكن غير المالك يدخل الساكن لا المسالك وكل من سمع صوته فهو جاره ولا يدخل المديون وأم الولد بخلاف المكاتب * أوصى بثلث ماله للشيعة ومجبي آل محمد صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم فهو في الحقيقة كل مسلم فاما ما وقع عليه الوهم فرائده من يعرف بالليل اليهم والقياس بطلان الوصية وفي الاستحسان يصرف الى فقرائهم كالتامى * مات ولم يدع الا امرأته أو وصى بكل ماله رجل ان أجازت فكل المال له والا فالسدس لها وخمسة الاسداس له لان الموصى له يأخذ الثلث وأبقى أربعة تأخذ الربع والثلاثة الباقية للموصى له فحصل له خمسة من ستة * مات ولم تدع الا زوجا فواصت بكل ماله الرجل ان أجاز فكل المال للموصى له (٤٣٩) والا فالثلث للزوج والباقي للموصى له لان له نصف الثلث الباقيين

لان له نصف الثلث الباقيين * أوصت بنصف ماله ولم يجز الزوج فلموصى له النصف وللزوج الثلث والسدس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ الثلث سهمين وأولاهم يأخذ الزوج سهمين من أربعة النصف ثم بكل وصيته الى تمام النصف سهمين بقي لبيت المال سدس * المرأة أوصت بنصف ماله للزوج ولم تدع وارثا لكل له النصف بالارث والنصف بالوصية

والرابع في الدفن والكفن وما يتصل به سماح أوصى لقاري القرآن بقرع عند قبره بشئ فالوصية باطلة * امر رجلا بان يحمله بعد موته الى موضع كذا ويدفنه ثمة فالوصية بالمجسل الى موضع كذا باطلة ولو جعل الوصى بلا اذن الورثة يضمن ما أنفق وان امره ببناء الرباط صم من ثلثه * دفع الى بنته خمسة وقال الخمسة لك

أيام ولياها وهذا ظاهر قلت أرأيت هذا الخنثى هل يختنه رجل أو امرأه فهذا على وجهين اما أن يكون مراهاقا وغير مراهاق فان كان غير مراهاق فانه لا بأس بأن يختنه رجل أو امرأه لان الخنثى صبي أو صبية فان كان صبي فلا بأس للرجل أن يختنه وان كان مراهاقا يشتهى فإذا كان غير مراهاق لا يشتهى أولى وان كان صبية فلا بأس للرجل أن يختنه اذا كانت غير مراهاقة لانها لا تشتهى وبسبب الشهوة يحرم النظر الى لفرج ولا بأس للمرأة أن تختنه لانه صبي أو صبية فان كانت صبية فلا بأس للمرأة أن تختنه اذا كانت مراهاقة تشتهى فإذا كانت غير مراهاقة وهي لا تشتهى أولى وان كان صبياف كذلك لانه لا يشتهى وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر الى فرج الاجنبي وان كان مراهاقا فانه لا يختنه رجل ولا امرأه أما انه لا يختنه رجل فلجواز ان يكون صبية ولا يباح للرجل أن يختنها وينظر الى فرجها لانها مراهاقة والمرأهة ممن تشتهى فكانت كالبالغة ولا يختنها الرجل فكذلك هذا ولا تختنه امرأه لجواز ان يكون صبياف مراهاقا فلا يحل للمرأة الاجنبية ان تختنه وتنتظر الى فرجه لانه كالبالغ ولكن الحيلة في ذلك ما ذكر محمد رحمه الله تعالى ان الخنثى اذا كان موسرا فان الولي يشتري له جارية عالمة بأمر الخنثى حتى تختنه فانما خنته باعها الولي بعد ذلك وان كان معسرا اشترى الاب جارية من ماله حتى تختنه وان كان أبوه معسرا أيضا فان الامام يشتري له جارية من بيت المال فاذا اختنته الجارية باعها الامام ورتقتم الى بيت المال وتزوج المرأة الخنثى لا يفيد اباحة الخنثان لان النكاح موقوف قبل ان يستبين أمره لجواز أن يكون ذكرا فيجوز النكاح ويجوز أن يكون أنثى فلا يجوز وانما كان مشكلا الحال كان النكاح موقفا والنكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر الى الفرع فلهذا قال يشتري له جارية للخنثان ولم يقل يزوج له امرأته لانه حتى تختنه هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس الاعنة الحلو أني أني محمد رحمه الله تعالى انما لم يقل يزوج له امرأه بحاله لانا لا نتيقن بصحة نكاحه ما لم يتبين أمره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقيما لان الخنثى ان كان امرأه فهذا انظر الجففس الى الجففس والنكاح أغو وان كان ذكرا فهذا انظر المنكوحه الى زوجها كذا في المحيط * وان مات قبل ان يستبين أمره لم يغسله رجل ولا امرأه بل يعمه أجنبى يعمه بخرقه وان كان ذارحم محرم منه يعمه بغير خرقه وقال شمس الاعنة الحلو اني يجعل في كوارته يغسل هذا كله اذا كان يشتهى أما اذا كان طفلا فلا بأس أن يغسله رجل أو امرأه كذا في الحوهره النيرة (نوع آخر في مسائل النكاح) لو تزوج الاب هذا الخنثى امرأه قبل بلوغه أو زوجته من رجل قبل بلوغه فالنكاح موقوف لا ينقذه ولا يبطله ولا يتوارثان حتى يستبين أمر الخنثى فان تزوجه الاب امرأه وبلغ وظهر علامات الرجال وحكم بجواز النكاح الا أنه لم يصل اليها فانه يؤجل سنة كما يؤجل غيره من لا يصل الى

واعمرى قبري وتصدق بالباقي على الفقراء فالوصية بالحسنة لها لا يجوز وعمارة القبران تحصن يجوز وان تزين فالوصية أيضا باطلة ويصرف الكل الى الفقراء * أوصى بان يحفر عشرة قبور ويدفن فيه أبناء السبيل فالوصية باطلة اذ لم يبين في أى المقابر يحفر * أوصى بان يتخذ أرضه مقبرة يجوز دفن الوارث فيه وكذا لو بنى حائطا يجوز لوارثه النزول فيه بخلاف ما اذا أوصى بان يتخذ سقاية ليس للوارث أن يشرب منها والوصية بالخان هل تجوز فيه روايتان * الوصية بتطين القبر وان يتخذ عليه قبة باطلة * أوصت بكفنه ثمان مهورا الذي على زوجها فالوصية باطلة وان لم يكن لها مال فمحمد أوجب الكفن في بيت المال والثاني على الزوج كالنكسوة لقيام النكاح حتى جرى التوارث ويقول الثاني نأخذ مات بلا ابصار فباع امرأته داره وكفنته من ثمنها بلا اذن الورثة فالبيع جائز في نصيبها اذا لم يكن على الميت دين محيطان ككفنته بكفن مثله وهو ما يلبسه في العيدين ترجع في مال الميت وان كفنته باكثر من كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضا وان قيل ترجع بقدر كفن المثل

فهو وجه ايضا الوصى أو الوارث اذا اشترى لبيت كفنهما الرجوع في مال الميت والاجنبى اذا اشترى لم يرجع ولو علم بالكفن عيبا بعد الدفن ان المشتري الوارث أو الوصى يرجع بالنقصان وان الاجنبى لا * أوصى بان يكن في مسج ويغل بده ورجله بكفن كما هو الشرع ويدفن ولا يلتفت الى وصيته * أوصى بان يكفن من ثمن كذا فكفنه الوصى من مال آخر وقد وجد من عليه الثمن أم لا لا يضمن والتمن للورثة بعد استيفاء الوصى ثمن الكفن ان كان كفنه من مال نفسه * مات ولم يترك مالا يستل من الناس قد رتبوا واحد ويكفن فيه فان ترك ثوبا واحدا كفن فيه رجلا كان أو امرأة ولا يستل من الناس وان مات عن مال قليل بلا وصية قال ابراهيم بن يوسف يكفن في ثوب وقال ابن سلمة في ثلاثة قال الفقيه ان كفن في واحد جاز وان في ثلاثة لا يضمن الوصى فلا خلاف بين القولين * أوصى بثلاث ماله لا كفان موقى المسلمين أو لحفر القبور أو لسقاية المسلمين فهو (٤٤٠) باطل ولو قال في أ كفن موقى فقرا المسلمين جاز * أوصى بان يكفن بالفديسار يكفن بكفن وسط

ولو أوصى بان يكفن في ثوبين لا يراعى شرائط الوصية * أوصى بان يكفن في خمسة أوتة أو ثوبين يراعى شرائطه * أوصى بان يدفن في مقبرة كذا بثوب فلان الراشد يراعى شرائطه ان لم يكن مؤنة الحمل في التركة * أوصى بان يدفن مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرائطه ولو أوصى بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين * أوصى بان يدفن كسبه معه لا يجوز الا ان يكون فيه شيء لا يفهمه أحد أو فيها فساد فينبغى أن تدفن * أوصى بان يصلى عليه فلان فالوصية باطلة في الاصح وقد ذكرناه في الخلع في الايصاء والعزل قال أبو مطيع كنت أفتى منذ ثيف وعشرين سنة فمأ رأيت فيما عدل في مال ابن أخيه قط فلا ينبغى أن ية لدا الوصاية أحد وقيل اتقوا الواوأت الوكالة والوصاية والولاية قال عليه

امرأة قلت رأيت هذا الخنثى المشكل المراهق وخنثى مثله مشكل تزوج أحدهما صاحبه على ان أحدهما رجلا والاخر امرأة قال اذا علم أن كل واحد منهما مشكل فان النكاح يكون موقوفا على ان يتبين حالهما لحوالتهما ما ذكر ان فيكون هذا ذكر تزوج به ذكر فيكون النكاح باطلا وكذلك يجوز ان يكونا أنثيين فيكون النكاح باطلا لانه امرأه تزوج امرأه ويجوز أن يكون أحدهما ذكر والاخر أنثى فيكون النكاح جائزا فاذا كانا مشكلين لا يدري حالهما يكون النكاح موقوفا على ان يتبين حالهما وان مات أحدهما أو ماتا قبل ان يزول الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستفاد الارث به كذا في الذخيرة * وان كان لم يعرف كل واحد منهما ما نه مشكل أجزت النكاح اذا كان الاووان هما اللذان زوجا لان بالزواج منهما ما أخبرانه رجل وأما المرأة منها أخبرانها امرأة وخبر كل واحد منهما ما قبله شرعا لم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بصحة النكاح بناء على ذلك فان ما تابعه الاولين وأقام كل واحد من ورثتهما البينة انه هو الزوج وان الاخر هي الزوجة لم أقض بشيء من ذلك كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسني رحمه الله تعالى * قلت فان جاءت إحدى البينتين قبل الاخرى فقضيت بهاتم جاءت البينة الاخرى قال بطل البينة الاخرى والعضاء الاول ماض على حاله ولو أن رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج أمته حتى يستبين أمره كذا في الذخيرة (نوع آخر في الحدود والقصاص) ولو أن رجلا قذف هذا الخنثى المشكل قبل البلوغ أو قذف الخنثى رجلا فلا حد على القاذف أما اذا كان القاذف هو الخنثى فلا نه مرفوع القلم لانه صبي أو صبية وأما اذا كان القاذف رجلا آخر فلا نه قذف غير محصن لان البلوغ من أحد شروط احصان القذف كالا سلام وان قذف الخنثى بعد بلوغه بالنس ولكن قبل أن تظهر علامة يستدل به على كونه ذكر أو أنثى فقذف الخنثى رجلا أو قذفه رجل قال في الكتاب هذا الاول سواء قال مشايخنا رحمه الله تعالى أراد به هذا التسوية في حق قذف الخنثى وانه لا حد على قاذف الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشكلا لان الخنثى وان صار محصنا بالبلوغ الا أنه اذا لم تظهر عليه علامة الاثوية أو الذكورية يجوز ان يكون رجلا وان يكون امرأه فان كان رجلا فهو بمنزلة المحبوب وان كان امرأه فهو بمنزلة المرأة الرقاء لانها لا تتجمع ومن قذف رجلا مجبوا أو امرأه رقاء لا حد عليه أما اذا لم يرد به هذا التسوية فيما اذا كان الخنثى هو القاذف وإذا كان الخنثى هو القاذف وقذف رجلا قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لانه مجبوب بالغ أو رقاء بالغة والمجبوب بالغ أو الرقاء بالغة اذا قذف انسانا يجب عليه الحد قلت رأيت ان سرق بعد ما يدرك قال عليه الحد وان سرق منه ما يسارى عشرة من حوزة قطع يد السارق كذا في المحيط * قلت رأيت هذا

الصلاة والسلام لا بد للناس من عريف والعرفاء في النار * قال تعهد أبنائي الصغار بعدم موقى أو قفهم بامرهم أو ما يجرى مجرى هذا الخنثى اللفظ يكون وصيا وكذا غم فرزندان من بخور او استادكى يكن * قال اقض ديونى صار وصيا عند الامام خلافا لحد ولو قال اقض ديونى ونفذ وصاى صار وصيا وعن محمد قال أنت وصى فهو وصى بعدم موقى * لك مائة درهم على أن تكون وصيا عني فهو وصى والنشر باطل والمائة له وصية * استأجرتك بمائة لتنفذ وصاى فالمائة له لان هذا اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت باطلة وهو من الثلث وهو وصى * قال استأجر فلانا حتى ينفذ وصيتى يصير وصيا والاجارة باطلة * اجتمع عند المرض أقوام فقالوا لبلعده موقى كذا خاطبهم بأعمالهم يصير الانسان وصيا قائم كل وصيا ولو سكتوا حتى مات ثم قبلها جماعة منهم فهم أوصياء وان قبله واحد منهم يضم الحاكم اليه آخر ويصيران وصيا ليعلم أحدهما التصديق بدون الاستعانة الى أشياء معدودة (نوع في العزل) وصى القاضى اذا عزل نفسه ينبغى أن يشترط علم القاضى بعزله كاشتراط علم الموكل

في عزل الوكيل نفسه وعزل القاضي نفسه بشرط علم السلطان به. وفي شرح الطحاوي الوصي اذا كان قويا امينا يمكنه القيام بحال الصغير
لا يمكن الحاكم عزله وان امينا لا يمكنه القيام بحاله والتصرف فيه ضم اليه من يمكن فيه من ذلك ولا يزله وان خائفا ظاهرا لا يمكنه عزله ولو لم يعلم
الحاكم ان له وصيا فنصب آخر لا ينزل الاول وللوصي ان يوصي لا يخرج عند الموت وذكر بكر في الصغير الوصي لو كان عدلا كانا لا يعزله
ومع هذا الوعز لا يعزل وفي الاقضية في انزاله اختلاف المشايخ وفي الفتاوى بحج الوصي عن القيام بأمر الميت فنصب الحاكم آخر لا ينزل
الاول املوا اقام آخر مقامه ينزل الاول * ادعى الوصي ديناً على الميت لا يخرج عنه الوصاية ولو عيننا يخرج عنه والمختار ان يقول له الحاكم
اما ان تبرهن على الدين او تبرئ او يخرجك من الوصاية ولا يقرض الوصي مال اليتيم ومع هذا الوفاء لا يكون خيانة * عن محمد أوصى لموتى
الفقرابطال لحصول الايجاب للميت قصد اوان حصل معنى لله تعالى والميت يصلح مصرفا (٤٤١) فصار نظير ما لو أوصى بشاة فلان أو برودة

لا يصح الايجاب للشاة نصا ولو
أوصى أن تعلف شاة فلان
عاما صرح لانه حصل للمالك
معنى كفاية بموت شاة ويردونه
* وعن محمد أوصى بثلاث ماله
ليسرج في المسجد جاز ولو
أوصى لسراج المسجد
لا * أوصى بأن يسقى غنائه في
الموسم قال الامام الوصية
باطسلة وقال الثاني تجوز
ويستفي يوم التروية وعرفة
والنحر وأيام التشريق * وعن
الامام أوصى بسكنى داره
وخدمة عبده للمساكين
بطلت خلافا لمحمد * وعلى هذا
أوصى بصاحف توقف في
المسجد يقرأ منها وكذلك
أوصى بأن يجعل أرضه هذه
مقبرة للمساكين أو خانة للبركة
بطلت عند الامام * ولو أوصى
أن يجعل أرضه مسجدا جاز
استحبنا * وأوصى لبني فلان
يدخل الذكور والانات * وذكر
شيخ الاسلام ان ولد البنت
لا يدخل لاني الوصية ولا في
الوقف في ظاهر الرواية وروى

الخثي ان قطع رجل أو امرأته قبل ان يبالغ أو يستبين أمره فإنه لا قصاص على قاطعه وهذا بخلاف
ما اذا قتل الخثي رجل أو امرأته عمدا كان عليه القصاص قلت أرايت ان قطع هذا الخثي يدرج
أو امرأته قال على عاقلته أرض ذلك ولا قصاص عليه صغيرا كان أو بالغاً بالسنة ولم يستبين أمره بعد وتجب
الدية على عاقلته اذا كان الخثي لم يدرك بعد وبعد البلوغ اذا قطع يد انسان قبل أن يستبين أمره عمدا فإنه
يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة * فان افترض هذا الخثي في المقاتلة (١) لم يجز حتى يستبين أمره
وان شهد الواقعة (٢) رضخ له بسهم كذا في المسوط لشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى * قلت فان
أخذ أسيرا في الغزو قال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ حتى يستبين أمره قلت فان ارتد عن الاسلام
قبل ان يدرك أو بعده ما أدرك لا يقتل عندهم جميعا قلت فان كان من أهل الذمة قال لا يوضع عليه الخراج
خراج رأسه حتى يدرك ويستبين أمره قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ
وبعد البلوغ كذا في الذخيرة

(نوع آخر في الايمان) رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان أول ولد تلدينه غلاما فأت طالق أو قال
لامته ان كان أول ولد تلدينه غلاما فأت حرة فقلت هذا الخثي المشكل قال لا تطلق امرأته ولا تنق
أمتي في قول علماء ثنائهم الله تعالى حتى يستبين أمره فان ظهر بعد ذلك أنه غلام طلقت المرأة وعتقت
الامة وان ظهر أنه حرة لا تعتق الامة ولا تطلق المرأة ولو قال رجل كل عبد لي حرة وعبد خثي مشكل
لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل أمة لي حرة لا يعتق هذا الخثي وان قال القولين وحلف باليمين جميعا
فانه يعتق ولو قال رجل ان ملكك عبدا فامرأته طالق فاشتري هذا الخثي لا تطلق امرأته وان قال كلا
القولين ثم اشتري مثل هذا الخثي تطلق امرأته كذا في التتارخانية

(نوع آخر في اقرار الخثي) انه ذكر أو أتى وفي اقرارا يه أو وصيه بذلك) فان قلت أرايت ان قال هذا الخثي
المشكل أنا ذكرا أو قال أنا أنثى لا يقبل قوله وقبل أن يعلم انه مشكل اذا قال انه ذكرا أو أنثى كان القول قوله
لان الانسان أمين في حق نفسه والقول قول الامين ما لم يعرف خلافه ومتى لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف

(١) قوله لم يجز حتى يستبين أمره لانه انما يفرض للمقاتلة لا الغنم من الرجال وهذا ليس ببالغ ولا رجل
لانه لا يدرى أنه رجل أو امرأة فلا يفرض له لانه انما يفرض لمن عليه القتال ولا قتال على الصبي والصبيبة
(٢) قوله رضخ له بسهم كذا في جميع ما عتدى من نسخ هذا الكتاب وهو خلاف الصواب فان الذي رأته
في المحيط وان شهد معنا فانه يرضخ له ولا يسهم له لانه انما يسهم للبالغ وهذا ليس ببالغ فلا يفرض له اه نقله
الجراوي عن عني عنه

(٥٦ - فتاوى سادس) الحسن عن الامام انه يدخل في الوقف والرواية في الوقف رواية في الوصية والفتوى على ظاهر الرواية ولولد
فلان يدخل الذكور والاتي ولولبني فلان لرجل معين يدخل الذكور والانات عندهما وهو قول الامام ولو في قوله آخر الا يدخل الاناث *
أوصى لبني تميم يدخل الذكور والانات انفاقا * أوصى لبني فلان وليس لبني فلان الاناث لاشئ للبنات اجاعا ولو لم يكن له ولد صلبى فاولاد ولد
من الذكور لاولاد ولد من الاناث * ولولد ابن وابن الابن لانه النصف والباقي يرثه وقال الثاني رحمه الله الباقي لابن الابن ولولد بنات
صلب وبنو بنات لاشئ للبنات وقال الثاني انه بينهم * أوصى بخمس ماله لفلان وبقيته الثلث للفقراء وفلان أيضا فقير هل يدخل فلان مع الفقراء
اختلفوا * أوصى لتيامي بن فلان وهم لا يحصون فالوصية لفقراءهم * أوصى لمواليه وله معتق ومعتق عن الامام انها تجوز والمال بينهم
نصفان لان اسم المولى يتناولهم بسبب واحد وهو العتق وعن الثاني انه يصرف الى الاعلى شكر الانعام وفي رواية الى الاسفل تقبلا لانعامه وعن

محمد أنهما باطله إلا أن يضطلفا فيكون بينهما كما إذا قال لأحد هذين الرجلين على ألف * أوصى بثلثه لمواليه وله عشرة موال أعنتهم فالوصية لهم لا لأبنائهم * وإن مات الأب ولههم أولاد أو أولاد الأولاد فالوصية لهم وإن كان له موال أعنتهم الموصى ولهم أولاد الوصية لا لأبناء جميعا * أوصى لزوج بنته فهو على زوجها يوم مات الموصى ولولا زواج بنته ولها أزواج طلقوها وزوج حالي لم يطلقها فالوصية للكل * وإن لامرأته بنته فعلى امرأته يوم مات الموصى وتدخل تحت هذه الوصية امرأته واحدة ولو كان له امرأته يوم الوصية ثم تزوج أخرى ثم مات الموصى فاختار إلى الورثة يعطون أبنهم ماشاءوا ويجوز أن على بنته وعلى أحداهما * مريض قال أوصيت إلى فلان ثلث مالي يضعه حيث شاء ما جاز له أن يضعه في نفسه ولو قال للموصى أعط الثلث من شئت ليس له صرفه إلى نفسه لأنه صار معرقا بالاضافة إليه فلا يدخل تحت النكرة * وفي المنتقى أوصى بثلثه (٤٤٣) إليه يضعه أين شاء فوضعه عند نفسه جاز وإن أعطاه بعد ذلك إلى وارث الميت

خلاف ما قال قلت أ رأيت أن لو كان هذا الخنثى أبوه حيا فقال هو غلام ولا يعرف ذلك إلا بقوله قال القول قوله وكذلك لو قال هو جارية فالقول قوله ما لم يعرف أنه مشكل الحال قلت أ رأيت أن كان هذا الخنثى قد راعى وليس له أب وله وصى فأقر وصيه أنه جارية أو غلام فالقول قوله إذا لم يكن مشكل الحال وإذا كان مشكل الحال لم يصدق كذا في المحيط * والله سبحانه أعلم

(مسائل شتى) *

ولتجوز شهادة الخنثى حتى يدرك لأنه صبي أو وصية وبعد ما أدرك إذا لم يستن أمره ميتة وقف أمره في حق الشهادة حتى يتبين أنه ذكر قلت أ رأيت رجلا أوصى لمافي بطن امرأته بألف درهم إن كان غلاما ونحوه سمائة إن كان جارية فولدت هذا الخنثى المشكل قال يعطى له خمسة مائة وتوقف الخمسمائة الأخرى إلى أن يتبين حاله أو يموت قبل التبين فإن تبين أنه ذكر دفعت الزيادة إليه وإن تبين أنه جارية دفع إلى ورثة الموصى وكذلك إن مات قبل التبين يدفع الموقوف إلى ورثة الموصى وهذا قول علماء شراحهم والله تعالى كذا في الذخيرة * إمام الأخرس وكنته كالبيان في الوصية والنكاح والطلاق والبيع والشرع والقود في الحد بخلاف معتقل اللسان أعلم أنه إذا قرئ على الأخرس كتاب وصية فقبل له أن يشهد عليك بما في هذا الكتاب فأومأ برأسه أي نعم أو كتب نعم فإذا جاء من ذلك ما يعرف أنه أقر أنه جاز ولو اعتقل لسان الرجل فقرأ عليه وصية فأشار برأسه أي نعم أو كتب فهو باطل ويجوز نكاح الأخرس وطلاقه وعتاقه وبيعه وشرائه ويقتص منه ويقتص له إذا كان يكتب أو يوثق إيمانه يعرف به ولا يجد ولا يحدله (ثم الكتابة على ثلاثة أوجه) مستمين مرسوم أي معنون وهو يجري مجرى النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا ومستمين غير مرسوم كالكتابة على الجدار أو أوراق الأشجار وهو ليس بحجة إلا بالبيعة والبيان وغير مستمين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مرسوم فلا يثبت به الحكم وإن كان رجل صمت يوما أو يومين بعرض فكتب أو أشار بشي من ذلك لم يعتبر ذلك منه في شي من التصرفات (غنى مذبوحه) وفيه أمانة فإن كانت المذبوحه أكثر تحرى فيها أو كل وإن كانت الميثمة أكثر أو كانتا نصفين لم يؤكل وهذا في حال الاختيار بأن يجدد كميته يمين وأما في حال الضرورة تحرى أو كل سواء كانت المذبوحه أكثر أو كانتا سواء أو كانت الميثمة أكثر كذا في الكافي * (لف) ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على ثوب طاهر لكن لا ينصرف لوعصر لا يتنجس (رأس شاة) متلخ بالدم أحرق وزال عنه الدم فالتخذ مرقه منه جاز والحرق كالغسل (سلطان) جعل الخراج لرب الأرض جاز وإن جعل العشر لا كذا في الكنز

جاز وكانت هبة منه له وإن لم يقل وضعت عند نفسي فأعطاه لوارث لم يجز إلا بأجازة سائر الورثة وكذا إن أعطاهم على السهام لا يجوز إلا بأجازتهم لأنه وصية وكذا إذا أوصى إليه بثلثه يضعه أو يعطيه في المساكن فافترس ورثة الموصى فأعطاهم على سهام الورثة لم يجز * أوصى إليه فقال في وجهه لا أقبل كان ردًا ولا يكون وصيا فإن قال له الموصى ما كان ظني أنك ترد يا صبي إليك فقال قبلت صار وصيا * أوصى إليه فقال لا أقبل فسكت الموصى ومات ثم قال قبلت لا يصير وصيا * ولو سكت ولم يقل لا أقبل ثم قال في حياة الموصى أو بعد موته بمحضرة الجماعة قبلت كان وصيا بمحضرة الموصى قاله أولو الجاهلية * ولو أن الحاكم حين قال لا أقبل أخرجه

عن الوصاية ثم قال لا يصح قبوله * ولو قال في غيبة الموصى لا أقبله وبعث إليه بذلك رسولا أو كتابا بلغ عن الوصاية ثم قبل لا يصح قبوله ولو قبلها في حياة الموصى ثم ردها بعد موته لم ته الوصية * ولو سكت في حياة الموصى ثم ردها بعد موته له انذار إن شأه وأقبل * ولو قبلها في وجه الموصى فلما تاب الوصى قال الموصى أشهدوا أني أخرجه عنها يصح الإخراج عند الامام خلافا للثاني * وذ كذا القاضي أوصى بأن يتصدق بثلثه أو امرأته بالصدقة بشي فتصدق المأمور وأوصى على نفسه أو على ابنه الذي يعقل القبض جاز بخلاف الوكيل بالبيع إذا باع عن لا تقبل شهادته للتمتع في البيع لا في الصدقة وكذا إذا وكله بإدراكه فأعطاه الوكيل لولده الصغير أو الكبير أو زوجته وهم فقراء جاز وذ كذا في العتاي أمره بالصدقة لدفع إلى ولده الكبير وأمره أن يوفقه وأمره أن يمسكه لنفسه إلا إذا قال له ضعه حيث شئت ولو قال تصدق بهذه العشرة على عشرة مساكين فتصدق بها على مسكين واحد دفعة أو قال

نصدقهم على مسكن فتصدق على عشرة جاز وعن الثاني تصدق على مسكين مكة أو الرى فاعطى غيرهم ان كان الا امر حياضن *
ولو قال لله على أن تصدق على جنس فتصدق على غيرهم لوفى بنفسه جاز ولو امر غير ذلك اي بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور
وعن الامام أوصى اسأ كين الكوفة فصرف الوصى الى غيرهم بضمن ولم يفصل بين حياة الوصى ومماته * وفي النوادر عن الثاني تصدق على
مرضى الفقراء أو على النساء أو على الشيوخ فتصدق على الاصحاء أو اليتام أو الشبان ضمن الوصى * وعن الحسن دفع ألفا وقال هذه لفلان
فان ممت فادفعها اليه فأت بدفعها اليه وان لم يقل هي لفلان لكن قال ادفعها اليه فأت لا يدفعها المأمور اليه * وعن الدوسي دفع الى
رجل مالا وقال ادفعه الى أخى أو ابى ولم يزيد دفعه المأمور الى غرما الممت * وعن أبي نصر ادفعوا هذا الثوب أو هذا المال الى فلان ولم يقل
هي له وصية فانه باطل لانه ليس باقرار ولا وصية * وفي فتاوى النسبى أوصى بالفصلح القرية (٤٤٣) لا يصح لاختلاف وجوه المصالح

* وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز فيه ما وعلى قول أبي
يوسف الفتوى (أصحاب الخراج) اذا عجزوا عن زراعة الارض وأداء الخراج دفع الامام الاراضى الى غيرهم
بالاجرة أى بواجب الاراضى للقادرين على الزراعة وبأخذ الخراج من أجرة ما فان فضل شئ من أجرة ما
يدفعه الى أصحابها وهم الملاك فان لم يجد من يستأجرها باعها الامام عن يدر على الزراعة ثم اذا باعها يأخذ
الاجر حصة الماضية من الثمن ان كان عليهم خراج ورد الفضل على أصحابها ثم قيل هذا قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى لان عندهما القاضى يملك بيع مال المدين بالدين والنفقة وأما عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى فلا يملك ذلك فلا يبيعهما لكن بأمر مالا كها يبيعهما وقيل هذا قول الكل كذا فى التبيين * ولونوى
قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولوعن رمضانين كقضاء الصلاة صح وان لم ينو أو صلاة أو أخر صلاة عليه
كذا فى السكت * وهذا قول بعض المشايخ والأصح أنه يجوز فى رمضان واحد ولا يجوز فى رمضانين مالم يعين
أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا فى قضاء الصلاة لا يجوز مالم يعين الصلاة ويومها بأن يعين ظهر يوم كذا
مثلا ولونوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز كذا فى التبيين * دخل دمع كثير فم الصائم حتى وجد
ما وجته وابتلع فسد ولو قليلا كقطرتين لا (ابتلع) براق غير كفر لصد بقاءه والا (قتل) بعض الحاج
عذر فى ترك الحج (باع) أنا لا يدخل بحشها فى البيع (العقار) المتنازع فيه لا يخرج من يذى البدن
يبرهن المدعى (عقار) لافى ولاية القاضى لا يصح قضاؤه فيه (اذا) قضى القاضى فى حادثة بينة ثم قال
رجعت عن قضائى أو بدلى غير ذلك أو وقعت فى تلبس الشهود أو أطلت حكمى ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء
ماض ان كان به مدعى صحيحة وشهادة مستقيمة (خبأ قوما) ثم سأل رجلا عن شئ فأقر به وهم يرونه
ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار وان سمعوا كلامه ولم يروه لا (باع) عقارا
وبعض أقاربهم حاضر يعلم البيع ثم ادعى لاسمع دعواه (وهبت) مهرها زوجه فأتت فطلب ورثتها
مهرها منه وقالوا كانت الهبة فى مرض موت أو قال بل فى الصحة فالقول له (قال) لا آخر وكتك ببيع كذا
فسكت صار وكلا وكلا بطلاقها لئلا يملك عزلها وكتك كذا على أى متى عزلت كانت وكلي يقول فى عزله
عزلتكم ثم عزلتكم كذا فى الكثرة ولو قال كلما عزلتكم كانت وكلي يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتكم
عن الوكالة المنجزة وقيل يقول فى عزله كلما وكتك كانت معزولة والاول أوجه كذا فى التبيين * ويطل
الشرط الفاسد وجهالة البذل البيع والاجارة والقسمه والصلح عن دعوى المال ولا يطل الشرط الفاسد
وجهالة البذل العتق والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد والكتابة تبطل بجهالة البذل اذا كانت
فاحشة لا بالشرط الفاسد وان جمع بين الشئتين فقبل العقد فى أحدهما وفى القسم الاول لا يصح سمي لكل

الوصية لها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة فى تلك الحالة * وفى العتاقى أوصى لام ولده بما عافاه من الخفية والمقنعة والقبض * وكذا لو أعاق
عبد بالتدبير ونحوه له الخفان والقنوسة والقبض والسر اويل لا النسب والمنطقة الآن يقول له متاعه * وفى النوازل أوصى بهذه البقرة
لفلان لم يكن للورثة أن يتصدقوا ببيعها * ولو قال تصدقوا على المساكين هم التصدق بالقيمة * قال أبو نصر ربه نأخذ لان الوصية تحتاج
الى قبول لها قيم المالك بمجرد القبول فلا بد الى الوارث تبديلها والوصية الى المساكين لا تحتاج الى القبول وقصد القربة وتحصل بالقيمة * والوصية
للورثة لا تصح الا باجازه الورثة وتعتبر الاجازة بعد الموت لا قبله هذا فى الوصية أما فى التصرفات المفيدة لاحكامها كالاعتاق وغيره اذا
صدر فى مرض الموت وأجاز الوارث قبل الموت لا روية فيه عن أصحابنا * قال الامام علاء الدين السمرقندى أعتق المريض عبده ورضى
به الوارث قبل الموت لا يسيه العبد فى شئ وقد نصوا على أن وارث الجروح اذا عفا عن الجراح يصح ولا يملك المطالبة بعد موت الجروح *

وذكر القاضي بلغ الورثة ان المريض تصرف تصرفات فقالوا آجرنا كله ولم يعلموا التصرفات ما هي لم تجز الاجازة وان علموا التصرفات فاجازوها اجازته وبطل حقهم * الوصية بالباقي من الثلث كالوصية بالثلث * وعن الثاني فيمن قال أعطوا فلانا وصية كذا أو أعطوا بعد موتي أو أعطوا ثلثي جازلكون الثلث محل الوصية * وان ذكر الربع أو الخمس أو شيئاً ما خلا الثلث لا يكون وصية الا أن يكون في ذكر الوصية أو وصى بان يعطى الناس ألف درهم قال ابن مقائل الوصية باطلة * قال المريض تيماردار فرزند من مرايس ازمن أو قال انت وكسلي في تركتي أو قال سلمت اليك الاولاد بعد موتي فايصاء وفي المنية الوصية بالاسراف في الكفن باطلة الوصية بالتخاذا التابوت في بلادنا صحيحة * أوصى ثياب جسده جاز * وللوصي له من الجلباب والقميص والاردية والسر او يلات والطيايسة والا كسبة دون القلائس والخفاف (٤٤٤) والجواب فانه ليس من الثياب **السادس في تصرفات الوصي**

واحد منهم مبدلاً ولم يسم وصي في القسم الثاني بكل حال وفي القسم الثالث ان سمي لكل واحد منهم مبدلاً صحيح والا لا (رجل) قال لا تحرمك هذه العبدان بألف أو قال على أن كل واحد منهما بمائة فقبل في أحدهما لا يصح وكذا لو آجر شيئين فقبل في أحدهما أو قال فاسمك على أن هذا وهذا الى وهذا وهذا الك فقبل في أحدهما وكذا لو جمع بين البيع والاجارة أو القسمة أو بين القسمة وبين البيع أو جمع بين الكل وأجل أو فصل فقبل في أحدهما لأن هذه العقود تبطل بالشرط الفاسد وضم الجيد الى الردي معتاد فصار القبول في أحدهما مشروط الصحة للقبول في الآخر فاذا لم يقبل صار شرطاً فاسداً ولو قال زوجتك هاتين الامتين بألف فقبل فكاح أحدهما أو قال لزوجتيه طاعتك بكذا فقبلت أحدهما أو قال لعبدتيه أعنتك بك بألف فقبل فكاح أحدهما أو كان لرجلين على رجل قصاص ففلا صالحاً لئلا على ألف فقبل من أحدهما صحيح لأن هذه العقود لا تبطل بالشرط الفاسد ولو قال لعبدتيه كاتبة بك بألف فقبل أحدهما لا يصح وان فصل فقبل أحدهما صحيح وان جمع بين النكاح والبيع أو الاجارة فقبل أحدهما ان قبل النكاح صحيح وان قبل البيع أو الاجارة لا وعلى هذا غيرهما وان جمع بين الكتابة والطلاق أو العتاق ان قبل الطلاق أو العتاق صحيح أو فصل وان قبل الكتابة ان فصل صحيح وان أجل لا (رجل) له أرض يرزعاها أو حاثون يسـ تغل وغلتها تنكفي له ولعيا له لم تحل له الزكاة والاحلت (منعها) زوجها عن الدخول عليها انشور طلقها فنتين ثم طلقها ثلاثا على ألف كان جميع الالف بازاها الواحدة قال لعبدتيه ياسميدي أو لامته أنا مبدل لا يعق (ان) فعلت كذا مادمت بخلافك فخرج منها ثم رجعت وفعل لا يعقث قال المدعي لا ينفذ فبرهن أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم شهدوا تقبل وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل والا صح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أقريدين لانسان ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقرك به ولست بمبطل فيما تدعي عليه عليه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعنده ما يؤمر بتسليم المقر به الى المقر له والفتوى على أنه يحلف المقر له (لو) قال له على عشرة دراهم الاثلاثة الادرهم الزمة ثمانية وان قال الاسبعة الاربعة الاثلاثة الادرهم الزمة ستة خبازا اتخذوا ثواني وسط البرازين منع وكذا كل ضرعيام جعل شي من الطريق مسجد أو جعل شي من المسجد طريقا للعامة صح (أهل) بلد تر كوا الختان يحاربهم الامام (كره) مسح اليسر والسكين بالخيز ووضع الخبز تحت القصعة والملمحة وانتظار الادام ان حضر الخبز وأكل كل طعم حار وشبهه ونفخه كذا في الكفاي * قبض بدل الصلح شرط ان كان دينابدين بان وقع الصلح على دراهم عن دنانير أو عن شي آخر في الزمة وان لم يكن دينابدين لا يشترط قبضه اذ في رجل على صبي دارا فصالحه أبوه على مال الصبي فان كان للمدعي دينه جاران كان يعمل القيمة أو أكثر بما يتغابن الناس فيه وان لم

* له أن يوكل بالخصوصة
* القاضي بقرض مال
التيسيم لا الاب والوصي
وذكر الخصاص انما يملك
الاقراض اذا لم يجبر من
يذفع اليه مضاربة أو
يشترى به شيئا * والوصي
يملك البيع نسبية اذا
لم يحق الخلود * ولو
استقرض لنفسه ضمن
وعن محمد انه لا يضمن
كـ الاب * وفي رهن
الاصل يضمن أيضا المتولى
اذا أقرض الفاضل
من الوقف وهو أحرز من
الامساك صح * ولو
استقرض ان شرط الواقف
له ذلك والارفع الى الحاكم
ان احتاج * ولو رهن
الوصي مال التيسيم بما
استدان عليه وقبضه
المرتـ من ثم ان الوصي
استعاره منه لحاجة التيسيم
فضاع عند الوصي فن مال
التيسيم * غصب الوصي

عينا واستعمل في حاجة التيسيم وهلك ضمن الوصي ولا يرجع به في مال التيسيم واذا آجر الوصي التيسيم أو ماله أو عبده جاز فلو بلغ الصبي له فسحقها ان عقد لها على نفس الصبي وان كان على ماله ليس له الفسخ * الوصي اذا آجر نفسه للصبي لم يجز ولو استأجر الصبي لنفسه ينبغي أن يجوز عند الامام * وفي النصاب الوصي اذا أراد أن يستأجر دارا للصبي ولا يكون غاصبا آجر الدار من امرائه ثم يسكن فيها ويهب لها من ماله قدر الاجرة فتؤدى المرأة الاجرة وقال القاضي الوصي يملك أن يستأجره لانه جعله ماله ليس بمال مالا * ولا يأخذ اجارة طوله * وهل يؤجر أرض التيسيم اجارة طوله ان آجر أرض التيسيم لا يجوز في السنين الاول وفي الذخيرة يجوز * وان استأجر لاجله فالجواب على العكس وقبل على قياس ما تقدم ان الاجارة الطويلة عقود تجوز * وعلى الرواية التي هي عقد واحد لا تجوز وفي فتاوى النسفي ليس للوصي أن يؤجر شيئا من التركة اجارة طوله لقضاء

دين الميت * اذا هن الوصى مال اليتيم دين نفسه يجوز استعساها خلافا للامام الثاني واجهوا انه لو اراد باقية دينه من مال اليتيم لا يملك وان هلك الرهن في يد الميراثين هلك بالدين وضمن الوصى لليتيم قيمة الرهن لو قدر الدين او اقل وان أكثر يضمن قدر الدين لان زيادة أصله فصل السبع الاب أو الوصى اذا باع مال الصبي ممن له على الاب أو الوصى دين بصرف صاعده الامام ومحمد رحمه الله * وللوصى أن يدفع مال اليتيم مضاربة أو بضاعة أو يشاركه مع غيره * وللوصى أن يأخذ مال اليتيم مضاربة ويودع ماله ويغير * وان أخذ الوصى أرضه من أجرة ان البذر على اليتيم لا يجوز * وان جعله الوصى على نفسه على قياس قول الامام في جواز بيع الوصى مال اليتيم من نفسه ينبغي أن يجوز * وفي المسئلة دليل على ان الوصى يملك الاستقراض من مال اليتيم * وفي المتنق ما يدل على أنه لا يملك والحوافى ذكر فيه اختلاف المشايخ * وذكر أيضا الوصى استعدا دابة ليحل عليها (٤٤٥) من أعمال اليتيم وجاوز الحد الذي ذكره وعطبت

الحد الذي ذكره وعطبت
فالضمان في مال اليتيم *
وفي الجامع الصغير مقاسمة
الوصى الموصى له على
الورثة جائزة ومقاسمة
الوصى الورثة على الوصى
له باطله معناه اذا كان
الوارثا بما يقاسم الوصى
الموصى له الثالث فصرف
الثالث الى الموصى له
وأمسك الثلثين للوارث
فهلك شيء من الثلثين يهلك
من الوارث ولو الموصى
له غائب فقام الوصى
الوارث وصرف الثلثين
الى الوارث وأمسك الثلث
للموصى له فضا في يده
لا يهلك من مال الموصى
له وله المشاركة مع
الورثة وبأخذ الثلث مافي
يده * وفي الاصل الوصى
قسم وعزل نصيب كل
انسان فهذا على خمسة
أوجه * لو كلهم صفارا

يكن له ينة أو كانت غير عادلة لا وان كان الاب هو المدعي للصغير ولا ينة له يجوز كيفما كان وان كان له ينة
عادلة لا يجوز الا بالمثل أو بأقل قدر ما يتغابن فيه ووصى الاب في هذا كالأب (الامام) الذي ولاه الخليفة
أن يقطع انسانا من طريق الجادة ان لم يضرب بالمارة (من مصادره) السلطان ولم يعين يبيع ماله فباع ماله صح
(خوفها) بالضرب حتى وهبته مهرها لم تصح ان قدر على الضرب وان كرهها على الخلع وقع الطلاق ولا
يسقط المآل ولو أحوال انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح (اتخذ) بترافي ملكه أو بالوعة فترمها
حائط جاره فماله بقوله لم يجز عاينه فان سقط الحائط منه لم يضمن (عر) دار زوجته بماله بأذن خاله المارة
لها والنفقة دين عليها واذا عاها لنفسه من غير اذن المرأة كانت المارة له واذا عاها لغيره اذنها كان
البناء لها وهو متطرق في البناء فلا يكون له الرجوع عليها به ولو أخذ من غيره فترعه انسانا من يده لم يضمن
النازع اذا هرب الغريم (في يده) مال انسان فقال له سلطان ادفع الى هذا المال والا قطع يدك أو أضربك
خسعين فدفع لم يضمن الدافع (وضع) منخل في العجرا ليصيده جارا وحش ومضى عليه فجاءه في اليوم الثاني
ووجد الجار مجروحاً ميتاً لم يؤول لان الشرط أن يذبحه انسان أو يجرحه ويؤدون ذلك لا يحل وهو كالنطيحة
أو المتردية المذكورة في الآية وتقيده باليوم الثاني وقع اتفاقاً حتى لو وجد ميتاً من ساعته لا يحل لعدم
شرطه المذكور كذا في التبيين * كرم من الشاة الحياض والخصبة والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح
والذكر (١) والخنازير الصلب كذا في الكنز للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي
حشفته ظاهرة بحيث لو آراه انسان فطنه محتونا ولا تقطع جلده ذكره لا يتشدد ترك كشج أسلم فقال أهل
البصرة لا يطبق الختان ووقته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وانما هو مكرمة للرجال لانه الذي الجماع
وقيل سنة ويجوز ترك الصغير وبطفرته وغيره من المداواة وكذا يجوز ثقب اذن البنات الاطفال
والحامل لا تفعل ما يضرب بالولد ولا ينبغي لها أن تحميم مالم يتحرك الولد فاذا تحرك فلا بأس به مالم تقرب الولادة
فاذا قربت لا تحميم وأما الفصد فلا تفعله مطلقاً مادامت حية وكذا يجوز فصد البهائم وكذا كل علاج
فيه منفعة لها أو جاز قتل ما يضرب من البهائم كالكلب العقور والهريرة اذا كانت تأكل لحما والجواج ويذبحها
ذبحاً ولا يضرب بها (والسابقة) بالقرس والابل والارجل والرمي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لامن
أحد الجانبين ومعنى شرط الجعل من الجانبين أن يقول ان سبق فرسك فلك على كذا وان سبق قرسي فلي
عليك كذا وهو قمار فلا يجوز واذا شرط من جانب واحد بان يقول ان سبقني فلك على كذا وان سبقتك
فلا شيء لي عليك جاز استعسانا ولا يجوز فيما عدا الاربعة المذكورة في الكتاب كالبعل وان كان الجعل

(١) قوله والخنازير الصلب لم أجد ذلك في عبارة الكنز ولا في شرحه التبيين اه معصمه

لا يجوز قسمته أصلاً كالبوايع مال أحد اليتيمين من الآخر * ولو قسم الاب مال أولاده الصغار جاز كالبيع * والحيلة للوصى
أن يبيع مال أحد الصغيرين مشاعاً من رجل ثم يقيم مع المشتري حصصه صغيراً يبيع حصته وبعد القسمة يشتري تلك الحصص فيحصل
الامتياز * والثاني لو كلهم صغاراً أو بعضهم حضور فقاسم الحضور وأقر زالانصباً بما جاز في المنقول لافي العقار لانه يبيع
المنقول لا العقار على الكبار الغيب * الثالث لو صفاراً وكباراً والكبار غيب لا يجوز في العقار وكذا في العروض لان الوصى ليس
له ولاية القسمة في العروض على الكبار الغيب فصار كأن الكل صفار * الرابع لو صفاراً وكباراً حضوراً فنزل نصيب الكبار وهم
حضور فدفعه اليهم وعزل نصيب الصغار جملة ولم يعزل نصيب صكل واحد من الصغار جاز * الخامس عزل نصيب كل
واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فالقسمة فاسدة * ولودفع الى الكبار نصيبهم وأمسك حصص الصغار جملة ثم قسم حصص

الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكار جائزة لابن الصغار * وأما وصي الام والم والاخ يقاسم لولده الص - غير منقولة التي ورثها من الام اذ لم يكن للصغير أب ولا وصي الأب لاقسمة عقاراته بكل حال * ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام لا الع - قار ولا المنقول * وفي الجامع الصغير احتمال بمال اليتيم ان كان أملاً من الحيل جاز * وفي المنتقى لا يركب دابة اليتيم اذا خرج لتقاضى دين اليتيم وفي الفضلي يستأجر دابة من مال اليتيم اذا خرج لعمل اليتيم وينفق من ماله أيضاً ما لا بد منه * وفي النوازل عن محمد ونصير هكذا وقيل لا يجوز وقال الفقيه اذا كان الوصي محتاجاً بآكل من مال اليتيم ويركب في الاستحسان قال الله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل مما بالوصي * الوصي أتعلم مال اليتيم كيف يبرأ عنه قال يشتري له شيئاً أو يهدى له ثوباً ولو وضع ذلك من غير هذا التكلف أرجو أن يبرأ استحسننا * الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع في (٤٤٦) المختار * الوصي يستدق في كفن المثل وكذا لو كفن بماله يرجع وكذا الوارث * وان اشترى اليتيم

ومنفذ الوصي من ماله يرجع وكذا لو اشترى الوصي نفقة أو كسوة لليتيم ونفذ من مال نفسه وأشهد عليه يرجع وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي في حق الانفاق يقبل لافي حق الرجوع بلا اشهاد * وكذا لو قضى الوصي أو الوارث ديناً على الميت من مال نفسه يرجع * وفي النوازل أنفق الوصي من مال اليتيم في تعليم القرآن والادب يجوز ان كان الصبي رشيداً يصلح لذلك وهو ماجور وان لم يكن شديداً يتكلف قدر ما يقرأ في صلواته * أو وصي بان يتصدق بثلاث ماله فلأوصي أن يجعل ماله على الغائب صدقة عليه اذا كان مقراً * ولو صرفه الوصي الى أولاده الكبار وامراته جاز وان الى أولاد الصغار لا يجوز * أو وصي بثلاثة الى فلان يضعه حيث شاء لا يصح وضعه في نفسه وقيل يضعه في صغاره ونفسه وقد ذكرناه وقف ولم ينصب فيما وصيه وصي على أوقافه ولا يدفع الوصي المال الى الصبي حتى يؤنس منه الرشدي جاء القرائض رجل الى شداد وقال أنا وصي الصبي هذا وقد أدرك فأرتماله اليه قال لاسحق يؤنس منه رشده ثم عاد وقال أردت ان أتخذ له قيصافاً في وقال هذه أيام العيد والخياط يطلب أجراً أكثر فقال ادفع اليه ماله فانه صلح (نوع) آخر أحد الوصيين لا ينفرد الا في غماتة تجهيز الميت وشراء ما لا بد منه للصغير ويبيع ما يخاف عليه التلف وتنفيذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت من جنسه والمغصوب ورتا الوديعة وقبول الهبة وجع الاموال الضائعة وفيما عدا لا ينفرد عندهما خلافاً للثاني سواء أوصى لهما معاً أو على التعاقب في الاصح * مات وفي يده ودائع اقوم شتى وعليه دين فأوصى الى رجلين فقبض أحدهما المال وهالك في يده لا ضمان عليه وكذا أحد الورثة وكذا الودائع اذا قبض أحدهما بالاذن صاحبه من منزل الميت أو بعض الورثة اذا قبض بغير اذن سائرهم أو الوصي لان أحد الوصيين يتفرقة بقتله الدين ورد الوديعة وكذا أحد الورثة

ومنفذ الوصي من ماله يرجع وكذا لو اشترى الوصي نفقة أو كسوة لليتيم ونفذ من مال نفسه وأشهد عليه يرجع وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي في حق الانفاق يقبل لافي حق الرجوع بلا اشهاد * وكذا لو قضى الوصي أو الوارث ديناً على الميت من مال نفسه يرجع * وفي النوازل أنفق الوصي من مال اليتيم في تعليم القرآن والادب يجوز ان كان الصبي رشيداً يصلح لذلك وهو ماجور وان لم يكن شديداً يتكلف قدر ما يقرأ في صلواته * أو وصي بان يتصدق بثلاث ماله فلأوصي أن يجعل ماله على الغائب صدقة عليه اذا كان مقراً * ولو صرفه الوصي الى أولاده الكبار وامراته جاز وان الى أولاد الصغار لا يجوز * أو وصي بثلاثة الى فلان يضعه حيث شاء لا يصح وضعه في نفسه وقيل يضعه في صغاره ونفسه وقد

وفي ثمانية عشر باباً

(كتاب القرائض)

(الباب الاول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة)

ذكرناه وقف ولم ينصب فيما وصيه وصي على أوقافه ولا يدفع الوصي المال الى الصبي حتى يؤنس منه الرشدي جاء القرائض رجل الى شداد وقال أنا وصي الصبي هذا وقد أدرك فأرتماله اليه قال لاسحق يؤنس منه رشده ثم عاد وقال أردت ان أتخذ له قيصافاً في وقال هذه أيام العيد والخياط يطلب أجراً أكثر فقال ادفع اليه ماله فانه صلح (نوع) آخر أحد الوصيين لا ينفرد الا في غماتة تجهيز الميت وشراء ما لا بد منه للصغير ويبيع ما يخاف عليه التلف وتنفيذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت من جنسه والمغصوب ورتا الوديعة وقبول الهبة وجع الاموال الضائعة وفيما عدا لا ينفرد عندهما خلافاً للثاني سواء أوصى لهما معاً أو على التعاقب في الاصح * مات وفي يده ودائع اقوم شتى وعليه دين فأوصى الى رجلين فقبض أحدهما المال وهالك في يده لا ضمان عليه وكذا أحد الورثة وكذا الودائع اذا قبض أحدهما بالاذن صاحبه من منزل الميت أو بعض الورثة اذا قبض بغير اذن سائرهم أو الوصي لان أحد الوصيين يتفرقة بقتله الدين ورد الوديعة وكذا أحد الورثة

وان لم يكن في التركة دين فقبضها أحد الوصيين وضاعت لم يضمن وان أحد الورثة بلا اذن سائرهم ضمن حصته الباقي من الميراث وان التركة في موضع يخاف عليها التلف فأخذها بعض الورثة لا يضمن استحسانا * مات وله دين محيط وله ورث واحد ومال عند غائب أو مودع فدفق الغاصب أو المودع المال الى هذا الوارث وضاع فالداين بالخيار ان شاء ضمن الوارث القابض وان شاء ضمن الدافع وهذا اذا كان المال في يد محصنة وكذا أحد الورثة لا يملك الاخذ من الغاصب والمستودع وانما يملك اذا كان في منزل الميت وفي الجامع أحد الورثة قبض من التركة فضاع ضمن حصته غيره الا اذا خيف عليه التلف والوصي يقبض مطلقا وأحد الورثة لو قبض دين الميت وأودعه عند آخر فضاع يضمن **في السابع في الدعوى والشهادة** * أوصى وقال من ادعى على شي أو رأى الوصي ان يعطيه شيأفعل كان المشايخ على انه باطل ونه يرفأ قال جائز * قال في صحته ما ادعى على فلان بن فلان من مالي الذي (٤٤٧) يدى فصدقه أو هو صادق ومات

قال أبو القاسم ان لم يسبق من فلان دعوى شيء معلوم لا يلزم بهذا القول شيء وان سبق دعوى شيء معلوم فهو ثابت * وقال الفقيه قال في مرضه لقولان على حق فصدقه يصدق الى الثلث عندنا وان قال هو صادق لا رواية عن أصحابنا ولا ينبغي ان يكون الجواب كما قال أبو القاسم * مريض قال ان جاء رجل يدعى علي ما بين درهم الى خمسمائة فصدقه أو أعطوه ان لم يشهدوا لا اعطاء برأى الوصي أو برأى رجل معلوم فباطله * والزوجة تأخذ مهرها من التركة بلا اذن الورثة لو دراهم أو دنانير * فان كانت التركة شسياً يحتاج الى البيع كانت وصية من زوجها أو لم تكن باعته بما كان أصلياً وتستوفي صداقها * مات بلا وصي فنصب الحاكم وصيا فادعى رجل

الفرائض جمع فريضة من النرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به وسمى هذا النوع من الفقه فرائض لانه سهام مقدرة مقطوعة مبنية ثبت بدليل مقطوع به فقد اشتمل على المعنى اللغوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار * والارث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال مال الغير الى الغير على سبيل الخلافة كذا في خزائن المفتين * التركة تتعلق بها حقوق أربعة جهات الميت ودفنه والدين والوصية والميراث فيسبأ أولاً بجهان وكفنه وما يحتاج اليه في دفنه بالمعروف كذا في المحيط * ويستثنى من ذلك حق تعلق بعين كالرهن والعبد الخاني فان المرتبة وولي الخباية أولى به من تجهيزه كذا في خزائن المفتين * ويكف في مثل ما كان يلبسه من الثياب الحلال حال حياته على قدر التركة من غير تقدير ولا تميز كذا في الاختيار شرح المختار * ثم بالدين وانه لا يتخلوا ما أن يكون الكل ديون الصحة أو ديون المرض أو كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض فان كانت الكل ديون الصحة أو ديون المرض فأن كل سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة اذا كان دين المرض ثبت باقرار المريض وأما ما ثبت بالبينة أو بالمعينة فهو ودين الصحة سواء كذا في المحيط * ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد التكف والدين الآن تجوز الورثة أكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشي بعينه فاما اذا كانت الوصية شائعة فنحو الوصية بالثلث أو الربع لا تقدم الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شر يك الورثة في هذه الصورة يزاد في زيادة تركة الميت وينقص حصة بقية صان تركة الميت كذا في التتارخانية * ويستحق الارث باحدى خصال ثلاث بالنسب وهو القرابة والسبب وهو الزوجية والولاء وهو على ضربين ولاء عملاقة وولاء مولاة وفي كل منهما ميراث الاعلى من الاسفل ولارث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط فقال ان امت فالى ميراث لاث خينة ثم لاث اسفل من الاعلى كذا في خزائن المفتين * والوارثون أصناف ثلاثة أصحاب الفرائض والعصبات وذوو الارحام كذا في المبسوط * والمستحقون للتركة عشرة أصناف مرتبة كذا في الاختيار شرح المختار * فيسبأ بذى الفروض ثم بالعصبة النسبية ثم بالعصبة السببية وهو مولى العتاقة ثم عصبة مولى العتاقة ثم الرذعي ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقلوبه بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسب به باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر مصر على اقراره كالأقربا خ وأخت وما أشبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال كذا في الكافي

(الباب الثاني في ذوى الفروض)

وهم كل من كان له سهم مقدور في كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو بالإجماع

على الميت ديناً أو دية وأدعت المرأة المهر لا يؤدى الدين والوديعه الا بعد اقامة البينة على الوصي وفي حق المهر ان مقدار مهر مثلها يؤدى بها ولا حاجة الى البرهان وكفى النكاح شاهد الكن ان كان بنى يمنع عنها قدر ما نكحها وقت البناء والقول للورثة في ذلك وفي الزائد على المتعارفة قولها كذا عن الفقيه * وفي التناوى ان القول للمرأة بعد وفاة الزوج ان قالت لي عليه ألف درهم ان كان مهر مثلها ادعوا على الميت ديناً ولا برهان لهم والوصي يعلم بالدين يبيع من التركة قدر الدين للغير ثم يجحد الغريم فيصير قصاصاً فان كانت التركة كلها صامتاً وأودعهم ثم يجحدون * في التركة دين والوصي يعلم به ولا يئنه المختار ان الوصي يودع عند من له الدين من جنس الدين أو يبيع شيئاً يجنس الدين ثم يأمر الورثة ويقول لهم خذوه في الدين والوديعه والفقن وفي الصغرى مديون الميت دفع الدين الى وصي الميت يبرأ لو دفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته وفيه يقاسم الوارث غير ما لميت الذين للميت عليهم دين سواء كان على الميت دين أو لم يكن وهل له القبض ان كان على الميت دين يقاسم

ولا يقبض ويقبض الوصى وإن لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصى أم لا ولا يملك الوارث بيع التركة المستغرقة بالدين إلا برضا الغرماء وعن محمد رحمه الله أوصى إلى رجل وله ابن صغير فأدركه والميت دين على رجل فقبضه الوصى بعد ادراكه جاز وإن نهى الابن بعد ادراكه عن القبض فقبض لم يجز وفي كتاب المكاتب قبض الوصى الدين بعد ما عزل ان كان واجبا بعهده الذي يرجع فيه إليه الحقوق يجوز ويبرأ المدينون وإن موروثا لليتيم أو بعهده لا يرجع إليه الحقوق لا يبرأ المدينون الوصى أبرأ الغريم فهو فرع أبرأ الوكيل في دفع الظلم طمع السلطان في مال اليتيم فأعطى البعض من ماله أن أمكن الدفع بلا إعطاء ضمن والألا وفي النوازل أن خاف القتل أو قطع عضو لا يضمن وإن خاف الحبس أو القيد يضمن خاف أن لم يدفع يأخذ ماله أن كان يأخذ البعض ويترك ما فيه كفاية له لا يدفع البعض وإن خاف أخذ كله أن يدفع البعض أصله قوله تعالى (٤٨ ع) وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا هذا إذا دفع الوصى أما السلطان إذا أخذ بنفسه لا ضمان

على الوصى مات عن بنتين وعصية وطلب السلطان من التركة ولم يقتر بالعصية فغرم للسلطان بأمر البنتين حتى ترك التعرض إذا لم يقدر الوصى على تحصيل التركة إلا بما غرم فإذا محسوب على كل التركة لا على نصيب العصبة خاصة الوصى إذا طوالب بحماية دار اليتيم ولو امتنع ازدادت المؤنة يؤذيها وفي النوازل هرع مال اليتيم على ظالم وخاف أن لم يهد إليه هدية أخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والمشايع أخذوا بهذا القول وفي فتاوى النسفي أنفق الوصى على باب القاضى يضمن ما أعطى على وجه الرشوة لا على وجه الاجارة إذا لم يزد على أجر المثل

كذا في الاختيار شرح المختار * وهم ثمانية عشر نفر عشرة من النسب واثنا عشر من السبب أما العشرة بالنسب فتلاثة من الرجال وسبعة من النساء * أما الرجال فالأول الأب وله ثلاثة أحوال الفرض المحض وهو السدس مع الابن أو ابن الابن وإن سفل والتعصيب المحض وذلك أن لا يخاف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا إذا اجتمع مع ذى فرض ليس بولد ولا ولد ابن كزوج وأم وحنة فخذوا الفرض فرضه والباقي للأب بالعصوبة والتعصيب والفرض معا وذلك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت أو الثلثان للبنتين فصاعدا والباقي له بالتعصيب كذا في خزائن المفتين * والثاني الجد والمراد بالجد الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الذى لا تدخل في نسبته إلى الميت أم كآبي الأب أو آبي أبي الأب فان دخل في نسبته إلى الميت أم فهو فاسد كآبي أم الأب أو كآبي أبي أم الأب أو كآبي أبي أم أبي الأب ثم الجد الصحيح كالأب عند عدمه إلا في رد الالم إلى ثلث ما بقى وجب أم الأب وهو يحجب جميع الأخوة والأخوات عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الكافي * والثالث الأخ لأم وله السدس وللأختين فصاعدا الثلث وإن اجتمع الذكور والإناث استووا في الثلث * وأما النساء فالأولى البنت ولها النصف إذا انفردت والبنتين فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار * وإذا اختلط البنون والبنات عصب البنون البنات فيكون للأب مثل حظ الأنثيين كذا في التبيين * النامية بنت الابن فللأب النصف وللبناتين فصاعدا الثلثان فهن كالصليبات عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار شرح المختار * فان اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فان كان في أولاد الصلب ذكر فلاشي لأولاد الابن ذكورا كانوا أو إناثا أو مختلطين فان لم يكن في أولاد الصلب ذكورا ولا في أولاد الابن ذكورا كانت ابنة الصلب واحدة فله النصف ولبنات الابن السدس واحدة كانت أو أكثر من ذلك وإن كانت ابنة الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولاشي لبنات الابن وإن لم يكن في أولاد الصلب ذكورا كان في أولاد الابن ذكورا فان انفردوا ذكورا من أولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لهم نصفًا كان أو ثلثا فان اختلط الذكور والإناث من أولاد الابن فتقول ان كانت بنات الصلب ثنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين عند علي وزيد رضي الله تعالى عنهم وهو قول جمهور العلماء رحمه الله تعالى فان كانت ابنة الصلب واحدة فلهما النصف والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين كذا في المبسوط * بنتان وبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن البناتين الثلثان والباقي بين بنت الابن ومن دونها للذكر مثل حظ الأنثيين ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن ابن بعضهن أسفل من بعض وصورته إذا كان لابن الميت ابن وبنت ولابن ابنه ابن وبنت ولابن ابنه ابن وبنت فبات البنون وبقيت

وعندهما لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليه الفتوى * ولو لم يكن في التركة دين وفي الورثة صغير فباع كل التركة البنات تنفذ عنده وإن استغرق الدين التركة تنفذ في الكل عروضا وعقارا فعند ما ثبت للوصى ولاية بعض التركة بيع كله ولولاد الدين والورثة كبار غيب يبيع المنقول للعقار إلا إذا كان بهال لم يبيع بهال خفيته نصير العقار كالعروض * وعن محمد لا يجوز أمر والد المعتوه على المعتوه قبل مضي سنة منذ صار معتوها * وفي المنتقى باع الوصى أو الأب على الصغير داره فإذا هي لصغير آخر هو أبوه أو وصيه جاز ولو باع القاضى دار يتيما فإذا هي ليتيم آخر لا يجوز * والقاضى لو باع ماله من يتيما لا يجوز وليس كالأب وعن محمد أنه يجوز كالأب * وإذا رفع إلى قاض آخر أن خبير اليتيم أجازه والألا * وشراء القاضى من الوصى يجوز وأن جعله وصيا * ترك أولاد أو أب أو لم يوص إلى أحد يملك الأب ما يملك الوصى فينفذ ماله ولا يبيع التركة لقضاء الدين فرق بين الجد ووصى الأب فان الوصى الأب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفذ الوصية وليس

للمعدلات كره الخصاص قال شمس الاعنة يحفظ هذا من الخصاص فان محمدا لم يذكره بل آفاه مقام الحد مطلقا فانه قال اذا ترك الوصى والاب فالوصى أولى فان لم يكن وصيا فالاب أولى ثم وثم الى ان قال فوصى الحد ثم وصى القاضى والخصاص بينه وبين قوله يقتضى * الصغير وورث ما لا وله أب مسرف مبذر يسحق الحجر على قول من يرى الحجر على الحجر فلا يثبت الولاية للاب قاله الامام الخوازمي * وصى الحاكم كوصى الاب الا أنه لو جعل وصيا في نوع لا يصير وصيا في الانواع بل فيه فقط بخلاف وصى الاب وعن الثاني خلط الوصى مال اليتيم بحاله لا يضمن لتعذر الاحتراز عنه أو لعسره وعن محمد رحمه الله يسع الوصى متاع الوارث الغائب انما يجوز في مسافة القصر * وعنه أيضا للوصى ان يأخذ مال اليتيم مضاربة وان أخذه على أن له عشرة من الربح مضاربة فاسدة وان عمل لأجر له وهو مشكل فان المضاربة اذا فسدت تكون اجارة فاسدة والمنافع تتقوم في الاجارة الفاسدة فينبغي أن يجبله (٤٤٩) الاجر والجواب انه قد برهن على أن المنافع غير متقوم وانه الاصل فيها فلا واجب الاجر لزم ايجاب المتقوم في غير المتقوم نظر الى الاصل وانه لا يجوز في مال اليتيم أو الصغير والتقوم بالعقد الصحيح بالنصوص الدالة عليه والنص لم يرد في الفاسد والوارد في الصحيح لا يكون واردا في الفاسد في حق الصغير * وعن الثاني في وصى يتيم زرع بذر اليتيم في أرض اليتيم وأشهد أنه ضامن للبذر فرضا عليه وأنه استأجر الارض لنفسه فان كان الاجر خيرا لليتيم فيجعل الاجر لليتيم والزرع للوصى وان الزرع خيرا لليتيم فيجعل الزرع له دلت المسئلة على ان الوصى ملك الاستقراض من مال اليتيم * فان استقرض البذر من اليتيم وزرع في أرض نفسه فالزرع للوصى لانه زرع

البنات وكذلك ثلاث بنات ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن ابن علي هذه الصورة		
الفريق الاول	الفريق الثاني	الفريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

(٥٧ - فتاوى سادس) لنفسه وكذلك ان زرع بذر نفسه في أرض اليتيم وان زرع بذر اليتيم في أرض اليتيم وقال زرعها لنفسى فان كان في ذلك ربح ظاهر لم يصدق * بلغ الصبي فقال الوصى أدبت خراج أرضك منذ عشرين سنة بعد موت أبيك وقال الابن مات أي منذ خمس سنين قاله قول لابن عند محمد رحمه الله وعند الثاني القول للوصى * وفي المتنق عن محمد قال الوصى أتفتت عليك خمس عشرة سنة وقال الصبي مات أي منذ عام قاله قول للوصى * وعن محمد أيضا دعى الوصى أن أباه خلف كذا وكذا غلما فأتفتت عليهم كذا وكذا ثم ما أتفتت كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق قاله قول للوصى وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون لامثاله. مثل هذا الرقيق لا يكون القول له وذكر القاضي وصى الميت قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد * وان قضى دين البعض بغير أمر الحاكم ضمن لغرماء الميت وفي المبسوط لو دفع بلا قضاء للباقى الخيارات في تضمين الوصى أو الرجوع الى الغريم وان باذن الحاكم لا يرجع على الوصى وبشارة الاول

فما قبض وفي العتاي اجتمع قرابة المريض عنده باكلون من ماله ان كانوا ورثة لم يجز الا ان يحتاج المريض اليهم لتعاونه فباكل مع عياله بلا اسراف وان لم يكونوا ورثة جاز من ثلث ماله لو باهر المريض * مات المدون ورب الدين وارثه او وصيه له ان يرفع من التركة قدر حقه بلا علم الورثة * أدرك مفسدا وعلم به الوصي ومع ذلك سلم اليه المال فأنقلقه يضمن الوصي لان التسليم اليه مع علمه أنه مضيع تضييع ولو مضى لغير مفسد فسلم اليه قبل أن يدرك وأذن في التجارة فضاع لم يضمن * وفي الواقعات أقر الاب أو الوصي أنه غصب مال الصبي لا يضمن لان الغصب لا يتصور في ماله منهما * الوارث أقر بدين على مورثه اذا لم يترك وفاءه لا يصح وان تركه مالا يصح اذا لم يكن على الميت دين وان مشغولا بدين عليه لا يصح * أوصى الى أعمى أو مجنون وجاز ولو الى فاسق مخوف في ماله في الاصل الوصية باطلة * ومعناه ان الحاكم يخرج عنه عن الوصية وكذا روى عن الامام فان نفذ الحالك الوصية أي قرر هذا الفاسق (ع ٥٠) على الوصاية فاصنع من التصرفات كقضاء الدين وبيع مثل بيع الاوصياء يجوز وان تاب

في الكافي * الرابعة الجدة الصحيحة كام الام وان علت وأم الاب وان علا وكل من يدخل في نسبها أبين أمين فهي فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار * ولها السدس لاب كانت أو لام واحدة كانت أو أكثر فيشتركون في السدس اذا كن ثباتات متعاضيات في الدرجة كذا في الكافي * ثم الجدة اذا كانت ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى السدس بينهما نصفان وعليه الفتوى كذا في المضمرات * (مثاله) * امرأ تزوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد منها مولد فهذه المزدوجة أم أم الولد وهي أيضا أم أم أب الولد والجدة الاخرى أم أم أب الولد فان تزوج هذا الولد سبطا لها آخر فولد بينهما مولد صارت هذه المرأة جدة لهذا الولد الاخر من ثلاثة أوجه فان تزوج هذا الولد سبطا آخر فولد بينهما مولد صارت هذه المرأة جدة لهذا الولد الاخر من أربعة أوجه وقس عليه الباقي كذا في الكافي * الخامسة الاخوات لاب وأم للواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان كذا في خزائن المقتنين * ومع الاخ لاب وأم للذكر مثل حظ الانثيين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي * السادسة الاخوات لاب ولهن كالاخوات لابو بن عند عدمهن كذا في الاختيار شرح المختار * فللواحدة النصف وللأكثر الثلثان عند عدم الاخوات لاب وأم ولهن السدس مع الاخت لاب وأم تكله للثنتين ولا يرثن مع الاختين لاب وأم الا أن يكون معهن أخ لاب فيعصهن فيكون للاختين لاب وأم الثلثان والباقي بين أولاد الاب للذكر مثل حظ الانثيين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي * السابعة الاخوات لام للواحدة السدس وللثنتين فصاعدا الثلث كذا في الاختيار شرح المختار * ويسقط الاخوة والاخوات بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب بالاتفق وبالجد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويسقط أولاد الاب بهم ولاه بالاخ لاب وأم ويسقط أولاد الام بالولد وان كان بنتا وولد الابن والاب والجدة بالاتفاق كذا في الكافي * وأما الاثنان من السبب فالزوج والزوجة فللزوج النصف عند عدم الولد وولد الابن والربع مع الولد أو ولد الابن وللزوجة الربع عند عدمهما والثلث مع أحدهما والزوجة والواحدة يشتركن في الربع والثلث وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار

قبل الاخراج تركه على وصايته * ذكر عن الوصي خيانة لا يخرج عنه القاضي عن الوصاية و يضمن اليه غيره وعن الثاني ان الحالك سألته سرافان كان ماذ كرهه حقا قبل بغيره وفي التلخيص به اتهمه القاضي قال الامام يضمن اليه آخر وقال الثاني يخرج عنه وهو القياس وعليه الفتوى لان الاب لو كان حيا وخف منه على مال الصغير ينزع من يده فالوصي أولى * الحالك يقبض مال الصغير لكن لا يقرض صديقه لولا الصداقة ما فرضه وانما يقرض اذا لم يجد مستغلا يشتره للصغير أما اذا وجد لا يقرضه * ولو شهدوا أن الحالك باع مال اليتيم وقيمته أكثر من يفسخ الوصي اذا سافر بحال اليتيم لا يضمن اجماعا * غريب نزل في بيت رجل ومات عن مال بلا وصية لاحد قال أبو القاسم يرفع الى الحالك حتى يكفنه كفنا وسطا

وان لم يجد الحالك يكفنه وسطا ولو كان عليه دين ليس له ان يبيع تركته اقضاء دينه وكذا الورثة جارية لا يبيعها وعن محمد رحمه الله مات في مكان لا حاكم فيه أو مفارقة أو طريق فباع رفقاً أو متاعه جاز ويجوز للشترى أن يفتق بالمبيع وان جاء الوارث بعده فان أجازة أخذ الثلث وان شاء أخذهم وان شاء أخذ الثلث * وان باعه بوكس له أن يضمنه * ولو أن أهل السكة تصرفوا في مال الميت من البيع والشراء لم يكن له وارث ولا وصي الا أن هذا الرجل يعلم أنه لو وقع الامر الى الحالك ينصب وصيا فأخذ هذا الرجل المال ولم يرفعه الى الحالك ثم تصرف فيه قال الدبوسي يجوز تصرف هذا الرجل * وفي الذخيرة ابراء الوصي عن الدين ان وجب به مقدمه صحت عندهما وضمن ولا يصح عند الثاني وان وجب له لا يصح عند الكل * وفي التبنيس أمر رجل الوصي بان يشتري له مال اليتيم فاشتراه له من نفسه لا يجوز لان حقوق العقد اجمع الى الوصي من الطرفين فيؤتى الى التضاد بخلاف ما اذا اشترا الوصي من اليتيم لنفسه حيث يصح لان حقوق العقد من

ولكن قضى الاتفاق عن الميت فهو مشرع والائتاف عليه * ولو كان عند رجل ألف ودبعة لا تخر على المودع ألفا بل فقطها المودع الى المني له الدين فان شاء المودع أجاز القضاء وان شاء ضمن المودع وسلم الدين لانه متطوع وعن محمد بن ماتي عن ابنين صغير وكبير وترك ألفا فانفق الكبير على الصغير خمسمائة وهو ليس بوصي قال هو متطوع في ذلك ولو كان ترك طعاما أو ثوبا فأطعمه أو لبسه الكبير لا يضمن الكبير استخصانا * الوارث اذا قضى دين الميت يرجع في التركة كباقي التكفين * استغراق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث * تركة فيها دين غير مستغرق قسمت ثم جاء الغريم يأخذ من كل ما يخصه من الدين حتى لو قسمت بين ابنين والتركه ألفان والدين ألف يأخذ من كل نصف ما في يده هذا اذا كان أخذهم عند الحاكم جله ولو طفر بأحدهم يأخذ منه جميع ما في يده * نوع في تصرف المريض * يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث (٤٥٣) القيمة وقت القسمة * تبرع المريض بالمنافع يعتبر من كل المال * وكذا الوارث المريض داره

بالزوجة فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان كذا في خزائن المفتين * وعصبة ولد الزنا وولد الملاعة موالى أمهم لانه لأب له قدرته قرابة أمه وبنهم فلو ترك بنتا أو أما والملاعة فللبنت النصف والام السدس والباقي يردهم كما كان لم يكن له أب وكذلك لو كان معهما زوج أو زوجة أخذ فرضه والباقي بينهما فرضا وردا ولو ترك أمه وأخاه لأمه وابن الملاعة فلأمه الثلث ولأخيه لأمه السدس والباقي يردهم موالا لشيء لابن الملاعة لانه لأخ له من جهة الأب ولولمات ولد ابن الملاعة ورثه قوم أبيه وهم الأخوة ولا يرثه قوم جده وهم الاعمام وأولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله وهكذا ولد الزنا لأنهم ما يقرعان في مسئلة واحدة وهي أن ولد الزنا يرث أمه ميراث أخ لام وولد الملاعة يرث التوأم ميراث أخ لاب وأم كذا في الاختيار شرح المختار * اذا اجتمعت العصبات بغضها عصبية بنفسها وبعضها عصبية بغيرها وبعضها عصبية مع غيرها فالترجيح منها بالقرب الى الميت لا يكونها عصبية بنفسها حتى ان العصبية مع غيرها اذا كانت أقرب الى الميت من العصبية بنفسها كانت العصبية مع غيرها أولى بيانه اذا هلك الرجل وترك بنتا واختا لاب وأم وابن أخ لاب فنصف الميراث للبنت والنصف للاخت ولا شيء لابن الاخ لان الاخت صارت عصبية مع البنت وهي الى الميت أقرب من ابن الاخ وكذلك اذا كان مع ابن الاخ عم لشيء لهم وكذلك اذا كان مكان ابن الاخ أختا لاب لشيء لالاخ كذا في المحيط * أما العصبية السببية فالمعق ثم عصبته على الترتيب الذي هو في العصبات النسبية كذا في الكافي

الباب الرابع في الحجب

وهو نوعان حجب نقصان وحجب حرمان فحجب النقصان هو الحجب من سهم الى سهم وأما حجب الحرمان فنقول ستة لا يحجبون أصلا الأب والابن والزوجة والام والبنت والزوجة ومن عدا هؤلاء فالأقرب يحجب الأبعد كالابن يحجب أولاد الابن والاخ لا يورث الابن يحجب الاخوة لاب ومن يلد بشخص لا يرث معه الأولاد الام * (أمثلة ذلك) زوج وأخت لابون وأخت لاب الزوج النصف وللأخت لاب السدس تكلمة للثلاثين أصلها من ستة وتقول الى سبعة فان كان مع الأخت لاب أخ عصبها فلا ترث شيئا فهذا أخ مشوم * زوج وأبوان وبنت وبنت ابن أصلها من اثني عشر وتقول الى خمسة عشر للزوج الربع ثلاثة وللأبوين السدسان أربعة والبنت النصف ستة ولبنت الابن السدس سهمان ولو كان مع بنت الابن ابن عصبها سقطت وتقول الى ثلاثة عشر وهذا أيضا أخ مشوم * أختان لابون وأخت لاب فاللأختين فرضا ورثا ولا شيء للاخت لاب فان كان معها أخوها عصبها فلها الباقي وهو الثلث للذكر مثل حظ

بأقل من أجرة المثل لا يعتبر من الثلث لانه لو أعارها جاز ولا يعتبر من الثلث وذكر صدر الاسلام أبرأ أحد الورثة السابقين ثم ادعى التركة وحججه باقي الورثة التركة لا يسمع أن أقترها بالتركة أمر وبالرد عليه * وذكر ظهر الدين مات وله في يد انسان عصب أودين فطلب منه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت دين مستغرق فصالح الورثة عما عليه أو في يده على أن يدفعه اليهم بغير لغرماء الميت ولا يبرأ بهذا الصلح وفي فتاوى السمرقندية المودع دفع السهم الدبعية الى من له الدين على صاحب الدبعية يضمن وان كان الدين ظاهرا أو كانت الدبعية من جنس الدين وهنا فصل اختلاف فيه المشايخ * وفي الخزانة دفع الى آخر الفاق مرض الموت وقال ادفعه الى أخي أو ابني ومات وظهر الغرماء يدفعه الى الغرماء لانه مال الميت وهم

أولى به من الوارث * وفي النوازل في كفن المسلم ينظر الى مثل ثيابه الذي كان يلبس حين خروجه الى السوق والجمعة الاثنين والوليمة التي كان يترتب بها ولا يعتبر ثياب البذلة قبل قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه الحى أحوج الى الجديد قال كان ذلك في زمانهم حين لم يكن لهم صعة * وفي المتقط السيد الوصي اذا نفذ الوصايا من مال يرجع في التركة بكل حال كان وارثا أو لا والوصية قريبة أو لا * وذكر القاضي مات عن ضياع ودين ووصية ووصى أراد الورثة قضاء الدين وتنفيذ الوصية من ماله واستخلاص التركة لأنفسهم لهم ذلك ان اتفقوا عليه وإن اختلفوا فالوصي أن يبيع ما يحتاج اليه من التركة بقرض من الدين وينفذ الوصية ولا يلتفت الى كلام الورثة * وفي شرح الطحاوي هلك التركة في بدا أحد الورثة ينظر ان كانت التركة مستغرقة بالدين لا يضمن شيئا لان قبضه حصل للغرماء فصل كالدبعية عند وان لم يكن الدين مستغرقا قبضه لم يحصل للغرماء فصحة سائر الورثة يكون مضمونا عليه الا اذا كان قبضه لكاملها ضرورة بان كان سائر الورثة صغارا لا يمكنهم

وَعَنْ عَلَى التَّضْعِيفِ وَالتَّنْصِيفِ

(الباب الخامس في الموانع)

ثلاثان وثلاث وسدس كذلك * وأصحاب هذه السهام الستة ثنا عشر فقراسته لهم سهم واحد فقط وهم زوج وزوجة وأم و جدة وأخ وأخت
لام وستة لهم سهم ونصيب أب وجدو بنت وبنت ابن وأخت لاب وأم وأخت لأب فنصيب الزوج النصف مع كل الورثة الامع الولد
أو ولد الابن وان سفل فله معهم الربع بكل حال ونصيب الزوجة الربع مع كل الورثة الامع الولد أو ولد الابن فلهام معهم الثمن بكل حال واحدة
أو أكثر يشتر كرن في ذلك ونصيب الام الثلث مع كل الورثة الامع الولد وولد الابن أو الاثنين من الاخوة وال اخوات فصاعدا فلهام معهم
السدس بكل حال الا في مرضتين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان فلام في هاتين المرضتين ثلث ما سبق بعنصيب الزوج والزوجة وذلك
في حالة يكون للام الثلث لاني حالة السدس ونصيب الجدة السدس لام كانت أو لاب واحدة أو أكثر يشتر كرن في ذلك بعد أن كرن مستويات
في الدرجة غير فاسدات * وان فاسدهي التي يدخل في فاسدها كربين اثنين كأم اب الام كاهن يسقطن بالام و الاب الابويات خاصة

وأخت فلا كدريه أيضا وكذا إذا كان أختين لأن حق الام يرتد من الثلث إلى السدس فلا ضرر وتالي اعتبارهما صاحبتي سهم فيكون الزوج النصف وللأم السدس وللجد سهم أي من ستة والباقي بين الأختين نصفان أو بين الأخ والأخت نلذ كرمثل حظا اثنين * ثم ولد الأب يعادل ولدا الأب والأم في مقاسمة الجد ومن اجته حتى إذا خرج الجد عن الوسط عاد كل إلى أصله كأن لم يكن الجد صورته جد وأخ لأب فألما بينهم أثلاثا للجد سهم ولكل أخ سهم ثم تسترد الأخ لأب وأم مافي يد الأخ لأب ويخرج به غير شئ * جد وأخ لأب وأم وأخوان لأب فللجد الثلث خير والباقي للأخ لأب وأم فقد اتفق الجواب في المسئلة مع اختلاف التخرج * جد وأخت لأب وأم وأخت لأب فألما بينهم أرباعا للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تسترد الأخ لأب وأم مافي يد الأخ لأب وتخرج به غير شئ * جد وأخت لأب وأم وأخت لأب فألما بينهم أخماسا للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تسترد الأخ لأب وأم مافي يد الأختين لأب (٤٥٥) إلى تمام النصف ويبقى لهما نصف سهم أصلهما من خمسة وتصح من

عشرين * جد وأخت لأب وأم وأخ لأب فهذه والرابعة سواء إلا انها تصح من عشرة وانما سميت عشرة زيدا لأن خ عنده عشر المال * جد وجدتان أم الأم وأم الأب وأخت لأب وأم وتسع اخوات لأب فللجدتين السدس وللجدت ما يبقى لانه خير أحواله الثلاث وللأخت لأب وأم نصف جميع المال يبقى للإويات ثلث السدس أصلهما من ستة وتنقل إلى ثمانية عشر وتصح من ثمانية وأربعة وعشرين * أما البنات الصلبية فالواحدة منها النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان الآن يقع في درجتها ذكر فلذلك كرمثل حظ الاثنين * وبنات الابن كبنات الصلب عند عدمها وان اجتمعت واحدة من الصلب مع واحدة من الابن فلتى من الصلب النصف ولتى من الابن السدس نكلا للثنتين

الكافر بالسببين كالمسلم بأن ترك ابن عم أحدهما أخ لأم أو زوج كذا في الكافي * لو اجتمعت في الكافر قرابتان لوفرتا في شخصين يجب أحدهما الآخر يرث بالحباب وإن لم يجب يرث بالقرا بئن كما إذا تزوج مجوسى أمه فولدت له ابنا فهذا الولد ابنا وابن ابنا فيرث منها إذا ماتت على أنه ابن ولا يرث على أنه ابن ابن ولو ولدت له بنتا مكان الابن يرث الثلثين النصف على أنها بنت والسدس على أنها بنت ابن نكلا للثنتين وترث من أبيها على أنها بنت ولا ترث على أنها أخت من الأم لأن الأخت من الأم تسقط بالبنت ولو تزوج بنته فولدت بنتا ترث من أمها النصف على أنها بنت وترث الباقي على أنها عصبه لأنها أختها من أبيها وهي عصبه مع البنت فان مات أبوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لانها من ذوى الارحام فلا ترث مع وجود ذى سهم أو عصبه وهو قول عامة الصحابة رضى الله تعالى عنهم وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله تعالى ولا يرث الكافر نسكاح محرر كما إذا تزوج المجوسى أمه أو غيرها من المحارم لا يرث منها بالنسكاح هكذا في التبيين * وبما يتصل بهذا الباب ميراث المرتد المرتد لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحيط * المرتد إذا قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فما اكتسبه في حال اسلامه هو ميراث لورثته المسلمين ترث زوجته من ذلك إذا كانت مسلمة ومات المرتد وهي في العدة فأما إذا انقضت عدتها قبل موت المرتد أو لم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه وإن كانت قد ارتدت معه لم يكن لها منه ميراث كما لا يرث أقاربه من المرتدين فان ارتد الزوجان معا ثم ولدت منه ثم مات المرتد فلا ميراث لها منه وإن بقي النكاح بينهما وأما الولد فان ولدته لاقل من ستة أشهر منذ ارتد فلها الميراث وأما إذا ولدته لاكثر من ستة أشهر منذ ارتد فلا يرث ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انما يرث منه ما اكتسبه في حال الاسلام فأما ما اكتسبه في حالة الردة يكون فيما يوضع في بيت المال وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كسب الردة يرث عنه ككسب الاسلام كذا في المسوط * فأما المرتد إذا ماتت فزوجها هل يرث منها ينظر ان ارتدت وهي صحيحة لا يرث زوجها منها وان ارتدت وهي مريضة فان ماتت وعدتها لم تنقض بعد لا تصير فارة قياسا ولا يرث منها وفي الاستحسان تصير فارة ويرث منها كذا في الذخيرة * والمرتد إذا ماتت قسم ماله بين ورثتها على فراض الله تعالى سواء كان كسب الاسلام أو كسب الردة كلا الكسبين يصير ميراثا عنها كذا في المحيط

باب السابع في ميراث الحمل
الحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم فان ولدت إلى سنتين حيا ويرث وهذا إذا كان الحمل من الميت وأما إذا كان من غير الميت كما إذا ماتت أمه حامل من غير أبيه وزوجها حتى فان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الآن بقرا الورثة بحملها يوم الموت فان جاءت به

وان كان اثنتان من الصلب أو ابن واحد من الصلب فلا سهم للى من الابن * ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن آخر بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر كذلك بهذه الصورة
مئة
فالعلمان الفريق الاول النصف والوسطى مع من يوارثها وهي العلمان الفريق الثانى السدس
تلكا للثنتين ولا شئ للباقيات الآن يكون مع إحدى الباقيات غلام فيعصب من كانت بحذاءه
ومن فوقه من لم يستوف فرضه من الثلثين ولا ترث من دونه فان كان مع السفلى من الفريق الاول
أو الوسطى من الثانى أو العلمان الثالث غلام يكون الباقي بينهما وبين الغلام للذكر كرمثل حظ
الاثنين فيكون أصل المسئلة من ستة وتصح من ستين وان كان مع السفلى من الثانى أو الوسطى
من الثالث يرث الا السفلى من الثالث فتصح المسئلة من أربعة وعشرين وان كان مع السفلى من

الفريق الاول	الفريق الثانى	الفريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

من دبرن أو جرولا معتقهن أو معتق معتقهن وأما مولى الميراث فجهول النسب إذا قال لا خرا أنت مولاى ترثنى إذا مات وتعل عنى إذا جنىت وقال لا خرا قبلت صح عندنا ويكون القابل مولى له يرثه إذا مات ويعقل عنه إذا جنى وإن شرط من الجانيين فعلى ما شرطوا ويدخل فى هذا العقد ولادة الصغار ومن يولد له بعد ذلك وكذا المرأة إذا عقدت عقد المولاة صح عندنا بحقيقة رحمه الله وللعاقدة فسحة ما يعقل عنه هذا القابل والقابل فسحة الآن يرث بولائه ومولى المولاة مؤخر عن ذوى الارحام مقدم على بيت المال كما ذكرنا ويرث مع أحد الزوجين والثالث فى ذوى الارحام وهم خمسة أصناف أولهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن والثانى الجدود الفاسدة والجدات الفاسدات والثالث أولاد الاخوات لاب وأم اولاب وأولاد الاخوة والاقوات لام وبنات الاخوة والرابع الاخوال والخالات والعمات كهن والاعمام لام وبنات الاعمام وأولاد هؤلاء والخامس عمات الاباء والامهات وأخوالهم وخالاتهم وأعمام (٥٧) الاباء لام وأعمام الامهات كلهم وأولاد هؤلاء وأولادهم بالميراث أولهم

ثم ثانیهم ثم ثالثهم ثم رابعهم ثم خامسهم فى رواية عن الامام الاعظم رحمه الله وعليه الفتوى وروى عنه ان الجد الفاسد أولى من أولاد البنات وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله أولاد الاخوات وبنات الاخوة أولى من الجد الفاسد أى الام وكل واحد

نصيبه كفى الجمل كذا فى الاختيار شرح المختار (وحكم الاسير) لحكم سائر المسلمين فى الميراث ما لم يفارق دينه فان فارق دينه فحكمه حكم المرتد فان لم يعلم رده ولا حياته ولا موته فحكمه حكم المفقود كذا فى السراجة * إذا مات جماعة من الفرق والحرق ولا يدري أيهم مات أو أوجعوا أو كانتهم ما أو أجمعوا فكل واحد منهم ميراثه ولا يرث بعضهم بعضا الا اذا عرف ترتيب موتهم فترث المتأخر من المتقدم وكذا الحكم اذا ماتوا بانتهام الجدار عليهم أو فى المهركة ولا يدري أيهم مات أو لا كذا فى التبيين * مثاله اخوان غرقوا لكل واحد تسعون دينارا وخلف يتساو ما وعاف فسد عامة العلماء رحمه الله تعالى يقسم تركه كل واحد بين الاحياء من ورثته البنات والامهات على ستة ولا يرث أحد هما من الآخر وان علم موت أحدهما أو لا ولا يدري أيهم هو أعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين أو يصطلحوا كذا فى خزنة المفتين

الباب التاسع فى ميراث الخنثى

إذا كان للولد فرج وذكر فهو خنثى فان كان يبول من الذكر فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل وان كانا فى السبق سواء فلا معتبر بالكثرة فاذا بلغ الخنثى وخرجت لحية أو وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا الحمل كما يحتمل الرجل أو كان له ثدى مستور ولو ظهر له ثدى كثنى المرأة أو نزل له لبن فى ثديه أو حاض أو حبل أو أمكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم تظهر إحدى هذه العلامات أو تعارضت هذه المعالم فهو خنثى مشكل كذا فى خزنة المفتين * والاصل فيه أن أباحقيقة رحمه الله تعالى يعطيه أخس النصيبين فى الميراث احتياطاً لولمات أو هو تركه أو ينفق الابن سهمان وله سهم ولو تركه وبنات المال بينهم نصفين فرضاً ورثاً أخت لاب وأم وخنثى لاب وعصبة للأخت النصف والخنثى السدس تكلة للثنتين كالأخت من الاب والباقي للعصبة زوج وأم وخنثى لابوين للزوج النصف وللأم السدس والباقي للخنثى ويجعل ذكره أقل من زوج وأخت لابوين وخنثى لاب سقط ويجعل عصبة لأنه أسوأ الحالين كذا فى الاختيار شرح المختار * ولومات وتركة ولد الخنثى وعصبة ثم مات الولد قبل أن يستبين أمره فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أو لا يعطى الاميراث جارية وذلك نصف المال والباقي للعصبة فان كان الميت مع ذلك ابن معروف فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى المال بينهما لذكره مثل حظ الانثيين وتكلموا فيما اذا كان الخنثى حياً بعد موتهم قبل أن يستبين أمره فى الثانى انه كيف يقسم المال بينهم من يقول يدفع الثلث الى الخنثى والنصف الى الابن ويوقف السدس كفى الجمل والمفقود فانه يوقف نصيبهما الى أن يتبين حالهما أو أكثرهم على

(٥٨ - فتاوى سادس) والقسمة على أبنائهم ان انفقت أصولهم وان اختلفت فكذلك عند أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد وهو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة القسمة على أول خلاف مع اعتبار صفة الاصول فى الفروع واعتبار عدد الفروع فى الاصول ثم كل شئ يجعله للاصل تنقل ذلك الى فرعه مثاله بنت ابن بنت بنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهما نصفان باعتبار الابن وعند محمد أن لا تساهم ابنت ابن البنت وسهم لبنت بنت البنت كانه مات عن ابن بنت فيقسم المال بينهما ثلاثاً ثم ما أصاب ابن البنت فلولده وما أصاب بنت البنت فلولدها بنتا ابن بنت بنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهما ثلثين أن لا باعتبار الابن وعند محمد خمس المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماس لبنتى ابن البنت كانه مات عن ابنتى بنت بنت بنت فيقسم المال بينهم الخماس ثم ما أصاب بنت البنت فلولدها وما أصاب ابنتى البنت فلولدها هذا هو اعتبار عدد الفروع فى الاصول والاول اعتبار صفة الاصول فى الفروع بنت ابن بنت وابن بنت بنت فعند أبي يوسف ثلث المال لبنت ابن البنت وثلثاه لابن بنت البنت باعتبار الابن دون الاصول وعند محمد رحمه الله انعكس الجواب

والاكمل في تشبيه صورة أخرى وهي بنت ابن أخت لاب وأم هي بنت بنت أخت لاب وأم وبنت بنت أخت أخرى لاب وأم أيضا فعند أبي يوسف المال بينهم نصفان في رواية وفي رواية أخرى اثلاثا وعند محمد رحمه الله المال بينهم ما رباعا ثلاثة أرباعه لذات القرابنين وربعه للآخرى والصنف الرابع وهم الاعمام لام ومن في معناه من كان لاب وأم أولى عن كان لاب ومن كان لاب أولى عن كان لام * مثاله عمه لاب وأم أولى من العمه لاب والتي لاب أولى من التي لام * خالة لاب وأم وخالة لاب فالأولى أولى * خال لاب وخال لام فالخال لاب أولى * عم لام وعمه لام فالمال بينهم ما ثلثا ثلثاه للعمه وثلثه للخالة وعند أبي يوسف على تلك الرواية المال كله للعمه * وإذا اجتمع العمات والاخوال والخالات فالثلثان للعمات بينهم بالسوية (٤٦٠) والثلث للاخوال والخالات بينهم للذكور مثل حفظ الاثنين وأما أولاده هؤلاء بنات

وما أصاب بنت البنت فولدها ولولته ولدي بنت بنت وولدي ابن بنت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال بينهم ما باعتبار الابدان على ستة لكل ذكر سهمان ولكل أنثى سهم وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم باعتبار الأصول فيجعل كأنه ترك بنت بنت وابن بنت فيكون ثلثا المال لابن البنت وثلثه لبنت البنت ثم ما أصاب ابن البنت يقسم بين ولديه أثلاثا لثلاثه لابنه وثلثه لبنته وما أصاب بنت البنت يقسم بين ولديها أثلاثا لثلاثه لابنها وثلثه لبنتها فتكون القسمة من تسعة ولولته بنتي ابن بنت وابن بنت بنت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ظاهر وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم بينهم أخماسا خمس المال لابن بنت وأربعة أخماسه لبنتي ابن بنت كأنه مات عن ابني بنت وبنت بنت فما أصاب بنت البنت فولدها وما أصاب الابن فولديه ولولته ابني بنت بنت وبنت ابن بنت وبنت ابني بنت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال بين الفروع أسباعا باعتبار أبادانهم وعند محمد رحمه الله تعالى يتقسم المال على أعلى الخلاف أي في البطن الثاني أسباعا باعتبار عدد الفروع في الأصول أربعة أسباعا لبنتي بنت ابن البنت نصيب جدهما وثلاثة أسباعه وهو نصيب البنتين يقسم على ولديهما في البطن الثالث أيضا فنصفها لبنت ابن بنت البنت نصيب أبيها والنصف الآخر لابني بنت بنت البنت نصيب أمهم ما وتصح من ثمانية وعشرين وقول محمد رحمه الله تعالى أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى وقال الامام السجستاني رحمه الله تعالى في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أصح لانه أسهل وقال صاحب المحيط ومشايج بخارى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في جنس هذه المسائل كذا في الكافي * ولو كان لبعضهم جهة ان أو أكثر تعتبر الجهتان أو الجهات فيرث بكل جهة غير أن أبابوسف رحمه الله تعالى يعتبرها في الفروع ومحمد رحمه الله تعالى في الأصول بخلاف الجدة حيث لا ترث الابجدة واحدة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وذو الرحم يرث بجهتين عنده في الصحيح كذا في التبيين (مثاله) ابن ابن بنت بنت بنت وبنت بنت بنت (صورة) رجل له بنتان ماتتا وخلفت احدهما ابنا والاخرى بنتا فتزوج الابن البنت فولدت ابنا ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتا فالمولود ابنا لابن ابن بنت هو ابن بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت مات الزوجان ثم ماتت الجدة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال بينهم ما أخماسا خمس المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لذى القرابنين لمكان الذكورة وعند محمد رحمه الله تعالى سدس المال لبنت بنت البنت وخمسة أسداسه لذى القرابنين

الاعمام فالولاهم أقربهم فان استووا في القرب فن كان لاب وأم أولى عن كان لاب ومن كان لاب أولى عن كان لام ثم ولد الوارث أولى فان كان أحدهما ولد الوارث غير أنه ذو قرابة واحدة والآخر ولد ذى الرحم لكن ذاقرا بثنين اختلفوا فيه والصحيح أن ذا القرابنين أولى * مثاله بنت ابن عم لاب وأم وابن عمه لاب وأم فالثاني أولى في الصحيح والصنف الخامس وهم أقسر بابوين فعمه الاب أولى من عمه الجدة وإذا اجتمع قرابنا الاب وقرابنا الام فالثلثان لقرابني الاب والثلث لقرابني الام ثم ما أصاب قرابني الاب يقسم بينهم أثلاثا لثلاثه لقرابنيه من قبيل أبيه والثلث لقرابنيه من قبيل أمهم وما أصاب قرابني الام فكذلك لثلاثه لقرابيتها من قبل أبيها والثلث لقرابيتها من قبل

أما مثاله عمه الاب وخالته وعمه الام وخالتها والكلام في أولاده هؤلاء كالكلام في أولاد البنات وأولاد الاخوات فيما يتفقون ويختلفون الفصل الرابع في كيفية تصحيح المسائل وفيه مقدمة متان وثلاثة أنواع أما المقدمة متان فأولاهما في محارج الفروض وقد عرفت أن الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة نصف وربع وثلثان وثلث وسدس فاذن الجاهل من هذه الفروض أحاد فخرج كل فرض سهمه الا النصف فانه من اثنين ومتى جاءه مشي وثلاث فانظر ان كانا من جنس واحد فالأكثر يغنيك وان كانا من جنسين مختلفين ان اختلط النصف من هذا بكل الآخر أو بعمده فهو من اثنين وان اختلط الربع من هذا بكل الآخر أو بعمده فهو من اثنين عشر وان اختلط الثمن من هذا بكل الآخر أو بعمده فهو من أربعة وعشرين واختلاط الثمن بكل الآخر انما يتصور على أصل ابن مسعود رضي الله عنه وستقف ان شاء الله تعالى فاعلم من هذا أن مجموع الخارج سبعة أربعة منها وهي الاثنين والثلاثة

والاربعة والثمانية لاتعول وثلاثة منها تعول الستة تعول الى عشرة وتراوشفعا كزوج واخيتين لاب وام وزوج واخت لاب وام واخيتين لام وزوج وست اخوات متفرقات اصلها من ستة وتعول الى تسعة وبسقط الاختان لاب سميت امرؤانية لانها وقعت في أيام بني أمية وغراه أيضا لاشتهارها وزوج واخيتين لاب وام واخيتين لام وام فان للزوج ثلاثة من عشرة سميت شريحية لانها وقعت في أيام قضاء شريح وانا عشرين تعول الى سبعة عشر وتراوشفعا كاهم أو اخيتين لاب وام واخت لام وامرأة واخيتين لاب وام ولو كان في هذه المسئلة ابن محروم يصحب المرأة من الربع الى الثمن عند ابن مسعود رضي الله عنه وامرأتين واخيتين لاب وام واخيتين لام وام وأربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين عولا واحدا كالمصرية وهي امرأة وبنتان وأبوان سميت بذلك لان عليا رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فأجاب بالبدية وقال صار عنها تسعا فحجبت الصحابة رضي الله عنهم من دقة فهمه وسرعة جوابه **والثانية في معرفة (٤٦١)** التماثل والتداخل والتوافق والتباين **اعلم ان العددين اما ان يكونا**

متساويين أم لا فان كانا متساويين فهما التماثلان والا فلا يتخولوا ما ان بعدة أحدهما الاكثر اى يفنيه أو بعدهما عدد ثالث أو لا هذا ولا ذلك فالاول المتداخلان والثاني المتوافقان والثالث المتباينان وطريق معرفتهما موافقة والمباينة أن يطرح من الاكبر مقدار الاقل من الجانبيين حتى يتفقا في درجة فان اتفقا في واحد فلا فوق وان اتفقا في أكثر فتوافقان في الاثنين بالنصف وفي الثلاثة بالثلث وهكذا الى العشرة وفي العشرة بالعشر وفي أحد عشر بجزء من أحد عشر وفي اثني عشر بجزء من اثني عشر هكذا الى حيث ينتهي الحساب فتنسبهما الى آخر أجزاء ما اتفقا فيه

والنوع الأول في التصحيح اذا تكسر السهام على الرأس طلبنا الوفاق بين السهام والرؤس ان لم نجد

في الاصح لان سبب الاستحقاق القرابة دون الادلاء بوارث * مثاله أبو أم أم وأبو أي أم فهما سواء وان استويا في القرب وليس فهم من بدلي بوارث نظر فان كانوا من جانب واحد من جانب الأب أو من جانب الام واتفقت صفة من يدلون به فالقسمة على أيدانهم ان كانوا كورا أو انا فبالسوية وان كانوا مختلطين فلذلك كرمثل حظ الاثنين وان اختلفت صفة من يدلون به انقسم على أول بطن الى الملتب اختلاف كما في النصف الاول وان كانوا من الجانبين يجعل الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الام ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم كولو انفردوا مثاله أبو أم أي الأب وأبو أي أم أب فهما جندان من قبل الأب وأبو أم أي الام وأبو أي أم الام فهما جندان من قبل الام فيقسم المال اثنان لثلاث لقرابة الأب والثلث لقرابة الام ثم ما أصاب قرابة الأب يقسم اثنان لثلاث لقرابة الام من قبل أبيه وهو أبو أم أي الأب وثلثه لقرابة الام وهو أبو أي أم الأب وما أصاب قرابة الام فكذلك لثلاث لقرابة الام من قبل أبيها وهو أبو أم أي الام وثلثه لقرابة الام من قبل أمه وهو أبو أي أم الام وهذا الجواب على قول من لا يعتبر المدلى بالوارث كذا في خزنة المفتين

والنصف الثالث وهو ثلاثة أنواع الاول بنات الاخوة وأولاد الاخوات لاب وام وأولادهم والثاني بنات الاخوة وأولاد الاخوات لاب وام ولادهم والثالث أولاد الاخوة والاخوات لام وأولادهم فان كانوا من النوع الاول أو الثاني فهم كالنصف الاول في تساوي الدرجة والقرب والادلاء بوارث والقسمة وان اختلفوا في ذلك فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابدان وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر الابدان ووصف الأصول كذا في الاختيار شرح المختار * (مثاله) بنت الاخت أولى من بنت بنت الاخت لانها أقرب بنت ابن الاخ أولى من بنت بنت الاخ لانها ولد الوارث بنت أخت وابن أخت فالمال بينهما للذكر كرمثل حظ الاثنين بنت ابن أخ وابن بنت أخ وبنت بنت أخت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابدان وعند محمد رحمه الله تعالى خمس المال لبنت بنت الاخت وثلثا أربعة الاجناس لابن بنت الاخ وثلث أربعة الاجناس لبنت ابن الاخ ابن أخت لاب وام وبنت أخ لاب وام فابو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابدان دون الأصول فعنده ثلث المال لبنت الاخ لاب وام وثلثا لابن الاخت لاب وام والكلام في أولاد الاخوات والاخوة لاب كالكلام في الفريق الاول عند عدمهم كذا في خزنة المفتين * وان كانوا من النوع الثالث فالمال بينهم بالسوية ذكورهم واناثهم فيه سواء اعتبارا بأصولهم ولا خلاف فيه الاماروي شاذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا من الانواع ونسأوا وفي الدرجة فالمدلى بوارث أولى ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى من كان منهم لاب وام أولى ثم لاب ثم لام وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على أصولهم وينقل نصيب كل أصل الى فرعه * (مثاله) ثلاث بنات أخوات

أخذنا كل الرأس وان وجدنا أخذنا وفق الرأس وهكذا يفعل بالتالي والثالث ثم طلبنا الوفاق بين الرأس والرؤس ان لم نجد أخذنا كل الرأس وان وجدنا نفسا بأحد هافي كل الآخر وهكذا يفعل الثالث والرابع وان تماثلت الاعداد اكتفينا بأحدها وان تداخلت اكتفينا بأكثرها ثم بنينا المجموع في أصل المسئلة مع عولها ان كانت عائلة فما بلغ فتناصع المسئلة * مثل ست بنات وثلاث جدات وثلاثة أعمام أصل المسئلة من ستة ونصف من ثمانية عشر وأربع زوجات وثلاث جدات واثني عشر عمام أصلها من اثني عشر ونصف من مائة وأربعة وأربعين وأربع زوجات وثمان عشرة بنتا وخمس عشرة جدوة وستة أعمام أصلها من أربعة وعشرين ونصف من أربعة آلاف وثلاثة وعشرين وامرأتين وعشرين بنات وست جدات وسبعة أعمام أصلها من أربعة وعشرين ونصف من خمسة آلاف وأربعين كل ذلك يظهر بالتأمل الصادق * ثم نصيب كل فريق ما هو نصيبهم في الابتداء مضروبا فيما مضى بنافي أصل القرينة ونصيب كل واحد مما لم ينكسر

عليهم ما هو نصيبه في الابتداء مضروبا في ما مضى بنافيه أصل الفريضة وأما من انكسر عليهم فإذا أردنا أن نرأس نصيب واحد منهم فنحتاج فيه إلى أربع مقدمات الأولى أن يوقف رأس طائفة أو وقفها بأخذ سهامهم أو وقفها الثانية أن يطلب الوفاق بين حاصل رؤس طائفة وبين حاصل رؤس كل طائفة من انكسر عليهم فمأخذ الوفاق من كل موافق والكل من كل مباين والثالثة أن يطلب الوفاق بين مأخذنا من كل حاصل رؤس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فيضرب بعضها في بعض بعد طلب الموافقة والرابعة أن ينظر إلى ما جتمع من حاصل رؤس الطوائف بعد ضرب بعضهم في بعض فيضرب به فيما أخذنا من سهام الطائفة الموقوفة فيبلغ فهو نصيب كل واحد من الفريقين الموقوفين هذا إذا كان الكسر من جوانب فإن كان من جانبين لا يحتاج إلى المقدمة الثالثة وإن كان من جانب واحد يحتاج إلى المقدمة الأولى فقط وإن شئت خرجت الانصاف بطريق (٤٦٣) النسبة وهي أن ينسب سهام كل طائفة إلى رؤسها أو تأخذ تلك النسبة من مبلغ

الرؤس فما حصل فهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة وإن شئت نسبت واحد من رؤس كل طائفة إلى جميعها وأخذت بتلك النسبة من مبلغ الرؤس وضربت في سهامهم فما بلغ فهو نصيب كل واحد من تلك وإن شئت طلبت الوفاق من مبلغ الرؤس وضربت سهامهم في ما بلغ فهو نصيب كل واحد منهم وإن شئت قسمت ما مضى في أصل المسئلة على رؤس كل فريق وأخذت الخارج بالقسمة فضربته في سهامهم فما حصل فهو المقصود وإن شئت قسمت سهام كل فريق من أصل المسئلة على رؤسهم وضربت ما يخص كل واحد منهم في مبلغ الرؤس فما خرج فهو نصيب كل واحد من أولئك الفريقين فهذه ستة طرق لخرج الانصاف ثم إذا أردت قسمة التركة

متفرقات عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لبنت الاخت لابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أخماس ولبنت الاخت من الأب خمس ولبنت الاخت لام خمس باعتبار الأصول فراضورتا ثلاث بنات أخوة متفرقتين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كل المال لبنت الاخت من الابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لبنت الاخت من الأم السدس والباقي لبنت الاخت من الابوين بنت أخت لابوين بنت أخت لام المال للأولى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنها أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أرباع والآخرى الربع فراضورتا باعتبار الأصول ابنا أخت لابوين وبنت أخت لام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال للابنين وعند محمد رحمه الله تعالى ابنا أخت كاختين فيقسم المال بينهما على خمسة (وأولاد هؤلاء كأصولهم) المدلى بوارث أولى إذا استوا مثله ابن ابن أخ لام وابن بنت أخ لابوين وبنت ابن أخ لاب المال للبنت لأنها تدلى بوارث كذا في الاختيار شرح المختار

الصفة الرابعة إذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم يتأق في جميع الأصناف وإن اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متعديا بأن كان الكل من جنس واحد فالأقوى أولى بالاجتماع أي من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب أولى من كان لام ذكورا كانوا أو إناثا كذا في الكافي * ثم ولد الوارث أولى فإن كان أحدهم ماولد الوارث غير أنه ذوقربة واحدة والآخر ولد ذى الرحم لكن ذاق قرابتين الصحيح أن ذاق قرابتين أولى مثله بنت ابن عم لاب وابن ابن عم لاب وأم فالثاني أولى كذا في خزانة المفتين * وإن كانوا ذكورا أو إناثا واستوت قرابتهم فللذكر مثل حظ الأنثيين كم وعمة كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لاب وأم أو لاب وأولام وإن كان حيز قرابتهم مختلفا كعمة لاب وأم وخالة لام أو خال لاب وأم وعمة لام فالثلاثان لقربة الأب وهو نصيب الأب والثالث لقربة الأم وهو نصيب الأم (وكذا في أولادهم) أولاهم بالمرث أقربهم إلى الميت من أي جهة كان وإن استوتوا في القرب وكان حيز قرابتهم متعديا فولد العصبه أولى كبنت العم وابن العم كلاهما لاب وأم أو لاب فالمال كله لبنت العم وإن كان أحدهم ماولد لاب وأم والآخر لاب المال كله لمن له قوة القرابة بيانه ثلاث عمت لاب وأم وعمة لاب وأم وثلاث خالات خالة لاب وأم وخالة لاب وخالة لام فثلاث المال للعمات كله للعمة لاب وأم لقوة القرابة وثلاث المال للخالات كله للخالة لاب وأم لقوة القرابة خالة لاب وأم وخال لاب وأم وعمة لاب وأم فثلاث المال للعمة التي لاب وأم لقوة القرابة وثلاث بين الخال والخالة لاب وأم للذكر مثل حظ الأنثيين وتصع من تسعة بنت الخال لاب وأم وبنت العم لام فثلاث المال لبنت العم والثالث لبنت الخال بنت خالة لاب وأم وبنت عم لام فالثلاثان لبنت العم لام والثالث لبنت الخالة بنت عم لاب وأم وبنت عمه لاب وأم فالمال كله لبنت العم لأنها أولاد

فأضرب سهام كل وارث في التركة ثم أقسم ما جتمع على ما صحت منه الفريضة فما يخرج له سهم فهو نصيبه هذا العصبه إذا كان بين التصحيح والتركة مباينة فإن كانت بينهما موافقة فأضرب سهام كل وارث في وفق التركة ثم أقسم ما جتمع على وفق التصحيح * ومن صولح على شيء بأخذ عيرائه فاسقط سهامه في الفريضة ثم أقسم باقي التركة على سهام الباقيين * مثاله زوج وبنت وأخت لاب وأم والتركة ثلاثون ديناراً وثوب صولح الزوج على الثوب يقسم الثواب بين الاخت والبنت أثلاثا لها والبنت وثلاثون من قبل أن هذه الفريضة تصع من أربعة أزواج الربع سهم وللبنت النصيب سهمان وللأخت الباقي وذلك سهم سقط منهم سهم الزوج بالتفريق وبقي ثلاثين بين البنت والاخت أثلاثا كما كانت **النوع الثاني في الرد** إذا أعطينا ذوى السهام سهامهم وبقي سهم لامتحنق لم ير عليهم بقدر سهامهم إلا الزوج والزوجة وهذا قول عمرو على رضي الله عنهما وبه أخذ علما وإن رجعهم الله وقال عثمان رضي

الموافقة ان يقتصر من كل نصيب على جزء الوفاق ويخرج المسئلة من وقتها وعلى هذا يدور كثير من المسائل فاحفظه * مثاله زوجة وأخت
 لاب وأم وأختان لاب واخوان لام مانت الاخت لاب وأم قبل القسمة عن أختها هاتين وأخوين لهما هذين فهذه المناسبة ابتداء من خمسة
 عشر ثم بعد التوافق تنزل الانصبا الى خمسة لكل وارث سهم * أخرى زوجتان وأم وأختان لاب وأم مانت الام قبل القسمة عن
 أبيها وأخ لام وبنتها هاتين فهذه المناسبة تصح ابتداء من ثلاثين ثم تعود بالتوافق الى عشرة لكل زوجة سهم ولكل أخت ثلاثة أسهم
 وللأخ لام سهمان * أخرى أب وثلاث بنات وأمهن وهي بنت عمه مانت زوجته هذه عن بناتها هؤلاء وعملها هذا فهذه المناسبة تصح ابتداء
 من اثنين وسبعين ثم تعود بالتوافق الى أربعة للعسم ولكل بنت سهم * أخرى زوجة وأم وأخت لاب وأم وأخت لام وأخت لام مانت الاخت
 لاب وأم عن زوج وعن هؤلاء (٤٦٤) فهذه المناسبة تصح ابتداء من خمسة عشر ثم تعود بتوافق الانصبا الى خمسة لكل وارث

مثل حظ الاثنين ولتركت ابن عمه وابنة عم فان كانت ابنة عم لاب وأم أولاب فهي أولى لانها ولادة عصبة
 وابن العم ليس بولد لعصبة وان كانت بنت عم لام فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر المال بينهما
 أن لا نأعلى الأبدان لابن العمه الثلاث ولبنت العم الثالث وعند محمد رحمه الله تعالى على عكس ذلك باعتبار
 الآباء وهذا اذا كان ابن العمه لام فأما اذا كان ابن عمه لاب وأم فهو أولى بجميع المال لانه ذو قرابتين
 وكذلك اذا كان ابن عمه لاب لان ادلا به قرابة الاب وفي استحقاق معنى العصبية تقدم قرابة الاب على
 قرابة الام فان ترك الميت خالة للام وأخالة للام فالمراث له ان لم يكن معه غيره وان تركهما جميعا فالمال
 بينهما المذ كرم مثل حظ الاثنين أن لا نأعلى اعتبارا للأبدان فان ترك خالة للام وعمه للام فقد ذكرا أو سليمان
 من أصحابنا أن المال بينهما ثلاثا لثلاث العمه والثلاث الخالة ثم على ظاهر الرواية يستوي أن يكون لهما
 قرابتان أو يكون لاحدهما قرابتان ولا أخرى قرابة واحدة فان ترك عمه الاب وعمه الاب فالمال كله لم
 الاب ان كان لاب وأم أولاب لانه عصبة وان كان لام فالمال بينهما ثلاثا على الأبدان في قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى الآخر وعلى المدعي به في قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى وان كان هناك عمه الاب
 وخالة الاب فعلى رواية أبي سليمان المال بينهما المذ كرم مثل حظ الاثنين فان اجتمع القرينان يعني عمه الاب
 وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فلقوم الاب الثلاثان ولقوم الام الثالث ثم قسمة كل فريقين كل فريق
 في هذا الفصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب بكون أحدهما ذاقا قرابتين والآخر
 ذاقا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فريق يتخرج ذو قرابتين على نحو ما بينا في
 الفصل المتقدم (والكلام في أولاده هؤلاء) بمنزلة الكلام في آبائهم ولكن عند انعدام الأصول فاما عند
 وجود واحد من الأصول فلا شيء إلا لا ولد كالأشياء لا من أولاد العمات والخالات عند بقاء عمه وخالة للميت
 ويتصور في هذا الجنس شخص له قرابتان بيانه امرأته لها أخ لام وأخت لاب فتزوج أخوها لام أختها
 لا بها فولد بينهما ما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لاب وهي أيضا عمته لام كذا في المبسوط لشمس الأئمة
 السرخسي

الباب الحادي عشر في حساب القرائض

السهام المقدرة ستة السدس والثلاث والثلثان جنس واحد والثلث والرابع والنصف جنس ولكل سهم
 من هذه السهام مخرج فالنصف يخرج من سهمين وما عداه يخرج كل سهم من اسمه كالثمن من ثمانية
 والرابع من أربعة والثلث والثلثان من ثلاثة والسدس من ستة وان اجتمع الربع مع كل الآخر أو مع

ووارثه سهم * أخرى زوجة
 وأم وأخت لاب وأم وأختان
 لاب وأخ لاب مانت الاخت
 لاب وأم عن هؤلاء فهذه
 المناسبة صححت ابتداء من
 خمسة عشر ثم تنزل بالتوافق
 الى ثلث هذا المبلغ وذلك
 خمسة لكل وارث ووارثه
 سهم * ثم اعتبر في المناسبة
 قضية يغنيك اعتبارها
 عن سائر الحاجة في كثير
 من مسائلها وهي ان
 لا يستعمل تصحيح الأولى
 ولكن يمد الى من انكسر
 عليهم فيعزل نصيبهم من
 ميراث الميت الأول فعسى
 يزول الكسر باجتماع
 النصيبين فيكفي مؤنة
 الضرب والتصحیح رأسا أو
 يتفق بهذا الجمع بلا ضم
 موافقة بعد المباشرة فيقل
 الحساب ويسهل التخرج
 * مثاله امرأة توفيت عن
 أخوين وخمس بنات وعن
 زوج وعن ابن عمها وأبوهن

مات زوجها قبل القسمة عن هؤلاء فهذه المناسبة على الجادة المعهودة تصح ابتداء من مائة وعشرين ثم تنزل بتوافق بعضه
 الانصبا الى اثني عشر وعلى قضيتنا هذه تصح من اثني عشر لكل بنت سهمان ولكل أخ سهم * ثم من المناسخات ما يمكن تصحيحها بالطريقة
 الضرورية وهي طريقة عجيبة يقبل عنهاؤها فاعتنمها أي ذلك الله تعالى فهي ان شاء الله تعالى تكفيك تطويلات الحساب وتهويلات
 الحساب والله تعالى المسهل للصعاب طريق الضرورى شى عجيب وحساب قريب وأمر غريب الا فاشتر عن فيه ان رمت به بقلب عقول
 وصدر رحيب * الاصل في الطريقة الضرورية ان تتأمل في المناسبة التي تريد عليك فيحضر الذين يصل التركة اليهم ويحصل
 المال لهم ثم فرقة فرقة وان كانوا فرقتين تكلفت لاستخراج نصيب أقل الفريقين عددا أو وضع النصيبين نسبة فاذا عرفت ذلك تعين ما بقى
 نصيبا للفرقة الثالثة * وأصل آخر لابد من معرفته في الطريقة الضرورية وهو أن سدس المال ورابع باقيه مثل المال وسدس باقيه وكذلك

بعضه فأصله من اثني عشر وان اجتمع الثمن مع كل الآخر أو مع بعضه فأصله من أربعة وعشرين كذا في المحيط * وإذا اختلط النصف بكل الآخر أو ببعضه فهي من ستة هكذا في خزائن المفتين * وإذا صححت الفريضة فان انقسم سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاضرب عدد رؤس من انكسر عليه في أصل المسئلة وعوالمها ان كانت عائلة فخرج صحت منه المسئلة مثاله امرأه وأخوان للمرأة ربع سهم يبقى ثلاثة لا تستقيم على أخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في أربعة تكن ثمانية منها تصح وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في المسئلة مثاله امرأه وستة أخوة للزوجة الربع يبقى ثلاثة لا تستقيم على ستة وبينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق عددهم وهو اثنان في أصل المسئلة وهو أربعة تكن ثمانية منها تصح المسئلة كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين ولا أخوة ثلاثة في اثنين يكن ستة لكل واحد سهم (آخر) زوجة وستة أخوة وثلاث أخوات لابوين أصلهما من أربعة للزوجة سهم يبقى ثلاثة لا تستقيم على خمسة عشر لكن بينهما موافقة بالثلث فترجع الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة فاضرب الخمسة في أربعة يكن عشرين على فريقين فاطالب الموافقة بين سهام كل فريق وعددهم ثم بين العددين فان كانا مقابليين فاضرب أحدهما في أصل المسئلة وان كانا متداخلين فاضرب أكثرهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق أحدهما في الآخر فخرج فاضربه في المسئلة وان كانا متباينين فاضرب كل أحدهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة مثاله ثلاثة أعمام وثلاث بنات للبنات الثلاثين سهم للأعمام فقد انكسر على فريقين وهما متباينان فاضرب عددهما وهو ثلاثة في أصل المسئلة يكن تسعة منها تصح (آخر) خمس جدات وخمس أخوات لابوين وعم أصلهما من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن العددين متباينان فاضرب أحدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلاثين منها تصح (آخر) جدة وست أخوات لابوين وتسع أخوات لام من ستة ونعول الى سبعة للجدة سهم وللأخوات للام سهمان ولا موافقة وللأخوات لابوين أربعة وبينهما موافقة بالنصف فيرجع الى ثلاثة وهي داخلية في التسعة فاضرب تسعة في أصل المسئلة وهي سبعة يكن ثلاثة وستين منها تصح * (آخر) بنت وست جدات وأربع بنات ابن وعم من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤس وهي الستة والاربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن اثني عشر ثم اثني عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين منها تصح (آخر) زوجة وست عشرة أختا لام وخمسة وعشرون عم أربع وثلاث مائة في أصلها من اثني عشر وبين السهام الأخوات وعددهن موافقة بالربع فيرجع الى أربعة وبين الأعمام وسهامهم موافقة بالخمسة فيرجع الى خمسة وهو خمسة ولا موافقة بين الأعداد فاضرب أحد العددين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في أصل المسئلة يكن اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح وان انكسر على ثلاثة فرق أو أكثر فكذلك تطالب المشاركة (١) وأول بين السهام والاعداد ثم بين الأعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقين في المداخل والمماثلة والمرافقة والمباينة ولا يتصور انكسر على أكثر من أربع فرق في الفرائض وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضربه في أصل المسئلة (مثاله) أربع زوجات وثلاث جدات واثناعشر عم أصلها من اثني عشر للزوجات الربع ثلاثة وللجدات السدس سهمان وللأعمام مائة يبقى سبعة ولا موافقة بين الأعداد والسهام لكن الأعداد متداخلة فاضرب أكثرها وهو اثناعشر في أصل المسئلة يكن مائة وأربعة وأربعين منها تصح كان للزوجات ثلاثة في اثني عشر يكن ستة وثلاثين لكل زوجة تسعة وكان للجدات سهمان في اثني عشر أربعة وعشرين لكل جدة ثمانية وكان للأعمام سبعة في اثني عشر أربعة وثمانين لكل عم سبعة (آخر) ست جدات وتسع بنات وخمسة عشر عم أصلها من ستة للجدات سهم لا ينقسم ولا موافقة للبنات أربعة كذلك وللأعمام سهم كذلك وبين أعدادهم موافقة فاضرب ثلث الجدات وهو اثنان في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية

(١) قوله تطالب المشاركة كذا في عبارة الاختيار والاولى أن يقول تطالب المناسبة كما لا يخفى اه بحرأوى

عن المال وتسع باقيه مثل تسع المال وعن باقيه وكذلك نظائرهما فإذا احتجبت الى أن تأخذ من المال وتسع باقيه وأخذت تسع المال وعن باقيه فقد أخذت ما احتجبت اليه في هذا القلب والتغير قصر المسافة وإثبات التيسير ثم اعلم أن الطريقة الضرورية تنشئ في مسائل كثيرة كقاعدة منها توفي عن ابن بنت وامرأته أهم مامات هذه قبل القسمة عن أمها وأختها هذين صار المال بين الام والأخت فما أصاب الام من المسئلة الاولى الثمن لأنها كانت زوجته وصار الباقي بين الاخ والأخت أثلاثا ومن المسئلة الثانية ثلث ما يبق وهو يكون تسع ما يبق وقد علمنا أن عن المال وتسع باقيه مثل تسع المال وعن باقيه فقلنا المسئلة وأعطيناها تسع المال وعن باقيه بقي للاخ تسعة أنشاع المال صحت المسئلة ابتداء من تسعة وبالحادثة المعهودة ابتداء من اثنين وسبعين ثم تنزل بتوافق الانصاء الى تسعة * أخرى

عشر ثم اضرب فوقها الثلث وهو ستة في عدد الاعام وهو خمسة عشر يكن تسعين ثم اضرب التسعين في أصل المسئلة ستة يكن خمسمائة وأربعين منها تصح (آخر) زوجتان وعشر جدات وأربعون اختالام وعشرون عمأ أصلها من اثني عشر للزوجتين الربع ثلاثة لا ينقسم ولا موافقة للجدات السدس ممان لا ينقسم لكن بينهما موافقة بالنصف فترجع الى نصفها وهو خمسة وللأخوات الثلث أربعة لا ينقسم ويوافق بالربع فترجع الى ربعها وهو عشرة وللأعمام ماني وهو ثلاثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة داخلتان في العشرين فاضرب العشرين في أصل المسئلة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح (آخر) أربع زوجات وخمس عشرة جدات وعشرون عمأ أصلها من أربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق للجدات السدس أربعة كذلك للبنات الثلاثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فترجع الى النصف وهو تسعة بقي للاعمام سهم معنا أربعة وخمسة عشر وتسعة وستة وبين التسعة والستة موافقة بالثلث فاضرب الثلث أحدهما في الآخر يكن ثمانية عشر وبينها وبين الخمسة عشر موافقة بالثلث أيضا فاضرب الثلث أحدهما في الآخر يكن تسعين وهي وافق الأربعة بالنصف فاضرب اثنين في تسعين يكن مائة وعثمانين اضربها في أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين منها تصح (آخر) زوجتان وعشر بنات وست جدات وسبعة أعمام من أربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق للبنات الثلاثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فترجع الى خمسة وللجدات السدس أربعة بين ماموافقة بالنصف أيضا فترجع الى ثلاثة وللأعمام سهم معنا اثنتان وخمسة وثلاثة وسبعة كلها متباينة فاضرب اثنين في خمسة يكن عشرة اضربها في ثلاثة يكن ثلاثين اضربها في سبعة يكن مائتين وعشرة اضربها في أصل المسئلة يكن خمسة آلاف وأربعين كذا في الاختيار شرح المختار * خمس أخوات لاب وثلاث أخوات لام وسبع جدات وأربع جات أصلها من اثني عشر ونقول الى سبعة عشر فلأخوات لاب الثلاثان ثمانية لا تنقسم عليهن ولا يوافق وللأخوات لام الثلث أربعة لا تنقسم عليهن ولا يوافق للجدات السدس سهمان لا ينقسم عليهن ولا يوافق وللزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم عليهن ولا يوافق فالخمس لا توافق الثلاثة فاضرب أحدها ماني الأخرى تبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا توافق الأربعة فاضرب أحدهما في الأخرى تبلغ ستين والستون لا توافق السبعة فاضرب أحدهما في الأخرى تبلغ أربع مائة وعشرين ثم اضرب أربع مائة وعشرين في الفريضة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة وأربعين فتمها تصح كذا في التبيين

الباب الثاني عشر في معرفة التوافق والتماثل والتداخل والتباين

اعلم ان كل عدد لا يخلو عن هذه الأقسام الأربعة أما التماثلان فهما المتساويان كالثلاثة والثلاثة والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالبدية وأما المتداخلان فكل عدد من أحدهما جاز الآخر وهو أن لا يكون أكثر من نصفه كالثلاثة مع التسعة والأربعة مع الاثني عشر فالثلاثة ثلث التسعة والأربعة ثلث الاثني عشر والأربعة نصف الثمانية وكذلك الثلاثة مع الستة طريق معرفة ذلك أن تسقط الأقل من الأكثر فان بقي به فهما متداخلان كالخمس والأربعة مع العشرين فانك اذا أسقطت الخمسة من العشرين أربع مرات أو الأربعة خمس مرات فنيت العشرين فعلمت أنهم متداخلان أو نقول كل عدد ينقسم الأكثر على الأقل قسمة صحيحة فهما متداخلان كذا ذكرنا فانك اذا قسمت العشرين على الخمسة تجي أربعة أقسام قسمة صحيحة وكذلك اذا قسمت على الأربعة تجي خمسة أقسام قسمة صحيحة وأما المتوافقان فكل عدد من لا يفتي أحدهما الآخر ولا ينقسم عليه لكن يقسم ماعددا آخر فيكونان متوافقين بجزء العدد المفني كالثمانية مع الاثني عشر يقسمها أربعة فهما متوافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع خمسة وعشرين يقسمها خمسة فتوافقهما بالخمسة وقد يقسمها أعدادا كاثني عشر وثمانية عشر فانه يقسمها الستة والثلاثة

بقتان وامرأة وهي أمهما ماتت إحدى البنات قبل القسمة عن أمها وأختها هاتين صار مال المال الاخت والام فأصاب الام من المسئلة الاولى الثمن ومن الثانية خسا ماني وخمسا النصف خمس ماني فاذن المال ثمن المال وخمس باقيه فقلبنا المسئلة وأعطيناها خمس المال وثمان باقيه صحت المسئلة من عشرة وبالجدات المعهودة من ثمانين ثم بالتوافق الى عشرة * أخرى حرمت عن أخ لام وهو حر وعن أخت لاب وأم وهي حرة وعن ثلاث أخوات لاب وهن مرققات فعتق قبل القسمة ثم ماتت الاخت لاب وأم عن هؤلاء صار مال المال أخلام وثلاث أخوات لاب فأصاب الاخ من المسئلة الاولى الربع ومن الثانية خمس ماني فاذن لربع المال وخمس باقيه فقلبنا المسئلة وأعطيناها خمس المال وربع باقيه صحت المسئلة ابتداء من خمسة وبالجدات المعهودة تصح من عشرين ثم بالتوافق الى خمسة * أخرى أم وبنت

والاثنتان فيؤخذ جزء الوفاق من أكثر الأعداد فيكون أخصر في الضرب والحساب * وطريق معرفة الموافقة أن تنقص أحدهما من الآخر أبداً الباقي فخذ جزء الموافقة من ذلك كخمس عشرة مع خمسة وعشرين فانك اذا نقصت منها الخمسة عشر يبقى عشرة فاذا نقصت العشرة من خمسة عشر يبقى خمسة فاذا نقصت الخمسة من العشرة بقي خمسة فتأخذ جزء الموافقة من خمسة * وطريق معرفة جزء الموافقة أن تنسب الواحد الى العدد الباقي فما كان من نسبة الواحد اليه فهو جزء التوافق (مثاله) ما ذكرنا في خمسة نسب الواحد اليها يكن خمسة فاعلم أن الموافقة بينهم بالانحاس وان كان الجزء المفقى للعدد أكبر من عشرة كالسنة والثلاثين والاربعة والخمسين فالذي يفهم ما عناية عشر * واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون يفهم ما أحد عشر * وثلاثون وخمسة وأربعون يفهم ما خمسة عشر فانظر فان كان المفقى فرداً أو لا وهو الذي ليس له جزء صحيح أي لا يتركب من ضرب عددي عدد كاحد عشر فقل الموافقة بينهم ما يجزء من أحد عشر لانه لا يمكن التعبير عنه صحیحاً بشئ آخر فان كان العدد المفقى زوجاً كالثمانية عشر فبما ذكرنا وفرداً هو الذي له جزءان صحيحان أو أكثر كخمس عشرة فان لها جزأين صحيحين وهو الخمس ثلاثة والثلاث خمسة يسمى مر كبالانه يتركب من ضرب عددي عدد وهو ثلاثة في خمسة فان شئت أن تقول كما قلت في الفرد الاول هو موافق يجزء من خمسة عشر ويجزء من ثمانية عشر وان شئت ان تنسب الواحد اليه بكسرين يضاف أحدهما الى الآخر فتقول في خمسة عشر بينهم موافقة بثلاث الخمس وفي ثمانية عشر بثلاث السدس وقس عليه نظائره * وأما المتباينان فكل عددين ليسا متداخلين ولا متماثلين ولا يفهم ما الا الواحد كالخمس مع السبعة والسبعة مع التسعة وأحد عشر مع العشرين وأمثاله كذا في خزانة المفتين * واذا صححت المسئلة بما تقدم من الطرق وأردت أن تعرف نصيب كل فريق من التبعيض فاضرب ما كان له من أصل المسئلة فيما ضربته في أصلها فما خرج فهو نصيب ذلك الفريق ومعرفة نصيب كل وارث أن تضرب سهامه فيما ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه مثاله أربع زوجات وست اخوات لابوين وعشرة اعمام أصلها من اثني عشر للزوجات الربع ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللأخوات الثلثان ثمانية لا يستقيم لكن يوافق بالنصف يرجع الى ثلاثة ولا اعمام واحد فهنا أربعة وثلاثة وعشرة بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن عشرين ثم اضرب العشرين في ثلاثة يكن ستين اضربها في أصل المسئلة اثني عشر تكن سبعة وثلاثون وعشرين منها تصح فاذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق فقل كان للزوجات ثلاثة مضروبة فيما ضربته في أصل المسئلة وهو ستون يكن مائة وثمانين وكان للأخوات ثمانية مضروبة في ستين يكن أربع مائة وثمانين وكان للأعمام سهم في ستين يكن ستين واذا شئت أن تعرف نصيب كل وارث فقل كان لكل زوجة ثلاثة ارباع سهم مضروبة في ستين يكن خمسة وأربعين وكان لكل أخت سهم وثلاث في ستين يكن ثمانين ولكل عم عشر سهم في ستين يكن ستة فهذا بيان تصحيح المسائل ومعرفة نصيب كل فريق وكل وارث فتدس عليه أمثاله واعمل بما وصفت من الطرق تجده كذلك ان شاء الله تعالى (وطريق آخر) لمعرفة نصيب كل فرد أن تقسم المضروب على أي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب ذلك الفريق فالجاصل نصيب كل واحد من ذلك الفريق مثاله ما تقدم من المسئلة المضروب ستون تقسمه على الزوجات الاربعة يخرج خمسة عشر تضربها في نصيب الزوجات وهو ثلاثة يكن خمسة وأربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الاخوات يخرج لكل أخت عشرة تضربها في سهامهن وهي ثمانية يكن ثمانين هي لكل أخت ولو قسمتها على الأعمام يخرج ستة فاضربها في نصيبهم وهو سهم يكن ستة هي لكل عم (وطريق آخر) طريق النسبة أن تنسب السهام لكل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم تعطي بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أفراد الفريق مثاله مسئلتنا فتقول سهام الزوجات ثلاثة تنسبها الى عددن وهو أربع يكن ثلاثة أربع فاعط كل واحدة منهن ثلاثة أربع المضروب وهو خمسة وأربعون فهكذا تم في نصيب الاخوات والأعمام كذا في الاختيار شرح المختار

لا وارث للمتوفى ماتت البنت قبل القسم من ثلاث بنات ووجهة وهي أم المتوفى الاول صار مال المال أما وثلاث بنات فاصاب الام من المسئلة الاولى الربع ومن الثانية خمس ما يبقى فاعطيناها خمس المال وربع باقيه صححت ابتداء من خمسة وبالجدادة المعهودة من عشرين ثم التوافق من خمسة * أخرى أبوان وأخوان لام ثم مات الاب قبل القسم عن زوجة وهي أم المتوفى الاول وعن أخوين لاب وأخت لاب لاخت المتوفى الثاني ثلاثة أخماس السدس وهو عشر الكل لان سدس ثلاثين خمسة وثلاثة أخماس الخمسة ثلاثة وهي عشر ثلاثين فاعطيناها العشر من عشرة بقي تسعة أعشار لاخته الثلاثة وبالجدادة من تسعين وبالموافقة تنزل الى العشرة * أخرى أخت لام وسبعة اخوة لاب وأم ماتت الأخت لام قبل القسم من زوج وعن أخت لاب وعن هـ ولأه الاخوة السبعة وهم اخوة المتوفى الاول لاب وأم

الباب الثالث عشر في الغول

قال رضى الله تعالى عنه اعلم ان الفرائض ثلاثة فريضة عادلة وفريضة قاصرة وفريضة عائلة فالفريضة العادلة هو ان تساوى سهام أصحاب الفرائض سهام المال بان ترك أختين لاب وأم وأختين لام فلاختين لام الثلث وللأختين لاب وأم الثلثان وهكذا ذلك ان كان سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وهناك عصبية فان الباقي من أصحاب الفرائض يكون للعصبية فهو فريضة عادلة وأما الفريضة القاصرة فهو ان تكون سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصبية بان ترك أختين لاب وأم وأما للأختين لاب وأم الثلثان واللام السدس ولا عصبية في الورثة لياخذ ما بقي فالحكم فيه الرّد والفريضة العائلة ان تكون سهام أصحاب الفرائض أكثر من سهام المال بان كان هناك ثلثان ونصف كالزوج مع الأختين لاب وأم ومع الام أو نصفان وثلث كالزوج مع الأخت الواحدة لاب وأم ومع الام فالحكم في هذا الغول في قول أكثر الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن مسعود ورضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط * الغول هو زيادة السهام على الفريضة فتعول المسئلة الى سهام الفريضة ويدخل النقصان عليهم على قدر حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالديون والوصايا اذا ضاقت التركة عن ايفاء الكل فانها تقسم عليهم على قدر أنصباهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح المختار * واعلم ان أصول المسائل سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون أربعة منها لاتعول الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية واثنا عشر والاربع والعشرون فالسبعة تعول الى عشرة وتراوشة او اثنا عشر تعول الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر وأربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين لا غير * (أمثلة تعرف هذه الاصول بها) أما التي لاتعول فزوج وأخت لابوين للزوج النصف وللأخت النصف وكذلك زوج وأخت لاب ونسبى هاتان المسئلان اليتيمين لانه لا يورث المال بفريضتين متساويتين الا في هاتين المسئلتين بنت وعصبية للبنت نصف وما بقي للعصبية أصلهما من ثنتين اخوان لام وأخ لابوين ثلث وما بقي اختان لاب وأم وأخ لاب ثلثان وما بقي أصلهما من ثلاثة اختان لابوين وأختان لام ثلثان وثلث زوج وبنت وعصبية ربع ونصف وما بقي أصلهما من أربعة زوجة وبنت وعصبية ثمن ونصف وما بقي أصلهما من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي أصلهما من ثمانية (أمثلة أخرى) جدّة واخ لام وأخت لابوين وأخت لاب أصلهما من ستة وتضع منها بعدد وأختان لام وأخت لابوين وأخت لاب سدس وثلث ونصف وسدس أصلهما من ستة وتعول الى سبعة زوج وأم وأخوان لام نصف وسدس وثلث من ستة وتسمى مسئلة الارام فانها الزام على مذهب ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما لانه ان قال كما قلنا فقد يجب الام من الثلث الى السدس للأختين ولا يقول به وان جعل للام الثلث وللأختين السدس فقد أدخل النقص على اولاد الام وليس ذلك مذهبه وهو خلاف النص أيضا وان جعل لهما الثلث فقد قال بالغول زوج وأم وأخت لابوين نصف وثلث ونصف أصلهما من ستة وتعول الى ثمانية وهي أول مسئلة عالت في الاسلام وقعت في صدر خلافة عمر رضى الله عنه فاستشار الصحابة رضى الله عنهم فاستشار العباس رضى الله عنه أن يقسم عليهم بقدر سهامهم فصاروا الى ذلك زوج وأم وأختان لابوين أصلهما من ستة وتعول الى ثمانية زوج وأم وثلاث اخوات متفرقات أصلهما من ستة وتعول الى تسعة للزوج ثلاثة وللأم هم وللأخت لام سهم وللأخت لابوين ثلاثة وللأخت لاب سهم السدس تسعة للثلاثين زوج وأم وأختان لام وأختان لابوين نصف وسدس وثلثان أصلهما من ستة وتعول الى عشرة وتسمى أم الفروخ لانها أكثر المسائل عولا شملت الاربع الزوائد للفروخ وتسمى أيضا الشريحية لان شريحية أول من قضى فيها زوجة وأختان لابوين وأخ لاب أصلهما من اثني عشر وتضع منها الزوجة وجمدة وأختان لابوين ربع وسدس وثلثان أصلهما من اثني عشر وتعول الى ثلاثة عشر امرأه وأختان لام وأختان لابوين ربع وثلث وثلثان أصلهما من اثني عشر وتعول الى خمسة عشر امرأه وأم وأختان لام

أصاب الزوج النصف
والأخت لاب النصف
والاخوة السبعة الثلث
فعالت المسئلة الى سبعة
وللزوج وأخت الام ثمانية
وللأخت لاب كذلك فحصل
لهما ستة اثمان وهو ثلاثة
أرباع السدس فتلاثة أرباع
السدس مثل سدس ثلاثة
الارباع فاعطيناها سدس
ثلاثة الارباع وأقل عدد
لهذا ستة عشر

الفصل الخامس في
موانع الارث منها الرق
وافرا كما في القن أو ناقصا كما
في المدبر والمكاتب اذا مات
عاجزا فهو عبد وان مات عن
وفاة أو عن مولود في الكتابة
يؤدى كتابته ويحكم بحريته
في آخر جزء من أجزاء حياته
فيتبين انه مات حرا والمستسعى
بعتلة حرمديون عندهما
وعند الامام هو عبد ما بقي
عليه درهم هذا اذا كان سعي
لفسك كرقبته كعتق
البعض أما اذا كان يسمى
لحق في رقبته كالعبد
المرهون اذا أعتقه الرهن
فهو بمنزلة الارحار يرث
ويورث عنه * منها القتل

واختان لابوين ربع وسدس وثلاث وثلاثان أصلهما من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر امرأة وأم وأختان
لابوين ربع وسدس وثلاثان أصلهما من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر ثلاث نسوة وجدتان وأربع
أخوات لام وعاني أخوات لابوين أصلهما من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر وتسمى أم الارامل لانه ليس
فيها ذكر بل كلها ناث وهي مما يسئل فيقال رجل مات وترك سبعة عشر ديناراً وسبع عشرة امرأة أصاب
كل امرأة دينار كيف تكون صورتها * امرأة وأبوان وابن أربعة وعشرين وتصح
منها امرأة وبنات وابوان ثمن وثلاث وسدسان أصلهما من أربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين
وتسمى المنيرة لان عليا رضى الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال على الفور صار ثمنها تسعة وثمانون
خطبة ولو كان مكان الابوين جد وجدة أو أب وجدة كذلك وكذا لو كان مكان البنات بنت وبنت ابن
زوجة وأم وأختان لام وأختان لابوين وابن كافر أو قاتل أو رقيق أصلهما من اثني عشر وتقول الى سبعة
عشر كما تقدم لان المحرم وهو الابن لا يحب وعند ابن مسعود رضى الله عنه يجب الابن الزوجة من
الربع الى الثمن أصلهما من أربعة وعشرين وتقول الى أحد وثلاثين للزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس
أربعة وللأولاد الثلث ثمانية وللأختين لابوين الثلثان ستة عشر وتسمى ثلاثينية ابن مسعود رضى الله
عنه وعلم ان الستة متى عالت الى عشرة أو تسعة أو ثمانية فقلت امرأة قطعا وان عالت الى سبعة احتمل
ان يكون ذكراً أو أنثى ومتى عالت الاثنا عشر الى سبعة عشر فقلت ذكر والى ثلاثة عشر وخمسة عشر
احتمل الامر من الاربعة والعشرون اذا عالت الى سبعة وعشرين أو الى أحد وثلاثين عند ابن مسعود
فقلت ذكر كذا في خزانة المفتين

*(الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول) *

الفاضل عن سهام ذوي السهام يرد عليهم بقدر سهمهم الا على الزوجين وبه أخذ أصحابنا رضى الله عنهم كذا
في محيط السرخسي * وعلم أن جميع من يرد عليه سبعة الام والجددة والبنت وبنت الابن والاخوات من
الابوين والاخوات لاب وأولاد الام ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنسين وعلى ثلاثة ولا يكون على أكثر
من ذلك والسهام المردود عليها أربعة الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة كذا في الاختيار شرح المختار ثم
ينظر ان كان الرد على جميع من في المسئلة يسقط الزائد مثال الاثنين جدة وأخت لام للجددة السدس
وللاخت لام السدس والباقي يرد عليهم ما بقدر سهمهم اما فاصلاهما من ستة وعادت بالرد الى سهمين فيكون المال
بينهما نصفان * مثال الثلاثة جدة واخات للام للجددة السدس سهم من ستة وللأختين الثلث سهمان فأجعل
المسئلة من ثلاثة وهي عدد رؤسهم * مثال الاربعة بنت وأم فقلت النصف ثلاثة من ستة وللأم السدس
سهم فتكون المسئلة من أربعة عدد سهامهم مثال الخمسة أربع بنات وأم تكون المسئلة من خمسة عدد
سهامهم كذا في محيط السرخسي * وان كان في المسئلة من لا يرد عليه وهو الزوج والزوجة فان كان جنسا
واحدا فأعط فرض من لا يرد عليه من أقل مخارجه ثم اقسم الباقي على عدد من يرد عليه ان استقام كزوج
وثلاث بنات أعط الزوج فرضه الربع من أربعة والباقي للبنات وهو ثلاثة تصح عليهن وان لم يستقم عليهن
فان كان بين رؤسهم وما بقي من فرض من لا يرد عليه موافقة فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد
عليه كزوج وست بنات للزوج الربع يبقى ثلاثة لا يستقيم على البنات وبين الباقي موافقة بالثلث
فاضرب وفق رؤسهم وهو اثنان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو أربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان
يبقى ستة تصح على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل رؤسهن وهي خمسة في
مخرج فرض من لا يرد عليه وهو أربعة يكن عشرين منها تصح وان كان من لا يرد عليه مع جنسين أو ثلاثة
من يرد عليه فأعط فرض من لا يرد عليه ثم اقسم الباقي على مسئلة من يرد عليه ان استقام والا فاضرب جميع
مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فما بلغ همت منه المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في
مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه * مثال الأول زوجة وأربع

الذي يتعلق به وجوب
القصاص أو الكفارة وهو أي
القتل الذي يوجب القصاص
أن يقتله مورثه عمه بالخيد
أو ما يعمل عمل الخيد
والذي يوجب الكفارة ان
يقتله بالمباشرة خطأ أو
أوطأ دابة وهو راكبا أو
انقلب في النوم على مورثه
فقتله أو سقط عليه من
السطح أو سقط حجر من
يده عليه فقتله فهذا كله قتل
بطريق المباشرة فيجب فيه
الكفارة ويوجب حرمان
الميراث ان كان مورثا أو الوصية
ان كان أجنبيا وأما القتل
الذي لا يتعلق به وجوب
القصاص ولا الكفارة فهو
أمران الصبي أو المجنون اذا
قتل مورثه أو قتل بالتسبب
كما اذا أشرع جناسا على
قارعة الطريق فسقط على
مورثه فمات أو حفر بئرا
على قارعة الطريق فوقع
مورثه فيها فمات أو ألقي حجرا
على قارعة الطريق فتعقل به
مات أو صب الماء أو بال أو نوضا
فقتل المورث أو ساق دابة
أو قاده أو طأ مورثه فمات
أو قتل قصاصا أو رجلا أو
دفع لقتاله أو كان مكرها

جدات وست اخوات لام للزوجة الربع سهم يبقى ثلاثة وسهام من يرد عليه ثلاثة فقد استقام على سهامهم
* ومثال الثاني أربع زوجات وتسع بنات وست جدات للزوجات الثمن سهم يبقى سبعة وسهام الرديسة
لا تستقيم عليها ولا موافقة فاضرب سهام الرديسة خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو ثمانية تكن
أربعين منها تصح ثم اضرب سهام من لا يرد عليه وهو واحد في مسألة من يرد عليه وهو خمسة يكن خمسة
وسهام من يرد عليه وهي خمسة فيمابقي من مخرج من لا يرد عليه وهو سبعة يكن خمسة وثلاثين للبنات
أربعة أخماس ثمانية وعشرون وللجدات الخمس سبعة (مثال آخر) زوجة و بنت و بنت ابن و جدة
للزوجة الثمن يبقى سبعة وسهام الرديسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام من يرد عليه وهي خمسة في
مخرج مسألة من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن أربعين منها تصح المسألة وإذا أردت التصحيح على الرأس
فاعمل بالطريق المذكور كذا في الاختيار شرح المختار والله أعلم

الباب الخامس عشر في المناخنة

وهي ان يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة كذا في محيط السرخسي * وإذا مات الرجل ولم تقسم تركته
حتى مات بعض ورثته فالحال لا يتخلو ما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الاول فقط أو يكون في ورثة
الميت الثاني من لا يكون وارثا للميت الاول ثم لا يتخلو ما ان تكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الاولى
سواء أو تكون قسمة التركة الثانية بغير الوجه الذي قسمت التركة الاولى ثم لا يتخلو ما ان تستقيم قسمة
نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول بين ورثته من غير كسر أو ينكسر فان كانت ورثة الميت الثاني هم
ورثة الميت الاول ولا تغير في القسمة تقسم قسمة واحدة لانه لا فائدة في تكرار القسمة بيانه اذا مات وترك
بنين و بنات ثم مات أحد البنين أو إحدى البنات ولا وارث له سوى الاخوة والاخوات قسمت التركة بين
الباقين على صفة واحدة للذكر مثل حظ الأنثيين فيكتفي بقسمة واحدة بينهم وأما اذا كان في ورثة الميت
الثاني من لم يكن وارثا للميت الاول فانه تقسم تركه الميت الاول ولا يثبت نصيب الثاني ثم تقسم تركه
الميت الثاني بين ورثته فان كان يستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة الى الضرب * وبيانه
فما اذا ترك الابن ابنة فلم تقسم التركة بينهما حتى مات الابن وخلف ابنة وأختا فان تركه الميت الاول تقسم
اثنائهما بين الابن عن سهمين وترك ابنة وأختا فلا ينسب النصف والباقي للأخت بالعصوبة مستقيم ولا
ينكسر وان كان لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين ورثته فاما أن تكون بين فرضته ونصيبه موافقة بجزء
أولا يكون بينهما موافقة فان كان بينهما موافقة بجزء فانه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فريضته (١)
ثم تضرب سهام الفريضة الاولى في ذلك الجزء فتصح المسألة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة
الميت الاول ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة
الميت الثاني ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني (٢) من تركه الميت الاول فابالغ فهو
نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشئ (٣) فالسبيل ان تضرب سهام فريضة الميت الاول في سهام فريضة
الميت الثاني فتصح المسألة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في
(١) قوله ثم تضرب سهام الفريضة الاولى في ذلك الجزء عبارة المحيط البرهاني فان كان بين نصيب الميت
الثاني وبين فريضته موافقة فاضرب وفق فريضته في فريضة الميت الاول فاجتمع صحت منه المسألة
انتهت وهو المعروف في كيفية التصحيح من ضرب المنكسر عليه النصيب في أصل المسألة وان كان المال
واحد فتأمل (٢) قوله من تركه الميت الاول متعلق بمحذوف صفة لنصيبه يعني تضرب نصيبه الحاصل له
من تركه الاول في وفق فريضة الميت الثاني (٣) قوله فالبديل أن تضرب سهام فريضة الميت الاول في الذي
في المحيط وغيره من كتب الفرائض أن تضرب من كل فريضة الميت الثاني في كل فريضة الميت الاول اهـ
بهر اوى

على قتلها أو سقط حائطه
المائل على مورثه بعدما
أشهد عليه فأت أو وجد
مورثه قبل ان يداره فانه يوجب
القسمة والدية على العاقلة
ولا يمنع الارث وكذا العادل
اذا قتل الباغي وهو مورثه لم
يمنع الارث في هذه المواضع وان
بشره لانه لا يجب القصاص
ولا الكفارة وأما اذا قتل
الباغي العادل وهو مورثه
فهذا على وجهين ان قال
قتله وأنا على الباطل
والآن أيضا على الباطل
فانه لا يرثه وان قال قتلته وأنا
على الحق والآن أيضا على
الحق يرثه في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمهم الله لانه قتل
لا يوجب القصاص ولا
الكفارة وعند أبي يوسف
لا يرثه لانه قتل بغير حق
* الابن اذا قتل أباه عمدا
أو خطأ لا يرثه لانه يجب
القصاص في العمد والكفارة
في الخطا وكذا الاب اذا
قتل ابنته خطأ يمنع الارث
وهذا لا يشك لان الكفارة
تجب بقتله اياه خطأ أما
اذا قتله عمدا فانه يوجب
حرمان الميراث أيضا وان

كان لا يجب به القصاص ولا
الكفارة وهذا يشكل
على الاصل الذي ذكرنا الا
أنا نقول وجب القصاص
ههنا لكنه سقط لحكمة
أبوه * الاب اذا أذنب ابنه
بأن اجترمه حريمة سرقة أو
غيرها وعنف بالضرب فأت
يوجب حرمان الميراث
وعند أبي يوسف لا يوجب
* المعلم اذا أذنب ولد انسان
وهو وارثه فأت لا يوجب
حرمان الميراث وكذلك الاب
اذا نطق قرحة ابنه أو خنته
أو ججمه من غير أن يعنف
في ذلك فأت * في الزوج عزير
زوجته بان لم تطعه في القرائ
فأت فانه يوجب حرمان
الميراث * ومنها اختلاف
الدينين فلا يرث المسلم من
الكافر وبالعكس والكافر
كاهن واحدة عند نابرت
بعضهم بعضا فالنصراني
يرث اليهودي واليهودي
الجوسي الا اذا كانت
دورهم مختلفة متباينة مثل
نصراني مات وله ابن في الروم
وابن في الهند لا يرث واحد
منهما ولو مات مسلم وله ابن
في الهند فانه يرثه لانه لم يبدأ

فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في نصيب الميت الثاني
من تركه الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه وبيانه عند الموافقة أن يخاف الرجل ابنا وابنة ولم تقسم تركته
حتى مات الابن عن ابنة وأمه وثلاثة بنين وريضة الميت الاول من ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين
وخلف امرأته وابنة وثلاثة بنين ففريضة من ثمانية للمرأة الثمن سهم وللابنة النصف أربعة والباقي وهو
ثلاثة لبنى الابن الا أن قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف
فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو أربعة ثم تضرب في فريضة الميت الاول وهي ثلاثة
فيصير اثني عشر منه تصح المسئلة * ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول أن تضرب نصيبه وذلك
سهماً في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو أربعة فيكون ثمانية * ومعرفة نصيب الابنة من فريضة
الميت الثاني أن تضرب نصيبها وهو أربعة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول
وهو سهم فيكون أربعة * ومعرفة نصيب المرأة أن تضرب نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق أيضاً وهو
سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلاثة لبنى الابن لكل واحد منهم سهم وبيان المسئلة عند عدم
الموافقة أن تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم تقسم تركته حتى مات الابن عن ابن وابنة فريضة الميت
الاول ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين وفريضة أيضاً ثلاثة وقسمة السهمين على ثلاثة لا تستقيم ولا
موافقة في شيء فتضرب الفريضة الثانية في الفريضة الاولى وذلك ثلاثة في ثلاثة فيكون تسعة * ومعرفة
نصيب الابن أنه كان نصيبه من تركه الميت الاول سهمين تضربهما في الفريضة الثانية وهو ثلاثة فيكون
سبعة * ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني أن تضرب نصيبه وذلك سهماً في نصيب الميت الثاني من تركه
الميت الاول وذلك سهماً أيضاً فيكون أربعة * ومعرفة نصيب ابنة الميت الثاني أن تضرب نصيبها وذلك
سهم في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وذلك سهماً فيكون لها سهمان وللابن أربعة وكذلك ان
مات بعض ورثة الميت الثاني قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على التقسيمات التي بينا وان كان في ورثة
الميت الثالث من لم يكن وارثاً لاولين فالسبيل أن تجعل فريضة الاولين فريضة واحدة بالطريق الذي
قلنا ثم تنظر الى نصيب الميت الثالث من تركه الاولين فان كان يستقيم قسمته بين ورثته من غير كسر قسمته
بينهم وان كان لا يستقيم نظرت فان كان نصيبه من التركتين وبين فريضة موافقة بجزء اقتصرت على
الجزء الموافق من فريضة ثم ضربت الفريضة الاولى والثانية في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ *
ومعرفة نصيب الميت من تركه الاولين أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من سهام فريضة فما بلغ فهو
نصيبه ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثالث أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت
الثالث من تركه الاولين فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهم موافقة بشيء ضربت بمبلغ الفريضة في
سهام الفريضة الثالثة فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب الميت الثالث أن تضرب نصيبه في
نصيب فريضة فما بلغ فهو نصيبه من التركتين ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته أن تضرب نصيبه في
نصيب الميت الثالث من التركتين فما بلغ فهو نصيبه * وبيان هذا أن تقول رجل مات وترك ابنتين فلم
تقسم تركته حتى مات أحدهما عن ابنة ومن تركه الميت الاول وهو أخ ثم ماتت الابنة عن زوج وام
ومن تركه الميت الاول وهو عمها فريضة الميت الاول من سهمين وانعامات أحداً لابنتين عن سهم
وفريضة من سهمين أيضاً لابنة النصف والباقي للاخ وقسمة سهم على سهمين لا تستقيم فتضرب ابنتين
في اثنتين فيكون أربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وأم وعم فتكون فريضة من ستة للزوج النصف ثلاثة
وللام الثالث سهماً والباقي للعم وقسمة سهم على ستة لا تستقيم ولا موافقة في شيء فتضرب بأربعة في ستة
فيكون أربعة وعشرين منها تصح المسئلة نصيب الابن من الميت الاول اثنا عشر ومن الميت الثاني ستة
فيكون ثمانية عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو سهم في فريضة وهو ستة * ومعرفة نصيب
الزوج أن تضرب نصيبه وهو ثلاثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون ثلاثة

أسهم فللام سهمان وما بقي وهو سهم فهو لأم وأما عند وجود الموافقة فنصوريه فيما لو ترك امرأته وأما
وثلاث أخوات متفرقات فماتت الأم وترك زوجها وأموه من تركه الميت الأول وهما الابنتان فاخت الأول
لاب وأم وأخته لام ابنة الميت الثاني وأخته لاية أجنبية عنها ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب
وأم وترك زوجها وابنة ومن تركه الميت الأول والثاني وهو الاخت لاب والاخت لام فالسبيل أن تصح
فريضة الميت الأول فيكون أصلها من اثني عشر للمرأة الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان وللاخت لاب
وأم النصف ستة وللخت لام السدس سهمان فتعول بثلاثة فتكون القسمة من خمسة عشر ثم ماتت الأم
عن سهمين وترك زوجها وع- وابنة من فقر يضتمان اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللبنين الثلثان
ثمانية والباقي لأم وهو سهم واحد وقسمة سهمين على اثني عشر لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف
فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الأولى وهي خمسة عشر في ستة فيكون تسعين
* ومعرفة نصيب الأم أنه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثني عشر مقسوم بين ورثتها
مستقيم ثم ماتت الاخت لاب وأم وترك زوجها وابنة وأختها لام وأختها لاب فقر يضتمان أربعة للزوج
الربع سهم وللأبنة النصف سهمين وللخت لاب الباقي سهم فتكون القسمة من أربعة ثم تنظر إلى نصيبها
من التركة فيقول كان لها من التركة الأولى ستة عشر بنها في ستة فيكون ستة وثلاثين وكان لها من
التركة الثانية أربعة عشر بنها في الجزء الموافق من نصيب الأم من التركة الأولى وهو سهم فيكون أربعة
فأذن نصيبها من التركة كثرين أربعين وقسمة أربعين على ورثتها تستقيم ولو مات وترك ابنتين وأبوين فمات
أحد الابنتين عن ابنة ومن تركه الميت الأول وهو أخ وجد وجدته فنقول فريضة الميت الأول من ستة للابوين
السدس والباقي وهو أربعة بين الابنتين ثم مات أحد الابنتين عن سهمين وخلف ابنة وجدته وأختها
فالفرضة من ستة للابنة النصف ثلاثة وللجددة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الحد والآخر بالمقاسمة
نصفين في قول زبدري رضي الله عنه وقسمة السهمين على ستة لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر
على النصف وهو ثلاثة ثم تضرب الفريضة الأولى وهي ستة في ثلاثة فيكون ثمانية عشر منه تصح المسئلة
* ومعرفة نصيب الميت الثاني أن تأخذ نصيب سهم من تركه الميت الأول وذلك سهمان تضربه في الجزء
الموافق من فريضته وذلك ثلاثة فيكون ستة * ومعرفة نصيب الابنة أن تضرب نصيبها وهو ثلاثة في
الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ثلاث ثلثة فهي لها للجددة سهم والباقي بين الآخر
والجد نصفان بالمقاسمة (رجل) مات وترك امرأته وابنتين له ثم وأبوين فماتت إحدى الابنتين عن زوج
ومن تركه الميت الأول وهو جد لها أو أباها وجدتها أم الأب وأختها أم الأب وأم فريضة الميت الأول
أصلها من أربعة وعشرين وقسمتها من سبعة وعشرين وهي المتبرية ثم ماتت إحدى الابنتين عن ثمانية
أشهر وانما تقسم فريضتهما من ستة في الأصل للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللجددة السدس سهم
وللاخت النصف ثلاثة وتعول بثلاثة فتكون من تسعة ثم ما أصاب الجد والاخت يقسم بينهما ثلاثة
فتضرب تسعة في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين منه تصح المسئلة ولا موافقة بين سبعة وعشرين وثمانية في
شيء فالسبيل أن تضرب الفريضة الأولى في الفريضة الثانية فتصح المسئلة من المبلغ والطريق في التخرج
ما بينا (رجل) مات وترك امرأته وأبوين وثلاث أخوات متفرقات فلم تقسم تركته حتى ماتت الأم وخلفت
من خلف الميت الأول فلم تقسم التركة حتى مات الأب وخلف امرأته ومن خلف الميت الأول فلم تقسم
التركة حتى ماتت الاخت لاب وأم وخلفت زوجها ومن خلفه الأولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت
لاب وخلفت زوجها وابنتين ومن خلفه الأولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لام وخلفت زوجها وثلاث
بنات وأبوين (فتقول قوله خلفت الاخت لام زوجها وثلاث بنات وأبوين غلط وقس من الكتاب لأنه
ذكر في وضع المسئلة أن الأم ماتت أولا فكيف يستقيم قوله بعد ذلك خلفت أبوين) وانما الصحيح
خلفت أبوا زوجها وثلاث بنات ثم وجه التخرج أن فريضة الميت الأول من اثني عشر سهم المرأة الربع

الدار حكا والمرتل لا يرث من
أحد وكذا المرتدة وهل
يرث المسلم منها قال أبو حنيفة
إن كان كسبها اكتسبه في
حال الردة يكون فيأوان كان
كسبها في حال الإسلام
يكون لورثته المسلمين وقال
أبو يوسف ومحمد الكسبان
جميعا لورثته المسلمين وقال
الشافعي الكسبان جميعا
في مفان لحق بدار الحرب مرثدا
يقسم القاضي ماله بين
ورثته كله ميت والمجوس
يرث بالنسب والولاء فنكاح
يقر عليه بعد الإسلام
والنسب فيما بينهم يثبت
بالإنكحة الفاسدة ومن يدل
إلى الميت بنسبين إن كان
أحدهما لا يجنب الآخر
ورث بهما جميعا وإن كان
يجنب ورث بالخاص
مثاله إذا ترك ابنته
وأحدهما أخوه لأمه فله
السدس بالفرض والباقي
بينهما بالعصوبة لأن إحدى
جهتي قرابته لا تجنب
بالأخرى فورث وإن ترك
بنتي خالته وأحدهما أخته
لأمه فله المال كله فرضا
ورثا لأن إحدى جهتي

ثلاثة واللام السدس سهمان والباقي وهو سبعة أسهم للاب ولا شيء للاخوات ثم ان الام ماتت عن زوج وابنتين فان الاخت لاب وأم والاخت لام ابنتاهما فلها الثلثان والربع للزوج وأصلها من اثني عشر الا أن بين نصيبها وهو سهمان وبين سهم فريضة ما وافقه بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تضرب اثني عشر في ستة فيكون اثنين وسبعين كان لها سهمان ضرب بناها في ستة فيكون اثني عشر للزوج ثلاثة وكان له من الفريضة الاولى سبعة ضرب بناها في ستة فيكون اثنين وأربعين فحصل له من التركة ثمانية وخمسة وأربعون ثم مات الاب عن امرأة وابنتين وهما الاخت لاب وأم والاخت لاب فتكون فريضة من أربعة وعشرين لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في ثمانية فيكون خمسة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركة كل ميت فيعتبر الاقتصار والضرب الى أن ينتهي الحساب الى تسعة وثلاثين ألفاً وثلثمائة واثنى عشر فن ذلك تصح المسئلة كذا في المبسوط والله أعلم

الباب السادس عشر في قسمة التركة

اذا كانت التركة دراهم أو دنانير وأردت أن تقسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسّم المبلغ على المسئلة فان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وكذلك تعمل لمعرفة نصيب كل فريق وان شئت أن تعمل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة واذا أردت أن تعرف صحة العمل من خطئه فاجع تفصيله وقابله بالجملة فان تساوى فالعمل صحيح والا فهو خطأ فأعد العمل ليصح ان شاء الله تعالى * مثاله زوج وأخت لاب وأخت لام أصلها من ستة ونعول الى سبعة والتركة خسون ديناراً فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في خسين يكن مائة وخسين اقسّمها على المسئلة وهي سبعة يخرج أحد وعشرون وثلاثة أسباع وكذلك الاخت من الاب وسهم الاخت من الام تضرب به في خسين يكن خسين اقسّمها على سبعة وسبع واذا اجتمعت كانت خسين فقد صح العمل وطريق النسبة أن تنسب سهام الزوج وهي ثلاثة أسباع فيكون له من التركة ثلاثة أسباعا وهي أحد وعشرون وثلاثة أسباع وهكذا تفعل بالباقي وطريق القسمة أن تقسم التركة على سبعة فتخرج سبعة تضرب بها في سهام الزوج وهي ثلاثة يكن احدى وعشرين وثلاثة أسباع وهكذا تفعل بالباقي (آخر) زوج وابوان وابنتان أصلها من اثني عشر ونعول الى خمسة عشر والتركة أربعة وعشرون دينارا وبينهما موافقة بالثلث فاضرب سهام البنين وهي ثمانية في وفق التركة وهو ثمانية وعشرون يكن مائتين وأربعة وعشرين اقسّمها على وفق التصحيح وهو خمسة يكن أربعة وأربعين وأربعة أخماس ثم اضرب سهام الابوين وهي أربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة واثنى عشر اقسّمها على خمسة يكن اثنين وعشرين وخسين ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في ثمانية وعشرين يكن أربعة وعشرين اقسّمها على خمسة يكن ستة عشر وأربعة أخماس فقد صحت المسئلة وطريق القسمة أن تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة أخماس ان ضربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر وأربعة أخماس وفي سهام الابوين اثنين وعشرون وخسان وفي سهام البنين أربعة وأربعين وأربعة أخماس والمجموع أربعة وعشرون فقد صحت المسئلة (وطريق النسبة) أن تقول للزوج ثلاثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر وأربعة أخماس وللابوين أربعة من خمسة عشر سدها وعشرها فاعطهما سدس التركة وعشرها وهو اثنان وعشرون وخسان وللبنين ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمس فلها ثلث التركة وخمسها وذلك أربعة وعشرون وأربعة أخماس والمجموع أربعة وعشرون فقد صحت المسئلة واذا كانت سهام المسئلة عدداً صم فاعمل ما ذكرنا من طريقة الضرب فان بقي شيء لا يقسم بالاتحاد على المقسوم عليه فاضربه في عدد القاريط وهو

قربانها تحجب الاخرى
فورثت بالحاجبة * وان اجتمع
في الجوسي قربان وانفردت
في شخصين ورث أحدهما
مع الآخر ورثهما بالنص
صورتهما بجوسي تزوج أمه
فولدت بنتا ثم مات الجوسي
وماتت أمه وترك ابنتها
وهي بنت ابنتها بضافرت
هذه البنت ميراثين نصفاً
لانها بنت وسدس لانها بنت
الابن * ولومات الجوسي وترك
أمه وهي امرأته فانها ورثت
بالامية ولا ترث بالزوجية * ثم
المحجوب عن الميراث يحجب
غيره كن مات وله ابوان
واخوان فاحسوا بدران
الام من الثلث الى السدس
وان كانا لا يرثان اذهما
بالاب محجوبان والمهرود عن
الميراث لا يحجب كالمهرود
بالقتل أو الرق أو اختلاف
الدين لا يحجب الحرمان ولا
حجب النقصان الا في قول
عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه فانه أفتى فيما زعم
الغني أن المهرود لا يحجب
حجب الحرمان ولكنه يحجب
حجب النقصان فعنده
المسئلة الى احد وثلاثين
بناء على هذا الاصل صورتها
زوجة وأم وأخوان لام

عشرون واقسمهما فان بقي من القراريط شيء لا ينقسم بالاحاد فاضرب به في عدد الاحيات وهو ثلاثة ثم اقسمه فان بقي شيء لا ينقسم فاضرب به في عدد اروزه واربعه فان بقي شيء لا ينقسم فانسبه بالاجزاء الى الارزة * مثاله زوج وجمدة وجدو بنت من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر والتركه احدى وثلاثون ديناراً فاضرب سهام الزوج ثلاثة في التركه يخرج ثلاثة وتسعون اقسمهما على المسئلة ثلاثة عشر يخرج لكل واحد سبعة يبقى اثنان لا ينقسمان بالاحاد فاضربهما في عدد القراريط يكن اربعين اقسمهما على المسئلة وهي ثلاثة عشر يخرج ثلاثة يبقى واحد ابسطه اربا يكن اثني عشر انسبها الى المسئلة بالاجزاء فيكون الزوج سبعة دنانين وثلاثة قراريط واثنا عشر جزاً من اربعة عشر جزاً من اربعة وللجد سهران اضربهما في احدى وثلاثين يكن اثنين وستين اقسمهما على المسئلة يخرج خمسة عشر يبقى اربعة يبقى عشرة ثم اضربهما في القراريط يكن مائتين اقسمهما على المسئلة يخرج خمسة عشر يبقى خمسة ابسطها حيات يكن خمسة عشر اقسمهما على المسئلة يبقى حبتان ابسطهما اربا يكن ثمانية انسبها بالاجزاء فحصل للجد اربعة دنانين وخمسة عشر قيراطاً وخمسة وعشرون اجزاً من ثلاثة عشر جزاً من اربعة وللجمدة مثله والبنات ضعف الزوج وهو اربعة عشر ديناراً وستة قراريط وارزة واحد عشر جزاً من ثلاثة عشر جزاً من اربعة وجمانة احدى وثلاثون ديناراً فصحت المسئلة (وكذلك) يقسم بين ارباب الدينون فيجعل مجموع الدينون كتصحيح المسئلة ويجعل كل دين كسهم وارث * (فصل) ومن صالح من الغرماء او الورثة على شيء من التركه فاطرحه كان لم يكن ثم اقسم الباقي على سهام الباقيين * مثاله زوج وام وعم صالح الزوج عن نصيبه من التركه على ما في ذمتهم من المهر فاطرحه كأنها نالت عن ام وعم (١) فاقسم التركه بينهما للام الثلثان والباقي للعم كذا في الاختيار شرح المختار *

الباب السابع عشر في متشابه الفرائض مما يسأل عنها ويمكن بها الفرضيون

رجل مات وترك أخا لاب وأم وأخا مراً أنه فورث المال أخو امرأته دون أخيه لانيه وأمه كيف يكون هذا
 (قيل) هذا رجل تزوج بأم امرأته وأبو مولى فولدت له ابناً ثم مات الذي تزوج ومات أبو مولى بعد ذلك وترك
 ابن ابنة وهو أخو امرأته وكان له أخ لاب وأم قصار ميراثه لابن ابنة دون أخيه * وان سئل عن رجل مات
 وترك عمالاب وأم وخالا لام فورث الخال دون العم كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأم أم أخيه لانيه
 فولدت له ابناً ثم مات الرجل الذي تزوج بأم أم أخيه ثم مات أخوه بعد ذلك وترك عمالاب وأم وابن أخيه
 لانيه وهو خاله فقراثة لابن أخيه لانيه دون عمه * وان سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وابن أخ
 لاب وأم فورث المال ابن العم دون ابن أخيه كيف يكون هذا (قيل) صورة هذا أخوان ولا أحدهما ابن
 فاشترى بآبارية فجاءت بآبار فادعيهما جميعاً كان ابنا لهما ثم مات الأخوان ثم مات ابن أحدهما بعد موته ما ولم
 يترك وارثاً غير ابن الذي كان بين أبيه وعمه وكان له ابن أخ لاب وأم فقراثة لأخيه لانيه وهو ابن عم وسقط ابن
 أخيه لانيه وأمه (وان سئل) عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وأخا لاب فورث المال ابن عمه دون أخيه
 لانيه كيف يكون هذا (قيل) هذا في الأصل أخوان ولا أحدهما ابن فاشترى بآبارية فجاءت بآبار فادعيهما جميعاً
 فكان ابنا لهما ثم اعتق هذه البآبارية وتزوج بها أبو الابن فولدت له ابناً آخر فأتى الأخوان ومات الابن الذي
 ولدته بعد النكاح وترك أخا لاب وأم وهو ابن عمه وأخا لاب فقراثة لابن عمه لأنه أخوه لانيه وأمه (وان سئل)
 عن رجل مات وترك ثلاث بنات فورثت إحداها ثلث جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثالثة
 لم ترث شيئاً كيف يكون هذا (قيل) رجل كان عبداً وله ثلاث بنات فاشترى عبداً من أباهما والاخرى قتلت
 أباهما فلبناتين الثلثين لم تقتلا الثلثان والباقي للشترية منهم ما يحكم الولاء (وان سئل) عن رجل وأمهم ورث المال

وأختان لآب وأم وهو محروم
بأحد أسباب الحرمان فعند
عامة الصحابة رضى الله عنهم
تعول هذه المسئلة الى سبعة
عشر وأصلها من اثني عشر
لان الزوجة فرضها ربع
عندهم اذا لآب المحروم
لا ينقصها حقها وعن ابن
مسعود رضى الله عنه
أصلها من أربعة وعشرين
لان الزوجة فرضها الثلث
عنده اذا لآب المحروم ينقصها
حقها فاعطيت الى أحد
وثلاثين * ومنها الجهل بترتيب
الموت فانه لا يوارث بين
الغري والحزق والهذى
ويجعل كأنهم ما واما
* ومنها جهالة الوارث وذلك
في خمس مسائل أو أكثر
احداها رجل وضع ولده في
قنار المسجد ليلا ثم ندم صباحا
ثم رجع ليرفعه فاذا فيه
ولدان ولا يعرف ولده من
غيره ومات قبل الظهور
لا يرث واحدهما ويوضع
ماله في بيت المال ونفقتهما
على بيت المال ولا يرث
أحدهما من صاحبه
وثانها أرضعت صبيا مع
ولدها ومات ولا يعلم ولدها
من غيره لا يرثها واحدهما
ولامن صاحبه وثالثها

وكان بينهم ما نصفين كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل له بنت فزوج بنته ابن أخيه فولدت له ابناً فأتى ابن
 الأخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتاً وابن ابن أخ فللمت نصف وما بقى لابن ابن أخ فصار لابن ابن الأخ
 نصف المال واللام نصف المال (وان سئل) عن رجل وأمّه وخالته وورثوا المال بينهم أثلاثاً كيف يكون هذا
 (قيل) هذا رجل له بنتان تزوج احدهما ابن أخيه فولدت له ابناً ومات ابن الأخ ومات الرجل بعد ذلك وترك
 بنتين وابن ابن أخ فللبنتين الثلثان وما بقى فللابن ابن الأخ الثلث والامه الثلث ونخلته
 الثلث (وان سئل) عن ثلاثة اخوة لاب وأم وورث أحدهم ثلثي جميع المال والاخران كل واحد منهما
 سدساً كيف يكون هذا (قيل) هذه امرأة كان لها ثلاث بنات أحدهم زوجها فالاصل من ستة أسهم
 للزوج النصف ثلاثة وبقي ثلاثة أسهم بينهم أثلاثاً لكل واحد منهم (وان سئل) عن رجل مات عن أربع
 نسوة فورثت احدهن ربع المال ونصف عن وورثت الاخرى نصف المال ونصف عن وورثت الثالثة
 والرابعة عن المال كيف يكون هذا (قيل) هذا زوج تزوج ابنة خاله لام وابنة خاله لاب وابنة عمه لاب
 وابنة عمه لام ثم مات ولم يترك وارثاً سواهن فان للنسوة الأربع الربع ولا بنة الخاله لاب ثلث ما بقى وما بقى
 فللبنة العمة لاب والاصل من ستة عشر سهماً أربعة أسهم لهن ولا بنة الخاله من الاب ثلث ما بقى أربعة يبق
 ثمانية فلهي لابنة العمة لاب فصار لابنة الخاله للام وابنة العمة للام سهمان من ستة عشر وهو عن جميع المال
 لكل واحد منهم وصار لابنة الخاله للاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثلث وصار لابنة العمة لاب تسعة
 أسهم من ستة عشر وهو نصف المال ونصف الثلث (وان سئل) عن رجل مات وترك سبعة اخوة لامرأة
 فورثت امرأته المال واخوتها بالسوية كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأمرأة أبيه فولدت له
 سبعة بنين ثم مات أبوه بعد ذلك وترك امرأته وسبعة بنات فللمرأة الثلث وسبعة أسهم بينهم أسباعاً
 لكل واحد منهم وهم سبعة اخوة لامرأة الميت (ولو سئل) عن رجل مات وترك عشرة بنين ديناراً فورثت امرأته
 ديناراً كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك عشرة بنين ديناراً وترك اثنتين لابوين وأختين لام وأربع
 نسوة الفريضة من اثني عشر وعالت الى خمسة عشر للنسوة ثلثة من خمسة عشر وهي خمسها فيكون لهن
 خمس عشرة بن ديناراً وذلك أربعة دنانير لكل امرأة دينار واحد (وان سئل) عن امرأة ورثت من أربعة
 أزواج فصار لها نصف المال فلهذا امرأة زوجها أربعة اخوة واحد موم واحد وكن المال ثمانية
 عشر ديناراً والاهل ثمانية وللثاني ستة وللثالث ثلاثة وللرابع ديناراً فالاول عن ثمانية دنانير عن هذه
 المرأة وعن هؤلاء الاخوة الثلاثة أخذت المرأة منه دينارين وكل أخ كذلك فصار للاخ الثاني ثمانية فاذا ماتت
 أخذت المرأة بعده دينارين فصار لها أربعة ولكل واحد من الاخوين الباقيين ثلاثة فصار للثالث ثمانية فاذا
 ماتت أخذت المرأة دينارين فصار لها ستة والباقي للاخ الرابع فصار له اثنا عشر فاذا ماتت أخذت المرأة ربعها
 ثلاثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي للعصبة (ولو) أن رجلاً جاء الى قوم يقتسمون الميراث فقال
 لا تجعلوا في قسمة الميراث فان لي امرأة غائبة لو كانت حية ورثت هي دوني وان كانت ميتة ورثت أنا دونها
 كيف يكون هذا (قال) هي امرأة ماتت فتركت اثنتين لاب وأم وأماً وأختاً للام وأختاً للاب وهو تزوج
 أختاً للامها وهي غائبة فان كانت حية فالثلثان للاختين والسادس للام والسادس الباقي للاخت لام
 ولا شيء للاخ لاب الذي هو القائل وان كانت ميتة فالسادس الباقي له (قال) جاءت امرأة وقالت لا تجعلوا
 في قسمة الميراث فاني حبل فان ولدت غلاماً لم يرث شيئاً وان ولدت جارية ورثت كيف يكون هذا
 (قيل) هذا امرأته ماتت وترك زوجها وأماً وأختين لام فجاءت امرأة أبيها فقالت ان ولدت غلاماً كان
 لها أخ لالاب ولم يرث شيئاً وان ولدت جارية كانت لها أخ لالاب فترث معها النصف والفريضة تعول
 الى تسعة (وان) جاءت الى قوم يقتسمون ميراثاً فقالت لا تجعلوا في قسمة الميراث فاني حبل ان ولدت غلاماً
 يرث وان ولدت جارية لم يرث كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك اثنتين لاب وأم فجاءت امرأة أبيه
 وقالت لا تجعلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبل ان ولدت غلاماً كان لي اب فكان للاختين من الاب
 والام ثلثان وما بقى للاخ من الاب وان ولدت جارية كانت له أخت لالاب فكان للاختين من الاب والام

وأمة ولدت كل واحدة ولدا
 في بيت مظلم ولا يعرف ولد
 الحرة من ولدا لامة لا يرث
 واحد منهما ما ويسعى كل
 واحد منهما في نصف قيمته
 لمولى الامة ورابعها استأجر
 نصراني ومسلم ظنرا واحدا
 لولدهما فكبرا ولا يعرف ولد
 النصراني من ولد المسلم
 والولدان مسلمان لا يرثان
 من أبويهما ولا كل منهما من
 صاحبه وخامسها رجل له
 ابن من حرة وابن من أمة
 لانسان أرضعتهما فاطفا حتى
 كبرا ولا يعرف ولدا الحرة من
 ولدا لامة فهما حران ويسعى
 كل واحد منهما في نصف
 قيمته لمولى الامة ولا يرثان *
 الفصل السادس في حكم
 المفقود والجل والخنثى
 لا يرث المفقود ولا يرث عنه
 ما لم يثبت موته بينة أو يمضي
 مدة يعلم يقيناً أنه لا يعيش
 أكثر من ذلك ووقت أبو
 حنيفة في ذلك رواية الحسن
 عنه مائة وعشرين سنة من
 وقت ولادته وعن أبي يوسف
 مائة سنة وقال بعضهم
 بتسعين وبعضهم بسبعين
 وقال بعضهم موكول الى
 رأى القاضي فاذا منعت
 تلك المدة ورثه من كان حياً

ثلاثان ومابقي فللعصبة وليس للاخت من الاب شئ (وان قالت) لا تجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاماً أو جارية لم يرث شيأ وان ولدت غلاماً أو جارية ورثا جميعاً في قول زيد رضي الله تعالى عنه كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك أمأ وأختاً لاب وأم وجداً فجاءت امرأة أبيه وقالت لا تجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاماً كان لليت أخاً لاب فسكان للام السدس وكان مابقي بين الاخ والاخت والجد للذ كرمثل حظ الانثيين ثم رد الاخ من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يده وبخرج بلا شئ وان ولدت جارية كانت لليت أخاً لاب فسكان للام السدس ومابقي فهو بينهم على أربعة ثم ردت الاخت من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يدها بغير شئ فان ولدت غلاماً أو جارية كان لليت أخاً وأختاً لاب فسكان للام السدس وللجد ثلث مابقي والمقسمة سواء للاخت لاب وأم النصف ومابقي بين الاخ والاخت من الاب للذ كرمثل حظ الانثيين (وان) جاءت امرأة وقالت لا تجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاماً ورثت أنا والاعلام وان ولدت جارية لم يرث هي ولا أنا (قال) هذا رجل زوج ابنه بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنه وبنت ابنه حبلتي من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك بنتين وعصبة فجاءت بنت ابنه هذه وقالت لا تجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت جارية كان للبنتين الثلثان ومابقي للعصبة وليس لبنت ابنه شئ ولا لغيره وان ولدت غلاماً كان للبنتين الثلثان ومابقي فهو بين بنت ابنه وبين ابنتها للذ كرمثل حظ الانثيين (ولو) أن رجلاً سئل عن رجل مات وترك خال ابن عمته وعمته ابن خاله فالسبيل لك أن تسأله أه خال ابن عمه آخر وعمه ابن خال أخرى فان قال ليس له خال ولا عمه فقل الميراث بينهما أثلاثاً فان خال ابن عمته أبوه وعمه ابن خاله هي أخت أخرى أمه فهي أمه فلماذا كان للاب الثلثان وللأم الثلث (قالت) حبلتي لقوم يقتسمون تركته لا تجلوا فاني حبلتي ان ولدت ذكراً ورثت وان ولدت أنثى لم يرث وان ولدت ذكراً وأنثى ورثت الذكروان الانثى (هذه) زوجة كل عصبة سوى الاب والابن * ولو قالت ان ولدت ذكراً وأنثى ورثا وان ولدت أنثى لم يرث فهي زوجة الاب وفي الورثة أختان لاب وأم وأزوجة الابن وفي الورثة اثنتان من الصلب * ولو قالت ان ولدت ذكراً لم يرث وان ولدت أنثى ورثت فهي زوجة الابن والورثة الظاهرون زوج وأبوان وبنت لأب وزوجة الاب والورثة الظاهرون زوج وأم وأختان لام * ولو قالت ان ولدت ذكراً أو أنثى لم يرث وان ولدتا أم وأختا من الاب وقدمات الاب قبله والورثة الظاهرون أم وجد وأخت من الابوين ان ولدت ذكراً أو أنثى فهو أخ وأخت لاب فيكون الباقي بعد فرض الام بين الجد والاخت والمولود ثم تسترد الاخت جميع حصص المولود وان ولدت ذكراً أو أنثى أخذ الحد ثلث الباقي بعد فرض الام فباقي تأخذ الاخت منه قدر النصف فيبقى لهما شئ (ولو) قالت ان ولدت ذكراً فلي الثمن والباقي له وان ولدت أنثى فالمال بينهما وبين ابنتي بالسوية وان أسقطت ميتاً فلي جميع المال (فهى) امرأة اعتقت عبداً ثم تكفته فبات عنها هي حبلتي (امرأة) وزوجها أخذ ثلاثة أرباع المال وأخرى وزوجها أخذ الربع (صورته) أخت لاب والاخرى لام وابنا عم أحدهما أخ لام والذي هو أخ لام زوج الاخت لاب والاخر زوج الاخت لام فلاخت من الاب النصف وللأخ والاخت من الام ثلث والباقي بين ابنتي الم بالسوية (زوجان) أخذوا ثلث المال وآخران أخذوا ثلثيه (صورته) أبوان وبنت ابن ابن في نكاح ابن ابن ابن آخر (رجل وزوجته) ورثوا المال أثلاثاً (صورته) بنتا ابنتين في نكاح ابن أخ وابن ابن ابن (أخوان لاب وأم) ورث أحدهما من ميت ثلاثة أرباع المال والاخر ربعه (صورته) ابنا عم أحدهما زوج ابنة الميت (دخل) صحب على مريض فقال أوص لي فقال كيف وأنت وأخوك وأبوك وعمك فالصحب أخو المريض لأمه وابن عمه وأخوه أخو المريض لأمه وأبوا عم المريض وأمه وعمه عم المريض فالصالح ثلاثة أخوة لام وأم وثلاثة أعمام * ولو قال يرثني أبوك وعمك فالصحب ابن أخي المريض لأمه وابن أخيه لأمه وله أخوان آخران لأمه * ولو قال يرثني جدت أو أخوك وزوجتك وبنتك فخذنا الصحب زوجتنا المريض وأخته من قبل الام أختا المريض من قبل الاب وزوجتنا الصحب أحدهما أم المريض والاخرى أخته من الاب وبنتا الصحب أختا المريض من الام ولدتهم أمه أم المريض

من ورثته ولا يرث من مات قبل مضي المدة ولو مات مورثه في خلال فقدته وله وادث سواء فان كان لا يجب لكنه ينقص حقه يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وان كان يجب به لا يعطى أصلاً * ويوقف الحمل نصيب أربع بنين عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد ميراث ابنتين وهو رواية عن أبي يوسف وعنه أنه يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى * ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير به يعطى كل كل نصيبه وان كان ممن يسقط به لا يعطى أصلاً وان كان ممن يتغير به يعطى الاول ميراث ولد الاعان وولد الزنا من جهة الام لا غير وانها كسائر الامهات ولا يكون عصبة * والخنثى يرث من حيث يبول فان بال منهما فالحكم للاسبق وان كانا مما فهو مشكل عند أبي حنيفة وعندهما يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكل عندهما أيضاً * ثم انخنثى المشكل يرث أقل النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة رضي الله عنهم الا أن يكون أسوأ حاله

أن يكون ذكرا وبه قال أبو حنيفة رحمه الله وقال الشعبي يعتبر فيه الحالان حالة الذكورة وحالة الأنوثة * بياحه اذا مات الرجل عن ابن وولد خنثى قال أبو حنيفة رحمه الله ثلثا المال للابن والثلث للخنثى واختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله في قول الشعبي قال محمد للخنثى خمسة من اثني عشر وللابن المتيقن سبعة وقال أبو يوسف للخنثى ثلاثين من سبعة وللابن المتيقن أربعة وطريق معرفة ما هو الاقل مما أعطا أبو يوسف ومحمد رحمه الله أن تضرب ثلاثا التي يعطيه أبو يوسف في اثني عشر يخرج ما يعطيه منه محمد والخمسة التي يعطيه منها محمد في سبعة يخرج ما يعطيه منه أبو يوسف فيكون الاول ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين وستة وثلاثون ثلاث مرات اثني عشر يعطيه محمد من كل اثني عشر خمسة فماتت جلة ما يعطيه محمد خمسة عشر من ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون خمس مرات سبعة يعطيه أبو يوسف من كل سبعة ثلاثة وخمس مرات

فالحاصل زوجتان وثلاث أخوات لاب وأختان لأم وأم (ترك) أربعة وعشرين ديناراً على أربع وعشرين امرأة فأخذت كل واحدة منهن ديناراً (صورة) ثلاث زوجات وأربع جدات وست عشرة بنتاً وأخت لاب (رجلان) كل واحد منهما مع الآخر (صورة) أن ينكح كل واحد من عمرو وزيد أم الآخر فولد لكل منهما ابن فكل واحد من الابنين عم الآخر لأمه (رجلان) كل واحد منهما خال الآخر (صورة) أن ينكح كل واحد من عمرو وزيد بنت الآخر فولد لكل واحد منهما ابن فكل واحد منهما خال الآخر (رجلان) كل واحد منهما مع الآخر (صورة) أن ينكح رجلان كل واحد منهما أم أبي الآخر فولد لهما ابناً فكل واحد منهما مع الآخر (رجلان) كل واحد منهما خال أبي الآخر أن ينكح رجلان كل واحد منهما بنت ابن الآخر فولد لهما ابناً فكل واحد منهما خال أبي الآخر (رجلان) كل واحد منهما خال أم الآخر هو أن ينكح اثنان كل واحد منهما أم أم الآخر فولد لهما ابناً فكل واحد منهما خال أم الآخر (رجلان) أحدهما مع الآخر والآخر خال الأول (صورة) أن ينكح رجل امرأة وينكح ابنة أمها فولد لكل واحد منهما ابن فابن الأب عم ابن الابن وهو خال ابن الأب * شخص هو خال وعم (صورة) أن ينكح أحد الاخوين من الأب أخت الآخر من الأم فتلد له ابناً فأخوال الآخر عم المولود لايه وخاله لأمه * وأيضاً إذا نكح أحد الاخوين من الأم أخت الآخر لايه فولدت له ابناً فالآخر خال هذا الابن من جهة الأب وعمه من جهة الأم (رجل) هو عم أبيه وعم أمه (صورة) أن ينكح أبو أبي أبيه أم أبي أمه فولدت ابناً فذلك الابن عم أبيه من الأب وعم أمه من الأم (رجل) هو خال أبيه وخال أمه (صورة) أن ينكح أبو أم أمه أم أبيه فولدت ابناً فذلك الابن خال أم الرجل لايه وخال أبيه لأمه (رجلان) كل واحد منهما ابن عمه الآخر وابن خاله (صورة) أن ينكح رجلان كل واحد منهما أخت الآخر فولد لهما ابناً فكل واحد من الابنين ابن عمه الآخر وابن خاله كذا في خزنة المفتين * وان سئل عن أخوين لاب وأم ورث أحدهما من رجل دون الآخر فقل هو أن يكون الميتان أحدهما فيكون المال كله لايه لأمه كذا في محيط السرخسي * ان سئلت عن رجل وابنته ورثا المال نصفين فقل هذه امرأة تزوجها ابن عمها وحاشي ثم ماتت فصار لزوجها النصف وما بقى لابي الزوج وهو الم * فان سئلت عن رجل وابنته ورثا المال نصفين فقل هذه امرأة تزوجت ابن عمها فولدت منه ابنة ثم ماتت المرأة فصار لابنتها النصف ولزوجها الربع وما بقى ولزوج أيضاً لانه عصمتها كذا في المسوط

الباب الثامن عشر في المسائل الملقبات

(المشركة) زوج وأم واثنتان من ولدا الأم وأخوة وأخوات من الابوين للزوج النصف وللأم السدس ولأولاد الأم الثلث ويسقط الباقون وكذلك لو كان مكان الأم جدة هذا قول أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم وهو مذهب أصحابنا راجعهم الله تعالى وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهما العصبية من ولد الابوين يشاركون ولدا الأم في الثلث وهو قول عمر رضي الله عنه آخره أنه قضى أو لا يمثل مذهبا فوقع في العام القابل فأراد أن يقضى يمثل قضائه الأول فقال أحد الأخوة لابويني أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حمارا ألسنا من أم واحدة فنشرك بينهم وقال ذلك علي ما قضينا وهذا علي ما نقضى سميت مشركة لأن عمر رضي الله عنه شرك بينهم وحمارية لقوله هب أن أبانا كان حمارا ولو كان مكان الأخوة لابوين أخوة لأب سقطوا بالاجماع ولا تكون مشركة والعصم مذهبنا (الخرقاء) أم وجد وأخت سميت خرقاء لأن أقاويل العصابة رضي الله تعالى عنهم تحرقها قال أبو بكر رضي الله تعالى عنه للام الثلث والباقي للجد وقال زيد رضي الله تعالى عنه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت أثلاثا وقال علي رضي الله تعالى عنه للام الثلث وللأخت النصف والباقي للجد وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه روايتان في رواية للأخت النصف والباقي بين الأم والجدة نصفان وفي رواية وهو قول عمر رضي الله تعالى عنه للأخت النصف وللأم الثلث والباقي للجد وتسمى عثمانة لأن عثمان رضي الله تعالى عنه انفرد بها بقول خرق الاجماع فقال للام الثلث

يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة العامة بيولاقي مصر القاهرة الفقير
الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني

يا من فضلت العلماء بجعل الشريعة الحنيفية السمحة النيرة وشرفهم بحفظ كتابك العزيز وسنة نبيك
الحق المطهرة اللذين هما أساس هذا الدين وعماد هذا الحق المتين حفظوا أحكامك وبلغوها
لعبادك وقاموا بنصرة دينك على وفق مرادك فأرضوك وأرضيتهم وقاموا بحق العبودية
وبتاج العز والكرامة توجتهم نحمدك ونشكرك ونثني عليك الخير كله ولا تكفرك ونصلي ونسلم
على نبيك الأكرم ورسولك السيد السند الأعظم سيدنا محمد الناطق بالصدق والصواب المؤيد
بفهم الكتاب الذي أرسلته درجة لجميع العالمين بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله بآذنه في محكم الكتاب
المبين وسراجا منيرا وعلى آله وصحبه القائلين حق القيام بشريعته الحافظين لحدوده وسنته
(أما بعد) فغير خاف على من تولى الله قلبه أن هذا الدين أعظم الأديان وأشرفها وأبهج الشرائع وألطفها
حفظه الله الى يوم الدين وحفظه العلماء العاملين فعملوا واجباته ومنهذوباته وتزهدوا عن
مكروهاته ومحرماته ينو الناس الحرام والحلال وأرشدوهم الى ما وصلهم الى حضرة نبي
الجلال والفوا في ذلك جلائل الكتب ونفائس الاسفار وأعمال واجياد الفكري تدوين الاحكام
الشريعة وأطالوا في تلقيها الاسفار فكانوا جديرين بما آتاهم من النعم المقيم في دار الثواب
حقيقين بان يجلسوا على منابر من نور مر وحين في ظل العرش والناس في هول القيامة والحساب أهل
لما ورد في فضاهم من الاحاديث الحقة يشفعون لمن اتبعهم وأحبهم عند الصراط ويدفعون عنه
الشقة هذا ومن انتظم في سلوكهم وأثبت في ديوانهم وصكهم الفضلاء الذين برزوا على
أقرانهم وتفوقوا في علو شانهم الثبة اللمعة والعصابة الجهبذية الذين هم في الآفاق الهندية
بدور التمام لاسيما رئيسهم العلامة الشيخ نظام وهم الذين اتقاهم ملك هاتيك الالة شمس
الفضل المضئ ومر كرم دار العدالة الملك الهمام والسيف الصمصام ذو المقام المهيّب والقدر
الخطير السلطان محمد أوزبك زيب عالمكبر روح الله روحه ونور ضريحه فانه رحمه الله
أمرهم بجمع الاحكام الشرعية التي تدور عليها أمور الرعية في كتاب واحد حيث رأى أن الكتب
الشرعية كثيرة جدا بعيدة الغور بعيدة العسر الوقوف منها على حكم شارد فجمعوا رجم الله هذا الكتاب
أحسن جمع وتربوا أجمل ترتيب ووضعوه أبداع وضع وهو المسمى بالفتاوى العالمكبرية
والمشهور بالفتاوى الهندية في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان أفاض الله عليه صحائب
الرجة والرضوان ولما كان وحيدا في بابيه اماما في محرابه سارع بعض أهل الخير سابقا في طبعه
ليسهل على كل انسان اقتناؤه ورغبة في حسن صنعه حتى اذا تطاول عليه الزمن ونفذت أفراد وعز
على أهل العلم اقتناؤه وفات كلاما من احتيازه مراده انتهض الى طبعه رغبة في عموم نفعه بدار الطباعة
البهية بيولاقي مصر المعزية حضرة السيد الشريف كامل النفس مهذبها اللطيف السامي
الى الخير بهيمته والراغب في البر بسجيته السيد عمر حسين الخشاب التاجر في الكتب بجوار الجامع
الازهر من مصر المحروسة أعانه الله على ما وجهه اليه وجعل سبيله سبيلا للخير سهل عليه فتم طبعه
بحمد الله على هذا الوضع اللطيف والشكل الطريف مطرز الحواشي بتكايين جليلين فائقين
في جمع الفتاوى كملى الحسن جيلين يدور عليهما أمر الفتوى في زمانيهما أقبل عليهما العلماء
الفضلاء بالقبول وعولوا في الفتوى عليهما أحدهما فتاوى العلامة الهمام شيخ الاسلام فخر
الملة والدين فاضيلان الا وزجندى الحق وهو من أهل الترجيح صائب النظر في دين الله صحيح وهو
موضوع على هامش الاجزاء الثلاثة الاولى من الهندية والثاني الفتاوى البرازية للسمة بالجامع

الوجيز للشيخ الامام علامة الاسلام حافظ الدين محمد بن شهاب المعروف بابن البراء الكردي
 الحنفي روح الله روحهما بالروح والريحان في دار الكرامة والاحسان وهذا الكتاب موضوع
 على هامش الاجزاء الثلاثة الاواخر من الفتاوى الهندية وكان هذا الطبع اللطيف بهذا الشكل
 الحسن المنيف في ظل الحضرة الفخيمة المهيبة الخديوية وعهد الطلعة الميمونة الداورية
 حضرة من انام الانام في ظل أمنه وعهم بهي احسانه وعينه وارث ملك الملوك السيد وفرع
 دوحة السادة الصناديد من بلغت رعيته ببركة عدالتهم غاية الاماني خديويتنا المعظم
 عباس باشا حلي الثاني انام الله ايامه ووالى على رعيته احسانه وانعامه
 ملحوظا هذا الطبع اليبق عطر العرف الاربع ينظر من عليه اخلاقه بجميل
 الطبع تنفي حضرة وكيل المطبعة محمد بك حسني وكان
 انتهاء طبعه وكال بدره وازدهاء ينعه في اوائل اول
 الربيعين عام احدى عشر بعد ثمانمائة و الف من هجرة
 سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله
 ومحبيه كما ذكره اذا كرون
 وغفل عن ذكره
 القائلون

(فهرست الجزء السادس)

فهرست

(وبهامشه الجزء الثاني من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردري الحنفي المتوفى
سنة ٨٢٧ هـ وهو كلب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب
المختلفة ورجح ما ساعده الدليل وذكر الائمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثلثي
عشرة وثمانمائة قبل لاي السعد الملقى لم يجمع المسائل المهمة ولم يؤلف فيها كتابا
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة لأهيات كما
ينبغي اهـ من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

﴿ فهرست الجزء السادس من الفتاوى العالمكيرية ﴾

صحيفة	صحيفة
٢	(كتاب الجنائيات وفيه سبعة عشر بابا)
٣	الباب الأول في تعريف الجنابة وأنواعها وأحكامها
٧	الباب الثاني فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل
٩	الباب الثالث فيمن يستوفي القصاص
١٥	الباب الرابع في القصاص فيما دون النفس
٢٠	الباب الخامس في الشهادة في القتل والاقرار
٢٣	به وتصديق القاتل المدعى ولي الجنابة أو تكذيبه
٢٣	الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه
٢٨	الباب السابع في اعتبار حالة القاتل
٢٨	الباب الثامن في الديات
٣٠	مطلب اذا جامع امرأته فانت لا يضمن
٣٤	فصل في الشجاج
٣٦	الباب التاسع في الامر بالجنابة ومسائل الصبيان وما يناسبها
٤٩	الباب العاشر في الجنين
٥٤	الباب الحادي عشر في جنابة الحائض والجناب والكنف وغيرها مما يحسدنه الانسان في الطريق وما يناسب ذلك
٦٥	الباب الثاني عشر في جنابة البهائم والجنابة عليها
٧٠	الباب الثالث عشر في جنابة المماليك وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في جنابة الرقيق وما يصير به المولى مختارا للقداء
٧٥	الفصل الثاني في جنابة المدبر وأم الولد
٧٧	الفصل الثالث في جنابة المكاتب والاقرار بها
٨٣	الباب الرابع عشر في الجنابة على المماليك
٨٧	الباب الخامس عشر في القسامة
٨٧	الباب السادس عشر في المعاقل
٩٠	فصل اذا لم يكن لقاتل الخطاء قلة تجب الدية في ماله
٩٤	الباب السابع عشر في المتفرقات
	(كتاب الوصايا) وفيه عشرة أبواب الباب الاول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن يجوز الوصية ومن لا يجوز وما يكون رجوعا عنها وما لا يكون
	الباب الثاني في بيان اللفاظ التي تكون وصية والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز
٩٧	الباب الثالث في الوصية بثلث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابنه أو ابنته أو بما زاد أو نقص فيجزئه الورثة أو لا يجزئونه أو يجزئ بعضهم
١٠٨	الباب الرابع في اجازة الولد من وصية أبيه في مرض موته وقراره بالدين على نفسه أو على أبيه وما يبدأ به
١٠٩	فصل في اعتبار حالة الوصية
١٠٩	الباب الخامس في العتق والمحاباة والهبة في مرض الموت
١١٤	فصل الوصايا اذا اجتمعت فالثلث لا يتجاوز ما أن يسع كل الوصايا ولا يسع الكل
١١٦	الباب السادس في الوصية للاقارب وأهل البيت والخيران ولبنى فلان واليتامى والمواشي والشيعه وأهل العلم والحديث وغيرهم
١١٩	مطلب الوصية للشيعه والخيران
١٢٠	مطلب الوصية للاصهار
١٢١	الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والتمرة وغلة العبيد وغلة البستان وغلة الارض وظهر الدابة وغيرها
١٣١	الباب الثامن في وصية الذمي والحربي
١٣٢	مسائل شتى
١٣٦	الباب التاسع في الوصي وما يملكه
١٥٨	الباب العاشر في الشهادة على الوصية (كتاب المحاضر والسجلات)
١٦٠	محضر في اثبات الدين المطلق
١٦٢	سجل هذه الدعوى
١٦٤	محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى
١٦٥	سجل هذه الدعوى
١٦٦	محضر في دعوى دين على الميت
١٦٦	سجل هذه الدعوى
١٦٧	محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى
١٦٧	سجل هذا الدفع
١٦٧	محضر في دعوى النكاح
١٦٨	سجل هذه الدعوى
١٦٨	محضر في دفع دعوى النكاح

الصفحة	الصفحة
١٦٨	سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم
١٦٩	محضر في دعوى النكاح على امرأة في يد رجل
١٧٠	يدعى نكاحها وهي تقر له بذلك
١٧٠	محضر في اثبات الصداق ديناً في تركه الزوج
١٧٠	سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى ورجل الدفع
١٧٠	محضر في اثبات مهر المثل بطريق التوكيل لابيها
١٧١	أو الاجنبي
١٧١	محضر في اثبات مهر المثل بغير توكيل
١٧١	محضر في اثبات المتعة
١٧١	محضر في اثبات الخلوة
١٧١	محضر في اثبات الحرمة الغليظة
١٧١	سجل هذه الدعوى
١٧٢	محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث
١٧٢	تطبيقات بدون دعوى المرأة
١٧٢	سجل هذه الدعوى
١٧٢	محضر في اثبات الحرمة الغليظة على الغائب
١٧٣	سجل هذه الدعوى
١٧٣	محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة
١٧٥	محضر في فسخ اليمين المضافة
١٧٥	سجل في فسخ اليمين المضافة
١٧٥	محضر في اثبات العنة للتفريق
١٧٦	محضر في دفع هذه الدعوى
١٧٦	محضر في دعوى النسب
١٧٦	صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير يدعى
١٧٦	على زوجها أنه ابنها منه
١٧٦	صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعى
١٧٦	على المرأة أنه ابنها منه
١٧٧	صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه
١٧٧	ابنه
١٧٧	صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه
١٧٧	محضر في دعوى ولاء العنافة
١٧٧	محضر في دعوى الدفع
١٧٧	محضر في اثبات العسوبة
١٧٨	سجل هذه الدعوى
١٧٩	محضر في دعوى حرية الاصل
١٧٩	سجل هذه الدعوى
١٧٩	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتاق من جهته
١٧٩	سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم
١٧٩	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتاق من جهة غيره
١٨٠	سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
١٨٠	محضر في اثبات الرق
١٨٠	سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
١٨٠	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٠	سجل هذا المحضر
١٨١	محضر في اثبات التدبير والاستيلاء
١٨١	محضر في دعوى التدبير
١٨١	سجل هذا المحضر
١٨١	سجل في اثبات العتق على الغائب
١٨٢	محضر في اثبات حد القذف
١٨٢	محضر في دعوى رجل على رجل أنك سرق من دراهمي كذا درهما
١٨٢	محضر فيه دعوى سرقة
١٨٣	محضر في دعوى سرقة العنان
١٨٣	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٣	محضر في اثبات الوقفية
١٨٤	سجل هذه الدعوى وهذا المحضر
١٨٥	محضر في اثبات ملكية الممدود
١٨٥	سجل هذه الدعوى
١٨٦	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٦	سجل هذه الدعوى
١٨٦	محضر في اثبات دعوى الدار ميراثاً عن اللاب
١٨٧	سجل هذه الدعوى
١٨٧	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٨	سجل هذه الدعوى
١٨٨	محضر في دعوى ملكية المنتول ملكاً مطلقاً
١٨٨	سجل هذه الدعوى
١٨٨	محضر في دفع دعوى البرزونة
١٨٩	سجل هذا الدفع

صفحة	صفحة
١٨٩	محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشراء من صاحب اليد
٢٠٦	نسخة أخرى
٢٠٦	محضر في دعوى الشفعة
٢٠٨	محضر في إثبات سجل أو رده رجل من بلدة أخرى
٢٠٨	للرجوع بنين البرنون المستحق
٢٠٩	محضر في دعوى المزارعة
٢٠٩	محضر في إثبات الاجارة
٢١٠	محضر في إثبات القود
٢٠١	محضر في إيجاب الدية
٢١٠	محضر في إثبات حد القذف
٢١١	محضر في إثبات الوفاة والوراثة مع المناصفة
٢١١	نسخة أخرى لهذه الدعوى
٢١١	محضر في دعوى المنزل ميراثا عن أبيه
٢١١	محضر في إثبات منع الرجوع في الهبة
٢١١	محضر في إثبات الرهن
٢١١	محضر في إثبات الاستصناع
٢١٢	كتاب حكمي في دعوى العقار
٢١٢	كتاب حكمي في العبد لا يبق على قول من يرى ذلك
٢١٣	رسم القضاة والحكام في تقليد الاوقاف
٢١٣	كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في النواحي
٢١٣	لاختيار القيم للاوقاف
٢١٣	جواب المكتوب اليه
٢١٣	تقليد الوصاية
٢١٤	كتاب الى بعض الحكام بالناحية لقسمة التركة
٢١٤	واختيار القيم للوارث الصغير
٢١٤	كتاب في نصب الحكام في القرى
٢١٤	كتاب في التزويج
٢١٥	كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية للتوسط
٢١٥	بين الخصمين
٢١٥	كتاب القاضي الى الحكام بالناحية ليوقف الضيعة
٢١٥	ذكر الاذن في الاستدانة على الغائب
٢١٥	ذكر فرض نفقة المرأة
٢١٦	كتاب المستورة الى المزكي في التعسرف عن أحوال
٢١٦	الشهود
٢١٦	جواب المزكي
٢١٦	محاضر ومجلات ردت خلال فيها
٢١٦	ورد محضر في دعوى العقار للصغير بالاذن الحكمي
٢١٦	محضر في دعوى المرأة الميراث على واد ث الزوج
١٩٠	محضر في إثبات سجل أو رده رجل من بلدة أخرى
١٩١	محضر في إثبات البرنون المستحق
١٩٢	نسخة أخرى للسجل الاول على سبيل الإيجاز
١٩٢	محضر في إثبات القود
١٩٣	محضر في إيجاب الدية
١٩٣	محضر في إثبات حد القذف
١٩٣	محضر في إثبات الوفاة والوراثة مع المناصفة
١٩٤	نسخة أخرى لهذه الدعوى
١٩٥	محضر في دعوى المنزل ميراثا عن أبيه
١٩٥	محضر في إثبات منع الرجوع في الهبة
١٩٦	محضر في إثبات الرهن
١٩٦	محضر في إثبات الاستصناع
١٩٦	نسخة أخرى
١٩٧	محضر في إثبات دعوى بلوغ تيم
١٩٧	محضر في إثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك
١٩٧	محضر في إثبات هلال رمضان
١٩٧	محضر في إثبات كون المدعى عليه مخدرة لدفع
١٩٨	مطالبة المدعى اياها بالحضور مجلس الحكم
١٩٨	محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب
١٩٩	كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي
٢٠٠	محضر في ثبوت ملك محدود بكتاب حكمي
٢٠٠	محضر في اقامة الينة على الكتاب الحكمي في
٢٠١	دعوى المضاربة والبضاعة
٢٠١	محضر في دعوى مال المضاربة على ميت يحضرة
٢٠١	ورثته
٢٠٢	كتاب حكمي لإثبات شركة العنان في عمل الجلايين
٢٠٢	محضر في إثبات الكتاب الحكمي
٢٠٤	كتاب آخر حكمي
٢٠٦	كتاب حكمي على قضاء الكاتب بشي قد حكم به
٢٠٦	وسجله
٢٠٦	نسخة أخرى لهذا الكتاب

صحيحة	صحيحة
٢٢٥ ورد محضر في الرجوع بثن الاتان عند ورود الاستحقاق	الميت ودعوى الوارث الصلح عليها
٢٢٧ محضر عرض على نجم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بمقدود هذا السهم	٢١٧ محضر في دعوى تجهيل الودبعة
٢٢٧ محضر في دعوى الاجارة الطويلة	٢١٧ سجل لم يكتب في آخره وحكمت بكذا في مجلس قضائي بكورة كذا تر كواذ كر الكورة فورد السجل بعلة أن المصير شرط نفاذ القضاء الخ
٢٢٧ محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة	٢١٨ سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عني بأمرى
٢٢٨ محضر فيه دعوى الاجارة ودعوى احداث المؤجر يده على المستأجر	٢١٨ ورد محضر في دعوى الدنانير الملكية رأس مال الشركة
٢٢٨ محضر في دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة	٢١٨ محضر فيه دعوى الوصية ثلث
٢٢٩ محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر	٢١٩ محضر فيه دعوى الكفالة
٢٢٩ عرض ملك في الاجارة	٢١٩ محضر في دعوى المهر بحكم الضمان
٢٢٩ محضر في تعريف المالك	٢١٩ محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفرقة
٢٢٩ عرض سجل فيه محكم نائب قاضي سمرقند فرد بوجوه	٢٢٠ محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الارض
٣٣٠ محضر فيه دعوى اجارة العبد	٢٢٠ محضر في دعوى نصيب شائع من الارض
٢٣٠ خط الصلح والبراء	٢٢٠ محضر فيه دعوى شراء المحدث ومن والا صاحب اليد
٢٣٠ محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته	٢٢١ ورد محضر في دعوى الجارية
٢٣١ محضر فيه دعوى قيمة الاعيان المستهلكة	٢٢١ ورد محضر في دعوى الجارية أيضا
٢٣١ محضر فيه دعوى الخنطة	٢٢١ ورد محضر في دعوى ولاء العتاقة
٢٣٢ محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستملاكها	٢٢٢ ورد محضر في دعوى الدفع
٣٣٢ محضر في دعوى الثمن	٢٢٢ ورد محضر في دعوى الميراث
٢٣٣ محضر فيه دعوى الوكيل ودية موكله	٢٢٣ محضر عرض على نجم الدين النسفي
٢٣٣ محضر في دعوى امرأة منزل في يد رجل شراء من والدها	٢٢٣ محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة
٢٣٤ محضر في دعوى ثمن الدهن	٢٢٣ ورد محضر آخر كان فيه ادعى فلان على فلان الخ
٢٣٦ محضر في دعوى الوصية بالثلث	٢٢٣ ورد محضر في دعوى الارث مع دعوى العتق
٢٣٦ محضر في دعوى النكاح على امرأة	٢٢٤ محضر فيه دعوى الميراث
٢٣٧ ورد سجل من مروفي اثبات ملكية سجل	٢٢٤ ورد محضر في دعوى دويرة وسرايجه
٢٣٨ محضر في اثبات الايصاء بثلث المال	٢٢٤ محضر في دعوى بيع السكنى
٢٣٨ سجل في اثبات الوقفية	٢٢٤ عرض عليه محضر آخر ولم يذكر فيه اسم جده المدعى عليه
٢٤٠ محضر فيه دعوى ثمن أشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه لبيعها	٢٢٥ ورد محضر فيه دعوى الشفعة

صحيحة	صحيحة
٢٤١ محض فيه دعوى ملكية حمار	٢٤٧ عرض سجل كتب في آخره ثبت عندى ولم يكتب
٢٤١ محض فيه دعوى الرجل بقية صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالخلف	٢٤٧ عرض سجل في دعوى الوقفية
٢٤١ محض فيه دعوى استئجار الطاحونة فردا المحضر	٢٤٧ عرض سجل في دعوى حرية الاصل
٢٤١ محض فيه دعوى اجارة محدود بأجرة معلومة فردا المحضر أيضا	٢٤٨ (كتاب النروط) وفيه فصول الفصل الاول في الحلى والشيعات
٢٤١ محض في الاجارة المضافة الى زمان بعينه	٢٥٢ الفصل الثاني في النكاح
٢٤٢ محض فيه استحقاق جارية اسمها دلبر	٢٥٤ الفصل الثالث في الطلاق
٢٤٢ محض في اثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن فسر المحضر	٢٦١ الفصل الرابع في العتاق
٢٤٢ محض في دعوى عن عين مسماة فردا المحضر	٢٦٥ الفصل الخامس في التدبير
٢٤٢ ورد محض فيه دعوى دنائير يسابورية جيدة جراء	٢٦٦ الفصل السادس في الاستيلاد
٢٤٢ ورد محض صورته ادعى فلان على فلان انك اشتريت متى كذا كذا حنطة الخ	٢٦٦ الفصل السابع في الكتابة
٣٤٣ ورد محض ادعى فلان على فلان كذا كذا أفقرة حنطة الخ	٢٧١ الفصل الثامن في الموالاة
٢٤٣ ورد محض فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة	٢٧٢ الفصل التاسع في الاشربة
٢٤٣ ورد محض في دعوى الناقصة المكتوب في المحضر الجمل	٣٠٣ الفصل العاشر في السلم
٢٤٣ ورد محض صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع من كرمه كذا الخ	٣٠٤ الفصل الحادى عشر في الشفعة
٢٤٣ ورد محض فيه دعوى امرأة على زوجها	٣٠٧ الفصل الثانى عشر في الاجارات والمزارعات
٢٤٤ عرض محض على شيخ الاسلام على السعدى	٣٢٠ الفصل الثالث عشر في الشركات
٢٤٤ ورد محض فيه دعوى الخماس المكسر	٣٢٢ الفصل الرابع عشر في الوكالات
٢٤٥ ورد محض صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بقية مهرها الذى كان لها	٣٢٩ الفصل الخامس عشر في الكفالات
٢٤٥ ورد محض فيه ذكر اقرار بعمال فرداه الامام النسفى	٣٣١ الفصل السادس عشر في الحوالة
٢٤٦ محض فيه دعوى رجلين صداق جارية مشتركة بينهما	٣٣٢ الفصل السابع عشر في المصالحات
٢٤٦ ورد محض فيه دعوى صبي	٣٤١ الفصل الثامن عشر في القسمة
٢٤٦ محض فيه دعوى رجل على رجل انه وكرمه خطأ	٣٤٤ الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات
٢٤٦ ورد محض فيه دعوى الضمان	٣٤٧ الفصل العشرون في الوصية
٢٤٦ ورد محض فيه دعوى دفع الدفع	٣٥٤ الفصل الحادى والعشرون في العوارى والتقاط اللقطة
٢٤٧ سجل ورد من خوازم في اثبات الجرية	٣٥٥ الفصل الثانى والعشرون في الودائع
	٣٥٥ الفصل الثالث والعشرون في الاقاريروه هذا
	٢٦٩ الفصل الرابع والعشرون في البرات
	٣٧١ الفصل الخامس والعشرون في الرهن
	٣٧٢ الفصل السادس والعشرون في الاوقاف وهذا
	٣٨٤ الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكام على سبيل الاختصار

صفحة	صفحة
٤٣٥	٣٨٧ الفصل الثامن والعشرون في المقطعات
٤٣٦	٣٨٩ (كتاب الحيل) وفيه فصول
٤٣٧	٣٩٠ الفصل الاول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها
٤٣٨	٣٩٠ الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة
٤٤٢	٣٩١ الفصل الثالث في مسائل الزكاة
٤٤٦	٣٩٢ الفصل الرابع في الصوم
٤٤٧	٣٩٣ الفصل الخامس في الحج
٤٥٠	٣٩٣ الفصل السادس في النكاح
٤٥١	٣٩٥ الفصل السابع في الطلاق
٤٥٢	٣٩٧ الفصل الثامن في الخلع
٤٥٣	٣٩٧ الفصل التاسع في الاعيان
٤٥٤	٤٠١ الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة
٤٥٥	٤٠٣ الفصل الحادي عشر في الوقف
٤٥٦	٤٠٤ الفصل الثاني عشر في الشركة
٤٥٧	٤٠٥ الفصل الثالث عشر في البيع والشراء
٤٥٨	٤٠٧ مسائل الاستبراء
٤٦٤	٤٠٩ الفصل الرابع عشر في الهبة
٤٦٦	٤٠٩ الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره
٤٦٨	٤١٠ الفصل السادس عشر في المداينات
٤٦٩	٤١٣ الفصل السابع عشر في الاجارات
٤٧٠	٤١٧ الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى
٤٧٣	٤١٧ الفصل التاسع عشر في الوكالة
٤٧٤	٤٢١ الفصل العشرون في الشفعة
٤٧٧	٤٢٤ الفصل الحادي والعشرون في الكفالة
	٤٢٤ الفصل الثاني والعشرون في الحوالة
	٤٢٥ الفصل الثالث والعشرون في الصلح
	٤٢٩ الفصل الرابع والعشرون في الرهن
	٤٣١ الفصل الخامس والعشرون في المزارعة
	٤٣٢ الفصل السادس والعشرون في الوصي والوصية
	٤٣٣ الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض
٤٣٥	٤٣٥ الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعارض
٤٣٦	٤٣٦ الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات
٤٣٧	٤٣٧ (كتاب الخنثى) وفيه فصلان الفصل الاول في
٤٣٨	٤٣٨ تفسيره ووقوع الاشكال في حاله
٤٤٢	٤٣٨ الفصل الثاني في أحكامه
٤٤٦	٤٤٢ مسائل شتى
٤٤٧	٤٤٦ (كتاب الفرائض) وفيه ثمانية عشر بابا الباب
٤٥٠	٤٤٧ الاول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة
٤٥١	٤٤٧ الباب الثاني في ذوى القروض
٤٥٢	٤٥٠ القروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة
٤٥٣	٤٥١ الباب الثالث في العصابات
٤٥٤	٤٥٢ الباب الرابع في الحجب
٤٥٥	٤٥٣ الباب الخامس في الموانع
٤٥٦	٤٥٤ الباب السادس في ميراث أهل الكفر
٤٥٧	٤٥٥ ومما يصل بهذا الباب ميراث المرتد
٤٥٨	٤٥٥ الباب السابع في ميراث الحمل
٤٦٤	٤٥٦ الباب الثامن في المفقود والاسير والغرقى
٤٦٦	٤٥٦ والخرق
٤٦٨	٤٥٧ الباب التاسع في ميراث الخنثى
٤٦٩	٤٥٨ الباب العاشر في ذوى الارحام
٤٧٠	٤٦٤ الباب الحادي عشر في حساب الفرائض
٤٧٣	٤٦٦ الباب الثاني عشر في معرفة التسويات والتماثل
٤٧٤	٤٦٦ والتداخل والتباين
٤٧٧	٤٦٨ الباب الثالث عشر في العول
	٤٦٩ الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول
	٤٧٠ الباب الخامس عشر في المناصفة
	٤٧٣ الباب السادس عشر في قسمة التركة
	٤٧٤ الباب السابع عشر في متشابه الفرائض مما يسأل
	٤٧٧ عنها ويمتنع بها القرضيون
	٤٧٧ الباب الثامن عشر في المسائل الملقبات

فهرست الجزء الثالث من الفتاوى البرازية الموضوع على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية

صحيفة	صحيفة
٢	(كتاب الكفالة) خمسة فصول الاول في المقدمة
٣	وفيها حكمه وألفاظه
١٥	نوع في ألفاظه
١٩	الثاني في المعلقة
٢١	الثالث في التسليم
٢٢	الرابع في صلح الكفيل
٢٤	الخامس في تكفيل الحياكم
٣٠	(كتاب الحوالة) فيه سبعة فصول الاول في المقدمة
٣١	الثاني في الدين
٣٣	نوع في المشترك
٣٤	نوع فيما يشترط قبضه في المجلس
٣٩	الثالث في الجائز والفاسد
٤٠	الرابع في الصلح عن النكاح والوديعة والعارية
٤٣	الخامس في العيوب
٤٥	السادس في صلح الاب والوصى ومسائل التركة
٥٣	والخارج
٥٣	السابع في الحظر والاباحة
٥٣	(كتاب الرهن) ستة فصول الاول في المقدمة
٥٦	الثاني في العدل ونفقة الرهن وموته
٥٧	نوع في وضعه عند عدل
٥٨	نوع في نفقة الرهن
٥٩	الثالث في الضمان
٦٧	الرابع في اعارته
٦٨	الخامس في الشهادة فيه
٦٩	نوع في اختلاف الراهن والمرتهن والشهادة فيه
٧١	السادس في قبضه
٧١	نوع في حق المرتهن فيه
٧٢	نوع في تصرفهما فيه
٧٤	(كتاب المضاربة) فيه ثلاثة فصول الاول في المقدمة
٧٥	الثاني فيما يملك المضارب وما لا يملك
٧٧	نوع فيما يجوز أن يشترط من الربح وما لا يجوز
٧٨	نوع في اللفاظ
٧٩	نوع فيما له أن يعمل
٨١	نوع في الاختلاف
٨٣	نوع في هلاك مالها
٨٧	الثالث في نفقته وموته
٨٨	(كتاب المزارعة) وفيه ستة فصول الاول في صحتها
١٠٢	وشراؤها
١٠٣	نوع في زرع أرض الغير بعير اذن
١٠٤	المزارعة نوعان
١٠٥	الثاني في اعمالها
١٠٦	الثالث في فسخها بالاعدار
١٠٧	الرابع في المزارعة يدفعها الى آخر
١١٠	الخامس في المعاملة
١١١	السادس في الضمان
١١٤	(كتاب الشرب) فيه أربعة فصول الاول في المياه
١١٦	الثاني في مسيل الماء ومسائل السطح
١١٧	الثالث في الضمان
١٢٢	نوع في كرى النهر
١٢٤	الرابع في الموات
١٢٥	(كتاب الاشربة)
١٢٧	(كتاب الاكراه)
١٣٣	(كتاب المأذون)
١٤٢	(كتاب القسمة) أربعة فصول الاول فيما يقسم وما لا يقسم
١٤٤	نوع في نقض القسمة والخيار فيها
١٤٦	الثاني في دعوى الغلط فيها
١٤٧	الثالث في الاستحقاق الخ
١٤٨	نوع في الدين
١٥١	الرابع في قسمة التركة وفيها غائب أو صغير
١٥٤	(كتاب الشفعة) ثلاثة فصول الاول في الحيل
١٥٥	الثاني في المقدمة
١٥٧	نوع ما ثبت فيها وما لا يثبت الخ
١٦٢	الثالث في الطلب
١٦٧	(كتاب الغصب) وفيه ثلاثة فصول الاول في وجوب الضمان

صحيحة	صحيحة
نوع في هبة المريض وغيره ٢٤٠	نوع في رده ١٧١
الثاني في الرجوع عنها ٢٤١	جنس آخر في غصب الضياع والعقار ١٧٢
الثالث في الخطر والباحة والاحلال ٢٤٢	جنس آخر في الدواب ١٧٤
(كتاب الوقف) وفيه ثمانية فصول الاول في المقدمة ٢٤٦	جنس آخر في العبيد والاماء ١٧٥
نوع فيما يتعلق بالشرط في الوقف ٢٥٠	جنس آخر في الطيور ١٧٧
الثاني في غصب المتولي وما يملكه أولا ٢٥١	جنس آخر في الثياب ١٧٧
الثالث في صحته وفساده وفيه وقف النقل والشائع ٢٥٥	جنس آخر في المتفرقات ١٧٨
نوع فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح ٢٥٧	الثاني في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل ١٨١
نوع في المشاع ٢٥٨	والحرمة
نوع في وقف المتقول ٢٥٩	جنس آخر في الحل والحرمة ١٨٣
نوع في الفاظ جارية في الوقف ٢٦١	الثالث في مسائل النعمان ١٨٤
نوع في العقود ٢٦٦	(كتاب الوديعة) ستة فصول الاول في حفظها ١٩٥
الرابع في المسجد وما يتصل به ٢٦٨	الثاني فيما يكون اذاعة ١٩٧
الخامس في الوقف على الاولاد ونفسه وأقربائه ٢٧٢	الثالث في الدفع ٢٠٢
السادس في الوقف على الفقراء وفيه الوقف على ٢٧٧	الرابع في طلبها ٢٠٥
فقراء اولاد وجيرانه	الخامس في الاختلاف ٢٠٦
السابع في الدعوى والشهادة ٢٨١	السادس في المتفرقات ٢٠٧
نوع في الشهادة ٢٨٣	(كتاب العارية) أربعة فصول الاول في المقدمة ٢١٠
الثامن في المتفرقات ٢٨٤	الثاني في اعارة الدواب ٢١٢
(كتاب الاضحية) فيه سبعة فصول الاول في المقدمة ٢٨٦	الثالث في طلبها وردها ٢١٤
الثاني في نصابها ٢٨٦	الرابع في الحل والحرمة ٢١٥
الثالث في وقتها ٢٨٨	(كتاب اللقيط) ٢١٨
الرابع فيما يجوز من الاضحية ٢٨٩	(كتاب المقتة) ٢١٩
نوع في الغلط ٢٩٠	(كتاب جعل الابق) ٢٢٢
الخامس في عيوبها ٢٩٣	نوع فيما يتصل به ٢٢٤
السادس في الانتفاع ٢٩٤	(كتاب المفقود) ٢٢٤
السابع في التضحية عن الغير ٢٩٥	(كتاب الشراكة) ثلاثة فصول الاول في صحتها ٢٢٥
(كتاب الصيد) خمسة فصول الاول في المقدمة ٢٩٦	وفسادها
الثاني في صيد الكلب ٢٩٦	الثاني فيما للشريك وماله ٢٢٨
الثالث في الرمي ٢٩٨	الثالث في النسخ ٢٣٠
الرابع في السمك ما يؤكل وما لا يؤكل والجلالة ٣٠٠	(كتاب الهبة) ثلاثة فصول الاول في جوازها وفيه ٢٣٢
نوع في الجلالة ٣٠١	ثلاثة أجناس الاول في الفاظها وشرائطها
الخامس في تملك الصيد ٣٠٣	الجنس الثاني في هبة الدين ٢٣٤
(كتاب الذبائح) فيه فصلان الاول في مسائله ٣٠٤	نوع في هبة المهر وغيره ٢٣٥
الثاني في التسمية ٣٠٦	الجنس الثالث في هبة الصغير ٢٣٦
(كتاب السير) فيه أربعة فصول الاول في الامان ٣٠٨	مسائل الشيوع والهبة في المرض وغيره ٢٣٩

صحيحة	صحيحة
٣٨٣ الثاني في الخطا	٣٠٩ الثاني في البسيع
٣٨٤ نوع في العاقلة	٣١٠ الثالث في الخطر والاباحة
٣٨٥ نوع في الغرة	٣١٢ الباب الرابع في المرتد وما يصير الكافر به مسلماً
٣٨٦ نوع آخر في الجنابة على الصبي	٣١٥ (كتاب ألفاظ تكون اسلاماً أو كفراً أو خطأ) وفيه
٣٨٩ نوع في العاقلة	ثلاثة فصول الاول فيما يكون اسلاماً وما لا يكون
٣٨٩ الثالث في الاطراف	٣١٨ نوع فيما يتصل بها مما يجب كفاره من أهل
٣٨٩ نوع في مسائل اللحية	البدع
٣٩٧ نوع في الشجايح	٣٢٠ الثاني فيما يكون كفر من المسلم وما لا يكون وفيه
٣٩٩ نوع في القسامة	أحد عشر نوعاً والمتفرقات الاول في المقدمة
٣٩٩ نوع آخر في الصلح	٣٢٣ الثاني فيما يتعلق بالله تعالى
٤٠٠ الرابع في الجنابة على غير بنى آدم وأنه سبعة	٣٢٧ الثالث في الانبياء
أجناس الاول خمس الباب الخ	٣٢٨ الرابع في الايمان والاسلام
٤٠٦ الثاني في النار وما يتولد	٣٣٠ الخامس في الاقرار بالكفر
٤٠٦ الثالث في المشي والوضع	٣٣٢ السادس في التشبيه
٤٠٨ نوع في مسائل الطريق والقضاء وما يملك بالمنسوب	٣٣٤ السابع في كلام الفسقة
فيهم ما وما يكون الآمر والعامل في ذلك وفيه الغرور	٣٣٦ الثامن في الاستخفاف بالعلم
في اطعام المسموم	٣٣٨ التاسع فيما يقال في القرآن والاذكار والصلاة
٤١١ الرابع في اشتراع الجناح	٣٤٢ العاشر فيما يتعلق بالمرض والموت
٤١٢ الخامس في الاشهاد على المائل	٣٤٤ الحادي عشر فيما يكون خطأ
٤١٢ السادس في السعاية	٣٤٨ في المتفرقات
٤١٣ (كتاب المحيطان) فيه ثلاثة فصول الاول في	٣٥٠ (كتاب الكراهية) تسعة فصول الاول في العلم
اشتراع الجناح	٣٥٢ الثاني في العبادات
٤١٥ نوع في مسيل الماء	٣٥٤ نوع في السلام
٤١٧ نوع في الطرق والابواب والزقاق وما يسعهم احداهما	٣٥٧ نوع في المسجد
وما لا	٣٥٩ الثالث فيما يتعلق بالمناهي
٤١٨ نوع فيمن يحدث عمارة يضر لصاحبه	٣٦٠ الرابع في الهدية والميراث
٤١٩ الثاني في الحائط وعمارة	٣٦٤ الخامس في الاكل
٤٢١ نوع في الاعيان المشتركة	٣٦٧ نوع في التداوى
٤٢٢ نوع في الاستفاة بالمشترك	٣٦٧ السادس في النكاح
٤٢٣ نوع في عمارة الحائط المشترك	٣٦٨ السابع في اللبس
٤٢٦ الثالث في الحائط يتنازع اثنان فيه	٣٦٩ الثامن في القتل
٤٢٧ (كتاب الحدود) وفيه فصلان الاول في القذف	٣٧٠ التاسع في المتفرقات
٤٢٨ الثاني في الزنا	٣٧٣ (كتاب الاستحسان)
٤٢٨ نوع مشتركة بين الحدود والجنايات	٣٨٠ (كتاب الجنائيات) وفيه أربعة فصول الاول في قتل
(كتاب السرقة)	العمد
٤٣٠ (كتاب الوصايا) وفيه ثمانية فصول الاول في	٣٨١ نوع في حوجبه

صحيحة	صحيحة
أصوله في المقدمة وفيها ما يصح منها وما لا يصح وانه	أصوله في المقدمة وفيها ما يصح منها وما لا يصح وانه
ثلاثة أنواع الاول في أصوله	ثلاثة أنواع الاول في أصوله
نوع في الفاظها	نوع في الفاظها
نوع في الرجوع عنها	نوع في الرجوع عنها
الثاني في الوصية بالكفارة	الثاني في الوصية بالكفارة
الثالث في الوصية للاقرار بقاء الجنين	الثالث في الوصية للاقرار بقاء الجنين
الرابع في الدفن والكفن وما يتصل بهما	الرابع في الدفن والكفن وما يتصل بهما
الخامس في الايضاء والعزل	الخامس في الايضاء والعزل
نوع في العزل	نوع في العزل
السادس في تصرفات الوصي	السادس في تصرفات الوصي
السابع في الدعوى والشهادة	السابع في الدعوى والشهادة
الثامن في دفع الظلم	الثامن في دفع الظلم
نوع في تصرفات الاب والوصي والقاضي في مال	نوع في تصرفات الاب والوصي والقاضي في مال
الفصل السادس في حكم المفقود والجل والخنثى	الفصل السادس في حكم المفقود والجل والخنثى
الفصل الخامس في موانع الارث	الفصل الخامس في موانع الارث
النوع الثالث في المناهضة	النوع الثالث في المناهضة
النوع الثاني في الرد	النوع الثاني في الرد
النوع الاول في التعجيج	النوع الاول في التعجيج
مقدمتان وثلاثة أنواع	مقدمتان وثلاثة أنواع
الفصل الرابع في كيفية تصحيح المسائل وفيه	الفصل الرابع في كيفية تصحيح المسائل وفيه
الثالث في ذوى الارحام	الثالث في ذوى الارحام
الثاني في العصباء المحضة	الثاني في العصباء المحضة
الفرائض	الفرائض
(كتاب الفرائض) فيه فصول الاول في أصحاب	(كتاب الفرائض) فيه فصول الاول في أصحاب
نوع في تصرف المريض	نوع في تصرف المريض
اليتم والتركة	اليتم والتركة

وتمت